

فقه الإمام الشافعي

السيد سابق



المكتبة العصرية
سنة ١٤٢٠



السيد سابق

فصل الستة

ومجلد وسماني

المكتبة العصرية
مكتبة - بيروت



شركة أبناء شريف الانصاري
للطباعة والنشر والتوزيع
صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية •

الخندق العميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

• الدار النورية الجديدة •

الخندق العميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥

تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١

بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية •

بوليفار د. نزيه البرزي - ص.ب: ٢٢١

تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١

صيدا - لبنان

Copyright© all rights reserved

جميع الحقوق محفوظة

لدار الفتح للإعلام العربي

alassrya@terra.net.lb

E. Mail alassrya@cyberia.net.lb

info@alassrya.com

موقعنا على الإنترنت

www.almaktaba-alassrya.com

ISBN 9953-34-172-9



9 789953 341729

ISBN 9953-34-172-9



الحمد لله رب العالمين، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ: سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ أَهْتَدَى بِهِدْيِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.
أَمَّا نَعُدُّ

فَهَذَا هُوَ الْمُجَلَّدُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ فِقْهِ السُّنَّةِ، نُقَدِّمُهُ لِلْقُرَّاءِ الْكَرَامِ، سَائِلِينَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ
وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.

السيد سابق



الزَّوْاجُ

الرَّوْجِيَّةُ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ اللَّهِ فِي الْخَلْقِ وَالتَّكْوِينِ، وَهِيَ عَامَّةٌ مَطْرَدَةٌ، لَا يَشُدُّ عَنْهَا عَالَمُ الْإِنْسَانِ، أَوْ عَالَمُ الْحَيَوَانِ، أَوْ عَالَمُ النَّبَاتِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(١). وَقَالَ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢). وَهِيَ الْأُسْلُوبُ الَّذِي اخْتَارَهُ اللَّهُ لِلتَّوَالِدِ وَالتَّكَاثُرِ، وَاسْتِمْرَارِ الْحَيَاةِ، بَعْدَ أَنْ أَعَدَّ كِلَا الزَّوْجَيْنِ وَهَيَّأَهُمَا، بِحَيْثُ يَقُومُ كُلُّ مِنْهُمَا بِدَوْرٍ إِبْجَائِيٍّ فِي تَحْقِيقِ هَذِهِ الْغَايَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسَ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾^(٣). وَقَالَ: ﴿يَتَأْتِي النَّاسَ اتِّقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^(٤). وَلَمْ يَسَأَلِ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ الْإِنْسَانَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْعَوَالِمِ، فَيَدَعَ غَرَائِزَهُ تَنْطَلِقُ دُونَ وَغْيِ، وَيَتْرَكَ اتِّصَالَ الذَّكَرِ بِالْأُنْثَى فَوْضَى لَا ضَابِطَ لَهُ. بَلْ وَضَعَ النُّظَامَ الْمُلَائِمَ لِسَيَادَتِهِ، وَالَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَحْفَظَ شَرْفَهُ، وَيَصُونَ كَرَامَتَهُ.

فَجَعَلَ اتِّصَالَ الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ اتِّصَالًا كَرِيمًا، مَبْنِيًّا عَلَى رِضَاهَا. وَعَلَى إِبْجَابٍ وَقَبُولٍ، كَمُظْهِرَيْنِ لِهَذَا الرِّضَا. وَعَلَى إِشْهَادٍ، عَلَى أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا قَدْ أَصْبَحَ لِلْآخَرِ. وَبِهَذَا وَضَعَ لِلْغَرِيزَةِ سَبِيلَهَا الْمَأْمُونَةَ، وَحَمَى النُّسْلَ مِنَ الضَّيَاعِ، وَصَانَ الْمَرْأَةَ عَنْ أَنْ تَكُونَ كَلًّا مُبَاحًا لِكُلِّ رَاتِعٍ. وَوَضَعَ نَوَاةَ الْأُسْرَةِ الَّتِي تَحُوطُهَا غَرِيزَةُ الْأُمُومَةِ وَتَرْعَاهَا عَاطِفَةُ الْأَبُوَّةِ، فَتُنْبِتُ نَبَاتًا حَسَنًا، وَتُثْمِرُ ثَمَارَهَا الْيَانِعَةَ. وَهَذَا النُّظَامُ هُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ اللَّهُ، وَأَبْقَى عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ وَهَدَمَ كُلَّ مَا عَدَاهُ.

الْأَنْبِجَةُ الَّتِي هَدَمَهَا الْإِسْلَامُ

فَمِنْ ذَلِكَ: نِكَاحُ الْخَذَنِ: كَانُوا يَقُولُونَ مَا اسْتَتَرَ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَمَا ظَهَرَ فَهُوَ لُؤْمٌ. وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا آبَاءَكُمْ﴾^(٥) وَمِنْهَا: نِكَاحُ الْبَدَلِ: وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: انْزِلْ لِي عَنْ امْرَأَتِكَ وَانْزِلْ لَكَ عَنِ امْرَأَتِي وَأَزِيدَكَ. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ أَبِي

(٤) سورة النساء، الآية: ١.

(٥) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(١) سورة الذاريات، الآية: ٤٩.

(٢) سورة يس، الآية: ٣٦.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

هريرةً بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جَدًّا. وَذَكَرْتُ عَائِشَةَ غَيْرَ هَذَيْنِ التَّوْعَيْنِ فَقَالَتْ: كَانَ النِّكَاحُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ^(١):

- ١- نِكَاحُ النَّاسِ الْيَوْمَ: يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ، فَيَصْدُقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا.
- ٢- وَنِكَاحُ آخَرَ: كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ طَمَئِهَا^(٢). أَرْسَلِي إِلَى فُلَانٍ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ^(٣)، وَيَغْتَرِلُهَا زَوْجَهَا حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا. فَإِذَا تَبَيَّنَ، أَصَابَهَا إِذَا أَحَبَّ. وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ. وَيُسَمَّى هَذَا نِكَاحَ الْاسْتِبْضَاعِ.
- ٣- وَنِكَاحُ آخَرَ: يَجْتَمِعُ الرُّهْطُ (مَا دُونَ الْعَشِيرَةِ) عَلَى الْمَرْأَةِ فَيَدْخُلُونَهَا، كُلُّهُمْ يُصِيبُهَا. فَإِذَا حَمَلَتْ وَوَضَعَتْ، وَمَرَّ عَلَيْهِ لَيْلًا، أَرْسَلَتْ إِلَى بَنِيهَا، فَلَمْ يَسْتَطِعْ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنْ يَمْتَنِعَ، حَتَّى يَجْتَمِعُوا عِنْدَهَا: فَتَقُولُ لَهُمْ: قَدْ عَرَفْتُمْ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِكُمْ، وَقَدْ وَلَدْتُ، فَهُوَ ابْنُكَ يَا فُلَانُ، تُسَمِّي مَنْ أَحَبَّتْ بِأَسْمِهِ فَيَلْحَقُ بِهِ وَلَدَهَا. لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ الرَّجُلُ.
- ٤- وَنِكَاحُ رَابِعٍ: يَجْتَمِعُ نَاسٌ كَثِيرٌ، فَيَدْخُلُونَ عَلَى الْمَرْأَةِ لَا تَمْتَنِعُ مِنْهُمْ جَاءَهَا - وَهِيَ الْبَغَايَا^(٤) - يَنْصَبْنَ عَلَى أَبْوَابِهَا رَايَاتٍ تَكُونُ عَلَمًا، فَمَنْ أَرَادَهُنَّ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ. فَإِذَا حَمَلَتْ إِحْدَاهُنَّ وَوَضَعَتْ، جَمَعُوا لَهَا، وَدَعَا لَهُمُ الْقَافَّةُ^(٥) ثُمَّ أَخْفَا وَلَدَهَا بِالَّذِي يَرُونَ، فَأَلْطَافَ بِهِ^(٦) وَدَعِيَ أَبْنَاهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ. فَلَمَّا بَعَثَ مُحَمَّدٌ ﷺ بِالْحَقِّ، هَدَمَ نِكَاحَ الْجَاهِلِيَّةِ كُلَّهُ إِلَّا نِكَاحَ النَّاسِ الْيَوْمَ. وَهَذَا النِّسَاءُ الَّذِي أَبْقَى عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ، لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِتَحَقُّقِ أَرْكَانِهِ مِنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَبِشَرْطِ الْإِشْهَادِ. وَبِهَذَا يَتِمُّ الْعَقْدُ الَّذِي يُفِيدُ حُلَّ اسْتِمْتَاعِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ. وَبِهِ تَثْبُتُ الْحُقُوقُ وَالْوَجِبَاتُ الَّتِي تَلْزَمُ كُلًّا مِنْهُمَا.

التَّزْغِيبُ فِي الزَّوْاجِ

وَقَدْ رَغِبَ الْإِسْلَامُ فِي الزَّوْاجِ بِصُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِلتَّزْغِيبِ. فَتَارَةً يَذْكُرُ أَنَّ مِنْ سُنَنِ الْأَنْبِيَاءِ وَهَذِي الْمُرْسَلِينَ. وَأَنَّ هُمُ الْقَادَةُ الَّذِينَ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَقْتَدِيَ بِهِدَاهُمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾^(٧). وَفِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ

(١) أنحاء: أنواع.

(٢) طمئها: حيضها.

(٣) استبضعي: اطلبي منه المباشعة، أي الجماع لتتالي الولد النجيب فقط.

(٤) البغايا: الزواني.

(٥) القافة: جمع قائف وهو من يشبه بين الناس، فيلحق الولد بالشبه.

(٦) التاط به: التصق به وثبت النسب بينهما.

(٧) سورة الرعد، الآية: ٣٨.

عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَزْبَعَ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ: الْجِنَاءُ^(٧)، وَالتَّقَطُّرُ، وَالشَّرَاكُ، وَالنَّكَاحُ». وَتَارَةً يَذْكُرُهُ فِي مَغْرِضِ الْاِمْتِنَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةٍ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾^(١). وَأَخْيَانًا يَتَحَدَّثُ عَنْ كَوْنِهِ آيَةً مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٢)، وَقَدْ يَتَرَدَّدُ الْمَرْءُ فِي قَبُولِ الزَّوْاجِ، فَيُحْجِمُ عَنْهُ خَوْفًا مِنَ الاضْطِلَاعِ بِتَكَالُفِهِ، وَهَرُوبًا مِنْ اِحْتِمَالِ أَغْبَائِهِ. فَيُلْفِثُ الْإِسْلَامَ نَظَرَهُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ سَيَحْمِلُ الزَّوْاجَ سَبِيلًا إِلَى الْغِنَى، وَأَنَّهُ سَيَحْمِلُ عَنْهُ هَذِهِ الْأَغْبَاءَ وَيَمُدُّهُ بِالْقُوَّةِ الَّتِي تَجْعَلُهُ قَادِرًا عَلَى التَّغَلُّبِ عَلَى أَشْيَاءِ الْفَقْرِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْلَى^(٣) مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ^(٤)﴾ إِنَّ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ^(٥).

وَفِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ حَقَّ عَلَى اللَّهِ عَوْنُهُمُ: الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْمُكَاتِبُ الَّذِي يُرِيدُ الْأَدَاءَ، وَالنَّاكِحُ الَّذِي يُرِيدُ الْعَقَافَ». وَالْمَرْأَةُ خَيْرٌ كُنْزٍ يُضَافُ إِلَى رَصِيدِ الرَّجُلِ... رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٦). قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: أَنْزَلَتْ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، فَلَوْ عَلِمْنَا أَيَّ الْمَالِ خَيْرٌ فَتَنْخِذْهُ؟... فَقَالَ: «لِسَانَ ذَاكِرٍ، وَقَلْبَ شَاكِرٍ، وَزَوْجَةَ مُؤْمِنَةٍ تَعِينُهُ عَلَى إِيْمَانِهِ». وَرَوَى الطَّبْرِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَزْبَعَ مِنْ أَصَابِنَهُنَّ فَقَدْ أُعْطِيَ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: قَلْبًا شَاكِرًا، وَلِسَانًا ذَاكِرًا، وَبَدَنًا عَلَى الْبَلَاءِ صَابِرًا، وَزَوْجَةً لَا تَبْغِيهِ حُوبًا فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ». وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ؛ وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ». وَقَدْ يُخَيَّلُ لِلْإِنْسَانِ فِي لَحْظَةٍ مِنْ لَحْظَاتِ يَقْظَتِهِ الرُّوحِيَّةِ أَنْ يَتَبَلَّلَ وَيَنْقَطِعَ عَنْ كُلِّ شَأْنٍ مِنْ شُؤُونِ الدُّنْيَا، فَيَقُومَ اللَّيْلُ، وَيَصُومَ النَّهَارَ، وَيَعْتَزِلَ النِّسَاءَ، وَيَسِيرَ فِي طَرِيقِ الرُّهْبَانِيَّةِ الْمُتَنَافِيَةِ لِطَبِيعَةِ الْإِنْسَانِ. فَيُعَلِّمُهُ الْإِسْلَامُ أَنَّ ذَلِكَ مُنَافٍ لِطَبِيعَتِهِ، وَمُعَايِرٌ لِدِينِهِ، وَأَنَّ سَيِّدَ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ أَخْشَى النَّاسِ لِلَّهِ وَأَتَقَاهُمْ

(١) سورة النحل، الآية: ٧٢.

(٢) سورة الروم، الآية: ٢١.

(٣) الأيامي: جمع أيم، وهو الذي لا زوجة له، أو التي لا زوج لها.

(٤) العباد: العبيد. (٥) سورة النور، الآية: ٣٢. (٦) سورة التوبة، الآية: ٣٤.

أَعَانَهُ عَلَى شَطْرِ دِينِهِ، فَلْيَتَّقِ اللَّهَ فِي الشَّطْرِ الْبَاقِي» رواه الطبراني والحاكم وقال: صحيح الإسناد. وعنه عليه السلام أنه قال: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِراً مُطَهَّراً فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَّاثِ». رواه ابن ماجة وفيه ضعف. قال ابن مسعود: «لَوْ لَمْ يَتَّقِ مِنْ أَجْلِي إِلَّا عَشْرَةَ أَيَّامٍ، وَأَعْلَمَ أَنِّي أَمُوتُ فِي آخِرِهَا، وَلِي طَوْلُ النِّكَاحِ فِيهِنَّ، لَتَزَوَّجْتُ مَخَافَةَ الْفِتْنَةِ!!».

حِكْمَةُ الزَّوْاجِ

وإنما رَغِبَ الإسلامُ في الزواجِ عَلَى هَذَا النِّحْوِ، وَحَبَّبَ فِيهِ لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ آثَارٍ نَافِعَةٍ تَعُودُ عَلَى الْفَرْدِ نَفْسِهِ، وَعَلَى الْأُمَّةِ جَمِيعاً، وَعَلَى النُّوعِ الْإِنْسَانِيِّ عَامَةً.

١- فَإِنَّ الْغَرِيزَةَ الْجِنْسِيَّةَ مِنْ أَقْوَى الْغَرَائِزِ وَأَعْنَفِهَا، وَهِيَ تُلِحُّ عَلَى صَاحِبِهَا دَائِماً فِي إِيجَادِ مَجَالٍ لَهَا: فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ مَا يُشْبِعُهَا أَتَتَابَ الْإِنْسَانُ الْكَثِيرُ مِنَ الْقَلْقِ وَالْاضْطِرَابِ؛ وَنَزَعَتْ بِهِ إِلَى شَرِّ مَنْزِعٍ. وَالزَّوْاجُ هُوَ أَحْسَنُ وَضْعٍ طَبِيعِيٍّ، وَأَنْسَبُ مَجَالٍ حَيَوِيٍّ لِزَوَاجِ الْغَرِيزَةِ وَإِشْبَاعِهَا. فَيَهْدِئُ الْبَدَنَ مِنَ الْاضْطِرَابِ، وَتَسْكُنُ النَّفْسُ عَنِ الصَّرَاعِ، وَيُكْفُ النَّظَرُ عَنِ التَّطَلُّعِ إِلَى الْحَرَامِ، وَتَطْمَئِنُّ الْعَاطِفَةُ إِلَى مَا أَحَلَّ اللَّهُ. وَهَذَا هُوَ مَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ: ﴿وَمِنْ عَائِلَتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١). وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ تُقْبَلُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، وَتُدْبَرُ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مِنْ امْرَأَةٍ مَا يُعْجِبُهُ فَلْيَأْتِ أَهْلَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُرَدُّ مَا فِي نَفْسِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٢- وَالزَّوْاجُ هُوَ أَحْسَنُ وَسِيلَةٍ لِإِنْجَابِ الْأَوْلَادِ، وَتَكْثِيرِ النَّسْلِ، وَاسْتِمْرَارِ الْحَيَاةِ مَعَ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ الَّتِي يُؤَلِّيهَا الْإِسْلَامُ عِنَايَةً فَائِقَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ، فَإِنِّي مُكَابِّرُ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَفِي كَثْرِ النَّسْلِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ وَالْمَنَافِعِ الْخَاصَّةِ مَا جَعَلَ الْأُمَّمَ تَحْرِصُ أَشَدَّ الْحِرْصِ عَلَى تَكْثِيرِ سَوَادِ أَفْرَادِهَا بِإِعْطَاءِ الْمَكَافَاتِ التَّشْجِيعِيَّةِ لِمَنْ كَثُرَ نَسْلُهُ وَزَادَ عَدَدُ أَبْنَائِهِ. وَقَدْ يَمَّا قِيلَ: إِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِرِ. وَلَا تَرَالُ هَذِهِ حَقِيقَةُ قَائِمَةٍ لَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهَا مَا يَنْقُضُهَا. دَخَلَ الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى مُعَاوِيَةَ - وَيَزِيدُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ إِعْجَاباً بِهِ - فَقَالَ: يَا أَبَا بَخْرٍ مَا تَقُولُ فِي الْوَلَدِ؟.. فَقِيلَ مَا أَرَادَ - فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، هُمْ عِمَادُ ظُهُورِنَا، وَتَمَرُّ قُلُوبِنَا، وَقُرَّةُ أَعْيُنِنَا، بِهِمْ نَصُولُ عَلَى أَعْدَائِنَا، وَهُمْ الْخَلْفُ لِمَنْ بَعْدَنَا، فَكُنْ لَهُمْ أَرْضاً ذَلِيلَةً وَسَمَاءً ظَلِيلَةً، إِنْ سَأَلُوكَ فَأَعْطِهِمْ، وَإِنْ اسْتَعْتَبُوكَ^(٢)

(٢) استعتبوك: طلبوا منك الرضى.

(١) سورة الروم، الآية: ٢١.

فَأَعْيَبُهُمْ، لَا تَمْنَعُهُمْ رَفْدَكَ^(٢) فَيَمْلُؤُوا قُورُبَكَ، وَيَكْرَهُوا حَيَاتَكَ، وَيَسْتَبْطِئُوا وَقَاتَكَ. فَقَالَ: «لِلَّهِ دَرَكٌ يَا أَبَا بَخْرٍ، هُمْ كَمَا وَصَفْتَ»^(٣).

٣- ثُمَّ إِنَّ غَرِيزَةَ الْأَبْوَةِ وَالْأُمُومَةِ تَنُمُو وَتَتَكَامَلُ فِي ظِلَالِ الطُّفُولَةِ، وَتَنُمُو مَشَاعِرِ الْعَطْفِ وَالْوَدِّ وَالْحَنَانِ، وَهِيَ فَضَائِلُ لَا تَكْمُلُ إِنْسَانِيَّةَ إِنْسَانٍ بِدُونِهَا.

٤- الشُّعُورُ بِتَبَعَةِ الزَّوْاجِ، وَرِعَايَةِ الْأَوْلَادِ يَنْعَثُ عَلَى النَّشَاطِ وَبَذْلِ الْوَسْعِ فِي تَقْوِيَةِ مَلَكَاتِ الْفَرْدِ وَمَوَاهِبِهِ. فَيَنْطَلِقُ إِلَى الْعَمَلِ مِنْ أَجْلِ التَّهْوِصِ بِأَعْبَانِهِ، وَالْقِيَامِ بِوَاجِبِهِ. فَيَكْثُرُ الْاسْتِغْلَالُ وَأَسْبَابُ الْاسْتِثْمَارِ مِمَّا يَزِيدُ فِي تَنْمِيَةِ الثَّرْوَةِ وَكَثْرَةِ الْإِنْتِاجِ. وَيَدْفَعُ إِلَى اسْتِخْرَاجِ خَيْرَاتِ اللَّهِ مِنَ الْكُونِ وَمَا أَوْدَعَ فِيهِ مِنْ أَشْيَاءَ وَمَنَافِعَ لِلنَّاسِ.

٥- تَوْزِيعُ الْأَعْمَالِ تَوْزِيعًا يَنْتَظِمُ بِهِ شَأْنُ الْبَيْتِ مِنْ جِهَةٍ، كَمَا يَنْتَظِمُ بِهِ الْعَمَلُ خَارِجَهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، مَعَ تَحْدِيدِ مَسْئُولِيَّةِ كُلِّ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِيمَا يَنَاطُ بِهِ مِنْ أَعْمَالٍ. فَالْمَرْأَةُ تَقُومُ عَلَى رِعَايَةِ الْبَيْتِ وَتَذْيِيرِ الْمَنْزِلِ، وَتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، وَتَهْيِئَةِ الْجَوِّ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ لِيَسْتَرِيحَ فِيهِ وَيَجِدَ مَا يَذْهَبُ بِعَنَائِهِ، وَيُجَدِّدُ نَشَاطَهُ. بَيْنَمَا يَسْعَى الرَّجُلُ وَيَنْهَضُ بِالْكَسْبِ، وَمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الْبَيْتُ مِنْ مَالٍ وَنَفَقَاتٍ. وَبِهَذَا التَّوْزِيعِ الْعَادِلِ يُؤَدِّي كُلُّ مِنْهُمَا وَظَائِفَهُ الطَّبِيعِيَّةَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرْضَاهُ اللَّهُ وَيَحْمَدُهُ النَّاسُ، وَيُثْمِرُ الثَّمَارَ الْمُبَارَكَةَ.

٦- عَلَى أَنَّ مَا يُمْرُهُ الزَّوْاجُ مِنْ تَرَاطُفِ الْأَسْرِ، وَتَقْوِيَةِ أَوَاصِرِ الْمَحَبَّةِ بَيْنَ الْعَائِلَاتِ وَتَوْكِيدِ الصَّلَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ مِمَّا يُبَارِكُهُ الْإِسْلَامُ وَيُعْضِدُهُ وَيُسَانِدُهُ. فَإِنَّ الْمُجْتَمَعَ الْمَتَرَابِطَ الْمُتَحَابَّ هُوَ الْمُجْتَمَعَ الْقَوِيُّ السَّعِيدُ.

٧- جَاءَ فِي تَقْرِيرِ هَيْئَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ الَّذِي نَشَرَتْهُ صَحِيفَةُ الشَّعْبِ الصَّادِرَةُ يَوْمَ السَّبْتِ ٦/١٩٥٩ أَنَّ الْمُتَزَوِّجِينَ يَعِيشُونَ مَدَّةَ أَطْوَلِ مِمَّا يَعِيشُهَا غَيْرُ الْمُتَزَوِّجِينَ سَوَاءً كَانَ غَيْرُ الْمُتَزَوِّجِينَ أَرَامِلَ أَمْ مُطَلَّقِينَ أَمْ غُرَابًا مِنَ الْجِنْسَيْنِ. وَقَالَ التَّقْرِيرُ: إِنَّ النَّاسَ يَدُورُوا يَتَزَوَّجُونَ فِي سِنٍ أَصْغَرَ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ، وَإِنَّ عُمَرَ الْمُتَزَوِّجِينَ أَكْثَرَ طَوْلًا. وَقَدْ بَنَتْ الْأُمَمُ الْمُتَّحِدَةُ تَقْرِيرَهَا عَلَى أُسَاسِ أُنْبَحَاتٍ وَإِخْصَائِيَّاتٍ تَمُتُ فِي جَمِيعِ أَنْحَاءِ الْعَالَمِ خِلَالَ عَامِ ١٩٥٨ بِأَكْمَلِهِ، وَبِنَاءً عَلَى هَذِهِ الْإِخْصَاءَاتِ قَالَ التَّقْرِيرُ: إِنَّهُ مِنَ الْمُؤَكَّدِ أَنَّ مُعَدَّلَ الْوَفَاةِ بَيْنَ الْمُتَزَوِّجِينَ، - مِنَ الْجِنْسَيْنِ - أَقْلُ مِنْ مُعَدَّلِ الْوَفَاةِ بَيْنَ غَيْرِ الْمُتَزَوِّجِينَ، وَذَلِكَ فِي مُخْتَلَفِ الْأَعْمَارِ. وَاسْتَقْرَدَ التَّقْرِيرُ قَائِلًا: وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الزَّوْاجَ شَيْءٌ مُفِيدٌ صَحِيحًا لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ عَلَى السَّوَاءِ.

حَتَّى أَنْ أخطَرَ الحَمْلَ والولادةَ قد تضاءَلَتْ فأصبحتُ لا تُشكِّلُ خطراً على حياةِ الأمِّ .
وقال التقريرُ : إنَّ مُتَوَسِّطَ سِنِّ الزواجِ في العالمِ كُلِّهِ اليومَ هو ٢٤ للمرأةِ و٢٧ للرجلِ . وهو سِنٌ
أقلُّ مِنْ مُتَوَسِّطِ سِنِّ الزواجِ مُنْذُ سَنَوَاتٍ .

حُكْمُ الزَّوَاجِ (١)

الرَّوْاجُ الواجِبُ : يجبُ الزَّوَاجُ على مَنْ قَدَرَ عليه وتَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَخَشِيَ العَنَتَ (٢) . لأنَّ
صِيَانَةَ النَّفْسِ وإِعْفَاءَهَا عَنِ الحَرَامِ واجبٌ ، ولا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِالزَّوَاجِ . قالَ القرطبيُّ : المُسْتَطِيعُ
الذي يَخَافُ الضَّرَرَ على نَفْسِهِ ودينِهِ مِنَ العُزُوبَةِ لا يَرْتَفِعُ عَنْهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالزَّوَاجِ ، لا يَخْتَلِفُ فِي
وُجُوبِ الزَّوَاجِ عليه . فإن تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَعَجَزَ عَنِ الإنْفَاقِ على الزَّوْجَةِ فَإِنَّهُ يَسَعُهُ قَوْلُ اللَّهِ
تَعَالَى : ﴿وَلَيْسَ عَلَيْهِ الَّذِينَ لَا يَحِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (٣) . وَلِيَكْثُرَ مِنْ
الصِّبَا ، لما رواه الجماعةُ عن ابنِ مسعودٍ رضيَ اللَّهُ عنه ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ : «يَا مَغْشَرُ
الشَّبَابِ ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ البَاءَ (٥) فَلْيَتَزَوَّجْ ، فَإِنَّهُ (٦) أَغْضُ لِلْبَصَرِ ، وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ، وَمَنْ لَمْ
يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ (٧) .

الرَّوْاجُ المُسْتَحَبُّ : أَمَّا مَنْ كَانَ تَائِقًا لَهُ وَقَادِرًا عَلَيْهِ وَلَكِنَّهُ يَأْمَنُ على نَفْسِهِ مِنْ اقْتِرَافِ مَا
حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَإِنَّ الزَّوَاجَ يُسْتَحَبُّ لَهُ ، ويكونُ أَوَّلَى مِنَ التَّخَلِّيِ لِلْعِبَادَةِ ، فَإِنَّ الرُّهْبَانِيَّةَ ليستَ من
الإسلامِ في شيءٍ . روى الطبرانيُّ عن سعدِ بنِ أبي وقاصٍ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ : «إِنَّ اللَّهَ
أَبْدَلَنَا بِالرُّهْبَانِيَّةِ الحَنَفِيَّةِ السُّنَّةَ (٨) . وروى البيهقيُّ من حديثِ أبي أمامةٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ :
«تَزَوَّجُوا فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الأَمَمَ ، وَلَا تَكُونُوا كَرُهْبَانِيَّةِ النَّصَارَى (٩) . وقالَ عُمَرُ لأبي الزَّوَائِدِ :
إِنَّمَا يَمْنَعُكَ مِنَ التَّزَوُّجِ عَجْزٌ أَوْ فُجُورٌ . وقالَ ابنُ عَبَّاسٍ : لا يَتِمُّ نُسُكُ النَّاسِكِ حَتَّى يَتَزَوَّجَ .

(١) حكمه : وصفه الشرعي من الوجوب أو الحرمة . . الخ .

(٢) العنت : الرضى . ويطبق على الإثم والفجور والأمور الشاقة .

(٣) سورة النور ، الآية : ٣٣ .

(٤) المعشر : الطائفة يشملهم وصف ، فالأنبياء معشر ، والشيوخ معشر ، والشباب معشر ، والنساء معشر .
ولهكذا .

(٥) الباء : الجماع . من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه فليتزواج . ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن
مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر منه كما يقطع الهوى .

(٦) أغض وأحصن : أشد غصاً للبصر ، وأشد إحصاناً للفرج ومنعاً من الوقوع في الفاحشة .

(٧) الوجاء : رض الخصيتين ، والمراد هنا الصوم يقطع الشهوة ويقطع شر المنى كما يفعله الوجاء .

(٨) إذ إنها مخالفة لطبيعة الإنسان ، وما كان الله ليشرع إلا ما يتفق وطبيعته .

(٩) في مسنده محمد بن ثابت وهو ضعيف .

الزَّوْجِ الْحَرَامِ: وَيَحْرُمُ فِي حَقِّ مَنْ يَخْلُ بِالزَّوْجَةِ فِي الْوَطْءِ وَالْإِنْفَاقِ، مَعَ عَدَمِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَتَوَقُّافِهِ إِلَيْهِ.

قَالَ الْفَرْطُيُّ: فَمَتَى عَلِمَ الزَّوْجُ أَنَّهُ يَعْجُزُ عَنِ نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ، أَوْ صَدَاقِهَا أَوْ شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِهَا الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا حَتَّى يُيَسِّنَ لَهَا. أَوْ يَعْلَمَ مِنْ نَفْسِهِ الْقُدْرَةَ عَلَى أَداءِ حُقُوقِهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ بِهِ عِلَّةٌ تَمْنَعُهُ مِنَ الاسْتِمْتَاعِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُيَسِّنَ كَيْلَا يَغُرَّ الْمَرْأَةُ مِنْ نَفْسِهِ. وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَغُرَّهَا بِنَسَبٍ يَدَّعِيهِ وَلَا مَالٍ وَلَا صِنَاعَةٍ يَذْكُرُهَا وَهُوَ كَاذِبٌ فِيهَا. وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا عَلِمَتْ مِنْ نَفْسِهَا الْعَجْزُ عَنْ قِيَامِهَا بِحُقُوقِ الزَّوْجِ، أَوْ كَانَ بِهَا عِلَّةٌ تَمْنَعُ الاسْتِمْتَاعَ، مِنْ جُنُونٍ، أَوْ جَذَامٍ، أَوْ بَرَصٍ، أَوْ دَاءٍ فِي الْفَرْجِ، لَمْ يَجُزْ لَهَا أَنْ تَغُرَّهُ، وَعَلَيْهَا أَنْ تُبَيِّنَ لَهُ مَا بِهَا فِي ذَلِكَ. كَمَا يَجِبُ عَلَى بَائِعِ السَّلْعَةِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَسْلَعِيهِ مِنَ الْعُيُوبِ.

وَمَتَى وَجَدَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِصَاحِبِهِ عَيْبًا فَلَهُ الرُّدُّ. فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ بِالْمَرْأَةِ رَدَّهَا الزَّوْجُ وَأَخَذَ مَا كَانَ أَعْطَاهَا مِنَ الصَّدَاقِ. وَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي بَيَاضَةَ فَوَجَدَ بِكَشْحِهَا ^(١) بَرَصًا فَرَدَّهَا وَقَالَ: «ذَلَسْتُمْ عَلَيَّ». وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ فِي امْرَأَةِ الْعَيْنِينَ ^(٢) إِذَا أَسْلَمَتْ نَفْسَهَا ثُمَّ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِالْعَتَّةِ فَقَالَ مَرَّةً: لَهَا جَمِيعُ الصَّدَاقِ. وَقَالَ مَرَّةً: لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ. وَهَذَا يُبَيِّنُ عَلَى اخْتِلَافِ قَوْلِهِ: بِمَ تَسْتَحِقُّ الصَّدَاقَ؟ بِالتَّسْلِيمِ أَوْ بِالْدُخُولِ؟.. قَوْلَانِ ^(٣).

الزَّوْجُ الْمَكْرُوهُ: وَيُكْرَهُ فِي حَقِّ مَنْ يَخْلُ بِالزَّوْجَةِ فِي الْوَطْءِ وَالْإِنْفَاقِ. حَيْثُ لَا يَقَعُ صَرَرٌ بِالْمَرْأَةِ، بَأَنَ كَانَتْ غَنِيَّةً وَلَيْسَ لَهَا رَغْبَةٌ قَوِيَّةٌ فِي الْوَطْءِ. فَإِنْ انْقَطَعَ بِذَلِكَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الطَّاعَاتِ أَوْ الِاشْتِغَالِ بِالْعِلْمِ أَشْتَدَّتْ الْكَرَاهَةُ.

الزَّوْجُ الْمُبَاحُ: وَيُبَاحُ فِيهِمَا إِذَا انْتَفَتِ الدَّوَاعِي وَالْمَوَانِعُ.

النَّهْيُ عَنِ التَّبْتُلِ ^(٤) لِلْقَادِرِ عَلَى الزَّوْاجِ:

١- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعُزُوبَةَ فَقَالَ: أَلَا أَخْتَصِي؟ فَقَالَ: «لَيْسَ مِثْلًا مَنْ خَصِيَ أَوْ اخْتَصَى» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ.

٢- وَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَطْعُونٍ التَّبْتُلَ، وَلَوْ أَدَنَ

(١) أَيِ خَاصَرْتَهَا.

(٢) أَيِ الْعَاجِزِ عَنْ إِتْيَانِ النِّسَاءِ.

(٣) سِبَاطِي ذَلِكَ مَفْصَلًا.

(٤) التَّبْتُلُ: الْإِنْقِطَاعُ عَنِ الزَّوْاجِ وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْمَلَاذِ إِلَى الْعِبَادَةِ.

له لاختصاصنا. رواه البخاري. أي لو أذن بالتبثُل حتى يُفْضِيَ بنا الأمر إلى الاختصاص. قال الطبري: التبثُل الذي أرادَه عثمانُ بنُ مظعونٍ تخريمُ النساءِ والطيبِ وكلِّ ما يتلذَّذ به فلهذا أنزل في حقِّه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَبِيبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَقْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُقْتَدِينَ﴾^(١).

تقديم الزواج على الحج: وإن احتاج الإنسان إلى الزواج وخشي العنت بتزويجه قدمه على الحج الواجب، وإن لم يخف قدم الحج عليه. وكذلك فروض الكفاية، - كالعلم والجهاد - تقدم على الزواج إن لم يخش العنت.

الإغراض من الزواج وسببه

تبيّن مما تقدّم أن الزواج ضرورة لا غنى عنها، وأنه لا يمنع منه إلا العجز أو الفجور كما قال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وأن الزهباينة ليست من الإسلام في شيء، وأن الإغراض عن الزواج يفوت على الإنسان كثيراً من المنافع والمزايا. وكان هذا كافياً في دفع الجماعة المسلمة إلى العمل على تهئية أسبابه وتفسير وسائله حتى ينعم به الرجال والنساء على السواء. ولكن على العكس من ذلك خرج كثير من الأسر عن سماحة الإسلام وسمو تعاليمه، فعقدوا الزواج ووضعو العقبات في طريقه، وخلفوا بذلك التقييد أزمّة تعرّض بسببها الرجال والنساء لآلام العزوبة وتباريجها. والاستجابة إلى العلاقات الطائشة والصلوات الخليعة. وظاهرة أزمّة الزواج لا تبدو في مجتمع القرية كما تبدو في مجتمع المدينة إذ إن القرية لا تزال الحياة فيها بعيدة عن الإسراف وأسباب التقييد - إذا استثنينا بغض الأسر الغنيّة - بينما تبدو الحياة في المدينة معقّدة كل التقييد. ومعظم أسباب هذه الأزمّة ترجع إلى التغالي في المهور^(٢) وكثرة النفقات التي تُزهق الزوج ويغيا بها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تبدّل المرأة وخرجها بهذه الصورة المثيرة لفتن الزينة والشك في مسلكها، وجعل الرجل حذراً في اختيار شريكة حياته. بل إن بعض الناس أضرب عن الزواج، إذ لم يجد المرأة التي تصلح - في نظره - للقيام بأعباء الحياة الزوجية. ولا بد من العودة إلى تعاليم الإسلام فيما يتصل بتربية المرأة وتنشئتها على الفضيلة والعفاف والاختشام وترك التغالي في المهر وتكاليف الزواج.

(١) سورة المائدة، الآية: ٨٧.

(٢) راجع فصل التغالي في المهور.

اخْتِيَارُ الزَّوْجَةِ

الزَّوْجَةُ سَكَنٌ لِلزَّوْجِ، وَحَرْثٌ لَهُ، وَهِيَ شَرِيكَةُ حَيَاتِهِ، وَرَبَّةٌ بَيْتِهِ، وَأُمُّ أَوْلَادِهِ وَمَهْوَى فُؤَادِهِ، وَمَوْضِعُ سِرِّهِ وَنَجْوَاهُ. وَهِيَ أَهَمُّ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْأُسْرَةِ، إِذْ هِيَ الْمُنْجِبَةُ لِلأَوْلَادِ، وَعَنْهَا يَرْثُونَ كَثِيراً مِنَ الْمَزَايَا وَالصِّفَاتِ، وَفِي أَحْصَانِهَا تَتَكَوَّنُ عَوَاطِفُ الطِّفْلِ، وَتَنْتَرَبَّى مَلَكَائُهُ وَيَتَلَقَّى لُغَتُهُ، وَيَكْتَسِبُ كَثِيراً مِنَ تَقَالِيدِهِ وَعَادَاتِهِ، وَيَعْرِفُ دِينَهُ، وَيَتَعَوَّدُ السُّلُوكَ الْاجْتِمَاعِيَّ. مِنْ أَجْلِ هَذَا غُنِيَ الْإِسْلَامُ بِاخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ الصَّالِحَةِ، وَجَعَلَهَا خَيْرَ مَتَاعٍ يَنْبَغِي التَّطَلُّعُ إِلَيْهِ وَالْحِرْصُ عَلَيْهِ. وَلَيْسَ الصَّلَاحُ إِلَّا الْحِفَاظَةُ عَلَى الدِّينِ وَالتَّمَسُّكُ بِالْفَضَائِلِ، وَرِعَايَةُ حَقِّ الزَّوْجِ، وَحِمَايَةُ الْأَنْبَاءِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يَنْبَغِي مُرَاعَاتُهُ. وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ مَظَاهِرِ الدُّنْيَا، فَهُوَ مِمَّا حَظَرَهُ الْإِسْلَامُ وَنَهَى عَنْهُ إِذَا كَانَ مُجَرِّداً مِنْ مَعَانِي الْخَيْرِ وَالْفَضْلِ وَالصَّلَاحِ. وَكَثِيراً مَا يَتَطَلَّعُ النَّاسُ إِلَى الْمَالِ الْكَثِيرِ، أَوْ الْجَمَالِ الْفَائِزِ، أَوْ الْجَاهِ الْعَرِيزِ، أَوْ النَّسَبِ الْعَرِيقِ، أَوْ إِلَى مَا يُعَدُّ مِنْ شَرَفِ الْأَبَاءِ، غَيْرَ مُلَاحِظِينَ كَمَالَ الثَّقُوسِ وَخُسْنِ الثَّرِيَّةِ: فَتَكُونُ ثَمَرَةُ الزَّوْاجِ مُرَّةً، وَتَنْتَهِي بِنَتَائِجٍ ضَارَّةٍ. وَلِهَذَا يُحَذِّرُ الرَّسُولُ ﷺ مِنَ التَّرَوُّجِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ، فَيَقُولُ: «إِيَّاكُمْ وَخَضِرَاءَ الدَّمَنِ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا خَضِرَاءُ الدَّمَنِ؟ قَالَ: «الْمَرْأَةُ الْحَسَنَاءُ فِي الْمَنْبِتِ الشُّوءِ»^(١).

وَيَقُولُ: «لَا تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ، فَعَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُرْدِيَهُنَّ، وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ، فَعَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْفِعَهُنَّ، وَلَكِنْ تَزَوَّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ وَلِأَمَّةٍ خَزَمَاءَ»^(٢) ذَاتُ دِينٍ أَفْضَلُ»^(٣). وَبُخَيْرٌ أَنَّ الَّذِي يُرِيدُ الزَّوْاجَ مُبْتَغِياً بِهِ غَيْرَ مَا يَقْصِدُ مِنْهُ مِنْ تَكْوِينِ الْأُسْرَةِ وَرِعَايَةِ شُؤْنِهَا، فَإِنَّهُ يُعَامَلُ بِنَقِيضِ مَقْصُودِهِ، فَيَقُولُ: «مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِمَالِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا فَقْرًا، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِحَسَبِهَا لَمْ يَزِدْهُ اللَّهُ إِلَّا دَنَاءَةً، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لِيَغُضَّ بِهَا بَصَرَهُ، وَيُحْصَنَ فَرْجُهُ، أَوْ يَصِلَ رَحِمَهُ، بَارَكَ اللَّهُ لَهُ فِيهَا وَبَارَكَ لَهَا فِيهِ». رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الضُّعْفَاءِ. وَالْقَصْدُ مِنْ هَذَا الْخَطَرُ أَلَّا يَكُونَ الْقَصْدُ الْأَوَّلُ مِنَ الزَّوْاجِ هُوَ هَذَا الْأَتَّجَاهُ نَحْوَ هَذِهِ الْغَايَاتِ الدُّنْيَا، فَإِنَّهَا لَا تَرْفَعُ مِنْ شَأْنِ صَاحِبِهَا وَلَا تَسْمُو بِهِ. بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ مُتَوَفَّراً أَوَّلًا، فَإِنَّ الدِّينَ هِدَايَةُ لِلْعَقْلِ وَالضَّمِيرِ. ثُمَّ تَأْتِي بَعْدَ ذَلِكَ الصِّفَاتُ الَّتِي يَزْعَبُ فِيهَا الْإِنْسَانُ بِطَبْعِهِ وَتَمِيلُ إِلَيْهَا نَفْسُهُ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «تُكْخِ الْمَرْأَةُ لِأَزْوَاجِ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاطْفَر بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ»^(٤). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

(١) رواه الدارقطني وقال: تفرد به الواقدي وهو ضعيف والدمن ما بقي من آثار الديار ويستعمل سماًداً.

(٢) الخرماء المشقوقة الأنف والأذن.

(٣) هذا الحديث رواه عبد بن حميد وفيه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي وهو ضعيف.

(٤) تربت يدك: التصقت بالتراب، وهو دعاء بالفقر على من لم يكن الدين من أهدافه.

وَيَضَعُ تَحْدِيداً لِلْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ، وَأَنَّهَا الْجَمِيلَةُ الْمُطِيعَةُ الْبَارَّةُ الْأَمِينَةُ. فَيَقُولُ: «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ إِذَا نَظَرْتُ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ. وَإِذَا أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا أَمْسَمْتَ عَلَيْهَا أَبْرَتْكَ، وَإِذَا غَبَتْ عَنْهَا حَفِظْتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكٌ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَمِنْ الْمَزَايَا الَّتِي يَتَّبِعِي تَوْفُرُهَا فِي الْمَرْأَةِ الْمَخْطُوبَةِ أَنْ تَكُونَ مِنْ بَيْتَةِ كَرِيمَةٍ مَعْرُوفَةٍ بِاعْتِدَالِ الْمَزَاجِ، وَهَذُوءِ الْأَعْصَابِ، وَالبُعْدِ عَنِ الْانْجِرَافَاتِ النَّفْسِيَّةِ، فَإِنَّهَا أَجْدَرُ أَنْ تَكُونَ حَائِنَةً عَلَى وَلَدِهَا، رَاعِيَةً لِحَقِّ زَوْجِهَا. خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ هَانِيءٍ فَأَعْتَدَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنَّهَا صَاحِبَةُ أَوْلَادٍ، فَقَالَ: «خَيْرُ نِسَاءٍ رَكِبْنَ الْإِبِلَ صَالِحُ نِسَاءٍ قُرَيْشٍ، أَخْنَاهُ عَلَى وَلَدٍ فِي صِغَرِهِ، وَأَزْعَاهُ عَلَى زَوْجٍ فِي ذَاتِ يَدِهِ»^(١). وَطَبِيعَةُ الْأَصْلِ الْكَرِيمِ أَنْ يَتَفَرَّغَ عَنْهُ مِثْلُهُ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «النَّاسُ مَعَادِنٌ كَمَعْدِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَهُوا».

وَهَلْ يُنْتِجُ الْخَطِيئِ إِلَّا وَشِيجُهُ
وَيُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهِ النَّخْلُ
خَطَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً لَا يُدَانِيهَا فِي شَرَفِهَا فَأَنْشَدَتْ:

بَكَى الْحَسَبُ الْمُرَاكِي بَعِينَ غَزِيرَةٍ
مِنْ الْحَسَبِ الْمُنْقُوصِ أَنْ يُجْمَعَا مَعَا
وَمِنْ مَقَاصِدِ الزَّوْاجِ الْأَوَّلَى إِنْجَابُ الْأَوْلَادِ. فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ مُنْجِبَةً، وَيُعْرَفُ ذَلِكَ بِسَلَامَةِ بَدَنِهَا وَبِقِيَّاسِهَا عَلَى مَثِيلَاتِهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا وَعَمَّاتِهَا وَخَالَاتِهَا. خَطَبَ رَجُلٌ امْرَأَةً عَقِيمًا لَا تَلِدُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي خَطَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ، وَجَمَالٍ وَأَنْهَا لَا تَلِدُ. فَهَاءُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ، فَإِنِّي مُكَائِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَالْوُدُودُ هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَتَوَدَّدُ إِلَى زَوْجِهَا وَتَتَحَبَّبُ إِلَيْهِ، وَتَبْدُلُ طَاقَتَهَا فِي مَرْضَاتِهِ. وَالْإِنْسَانُ بِطَبِيعَتِهِ يَغْشَقُ الْجَمَالَ وَيَهْوَاهُ، وَيَشْعُرُ دَائِمًا فِي قَرَارَةِ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ فَاقِدٌ لشيءٍ مِنْ ذَاتِهِ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ الْجَمِيلُ بَعِيدًا عَنْهُ.

فَإِذَا أَحْزَرَهُ وَاسْتَوَلَّى عَلَيْهِ شَعَرٌ بِسَكَنِ نَفْسِي، وَازْتَوَّاءٍ عَاطِفِي وَسَعَادَةٍ، وَلِهَذَا لَمْ يُسْقِطِ الْإِسْلَامُ الْجَمَالَ مِنْ جِسَائِهِ عِنْدَ اخْتِيَارِ الزَّوْجَةِ. فِيهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ: «إِنَّ اللَّهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ». وَخَطَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ امْرَأَةً، فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «أَذْهَبَ فَأَنْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا» أَيِ تَدُومَ بَيْنَكُمَا الْمَوَدَّةُ وَالْعِشْرَةُ. وَنَصَحَ الرَّسُولُ رَجُلًا خَطَبَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ وَقَالَ لَهُ: «انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْنًا». وَكَانَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَخْتَبِيءُ

(١) أحناء: أكثره شفقة، والحنانية على ولدها: هي التي تقوم عليهم في يتمهم، فإذا تزوجت فليست بحانية. أزعاه: أحفظه وأصون لما له بالأمانة فيه له وترك التبذير في الإنفاق. ذات اليد: المال. يقال فلان قليل ذات اليد: أي قليل المال.

لِمَنْ يُرِيدُ التَّزْوِجَ بِهَا؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنْ رُؤْيَيْهَا، وَالنَّظَرِ إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى الْإِقْتِرَانِ بِهَا. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُ بَعْضَ النِّسْوَةِ لِيَتَعَرَّفْنَ بَعْضَ مَا يَخْفَى مِنَ الْعُيُوبِ، فيقول لها: «سَمِّيْ فَمَهَا سَمِيْ إِنِّي نَظَرْتُ إِلَى عَرْفُوبَيْهَا». وَيُسْتَحْسَنُ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ بِكَرًا، فَإِنَّ الْبِكْرَ سَادِجَةٌ لَمْ يَنْسَبْ لَهَا عَهْدٌ بِالرِّجَالِ، فَيَكُونُ التَّزْوِيجُ بِهَا أَذْعَى إِلَى تَقْوِيَةِ عُقْدَةِ النِّكَاحِ، وَيَكُونُ حُبُّهَا لَزْوَجَهَا الصَّقَ بِقَلْبِهَا «فَمَا الْحُبُّ إِلَّا لِلْحَبِيبِ الْأَوَّلِ».

ولما تزوج جابر بن عبد الله ثيباً قال له رسول الله ﷺ: «هَلَا بِكَرًا ثَلَاثُهَا وَثَلَاثُكَ؟...» فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَبَاهُ قَدْ تَرَكَ بَنَاتٍ صِغَارًا، وَهُنَّ فِي حَاجَةٍ إِلَى رِعَايَةِ امْرَأَةٍ تَقُومُ عَلَى شَوْنِهِنَّ، وَأَنَّ الثَّيْبَ أَقْدَرُ عَلَى هَذِهِ الرِّعَايَةِ مِنَ الْبِكْرِ الَّتِي لَمْ تُدْرَبْ عَلَى تَدْبِيرِ الْمَنْزِلِ. وَبِمَا يَتَّبِعِي مَلَاخِظَتَهُ أَنْ يَكُونَ ثَمَّةَ تَقَارُبٍ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ مِنْ حَيْثُ السَّنَ وَالْمَرْكَزُ الْاجْتِمَاعِي، وَالْمُسْتَوَى الثَّقَافِي وَالْاِقْتِصَادِي. فَإِنَّ التَّقَارُبَ فِي هَذِهِ النَّوَاجِي مِمَّا يُعِينُ عَلَى دَوَامِ الْعِشْرَةِ، وَبِقَاءِ الْأَلْفَةِ. وَقَدْ خَطَبَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّهَا صَغِيرَةٌ» فَلَمَّا خَطَبَهَا عَلِيٌّ زَوْجَهَا إِيَّاهُ. هَذِهِ بَعْضُ الْمَعَانِي الَّتِي أَرْشَدَ الْإِسْلَامُ إِلَيْهَا؛ لِيَتَّخِذَهَا مُرِيدُو الزَّوْاجِ نَبْرَاسًا يَسْتَضِيئُونَ بِهِ، وَيَسِيرُونَ عَلَى هُدَاهُ. لَوْ أَنَّنَا لَحَظْنَا هَذِهِ الْمَعَانِي عِنْدَ اخْتِيَارِنَا لِلزَّوْجَةِ لَأَمَكَّنَ أَنْ نَجْعَلَ مِنْ بَيُوتِنَا جَنَّةً يَنْعَمُ فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَسْعَدُ بِهَا الزَّوْجُ، وَنُعِدُّ لِلْحَيَاةِ أَبْنَاءَ صَالِحِينَ، تَحْيَا بِهِمْ أُمَمُهُمْ حَيَاةً طَيِّبَةً كَرِيمَةً... .

اختيار الزوج

وعلى الولي أن يختار لكريمته، فلا يزوجه إلا لمن له دينٌ وخلقٌ وشرفٌ وحسنٌ سميت، فإن عاشرها عاشرها بمعروف، وإن سرحها سرحها بإحسان.

قال الإمام الغزالي في الإحياء: والاحتياط في حقها أهم، لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها، والزواج قدير على الطلاق بكل حال. ومن زوج ابنته ظالماً أو فاسقاً أو مُتَبَعِداً أو شارب خمرٍ فقد جنى على دينه وتعرض لسخط الله لما قطع من الرجم وسوء الاختيار. قال رجل للحسن بن علي: إن لي بنتاً، فمن ترى أن أزوجه لها؟ قال: زوجها ممن يتقي الله، فإن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم يظلمها. وقالت عائشة: النكاح رِقٌّ فليُنْظَرِ أَحَدُكُمْ أَيْنَ يَضَعُ كَرِيمَتَهُ. وقال ﷺ: «مَنْ زَوَّجَ كَرِيمَتَهُ مِنْ فَاسِقٍ فَقَدْ قَطَعَ رَجَمَهَا». رواه ابن جبان في الضعفاء من حديث أنس، وزواه في الثقات من قول الشعبي بإسناد صحيح. قال ابن تيمية: وَمَنْ كَانَ مُصِيراً عَلَى الْمُسْوَقِ لَا يَتَّبِعِي أَنْ يُزَوَّجَ.

الخطبة

الخطبة: فِعْلَةٌ كَفَعْدَةٍ وَجَلْسَةٍ، يقال: حَظَبَ المرأة يَخْطُبُهَا حَظَبًا وَخِطْبَةً؛ أي طَلَبَهَا للزواج بالوسيلة المعروفة بين الناس، ورجلٌ حَظَابٌ: كثير التصرف في الخطبة، والخطيب، والخطاب، والخطب، الذي يخطب المرأة، وهي خطبة وخطبته. وخطب يخطب، قال كلاماً يعط به، أو يمدح غيره ونحو ذلك. والخطبة من مُقَدِّمَاتِ الزَّوْج. وقد شرعها الله قبل الارتباط بعقد الزوجية ليتعرف كل من الزوجين صاحبه، ويكون الإقدام على الزواج على هدى وبصيرة.

من تباح خطبتها: أولاً: لا تباح خطبة امرأة إلا إذا توافر فيها شرطان: أن تكون خالية من الموانع الشرعية التي تمنع زواجه منها في الحال.

ثانياً: ألا يسبقه غيره إليها بخطبة شرعية. فإن كانت ثمة موانع شرعية: كان تكون محرمة عليه بسبب من أسباب التحريم المؤبدة أو المؤقتة، أو كان كان غيره سبقه بخطبتها؛ - لا يباح له خطبتها.

خطبة المعتدة الغير: تحرم خطبة المعتدة. سواء أكانت عدتها وفاة أم عدة طلاق، أكان الطلاق طلاقاً رجعياً أم بائناً. فإن كانت معتدة من طلاق رجعي حرمت خطبتها؛ لأنها لم تخرج عن عصمة زوجها. وله مراجعتها في أي وقت شاء. وإن كانت معتدة من طلاق بائن حرمت خطبتها بطريق التصريح إذ حق الزوج لا يزال متعلقاً بها، وله حق إعادتها بعقد جديد. ففي تقدم رجل آخر لخطبتها اعتداء عليه. واختلف العلماء في التغريض بخطبتها، والصحيح جوازها.

وإن كانت معتدة من وفاة فإنه يجوز التغريض لخطبتها أثناء العدة دون التصريح؛ لأن صلة الزوجية قد انقطعت بالوفاة، فلم يبق للزوج حق يتعلق بزواجه التي مات عنها. وإنما حرمت خطبتها بطريق التصريح؛ رعاية لحزن الزوجة وإحداها من جانب، ومحافظة على شعور أهل الميت وورثته من جانب آخر. يقول الله تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرْنَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ (١).

وَالْمُرَادُ بِالنِّسَاءِ الْمَعْتَدَاتُ لِيُوفَاةِ أَزْوَاجَهُنَّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذَا السِّيَاقِ. وَمَعْنَى التَّعْرِضِ أَنَّ يَذْكُرَ الْمُتَكَلِّمُ شَيْئاً يَدُلُّ بِهِ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَذْكُرْهُ. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: «إِنِّي أُرِيدُ التَّرْوِجَ»، وَ«لَوِذْتُ أَنْ يُبَسِّرَ اللَّهُ لِي امْرَأَةً صَالِحَةً». أَوْ يَقُولَ: «إِنَّ اللَّهَ لَسَائِقٌ لَكَ خَيْرًا». وَالْهَدْيَةُ إِلَى الْمَعْتَدَةِ جَائِزَةٌ، وَهِيَ مِنَ التَّعْرِضِ. وَجَائِزُ أَنْ يَمْدَحَ نَفْسَهُ، وَيَذْكُرَ مَا بَرَّهَ عَلَى وَجْهِ التَّعْرِضِ بِالزَّوْجِ. وَقَدْ فَعَلَهُ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ. قَالَتْ سَكِينَةُ بِنْتُ حَنْظَلَةَ: اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَلَمْ تَنْقُضِ عِدَّتِي مِنْ مَهْلِكَ^(١) زَوْجِي. فَقَالَ: قَدْ عَرَفْتَ قَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَرَابَتِي مِنْ عَلِيٍّ، وَمَوْضِعِي فِي الْعَرَبِ. قُلْتُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا جَعْفَرٍ، إِنَّكَ رَجُلٌ يُوْخِذُ عَنْكَ. تَخْطُبُنِي فِي عِدَّتِي؟. قَالَ: إِنَّمَا أَخْبَرْتُكَ بِقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ عَلِيٍّ.

وَقَدْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ مُتَأَيِّمَةٌ^(٢) مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: «لَقَدْ عَلِمْتُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَخَيْرَتُهُ، وَمَوْضِعِي فِي قَوْمِي» وَكَانَتْ تِلْكَ خِطْبَةً. رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(٣). وَخُلَاصَةُ الْآرَاءِ أَنَّ التَّصْرِيحَ بِالْخِطْبَةِ حَرَامٌ لِجَمِيعِ الْمَعْتَدَاتِ، وَالتَّعْرِضُ مُبَاحٌ لِلْبَائِنِ وَلِلْمَعْتَدَةِ مِنَ الْوَفَاةِ، وَحَرَامٌ فِي الْمَعْتَدَةِ مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ. وَإِذَا صَرَّحَ بِالْخِطْبَةِ فِي الْعِدَّةِ وَلَكِنْ لَمْ يَغْفِدْ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: يُفَارِقُهَا. دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: صَحَّ الْعَقْدُ وَإِنْ ارْتَكَبَ النَّهْيَ الصَّرِيحَ الْمَذْكُورَ لِاخْتِلَافِ الْجِهَةِ. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا لَوْ وَقَعَ الْعَقْدُ فِي الْعِدَّةِ وَدَخَلَ بِهَا. وَهَلْ تَجِلُّ لَهُ بَعْدَ أَمٍّ لَا؟ قَالَ مَالِكٌ، وَاللَّبِثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَجِلُّ لَهُ زَوَاجُهَا بَعْدَ. وَقَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: بَلْ يَجِلُّ لَهُ إِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا شَاءَ.

الْخِطْبَةُ عَلَى الْخِطْبَةِ: يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ اعْتِدَاءٍ عَلَى حَقِّ الْخَاطِبِ الْأَوَّلِ وَإِسَاءَةٍ إِلَيْهِ، وَقَدْ يَنْجُمُ عَنْ هَذَا التَّصَرُّفِ الشَّقَاقُ بَيْنَ الْأُسْرِ، وَالْإِعْتِدَاءِ الَّذِي يُزَوِّجُ الْأَمْنَيْنِ. فَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ^(٤) حَتَّى يَذَرَ^(٥)». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ. وَمَحَلُّ التَّحْرِيمِ مَا إِذَا صَرَّحَتْ الْمُخْطُوبَةُ بِالْإِجَابَةِ، وَصَرَّحَ وَلِيُّهَا الَّذِي

(١) مهلك: أي هلاك.

(٢) متأيم: أي أنها أيم.

(٣) الحديث منقطع، لأن محمد الباقر بن علي لم يدرك النبي ﷺ.

(٤) مفهوم لفظ الأخ معطل: لأنه خرج مخرج الغالب، فتحرم الخطبة على خطبة الكافر والفاسق. وأخذ بالمفهوم

بعض الشافعية والأوزاعي، وجوزوا الخطبة على خطبة الكافر. قال الشوكاني: وهو الظاهر.

(٥) يذر: يترك.

أَدْنَتْ لَهُ، خِيَتْ يَكُونُ إِذْنُهُ مُعْتَبَرًا. وَتَجَوُّزُ الْخِطْبَةِ لَوْ وَقَعَ التَّضْرِيحُ بِالرَّدِّ، أَوْ وَقَعَتِ الْإِجَابَةُ بِالْتَّغْرِيصِ، كَقَوْلِهَا: لَا رَغْبَةَ عِنْدَكَ. أَوْ لَمْ يَعْلَمْ الثَّانِي بِخِطْبَةِ الْأَوَّلِ، أَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَتَرَفُّضُ أَوْ أَدْنَتْ الْخَاطِبُ الْأَوَّلُ لِلثَّانِي. وَحَكَى التِّرْمِذِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ: إِذَا خَطَبَ الْمَرْأَةُ فَرَضِيَتْ بِهِ وَرَكَعَتْ إِلَيْهِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ. فَإِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِرِضَاهَا وَلَا رَكُوبَتِهَا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْطُبَهَا. وَإِذَا خَطَبَهَا الثَّانِي بَعْدَ إِجَابَةِ الْأَوَّلِ وَعَقَدَ عَلَيْهَا أَيْمًا وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ لِأَنَّ اللَّهِيَّ عَنِ الْخِطْبَةِ، وَلَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الزَّوْاجِ، فَلَا يُفْسَخُ بِوُقُوعِهَا غَيْرَ صَحِيحَةٍ. وَقَالَ دَاوُدُ: إِذَا تَزَوَّجَهَا الْخَاطِبُ الثَّانِي فُسِخَ الْعَقْدُ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ. . .

النَّظَرُ إِلَى الْمَخْطُوبَةِ: مِمَّا يَرْطُبُ الْحَيَاةَ الزَّوْجِيَّةَ وَيَجْعَلُهَا مَخْفُوفَةً بِالسَّعَادَةِ مُحَوَّطَةً بِالْهِنَاءِ، أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ قَبْلَ الْخِطْبَةِ لِيَعْرِفَ جَمَالَهَا الَّذِي يَدْعُوهُ إِلَى الْإِقْدَامِ عَلَى الْاِقْتِرَانِ بِهَا، أَوْ قُبْحِهَا الَّذِي يَصْرِفُهُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا.

وَالْحَازِمُ لَا يَدْخُلُ مَذْخَلًا حَتَّى يَعْرِفَ خَيْرَهُ مِنْ شَرِّهِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِيهِ، قَالَ الْأَعْمَشُ: كُلُّ تَزْوِيجٍ يَقَعُ عَلَى غَيْرِ نَظَرٍ فَآخِرُهُ هَمٌّ وَغَمٌّ. وَهَذَا النَّظَرُ نَدَبٌ إِلَيْهِ الشَّرُّعُ وَرَغَبٌ فِيهِ.

١- فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُو إِلَى نِكَاحِهَا؛ فَلْيَفْعَلْ». قَالَ جَابِرٌ: فَخَطَبْتُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، فَكَنْتُ اخْتَبَيْتُ لَهَا ^(١) حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا بَعْضَ مَا دَعَانِي إِلَيْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

٢- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّهُ خَطَبَ امْرَأَةً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْظُرْتَ إِلَيْهَا؟».. قَالَ: لَا. قَالَ: «انْظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا». أَيُّ أَجْدَرَ أَنْ يَدُومَ الْوِفَاقُ بَيْنَكُمَا. رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ.

٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنْظُرْتَ إِلَيْهَا؟».. قَالَ: لَا. قَالَ: «فَإِذَا هَبْتَ فَانْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنْ فِي أَغْيَنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا» ^(٢).

الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَنْظُرُ إِلَيْهَا: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ يَنْظُرُ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ لَا غَيْرَ. لِأَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِالنَّظَرِ إِلَى الْوَجْهِ عَلَى الْجَمَالِ أَوْ الدَّمَامَةِ، وَإِلَى الْكَفَّيْنِ عَلَى خُصُوبَةِ الْبَدَنِ. أَوْ عَدَمِهَا. وَقَالَ دَاوُدُ: يَنْظُرُ إِلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَنْظُرُ إِلَى مَوَاضِعِ اللَّحْمِ. وَالْأَحَادِيثُ لَمْ تُعَيِّنْ مَوَاضِعَ النَّظَرِ، بَلْ أَطْلَقَتْ لِيَنْظُرَ إِلَى مَا يَنْحَصِلُ لَهُ الْمَقْصُودُ

(١) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا عَلَى غَفْلَتِهَا وَإِنْ لَمْ تَأْذَنْ لَهُ.

(٢) قَبْلَ صَفَرٍ أَوْ عَمَشٍ.

بالنظر إليه^(١). والدليل على ذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور: أن عمر خطب إلى علي ابنته أم كلثوم؛ فذكر له صغرهما، فقال: أبعث بها إليك، فإن رضىت فهي امرأتك، فأرسل إليها، فكشف عن ساقها؛ فقالت: لولا أنك أمير المؤمنين لصككت عيني. وإذا نظر إليها ولم تعجبها فليسكت ولا يقل شيئاً حتى لا تتأذى بما يذكر عنها، ولعل الذي لا يعجبها منها قد يعجب غيره.

نظر المرأة إلى الرجل: وليس هذا الحكم مقصوراً على الرجل، بل هو ثابت للمرأة أيضاً. فلها أن تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبها منها. قال عمر: لا تزوجوا بتاتكن من الرجل الدميم، فإنه يعجبهن منهن ما يعجبهم منهن.

التعريف على الصفات: هذا بالنسبة للنظر الذي يعرف به الجمال من القبح، وأما بقية الصفات الخلقية فتعرف بالوصف والاستيصال، والتحرّي ممن خالطوهما بالمعاشرة أو الجوار، أو بواسطة بعض أفراد ممن هم موضع ثقته من الأقرباء كالأم والأخت. وقد بعث النبي ﷺ أم سليم إلى امرأة فقال: «انظري إلى غزقوبها وسمي معاطفها»^(٢). وفي رواية «سمي عوارضها»^(٣) رواه أحمد والحاكم والطبراني والبيهقي.

قال الغزالي في الإحياء: ولا يستوصف في أخلاقها وجمالها إلا من هو بصير صادق، خبير بالظاهر والباطن، ولا يميل إليها فيفترط في الثناء، ولا يحسدّها فيقصر، فالطباع مائلة في مبادئ الزواج، ووصف المزوجات إلى الإفراط أو التفريط. وكل من يصدق فيه، ويقتصد؛ بل الخداع والإغراء أغلب. والاحتياط فيه مهم لمن يخشى على نفسه التشوف إلى غير زوجته.

حظر الخلوة بالمخطوبة: يحرم الخلو بالمخطوبة، لأنها محرمة على الخاطب حتى يفقد عليها. ولم يرد الشرع بغير النظر، فبقيت على التحريم، ولأنه لا يؤمن مع الخلوة واقعة ما نهى الله عنه. فإذا وجد محرم جازت الخلوة، لامتناع وقوع المفصية مع حضوره: فعن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة ليس معها ذو محرم منها؛ فإن تالئهما الشيطان...» وعن عامر بن ربيعة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يخلون رجل بامرأة لا تحل له؛ فإن تالئهما الشيطان إلا لمحرم» رواهما أحمد.

(١) فتح العلام ج ٢ ص ٨٩.

(٢) معاطفها ناحيتا العنق.

(٣) العوارض: الأسنان في عرض الفم وهي ما بين الأسنان والأضراس وواحدها عارض. والمراد اختبار رائحة الفم.

خَطَرُ التَّهَاؤُنِ فِي الْخُلُوةِ وَضَرَرُهُ: دَرَجَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ عَلَى التَّهَاؤُنِ فِي هَذَا الشَّأْنِ، فَأَبَاحَ لِابْنَتِهِ أَوْ قَرِيبَتِهِ أَنْ تُخَالِطَ خَطِيبَهَا وَتَخْلُوَ مَعَهُ دُونَ رَقَابَةٍ، وَتَذَهَبَ مَعَهُ حَيْثُ يَرِيدُ مِنْ غَيْرِ إِشْرَافٍ. وَقَدْ نَتَجَ عَنْ ذَلِكَ أَنْ تَعَرَّضَتْ الْمَرْأَةُ لِضَيَاعِ شَرَفِهَا وَفَسَادِ عَقَائِهَا وَإِهْدَارِ كَرَامَتِهَا. وَقَدْ لَا يَنْبَغُ الزَّوْاجُ فَتَكُونُ قَدْ أَضَافَتْ إِلَى ذَلِكَ فَوَاتِ الزَّوْاجِ مِنْهَا. وَعَلَى التَّبَيُّضِ مِنْ ذَلِكَ طَائِفَةٌ جَامِدَةٌ لَا تَسْمَحُ لِلخَّاطِبِ أَنْ يَرَى بَنَاتِهِنَّ عِنْدَ الْخُطْبَةِ، وَتَأْتِي إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِهَا، وَيَعْقِدُ عَلَيْهَا دُونَ أَنْ يَرَاهَا أَوْ تَرَاهُ إِلَّا لَيْلَةَ الزَّوَاجِ. وَقَدْ تَكُونُ الرَّؤْيُ مَفَاجِئَةً لِهَمَا غَيْرُ مُتَوَقَّعَةٍ، فَيَحْدُثُ مَا لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا مِنَ الشَّقَاقِ وَالْفِرَاقِ. وَبَعْضُ النَّاسِ يَكْتَفِي بِعَرْضِ الصُّورَةِ الشَّمْسِيَّةِ. وَهِيَ فِي الْوَأَقِعِ لَا تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ يُمْكِنُ أَنْ يُطْمَئِنَّ، وَلَا تُصَوِّرُ الْحَقِيقَةَ تَصْوِيرًا دَقِيقًا. وَخَيْرُ الْأُمُورِ هُوَ مَا جَاءَ بِهِ الْإِسْلَامُ، فَإِنَّ فِيهِ الرِّعَايَةَ لِحَقِّ كُلِّ الزَّوْجَيْنِ فِي رُؤْيَا كُلِّ مَنِ الْآخَرِ، مَعَ تَجَنُّبِ الْخُلُوةِ، جَمَاعَةً لِلشَّرَفِ وَصِيَانَةً لِلْعِزِّ.

الْعُدُولُ عَنِ الْخُطْبَةِ وَآثَرُهُ: الْخُطْبَةُ مُقَدَّمَةٌ تَسْبِقُ عَقْدَ الزَّوْاجِ، وَكَثِيرًا مَا يَغْفُهَا تَقْدِيمُ الْمَهْرِ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ، وَتَقْدِيمُ هَدَايَا وَهَبَاتٍ ^(١)، تَقْوِيَةً لِلصَّلَاتِ، وَتَأْكِيدًا لِلْعَلَاقَةِ الْجَدِيدَةِ. وَقَدْ يَحْدُثُ أَنْ يَغْدِلَ الْخَاطِبُ، أَوْ الْمَخْطُوبَةُ، أَوْ هُمَا مَعًا عَنْ إِتِمَامِ الْعَقْدِ، فَهَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ؟ وَهَلْ يَرُدُّ مَا أُعْطِيَ لِلْمَخْطُوبَةِ؟ إِنَّ الْخُطْبَةَ مُجَرَّدُ وَعْدٍ بِالزَّوْاجِ، وَلَيْسَتْ عَقْدًا مُلْزِمًا، وَالْعُدُولُ عَنْ إِنْجَازِهِ حَقٌّ مِنَ الْحَقُوقِ الَّتِي يَمْلِكُهَا كُلٌّ مِنَ الْمُتَوَاعِدَيْنِ. وَلَمْ يَجْعَلِ الشَّارِعُ لِإِخْلَافِ الْوَعْدِ عَقُوبَةً مَادِيَّةً يُجَازَى بِمَقْتَضَاهَا الْمَخْلِفُ، وَإِنْ عُدَّ ذَلِكَ خُلُقًا دَمِيمًا، وَوصَفَهُ بِأَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ الْمُتَنَافِقِينَ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ مُلْزِمَةٌ تَقْتَضِي عَدَمَ الْوَفَاءِ.

فَفِي الصَّحِيحِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «آيَةُ الْمُتَنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا أُؤْتِيَ خَانَ». وَلَمَّا حَضَرَتْ الْوَفَاةُ «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ» قَالَ: «أَنْظُرُوا فَلَانَا» لِلرَّجُلِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَإِنِّي قُلْتُ لَهُ فِي ابْنَتِي قَوْلًا كَشِبَهُ الْعِدَّةُ، وَمَا أَحِبُّ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ بِثُلُثِ الثَّقَاقِ، وَأَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ رُؤِجْتُهُ ^(٢). وَمَا قَدَّمَهُ الْخَاطِبُ مِنَ الْمَهْرِ فَلَهُ الْحَقُّ فِي أَسْتِزْدَادِهِ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ فِي مَقَابِلِ الزَّوْاجِ، وَعَوَاضًا عَنْهُ. وَمَا دَامَ الزَّوْاجُ لَمْ يَوْجَدْ، فَإِنَّ الْمَهْرَ لَا يُسْتَحَقُّ شَيْءٌ مِنْهُ، وَيَجِبُ رَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ؛ إِذْ إِنَّهُ حَقٌّ خَالِصٌ لَهُ. وَأَمَّا الْهَدَايَا فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْهَبَةِ. وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْهَبَةَ لَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ تَبَرُّعًا مَخْصًى لَا لِأَجْلِ الْعَوَاضِ. لِأَنَّ الْمَوْهُوبَ لَهُ حِينَ قَبْضِ الْعَيْنِ الْمَوْهُوبَةَ دَخَلَتْ فِي مِلْكِهِ، وَجَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا. فَرُجُوعُ الْوَاهِبِ فِيهَا اتِّزَاعٌ لِمِلْكِهِ مِنْهُ بِغَيْرِ

رضاه. وهذا باطل شرعاً وعقلاً^(١). فإذا وهب لِيَتَعَوَّضَ من هبته وثبات عليها فلم يفعل الموهوب له، جاز له الرجوع في هبته. وللواهب هنا حق الرجوع فيما وهب، لأن هبته على جهة المعاوضة، فلما لم يتم الزواج كان له حق الرجوع فيما وهب. والأصل في ذلك:

١- ما رواه أصحاب السنن، عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ أَنْ يُعْطِيَ عَطِيَّةً، أَوْ يَهَبَ هِبَةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ يُعْطِي وَلَدَهُ».

٢- وَرَوَوْا عَنْهُ أَيْضاً، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَبِيلِهِ».

٣- وعن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يَثْبُثْ مِنْهَا» أي يعوض عنها.

وطريقة الجمع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره في «أعلام الموقعين» قال: ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع هو مَنْ وهب تبرعاً مخضاً لأجل العوض، والواهب الذي له الرجوع هو مَنْ وهب لِيَتَعَوَّضَ من هبته، وثبات منها، فلم يفعل الموهوب له، وتستعمل سنن رسول الله ﷺ كلها، ولا يضرب بعضها ببعض.

رأي الفقهاء: إلا أن العمل الذي جرى عليه القضاء بالمحاکم: تطبيق المذهب الحنفي الذي يرى أن ما أهداه الخاطب لمخطوبته له الحق في استرداده إن كان قائماً على حالته لم يتغير. فلاسورة، أو الخاتم، أو العقد، أو الساعة، ونحو ذلك يرد إلى الخاطب إذا كانت موجودة. فإن لم يكن قائماً على حالته، بأن فقد أو بيع أو تغير بالزيادة، أو كان طعاماً فأكل، أو قماشاً فخيط ثوباً؛ - فليس للخاطب الحق في استرداده ما أهداه أو استرداده بدل منه. وقد حكمت محكمة طنطا الابتدائية الشرعية حكماً نهائياً بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٣٣. وقررت فيه القواعد الآتية:

١- ما يقدم من الخاطب لمخطوبته، مما لا يكون محلاً لورود العقد عليه؛ يُعتبر هدية.

٢- الهدية كالهبة؛ حكماً ومعنى.

٣- الهبة عقد تمليك يتم بالقبض. وللموهوب له أن يتصرف في العين الموهوبة بالبيع والشراء وغيره، ويكون تصرفه نافذاً.

٤- هَلَاكُ الْعَيْنِ أَوْ اسْتِهْلَاكُهَا مَانِعٌ مِنَ الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ.

٥- لَيْسَ لِلزَّوْجِ إِلَّا طَلَبُ رَدِّ الْعَيْنِ إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً.

وللْمَالِكِيَّةِ فِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْعُدُولُ مِنْ جِهَتِهِ أَوْ جِهَتِهَا. فَإِنْ كَانَ الْعُدُولُ مِنْ جِهَتِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ فِيهَا أَهْدَاهُ. وَإِنْ كَانَ الْعُدُولُ مِنْ جِهَتِهَا فَلَهُ الرُّجُوعُ بِكُلِّ مَا أَهْدَاهُ سِوَاهُ أَكَانَ بَاقِيًا عَلَى حَالِهِ، أَوْ كَانَ قَدْ هَلَكَ، فَيَرْجِعُ بِبَدْلِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ عُرْفٌ أَوْ شَرْطٌ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ. وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ تَرُدُّ الْهَدِيَّةُ سِوَاهُ أَكَانَتْ قَائِمَةً أَمْ هَالِكَةً. فَإِنْ كَانَتْ قَائِمَةً رُدَّتْ هِيَ ذَاتُهَا، وَإِلَّا رُدَّتْ قِيمَتُهَا. وَهَذَا الْمَذْهَبُ قَرِيبٌ مِمَّا ارْتَضَيْنَاهُ.

عقد الزواج

الرُّكْنُ الْحَقِيقِيُّ لِلزَّوْاجِ هُوَ رِضَا الطَّرَفَيْنِ، وَتَوَافُقُ إِرَادَتَيْهِمَا فِي الْارْتِبَاطِ. وَلَمَّا كَانَ الرِّضَا وَتَوَافُقُ الْإِرَادَةِ مِنَ الْأُمُورِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا، كَانَ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْبِيرِ الدَّالِّ عَلَى التَّضَمُّيمِ عَلَى إِنْشَاءِ الْارْتِبَاطِ وَإِيجَادِهِ. وَتَمَثُّلُ التَّعْبِيرِ فِيمَا يَجْرِي مِنْ عِبَارَاتٍ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ. فَمَا صَدَرَ أَوَّلًا مِنْ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ لِلتَّعْبِيرِ عَنْ إِرَادَتِهِ فِي إِنْشَاءِ الصَّلَةِ الزَّوْجِيَّةِ يُسَمَّى إِيْجَابًا، وَيُقَالُ: إِنَّهُ أَوْجَبَ. وَمَا صَدَرَ ثَانِيًا مِنَ الْمُتَعَاقِدِ الْآخَرِ مِنَ الْعِبَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الرِّضَا وَالْمُوَافَقَةِ يُسَمَّى قَبُولًا. وَمِنْ ثَمَّ يَقُولُ الْفُقَهَاءُ: إِنَّ أَرْكَانَ الزَّوْاجِ «الْإِيْجَابُ، وَالْقَبُولُ».

شُرُوطُ الْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ^(١): وَلَا يَتَحَقَّقُ الْعَقْدُ وَتَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْآثَارُ الزَّوْجِيَّةُ، إِلَّا إِذَا تَوَافَرَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١- تَمَيُّزُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ: فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَجْنُونًا أَوْ صَغِيرًا لَا يُعْمَرُ فَإِنَّ الزَّوْاجَ لَا يَتَعَقَّدُ.

٢- اتِّحَادُ مَجْلِسِ الْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ؛ بِمَعْنَى الْأَيْفَصَلِ بَيْنَ الْإِيْجَابِ وَالْقَبُولِ بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِمَا يُعَدُّ فِي الْعُرْفِ إِعْرَاضًا وَتَشَاغُلًا عَنْهُ بغيرِهِ. وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ بَعْدَ الْإِيْجَابِ مُبَاشَرَةً. فَلَوْ طَالَ الْمَجْلِسُ وَتَرَاحَى الْقَبُولُ عَنِ الْإِيْجَابِ، وَلَمْ يَصْدُرْ بَيْنَهُمَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ، فَالْمَجْلِسُ مُتَّحِدٌ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْأَخَنَافُ وَالْحَنَابِلَةُ. وَفِي الْمَغْنَبِيِّ: إِذَا تَرَاحَى الْقَبُولُ عَنِ الْإِيْجَابِ صَحَّ، مَا دَامَا فِي الْمَجْلِسِ، وَلَمْ يَتَشَاغُلَا عَنْهُ بغيرِهِ. لِأَنَّ حُكْمَ الْمَجْلِسِ حُكْمُ حَالَةِ الْعَقْدِ، بِدَلِيلِ الْقَبْضِ فِيمَا يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ فِيهِ، وَثُبُوتِ الْخِيَارِ فِي عُقُودِ الْمُعَاوَضَاتِ. فَإِنْ تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبُولِ بَطَلَ الْإِيْجَابُ، فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ مَعْنَاهُ؛ فَإِنَّ الْإِعْرَاضَ قَدْ وَجَدَ مِنْ جِهَتِهِ

(١) وتسمى شروط الانعقاد.

بالتفريق؛ فلا يكون مقبولا. وكذلك إن تشاعلا عنه بما يقطعهُ؛ لأنه معرض عن العقد أيضاً بالاشتغال عن قبوله. روي عن أحمد، في رجل مَسَى إليه قوم، فقالوا له: زوّج فلاناً. قال: قد زوّجته على ألف فرجّعوا إلى الزوج فأخبروه، فقال: قد قبلت، هل يكون هذا نكاحاً؟ قال: نعم!...

ويشترط الشافعية القور. قالوا فإن فصل بين الإيجاب والقبول بخطبة بأن قال الولي: زوّجتك، وقال الزوج: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، قبلت نكاحها؛ ففيه وجهان:

أحدهما - وهو قول الشيخ أبي حامد الأسفراييني - أنه يصح؛ لأن الخطبة مأمور بها للعقد، فلم تمنع صحته؛ كالتميم بين صلاتي الجمع.

والثاني - لا يصح؛ لأنه فصل بين الإيجاب والقبول. فلم يصح. كما لو فصل بينهما بغير الخطبة. ويخالف التيمم فإنه مأمور به بين الصلاتين، والخطبة مأمور بها قبل العقد. وأما مالك، فأجاز التراخي السير بين الإيجاب والقبول. وسبب الخلاف: هل من شرط لانعقاد وجود القبول من المتعاقدين في وقت واحد معاً؟ أم ليس ذلك من شرطه؟

٣- ألا يخالف القبول الإيجاب إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن للموجب؛ فإنها تكون أبلغ في الموافقة؛ فإذا قال الموجب: زوّجتك ابنتي فلانة، على مهر قدره مائة جنيته، فقال القابل: قبلت زواجها على مائتين انعقد الزواج؛ لاشتمال القبول على ما هو أصح.

٤- سماع كل من المتعاقدين بغضيهما من بعض ما يفهم أن المقصود من الكلام هو إنشاء عقد الزواج، وإن لم يفهم منه كل منهما معاني مفردات العبارة، لأن العبرة بالمقاصد والنيات.

ألفاظ الانعقاد^(١): ينعقد الزواج بالألفاظ التي تؤدي إليه باللغة التي يفهمها كل من المتعاقدين، متى كان التعبير الصادر عنهما دالاً على إرادة الزواج، دون لبس أو إيهام. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وينعقد النكاح بما عدّه الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ وفعل كان، ومثله كل عقد^(٢). وقد وافق الفقهاء على هذا بالنسبة للقبول، فلم يشترطوا اشتقاقه من مادة خاصة، بل يتحقق بأي لفظ يدل على الموافقة أو الرضا؛ مثل: قبلت، وافقت، أمضيت، نقذت... أما الإيجاب فإن العلماء متفقون على أنه يصح بلفظ النكاح والتزويج، وما اشتق منهما مثل:

(١) الإيجاب والقبول.

(٢) الاختبارات العلمية ص ١١٩.

زَوْجَتُكَ.. أو أَتَكَحْتُكَ؛ لِدَلَالَةِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ صَرَاحَةً عَلَى الْمَقْصُودِ. وَاخْتَلَفُوا فِي اتِّعَادِهِ بِغَيْرِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، كَلَفِظَ الْهَبَةِ أَوِ الْبَيْعِ أَوِ التَّمْلِيكِ أَوِ الصَّدَقَةِ. فَأَجَازَهُ الْأَحْنَفُ^(١) وَ«الشُّوْرِيُّ» وَ«أَبُو ثَوْرٍ» وَ«أَبُو عُبَيْدٍ» وَ«أَبُو ذَاوَدَ». لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُعْتَبَرُ فِيهِ النِّيَّةُ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهِ أَعْتِبَارُ اللَّفْظِ الْمَخْصُوصِ؛ بَلْ الْمَعْتَبَرُ فِيهِ أَيُّ لَفْظٍ إِذَا اتَّفَقَ فَهُمُ الْمَعْنَى الشَّرْعِيُّ مِنْهُ: أَيُّ إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ مُشَارَكَةٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ رَجُلًا امْرَأَةً فَقَالَ: «قَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ.

وَلَأَنَّ لَفْظَ الْهَبَةِ انْعَقَدَ بِهِ زَوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَذَلِكَ يَنْعَقِدُ بِهِ زَوَاجُ أُمَّتِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَّخِذُهَا النَّبِيُّ إِنْآ أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَيْتَ أَحْرَهُنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾^(٢). وَلَأَنَّهُ أَمَكَّنَ تَصْحِيحُهُ بِمَجَازِهِ، فَوَجَبَ تَصْحِيحُهُ، كَأَيْقَاعِ الطَّلَاقِ بِالْكِنَايَاتِ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَعَطَاءٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوِ الْإِنْكَاحِ وَمَا أَشْتَقَّ مِنْهُمَا، لِأَنَّ مَا سِوَاهُمَا مِنَ الْأَلْفَاظِ كَالْتَّمْلِيكِ وَالْهَبَةِ لَا يَأْتِي عَلَى مَعْنَى الزَّوْاجِ. وَلَأَنَّ الشَّهَادَةَ عِنْدَهُمْ شَرْطٌ فِي الزَّوْاجِ، فَإِذَا عَقِدَ بِلَفْظِ الْهَبَةِ لَمْ تَنْفَعِ عَلَى الزَّوْاجِ.

العقد بغير اللغة العربية: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى جَوَازِ عَقْدِ الزَّوْاجِ بِغَيْرِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا كَانَ الْعَاقِدَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا لَا يَفْهَمُ الْعَرَبِيَّةَ. وَاخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا كَانَا يَفْهَمَانِ الْعَرَبِيَّةَ وَيَسْتَطِيعَانِ الْعَقْدَ بِهَا. قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ، وَمَنْ قَدَرَ عَلَى لَفْظِ النِّكَاحِ بِالْعَرَبِيَّةِ لَمْ يَصِحَّ بِغَيْرِهَا، وَهَذَا أَخَذَ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَنْعَقِدُ، لِأَنَّهُ أَتَى بِلَفْظِهِ الْخَاصِّ فَانْعَقَدَ بِهِ، كَمَا يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ الْعَرَبِيَّةِ. وَلَنَا: أَنَّهُ عَدَلَ عَنْ لَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّزْوِيجِ مَعَ الْقُدْرَةِ فَلَمْ يَصِحَّ كَلَفْظِ الْإِخْلَافِ. فَأَمَّا مَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ فَيَصِحُّ مِنْهُ عَقْدُ النِّكَاحِ بِلِسَانِهِ، لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَمَّا سِوَاهُ فَسَقَطَ عَنْهُ: كَالْأَخْرَسِ، وَيَحْتَاجُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَعْنَاهُمَا الْخَاصَّ بِحَيْثُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَى اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ تَعَلُّمُ أَلْفَاظِ النِّكَاحِ بِهَا. وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ، لِأَنَّ مَا كَانَتْ الْعَرَبِيَّةُ شَرْطًا فِيهِ لَزِمَهُ أَنْ يَتَعَلَّمَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ، كَالْتَّكْبِيرِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ النِّكَاحَ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَلَمْ يَجِبْ تَعَلُّمُ أَرْكَانِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ كَالْبَيْعِ. بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ. فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ دُونَ الْآخَرِ أَتَى الَّذِي يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِهَا، وَالْآخَرُ يَأْتِي بِلِسَانِهِ. فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يُحْسِنُ لِسَانَ الْآخَرِ

(١) قاعدة الأحناف أن عقد الزواج ينعقد بكل لفظ موضوع لتمليك العين في الحال بصفة دائمة، فلا ينعقد بلفظ الإحلال أو الإباحة، لأنه ليس فيهما ما يدل على التملك، ولا بلفظ الإعارة والإجارة، لأن الحاصل بكل منهما تملك منفعة العين، ولا بلفظ الوصية لأنها موضوعة لإفادة الملك بعد الموت.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٠.

احتاج - أن يَعْلَمَ أَنَّ اللَّفْظَةَ التي أتى بها صاحِبُهُ لَفْظَةُ الْإِنْكَاحِ - أن يُخْبِرَهُ بِذَلِكَ ثِقَةً يَغْرِثُ اللُّسَانِينَ جَمِيعاً.

والحق الذي يبدو لنا أَنَّ هَذَا تَشَدُّدٌ، وَدَيْنُ اللَّهِ يُسْرٌ، وَسَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ الرُّكْنَ الْحَقِيقِيَّ هو الرضا، والإيجاب والقبول ما هما إلَّا مَظْهَرَانِ لِهَذَا الرضا ودليلاً عليه. فإذا وقع الإيجاب والقبول كان ذَلِكَ كَافِيّاً، مهما كانت اللَّفْظَةُ التي أَدْيَا بها. قال ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّهُ «أَيُّ النُّكَاحِ» وإن كان قُرْبَةً، فَإِنَّمَا هو كَالْعِتْيِ وَالصَّدَقَةِ، لا يَتَعَيَّنُ لَهُ لَفْظٌ عَرَبِيٌّ وَلَا عَجَمِيٌّ. ثُمَّ إِنَّ الْأَعْجَمِيَّ إِذَا تَعَلَّمَ الْعَرَبِيَّةَ فِي الْحَالِ رَبِّمًا لَا يَفْهَمُ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَلِكَ اللَّفْظِ، كَمَا يَفْهَمُ مِنَ اللَّفْظَةِ التي اعتادها. . نَعَمْ. لو قِيلَ: تُكْرَهُ الْعُقُودُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ، كَمَا يُكْرَهُ سَائِرُ أَنْوَاعِ الْخُطَابِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ؛ لَكَانَ مُتَوَجِّهًا. كَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَالشَّافِعِيَّ مَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَّةِ اعْتِيَادِ الْمُخَاطَبَةِ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ لَغَيْرِ حَاجَةٍ.

رَوَاجُ الْأَخْرَسِ: وَيَصِيحُ زَوَاجُ الْأَخْرَسِ بِإِشَارَتِهِ إِنْ فَهِمَتْ كَمَا يَصِيحُ بِنَعْيِهِ، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ مَعْنَى مُفْهِمٌ. وَإِنْ لَمْ تُفْهِمِ إِشَارَتُهُ لَا يَصِيحُ مِنْهُ، لِأَنَّ الْعَقْدَ بَيْنَ شَخْصَيْنِ. وَلَا بُدَّ مِنْ فَهْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَصُدُّرُ مِنْ صَاحِبِهِ^(١).

عَقْدُ الزَّوْاجِ لِلْغَائِبِ: إِذَا كَانَ أَحَدُ طَرَفَيْ الْعَقْدِ غَائِبًا وَأَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ الزَّوْاجَ فَعَلِيهِ أَنْ يُرْسِلَ رَسُولًا، أَوْ يَكْتُبَ كِتَابًا إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ يَطْلُبُ الزَّوْاجَ. وَعَلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ - إِذَا كَانَ لَهُ رَغْبَةٌ فِي الْقَبُولِ - أَنْ يُخَضِّرَ الشُّهُودَ وَيُسَمِّعَهُمْ عِبَارَةَ الْكِتَابِ أَوْ رِسَالَةَ الرَّسُولِ، وَيُشْهِدُهُمْ فِي الْمَجْلِسِ عَلَى أَنَّهُ قَبِلَ الزَّوْاجَ. وَيُعْتَبَرُ الْقَبُولُ مُقَيَّدًا بِالْمَجْلِسِ.

شُرُوطُ صِبْغَةِ الْعَقْدِ

اشْتَرَطَ الْفُقَهَاءُ لَصِبْغَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ: أَنْ تَكُونَ بِلَفْظَيْنِ وَضِعًا لِلْمَاضِي، أَوْ وَضِعَ أَحَدُهُمَا لِلْمَاضِي وَالْآخَرُ لِلْمُسْتَقْبَلِ. فَمَثَالُ الْأَوَّلِ: أَنْ يَقُولَ الْعَاقِدُ الْأَوَّلُ: زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي وَيَقُولُ الْقَابِلُ: قَبِلْتُ. وَمَثَالُ الثَّانِي: أَنْ يَقُولَ الْخَاطِبُ أَرْوَّجُكَ ابْنَتِي، فيقول له: قَبِلْتُ. وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا ذَلِكَ، لِأَنَّ تَحَقُّقَ الرِّضَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ وَتَوَافُقَ إِرَادَتِهِمَا هُوَ الرُّكْنُ الْحَقِيقِيُّ لِعَقْدِ الزَّوْاجِ، وَالْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ مَظْهَرَانِ لِهَذَا الرِّضَا كَمَا تَقَدَّمَ. وَلَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ أَنْ يَدُلَّ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً عَلَى حُصُولِ الرِّضَا وَتَحَقُّقِهِ فِعْلًا وَقَدْ الْعَقْدِ. وَالصِّبْغَةُ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الشَّارِعُ لِإِنْشَاءِ الْعُقُودِ هِيَ

(١) جاء في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها مادة ١٢٨ إقرار الأخرس يكون بإشارته المنعقدة. ولا يعتبر إقراره بالإشارة إذا كان يمكنه الإقرار بالكتابة.

صِغَةُ الْمَاضِي، لَأَنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى حَصُولِ الرِّضَا مِنَ الطَّرَفَيْنِ قَطْعِيَّةٌ، وَلَا تَحْتَمِلُ أَيَّ مَعْنَى آخَرَ. بِخِلَافِ الصِّغَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ، فَإِنَّهَا لَا تَدُلُّ قَطْعاً عَلَى حَصُولِ الرِّضَا وَقَدْ التَّكَلَّمَ. فَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: أَرْوِّجُكَ ابْنَتِي؟... وَقَالَ الْآخَرُ: أَقْبِلْ... فَإِنَّ الصِّغَةَ مِنْهُمَا لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الزَّوْاجُ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَفَاطِيزِ مُجَرَّدَ الْوَعْدِ.

وَالْوَعْدُ بِالزَّوْاجِ مُسْتَقْبَلٌ لَيْسَ عَقْداً لَهُ فِي الْحَالِ. وَلَوْ قَالَ الْخَاطِبُ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ، فَقَالَ الْآخَرُ: زَوِّجْتُهَا لَكَ أَعَقَدَ الزَّوْاجَ، لَأَنَّ صِغَةَ «زَوِّجْنِي» دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى التَّوَكِيلِ وَالْعَقْدِ يَصِحُّ أَنْ يَتَوَلَّاهُ وَاحِدٌ عَنِ الطَّرَفَيْنِ. فَإِذَا قَالَ الْخَاطِبُ: زَوِّجْنِي وَقَالَ الطَّرَفُ الْآخَرُ: قَبِلْتُ، كَانَ مُؤَدًى ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ وَكُلَّ الثَّانِي، وَالثَّانِي أَنْشَأَ الْعَقْدَ عَنِ الطَّرَفَيْنِ بِعِبَارَتِهِ.

اِشْتِرَاطُ التَّنْجِيزِ فِي الْعَقْدِ: كَمَا اشْتَرَطُوا أَنْ تَكُونَ مُنْجَزَةً: أَيَّ أَنْ الصِّغَةُ الَّتِي يُعَقَّدُ بِهَا الزَّوْاجُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُطْلَقَةً غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ بِأَيِّ قَيْدٍ مِنَ الْقِيُودِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْخَاطِبِ: زَوِّجْنِكَ ابْنَتِي فَيَقُولُ الْخَاطِبُ قَبِلْتُ. فَهَذَا الْعَقْدُ مُنْجَزٌ. وَمَتَى اسْتَوْفَى شُرُوطَهُ صَحَّ وَتَرْتَبَتْ عَلَيْهِ آثَارُهُ. ثُمَّ إِنَّ صِغَةَ الْعَقْدِ قَدْ تَكُونُ مُعَلَّقَةً عَلَى شَرْطٍ، أَوْ مُضَافَةً إِلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ، أَوْ مَفْرُوتَةً بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، أَوْ مُفْتَرِئَةً بِشَرْطٍ؛ فَهِيَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الْعَقْدُ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ كُلِّ عَلَى حِدَةٍ:

١- الصِّغَةُ الْمُعَلَّقَةُ عَلَى شَرْطٍ: وَهِيَ أَنْ يُجْعَلَ تَحَقُّقُ مَضْمُونِهَا مُعَلَّقاً عَلَى تَحَقُّقِ شَيْءٍ آخَرَ بِأَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّعْلِيلِ؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْخَاطِبُ: إِنْ التَّحَقَّقْتُ بِالْوِظَافَةِ تَزَوَّجْتُ ابْنَتَكَ، فَيَقُولُ الْأَبُ: قَبِلْتُ؛ - فَإِنَّ الزَّوْاجَ بِهَذِهِ الصِّغَةِ لَا يَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّ إِتْيَانَهُ الْعَقْدَ مُعَلَّقٌ عَلَى شَيْءٍ قَدْ يَكُونُ وَقَدْ لَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ. وَعَقْدُ الزَّوْاجِ يُقَيَّدُ بِمِلْكِ الْمُتَعَةِ فِي الْحَالِ، وَلَا يَتَرَاخَى حُكْمُهُ عَنْهُ، بَيْنَمَا الشَّرْطُ - وَهُوَ الْإِلْتِحَاقُ بِالْوِظَافَةِ - مَغْدُومٌ حَالِ التَّكَلُّمِ، وَالْمُعَلَّقُ عَلَى الْمَعْدُومِ مَعْدُومٌ. فَلَمْ يُوجَدْ زَوَاجٌ. أَمَّا إِذَا كَانَ التَّعْلِيلُ عَلَى أَمْرٍ مُحَقَّقٍ فِي الْحَالِ فَإِنَّ الزَّوْاجَ يَنْعَقِدُ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَانَتْ ابْنَتُكَ سِنِّهَا عِشْرُونَ سَنَةً تَزَوَّجْتُهَا. فَيَقُولُ الْأَبُ: قَبِلْتُ. وَسِنِّهَا فِعْلًا عِشْرُونَ سَنَةً. وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَتْ: إِنْ رَضِيَ أَبِي تَزَوَّجْتُكَ؛ فَقَالَ الْخَاطِبُ: قَبِلْتُ. وَقَالَ أَبُوهَا فِي الْمَجْلِسِ: رَضِيْتُ. إِذْ إِنَّ التَّعْلِيلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ صَوْرِيٌّ، وَالصِّغَةُ فِي الْوَاقِعِ مُنْجَزَةٌ.

٢- الصِّغَةُ الْمُضَافَةُ إِلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ: مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الْخَاطِبُ: تَزَوَّجْتُ ابْنَتَكَ غَدًا أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ؛ فَيَقُولُ الْأَبُ: قَبِلْتُ، فَهَذِهِ الصِّغَةُ لَا يَنْعَقِدُ بِهَا الزَّوْاجُ، لَا فِي الْحَالِ، وَلَا عِنْدَ حُلُولِ الزَّمَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ. لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ تُنَافِي عَقْدَ الزَّوْاجِ الَّذِي يُوجِبُ تَمْلِيكَ الْإِسْتِمْتَاعِ فِي الْحَالِ.

٣- الصِّفَةُ الْمُفْتَرَنَةُ بِتَوْقِيتِ الْعَقْدِ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ: كَأَن يَتَزَوَّجَ مُدَّةَ شَهْرٍ، أَوْ أَكْثَرَ، أَوْ أَقَلَّ، فَإِنَّ الزَّوَاجَ لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الزَّوَاجِ دَوَامُ الْمُعَاشَرَةِ لِلتَّوَالِدِ، وَالْمَحَافِظَةُ عَلَى النَّسْلِ، وَتَرْبِيَةُ الْأَوْلَادِ. وَلِهَذَا حَكَّمَ الْفَقْهَاءُ عَلَى زَوَاجِ الْمُتَعَةِ وَالتَّحْلِيلِ بِالْبُطْلَانِ، لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِالْأَوَّلِ مُجَرَّدُ الْاسْتِمْتَاعِ الْوَقْتِيِّ، وَيُقْصَدُ بِالثَّانِي تَحْلِيلُ الزَّوْجَةِ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ. وَإِلَيْكَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا:

زَوَاجُ الْمُتَعَةِ

وَيُسَمَّى الزَّوَاجُ الْمُؤَقَّتُ. وَالزَّوَاجُ الْمُنْقَطِعُ وَهُوَ أَن يَعْقِدَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ يَوْمًا أَوْ أُسْبُوعًا أَوْ شَهْرًا. وَسُمِّيَ بِالْمُتَعَةِ: لِأَنَّ الرَّجُلَ يَنْتَفِعُ وَيَتَبَلَّغُ بِالزَّوَاجِ وَيَتَمَتَّعُ إِلَى الْأَجْلِ الَّذِي وَقَّتَهُ. وَهُوَ زَوَاجٌ مُتَّفَقٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ بَيْنَ أَثَمَةِ الْمَذَاهِبِ. وَقَالُوا: إِنَّهُ إِذَا انْعَقَدَ يَقَعُ بَاطِلًا^(١) وَأَسْتَدْلُوا عَلَى هَذَا.

أولاً: أَنَّ هَذَا الزَّوَاجَ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ الْوَارِدَةُ فِي الْقِرَآنِ بِصَدَدِ الزَّوَاجِ، وَالطَّلَاقِ، وَالْعِدَّةِ، وَالْمِيرَاثِ، فَيَكُونُ بَاطِلًا كَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْكِحَةِ الْبَاطِلَةِ.

ثانياً: أَنَّ الْأَحَادِيثَ جَاءَتْ مَصْرُوحَةً بِتَحْرِيمِهِ. فَعَنْ سَبْرَةَ الْجُهَنِيِّ: أَنَّهُ عَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَتْحِ مَكَّةَ فَأَذِنَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مُتَعَةِ النِّسَاءِ. قَالَ: فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا حَتَّى حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَفِي لَفْظِ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ الْمُتَعَةَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي كُنْتُ أَذِنْتُ لَكُمْ فِي الْاسْتِمْتَاعِ، أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لِحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَةِ^(٢).

ثالثاً: أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَرَّمَهَا وَهُوَ عَلَى الْمِنْتَبِ أَيْامَ خِلَافَتِهِ، وَأَقْرَأَ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَمَا كَانُوا لِيَقْرُؤَهُ عَلَى خَطَأٍ لَوْ كَانَ مُخْطِئًا.

(١) ويرى زفر إذا نص على توقيته بمدة. فالنكاح صحيح ويسقط شرط التوقيت. هذا إذا حصل العقد بلفظ التزويج فإن حصل بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة على البطلان.

(٢) الصحيح أن المتعة إنما حُرِّمَتْ عام الفتح لأنه قد ثبت في صحيح مسلم أنهم استمتعوا عام الفتح مع النبي ﷺ بإذنه. ولو كان التحريم زمن خيبر للزم النسخ مرتين وهذا لا عهد بمثله في الشريعة البتة ولا يقع مثله فيها ولهذا اختلف أهل العلم في هذا الحديث فقال قوم فيه تقديم وتأخير وتقديره: أن النبي ﷺ نهى عن لحوم الحمير الأهلية يوم خيبر وعن متعة النساء. ولم يذكر الوقت الذي نهى عنها فيه، وقد بينه حديث مسلم، وأنه كان عام الفتح، أما الإمام الشافعي فقد حمل الأمر على ظاهره فقال: لا أعلم شيئاً أحله الله ثم حرمه، ثم أحله ثم حرمه، إلا المتعة.

رابعاً: قال الخطابي: تَحْرِيمُ الْمُتَعَةِ كَالْإِجْمَاعِ إِلَّا عَنْ بَعْضِ الشَّيْعَةِ. وَلَا يَصِحُّ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ فِي الرُّجُوعِ فِي الْمُخَالَفَاتِ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَدْ صَحَّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهَا نُسِخَتْ. وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُتَعَةِ فَقَالَ: هِيَ الزَّوْنِيُّ بِعَيْنِهِ.

خامساً: ولأنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ قَضَاءُ الشُّهُورَةِ، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ التَّنَاسُلُ، وَلَا الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْأَوْلَادِ، وَهِيَ الْمَقَاصِدُ الْأَصْلِيَّةُ لِلزَّوْاجِ، فَهُوَ يُشَبِّهُ الزَّوْنِيَّ مِنْ حَيْثُ قَصْدُ الْإِسْتِمْتَاعِ دُونَ غَيْرِهِ. ثُمَّ هُوَ يَضُرُّ بِالْمَرَأَةِ، إِذْ تُضَيِّحُ كَالسَّلْعَةِ الَّتِي تَنْتَقِلُ مِنْ يَدٍ إِلَى يَدٍ، كَمَا يَضُرُّ بِالْأَوْلَادِ، حَيْثُ لَا يَجِدُونَ الْبَيْتَ الَّذِي يَسْتَقَرُّونَ فِيهِ، وَيَتَعَهَّدُهُمُ بِالْتَرْبِيَةِ وَالتَّأْدِيبِ.

وقد رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَبَعْضِ التَّابِعِينَ أَنَّ زَوَاجَ الْمُتَعَةِ حَلَالٌ، وَأَشْتَهَرَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَفِي تَهْذِيبِ السُّنَنِ. وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلَكَ فِي إِبَاحَتِهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ، وَلَمْ يُحَيِّهَا مطلقاً فَلَمَّا بَلَغَهُ إِكْثَارُ النَّاسِ مِنْهَا رَجَعَ. وَكَانَ يَحْمِلُ التَّحْرِيمَ عَلَى مَنْ لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهَا. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ هَلْ تَذَرِي مَا صَنَعْتَ، وَبِمَ أَفْتَيْتِ؟.. قَدْ سَارَتْ بِفَتْيَاكَ الرُّكْبَانُ، وَقَالَتْ فِيهِ الشُّعْرَاءُ. قَالَ: وَمَا قَالُوا؟ قُلْتُ: قَالُوا:

قَدْ قُلْتُ لِلشَّيْخِ لَمَّا طَالَ مَحَبَّتُهُ يَا صَاحِبَ هَلْ لَكَ فِي فُتْيَا ابْنِ عَبَّاسٍ؟
هَلْ لَكَ فِي رَخْصَةِ الْأَطْرَافِ آيَسَةٌ تَكُونُ مَثْوَاكَ حَتَّى رَجَعَةِ النَّاسِ؟
فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ!... وَاللَّهِ مَا بِهِذَا أَفْتَيْتُ، وَلَا هَذَا أَرَدْتُ، وَلَا أَحْلَلْتُ إِلَّا مِثْلَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنْزِيرِ، وَمَا تَحِلُّ إِلَّا لِلْمُضْطَرِّ، وَمَا هِيَ إِلَّا كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمَ وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ». وَذَهَبَتِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ إِلَى جَوَازِهِ. وَأَرْكَأَهُ عَنْهُمْ:
١- الصَّيْعَةُ: أَيُّ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِلَفْظِ (زَوَّجْتُكَ) وَ(أَنْكَحْتُكَ) وَ(مَتَّعْتُكَ).

٢- الزَّوْجَةُ: وَيُسْتَرْطُ كَوْنُهَا مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً. وَيُسْتَحَبُّ اخْتِيَارُ الْمُؤْمِنَةِ الْعَفِيفَةِ وَتُكْرَهُ بِالزَّانِيَةِ.

٣- الْمَهْرُ: وَذِكْرُهُ شَرْطٌ وَيَكْفِي فِيهِ الْمُشَاهَدَةُ وَيَتَقَدَّرُ بِالتَّرَاضِي وَلَوْ بِكَفٍّ مِنْ بَرٍّ.

٤- الْأَجَلُ: وَهُوَ شَرْطٌ فِي الْعَقْدِ. وَيَتَقَرَّرُ بِتَرَاضِيهِمَا، كَالْيَوْمِ وَالسَّنَةِ وَالشَّهْرِ، وَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ. وَمِنْ أَحْكَامِ هَذَا الزَّوْاجِ عَنْهُمْ:

١- الْإِحْلَالُ بِذِكْرِ الْمَهْرِ مَعَ ذِكْرِ الْأَجَلِ يَبْطُلُ الْعَقْدُ وَذِكْرُ الْمَهْرِ مِنْ دُونِ ذِكْرِ الْأَجَلِ يَقْلِيلُهُ

دَائِماً.

٢- وَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ.

٣- لَا يَقَعُ بِالْمُتَعَةِ طَلَاقٌ، وَلَا لِعَانٌ.

٤- لَا يَثْبُتُ بِهِ مِيرَاثٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

٥- أَمَّا الْوَلَدُ فَإِنَّهُ يَرِثُهُمَا وَبِرَّائِهِ.

٦- تَنْقُضِي عِدَّتُهَا إِذَا انْقَضَى أَجْلُهَا بِخِيصَتَيْنِ - إِنْ كَانَتْ مِنْ تَحِيضٍ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ تَحِيضٍ وَلَمْ تَحِضْ فَعِدَّتُهَا خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا.

تَحْقِيقُ الشُّوْكَانِيِّ: قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَنَحْنُ مُتَعَبِدُونَ بِمَا بَلَغْنَا عَنِ الشَّارِعِ، وَقَدْ ضَحَّ لَنَا عَنْهُ التَّحْرِيمُ الْمُؤَبَّدُ. وَمُخَالَفَةُ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لَهُ غَيْرُ قَادِحَةٍ فِي حُجَّتِهِ، وَلَا قَائِمَةٌ لَنَا بِالْمَعْدِيَةِ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ. كَيْفَ وَالْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ قَدْ حَفِظُوا التَّحْرِيمَ وَعَمِلُوا بِهِ، وَرَوَوْهُ لَنَا؛ حَتَّى قَالَ ابْنُ عَمَرَ - فِيمَا أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَذِنَ لَنَا فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ حَرَّمَهَا، وَاللَّهُ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا تَمَتَّعَ وَهُوَ مُخَصَّنٌ إِلَّا رَجَعْتُهُ بِالْحِجَازَةِ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَمَ الْمُتَعَةُ الطَّلَاقَ وَالْعِدَّةَ وَالْمِيرَاثَ». أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَحَسَنَهُ الْحَافِظُ. وَلَا يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِهِ حَسَنًا كَوْنُ إِسْنَادِهِ فِيهِ مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ فِيهِ لَا يُخْرِجُ حَدِيثَهُ عَنْ حَدِّ الْحَسَنِ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ مِنَ الشُّوَاهِدِ مَا يَقْوِيهِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الْحَسَنِ لِعَوْنِهِ. وَأَمَّا مَا يُقَالُ مِنْ أَنَّ تَحْلِيلَ الْمُتَعَةِ مُجَمَّعٌ عَلَيْهِ، وَالْمُجَمَّعُ عَلَيْهِ قَطْعِيٌّ، وَتَخْرِيمُهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ ظَنِّيٌّ، وَالظَّنُّ لَا يَنْسَخُ الْقَطْعِيَّ، فَيَجَابُ عَنْهُ: أَوَّلًا بِمَنْعِ هَذِهِ الدَّعْوَى «أَعْنِي كَوْنَ الْقَطْعِيَّ لَا يَنْسَخُهُ الظَّنُّ» فَمَا الدَّلِيلُ عَلَيْهَا؟ وَمُجَرَّدُ كَوْنِهَا مَذْهَبَ الْجُمْهُورِ غَيْرُ مُقْنِعٍ لِمَنْ قَامَ فِي مَقَامِ الْمَنْعِ يُسَائِلُ خَصْمَهُ عَنْ دَلِيلِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ. وَثَانِيًا بِأَنَّ النَّسْخَ بِذَلِكَ الظَّنِّ إِنَّمَا هُوَ لاسْتِمْرَارِ الْجُلِّ، وَالِاسْتِمْرَارُ ظَنِّيٌّ لَا قَطْعِيٌّ. وَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَنِي كَعْبٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ «فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى» - فَلَيْسَتْ بِقِرَاءَةٍ عِنْدَ مُشْتَرِطِي التَّوَاتُرِ، وَلَا سُنَّةٌ لِأَجْلِ رَوَايَتِهَا قِرَآنًا، فَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ التَّفْسِيرِ لِلآيَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِحُجَّةٍ. وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّوَاتُرَ فَلَا مَانِعَ مِنْ نَسْخِ ظَنِّيِ الْقِرَآنِ بِظَنِّيِ السُّنَّةِ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ. انْتَهَى.

الْعَقْدُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَفِي نِيَّةِ الزَّوْجِ طَلَاقُهَا: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً دُونَ أَنْ يَشْتَرِطَ التَّرْقِيقَ وَفِي نِيَّتِهِ أَنْ يُطَلِّقَهَا بَعْدَ زَمَنٍ، أَوْ بَعْدَ انْقِضَاءِ حَاجَتِهِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ مُقِيمٌ بِهِ، فَالزَّوْاجُ صَحِيحٌ. وَخَالَفَ الْأَوَزَاعِيُّ فَاغْتَبَرَهُ زَوَاجُ مُتَعَةٍ. قَالَ الشَّيْخُ رَشِيدٌ رَضًا تَعْلِيقًا عَلَى

هذا في تفسير المَنَارِ: هذا وإنَّ تَشْدِيدَ علماء السَّلَفِ والخَلَفِ في منع المُتَعَةِ يقتضي منع النِّكَاحِ بِنِيَّةِ الطَّلَاقِ، وإن كَانَ الفقهاء يقولون: إنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ يَكُونُ صَحِيحاً إِذَا نَوَى الزَّوْجُ التَّوْقِيتَ وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ فِي صِيغَةِ الْعَقْدِ. وَلَكِنْ كِتْمَانُهُ إِثْمُهُ يُعَدُّ خِدَاعاً وَغِشاً، وَهُوَ أَجْدَرُ بِالْبُطْلَانِ مِنَ الْعَقْدِ الَّذِي يُشْتَرِطُ فِيهِ التَّوْقِيتَ الَّذِي يَكُونُ بِالتَّرَاضِي بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْمَرْأَةِ وَلِئِذَا هِيَ مِنَ الْمُفْسَدَةِ إِلَّا الْعَبَثُ بِهَذِهِ الرَّابِطَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ الرُّوَاطِ بِالشَّرِيَّةِ، وَإِثَارِ التَّنْقِيلِ فِي مَرَائِعِ الشَّهَوَاتِ بَيْنَ الدَّوَاقِينِ وَالدَّوَاقِاتِ، وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُتَنَكَّرَاتِ.

وَمَا لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ ذَلِكَ يَكُونُ عَلَى أَشْتِمَالِهِ عَلَى ذَلِكَ غِشاً وَخِدَاعاً تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَفَاسِدُ أُخْرَى مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَذَهَابِ الثِّقَةِ حَتَّى بِالصَّادِقِينَ الَّذِينَ يَرِيدُونَ بِالزَّوْاجِ حَقِيقَتَهُ - وَهُوَ إِحْصَانُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ، وَإِخْلَاصُهُ لَهُ، وَتَعَاوُنُهُمَا عَلَى تَأْسِيسِ بَيْتٍ صَالِحٍ مِنْ بَيُوتِ الْأُمَّةِ.

رَوَاجُ التَّخْلِيلِ

وَهُوَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، أَوْ يَدْخُلَ بِهَا ثُمَّ يُطَلِّقَهَا لِيَجْلِبَ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ.

حُكْمُهُ: وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الزَّوْاجِ كَبِيرَةٌ مِنْ كِبَائِرِ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ حَرَّمَهُ اللَّهُ وَلَعَنَ فَاعِلَهُ.

١- فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ.

٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ غَيْرِ وَجْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَغَيْرُهُمْ. وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ.

٣- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - قَالَ: «أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟». قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «هُوَ الْمُحْلِلُ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلِلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ، وَالحَاكِمُ، وَأَعْلَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ بِالْإِسْرَافِ. وَاسْتَنْكَرَهُ الْبَخَارِيُّ، وَفِيهِ يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْمُحْلِلِ، فَقَالَ: «لَا، إِلَّا نِكَاحَ رَغْبَةٍ، لَا دِلْسَةٍ، وَلَا اسْتِهْزَاءٍ بِكِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى تَذُوقَ عُسَلَتَهُ». رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوَزْجَانِيُّ.

٥- وعن عُمَرَ رضي الله عنه قال: «لا أوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجعتُهما». فسئل أبنته عن ذلك فقال: كلاهما زان. رواه ابنُ المنذِر، وابنُ أبي شَيْبَةَ، وعَبْدُ الرَّزَّاقِ.

٦- وسأل رجلُ ابنَ عُمَرَ فقال: ما تقول في امرأة تزوجتها لأجلها لزوجها، ولم يأمرني ولم يعلم؟ فقال له ابنُ عمر: «لا، إلا نكاحَ رغبة، إن أعجبتك أمسكتها، وإن كرهتها فارقتها، وإن كنتا نعد هذا سفاحاً على عهدِ رسولِ الله ﷺ». وقال: لا يزالان زانين وإن مكثا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها.

حكمته: هذه النصوص صريحة في بطلان هذا الزواج وعدم صحته^(١) لأن اللعن لا يكون إلا على أمرٍ غير جائز في الشريعة، وهو لا يحل المرأة للزوج الأول، ولو لم يشترط التحليل عند العقد ما دام قصد التحليل قائماً، فإن العبرة بالمقاصد والنوايا.

قال ابنُ القيم: ولا فرق عند أهل المدينة وأهل الحديث وفقهاءهم بين اشتراط ذلك بالقول، أو بالتواطؤ والقصد. فإن المقصود في العقود عندهم معتبرة، والأعمال بالنيات. والشرط المتواطئ عليه الذي دخل عليه المتعاقدان كالمفوض عندهم. والألفاظ لا تُراد لعينها، بل للدلالة على المعاني. فإذا ظهرت المعاني والمقاصد، فلا عبرة بالألفاظ لأنها وسائل، وقد تحققت غاياتها فترتب عليها أحكامها. وكيف يقال: إن هذا زواجٌ تحلُّ به الزوجة لزوجها الأول، مع قصد التوقيف، وليس له غرض في دوام العشرة ولا ما يقصد بالزواج من التنايل وتربية الأولاد وغير ذلك من المقاصد الحقيقية لتشريع الزواج. إن هذا الزواج الصوري كذبٌ وخداعٌ لم يشرعه الله في دين، ولم يبخه لأحد، وفيه من المفساد والمضار ما لا يخفى على أحد.

قال ابنُ تيمية: دينُ الله أركى وأطهر من أن يحرمَ فرجاً من الفروج حتى يستعار له نيس من النيس، لا يزغب في نكاحه ولا مضاهرتيه، ولا يراذ بقاؤه مع المرأة أصلاً، فينزو عليها، وتحل بذلك فإن هذا سفاحٌ وزنى، كما سماه أصحاب رسولِ الله ﷺ. فكيف يكون الحرام محلاً؟... أم كيف يكون الخبيث مطيباً؟... أم كيف يكون النجس مطهراً؟... وغير خاف على من شرح الله صدره للإسلام ونور قلبه بالإيمان أن هذا من أقبح القبائح التي لا تأتي بها سياسة عاقل، فضلاً عن شرائع الأنبياء لا سيما أفضل الشرائع وأشرف المناهج. انتهى.

هذا هو الحق، وإليه ذهب مالك، وأحمد، والثوري، وأهل الظاهر، وغيرهم من

(١) ثبت فيه جميع أحكام العقود الفاسدة ولا يثبت به الإحصان ولا الإباحة للزوج الأول.

الفقهاء، منهم الحسن، والنخعي، وقادة، والليث، وابن المبارك. وذهب آخرون إلى أنه جائز إذا لم يشترط في العقد. لأن القضاء بالظواهر لا بالمقاصد والضمائر، والنيات في العقود غير معتبرة.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمُحَلَّلُ الَّذِي يَفْسُدُ نِكَاحُهُ هُوَ مَنْ يَتَزَوَّجُهَا لِيَحِلَّهَا ثُمَّ يُطَلِّقَهَا، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَشْرُطْ ذَلِكَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ فَعَقْدُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزُفَرٌ: إِنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ إِثْنَاءِ الْعَقْدِ، بَأَنْ صَرَّحَ أَنَّهُ يُحِلُّهَا لِلأَوَّلِ تَحِلُّ لِلأَوَّلِ وَيُكْرَهُ. لِأَنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ لَا يَتَطَّلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ، فَتَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ بَعْدَ طَلَاقِهَا مِنَ الزَّوْجِ الثَّانِي أَوْ مَوْتِهِ عَنْهَا وَانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ هُوَ عَقْدٌ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ زَوَاجٌ مُؤَقَّتٌ، وَيَرَى مُحَمَّدٌ صَحَّةَ الْعَقْدِ الثَّانِي، وَلَكِنَّهُ لَا يُحِلُّهَا لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ.

الزَّوْاجُ الَّذِي تَحِلُّ بِهِ الْمَطْلُوقَةُ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ فَلَا تَحِلُّ لَهُ مَرَاஜَعَتُهَا حَتَّى تَتَزَوَّجَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا زَوْجاً آخَرَ زَوْجاً صَحِيحاً لَا بِقَصْدِ التَّحْلِيلِ. فَإِذَا تَزَوَّجَهَا الثَّانِي زَوَاجَ رَغْبَةٍ، وَدَخَلَ بِهَا دَخُولاً حَقِيقِيّاً حَتَّى ذَاقَ كُلَّ مِنْهُمَا عُشْلَةَ الْآخِرِ، ثُمَّ فَارَقَهَا بِطَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ، حَلٌّ لِلأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا. رَوَى الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ خَارِثٍ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ، فَطَلَّقَنِي، فَبِتُّ طَلَاقِي فَتَزَوَّجَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ الثُّوبِ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَزَجِّعِي إِلَى^(١) رِفَاعَةَ...؟ لَا... حَتَّى تَذُوقِي عُشْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُشْلَتِكَ». وَذُوقَ الْعُسْلَةَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجِمَاعِ. وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ التِّقَاءُ الْحَتَائِنِ الَّذِي يُوجِبُ الْحَدَّ وَالْعُسْلَ وَنَزَلَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٢) وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَحِلُّ لِلأَوَّلِ إِلَّا بِهَذِهِ الشَّرْطِ:

١ - أَنْ يَكُونَ زَوَاجُهَا بِالزَّوْجِ الثَّانِي صَحِيحاً^(٣).

(١) استدل العلماء بهذا على أن نية المرأة التحليل ليست بشيء فلو قصدت التحليل أو قصد وليها ولم يقصد الزوج لم يؤثر ذلك في العقد. وكذلك الزوج الأول فإنه لا يملك شيئاً من العقد ولا من رفعه، فهو أجنبي، وإنما لعن إذا رجع إلى المرأة بذلك التحليل، لأنها لم تحل له، فكان زانياً.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٣) الزواج الفاسد لا يحل المطلقة ثلاثاً.

٢ - أَنْ يَكُونَ زَوَاجَ رَغْبَةٍ.

٣ - أَنْ يَدْخُلَ بِهَا دَخُولًا حَقِيقِيًّا بَعْدَ الْعَقْدِ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا وَتَذُوقَ عُسَيْلَتُهُ.

حِكْمَةُ ذَلِكَ: قَالَ الْمُفَسِّرُونَ وَالْعُلَمَاءُ فِي حِكْمَةِ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الرَّجُلُ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَحِلُّ لَهُ بَعْدَ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ إِلَّا إِذَا نَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنَّهُ يَرْتَدِعُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَابَاهُ غَيْرُهُ الرِّجَالِ وَشَهَامَتِهِمْ، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ الْآخَرَ عَدُوًّا أَوْ مُنَاطِرًا لِلأَوَّلِ. وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ الْمَنَارِ فَقَالَ فِي تَفْسِيرِهِ ^(١): إِنْ الَّذِي يُطْلَقُ زَوْجَتَهُ، ثُمَّ يَشْعُرُ بِالْحَاجَةِ إِلَيْهَا فَيَرْجِعُهَا نَادِمًا عَلَى طُلُقِهَا، ثُمَّ يَمُوتُ عِشْرَتَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَيَطْلُقُهَا، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ وَيَرْجِعُ عِنْدَهُ عَدَمُ الْاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا، فَيَرْجِعُهَا ثَانِيَةً، فَإِنَّهُ يَتِمُّ لَهُ بِذَلِكَ اخْتِيَارُهَا. لِأَنَّ الطَّلَاقَ الْأَوَّلَ رَبُّمَا جَاءَ عَنْ غَيْرِ زَوِيَّةٍ تَامَةٍ وَمَعْرِفَةٍ صَحِيحَةٍ مِنْهُ بِمُقْدَارِ حَاجَتِهِ إِلَى امْرَأَتِهِ.

وَلَكِنَّ الطَّلَاقَ الثَّانِي لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ النَّدَمِ عَلَى مَا كَانَ أَوَّلًا، وَالشُّعُورِ بِأَنَّهُ كَانَ خَطَأً، وَلِذَلِكَ قُلْنَا إِنْ الْاِخْتِبَارَ يَتِمُّ بِهِ. فَإِذَا هُوَ رَاجِعُهَا بَعْدَهُ كَانَ ذَلِكَ تَرْجِيحًا لِأَمْسَاكِهَا عَلَى تَشْرِيحِهَا. وَيَعْدُ أَنْ يَعُودَ إِلَى تَرْجِيحِ التَّشْرِيحِ بَعْدَ أَنْ رَأَاهُ بِالْاِخْتِبَارِ الثَّامَ مَرْجُوحًا. فَإِذَا هُوَ عَادَ وَطَلَّقَ ثَالِثَةً، كَانَ نَاقِصَ الْعَقْلِ وَالتَّأْدِيبِ. فَلَا يَسْتَحِقُّ أَنْ تُجْعَلَ الْمَرْأَةُ كُرَّةً بِيَدِهِ يَقْذِفُهَا مَتَى شَاءَ تَقْلُبُهَا وَيَرْجِعُهَا مَتَى شَاءَ هَوَاهُ. بَلْ يَكُونُ مِنَ الْحِكْمَةِ أَنْ تَبَيَّنَ مِنْهُ. وَيُخْرِجَ أَمْرَهَا مِنْ يَدِهِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنْ لَا ثِقَّةَ بِالنِّسَاءِ وَإِقَامَتِهِمَا حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى - فَإِنْ اتَّفَقَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تَزَوَّجَ بِرَجُلٍ آخَرَ عَنْ رَغْبَةٍ، وَاتَّفَقَ أَنْ طَلَّقَهَا الْآخَرَ أَوْ مَاتَ عَنْهَا، ثُمَّ رَغِبَ فِيهَا الْأَوَّلُ وَأَحَبَّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا - وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا صَارَتْ فِرَاشًا لْغَيْرِهِ - وَرَضِيََتْ هِيَ بِالْعُودَةِ إِلَيْهِ فَإِنَّ الرِّجَاءَ فِي النِّسَاءِ هُمَا وَإِقَامَتَهُمَا حُدُودَ اللَّهِ تَعَالَى، يَكُونُ حِينَئِذٍ قَوِيًّا جَدًّا، وَلِذَلِكَ أُحِلَّتْ لَهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ.

صِيغَةُ الْعَقْدِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالشَّرْطِ

إِذَا قُرِنَ عَقْدُ الزَّوَاجِ بِالشَّرْطِ: فَلَمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّرْطُ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ الْعَقْدِ أَوْ يَكُونُ مُتَابِعًا لَهُ؛ أَوْ يَكُونُ مَا يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى الْمَرْأَةِ؛ أَوْ يَكُونُ شَرْطًا نَهَى الشَّارِعُ عَنْهُ. وَلِكُلِّ حَالَةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَالَاتِ حُكْمٌ خَاصٌّ بِهَا نَجْمِلُهُ فِيمَا يَلِي:

١ - مِنَ الشَّرُوطِ الَّتِي يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا: مِنَ الشَّرُوطِ مَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ، وَهِيَ مَا كَانَتْ مِنْ

مُقْتَضِيَاتِ الْعَقْدِ وَمَقَاصِدِهِ^(١) وَلَمْ تَتَضَمَّنْ تَغْيِيرَ لِحْكَمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، كَاشْتِرَاطِ الْعِشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَكُسُوتِهَا وَسُكْنَاهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنَّهُ لَا يَقْصُرُ فِي شَيْءٍ مِنْ حَقُوقِهَا وَيَقْسِمُ لَهَا كَفِيرَهَا، وَأَنَّهُ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنٍ وَلَا تَنْشِزُ عَلَيْهِ وَلَا تَصُومُ تَطَوُّعاً بَغَيْرِ إِذْنِهِ، وَلَا تَأْذُنُ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَتَصَرَّفُ فِي مَتَاعِهِ إِلَّا بِرِضَا وَنَحْوِ ذَلِكَ.

٢- الشَّرُوطُ الَّتِي لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهَا: وَمِنْهَا مَا لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ مَعَ صِحَّةِ الْعَقْدِ، وَهُوَ مَا كَانَ مُنَافِيًا لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ^(٢) كَاشْتِرَاطِ تَرْكِ الْإِنْفَاقِ وَالْوَطْءِ أَوْ كَاشْتِرَاطِ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا، أَوْ يَغْزِلَ عَنْهَا، أَوْ اشْتِرَاطِ أَنْ تُنْفِقَ عَلَيْهِ، أَوْ تُغَطِّيَهُ شَيْئاً، أَوْ لَا يَكُونُ عِنْدَهَا فِي الْأُسْبُوعِ إِلَّا لَيْلَةً، أَوْ شَرَطَ لَهَا النَّهَارَ دُونَ اللَّيْلِ. فَهَذِهِ الشَّرُوطُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهَا تُنَافِي الْعَقْدَ. وَلَأنَّهَا تَتَضَمَّنُ إِسْقَاطَ حُقُوقٍ تَجِبُ بِالْعَقْدِ قَبْلَ انْعِقَادِهِ، فَلَمْ يَصِحَّ، كَمَا لَوْ أَسْقَطَ الشَّفِيعُ شَفْعَتَهُ قَبْلَ النَّبِيعِ. أَمَّا الْعَقْدُ فِي نَفْسِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الشَّرُوطَ تَعُودُ إِلَى مَعْنَى زَائِدٍ فِي الْعَقْدِ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُهُ وَلَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِهِ، فَلَمْ يَنْبُطِلْ، كَمَا لَوْ شَرَطَ فِي الْعَقْدِ صَدَاقاً مُحَرِّمًا؛ وَلَأنَّ الزَّوَاجَ يَصِحُّ مَعَ الْجَهْلِ بِالْعَوَضِ، فَجَازَ أَنْ يَنْعَقِدَ مَعَ الشَّرْطِ الْفَاسِدِ.

٣- الشَّرُوطُ الَّتِي فِيهَا نَفْعٌ لِلْمَرْأَةِ: وَمِنْ الشَّرُوطِ مَا يَعُودُ نَفْعُهُ وَفَائِدَتُهُ إِلَى الْمَرْأَةِ، مِثْلُ أَنْ يُشْتَرَطَ لَهَا أَلَّا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ بَلَدِهَا، أَوْ لَا يَسَافِرَ بِهَا أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ رَأَى أَنَّ الزَّوَاجَ صَحِيحٌ وَأَنَّ هَذِهِ الشَّرُوطَ مُلْغَاةٌ وَلَا يُلْزَمُ الزَّوْجُ الْوَفَاءَ بِهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْوَفَاءِ بِمَا اشْتَرَطَ لِلْمَرْأَةِ، فَإِنْ لَمْ يَفِ لَهَا فُسِّخَ الزَّوَاجُ. وَالْأَوَّلُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

١- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرَطَا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا». قَالُوا: وَهَذَا الشَّرْطُ الَّذِي اشْتَرَطَ يُحَرِّمُ الْحَلَالَ، وَهُوَ التَّزْوُجُ وَالتَّسْرِي وَالسَّفَرُ وَهَذِهِ كُلُّهَا حَلَالٌ.

٢- وَقَوْلُهُ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ». قَالُوا: وَهَذَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يَقْتَضِيهِ.

٣- قَالُوا: إِنَّ هَذِهِ الشَّرُوطَ لَيْسَتْ مِنْ مَصْلَحَةِ الْعَقْدِ وَلَا مُقْتَضَاةً. وَالرَّأْيُ الثَّانِي مَذْهَبُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَمُعَاوِيَةَ وَعُمَرُ بْنُ الْعَاصِ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَطَاوُسُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَالحَنَابِلَةُ، وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

١ - يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(١).

٢ - وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ».

٣ - رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ»^(٢).

٤- رَوَى الْأَثَرُمُ بِإِسْنَادِهِ: أَنَّ رَجُلًا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ لَهَا ذَارَهَا، ثُمَّ أَرَادَ نَقْلَهَا، فَنَاصِمُوهُ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: لَهَا شَرْطُهَا: «مَقَاطِعُ الْحَقُوقِ عِنْدَ الشُّرُوطِ».

٥- وَلأنَّهُ شَرَطَ لَهَا فِيهِ مَنَفْعَةٌ وَمَقْصُودٌ، لَا يَمْنَعُ الْمَقْصُودُ مِنَ الزَّوْاجِ فَكَانَ لَازِمًا كَمَا لَوْ شَرَطَتْ عَلَيْهِ زِيَادَةَ الْمَهْرِ. قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ مَرَجَحًا هَذَا الرَّأْيَ وَمُقْتَدًا الرَّأْيَ الْأَوَّلَ: إِنَّ قَوْلَ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، لَا نَعْلَمُ لَهُ مُخَالَفًا فِي عَضْرِهِمْ، فَكَانَ إِجْمَاعًا. وَقَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ شَرْطٍ.. الخ». أَي لَيْسَ فِي حُكْمِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ، وَهَذَا مَشْرُوعٌ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا دَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَمِنْ ثَمَّ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الدَّلِيلُ. وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ هَذَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ، قُلْنَا: لَا يُحَرِّمُ حَلَالَ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ لِلْمَرْأَةِ خِيَارُ الْقَسْخِ إِنْ لَمْ يَفِ لَهَا بِهِ.

وَقَوْلُهُمْ: لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ، قُلْنَا: لَا نُسَلِّمُ بِذَلِكَ... فَإِنَّهُ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَرْأَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الْعَاقِدِ كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ عَقْدِهِ. وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ^(٣): وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ مُعَارَضَةُ الْعُمُومِ لِلْخُصُوصِ، فَأَمَّا الْعُمُومُ فَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَلَوْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ». وَأَمَّا الْخُصُوصُ، فَحَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». وَالحديثانِ صَحِيحَانِ، أَخْرَجَهُمَا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. إِلَّا أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ الْقَضَاءُ بِالْخُصُوصِ عَلَى الْعُمُومِ، وَهُوَ «لِزَوْمِ الشُّرُوطِ». وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ^(٤): وَمَقَاصِدُ الْعُقُلَاءِ إِذَا دَخَلَتْ فِي الْعُقُودِ، وَكَانَتْ مِنَ الصَّلَاحِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ لَمْ تَذْهَبْ عَفْوًا وَلَمْ تُهْدَرْ رَأْسًا، كَالْأَجَالِ فِي الْأَغْوَاضِ، وَنُقُودِ الْأَنْمَانِ الْمَعْيِنَّةِ بَعْضُ الْبُلْدَانِ، وَالصِّفَاتِ فِي الْمَبِيعَاتِ، وَالْجِرْقَةِ الْمَشْرُوطَةِ فِي أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ. وَقَدْ تُفِيدُ الشُّرُوطُ مَا لَا يُفِيدُهُ الْإِطْلَاقُ، بَلْ مَا يَخَالِفُ الْإِطْلَاقَ.

(١) سورة المائدة، الآية: ١.

(٢) أي أحق الشروط بالوفاء شروط الزواج، لأن أمره أحوط وبابه أضيق.

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٥٥.

(٤) نظرية العقد ص ٢١١.

٤- الشَّرْطُ الَّذِي نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا: ومن الشُّرُوطِ ما نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا وَيَحْرُمُ الْوَفَاءُ بِهَا. وهي اشتراطُ المرأةِ عندَ الزواجِ طَلَّاقَ صُرَّتِهَا. فعن أبي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نَهَى أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ أَوْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِهِ، وَلَا تَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَّاقَ أُخْتِهَا لِتُكْفِيَءَ مَا فِي صَحْفَتِهَا أَوْ إِنَائِهَا»^(١) فَإِنَّمَا رِزْقُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وفي لَفْظِ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ: «نَهَى أَنْ تَشْتَرِطَ الْمَرْأَةُ طَلَّاقَ أُخْتِهَا...». وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا يَحِلُّ أَنْ تُنْكَحَ امْرَأَةٌ بِطَلَّاقٍ أُخْرَى» رواه أحمد. فهذا النَّهْيُ يَقْتَضِي فسادَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، ولأنَّهَا شَرَطَتْ عَلَيْهِ فَنَسَخَ عَقْدَهُ وَإِبْطَالَ حَقِّ امْرَأَتِهِ، فَلَمْ يَصِحَّ، كما لو شَرَطَتْ عَلَيْهِ فَنَسَخَ بَيْعِهِ. فإن قيل: فما الفارقُ بينَ هذا وبين اشتراطِهَا أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا، حَتَّى صَحَّحْتُمْ هَذَا، وَأَبْطَلْتُمْ شَرْطَ طَلَّاقِ الصُّرَّةِ.

أجاب ابنُ الْقَيْمِ عن هذا فقال: قيل: الفرقُ بينهما أَنَّ في اشتراطِ طَلَّاقِ الزَّوْجَةِ من الإضرارِ بِهَا وكسْرِ قَلْبِهَا وَخَرَابِ بَيْتِهَا وَشِمَاتَةِ أَعْدَائِهَا ما ليس في اشتراطِ عَدَمِ نِكَاحِهَا وَنِكَاحِ غَيْرِهَا، وَقَدْ فُرِّقَ النَّصُّ بَيْنَهُمَا، فَيَنَاسُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَاصِدٌ.

٥- وَمِنْ صُورِ الزَّوْاجِ الْمُفْتَرَنِ بِشَرْطٍ غَيْرِ صَحِيحِ زَوَاجِ الشُّغَارِ: وهو أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ وَلَيْتَهُ رَجُلًا، عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ الْآخَرُ وَلَيْتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ. وقد نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذَا الزَّوْاجِ فَقَالَ:

١- «لَا شُغَارَ»^(٢) فِي الْإِسْلَامِ. رواه مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَرواهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قال في الزوائد: إسنادهُ صَحِيحٌ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَلَهُ شَوَاهِدُ صَحِيحَةٌ، وَرواهُ الترمذيُّ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

٢- وعن ابنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشُّغَارِ، وَالشُّغَارُ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: زَوِّجْنِي ابْنَتَكَ أَوْ أُخْتَكَ، عَلَى أَنْ أَزَوِّجَكَ ابْنَتِي أَوْ أُخْتِي، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ»^(٣) رواه ابْنُ مَاجَةَ.

(١) تكفيء: تميل. ومعنى الحديث نهي المرأة الأجنبية أن تسأل رجلاً طلاق زوجته، وأن يتزوجها فيصير لها من نفقته ومعونته ومعاشرته ما كان للمطلقة.

(٢) الشغار أصله الخلو، يُقال: بلدة شاغرة إذا خلت عن السلطان، والمراد به هنا الخلو عن المهر. وقيل: إنما سمي شغاراً لقبحه، تشبيهاً برفع الكلب رجله لبيول في القبح. يقال: شغل الكلب إذا رفع رجله لبيول، وكان هذا النوع من الزواج معروفاً زمن الجاهلية.

(٣) قال النووي: أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالبنيات في ذلك.

شُرُوطُ صِحَّةِ الزَّوَاجِ

رَأَى الْعُلَمَاءُ فِيهِ: اسْتَدَلَّ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ بِهَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى أَنَّ عَقْدَ الشَّعَارِ لَا يَنْعَقِدُ أَصْلًا وَأَنَّهُ بَاطِلٌ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ صَحِيحًا، وَيَجِبُ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبَنَتَيْنِ مَهْرٌ مِثْلُهُمَا عَلَى زَوْجِهَا؛ إِذْ إِنَّ الرَّجُلَيْنِ سَمِيًّا مَا لَا تَصْلُحُ تَسْمِيَتُهُ مَهْرًا، إِذْ جَعَلَ الْمَرْأَةُ مُقَابِلَ الْمَرْأَةِ لَيْسَ بِمَالٍ. فَالْفَسَادُ فِيهِ مِنْ قِبَلِ الْمَهْرِ، وَهُوَ لَا يُوْجِبُ فِسَادَ الْعَقْدِ، كَمَا لَوْ تَزَوَّجَ عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ. فَإِنَّ الْعَقْدَ لَا يُفْسَخُ، وَيَكُونُ فِيهِ مَهْرٌ مِثْلُ.

عِلَّةُ النَّهْيِ عَنِ نِكَاحِ الشَّعَارِ: وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي عِلَّةِ النَّهْيِ: فَقِيلَ: هِيَ التَّعْلِيقُ وَالتَّوْقِيفُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ «لَا يَنْعَقِدُ زَوَاجٌ ابْتَنَى حَتَّى يَنْعَقِدَ زَوَاجُ ابْنَتِكَ». وَقِيلَ: إِنَّ عِلَّةَ التَّشْرِيكِ فِي الْبُضْعِ، وَجَعْلُ بُضْعِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَهْرًا لِلْأُخْرَى. وَهِيَ لَا تَنْتَفِعُ بِهِ، فَلَمْ يَرْجَعْ إِلَيْهَا الْمَهْرُ، بَلْ عَادَ الْمَهْرُ إِلَى الْوَلِيِّ، وَهُوَ مُلْكُهُ يُبْضَعُ زَوْجَتِهِ بِتَمْلِيكِهِ لِبُضْعِ مُوَلِّيَّتِهِ. وَهَذَا ظُلْمٌ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَرَاتِنِ وَإِخْلَاءٌ لِنِكَاحِهَا عَنْ مَهْرٍ تَنْتَفِعُ بِهِ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: وَهَذَا مُوَافِقٌ لِللُّغَةِ الْعَرَبِ.

شُرُوطُ صِحَّةِ الزَّوَاجِ

شُرُوطُ صِحَّةِ الزَّوَاجِ هِيَ الشُّرُوطُ الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا صِحَّتُهُ، بِحَيْثُ إِذَا وَجَدَتْ يُعْتَبَرُ عَقْدُ الزَّوَاجِ مَوْجُودًا شَرْعًا، وَتَثْبُتُ لَهُ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ وَالْحُقُوقِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ. وَهَذِهِ الشُّرُوطُ اثْنَانِ: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: جَلُّ الْمَرْأَةِ لِلزَّوْجِ بِالرَّجُلِ الَّذِي يَرِيدُ الْاِقْتِرَانَ بِهَا. فَيُشْتَرَطُ أَلَّا تَكُونَ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ بِأَيِّ سَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ الْمُؤَقَّتِ أَوِ الْمُؤَبَّدِ. وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مُفَصَّلًا فِي بَحْثِ «الْمَحْرَمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ». الشَّرْطُ الثَّانِي: الْإِشْهَادُ عَلَى الزَّوَاجِ. وَهُوَ يَنْحَصِرُ فِي الْمَبَاحِثِ الْآتِيَةِ:

١- حُكْمُ الْإِشْهَادِ.

٢- شُرُوطُ الشُّهُودِ.

٣- شَهَادَةُ النِّسَاءِ.

١- حُكْمُ الْإِشْهَادِ عَلَى الزَّوَاجِ: ذَهَبَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الزَّوَاجَ لَا يَنْعَقِدُ إِلَّا بَشَيْئَةٍ، وَلَا يَنْعَقِدُ حَتَّى يَكُونَ الشُّهُودُ حَاضِرًا حَالَةَ الْعَقْدِ وَلَوْ حَصَلَ إِعْلَانٌ عَنْهُ بِوَسِيلَةٍ أُخْرَى. . . وَإِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ وَأَوْصَاهُمْ الْمُتَعَاقدَانِ بِكُتْمَانِ الْعَقْدِ وَعَدَمِ إِذَاعَتِهِ كَانَ الْعَقْدُ صَحِيحًا^(١) وَاسْتَدَلُّوا عَلَى صِحَّتِهِ بِمَا يَأْتِي:

(١) مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى النِّكَاحِ لَيْسَتْ بِفَرْضٍ. وَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ شَهْرَتُهُ وَالْإِعْلَانُ بِهِ وَاحْتِجَاؤُهُمْ بِأَنَّ الْبَيَّوعَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا الْإِشْهَادُ عِنْدَ الْعَقْدِ. وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ الْبَيَّوعِ. وَالنِّكَاحُ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ الْإِشْهَادُ أُخْرَى بِأَنَّ لَا يَكُونُ الْإِشْهَادُ فِيهِ مِنْ شُرُوطِهِ وَفَرَائِضِهِ وَإِنَّمَا الْغَرَضُ الْإِعْلَانُ وَالظُّهُورُ لِحِفْظِ الْأَنْسَابِ. وَالْإِشْهَادُ يَصْلُحُ بَعْدَ الْعَقْدِ لِلتَّنَادُعِ وَالِاخْتِلَافِ فِيمَا يَنْعَقِدُ بَيْنَ الْمُتَنَاقِحِينَ، فَإِنَّ عَقْدَ الْعَقْدِ وَلَمْ يَحْضُرْهُ شُهُودٌ ثُمَّ أَشْهَدَ عَلَيْهِ قَبْلَ الدُّخُولِ لَمْ يَفْسَخِ الْعَقْدُ، وَإِنْ دَخَلَ وَلَمْ يَشْهَدْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.

أولاً - عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْبَغَايَا اللَّائِي يُنْكَحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ» رواه الترمذي . . .

ثانياً - وعن عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدِلٍ» رواه الدارقطني وهذا الثَّقِيُّ يتوجَّه إلى الصِّحَّةِ، وذلك يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْإِشْهَادُ شَرْطاً، لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَلْزَمَ عَدَمَهُ عَدَمَ الصِّحَّةِ، وما كان كذلك فهو شَرْطٌ.

ثالثاً - وعن أبي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَى بِنِكَاحٍ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا رَجُلٌ وامرأة. فقال: «هذا نِكَاحُ السَّرِّ، وَلَا أُجِيزُهُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ لَرَجَمْتُ». . . رواه مالكٌ في الْمُوطَأ. والأحاديثُ وإنْ كانت ضعيفةً إِلَّا أَنَّهُ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضاً. قال الترمذي: والعملُ على هذا عند أهل العلم من أصحابِ النبي ﷺ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ، قالوا: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ» لَمْ يَخْتَلِفْ فِي ذَلِكَ مَنْ مَضَى مِنْهُمْ إِلَّا قَوْمٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

رابعاً - ولأنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقُّ الْمُتَعَاقِدِينَ، وَهُوَ الْوَلَدُ، فَاشْتَرَطَ الشَّهَادَةُ فِيهِ، لئَلَّا يَجْعِدَهُ أَبُوهُ فَيُضَيِّعَ نَسَبَهُ. ويرى بعضُ أهل العلم أَنَّهُ يَصِحُّ بِغَيْرِ شُهُودٍ: مِنْهُمْ الشَّيْعَةُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بَرُّ، مَهْدِيٌّ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَدَاوُدُ، وَقَعْلَةُ ابْنُ عَمَرَ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ. وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ، ثُمَّ أَعْلَنَ النِّكَاحَ. قال ابنُ الْمُنْذِرِ: لَا يَثْبُتُ فِي الشَّاهِدَيْنِ فِي النِّكَاحِ خَبَرٌ. وقال يزيدُ بْنُ هَارُونَ: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْإِشْهَادِ فِي الْبَيْعِ دُونَ النِّكَاحِ، فَاشْتَرَطَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ الشَّهَادَةَ لِلنِّكَاحِ، وَلَمْ يَشْتَرِطُوهَا لِلْبَيْعِ. وَإِذَا تَمَّ الْعَقْدُ فَأَسْرُوءُ وَتَوَاصَوْا بِكَيْفَمَانِيهِ صَحَّ مَعَ الْكِرَاهَةِ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَمْرَ بِالْإِعْلَانِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَمَنْ كَرِهَ ذَلِكَ عَمَرٌ، وَعُزُوزَةُ، وَالشَّغْبِيُّ، وَنَافِعٌ. وَعِنْدَ مَالِكٍ أَنَّ الْعَقْدَ يُفْسَخُ. رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ وَتَسْتَكْتُمُهُمَا؟ قَالَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِتَطْلِيقَةٍ، وَلَا يَجُوزُ النِّكَاحُ، وَلَهَا صَدَاقُهَا إِنْ أَصَابَهَا، وَلَا يُعَاقَبُ الشَّاهِدَانِ.

٢- مَا يُشْتَرَطُ فِي الشُّهُودِ: يُشْتَرَطُ فِي الشُّهُودِ: الْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، وَسَمَاعُ كَلَامِ الْمُتَعَاقِدِينَ مَعَ فَهْمٍ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ عَقْدُ الزَّوْاجِ^(١). فَلَوْ شَهِدَ عَلَى الْعَقْدِ صَبِيٌّ، أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ أَصَمٌّ أَوْ سَكْرَانٌ، فَإِنَّ الزَّوْاجَ لَا يَصِحُّ؛ إِذَا كَانَ وَجُودُ هَؤُلَاءِ كَعَدَمِهِ.

اشْتِرَاطُ الْعَدَالَةِ فِي الشُّهُودِ: وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْعَدَالَةِ فِي الشُّهُودِ، فَذَهَبَ الْأَحْنَفُ إِلَى أَنَّ الْعَدَالَةَ لَا تُشْتَرَطُ، وَأَنَّ الزَّوْاجَ يَنْعَقِدُ بِشَهَادَةِ الْفَاسِقَيْنِ، وَكُلُّ مَنْ يَضْلُحُ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا فِي زَوَاجٍ

(١) وَإِذَا كَانَ الشُّهُودُ عَمِيَانًا يَشْتَرَطُ فِيهِمْ تَيَقُّنُ الصُّوَرِ وَمَعْرِفَةُ صَوْتِ الْمُتَعَاقِدِينَ عَلَى وَجْهِ لَا يَشْكُ فِيهِمَا.

يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَاهِدًا فِيهِ... ثُمَّ إِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الشَّهَادَةِ الْإِعْلَانُ... وَالشَّافِعِيَّةُ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الشُّهُودُ عُذُولًا لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ». وَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ إِذَا عُقِدَ الزَّوْاجُ بِشَهَادَةِ مَجْهُولِي الْحَالِ فِيهِ وَجْهَانِ. وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَصِحُّ. لِأَنَّ الزَّوْاجَ يَكُونُ فِي الْقَرْيِ وَالْبَادِيَةِ وَبَيْنَ عَامَّةِ النَّاسِ، مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الْعَدَالَةِ، فَاعْتِبَارُ ذَلِكَ يَشُقُّ فَانْكَثَفِي بِظَاهِرِ الْحَالِ، وَكَوْنُ الشَّاهِدِ مُسْتَوْرًا لَمْ يَظْهَرْ فَنَشَقُّهُ. فَإِذَا تَبَيَّنَ بَعْدَ الْعَقْدِ أَنَّهُ كَانَ فَاسِقًا لَمْ يُؤْثَرْ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ، لِأَنَّ الشَّرْطَ فِي الْعَدَالَةِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ أَلَّا يَكُونَ ظَاهِرُ الْفِسْقِ، وَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ.

٣ - شَهَادَةُ النِّسَاءِ: وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ يَشْتَرِطُونَ فِي الشُّهُودِ الذَّكَورَةَ، فَإِنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ لَا يَصِحُّ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «مَضَتْ السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ لَا يَجُوزَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ، وَلَا فِي النِّكَاحِ، وَلَا فِي الطَّلَاقِ». وَلَأَنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ عَقْدٌ لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْمَالُ، وَيَحْضُرُهُ الرَّجَالُ غَالِبًا، فَلَا يَثْبُتُ بِشَهَادَتَيْنِ كَالْحُدُودِ. وَالْأَحْنَفُ لَا يَشْتَرِطُونَ هَذَا الشَّرْطَ، وَيَزَوِّنَ أَنَّ شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ كَافِيَةٌ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾^(١). وَلَأَنَّهُ مِثْلُ الْبَيْعِ فِي أَنَّهُ عَقْدٌ مُعَارَضِيٌّ فَيُعَقَّدُ بِشَهَادَتَيْنِ مَعَ الرِّجَالِ.

اِشْتِرَاطُ الْحُرِّيَّةِ: وَيُشْتَرِطُ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ يَكُونَ الشُّهُودُ أَحْرَارًا. وَأَحْمَدُ لَا يَشْتَرِطُ الْحُرِّيَّةَ، وَيَرَى أَنَّ شَهَادَةَ الْعَبْدَيْنِ يَتَعَقَّدُ بِهَا الزَّوْاجُ، كَمَا تُقْبَلُ فِي سَائِرِ الْحَقُوقِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٌ يَرُدُّ شَهَادَةَ الْعَبْدِ، وَيَكْتَفَى مِنْ قَبُولِهَا مَا دَامَ أَمِينًا صَادِقًا تَقِيًّا.

اِشْتِرَاطُ الْإِسْلَامِ: وَالْفُقَهَاءُ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي اِشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ فِي الشُّهُودِ إِذَا كَانَ الْعَقْدُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي شَهَادَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ فِيمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ وَحْدَهُ مُسْلِمًا. فَعِنْدَ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّ الزَّوْاجَ لَا يَتَعَقَّدُ لِأَنَّهُ زَوَاجٌ مُسْلِمٌ، لَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ غَيْرِ الْمُسْلِمِ. وَأَجَازَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ شَهَادَةَ كِتَابِيِّينِ إِذَا تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ كِتَابِيَّةً. وَأَخَذَ بِهَذَا مَشْرُوعَ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ.

عَقْدُ الزَّوْاجِ شَكْلِيٌّ: عَقْدُ الزَّوْاجِ يَتِمُّ بِتَحَقُّقِ أَرْكَانِهِ، وَشَرَائِطِ انْعِقَادِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ الشَّرْعِيَّةُ إِلَّا بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ، وَحُضُورِ الشُّهُودِ خَارِجٌ عَنْ رِضَا الطَّرَفَيْنِ، فَهُوَ مِنْ هَذِهِ الْوِجْهَةِ عَقْدٌ شَكْلِيٌّ، وَهُوَ يُخَالِفُ الْعَقْدَ الرِّضَائِيَّ الَّذِي يَكْفِي فِي انْعِقَادِهِ اقْتِرَانُ الْقَبُولِ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

بالإيجاب، ويكون الرضا من المتعاقدين وَخَدَهُ مُنْشِئاً للعقد ومكوناً له كعقد الإجازة ونحوه، فهو في هذه الحالة تَرْتَبُ عليه أحكامه، وَيُظَلُّه القانون بحمايته دُونَ الاحتياج لشيء.

شُرُوطُ نَفَازِ الْعَقْدِ

إذا تَمَّ العقد ووقع صحيحاً، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ لِنَفَازِهِ وعدم تَوْفُّقِهِ على إجازة أحد:

- ١- أن يكون كلٌّ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ اللَّذَيْنِ تَوَلَّيَا إنشاءَ الْعَقْدِ تَامَ الْأَهْلِيَّةِ، أي عاقلاً بالغاً حراً. فإن كَانَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ نَاقِصَ الْأَهْلِيَّةِ بَأَن كَانَ مَعْتَوْهاً أو صَغِيراً مُمَيَّزاً، أو عَبْدًا؛ فَإِنَّ عَقْدَهُ الَّذِي يَعْقِدُهُ بِنَفْسِهِ يَنْعَقِدُ صحيحاً مَوْقُوفاً على إجازة الولي، أو السيد، فإن أجازته نَفَذَ، وإلا بَطَلَ.
- ٢- وأن يكون كلٌّ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ ذا صِفَةٍ تَجْعَلُ له الْحَقُّ في مَبَاشَرَةِ الْعَقْدِ. فلو كان العاقد فُضُولِيًّا، بَاشَرَ الْعَقْدَ لَا بِوَكَالَةٍ وَلَا بِوِلَايَةٍ، أو كَانَ وَكِيلاً وَلَكِنْ خَالَفَ فِيمَا وَكَّلَ بِهِ، أو كَانَ وَلِيًّا وَلَكِنْ يُوْجَدُ وَلِيٌّ أَقْرَبُ مِنْهُ مُقَدِّمٌ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ عَقْدَ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ إِذَا اسْتَوْفَى شُرُوطَ الْانْعِقَادِ وَالصَّحَةِ يَنْعَقِدُ صحيحاً مَوْقُوفاً على إجازة صاحب الشَّانِ.

شُرُوطُ لُزُومِ عَقْدِ الزَّوْاجِ

يَلْزَمُ عَقْدُ الزَّوْاجِ إِذَا اسْتَوْفَى أَرْكَانَهُ وشُرُوطَ صِحَّتِهِ وشُرُوطَ نَفَازِهِ. وَإِذَا لَزِمَ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ الزَّوْجَيْنِ وَلَا لِغَيْرِهِمَا حَقُّ نَقْضِ الْعَقْدِ وَلَا فُسْخِهِ، وَلَا يَنْتَهِى إِلَّا بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَفَاةِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ. لِأَنَّ الْمَقَاصِدَ الَّتِي شُرِعَ مِنْ أَجْلِهَا - مِنْ دَوَامِ الْعِشْرَةِ الزَّوْجِيَّةِ وَتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ وَالْقِيَامِ عَلَى شُرُونِهِمْ - لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَحَقَّقَ إِلَّا مَعَ لُزُومِهِ.

ولهذا قال العلماء: شُرُوطُ لُزُومِ الزَّوْاجِ يَجْمَعُهَا شَرْطٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَلَّا يَكُونَ لِأَحَدٍ الزَّوْجَيْنِ حَقُّ فُسْخِ الْعَقْدِ بَعْدَ انْعِقَادِهِ وَصِحَّتِهِ وَنَفَازِهِ، فلو كَانَ لِأَحَدٍ حَقُّ فُسْخِهِ كَانَ عَقْدًا غَيْرَ لَازِمٍ.

مَتَى يَكُونُ الْعَقْدُ غَيْرَ لَازِمٍ: لَا يَكُونُ الْعَقْدُ لَازِمًا فِيمَا يَأْتِي مِنَ الصُّورِ: إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الرَّجُلَ غَرَّرَ بِالْمَرْأَةِ أَوْ أَنَّ الْمَرْأَةَ غَرَّرَتْ بِالرَّجُلِ. مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَهُوَ غَقِيمٌ، لَا يُولَدُ لَهُ وَلَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ بِغَقِيمِهِ، فَلَهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ حَقُّ نَقْضِ الْعَقْدِ وَفُسْخِهِ مَتَى عَلِمَتْ، إِلَّا إِذَا اخْتَارَتْهُ زَوْجًا لَهَا، وَرَضِيَتْ مُعَاشَرَتَهُ. قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً - وَهُوَ لَا يُولَدُ لَهُ - أَخْبَرَهَا أَنَّكَ غَقِيمٌ وَخَيْرَهَا^(١). وَمِنْ صُورِ التَّغْرِيرِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَلَى أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ فَاسِقٌ، فَلَهَا كَذَلِكَ حَقُّ فُسْخِ الْعَقْدِ.

(١) أي خيرها بين البقاء على العقد وبين فسخه.

ومن ذلك ما ذكره ابن تيمية: إذا تزوج امرأة على أنها بكر فبانت ثيباً فله الفسخ، وله أن يطالب بأرض الصداق - وهو تفاوت ما بين مهر البكر والثيب - وإذا فسح قبل الدخول سقط المهر. وكذلك لا يكون العقد لازماً إذا وجد الرجل بالمرأة عيباً يُتَّقَرُّ من كمال الاستمتاع. كأن تكون مستحاضة دائماً، فإن الاستحاضة غيب يثبت به فسح النكاح^(١). وكذلك إذا وجد بها ما يمنع الوطء كانسداد الفرج. ومن العيوب التي تُجيز للرجل فسح العقد: الأمراض المُتَقَرَّة: مثل البرص والجنون والجذام. وكما يثبت حق الفسخ للرجل فكذلك يثبت للمرأة إذا كان الرجل أبرص، أو كان مجنوناً أو مجذوماً أو مجبواً أو عينا^(٢) أو صغيراً.

رأى الفقهاء في الفسخ بالعيب: وقد اختلف الفقهاء في ذلك:

١- فمنهم من رأى أن الزواج لا يُفسح بالعيوب مهما كانت هذه العيوب. من هؤلاء الفقهاء داود وابن حزم^(٣).

قال صاحب الروضة الندية: اعلم أن الذي ثبت بالضرورة الدينية أن عقد النكاح لازم تثبت به أحكام الزوجية من جواز الوطء، وجوب الثقة ونحوها، وثبوت الميراث، وسائر الأحكام. وثبت بالضرورة الدينية أن يكون الخروج منه بالطلاق أو الموت. فمن زعم أنه يجوز الخروج من النكاح بسبب من الأسباب، فعليه الدليل الصحيح المقتضي للانتقال عن ثبوته بالضرورة الدينية. وما ذكره من العيوب لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء منها. وأما قوله ﷺ: «الحقي بأهلك» فالصيغة صيغة طلاق. وعلى فرض الاحتمال فالواجب الحمل على المتيقن دون ما سواه. وكذلك الفسخ بالغنة لم يرد به دليل صحيح. والأصل البقاء على النكاح حتى يأتي ما يوجب الانتقال عنه. ومن أعجب ما يتعجب منه تخصيص بغض العيوب بذلك دون بعض.

٢- ومنهم من رأى أن الزواج يُفسح ببعض العيوب دون بعض، وهم جمهور أهل العلم، واستدلوا لمذهبهم هذا بما يأتي:

أولاً: ما رواه كعب بن زيد، أو زيد بن كعب أن رسول الله ﷺ تزوج امرأة من بني

(١) الاختبارات العلمية ومختصر الفتاوى لابن تيمية. الاستحاضة: النزيف.

(٢) المجبوب: المقطوع الذكر. العنين الذي لا يصل إلى النساء من الارتخاء.

(٣) سيأتي عن ابن حزم أن للزوج الفسخ إذا اشترط شرطاً فلم يجده عند الزواج.

غِفَارٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا وَوَضَعَ ثَوْبَهُ، وَقَعَدَ عَلَى الْفِرَاشِ أَبْصَرَ بِكَشْحِهَا ^(١) بَيَاضاً فَانْحَارَ ^(٢) عَنْ الْفِرَاشِ، ثُمَّ قَالَ: خُذِي عَلَيْكَ ثِيَابَكَ وَلَمْ يَأْخُذْ بِمَا آتَاهَا شَيْئاً. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ.

ثَانِياً: عَنْ عَمْرِو أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ غُرِّ بِهَا رَجُلٌ، بِهَا جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ، أَوْ بَرَصٌ، فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْهَا، وَصَدَاقُ الرَّجُلِ عَلَى مَنْ غُرِّ. . . رَوَاهُ مَالِكٌ وَالِدَارِقُطْنِيُّ. وَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا فِي الْعُيُوبِ الَّتِي يُفْسَخُ بِهَا النِّكَاحُ. فَخَصَّهَا أَبُو حَنِيفَةَ بِالْجُبِّ وَالْعُنَّةِ. وَزَادَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ الْجُنُونَ وَالْبَرَصَ وَالْجَذَامَ، وَالْقَرْنَ (انْسِدَادٌ فِي الْفَرْجِ). وَزَادَ أَحْمَدُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ فَتَقَاءَ (مَنْخَرَةً مَا بَيْنَ السَّبِيلَيْنِ).

التَّحْقِيقُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ: وَالْحَقُّ أَنَّ كَلًّا مِنَ الْأَرْءِ الْمُتَقَدِّمَةِ غَيْرُ جَدِيرٍ بِالاعتِبَارِ، وَأَنَّ الْحَيَاةَ الزَّوْجِيَّةَ الَّتِي بُنِيَتْ عَلَى السَّكَنِ وَالْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَحَقَّقَ وَتَسْتَقَرَّ مَا دَامَ هُنَاكَ شَيْءٌ مِنَ الْعُيُوبِ وَالْأَمْرَاضِ يَنْفَرُ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْآخَرِ، فَإِنَّ الْعُيُوبَ وَالْأَمْرَاضَ الْمُتَفَرِّعَةَ لَا يَتَحَقَّقُ مَعَهَا الْمَقْصُودُ مِنَ النِّكَاحِ. وَلِهَذَا أَيْدَنَ الشَّارِعُ بِتَخْيِيرِ الزَّوْجَيْنِ فِي قَبُولِ الزَّوْاجِ أَوْ رَفْضِهِ. وَلِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيْمِ تَحْقِيقٌ جَدِيرٌ بِالنَّظَرِ وَالاعتِبَارِ: قَالَ: فَالْعَمَى، وَالْخَرَسُ، وَالطَّرَشُ، وَكَوْنُهَا مَقْطُوعَةً الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا، أَوْ كَوْنُ الرَّجُلِ كَذَلِكَ، مِنْ أَعْظَمِ الْمُتَفَرَّاتِ، وَالسَّكُوتُ عَنْهُ مِنْ أَقْبَحِ التَّذْلِيلِ وَالْغَيْشِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِلدِّينِ. وَقَدْ قَالَ أَمِيرُ الْمُزْمِنِينَ (عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهُوَ لَا يُولَدُ لَهُ: «أَخْبِرْهَا أَنَّكَ عَقِيمٌ، وَخَيْرُهَا».

فَمَاذَا يَقُولُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعُيُوبِ الَّتِي هِيَ عِنْدَهَا كَمَالٌ بَلَا نَقْصٍ. قَالَ: وَالْقِيَاسُ أَنَّ كُلَّ عَيْبٍ يَنْفَرُ الزَّوْجَ الْآخَرَ مِنْهُ، وَلَا يَخْصُلُ بِهِ مَقْصُودُ النِّكَاحِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْمَوَدَّةِ، يُوجِبُ الْخِيَارَ، وَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْبَيْعِ، كَمَا أَنَّ الشُّرُوطَ الْمَشْرُوطَةَ فِي النِّكَاحِ أَوْلَى بِالْوَقَاءِ مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ. وَمَا أَلَزَمَ اللَّهُ رَسُولَهُ مَغْرُوراً قَطْ، وَلَا مَغْبُوباً بِمَا غُرِّ وَغُيِبَ بِهِ. وَمَنْ تَدَبَّرَ مَقَاصِدَ الشَّرْعِ فِي مَصَادِرِهِ، وَمَوَارِدِهِ، وَعَذَلِهِ وَحِكْمَتِهِ، وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ رُجْحَانُ هَذَا الْقَوْلِ وَقُرْبِهِ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ. وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجْتَ وَبِهَا جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ، فَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى ذَلِكَ فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَسِيْسِهِ إِيَّاهَا، وَعَلَى الْوَلِيِّ الصَّدَاقُ بِمَا دَلَّسَ، كَمَا غَرَّه».

وَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَزَوَّجْتَ وَبِهَا بَرَصٌ أَوْ جُنُونٌ، أَوْ

(١) الكشع: ما بين الخاصرتين إلى الضلع.

(٢) انحاز: تنحى.

جُذَامَ، أَوْ قَرَنَ فَرُوجَهَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَمْسُهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، إِنْ شَاءَ طَلَّقَ، وَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا. وَقَالَ وَكِيعٌ: عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا تَزَوَّجَهَا بَرِّصًا أَوْ عَمِيَاءَ، فَدَخَلَ بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ، وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى مَنْ غَرَّهَ». قَالَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُمَرَ لَمْ يَذْكُرْ تِلْكَ الْعُيُوبَ الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَاصِ وَالْحَضَرِ دُونَ مَا عَدَاهَا. وَكَذَلِكَ حُكْمُ قَاضِي الْإِسْلَامِ - شُرَيْحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّذِي يُضَرِّبُ الْمَثَلَ بِعَلَمِهِ وَدِينِهِ وَحُكْمِهِ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: خَاصَمَ رَجُلٌ رَجُلًا إِلَى شُرَيْحٍ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا قَالَ لِي: إِنَّا نَزَوَّجَكَ أَحْسَنَ النَّاسِ فَجَاءَنِي بِامْرَأَةٍ عَمِيَاءَ.

فَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ كَانَ دَلَسَ عَلَيْكَ بَعِيبٌ لَمْ يَجُزْ. فَتَأَمَّلْ هَذَا الْقَضَاءَ وَقَوْلَهُ: «إِنْ كَانَ دَلَسَ عَلَيْكَ بَعِيبٌ» كَيْفَ يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ غَيْبٍ دُلَسَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ فَلِلزَّوْجِ الرَّدُّ بِهِ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يُرَدُّ النِّكَاحُ مِنْ كُلِّ دَاءٍ عُضَالٍ قَالَ: وَمَنْ تَأَمَّلَ فَتَأَوَّى الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفَ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَخْصُوا الرَّدَّ بِغَيْبٍ دُونَ غَيْبٍ، إِلَّا رَوَايَةَ رُوَيْثَ عَنْ عُمَرَ: «لَا تُرَدُّ النِّسَاءُ إِلَّا مِنَ الْعُيُوبِ الْأَرْبَعَةِ: الْجَنُونِ، وَالْجُذَامِ، وَالْبَرَصِ، وَالدَّاءِ فِي الْفَرْجِ». وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ لَا نَعْلَمُ لَهَا إِسْنَادًا أَكْثَرَ مِنْ أَصْبَغَ وَابْنُ وَهَبٍ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ مُتَّصِلٍ. هَذَا كُلُّهُ إِذَا أُطْلِقَ الزَّوْجُ. وَأَمَّا إِذَا اشْتَرَطَ السَّلَامَةَ، أَوْ اشْتَرَطَ الْجَمَالَ فَبَاءَتْ شَوْهَاءَ أَوْ شَرَطَهَا شَابَّةً حَدِيثَةَ السِّنِّ فَبَاءَتْ عَجُوزًا شَمْطَاءَ. أَوْ شَرَطَهَا بَيْضَاءَ فَبَاءَتْ سَوْدَاءَ. أَوْ بِكَرٍّ فَبَاءَتْ ثَيِّبًا فَلَهُ الْفَسْخُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَا مَهْرَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَلَهَا الْمَهْرُ. وَهُوَ غَرْمٌ عَلَى وَلِيِّهَا إِنْ كَانَ غَرَّهَ. وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْغَارَةُ سَقَطَ مَهْرُهَا، أَوْ رَجَعَ عَلَيْهَا بِهِ إِنْ كَانَتْ قَبَضَتْهُ. وَنَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ. وَهُوَ أَقْسَمُهُمَا وَأَوَّلَاهُمَا بِأَصُولِهِ فِيمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُشْتَرِطُ. وَقَالَ أَصْحَابُهُ: إِذَا شَرِطَتْ فِيهِ صِفَةً فَبَانَ بِخِلَافِهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا، إِلَّا فِي شَرْطِ الْحَرِّيَّةِ إِذَا بَانَ عَبْدًا فَلَهَا الْخِيَارُ. وَفِي شَرْطِ النَّسَبِ إِذَا بَانَ بِخِلَافِهِ وَجْهَانٍ. وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُهُ وَقَوَاعِدُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ اشْتِرَاطِهِ وَاشْتِرَاطِهَا. بَلْ إِبْنَاءُ الْخِيَارِ لَهَا إِذَا فَاتَ مَا اشْتَرَطَتْهُ أُولَى. لِأَنَّهَا لَا تَتِمَّكُنُ مِنَ الْمُفَارَقَةِ بِالطَّلَاقِ. فَإِذَا جَارَ لَهُ الْفَسْخُ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْفِرَاقِ بِغَيْرِهِ فَلَا أَنْ يَجُوزَ لَهَا الْفَسْخُ مَعَ عَدَمِ تَمَكُّنِهَا أُولَى. وَإِذَا جَارَ لَهَا أَنْ تَفْسَخَ إِذَا ظَهَرَ الزَّوْجُ ذَا صِنَاعَةٍ ذَبِيئَةٍ، لَا تَشِيئُهُ فِي دِينِهِ وَلَا فِي عِرْضِهِ، وَإِنَّمَا تَمْنَعُ كَمَالَ لَدُنْهَا وَاسْتِمْتَاعَهَا بِهِ. فَإِذَا شَرَطَتْهُ شَابًّا جَمِيلًا صَاحِبًا فَبَانَ شَيْخًا مُشَوَّهًا أَعْمَى، أَطْرَشَ، أَخْرَسَ، أَسْوَدَ، فَكَيْفَ تُلْزَمُ بِهِ وَتَمْنَعُ مِنَ الْفَسْخِ؟

هَذَا فِي غَايَةِ الْامْتِنَاعِ وَالتَّنَاقُضِ وَالبُعْدِ عَنِ الْقِيَاسِ وَقَوَاعِدِ الشَّرْعِ. قَالَ: وَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَحَدَ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْفَسْخِ بِقَدْرِ الْعَدْسَةِ مِنَ الْبَرَصِ وَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ بِالْجَرَبِ الْمُسْتَحْكِمِ الْمُتَمَكِّنِ وَهُوَ أَشَدُّ إِعْدَاءً مِنْ ذَلِكَ الْبَرَصِ الْيَسِيرِ. وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنْ أَنْوَاعِ الدَّاءِ الْعُضَالِ. وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ حَزَمَ عَلَى الْبَائِعِ كِتْمَانَ عَيْبٍ سَلَعْتِهِ، وَحَزَمَ عَلَى مَنْ عَلِمَهُ أَنْ يَكْتُمَهُ عَنِ الْمُشْتَرِي، فَكَيْفَ بِالْعُيُوبِ فِي النِّكَاحِ؟.. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ، حِينَ اسْتَشَارَتْهُ فِي نِكَاحِ مُعَاوِيَةَ وَأَبِي جَهْمٍ: «أَمَّا مُعَاوِيَةُ فَضُغْلُكَ لَا مَالَ لَهُ، وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ». فَعَلِمَ أَنَّ بَيَانَ الْعَيْبِ فِي النِّكَاحِ أَوْلَى وَأَوْجِبُ. فَكَيْفَ يَكُونُ كِتْمَانُهُ وَتَذْلِيلُهُ وَالْغِشُّ الْحَرَامُ بِهِ سَبَبًا لِلزُّوْمِ؟.. وَجَعَلَ ذِي الْعَيْبِ غُلًّا لَزِمًا فِي عُنُقِ صَاحِبِهِ مَعَ شِدَّةِ تَفَرُّتِهِ عَنْهُ، وَلَا سِيَّما مَعَ شَرِطِ السَّلَامَةِ مِنْهُ وَشَرِطِ خِلَافِهِ؟. وَهَذَا مَا يُعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ تَصَرُّفَاتِ الشَّرِيعَةِ وَقَوَاعِدِهَا وَأَحْكَامِهَا تَأْبَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. انْتَهَى.

وَذَهَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزَمٍ إِلَى أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا شَرَطَ السَّلَامَةَ مِنَ الْعُيُوبِ فَوَجَدَ أَيَّ عَيْبٍ كَانَ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ مِنْ أَصْلِهِ غَيْرُ مُنْعَقِدٍ، وَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهِ، وَلَا إِجَارَةَ، وَلَا نَفَقَةَ، وَلَا مِيرَاثَ. قَالَ: إِنْ الَّتِي أُدْخِلْتَ عَلَيْهِ غَيْرُ الَّتِي تَزَوَّجَ، إِذَ السَّلَامَةُ غَيْرُ الْمُعَيَّيَةِ بِلَا شَكٍّ، فَإِذَا لَمْ يَتَزَوَّجْهَا فَلَا زَوْجِيَّةَ بَيْنَهُمَا.

مَا جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِالْمَحَاكِمِ: وَقَدْ جَرَى الْعَمَلُ الْآنَ بِالْمَحَاكِمِ حَسَبَ مَا جَاءَ بِالمَادَّةِ التَّاسِعَةِ مِنْ قَانُونِ سَنَةِ ١٩٢٠. «أَنَّهُ يُثْبِتُ لِلْمَرْأَةِ هَذَا الْحَقَّ^(١) إِذَا كَانَ الْعَيْبُ مُسْتَمَكِّنًا لَا يُمَكِّنُ الْبُرْءَ مِنْهُ، أَوْ يُمَكِّنُ بَعْدَ زَمَنٍ، وَلَا يُمَكِّنُهَا الْمَقَامُ مَعَهُ إِلَّا بِضَرَرٍ أَيْ كَانَ هَذَا الْعَيْبُ، كَالْجَنُونِ، وَالْجُدَامِ، وَالْبَرَصِ، سِوَاءَ أَكَانَ ذَلِكَ بِالزَّوْجِ قَبْلَ الْعَقْدِ وَلَمْ تَعْلَمْ بِهِ، أَمْ حَدَثَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَلَمْ تَرْضَ بِهِ، فَإِنْ تَزَوَّجَتْهُ عَالِمَةً بِالْعَيْبِ، أَوْ حَدَثَ الْعَيْبُ بَعْدَ الْعَقْدِ، وَرَضِيَتْ صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً بَعْدَ عِلْمِهَا، فَلَا يَجُوزُ طَلَبُ التَّفْرِيقِ، وَاعْتَبَرَ التَّفْرِيقُ فِي هَذَا الْحَالِ طَلَاقًا بَائِنًا، وَاسْتَعَانَ بِأَهْلِ الْخَبِيرَةِ فِي مَعْرِفَةِ الْعَيْبِ وَمَدَّاهُ مِنَ الضَّرَرِ».

وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ - عِنْدَ الْأَحْنافِ - تَزْوِيجُ الْكَبِيرَةِ الْعَاقِلَةِ نَفْسَهَا مِنْ كُفٍّ بِمَهْرٍ أَقْلٍ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا بِدُونِ رِضَا أَقْرَبِ عَصَبَتِهَا. وَكَذَلِكَ إِذَا زَوَّجَ الصَّغِيرَ أَوْ الصَّغِيرَةَ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ - عِنْدَ عَدَمِهِمَا - وَكَانَ الزَّوْجُ كَفُوءًا، وَكَانَ الْمَهْرُ مَهْرَ الْمِثْلِ كَانَ الزَّوْاجُ غَيْرَ لَزِمٍ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ مُفْصَلًا فِي مَبْحَثِ الْوِلَايَةِ.

(١) حق التفريق.

شُرُوطُ سَمَاعِ الدَّعْوَى بِالزَّوْاجِ قَانُونًا: رأى المشرع الوضعي شُرُوطاً لِسَمَاعِ الدَّعْوَى بِالزَّوْاجِ مِنْ جِهَةٍ، وَشُرُوطاً أُخْرَى لِمُبَاشَرَةِ عَقْدِ الزَّوْاجِ رَسْمِيًّا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، نُجْمِلُهَا فِيْمَا يَلِي إِتِمَامًا لِلْفَائِدَةِ.

السُّوْعُ الْكِتَابِيُّ لِسَمَاعِ دَعْوَى الزَّوْاجِ: جَاءَتْ الْفَقَرَاتُ الْأَرْبَعُ مِنَ الْمَادَّةِ ٩٩ مِنَ الْمَرْسُومِ بِقَانُونِ رَقْمِ ٧٨ لِسَنَةِ ١٩٣١. الْخَاصُّ بِلَايَحَةِ تَرْتِيبِ الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْإِجْرَاءَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا: «لَا تُسْمَعُ عِنْدَ الْإِنْكَارِ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الطَّلَاقِ أَوْ الْإِقْرَارِ بِهِمَا، بَعْدَ وَقَاةٍ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْحَوَادِثِ السَّابِقَةِ عَلَى سَنَةِ ١٩١١ مِيلَادِيَّةٍ، سِوَا مَا كَانَتْ مُقَامَةً مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَمِنْ مِنْ غَيْرِهِمَا، إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُؤَيَّدَةً بِأَوْزَاقٍ خَالِيَةٍ مِنْ شُبْهَةِ التَّزْوِيرِ تَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهَا. وَمَعَ ذَلِكَ. يَجُوزُ سَمَاعُ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ، أَوْ الْإِقْرَارِ بِهَا الْمُقَامَةِ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْحَوَادِثِ السَّابِقَةِ عَلَى سَنَةِ أَلْفٍ وَتَمَائِمَاتِهِ وَسَبْعٍ وَتِسْعِينَ فَقَطْ، بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ وَبِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ الزَّوْجِيَّةُ مَعْرُوفَةً بِالشُّهُرَةِ الْعَامَّةِ. وَلَا يَجُوزُ سَمَاعُ دَعْوَى مَا ذُكِرَ كُلُّهُ مِنْ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ غَيْرِهِ فِي الْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ مِنْ سَنَةِ أَلْفٍ وَتِسْعِمَائَةٍ وَإِخْدَى عَشْرَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً بِأَوْزَاقٍ رَسْمِيَّةٍ أَوْ مَكْتُوبَةٍ كُلُّهَا بِخَطِّ الْمُتَوَفَّى وَعَلَيْهَا إِمضَاؤُهُ كَذَلِكَ. وَلَا تُسْمَعُ عِنْدَ الْإِنْكَارِ دَعْوَى الزَّوْجِيَّةِ أَوْ الْإِقْرَارِ بِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً بِوَثِيقَةٍ زَوَاجٍ رَسْمِيَّةٍ فِي الْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ مِنْ أَوَّلِ أَوْغُسْطُسِ سَنَةِ ١٩٣١ م.»

وَجَاءَ فِي الْمَذْكُورَةِ التَّفْسِيرِيَّةِ لِهَذِهِ الْمَوَادِّ مَا يَأْتِي: «وَمِنَ الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ أَنْ الْقَضَاءَ يَتَخَصَّصُ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْحَوَادِثِ وَالْأَشْخَاصِ، وَأَنْ لَوْلِي الْأَمْرِ أَنْ يَمْنَعَ قَضَائَهُ عَنْ سَمَاعِ بَعْضِ الدَّعَاوَى، وَأَنْ يُقَيَّدَ السَّمَاعُ بِمَا يَرَاهُ مِنَ الْقِيُودِ تَبَعًا لِأَحْوَالِ الزَّمَانِ وَحَاجَةِ النَّاسِ، وَصِيَانَةِ لِلْحَقُوقِ مِنَ الْعَبَثِ وَالضَّنْيَاعِ. وَقَدْ دَرَجَ الْفُقَهَاءُ مِنْ سَالِفِ الْعُصُورِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَقْرَأُوا هَذَا الْمَبْدَأَ فِي أَحْكَامٍ كَثِيرَةٍ، وَاشْتَمَلَتْ لَابَحْثًا سَنَةُ ١٨٩٧ وَسَنَةُ ١٩١٠ لِلْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ مَوَادِّ التَّخْصِيسِ، وَخَاصَّةً فِيْمَا يَتَعَلَّقُ بِدَعَاوَى الزَّوْجِيَّةِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِقْرَارِ بِهِمَا.

وَأَلْفَ النَّاسِ هَذِهِ الْقِيُودَ وَاطْمَأَنَّنُوا إِلَيْهَا بَعْدَمَا تَبَيَّنَ مَا لَهَا مِنْ عَظِيمِ الْأَثَرِ فِي صِيَانَةِ حَقُوقِ الْأُسْرِ. إِلَّا أَنَّ الْحَوَادِثَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ - وَهُوَ أَسَاسُ رَابِطَةِ الْأُسْرَةِ - لَا يَزَالُ فِي حَاجَةٍ إِلَى الصِّيَانَةِ وَالِاحْتِيَاطِ فِي أَمْرِهِ. فَقَدْ يَتَّفِقُ اثْنَانِ عَلَى الزَّوْاجِ بِدُونِ وَثِيقَةٍ ثُمَّ يَجْحَدُهُ أَحَدُهُمَا وَيَعْجِزُ الْآخَرُ عَنْ إِثْبَاتِهِ أَمَامَ الْقَضَاءِ. وَقَدْ يَدَّعِي الزَّوْجِيَّةَ بَعْضُ ذَوِي الْأَغْرَاضِ زُورًا وَبُهْتَانًا أَوْ نِكَايَةً وَتَشْهِيرًا، أَوْ ابْتِغَاءً غَرَضٍ آخَرَ، اعْتِمَادًا عَلَى سَهُولَةِ إِثْبَاتِهَا، خُصُوصًا وَأَنَّ الْفَقْهَ يُجِيزُ الشَّهَادَةَ بِالتَّسَامُعِ فِي الزَّوْاجِ، وَقَدْ تُدَّعَى الزَّوْجِيَّةُ بِوَرَقَةٍ إِنْ ثَبَّتَتْ صَحَّتُهَا مَرَّةً لَا تُثْبِتُ مِرَارًا. وَكَانَ لِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقَعَ لَوْ أُثْبِتَ هَذَا الْعَقْدُ دَائِمًا بِوَثِيقَةٍ رَسْمِيَّةٍ، كَمَا فِي عَقُودِ

الرهن وحجج الأوقاف، وهي أقل منه شأنًا وهو أعظم منها خطرًا. فحملًا للناس على ذلك، وإظهاراً لشرف هذا العقد، وتقديساً عن الجحود والإنكار، ومنعاً لهذه المفاسد العديدة واحتراماً لروابط الأسرة، زيدت الفقرة الرابعة في المادة «٩٩» التي نصّها: «ولا تُسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ م».

تخديد سن الزوجين لسماع دعوى الزواج: نصّت الفقرة الخامسة من المادة ٩٩ من لائحة الإجراءات الشرعية «تُسمع دعوى أنه على الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية، أو سن الزوج تقل عن ثماني عشرة سنة هجرية إلا بأمر من».

- وقد جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة ما نصّه: «كانت دعوى الزوجية لا تُسمع إذا كانت سن الزوجين وقت العقد أقل من ست عشرة سنة للزوجة وثمانى عشرة للزوج. سواء أكانت سنّها كذلك وقت الدعوى أم تجاوزت هذا الحد. فوئى تيسيراً على الناس، وصيانةً للحقوق، واحتراماً، لأثار الزوجية، أن يُفصر المنع من السماع على حالة واحدة، وهي ما إذا كانت سنّها أو سن أحدهما وقت الدعوى أقل من السنّ المحددة».

تخديد سن الزوجين لمباشرة عقد الزواج رسمياً: نصّت الفقرة الثانية من المادة ٣٦٦ من لائحة الإجراءات على أنه «لا يجوز مباشرة عقد الزواج، ولا المصادقة على زواج مُسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون، ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة، وسن الزوج ثماني عشرة وقت العقد». ومما جاء في المذكرة الإيضاحية بشأن هذه الفقرة: «إنّ عقد الزواج له من الأهمية في الحالة الاجتماعية منزلة عظيمة من جهة سعادة المعيشة المنزلية أو شقائها، والعناية بالنسل أو إهماله. وقد تطوّرت الحال بحيث أصبحت تتطلب المعيشة المنزلية استعداداً كبيراً لحسن القيام بها ولا تستأهل الزوجة والزوج لذلك غالباً قبل سن الرشد المالي^(١). غير أنّه لما كانت بنىة الأنثى تستحقّهم وتقوى قبل استحكام بنىة الصبي، وما يلزم لتأهل البنات للمعيشة الزوجية يتدارك في زمن أقل مما يلزم للصبي؛ كان من المناسب أن يكون سن الزواج للفتى ثماني عشرة، وللقاتة ست عشرة. فلهذه الأغراض الاجتماعية حدّد الشارع المصري سن الزواج لمباشرة العقد رسمياً، كما حدّد سنّاً لسماع دعوى الزوجية قانوناً». وصيانةً لقانون تحديد النسل لمباشرة العقد صدر قانون رقم ٤٤ من السنة ١٩٣٣ ونصّ المادة الثانية منه ما يأتي:

(١) سن الرشد المالي إحدى وعشرون سنة ميلادية.

أُنْثَى لَكَ عَلَيْهَا وَلَادَةٌ، أَوْ كُلُّ أُنْثَى يَرْجِعُ نَسَبُهَا إِلَيْكَ بِالْوِلَادَةِ بِدَرَجَةٍ أَوْ دَرَجَاتٍ. فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ بِنْتُ الصُّلْبِ وَبَنَاتُهَا. وَالْأُخْتُ: اسْمٌ لِكُلِّ أُنْثَى جَاوَزَتْكَ فِي أَصْلِكَ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا. وَالْعَمَّةُ: اسْمٌ لِكُلِّ أُنْثَى شَارَكَتْ أَبَاكَ أَوْ جَدَّكَ فِي أَصْلَيْهِ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا. وَقَدْ تَكُونُ الْعَمَّةُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، وَهِيَ أُخْتُ أَبِي أُمِّكَ. وَالْحَالَةُ: اسْمٌ لِكُلِّ أُنْثَى شَارَكَتْ أُمَّكَ فِي أَصْلَيْهَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا. وَقَدْ تَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ. وَهِيَ أُخْتُ أُمِّ أَيْكَ. وَبِنْتُ الْأَخِ: اسْمٌ لِكُلِّ أُنْثَى لِأَخِيكَ عَلَيْهَا وَلَادَةٌ، بِوَاسِطَةٍ أَوْ مُبَاشَرَةٍ، وَكَذَلِكَ بِنْتُ الْأَخْتِ.

ب - الْمُحَرَّمَات بِسَبَبِ الْمُصَاهَرَةِ^(١) وَهُنَّ:

١ - أُمُّ زَوْجَتِي، وَأُمُّ أُمِّهَا، وَأُمُّ أَبِيهَا، وَإِنْ عَلَتْ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾^(٢). وَلَا يُشْتَرَطُ فِي تَحْرِيمِهَا الدَّخُولُ بِهَا، بَلْ مُجَرَّدُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا يَحْرُمُهَا^(٣).

٢ - وَابْنَةُ زَوْجَتِي الَّتِي دَخَلَ بِهَا. وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ بَنَاتُ بَنَاتِهَا، وَبَنَاتُ أَبْنَائِهَا، وَإِنْ نَزَلْنَ؛ لِأَنَّهُنَّ مِنْ بَنَاتِهَا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾^(٤). وَالرَّبَائِثُ: جَمْعُ رَبِيبَةٍ، وَرَبِيبُ الرَّجُلِ وَلَدُ امْرَأَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ. سُمِّيَ رَبِيبًا لَهُ؛ لِأَنَّهُ يَرْبُّهُ كَمَا يَرْبُّ وَلَدَهُ (أَيِ يَسُوسُهُ). وَقَوْلُهُ: ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾^(٥) وَصَفَ لِبَيَانِ الشَّأْنِ الْغَالِبِ فِي الرَّبِيبَةِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ فِي حِجْرِ زَوْجِ أُمِّهَا، وَلَيْسَ قَيْدًا. وَعِنْدَ الظَّاهِرِيَّةِ أَنَّهُ قَيْدٌ، وَأَنَّ الرَّجُلَ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ رَبِيبَتُهُ - أَيْ ابْنَةُ امْرَأَتِهِ - إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي حِجْرِهِ. وَرَوِي هَذَا عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ.

فَعَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: «كَانَ عِنْدِي امْرَأَةٌ فَتَوَفِّيَتْ وَقَدْ وَلَدَتْ لِي، فَوَجَدْتُ^(٦) فَلَقِيتُنِي عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: مَا لَكَ؟ فَقُلْتُ: تُؤَفِّتِ الْمَرَأَةَ. فَقَالَ: أَلَهَا بِنْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، وَهِيَ بِالطَّائِفِ. قَالَ: كَانَتْ فِي حِجْرِكَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: «أَتَكْحَهَا». قُلْتُ: فَأَيْنَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبِّبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ...﴾^(٧)؟ قَالَ: إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي حِجْرِكَ،

(١) المصاهرة: القرابة الناشئة بسبب الزواج.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٣) روي عن ابن عباس وزيد بن ثابت أن من عقد على امرأة ولم يدخل بها جاز له أن يتزوج بأمرها.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٥) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٦) حزنت.

(٧) سورة النساء، الآية: ٢٣.

إِنَّمَا ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي حِجْرِكَ. وَرَدَّ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ هَذَا الرَّأْيَ وَقَالُوا: إِنَّ حَدِيثَ عَلِيٍّ هَذَا لَا يَثْبُتُ، لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَإِبْرَاهِيمُ هَذَا لَا يُعْرَفُ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ تَلَقَّوْهُ بِالْدَفْعِ وَالْخِلَافِ.

٣ - زَوْجَةُ الْإِبْنِ، وَابْنُ ابْنِهِ، وَابْنُ بَنْتِهِ وَإِنْ نَزَلَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾^(١). و«الحلائل» جَمْعُ حَلِيلَةٍ، وَهِيَ الزَّوْجَةُ، و«الزَّوْجُ حَلِيلٌ».

٤ - زَوْجَةُ الْأَبِ: يَحْرُمُ عَلَى الْإِبْنِ التَّزْوُجُ بِحَلِيلَةِ أَبِيهِ، بِمَجْرَدِ عَقْدِ الْأَبِ عَلَيْهَا، وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا. وَكَانَ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الزَّوَاجِ فَاشِيًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانُوا يُسَمُّونَهُ زَوَاجَ الْمَقْتِ^(٢) وَاسْمُ الْوَلَدِ مِنْهَا مَقْتِيًّا، مَقْتِيًّا. وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَذَمَّهُ وَنَفَرَ مِنْهُ. قَالَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ: مَرَاتِبُ الْقُبْحِ ثَلَاثٌ: الْقُبْحُ الْعَقْلِيُّ، وَالْقُبْحُ الشَّرْعِيُّ، وَالْقُبْحُ الْعَادِيُّ. وَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ هَذَا النِّكَاحَ بِكُلِّ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً﴾^(٣) وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا^(٤) فَقَوْلُهُ سَبْحَانَهُ: «فَاحِشَةً» إِشَارَةٌ إِلَى مَرْتَبَةِ قُبْحِهِ الْعَقْلِيِّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَقْتًا» إِشَارَةٌ إِلَى مَرْتَبَةِ قُبْحِهِ الشَّرْعِيِّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَسَاءَ سَبِيلًا» إِشَارَةٌ إِلَى مَرْتَبَةِ قُبْحِهِ الْعَادِيِّ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ سَعْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ سَبَبَ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ، قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا تُوفِّيَ عَنْ امْرَأَتِهِ، كَانَ ابْنُهُ أَحَقُّ بِهَا أَنْ يَنْكِحَهَا إِنْ شَاءَ، إِنْ لَمْ تَكُنْ أُمُّهُ، أَوْ يُنْكِحَهَا مَنْ شَاءَ. فَلَمَّا مَاتَ أَبُو قَيْسٍ بْنُ الْأَسْلَتِ قَامَ ابْنُهُ مَحْصَنٌ فَوَرِثَ نِكَاحَ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يُتَّفَقْ عَلَيْهَا وَلَمْ يُوْرَثْهَا مِنْ الْمَالِ شَيْئًا، فَاتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «ارْجِعِي لَعَلَّ اللَّهَ يُنْزِلُ فِيكَ شَيْئًا» فَنَزَلَتْ الْآيَةُ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٥). وَيَرَى الْأَحْتَاثُ أَنَّ مَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ، أَوْ لَمَسَهَا أَوْ قَبَّلَهَا، أَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِهَا بِشَهْوَةٍ، حُرِّمَ عَلَيْهِ أَصُولُهَا وَفَرْعُهَا، وَتَحْرُمُ هِيَ عَلَى أَصُولِهِ وَفَرْعِهِ. إِذْ إِنَّ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ تَثْبُتُ عِنْدَهُمْ بِالزَّنى، وَمِثْلُهُ مَقْدَمَاتُهُ وَدَوَائِيهِ، قَالُوا: وَلَوْ زَنَى الرَّجُلُ بِأَمِّ زَوْجَتِهِ، أَوْ بَنْتِهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حُرْمَةُ مُؤَبَّدَةٍ. وَيَرَى جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الزَّنى لَا تَثْبُتُ بِهِ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى هَذَا بِمَا يَأْتِي:

(١) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٢) أصل المقت البغض من مقتته بمقتته مقتًا هو ممقوت ومقبت.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٢.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٢.

١ - قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ ^(١) فَهَذَا بَيَانٌ عَمَّا يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ بَعْدَ بَيَانِ مَا حُرِّمَ مِنْهُنَّ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّ الزَّوْجِيَّ مِنْ أَصْنَابِ التَّحْرِيمِ.

٢- رَوَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ زَنِىَ بِامْرَأَةٍ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا أَوْ ابْتِنَاهَا. فَقَالَ ﷺ: «لَا يَحْرُمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ، إِنَّمَا يَحْرُمُ مَا كَانَ بِنِكَاحٍ» رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

٣- إِنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي ذَلِكَ هُوَ مِمَّا تَمَسُّ إِلَيْهِ الْحَاجَّةُ، وَتَعُمُّ بِهِ الْبَلَوَى أَحْيَانًا، وَمَا كَانَ الشَّارِعُ لِيَسْكُتَ عَنْهُ، فَلَا يَنْزِلُ بِهِ قَرَأَنٌ، وَلَا تَمْضِي بِهِ سُنَّةٌ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ خَبَرٌ، وَلَا أَثَرٌ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَقَدْ كَانُوا قَرِيبِي عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي كَانَ الزَّوْجِي فِيهَا فَاشِيًا بَيْنَهُمْ. فَلَوْ فَهِمَ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّ لَذَلِكَ مَذْرَكًا فِي الشَّرْعِ أَوْ تَدُلُّ عَلَيْهِ عِلَّةٌ وَجِئِمَةٌ لَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ، وَتَوَقَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِ مَا يَفْتَنُونَ بِهِ ^(٢).

٤- وَلَأنَّهُ مَعْنَى لَا تَصِيرُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا، فَلَمْ يَتَّعَلَّقْ بِهِ تَحْرِيمُ الْمُصَاهَرَةِ، كَالْمُبَاشَرَةِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ.

ج - المَحْرَمَاتُ بِسَبَبِ الرِّضَاعِ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. وَالَّذِي يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ: الْأُمُّ، وَالْبَنْتُ، وَالْأُخْتُ، وَالْعَمَّةُ، وَالْخَالَئَةُ، وَبَنَاتُ الْأَخِ، وَبَنَاتُ الْأَخْتِ. وَهِيَ الَّتِي يَنْبَغِي اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأَهْلُكُمْ أَلَّتِي آرَضَعَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنْ الرِّضَاعَةِ﴾ ^(٣)... وَعَلَى هَذَا، فَتَنْزِلُ الْمُضِيعَةُ مَنَزِلَةَ الْأُمِّ، وَتَحْرُمُ عَلَى الْمُضِيعِ، هِيَ وَكُلُّ مَنْ يَحْرُمُ عَلَى الْإِبْنِ مِنْ قَبْلِ أُمِّ النَّسَبِ. فَتَحْرُمُ:

١- الْمَرْأَةُ الْمُرْضِعَةُ، لِأَنَّهَا بِإِرْضَاعِهَا تُعَدُّ أُمًّا لِلرَّضِيعِ.

٢- أُمُّ الْمُرْضِعَةِ، لِأَنَّهَا جَدَّةٌ لَهُ.

٣- أُمُّ زَوْجِ الْمُرْضِعَةِ - صَاحِبِ اللَّبَنِ - لِأَنَّهَا جَدَّةٌ كَذَلِكَ.

٤- أُخْتُ الْأُمِّ لِأَنَّهَا خَالَةُ الرَّضِيعِ.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٢) المنار: جزء ٤ ص ٤٧٩.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٣.

٥- أخت زوجها - صاحب اللبن - لأنها عمتُه.

٦- بناتُ بَنِيهَا وَبَنَاتِهَا، لأنهنَّ بناتُ إخوتِه وأخواتِه.

٧- الأختُ، سواء أكانت أختاً لأبٍ وأمٍّ. أو أختاً لأمٍّ. أو أختاً لأبٍ^(١).

الرَّضَاعُ الَّذِي يَنْبُتُ بِهِ التَّحْرِيمُ: الظاهرُ أنَّ الإرضاعَ الذي يَنْبُتُ بِهِ التحريمُ، هو مُطْلَقُ الإرضاعِ. ولا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِرُضْعَةٍ كَامِلَةٍ، وهي أن يأخذَ الصَّبِيُّ اللَّبَنَ الَّذِي وَيَمْتَصُّ اللَّبَنَ مِنْهُ، ولا يتركُه إِلَّا طَائِعاً من غيرِ عارضٍ يعرضُ لَهُ. فلو مَصَّ مَصَّةً أو مَصَّتَيْنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُحْرِمُ لَأَنَّهُ دُونَ الرُّضْعَةِ، ولا يُوَثِّرُ فِي الْغِذَاءِ. قالت عائشة رضي الله عنها: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ» رواه الجماعةُ إِلَّا الْبُخَارِيُّ. والمَصَّةُ هي الواحدةُ مِنَ الْمَصِّ. وهو أخذُ الْيَسِيرِ مِنَ الشَّيْءِ. يقالُ: أَصْصُهُ وَمَصَصْتُهُ، أي شَرِبْتُهُ شَرْباً رَفِيقاً؛ هَذَا هو الْأَمْرُ الَّذِي يَبْدُو لَنَا رَاجِحاً. ولِلْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ آرَاءٌ نُجْمِلُهَا فِيمَا يَأْتِي:

١- أَنَّ قَلِيلَ الرُّضَاعِ وَكَثِيرَهُ سَوَاءٌ فِي التَّحْرِيمِ أَخْذاً بِإِطْلَاقِ الإرضاعِ فِي الْآيَةِ. وَلِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: تَزَوَّجْتُ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ فَجَاءَتْ أُمِّي سَوَاءً فَقَالَتْ: «قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ». فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «وَكَيْفَ، وَقَدْ قِيلَ؟... دَعْهَا عَنْكَ». فَتَرَكْتُ الرَّسُولَ ﷺ السَّوَالِ عَنْ عَدَدِ الرُّضْعَاتِ، وَأَمْرُهُ بِتَرْكِهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ إِلَّا بِالْإِرْضَاعِ، فَحَيْثُ وَجَدَ اسْمُهُ وَجِدَ حُكْمَهُ. وَلَأَنَّهُ فِعْلٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ، فَيَسْتَوِي قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ كَالْوَطْءِ الْمَوْجِبِ لَهُ. وَلَأَنَّ إِنْشَارَ الْعَظْمِ، وَإِنْبَاتَ اللَّحْمِ، يَحْصُلُ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ «عَلِيٍّ» وَ«إِبْنِ عَبَّاسٍ»، وَ«سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ» وَ«الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ» وَ«الزُّهْرِيِّ» وَ«قَتَادَةَ» وَ«حَمَّادَ» وَ«الْأَوْزَاعِيَّ»، وَ«الثَّوْرِيَّ» وَ«أَبِي حَنِيفَةَ» وَ«مَالِكَ» وَروايَةٌ عَنْ «أَحْمَدَ».

٢ - أَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَنْبُتُ بِأَقَلِّ مِنْ خَمْسِ رَضْعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ. لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنِّسَائِيُّ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ فِيمَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ (عَشْرُ رَضْعَاتٍ مَقْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ)، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسِ مَقْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُنَّ فِيمَا يُقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ». وَهَذَا تَقْيِيدٌ

(١) الأخت لأب وأم: وهي التي أرضعتها الأم بلبان الأب، سواء أرضعت مع الطفل الرضيع أو أرضعت قبله أو بعده.

والأخت من الأب: وهي التي أرضعتها زوجة الأب....

والأخت من الأم: وهي التي أرضعتها الأم بلبان رجل آخر.

لإطلاق الكتاب والسنة، وتقييد المطلَق بياناً، لا نَسَخَ، ولا تَخْصِيصَ. ولو لم يُعْتَرَضْ على هذا الرَّأْيِ، بأنَّ القرآنَ لا يَثْبُتُ إِلَّا مُتَوَاتِرًا، وأنه لو كَانَ كما قَالَتْ عائِشَةُ لما خَفِيَ على المخالِفينَ. ولا سِيَمَا الإمامَ عليٍّ وابنُ عباسٍ، نقول: لو لم يُوجَّهْ إلى هذا الرَّأْيِ هذه الاعتراضاتُ لكان أقوى الآراءِ، ولهذا عَدَلَ الإمامُ البُخَارِيُّ عن هذه الروايةِ. وهذا مذهبُ عبدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، وإحدى الرواياتِ عن عائِشَةَ وعبدِ اللَّهِ بنِ الزُّبَيْرِ، وعطاءٍ، وطاوسٍ، والشافعيِّ، وأحمدُ في ظاهرِ مذهبهِ، وابنُ حَزَمٍ، وأكثرُ أهلِ الحديثِ.

٣- أنَّ التحريمَ يَثْبُتُ بثلاثِ رَضَعَاتٍ فَأَكْثَرُ: لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لَا تُحْرَمُ المِصَّةُ وَلَا المِصَّتَانِ». وهذا صريحٌ في نَفْيِ التحريمِ بما دونَ الثلاثِ، فيكونُ التحريمُ مُنْخَصِرًا فيما زَادَ عليهما. وإلى هذا ذهبَ أبو عُبَيْدٍ، وأبو ثَوْرٍ، وداودُ الظاهريُّ، وابنُ المنذِرِ، وروايةٌ عن أحمد.

لَبَنُ الْمُرْضِعَةِ يُحْرَمُ مُطْلَقًا: التَّغْذِيَةُ بِلَبَنِ الْمُرْضِعَةِ مُحْرَمٌ، سواءَ أَكَانَ شُرْبًا أَوْ وَجُورًا^(١)، أَوْ سَعُوطًا^(٢)، حَيْثُ كَانَ يُغْذَى الصَّبِيُّ وَيَسُدُّ جُوعَهُ، وَيَبْلُغُ قَدْرَ رَضْعَةٍ؛ لِأَنَّهُ يَخْصُلُ بِهِ مَا يَحْصُلُ بِالْإِرْضَاعِ مِنْ إِبْنَاتِ اللَّحْمِ، وَإِنْشَارِ الْعِظَمِ، فَيَسَاوِيهِ فِي التَّحْرِيمِ. اللَّبَنُ الْمُخْتَلَطُ بِغَيْرِهِ: إِذَا اخْتَلَطَ لَبَنُ الْمَرْأَةِ بِطَعَامٍ، أَوْ شَرَابٍ، أَوْ دَوَاءٍ، أَوْ لَبَنٍ شَاةٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَنَاوَلَهُ الرَضِيعُ فَإِنَّ كَانَ الْغَالِبُ لَبَنُ الْمَرْأَةِ حَرَّمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَالِبًا فَلَا يَثْبُتُ بِهِ التَّحْرِيمُ. وهذا مذهبُ الْأَحْنافِ. والمُزَنِّيُّ، وأبي ثَوْرٍ. قال ابنُ القَاسِمِ مِنَ المَالِكِيَّةِ: «إِذَا اسْتَهْلَكَ اللَّبَنُ فِي مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ سَقِيَهُ الطِّفْلُ لَمْ تَقَعْ بِهِ الْحُرْمَةُ». ويرى الشافعيُّ، وابنُ حَبِيبٍ، ومُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُونِ مِنْ أَصْحَابِ مالِكٍ: أَنَّهُ تَقَعُ بِهِ الْحُرْمَةُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ انْفَرَدَ اللَّبَنُ، أَوْ كَانَ مُخْتَلِطًا لَمْ تَذْهَبْ عَيْنُهُ.

قال ابنُ رُشْدٍ:

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ: هَلْ يَبْقَى لِلْبَنِّ حُكْمُ الْحُرْمَةِ إِذَا اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ، أَمْ لَا يَبْقَى بِهِ حُكْمُهَا؟. كَالْحَالِ فِي النَجَاسَةِ إِذَا خَالَطَتْ الْحَلَالَ الطَّاهِرَ. وَالْأَصْلُ الْمَعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ إِطْلَاقُ اسْمِ اللَّبَنِ عَلَيْهِ كَالْمَاءِ، هَلْ يَطْهَرُ إِذَا خَالَطَهُ شَيْءٌ مِنَ الطَّاهِرِ^(٣).

(١) الوجور: أن يصب اللبن في حلق الصبي من غير ندي.

(٢) السعوط: أن يصب اللبن في أنفه.

(٣) أي أنه إذا اختلط اللبن بغيره هل يبقى إطلاق اللبن عليه أم لا؟! فإن كان يطلق اسم اللبن عليه محرماً وإلا فلا.

صِفَةُ الْمُرْضِعَةِ: والمرضِعةُ التي يَثْبُتُ بلبينها التحريمُ، هي كُلُّ امرأةٍ دَرَّ اللَّبَنُ من ثَدْيِهَا، سواءَ أَكَانَتْ بِالْعَةِ أَمْ غَيْرَ بِالْعَةِ، وسواءَ أَكَانَتْ يائِسَةً من المَحِيضِ أَمْ غَيْرَ يائِسَةٍ، وسواءَ أَكَانَ لَهَا زَوْجٌ أَمْ لَمْ يَكُنْ، وسواءَ أَكَانَتْ حَامِلًا أَمْ غَيْرَ حَامِلٍ.

سِنَّ الرِّضَاعِ: الرِّضَاعُ الْمُحَرَّمُ لِلزَّوْجِ مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ، وَهِيَ الْمُدَّةُ الَّتِي بَيْنَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَحَدَّهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعُ﴾^(١). لِأَنَّ الرِّضِيعَ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ يَكُونُ صَغِيرًا يَكْفِيهِ اللَّبَنُ، وَيَثْبُتُ بِذَلِكَ لَحْمُهُ، فَيَصِيرُ جُزْءًا مِنَ الْمُرْضِعَةِ. فَيَشْتَرِكُ فِي الْحُرْمَةِ مَعَ أَوْلَادِهَا. رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ». وَرَوَى مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «لَا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَتَشَرَّ^(٢) الْعَظْمُ، وَأَثَبَتِ اللَّحْمُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ لِمَنْ هُوَ فِي سِنِّ الْحَوْلَيْنِ، يَتِمُّ بِاللَّبَنِ عَظْمُهُ، وَيَثْبُتُ عَلَيْهِ لَحْمُهُ. وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَّ^(٣) الْأَمْعَاءُ، وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ. وَلَوْ فُطِمَ الرِّضِيعُ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ وَاسْتَغْنَى بِالْغَدَاءِ عَنِ اللَّبَنِ، ثُمَّ أَرْضَعَتْهُ امْرَأَةٌ، فَإِنَّ ذَلِكَ الرِّضَاعَ ثَبُتَ بِهِ الْحُرْمَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

وَقَالَ مَالِكٌ: مَا كَانَ مِنَ الرِّضَاعَةِ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ كَانَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لَا يُحْرَمُ شَيْئًا؛ إِنَّمَا هُوَ بِمَثَرَةِ الْمَاءِ، وَقَالَ: إِذَا فَصَلَ^(٤) الصَّبِيُّ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ، أَوْ اسْتَغْنَى بِالْفِطَامِ عَنِ الرِّضَاعِ، فَمَا ارْتَضَعَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْإِرْضَاعِ حُرْمَةٌ.

رِضَاعُ الْكَبِيرِ: وَعَلَى هَذَا فَرِضَاعُ الْكَبِيرِ لَا يَحْرُمُ فِي رَأْيِ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ لِلأَدْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ إِلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ - وَلَوْ أَنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ - كَمَا يُحْرَمُ رِضَاعُ الصَّغِيرِ، وَهُوَ رَأْيُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَيُزَوَّى عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَعُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَابْنِ حَزْمٍ؛ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ رِضَاعِ الْكَبِيرِ فَقَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بِنْتُ الزُّبَيْرِ بِحَدِيثٍ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ بِرِضَاعِ سَالِمٍ فَقَعَلَتْ، وَكَانَتْ تَرَاهُ ابْنًا لَهَا». قَالَ عُرْوَةُ:

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٢) أَتَشَرَّ: قَوِيَ وَشَدَّ.

(٣) فَتَقَّ الْأَمْعَاءُ: أَيِ وَصَلَهَا وَغَذَاهَا وَاكْتَفَتْ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ.

(٤) فَصَلَ: أَيِ فُطِمَ.

فَأَخَذَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِيمَنْ كَانَتْ تُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ. فَكَانَتْ تَأْمُرُ أَخْتَهَا أُمَّ كُلْثُومَ وَبَنَاتِ أَخِيهَا أَنْ يُرْضَعْنَ مِنْ أَحَبِّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ. وَرَوَى مَالِكٌ، وَاحْمَدُ: أَنَّ أَبَا حُذَيْفَةَ تَبَنَّى^(١) سَالِمًا. وَهُوَ مَوْلَى لَامِرَاءَ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَمَا تَبَنَّى النَّبِيُّ ﷺ زَيْدًا. وَكَانَ مَنْ تَبَنَّى رَجُلًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ دَعَاهُ النَّاسُ ابْنَهُ وَوَرِثَ مِنْ مِيرَاثِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾^(٢).

فَرُدُّوْا إِلَى آبَائِهِمْ. فَمَنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَبٌ، فَمَوْلَى وَأَخٌ فِي الدِّينِ. فَجَاءَتْ سَهْلَةُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا يَأْوِي مَعِيَ وَمَعَ أَبِي حُذَيْفَةَ وَبِرَانِي فَضَلًّا^(٣)، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ مَا قَدْ عَلِمْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ»، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ. وَعَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْغُلَامُ الْأَيْفَعُ الَّذِي مَا أَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟ فَقَالَتْ: إِنَّ امْرَأَةَ أَبِي حُذَيْفَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ سَالِمًا يَدْخُلُ عَلَيَّ وَهُوَ رَجُلٌ، وَفِي نَفْسِ أَبِي حُذَيْفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ». وَالْمُخْتَارُ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مَا حَقَّقَهُ ابْنُ الْقَيْمِ قَالَ: إِنَّ حَدِيثَ سَهْلَةَ لَيْسَ بِمَنْسُوحٍ وَلَا مَخْصُوصٍ وَلَا عَامٌّ وَفِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ رُخْصَةٌ لِلْحَاجَةِ، لِمَنْ لَا يَسْتَغْنَى عَنْ دَخُولِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَيَشُقُّ احْتِجَابُهَا عَنْهُ، كَحَالِ سَالِمٍ مَعَ امْرَأَةِ أَبِي حُذَيْفَةَ. فَمِثْلُ هَذَا الْكَبِيرِ إِذَا أَرْضَعَتْهُ لِلْحَاجَةِ أَثَرُ رَضَاعِهِ، وَأَمَّا مَنْ عَدَاهُ فَلَا يُوَثِّرُ إِلَّا رَضَاعَ الصَّغِيرِ. وَهَذَا مَسْلُكُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ. وَالْأَحَادِيثُ الْبَاقِيَةُ لِلرِّضَاعِ فِي الْكَبِيرِ إِمَّا مَطْلُوقَةٌ فَتَقْيَدُ بِحَدِيثِ سَهْلَةَ، أَوْ عَامَّةٌ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ فَتُخَصِّصُ هَذِهِ الْحَالِ مِنْ عُمُومِهَا. وَهَذَا أَوَّلَى مِنَ النَّسْخِ، وَدَعَوَى التَّخْصِيسِ لِشَخْصٍ بَعِيْنِهِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْعَمَلِ بِجَمِيعِ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْجَائِزِينَ، وَقَوَاعِدُ الشَّرْعِ تَشْهَدُ لَهُ. انْتَهَى.

الشَّهَادَةُ عَلَى الرِّضَاعِ: شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ مَقْبُولَةٌ فِي الرِّضَاعِ - إِذَا كَانَتْ مَرْضِيَّةً - لِمَا رَوَاهُ عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِبَاهٍ فَجَاءَتْ أُمُّهُ سُودَاءُ فَقَالَتْ: «قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا»، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: فَتَنَحَّيْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: وَكَيْفَ

(١) تَبَنَّى: اتَّخَذَهُ ابْنًا لَهُ.

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ، الْآيَةُ: ٥.

(٣) فَضَلًّا: يَعْنِي مُبْتَذِلَةً فِي ثِيَابِ الْمَهْنَةِ أَوْ ثَوْبِ وَاحِدٍ.

زَعَمْتُ أَنَّهَا أَرْضَعْتُكُمَا؟ فَنَهَا عَنْهَا. احْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ: طَاوُسٌ، وَالزَّهْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدٍ، عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ مَقْبُولَةٌ فِي الرِّضَاعِ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ شَهَادَةُ الْمَرْضِعَةِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى فِعْلِ نَفْسِهَا. وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ عَمْرِو، وَالْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنَ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بِذَلِكَ. فَقَالَ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ، وَإِلَّا فُخِّلَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ إِلَّا أَنْ يَتَنَزَّهَا»^(١). وَلَوْ فَتَحَ هَذَا الْبَابُ لَمْ تَشَأْ امْرَأَةٌ أَنْ تَفْرُقَ بَيْنَ زَوْجَيْنِ إِلَّا فَعَلَتْ. وَمَذْهَبُ الْأَحْنَفِ أَنَّ الشَّاهِدَةَ عَلَى الرِّضَاعِ لَا بَدْ فِيهَا مِنْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَلَا يُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَخَذَهُنَّ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَسْتَشْهِدُونَ شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنْ أَشْهَادِكُمْ﴾^(٢). وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ: أَنَّ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بِامْرَأَةٍ شَهِدَتْ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهُمَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَشْهَدَ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ. وَعَنْ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ يَثْبُتُ بِهَذَا، وَبِشَهَادَةِ أَرْبَعٍ مِنَ النِّسَاءِ، لِأَنَّ كُلَّ امْرَأَتَيْنِ كَرَجُلٍ، وَلِأَنَّ النِّسَاءَ يَطْلِعْنَ عَلَى الرِّضَاعِ غَالِبًا كَالْوَلَادَةِ. وَعِنْدَ مَالِكٍ: تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ بِشَرْطِ فُسُوِّ قَوْلِهِمَا بِذَلِكَ قَبْلَ الشَّاهِدَةِ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ عَلَى التَّنْذِيرِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَشْبَهُ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ.

أَبْوَةُ زَوْجِ الْمَرْضِعِ لِلْمَرْضِعِ: إِذَا أَرْضَعَتْ امْرَأَةٌ رَضِيعًا صَارَ زَوْجُهَا أَبًا لِلرِّضَاعِ، وَأَخُوهُ عَمًّا لَهُ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثٍ حَدِثَةٍ، وَلِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا نَزَلَ لَأَقْلَحَ أَخِي أَبِي الْقَعِيسِ فَإِنَّهُ عَمُّكَ». وَكَانَتْ امْرَأَتُهُ أَرْضَعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارِيتَانِ أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً وَالْأُخْرَى غُلَامًا: أَيَحِلُّ لِلْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْجَارِيَةَ؟ قَالَ: «لَا» اللَّقَاحُ وَاجِدٌ. وَهَذَا رَأْيُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ. وَمِمَّنْ قَالَ بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلِيٌّ، وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

النِّسَاءُ فِي أَمْرِ الرِّضَاعِ: كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَتَسَاهَلُ فِي أَمْرِ الرِّضَاعِ فَيَرْضَعُونَ الْوَلَدَ مِنْ امْرَأَةٍ، أَوْ مِنْ عِدَّةٍ نِسْوَةٍ، دُونَ عِنَايَةٍ بِمَعْرِفَةِ أَوْلَادِ الْمَرْضِعَةِ وَأَخَوَاتِهَا، وَلَا أَوْلَادِ زَوْجِهَا - مِنْ غَيْرِهَا - وَإِخْوَتِهِ، لِيَعْرِفُوا مَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، كَحُرْمَةِ النِّكَاحِ، وَحَقُوقِ هَذِهِ الْقَرَابَةِ الْجَدِيدَةِ الَّتِي جَعَلَهَا الشَّارِعُ كَالنِّسَبِ. فَكَثِيرًا مَا يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ أخته، أَوْ عَمَّتَهُ، أَوْ خَالَتَهُ

(١) يَتَنَزَّهَا: يَتَوَرَّعُ.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

من الرِّضَاعَةِ، وهو لا يَذَرِي^(١). والواجب الاحتياط في هذا الأمر، حتى لا يقع الإنسان في المحظور.

حِكْمَةُ التحريم: قال في تفسير المنار^(٢): إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ بَيْنَ النَّاسِ ضُرُوبًا مِنَ الصَّلَةِ يَتَرَاخَمُونَ بِهَا، وَيَتَعَاوَنُونَ عَلَى دَفْعِ الْمَضَارِّ وَجَلْبِ الْمَنَافِعِ، وَأَقْوَى هَذِهِ الصَّلَاتِ صِلَةُ الْقَرَابَةِ وَصِلَةُ الصِّهْرِ. ولكلِّ واحدةٍ من هَاتَيْنِ الصَّلَتَيْنِ دَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ. فَأَمَّا صِلَةُ الْقَرَابَةِ فَأَقْوَاهَا مَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ أَوْ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْعَاطِفَةِ وَالْأَرْحِيَّةِ. فَمَنْ أَكْتَنَتْهُ السَّرُّ فِي عَطْفِ الْأَبِ عَلَى وَدِّهِ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ دَاعِيَةً فِطْرِيَّةً تَدْفَعُهُ إِلَى الْعِنَايَةِ بِتَرْبِيَّتِهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ رَجُلًا مِثْلَهُ. فَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ كَنَظَرِهِ إِلَى بَعْضِ أَعْضَائِهِ، وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي مُسْتَقْبَلِ أَيَّامِهِ، وَيَجِدُ فِي نَفْسِ الْوَلَدِ شُعُورًا بِأَنْ أَبَاهُ كَانَ مِثْلًا وَجُودِهِ؛ وَمَمَدَ حَيَاتِهِ وَقَوَامَ تَأْدِيَّتِهِ، وَعُثْوَانِ شَرَفِهِ. وَبِهَذَا الشُّعُورِ يَحْتَرِمُ الْابْنُ أَبَاهُ، وَبِتِلْكَ الرُّحْمَةِ وَالْأَرْحِيَّةِ يَعْطِفُ الْأَبُ عَلَى ابْنِهِ، وَيَسَاعِدُهُ. هَذَا مَا قَالَهُ الْأَسْتَاذُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ عَبْدُهُ.

ولا يخفى على إنسانٍ أَنَّ عَاطِفَةَ الْأُمِّ الْوَالِدِيَّةَ أَقْوَى مِنْ عَاطِفَةِ الْأَبِ، وَرَحْمَتَهَا أَشَدُّ مِنْ رَحْمَتِهِ، وَحَنَانُهَا أَرْسَبُ مِنْ حَنَانِهِ؛ لِأَنَّهَا أَرْقُ قَلْبًا، وَأَدْقُ شُعُورًا؛ وَأَنَّ الْوَلَدَ يَتَكَوَّنُ جَنِينًا مِنْ دِمَائِهَا الَّذِي هُوَ قَوَامُ حَيَاتِهَا. ثُمَّ يَكُونُ طِفْلًا يَتَغَذَّى مِنْ لَبَنِهَا، فَيَكُونُ لَهُ مَعَ كُلِّ مَصَّةٍ مِنْ ثَدْيِهَا عَاطِفَةٌ جَدِيدَةٌ، يَسْتَأْثَرُ مِنْ قَلْبِهَا، وَالطِّفْلُ لَا يَحِبُّ أَحَدًا فِي الدُّنْيَا قَبْلَ أُمِّهِ. ثُمَّ إِنَّهُ يَحِبُّ أَبَاهُ، وَلَكِنْ دُونَ حُبِّ أُمِّهِ، وَإِنْ كَانَ يَحْتَرِمُهُ أَشَدَّ مِمَّا يَحْتَرِمُهَا. أَفَلَيْسَ مِنَ الْجَنَائَةِ عَلَى الْفِطْرَةِ أَنْ يَزَاجِمَ هَذَا الْحُبَّ الْعَظِيمَ بَيْنَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَوْلَادِ حُبَّ اسْتِمْتَاعِ الشُّهُورَةِ - فَيَزَجِمُهُ وَيُفْسِدُهُ - وَهُوَ خَيْرٌ مَا فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ؟. بلى: وَلَأَجْلِ هَذَا كَانَ تَحْرِيمُ نِكَاحِ الْأُمَمَاتِ هُوَ الْأَشَدُّ الْمَقْدَمُ فِي الْآيَةِ، وَبِلَيْهِ تَحْرِيمُ الْبَنَاتِ.

ولولا مَا عُهِدَ فِي الْإِنْسَانِ مِنَ الْجَنَائَةِ عَلَى الْفِطْرَةِ وَالْعَبَثِ بِهَا وَالْإِفْسَادِ فِيهَا، لَكَانَ لِسَلِيمِ الْفِطْرَةِ أَنْ يَتَعَجَّبَ مِنْ تَحْرِيمِ الْأُمَمَاتِ وَالْبَنَاتِ، لِأَنَّ فِطْرَتَهُ تَشْعُرُ بِأَنَّ النِّزَوعَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْمُسْتَحِيلَاتِ. وَأَمَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ فَالصَّلَةُ بَيْنَهُمَا تُشَبِّهُ الصَّلَةَ بَيْنَ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَوْلَادِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ كَأَعْضَاءِ الْجِسْمِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّ الْأَخَ وَالْأُخْتَ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ يَسْتَوِيَانِ فِي التَّشْبِهِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ بَيْنَهُمَا. ثُمَّ إِنَّهُمَا يَنْشَأَانِ فِي حِجْرٍ وَاحِدٍ، عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْغَالِبِ، وَعَاطِفَةُ الْإِخْوَةِ بَيْنَهُمَا مُتَكَافِئَةٌ، لَيْسَتْ أَقْوَى فِي أَحَدِهِمَا مِنْهَا فِي الْآخَرِ، كَقُوَّةِ عَاطِفَةِ الْأُمَمَةِ

والأبوة على عاطفة البُوة. فلهذه الأسباب يكون أنس أحدهما بالآخر أنس مساواة لا يضاهيه أنس لآخر. إذ لا يوجد بين البشر صلة أخرى فيها هذا النوع من المساواة الكاملة، وعواطف الود والثقة المتبادلة.

ويُحكى أن امرأة شفعت عند الحجاج في زوجها وابنها وأخيها، وكان يريد قتلهم؛ فشفعها في واحد منهم، وأمرها أن تختار من يبقى، فاختارت أختها، فسألها عن سبب ذلك فقالت: «إن الأخ لا عوض عنه، وقد مات الوالدان، وأما الزوج والولد فيمكن الاعتياض عنهما بمثلهما». فأعجبه هذا الجواب وعفا عن الثلاثة. وقال: «لو اختارت الزوجة غير الأخ لما أبقيت لها أحداً». وجملة القول: أن صلة الأخوة صلة فطرية قوية، وأن الإخوة والأخوات لا يشتهي بعضهم التمتع ببعض، لأن عاطفة الأخوة تكون هي المسيطرة على النفس بحيث لا يبقى لِسَواها معها مرض ما من الفطرة. فقضت حكمة الشريعة بتحريم نكاح الأخت حتى يكون لمعتلي الفطرة منفذ لاستبدال داعية الشهوة بعاطفة الأخوة. وأما العمات والخالات فهن من طينة الأب والأم. وفي الحديث: «عم الرجل صنو أبيه». أي هما كالصنوان يخرجان من أصل الثخلة.

ولهذا المعنى - الذي كانت به صلة العمومة من صلة الأبوة وصلة الخؤولة من صلة الأمومة - قالوا: إن تحريم الجدات مُندرج في تحريم الأمهات وداخل فيه؛ فكان من محاسن دين الفطرة المحافظة على عاطفة صلة العمومة والخؤولة، والتراحم والتعاون بها، وأن لا تنزوا الشهوة عليها، وذلك بتحريم نكاح العمات والخالات. وأما بنات الأخ وبنات الأخت، فهما من الإنسان بمنزلة بناته، حيث أن أخاه وأخته كنفسه، وصاحب الفطرة السليمة يجد لهما هذه العاطفة من نفسه، وكذا صاحب الفطرة السقيمة، إلا أن عاطفة هذا تكون كفطرته في سقمها. نعم إن عطف الرجل على بنته يكون أقوى لكونها بضعة منه؛ تمت وترعرعت بعنايته ورعايته. وأنسه بأخيه وأخته يكون أقوى من أنسه ببنتيهما لما تقدم. وأما الفرق بين العمات والخالات، وبين بنات الإخوة والأخوات، فهو أن الحب لهؤلاء حب عطف وحنان، والحب لأولئك حب تكريم واحترام. فهما - من حيث البعد عن مواقع الشهوة - متكافئان. وإنما قدم في النظم الكريم ذكر العمات والخالات؛ لأن الإذلاء بهما من الآباء والأمهات، فصلتهما أشرف وأعلى من صلة الإخوة والأخوات.

هذه أنواع القرابة القريبة التي يتراحم الناس ويتعاطفون ويتوادون ويتعاونون بها وبما جعل الله لها في النفوس من الحب والحنان والعطف والاحترام. فحرم الله فيها النكاح لأجل أن

تَتَوَجَّهَ عاطِفَةُ الزَّوْجِيَّةِ وَمَحَبَّتُهَا إِلَى مَنْ ضَعُفَتْ الصَّلَةُ الطَّبِيعِيَّةُ أَوْ النَّسَبِيَّةُ بَيْنَهُمْ، كَالْغُرَبَاءِ وَالْأَجَانِبِ، وَالطَّبَقَاتِ الْبَعِيدَةِ مِنْ سُلَالَةِ الْأَقَارِبِ، كَأَوْلَادِ الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ وَالْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ. وَبِذَلِكَ تَتَجَدَّدُ بَيْنَ الْبَشَرِ قَرَابَةُ الصُّهْرِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ كَقَرَابَةِ النَّسَبِ، فَتَتَّسِعُ دَائِرَةُ الْمَحَبَّةِ وَالرَّحْمَةِ بَيْنَ النَّاسِ. فَهَذِهِ حِكْمَةُ الشَّرْعِ الرُّوْحِيَّةِ فِي مَحْرَمَاتِ الْقَرَابَةِ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هُنَالِكَ حِكْمَةً جَسَدِيَّةً حَيَوِيَّةً عَظِيمَةً جِدًّا، وَهِيَ أَنَّ تَزَوُّجَ الْأَقَارِبِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ يَكُونُ سَبَبًا لَضَعْفِ النَّسْلِ. فَإِذَا تَسَلَّسَلَتْ وَاسْتَمَرَّتْ يَتَسَلَّسَلُ الضَّعْفُ وَالضُّوْى فِيهِ إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ، وَلِذَلِكَ سَبَابِنُ:

أحدهما: وهو الذي أشارَ إِلَيْهِ الْفُقَهَاءُ - أَنَّ قُوَّةَ النَّسْلِ تَكُونُ عَلَى قَدْرِ قُوَّةِ دَاعِيَةِ التَّنَاسُلِ فِي الزَّوْجَيْنِ، وَهِيَ الشَّهْوَةُ. وَقَدْ قَالُوا: إِنَّهَا تَكُونُ ضَعِيفَةً بَيْنَ الْأَقَارِبِ. وَجَعَلُوا ذَلِكَ عَلَةً لِكِرَاهِيَّةِ تَزَوُّجِ بَنَاتِ الْعَمِّ وَبَنَاتِ الْعَمَّةِ، إِلَى آخِرِهِ. وَسَبَبُ ذَلِكَ، أَنَّ هَذِهِ الشَّهْوَةَ شَعُورٌ فِي النَّفْسِ، يُزَاجِمُهُ شَعُورُ عَوَاطِفِ الْقَرَابَةِ الْمَضَادُّ لَهُ، فَإِذَا أَنْ يُزِيلَهُ، وَإِنَّمَا أَنْ يُزِيلَهُ وَيُضْعِفُهُ. وَالسَّبَبُ الثَّانِي يَعْرِفُهُ الْأَطِبَّاءُ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ لِلْعَامَّةِ بِمَثَالِ تَقَرُّبِيٍّ مَعْرُوفٍ عِنْدَ الْفَلَاحِينَ. وَهُوَ أَنَّ الْأَرْضَ الَّتِي يَتَكَرَّرُ زَرْعُ نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْحَبُوبِ فِيهَا، يَضْعُفُ هَذَا الزَّرْعُ فِيهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، إِلَى أَنْ يَنْقَطِعَ، لِإِقْلَةِ الْمَوَادِّ الَّتِي هِيَ قِوَامُ غِذَائِهِ، وَكَثْرَةِ الْمَوَادِّ الْأُخْرَى الَّتِي لَا يَتَغَذَّى مِنْهَا، وَمُزَاحَمَتِهَا لِعِذَائِهِ أَنْ يَخْلُصَ لَهُ. وَلَوْ زُرِعَ ذَلِكَ الْحَبُّ فِي أَرْضٍ أُخْرَى وَزُرِعَ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ نَوْعٌ آخَرُ مِنَ الْحَبِّ لِنَمَا كُلُّ مِنْهُمَا. بَلْ ثَبَتَ عِنْدَ الزَّرَّاعِ أَنَّ اخْتِلَافَ الصَّنْفِ مِنَ النَّوْعِ الْوَاحِدِ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَذَارِ يُقَيِّدُ.

فَإِذَا زَرَعُوا حِنْطَةً فِي أَرْضٍ، وَأَخَذُوا بَذْرًا مِنْ غَلَّتِهَا فزَرَعُوهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ يَكُونُ ثَمَرُهُ ضَعِيفًا وَغَلَّتُهُ قَلِيلَةً. وَإِذَا أَخَذُوا الْبَذْرَ مِنْ حِنْطَةٍ أُخْرَى وَزَرَعُوهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ يَكُونُ أَثْمَرُهَا أَزْكَى. كَذَلِكَ النِّسَاءُ حَزَتْ - كَالْأَرْضِ - يُزْرَعُ فِيهِنَّ الْوَلَدُ. وَطَوَائِفُ النَّاسِ كَأَنْوَاعِ الْبَذَارِ وَأَصْنَافِهِ. فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَزَوَّجَ أَفْرَادُ كُلِّ عَشِيرَةٍ مِنْ أُخْرَى لِيَزْكُو الْوَلَدُ وَيَنْجَبَ. فَإِنَّ الْوَلَدَ يَرِثُ مِنْ مَزَاجِ آبَائِهِ وَمَادَّةِ أَجْسَادِهِمَا، وَيَرِثُ مِنْ أَخْلَاقِهِمَا وَصِفَاتِهِمَا الرُّوْحِيَّةِ وَيُبَيِّنُهُمَا فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. فَالتَّوَارِثُ وَالتَّبَايُنُ سُنَّتَانِ مِنْ سُنَنِ الْخَلِيقَةِ، يَنْبَغِي أَنْ تَأْخُذَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَظَّهَا لِأَجْلِ أَنْ تَرْتَقِيَ السَّلَاطِلُ الْبَشَرِيَّةُ وَيَتَقَارَّبُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَيَسْتَمْدُ بَعْضُهُمُ الْقُوَّةَ وَالِاسْتِعْدَادَ مِنْ بَعْضٍ، وَالتَّزَوُّجُ مِنَ الْأَقْرَبِينَ يَنَافِي ذَلِكَ. فَثَبَّتَ بِمَا تَقَدَّمَ كُلُّهُ أَنَّهُ ضَارٌّ بَدَنًا وَنَفْسًا، مُنَافٍ لِلْفِطْرَةِ، مُجْلٍ بِالرَّوَاطِطِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، عَائِقٌ لارتِقَاءِ الْبَشَرِ. وَقَدْ ذَكَرَ «الْعَرَالِيُّ» فِي الْإِحْيَاءِ: أَنَّ الْخِصَالَ الَّتِي تُطَلَّبُ مِرَاعَاتُهَا فِي الْمَرَأَةِ، الْأُ تَكُونُ مِنَ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ. قَالَ: فَإِنَّ الْوَلَدَ يُخْلَقُ

ضَاوِيًا^(١). وأوردَ في ذلك حديثاً لا يَصِحُّ.

ولَكن روى إبراهيمُ الحربيُّ في غريبِ الحديثِ أن عُمَرَ قال لآلِ السَّائِبِ: «اغْتَبِرُوا لَا تَضُؤُوا» أي تَزَوُّجُوا الغرائبَ لئلاَّ تَجِيءَ أولادُكُمْ بِحَافاً ضِعَافاً. وَعَلَّلَ الْعَزَالِيُّ ذلكَ بقوله: «إنَّ الشهوةَ تنبُعُ بقوةِ الإحساسِ بالنظرِ أو اللَّمَسِ وإنما يقوى الإحساسُ بالأمرِ الغريبِ الجديدِ. فأما المعهودُ الذي دامَ النظرُ إليه؛ فإنه يَضَعُفُ الحِسُّ عن تمامِ إدراكِهِ والتأثيرِ به، ولا تنبُعُ به الشهوةُ». قال: وتعليلُهُ لا ينطبقُ على كُلِّ صورةٍ، والعُمدةُ ما قلنا.

حِكْمَةُ التَّخْرِيمِ بِالرِّضَاعِ: أمَّا حِكْمَةُ التَّحْرِيمِ بِالرِّضَاعَةِ، فَمِنْ رَحْمَتِهِ تَعَالَى بَنَّا أَنْ وَسَّعَ لَنَا دَائِرَةَ الْقَرَابَةِ بِالْحَاقِ الرِّضَاعِ بِهَا؛ وَأَنْ بَعْضَ بَدَنِ الرِّضِيعِ يَتَكَوَّنُ مِنْ لَبَنِ الْمُرْضِعِ، وَأَنَّهُ بِذَلِكَ يَرِثُ مِنْهَا كَمَا يَرِثُ وَلَدَهَا الَّذِي وَلَدَتْهُ^(٢).

حِكْمَةُ التَّحْرِيمِ بِالْمُصَاهَرَةِ: وحكمةُ تَحْرِيمِ المَحْرُمَاتِ بِالْمُصَاهَرَةِ أَنْ يَنْتِ الزَّوْجَةُ وَأُمُّهَا أَوَّلَى بِالتَّحْرِيمِ، لِأَنَّ زَوْجَةَ الرَّجُلِ شَقِيقَةُ زَوْجِهِ، بَلْ مَقَوْمَةُ مَا هِيَ مِنَ الْإِنْسَانِيَةِ وَمُتَمِّمَتُهَا. فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ أُمُّهَا بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ فِي الْإِحْتِرَامِ. وَيَقْبَحُ جِدًّا أَنْ تَكُونَ ضَرَّةً لَهَا فَإِنَّ لُحْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ كُلُّحْمَةُ النَّسَبِ.

فإذا تزوجَ الرجلُ من عَشِيرَةٍ صَارَ كَأَحَدِ أَفْرَادِهَا، وَتَجَدَّدَتْ فِي نَفْسِهِ عَاطِفَةُ مَوَدَّةٍ جَدِيدَةٍ لَهُمْ. فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لِلتَّغَايِرِ وَالضَّرَارِ بَيْنَ الْأُمِّ وَبَنَتِهَا؟.. كَلَّا.. إِنَّ ذَلِكَ يَنَافِي حِكْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ وَالْقَرَابَةِ وَيَكُونُ سَبَبَ فَسَادِ الْعَشِيرَةِ. فَالْمُؤَافَقُ لِلْفِطْرَةِ، الَّذِي تَقُومُ بِهِ الْمَصْلَحَةُ. وَهُوَ أَنْ تَكُونَ أُمُّ الزَّوْجَةِ كَأُمِّ الزَّوْجِ، وَبَنَتُهَا الَّتِي فِي جَنْبِهِ كِبَنَتِهِ مِنْ صُلْبِهِ. وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ زَوْجَةُ ابْنِهِ بِمَنْزِلَةِ ابْنَتِهِ، وَيُوجِبُهُ إِلَيْهَا الْعَاطِفَةُ الَّتِي يَجْذُهَا لِابْنَتِهِ، كَمَا يُنْزِلُ الْإِبْنُ أُمًّا ابْنَةَ أَبِيهِ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ. وَإِذَا كَانَ مِنَ رَحْمَةِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ أَنْ حُرِّمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا لَتَكُونَ الْمُصَاهَرَةُ لُحْمَةً مَوَدَّةً غَيْرَ مَشُوبَةٍ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الضَّرَارِ وَالنَّفَرَةِ، فَكَيْفَ يُعْقَلُ أَنْ يُبَيِّحَ نِكَاحَ مَنْ هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الزَّوْجَةِ، كَأُمِّهَا أَوْ بَنَتِهَا، أَوْ زَوْجَةُ الْوَالِدِ لِلْوَلَدِ، وَزَوْجَةُ الْوَلَدِ لِلْوَالِدِ؟! وَقَدْ يَبِينُ لَنَا أَنَّ حِكْمَةَ الزَّوْجِ هِيَ سُكُونُ نَفْسِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى الْآخَرِ، وَالْمَوَدَّةُ وَالرَّحْمَةُ بَيْنَهُمَا وَبَيِّنَ مَنْ يَلْتَحِمُ مَعَهُمَا بِلُحْمَةِ النَّسَبِ فَقَالَ: ﴿وَمَنْ أَيْبَنِيهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾^(٣). فَقَيَّدَ سُكُونَ النَّفْسِ الْخَاصَّ بِالزَّوْجِيَّةِ، وَلَمْ يَقْيِدْ

(١) ضَاوِيًا: أي نحيفًا.

(٢) يرث منها: أي من طباعها وأخلاقها.

(٣) سورة الروم، الآية ٢١.

المؤدّة والرّحمة، لأنها تكون بين الزوجين ومن يلتجئ معهما بلُحمة النسب، وتزاد وتنفو بالولد. انتهى.

المَحْرَمَاتُ مُؤَقَّتًا

١- الجَمْعُ بَيْنَ الْمَحْرَمَيْنِ: يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ^(١) وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا، كَمَا يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ كُلِّ امْرَأَتَيْنِ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ، لَوْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا رَجُلًا لَمْ يَجُزْ لَهُ التَّزْوُجُ بِالْأُخْرَى. وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

١ - قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٢).

٢- وَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا.

٣- وَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنُهُ، عَنْ فَيْرُوزَ الدِّيلَمِيِّ أَنَّهُ أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ وَتَخَتَّ أَخْتَانِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَلِّقْ أُيْتَهُمَا شَيْئًا».

٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ عَلَى الْعَمَّةِ أَوْ عَلَى الْخَالَةِ وَقَالَ: «إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ». قَالَ الْفَرُطِيُّ: ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَصْبَلِيُّ فِي فَوَائِدِهِ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَغَيْرُهُمَا.

٥- وَمِنْ مَرَاثِيلِ أَبِي دَاوُدَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى أَخَوَاتِهَا مَخَافَةَ الْقَطِيعَةِ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَحُسَيْنِ بْنِ طَلْحَةَ التَّنْبِيهُ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ حُرِّمَ هَذَا الزَّوْاجُ، وَهُوَ الْاِخْتِرَازُ عَنْ قِطْعِ الرَّجْمِ بَيْنَ الْأَقَارِبِ. فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا يُؤَلِّدُ التَّحَاسُدَ وَيَجُرُّ إِلَى الْبَغْضَاءِ. لِأَنَّ الضَّرَّتَيْنِ قَلَمَا تَسْكُنُ عَوَاصِفَ الْغَيْرَةِ بَيْنَهُمَا. وَهَذَا الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَحَارِمِ كَمَا هُوَ مَمْنُوعٌ فِي الزَّوْاجِ فَهُوَ مَمْنُوعٌ فِي الْعِدَّةِ. فَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا، أَوْ أَرْبَعًا سِوَاهَا حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، لِأَنَّ الزَّوْاجَ قَائِمٌ وَلَهُ حَقُّ الرَّجْعَةِ فِي أَيِّ وَقْتٍ. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا طَلَّقَهَا طَلَاقًا بَائِنًا لَا يَمْلِكُ مَعَهُ رَجْعَتَهَا. فَقَالَ عَلِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَالثَّعْلَبِيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَالْأَحْنَفُ، وَأَحْمَدُ: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا وَلَا أَرْبَعَةً حَتَّى تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا،

(١) سواء أكان ذلك بعقد زواج أو بملك يمين.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٣، والمعنى: وحرم عليكم الجمع بين الأختين معاً، في التزواج وفي ملك اليمين، إلا ما كان منكم في جاهليتكُم فقد عفونا عنه.

لأنَّ العقدَ أثناءَ العِدَّةِ باقٍ حُكْمًا حتى تنقضي، بدليل أنَّ لها نفقةَ العِدَّةِ. قال ابنُ المُنْذِرِ: ولا أَحْسَبُهُ إِلَّا قَوْلَ مالِكٍ، وبه نقولُ، إنَّ له أن يتزوَّجَ أُخْتَهَا أو أربَعَ سِوَاهَا.

وقال سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، والحَسَنُ، والشافعيُّ: لأنَّ عقدَ الزَّوْاجِ قد انتهَى بالبَيُّوْتَةِ، فلم يَوجِدِ الجَمْعُ المُحَرَّمُ. ولو جَمَعَ رجلٌ بين المَحْرَمَاتِ فتزوَّجَ الأختَيْنِ مثلاً؛ فإِذَا أن يَتَزَوَّجَهُمَا بعقدٍ واحدٍ أو بعقدَيْنِ. فَإِنْ تزَوَّجَهُمَا بعقدٍ واحدٍ وليسَ بواحدةٍ منهما مانعٌ فَسَدَ عَقْدُهُ عليهما، وَتَجْرِي على هَذَا العقدِ أَحْكَامُ الزَّوْاجِ الفاسدِ. فيَجِبُ الافتراقُ على المتعاقدينِ، وإِلَّا فَرَّقَ بينهما القضاء. وَإِذَا حَصَلَ التَّفْرِيقُ قَبْلَ الدَّخُولِ فلا مَهْرٌ لواحدةٍ منهما، ولا يترتبُ على مجردِ هَذَا العقدِ أثرٌ.

وإنَّ حَصَلَ بعدَ الدَّخُولِ فَلِلْمَدْخُولِ بها مَهْرُ الجِثْلِ، أو الأقلُّ من مَهْرِ الجِثْلِ، والمُسَمَّى. وَيَتَرْتَّبُ على الدَّخُولِ بها سائرُ الآثارِ التي تَتَرْتَّبُ على الدَّخُولِ بعدَ الزَّوْاجِ الفاسدِ. أمَّا إِذَا كانَ بإحداهما مانعٌ شرعيٌّ، بأنَّ كانتَ زوجةً غَيْرِهِ، أو مُعْتَدَّةً مثلاً، والأخرى ليسَ بها مانعٌ، فَإِنْ العقدُ بالنسبةِ لِلْخَالِيَةِ مِنَ المانعِ صحيحٌ، وبالنسبةِ لِلْأُخْرَى فاسدٌ تجري عليه أَحْكَامُهُ. وإنَّ تَزَوَّجَهُمَا بِعَقْدَيْنِ مُتَعَاقِبَيْنِ، واستوفى كُلُّ واحدٍ منَ العَقْدَيْنِ أركانَهُ وشروطَهُ، وعُلِمَ أَسْبَقُهُمَا فهو الصحيحُ، واللاحقُ فاسدٌ. وإنَّ استوفى أحدهما فَقَطْ شروطُ صِحَّتِهِ فهو الصحيحُ سواءَ كانَ السابقُ أو اللاحقُ. إنَّ لم يُعْلَمَ أَسْبَقُهُمَا، أو عُلِمَ ونُسِيَ، كأنَّ يوكلَ رجلَيْنِ بتزويجه فيزوجه من اثنتين، ثم يبيِّن أنَّهما أُخْتَانِ، ولا يُعْلَمُ أَسْبَقُ العَقْدَيْنِ، أو عُلِمَ ونُسِيَ، فالعقدانِ غيرُ صحيحينِ لعدمِ المُرَجِّحِ، وتجرى عليهما أَحْكَامُ الزَّوْاجِ الفاسدِ^(١).

٢، ٣ - زَوْجَةُ الْغَيْرِ وَمُعْتَدَّتُهُ: يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ زَوْجَةَ الْغَيْرِ، أَوْ مُعْتَدَّتَهُ رِغَايَةً لِحَقِّ الزَّوْاجِ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(٢). أَيْ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ؛ أَيِ الْمُتَزَوِّجَاتِ مِنْهُنَّ إِلَّا الْمَسْنِيَّاتِ، فَإِنَّ الْمَسْنِيَّةَ تَحِلُّ لِسَائِبِهَا بَعْدَ الْاِسْتِيزَاءِ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَزَوِّجَةً. لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ جَيْشًا إِلَى أَوْطَاسٍ، فَلَقِيَ عَدُوًّا فَقَاتَلُوهُمْ، فَظَهَرُوا عَلَيْهِمْ وَأَصَابُوا سَبَايَا، كَانَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَحَرَّجُوا مِنْ غَشْيَانِهِنَّ مِنْ أَجْلِ أَنْوَاجِهِنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ

(١) أَحْكَامُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأَسَازُ عَبْدِ الْوَهَّابِ خِلَافَ ...

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: ٢٤.

يَمْنُكُمْ (١) أي فهُنَّ لَكُمْ حَلَالٌ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ. والاستبراء يَكُونُ بِخِيَصَةٍ:

قَالَ الْحَسَنُ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْتَبْرِئُونَ الْمَسْبِيَّةَ بِخِيَصَةٍ. وَأَمَّا الْمُعْتَدَةُ فَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي بَابِ «الْخِطْبَةِ».

٤ - الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا: الْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا لَا تَحِلُّ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا (٢).

٥ - عَقْدُ الْمُحْرِمِ: يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرِمِ، أَنْ يَغْدِيَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ بولائية، أَوْ وَكَالَةً، وَيَقْعُ الْعَقْدُ بَاطِلًا، لَا تَتَرْتَبُ عَلَيْهِ آثَارُهُ الشَّرْعِيَّةُ، لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَلَيْسَ فِيهِ «وَلَا يَخْطُبُ». وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَلَا يَزُونَ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُحْرِمُ، وَإِنْ نَكَحَ فَنِكَاحُهُ بَاطِلٌ، وَمَا وَرَدَ مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ» فَهُوَ مَعَارِضٌ بِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: اخْتَلَفُوا فِي تَزْوِيجِ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ، لِأَنَّهُ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي طَرِيقِ مَكَّةَ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَظَهَرَ أَمْرُ تَزَوُّجِهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ بِسَرَفٍ (٣) فِي طَرِيقِ مَكَّةَ. وَذَهَبَ الْأَحْنَفُ إِلَى جَوَازِ عَقْدِ النِّكَاحِ لِلْمُحْرِمِ، لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يَمْنَعُ صَلَاحِيَّةَ الْمَرْأَةِ لِلْعَقْدِ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الْجَمَاعَ لَا صِحَّةَ الْعَقْدِ.

٦ - زَوَاجُ الْأَمَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الزَّوْاجِ بِالْحُرَّةِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْأَمَةَ، وَعَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْحُرَّةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ الْعَبْدَ إِذَا رَضِيََتْ بِذَلِكَ هِيَ وَأَوْلِيَائُهَا. كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنْ مَلِكَتِهِ وَأَنَّهُ إِذَا مَلَكَتْ زَوْجَهَا انْفَسَخَ النِّكَاحُ. وَاخْتَلَفُوا فِي زَوَاجِ الْحُرِّ بِالْأَمَةِ. فَرَأَى الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ زَوَاجُ الْحُرِّ بِالْأَمَةِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ:

١ - عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى نِكَاحِ الْحُرَّةِ.

٢ - خَوْفُ الْعَتَبِ.

وَاسْتَدْلُّوا عَلَى هَذَا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا (٤) أَنْ يَنْكِحِ الْمُحْصَنَاتِ (٥) الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ (٦) فَمِنْ الْمُؤْمِنَاتِ (٧)﴾ إِلَى قَوْلِهِ

(٥) المحصنات: الحرائر العفائف.

(٦) فتيات: إماء.

(٧) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٢) يراجع فصل التحليل من هذا الكتاب.

(٣) صرف: اسم لمكان.

(٤) طولًا: سعة وقدرة.

تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ (١) مِنْكُمْ وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (٢).

قال القُرطبي: الصَّبْرُ على العُزْبَةِ خَيْرٌ من نكاح الأَمَةِ، لَأَنَّهُ يُفْضِي إلى إِرْقَاقِ الولد؛ والغَضُّ من النفس، والصَّبْرُ على مَكَارِمِ الأخلاقِ أَوْلَى مِنَ البَدَالَةِ. رُوِيَ عن عُمَرَ أَنَّهُ قال: أَيْمًا حُرٌّ تَزَوَّجَ أَمَةً فَقَدْ أَرَقَّ نِصْفَهُ (٣). وعن الضَّحَّاكِ بْنِ مَرْجَمٍ قال: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِرًا فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَّائِرَ». رواه ابنُ مَاجَةَ، وفي إسناده ضَعْفٌ. وذهب أبو حنيفةَ إلى أَنَّ لِلْحُرِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً، ولو مَعَ طَوِيلِ حُرَّةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ. فَإِنْ كَانَ فِي عِضْمَيْهِ زَوْجَةُ حُرَّةٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَمَةً مُحَافِظَةً عَلَى كَرَامَةِ الْحُرَّةِ.

٧- زَوَاجُ الزَّانِيَةِ: لَا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِزَانِيَةٍ، وَلَا يَجِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِزَانٍ، إِلَّا أَنْ يُخْدِتَ كُلُّهُمَا تَوْبَةً. ودليلُ هَذَا:

١ - أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْعَافَ شَرْطًا يَجِبُ تَوَفُّهُ فِي كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الزَّوَاجِ. فَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَجِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ (٤).

أي أَنَّ اللَّهَ كَمَا أَحَلَّ الطَّيِّبَاتِ، وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، أَحَلَّ زَوَاجَ الْعَقِيفَاتِ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ، وَالْعَقِيفَاتِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فِي حَالِ كَوْنِ الْأَزْوَاجِ أَعْقَاءَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ.

٢ - وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْأَزْوَاجِ الْإِمَاءُ عِنْدَ الْعَجَزِ عَنْ طَوِيلِ الْحُرَّةِ فَقَالَ: ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَئْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ (٥) بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِحَاتٍ (٦) وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ (٧).

٣ - يُؤَيِّدُ هَذَا مَا جَاءَ صَرِيحاً فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً

(١) العنت: الزنى.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(٣) أرق نصفه: يعني يصير ولده رقيقاً.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٥؛ وأخدان: «جمع خدن وخدين»: أصدقاء.

(٥) أجورهن: مهرهن.

(٦) مسافحات: زوان.

(٧) سورة النساء، الآية: ٢٥.

وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ^(١). وَمَعْنَى يَنْكِحُ: يَفْقَدُ، وَحُرِّمَ ذَلِكَ؛ أَي وَحُرِّمَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَتَزَوَّجُوا مَنْ هُوَ مُتَّصِفٌ بِالزَّانِي أَوْ بِالْمُشْرِكِ، فَإِنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ^(٢).

٤ - ما رواه عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ مَرْثَدَ بْنَ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيَّ كَانَ يَحْمِلُ الْأَسَارَى بِمَكَّةَ - وَكَانَ بِمَكَّةَ بَغِيٌّ يُقَالُ لَهَا: عَنَاقُ، وَكَانَتْ صَدِيقَتَهُ. قَالَ: فَبِغِثُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنْكِحُ عَنَاقًا؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنِّي. فَتَزَلَّتْ: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾. فَدَعَانِي فَقَرَأَهَا عَلَيَّ وَقَالَ: «لَا تَنْكِحُهَا» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الزَّانِي الْمَجْلُودُ لَا يَنْكِحُ إِلَّا مِثْلَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: هَذَا الْوَصْفُ خُرُجٌ مَخْرَجُ الْعَالِبِ بِاعْتِبَارِ مَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الزَّانِي. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِمَنْ ظَهَرَ مِنْهَا الزَّانِي. وَكَذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِمَنْ ظَهَرَ مِنْهُ الزَّانِي. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْكِتَابِ الْكَرِيمِ، لِأَنَّ فِي آخِرِهَا: ﴿وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٣) فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّحْرِيمِ.

الزنى والزواج ^(٤)

وَتَمَّةٌ فَرَقَ كَبِيرٌ بَيْنَ الزَّوْاجِ، وَالْعَمَلِيَّةِ التَّنَاسُلِيَّةِ. فَإِنَّ الزَّوْاجَ هُوَ نَوَاطِلُ الْمُجْتَمَعِ، وَأَصْلُ وُجُودِهِ، وَهُوَ الْقَانُونُ الطَّبِيعِيُّ الَّذِي يَسِيرُ الْعَالَمُ عَلَى نِظَامِهِ، وَالشُّنَّةُ الْكُونِيَّةُ الَّتِي تَجْعَلُ لِلْحَيَاةِ قِيَمَةً وَتَقْدِيرًا. وَأَنَّهُ هُوَ الْحَنَاقُ الْحَقِيقِيُّ وَالْحُبُّ الصَّحِيحُ، وَهُوَ التَّعَاوُنُ فِي الْحَيَاةِ وَالِاسْتِزَاكُ فِي بِنَاءِ الْأُسْرَةِ وَعِمَارِ الْعَالَمِ.

غَايَةُ الْإِسْلَامِ مِنْ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الزَّانِي: وَالْإِسْلَامُ لَمْ يُرِدْ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يُلْقَى بَيْنَ أَنْثَابِ الزَّانِيَةِ، وَلَا لِلْمُسْلِمَةِ أَنْ تَقَعَ فِي يَدِ الزَّانِي، وَتَحْتَ تَأْثِيرِ زَوْجِهِ الدَّنِيَّةِ وَأَنْ تُشَارِكُهُ تِلْكَ النَّفْسَ السَّقِيمَةَ، وَأَنْ تُعَاشِرَ ذَلِكَ الْجِسْمَ الْمَلُوثَ بِشَتَّى الْجَرَائِمِ، الْمَمْلُوءَ بِمُخْتَلَفِ الْعِلَلِ وَالْأَمْرَاضِ. وَالْإِسْلَامُ - فِي كُلِّ أَحْكَامِهِ وَأَوَامِرِهِ وَفِي كُلِّ مُحَرَّمَاتِهِ وَنَوَاهِيهِ - لَا يَرِيدُ غَيْرَ إِشْعَادِ الْبَشَرِ وَالسُّمُوِّ بِالْعَالَمِ إِلَى الْمُسْتَوَى الْأَعْلَى الَّذِي يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُثَلِّغَهُ الْجَنَسَ الْبَشَرِيَّ.

(١) سورة النور، الآية: ٣.

(٢) سورة النور، الآية: ٣.

(٣) سورة النور، الآية: ٣.

(٤) من كتاب الإسلام والظن الحديث.

الرُّنَاةُ يَنْبُوغُ لِأَخْطَرِ الْأَمْرَاضِ: وَكَيْفَ يَسْعُدُ الرُّنَاةُ فِي دُنْيَاهُمْ وَهُمْ يَنْبُوغُ لِأَخْطَرِ الْأَمْرَاضِ وَأَشَدِّهَا فَتْكَاً بِهِمْ - وَأَكْثَرُ تَغْلُغْلاً فِي جَمِيعِ أَعْضَائِهِمْ؟! وَلَعَلَّ الزُّهْرِيَّ وَالسَّيْلَانَ مِنَ الْأَمْرَاضِ التَّنَاسُلِيَّةِ الَّتِي تَجْعَلُ - وَخَدَّهَا - الرُّنَاةُ شَرّاً مُسْتَطِيراً يَجِبُ اقْتِلَاعُهُ مِنَ الْعَالَمِ وَخَلْعُهُ مِنَ الْأَرْضِ. وَكَيْفَ تَسْعُدُ إِنْسَانِيَّةٌ فِيهَا مِثْلُ هَؤُلَاءِ الرُّنَاةِ، يَنْقُلُونَ أَمْرَاضَهُمُ النَّفْسِيَّةَ إِلَى نَسْلِهِمْ، وَيَنْقُلُونَ مَعَ هَذِهِ الْأَمْرَاضِ النَّفْسِيَّةِ أَمْرَاضَ الزُّهْرِيِّ الْوَرَائِي؟. بَلْ كَيْفَ تَسْعُدُ عَائِلَةٌ تَلِدُ أَطْفَالاً مُشَوَّهِي الْخَلْقِ وَالْخَلْقِ بِسَبَبِ الالتهاباتِ الَّتِي تُصِيبُ الْأَعْضَاءَ التَّنَاسُلِيَّةَ، وَالْعِلَلُ الَّتِي تُطْرَأُ عَلَيْهَا.

وَجْهَ الشَّبَهِ بَيْنَ الرُّنَاةِ وَالْمُشْرِكِينَ: وَالْمُسْلِمُ الْمَتَأَدِّبُ بِأَدَبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الْمُتَّبِعُ لِسُنَّةِ أَفْضَلِ الْخَلْقِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعِيشَ مَعَ زَانِيَةٍ لَا تُفَكِّرُ تَفْكِيرَهُ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعَايِرَ امْرَأَةً لَا تَحْتَيِ حَيَاتُهُ الْمُسْتَقِيمَةَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْارْتِبَاطَ بِرَابِطَةِ الزَّوْجِ مَعَ كَائِنَةٍ لَا تَشْعُرُ شُعُورَهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ عَنِ الزَّوْجِ: ﴿حَقَّقْ لَكُمْ مِنَ أَنْفُسِكُمْ أَنْوَجاً لَتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾^(١). فَأَيْنَ الْمَوَدَّةُ الَّتِي تَحْصُلُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالزَّانِيَةِ؟... وَأَيْنَ نَفْسُ الزَّانِيَةِ مِنْ تِلْكَ النَّفْسِ الَّتِي تَسْكُنُ إِلَيْهَا نَفْسُ الْمُؤْمِنِ الصَّحِيحِ الْإِيمَانِ؟.

وَأَنَّ الْمُسْلِمَ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ نِكَاحَ الزَّانِيَةِ - كَمَا يَتَنَا لِفَسَادِ نَفْسِهَا وَشُدُودِ عَاطِفَتِهَا - لَا يُمَكِّنُ كَذَلِكَ أَنْ يَعِيشَ مَعَ مُشْرِكَةٍ لَا تَعْتَقِدُ اعْتِقَادَهُ، وَلَا تُؤْمِنُ إِيمَانَهُ، وَلَا تَرَى فِي الْحَيَاةِ مَا يَرَاهُ. لَا تُحَرِّمُ مَا يُحَرِّمُهُ عَلَيْهِ دِينُهُ مِنَ الْفَسَقِ وَالْفُجُورِ. وَلَا تَعْتَرِفُ بِالْمَبَادِيءِ الْإِنْسَانِيَّةِ السَّامِيَةِ الَّتِي يُنْصُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ. لَهَا عَقِيدَتُهَا الضَّالَّةُ وَاعْتِقَادَاتُهَا الْبَاطِلَةُ. لَهَا التَّفَكُّيرُ الْبَعِيدُ عَنِ تَفْكِيرِهِ، وَالْعَقْلُ الَّذِي لَا يُمِثُّ إِلَى عَقْلِهِ بِصِلَةٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَّهُ مُؤْمِنَةٌ حَرَّةٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ حَرٌّ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾^(٢).

التَّوْبَةُ تَحِبُّ مَا قَبْلَهَا: فَإِنْ تَابَ كُلٌّ مِنَ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ تَوْبَةً نَصُوحاً بِالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ وَالْإِقْلَاعِ عَنِ الذَّنْبِ، وَاسْتَأْنَفَ كُلٌّ مِنْهُمَا حَيَاةَ نَظِيفَةٍ مُبَرَّأَةٍ مِنَ الْإِثْمِ وَمُطَهَّرَةً مِنَ الدَّنَسِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَتَهُمَا وَيُدْخِلُهُمَا بِرَحْمَتِهِ فِي عِبَادِهِ الصَّالِحِينَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ

(١) سورة الروم، الآية: ٢١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

أَنَامَا . يَضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَحْلَدُ فِيهِ مُهَكَّنًا . إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُدْخِلُ اللَّهُ سَيِّدَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١﴾ .

سأل رجل ابن عباس فقال: إني كنت أليُم بامرأة؛ آتي منها ما حرم الله عليّ، فزوّق الله عزّ وجلّ من ذلك توبةً فارذت أن أتزوَّجها. فقال أناس: «إن الزّاني لا ينجح إلا زانية أو مشرّكة»... فقال ابن عباس: «ليس هذا في هذا، انكحها، فما كان من إثم فعليّ». رواه ابن أبي حاتم. وسئل ابن عمر رجل فجعّر بامرأة... أيتزوَّجها؟... قال: أن تابا وأصلحا. وأجاب بمثل هذا جابر بن عبد الله، وروى ابن جرير أن رجلاً من أهل اليمن أصابت أخته فاحشة فأمّر الشفّرة على أوداجها، فأدركت، فداووها حتى برأت. ثم إن عمّها انتقل بأهله حتى قدِم المدينة، فقرأت القرآن ونسكت، حتّى كانت من أنسك نسائهم. فخطبت إلى عمّها، وكان يكره أن يدلسها، ويكره أن يعش على ابنة أجيهِ. فأتت عمرَ فذكر ذلك له. فقال عمر: لو أفسّيت عليها لعاقبتك، إذا أتاك رجل صالح تزوّاه فزوَّجها إياه. وفي رواية أن عمر قال: أتخبر بشأنها؟.. نعمد إلى ما ستره الله فتبديهِ والله لئن أخبرت بشأنها أحداً من الناس لأجعلنك نكالا لأهل الأمصار، بل أنكحها ينكاح العفيفة المسلمة. وقال عمر: لقد هممت ألا أدع أحداً أصاب فاحشة في الإسلام أن يتزوَّج مُحَصَّنَةً.

فقال له أني بن كعب: يا أمير المؤمنين، الشُّرك أعظم من ذلك، وقد يُقبل منه إذا تاب. ويزي أحمد أن توبة المرأة تُعرف بأن تراود عن نفسها.. فإن أجابت فتوبتها غير صحيحة، وإن امتنعت فتوبتها صحيحة. وقد تابع في ذلك ما روي عن ابن عمر. ولكن أصحابه قالوا^(٢): لا ينبغي لمسلم أن يدعو امرأة إلى الزنى ويطلبه منها. لأن طلبه منها إنما يكون في خلوة، ولا تجلّ الخلوة بأجنبيّة، ولو كان في تعلّمها القرآن، فكيف يجلّ في مراودتها على الزنى؟ ثم لا يأمن إن أجابته إلى ذلك أن تعود إلى المغصية، فلا يجلّ التعرّض لمثل هذا. لأن التوبة من سائر الذنوب، وفي حق سائر الناس، وبالنسبة إلى سائر الأحكام، على غير هذا الوجه؛ فكذلك يكون هذا. وإلى هذا^(٣) ذهب الإمام أحمد، وابن حزم، ورجحه ابن تيمية وابن القيم. ألا أن الإمام أحمد ضمّ إلى التوبة شرطاً آخر، وهو انقضاء العدة. فمتى تزوّجها قبل التوبة أو انقضاء عدتها. كان الزواج فاسداً ويفرق بينهما. وهل عدتها ثلاث حيض، أو خيضة؟ روايتان

(١) سورة الفرقان، الآية: ٦٨ - ٧٠.

(٢) المغني لابن قدامة.

(٣) أي إلى أنه لا يحل زواج الزانية أو الزاني قبل التوبة.

عنه. وَمَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ، أَنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَ الزَّانِيَةَ، وَالزَّانِيَةُ يَجُوزُ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ الزَّانِي. فَالرَّئِي لَا يَمْنَعُ عِنْدَهُمْ صِحَّةَ الْعَقْدِ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ فِي مَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّائِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(١). هَلْ خَرَجَ مَخْرَجَ الذَّمِّ أَوْ مَخْرَجَ التَّحْرِيمِ؟ وَهَلْ الْإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُرْمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٢) إِلَى الرَّئِي أَوْ النِّكَاحِ؟ وَإِنَّمَا صَارَ الْجُمْهُورُ لِحَمْلِ الْآيَةِ عَلَى الذَّمِّ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ، لِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي زَوْجَتِهِ: إِنَّهَا لَا تَزُودُ يَدَ لَامِسٍ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «طَلَّقْهَا» فَقَالَ لَهُ: إِنِّي أُجِبُهَا. فَقَالَ لَهُ: «أَمْسِكْهَا» ^(٣). ثُمَّ إِنَّ الْمَجُوزِينَ اخْتَلَفُوا فِي زَوَاجِهَا فِي عِدَّتِهَا. فَمَنْعَهُ «مَالِكٌ» احْتِرَامًا لِمَاءِ الزَّوْجِ وَصِيَانَةً لاختِلَاطِ النَّسَبِ الصَّرِيحِ بِوَلَدِ الرَّئِي. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ انْقِضَاءِ عِدَّةٍ. ثُمَّ إِنَّ الشَّافِعِيَّ يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لِهَذَا الْحَمْلِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الزَّوْجُ قَدْ سَقَى مَاؤَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ. وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ تُوطَأَ الْمُسَيِّئَةُ الْحَامِلُ حَتَّى تَضَعَ، مَعَ أَنَّ حَمْلَهَا مَمْلُوكٌ لَهُ. فَالْحَامِلُ مِنَ الرَّئِي تَضَعُ لِأَنَّ مَاءَ الرَّانِي وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُرْمَةٌ؛ فَمَاءُ الزَّوْجِ مُحْتَرَمٌ، فَكَيْفَ يَسُوعُ لَهُ أَنْ يَخْلِطَهُ بِمَاءِ الْمُجُورِ؟. وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هَمَّ بِلَعْنِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَطَأَ أُمَّتَهُ الْحَامِلَ مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَتْ مَسِيئَةً، مَعَ انْقِطَاعِ الْوَلَدِ عَنْ أَبِيهِ وَكَوْنِهِ مَمْلُوكًا لَهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى يَصِحُّ الْعَقْدُ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ لَا تُوطَأُ حَتَّى تَضَعَ ^(٤).

اِخْتِلَافُ حَالَةِ الْإِبْتِدَاءِ عَنْ حَالَةِ الْبَقَاءِ: ثُمَّ إِنَّ الْعُلَمَاءَ قَالُوا: إِنَّ الْمَرْأَةَ الْمُتَزَوِّجَةَ إِذَا زَنَتْ لَا يَنْفَسِخُ النِّكَاحُ، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ، لِأَنَّ حَالَةَ الْإِبْتِدَاءِ تُفَارِقُ حَالَةَ الْبَقَاءِ. وَرُويَ عَنْ الْحَسَنِ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُتَزَوِّجَةَ إِذَا زَنَتْ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا. وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ مُفَارَقَتَهَا وَقَالَ: لَا أَرَى أَنْ يُمْسِكَ مِثْلَ هَذِهِ، فِتْلِكَ لَا تُؤْمِنُ أَنْ تُفْسِدَ فِرَاسَهُ، وَتَلْصِقَ بِهِ وَلَدًا لَيْسَ مِنْهُ.

(١) سورة النور، الآية: ٣.

(٢) سورة النور، الآية: ٣.

(٣) قال أحمد: هذا الحديث منكر، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات. وأورد أبو عبيد على هذا الحديث أنه خلاف الكتاب والسنة المشهورة، لأن الله إنما أذن في نكاح المحصنات خاصة، ثم أنزل في القاذف آية اللعان، وسن رسول الله التفريق بينهما فلا يجتمعان أبداً. فكيف يأمر بالإقامة على عاهر لا تمتنع ممن أرادها، والحديث مرسل، وقال ابن القيم: عورض بهذا الحديث المتشابه الأحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تزوج البغايا.

(٤) (٤) تهذيب الشئ: جزء ٣.

زَوَاجِ الْمُلَاعَنَةِ: لَا يَجِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَاعَنَهَا، فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ حُرْمَةً دَائِمَةً بَعْدَ اللَّعَانِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَالْخَمِيسَةَ أَنْ لَعَنَتِ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ . وَبَدَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذَّابِينَ . وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (١).

٩- زَوَاجِ الْمُشْرِكَةِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الزَّوْنِيَّةَ، وَلَا الزَّنْدِيقَةَ، وَلَا الْمُرْتَدَّةَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَا عَابِدَةَ الْبَقَرِ، وَلَا الْمُغْتَفِقَةَ لِمَذْهَبِ الْإِبَاحَةِ - كَالْجُودِيَّةِ وَنَحْوِهَا مِنْ مَذَاهِبِ الْمَلَاحِدَةِ - وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَأَمَّهُ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ (٢).

سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ:

١- قَالَ مُقَاتِلٌ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَبِي مَرْثِدٍ الْعَنَوِيِّ، وَقِيلَ فِي مَرْثِدِ بْنِ أَبِي مَرْثِدٍ، وَاسْمُهُ كُنَّازُ بْنُ حَصِينٍ الْعَنَوِيُّ. بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَكَّةَ سِرًّا لِيُخْرِجَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَكَانَتْ لَهُ بِمَكَّةَ امْرَأَةٌ يُحِبُّهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، يُقَالُ لَهَا «عَنَاقُ» فَجَاءَتْهُ فَقَالَ لَهَا: إِنَّ الْإِسْلَامَ حَرَّمَ مَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَتْ: فَتَزَوَّجْنِي قَالَ: حَتَّى أَسْتَأْذِنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَأْذَنَهُ؛ فَتَنَاهَا عَنِ التَّزَوُّجِ بِهَا لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ (٣). وَرَوَى السُّدِّيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ؛ وَكَانَتْ لَهُ أَمَةٌ سَوْدَاءُ، وَأَنَّهُ غَضِبَ عَلَيْهَا فَلَطَمَهَا. ثُمَّ إِنَّهُ فَرَعَ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ خَبَرَهَا.

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هِيَ يَا عَبْدَ اللَّهِ؟». قَالَ: هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَصُومُ وَتُصَلِّي وَتُخْسِنُ الْوُسْوَءَ، وَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ هِيَ مُؤْمِنَةٌ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَأَغْفِيَنَّهَا وَلَا تَزَوَّجْتُهَا فَفَعَلَ. فَطَعَنَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ فَقَالُوا: تَنْكِحَ أَمَةً، وَكَانُوا يُرِيدُونَ أَنْ يَنْكِحُوا إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَيُنْكِحُوهُمْ رَغْبَةً فِي أَنْسَابِهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُؤْمِنَ﴾ (٤) الْآيَةَ.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٦٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

(١) سورة النور، الآية: ٦، ٧، ٨، ٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

قال في المغني: وسائر الكفار غير أهل الكتاب - كمن عبد ما استحسن من الأصنام والأخبار والشجر والحيوان - فلا خلاف بين أهل العلم في تحريم نسائهم وذبائهم. قال: والمزنة يحرّم نكاحها على أي دين كانت.

زَوَاجُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ

يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْحُرَّةَ مِنْ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَوِّغِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾^(١).

قال ابن المنذر: ولا يصح عن أحد من الأوائل أنه حرّم ذلك.

وعن ابن عمر أنه كان إذا سُئِلَ عن زواج الرجل النصرانية أو اليهودية... قال: وحرّم الله المشركات على المؤمنين، ولا أعرف شيئاً من الإسرائيل أعظم من أن تقول المرأة: ربها عيسى، أو عبد من عباد الله.

قال القرطبي: قال النحاس: وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجة، لأنه قد قال بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب من الصحابة والتابعين جماعة؛ منهم عثمان، وطلحة، وابن عباس، وجابر، وحذيفة. ومن التابعين سعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والحسن، ومجاهد، وطاوس، وعكرمة، والشعبي، والضحال، وفقهاء الأمصار. ولا تعارض بين الآيتين، فإن ظاهر «الشرك» لا يتناول أهل الكتاب لقول الله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾^(٢)... ففرق بينهم في اللفظ. وظاهر العطف يقتضي المغايرة. وتزوج عثمان رضي الله عنه نائلة بنت الفرافصة النصرانية، وأسلمت عنده. وتزوج حذيفة يهودية من أهل المدائن. وسئل جابر عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال: تزوجنا بهن زمن الفتح مع سعيد بن أبي وقاص.

كرهه الزواج منهن: والزواج بهن - وإن كان جائزاً - إلا أنه مكروه، لأنه لا يؤمن أن يميل إليها فتفتته عن الدين، أو يتولى أهل دينها. فإن كانت حرة^(٣)، فالكرهية أشد، لأنه يكثر سواد أهل الحزب. ويرى بعض العلماء حُرْمَةَ الزواج من الحرة. فقد سئل ابن عباس

(١) سورة المائدة، الآية: ٥.

(٢) سورة البينة، الآية: ١.

(٣) الحرة: المقيمة في غير ديار الإسلام.

عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا تَحِلُّ، وَتَلَا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ لَبِئْنَا أُولَئِكَ بِذُنُوبٍ عَظِيمَةٍ﴾ (١). قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَسَمِعَ بِذَلِكَ إِبْرَاهِيمَ التَّخَمِي فَاَعْجَبَهُ. **الْآخِرُ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ** (٢).

حِكْمَةُ إِبَاحَةِ التَّزْوِجِ مِنْهُمْ: وَإِنَّمَا أَبَاحَ الْإِسْلَامُ الزَّوَاجَ مِنْهُمْ لِتَزِيلِ الْحَوَاجِزِ بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَبَيْنَ الْإِسْلَامِ. فَإِنَّ فِي الزَّوَاجِ الْمُعَاشَرَةَ وَالْمُخَالَطَةَ وَتَقَارُبَ الْأَسْرِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَتُنَاقِضُ الْفُرْصُ لِدِرَاسَةِ الْإِسْلَامِ، وَمَعْرِفَةِ حَقَائِقِهِ وَمُبَادِيئِهِ وَمُثُلِهِ. فَهُوَ أَسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيِبِ التَّقْرِيبِ الْعَمَلِيِّ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَدَعَايَةٌ لِلْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ. فَعَلَى مَنْ يَتَّبِعِي الزَّوَاجَ مِنْهُمْ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ غَايَةً مِنْ غَايَاتِهِ، وَهَدَفًا مِنْ أَهْدَافِهِ.

الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُشْرِكَةِ وَالْكِتَابِيَّةِ (٣): وَالْمُشْرِكَةُ لَيْسَ لَهَا دِينٌ يُحَرِّمُ الْخِيَانَةَ، وَيُوجِبُ عَلَيْهَا الْأَمَانَةَ، وَيَأْمُرُهَا بِالْخَيْرِ، وَيَنْهَاهَا عَنِ الشَّرِّ، فَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ إِلَى طَبِيعَتِهَا وَمَا تَرَبَّثَ عَلَيْهِ فِي عَشِيرَتِهَا، وَهُوَ خُرَافَاتُ الْوَثْنِيَّةِ وَأَوْهَامُهَا وَأَمَانِي الشَّيَاطِينِ وَأَحْلَامُهَا، تَحُونُ زَوْجَهَا وَتُفْسِدُ عَقِيدَةَ وَلَدِهَا. فَإِنَّ ظِلَّ الرَّجُلِ عَلَى إِعْجَابِهِ بِجَمَالِهَا كَانَ ذَلِكَ غَوْنًا لَهَا عَلَى التَّوَعُّلِ فِي ضَلَالِهَا وَإِضْلَالِهَا. وَإِنْ تَبَا طَرَفُهُ عَنْ حُسْنِ الصُّورَةِ، وَغَلَبَ عَلَى قَلْبِهِ اسْتِفْبَاحُ تِلْكَ السَّرِيرَةِ، فَقَدْ تَنَعَّصَ عَلَيْهِ التَّمَتُّعُ بِالْجَمَالِ، عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ سُوءِ الْحَالِ. وَأَمَّا الْكِتَابِيَّةُ فَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُؤْمِنِ كَبِيرُ مُبَايَنَةٍ.

فَإِنَّهَا تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَتَعْبُدُهُ، وَتُؤْمِنُ بِالْأَنْبِيَاءِ، وَبِالْحَيَاةِ الْآخِرَى وَمَا فِيهَا مِنَ الْجَزَاءِ، وَتَدِينُ بِوُجُوبِ عَمَلِ الْخَيْرِ وَتَحْرِيمِ الشَّرِّ. وَالْفَرْقُ الْجَوْهَرِيُّ الْعَظِيمُ بَيْنَهُمَا، هُوَ الْإِيمَانُ بِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ. وَالَّذِي يُؤْمِنُ بِالنُّبُوَّةِ الْعَامَّةِ لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِنُبُوَّةِ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ إِلَّا الْجَهْلُ بِمَا جَاءَ بِهِ. وَكَوْنُهُ قَدْ جَاءَ بِمِثْلِ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّونَ وَزِيَادَةُ اقْتَصَاطِهَا حَالِ الزَّمَانِ فِي تَرْقِيهِ، وَاسْتِغْدَادِهِ لِأَكْثَرِ مِمَّا هُوَ فِيهِ، أَوْ الْمُعَانَدَةِ وَالْمُجَاحَدَةِ فِي الظَّاهِرِ، مَعَ الْإِعْتِقَادِ فِي الْبَاطِنِ - وَهَذَا قَلِيلٌ - وَالكَثِيرُ هُوَ الْأَوَّلُ. وَيُوشِكُ أَنْ يَظْهَرَ لِلْمَرْأَةِ مِنْ مُعَاشَرَةِ الرَّجُلِ أَحَقِّيَّةُ دِينِهِ وَحُسْنُ شَرِيعَتِهِ وَالْوُقُوفُ عَلَى سِيرَةِ مَنْ جَاءَ بِهَا، وَمَا أَيْدَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ، فَيَكْمُلُ أَيْمَانُهَا وَيَصِحُّ إِسْلَامُهَا، وَتُؤْتَى أَجْرُهَا مَرَّتَيْنِ إِنْ كَانَتْ مِنَ الْمُحْسِنَاتِ فِي الْحَالَيْنِ... انتهى.

زَوَاجُ الصَّابِئَةِ

الصَّابِئُونَ هُمْ قَوْمٌ بَيْنَ الْمَجُوسِ وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَلَيْسَ لَهُمْ دِينٌ. قَالَ مُجَاهِدٌ:

(١) سورة التوبة، الآية ٢٩.

(٢) المنار: ج ٢ ص ٣٥٦، ٣٥٧.

وقبل هم فِرْقَةٌ من أَهْلِ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ الرُّبُورَ. وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُمْ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ الْمَلَائِكَةَ.

وقال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ: هُمْ أَهْلُ دِينٍ مِنَ الْأَذْيَانِ، كَانُوا بِجَزِيرَةِ الْمُؤَصِّلِ يَقُولُونَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَيْسَ لَهُمْ عَمَلٌ، وَلَا كِتَابٌ، وَلَا نَبِيٌّ؛ إِلَّا قَوْلٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: وَلَمْ يُؤْمِنُوا بِرَسُولٍ، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ «هَؤُلَاءِ الصَّابِثُونَ، يُشَبِّهُونَهُمْ بِهِمْ فِي قَوْلٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَالَّذِي تَحَصَّلَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ فِيمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَيَعْتَقِدُونَ تَأْثِيرَ التَّجْوِمِ وَأَنَّهَا فَاعِلَةٌ. وَاخْتَارَ الرَّازِيُّ: أَنَّهُمْ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ الْكَوَاكِبَ؛ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ جَعَلَهَا قِبْلَةً لِلْعِبَادَةِ وَالِدُعَاءِ، أَوْ بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ قَوَّضَ تَدْبِيرَ أَمْرِ هَذَا الْعَالَمِ إِلَيْهَا. وَبَنَاءٌ عَلَى هَذَا اخْتَلَفَتْ أَنْظَارُ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِ التَّزْوِجِ مِنْهُمْ. فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّهُمْ أَصْحَابُ كِتَابٍ دَخَلَهُ التَّخْرِيفُ وَالتَّنْبِيلُ، فَسَوَّى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَنَّهُمْ بِمُقْتَضَى هَذَا يَصِحُّ الزَّوَاجُ مِنْهُمْ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَلٌ لَّهُمْ وَاللَّحْمَ الْحَمِيَّ مِنَ الْخَوَاصِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (١) الْآيَةُ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبَيْهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ تَرَدَّدَ، لَعَدِمَ مَعْرِفَةَ حَقِيقَةِ أَمْرِهِمْ فَقَالُوا: إِنْ وافقوا اليهود والنصارى في أصول الدين - من تصديق الرُّسُلِ والإيمان بالكتب - كانوا منهم.

وإن خالفوهم في أصول الدين لَمْ يَكُونُوا مِنْهُمْ، وَكَانَ حُكْمُهُمْ حُكْمَ عِبَادِ الْأَوْثَانِ. وَهَذَا هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.

زَوَاجُ الْمَجُوسِيَّةِ (٢): قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ: لَيْسَ تَحْرِيمُ نِكَاحِ الْمَجُوسِ وَأَكْلُ ذَبَائِحِهِمْ مُتَّفَقاً عَلَيْهِ. وَلَكِنْ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ كِتَابٌ، وَلَا يُؤْمِنُونَ بِنُبُوَّةٍ، وَيَعْبُدُونَ النَّارَ. وَرَوَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ عُمَرَ ذَكَرَ الْمَجُوسَ فَقَالَ: مَا أَذْرِي كَيْفَ أَضْنَعُ فِي أَمْرِهِمْ؟... فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ» (٣) فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَسَأَلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَيْصَحُّ عَلَى أَنَّ لِلْمَجُوسِ كِتَاباً؟... فَقَالَ: هَذَا بَاطِلٌ، وَاسْتَغْظَمَهُ جَدًّا. وَذَهَبَ أَبُو ثَوْرٍ إِلَى حُلِّ التَّزْوِجِ بِالْمَجُوسِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْرَءُونَ عَلَى دِينِهِمْ بِالْجَزْيَةِ كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

(١) سورة المائدة، الآية: ٥.

(٢) المجوس: هم عبدة النار.

(٣) أي حقر دمانهم وإقراهم على الجزية.

الرَّوَّاجُ مِمَّنْ لَهُمْ كِتَابٌ غَيْرَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى: ذَهَبَ الْأَخْتَفُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ يَعْتَقِدُ دِينًا سَمَاوِيًّا، وَلَهُ كِتَابٌ مُنْزَّلٌ، كَصُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَشِيثَ، وَزُبُورِ دَاوُدَ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، يَصِيحُ الرَّوَّاجُ مِنْهُمْ وَأَكُلُ ذَبَائِحِهِمْ مَا لَمْ يُشْرِكُوا. هُوَ وَجْهٌ فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ. لِأَنَّهُمْ تَمَسَّكُوا بِكِتَابٍ مِنْ كُتُبِ اللَّهِ فَاسْتَبْهَوْا الْيَهُودَ أَوْ النَّصَارَى. وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ، وَوَجْهٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ: أَنَّهُ لَا تَحِلُّ مُتَاكَحُّهُمْ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾ (١) ... الآية. وَلَأنَّ بَلَدَ الْكُتُبِ مَوَاعِظُ وَأَمْثَالًا لَا أَحْكَامَ فِيهَا، فَلَمْ يَنْبُتْ لَهَا حُكْمُ الْكُتُبِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْأَحْكَامِ.

زَوَاجُ الْمُسْلِمَةِ بِغَيْرِ الْمُسْلِمِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ غَيْرَ الْمُسْلِمِ، سَوَاءً أَكَانَ مُشْرِكًا أَوْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ. وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مِهْجَرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَظْلَمُ بِإِيسَتِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا يَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (٢). وَحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنَّ لِلرَّجُلِ حَقَّ الْقَوَامَةِ عَلَى زَوْجَتِهِ، وَأَنَّ عَلَيْهَا طَاعَتَهُ فِيمَا يَأْمُرُهَا بِهِ مِنْ مَعْرُوفٍ، وَفِي هَذَا مَعْنَى الْوِلَايَةِ وَالسُّلْطَانِ عَلَيْهَا. وَمَا كَانَ لِكَافِرٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ مُسْلِمَةٍ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ (٣). ثُمَّ إِنَّ الزَّوْجَ الْكَافِرَ لَا يَغْتَرِفُ بَدِينِ الْمُسْلِمَةِ، بَلْ يُكْذِبُ بِكِتَابِهَا، وَيَجْعَلُ رِسَالَةَ نَبِيِّهَا؛ وَلَا يُمَكِّنُ لِنَيْبٍ أَنْ يَسْتَقِرَّ وَلَا لِحَيَاةٍ أَنْ تَسْتَمِرَّ مَعَ هَذَا الْخِلَافِ الْوَاسِعِ وَالنُّوْنِ الشَّاسِعِ. وَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ إِذَا تَزَوَّجَ بِكِتَابِيَّةٍ، فَإِنَّهُ يَغْتَرِفُ بِدِينِهَا، وَيَجْعَلُ الْإِيمَانَ بِكِتَابِهَا وَبِنَبِيِّهَا جُزْءًا لَا يَتِمُّ إِيمَانُهُ إِلَّا بِهِ.

١٠ - الزَّيَادَةُ عَلَى الْأَرْبَعِ: يَحْزُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ فِي عِصْمَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، إِذْ أَنَّ فِي الْأَرْبَعِ الْكِفَايَةَ، وَفِي الزَّيَادَةِ عَلَيْهَا تَقْوِيَةُ الْإِحْسَانِ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ لَصُلَاحِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ (٤) أَلَّا

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥٦.

(٢) سورة الممتحنة، الآية: ١٠، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ أَمَرَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا جَاءَهُمُ النِّسَاءُ مِهْجَرَاتٍ أَنْ يَمْتَحِنُوهُنَّ فَإِنْ عَلِمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا يَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ، لَا مِنْ حِلٍّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ: وَمَعْنَى الْإِمْتِحَانِ أَنْ يَسْأَلُوهُنَّ عَنْ سَبَبِ مَا جَاءَ بِهِنَّ، هَلْ خَرَجْنَ حَبًّا فِي اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَحَرَصًا عَلَى الْإِسْلَامِ؟... فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ قُبِلَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٤١.

(٤) خِفْتُمْ: أَيُ غَلِبَ عَلَى ظَنِّكُمْ التَّقْصِيرُ فِي الْقِسْطِ لِلنِّسَاءِ فَاعْدَلُوا عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَلَيْسَ لِهَذَا الْقَيْدِ مَفْهُومٌ، فَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَخَفِ الْقِسْطَ فِي الْبِتَامِيِّ فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا كَمَنْ خَافَ.

نُقِصْتُوْا^(١) فِي الْيَمْنَى فَانْكِحُوا مَا^(٢) طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلُثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آدَنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا^(٣)...^(٤)

سَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ: رَوَى الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمْنَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٥)... فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أَخْتِي، هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حِجْرٍ وَلَيْهَا فَتُشَارِكُهُ فِي مَالِهِ، فَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، فَيُرِيدُ وَلَيْهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يُقْسِطَ فِي صَدَاقِهَا، فَيُعْطِيهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ، فَتُهْوَا أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ، وَيَبْلُغُوا بِهِنَّ أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ مِنَ الصَّدَاقِ، وَأَمَرُوا أَنْ يَنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ. قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ فِيهِنَّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتْلَىٰ النِّسَاءِ أَلْتَى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٦)... قَالَتْ: وَالَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ فِي الْكِتَابِ الْآيَةُ الْأُولَىٰ الَّتِي قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِيهَا: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمْنَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾^(٧).

قَالَتْ عَائِشَةُ: وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْآيَةِ الْآخَرَى: ﴿وَرَغِبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٨). هِيَ رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ عَنْ يَتِيمَتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حِجْرِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَالِ وَالْجَمَالِ. فَتُهْوَا أَنْ يَنْكِحُوا مَنْ رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ؛ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ إِنْ كُنَّ قَلِيلَاتِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ.

مَعْنَى الْآيَةِ: وَيَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى هَذَا أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُخَاطِبُ أَوْلِيَاءَ الْيَتَامَى يَقُولُ: إِذَا كَانَتِ الْيَتِيمَةُ فِي حِجْرٍ أَحَدِكُمْ وَتَحْتَ وَلاَّتِيهِ، وَخَافَ أَلَّا يُعْطِيَهَا مَهْرَ مِثْلِهَا، فَلْيُعْدِلْ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ، فَإِنَّهُنَّ كَثِيرَاتٌ، وَلَمْ يُضَيِّقِ اللَّهُ عَلَيْهِ فَأَحْلَلْ لَهُ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَى أُزْبَعٍ. فَإِنْ خَافَ أَنْ يَجُوزَ إِذَا تَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى وَاحِدَةٍ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ مِنَ الْإِمَاءِ.

(١) تقسطوا: تعدلوا. من «أقسط» إذا عدل و«قسط» إذا ظلم.

(٢) ما: بمعنى من: أي من طاب.

(٣) أدنى ألا تعولوا: أي أقرب ألا تميلوا عن الحق وتجاوزوا.

(٤) سورة النساء، الآية: ٣. (٥) سورة النساء، الآية: ٣.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٢٧. (٧) سورة النساء، الآية: ٣.

(٨) سورة النساء، الآية: ١٢٧.

إِفَادَةُ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْأَرْبَعِ: قال الشافعي: وقد دلت سنة رسول الله ﷺ المبيّنة عن الله أنه لا يجوز لأحد غير رسول الله ﷺ أن يجمع بين أكثر من أربع نسوة. وهذا الذي قاله الشافعي مجمع عليه بين العلماء، إلا ما حكي عن طائفة من الشيعة أنه يجوز الجمع بين أكثر من أربع نسوة، وقال بعضهم بلا حصر. وقد يتمسك بعضهم بفعل رسول الله ﷺ في جمعه بين أكثر من أربع إلى تسع كما ثبت في الصحيح. وقد رد الإمام القرطبي على هؤلاء فقال: اعلم أن هذا العدد «مثنى» و«ثلاث» و«رباع» لا يدل على إباحة تسع كما قاله من بعد فهمه للكتاب والسنة، وأعرض عما كان عليه سلف هذه الأمة، وزعم أن الواو جامعة. وعضد ذلك بأن النبي ﷺ نكح تسعاً، وجمع بينهم في عظمته، والذي صار إلى هذه الجهالة، وقال هذه المقالة، الرافضة وبعض أهل الظاهر، فجعلوا «مثنى» مثل اثنين اثنين. وكذلك ثلاث، ورباع.

وذهب بعض أهل الظاهر أيضاً إلى أقبح منها، فقالوا بإباحة الجمع بين ثماني عشرة تمسكاً منه بأن العدد في تلك الصيغة يفيد التكرار، والواو للجمع. فجعل مثنى بمعنى اثنين اثنين، وكذلك ثلاث ورباع. وهذا كله جهل باللسان^(١) والسنة، ومخالفة لإجماع الأمة، إذ لم يسمع عن أحد من الصحابة ولا التابعين أنه جمع في عظمته أكثر من أربع. وأخرج مالك في الموطأ، والنسائي، والدارقطني، في سننهما أن النبي ﷺ قال لغيلان بن أمية الثقفي وقد أسلم وتحتة عشر نسوة: «اختر منهن أربعاً، وفارق سائرهن». وفي كتاب أبي داود عن الحارث بن قيس قال: أسلمت وعندي ثمان نسوة، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «اختر منهن أربعاً». وقال مقاتل: إن قيس بن الحارث كان عنده ثماني نسوة حرائر، فلما نزلت الآية أمره رسول الله ﷺ أن يطلق أربعاً، ويتمسك أربعاً كذا قال قيس بن الحارث. والصواب أن ذلك كان حارث بن قيس الأسدي كما ذكر أبو داود. وكذا روى «محمد بن الحسن» في كتاب «السيرة الكبرى» أن ذلك كان حارث بن قيس، وهو المعروف عند الفقهاء. وأما ما أبيح من ذلك للنبي ﷺ، فذلك من خصوصياته. وأما قولهم: إن الواو جامعة، فقد قيل ذلك، لكن الله تعالى خاطب العرب بأفصح اللغات.

والعرب لا تدع أن تقول تسعة، وأن تقول اثنين وثلاثة، وأربعة. وكذلك تستفح ممن يقول أعط فلاناً أربعة، ستة، ثمانية، ولا تقول: ثمانية عشر. وإنما الواو في هذا الموضع بدل، أي انكحوا ثلاثة بدلاً من مثنى، ورباعاً بدلاً من ثلاث، ولذلك عطف بالواو ولم يعطف

(١) اللسان: اللغة.

بـ «أو». ولو جاء بـ «أو» لجاز ألا يكون لصاحب المثنى ثلاث، ولا لصاحب الثلاث رُبَاع. وأما قولهم: إن مثنى تقتضي اثنين، وثلاث ثلاثاً، ورباعاً أربعاً فتحكم بما لا يوافقهم أهل اللسان عليه؛ وجهالة منهم. وكذلك جهله الآخرون لأن مثنى تقتضي اثنين اثنين، وثلاث ثلاثاً ثلاثاً، ورباعاً أربعاً أربعاً. ولم يعلموا أن اثنين اثنين، وثلاثاً ثلاثاً، وأربعاً أربعاً، حَصُرَ للعَدَدِ، ومثنى وثلاث ورباع بخلافها. ففي العدد المعدول عند العرب زيادة معنى ليست في الأصل، وذلك أنها إذا قلت: جاءت الخيل مثنى، إنما تعني بذلك اثنين اثنين، أي جاءت مَرْدُوجَةً. قال الجوهري: وكذلك معدول العدد. وقال غيره فإذا قلت: جاءني قوم مثنى أو ثلاث، أو أحاد، أو أعشار، فإنما تريد أنهم جاؤوك واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، أو ثلاثة ثلاثة، أو عشرة عشرة. وليس هذا المعنى في الأصل لأنك إذا قلت: جاءني قوم ثلاثة ثلاثة، أو قوم عشرة عشرة، فقد حصرت عدة القوم بقولك ثلاثة وعشرة. فإذا قلت جاؤوني ثناء ورباع، فلم تخصر عدتهم وإنما تريد أنهم جاؤوك اثنين اثنين، أو أربعة أربعة، سواء كثر عددهم أو قل في هذا الباب. فقصرهم كل صيغة على أقل ما تقتضيه برغمهم تحكم. انتهى.

وجوب العدل بين الزوجات: أباح الله تعدد الزوجات وقصره على أربع، وأوجب العدل بينهن في الطعام والسكن والكسوة والمبيت^(١)، وسائر ما هو مادي من غير تفرقة بين غنية وفقيرة، وعظيمة وحقيرة، فإن خاف الرجل الجور وعدم الوفاء بحقوقهن جميعاً حرم عليه الجمع بينهن، فإن قدر على الوفاء بحق ثلاث منهن دون الرابعة حرم عليه العقد عليها. فإن قدر على الوفاء بحق اثنتين دون الثالثة حرم عليه العقد عليها. وكذلك من خاف الجور بزواج الثانية حرم عليه لقول الله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ ٱلَّذِينَ ٱلَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٢)

أي اقرب ألا تجوزوا. وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقُّهُ مَائِلٌ» رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي وابن ماجه. ولا تعارض بين ما أوجبه الله من العدل في هذه الآية وبين ما نفاه الله في الآية الأخرى من سورة النساء وهي: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُسُوهُنَّ كَالْمِزَاجِ...﴾^(٣) فإن العدل المطلوب هو العدل الظاهر المقدور عليه وليس هو العدل في المودة والمحبة، فإن ذلك لا يستطيعه أحد، بل العدل المنفي هو العدل في المحبة والمودة

(١) أي يبيت عند الواحدة مقدار ما يبيت عند (٢) سورة النساء، الآية: ٣.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢٩.

الأخرى.

والجماع. قال مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: سألت عبيدة عن هذه الآية فقال: هو الحب والجماع. قال أبو بكر بن العري: وصدق، فإن ذلك لا يملكه أحد إذ قلبه بين أضبعين من أصابع الرحمن يُصرفه كيف يشاء، وكذلك الجماع فقد ينشط للواحدة ما لا ينشط للأخرى، فإذا لم يكن ذلك بقصد منه فلا حرج عليه فيه، فإنه مما لا يستطيعه، فلا يتعلق به تكليف. وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل، ويقول: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك» قال أبو داود: يعني القلب. رواه أبو داود والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقال الخطابي: في هذا دلالة على تأكيد وجوب القسم بين الضرائر الحرائر، وإنما المكروه في المثل؛ هو مثل العشرة الذي يكون معه بخس الحق، دون مثل القلوب، فإن القلوب لا تملك. فكان رسول الله ﷺ يسوي في القسم بين نساؤه ويقول: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي...» الحديث. وفي هذا نزل قوله تعالى: ﴿وَلَنْ نَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمِطْلَقِ﴾^(١). وإذا سافر الزوج فله أن يضطج بمن شاء منهم وإن أقرع بينهم كان حسناً.

ولصاحبة الحق في القسم أن تنزل عن حَقِّها: إذ إن ذلك خالص حَقِّها، فلها أن تهته لغيرها. فعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أقرع بين نساؤه، فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه، وكان يقسم لكل امرأة منهم يوماً، غير أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً لعائشة^(٢).

حق المرأة في اشتراط عدم التزوج عليها: كما أن الإسلام قيد التعدد بالقدر على العدل، وقصره على أربع، فقد جعل من حق المرأة أو وليها أن يشترط ألا يتزوج الرجل عليها؛ فلو شرطت الزوجة في عقد الزواج على زوجها ألا يتزوج عليها صَحَّ الشرط ولزم، وكان لها حق فسخ الزواج إذا لم يف لها بالشرط، ولا يشق حَقُّها في الفسخ إلا إذا أسقطته، ورَضِيَتْ

(١) سورة النساء، الآية ١٢٩.

(٢) قال الخطابي: فيه إثبات الفرقة، وفيه أن القسم قد يكون بالنهار كما يكون بالليل. وفيه أن الهبة قد تجري في حقوق عشرة الزوجية كما تجري في حقوق الأموال، واتفق أكثر أهل العلم على أن المرأة التي يخرج بها في السفر لا تحتسب عليها تلك المدة للبواقي، ولا يُقاس بما فاتهن من أيام الغيبة إذا كان خروجها بقرعة.

وزعم بعض أهل العلم أن عليه أن يوفي للبواقي، ما فاتهن أيام غيبته حتى يساويناها في الحظ. والقول الأول أولى لاجتماع عامة أهل العلم عليه، ولأنها إنما أرفقت بزيادة الحظ بما يلحقها من مشقة السفر وتعب المسير، والقواعد خليات من ذلك. فلو سوى بينها وبينهن لكان في ذلك العدول عن الإنصاف.

بِمُخَالَفَتِهِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَرَجَّحَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيِّمِ. إِذِ الشَّرْطُ فِي الزَّوْاجِ أَكْبَرُ خَطَرًا مِنْهَا فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ، وَنَحْوِهِمَا. فَلِهَذَا يَكُونُ الْوَفَاءُ بِمَا التَزَمَ مِنْهَا أَوْجَبَ وَآكَدَ. وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ هَذَا بِمَا يَأْتِي:

١ - بِمَا رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ أَنْ تُوفُوا مَا اسْتَخْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

٢ - وَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: «إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ اسْتَأْذَنُونِي أَنْ يُنِكَحُوا ابْنَتَهُمْ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَلَا أَدْنُ لَهُمْ، ثُمَّ لَا أَدْنُ، ثُمَّ لَا أَدْنُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيُنِكَحَ ابْنَتَهُمْ، فَإِنَّمَا ابْنَتِي بَضْعَةٌ مِنِّي، يُرِيدُنِي مَا أَرَابَهَا، وَيُؤْذِنُنِي مَا آذَاهَا». وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ فَاطِمَةَ مِنِّي وَأَنَا أَتَخَوَّفُ أَنْ تُفْتَنَ فِي دِينِهَا». ثُمَّ ذَكَرَ صَهْرًا لَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَأَتَتْهُ عَلَيْهِ فِي مَصَاهِرَتِهِ إِثَاءً، فَأَحْسَنَ؛ قَالَ: «حَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي، وَوَعَدَنِي فَوَفَّى لِي، لَسْتُ أَحْزَمُ حَلَالًا، وَلَا أَجِلُ حَرَامًا وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ أَبَدًا».

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: فَتَضَمَّنَ هَذَا الْحُكْمُ أُمُورًا: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اشْتَرَطَ لَزُوجَتِهِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا لَزَمَهُ الْوَفَاءُ بِالشَّرْطِ، وَمَتَى تَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَلَهَا الْفَسْخُ. وَوَجْهُ تَضَمُّنِ الْحَدِيثِ لَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ يُؤْذِي فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَيُرِيئُهَا، وَأَنَّهُ يُؤْذِيهِ ﷺ وَيُرِيئُهُ. وَمَعْلُومٌ قَطْعًا أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا زَوَّجَهُ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَلَى أَلَّا يُؤْذِيَهَا، وَلَا يُرِيئَهَا، وَلَا يُؤْذِي أَبَاهَا ﷺ وَلَا يُرِيئُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا مَشْرُوطًا فِي صُلْبِ الْعَقْدِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ. وَفِي ذِكْرِهِ ﷺ صَهْرُهُ الْآخَرُ وَثَنَائِهِ عَلَيْهِ بَأَنَّهُ حَدَّثَهُ فَصَدَّقَهُ وَوَعَدَهُ فَوَفَّى لَهُ؛ تَعْرِضُ بَعْلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَهَيَّجَ لَهُ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِ، وَهَذَا يُشْعِرُ بَأَنَّهُ قَدْ جَرَى مِنْهُ وَعْدٌ لَهُ بَأَنَّهُ لَا يُرِيئُهَا وَلَا يُؤْذِيَهَا، فَهَيَّجَهُ عَلَى الْوَفَاءِ لَهُ، كَمَا وَفَّى لَهُ صَهْرُهُ الْآخَرُ. فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَشْرُوطَ عُزْفًا كَالْمَشْرُوطِ لَفْظًا، وَأَنَّ عَدَمَهُ يَمْلِكُ الْفَسْخَ لِمُشْتَرِطِهِ، فَلَوْ قُرِضَ مِنْ عَادَةِ قَوْمٍ أَنَّهُمْ لَا يُخْرِجُونَ نِسَاءَهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ وَلَا يُمَكِّنُونَ الزَّوْجَ مِنْ ذَلِكَ الْبَيْتَةِ. وَاسْتَمَرَّتْ عَادَتُهُمْ بِذَلِكَ؛ كَانَ كَالْمَشْرُوطِ لَفْظًا، وَهُوَ مَطْرُودٌ عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَقَوَاعِدُ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ الشَّرْطَ الْعُزْفِيُّ كَاللَّفْظِيِّ سِوَاهُ، وَلِهَذَا أَوْجَبُوا الْأَجْرَةَ عَلَى مَنْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى غَسَّالٍ أَوْ قَصَّارٍ، أَوْ عَجِينَةٍ إِلَى خَبَّازٍ، أَوْ طَعَامُهُ إِلَى طَبَّاخٍ يَعْمَلُونَ بِالْأَجْرَةِ، أَوْ دَخَلَ الْحَمَّامَ وَاسْتَخْدَمَ مَنْ يُغَسِّلُهُ مِمَّنْ عَادَتُهُ أَنْ يُغَسَّلَ بِالْأَجْرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ لَهُمْ أَجْرَةٌ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ. وَعَلَى هَذَا فَلَوْ قُرِضَ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَنْ يَتَبَّ لَا يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ عَلَى نِسَائِهِمْ ضَرَّةً، وَلَا يُمَكِّنُونَهُ مِنْ ذَلِكَ،

وعادتهم مُستَمِرَّةٌ بِذَلِكَ كَانَ كَالْمَشْرُوطِ لَفْظًا. وَعَلَى هَذَا فَسَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ، وابنةُ سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ أَجْمَعِينَ، أَحَقُّ النَّسَاءِ بِهَذَا، فَلَوْ شَرَطَهُ عَلَيَّ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ كَانَ تَأْكِيدًا لَا تَأْسِيسًا، وَفِي مَنَعِ عَلَيٍّ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَبَيْنَ بِنْتِ أَبِي جَهْلٍ حَكَمَ بَدِيعَةً، وَهِيَ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَعَ زَوْجِهَا فِي دَرَجَةِ تَبَعٍ لَهُ، فَإِنْ كَانَتْ فِي نَفْسِهَا ذَاتَ دَرَجَةٍ عَالِيَةٍ وَزَوْجُهَا كَذَلِكَ، كَانَتْ فِي دَرَجَةٍ عَالِيَةٍ بِنَفْسِهَا وَبِزَوْجِهَا، وَهَذَا شَأْنُ فَاطِمَةَ وَعَلَيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِيَجْعَلَ ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ مَعَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ، لَا بِنَفْسِهَا وَلَا تَبَعًا، وَبَيْنَهُمَا مِنَ الْفَرْقِ مَا بَيْنَهُمَا، فَلَمْ يَكُنْ نِكَاحُهَا عَلَى سَيِّدَةِ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ مُسْتَحْسِنًا، لَا شَرْعًا وَلَا قَدْرًا، وَقَدْ أَشَارَ ﷺ إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ: «وَاللَّهِ لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ أَبَدًا». فَهَذَا إِمَّا أَنْ يَتَنَاوَلَ دَرَجَةَ الْآخِرِ بِلَفْظِهِ أَوْ إِشَارَتِهِ... انْتَهَى. وَقَدْ تَقَدَّمَ رَأْيُ الْفَقْهَاءِ فِي اسْتِثْنَاءِ مِثْلِ هَذَا الشَّرْطِ وَنَحْوِهِ مِمَّا فِيهِ لِلْمَرْأَةِ، فَلْيُزَجَّعْ إِلَيْهِ.

حِكْمَةُ التَّعَدُّدِ:

١ - مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ بِالْإِنْسَانِ وَفَضْلِهِ عَلَيْهِ أَنْ أَبَاحَ لَهُ تَعَدُّدَ الزَّوْجَاتِ، وَقَصَرَهُ عَلَى أَرْبَعٍ. فَلِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ فِي عِصْمَتِهِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ فِي الثَّقَفَةِ وَالْمَبِيتِ كَمَا تَقَدَّمَ. فَإِذَا خَافَ الْجَوْرَ وَعَدَمَ الْوَفَاءِ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ تَبَعَاتِ حُرْمٍ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدَةٍ. بَلْ إِذَا خَافَ الْجَوْرَ بِعَجْزِهِ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ حُرْمٍ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَ حَتَّى تَتَحَقَّقَ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الزَّوْاجِ^(١). وَهَذَا التَّعَدُّدُ لَيْسَ وَاجِبًا وَلَا مَنْدُوبًا، وَإِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ أَبَاحُهُ الْإِسْلَامُ، لِأَنَّ ثَمَّةَ مَقْتَضِيَّاتٍ عِمْرَانِيَّةٍ وَضُرُورَاتٍ إِصْلَاحِيَّةٍ لَا يَجْمُلُ بِمُسْتَرَعٍ إِغْفَالُهَا، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ التَّغَاضِي عَنْهَا.

٢ - ذَلِكَ أَنَّ لِلْإِسْلَامِ رِسَالَةً إِنْسَانِيَّةً غُلْيَا كُلَّفَ الْمُسْلِمُونَ أَنْ يَنْهَضُوا بِهَا، وَيَقُومُوا بِتَبْلِيغِهَا لِلنَّاسِ. وَهَمٌّ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْهَوَاضَ بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ لَهُمْ دَوْلَةٌ قَوِيَّةٌ، قَدْ تَوَفَّرَ لَهَا جَمِيعُ مَقَوِّمَاتِ الدَّوْلَةِ: مِنَ الْجُنْدِيَّةِ، وَالْعِلْمِ، وَالصَّنَاعَةِ، وَالزَّرَاعَةِ، وَالتَّجَارَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْعُنَاصِرِ الَّتِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا وَجُودُ الدَّوْلَةِ وَبِقَاؤُهَا مَرْهُوبَةٌ الْجَانِبِ نَافِذَةُ الْكَلِمَةِ قَوِيَّةُ السُّلْطَانِ. وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا بِكَثْرَةِ الْأَفْرَادِ، بِحَيْثُ يُوجَدُ فِي كُلِّ مَجَالٍ مِنْ مَجَالَاتِ النِّشَاطِ الْإِنْسَانِيِّ عَدَدٌ وَفِيرٌ مِنَ الْعَامِلِينَ. وَلِهَذَا قِيلَ: «إِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَثِيرِ». وَسَبِيلُ هَذِهِ الْكَثْرَةِ إِنَّمَا هُوَ الزَّوْاجُ الْمُبَكَّرُ مِنْ جِهَةٍ، وَالتَّعَدُّدُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. وَلَقَدْ أَذْرَكْتَ الدَّوْلُ الْحَدِيثَةَ قِيَمَةَ الْكَثْرَةِ الْعَدَدِيَّةِ وَآثَارَهَا فِي

(١) يُرَاجَعُ حُكْمُ الزَّوْاجِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

الإنتاج. وفي الحروب، وفي سَعَةِ الثُّقُوفِ، فَعَمِلَتْ على زيادة عدد السكان بِتَشْجِيع الزواج ومُكَافَأَةِ من كَثُرَ نَسْلُهُ مِنْ رِعَايَاهَا لِتَضْمَنَ الْقُوَّةَ وَالْمَنْعَةَ. ولقد فَطِنَ الرَّحَالَةُ الألمانِي «بولُ أَشْمِيد» إلى الحُصُونَةِ فِي النَّسْلِ لَدَى الْمُسْلِمِينَ، واعتَبَرَ ذَلِكَ غُضْرًا من عناصر قُوَّتِهِمْ فَقَالَ فِي كِتَابِ «الإسلام قُوَّةُ الغد» الذي ظَهَرَ سَنَةَ ١٩٣٦: «إِنَّ مُقَوِّمَاتِ الْقُوَى فِي الشَّرْقِ الإِسْلَامِي، تُنَحْصِرُ فِي عَوَامِلَ ثَلَاثَةٍ:

أ - فِي قُوَّةِ الإِسْلَامِ «كَدِينٍ»، وَفِي الاعتقادِ به، وَفِي مُثُلِهِ، وَفِي تَأَخِيهِ بَيْنَ مُخْتَلِفِي الْجِنْسِ، وَاللُّوْنِ، وَالثَّقَافَةِ.

ب - وَفِي وَفَرَةِ مَصَادِرِ الثَّرْوَةِ الطَبِيعِيَّةِ فِي رُقْعَةِ الشَّرْقِ الإِسْلَامِي الَّذِي يَمْتَدُّ مِنَ الْمَحِيطِ الْأَطْلَسِيِّ، عَلَى حُدُودِ مَرَاكِشِ غَرْبًا إِلَى الْمَحِيطِ الْهَادِي، عَلَى حُدُودِ أُنْدُونِيسِيَا شَرْقًا. وَتَمَثِيلُ هَذِهِ الْمَصَادِرِ الْعَدِيدَةِ لِيُوحِدَةَ اقْتِصَادِيَّةٍ سَلِيمَةٍ قَوِيَّةٍ وَلَا كُتْفَاءٍ ذَاتِيٍّ، لَا يَدْعُ الْمُسْلِمِينَ فِي حَاجَةٍ مُطْلَقًا إِلَى أَوْرُوبَا أَوْ غَيْرِهَا إِذَا مَا تَقَارَبُوا وَتَعَاوَنُوا.

ج - وَأَخِيرًا أَشَارَ إِلَى الْعَامِلِ الثَّالِثِ وَهُوَ: حُصُونَةُ النَّسْلِ الْبَشَرِيِّ لَدَى الْمُسْلِمِينَ، مِمَّا جَعَلَ قُوَّتَهُمُ الْعَدَدِيَّةَ قُوَّةً مُتَزَايِدَةً؛ ثُمَّ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الْقَوَى الثَّلَاثُ فَتَأَخَى الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَحْدَةِ الْعَقِيدَةِ، وَتَوْحِيدِ اللَّهِ، وَغَطَّتْ ثُرُوتَهُمُ الطَّبِيعِيَّةَ حَاجَةً تَزَايِدَ عَدَدِهِمْ، كَانَ الْخَطَرُ الْإِسْلَامِي خَطَرًا مُنْذَرًا بِقَنَاءِ أَوْرُوبَا، وَبِسَيَادَةِ عَالَمِيَّةٍ فِي مَنْطِقَةٍ هِيَ مَرْكَزُ الْعَالَمِ كُلِّهِ» وَيَقْتَرَحُ «بولُ أَشْمِيد» هَذَا - بَعْدَ أَنْ فَصَّلَ هَذِهِ الْعَوَامِلَ الثَّلَاثَةَ، عَنْ طَرِيقِ الْإِحْصَاءَاتِ الرَّسْمِيَّةِ، وَعَمَّا يَعْرِفُهُ عَنْ جَوْهَرِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، كَمَا تَبَلَّوْرَتْ فِي تَارِيخِ الْمُسْلِمِينَ، وَتَارِيخِ تَرَابِطِهِمْ وَرَخْفِهِمْ لِرُدِّ الْعَتَاءِ عَلَيْهِمْ: «أَنْ يَتَضَامَنَ الْغَرْبُ الْمَسِيحِيُّ - شُعُوبًا وَحُكُومَاتٍ - وَيُعِيدُوا الْحَزْبَ الصَّلِيبِيَّةَ فِي صُورَةٍ أُخْرَى مُلَائِمَةٍ لِلْعَصْرِ، وَلَكِنْ فِي أَسْلُوبٍ نَافِذٍ حَاسِمٍ^(١)».

٣ - وَالذَّوْلَةُ صَاحِبَةُ الرِّسَالَةِ، كَثِيرًا مَا تَتَعَرَّضُ لِأَخْطَارِ الْجِهَادِ، فَتَفْقِدُ عَدَدًا كَبِيرًا مِنَ الْأَفْرَادِ، وَلَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ أَرَامِلِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اسْتَشْهَدُوا، وَلَا سَبِيلَ إِلَى حُسْنِ رِعَايَتِهِمْ إِلَّا بِتَرْوِيحِهِمْ. كَمَا أَنَّهُ لَا مَنُودُوحَةَ عَنْ تَعْوِضٍ مَنْ فُقِدُوا؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالْإِكْثَارِ مِنَ النَّسْلِ، وَالتَّعَدُّدِ مِنْ أَسْبَابِ الْكَثْرَةِ.

٤ - قَدْ يَكُونُ عَدَدُ الْإِنَاثِ فِي شَعْبٍ مِنَ الشُّعُوبِ أَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ الذُّكُورِ، كَمَا يَحْدُثُ عَادَةً فِي أَغْقَابِ الْحُرُوبِ، بَلْ تَكَادُ تَكُونُ الزِّيَادَةُ فِي عَدَدِ الْإِنَاثِ مُطَرِّدَةً فِي أَكْثَرِ الْأُمَمِ، حَتَّى فِي

(١) ترجمة الأستاذ الدكتور محمد البهي.

أحوال السُّلَم، نَظَرًا لما يُعَانِيهِ الرِّجَالُ غالبًا من الاضْطِلاع بالأعمالِ الشَّاقَّةِ التي تَهْيِطُ بِمُسْتَوَى السَّنِّ عِنْدَ الرِّجَالِ أَكْثَرَ مِنَ الْإِنَاثِ. وهذه الزيادة تُوجِبُ التَّعَدُّ؛ وَتَقْرِضُ الْأَخْذَ بِهِ لِكِفَالَةِ الْعَدَدِ الزَّائِدِ وَإِخْصَانِهِ، وَإِلَّا اضْطُرَزْنَا إِلَى الْإِنْجِرَافِ وَاقْتِرَافِ الرِّذِيلَةِ، فَيَفْسُدُ الْمُجْتَمَعُ وَتَنْحَلُّ اخْلَاقُهُ، أَوْ إِلَى أَنْ يَقْضِينَ حَيَاتَهُنَّ فِي أَلَمِ الْجَزْمَانِ وَشَقَاءِ الْعُزُوبَةِ، فَيَفْقَدْنَ أَعْصَابَهُنَّ، وَتَضِيعُ ثَرْوَةُ بَشَرِيَّةٍ كَانَتْ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ قُوَّةً لِلْأُمَّةِ، وَثَرْوَةً تُضَافُ إِلَى مَجْمُوعِ ثَرَوَاتِهَا. وَلَقَدْ اضْطَرَّتْ بَعْضُ الدُّوَلِ الَّتِي زَادَ فِيهَا عَدَدُ النِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ إِلَى إِبَاحَةِ التَّعَدُّ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَرَ خَلًّا أَمْثَلَ مِنْهُ مَعَ مَخَالَفَتِهِ لِمَا تَعْتَقِدُهُ، وَمُتَافَاتِهِ لِمَا أَلْفَتُهُ وَدَرَجَتْ عَلَيْهِ.

قَالَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ يُونُسُفُ مُوسَى: أَذْكُرُ أَنِّي وَبَغَضَ إِخْوَانِي الْمَصْرِيِّينَ دُعِينَا عَامَ ١٩٤٨- وَنَحْنُ فِي «بَارِيس» لِحَضُورِ مُؤْتَمَرِ الشَّبَابِ الْعَالَمِيِّ بِمَدِينَةِ «مِيُونِخ» بِالْأَلَمَانِيَا. وَكَانَ مِنْ نَصِيبِي أَنْ اشْتَرَكْتُ أَنَا وَزَمِيلٌ لِي مِنَ الْمَصْرِيِّينَ فِي الْحَلْقَةِ الَّتِي كَانَتْ تَبْتَحثُ مَشْكَلَةَ زِيَادَةِ عَدَدِ النِّسَاءِ بِالْأَلَمَانِيَا أَوْضَاعًا مُضَاعَفَةً عَنْ عَدَدِ الرِّجَالِ بَعْدَ الْحَرْبِ، وَتَسْتَعْرِضُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ خَلًّا طَبِيعًا لَهَا. وَبَعْدَ اسْتِعْرَاضِ سَائِرِ الْحُلُولِ الَّتِي يَغْرِفُونَهَا هُنَاكَ وَرَفْضِهَا جَمِيعًا تَقَدَّمْتُ وَزَمِيلِي بِالْحَلِّ الطَّبِيعِيِّ الْوَحِيدِ؛ وَهُوَ إِبَاحَةُ تَعَدُّ الزَّوْجَاتِ. فَقَوَّلَ هَذَا الرَّأْيُ أَوَّلًا بَشِيءًا مِنَ الدُّهْشَةِ وَالْإِسْمِيزَازِ، وَلَكِنَّهُ بَعْدَ بَخْثِهِ بِخُتَا عَادِلًا عَمِيقًا رَأَى الْمُؤْتَمِرُونَ أَنَّهُ لَا حِلَّ غَيْرَهُ، وَكَانَتْ النَتِيجَةُ اعْتِبَارَهُ تَوْصِيَةً مِنَ التَّوَصِيَّاتِ الَّتِي أَقْرَأَهَا الْمُؤْتَمَرُ. وَكَانَ مِمَّا سَرَّنِي كَثِيرًا بَعْدَ عَوْدَتِي إِلَى الْوَطَنِ عَامَ ١٩٤٩ مَا عَرَفْتُهُ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الصُّحُفِ الْمَصْرِِيَّةِ نَشَرَتْ أَنَّ أَهْلِي مَدِينَةِ «بُون» عَاصِمَةَ أَلَمَانِيَا الْغَرْبِيَّةِ، طَلَبُوا أَنْ يُنْصَ فِي الدِّسْتُورِ عَلَى إِبَاحَةِ تَعَدُّ الزَّوْجَاتِ.

٥- ثُمَّ إِنَّ اسْتِعْدَادَ الرَّجُلِ لِلتَّنَاسُلِ أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْدَادِ الْمَرْأَةِ، فَهُوَ مُهَيَّأٌ لِلْعَمَلِيَّةِ الْجِنْسِيَّةِ مُنْذُ الْبُلُوغِ إِلَى سِنِّ مُتَأَخَّرَةٍ بَيْنَمَا الْمَرْأَةُ لَا تَنْتَهِي لِذَلِكَ مُدَّةَ الْحَيْضِ - وَهُوَ دَوْرَةٌ شَهْرِيَّةٌ قَدْ تَصَلَّى إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ - وَلَا تَنْتَهِي كَذَلِكَ مُدَّةَ النَّفَاسِ وَالْوِلَادَةِ - وَقَدْ تَصَلَّى هَذِهِ الْمُدَّةُ إِلَى أَرْبَعِينَ يَوْمًا - يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ ظُرُوفُ الْحَمْلِ وَالرُّضَاعِ. وَاسْتِعْدَادُ الْمَرْأَةِ لِلْوِلَادَةِ يَنْتَهِي بَيْنَ الْخَامِسَةِ وَالْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ، بَيْنَمَا يَسْتَطِيعُ الرَّجُلُ الْإِخْصَابَ إِلَى مَا بَعْدَ السُّتَيْنِ، وَلَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ وَوَضْعِ الْحُلُولِ السَّلِيمَةِ لَهَا. فَإِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَاجِزَةً عَنْ آدَاءِ الْوُظَيْفَةِ الزَّوْجِيَّةِ فَمَاذَا يَصْنَعُ الرَّجُلُ أَثْنَاءَ هَذِهِ الْفَتْرَةِ؟ وَهَلِ الْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهِ خَلِيلَةٌ تُعِفُّ نَفْسَهُ وَتُخَصِّنُ فَرْجَهُ أَمْ يَتَّخِذُ خَلِيلَةً لَا تَرْبِطُهُ بِهَا رَابِطَةٌ إِلَّا الرَّابِطَةُ الَّتِي تَرْبِطُ الْحَيَوَانَاتِ بَعْضَهَا بَعْضًا؟! ... مَعَ مُلَاحَظَةِ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُحَرِّمُ الزَّوْجَةَ أَشَدَّ تَحْرِيمٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا

تَقْرَبُوا الزَّيْنَ إِنَّهُمْ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا^(١). ويقرر لمُتَرَفِهِ عُقُوبَةً زَادِعَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ^(٢)﴾ ...

٦- وقد تكون الزوجة عقيمة لا تلد، أو مريضة مرضاً لا يزجى شفاؤها منه، وهي مع ذلك راغبة في استمرار الحياة الزوجية، والزوج راغب في إنجاب الأولاد، وفي الزوجة التي تدبر شؤون بيتي. فهل من الخير للزوج أن يرضى بهذا الواقع الأليم، فيضطرب هذه العقيم دون أن يولد له، وهذه المريضة دون أن يكون له من يدبر أمر منزله، فيختل هذا الغرم كله وخده؟! ... أم الخير في أن يفارقها وهي راغبة في المعاشرة فيؤذيها بالفراق؟! ... أم يوفق بين رغبتها ورغبته؛ فيتزوج بأخرى وينقئ عليها فتلتقي مصلحته ومصلحتها معاً؟! ... أعتقد أن الحل الأخير هو أهدى الحلول وأحقها بالقبول، ولا يسع صاحب ضمير حي وعاطفة نبيلة إلا أن يتقبله ويرضى به.

٧- وقد يوجد عند بعض الرجال - بحكم طبيعتهم النفسية والبدنية - رغبة جنسية جامحة، إذ ربما لا تشبعه امرأة واحدة، ولا سيما في بعض المناطق الحارة. فبدلاً من أن يتخذ خلية تُفسد عليه أخلاقه؛ أبيع له أن يشبع غريزته عن طريق حلال مشروع.

٨- هذه بعض الأسباب الخاصة والعامة التي لاحظها الإسلام، وهو يشرع لا لجلب خاص من الناس، ولا لزم من معين محدود، وإنما يشرع للناس جميعاً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فمراعاة الزمان والمكان لها اعتبارها. وتقدير ظروف الأفراد لا بد وأن يحسب حسابها. والحرص على صالح الأمة - بتكثير سوادها ليكونوا عُدتها في الحرب والسلم - من أهم الأهداف التي يستهدفها المشرع.

٩- ولقد كان لهذا التشريع والأخذ به في العالم الإسلامي فضل كبير في بقاءه نقياً بعيداً عن الرذائل الاجتماعية والنقائص الخلقية التي فشت في المجتمعات التي لا تؤمن بالتعدد ولا تعترف به. فقد لوحظ في المجتمعات التي تحرم التعدد:

أ- شيوع الفسق، وانتشار الفجور، حتى زاد عدد البغايا عن عدد المتزوجات في بعض الجهات.

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣٢.

(٢) سورة النور، الآية: ٢.

ب- وَتَبَعَ ذَلِكَ كَثْرَةُ الْمَوَالِيدِ مِنَ السَّفَاحِ . إِذْ بَلَغَتْ نِسْبَتُهَا فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ ٥٠٪ مِنْ مَجْمُوعِ الْمَوَالِيدِ هُنَاكَ . وَفِي الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ يُولَدُ فِي كُلِّ عَامٍ أَكْثَرُ مِنْ مِائَتِي أَلْفٍ وَلِادَّةٍ غَيْرِ شَرْعِيَّةٍ . نَشَرَتْ جَرِيدَةُ الشُّعْبِ فِي شَهْرِ أَغُسْطُسِ سَنَةَ ١٩٥٩ مَا يَلِي : الرَّقْمُ الْمُدْهِلُ لِلْأَطْفَالِ غَيْرِ الشَّرْعِيِّينَ الَّذِينَ وُلِدُوا فِي الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ ، أَثَارَ مِنْ جَدِيدِ الْجَدَلِ حَوْلَ انْحِطَاطِ مُسْتَوَى الْأَخْلَاقِ فِي أَمْرِيكَا ، وَالْحَمَلِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى عَاتِقِ دَافِعِ الضَّرَائِبِ الْأَمْرِيكِيِّ - نَتِيجَةً لِتَحْمِلِهِ نَفَقَاتِ هَذَا الْجَيْشِ مِنَ الْأَطْفَالِ - وَلَا عَزَوْهُ فَقَدْ تَعَدَّى عَدَدُ هَؤُلَاءِ الْمَوَالِيدِ الـ «مِائَتِي أَلْفَ» سَنَوِيًّا . وَلِمُوَاجَهَةِ هَذِهِ الْمُشْكِلَةِ تَدْرُسُ الْجِهَاتُ الرَّسْمِيَّةُ فِي بَعْضِ الْمُجْتَمَعَاتِ إِمْكَانِيَّةَ تَعْقِيمِ النِّسَاءِ اللَّائِي يَحْذَرْنَ عَنِ التَّعَالِيمِ الدِّينِيَّةِ . وَيَتَرَكُزُ الْجَدَلُ فِي أَمَاكِنٍ أُخْرَى ، حَوْلَ الْمُفْتَرَحَاتِ الَّتِي تُطَالَبُ بِتَخْفِيفِضِ الْإِعَانَاتِ لِلْأَمْهَاتِ اللَّائِي يَضَعْنَ أَكْثَرَ مِنْ مَوْلُودٍ وَاحِدٍ غَيْرِ شَرْعِيٍّ . وَتَقُولُ وَزَارَاتُ الصَّحَّةِ ، وَالتَّعْلِيمِ ، وَالشُّؤُونِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ ، فِي الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ : إِنَّ دَافِعِي الضَّرَائِبِ فِي أَمْرِيكَا سَوْفَ يَتَحَمَّلُونَ هَذَا الْعَامَ مَبْلَغَ ٢١٠ مِلْيُونِ دُولَارًا لِتَغْطِيَةِ نَفَقَاتِ الْأَطْفَالِ غَيْرِ الشَّرْعِيِّينَ ، وَذَلِكَ بِوَاقِعِ ٢٧ دُولَارًا وَ٢٩ سِتًّا شَهْرِيًّا لِكُلِّ طِفْلٍ .

وَتَقُولُ الْإِحْصَاءَاتُ الرَّسْمِيَّةُ إِنَّ عَدَدَ هَؤُلَاءِ الْأَطْفَالِ اِزْتَفَعَ مِنْ (٨٧ أَلْفًا وَ٩٠٠) عَامِ ١٩٣٨ إِلَى (٢٠١ أَلْفٍ وَ٧٠٠) عَامِ ١٩٥٧ . كَمَا تُقَدَّرُ وَزَارَةُ الشُّؤُونِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ عَدَدَ هَؤُلَاءِ الْأَطْفَالِ فِي عَامِ ١٩٥٨ بِـ ٢٥٠ أَلْفٍ طِفْلٍ . وَلَكِنَّ الْخَبْرَاءَ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الرَّقْمَ الصَّحِيحَ يَتَعَدَّى هَذَا بِكَثِيرٍ . وَتَدُلُّ الْإِحْصَاءَاتُ الْأَخِيرَةُ أَنَّ مَعْدَلَ هَذِهِ الْوِلَادَاتِ غَيْرِ الشَّرْعِيَّةِ فِي كُلِّ أَلْفٍ ، قَدْ زَادَ ثَلَاثَةَ أَضْعَافٍ - خِلَالَ الْجِيلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ - مَعَ زِيَادَةِ تَنْذُرٍ بِالْخَطَرِ بَيْنَ الْفَتَيَاتِ الْمَرَاهِقَاتِ . وَيُغْلِنُ عِلْمَاءُ عِلْمِ الْاجْتِمَاعِ حَقِيقَةَ أُخْرَى ؛ وَهِيَ أَنَّ الْعَائِلَاتِ الْمُفْتَدِرَةَ تُخْفِي عَادَةً أَنَّ إِحْدَى بَنَاتِهَا حَمَلَتْ بِطَرِيقَةٍ غَيْرِ شَرْعِيَّةٍ ، وَتُرْسَلُ الطِّفْلُ بِهَدْوٍ إِلَى أَسْرَةٍ أُخْرَى تَبْنَاهُ . . . اِنْتَهَى .

ج- وَائْتَمَرَتْ هَذِهِ الْاِتِّصَالَاتُ الْخَبِيثَةُ الْأَمْرَاضَ الْبَدَنِيَّةَ وَالْعُقْدَ النَّفْسِيَّةَ وَالْاضْطِرَابَاتِ الْعَصَبِيَّةَ .

د- وَتَسَرَّبَتْ عَوَامِلُ الضَّعْفِ وَالْانْحِلَالِ إِلَى النَفُوسِ .

هـ- وَانْحَلَّتْ غُرَى الصُّلَابِ الْوَثِيقَةِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ ، وَاضْطَرَبَتْ الْحَيَاةُ الزَّوْجِيَّةُ وَانْفَكَّتْ رَوَابِطُ الْأُسْرَةِ حَتَّى لَمْ تَعُدْ شَيْئًا ذَا قِيَمَةٍ .

و- وَضَاعَ النَّسَبِ الصَّحِيحِ ؛ حَتَّى أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَسْتَطِيعُ الْجَزْمَ بِأَنَّ الْأَطْفَالَ الَّذِينَ يَقُومُ عَلَى تَرْبِيَّتِهِمْ هُمْ مِنْ صُلْبِهِ . فَهَذِهِ الْمَفَاسِدُ وَغَيْرُهَا كَانَتْ النَّتِيجَةُ الطَّبِيعِيَّةُ لِمُخَالَفَةِ الْفِطْرَةِ وَالْانْحِرَافِ عَنِ تَعَالِيمِ اللَّهِ ، وَهِيَ أَقْوَى دَلِيلٍ وَأَبْلَغُ حُجَّةٍ عَلَى أَنَّ وَجْهَةَ الْإِسْلَامِ هِيَ أَسْلَمُ

وُجْهَةٍ، وَأَنَّ تَشْرِيعَهُ هُوَ أَنْسَبُ تَشْرِيعٍ لِلْإِنْسَانِ يَعِيشُ عَلَى الْأَرْضِ، وَلَيْسَ لِمَلَائِكَةٍ يَعِيشُونَ فِي السَّمَاءِ. وَلْتَحْتَمِ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِالسُّؤَالِ وَالْجَوَابِ اللَّذَيْنِ أوردَهُمَا الْفَرَنْسِيُّ اتَيْنِ دِينِهِ حَيْثُ قَالَ: هَلْ فِي زَوَالِ تَعَدِدِ الزَّوْجَاتِ فَائِدَةٌ اخْلَاقِيَّةٌ؟... ثُمَّ أَجَابَ: إِنَّ هَذَا أَمْرٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ؛ فَالِدَّاعَرَةُ الَّتِي تَنْدُرُ فِي أَكْثَرِ الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ سَوَفَ تَتَفَشَّى فِيهَا، وَتُنْشُرُ آثَارُهَا الْخَرَبِيَّةَ. وَكَذَلِكَ سَوَفَ يَظْهَرُ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ دَاءٌ لَمْ تَعْرِفْهُ مِنْ قَبْلُ، هُوَ غُرُوبَةُ النِّسَاءِ الَّتِي تَنْتَشِرُ بِآثَارِهَا الْمُفْسَدَةُ فِي الْبِلَادِ الْمُقْصُورِ فِيهَا الزَّوْاجُ عَلَى وَاحِدَةٍ، وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ فِيهَا بِنِسْبَةِ مُفْرِغَةٍ. وَخَاصَّةً عَقِبَ فِتْرَاتِ الْحُرُوبِ (١).

تَقْيِيدُ التَّعَدُّدِ: وَلَقَدْ كَانَ سُوءُ التَّضْيِيقِ، وَعَدَمُ رِعَايَةِ تَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ حُجَّةً نَاهِيَةً لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يُقَيِّدُوا تَعَدِدَ الزَّوْجَاتِ وَأَلَّا يُنَاحَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُخْرَى إِلَّا بَعْدَ دِرَاسَةِ الْقَاضِي أَوْ غَيْرِهِ - مِنَ الْجِهَاتِ الَّتِي يُنَاطُ بِهَا هَذَا الْأَمْرُ - حَالَتُهُ وَمَعْرِفَةُ قُدْرَتِهِ الْمَالِيَّةِ، وَالْإِذْنُ لَهُ بِالزَّوْاجِ. ذَلِكَ أَنَّ الْحَيَاةَ الْمَنْزِلِيَّةَ تَتَطَلَّبُ نَفَقَاتٍ بَاهِظَةً، فَإِذَا كَثُرَ أَفْرَادُ الْأُسْرَةِ بَتَعَدِدِ الزَّوْجَاتِ ثَقُلَ حِمْلُ الرَّجُلِ، وَضَعُفَ عَنِ الْقِيَامِ بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهِمْ، وَعَجَزَ عَنِ تَرْبِيَّتِهِمُ التَّرِيَّةَ الَّتِي تَجْعَلُ مِنْهُمْ أَفْرَادًا صَالِحِينَ، يَسْتَطِيعُونَ التُّهُوسَ بِتَكَالِيفِ الْحَيَاةِ وَتَبَعَاتِهَا، وَبِذَلِكَ يَفْشُو الْجَهْلُ، وَيَكْثُرُ الْمُتَعَطِّلُونَ، وَيَنْشَرُّ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنَ أَفْرَادِ الْأُمَّةِ، فَيَشْبُونَ وَهُمْ يَحْمِلُونَ جَرَائِمَ الْفَسَادِ الَّتِي تَنْحُرُ فِي عِظَامِهَا. ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَتَزَوَّجُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ بِأَكْثَرِ مِنْ وَاحِدَةٍ إِلَّا لِقَضَاءِ الشَّهْوَةِ أَوْ الطَّمَعِ فِي الْمَالِ؛ فَلَا يَتَحَرَّى الْحِكْمَةَ مِنَ التَّعَدُّدِ، وَلَا يَنْفِي وَجْهَ الْمَصْلَحَةِ فِيهِ، وَكَثِيرًا مَا يَغْتَدِي عَلَى حَقِّ الزَّوْجَةِ الَّتِي تَزَوَّجَ عَلَيْهَا، وَيُضَارُّ أَوْلَادُهُ مِنْهَا، وَيَحْرِمُهُمْ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ فَتَشْتَعِلُ نِيرَانُ الْعَدَاوَةِ بَيْنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الصُّرَايِرِ، ثُمَّ تَنْتَشِرُ هَذِهِ الْعَدَاوَةُ إِلَى الْأُسْرِ، فَيَشْتَدُّ الْخِصَامُ وَتَسْعَى كُلُّ زَوْجَةٍ لِلانْتِقَامِ مِنَ الْأُخْرَى، وَتَكْبُرُ هَذِهِ الصِّغَائِرُ حَتَّى تَصِلَ إِلَى حَدِّ الْقَتْلِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ. هَذِهِ بَعْضُ أَثَارِ التَّعَدُّدِ، وَالَّتِي اتَّخَذَ مِنْهَا دَلِيلَ التَّقْيِيدِ. وَنَبَادُرُ فَنَقُولُ: إِنَّ الْعِلَاجَ لَا يَكُونُ بِمَنْعِ مَا أَبَاحَهُ اللَّهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ بِالتَّعْلِيمِ وَالتَّرْيَةِ وَتَقْيِيدِ النَّاسِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ. أَلَا تَرَى إِنَّ أَيْحَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ دُونَ أَنْ يَتَجَاوَزَ الْحَدَّ، فَإِذَا أَشْرَفَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَأَصَابَتْهُ الْأَمْرَاضُ وَاتَّابَتْهُ الْعِلَلُ؟ - فَلَيْسَ ذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بِقَدْرِ مَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى التَّهَمِّ وَالْإِسْرَافِ. وَعِلَاجٌ مِثْلُ هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَكُونُ بِمَنْعِهِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ؛ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِتَعْلِيمِهِ الْأَدَبِ الَّذِي يَنْبَغِي مُرَاعَاتِهِ اتِّقَاءً لِمَا يَحْدُثُ مِنْ ضَرَرٍ.

ثم إن الذين ذهبوا إلى حظر التعدد إلا بإذن من القاضي مستدلين بالواقع من أحوال الذين تزوجوا بأكثر من واحدة؛ جهلوا أو تجاهلوا المفسد التي تنجم من الخطر، فإن الضرر الحاصل من إباحة التعدد أخف من ضرر حظره، والواجب أن يتقى أشدهما بإباحة أخفهما - تبعاً لقاعدة ارتكاب أخف الضررين - وترك الأمر للقاضي مما لا يمكن ضبطه، فليست هناك مقاييس صحيحة يمكن أن يعرف بها ظروف الناس وأحوالهم، وقد يكون ضرره أقرب من نفعه. ولقد كان المسلمون - من العهد الأول إلى يومنا هذا - يتزوجون بأكثر من واحدة، ولم يبلغنا أن أحداً حاول حظر التعدد، أو تقييده على النحو المقترح، فلنستغنا ما وسعهم، وما ينبغي لنا أن نصيّق رحمة الله الواسعة، وننتقص من التشريع الذي جمع من المزايا والفضائل ما شهد به الأعداء؛ فضلاً عن الأصدقاء.

تاريخ تعدد الزوجات: الحقيقة أن هذا النظام كان سائداً قبل ظهور الإسلام في شعوب كثيرة منها: «العبريون» و«العرب» في الجاهلية، وشعوب «الصفاليّة»، أو «السلافيون». وهي التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي تُسمّى الآن: «روسيا»، و«ليتوانيا»، و«ليثونيا»، و«استونيا»، و«بولونيا»، و«تشيكوسلوفاكيا»، و«يوغوسلافيا». وعند بعض الشعوب الجرمانية والسكسونية التي ينتمي إليها معظم أهل البلاد التي تُسمّى الآن: «ألمانيا»، و«النمسا»، و«سويسرا»، و«بلجيكا»، و«هولندا»، و«الدانمارك»، و«السويد»، و«النرويج»، و«انجلترا». فليس بصحيح إذن ما يدعونه من أن الإسلام هو الذي قد أتى بهذا النظام. والحقيقة كذلك أن نظام تعدد الزوجات لا يزال إلى الوقت الحاضر منتشر في عدة شعوب لا تدين بالإسلام كإفريقيا، والهند، والصين، واليابان.

فليس بصحيح إذن ما يزعمونه من أن هذا النظام مقصور على الأمم التي تدين بالإسلام... والحقيقة كذلك أنه لا علاقة للدين المسيحي في أصله بتحريم التعدد. وذلك أنه لم يرد في الإنجيل نص صريح يدل على هذا التحريم. وإذا كان السابقون الأولون إلى المسيحية من أهل أوروبا قد ساروا على نظام وحدة الزوجة فما ذاك إلا لأن معظم الأمم الأوروبية الوثنية التي انتشرت فيها المسيحية في أول الأمر - وهي شعوب اليونان، والرومان - كانت تقاليداً تحرم تعدد الزوجات المفقود عليهن، وقد سار أهلها - بعد اعتناقهم المسيحية - على ما وجدوا عليه آباءهم من قبل. إذن فلم يكن نظام وحدة الزوجة لديهم نظاماً طارئاً جاء به الدين الجديد الذي دخلوا فيه، وإنما كان نظاماً قديماً جرى عليه العمل في وثنياتهم الأولى،

الولاية على الزواج

وكل ما هنالك أنَّ النُّظْمَ الكَنَسِيَّةَ المُسْتَحْدَثَةَ بَعْدَ ذَلِكَ قَدْ اسْتَقَرَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ وَاُعْتَبِرَتْ هَذَا التَّحْرِيمُ مِنْ تَعَالِيمِ الدِّينِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ أَسْفَارَ الْإِنْجِيلِ نَفْسُهَا لَمْ يَرِدْ فِيهَا شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّحْرِيمِ. وَالْحَقِيقَةُ كَذَلِكَ، أَنَّ نِظَامَ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ لَمْ يَبْدُ فِي صُورَةٍ وَاضِحَةٍ إِلَّا فِي الشُّعُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الْحَضَارَةِ، عَلَى جِهِنِ أَنَّهُ قَلِيلُ الْإِنْتِشَارِ أَوْ مُنْعَدِمٌ فِي الشُّعُوبِ الْبَدَائِيَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ عُلَمَاءُ الْاجْتِمَاعِ وَمُؤَرِّخُو الْحَضَارَاتِ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ (وِسترمارك، وهوبهوس، وهيلير، وجنبرج).

فَقَدْ لَوِجِظَ أَنَّ نِظَامَ وَحْدَةِ الزَّوْجَةِ كَانَ النِّظَامَ السَّائِدَ فِي أَكْثَرِ الشُّعُوبِ تَأَخَّرًا وَبَدَائِيَّةً، وَهِيَ الشُّعُوبُ الَّتِي تَعِيشُ عَلَى الصَّيْدِ، أَوْ جَمْعِ الثَّمَارِ الَّتِي تَجُودُ بِهَا الطَّبِيعَةُ عَفْوًا، وَفِي الشُّعُوبِ الَّتِي تَنْزَحُزُحُ تَنْزَحُزًا كَبِيرًا عَنْ بَدَائِيَّتِهَا، وَهِيَ الشُّعُوبُ الْحَدِيثَةُ الْعَهْدُ بِالزَّرَاعَةِ. عَلَى جِهِنِ أَنَّ نِظَامَ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ لَمْ يَبْدُ فِي صُورَةٍ وَاضِحَةٍ إِلَّا فِي الشُّعُوبِ الَّتِي قَطَعَتْ مَرَحَلَةَ كَبِيرَةً فِي الْحَضَارَةِ، وَهِيَ الشُّعُوبُ الَّتِي تَجَاوَزَتْ مَرَحَلَةَ الصَّيْدِ الْبَدَائِيَّ إِلَى مَرَحَلَةِ اسْتِثْنَائِ الْأَنْعَامِ وَتَرْبِيَّتِهَا وَرَعِيَّهَا وَاسْتِغْلَالِهَا، وَالشُّعُوبُ الَّتِي تَجَاوَزَتْ جَمْعَ الثَّمَارِ وَالزَّرَاعَةَ الْبَدَائِيَّةَ إِلَى مَرَحَلَةِ الزَّرَاعَةِ. وَبِرَأْيِ كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْاجْتِمَاعِ وَمُؤَرِّخِي الْحَضَارَاتِ أَنَّ نِظَامَ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ سَيَتَّسِعُ نِظَامُهُ حَتْمًا، وَيَكْثُرُ عَدَدُ الشُّعُوبِ الْآخِذَةِ بِهِ كَلَمَا تَقَدَّمَتِ الْمَدِينَةُ وَاتَّسَعَ نِظَامُ الْحَضَارَةِ. . . فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ إِذْنًا مَا يَزْعُمُونَهُ مِنْ أَنَّ نِظَامَ تَعْدِدِ الزَّوْجَاتِ مُزْنِطٌ بِتَأَخُّرِ الْحَضَارَةِ، بَلْ عَكْسَ ذَلِكَ تَمَامًا هُوَ الْمُتَّفَقُ مَعَ الْوَاقِعِ. هَذَا هُوَ الْوَضْعُ الصَّحِيحُ لِنِظَامِ التَّعْدِدِ مِنَ النَّاحِيَةِ التَّارِيخِيَّةِ وَهَذَا هُوَ مَوْقِفُ الْمَسِيحِيَّةِ مِنْهُ، وَهَذِهِ هِيَ الْحَقِيقَةُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمَدَى انْتِشَارِهِ، وَارْتِبَاطِهِ بِتَقَدُّمِ الْحَضَارَةِ، وَلَمْ نَذْكُرْ لِنُذَبِّرِ هَذَا النِّظَامَ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ لِمُجَرَّدِ وَضْعِ الْأُمُورِ فِي نِصَابِهَا وَلِبَيَانِ مَا تَنْطَوِي عَلَيْهِ حَمَلَةُ الْفَرَنْجَةِ مِنْ تَزْيِيفِ الْحَقِيقَةِ وَالتَّارِيخِ.

الولاية على الزواج

مَعْنَى الْوِلَايَةِ: الْوِلَايَةُ حَقٌّ شَرْعِيٌّ، يَنْفُذُ بِمُقْتَضَاهُ الْأَمْرُ عَلَى الْغَيْرِ جَبْرًا عَنْهُ. . . وَهِيَ وَِلَايَةٌ عَامَّةٌ، وَوِلَايَةٌ خَاصَّةٌ. . . وَالْوِلَايَةُ الْخَاصَّةُ وَِلَايَةٌ عَلَى النَّفْسِ، وَوِلَايَةٌ عَلَى الْمَالِ. وَالْوِلَايَةُ عَلَى النَّفْسِ هِيَ الْمَقْصُودَةُ هُنَا، أَيْ وَِلَايَةٌ عَلَى النَّفْسِ فِي الزَّوْاجِ.

شُرُوطُ الْوَلِيِّ: وَيُشْتَرَطُ فِي الْوَلِيِّ: الْحُرِيَّةُ، وَالْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، سَوَاءً كَانَ الْمُوَلَّى عَلَيْهِ مُسْلِمًا أَوْ غَيْرَ مُسْلِمٍ. . . فَلَا وَِلَايَةَ لِعَبْدٍ، وَلَا مَجْنُونٍ، وَلَا صَبِيٍّ، لِأَنَّهُ لَا وَِلَايَةَ لِوَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ عَلَى نَفْسِهِ، فَأَوَّلَى الْأَتَكُونُ لَهُ وَِلَايَةٌ عَلَى غَيْرِهِ. وَيَزَادُ عَلَى هَذِهِ شَرْطٌ رَابِعٌ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ، إِذَا كَانَ الْمُوَلَّى عَلَيْهِ مُسْلِمًا. فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَغَيْرِ الْمُسْلِمِ وَِلَايَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِ

لِقَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى -: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(١).

عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ: وَلَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ فِي الْوَلِيِّ، إِذَا الْفِسْقُ لَا يَسْلُبُ أَهْلِيَّةَ التَّزْوِيجِ إِلَّا إِذَا خَرَجَ بِهِ الْفِسْقُ إِلَى حَدِّ التَّهْتِكِ، فَإِنَّ الْوَلِيَّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يُؤْتَمَرُ عَلَى مَا تَحْتَ يَدِهِ، فَيَسْلُبُ حَقَّهُ فِي الْوَلَايَةِ.

اِغْتِبَارُ وَلَايَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى نَفْسِهَا فِي الزَّوْاجِ: ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تُزَوِّجُ نَفْسَهَا وَلَا غَيْرَهَا، وَإِلَى أَنَّ الزَّوْاجَ لَا يَتَعَقَّدُ بِعِبَارَتِهَا، إِذْ إِنَّ الْوَلَايَةَ شَرُطٌ فِي صِحَّةِ الْعَقْدِ، وَأَنَّ الْعَاقِدَ هُوَ الْوَلِيُّ... وَاحْتَجُّوا لِهَذَا.

١ - يَقُولُ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِن عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾^(٢).

٢ - وَيَقُولُهُ - سُبْحَانَهُ -: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا...﴾^(٣). وَوَجْهُ الْاِخْتِجَاجِ بِالْآيَتَيْنِ: أَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - خَاطَبَ بِالنِّكَاحِ الرِّجَالَ، وَلَمْ يُخَاطَبْ بِهِ النِّسَاءَ. فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَا تُنكِحُوا أَيُّهَا الْأَوْلِيَاءُ مُؤَلَّيَاتِكُمْ لِلْمُشْرِكِينَ.

٣ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جِبَّانٍ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّاحُهُ. وَالتَّفْسِيرُ فِي الْحَدِيثِ يَنْجُهِ إِلَى الصَّحَّةِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ الْمَجَازَيْنِ إِلَى الذَّاتِ، فَيَكُونُ الزَّوْاجُ بِغَيْرِ وَلِيٍّ بَاطِلًا، كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٤ - وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: ﴿...فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ...﴾^(٤). قَالَ: «حَدَّثَنِي مَقْلُبُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِيهِ. قَالَ: «زَوَّجْتُ أُخْتًا لِي مِنْ رَجُلٍ فَطَلَّقَهَا حَتَّىٰ إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا، فَقُلْتُ لَهُ: زَوَّجْتُكَ، وَفَرَّجْتُكَ، وَأَكْرَمْتُكَ فَطَلَّقْتُهَا، ثُمَّ جِئْتَ تَخْطُبُهَا!! لَا وَاللَّهِ لَا تَعُودُ إِلَيْهَا أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تُرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾^(٥) فَقُلْتُ: الْآنَ أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: فَزَوَّجْتُهَا إِنِّيَّاهُ».

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَمِنْ أَقْوَى الْحُجَجِ هَذَا السَّبَبُ الْمَذْكُورُ فِي نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهِيَ أَضَرَحُ دَلِيلٌ عَلَى اِغْتِبَارِ الْوَلِيِّ؛ وَإِلَّا لَمَا كَانَ لِعِضْلِهِ مَعْنَى، وَلَئِنْ كَانَ لَهَا أَنْ تُزَوِّجَ نَفْسَهَا لَمْ تَحْتَجَّ إِلَى أَحْيَاهَا، وَمَنْ كَانَ أَمْرُهُ إِلَيْهِ لَا يُقَالُ إِنَّ غَيْرَهُ مَنَعَهُ مِنْهُ.

(١) سورة النساء، الآية: ١٤١.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

٥- وعن عائشة أن رسول الله ﷺ - قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجَرُوا^(١) فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن قال القُرْطُبِيُّ: وهذا الحديث صحيح. ولا اعتبار بقول ابنِ عُلَيَّة عن ابنِ جُرَيْج أنه قال: سألت عنه الزُّهْرِيَّ، فلم يَعْرِفْهُ، ولم يَقُلْ هذا أحدٌ عن ابنِ جُرَيْج غير ابنِ عُلَيَّة، وقد رواه جماعة عن الزُّهْرِيَّ ولم يذكروا ذلك... ولو ثبت هذا عن الزُّهْرِيَّ لم يكن في ذلك حُجَّةٌ، لأنَّه قد نَقَلَ عنه ثِقَاتٌ: منهم سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى، وهو ثقةٌ إمامٌ، وجعفر بن زَيْعَةَ... فلو نسبته الزُّهْرِيَّ لَمْ يَضُرَّهُ ذلك لأنَّ النَّسِيَانَ لَا يُغْضَمُ مِنْهُ ابْنُ آدَمَ. قال الحَاكِمُ: وقد صَحَّبتُ الرِّوَايَةَ فيه عن أزواج النبي ﷺ: عائشة، وأم سلمة، وزَيْنَب... ثم سَرَدَ تمام ثلاثين حديثاً. وقال ابنُ المُنْذِرِ: إنَّه لا يَعْرِفُ عن أحدٍ من أصحابِهِ خلاف ذلك.

٦- قالوا: ولأنَّ الزواج له مقاصدٌ مُتَعَدِّدَةٌ، والمرأة كثيراً ما تُخَضَّعُ لِحُكْمِ العاطفة، فلا تُحْسِنُ الاختيار، فيفوئها حصولُ هذه المقاصد؛ فَمُنِعَتْ مِنْ مُبَاشَرَةِ العقدِ وجُعِلَ إلى وَلِيِّهَا، لتُخَصَّلَ على مقاصدِ الزواج على الوجه الأكمل. قال الترمذي: والعمل على حديث النبي ﷺ في هذا الباب «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» عند أهل العلم من أصحاب النبي: منهم عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وعُليُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؛ وعبدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وأَبُو هُرَيْرَةَ، وابنُ عَمَرَ، وابنُ مَسْعُودٍ، وعائشة. ومِمَّنْ ذهب إلى هذا من فقهاء التابعين: سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ والحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وشُرَيْحٌ، وإِبْرَاهِيمُ التَّخَمِيُّ، وعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وغيرهم. وبهذا يقول سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، والأَوْزَاعِيُّ، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، والشَّافِعِيُّ، وابنُ شَبْرَمَةَ، وأحمد، وإِسْحَاقُ، وابنُ حَزْمٍ، وابنُ أَبِي لَيْلَى، والطَّبْرِيُّ، وأَبُو ثَوْرٍ.

وقال الطَّبْرِيُّ: في حديث حَفْصَةَ - حين تَأَيَّمَتْ، وعَقَدَ عليها عمرُ النِّكَاحِ، ولم تعَفْهُ هي - إنطال قول مَنْ قال: إِنْ مَنْ قَالَ: إِنْ لِلْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ الْمَالِكَةَ لِنَفْسِهَا تَزْوِيجَ نَفْسِهَا وَعَقْدَ النِّكَاحِ دُونَ وَلِيِّهَا، ولو كَانَ ذَلِكَ لها لم يكن رسولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْعَ خِطْبَةَ حَفْصَةَ لِنَفْسِهَا؛ إِذَا كَانَتْ أَوْلَى بِنَفْسِهَا مِنْ أَبِيهَا وَخَطْبَهَا إِلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ أَمْرَهَا وَلَا الْعَقْدَ عَلَيْهَا. ويرى أبو حَنِيفَةَ وأبو يُونُسَ: أَنَّ الْمَرْأَةَ الْعَاقِلَةَ الْبَالِغَةَ لَهَا الْحَقُّ فِي مُبَاشَرَةِ الْعَقْدِ لِنَفْسِهَا. بِكَرَاهٍ كَانَتْ أَوْ ثِيْبًا... وَيُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَكِلَ عَقْدَ زَوَاجِهَا لِوَلِيِّهَا، صَوْنًا لَهَا عَنِ التَّبَدُّلِ إِذَا هِيَ تَوَلَّتْ الْعَقْدَ بِمَخْضَرٍ مِنْ

(١) أي امتنعوا عن التزويج.

الرجال الأجانب عنها. وليس لوليها العاصب^(١) حق الاعتراض عليها، إلا إذا زوجت نفسها من غير كفاءة أو كان مهرها أقل من مهر المثل. فإن زوجت نفسها بغير كفاءة، وبغير رضا وليها العاصب - فالمروئي عن أبي حنيفة وأبي يوسف؛ والمفتي به في المذهب عدم صحة زواجها؛ إذ ليس كل ولي يحسن المرافعة، ولا كل قاض يعدل، فأفتوا بعدم صحة الزواج سداً لباب الخصومة. وفي رواية أن للولي حق الاعتراض بأن يطلب من الحاكم التفريق، دفعاً لضرب العار ما لم تلذ من زوجها، أو تخبل حبلاً ظاهراً، فإنه حينئذ يسقط حقه في طلب التفريق لئلا يضيع الولد، ومحافظة على الحمل من الضياع.

وإن كان الزوج كفواً؛ وكان المهر أقل من مهر المثل فإن قبل الزوج لزم العقد، وإن رفض رفع الأمر للقاضي ليفسخه. وإن لم يكن لها ولي عاصب. بأن كانت لا ولي لها أصلاً، أو لها ولي غير عاصب، فلا حق لأحد في الاعتراض على عقدها، سواء زوجت نفسها من كفاءة أو غير كفاءة، بمهر المثل، أو أقل، لأن الأمر في هذه الحالة يرجع إليها وخدّها؛ وأنها تصرّفت في خالص حقها، وليس لها ولي ينالها العار لزواجها من غير كفاءة، ومهر مثلها قد سقط بتنازلها عنه. واستدل جمهور الأحناف بما يأتي:

١ - قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا مَحْلَ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٢)؛

٢ - وقوله سبحانه: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ آبَهُنَّ فَلَا تَصْطَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾^(٣). ففي هاتين الآيتين إسناد الزواج إلى المرأة، والأصل في الإسناد أن يكون إلى الفاعل الحقيقي...

٣- ثم إنها تستقل بعقد البيع وغيره من العقود فمن حقها أن تستقل بعقد زواجها؛ إذ لا فرق بين عقد وعقد... وعقد الزواج وإن كان لأوليائها حق فيه فهو لم يبلغ، إذ اعتبر في حالة ما إذا أساءت التصرف، وتزوجت من غير كفاءة، إذ إن سوء تصرفها يلحق عاراً وأليائها. قالوا: وأحاديث اشتراط الولاية في الزواج تخمل على ناقصة الأهلية، كأن تكون صغيرة، أو مجنونة... وتخصيص العام، وقصره على بعض أفرادِهِ بالقياس جائز عند كثير من أهل الأصول.

وجوب استئذان المرأة قبل الزواج: ومهما يكن من خلاف في ولاية المرأة فإنه يجب

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(١) العاصب: الوارث.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

على الولي أن يبدأ بأخذ رأي المرأة، ويعرف رضاها قبل العقد، إذ إن الزواج معاشرة دائمة، وشركة قائمة بين الرجل والمرأة. . . ولا يدوم الوثام ويبقى الوُد والانسجام ما لم يُغْلَم رضاها؛ ومن ثم منع الشُّرْعُ إكراه المرأة بكَرًا كانت أو ثيبًا. على الزواج، وإجبارها على مَنْ لا رَغْبَةَ لها فيه، وجعل العقد عليها قبل استئذانها غير صحيح، ولها حق المطالبة بالفسخ إبطالاً لتصرفات الولي المُستبد إذا عقد عليها:

١- فعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «الثَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا^(١) مِنَ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صَمَاتُهَا^(٢)». رواه الجماعة إلا البخاري. وفي رواية لأحمد، ومسلم، وأبي داود، والنسائي «وَالْبِكْرُ يُسْتَأْذَنُ مِنْ أَبَوَيْهَا». أي يطلب أمرها قبل العقد عليها.

٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تُنْكَحُ الْأَيِّمُ^(٣) حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ»، قالوا: يا رسول الله: كَيْفَ إِذْنُهَا...؟ قال: «أَنْ تُسَكَّتَ».

٣- وعن خنساء بنت خدام: «أَنْ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ نِكَاحَهَا». أخرجه الجماعة إلا مسلماً.

٤- وعن ابن عباس: «أَنْ جَارِيَةً بَكَرًا، أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنْ أَبَاهَا زَوَّجَهَا، وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ». رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والدارقطني.

٥- وعن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن أبيه قال: «جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي ابْنَ أَخِيهِ لِيرَفَعَ بِي حَسْبِيَّتَهُ. قال: فجعل الأمر إليها؛ فقالت: قد أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَعْلِمَ النِّسَاءَ أَنَّ لَيْسَ إِلَى الْآبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ». رواه ابن ماجه. ورجالُه رجال الصَّحِيح.

زَوَاجُ الصَّغِيرَةِ: لهذا بالنسبة للبالغة، أما الصغيرة، فإنه يجوز للأب تزويجها دون إذنها؛ إذ لا رأي لها. . . والأب والجد يزعيان حقها ويحافظان عليها. . . وقد زوج أبو بكر - رضي الله عنه - ابنته عائشة أم المؤمنين من رسول الله ﷺ وهي صغيرة دون إذنها، إذ لم تكن في سن يُعْتَبَرُ فيها إذنها. وليس لها الخيار إذا بلغت. واستحب الشافعية ألا يزوجه الأب حتى تبلغ.

(١) أي أنها أحق بنفسها في أن الولي لا يعقد عليها إلا برضاها لا أنها أحق بنفسها في أن تعقد على نفسها دون وليها.

(٢) أي أن سكوتها إذن.

(٣) الأيم مَنْ لا زوج لها ولا بد من تصريحها بالرضا بما يدل عليه، من نطق أو غيره.

وَسَنَأَذِّنْهَا، لئلا يُوقَعَهَا فِي أَسْرِ الزَّوْاجِ وَهِيَ كَارِهَةٌ. وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لغير الأبِ والجاءِ. مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُزَوِّجَ الصَّغِيرَةَ، فَإِنْ زَوَّجَهَا لَمْ يَصَحَّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ: يَجُوزُ لِجَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ وَيَصَحُّ، وَلَهَا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ وَهِيَ الْأَصْحَى؛ لِمَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ أَمَامَةَ بِنْتَ حَمْزَةَ - وَهِيَ صَغِيرَةٌ - وَجَعَلَ لَهَا الْخِيَارَ إِذَا بَلَغَتْ. وَإِنَّمَا زَوَّجَهَا النَّبِيُّ ﷺ - لِقُرْبِهِ مِنْهَا. وَوَلَّيْتُهُ عَلَيْهَا، وَلَمْ يَزُوجْهَا بِصِفَتِهِ نَبِيًّا، إِذْ لَوْ زَوَّجَهَا بِصِفَتِهِ نَبِيًّا لَمْ يَكُنْ لَهَا حَتَّى الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَتْ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ وَلَا الْمُؤْمِنَةِ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (١).

وَهَذَا الْمَذْهَبُ قَالَ بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ.

وَلَايَةُ الْأَجْبَارِ: تَثْبُتُ وَلَايَةُ الْإِجْبَارِ عَلَى الشَّخْصِ الْفَاقِدِ الْأَهْلِيَّةِ مِثْلُ الْمَجْنُونِ، وَالصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ، كَمَا تَثْبُتُ هَذِهِ الْوَلَايَةُ عَلَى الشَّخْصِ النَاقِصِ الْأَهْلِيَّةِ مِثْلُ الصَّبِيِّ وَالْمَعْتُوهِ الْمُمَيَّزِينَ. وَمَعْنَى ثُبُوتِ وَلَايَةِ الْإِجْبَارِ - أَنَّ لِلْوَلِيِّ حَقَّ عَقْدِ الزَّوْاجِ لِمَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ عَلَيْهِ مِنْ هَوْلَاءِ دُونَ الرُّجُوعِ إِلَيْهِمْ لِأَخِذِ رَأْيِهِمْ، وَيَكُونُ عَقْدُهُ نَافِذًا عَلَى الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ دُونَ تَوْقُفٍ عَلَى رِضَاهُ. وَقَدْ جَعَلَ الشَّارِعُ هَذِهِ الْوَلَايَةَ إِجْبَارِيَّةً لِلنَّظَرِ فِي مَصَالِحِ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ، إِذْ إِنْ فَاقَدَ الْأَهْلِيَّةَ، أَوْ نَاقِصَهَا عَاجَزَ عَنِ النَّظَرِ فِي مَصَالِحِ نَفْسِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْقُدْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ مَا يَسْتَطِيعُ بِهَا أَنْ يَذَرِكَ مَصْلَحَتَهُ فِي الْعُقُودِ الَّتِي يَغْفُذُهَا، وَالتَّصَرُّفَاتِ الَّتِي تَضُدُّ عَنْهُ بِسَبَبِ الصَّغَرِ أَوْ الْجُنُونِ أَوْ الْعَتَمَةِ، وَمَنْ ثَمَّ فَإِنَّ تَصَرُّفَاتِ الْفَاقِدِ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ نَاقِصَهَا تَرْجِعُ إِلَى وَلِيِّهِ. إِلَّا أَنَّ فَاقِدَ الْأَهْلِيَّةِ إِذَا عَقَدَ الزَّوْاجَ فَإِنَّ عَقْدَهُ يَقَعُ بَاطِلًا، إِذْ لَا تُعْتَبَرُ عِبَارَاتُهُ فِي إِنْشَاءِ الْعُقُودِ وَالتَّصَرُّفَاتِ لِغَدَمِ التَّمْيِيزِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الْأَهْلِيَّةِ.

أَمَّا نَاقِصُ الْأَهْلِيَّةِ إِذَا عَقَدَ عَقْدَ الزَّوْاجِ فَإِنَّ عَقْدَهُ يَقَعُ صَاحِحًا، مَتَى تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ الْلازِمَةُ، إِلَّا أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَلِيِّ، فَإِنْ شَاءَ أَجَازَهُ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ. وَقَالَ الْأَحْنَفُ: إِنَّ وَلَايَةَ الْإِجْبَارِ هَذِهِ تَثْبُتُ لِلْعَصَبَاتِ النَّسَبِيَّةِ عَلَى الصَّغَارِ، وَالْمَجَانِينَ، وَالْمَعْتُوهِينَ. أَمَّا غَيْرُ الْأَحْنَفِ، فَقَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ الصَّغَارِ وَبَيْنَ الْمَجَانِينَ وَالْمَعَاتِيَّةِ، فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَلَايَةَ عَلَى الْمَجَانِينَ، وَالْمَعَاتِيَّةِ تَثْبُتُ لِلْأَبِ، وَالْجَدِّ، وَالْوَصِيِّ، وَالْحَاكِمِ. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ تَثْبُتُ لَهُ هَذِهِ الْوَلَايَةُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالصَّغِيرِ فَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: تَثْبُتُ لِلْأَبِ، وَوَصِيِّهِ فَقَطْ وَلَا تَثْبُتُ لِغَيْرِهِمَا. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا تَثْبُتُ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ.

مَنْ هُمْ الْأَوْلِيَاءُ؟ ذهب جمهور العلماء، منهم مالك والثوري، والليث والشافعي إلى أن الأولياء في الزواج هم العصبة... وليس للخال ولا للإخوة، ولا لولد الأم، ولا لأي من ذوي الأرحام ولاية. قال الشافعي: لا ينعقد نكاح امرأة إلا بعارة الولي القريب؛ فإن لم يكن فبعارة الولي البعيد، فإن لم يكن فبعارة السلطان^(١). فإن زوجت نفسها بإذن الولي، أو بغير إذنه بطل الزواج، ولم يتوقف. وعند أبي حنيفة أن لغير العصبة من الأقارب ولاية التزويج. ولصاحب الروضة النبوية تحقيق في هذا الموضوع قال: الذي ينبغي التعميل عليه عندي هو أن يقال: «إن الأولياء هم قرابة المرأة: الأدنى فالأدنى، الذين تلحقهم الغضاضة إذا تزوجت بغير كفء، وكان المزوج لها غيرهم».

وهذا المعنى لا يختص بالعصبات، بل قد يوجد في ذوي السهام، كالأخ لأم، وذوي الأرحام كابن البنت. وربما كانت الغضاضة معهم أشد منها مع بني الأعمام ونحوهم، فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصبات، كما أنه لا وجه لتخصيصها بمن يرث. ومن زعم ذلك فعليه الدليل أو الثقل؛ بأن معنى الولي في النكاح شرعاً أو لغة هو هذا. قال: ولا ريب أن بعض القرابة أولى من بعض... وهذه الأولوية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال، واستحقاق التصرف فيه حتى يكون كالمراث؛ أو كولاية الصغير، بل باعتبار أمر آخر؛ وهو ما يجده القريب من الغضاضة التي هي العار اللاصق به؛ ولهذا لا يختص بالعصبات، بل يوجد في غيرهم... ولا شك أن بعض القرابة أدخل في هذا الأمر من بعض... فالآباء والأبناء أولى من غيرهم، ثم الإخوة لأبوين، ثم الإخوة لأب، أو لأم، ثم أولاد البنين، وأولاد البنات، ثم أولاد الإخوة، وأولاد الأخوات، ثم الأعمام، والأخوال، ثم هكذا من بعد هؤلاء.

ومن زعم الاختصاص ببعض دون البعض فليأت بحجة، وإن لم يكن بيده إلا مجرد أقوال من تقدمه فلنسنا ممن يقول على ذلك^(٢).

جواز تزويج الرجل نفسه من موليته: يجوز للرجل أن يزوج نفسه من المرأة التي يلي أمرها دون الاحتياج إلى ولي آخر، إذا رضيته به زوجاً لها. فعن سعيد بن خالد عن أم حكيم

(١) أي أن الترتيب عنده يجب أن يكون هكذا: الأب، ثم الجد أبو الأب، ثم الأخ للأب والأم، ثم الأخ للأب، ثم ابن الأخ للأم، ثم ابن الأخ، ثم العم، ثم ابنه. على هذا الترتيب، ثم الحاكم. أي أنه لا يزوج أحد وهناك من هو أقرب منه، لأنه حق مستحق بالتعصب، فأشبه الإرث، فلو زوج أحد منهم على خلاف هذا الترتيب المذكور لم يصح الزواج.

(٢) ص ١٤ الروضة ج ٢.

بنت قَارِظٍ، قَالَتْ لَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: إِنَّهُ خَطَبَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ، فَرَوَّجَنِي أَيُّهُمْ رَأَيْتَ... قَالَ: وَتَجْعَلِينَ ذَلِكَ إِلَيَّ؟. قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: قَدْ تَرَوَّجْتُكَ... وَقَالَ مَالِكٌ: لَوْ قَالَتْ النِّيبُ لَوْلِيهَا: زَوَّجْنِي بِمَنْ رَأَيْتَ، فَرَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ مِمَّنْ اخْتَارَ لَهَا - لَرَمَهَا ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ غَيْرَ الزَّوْجِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَحْنَافِ، وَاللَّيْثِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَدَاوُدُ: يُزَوَّجُهَا السُّلْطَانُ، أَوْ وَلِيُّ آخَرٍ مِثْلَهُ، أَوْ أَبْعَدُ مِنْهُ، لِأَنَّ الْوِلَايَةَ شَرْطٌ فِي الْعَقْدِ، فَلَا يَكُونُ النَّاكِحُ مُنْكِحًا كَمَا لَا يَبِيعُ مِنْ نَفْسِهِ.

وَنَاقَشَ ابْنُ حَزْمٍ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ، وَدَاوُدَ، فَقَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّايِخُ هُوَ الْمُنْيَخُ، فَفِي هَذَا نَارِغَتَاهُمَا بِلٍ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ النَّايِخُ هُوَ الْمُنْيَخُ، فَدَعَاؤِي كَدَعَاؤِي. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ مِنْ نَفْسِهِ، فَهِيَ جُمْلَةٌ لَا تَصِيحُ كَمَا ذَكَرُوا، بِلٍ جَائِزٌ إِنْ وُكِّلَ يَبِيعُ شَيْءٌ أَنْ يَبْتَاعَهُ لِنَفْسِهِ إِنْ لَمْ يُحَاطَ بِهَا بِشَيْءٍ، ثُمَّ سَأَلَ الْبُزْهَانَ عَلَى صَحَّةٍ مَا رَجَّحَهُ مِنْ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَغْتَقَ صَفِيَّةً، وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، وَأُزِمَتْ عَلَيْهَا بِحَيْسٍ^(١)». قَالَ: فَهَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: زَوْجَ مَوْلَاتِهِ مِنْ نَفْسِهِ وَهُوَ الْحِجَّةُ عَلَى مَنْ سِوَاهِ؛ ثُمَّ قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِن عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢) فَمِنْ أَتَكَحَ أَيْمَةٌ مِنْ نَفْسِهِ بِرِضَاهَا فَقَدْ فَعَلَ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ. وَلَمْ يَمْنَعْ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُنْيَخُ لِأَيْمَةٍ هُوَ النَّايِخُ لَهَا، فَصَحَّ أَنَّهُ الْوَاجِبُ.

غَيْبَةُ الْوَلِيِّ: إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ الْمُسْتَوْفِي شُرُوطِ الْوَلَايَةِ مُوجُودًا فَلَا وَلايَةَ لِلْبَعِيدِ مَعَهُ، فَإِذَا كَانَ الْأَبُ - مَثَلًا - حَاضِرًا لَا يَكُونُ لِلْأَخِ وَلايَةُ التَّرْوِيجِ، وَلَا لِلْعَمِّ، وَلَا لِغَيْرِهِمَا... فَإِنَّ بَاشَرَ وَاحِدًا مِنْهُمَا زَوَّاجَ الصَّغِيرَةِ وَمَنْ فِي حَكْمِهَا بغيرِ إِذْنِ الْأَبِ وَتَوْكِيلِهِ كَانَ فُضُولِيًّا، وَعَقْدُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ مَنْ لَهُ الْوَلَايَةُ، وَهُوَ الْأَبُ. أَمَّا إِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ بَحِثْ لَا يَنْتَظِرُ الْخَاطِبُ الْكُفَّءَ اسْتَطْلَاعَ رَأْيِهِ، فَإِنَّ الْوَلَايَةَ تَنْتَقِلُ إِلَى مَنْ يَلِيهِ، حَتَّى لَا تَفُوتَ الْمَصْلَحَةُ، وَلَيْسَ لِلْغَائِبِ بَعْدَ عَوْدَتِهِ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَى مَا بَاشَرَهُ مَنْ يَلِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَغَيْبَتِهِ اعْتُبِرَ كَالْمَعْدُومِ، وَصَارَتْ حَقٌّ مَنْ يَلِيهِ... وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَحَنَافِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا زَوَّجَهَا مِنْ أَوْلِيَائِهَا الْأَبْعَدُ - وَالْأَقْرَبُ حَاضِرٌ - فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ: وَإِذَا غَابَ أَقْرَبُ أَوْلِيَائِهَا لَمْ يَكُنْ لِلَّذِي يَلِيهِ تَرْوِيجُهَا؛ وَيَزَوَّجُهَا الْقَاضِي. وَقَالَ فِي «بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ»: اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ: فَمَرَّةً قَالَ: إِنْ زَوَّجَ

(١) الحَيْشُ: هو التمر المخلوط بسمن.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٢.

الأبعد مع حضور الأقرب فالنكاح مفسوخ. ومرة قال: النكاح جائز. ومرة قال: للأقرب أن يجيز أو يفسخ. قال: وهذا الخلاف كله فيما عدا الأب في ابنته البكر، والوصي في محجورته.

فإنه لا يختلف قوله: «أن النكاح في هذين مفسوخ»... أعني تزويج غير الأب البنت البكر مع حضور الأب، أو غير الوصي المحجورة مع حضور الوصي. ويوافق الإمام مالك أبا حنيفة في انتقال الولاية إلى الولي البعيد في حالة ما إذا غاب الولي القريب.

الولي القريب المحبوس مثل البعيد: وفي المعنى: وإذا كان القريب محبوساً أو أسيراً في مسافة قريبة لا تمكن مراجعته فهو كالبعيد؛ فإن البعد لم يعتبر لعينه، بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظره... وهذا موجود لها هنا، ولذلك إن كان لا يعلم قريب أم بعيد... أو يعلم أنه قريب لم يعلم مكانه فهو كالبعيد.

عقد الوليتين: إذا عقد الوليان لامرأة، فإذا أن يكون العقدان في وقت واحد، أو يكون أحدهما متقدماً والآخر متأخراً. فإن كان العقدان في وقت واحد بطلاً. وإن كانا مرتبتين كانت المرأة للأول منهما، سواء دخل بها الثاني أم لا. فإن دخل بها مع علمه بأنها معقود لها على غيره قبل عقده هو؛ كان زانياً مستحقاً للحد. وإن كان جاهلاً ردت إلى الأول، ولا يقام عليه الحد لجهره. فعن سمره أن النبي ﷺ قال: «أئماً امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما». رواه أحمد وأصحاب السنن، وصححه الترمذي. فعموم هذا الحديث يقتضي أنها للأول، دخل بها الثاني، أم لم يدخل.

المرأة التي لا ولي لها، ولا تستطيع أن تصل إلى القاضي: قال القرطبي: وإذا كانت المرأة بموضع لا سلطان فيه؛ ولا ولي لها - فإنها تُصير أمرها إلى من يوثق به من جيرانها، فيزوجها، ويكون هو وليها في هذه الحال؛ لأن الناس لا بد لهم من التزويج وإنما يعملون فيه بأحسن ما يمكن^(١). وعلى هذا قال مالك في المرأة الضعيفة الحال: إنه يزوجه من تُسند أمرها إليه، لأنها بمن تضعف عن السلطان، فأشبهت من لا سلطان بحضرتها، فرجعت في الجملة إلى أن المسلمين أولياؤها. وقال الشافعي: إذا كان في الرقعة امرأة لا ولي لها فولت أمرها رجلاً حتى زوجه جازاً، لأن هذا من قبيل التحكيم والمحكم يقوم مقام الحاكم.

عضل الولي: اتفق العلماء على أنه ليس للولي أن يعضل موليته، ويظلمها بمنعها من

الزواج، إذا أراد أن يتزوجها كُفءً بمهرٍ مثلها... فإذا منعتها في هذه الحال كان من حقها أن ترفع أمرها إلى القاضي ليزوجهها... ولا تنتقل الولاية في هذه الحالة إلى ولي آخر يلي هذا الولي الظالم، بل تنتقل إلى القاضي مباشرة، لأن العضل ظلم، وولاية رفع الظلم إلى القاضي. فأما إذا كان الامتناع بسبب عذر مقبول. كأن يكون الزوج غير كُفء، أو المهر أقل من مهر المثل، أو لوجود خاطب آخر أكفأ منه - فإن الولاية في هذه الحال لا تنتقل عنه، لأنه لا يُعد عاصياً. عن معقل بن يسار قال: كانت لي أخت تُخطب إلي فأتاني ابن عم لي، فأنكحها إياه، ثم طلقها طلاقاً له رجعة، ثم تركها حتى انقضت عدتها، فلما خطبت إلي أتاني يخطبها، فقلت: لا. والله لا أنكحها أبداً قال: ففي نزلت هذه الآية: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾^(١) الآية. قال: «فكفروث عن يميني، فأنكحها إياه».

زواج اليتيمة: يجوز تزويج اليتيمة قبل البلوغ. ويتولى الأولياء العقد عليها، ولها الخيار بعد البلوغ... وهو مذهب عائشة - رضي الله عنها وأحمد وأبي حنيفة. قال الله تعالى: ﴿وَسْتَغْفِرُكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتْلَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تَوْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَرَغِبْنَ أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٢). قالت عائشة رضي الله عنها: «هي اليتيمة تكون في حجر وليها، فيزغب في نكاحها، ولا يفسط لها سنة صداقها، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يفسطوا لهن سنة صداقهن». وفي السنن الأربعة عنه عليه السلام: «اليتيمة تستأمر في نفسها، فإن صمتت فهو إذن لها وإن أبى فلا جواز عليها». وقال الشافعي: لا يصح تزويج اليتيمة إلا بعد البلوغ، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام «اليتيمة تستأمر» ولا استثمار إلا بعد البلوغ، إذ لا فائدة من استثمار الصغيرة.

انعقاد الزواج بعقد واحد: إذا كان للشخص الواحد ولاية على الزوج والزوجة يجوز له أن يلي العقد، فللجد أن يزوجه ابن ابنيه الصغير من بنت ابنيه الصغيرة، وكما إذا كان وكيلًا.

ولاية السلطان (القاضي): تنتقل الولاية إلى السلطان في حالتين:

١- إذا تشاجر الأولياء.

٢- إذا لم يكن الولي موجوداً. ويصدق ذلك بعدمه مطلقاً، أو غيبته... فإذا حضر الكُفء، ورضيت المرأة البالغة به، ولم يكن أحد من الأولياء حاضراً، بأن كان غائباً ولو في

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٢٧.

محل قريب، إذا كان خارجاً عن بلد المرأة، ومن يريد زواجها، فإن للقاضي في هذه الحالة حق العقد إلا أن ترضى المرأة ومن يريد التزوج بها انتظار قدوم الغائب، فذلك حق لها وإن طالَّت المدة... أما مع عدم الرضا فلا وجه لإيجاب الانتظار. ففي الحديث: «ثَلَاثٌ لَا يُؤْخَرْنَ. وَهُنَّ: الصَّلَاةُ إِذَا أَتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدَتْ كُفُوءاً» رواه البيهقي وغيره عن علي، وسنده ضعيف وقد ورد في الباب أحاديث كلها واهية، أمثلها هذا.

الْوَكَّالَةُ فِي الزَّوْاجِ

الْوَكَّالَةُ: من العقود الجائزة في الجملة، لحاجة الناس إليها في كثير من معاملاتهم. وقد اتفق الفقهاء على أن كل عقد جاز أن يعقده الإنسان بنفسه، جاز أن يوكل به غيره؛ كالبيع، والشراء، والإجارة واقتضاء الحقوق، والخصومة في المطالبة بها، والتزويج، والطلاق، وغير ذلك من العقود التي تقبل النيابة. وقد كان النبي، صلوات الله وسلامه عليه، يقوم بذور الوكيل في عقد الزواج بالنسبة لبغض أصحابه. روى أبو داود، عن عُبَيْدِ بْنِ عَامِرٍ، رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال لرجل: «أَتَرْضَى أَنْ أُزَوِّجَكَ فُلَانَةً؟». قال: نعم. وقال للمرأة: «أَتَرْضَيْنِ أَنْ أُزَوِّجَكَ فُلَانًا؟». قالت: نعم. فزَوَّجَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَدَخَلَ بِهَا، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يُعْطِهَا شَيْئًا... وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ الْحَدِيثِيَّةَ: وَكَانَ مِنْ شَهِدِ الْحَدِيثِيَّةِ لَهُمْ سَهْمٌ بِخَيْرٍ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ. قال: إن رسول الله ﷺ زَوَّجَنِي فُلَانَةً، وَلَمْ أَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ أُعْطِهَا شَيْئًا، وَإِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أُعْطِيتُهَا مِنْ صَدَاقِهَا سَهْمِي بِخَيْرٍ، فَأَخَذْتُ سَهْمَهُ فَبَاعْتَهُ بِمِائَةِ أَلْفٍ.

وفي هذا الحديث دليل على أنه يصح أن يكون الوكيل وكيلاً عن الطرفين. وعن أم حبيبة: «أنها كانت فيمن هاجر إلى أرض الحبشة، فزوجه النجاشي رسول الله ﷺ وهي عنده» رواه أبو داود. وكان الذي تولى العقد عمرو بن أمية الضمري وكيلاً عن رسول الله ﷺ وكَلَّهُ بذلك وأما النجاشي، فهو الذي كان قد أعطى لها المهر فأسند التزويج إليه.

مَنْ يَصِحُّ تَوْكِيلُهُ وَمَنْ لَا يَصِحُّ: يَصِحُّ التَّوْكِيلُ مِنَ الرَّجُلِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْحَرِّ، لِأَنَّهُ كَامِلُ الْأَهْلِيَّةِ (١). وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَامِلُ الْأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّهُ يَمْلِكُ تَزْوِيجَ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ... وَكُلُّ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُوْكََلَ عَنْهُ غَيْرُهُ. أما إذا كان الشخص فاقداً للأهلية، أو ناقصها، فإنه ليس له الحق في توكيل غيره؛ كالمجنون، والصبي، والعبد، والمعتوه؛ فإنه ليس لواحد منهم الاستقلال في

(١) لا بد من اعتبار هذه الشروط في التوكيل. وقالت الأحناف: يصح توكيل الصبي المميز والعبد.

تَزْوِيجِ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ. وقد اختلف الفقهاء في صِحَّةِ توكيل المرأة البالغة، العاقلة في تزويج نفسها، حسب اختلافهم في انعقاد الزواج بعبارتها... فقال أبو حنيفة: يصح منها التوكيل كما يصح من الرجل؛ إذ حقها أن تُنشيء العقد... وما دام ذلك حقاً من حقوقها، فمن حقها أن تُوكِّلَ عنها مَنْ يقوم بإنشائه. أما جمهور العلماء فإنهم قالوا: إن لوليها الحق في أن يعقد عليها من غير توكيل منها له... وإن كان لا بُدَّ من اعتبار رضاها كما تقدّم. وقرئ بعض علماء الشافعية بين الأب والجَد، وبين غيرهما من الأولياء... فقالوا: إنه لا حاجة إلى توكيل الأب والجَد... أما غيرهما فلا بُدَّ من التوكيل منها له.

التوكيل المطلق والمقيّد: والتوكيل يجوز مطلقاً ومقيّداً: فالمطلق: أن يُوكِّلَ شخص آخر في تزويجه دون أن يقيّده بامرأة مُعيّنة أو بمهر، أو بمقدار مُعيّن من المهر. والمقيّد: أن يُوكِّلَهُ في التزويج، وقيّده بامرأة مُعيّنة، أو امرأة من أسرة مُعيّنة، أو بِمقدّر مُعيّن من المهر. وحكم التوكيل المطلق، أن الوكيل لا يتقيّد بأي قيد عند أبي حنيفة... فلو زوّج الوكيل مُوكَّله بامرأة مُعيّنة أو غير كفء، أو بمهر زائد عن مهر المثل جاز ذلك^(١)، وكان العقد صحيحاً نافذاً؛ لأنّ ذلك مقتضى الإطلاق. وقال أبو يوسف ومحمد: لا بُدَّ أن يتقيّد بالسّلامة والكفاءة ومهر المثل... ويتجاوز عن الزيادة اليسيرة التي يتغابن الناس فيها عادةً. وحجّتهما: إن الذي يوكل غيره إنما يوكله ليكون عوناً له على اختيار الأصلح بالنسبة إليه... وترك التقيّد لا يقتضي أن يأتي له بأي امرأة، لأنّ المفهوم أن يختار له امرأة مُماثلة بمهر مُماثل، ولا بُدَّ من ملاحظة هذا المفهوم واعتباره، لأنّ المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

وهذا هو الرأي الذي لا ينبغي التعويل إلا عليه. وحكم التوكيل المقيّد: أنّه لا تجوز فيه المُخالفة إلا إذا كانت المخالفة إلى ما هو أحسن... بأن تكون الزوجة التي اختارها الوكيل أجمل وأفضل من الزوجة التي عيّنها له، أو يكون المهر أقل من المهر الذي عيّنه. فإذا كانت المُخالفة إلى غير ذلك، كان العقد صحيحاً غير لازم على الموكل... فإن شاء أجازته، وإن شاء رده. وقالت الأحناف: إن المرأة إذا كانت هي المُوكَّلة، فإمّا أن تُوكَّله بِمُعَيّن، أو بِغَيْر مُعَيّن. فإن كان الأول، فلا يتنفذ العقد عليها إلا إذا وافقها في كلّ ما أمرته به، سواء كان من جهة الزواج أو المهر.

وإن كان الثاني - وهو ما إذا أمرته بِتَزْوِيجِهَا، بِغَيْر مُعَيّن كما إذا قالت له: وكُلْتُكَ في أن

(١) ويستثنى من هذا ما فيه تهمة، كأن يزوجه ابنته، أو امرأة تحت ولايته، فإنه لا ينفذ إلا برضا الموكل.

تَزَوَّجْنِي رَجُلًا، فَرَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ لِأَيِّهِ، أَوْ لِأَيِّهِ - لَا يَلْزَمُ الْعَقْدُ، لِلتَّهْمَةِ... فَإِنْ حَصَلَ ذَلِكَ تَوَقَّفَ نَفَازُ الْعَقْدِ عَلَى أَجَازَتِهَا. فَإِنْ زَوَّجَهَا بغير مَنْ ذَكَرَ: أَيَّ بَاجِنِيٍّ. فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ كُفُوًا، وَالْمَهْرُ مَهْرُ الْمَثَلِ، لَزِمَ النِّكَاحُ وَلَيْسَ لَهَا وَلَا لِوَلِيِّهَا رَدُّهُ. وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ كُفُوًا، وَالْمَهْرُ أَقَلُّ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَكَانَ الْعَبْنُ فَاحِشًا - فَلَا يَنْفُذُ الْعَقْدُ، بَلْ يَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَتِهَا وَإِجَازَةِ وَلِيِّهَا، لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا لَهُ حَقٌّ فِي ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ كُفُوٍّ وَقَعَ الْعَقْدُ فَاسِدًا. سِوَاءَ كَانَ الْمَهْرُ أَقَلَّ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ، أَوْ مُسَاوِيًا لَهُ، أَوْ أَكْثَرَ، وَلَا تَلَحُّقُهُ الْإِجَازَةُ، لِأَنَّ الْإِجَازَةَ لَا تَلَحُّقُ الْفَاسِدَ وَإِنَّمَا تَلَحُّقُ الزَّوْجَ الْمَوْقُوفَ.

الوكيل في الزواج سفيرٌ ومُعَبَّرٌ: ^(١) تَخْتَلِفُ الْوَكَالَةُ فِي الزَّوْاجِ عَنِ الْوَكَالَةِ فِي الْعُقُودِ الْآخَرَى... فالوكيل في الزواج ما هو إلا سفيرٌ ومُعَبَّرٌ لَا غَيْرُ، فَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ حَقُوقُ الْعَقْدِ، فَلَا يُطَالَبُ بِالْمَهْرِ ^(٢) وَلَا يَدْخُلُ الزَّوْجَةُ فِي طَاعَةِ زَوْجِهَا إِذَا كَانَ وَكِيلَ الزَّوْجَةِ، وَلَا يَقْبَضُ الْمَهْرَ عَنِ الزَّوْجَةِ إِذَا كَانَ وَكِيلًا عَنْهَا إِلَّا إِذَا أُذِنَتْ لَهُ، فَيَكُونُ إِذْنُهَا تَوْكِيلًا لَهُ بِالْقَبْضِ... وَهُوَ غَيْرُ تَوْكِيلِ الزَّوْاجِ الَّذِي يَنْتَهِي بِمُجَرَّدِ إِتِمَامِ الْعَقْدِ.

الكفاءة في الزواج

تعريفها: الكفاءة: هي المساواة، والمُتَّائِلَةُ. والكفاءة والكفاءة: والكفاءة: التمثيل والنظير. والمقصود بها في باب الزواج أن يكون الزوج كُفُوًا لزوجته. أي مُسَاوِيًا لَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ، وَنَظِيرًا لَهَا فِي الْمَرْكَزِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَالْمُسْتَوَى الْخُلُقِيِّ وَالْمَالِيِّ. وَمَا مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّهُ كُلَّمَا كَانَتْ مَنَزِلَةُ الرَّجُلِ مُسَاوِيَةً لِمَنَزِلَةِ الْمَرْأَةِ؛ كَانَ ذَلِكَ أَدْعَى لِنَجَاحِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَأَحْفَظَ لَهَا مِنَ الْفَشَلِ وَالْإِخْفَاقِ.

حُكْمُهَا: وَلَكِنْ مَا حُكْمُ هَذِهِ الْكَفَاءَةِ؟... وَمَا مَدَى اعْتِبَارِهَا؟. أَمَّا ابْنُ حَزْمٍ، فَذَهَبَ إِلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ هَذِهِ الْكَفَاءَةِ. فَقَالَ: «أَيُّ مُسْلِمٍ - مَا لَمْ يَكُنْ زَانِيًا - فَلَهُ الْحَقُّ فِي أَنْ يَتَزَوَّجَ أَيْتَةً مُسْلِمَةً؛ مَا لَمْ تَكُنْ زَانِيَةً». قَالَ: وَأَهْلُ الْإِسْلَامِ كُلُّهُمْ إِخْوَةٌ لَا يَحْرُمُ عَلَى ابْنِ ابْنٍ مِنْ زَنْجِيَّةٍ لَيْعِيَّةٍ ^(٣) نِكَاحَ لَابِنَةِ الْخَلِيفَةِ الْهَاشِمِيِّ... وَالْفَاسِقُ الْمُسْلِمُ الَّذِي بَلَغَ الْغَايَةَ مِنَ الْفِشْقِ - مَا لَمْ يَكُنْ زَانِيًا - كُفُوٌّ لِلْمُسْلِمَةِ الْفَاسِقَةِ مَا لَمْ تَكُنْ زَانِيَةً. قَالَ: وَالْحُجَّةُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ ^(٤) وَقَوْلُهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مُخَاطِبًا جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ... ﴿...فَأَنْكِحُوا مَا

(١) أي سفير عن موكله ومعبر عن إرادته.

(٢) إلا إذا ضمن المهر عن الزوج، فإنه يطالب به كضامن؛ لا كوكيل.

(٣) لغية: غير معروفة النسب.

(٤) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ^(١).

وذكر - عز وجل - ما حَرَّمَ عَلَيْنَا مِنَ النِّسَاءِ، ثُمَّ قَالَ سُبحَانَهُ: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ^(٢)﴾. وقد أَنْكَحَ رسولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ زَيْدًا مَوْلَاهُ... وَأَنْكَحَ الْمُقَدَّادُ ضِبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. قال: وَأَمَّا قَوْلُنَا فِي الْفَاسِقِ وَالْفَاسِقَةِ فَيُلْزَمُ مَنْ خَالَفَنَا أَلَّا يُجِيزَ لِلْفَاسِقِ أَنْ يَنْكِحَ إِلَّا فَاسِقَةً، وَأَنْ لَا يُجِيزَ لِلْفَاسِقَةِ أَنْ يَنْكِحَهَا إِلَّا فَاسِقٌ... وهذا لا يَقُولُهُ أَحَدٌ... وقد قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ^(٣)﴾ وَقَالَ سُبحَانَهُ: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ^(٤)﴾.

اِغْتِيَارُ الْكَفَاءَةِ بِالِاسْتِقَامَةِ وَالْخُلُقِ: وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْكَفَاءَةَ مُغْتَبَرَةٌ، وَلَكِنْ اِغْتِيَارُهَا بِالِاسْتِقَامَةِ وَالْخُلُقِ خَاصَّةً، فَلَا اِغْتِيَارَ لِنَسَبٍ، وَلَا لِصِنَاعَةٍ، وَلَا لِغِنَى، وَلَا لِشَيْءٍ آخَرَ... فَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ الَّذِي لَا نَسَبَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ النَّسَبِيَّةَ، وَلصاحبِ الْجُزْفَةِ الدَّيْنِيَّةِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ الرِّفْعَةَ الْقَدْرَ، وَلِمَنْ لَا جَاهَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ صَاحِبَةَ الْجَاهِ وَالشُّهْرَةِ؛ وَلِلْفَقِيرِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمُثْرِيَّةَ الْغَنِيَّةَ - مَا دَامَ مُسْلِمًا عَافِيًا - وَأَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ اِلْتِمَاعُ، وَلَا طَلَبُ التَّفْرِيقِ. وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَوٍ فِي الدَّرَجَةِ مَعَ الْوَلِيِّ الَّذِي تَوَلَّى الْعَقْدَ مَا دَامَ الزَّوْجُ كَانَ عَنْ رِضَى مِنْهَا، فَإِذَا لَمْ يَتَوَقَّرْ شَرْطُ اِلْتِقَامَةِ عِنْدَ الرَّجُلِ فَلَا يَكُنْ كُفُوًا لِلْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ... وَلَهَا الْحَقُّ فِي طَلَبِ فُسْخِ الْعَقْدِ إِذَا كَانَتْ بِكَرًا وَأَجْبَرَهَا أَبُوْهَا عَلَى الزَّوْاجِ مِنَ الْفَاسِقِ. وَفِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْمَذْهَبُ - الْمَالِكِيَّةُ - أَنَّ الْبِكْرَ إِذَا زَوَّجَهَا الْأَبُ مِنْ شَارِبِ الْخَمْرِ، وَبِالْجُمْلَةِ مِنَ الْفَاسِقِ، أَنَّ لَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنَ النِّكَاحِ، وَيَنْظُرُ الْحَاكِمُ فِي ذَلِكَ. فَيَفْرُقُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَلِكَ إِذَا زَوَّجَهَا مِمَّنْ مَالُهُ حَرَامٌ، أَوْ مِمَّنْ هُوَ كَثِيرُ الْخَلِيفِ بِالطَّلَاقِ.

وَاسْتَدَلَّ أَصْحَابُ هَذَا الْمَذْهَبِ بِمَا يَأْتِي:

١ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ^(٥)﴾. ففِي هَذِهِ الْآيَةِ تَقْرِيرٌ أَنَّ النَّاسَ مُتَسَاوُونَ فِي الْخُلُقِ، وَفِي الْقِيَمَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَا أَحَدٌ أَكْرَمُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا مِنْ حَيْثُ تَقَوَّى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - بِإِدَاءِ حَقِّ اللَّهِ وَحَقِّ النَّاسِ.

(١) سورة النساء، الآية: ٧١.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(١) سورة النساء، الآية: ٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٠.

٢- وروى الترمذي بإسناد حسن عن أبي حاتم المزني أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير...» قالوا: يا رسول الله وإن كان فيه! قال: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه- ثلاث مرات». ففي هذا الحديث توجيه الخطاب إلى الأولياء أن يزوجوا موليّاتهم من يخطبهن من ذوي الدين والأمانة والخلق... وإن لم يفعلوا ذلك بعد تزويج صاحب الخلق الحسن، ورغبوا في الحسب، والنسب، والجاء، والمال- كانت الفتنة والفساد الذي لا آخر له.

٣- وروى أبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يا بني بياضة أنكحوا أبا هند، وأنكحوا إليه»^(١)... وكان حجاماً... قال في معالم السنن: في هذا الحديث حجة لمالك ومن ذهب مذهبه في الكفاءة بالدين وحده دون غيره... وأبو هند مولى بني بياضة، ليس من أنفسهم.

٤- وخطب رسول الله ﷺ زينب بنت جحش لزيد بن حارثة، فامتنعت، وامتنع أخوها عبد الله، لنسبها في قريش، وأنها كانت بنت عمّة النبي ﷺ... وأنها أمة بنت عبد المطلب- وأن زيدا كان عبداً، فنزل قول الله - عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾^(٢) فقال أخوها رسول الله ﷺ: مُزني بما شئت. فزوّجها من زيد.

٥- وزوّج أبو حذيفة سالماً من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة - وهو مولى لامرأة من الأنصار.

٦- وتزويج بلال بن رباح بأخت عبد الرحمن بن عوف.

٧- وسئل الإمام علي - كرم الله وجهه - عن حكم زواج الأكفاء، فقال: الناس بعضهم أكفاء لبعض، عربيتهم وعجميتهم، قرشيتهم وهاشميتهم إذا أسلموا وآمنوا. وهذا مذهب المالكية... قال الشوكاني، ونقل عن عمر، وابن مسعود، وعن محمد بن سيرين، وعمر بن عبد العزيز. ورجحه ابن القيم فقال: فالذي يقتضيه حكمه ﷺ اعتبار الكفاءة في الدين أصلاً وكماً... فلا تزوّج مسلمة بكافر ولا عفيفة بفاجر... ولم يعتبر القرآن والسنة في الكفاءة أمراً وراء ذلك، فإنه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث ولم يعتبر نسباً، ولا صناعة، ولا غنى، ولا حرفة... فيجوز للعبد القن نكاح المرأة النسيبة الغنيّة إذا كان عفيفاً مسلماً...

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٦.

(١) أي زوجه وتزوجوا منه.

وَجُوزَ لغيرِ الْقَرَشِيِّينَ نِكَاحُ الْقَرَشِيَّاتِ، وَلغيرِ الْهَاشِمِيِّينَ نِكَاحُ الْهَاشِمِيَّاتِ، وَلِلْفُقَرَاءِ نِكَاحُ الْمُوسِرَاتِ^(١).

مذهب جمهور الفقهاء: وإذا كَانَ الْمَالِكِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِمْ، يَزَوُّونَ أَنَّ الْكَفَاءَةَ مُغْتَبَرَةٌ بِالِاسْتِقَامَةِ وَالصَّلَاحِ لَا غَيْرٍ - فَإِنَّ غَيْرَ هَؤُلَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ يَزَوُّونَ أَنَّ الْكَفَاءَةَ مُعْتَبَرَةٌ بِالِاسْتِقَامَةِ وَالصَّلَاحِ وَأَنَّ الْفَاسِقَ لَيْسَ كُفُوًا لِلْعَفِيفَةِ - إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَقْضُونَ الْكَفَاءَةَ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ يَزَوُّونَ أَنَّ ثَمَّةَ أُمُورٍ أُخْرَى لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهَا. وَنَحْنُ نُشِيرُ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ فِيمَا يَأْتِي:

أَوَّلًا - النَّسَبُ: فَالْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ، وَقُرَيْشُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ لِبَعْضٍ، فَلَا أُعْجِمِي لَا يَكُونُ كُفُوًا لِلْعَرَبِيَّةِ، وَالْعَرَبِيُّ لَا يَكُونُ كُفُوًا لِلْقُرَيْشِيَّةِ. وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

١ - مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَرَبُ أَكْفَاءُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ، قَبِيلَةٌ لِقَبِيلٍ، وَحَيٌّ لِحَيٍّ، وَرَجُلٌ لِرَجُلٍ، إِلَّا حَائِكًا أَوْ حَجَّامًا».

٢ - وَرَوَى الْبُزْأَنِيُّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَكْفَاءُ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ».

٣ - وَعَنْ عُثْمَرَ قَالَ: «لَا مُنْعَنَ تَزْوُجَ ذَوَاتِ الْأَخْسَابِ إِلَّا مِنَ الْأَكْفَاءِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُثْمَرَ سَأَلَ عَنْهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَبَاهُ فَقَالَ: هَذَا كَذِبٌ لَا أَصْلَ لَهُ. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي الْعِلَالِ: لَا يَصِحُّ؛ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا مُتَكَرَّرٌ مَوْضُوعٌ. وَأَمَّا حَدِيثُ مُعَاذٍ، فَفِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي الْجَوْنِ. قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: لَا يُعْرَفُ... ثُمَّ هُوَ مِنْ رِوَايَةِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ مُعَاذٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ... وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي اعْتِبَارِ الْكَفَاءَةِ وَالنَّسَبِ مِنْ حَدِيثٍ. وَلَمْ يَخْتَلِفِ الشَّافِعِيُّ، وَلَا الْحَنَفِيُّ فِي اعْتِبَارِ الْكَفَاءَةِ بِالنَّسَبِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ الْمَذْكُورِ... وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي التَّفَاضُلِ بَيْنَ الْقُرَشِيِّينَ. فَلَا حَنَافُ يَزَوُّونَ أَنَّ الْقَرَشِيَّ كُفُوٌ لِلْهَاشِمِيَّةِ^(٢). أَمَّا الشَّافِعِيُّ فَأَنَّ الصَّحِيحَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الْقَرَشِيَّ لَيْسَ كُفُوًا لِلْهَاشِمِيَّةِ وَالْمُطَّلِبِيَّةِ... وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ وَإِلَّا ثُمَّ الْأَشَقُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَى كِنَانَةَ مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيلَ، وَاضْطَفَى مِنْ كِنَانَةِ قُرَيْشًا، وَاضْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ، وَاضْطَفَانِهِ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ.. فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارٍ، مِنْ خِيَارٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ».

(١) زاد المعاد جزء ٤ ص ٢٢.

(٢) القرشي من كان من ولد النضر بن كنانة، والهاشمي من كان من ولد هاشم بن عبد مناف، والعرب من جمعهم أب فوق النضر.

قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: وَالصَّحِيحُ تَقْدِيمُ بَنِي هَاشِمٍ، وَالْمُطَلَّبُ عَلَى غَيْرِهِمْ... وَمَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ أَكْفَاءٌ لِبَعْضٍ. وَالْحَقُّ خِلَافُ ذَلِكَ. فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ زَوَّجَ ابْنَتَيْهِ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ، وَزَوَّجَ أَبَا الْعَاصِ بْنَ الرَّبِيعِ زَيْنَبَ. وَهُمَا مِنْ عَنَدِ شَمْسٍ... وَزَوَّجَ عَلِيٌّ عَمْرَ ابْنَتِهِ، أُمَّ كُلْثُومٍ، وَعُمَرُ عَدَوِيٌّ. عَلَى أَنَّ شَرَفَ الْعِلْمِ دُونُهُ كُلِّ نَسَبٍ، وَكُلِّ شَرَفٍ... فَالْعَالَمُ كُفَاءٌ لِأَيِّ امْرَأَةٍ. مَهْمَا كَانَ نَسَبُهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «النَّاسُ مَعَادِنٌ، كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فُقِهُوا». وَقَوْلُ اللَّهِ - تَعَالَى - : ﴿.... يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾^(١). وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢). هَذَا بِالنَّسَبِ لِلْعَرَبِ، وَأَمَّا غَيْرُهُمْ مِنَ الْأَعَاجِمِ فَقِيلَ: لَا كِفَاءَ بَيْنَهُمْ بِالنَّسَبِ... وَزَوِّيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرِ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْكِفَاءَةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي أَنْسَابِهِمْ فِيمَا يَبْتَنُّهُمْ قِيَاسًا عَلَى الْعَرَبِ، وَلَئِنْهُمْ يُعَيَّرُونَ إِذَا تَزَوَّجَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُمْ زَوْجًا دُونَهَا نَسَبًا؛ فَيَكُونُ حُكْمُهُمْ حُكْمَ الْعَرَبِ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ.

ثَانِيًا - الْحُرِّيَّةُ: فَالْعَبْدُ لَيْسَ بِكُفَاءٍ لِلْحُرَّةِ، وَلَا الْعَتِيقُ كُفُوًا لِلْحُرَّةِ الْأَصْلِي، وَلَا مَنْ مَسَّ الرِّقُّ أَحَدَ آبَائِهِ كُفُوًا لِمَنْ لَمْ يَمَسَّهَا رِقٌّ، وَلَا أَحَدًا مِنْ آبَائِهَا، لِأَنَّ الْحُرَّةَ يَلْحَقُهَا الْعَارُ بِكُونِهَا تَحْتَ عَبْدٍ، أَوْ تَحْتَ مَنْ سَبَقَ مَنْ كَانَ فِي آبَائِهِ مُسْتَرْقً.

ثَالِثًا - الْإِسْلَامُ: أَيِ التَّكَافُؤِ فِي إِسْلَامِ الْأَصُولِ. وَهُوَ مُعْتَبَرٌ فِي غَيْرِ الْعَرَبِ... أَمَّا الْعَرَبُ فَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِمْ، لِأَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِالتَّفَاخُرِ بِأَنْسَابِهِمْ، وَلَا يَتَفَاخَرُونَ بِإِسْلَامِ أَصُولِهِمْ. وَأَمَّا غَيْرُ الْعَرَبِ مِنَ الْمَوَالِي وَالْأَعَاجِمِ، فَيَتَفَاخَرُونَ بِإِسْلَامِ الْأَصُولِ... وَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مُسْلِمَةً لَهَا أَبٌ وَأَجْدَادُ مُسْلِمُونَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكْفِيهَا الْمُسْلِمُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ أَبٌ وَلَا جَدٌّ... وَمَنْ لَهَا أَبٌ وَاحِدٌ فِي الْإِسْلَامِ يُكَافِيهَا مَنْ لَهُ أَبٌ وَاحِدٌ فِيهِ... وَمَنْ لَهُ أَبٌ وَجَدٌّ فِي الْإِسْلَامِ فَهُوَ كُفَاءٌ لِمَنْ لَهَا أَبٌ وَأَجْدَادُ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْمَرْءِ يَتِمُّ بِأَبِيهِ وَجَدِّهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا زَادَ.

وَرَأَيْ أَبِي يَوْسُفَ أَنَّ مَنْ لَهُ أَبٌ وَاحِدٌ فِي الْإِسْلَامِ كُفَاءٌ لِمَنْ لَهَا آبَاءُ، لِأَنَّ التَّعْرِيفَ عِنْدَهُ يَكُونُ كَامِلًا بِذِكْرِ الْأَبِ، أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ فَلَا يَكُونُ التَّعْرِيفُ عِنْدَهُمَا كَامِلًا إِلَّا بِالْأَبِ وَالْجَدِّ.

رَابِعًا - الْحِرْقَةُ: إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ أَسْرَةٍ تُمَارِسُ حِرْقَةً شَرِيفَةً، فَلَا يَكُونُ صَاحِبُ الْحِرْقَةِ

(٢) سورة الزمر، الآية: ٩.

(١) سورة المجادلة، الآية: ١١.

الدينية كُفُوا لها، وإذا تقاربت الحرَف فلا اعتبار للثقاوت فيها. والمُعْتَبَرُ في شَرَفِ الحرَفِ ودَئَاءِهَا العُزْفُ... فقد تكونُ جزْفَةٌ ما شريفةً في مَكَانٍ ما، أو زَمَانٍ ما، بَيْنَمَا هي دينيةٌ في مكانٍ ما، أو زمانٍ ما. وقد استدَلُّ القائلونَ باعتبارِ الكفاءةِ بالحرَفَةِ بالحديثِ المتقدمِ «العَرَبُ بَغْضُهُمْ أَكْفَاءُ لِبَغْضِ... إلى: حَائِكًا أو حَجَامًا». وقد قيلَ لأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -؛ وكيف تأخذُ به وأنتُ تُضَعِّفُهُ. قال: العَمَلُ على هذا. قال في المَغْنِي: يعني أَنَّهُ وردَ مُوَافِقًا لأهلِ العُزْفِ. ولأنَّ أصحابَ الصَّنَائِعِ الجَلِيلَةِ والحرَفِ الشريفةِ يعتبرونَ تزويجَ بَنَاتِهِمْ لأَصْحَابِ الصنائعِ الدينيةِ - كالحائكِ، والدُّبَّاعِ، والكُنَّاسِ، والزُّبَالِ - نقصًا يَلْحَقُهُمْ... وقد جَرَى عُزْفُ النَّاسِ بالتعبيرِ بذلك، فأشَبَّهَ النُّقْصَ في النِّسْبِ... ولهذا مذهبُ الشافعيةِ، ومُحَمَّدُ وأبي يوسُفَ مِنَ الحَنَفِيَّةِ. وروايةٌ عن أحمدَ وأبي حنيفةَ. وروايةٌ عن أبي يوسُفَ أَنَّهَا لا تُعْتَبَرُ إِلَّا أَنْ تَفُحَّشَ.

خامساً - المَالُ: وللشافعيةِ اختلافٌ في اعتباره... فمنهُم مَن قال باعتباره، فالفقيرُ عند هؤلاءِ ليسَ بِكُفٍّ، للمُوسِرَةِ لِمَا روى سَمُرَةُ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «الحَسَبُ المَالُ، والكَرَمُ الثَّقْوَى». قالوا: ولأنَّ ثَقَّةَ الفقيرِ دونَ ثَقَّةِ المُوسِرِ... ومنهُم مَن قال: لا يُعْتَبَرُ؛ لأنَّ المَالِ غَادٍ وَرائِحٌ؛ ولأنَّهُ لا يَفْتَحِرُ به دَوُو المُرُوءَاتِ، وأنشدوا قولَ الشاعرِ:

غَنِينًا^(١) زَمَانًا بِالتَّصْغَلِكِ والفَقْرِ وَكُلًّا سَقَانَاهُ بِكَأْسِيهِمَا الدَّهْرِ
فَمَا زَادَنَا بَغْيًا عَلَى ذِي قَرَابَةٍ عَنَانًا، وَلَا أَرْزَى بِأَخْسَابِنَا الْفَقْرُ
وعندَ الأحنافِ اعتبارُ المَالِ... والمُعْتَبَرُ فيه أن يكونَ مَالِكًا المَهْرَ والثَّقَّةَ، حتَّى إنَّ مَن لم يَمْلِكْهُمَا، أو لا يَمْلِكُ أَحَدَهُمَا لا يكونُ كُفُوًا... والمُرَادُ بالمَهْرِ قَدْرُ ما تعارفوا تَعَجِيلَهُ، لأنَّ ما وراءَهُ مُوجَلُّ عُزْفًا. وعن أبي يوسُفَ أَنَّهُ اعتَبَرَ القُدْرَةَ على الثَّقَّةِ دونَ المَهْرِ، لأنَّهُ تُجْرِي المُسَاهَلَةَ فيه، ويُعَدُّ المرءُ قَادِرًا عليه بِسَارِ أَبِيهِ. واعتبارُ المَالِ في الكفاءةِ روايةٌ عن أحمدَ، لأنَّ على المُوسِرَةِ ضَرَرًا في إِعْسَارِ زَوْجِهَا، لِإِخْلَالِهِ بِنَفَقَتِهَا وَمُؤْنَةِ أَوْلَادِهَا، ولأنَّ النَّاسَ يَعتَبِرُونَ الْفَقْرَ نَقْصًا، وَيَتَفَاضِلُونَ فيه كِتَافِضِلِهِمْ في النِّسْبِ، وَأَبْلَغَ.

سادساً - السَّلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ: وقد اعتَبَرَ أصحابُ الشافعيِّ - وفيما ذكرَهُ ابنُ نُصَيْرٍ عَنِ مَالِكٍ - السَّلَامَةَ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ شُرُوطِ الكفاءةِ... فَمَنْ بِهِ عَيْبٌ مُثَبَّتٌ لِلْفَسْخِ لَيْسَ كُفُوًا

(١) غنينا زماناً: أي أقمن، والتصعلك: الفقر، والصعلوك: الفقير، وعروة الصعاليك: رجل عربي كان يجمع الفقراء في مكان ويرزقهم مما يغم.

للسليمة منه، فإن لم يكن مُتَبَيَّنًا للفسخ عنده وكان مُتَقَرًّا كَالْعَمَى، وَالْقَطْع، وَتَشْوِيهِ الْخَلْقَةِ. فَرَجَاهُ، وَاخْتِيَارُ الرُّوْيَانِي أَنْ صَاحِبَهُ لَيْسَ بِكُفٍّ. وَلَمْ يَغْتَبِرْهَا الْأَحْنَفُ وَلَا الْحَنَابِلَةُ. وَفِي الْمُغْنِي: وَأَمَّا السَّلَامَةُ مِنَ الْعُيُوبِ فَلَيْسَ مِنْ شُرُوطِ الْكُفَاءَةِ، فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ لَا يَنْطُلُ النِّكَاحُ بَعْدِيهِ، وَلَكِنَّهَا تُثَبِّتُ الْخِيَارَ لِلْمَرْأَةِ دُونَ الْأَوْلِيَاءِ، لِأَنَّ ضَرَرَهُ مُخْتَصٌّ بِهَا، وَلَوْلَيْهَا مَنَعُهَا مِنْ نِكَاحِ الْمَجْدُومِ، وَالْأَبْرَصِ وَالسَّجُونِ.

فَيَمْنُ تُعْتَبَرُ؟: وَالْكَفَاءَةُ فِي الزَّوْاجِ مُعْتَبَرَةٌ فِي الزَّوْجِ دُونَ الزَّوْجَةِ. أَيُّ أَنَّ الرَّجُلَ هُوَ الَّذِي يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ كُفُوًّا لِلْمَرْأَةِ وَمُمَاثِلًا لَهَا، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ كُفُوًّا لِلرَّجُلِ^(١).
وَدَلِيلُ ذَلِكَ:

أَوَّلًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ، فَعَلَّمَهَا وَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا، وَأَحْسَنَ إِلَيْهَا، ثُمَّ أَغْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا - فَلَهُ أَجْرَانِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

ثَانِيًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا مُكَافِئَ لَهُ فِي مَثَرَلَيْهِ وَقَدْ تَزَوَّجَ مِنْ أَخِيَاءِ الْعَرَبِ، وَتَزَوَّجَ مِنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ، وَكَانَتْ يَهُودِيَّةً وَأَسْلَمَتْ.

ثَالِثًا: أَنَّ الزَّوْجَةَ الرَّفِيعَةَ الْمَنْزِلَةَ، هِيَ الَّتِي تُعَيَّرُ هِيَ وَأَوْلِيَائُهَا عَادَةً، إِذَا تَزَوَّجَتْ مِنْ غَيْرِ الْكُفَاءِ. أَمَّا الزَّوْجُ الشَّرِيفُ فَلَا يُعَيَّرُ إِذَا كَانَتْ زَوْجَتُهُ خَسِيسَةً وَدُونَهُ مَثَرَلَةً.

الْكَفَاءَةُ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ: يَرَى جَمَاهُورُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْكَفَاءَةَ حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ، فَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَزُوجَ الْمَرْأَةَ مِنْ غَيْرِ كُفٍّ إِلَّا بِرِضَاهَا وَرِضَا سَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ^(٢). لِأَنَّ تَزْوِيجَهَا بِغَيْرِ الْكُفَاءِ فِيهِ إِلْحَاقٌ عَارٍ بِهِمْ، فَلَمْ يَجُزْ مِنْ غَيْرِ رِضَاهُمْ جَمِيعًا. . . فَإِذَا رَضِيَتْ، وَرَضِيَ أَوْلِيَائُهَا جَازَ تَزْوِيجُهَا لِأَنَّ الْمَنْعَ لِحَقِّهِمْ، فَإِذَا رَضُوا زَالَ الْمَنْعُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هِيَ لِمَنْ لَهُ الْوِلَايَةُ فِي الْمَالِ. وَقَالَ أَحْمَدُ - فِي رِوَايَةٍ: هِيَ حَقٌّ لَجَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ: قَرَبِيهِمْ وَبَعِيدِهِمْ. . . فَمَنْ لَمْ يَرْضَ مِنْهُمْ فَلَهُ الْقَسْخُ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهَا حَقٌّ لِلَّهِ، فَلَوْ رَضِيَ الْأَوْلِيَاءُ وَالزَّوْجَةُ

(١) يرى الأحناف أن الكفاءة من جانب الزوجة معتبرة في حالتين:

١- فيما إذا وكل الرجل عنه من يزوجه امرأة غير معينة، فإنه يشترط لنفاذ تزويج الوكيل على الموكل أن يزوجه ممن تكافئه. كما تقدم في الوكالة.

٢- وفيما إذا كان الولي الذي زوج الصغيرة غير الأب الذي لم يعرف بسوء الاختيار فإنه يشترط لصحة التزويج أن تكون الزوجة كفوًا له احتياطاً لمصلحته.

(٢) إذا زوجت المرأة من غير كفاء بغير رضاها وغير رضا الأولياء ففيل: إن الزواج باطل، وقيل: إنه صحيح، ويثبت فيه الخيار. لهذا عند الشافعية ورأي الأحناف مبين في الولاية.

بإسقاط الكفاءة لا يصح رضاها، ولكن هذه الرواية مبنية على أن الكفاءة في الدين لا غير، كما جاء في إحدى الروايات عنه.

وقُتِ اغْتِيَابُهَا: وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ وَجُودُ الْكَفَاءَةِ عِنْدَ إِثْنَاءِ الْعَقْدِ، فَإِذَا تَخَلَّفَ وَصَفٌ مِنْ أَوْصَائِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ، وَلَا يَغَيِّرُ مِنَ الْوَاقِعِ شَيْئاً، وَلَا يُوْثِّرُ فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ، لِأَنَّ شُرُوطَ الزَّوْاجِ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ عِنْدَ الْعَقْدِ... فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ صَاحِبَ حِرْفَةٍ شَرِيفَةٍ، أَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْإِنْفَاقِ، أَوْ كَانَ صَالِحًا... ثُمَّ تَغَيَّرَتِ الظُّرُوفُ، فَاخْتَرَفَ مِهْنَةً دَنِيئَةً، أَوْ عَجَزَ عَنِ الْإِنْفَاقِ أَوْ فَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ بَعْدَ الزَّوْاجِ، فَإِنَّ الْعَقْدَ بَاقٍ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ... فَإِنَّ الدَّهْرَ قُلُوبٌ، وَالْإِنْسَانَ لَا يَدُومُ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ... وَعَلَى الْمَرَأَةِ أَنْ تَقْبَلَ الْوَاقِعَ، وَتَصْبِرَ وَتَتَّقِيَ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ.

الحقوق الزوجية

إذا وقع العقد صحيحاً نافذاً تَرْتَبَتْ عَلَيْهِ آثارُهُ، وَوَجَبَتْ بِمَقْتَضَاهُ الْحَقُوقُ الزَّوْجِيَّةُ... وَهَذِهِ الْحَقُوقُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ:

- ١- منها حقوق واجبة للزوجة على زوجها.
- ٢- ومنها حقوق واجبة للزوج على زوجته.
- ٣- ومنها حقوق مشتركة بينهما. وقيام كل من الزوجين بواجبه، والاضطلاع بمسؤولياته هو الذي يوفر أسباب الاطمئنان والهدوء النفسي، وبذلك تَتِمُّ السَّعَادَةُ الزَّوْجِيَّةُ. وفيما يلي تفصيل وبيان بعض هذه الحقوق.

الحقوق المشتركة بين الزوجين

والحقوق المشتركة بين الزوجين هي:

- ١- حِلُّ الْعِشْرَةِ الزَّوْجِيَّةِ واستمتاع كل من الزوجين بالآخر. وهذا الحِلُّ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، فَيَحِلُّ لِلزَّوْجِ مِنْ زَوْجَتِهِ مَا يَحِلُّ لَهَا مِنْهُ... وهذا الاستمتاع حق للزوجين، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِمُشَارَكَتِهِمَا مَعًا، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ أَحَدُهُمَا.
- ٢- حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ: أَيُّ أَنَّ الزَّوْجَةَ تَحْرُمُ عَلَى آبَاءِ الزَّوْجِ، وَأَجْدَادِهِ، وَأَبْنَائِهِ، وَفُرُوعِ أَبْنَائِهِ وَبَنَاتِهِ، كَمَا يَحْرُمُ هُوَ عَلَى أُمَّهَاتِهَا، وَبَنَاتِهَا، وَفُرُوعِ أَبْنَائِهَا وَبَنَاتِهَا.
- ٣- ثُبُوتُ التَّوَارِثِ بَيْنَهُمَا بِمَجْرَدِ إِثْمَامِ الْعَقْدِ، فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ إِثْمَامِ الْعَقْدِ وَرَثَتُهُ الْآخَرُ وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ الدَّخُولُ.

٤ - ثبوت نسب الولد من الزوج صاحب الفراش.

٥ - المعاشرة بالمعروف: فيجب على كل من الزوجين أن يعاشِر الآخر بالمعروف حتى يسودهما الوئام، ويظلهما السلام... قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ...﴾^(١).

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها

الحقوق الواجبة للزوجة على زوجها منها:

١- حقوق مالية: وهي المهر، والثقة.

٢- وحقوق غير مالية: مثل العدل بين الزوجات إذا كان الزوج متزوجاً بأكثر من واحدة، ومثل عدم الإصرار بالزوجة. ونذكر تفصيل ذلك فيما يلي:

المهر

من حسن رعاية الإسلام للمرأة واحترامها لها، أن أعطاهم حقها في التملك إذ كانت في الجاهلية مهضومة الحق مهينة الجناح، حتى إن ولها كان يتصرف في خالص مالها، لا يدع لها فرصة التملك، ولا يملكها من التصرف. فكان أن رفع الإسلام عنها هذا الإصر؛ وفرض لها المهر، وجعله حقاً على الرجل لها وليس لأبيها، ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئاً منها إلا في حال الرضا والاختيار قال الله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا مَرِيئًا﴾^(٢). أي: وأتوا النساء مهرهن عطاء مفروضاً لا يقابله عوض. فإن أعطين شيئاً من المهر بعدما ملكن من غير إكراه ولا حياءٍ ولا خديعة - فخذوه سائغاً، لا غصّة فيه، ولا إثم معه.

فإذا أعطت الزوجة شيئاً من مالها حياءً، أو خوفاً، أو خديعة فلا يحل أخذها. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ۚ.. وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾^(٣). وهذا المهر المفروض للمرأة، كما أنه يُحقّق هذا المعنى، فهو يُطيب نفس المرأة ويؤضيها بقوامه الرجل عليها. قال تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٤) مع ما يضاف إلى ذلك من توثيق الصلات، وإيجاد أسباب المودة والرحمة.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٠، ٢١.

(١) سورة النساء، الآية: ١٩.

(٤) سورة النساء، الآية: ٣٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ٤.

قَدَّرَ الْمَهْرُ: لَمْ تَجْعَلِ الشَّرِيعَةُ حَدًّا لِقَلَّتِهِ، وَلَا لِكَثْرَتِهِ، إِذِ النَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي الْغَنَى وَالْفَقْرِ، وَتِفَاوَتُونَ فِي السَّعَةِ وَالضِّيقِ؛ وَلِكُلِّ جِهَةٍ عَادَاتُهَا وَتَقَالِيدُهَا، فَتَرَكْتَ التَّحْدِيدَ لِيُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى قَدْرِ طَاقَاتِهِ، وَحَسَبِ حَالَتِهِ، وَعَادَاتِ عَشِيرَتِهِ؛ وَكُلُّ النُّصُوصِ جَاءَتْ تُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمَهْرَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ؛ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنِ الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ... فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ، أَوْ قَدْحًا مِنْ تَمْرِ أَوْ تَعْلِيمًا لِكِتَابِ اللَّهِ، وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ، إِذَا تَرَاضَى عَلَيْهِ الْمُتَعَاقِدَانِ.

١- فعن عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: «أَرْضِيبَتِ عَنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟». فقالت: نعم، فأجازها». رواه أحمد، وابن ماجه، والترمذي، وصححه.

٢- وعن سهل بن سعد أن النبي ﷺ جاءته امرأة فقالت: يا رسول الله إني وهبت نفسي لك، فقامت قياماً طويلاً، فقام رجل، فقال: يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله ﷺ: «وَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُضِدُّقُهَا إِلَيْهِ؟». فقال: ما عندي إلا إزارِي هذا، فقال النبي ﷺ: «إِنْ أُعْطِنَتْهَا إِزَارَكَ جَلَسْتَ لَا إِزَارَكَ لَكَ، فَالْتَمَسْ شَيْئًا»، فقال: ما أجدُ شيئاً فقال: «الْتَمَسْ وَلَوْ خَاتِمًا مِنْ حَدِيدٍ». فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فقال له النبي ﷺ: «هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا؛ لسورة يسميها، فقال النبي ﷺ: «قَدْ زَوَّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». رواه البخاري ومسلم. وقد جاء في بعض الروايات الصحيحة: «عَلِمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ». وفي رواية أبي هريرة: أَنَّهُ قَدَّرَ ذَلِكَ بَعَشْرِينَ آيَةً.

٣- وعن أنس: أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ خَطَبَ أُمَّ سُلَيْمٍ، فَقَالَتْ: «وَاللَّهِ مَا مِثْلُكَ يَرُدُّ... وَلَكِنَّكَ كَافِرٌ وَأَنَا مُسْلِمَةٌ، وَلَا يَجِلُّ لِي أَنْ أَتَزَوَّجَكَ، فَإِنْ تُسَلِّمَ فَذَلِكَ مَهْرِي، وَلَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ... فَكَانَ ذَلِكَ مَهْرَهَا». فَذَلِكَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى جَوَازِ جَعْلِ الْمَهْرِ شَيْئًا قَلِيلًا. وَعَلَى جَوَازِ جَعْلِ الْمَنْفَعَةِ مَهْرًا. وَإِنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ مِنَ الْمَنْفَعَةِ. وَقَدْ قَدَّرَ الْأَحَنَافُ أَقْلَ الْمَهْرِ بِعَشْرِ دَرَاهِمٍ، كَمَا قَدَّرَهُ الْمَالِكِيُّ بِثَلَاثَةِ... وَهَذَا التَّقْدِيرُ لَا يَسْتَنِدُ إِلَى دَلِيلٍ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَلَا حُجَّةٌ يُعْتَدُّ بِهَا. قَالَ الْحَافِظُ: وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِي أَقْلِ الصَّدَاقِ لَا يَثْبُتُ مِنْهَا شَيْءٌ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ - تَعْلِيْقًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ: «وَهَذَا هُوَ الَّذِي اخْتَارَتْهُ أُمُّ سُلَيْمٍ مِنْ انْتِفَاعِهَا بِإِسْلَامِ أَبِي طَلْحَةَ وَبَذْلِ نَفْسِهَا لَهُ إِنْ أَسْلَمَ... وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيْهَا مِنَ الْمَالِ الَّذِي يَبْذُلُهُ الزَّوْجُ، فَإِنَّ الصَّدَاقَ شَرَعَ فِي الْأَصْلِ حَقًّا لِلْمَرْأَةِ تَنْتَفِعُ بِهِ، فَإِذَا رَضِيَتْ بِالْعِلْمِ وَالْدِّينِ، وَإِسْلَامِ الزَّوْجِ، وَقِرَاءَتِهِ الْقُرْآنَ - كَانَ هَذَا مِنْ أَفْضَلِ الْمُهْرِ، وَأَنْفَعِهَا، وَأَجْلَهَا... فَمَا خَلَا الْعَقْدُ عَنْ مَهْرٍ، وَأَيُّنَ الْحُكْمُ بِتَقْدِيرِ

المهر بثلاثة دراهم، أو عشرة من النصف، والقياس إلى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصاً وقياساً... وليس هذا مستويّاً بين هذه المرأة وبين الموهوبة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ وهي خالصة له من دون المؤمنين، فإن تلك وهبت نفسها هبةً مجردةً من وليّ وصداق. بخلاف ما نحن فيه فإنه نكاح بوليّ وصداق، وإن كان غير ماليّ... فإن المرأة جعلته عوضاً عن المال؛ لما يرجع إليها من منفعة. ولم تهب نفسها للزواج هبةً مجردةً؛ كهبّة شيء من مالهّا بخلاف الموهوبة التي خصّ الله بها رسوله ﷺ.

هذا مقتضى هذه الأحاديث... وقد خالف في بعضه من قال: لا يكون الصداق إلا مالاً، ولا يكون منافع آخر، ولا علمه ولا تعليمه صداقاً كقول أبي حنيفة، وأحمد - رحمهما الله - في رواية عنه. ومن قال: لا يكون أقل من ثلاثة دراهم كمالك - رحمه الله - وعشرة دراهم كأبي حنيفة - رحمه الله. وفيه أقوال أخرى شاذة لا دليل عليها من كتاب ولا سنة، ولا إجماع، ولا قياس، ولا قول صاحب. ومن ادعى في هذه الأحاديث التي ذكرناها، اختصاصها بالنبي ﷺ وأنها منسوخة، أو أن عمل أهل المدينة على خلافها فدعوى لا يقوم عليها دليل... والأصل يزدها... وقد زوج سيد أهل المدينة من التابعين - سعيد بن المسيب - ابنته على ديزمين ولم يتركز عليه أحد، بل عد ذلك من مناقبه وفصائله. وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم وأقره النبي ﷺ ولا سبيل إلى إثبات المقادير إلا من جهة صاحب الشرع. أما من حيث الكثرة - فإنه لا حد لأكثر المهر. فعن عمر - رضي الله عنه: أنه نهى وهو على المنبر، أن يزداد في الصداق على أربعمائة درهم. ثم نزل. فاغترضته امرأة من قريش، فقالت: أما سمعت الله يقول: ﴿وَأَتَيْنَهُ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾^(١). فقال: اللهم عفواً، كل الناس أفقه من عمر، ثم رجع، فركب المنبر، فقال: «إني كنت قد نهيتكم أن تزيدوا في صدقاتهن على أربعمائة درهم، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب». رواه سعيد بن منصور، وأبو يعلى بسند جيد.

وعن عبد الله بن مضعب أن عمر قال: «لا تزيدوا في مهر النساء على أربعين أوقية من فضة، فمن زاد أوقية جعلت الزيادة في بيت المال، فقالت امرأة: «ما ذاك لك. قال: ولم؟». فقالت: لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَتَيْنَهُ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾^(٢). فقال عمر: امرأة أصابت، ورجل أخطأ.

كَرَاهَةُ الْمُغَالَاةِ فِي الْمَهْرِ: وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يَحْرُسُ عَلَى إِبَاحَةِ فُرْصِ الزَّوْاجِ لِأَكْثَرِ عَدَدٍ مُمَكِّنٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ لَيْسَتْ تَمْتَعُ كُلُّ بِالْحَلَالِ الطَّيِّبِ... وَلَا يَتِمُّ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا كَانَتْ وَسِيلَتُهُ مِثْلَ اللَّهِ، وَطَرِيقَتُهُ مِيسِرَةً. بَحِثْتُ يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْفُقَرَاءُ الَّذِينَ يُجَاهِدُهُمْ بَذْلُ الْمَالِ الْكَثِيرِ، وَلَا سِيَّمًا أَنَّهُمْ الْأَكْثَرِيَّةُ، فَكِرَةُ الْإِسْلَامِ التَّغَالِي فِي الْمَهْرِ، وَأَحْبَزَ أَنَّ الْمَهْرَ كُلَّمَا كَانَ قَلِيلًا كَانَ الزَّوْاجُ مُبَارَكًا، وَأَنَّ قِلَّةَ الْمَهْرِ مِنْ يُمْنِ الْمَرْأَةِ. فَقَرْنُ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ أَعْظَمَ النِّكَاحِ بَرَكَهً، أَيْسَرُهُ مَوْنَةً». وَقَالَ: «يُمْنُ الْمَرْأَةِ حَقُّهُ مَهْرُهَا، وَيُسْرُ نِكَاحِهَا، وَحُسْنُ خُلُقِهَا؛ وَشَوْمُهَا غِلَاءُ مَهْرِهَا، وَعُسْرُ نِكَاحِهَا، وَسُوءُ خُلُقِهَا». وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ جَهَلُ هَذِهِ التَّعَالِيمِ، وَحَادَ عَنْهَا، وَتَعَلَّقَ بِعَادَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ مِنَ التَّغَالِي فِي الْمَهْرِ، وَرَفَضَ التَّزْوِيجَ إِلَّا إِذَا دَفَعَ الزَّوْجُ قَدْرًا كَبِيرًا مِنَ الْمَالِ يُزْهِقُهُ، وَيُضَافِقُهُ، كَأَنَّ الْمَرْأَةَ سِلْعَةً يُسَاوِمُ عَلَيْهَا، وَيَتَجَرُّ بِهَا. وَقَدْ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى كَثْرَةِ الشُّكُوفِ، وَعَانَى النَّاسُ مِنْ أَزْمَةِ الزَّوْاجِ الَّتِي أَصْرَتْ بِالرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَلَى السَّوَاءِ، وَنَتَجَ عَنْهَا كَثِيرٌ مِنَ الشُّرُورِ وَالْمَقَاسِدِ، وَكَسَدَتْ سُوقُ الزَّوْاجِ، وَأَصْبَحَ الْحَلَالُ أَضْعَبَ مَتَالًا مِنَ الْحَرَامِ.

تَعْجِيلُ الْمَهْرِ وَتَأْجِيلُهُ: يَجُوزُ تَعْجِيلُ الْمَهْرِ وَتَأْجِيلُهُ، أَوْ تَعْجِيلُ الْبَغْضِ وَتَأْجِيلُ الْبَغْضِ: الْآخِرُ، حَسَبَ عَادَاتِ النَّاسِ، وَغُرْفِهِمْ... وَيُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ جُزْءٍ مِنْهُ؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَعَ عَلِيًّا أَنْ يَدْخُلَ بِقَاطِمَةَ حَتَّى يُعْطِيَهَا شَيْئًا. فَقَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. فَقَالَ: «فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْخَطْمِيَّةُ؟». فَأَعْطَاهُ إِيَّاهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُدْخِلَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا» فَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ دُخُولُ الْمَرْأَةِ قَبْلَ أَنْ يُقَدَّمَ لَهَا شَيْئًا مِنَ الْمَهْرِ. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَنْعَ كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْذِيرِ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «كَانُوا يَسْتَحْسِنُونَ أَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهَا حَتَّى يُقَدَّمَ لَهَا شَيْئًا». وَقَالَ الزَّهْرِيُّ: «بَلَّغْنَا فِي السُّنَّةِ أَلَّا يَدْخُلَ بِامْرَأَةٍ حَتَّى يُقَدَّمَ نَفَقَةٌ أَوْ يَكْسُوَ كِسْوَةً... ذَلِكَ مِمَّا عَمِلَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ». وَلِلزَّوْجِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى زَوْجَتِهِ... وَعَلَيْهَا أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَيْهِ، وَلَا تَمْتَنِعَ عَلَيْهِ وَلَوْ لَمْ يُعْطِهَا مَا اشْتَرَطَ تَعْجِيلُهُ لَهَا مِنَ الْمَهْرِ - وَإِنْ كَانَ يُحْكَمُ لَهَا بِهِ.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «وَمَنْ تَزَوَّجَ فَسَمِيَ صَدَاقًا أَوْ لَمْ يُسَمَّ فَلَهُ الدُّخُولُ بِهَا أَحَبَّتْ، أَمْ كَرِهَتْ... وَيُقْضَى لَهَا بِمَا سَمِيَ لَهَا - أَحَبَّتْ، أَمْ كَرِهَتْ - وَلَا يُمْنَعُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مِنَ الدُّخُولِ بِهَا، لَكِنْ يُقْضَى لَهُ عَاجِلًا بِالدُّخُولِ وَيُقْضَى لَهَا عَلَيْهِ حَسَبُ مَا يُوْجَدُ عِنْدَهُ مِنَ الصَّدَاقِ. فَإِنْ كَانَ لَمْ يُسَمَّ لَهَا شَيْئًا فَضِي عَلَيْهِ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا؛ إِلَّا أَنْ يَتَرَاضِيََا بِأَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ». وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ:

«إِنَّ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَحَبُّتْ أَمْ كَرِهَتْ، إِنْ كَانَ مَهْرُهَا مُؤَجَّلًا لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي رَضِيَتْ بِالتَّاجِيلِ وَهَذَا لَا يُنْقِطُ حَقُّهُ... وَإِنْ كَانَ مُعَجَّلًا كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا حَتَّى يُؤَدِّيَ إِلَيْهَا مَا اشْتَرَطَ لَهَا تَعَجِيلُهُ، وَلَهَا أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنْهُ حَتَّى يُوفِّيَهَا مَا اتَّفَقُوا عَلَى تَعَجِيلِهِ». قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ تَحَقَّقَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْتَنَعَ مِنْ دُخُولِ الزَّوْجِ عَلَيْهَا حَتَّى يُعْطِيََهَا مَهْرَهَا» وَقَدْ نَاقَشَ صَاحِبُ الْمُحَلَّى هَذَا الرَّأْيَ. فَقَالَ: «لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّهُ مِنْ حِينِ يَغْفِدُ عَلَيْهَا الزَّوْجُ فَإِنَّهَا زَوْجَةٌ لَهُ... فَهُوَ حَلَالٌ لَهَا، وَهِيَ حَلَالٌ لَهُ... فَمَنْ مَنَعَهَا مِنْهُ حَتَّى يُعْطِيََهَا الصَّدَاقَ أَوْ غَيْرَهُ، فَقَدْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ بِمَا نَصَّ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا مِنْ رَسُولِهِ. لَكِنَّ الْحَقَّ مَا قُلْنَا: الْأَيْمَنُ حَقُّهُ مِنْهَا وَلَا تَمْنَعُ هِيَ حَقَّهَا مِنْ صَدَاقِهَا، لَكِنْ لَهُ الدُّخُولُ عَلَيْهَا - أَحَبَّتْ أَمْ كَرِهَتْ - وَيُؤْخَذُ بِمَا يُوجَدُ لَهُ صَدَاقُهَا، أَحَبَّ، أَمْ كَرِهَ. وَصَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَضْوِيبُ قَوْلِ الْقَائِلِ: «أَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ».

مَنْ يَجِبُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى كُلُّهُ: يَجِبُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى كُلُّهُ فِي إِحْدَى الْحَالَاتِ الْآتِيَةِ:

١ - إِذَا حَصَلَ الدُّخُولُ الْحَقِيقِيُّ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَمَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ أَنْ تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا فَتَأْخُذُوا مِنْهُ بِهَتَمَتَنَا وَإِنَّمَا مِثْلُنَا! وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِثْلَهَا غِلْظًا؟!﴾^(١).

٢ - إِذَا مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ. وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

٣ - وَيُرَى أَبُو حَنِيفَةَ: أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَى بِهَا خَلْوَةً صَحِيحَةً اسْتَحَقَّتِ الصَّدَاقَ الْمُسَمَّى... وَذَلِكَ بِأَنْ يَنْفَرِدَ الزَّوْجَانِ فِي مَكَانٍ يَأْمَنَانِ فِيهِ إِطْلَاعَ أَحَدٍ عَلَيْهِمَا. وَلَمْ يَكُنْ بِأَحَدٍ مِنْهُمَا مَانِعٌ شَرْعِيٌّ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا صَائِمًا فَرَضَ عَلَيْهِ، أَوْ تَكُونَ حَائِضًا. أَوْ مَانِعٌ حَسِيٌّ؛ مِثْلُ مَرَضٍ أَحَدِهِمَا مَرَضًا لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الدُّخُولَ الْحَقِيقِيَّ، أَوْ مَانِعٌ طَبِيعِيٌّ بِأَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ. وَاسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِمَا رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ زَائِدَةَ بِنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: «قَضَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ أَنَّهُ إِذَا أَغْلَقَ الْبَابَ، وَأَرَخَى السُّتْرَ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ». وَرَوَى وَكِيعٌ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: إِذَا أَرَخَى السُّتْرَ، وَأَغْلَقَ الْبَابَ، فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ». وَلِأَنَّ التَّسْلِيمَ الْمُسْتَحَقَّ وَجَدَ مِنْ جِهَتِهَا فَيَسْتَقِرُّ بِهِ الْبَدَلُ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ وَدَاوُدُ فَقَالُوا: لَا يَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ كُلُّهُ إِلَّا بِالْوَطْءِ^(٢). وَلَا يَجِبُ بِالْخَلْوَةِ الصَّحِيحَةِ إِلَّا نِصْفُ الْمَهْرِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ

(١) سورة النساء، الآية: ٢٠ - ٢١.

(٢) إِلَّا أَنْ مَالِكًا قَالَ: إِذَا بَنَى عَلَيْهَا وَقَالَتْ هَذِهِ الْحُطْرَةُ - فَإِنَّ الْمَهْرَ يَسْتَقِرُّ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ؟ وَحَدَّثَ ابْنُ قَاسِمٍ مِنْ أَتْبَاعِهِ.

تَمَسَّوْهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ^(١). أَيَّ أَنَّ نَصِيفَ مَا فُرِضَ مِنَ المَهْرِ يَجِبُ إِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الْمَسِيسِ الَّذِي هُوَ الدَّخُولُ الْحَقِيقِيُّ... وَفِي حَالَةِ الْخُلُوعِ لَمْ يَقَعْ مَسِيسٌ، فَلَا يَجِبُ الْمَهْرُ كُلُّهُ. قَالَ سُرَيْجٌ: «لَمْ أَسْمَعْ اللَّهَ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ أَبَا، وَلَا سِتْرًا إِذَا زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَمَسَّهَا فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ». وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي رَجُلٍ دَخَلَ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ، ثُمَّ طَلَقَهَا، فَرَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَمَسَّهَا: «عَلَيْهِ نِصْفُ الصَّدَاقِ». وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْهُ قَالَ: «لَا يَجِبُ الصَّدَاقُ وَافِيًا حَتَّى يُجَامِعَهَا».

وَجُوبُ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى بِالْدُّخُولِ فِي الزَّوْاجِ الْفَاسِدِ: إِذَا عَقَّدَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَدَخَلَ بِهَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ فُسَادُ الزَّوْاجِ لِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَجَبَ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى كُلُّهُ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: أَنَّ بَصْرَةَ بِنْتُ أَكْثَمَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِكَرًا فِي كِشْرِهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا هِيَ حُبْلَى فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا». وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا. فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَجُوبُ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ كَمَا أَنَّهُ تَضَمَّنَ فُسَادَ النِّكَاحِ وَبُطْلَانَهُ إِذَا تَزَوَّجَهَا فَوَجَدَا حُبْلَى مِنَ الزَّوْجِ.

الزَّوْاجُ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَهْرِ: الزَّوْاجُ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَهْرِ، وَيُسَمَّى: زَوَاجَ التَّفْوِيزِ، يَصِحُّ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفَرِّضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾** ^(٢). وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَى مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ الْمَسِيسِ، وَقَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا مَهْرًا. وَالطَّلَاقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ الزَّوْاجِ. فَإِذَا تَزَوَّجَ بِغَيْرِ ذِكْرِ الْمَهْرِ، وَاسْتَرْطَ أَنْ لَا مَهْرَ عَلَيْهِ فَقِيلَ: إِنَّ الزَّوْاجَ غَيْرُ صَحِيحٍ... وَإِلَى هَذَا ذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ وَابْنُ حَزْمٍ. قَالَ: وَأَمَّا لَوْ اشْتَرَطَ فِيهِ أَنْ لَا صَدَاقَ - فَهُوَ مَفْسُوخٌ - لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَهُوَ بَاطِلٌ». «وَهَذَا شَرْطٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - فَهُوَ بَاطِلٌ، بَلْ فِي كِتَابِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - إِبْطَالُهُ... قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نِحْلَةً﴾** ^(٣)».

فَإِذَا هُوَ بَاطِلٌ، فَالنِّكَاحُ الْمَذْكُورُ لَمْ تَنْعَقِدْ صَحَّتُهُ إِلَّا عَلَى تَصْحِيحِ مَا لَا يَصِحُّ، فَهُوَ نِكَاحٌ لَا صَحَّةَ لَهُ. وَذَهَبَتِ الْأَحْنَافُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْجَوَازِ؛ إِذَا الْمَهْرُ لَيْسَ رُكْنًا وَلَا شَرْطًا فِي عَقْدِ الزَّوْاجِ.

وَجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ بِالْدُّخُولِ أَوْ بِالْمَوْتِ قَبْلَهُ: وَإِذَا دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ أَوْ مَاتَ قَبْلَ الدَّخُولِ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤.

بها في هذه الحال فللزوجة مهر المثل والميراث، لما رواه أبو داود عن عبد الله بن مسعود أنه قال في مثل هذه المسألة: «أقول فيها برأبي - فإن كان صواباً فمين الله، وإن كان خطأ فمني - أرى لها صداق امرأة من نساؤها: لا وكس^(١)، ولا شطط، وعليها العدة، ولها الميراث فقام معقل بن يسار، فقال: أشهد لقضيت فيها بقضاء رسول الله ﷺ في بزوغ بنت واشيق. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة، وأحمد، وداود، وأصح قول الشافعي.

مهر المثل: مهر المثل هو المهر الذي تستحقه المرأة، مثل مهر من يماثلها وقت العقد في السن، والجمال، والمال، والعقل، والدين، والبركة، والثبوت، والبلد، وكل ما يختلف لأجله الصداق. كوجود الولد أو عدم وجوده، إذ إن قيمة المهر للمرأة تختلف عادة باختلاف هذه الصفات. والمعتبر في المماثلة من جهة عصبتها كأختها وعمتها وبنات أعمامها. وقال أحمد: هو معتبر بقراباتها من العصابات وغيرهم من ذوي أرحامها. وإذا لم توجد امرأة من أقربائها من جهة الأب متصفة بأوصاف الزوجة التي تريد تقدير مهر المثل لها، كان المعتبر مهر امرأة أجنبية من أسرة تماثل أسرة أبيها.

رؤاج الصغيرة بأقل من مهر المثل: ذهب الشافعي، وداود، وابن حزم، والصاحبان من الأحناف، إلى أنه لا يجوز للأب أن يزوجه ابنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها، ولا يلزم حكم أبيها في ذلك، وتبلغ إلى مهر مثلها ولا بد، إذ إن المهر حق لها، ولا حكم لأبيها في مالها. وقال أبو حنيفة: إذا زوج الأب ابنته الصغيرة، ونقص من مهرها، جاز ذلك عليها، ولا يجوز ذلك لغير الأب والجدة.

تشطير المهر: يجب على الزوج نصف المهر إذا طلق زوجته قبل الدخول بها، وكان قد فرض لها قدر الصداق، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ^(٢) أَوْ يَعْفُوا^(٣) الَّذِي يَكُونُ عُقْدَةً^(٤) الْكَأَجَ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ^(٥)﴾.

وجوب المنة: إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول، ولم يفرض لها صداقاً وجب عليه المنة تعويضاً لها عما فاتها. وهذا نوع من التسريح الجميل، والتسريح بإحسان، قال الله

(١) لا وكس: لا نقص عن مهر نساها، ولا شطط: لا زيادة.

(٢) يعفون: أي النساء المكلفات.

(٣) يده عقدة النكاح: هو الزوج وقيل: هو الولي.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

تعالى: ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيجٍ إِحْسَنٌ﴾^(١). وقد أجمع العلماء على أن التي لم يفرض لها ولم يدخل بها - لا شيء غير المتعة. والمتعة تختلف باختلاف نزوة الرجل، وليس لها حد معين، قال الله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ^(٢) قَدَرُهُ^(٣) وَعَلَى الْمَقْتَرِ^(٤) قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ^(٥) حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾^(٦).

سُقُوطُ الْمَهْرِ: ويسقط المهر كله عن الزوج، فلا يجب عليه شيء للزوجة في كل فُرْقَةٍ كانت قبل الدخول من قبل المرأة، كأن ارتدت عن الإسلام. أو فسخت العقد لإعساره، أو غيبه، أو فسخته هو بسبب غيبها أو بسبب خيار البلوغ. . ولا يجب لها متعة لأنها أتلفت العوض قبل تسليمه، فسقط البدل كله كالبايع يتلف المبيع قبل تسليمه. ويسقط المهر كذلك إذا أبرأته قبل الدخول بها، أو وهبته له، فإنه في هذه الحال يسقط بإسقاطها له. وهو حق خالص لها.

الزيادة على الصداق بعد العقد: قال أبو حنيفة: إن الزيادة على الصداق بعد العقد ثابتة إن دخل بالزوجة، أو مات عنها. . . فأما إن طلقها قبل الدخول فإنها لا تثبت وكان لها نصف المسمى فقط^(٧) وقال مالك: الزيادة ثابتة إن دخل بها، فإن طلقها قبل الدخول فلها نصفها مع نصف المسمى. وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت، وكان لها المسمى بالعقد. وقال الشافعي: هي هبة مستأنفة. إن قبضها جازت، وإن لم يقبضها بطلت. وقال أحمد: حكمها حكم الأصل.

مَهْرُ السَّرِّ وَمَهْرُ الْعَلَانِيَةِ: إذا اتفق العاقدان في السر على مهر، ثم تعاقدوا في العلانية بأكثر منه ثم اختلفا إلى القضاء فبم يحكم القاضي؟ قال أبو يوسف: يحكم بما اتفقا عليه سرًا، لأنه يمثل الإرادة الحقيقية وهو مقصد العاقدين. وقيل: يحكم بمهر العلانية؛ لأنه هو المذكور في العقد، وما كان سرًا فعلمه إلى الله، والحكم يتبع الظاهر. وهو مذهب أبي حنيفة، ومحمد،

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) الموسع: ذو السعة وهي البسطة والغنى.

(٣) قدره: طاقته.

(٤) المقتِر: الفقير قليل المال.

(٥) متاعاً بالمعروف: المعروف ما يتعارف عليه الناس بينهم.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

(٧) هذا ما جرى عليه العمل.

وظاهر قول أحمد في رواية الأثرم وقول الشَّعْبِي وابن أبي لَيْلَى، وأبي عُبَيْدٍ.

قَبْضُ الْمَهْر: إذا كانت الزوجة صغيرة فلأب قبض صداقها؛ لأنه يلي مالها، فكان له قبضه كتمن مبيعها. وإن لم يكن لها أب ولا جد، فلوليها المالي قبض صداقها ويودعه في المحاكم الحسبية، ولا يتصرف فيه إلا بإذن من المحكمة المختصة. أمّا صداق الثيب الكبيرة، فلا يقبضه إلا بإذنها، إذا كانت رشيده، لأنها المتصرف في مالها. والأب إذا قبض المهر بحضرتها، اعتبر ذلك إجازة منها بالقبض إذا سكنت، وتبرأ ذمة الزوج، لأن إذنها في قبض صداقها كتمن مبيعها. وفي البكر البالغة العاقلة: إن الأب لا يقبض صداقها إلا بإذنها إذا كانت رشيده^(١)، كالثيب. وقيل له قبضه بغير إذنها، لأنها العادة ولأنها تخشيه الصغيرة.

الجهاز

الجهاز هو الأثاث الذي تُعده الزوجة هي وأهلها ليكون معها في البيت، إذا دخل بها الزوج... وقد جرى العرف، على أن تقوم الزوجة، وأهلها، بإعداد الجهاز وتأتي البيت... وهو أسلوب من أساليب إدخال السرور على الزوجة بمناسبة زفافها. وقد روى النسائي عن علي رضي الله عنه قال: «جهز رسول الله ﷺ فاطمة في خميل^(٢)، وقربة، ووسادة حشوها إذرخر». وهذا مجرّد عرف جرى عليه الناس. وأمّا المسؤول عن إعداد البيت إعداداً شرعياً، وتجهيز كل ما يحتاج له من الأثاث، والفرش، والأدوات، فهو الزوج، والزوجة لا تسأل عن شيء من ذلك، مهما كان مهرها، حتى ولو كانت زيادة المهر من أجل الأثاث، لأن المهر إنما تستحقه الزوجة في مقابل الاستمتاع بها، لا من أجل إعداد الجهاز لبيت الزوجية، فالمهر حق خالص لها، ليس لأبيها، ولا لزوجها، ولا لأحد حق فيه... وقد رأى المالكية، أن المهر ليس حقاً خالصاً للزوجة، ولهذا لا يجوز لها أن تُنفق منه على نفسها، ولا تقضي منه ديناً عليها، وإن كان للمحتاجة أن تُنفق منه، وتلتبس بالشيء القليل بالمعروف، وأن تقضي منه الدين القليل كالدينار إذا كان المهر كثيراً.

وإنما ليس لها شيء من ذلك ذكرناه لأن علقها أن تجهز لزوجها بالمعروف، أي بما جرت به العادة في جهاز مثلها ليمثلها بما قبضته من المهر قبل الدخول إن كان حالاً أو بما تقبضه منه إن كان مؤجلاً، وحل الأجل قبل الدخول بها فإن تأخر قبض شيء من المهر حتى

(١) سن الرشد بمقتضى القوانين المصرية إحدى وعشرون سنة.

(٢) الخميل القطيفة، وهي كل ثوب له خميل ووبر من أي شيء، والإذرخر نبت طيب الرائحة تحشى به الوسائد...

دَخَلَ زَوْجُهَا بِهَا، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا أَنْ تَنْجَهِزَ بِشَيْءٍ مِمَّا تَقْبِضُهُ مِنْ بَعْدُ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ مَشْرُوطاً أَوْ جَرَى بِهِ الْعُرْفُ. وَقَدْ اسْتَوْحَى وَاصِعُو مَشْرُوعِ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ مَذْهَبَ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْمَادَّةِ رَقْم ٦٦ مِنْهُ: «أَنَّ الزَّوْجَةَ تَلْتَزِمُ بِتَجْهِيزِ نَفْسِهَا بِمَا يَنْتَاسِبُ وَمَا تَعَجَّلَ مِنْ مَهْرٍ قَبْلَ الدُّخُولِ، مَا لَمْ يَتَّفَقْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِذَا لَمْ يُعَجَّلْ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ فَلَا تَلْتَزِمُ بِالْجِهَازِ، إِلَّا بِمُقْتَضَى الْإِتِّفَاقِ أَوْ الْعُرْفِ»^(١). وَالْجِهَازُ إِذَا اشْتَرَتْهُ الزَّوْجَةُ بِمَالِهَا أَوْ اشْتَرَاهُ لَهَا أَبُوهَا فَهُوَ مِلْكٌ خَالِصٌ لَهَا، وَلَا حَقٌّ لِلزَّوْجِ وَلَا لِغَيْرِهِ فِيهِ وَلَهَا أَنْ تُمَكِّنَ زَوْجَهَا وَضِيْفَهُ مِنَ الْإِتِّفَاقِ بِهِ؛ كَمَا أَنَّ لَهَا أَنْ تُمْتَنِعَ عَنِ التَّمَكُّينِ مِنَ الْإِتِّفَاقِ وَإِذَا امْتَنَعَتْ لَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِجِهَازِ زَوْجَتِهِ الْإِتِّفَاقِ الَّذِي جَرَى بِهِ الْعُرْفُ.

النِّفَاقُ

الْمَقْصُودُ بِالنِّفَاقِ هُنَا: تَوْفِيرُ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الزَّوْجَةُ مِنْ طَعَامٍ، وَمَسْكَنِ، وَخِدْمَةٍ، وَدَوَاءٍ وَإِنْ كَانَتْ غَنِيَّةً. وَهِيَ وَاجِبَةٌ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ. أَمَّا وَجُوبُهَا بِالْكِتَابِ:

١ - فَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾^(٢). وَالْمُرَادُ بِالْمَوْلُودِ لَهُ: الْأَبُ. وَالرِّزْقُ فِي هَذَا الْحُكْمِ: الطَّعَامُ الْكَافِي. وَالْكِسْوَةُ: اللَّبَاسُ. وَالْمَعْرُوفُ: الْمُتَعَارَفُ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ. وَمِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ، وَلَا إِفْرَاطٍ.

٢ - وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تَضَارَّوهُنَّ لِضَيْقِوْنَ عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَى حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٣).

٣ - وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾^(٤). وَأَمَّا وَجُوبُهَا بِالسُّنَّةِ:

١ - فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ: «فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَاسْتَخْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ، وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَّا يُوطِئْنَ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكَرُّهُنَّ، فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ، وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ، وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

٢ - وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ هِنْدًا بِنْتُ عُتْبَةَ قَالَتْ: يَا

(١) ص ٢١٤ أحكام الأحوال الشخصية، الدكتور يوسف موسى.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٧.

رسول الله، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي وَوَلَدِي إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ - وهو لا يعلم - قال: «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ».

٣- وعن معاوية القُشَيْرِي - رضي الله عنه - قال: قلت: يا رسول الله ما حقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟... قال: «تُطْعَمُهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوها إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تُقْبِخُ وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». وأما الإجماع: فقد قال ابنُ قُدامَةَ: اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَجوبِ نَفَقَاتِ الزَّوْجَاتِ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ إِذَا كَانُوا بِالْغَيْنِ، إِلَّا النَّاشِئُ مِنْهُنَّ. ذكره ابنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ. قال: وفيه ضَرْبٌ مِنَ الْعَبْرَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَرْأَةَ مَخْبُوسَةٌ عَلَى الزَّوْجِ يُنْتَعَمُ مِنَ التَّصْرِيفِ وَالْاِكْتِسَابِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهَا.

سَبَبُ وَجُوبِ النَّفَقَةِ: وَإِنَّمَا أُوجِبَ الشَّارِعُ النَّفَقَةَ عَلَى الزَّوْجِ لَزَوْجَتِهِ، لِأَنَّ الزَّوْجَةَ بِمَقْتَضَى عَقْدِ الزَّوْاجِ الصَّحِيحِ تُضَيِّحُ مَقْصُورَةً عَلَى زَوْجِهَا، وَمَخْبُوسَةٌ لِحَقِّهِ؛ لِاسْتِدَامَةِ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا، وَيَجِبُ عَلَيْهَا طَاعَتُهُ، وَالْقَرَارُ فِي بَيْتِهِ، وَتَدْبِيرُ مَنَزْلِهِ، وَحِصَانَةُ الْأَطْفَالِ وَتَرْبِيَةُ الْأَوْلَادِ، وَعَلَيْهِ نَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّ يَقُومَ بِكِفَايَتِهَا وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، مَا دَامَتِ الزَّوْجِيَّةُ بَيْنَهُمَا قَائِمَةً، وَلَمْ يُوْجَدْ نُشُورٌ، أَوْ سَبَبٌ يَمْنَعُ مِنَ النَّفَقَةِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ الْعَامِّ: كُلُّ مَنْ اخْتَبَسَ لِحَقِّ غَيْرِهِ وَمَنْفَعَتِهِ، فَتَفَقَّهَتْ عَلَى مَنْ اخْتَبَسَ لِأَجْلِهِ.

شُرُوطُ اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ: وَيُشْتَرَطُ لِاسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

- ١ - أَنْ يَكُونَ عَقْدُ الزَّوْاجِ صَحِيحًا.
- ٢ - أَنْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَى زَوْجِهَا.
- ٣ - أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا.
- ٤ - أَلَّا تَمْتَنِعَ مِنَ الْإِنْتِقَالِ حَيْثُ يُرِيدُ الزَّوْجُ ^(١).
- ٥ - أَنْ يَكُونَ مِنَ أَهْلِ الْاسْتِمْتَاعِ.

فَإِذَا لَمْ يَتَوَفَّرْ شَرْطٌ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، فَإِنَّ النَّفَقَةَ لَا تَجِبُ. ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْدَ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا؛ بَلْ كَانَ فَاسِدًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ الْمُفَارَقَةُ - دَفْعًا لِلْفُسَادِ. وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ تُسَلِّمَ نَفْسَهَا إِلَى زَوْجِهَا، أَوْ لَمْ تُمَكِّنَهُ مِنَ الْاسْتِمْتَاعِ بِهَا، أَوْ امْتَنَعَتْ مِنَ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْجِهَةِ الَّتِي

(١) إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ يَرِيدُ الْإِضْرَارَ بِهَا بِالسَّفَرِ، أَوْ لَا تَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ مَالِهَا.

يريدُها، ففي هذه الحالات لا تجب النفقة حيث لم يتحقق الاختباس الذي هو سببها؛ كما لا يجب ثَمَنُ المبيع إذا امتنع البائع من تسليم المبيع، أو سَلِمَ في موضع دون موضع. ولأنَّ النبي ﷺ تزَوَّجَ عَائِشَةَ رضي الله عنها ودَخَلَ عليها بعدَ سَتَتَيْنِ ولم يُنفِقْ عليها إلاَّ مِنْ حينِ دَخَلَ عليها، ولم يلتزم نفقتها لما مضى. وإذا أَسَلَمَتِ المرأةُ نَفْسَهَا إلى الزوج، وهي صغيرة لا يُجَامَعُ مِثْلُهَا، فعند المالكية والصحيح من مذهب الشافعية أنَّ النفقة لا تجب، لأنَّه لم يوجد التَّمَكُّينُ التَّامُّ من الاستمتاع. فلا تستحق العَوَضُ من النفقة. قالوا: وإن كانت كبيرة والزوج صغير فالصحيح أنَّها تجب؛ لأنَّ التَّمَكُّينَ وَجَدَ من جهتها، وإنَّما تَعَذَّرَ الاستيفاء من جهته، فوجبت النفقة كما لو سَلَمَتِ إلى الزوج، وهو كبير فَهَرَبَ مِنْهَا.

وَالْمُفْتَى بِهِ عِنْدَ الْأَخْبَانِ: أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا اسْتَبَقَى الصَّغِيرَةَ فِي بَيْتِهِ، وَأَسْكَنَهَا لِلِاسْتِنَاسِ بِهَا؛ وَجَبَتْ لَهَا النِّفَقَةُ لِرِضَاهُ هَذَا الْاِحْتِبَاسِ النَّاقِصِ؛ وَإِنْ لَمْ يُمَسِّكْهَا فِي بَيْتِهِ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا ^(١). وَإِذَا سَلَمَتِ الزَّوْجَةُ نَفْسَهَا وَهِيَ مَرِيضَةٌ مَرَضًا يَمْنَعُهَا مِنْ مَبَاشَرَةِ الزَّوْجِ لَهَا وَجَبَتْ لَهَا النِّفَقَةُ. وَلَيْسَ مِنْ حُسْنِ الْمَعَاشَرَةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَا مِنَ الْمَعْرُوفِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَضُ مَقْوًى مَا وَجَبَ لَهَا مِنَ النِّفَقَةِ. وَمِثْلُ الْمَرِيضَةِ الرِّتْقَاءِ ^(٢)، وَالنَّحِيفَةِ ^(٣)، وَالْمَعْيِبَةُ بِعَيْبِ يَمْنَعُ مِنْ مَبَاشَرَةِ الزَّوْجِ لَهَا. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ عَيْنًا، أَوْ مُجْبُوبًا ^(٤)، أَوْ خَصِيًّا، أَوْ مَرِيضًا مَرَضًا يَمْنَعُهُ مِنْ مَبَاشَرَةِ النِّسَاءِ، أَوْ حُبَسَ فِي دِينٍ أَوْ جَرِمَةَ أَزْتَكَبَهَا، لِأَنَّهُ وَجَدَ التَّمَكُّينَ مِنَ الْاِسْتِمْتَاعِ مِنْ جِهَتِهَا، وَمَا تَعَذَّرَ فَهُوَ مِنْ جِهَتِهِ، وَهُوَ سَبَبٌ لَا تُنْسَبُ فِيهِ إِلَى رِبْطٍ، وَإِنَّمَا هُوَ الَّذِي قُوَّتَ حَقُّهُ عَلَى نَفْسِهِ. وَلَا تَجِبُ النِّفَقَةُ إِذَا انْتَقَلَتِ الزَّوْجَةُ مِنْ مَنَزِلِ الزَّوْجِيَّةِ إِلَى مَنَزِلٍ آخَرَ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ، أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَوْ أَحْرَمَتْ بِالْحَجِّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. فَإِنْ سَافَرَتْ بِإِذْنِهِ، أَوْ أَحْرَمَتْ بِإِذْنِهِ، أَوْ خَرَجَ مَعَهَا لَمْ تَسْقُطِ النِّفَقَةُ، لِأَنَّهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ طَاعَتِهِ وَقَبْضَتِهِ. وَكَذَلِكَ لَا تَجِبُ لَهَا النِّفَقَةُ إِذَا مَنَعَتْهُ مِنَ الدَّخُولِ عَلَيْهَا فِي بَيْتِهَا الْمَقِيمَ مَعَهَا فِيهِ، وَلَمْ تَكُنْ طَلَبَتْ مِنْهُ الْاِئْتِقَالَ إِلَى غَيْرِهِ فَاَمْتَنَعَ. فَإِنْ كَانَتْ طَلَبَتْ مِنْهُ الْاِئْتِقَالَ فَأَبَى، فَمَنَعَتْهُ مِنَ الدَّخُولِ، فَلَا تَسْقُطُ النِّفَقَةُ. وَكَذَلِكَ لَا تَجِبُ النِّفَقَةُ إِذَا حُبَسَتِ الزَّوْجَةُ فِي جَرِمَةٍ، أَوْ فِي دِينٍ، أَوْ كَانَ حُبْسُهَا ظُلْمًا، إِلَّا إِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي حَبَسَهَا فِي دِينٍ لَهُ عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي قُوَّتَ حَقُّهُ.

(١) هذا مذهب أبي يوسف، أما مذهب أبي حنيفة ومحمد فهو مثل مذهب الشافعية لأنَّ احتباسها كعدمه حيث لا يوصل إلى الغرض المقصود من الزواج فلا تجب لها النفقة.

(٢) الرتقاء: التي سد فرجها.

(٣) النحيفة: الهزيلة.

(٤) المجبوب: المقطوع الذكر.

وَكَذَلِكَ لَوْ غَضَبَهَا غَايِبٌ وَحَالَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا فَإِنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ مُدَّةَ غَضَبِهَا. وَكَذَلِكَ الزَّوْجَةُ الْمُحْتَرَفَةُ الَّتِي تَخْرُجُ لِحِرَافَتِهَا إِذَا مَنَعَهَا زَوْجُهَا فَلَمْ تَمْتَنِعْ لَا تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ. وَكَذَلِكَ إِنْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا بَصُومَ تَطَوُّعاً أَوْ بَاعْتِكَافٍ تَطَوُّعاً.

فَفِي كُلِّ هَذِهِ الصُّورَةِ لَا تَسْتَحِقُّ الزَّوْجَةُ النَّفَقَةَ، لِأَنَّهَا قَوَّتْ حَقَّ الزَّوْجِ فِي الْاِسْتِمْتَاعِ بِهَا بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ. فَلَوْ كَانَ تَقْوِيَّتُهَا حَقَّهُ لَوَجِبَ شَرْعِيٌّ لَمْ تَسْقُطْ النَّفَقَةُ، كَمَا إِذَا خَرَجَتْ مِنْ طَاعَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُسْكِنَ غَيْرَ شَرْعِيٍّ أَوْ لِأَنَّ الزَّوْجَ غَيْرَ أَمِينٍ عَلَى نَفْسِهَا، أَوْ مَالِهَا.

المرأة تُسَلِّمُ دُونَ زَوْجِهَا: وَإِذَا كَانَ الزَّوْجَانِ كَافِرَيْنِ، وَأُسْلِمَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الدَّخُولِ وَلَمْ يُسَلِّمِ الزَّوْجُ - لَمْ تَسْقُطِ النَّفَقَةُ؛ لِأَنَّهُ تَعَدَّرَ الْاِسْتِمْتَاعَ بِهَا مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِزَالَتِهِ بِأَنْ يُسَلِّمَ، فَلَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا، كَالْمُسْلِمِ إِذَا غَابَ عَنْ زَوْجَتِهِ.

ازْتِدَادُ الزَّوْجِ لَا يَمْنَعُ النَّفَقَةَ: وَإِذَا اِزْتَدَّ الزَّوْجُ بَعْدَ الدَّخُولِ لَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهَا؛ لِأَنَّ اِمْتِنَاعَ الْوَطْءِ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَتِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَرْائِهِ بِالْعَوْدَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا اِزْتَدَّتِ الزَّوْجَةُ، فَإِنَّ نَفَقَتَهَا تَسْقُطُ، لِأَنَّهَا مَنَعَتِ الْاِسْتِمْتَاعَ بِمَعْصِيَةٍ مِنْ قِبَلِهَا: فَتَكُونُ كَالنَّاشِزِ.

مَذْهَبُ الظَّاهِرِيَّةِ فِي سَبَبِ اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ: وَلِلظَّاهِرِيَّةِ رَأْيٌ آخَرُ فِي سَبَبِ وُجُوبِ النَّفَقَةِ، وَهُوَ الزَّوْجِيَّةُ نَفْسُهَا. فَحَيْثُ وُجِدَتِ الزَّوْجِيَّةُ وَجَبَتِ النَّفَقَةُ: وَبَنُوا عَلَى مَذْهَبِهِمْ هَذَا وَجُوبَ النَّفَقَةِ لِلصَّغِيرَةِ، وَالنَّاشِزِ دُونَ النَّظَرِ إِلَى الشُّرُوطِ الَّتِي قَالَ بِهَا غَيْرُهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ. قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: «وَيُنْفِقُ الرَّجُلُ عَلَى امْرَأَتِهِ مِنْ حِينَ يَعْقِدُ نِكَاحَهَا. دَعَا إِلَى الْبِنَاءِ، أَمْ لَمْ يَدْعُ. وَلَوْ أَنَّهَا فِي الْمَهْدِ، نَاشِزاً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ نَاشِرٍ، غَنِيَّةً كَانَتْ أَوْ فَقِيرَةً. ذَاتُ أَبِي كَانَتْ أَوْ يَتِيمَةً. بَكْرًا كَانَتْ أَوْ ثِيْبًا. حُرَّةً كَانَتْ أَوْ أَمَةً عَلَى قَدَرِ خَالِهَا»^(١). قَالَ: وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ، وَأَصْحَابُهُ، وَشَفِيئَانُ الثَّوْرِيِّ: النَّفَقَةُ وَاجِبَةٌ لِلصَّغِيرِ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا... وَأُتِيَ الْحُكْمُ بِنِ غَنِيَّةٍ - فِي امْرَأَةٍ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَايِبَةً - هَلْ لَهَا نَفَقَةٌ؟... قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَلَا يُحْفَظُ مَنَعُ النَّاشِزِ مِنَ النَّفَقَةِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ رُويَ عَنِ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ، وَحَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَالْحَسَنِ، وَالزُّهْرِيِّ... وَمَا نَعْلَمُ لَهُمْ حُجَّةً، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: النَّفَقَةُ يَأْزِئُ الْجَمَاعَ. فَإِذَا مَنَعَتِ الْجَمَاعَ مُنِعَتِ النَّفَقَةُ. انْتَهَى بِتَصَرُّفٍ قَلِيلٍ.

تَقْدِيرُ النَّفَقَةِ وَأَسَاسِهِ: إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ مُقِيمَةً مَعَ زَوْجِهَا، وَكَانَ هُوَ قَائِمًا بِالنَّفَقَةِ عَلَيْهَا، وَمِتَوَلِّيًا إِخْصَارَ مَا فِيهِ كِفَايَتُهَا، مِنْ طَعَامٍ، وَكِسْوَةٍ، وَغَيْرِهِمَا - فَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ فَرَضَ

نفقة؛ حيث إن الزوج قائم بالواجب عليه. فإذا كان الزوج بخيلاً لا يقوم بكفاية زوجته، أو أنه تركها بلا نفقة، بغير حق - فلها أن تطلب فرض نفقة لها من الطعام، والكسوة، والمسكن... وللقاضي أن يقضي لها بالنفقة، ويلزم لها متى ثبت لديه صحة دعواها. كما أن لها الحق أن تأخذ من ماله ما يكفيها بالمعروف^(١)، وإن لم يعلم الزوج؛ إذ أنه منع الواجب عليه وهي مستحقة له، وللمستحق أن يأخذ حقه بيده متى قدر عليه. وأصل ذلك ما رواه أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود والنسائي، عن عائشة - رضي الله عنها. أن هنداً قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح، ولئس يغطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت منه، وهو لا يعلم؟ فقال: «خذي ما يكفيك ولذالك بالمعروف». وفي الحديث دلالة على أن النفقة تُقدر بكفاية المرأة مع التقييد بالمعروف، أي: المتعارف بين كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها، وهذا يختلف باختلاف الأزمنة، والأمكنة، والأحوال، والأشخاص. وقد رأى صاحب الروضة النديّة: أن الكفاية بالنسبة للطعام تعم جميع ما تحتاج إليه الزوجة، فدخل فيه الفاكهة، وما هو معتاد من التوسعة في الأغنياء، وسائر الأشياء التي قد صارت بالاستمرار عليها مألوفة، بحيث يحصل الضرر بمفازقتها، أو التضجر، أو التكدر، يقال: ويدخل فيه الأدوية ونحوها، واليه يشير قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٢). فإن هذا نص في كل نوع من أنواع النفقات: أن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه إنفاقه.

والرزق يشمل ما ذكرناه... ثم ذكر رأي بعض الفقهاء في عدم وجوب ثمن الأدوية، وأجرة الطبيب، لأنه يراد حفظ البدن كما لا يجب على المستأجر أجرة إصلاح ما انهدم من الدار. وزجج دخول العلاج في النفقة، وأنه واجب فقال: وقال في الغيث: الحجة أن الدواء لحفظ الروح فأشبه النفقة. قال: وهو الحق لدخوله تحت عموم قوله **رِزْقُهُنَّ**: «ما يكفيك»، وتحت قوله تعالى: ﴿رِزْقُهُنَّ﴾^(٣)، فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظ «ما» والثانية عامة؛ لأنها مصدرة مضاف. وهي من صيغ العموم.. واختصاصه ببعض المستحقين لا يمنع من الإلحاق. قال: وبمجموع ما ذكرنا، يقرر لك أن الواجب على من عليه النفقة لمن له النفقة، هو ما يكفي بالمعروف، وليس المراد تفويض أمر ذلك إلى من له النفقة، وأنه يأخذ ذلك بنفسه حتى يرد ما أوردته السائل من خشية السرف في بعض الأحوال، بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه، بعد تبين مقدار ما يكفي بإخبار المخبرين، أو تجريب المجربين. وهو

(١) إذا كانت رشيدة ولم تسرف في الأخذ.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

معنى قوله ﷺ: «بِالْمَعْرُوفِ» أي: لا يغير المعروف وهو السرف والتفكير. نعم إذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه من الثقة جاز لنا الإذن لمن له الثقة بأن يأخذ ما يكفيه، إذا كان من أهل الرشد، لا إذا كان من أهل السرف، والتبذير، فإنه لا يجوز تمكينه من مال من عليه الثقة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾^(١).

ثم قال: ولكن يجب علينا إذا كان من عليه الثقة متمرداً ومن له الثقة ليس يذري رُشد - أن نجعل الأخذ إلى ولي من لا رُشد له، أو إلى رجل عدل، انتهى. ومما يجب لها عليه من الثقة ما تحتاج إليه من المشط والصابون والدُّهن وسائر ما تتنظف به. وقالت الشافعية: أما الطيب فإن كان يراد لقطع السهوكة^(٢) - لزمه لأنه يراد للتلطيف، وإن كان يراد للتلذذ والاستمتاع، لم يلزمه، لأنه حق له، فلا يجبر عليه.

رأي الأخناف في تقدير الثقة: رأى الأخناف: أن الثقة غير مقدرة بالشرع، وأنه يجب على الزوج لزوجه قدر ما يكفيها من الطعام، والإدام، واللحم والخضر، والفاكهة، والزيت، والسمن... وسائر ما لا بد منه للحياة حسب المتعارف... وأن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة، والأزمنة، والأحوال... كما يجب عليه كسوتها صيفاً وشتاء. ورأوا تقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج، يسراً وعسراً مهما تكن حالة الزوجة؛ لقول الله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُفَّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مِمَّا ءَاتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(٣). وقوله سبحانه: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِّنْ وَّجَدِكُمْ﴾^(٤).

مذهب الشافعية في تقدير الثقة: والشافعية لم يتركوا تقدير الثقة إلى ما فيه الكفاية، بل قالوا: إنما هي مقدرة بالشرع، وإن اتفقوا مع الأخناف في اعتبار حال الزوج يسراً وعسراً. وأن على الزوج الميسر وهو الذي يقدر على الثقة بماله وكسبه - في كل يوم مدين... وأن على المعسر الذي لا يقدر على الثقة بمال ولا كسب - مداً في كل يوم... وأن على المتوسط مداً ونصفاً، واشتدوا لمدّهم هذا بقول الله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ﴾^(٥). قالوا: ففرق بين الميسر والمُعسر، وأوجب على كل واحد

(١) سورة النساء، الآية: ٥.

(٢) الرائحة الكريهة.

(٣) قدر: ضيق.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٧.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٦. والمعنى حسب قدرتك وحالتكم.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٧.

منهما على قدر حاله، ولم يبين المقدار فوجب تقديره بالاجتهاد، وأشبه ما تُقاس عليه الثقة، الطعام في الكفارة، لأنه طعام يجب بالشرع لسد الجوعة، وأكثر ما يجب في الكفارة للمسكين مدان في فدية الأذى. وأقل ما يجب مد وهو في كفارة الجماع في رمضان، فإن كان متوسطاً لزمه مد ونصف؛ لأنه لا يمكن إلحاقه بالموسر، وهو دونه، ولا بالمُعسر وهو فوقه، فجعل عليه مد ونصف، قالوا: ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع التنازع، لا إلى غاية فتعيين ذلك التقدير اللائق بالمعروف. وهذا خلاف ما لا بد منه في الطعام من الإدام واللحم، والفاكهة. وقالوا: يجب لها الكسوة مع مراعاة حال الزوج من اليسار والإعسار، فلزوجة الموسر من الكسوة، ما يلبس عادة في البلد من رفيع الثياب. ولامرأة المعسر الغليظ من القطن، والكثان، ونحوهما. ولامرأة المتوسط ما بينهما. ويجب لها مسكن على قدر يساره، وإعساره، وتوسطه، مع تأنيث المسكن تأنيثاً يتناسب مع حالته، وقالوا: إذا كان الزوج مُعسراً يُنفق عليها أدنى ما يكفيها من الطعام، والإدام، بالمعروف. ومن الكسوة أدنى ما يكفيها من الصيفية والشتوية. وإن كان متوسطاً يُنفق عليها أوسع من ذلك بالمعروف ومن الكسوة أرفع من ذلك كله بالمعروف. وإنما كانت الثقة والكسوة بالمعروف؛ لأن دفع الضرر عن الزوجة واجب، وذلك بإيجاب الوسط من الكفاية وهو تفسير المعروف.

العمل في المحاكم الآن: وما ذهب إليه الشافعية وبعض الأحناف من رعاية حال الزوج المالية، حين فرض الثقة، هو ما جرى به العمل الآن في المحاكم، تطبيقاً للمادة ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩. ونصها: تقدير نفقة الزوجة على زوجها بحسب حال الزوج يسراً وعسراً، مهما كانت حالة الزوجة. وهذا هو العدل، لأنه يتفق مع الآيتين المتقدمتين.

تقدير الثقة عيناً أو نقداً: يصح أن يكون ما يفرض من الثقة من الخبز، والإدام والكسوة، أصنافاً معينة، كما يصح أن تفرض قيمتها نقداً لتشتري به ما تحتاج إليه. ويصح أن تفرض الثقة سنوية، أو شهرية، أو أسبوعية، أو يومية، حسب ما هو ميسور للزوج. والذي يسري عليه العمل الآن في المحاكم، هو فرض بدل طعام الزوجة شهرياً، وبدل كسوتها عن ستة شهور. بأختيار إنها تحتاج في السنة إلى كسوة للصيف، وأخرى للشتاء. وبعض القضاة يفرض مبلغاً شهرياً للثقة بأنواعها الثلاثة بدون تفصيل، مُراعياً أن يكون فيما يفرضه لها كفاية لطعامها، وكسوتها، وسكنائها، حسب حالة الزوج عسراً ويسراً.

تغير الأسعار أو تغير حال الزوج المالية: إذا تغيرت الأسعار عن وقت الفرض، أو تغيرت حالة الزوج المالية، فإما أن يكون هذا التغير في الأسعار إلى زيادة، أو إلى نقص، أو يكون تغير حالة الزوج المالية إلى ما هو أحسن أو أسوأ. ولا بد من رعاية كل حالة من هذه الحالات.

فإن تَعَيَّرَتِ الْأَسْعَارُ عن وقت الفَرَضِ إلى زيادة، كان للزوجة أن تَطْلُبَ بزيادة نَفَقَتِهَا. وإن تَعَيَّرَتِ إلى نَقْصٍ كان للزوج أن يَطْلُبَ تَخْفِيفَ النِّفَقَةِ. وإن تَحَسَّنَتْ حَالَةُ الزَّوْجِ المَالِيَّةُ عَمَّا كان عليه حين تَقْرِيرِ النِّفَقَةِ، كان للزوجة أن تَطْلُبَ زيادةً نَفَقَتِهَا.

وإن تَعَيَّرَتِ حَالَةُ الزَّوْجِ المَالِيَّةُ إلى أسوأ، كان للزوج الحق في طلب تَخْفِيفِ النِّفَقَةِ. **الْخَطَأُ فِي تَقْدِيرِ النِّفَقَةِ:** إذا ظَهَرَ بَعْدَ تَقْدِيرِ النِّفَقَةِ أَنَّ التَّقْدِيرَ كان خَطَأً لا يَكْفِي الزَّوْجَةَ حَسَبَ حَالَةِ الزَّوْجِ، من العُسْرِ أو اليُسْرِ - كان من حق الزَّوْجَةِ المطالبة بإعادة النظر في التَّقْدِيرِ، وعلى القاضي أن يُقَدِّرَ لها مَا يَكْفِيهَا لِطَعَامِهَا، وَكِسْوَتِهَا، مع ملاحظة حَالَةِ الزَّوْجِ. **ذَيْنِ النِّفَقَةِ يُعْتَبَرُ ذَيْنَاً صَحِيحاً فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ:** قلنا: إن نفقة الزَّوْجَةِ واجبةٌ على زَوْجِهَا، متى توفَّرَتِ الشُّرُوطُ التي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا... ومَتَى وَجِبَتْ النِّفَقَةُ على الزوج لزوجتيه، لوجود سَبَبِهَا، وتوفَّرِ شُرُوطُهَا... ثُمَّ أَمْتَنَعَ عن أدائها تَصِيرُ ذَيْنَاً فِي ذِمَّتِهِ. شَأْنُهَا فِي هَذَا شَأْنُ الدَّيُونِ الثَّابِتَةِ التي لا تَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أو الإِبْرَاءِ، وإلى هذا ذهبَتِ الشَّافِعِيَّةُ، وجرى عليه الْعَمَلُ مُنْذُ صُدُورِ قَانُونِ رَقْمِ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٠... فقد جاء فيه:

مَادَّةُ - ١: تُعْتَبَرُ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ التي سَلَمَتْ نَفْسَهَا لَزَوْجِهَا ولو حُكْمًا، ذَيْنَاً فِي ذِمَّتِهِ، من وقت أَمْتِنَاعِ الزَّوْجِ عن الإِنْفَاقِ مَعَ وَجُوبِهِ، بلا تَوَقُّفٍ على قَضَاءِ قَاضٍ، أو تَرَاضٍ بَيْنَهُمَا، ولا يَسْقُطُ ذِمَّتُهَا إِلَّا بِالْأَدَاءِ أو الإِبْرَاءِ.

مَادَّةُ - ٢: الْمُطَلَّقةُ التي تَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ، تُعْتَبَرُ نَفَقَتُهَا ذَيْنَاً، كما جاء في الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ، من تاريخ الطَّلَاقِ. وقد جاء مَعَ هَذَا الْقَانُونِ تَغْلِيْمَاتٌ من الْجِهَةِ التي صَدَرَ عَنْهَا^(١) وهي:

١- إن نفقة الزَّوْجَةِ، أو الْمُطَلَّقةِ، لا يُشْتَرَطُ لاعتبارها ذَيْنَاً فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ - الْقَضَاءُ، أو الرِّضَا، بل تُعْتَبَرُ ذَيْنَاً من وقت أَمْتِنَاعِ الزَّوْجِ عن الإِنْفَاقِ، مع وَجُوبِهِ.

٢- إنَّ ذَيْنِ النِّفَقَةِ من الدَّيُونِ الصَّحِيحَةِ، وهي التي لا تَسْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أو الإِبْرَاءِ. ويرتَّب على هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ:

١- أنَّ للزَّوْجَةِ، أو الْمُطَلَّقةِ أن تَطْلُبَ لها الْحُكْمَ بِالنِّفَقَةِ على زَوْجِهَا، عن مدَّةٍ سَابِقَةٍ على التَّرَافُعِ، ولو كَانَتْ أَكْثَرَ من شَهْرٍ، إِذَا ادَّعَتْ أَنَّ زَوْجَهَا تَرَكَهَا من غَيْرِ نَفَقَةٍ، مَعَ وَجُوبِ

(١) وزارة العدل. وكانت تسمى وزارة الحفانية.

الإِنْفَاقِ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ، طَالَتْ، أَمْ قَصُرَتْ. وَمَتَى أُثْبِتَ ذَلِكَ بِطَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْإِبْرَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ شَهَادَةُ الْاِسْتِكْشَافِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْمَادَّةِ ١٧٨ مِنَ اللَّائِحَةِ حُكِمَ لَهَا بِمَا طَلَبَتْ.

٢- أَنَّ دَيْنَ الثَّقَفَةِ لَا يَنْقُطُ بِمَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ، وَلَا بِالطَّلَاقِ - وَلَوْ خُلْعًا - فَلِلْمُطَلَّقةِ مُطْلَقًا الْحَقُّ فِيمَا تَجَمَّدَ لَهَا مِنَ الثَّقَفَةِ، حَالِ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ، مَا لَمْ يَكُنْ عِوَضًا لَهَا عَنِ الطَّلَاقِ، أَوْ الْخُلْعِ.

٣- أَنَّ الشُّورَ الطَّارِئَ لَا يَنْقُطُ مَتَجَمَّدَ الثَّقَفَةِ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الشُّورَ مُطْلَقًا مِنْ وَجُوبِهَا مَا دَامَتِ الزَّوْجَةُ، أَوِ الْمَعْتَدَةُ نَاشِرًا.

وبعدَ صُدُورِ هَذَا الْقَانُونِ، اسْتَعْلَهُ بَعْضُ الزَّوْجَاتِ، فِي تَرْكِ الْمَطَالَبَةِ بِالثَّقَفَةِ، حَتَّى يَتَجَمَّعَ مِنْهَا مَبْلَغٌ بَاهِظٌ، ثُمَّ يُطَالِبْنَ الزَّوْجَ بِالْمَتَجَمَّدِ كُلِّهِ، مِمَّا يُرْهِقُ الزَّوْجَ وَيُقِلُّ كَاهِلَهُ. فَرُئِيَ تَدَارُكُ هَذَا الْأَمْرِ بِمَا يَرْفَعُ الضَّرَرَ عَنِ الْأَزْوَاجِ... وجاءَ فِي الْفَقْرَةَ ٦ مِنَ الْمَادَّةِ ٩٩ مِنَ الْقَانُونِ رَقْمَ ٧٨ لِسَنَةِ ١٩٣١ بِلَائِحَةٍ تَرْتِيبِ الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ، مَا نَصَّه: «لَا تُسْمَعُ دَعْوَى الثَّقَفَةِ مِنْ مُدَّةٍ مَاضِيَّةٍ، لِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ سِنِينَ مِيلَادِيَّةٍ، نِهَائَتُهَا تَارِيخُ رَفْعِ الدَّعْوَى». وجاءَ فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِيضَاحِيَّةِ لِهَذَا الْقَانُونِ، بِشَأْنِ هَذِهِ الْفَقْرَةِ مَا نَصَّه: «أَمَّا الثَّقَفَةُ عَنِ الْمُدَّةِ الْمَاضِيَّةِ فَقَدْ رُئِيَ - أَخْذًا بِقَاعِدَةِ تَخْصِيصِ الْقَضَاءِ - لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهَا لِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ سِنَوَاتٍ مِيلَادِيَّةٍ نِهَائَتُهَا تَارِيخُ قَبْدِ الدَّعْوَى. وَلَمَّا كَانَ فِي إِطْلَاقِ إِجَازَةِ الْمُطَالَبَةِ بِالثَّقَفَةِ الْمَتَجَمَّدَةِ عَنْ مُدَّةٍ سَابِقَةٍ عَلَى رَفْعِ الدَّعْوَى - أَحْتِمَالُ الْمُطَالَبَةِ بِثَقَفَةٍ سِنِينَ عَدِيدَةٍ تُرْهِقُ الشَّخْصَ الْمُتْلَزِمَ بِهَا، رُئِيَ مِنَ الْعَدْلِ دَفْعُ صَاحِبِ الْحَقِّ فِي الثَّقَفَةِ إِلَى الْمَطَالَبَةِ بِهَا، أَوَّلًا، فَأَوَّلًا، بِحَيْثُ لَا يَتَأَخَّرُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ، وَجُعِلَ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ مَنَعِ سَمَاعِ الدَّعْوَى. وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ ضَرَرٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَقِّ فِي الثَّقَفَةِ، إِذْ يُمَكِّنُهُ الْمَطَالَبَةُ بِهَا، قَبْلَ مَضِيِّ ثَلَاثِ سِنَوَاتٍ^(١). وَلَا زَالَ الْعَمَلُ مُسْتَمِرًّا بِهَذَا الْقَانُونِ إِلَى الْيَوْمِ.

الإِبْرَاءُ مِنَ دَيْنِ الثَّقَفَةِ وَالْمَقَاصَّةُ بِهِ: وَإِذَا كَانَتِ الثَّقَفَةُ الَّتِي تَسْتَحِقُّهَا الزَّوْجَةُ عَلَى زَوْجِهَا تُعْتَبَرُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ الْوَقْتِ الَّذِي أَمْتَنَعَ فِيهِ عَنْ أَدَائِهَا بِغَيْرِ حَقٍّ شَرْعِيٍّ - فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تُبْرِئَهُ مِنْ هَذَا الدَّيْنِ، كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ. وَلَوْ أَبْرَأَتْهُ مِمَّا يَكُونُ لَهَا مِنَ الثَّقَفَةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ دَيْنًا بَعْدُ، وَالْإِبْرَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ دَيْنٍ ثَابِتٍ فِعْلًا. وَيَسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ الْإِبْرَاءُ عَنْ

(١) ويؤخذ على هذا القانون أن التحديد بثلاث سنين لم تعرف حكمته من جهة، ولا دليل يمكن الاستناد إليه من جهة أخرى على أن هذه المدة تعتبر مدة طويلة، وقد ترهق الأزواج، ولهذا جاء في مشروع قانون الأحوال الشخصية المادة رقم ٨١ من أنه لا تسمع دعوى النفقة عن مدة تزيد عن سنة سابقة على الدعوى.

شَهْرٍ وَاحِدٍ مُسْتَقْبِلٍ؛ أَوْ عَنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ - إِنْ كَانَتِ النِّفَقَةُ قُرِضَتْ مُشَاهَرَةً، أَوْ مُشَابَهَةً، وَإِذَا كَانَتِ النِّفَقَةُ مَعْتَبَرَةً دَيْنًا صَحِيحًا، لَا يَنْقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ، وَكَانَ لِلزَّوْجِ دَيْنٌ فِي ذِمَّتِهَا، وَطُلِبَ أَحَدُهُمَا مَقَاضِيَةُ الدَّيْنَيْنِ - أُجِيبَ إِلَى طَلَبِهِ لاسْتَوَاءِ الدَّيْنَيْنِ فِي الْقُوَّةِ. وَلِلْحَانِبِلَةِ رَأْيٌ فِي الْمَقَاضِيَةِ... فَهَمْ يَفَرِّقُونَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مُوسِرَةً، أَوْ مُعْسِرَةً... فَإِنْ كَانَتْ مُوسِرَةً: فَلَهُ أَنْ يَخْتَسِبَ عَلَيْهَا بِدَيْنِهِ مَكَانَ نَفَقَتِهَا؛ لِأَنَّ مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ مِنْ أَيِّ أَمْوَالِهِ شَاءَ، وَهَذَا مِنْ مَالِهِ. وَإِنْ كَانَتْ مُعْسِرَةً لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ قَضَاءَ الدَّيْنِ إِنَّمَا يَجِبُ فِي الْفَاضِلِ مِنْ قُوَّتِهِ، وَدَيْنُ زَوْجِهَا الَّذِي هُوَ عَلَيْهَا لَا يُفْضَلُ عَنْهَا؛ وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِإِنْظَارِ الْمُعْسِرِ. فَقَالَ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(١) فَيَجِبُ إِنْظَارُهُ بِمَا عَلَيْهَا.

تُعْجِلُ النِّفَقَةُ وَطُرُوءَ مَا يَمْنَعُ الْاسْتِحْقَاقَ: إِذَا عَجَّلَ الزَّوْجُ نَفَقَةً مَدَّةً مُسْتَقْبَلَةً كَشَهْرٍ، أَوْ سَنَةٍ مَثَلًا ثُمَّ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْمَدَّةِ مَا يَجْعَلُهَا لَا تَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ؛ بَأَن مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ أَوْ تَشَرَّتِ الزَّوْجَةُ - فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَسْتَرِدَّ نَفَقَةً مَا بَقِيَ مِنَ الْمَدَّةِ، الَّتِي لَا تَسْتَحِقُّ نَفَقَةً عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا أَخَذَتْهُ جَزَاءَ اخْتِيَابِهَا لِحَقِّ الزَّوْجِ، وَمَتَى قَاتَ الْاِخْتِيَابُ بِالْمَوْتِ أَوْ التَّشَوُّزِ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَرُدَّ النِّفَقَةَ الَّتِي عَجَّلَتْ لَهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَدَّةِ الْبَاقِيَةِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^(٢).

نَفَقَةُ الْمُغْتَدَةِ: وَلِلْمُغْتَدَةِ الرَّجْعِيَّةِ، وَالْمُغْتَدَةُ الْحَامِلُ النِّفَقَةُ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبحَانَهُ - فِي الرَّجْعِيَّاتِ: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾^(٣)، وَلِقَوْلِهِ فِي الْحَوَائِلِ: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمِلَ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٤)، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ النِّفَقَةِ لِلْحَامِلِ - سَوَاءً أَكَانَتْ فِي عَدَّةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، أَوِ الْبَائِنِ، أَوْ كَانَتْ عِدَّتُهَا عَدَّةً وَفَاءً. أَمَّا الْبَائِنَةُ فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي وَجوبِ النِّفَقَةِ لَهَا، إِذْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

١ - أَنَّ لَهَا الشُّكْنَى وَلَا نَفَقَةَ لَهَا، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَأَسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ﴾^(٥).

٢ - أَنَّ لَهَا النِّفَقَةَ وَالشُّكْنَى، وَهُوَ قَوْلُ عُمرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُمرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَخْثَافِ، وَأَسْتَدَلُّوا عَلَى قَوْلِهِمْ هَذَا بِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٢) يرى الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف أن الزوج لا يسترد شيئاً مما يعجل من النفقة؛ لأنها وإن كانت جزاء احتباس ففيها شبه صلة وقد قبضتها الزوجة والصلة بين الزوجين لا رجوع فيها.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٦.

سَكُنْتُ مِنْ وَجْدِكُمْ»^(١)، فهو نص في وجوب السكنى، وحيثما وجبت السكنى شرعاً وجبت النفقة تابعة لوجوب الإسكان في الرجعية، وفي الحامل، وفي نفس الزوجة، وقد أنكر عمر وعائشة - رضي الله عنهما - على فاطمة بنت قيس الحديث الذي أوردته، وقال عمر: لا تترك كتاب الله^(٢). وستة نبينا، لقول امرأة، لا نذري لعلها حفظت، أم نسيت. وحين بلغ فاطمة ذلك قالت: «يئسني ويتنكم كتاب الله». قال الله تعالى: ﴿يُطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفِدْحَةٍ مُنِيئَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا»^(٣). فأي أمر يحدث بعد الثلاث!

٣- أنه لا نفقة لها ولا سكنى، وهو قول أحمد، وداود، وأبي ثور، وإسحاق، وحكي عن علي، وابن عباس، وجابر، والحسن، وعطاء، والشعبي، وابن أبي ليلى، والأوزاعي، والإمامية. وأستدلوا بما رواه البخاري، ومسلم، عن فاطمة بنت قيس قالت: «طلَّقني زوجي ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ فلم يجعل لي نفقة ولا سكنى». وفي بعض الروايات: أن رسول الله ﷺ قال: «إنما السكنى والنفقة لمن لزوجها عليها الرجمة». وروى أحمد، ومسلم، وأبو داود، والنسائي: أنه قال لها رسول الله ﷺ: «لا نفقة لك؛ إلا أن تكوني حاملاً».

نفقة زوجة الغائب: جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ مادة ٥: «إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة، فإن كان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة وصرب له أجلاً، فإن لم يُرسل ما تُنفق فيه زوجته على نفسها. طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل. فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه، إذا كان مجهول المحل، أو كان مفقوداً، وثبت أنه لا مال له تُنفق منه الزوجة، طلق عليه القاضي».

الحقوق غير المادية

تقدّم أن من حقوق الزوجة على زوجها منها ما هو مادي: وهو المهر والنفقة، ومنها ما هو غير مادي وهو ما نذكره فيما يلي:

حسن معاشرتها:

(١) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٢) يريد قوله تعالى: ﴿أَتَكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ١.

١- أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ لَزُوجَتِهِ إِكْرَامُهَا، وَحُسْنُ مُعَاشَرَتِهَا، وَمُعَامَلَتِهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَقْدِيمُ مَا يُمَكِّنُ تَقْدِيمُهُ إِلَيْهَا، مِمَّا يُؤَلَّفُ قَلْبُهَا؛ فَضْلًا عَنْ تَحْمُلِ مَا يَصُدِّرُ مِنْهَا أَوْ الصَّبْرُ عَلَيْهِ. يَقُولُ اللَّهُ شَيْخَانِي: ﴿وَعَايِشُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَسَرِّحُوا شَيْئًا وَيَجْعَلِ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾^(١)، وَمِنْ مَظَاهِرِ اكْتِمَالِ الْخُلُقِ، وَنَمُوِّ الْإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ الْمَرْءُ رَفِيقًا رَفِيقًا مَعَ أَهْلِهِ؛ يَقُولُ الرَّسُولُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخَيْرًاكُمْ خَيْرًاكُمْ لِنِسَائِهِمْ»، وَإِكْرَامُ الْمَرْأَةِ ذَلِيلُ الشَّخْصِيَّةِ الْمُتَكَامِلَةِ، وَهَائِثُهَا عِلَامَةٌ عَلَى الْجَسَّةِ وَاللُّؤْمِ، يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «مَا أَكْرَمَهُنَّ إِلَّا كَرِيمٌ، وَمَا أَهَانَهُنَّ إِلَّا لَيْسِمٌ». وَمِنْ إِكْرَامِهَا التَّلَطُّفُ مَعَهَا وَمَدَاعِبَتُهَا. وَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَتَلَطَّفُ مَعَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَيَسَابِقُهَا تَقُولُ: «سَابَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَبَقْتُهُ فَلَمَّا حَمَلْتُ اللَّحْمَ^(٢) سَابَقْتُهُ فَسَبَقَنِي» فَقَالَ: «هَذِهِ يَتْلِكَ السَّبَقَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ. وَرَوَى أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ، أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ يُلْهَوُ بِهِ ابْنُ آدَمَ، فَهُوَ بَاطِلٌ، إِلَّا ثَلَاثًا: زَمِيهِ عَنْ قَوْمِهِ، وَتَأْدِيبُهُ فَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ، فَإِنَّهُنَّ مِنَ الْحَقِّ». وَمِنْ إِكْرَامِهَا أَنْ يَرْفَعَهَا إِلَى مُسْتَوَاهَا، وَأَنْ يَتَجَبَّبَ أَذَاهَا، حَتَّى وَلَوْ بِالْكَلِمَةِ النَّاسِيَةِ. فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَنِيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تُضْرِبَ الْوَجْهَ، وَلَا تُقْبِخَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ». وَالْمَرْأَةُ لَا يَتَصَوَّرُ فِيهَا الْكَمَالُ، وَعَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَقْبَلَهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «اسْتَوْضُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ أَعْوَجَ وَإِنْ أَعْوَجَ مَا فِي الضِّلْعِ أَغْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيْمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي خُلُقِ الْمَرْأَةِ عَوَجًا طَبِيعِيًّا، وَأَنَّ مُحَاوَلَةَ إِصْلَاحِهِ غَيْرُ مُمَكِّنَةٍ، وَأَنَّهُ كَالضِّلْعِ الْمَعْوَجِ الْمُتَقَوِّسِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّقْوِيمَ. وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ مَصَاحَبَتِهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَمُعَامَلَتِهَا كَأَحْسَنِ مَا تَكُونُ الْمُعَامَلَةُ؛ وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ تَأْدِيبِهَا وَإِرْشَادِهَا إِلَى الصَّوَابِ إِذَا أَعْوَجَتْ فِي أَيِّ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ. وَقَدْ يُغْضِي الرَّجُلُ عَنْ مَزَايَا الزَّوْجَةِ وَفَضَائِلِهَا، وَيَتَجَسَّدُ فِي نَظَرِهِ بَعْضُ مَا يَكْرَهُ مِنْ خِصَالِهَا، فَيَنْصَحُ الْإِسْلَامُ بِوُجُوبِ الْمَوَازَنَةِ بَيْنَ حَسَنَاتِهَا وَسَيِّئَاتِهَا، وَأَنَّهُ إِذَا رَأَى مِنْهَا مَا يَكْرَهُ - فَإِنَّهُ يَرَى مِنْهَا مَا يُحِبُّ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «لَا يَفْرُكُ^(٣) مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا، رَضِيَ مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ».

٢- صِبَاغَاتُهَا: وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَصُونَ زَوْجَتَهُ، وَيَحْفَظُهَا مِنْ كُلِّ مَا يَخْدِشُ شَرَفَهَا،

(١) سورة النساء، الآية: ١٩.

(٢) لا يفرك: لا ييغض.

(٣) أي امتلاً جسمها.

وَيُثَلِّمُ عِرْضَهَا، وَيَمْتَنِّهُنَّ كَرَامَتَهَا، وَيُعَرِّضُ سُمْعَتَهَا لِمَقَالَةِ السَّوَاءِ، وَهَذَا مِنَ الْغَيْرَةِ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ. رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ يَغَارُ، وَغَيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْعَبْدُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ». وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - قَالَ: «مَا أَحَدٌ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ غَيْرَتِهِ حَرَمُ الْفَوَاحِشِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ؛ وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمَذْخُ مِنَ اللَّهِ؛ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَتَنَّى عَلَى نَفْسِهِ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْغَدْرُ مِنَ اللَّهِ؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَرْسَلَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ». وَرَوَى أَيْضاً أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَّتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُضَفِّحٍ. فَقَالَ الرَّسُولُ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللَّهِ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ، حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ». وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقُ لِوَالِدَيْهِ، وَالذَّيُّوثُ، وَرَجُلَةُ النِّسَاءِ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ بَرَكَةَ، وَالحَاكِمُ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. وَعَنْ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ أَبَدًا: الذَّيُّوثُ، وَرَجُلَةُ مِنَ النِّسَاءِ، وَمُذْمِنُ الْخَمْرِ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَمَا مُذْمِنُ الْخَمْرِ فَقَدْ عَرَفْتَاهُ. فَمَا الذَّيُّوثُ؟... قَالَ: «الَّذِي لَا يُيَالِي مَنْ دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ»، قُلْنَا: فَمَا رَجُلَةُ مِنَ النِّسَاءِ؟ قَالَ: «الَّتِي تُشَبِّهُ بِالرَّجَالِ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ. قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: وَرَوَاتُهُ لَيْسَ فِيهِمْ مَجْرُوحٌ، وَكَمَا يُحِبُّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَغَارَ عَلَى زَوْجَتِهِ، فَإِنَّهُ يُطَلَّبُ مِنْهُ أَنْ يَتَّعِدَلَ فِي هَذِهِ الْغَيْرَةِ، فَلَا يُيَالِغُ فِي إِسَاءَةِ الظَّنِّ بِهَا، وَلَا يُسْرِفُ فِي تَقْصِي كُلِّ حَرَكَاتِهَا وَسَكَنَاتِهَا، وَلَا يُحْصِي جَمِيعَ عُيُوبِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُ الْعِلَاقَةَ الزَّوْجِيَّةَ، وَيَقْطَعُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «فِيمَا يَرُويهِ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ جَبَّانٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «إِنَّ مِنَ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُهُ اللَّهُ، وَمِنْ الْخِيَلَاءِ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُبْغِضُهُ اللَّهُ: فَأَمَّا الْغَيْرَةُ الَّتِي يُحِبُّهَا اللَّهُ فَالْغَيْرَةُ فِي الرِّيَّةِ؛ وَالْغَيْرَةُ الَّتِي يُبْغِضُهَا اللَّهُ، فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رِيَّةٍ^(١)... وَالْاخْتِيَالُ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ اخْتِيَالُ الرَّجُلِ بِنَفْسِهِ عِنْدَ الْقِتَالِ، وَعِنْدَ الصُّدْمَةِ... وَالْاخْتِيَالُ الَّذِي يُبْغِضُهُ اللَّهُ الْاخْتِيَالُ فِي الْبَاطِلِ»... وَقَالَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: لَا تُكْثِرِ الْغَيْرَةَ عَلَى أَهْلِكَ، فَتَرَامِيَ بِالسُّوءِ مِنْ أَجْلِكَ.

إِثْنَانِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ: قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَفُرِضَ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُجَامِعَ امْرَأَتَهُ الَّتِي هِيَ زَوْجَتُهُ، وَأَذْنَى ذَلِكَ مَرَّةً فِي كُلِّ طُهْرِ، إِنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ. وَالْأَفْهَرُ عَاصٍ لِلَّهِ تَعَالَى... بُوْهَانَ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾^(٢). وَذَهَبَ جُمْهُورُ

(١) الرِّيَّة: الشُّكُّ وَالظَّنُّ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ بَغِيضًا لِأَنَّ مِنْ سَوْءِ الظَّنِّ وَإِنْ بَعْضُ الظَّنِّ إِثْمٌ.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٢٢٢.

العلماء إلى ما ذهب إليه ابن حزم من الوجوب على الرجل إذا لم يكن له عذر. وقال الشافعي: لا يجب عليه، لأنه حق له، فلا يجب عليه كسائر الحقوق. ونص أحمد على أنه مقدّر بأربعة أشهر، لأن الله قدره في حق المولي بهذه المدة، فكذلك في حق غيره. وإذا سافر عن امرأته، فإن لم يكن له عذر مانع من الرجوع، فإن أحمد ذهب إلى توقيته بستة أشهر... وسئل: كم يغيب الرجل عن زوجته؟... قال: ستة أشهر يكتب إليه، فإن أتى أن يزوج فوق الحايك يئنهما... وحجته ما رواه أبو حفص بإسناده عن زيد بن أسلم قال: بينما عمر بن الخطاب يحرس المدينة؛ فمرّ بامرأة في بيتها وهي تقول:

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ وَاشْوَدَّ جَانِبُهُ وَطَالَ عَلَيَّ أَنْ لَا خَلِيلَ أَلْعَبُهُ
وَاللَّهِ لَوْلَا خَشْيَةُ اللَّهِ وَخُدُهُ لَحُرَّكَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ
وَلَكِنَّ رَبِّي وَالْحَيَاءُ يَكُفُّنِي وَأَكْرَمُ بَعْلِي أَنْ تُوطَا مَرَائِبُهُ

فَسَأَلَ عَنْهَا عُمَرُ، فَقِيلَ لَهُ: هَذِهِ فُلَانَةٌ، زَوْجُهَا غَائِبٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأُرْسِلَ إِلَيْهَا تَكُونَ مَعَهُ، وَبَعَثَ إِلَى زَوْجِهَا، فَأَقْفَلَهُ^(١) ثُمَّ دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ، فَقَالَ: يَا بَنِيَّةُ... كَمْ تَصْبِرُ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا؟... فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ. مِثْلُكَ يَسْأَلُ مِثْلِي عَنْ هَذَا؟... فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي أُرِيدُ النَّظَرَ لِلْمُسْلِمِينَ مَا سَأَلْتُكَ. قَالَتْ: خَمْسَةُ أَشْهُرٍ... سِتَّةُ أَشْهُرٍ. فَوَقَّتَ لِلنَّاسِ فِي مَغَارِبِهِمْ سِتَّةَ أَشْهُرٍ... يَسِيرُونَ شَهْرًا، وَيُقِيمُونَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَيَسِيرُونَ رَاجِعِينَ شَهْرًا. وَقَالَ الْعَرَّائِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَهَا فِي كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ مَرَّةً، فَهِيَ أَغْدَلُ؛ لِأَنَّ عَدَدَ النِّسَاءِ أَرْبَعَةٌ، فَجَازَ التَّأْخِيرُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ... نَعَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَزِيدَ، أَوْ يَنْقُصَ حَسَبَ حَاجَتِهَا فِي التَّحْصِينِ، فَإِنْ تَحْصِنَهَا وَاجِبٌ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَا تَثْبُتُ الْمُطَالَبَةُ بِالْوَطْءِ، فَذَلِكَ لِعَشْرِ الْمُطَالَبَةِ وَالْوَفَاءِ بِهَا.

وَعِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ مَعْنٍ الْعَفَّارِيِّ قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَتْ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: إِنَّ زَوْجِي يَصُومُ النَّهَارَ، وَيَقُومُ اللَّيْلَ، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ أَشْكُوهُ وَهُوَ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ لَهَا: نَعَمْ الزَّوْجُ زَوْجُكَ، فَجَعَلَتْ تُكْرِرُ هَذَا الْقَوْلَ وَيُكْرِرُ عَلَيْهَا الْجَوَابَ... فَقَالَ لَهُ كَعْبُ الْأَسَدِيِّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ تَشْكُو زَوْجَهَا فِي مُبَاعَدَتِهِ إِثَّاها عَنْ فِرَاشِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: كَمَا قَهَمْتَ كَلَامَهَا فَاقْضِ بَيْنَهُمَا. فَقَالَ كَعْبٌ: عَلَيَّ بِزَوْجِهَا فَأَتَيْ بِهِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ امْرَأَتَكَ هَذِهِ تَشْكُوكَ. قَالَ: أَفِي طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ؟... قَالَ: لَا، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ:

يَا أَيُّهَا الْقَاضِي الْحَكِيمُ رُشِدُهُ أَلْهَى خَلِيلِي عَنْ فِرَاشِي مَسْجِدُهُ

(١) أقفله: أرجعه.

زَهْدُهُ فِي مَضْجَعِي تَعْبُدُهُ فَاَقْضِ الْقَضَا، كَغَبٍّ، وَلَا تَزِدْهُ
نَهَارُهُ وَلَيْلُهُ مَا يَرْقُدُهُ فَلَسْتُ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ أَحْمَدُهُ
فَقَالَ زَوْجُهَا:

زَهْدَنِي فِي النِّسَاءِ وَفِي الْحَجَلِ أَنِّي أَمَرُؤُ أَذْهَلَنِي مَا نَزَلَ
فِي سُورَةِ النَّحْلِ وَفِي السَّبْعِ الطُّوْلِ وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَخْوِيفُ جَلَلِ
فَقَالَ كَغَبٍّ:

إِنَّ لَهَا عَلَيْكَ حَقًّا يَا رَجُلَ نَصِيبُهَا فِي أَزْبَعٍ لِمَنْ عَقَلَ
فَأَعْطِهَا ذَاكَ وَدَغَ عَنكَ الْعِلَلِ

ثم قال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَحَلَّ لَكَ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ، فَلَكَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِيَالِيَهُنَّ تَعْبُدُ فِيهِنَّ رَبِّكَ، فقال عمرُ: وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مِنْ أَيِّ أَمْرِنِكَ أَعْجَبُ؟ أَمِنْ فَهْمِكَ أَمْرُهُمَا، أَمْ مِنْ حُكْمِكَ بَيْنَهُمَا؟... أَذْهَبَ فَقَدْ وَلَيْتُكَ قَضَاءَ الْبَصْرَةِ. وَقَدْ ثَبِتَ فِي السُّئَةِ أَنَّ جَمَاعَ الرُّجُلِ زَوْجَتَهُ مِنَ الصَّدَقَاتِ الَّتِي يُثِيبُ اللَّهُ عَلَيْهَا. رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «... وَلَكَ فِي جَمَاعِ زَوْجَتِكَ أَجْرٌ». قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟... قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَّانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَرْزٌ؟... فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي حَلَالٍ كَانَ لَهُ أَجْرٌ». وَيُسْتَحَبُّ الْمُدَاعَبَةُ، وَالْمُلَاطَفَةُ، وَالتَّقْبِيلُ وَالْإِنْتِظَارُ حَتَّى تَقْضِيَ الْمَرْأَةُ حَاجَتَهَا. رَوَى أَبُو يَعْلَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَامَعَ أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَضِدْفُهَا، فَإِذَا قَضَى حَاجَتَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَ حَاجَتَهَا فَلَا يَفْجَلْهَا حَتَّى تَقْضِيَ حَاجَتَهَا...» وَقَدْ تَقَدَّمَ: «هَلَّا بِكَرٍّ تَلَاعِبَهَا وَتَلَاعَبَكَ».

التَّسْتُرُ عِنْدَ الْجَمَاعِ: أَمْرُ الْإِسْلَامِ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْأَمْرُ كَشْفَهَا فَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: «يَا نَبِيَّ اللَّهِ... عَوْرَاتُنَا مَا تَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ؟...» قَالَ: «أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ؟... قَالَ: «إِنْ اسْتَطَعْتَ الْأَيْرَاهَا أَحَدٌ فَلَا يَرَاهَا». قَالَ: قُلْتُ: إِذَا كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا؟... قَالَ: «فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنَ النَّاسِ». رَوَاهُ الثَّرْمُذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ كَشْفِ الْعَوْرَةِ عِنْدَ الْجَمَاعِ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَجَرَّدَ الرُّوْجَانِ تَجَرُّدًا كَامِلًا. فَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَسْتَتِرْ، وَلَا يَتَجَرَّدَا تَجَرُّدَ الْعَيْرَيْنِ»^(١). رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ. وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

(١) العيرين: الحمارين.

«إِيَّكُمْ وَالتَّعْرِي؛ فَإِنَّ مَعَكُمْ مَنْ لَا يَفَارِقُكُمْ، إِلَّا عِنْدَ الْغَائِطِ، وَحِينَ يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى أَهْلِهِ، فَاسْتَخْيِرُوهُمْ وَأَكْرِمُوهُمْ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: «لَمْ يَرِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنِّي، وَلَمْ أَرِ مِنْهُ».

التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْجَمَاعِ: يُسَمَّى أَنْ يُسَمِّي الْإِنْسَانُ وَيَسْتَعِيدُ عِنْدَ الْجَمَاعِ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَغَيْرُهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ، قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ... اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا. فَإِنْ قُدِّرَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ وَلَدٌ، لَنْ يَضُرَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ الشَّيْطَانُ أَبَدًا».

حُرْمَةُ التَّكَلُّمِ بِمَا يَجْرِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ أَثْنَاءَ الْمُبَاشَرَةِ: ذَكَرَ الْجَمَاعُ، وَالتَّحَدَّثُ بِهِ مُخَالَفٌ لِلْمُرُوءَةِ، وَمِنَ الْمَعْرِ الَّذِي لَا فَايِدَةَ فِيهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، وَيَتَّبِعِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَنْتَزِعَ عَنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يَسْتَدْعِي التَّكَلُّمَ بِهِ. فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ». وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ الْمُعْرِضِينَ عَنِ اللَّغْوِ فَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾^(١). فَإِذَا اسْتَدْعَى الْأَمْرُ التَّحَدَّثُ بِهِ وَدَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَلَا بَأْسَ، وَقَدْ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّ زَوْجَهَا عَاجِزٌ عَنْ إِثْبَانِهَا. فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: «إِنِّي لَأَنْفُضُهَا نَفْضَ الْأَيْمِ». فَإِذَا تَوَسَّعَ الزَّوْجُ أَوْ الزَّوْجَةُ فِي ذِكْرِ تَفَاصِيلِ الْمُبَاشَرَةِ وَأُفْشِيَ مَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، كَانَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا. فَقَعْنُ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى الْمَرْأَةِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى، فَلَمَّا سَلَّمَ، أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «مَجَالِسُكُمْ، هَلْ مِنْكُمْ الرَّجُلُ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ أَغْلَقَ بَابَهُ وَأَزْخَى سِتْرَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيُحَدِّثُ فَيَقُولُ: فَعَلْتُ بِأَهْلِي كَذَا وَفَعَلْتُ بِأَهْلِي كَذَا؟». فَسَكَتُوا، فَأَقْبَلَ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ مَنْ تَحَدَّثُ؟».. فَجَبَّتْ فَتَاةٌ كَعَابَ عَلَى إِحْدَى رُكْبَتَيْهَا، وَتَطَاوَلَتْ لِيَرَاهَا الرَّسُولُ ﷺ وَلَيْسَمَعَ كَلَامَهَا، فَقَالَتْ: أَيْ وَاللَّهِ. إِنَّهُمْ يَتَحَدَّثُونَ، وَإِنَّهُمْ لَيَتَحَدَّثُونَ. فَقَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَا مَثَلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ؟».. أَنَّ مَثَلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مَثَلُ شَيْطَانٍ وَشَيْطَانَةٍ، لَقِيَ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ بِالسُّكَّةِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ مِنْهَا - وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ.

إِثْبَانُ الرَّجُلِ فِي غَيْرِ الْمَأْتِي: إِثْبَانُ الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهَا تَنْفِيرُ مِنْهُ الْفِطْرَةُ، وَيَأْبَاهُ الطَّبْعُ، وَيُحَرِّمُهُ الشَّرْعُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُكُمْ خَرْتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَّتَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٢). وَالْحَزْثُ:

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

مَوْضِعُ الْعَرْسِ وَالزَّرْعِ، وَهُوَ هُنَا مَحَلُّ الْوَلَدِ؛ إِذْ هُوَ الْمَزْرُوعُ. فَلَا مُرَّ بِإِثْنَيْنِ الْحَرْثِ أَمْرٌ بِالْإِثْنَيْنِ فِي الْفَرْجِ خَاصَّةً. قَالَ ثَعْلَبٌ:

إِنَّمَا الْأَرْحَامُ أَرْضُونَ لَنَا مُحْتَرَّثَاتٌ فَعَلَيْنَا الزَّرْعُ فِيهَا وَعَلَى اللَّهِ النَّبَاتُ

ولهذا كَقَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَأَتَوْهُم مِّنْ حَيْثُ أَمَرَهُمُ اللَّهُ﴾^(١). وَكَقَوْلِهِ: ﴿أَنِّي شَيْئٌ﴾^(٢) أَيْ كَيْفَ شَيْئٌ. وَسَبَبُ نَزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَزْعُمُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَتَى امْرَأَتَهُ مِنْ دُبْرِهَا فِي قُبْلِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ، وَكَانَ الْأَنْصَارُ يَتَّبِعُونَ الْيَهُودَ فِي هَذَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾^(٣)... أَيْ أَنَّهُ لَا خَرَجَ فِي إِثْنَيْنِ النِّسَاءِ بِأَيِّ كَيْفِيَّةٍ، مَا دَامَ ذَلِكَ فِي الْفَرْجِ، وَمَا دُمْتُمْ تَقْصِدُونَ الْحَرْثَ. وَقَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ صَرِيحَةً فِي النَّهْيِ عَنْ إِثْنَيْنِ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا. رَوَى أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَه. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ». أَوْ قَالَ: «فِي أَدْبَارِهِنَّ». وَرَوَاهُ ثِقَاتٌ. وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا... «هِيَ اللَّوْطِيَّةُ الصُّغْرَى». وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِ السُّنَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَلْعُونٌ مَّنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا». قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَمَتَى وَطِئَهَا فِي الدُّبْرِ، وَطَاوَعَتْهُ غُرًّا جَمِيعًا، وَإِلَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا كَمَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْفَاجِرِ وَمَنْ يُفَجِّرُ بِهِ.

الْعَزْلُ وَتَحْدِيدُ النَّسْلِ^(٤): تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يُرْعَبُ فِي كَثْرَةِ النَّسْلِ، إِذْ أَنَّ ذَلِكَ مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ الْقُوَّةِ وَالْمَنْعَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأُمَمِ وَالشُّعُوبِ. «وَأِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَثِيرِ»: وَيُجْعَلُ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ مَشْرُوعِيَّةِ الزَّوَاجِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». إِلَّا أَنَّ الْإِسْلَامَ مَعَ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ فِي الظُّرُوفِ الْخَاصَّةِ مِنْ تَحْدِيدِ النَّسْلِ، بِاتِّخَاذِ دَوَاءٍ يَمْنَعُ مِنَ الْحَمْلِ، أَوْ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ أُخْرَى مِنْ وَسَائِلِ الْمَنْعِ. فَيُبَاحُ التَّحْدِيدُ فِي حَالَةٍ مَا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُعِيلًا^(٥) لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ عَلَى تَرْبِيَةِ أَبْنَائِهِ التَّرْبِيَةَ الصَّحِيحَةَ. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ ضَعِيفَةً، أَوْ كَانَتْ مَوْصُولَةً الْحَمْلِ، أَوْ كَانَ الرَّجُلُ فَقِيرًا. فَبِثَلِ هَذِهِ الْحَالَاتِ يُبَاحُ تَحْدِيدُ النَّسْلِ بَلْ إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ رَأَى أَنَّ التَّحْدِيدَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ لَا يَكُونُ مُبَاحًا فَقَطْ؛ بَلْ يَكُونُ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

(٤) العزل: هو أن ينزع الرجل بعد الإبلاج لينزل خارج الفرج منعاً للحمل.

(٥) المعيل: كثير العيال.

مُتَدَوِّباً إِلَيْهِ. وَالْحَقُّ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ بِهَذِهِ الْحَالَاتِ حَالَةً مَا إِذَا خَافَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى جَمَالِهَا، فَمِنْ حَقِّ الزَّوْجَيْنِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يَمْنَعَا النِّسْلَ. بَلْ ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى إِبَاحَتِهِ مُطْلَقاً، وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ بِمَا يَأْتِي:

١- رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ.

٢- وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَبَّغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَنَحْنُ نَزَوِي عَنْ عَدَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ رَخَّصُوا فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَزُوا بِهِ بَأْساً. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقَدْ رَوَيْنَا الرُّخْصَةَ فِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ. وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَدْ اتَّفَقَ عُمَرُ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ مَوْوَدَّةً حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْهَا الثَّارَاتُ السَّبْعُ. فَرَوَى الْقَاضِي أَبُو يَغْلَى وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ رُقَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَلَسَ إِلَى عُمَرَ عَلِيٌّ وَالزُّبَيْرُ وَسَعْدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي نَقَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَذَاكُرُوا الْعَزْلَ. فَقَالُوا: لَا بَأْسَ بِهِ. فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا الْمَوْوَدَّةُ الصُّغْرَى. فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَكُونُ مَوْوَدَّةً حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْهَا الثَّارَاتُ السَّبْعُ، حَتَّى تَكُونَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ تَكُونَ نُطْفَةً، ثُمَّ تَكُونَ عَلَقَةً، ثُمَّ تَكُونَ مُضْغَةً، ثُمَّ تَكُونَ عِظَماً، ثُمَّ تَكُونَ لَحْماً، ثُمَّ تَكُونَ خَلْقاً آخَرَ. فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صَدَقْتَ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَكَ.

وَيَرَى أَهْلَ الظَّاهِرِ أَنَّ مَنَعَ الْحَمْلِ حَرَامٌ، مُسْتَدَلِّينَ بِمَا رَوَتْهُ جَدَّامَةُ بِنْتُ وَهَبٍ: أَنَّ أَنَسًا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَزْلِ؟ فَقَالَ: «ذَلِكَ هُوَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ». وَأَجَابَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ عَنْ هَذَا فَقَالَ: «وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ أَخْبَارٌ صَحِيحَةٌ فِي الْإِبَاحَةِ، وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ» كَقَوْلِهِ: «الشَّرْكُ الْخَفِيُّ» وَذَلِكَ يُوجِبُ كَرَاهِيَّتَهُ كَرَاهَةً لَا تَحْرِيمًا. وَالْمَقْصُودُ بِالْكَرَاهَةِ خِلَافُ الْأُولَى، كَمَا يُقَالُ: يُكْرَهُ لِلْقَاعِدِ فِي الْمَسْجِدِ أَنْ يَقْعُدَ قَارِعًا لَا يَشْتَغِلُ بِذِكْرِ أَوْ صَلَاةٍ، وَبَعْضُ الْأُئِمَّةِ كَالْأَحْنَفِ يَزَوْنُ أَنْ يَبْتَاعَ الْعَزْلُ إِذَا أَذِنَتِ الزَّوْجَةُ، وَيُكْرَهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا.

حُكْمُ إسْقَاطِ الْحَمْلِ: بَعْدَ اسْتِقْرَارِ النُّطْفَةِ فِي الرَّجْمِ لَا يَجِلُّ إسْقَاطُ الْجَنِينِ بَعْدَ مُضِيِّ مِائَةِ وَعِشْرِينَ يَوْماً، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ اعْتِدَاءٌ عَلَى نَفْسٍ يَسْتَوْجِبُ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^(١). أَمَّا

(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الصَّدُوقُ: «إِنْ أَحَذَكُمُ يُجْمَعُ خَلْفُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتِبَ رِزْقُهُ وَأَجَلُهُ وَعَمَلُهُ وَشَقِي أَوْ سَعِيدٌ».

إسقاط الجنين، أو إفساد اللقاح قبل مضي هذه المدة، فإنه يُباح إذا وُجد ما يستدعي ذلك، فإن لم يكن ثمة سبب حقيقي فإنه يكره. قال صاحب سُبُلِ السَّلام: «مُعَالَجَةُ الْمَرْأَةِ لِإِسْقَاطِ الثُّلُثَةِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ يَتَفَرَّغُ جَوَازُهُ وَعَدْمُهُ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْعَزْلِ، فَمَنْ أَجَازَ أَجَازَ الْمَعَالَجَةَ، وَمَنْ حَرَّمَ حَرَّمَ هَذَا بِالْأَوَّلَى. وَيَلْحَقُ بِهَذَا تَعَاطِي الْمَرْأَةِ مَا يَقْطَعُ الْحَبْلَ مِنْ أَصْلِهِ» انتهى.

ويرى الإمام الغزالي: أن الإجهاض جنابة على موجود حاصل، قال: ولها مراتب، أن تقع الثُّلُثَةُ فِي الرَّجْمِ وَتُخْتَلِطَ بِمَاءِ الْمَرْأَةِ، وَتُسْتَعْدَّ لِقَبُولِ الْحَيَاةِ، وَإِفْسَادُ ذَلِكَ جِنَابَةٌ، فَإِنْ صَارَتْ مُضَعَّةً وَعَلَقَةً كَانَتْ الْجِنَابَةُ أَفْحَشَ وَإِنْ نُفِخَ فِيهِ الرُّوحُ وَاسْتَوَتْ الْخِلْقَةُ زَادَتْ الْجِنَابَةُ تُفَاحِشًا.

الإيلاء^(١)

تَعْرِيفُهُ: الإيلاءُ فِي اللَّغَةِ: الْامْتِنَاعُ بِالْيَمِينِ: وَفِي الشَّرْعِ: الْامْتِنَاعُ بِالْيَمِينِ مِنْ وَطْءِ الزَّوْجَةِ. وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْيَمِينُ بِاللَّهِ، أَوْ بِالصُّومِ، أَوْ بِالصَّدَقَةِ، أَوْ الْحَجِّ، أَوْ الطَّلَاقِ. وَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَخْلِفُ أَلَا يَمَسُّ امْرَأَتَهُ السَّنَةَ، وَالسَّنَتَيْنِ، وَالْأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ بِهَا، فَيَتْرُكُهَا مُعْلَقَةً، لَا هِيَ زَوْجَةٌ، وَلَا هِيَ مُطْلَقَةٌ. فَأَرَادَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ يَضَعَّ حَدًّا لِهَذَا الْعَمَلِ الضَّارِّ، فَوَقَّعَهُ بِمُدَّةٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، يَتَرَوَّى فِيهَا الرَّجُلُ، عَلَيْهِ يَرْجِعُ إِلَى رُشْدِهِ، فَإِنْ رَجَعَ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ، أَوْ فِي آخِرِهَا، بِأَنْ حَنَّتْ فِي الْيَمِينِ، وَلَا مَسَّ زَوْجَتَهُ، وَكَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ فِيهَا... وَالْأَطْلَقُ. فَقَالَ: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَائِهِمْ رَبْعَ^(٢) أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا^(٣) فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ^(٤) .

مُدَّةُ الْإِيْلَاءِ: ^(٥) اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ خَلَفَ أَلَا يَمَسَّ زَوْجَتَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ كَانَ مُؤَلِّيًا. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ خَلَفَ أَلَا يَمَسُّهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ: فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْإِيْلَاءِ. وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَمَنْهُمْ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ: إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الْإِيْلَاءِ، لِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَهُ مُدَّةَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، وَبَعْدَ انْقِضَائِهَا: إِمَّا الْفَيْءَ وَإِمَّا الطَّلَاقَ.

حُكْمُ الْإِيْلَاءِ: إِذَا خَلَفَ أَلَا يَقْرَبَ زَوْجَتَهُ فَإِنْ مَسَّهَا فِي الْأَرْبَعَةِ أَشْهُرِ انْتَهَى الْإِيْلَاءُ وَلَزِمَتْهُ كِفَارَةُ الْيَمِينِ. وَإِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يُجَامِعْهَا، فَيَرَى جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تُطَالِبَهُ: إِمَّا بِالْوَطْءِ وَإِمَّا بِالطَّلَاقِ. فَإِنْ امْتَنَعَ عَنْهُمَا فَيَرَى مَالِكٌ أَنَّ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُطْلَقَ عَلَيْهِ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْ

(٥) تبدأ المدة من وقت اليمين.

(١) ألى يؤلي إيلاء وإلية إذا حلف فهو مول.

(٢) التربص: الانتظار.

(٣) فاءوا: رجعوا.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦ - ٢٢٧.

الزوجة. ويرى أحمد والشافعي وأهل الظاهر أن القاضي لا يطلق وإنما يضيّق على الزوج ويخسسه حتى يطلقها بنفسه. وأما الأحناف فيرون أنه إذا مضت المدة ولم يجامعها فإنها تطلق طلاقاً بانه بمجرد مضي المدة. ولا يكون للزوج حق المراجعة لأنه أساء في استعمال حقه بامتناعه عن الوطء بغير عذر؛ فقوت حق زوجته وصار بذلك ظالماً لها. ويرى الإمام مالك أن الزوج يلزمه حكم الإيلاء إذا قصد الإضرار بترك الوطء وإن لم يحلف على ذلك لوقوع الضرر في هذه الحال كما هو واقع في حالة اليمين.

الطلاق الذي يقع بالإيلاء: والطلاق الذي يقع بالإيلاء طلاق بائن، لأنه لو كان رجعيًا لأمكن للزوج أن يجبرها على الرجعة، لأنها حق له، وبذلك لا تتحقق مصلحة الزوجة، ولا يزول عنها الضرر. وهذا مذهب أبي حنيفة. وذهب مالك والشافعي وسعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن إلى أنه طلاق رجعي؛ لأنه لم يقم دليل على أنه بائن، ولأنه طلاق زوجة مدخول بها من غير عوض ولا استيفاء عود.

عقد الزوجة المولى منها: ذهب الجمهور إلى أن الزوجة المولى منها تعتد كسائر المطلقات لأنها مطلقة، وقال جابر بن زيد: لا تلزمها عدة إذا كانت قد حاضت في مدة الأربعين أشهر ثلاث حيض. قال ابن رشد: وقال بقوله طائفة، وهو مزوي عن ابن عباس، وحجته: أن العدة إنما وضعت لبراءة الرحم؛ وهذه قد حصلت لها البراءة.

حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ

مر حق الزوج على زوجته أن تطيعه في غير معصية، وأن تحفظه في نفسها وماله، وأن تمتنع عن مفارقة أي شيء يضيّق به الرجل، فلا تغبس في وجهه، ولا تبدو في صورة يكرهها... وهذا من أعظم الحقوق. روى الحاكم عن عائشة قالت: «سألت رسول الله ﷺ أي الناس أعظم حقاً على المرأة؟... قال: زوجها... قالت: فأأي الناس أعظم حقاً على الرجل؟... قال: أمه». ويؤكد رسول الله ﷺ هذا الحق فيقول: «لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا، مِنْ عِظَمِ حَقِّ عَلَيْهَا». رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وابن جبان. وقد وصف الله سبحانه الزوجات الصالحات فقال: ﴿وَالْمُحْلِلَاتُ لَلْغَيْبِ﴾ (١). والقائات هن الطائعات. والحافظات للغيب: أي اللاتي يحفظن غيبة أزواجهن، فلا يخنه في نفس أو مال. وهذا أسمى ما تكون عليه المرأة، وبه تدوم الحياة الزوجية، وتسعد. وقد جاء في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «خَيْرُ النِّسَاءِ

مَنْ إِذَا نَظَرَتْ إِلَيْهَا سَرَتْكَ، وَإِذَا أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا غَبَتْ عَنْهَا حَفِظْتَكَ فِي نَفْسِهَا وَمَالِكَ. وَمُحَافَظَةُ الزَّوْجَةِ عَلَى هَذَا الْخُلُقِ يُعْتَبَرُ جِهَاداً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا وَافِدَةُ النِّسَاءِ إِلَيْكَ: هَذَا الْجِهَادُ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى الرِّجَالِ، فَإِنْ يُصِيبُوا أُجِرُوا وَأَنْ قُتِلُوا كَانُوا أَحْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُوزَقُونَ. وَنَحْنُ مَعَشَرُ النِّسَاءِ نَقُومُ عَلَيْهِمْ، فَمَا لَنَا مِنْ ذَلِكَ؟... فَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أُبَلِّغِي مَنْ لَقِيتِ مِنَ النِّسَاءِ أَنَّ طَاعَةَ الزَّوْجِ وَاعْتِرَافاً بِحَقِّهِ يَغْدِلُ ذَلِكَ. وَقَلِيلٌ مِنْكُمْ مَنْ يَفْعَلُهُ...».

وَمَنْ عَظَّمَ هَذَا الْحَقَّ أَنْ قَرَرَ الْإِسْلَامُ طَاعَةَ الزَّوْجِ بِإِقَامَةِ الْفَرَائِضِ الدِّينِيَّةِ وَطَاعَةَ اللَّهِ، فَقَدْ عَبَدَ الرَّحْمَنَ بْنَ عَوْفٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خَمْسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا وَحَفِظَتْ فَرْجَهَا وَأَطَاعَتْ زَوْجَهَا قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ. وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ، دَخَلَتْ الْجَنَّةَ». وَكَثُرَ مَا يُدْخِلُ الْمَرْأَةَ النَّارَ، عِصْيَانُهَا لِزَوْجِهَا، وَكُفْرَانُهَا إِحْسَانَهُ إِلَيْهَا، فَقَدْ ابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «أُطْلِعْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ؛ لَوْ أَحْسَنْتُ إِلَى إِخْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئاً قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْراً قَطُّ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وعن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، فَبَاتَ عَضْبَانًا، لَعَنَتْهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تَضْحِكَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَحَقُّ الطَّاعَةِ هَذَا مُقَيَّدٌ بِالْمَعْرُوفِ؛ فَإِنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، فَلَوْ أَمَرَهَا بِمَعْصِيَةٍ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تُخَالِفَهُ. وَمِنْ طَاعَتِهَا لِزَوْجِهَا أَلَّا تَصُومَ نَافِلَةً إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَلَّا تَحُجَّ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَلَّا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ رَوَى أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَلَّا تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا، وَلَوْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ^(١) وَأَنْ لَا تَصُومَ يَوْمًا وَاحِدًا إِلَّا بِإِذْنِهِ، إِلَّا لِفَرِيضَةٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ أَثِمْتَ، وَلَمْ يَتَقَبَّلْ مِنْهَا، وَأَلَّا تُغْطِيَ مِنْ بَيْتِهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنْ فَعَلْتَ كَانَ لَهُ الْأَجْرُ، وَعَلَيْهَا الْوِزْرُ... وَأَلَّا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ فَعَلْتَ لَعَنَهَا اللَّهُ، وَمَلَائِكَةُ الْقَضَبِ حَتَّى تَتُوبَ أَوْ تَرْجَعَ، وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا».

عَدَمَ إِدْخَالِ مَنْ يَكْرَهُ الزَّوْجَ: وَمِنْهُ حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ لَا تُدْخِلَ بَيْتَهُ أَحَدًا يَكْرَهُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ. عَنْ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ الْجُسَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةٍ

(١) قَتَب: رَحْلٌ صَغِيرٌ يُوضَعُ عَلَى ظَهْرِ الْجَمَلِ.

الْوَدَاعَ يَقُولُ، بَعْدَ أَنْ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعَّظَ. ثُمَّ قَالَ: «أَلَا، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ» (١) عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ فَأُجْرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَأُضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا... أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقًّا، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، فَحَقُّكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَّا يُوطِئْنَ فُرُشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَهُ وَلَا يَأْذُنَ فِي بُيُوتِكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَهُ... أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

خِدْمَةُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا: أَسَاسُ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ هِيَ الْمَسَاوَاةُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الْحَقُوقِ وَالْوَاجِبَاتِ. وَأَصْلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ (٢). فَالْآيَةُ تَعْطِي الْمَرْأَةَ مِنَ الْحَقُوقِ مِثْلَ مَا لِلرَّجُلِ عَلَيْهَا، فَكُلَّمَا طَوَّلَتِ الْمَرْأَةُ بِشَيْءٍ طَوَّلَ الرَّجُلُ بِمِثْلِهِ. وَالْأَسَاسُ الَّذِي وَضَعَهُ الْإِسْلَامُ لِلتَّعَامُلِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَتَنْظِيمِ الْحَيَاةِ بَيْنَهُمَا - هُوَ أَسَاسٌ فِطْرِيٌّ وَطَبِيعِيٌّ... فَالرَّجُلُ أَقْدَرُ عَلَى الْعَمَلِ وَالْكُدْحِ وَالْكَسْبِ خَارِجَ الْمَنْزِلِ، وَالْمَرْأَةُ أَقْدَرُ عَلَى تَدْبِيرِ الْمَنْزِلِ، وَتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، وَتَسْيِيرِ أَسْبَابِ الرَّاحَةِ الْبَيْتِيَّةِ، وَالطَّمَأْنِينَةِ الْمَنْزِلِيَّةِ، فَيَكْلُفُ الرَّجُلُ مَا هُوَ مُنَاسِبٌ لَهُ، وَتَكْلُفُ الْمَرْأَةُ مَا هُوَ مِنْ طَبِيعَتِهَا، وَبِهَذَا يَنْتَظِمُ الْبَيْتُ مِنْ نَاحِيَةِ الدَّخْلِ وَالخَارِجِ دُونَ أَنْ يَجِدَ أَيُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ سَبَبًا مِنْ أَسْبَابِ انْقِسَامِ الْبَيْتِ عَلَى نَفْسِهِ. وَقَدْ حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا... فَجَعَلَ عَلَى فَاطِمَةَ خِدْمَةَ الْبَيْتِ، وَجَعَلَ عَلَى عَلِيٍّ الْعَمَلَ وَالْكَسْبَ.

رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَشْكُو إِلَيْهِ مَا تَلَقَّى فِي يَدَيْهَا مِنَ الرَّحَى وَتَسَأَلُهُ خَادِمَةً. فَقَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِمَّا سَأَلْتُمَا: إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَسَبِّحَا اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَأَحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ خَادِمٍ». وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَخْدُمُ الرَّبِيزَ خِدْمَةَ الْبَيْتِ كُلِّهِ وَكَانَ لَهُ فَرَسٌ فَكُنْتُ أُسْوِسُهُ وَكُنْتُ أَحْسُ لَهُ، وَأَقُومُ عَلَيْهِ» وَكَانَتْ تَغْلِفُهُ، وَتَسْقِي الْمَاءَ، وَتَخْرُجُ الدَّلْوُ، وَتَعْجِنُ، وَتَنْقُلُ التَّوَى عَلَى رَأْسِهَا مِنْ أَرْضٍ لَهُ عَلَى ثَلَاثِي فَرَسَخٍ. فَقَالَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ مَا يَفِيدُ أَنَّ عَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَقُومَ بِخِدْمَةِ بَيْتِهَا كَمَا أَنَّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَقُومَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا. وَقَدْ شَكَتِ السَّيِّدَةُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا كَانَتْ تَلْقَاهُ مِنْ خِدْمَةٍ، فَلَمْ يَقُلْ

الرسول ﷺ لعلِّي: لا خِدْمَةَ عليها وإِنَّمَا هي عليك. وكذلك لما رأى خِدْمَةَ أسماءَ لزوجها لم يقلْ لا خِدْمَةَ عليها، بل أَقْرَهُ على استخدامها. . وأَقْرَأَ سائرَ أَصْحَابِهِ على خِدْمَةِ أَزْوَاجِهِمْ، مع عِلْمِهِ بِأَنَّ مِنْهُمْ الكَارِهَةَ والرَّاضِيَةَ. قال ابنُ القَيِّمِ: هَذَا أَمْرٌ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَلَا يَصِحُّ التَّفْرِيقُ بَيْنَ شَرِيفَةٍ وَدَنِيئَةٍ، وَفَقِيرَةٍ وَغَنِيَةٍ. فَهَذِهِ أَشْرَفُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ كَانَتْ تَخْدُمُ زَوْجَهَا، وَجَاءَتْ الرِّسُولَ ﷺ تَشْكُو إِلَيْهِ الْخِدْمَةَ، فَلَمْ يُشْكِبْهَا ^(١)؟.

قال بعضُ علماءِ المالِكِيَّةِ ^(٢): إِنَّ عَلَى الزَّوْجَةِ خِدْمَةَ مَسْكِنَتِهَا، فَإِنْ كَانَتْ شَرِيفَةَ الْمَحَلِّ لِنِسَارِ أُبُوَّةٍ، أَوْ تَرْفَةٍ، فَعَلِيهَا التَّدْبِيرُ لِلْمَنْزِلِ وَأَمْرُ الْخَادِمِ، وَإِنْ كَانَتْ مَتَوَسِّطَةَ الْحَالِ فَعَلِيهَا أَنْ تَفْرُشَ الْفِرَاشَ وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَإِنْ كَانَتْ دُونَ ذَلِكَ فَعَلِيهَا أَنْ تَقُمَ الْبَيْتَ وَتَطْبُخَ وَتَغْسِلَ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ نِسَاءِ الْكُرْدِ وَالذَّيْلَمِ وَالْجَبَلِ كُلِّفَتْ مَا يُكَلِّفُهُ نِسَاؤُهُمْ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ^(٣). وَقَدْ جَرَى عُرْفُ الْمُسْلِمِينَ فِي بِلَادِهِمْ فِي قَدِيمِ الْأَمْرِ وَحَدِيثِهِ بِمَا ذَكَرْنَا. إِلَّا أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يَتَكَلَّفُونَ الطَّحِينَ وَالْخَبِيزَ وَالطَّبِيخَ وَفَرَشَ الْفِرَاشِ وَتَقْرِيبَ الطَّعَامِ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، وَلَا نَعْلَمُ امْرَأَةً امْتَنَعَتْ عَنْ ذَلِكَ، وَلَا يَسُوعُ لَهَا الْامْتِنَاعُ؛ بَلْ كَانُوا يَضْرِبُونَ نِسَاءَهُمْ إِذَا قَصُرْنَ فِي ذَلِكَ، وَيَأْخُذُونَهُنَّ بِالْخِدْمَةِ. . . فَلَوْلَا أَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ لِمَا طَالِبُوهُنَّ. هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ عَدَمِ وَجوبِ خِدْمَةِ الْمَرْأَةِ لَزَوْجِهَا، وَقَالُوا: إِنَّ عَقْدَ الزَّوْاجِ إِنَّمَا اقْتَضَى الْاسْتِمْتَاعَ لَا الْاسْتِخْدَامَ وَبَذَلَ الْمَنَافِعِ. . . وَالْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى التَّطَوُّعِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ.

تَجَاوَزَ الصَّدِّيقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ: الْمُحَافَظَةُ عَلَى الْانْسِجَامِ فِي الْبَيْتِ، وَتَقْوِيَةُ رَوَابِطِ الْأُسْرَةِ غَايَةً مِنَ الْغَايَاتِ الَّتِي يُسْتَبَاحُ مِنْ أَجْلِ الْحَصُولِ عَلَيْهَا تَجَاوَزَ الصَّدِّيقُ. رَوَى أَنَّ ابْنَ أَبِي عُدْرَةَ الدَّوْلِيِّ - أَيَّامَ خِلَافَةِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَخْلَعُ النِّسَاءَ اللَّائِي يَتَزَوَّجُ بِهِنَّ، فَطَارَتْ لَهُ فِي النِّسَاءِ مِنْ ذَلِكَ أَخْذُوتهُ يَكْرَهُهَا، فَلَمَّا عَلِمَ بِذَلِكَ أَخَذَ بِيَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ حَتَّى أَتَى بِهِ إِلَى مَنْزِلِهِ، ثُمَّ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: أَتَشْدُكِ بِاللَّهِ ^(٤) هَلْ تُبْغِضِينِي؟ قَالَتْ: لَا تُتَشَدِّدْنِي بِاللَّهِ. قَالَ: فَإِنِّي أَتَشْدُكِ بِاللَّهِ. قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ لَابْنِ الْأَرْقَمِ أَسْمَعُ؟ ثُمَّ انْطَلَقَا حَتَّى أَتَيَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنَّكُمْ لَتَحَدِّثُونَ أَنِّي أَظْلِمُ النِّسَاءَ، وَأَخْلَعُهُنَّ، فَاسْأَلِ ابْنَ الْأَرْقَمِ، فَسَأَلَهُ فَأَخْبَرَهُ، فَارْسَلَ إِلَى امْرَأَةِ ابْنِ أَبِي عُدْرَةَ فَجَاءَتْ هِيَ وَعَمَّتُهَا، فَقَالَ: أَنْتِ الَّتِي تُحَدِّثِينَ لِرَوْجِكَ أَنَّكِ تُبْغِضِينِي؟.

(١) يشكها: أي لم يسمع شكابتها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٤) أسألك.

(٢) من تفسير القرطبي.

فَقَالَتْ: إِنِّي أَوَّلُ مَنْ تَابَ، وَرَاجَعَ أَمَرَ اللَّهِ تَعَالَى، إِنَّهُ نَاشَدَنِي فَتَحَرَّجْتُ أَنْ أَكْذِبَ. أَفَأَكْذِبُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: نَعَمْ فَاكْذِيبِي، فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاكُنْ لَا تُحِبُّ أَحَدَنَا فَلَا تُحَدِّثُهُ بِذَلِكَ، فَإِنْ أَقَلَّ الْبُيُوتِ الَّذِي يُفْنَى عَلَى الْحُبِّ، وَلَكِنَّ النَّاسَ يَتَعَاشَرُونَ بِالْإِسْلَامِ وَالْأَحْسَابِ. وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُضْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ فَيُنْمِي خَيْرًا، أَوْ يَقُولُ خَيْرًا». قَالَتْ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ يُرْخِصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ يَغْنِي الْحَرْبَ وَالْإِصْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَالْمَرْأَةِ زَوْجَهَا، فَهَذَا حَدِيثٌ صَرِيحٌ فِي إِبَاحَةِ بَعْضِ الْكَذِبِ لِلْمَصْلَحَةِ.

إِمْسَاكُ الزَّوْجَةِ بِمَنْزِلِ الزَّوْجِيَّةِ: مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ أَنْ يُمَسِكَ زَوْجَتَهُ بِمَنْزِلِ الزَّوْجِيَّةِ، وَيَمْنَعَهَا عَنِ الْخُرُوجِ مِنْهُ ^(١) إِلَّا بِإِذْنِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَسْكَنِ أَنْ يَكُونَ لَائِقًا بِهَا، وَمُحَقَّقًا لاسْتِقْرَارِ الْمَعِيشَةِ الزَّوْجِيَّةِ، وَهَذَا الْمَسْكَنُ يُسَمَّى بِالْمَسْكَنِ الشَّرْعِيِّ، فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَسْكَنُ لَائِقًا بِهَا وَلَا يُمَكِّنُهَا مِنْ اسْتِيفَاءِ الْحُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ الْمَقْصُودَةِ مِنَ الزَّوْاجِ - فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهَا الْقَرَارَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَسْكَنَ غَيْرَ شَرْعِيٍّ. وَمِثَالُ ذَلِكَ، مَا إِذَا كَانَ بِالْمَسْكَنِ آخَرُونَ يَمْنَعُهَا وَجُودَهُمْ مَعَهَا مِنَ الْمُعَاشَرَةِ الزَّوْجِيَّةِ، أَوْ كَانَ يَلْحَقُهَا بِذَلِكَ ضَرَرٌّ، أَوْ تَخْشَى مِنْهُ مَتَاعَهَا... وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْمَسْكَنُ خَالِيًا مِنَ الْمَرَافِقِ الضَّرُورِيَّةِ، أَوْ كَانَ بِحَالٍ تَسْتَوْجِشُ مِنْهَا الزَّوْجَةُ، أَوْ كَانَ الْجِيرَانُ جِيرَانُ سُوءٍ.

الانْتِقَالُ بِالزَّوْجَةِ: مِنْ حَقِّ الزَّوْجِ أَنْ يَنْتَقِلَ بِزَوْجَتِهِ حَيْثُ يَشَاءُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارِوهُمْ لِئَلَّا يُصِيبُوا عَلَيْكُمْ ^(٢)﴾. وَالتَّهْيُ عَنْ الْمَضَارَةِ يُقْتَضِي أَلَّا يَكُونَ الْقَصْدُ مِنَ الْانْتِقَالِ بِالزَّوْجَةِ الْمَضَارَةُ بِهَا، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ هُوَ الْمُعَاشَةِ، وَمَا يَقْصَدُ بِالزَّوْاجِ، فَإِنْ كَانَ يَقْصِدُ الْمَضَارَةَ وَالتَّضْيِيقَ عَلَيْهَا فِي طَلَبِهِ نَقْلَهَا كَأَنْ تَهَبَهُ شَيْئًا مِنَ الْمَهْرِ أَوْ تَتْرُكَ لَهُ شَيْئًا مِنَ النِّفْقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ لَهَا، أَوْ لَا يَكُونُ مَأْمُونًا عَلَيْهَا - فَلَهَا الْحَقُّ فِي الْامْتِنَاعِ. وَلِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ لَهَا بِعَدَمِ اسْتِجَابَتِهَا لَهُ. وَقَيَّدَ الْفُقَهَاءُ اسْتِعْمَالَ هَذَا الْحَقِّ أَيْضًا بِأَلَّا يَكُونَ فِي الْانْتِقَالِ بِهَا خَوْفُ الضَّرَرِّ عَلَيْهَا. كَأَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ غَيْرَ آمِنٍ، أَوْ يَشُقُّ عَلَيْهَا مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لَا تَحْتَمِلُ فِي الْعَادَةِ، أَوْ يُخَافُ فِيهِ مِنْ عَدُوٍّ. فَإِذَا خَافَتِ الزَّوْجَةُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَلَهَا أَنْ تَمْتَنَعَ عَنِ السَّفَرِ وَقَدْ جَاءَ فِي إِحْدَى الْمَذْكُورَاتِ الْقَضَائِيَّةِ مَا يَلِي: «وَلَمَّا كَانَتْ مَصْلَحَةُ

(١) ولهذا بخلاف زيارة أبيها فلها أن تزورها كل أسبوع أو بحسب ما جرى به العرف ولو لم يأذن لها، لأن ذلك من صلة الرحم الواجبة ولها أن تمرض المريض منهما إذا لم يوجد من يمرضه ولو لم يرض زوجها لأن ذلك واجب ولا يجوز أن يمنعها من الواجب.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٦.

الزَّوْجِينَ مِنَ الثَّقَلَةِ وَعَدَمِهَا لَا تَحْدُدُ وَلَا تُضْبِطُ أَطْلُقُوهَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ وَجْهَهَا اعْتِمَاداً عَلَى فِطْنَةِ الْقَاضِي وَعَدَالَتِهِ وَحِكْمَتِهِ... فَإِنَّ مِنَ الْبَيِّنِ أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِ الزَّوْجِ فِي شَخْصِهِ مَأْمُوناً عَلَى زَوْجَتِهِ لَا يَكْفِي لِتَحْقِيقِ الْمَصْلَحَةِ فِي الْإِجْبَارِ عَلَى الثَّقَلَةِ. بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ أَحْوَالِ أُخْرَى تَرْجِعُ إِلَى الزَّوْجِ وَإِلَى الزَّوْجَةِ. وَإِلَى الْبِلَادِ الْمَنْقُولِ مِنْهَا وَالْمَنْتَقِلِ إِلَيْهَا. كَأَن يَكُونَ الْبَاعْثُ عَلَى الْإِنْتِقَالِ مَصْلَحَةٌ يُعْتَدُّ بِهَا، قَلْماً يُمَكِّنُ الْحَصُولَ عَلَيْهَا بِدُونِ الْإِغْتِرَابِ وَكَأَن يَكُونَ الزَّوْجُ قَادِراً عَلَى نَفَقَاتِ رِجَالِهَا كَأَمْثَالِهَا، وَفِي يَدِهِ فَضْلٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَوْ اتَّجَرَ فِيهِ مَثَلاً لَرَبِحَ مَا يَعْدِلُ نَفَقَتَهُ وَنَفَقَةَ عِيَالِهِ، أَوْ صِنَاعَةً فَنِيَّةٌ تَقُومُ بِمَعَاشِهِ وَمَعَاشِهِمْ.

وَكَأَن يَكُونَ الطَّرِيقُ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ مَأْمُوناً عَلَى النَّفْسِ وَالْعَرَضِ وَالْمَالِ. وَكَأَن تَكُونَ الزَّوْجَةُ بِحَيْثُ تَقْوَى عَلَى مَشَقَّةِ السَّفَرِ مِنْ بَلَدِهَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يُرِيدُ نَقْلَهَا إِلَيْهِ. وَكَأَن لَا يَكُونَ الْمَحَلُّ الَّذِي نَقَلَهَا إِلَيْهِ بِطَبِيعَتِهِ مُنْتَبِئاً لِلْحُمَمَاتِ، وَالْأَرْقَةِ، وَالْأَمْرَاضِ. وَكَأَن لَا يَكُونَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ فِي الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ مَثَلاً مِمَّا لَا تَحْتَمِلُهُ الْأَمْرِجَةُ وَالطَّبَائِعُ. وَكَأَن تَكُونَ كِرَامَةُ الزَّوْجَةِ فِي مَوْضِعِ نُقْلَتِهَا مُحْفُوظَةً كِكِرَامَتِهَا فِي مَحَلِّهَا الْأَصْلِيِّ. وَكَأَن لَا يَلْحَقُهَا بِسَبَبِ الْإِنْتِقَالِ ضَرَرٌ مَادِّيٌّ أَوْ أَدَبِيٌّ... إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ الَّتِي يَجِبُ مِلَاحَظَتُهَا فِي مِثْلِ هَذِهِ الظُّرُوفِ وَتَحْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْمَوَاطِنِ وَلَا تَخْفَى عَنِ الْقَاضِي الْفَظِينِ». وَهَذَا مِنْ خَيْرِ مَا يُقَالُ تَفْصِيلاً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

اِسْتِثْنَاءُ عَدَمِ خُرُوجِ الزَّوْجَةِ مِنْ دَارِهَا: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَشَرَطَ لَهَا أَلَّا يُخْرِجَهَا مِنْ دَارِهَا أَوْ لَا يُخْرِجَ بِهَا إِلَى بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهَا فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهَذَا الشَّرْطِ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشَّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ، مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَغَيْرُهُمَا عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ. وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ هَؤُلَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ الْوَفَاءُ بِهَذَا الشَّرْطِ. وَلَهُ نُقْلُهَا عَنْ دَارِهَا. وَقَالُوا فِي الْحَدِيثِ: إِنَّ الشَّرْطَ الْوَاجِبَ الْوَفَاءَ بِهِ هُوَ مَا كَانَ خَاصّاً فِي الْمَهْرِ، وَالْحَقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ الَّتِي هِيَ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا لَا يَقْتَضِيهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْجُزْءِ السَّادِسِ الشَّرُوطُ فِي الزَّوْاجِ، وَإِخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ مُفَصَّلاً.

مَنْعُ الزَّوْجَةِ مِنَ الْعَمَلِ: فَرَّقَ الْعُلَمَاءُ بَيْنَ عَمَلِ الزَّوْجَةِ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى تَنْقِصِ حَقِّ الزَّوْجِ، أَوْ ضَرَرِهِ، أَوْ خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهِ، وَبَيْنَ الْعَمَلِ الَّذِي لَا ضَرَرَ فِيهِ - فَمَنْعُوا الْأَوَّلَ، وَأَجَازُوا الثَّانِي. قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ، مِنْ فُقَهَاءِ الْأَحْنَافِ: «وَالَّذِي يَنْبَغِي تَحْرِيرُهُ أَنْ يَكُونَ مَنَعُهَا مِنْ كُلِّ عَمَلٍ يُؤَدِّي إِلَى تَنْقِصِ حَقِّهِ، أَوْ ضَرَرِهِ، أَوْ إِلَى خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهِ. أَمَّا الْعَمَلُ الَّذِي لَا ضَرَرَ فِيهِ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِهَا مِنْهُ وَكَذَلِكَ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِذَا كَانَتْ تَحْتَرِفُ عَمَلاً هُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ الْخَاصَّةِ بِالْمَرْأَةِ مِثْلُ عَمَلِ الْقَابِلَةِ.

حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى زَوْجَتِهِ

خُرُوجِ الْمَرْأَةِ يَطْلُبُ الْعِلْمُ: إِذَا كَانَ الْعِلْمُ الَّذِي تَطْلُبُهُ الْمَرْأَةُ مَفْرُوضاً^(١) عَلَيْهَا وَجَبَ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُعَلِّمَهَا إِيَّاهُ - إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّعْلِيمِ - فإِذَا لَمْ يَفْعَلْ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَخْرُجَ حَيْثُ الْعُلَمَاءُ وَمَجَالِسُ الْعِلْمِ، لِتَتَعَلَّمَ أَحْكَامَ دِينِهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ... أَمَّا إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ عَالِمَةً بِمَا فَرَضَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا مِنْ أَحْكَامٍ، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ مُتَّفَقَهَا فِي دِينِ اللَّهِ وَقَامَ بِتَعْلِيمِهَا، فَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْخُرُوجِ إِلَى طَلَبِ الْعِلْمِ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

تَأْدِيبُ الزَّوْجَةِ عِنْدَ الشُّشُورِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُورَهُمْ فَعِظُوهُمْ وَأَفْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُمْ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾^(٢). نُشُورُ الزَّوْجَةِ: هُوَ عِضْيَانُ الزَّوْجِ وَعَدَمُ طَاعَتِهِ أَوْ امْتِنَاعُهَا عَنْ فِرَاشِهِ، أَوْ خُرُوجُهَا مِنْ بَيْتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ. وَعِظْتُهَا تَذْكِيرُهَا بِاللَّهِ وَتَخْوِيفُهَا بِهِ، وَتَنْبِيهُهَا لِلْوَاجِبِ عَلَيْهَا مِنَ الطَّاعَةِ وَمَا لَزَوَاجُهَا عَلَيْهَا مِنْ حَقٍّ، وَلَقَبَتْ نَظَرَهَا إِلَى مَا يَلْحَقُهَا مِنَ الْإِثْمِ بِالْمُخَالَفَةِ وَالْعِضْيَانِ، وَمَا يَفُوتُ مِنْ حَقُوقِهَا مِنَ النِّفَقَةِ، وَالْكِسْوَةِ. وَالْهَجْرُ فِي الْمَضْجَعِ: أَيِ فِي الْفِرَاشِ. وَأَمَّا الْهَجْرُ فِي الْكَلَامِ فَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، لَمَّا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ». وَلَا تُضْرَبُ الزَّوْجَةُ لِأَوَّلِ نُشُورِهَا... وَالْآيَةُ فِيهَا إِضْمَارٌ وَتَقْدِيرٌ. أَيِ: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُورَهُمْ فَعِظُوهُمْ﴾^(٣). فَإِنْ تَشَرَّنَ، «فَاهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ»، فَإِنْ أَضْرَزْنَ «فَاضْرِبُوهُمْ»... أَيِ إِذَا لَمْ تَرْتَدِّعْ بِالْوَعْظِ وَالْعَجْرِ فَلَهُ ضَرْبُهَا... يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَلَّا يُوطِئْنَ فُرُشَكُمْ أَحَدًا تَكَرَّهْتُهُ... فَإِنْ فَعَلْنَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُتْرَجٍّ أَيِ غَيْرِ شَدِيدٍ.

وعليه أَنْ يَجْتَنِبَ الْوَجْهَ، وَالْمَوَاضِعَ الْمُخَوِّفَةَ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ التَّأْدِيبَ. لَا الْإِنْلَافَ. رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْقُشَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا حَقُّ زَوْجَةِ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تُضْرِبَ الْوَجْهَ وَلَا تُقْبِخَ، وَلَا تَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ».

تَرْئِئُ الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا: مِنَ الْمُسْتَحْسَنِ أَنْ تَتَرَيَّنَ الْمَرْأَةُ لِزَوْجِهَا بِالْكُحْلِ وَالْخِضَابِ، وَالطَّبِيبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الزَّيْنَةِ. رَوَى أَحْمَدُ عَنْ كَرِيمَةَ بِنْتِ هَمَامٍ: «قَالَتْ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا تَقُولِينَ - أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ - فِي الْجَنَائِ؟ فَقَالَتْ: كَانَ حَبِيبِي ﷺ يُعْجِبُهُ لَوْنُهُ، يَكْرَهُ رِيحَهُ، وَلَيْسَ يَحْرُمُ عَلَيْكُنَّ بَيْنَ حَيْضَتَيْنِ، أَوْ عِنْدَ كُلِّ حَيْضَةٍ.

(١) العلم الفرض: هو العلم بالعمل الذي فرضه الله لأن كل ما فرض الله عمله فَرَضَ العلم به.

(٢) سورة النساء، الآية: ٣٤.

(٣) سورة النساء، الآية: ٣٤.

التَّبْرُجُ

مَعْنَاهُ: التَّبْرُجُ تَكْلُفُ إِظْهَارِ مَا يَجِبُ إِخْفَاؤُهُ. وَأَصْلُهُ الْخُرُجُ مِنَ الْبَرْجِ، وَهُوَ الْقَصْرُ، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي خُرُوجِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْجِسْمَةِ وَإِظْهَارِ مَقَاتِلِهَا وَإِبْرَازِ مُحَاسِنِهَا...

التَّبْرُجُ فِي الْقُرْآنِ: وَقَدْ وَرَدَ التَّبْرُجُ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوْضِعَيْنِ:

المَوْضِعُ الْأَوَّلُ: فِي سُورَةِ الثَّوْرِ. جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ﴾^(١).

والمَوْضِعُ الثَّانِي: وَرَدَ فِي النَّهْيِ عَنْهُ وَالتَّشْنِيعِ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ، فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾^(٢).

مَنَافَاتُهُ لِلدِّينِ وَالْمَدِينَةِ: إِنَّ أَمَّهُ مَا يَتِمِّيزُ بِهِ الْإِنْسَانُ عَنِ الْحَيَوَانِ اتَّخَاذُ الْمَلَابِسِ وَأَدَوَاتِ الزَّيْنَةِ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَنَيْنَا آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُوْرِي سَوْءَ تَكْمَلَةٍ وَرِيشًا وَلِبَاسَ الْقُوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾^(٣). وَالْمَلَابِسُ وَالزَّيْنَةُ هُمَا مَظْهَرَانِ

مِنْ مَظَاهِرِ الْمَدِينَةِ وَالْحَضَارَةِ، وَالتَّجَرُّدُ عَنْهُمَا إِنَّمَا هُوَ رَدَّةٌ إِلَى الْحَيَوَانِيَّةِ، وَغُودَةٌ إِلَى الْحَيَاةِ الْبَدَائِيَّةِ. وَالْحَيَاةُ، وَهِيَ تَسِيرُ سَبِيلَهَا الطَّبِيعِيَّ، لَا يُمْكِنُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْوَرَاءِ إِلَّا إِذَا حَدَّثَتْ لَهَا نَكْسَةٌ تُبَدِّلُ آرَاءَهَا، وَتُغَيِّرُ أَفْكَارَهَا وَتَجْعَلُهَا تَعُودُ الْقَهْقَرَى نَاسِيَةً أَوْ مُتَنَاسِيَةً مَكَاسِبَهَا الْحَضَارِيَّةَ وَرَقِيَّتَهَا الْإِنْسَانِيَّةَ...

وَإِذَا كَانَ اتَّخَاذُ الْمَلَابِسِ لَازِمًا مِنْ لَوَازِمِ الْإِنْسَانِ الرَّاقِي، فَإِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ أَلْزَمُ، لِأَنَّهُ هُوَ الْحِفَاطُ الَّذِي يَحْفَظُ عَلَيْهَا دِينَهَا وَشَرَفَهَا وَكَرَامَتَهَا وَعَقَافَتَهَا وَحَيَاءَهَا. وَهَذِهِ الصِّفَاتُ أَلْصَقُ بِالْمَرْأَةِ، وَأَوَّلَى بِهَا مِنَ الرَّجُلِ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَتْ الْجِسْمَةُ أَوْلَى بِهَا وَأَحَقُّ. إِنَّ أَعَزَّ مَا تَمْلِكُهُ الْمَرْأَةُ، الشَّرْفُ، وَالْحَيَاءُ، وَالْعَقَافُ، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَى هَذِهِ الْقَضَائِلِ مَحَافَظَةٌ عَلَى إِنْسَانِيَّةِ الْمَرْأَةِ فِي أَسْمَى صُورِهَا، وَلَيْسَ مِنْ صَالِحِ الْمَرْأَةِ وَلَا مِنْ صَالِحِ الْمَجْتَمَعِ أَنْ تَتَخَلَّى الْمَرْأَةُ عَنِ الضِّيَاةِ وَالْإِخْتِسَامِ. وَلَا سِيَّمَا وَأَنَّ الْغَرِيزَةَ الْجِنْسِيَّةَ هِيَ أَعْنَفُ الْغَرَائِزِ وَأَشَدَّهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ. وَالتَّبَدُّلُ مُبِيرٌ لِهَذِهِ الْغَرِيزَةِ وَمُطْلِقٌ لَهَا مِنْ عَقَالِهَا. وَوَضْعُ الْحُدُودِ وَالْقِيُودِ وَالشَّدُودِ أَمَامَهَا بِمَا يُخَفِّفُ مِنْ جَدَّتِهَا وَيُطْفِئُ مِنْ جَذَوَاتِهَا وَيَهْدِيهَا تَهْدِيًّا جَدِيدًا بِالْإِنْسَانِ وَكَرَامَتِهِ، وَمَنْ أَجَلُ هَذَا غِنَى الْإِسْلَامِ

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

(١) سورة النور، الآية: ٦٠.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٢٦.

عناية خاصة بملايس المرأة، وتناول القرآن ملايس المرأة مفصلاً لحدودها، على غير عادة القرآن في تناول المسائل الجزئية، بالتفصيل فهو يقول: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلٌ لَّا رَوْحَكَ وَبَنَاتُكَ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ ذَلِكَ آدَقَ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ﴾ (١).

وتوجيه الخطاب إلى نساء النبي ﷺ وبناته ونساء المؤمنين دليل على أن جميع النساء مطالبات بتنفيذ هذا الأمر دون استثناء واحدةٍ مِنْهُنَّ مَهْمَا بَلَغَتْ مِنَ الطُّهْرِ، وَلَوْ كَانَتْ فِي طَهَارَةٍ بَنَاتُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَطَهَارَةُ نِسَائِهِ. ويولي القرآن هذا الأمر عناية بالغة ويفصل ذلك تفصيلاً، فَيُذْنِ مَا يَحِلُّ كَشْفُهُ وَمَا يَجِبُ سِتْرُهُ، فيقول: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾ (٢). الخ الآية. حتى ولو كانت المرأة عجوزاً لا رغبة لها ولا رغبة فيها. يقول الله تعالى: ﴿وَالْفَوَاحِشُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ نِيبَاهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ﴾ (٣) خَيْرٌ لَّهُنَّ (٤).

ويَهْتَمُّ الإسلام بهذه القضية، فيَحْدُدُ السُّنَّ التي تبدأ بها المرأة في الاختشام فيقول الرسول ﷺ: «يَا أَسْمَاءُ: إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتِ الْمَحِيضَ لَمْ يَصْلُحْ لَهَا أَنْ يَرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا... وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفِّهِ». وَالْمَرْأَةُ فِتْنَةٌ، لَيْسَ أَضَرُّ عَلَى الرِّجَالِ مِنْهَا، يقول الرسول ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ وَمَعَهَا شَيْطَانٌ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ أَدْبَرَتْ وَمَعَهَا الشَّيْطَانُ». وَتَجُرُّ الْمَرْأَةُ مِنْ مَلَاسِهَا وَإِبْدَاءِ مَفَاتِنِهَا يَسْلُبُهَا أَحْصَى خَصَائِصُهَا مِنَ الْحَيَاءِ وَالشَّرَفِ، وَيَهْبِطُ بِهَا عَنْ مُسْتَوَاهَا الْإِنْسَانِي. وَلَا يُطَهِّرُهَا مِمَّا التَّصَقَّ بِهَا مِنْ رَجْسٍ سِوَى جَهْتَمٍ. يقول الرسول ﷺ: «صِنْفَانِ مِنَ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: رَجُلٌ بِأَيْدِيهِمْ سِيطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٍ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لِيَشُمُّ مِنْ مَسَافَةٍ كَذَا وَكَذَا».

وفي عهد النبوة كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرَى بَعْضَ مَظَاهِيرِ التَّبَرُّجِ، فَلَيْفَتْ نَظَرَ النِّسَاءِ إِلَى أَنْ هَذَا فِسْقٌ عَنْ أَمْرِ اللَّهِ، وَيَزِدُّهُنَّ إِلَى الْعَادَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ، وَيَحْمِلُ الْأَوْلِيَاءُ وَالْأَزْوَاجُ تَبَعَةً هَذَا الانحِرَافِ، وَيُنْذِرُهُمْ بِعَذَابِ اللَّهِ.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٩.

(٢) سورة النور، الآية: ٣١.

(٣) يستعففن: أي يسترن.

(٤) سورة النور، الآية: ٦٠.

١ - عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّتْ بِأَبِي هُرَيْرَةَ امْرَأَةٌ وَرِيحُهَا تَغْصِفُ^(١) فَقَالَ لَهَا أَيْنَ تُرِيدِينَ^(٢) يَا أُمَّةَ الْجَبَّارِ؟ قَالَتْ: إِلَى الْمَسْجِدِ. قَالَ: وَتَطَيَّبِينَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: فَارْجِعِي وَاعْتَسِلِي، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ مَنْ امْرَأَةٌ خَرَجَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرِيحُهَا تَغْصِفُ حَتَّى تَرْجِعَ فَتَغْتَسِلَ»^(٣). وَإِنَّمَا أَمَرَ بِالْغُسْلِ لِذَهَابِ رَائِحَتِهَا:

٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورٍ»^(٤) فَلَا تَشْهَدَنَّ الْعِشَاءَ. أَي: الْآخِرَةَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ.

٣ - وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَتْ امْرَأَةٌ مِنْ مُزَيْنَةَ تَزُولُ^(٥) فِي زِينَةٍ لَهَا فِي الْمَسْجِدِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ انْهَرُوا»^(٦) نِسَاءَكُمْ عَنْ لُبْسِ الزَّيْنَةِ وَالتَّبَخُّرِ فِي الْمَسْجِدِ، فَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى لَبَسَ نِسَاؤُهُمُ الزَّيْنَةَ وَتَبَخَّرُوا فِي الْمَسْجِدِ»، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه. وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَخْشَى مِنْ هَذِهِ الْفِتْنَةِ الْعَارِمَةَ فَكَانَ يَطْبُ^(٧) لَهَا قَبْلَ وَقْعِهَا - عَلَى قَاعِدَةٍ - : «الْوَقَايَةُ خَيْرٌ مِنَ الْعِلَاجِ» فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَتَعَسَّسُ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَسَمِعَ امْرَأَةً تَقُولُ:

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى خَمِيرٍ فَأَشْرَبْتُهَا أَمْ هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى نَضْرٍ بِنِ حَجَّاجٍ
فَقَالَ: أَمَّا فِي عَهْدِ عُمَرَ فَلَا. فَلَمَّا أَصْبَحَ اسْتَدْعَى نَضْرَ بْنَ حَجَّاجٍ فَوَجَدَهُ مِنْ أَجْمَلِ النَّاسِ وَجْهًا، فَأَمَرَ بِحَلْقِ شَعْرِهِ فَازْدَادَ جَمَالًا، فَتَفَّاهُ إِلَى الشَّامِ.

سَبَبُ هَذَا الانْحِرَافِ: وَقَدْ سَبَبَ الْجَهْلُ وَالتَّقْلِيدُ الْأَعْمَى الانْحِرَافَ عَنْ هَذَا الْحَطِّ الْمُسْتَقِيمِ، وَجَاءَ الاسْتِعْمَارُ فَتَفَخَّ فِيهِ وَأَوْصَلَهُ إِلَى غَايَتِهِ وَمَدَّاهُ، فَأَصْبَحَ مِنَ الْمُعْتَادِ أَنْ يَجِدَ الْمُسْلِمَ الْمَرْأَةَ الْمُسْلِمَةَ، مُتَبَدِّلَةً، عَارِضَةً مَفَاتِنَهَا، خَارِجَةً فِي زِينَتِهَا، كَاشِفَةً عَنْ صَدْرِهَا وَنَخْرِهَا وَظَهْرِهَا وَذِرَاعَيْهَا وَسَاقِهَا. لَا تَجِدُ أَيَّ غَضَاضَةٍ فِي قَصِّ شَعْرِهَا؛ بَلْ تَجِدُ مِنَ الضَّرُورِيِّ وَضَعِ الْأَصْبَاحِ وَالمَسَاحِقِ وَالتَّطَيُّبِ وَاخْتِيَارِ الْمَلَابِسِ الْمُغْرِيَةِ، وَأَصْبَحَ «لِمَوْضَاتِ» الْأَزْيَاءِ مَوَاسِمُ خَاصَّةٌ يُعْرَضُ فِيهَا كُلُّ لَوْنٍ مِنَ ألْوَانِ الْإِغْرَاءِ وَالْإِثَارَةِ. وَتَجِدُ الْمَرْأَةَ مِنْ مَفَاخِرِهَا وَمِنْ

(١) يشتد طيبه، من عصفت الريح عصفاً وعصفواً. اشتدت، فهي عاصف وعاصفة.

(٢) إلى أي مكان تذهبين يا مخلوقة القهار وأمته.

(٣) رواه ابن خزيمة في صحيحه قال الحافظ: إسناده متصل رواه ثقات، ورواه أبو دود وابن ماجه، من طريق عاصم بن عبيد الله العمري.

(٤) عود الطيب أحرقت.

(٥) المشي خيلاء.

(٦) امنعوهن وحذروهن.

(٧) يطب من طب طباً أي: يداوي.

مظاهر رُقيِّها أن تَرْتَادَ أماكنَ الفُجُورِ والفِسْقِ والمراقصِ والملاهي والمسارحِ والسينما والملاعبِ والأنديّةِ والقهاوي... وتبلُغُ مُنتَهَى هبوطها في المصايفِ وعلى البلاجِ. وأصبَحَ من المألُوفِ أن تُعَقِدَ مسابقاتَ الجمالِ تَبَرُّزُ فيها المرأةُ أمامَ الرجالِ، ويوضَعُ تحتَ الاختبارِ كلُّ جُزْءٍ من بَدَنِها، ويُقاسُ كلُّ عَضْوٍ من أعضائها على مَرَأَى ومسمَعٍ من المُتَفَرِّجِينَ والمُتَفَرِّجَاتِ، والعابينَ والعاشاتِ وللصُّحُفِ وغيرها من أدواتِ الإعلامِ مجالٌ واسعٌ في تَشْجِيعِ هذه السُّخافاتِ، والتغريبِ بالمرأةِ للوصولِ إلى المستوى الحيوانيِّ الرخيصِ، كما أنَّ لَتَجَارِ الأَزياءِ دَوْرًا خطيراً في هذا الإسفافِ.

نَتائِجُ هذا الانحِرَافِ: وكان من نتائجِ هذا الانحِرَافِ أن كَثُرَ الفِسْقُ، وانتَشَرَ الزُّنَى، وانهَدَمَ كَيانُ الأسرةِ، وأُهْمِلَتِ الواجباتُ الدينيّةُ وتُرِكَتِ العِنايةُ بالأطفالِ، واشتَدَّتْ أزمَةُ الزواجِ، وأصبَحَ الحرامُ أيسَرَ حُصُولاً من الحلالِ... وبالجملَةِ فقد أدَّى هذا التَّهْتُكُ إلى انجِلالِ الأخلاقِ وتدميرِ الآدابِ التي اصطلَحَ النَّاسُ عليها في جميعِ المذاهبِ والأديانِ... وقد بلغَ هذا الانحِرَافُ حَدًّا لم يَكُنْ يَخْطُرُ على بالِ مسلمٍ، وتَفَنَّنَ دُعَاةُ التَّحَلُّلِ والتَّقْصِصِ، واتَّخَذُوا أساليبَ للتَّجْمِيلِ واستعمالِ الزينةِ ووضعوا لها مَنَهَجًا وأعدوا مَعْهَدًا لتدريسِ هذه الأساليبِ. نَشَرَتْ جريدةُ الأهرامِ تحتَ عنوانِ «مَعَ المَرْأَةِ» ما يلي: «أولُ معهدٍ لتدريسِ تَصْفِيفِ شَعْرِ السِّيداتِ في الإسكَنْدَريَّةِ». «خَبِيرُ المَانيُّ يقومُ بالتدريسِ في المعهدِ بعد شهرٍ».

لأوَّلِ مَرَّةٍ تُقِيمُ رابطةُ مُصَفِّفِي شَعْرِ السِّيداتِ في الإسكَنْدَريَّةِ مَعْهَدًا لتَصْفِيفِ شَعْرِ السيداتِ... أقيمَ المعهدُ من تبرُّعاتِ أعضاءِ الرابطةِ، تَبَرَّعَ أَحَدُهُمْ «بِسُتُور» وتَبَرَّعَ آخَرُ ببعضِ المَكَاوي ودبابيسِ الشعرِ والفُرَشِ... وهكذا تَكُونُ المعهدُ بعدَ أنِ اسْتَأْجَرَتْ لَهُ الرابطةُ شَقَّةً صغيرةً ليكونَ نَوَاءً مَعْهَدٍ كبيرٍ في المُسْتَقْبَلِ. وقد أَصْدَرَتِ الرابطةُ «أَمْرَ تَكْلِيفٍ» إلى جميعِ أعضائها «أَصْحَابِ المِهْنَةِ» بالحضورِ لِإِلْقَاءِ المحاضراتِ النظريةِ - والقيامِ بالتَّجَارِبِ والدروسِ العمليةِ أمامَ طُلَّابِ المعهدِ. افتَتَحَ المعهدُ صَبَاحَ أَمْسٍ في مَقَرِّ الرابطةِ في كَلْبُوبَاتَرَة أَحَدَ أعضائها الرابطةِ بِإِلْقَاءِ محاضرةٍ في كَيْفِيَةِ قَصِّ الشَّعْرِ، وبعضِ الطُّرُقِ في فنِّ القَصِّ، ثُمَّ قَامَ بِعَمَلِ تَسْرِيحَةٍ جَدِيدَةٍ من تَصْميمِها سَمَّاها «الشُّغْلَةُ» لِإِحْدَى «الْمِيكَانَاتِ» وكان يشرحُ التَّسْرِيحَةَ وهو يقومُ بها.

سَيَدْرُسُ في المعهدِ فنُّ تَصْفِيفِ الشعرِ، والصَّبَاغَةِ، والألوانِ، والقَصِّ، وتَقْلِيمِ الأظفارِ، والمسَّاجِ، والتدليكِ... يقولُ رئيسُ الرابطةِ في القَاهِرَةِ وَصِيفُ رابطةِ الإسكَنْدَريَّةِ: إِنَّهُ أُنْشِأَ مِثْلُ هذا المعهدِ في القَاهِرَةِ مُنْذُ ٥ أَشْهُرٍ، ورغمَ قِصْرِ المَدَّةِ أَخْرَزَ المعهدُ نَتِيجَةً مُشْرِقةً، إذ أنَّ الطُّلَبَةَ

والطالباتِ يَسْتَفِيدُونَ مِنْ تَبَادُلِ الْأَفْكَارِ بَيْنَ أَعْضَاءِ الرِّابِطَةِ، وَمِنْ غَرَضِ التَّسْرِيحَاتِ وَشَرْحِهَا أَمَامَهُمْ، مِمَّا يَرْفَعُ مُسْتَوَى الْمِهْنَةِ - كَمَا اسْتَفَادُوا أَيْضاً مِنْ حُضُورِ بَعْضِ الْخُبَرَاءِ الْأَلْمَانِ وَمُحَاضَرَاتِهِمْ الْعِلْمِيَّةِ وَالنَّظَرِيَّةِ أَمَامَ الطَّلَبَةِ، وَسَوْفَ يَحْضُرُ خَبِيرُ أَلْمَانِي إِلَى مَعْهَدِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ فِي الشَّهْرِ الْقَادِمِ، كَمَا تَعْقِدُ الرِّابِطَةُ فِي الشَّهْرِ نَفْسِهِ مَسَابِقَةً لِلْحُصُولِ عَلَى جَائِزَةِ الْجُمْهُورِيَّةِ فِي فَنِّ تَصْفِيْفِ الشَّعْرِ، وَسَتَكُونُ الدِّرَاسَةُ فِي الْمَعْهَدِ أَسْبُوعِيَّةً بِصِفَةِ مَبْدِئِيَّةٍ. انْتَهَى مَا نُشِرَ بِالْأَهْرَامِ.

هَذَا فَضْلاً عَنِ الْأَمْوَالِ الطَّائِلَةِ الَّتِي تُسْتَهْلَكُ فِي شِرَاءِ أَدَوَاتِ التَّجْمِيلِ، فَقَدْ بَلَغَ عَدْدُ الصَّالُونَاتِ فِي الْقَاهِرَةِ وَخَذَهَا أَلْفَ صَالُونٍ لِتَصْفِيْفِ وَتَجْمِيلِ الشَّعْرِ، وَيُوزَعُ فِي الْعَامِ ١٠ مِلْيَينَ قَلَمِ رُوجٍ وَعِطْرٍ وَبُودَرَةٍ. وَلَمْ يَقْتَصِرْ هَذَا الْفَسَادُ عَلَى نَاحِيَةٍ دُونَ نَاحِيَةٍ، بَلْ تَجَاوَزَهَا إِلَى دُورِ الْعِلْمِ وَمَعَاهِدِ التَّرْبِيَةِ وَكُلِّيَّاتِ الْجَامِعَةِ... وَكَانَ الْمَفْرُوضُ أَنَّ تُصَانَ هَذِهِ الدُّورُ مِنَ الْهَيُوبِ حَتَّى تَبْقَى لَهَا خُرْمَتُهَا وَكِيَانُهَا الْمُقَدَّسُ، فَقَدْ جَاءَ فِي صَحِيفَةِ أَخْبَارِ الْيَوْمِ بِتَارِيخِ ٢٩/٢/١٩٦٢ مَا يَلِي: «فَتَاةُ الْجَامِعَةِ لَا تَفَرَّقُ بَيْنَ حَرَمِ الْجَامِعَةِ وَصَالَةِ غَرَضِ الْأَرْيَاءِ»:

فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مِنْ كُلِّ عَامٍ، عِنْدَمَا تُعْلِنُ الْجَامِعَةُ عَنْ افْتِتَاحِ أَبْوَابِهَا، تَبْدَأُ الصُّحُفُ وَالْمَجَلَّاتُ فِي الْكِتَابَةِ عَنِ الْفَتَاةِ الْجَامِعِيَّةِ وَتُثَارُ الْمُنَاقَشَاتُ حَوْلَ زِيَّاهَا وَمَكْيَاجِهَا... فَيُطَالَبُ الْبَغْضُ بِتَوْجِيْدِ زِيَّاهَا، وَيُنَادِي آخَرُونَ بِمَنْعِهَا مِنْ وَضْعِ الْمَكْيَاجِ، قَالَتِ الْكَاتِبَةُ: وَأَنَا لَا أَوْدُ هَذِهِ الْآرَاءَ؛ لِإِيمَانِي بِأَنَّ اخْتِيَارَ الْفَتَاةِ لِأَرْيَائِهَا يُنْمِي مِنْ شَخْصِيَّتِهَا، وَيَسَاعِدُ عَلَى تَكْوِينِ ذَوْقِهَا... وَالْفَتَيَاتُ فِي مُعْظَمِ جَامِعَاتِ الْخَارِجِ لَا يَزِيدِينَ زِيَّاً مُوَخِداً. وَلَا يُخَرَّمْنَ مِنْ وَضْعِ الْمَكْيَاجِ، وَلَكِنِّي مَعَ هَذَا لَا أَلُومُ كَثِيرَ أَصْحَابِ هَذِهِ الْآرَاءِ الْمَتَطَرِّفَةِ... فَالْفَتَاةُ الْجَامِعِيَّةُ عِنْدَنَا تَدْفَعُهُمْ إِلَى الْمَطَالَبَةِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْرِفُ كَيْفَ تَخْتَارُ الزِّيَّ وَالْمَكْيَاجَ الْمُنَاسِبَيْنِ لَهَا كطَالِبَةٍ، وَلَا تَبْدُلُ أَيَّ مَجْهُودٍ فِي هَذَا السَّبِيلِ... إِنَّهَا لَا تَفَرَّقُ كَثِيراً بَيْنَ حَرَمِ الْجَامِعَةِ وَصَالَةِ غَرَضِ الْأَرْيَاءِ أَوْ الْكَزْنَفَالِ... فَهِيَ تَذْهَبُ إِلَى الْجَامِعَةِ فِي «عِزِّ الصَّبَاحِ» بِفُسْتَانٍ ضَيِّقٍ يَكَادُ يَمْنَعُهَا مِنَ الْحَرَكَةِ، مَعَ الْكَعْبِ الْعَالِيِّ الَّذِي تَزِيدِيهِ... وَعِنْدَمَا تَغْيَرُهُ تُسْتَبَدَّلُ بِهِ فُسْتَاناً وَاسِعاً تَحْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ «جَيَّونَةٍ» تُشَلُّ بِدَوْرَهَا حَرَكَةً صَاحِبَتِهَا، وَتَجْعَلُهَا أَشْبَهَ بِالْأَبَاجُورَةِ الْمُتَحَرِّكِ، وَهِيَ فَوْقَ هَذَا - إِنْ نَسَبَتْ كُتُبَهَا وَمَجَلَّدَ مُحَاضَرَاتِهَا فِيهِ - لَا تَنْسَى أَبَداً الْحَلَقَ، وَالْعَقْدَ، وَالسَّوَارَ، وَالْبُرُوشَ، الَّذِي تَحْلِي بِهِ أذُنَيْهَا وَصَدْرَهَا وَذِرَاعَيْهَا وَشَعْرَهَا فِي غَيْرِ تَنَاسُقٍ أَوْ ذَوْقٍ...

ثُمَّ مَضَتْ الْكَاتِبَةُ تَقُولُ: وَهَذَا كُلُّهُ يَرْجِعُ فِي رَأْيِي إِلَى أَنَّ الْفَتَاةَ الْجَامِعِيَّةَ عِنْدَنَا لَا تَأْخُذُ الدِّرَاسَةَ الْجَامِعِيَّةَ مَأْخُذَ الْجِدِّ... فَهِيَ تَضَعُ فَوْقَهَا زِينَتَهَا وَأَنَاقَتَهَا... وَالْمَفْرُوضُ أَنَّ يَكُونَ الْعَكْسُ هُوَ الصَّحِيحُ، فِي وَقْتِ نَالَتْ فِيهِ ثِقَافَةُ الْمَرْأَةِ أَعْلَى تَقْدِيرٍ - لَيْسَ مَعْنَى هَذَا أَنِّي أَطَالِبُ

الفتاة الجامعية بإهمال ملبسها وزينتها... إنني أطالب بالاهتمام أولاً بدروسها، ثم بتخفيف ماكياج وجهها، إن لم يكن مراعاة لحرم الجامعة، فعلى الأقل مراعاة لبشرتها التي يفسدها كثرة الماكياج، في سن تكون نضارة الوجه فيها أجمل بكثير من الماكياج المضطجع... ثم بعد ذلك أطلبها بالحد من استعمال الحلي، وابتداء الملابس البسيطة التي تناسب الفتاة الجامعية كالفستان «الشيزيه» و«التاير» ذي الخطوط البسيطة، والفستان الذي تنسدل جوبته إلى أسفل، في وضع خفيف لا يعرقل حركتها. (والجوب والبلوزة، أو الجوب والبلوفر، أو الجوب والجاكيت) - وأن تزعى في اختيارها لهذه الأزياء الألوان الهادئة التي لا تثير «القبل والقال» بين زملائها الطلبة...

إنني أطلب الفتاة الجامعية باتباع هذا... وأطالب أولياء أمورها بضرورة الإشراف التام على ثياب بناتهم، فالفتاة في العهد الجديد لم يعد هدفها الأول والأخير في الحياة جلب الأنظار إليها «بالدندشة والشخلعة». «إنها اليوم يجب أن تُصقل بالثقافة والعلم والدوق السليم، فلم يعد أقصى ما تصبو إليه هو مكتب سكرتيرة تجلس عليه لترد على تليفونات المدير، وإنما المجال قد فتح أمامها وجلست إلى مكتب الوزارة...». هذا ما قالته إحدى الكاتبات في الأخبار، وهي تغيب على بنات جنسها، وتعي عليهن هذا التصرف المعيب.

ولهذه الحالة قد أثارت اهتمام زائرات القاهرة من الأجنبيات، إذ لم تكن المرأة الغربية تُفكر في مدى الانحدار الذي تردت فيه المرأة الشرقية... ففي «أهرام» ٢٧ مارس ١٩٦٢ جاء في باب «مع المرأة» هذا العنوان: «المرأة الغربية غير راضية عن تقليد المرأة الشرقية لها». جاء تحت هذا العنوان: «اهتمام المرأة العربية بالموضات الغربية وحرضها على تقليد المرأة الغربية في تصرفاتها وفي طبعها لا تستسيغه السائحات الغربيات اللائي يحضرن لزيارة القاهرة، ولا يرفع من سمعتها في الخارج كما تظن»، أفصحت عن ذلك الرأي صحيفة إنكليزية زارت القاهرة أخيراً، وكتبت مقالاً في مجلتها تقول فيه: «لقد صدمت جداً بمجرد نزولي أرض المطار، فقد كنت أتصور أنني سأقابل المرأة الشرقية بمعنى الكلمة، ولا أقصد بهذا المرأة التي ترتدي الحجاب والعجزة، وإنما المرأة الشرقية المتحضرة التي ترتدي الأزياء العملية التي تتسم بالطابع الشرقي، وتتصرف بطريقة شرقية، ولكنني لم أجد شيئاً من هذا، فالمرأة هناك هي نفسها المرأة التي تجدها عندما تنزل إلى أي مطار أوروبي، فالأزياء هي نفسها بالحرف الواحد، وتشريحات الشعر هي نفسها، والمكياج هو نفسه، حتى طريقة الكلام والمشي، وفي بعض الأحيان اللغة، إما الفرنسية أو الإنكليزية.

وقد صَدَمَنِي من المرأة الشرقية أنها تصوّرت أن التّمدّين والتّحضّر هو تقليد المرأة الغربية، ونسيت أنها تستطيع أن تتطور وأن تتقدم كما شاءت، مع الاحتفاظ بطابعها الشرقي الجميل». وفي «جمهورية» السبت ٩ يونيو ١٩٦٢ نُشِرَ تحت هذا العنوان: «كاتبة أمريكية تقول: امنعوا الاختلاط، وقيدوا حرّية المرأة». نقلت الصحيفة، تحت هذا العنوان كلاماً ثميناً صريحاً، وقد بدأت فقدمت الكاتبة الأمريكية للقراء، فقالت: «غادرت القاهرة الصحفية الأمريكية «هيلسيان ستانسيري» بعد أن أمضت عدّة أسابيع هنا، وزارت خلالها المدارس، والجامعات، ومُعسكرات الشّباب والمؤسسات الاجتماعية، ومركز الأحداث، والمرأة والأطفال وبعض الأسر في مُختلف الأحياء، وذلك في رحلة دراسية لبحث مشاكل الشّباب، والأسرة في المجتمع العربي «وهيلسيان» صحفية متجولة، ترأسل أكثر من ٢٥٠ صحيفة أمريكية، ولها مقال يومي، يقرؤه الملايين، ويتناول مشاكل الشّباب تحت سنّ العشرين، وعملت في الإذاعة والتلفزيون، وفي الصحافة أكثر من عشرين عاماً، وزارت جميع بلاد العالم، وهي في الخامسة والخمسين من عُمرها».

تقول الصحفية الأمريكية بعد أن أمضت شهراً في الجمهورية العربية بعد أن قدّمته الجريدة هذا التقديم: «إنّ المجتمع العربيّ كامل وسليم، ومن الخلق بهذا المجتمع أن يتمسك بتقاليدِه التي تقيّد الفتاة والشاب في حدود المعقول. وهذا المجتمع يختلف عن المجتمع الأوروبي والأمريكي، فعندكم تقاليد موروثه تُحتم تقييد المرأة، وتُحتم احترام الأب والأم، وتُحتم أكثر من ذلك، عدم الإباحية الغربيّة التي تُهدّد اليوم المجتمع والأسرة في أوروبا وأمريكا. ولذلك فإنّ القيود التي يفرضها المجتمع العربيّ على الفتاة الصغيرة - وأقصّد ما تحت سنّ العشرين - هذه القيود صالحة ونافعة، لهذا أنصح بأنّ تتمسكوا بتقاليدكم وأخلاقكم، وامنعوا الاختلاط وقيدوا حرّية الفتاة - بل ارجعوا إلى عصر الحجاب، فهذا خير لكم من إباحية وانطلاق، ومُجون أوروبا وأمريكا. امنعوا الاختلاط قبل سنّ العشرين، فقد عانينا منه في أمريكا الكثير، لقد أصبح المجتمع الأمريكي مجتمعاً مُقعّداً، مليئاً بكل صور الإباحية والخلاعة، وإنّ ضحايا الاختلاط والحرّية قبل سنّ العشرين، يملؤون السجون والأرصفة والبازات والبيوت السريّة. إنّ الحرية التي أعطيناها لفتياتنا وأبنائنا الصغار قد جعلت منهم عصابات أحداث وعصابات «جيمس دين» وعصابات للمخدرات، والرقّيق... إنّ الاختلاط والإباحية والحرّية في المجتمع الأوروبي والأمريكي قد هدّد الأسر، وزلزل القيم والأخلاق، فالفتاة الصغيرة تحت سنّ العشرين في المجتمع الحديث تُخالط الثّبان، وترقص «تشاتشا» وتُشرب الخمر والسجائر، وتعاطى المُخدّرات باسم المدنيّة والحرية والإباحية.

والعجيبُ في أوروبا وأمريكا أنَّ الفتاةَ الصغيرةَ تحتَ العشرينَ تَلْعَبُ . . . وتلهو وتعايرُ مَنْ نشاءَ تَحْتَ سَمْعِ عائلَتِها وبَصَرِها، بل وتتحَدَّى والدَيَها ومُدَرِّسَيها والمُشْرِفينَ عليها، تَتَحَدَّاهُم بِاسْمِ البَحْرِيةِ والاختلاطِ، تَتَحَدَّاهُم بِاسْمِ الإباحيةِ والانطلاقِ، تتزَوَّجُ في دقائق . . . وتُطَلِّقُ بعدَ ساعاتٍ، ولا يُكَلِّفُها هذا أَكْثَرَ من إِمضاءِ عَشْرينَ قُرْشاً وعريسِ ليلةٍ - أو لِبَضْعِ لِيالٍ، وبعْدَها الطلاقُ . . . ورُبَّما الزَواجُ فالطلاقُ مرَّةً أُخْرَى».

علاجُ هذا الوضعِ الشَّاذِّ: ولا مناصَ من وضعِ حُطَّةٍ حازمةٍ للخلاصِ من هذه الموبقاتِ، وذلك باتِّخاذِ ما يأتِي:

- ١- نَشْرُ الوَعْيِ الدينيِّ وتَبْصِيرُ الناسِ بِخُطُورَةِ الاندفاعِ في هذا التِّيَّارِ الشَّدِيدِ.
- ٢- المُطالَبَةُ بِسَنِّ قانونيٍّ يَحْمِي الأخلاقَ والآدابَ، ومُعاقِبَةِ مَنْ يخرُجُ عليه بِشِدَّةٍ وحَزَمٍ.
- ٣- مَنعُ الصُّحُفِ وجميعِ أدواتِ الإعلامِ مِنْ نَشْرِ الصُّورِ العاريَّةِ، ووضعِ رَقَابَةٍ على مُصمِّمِي الأزياءِ.
- ٤- مَنعُ مسابقاتِ الجمالِ والرفقِصِ العاجِرِ، وتَخْقِيرُ كُلِّ ما يتصلُّ بهذا الأمرِ.
- ٥- اختيَارُ لِبَاسٍ مناسبَةٍ أَشْبَهَ بِمَلابِسِ الرَاهِبَاتِ، وتَكْلِيفُ كُلِّ مَنْ يَشْتَغِلُ بِعَمَلٍ رَسْمِيٍّ بِارتدائِها.

- ٦- يَبْدَأُ كُلُّ فَرْدٍ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ يَدْعُو غَيْرَهُ.
- ٧- الإِشَادَةُ بِالْفَضِيلَةِ والجِسْمَةِ والصِيَانَةِ والتَّسْتُرِ.
- ٨- العَمَلُ على شُغْلِ أوقاتِ الفراغِ حتى لا يَبْقَى مُتَسَعِّعٌ مِنَ الوَقْتِ لِمِثْلِ هذا العَبَثِ.
- ٩- اعتِبَارُ الزَمَنِ جُزْءاً مِنَ العلاجِ، إِذْ إِنَّهَا تَحْتَاجُ إلى وَقْتٍ طَوِيلٍ.

دَفْعُ شُبْهَةٍ: وَيَخْلُو لِبَعْضِ النَّاسِ أَنَّ يُسَايِرُوا التِّيَّارَ وَيَمْشُوا مَعَ الرُّكْبِ، زاعِمِينَ أَنَّ ذَلِكَ تَطَوُّرٌ حَتْمِيٌّ اقْتَضَتْهُ ظُرُوفُ المَدِينَةِ الحَدِيثَةِ. وَنَحْنُ لَا نَمْنَعُ أَنَّ يَسِيرَ التَّطَوُّرُ فِي طَرِيقِهِ، وَأَنَّ يَصِلَ إِلَى مَدَاهِ. وَلَكِنَّا نَخْشَى أَنَّ يُقْسَرَ التَّطَوُّرُ على حَسَابِ الدِّينِ والأَخلاقِ والآدابِ - فَإِنَّ الدِّينَ وما يَتَبَعُهُ مِنَ تَعَالِيمِ خُلُقِيَّةٍ وأَدْبِيَّةٍ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَحْيِ اللَّهِ، شَرَعَهُ لِكُلِّ عَصْرٍ وَلِكُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ . . . فَإِذَا كَانَ التَّطَوُّرُ جَائِزاً فِي أُمُورِ الدُّنْيَا، وشُؤُونِ الحَيَاةِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ فِي دِينِ اللَّهِ. إِنَّ الدِّينَ نَفْسَهُ هُوَ الَّذِي فَتَحَ لِلْعَقْلِ الإنْسانِيِّ آفاقَ الكَوْنِ، لِيَنْظُرَ فِيهِ، وَيَنْتَفِعَ بِمَا فِيهِ مِنْ قُوَى وَبَرَكَاتٍ وَيَطَوِّرَ حَيَاتَهُ لِتَصِلَ إِلَى أَقْصَى مَا قُدِّرَ لَهُ مِنْ تَقَدُّمٍ وَرُقْيٍ . . . فَثَمَّةُ فَرْقٍ كَبِيرٍ

بين ما يَقْبَلُ التَّطَوُّرَ وبين ما لا يَقْبَلُهُ... والَّذِينَ لَيْسَ لُغْبَةً تَخَضَعُ لِلْأَهْوَاءِ - وَتُوجِّهُهَا الشَّهَوَاتُ وَالرَّغَبَاتُ^(١).

تَزَيْنُ الرَّجُلُ لِرَوْجَتِهِ

مِنَ الْمُسْتَحَبِّ أَنْ يَتَزَيَّنَ الرَّجُلُ لِرَوْجَتِهِ ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنْ لَمْ يَتَزَيَّنْ لَامْرَأَتِي كَمَا تَتَزَيَّنُ لِي ، وَمَا أَحِبُّ أَنْ أَسْتَنْظِفَ^(٢) كُلَّ حَقِّي الَّذِي لِي عَلَيْهَا ، فَتَسْتَوْجِبَ حَقَّهَا الَّذِي لَهَا عَلَيَّ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٣). قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا: قَالَ الْعُلَمَاءُ: «أَمَّا زِينَةُ الرِّجَالِ فَعَلَى تَفَاوُتِ أَحْوَالِهِمْ ، فَإِنَّهُمْ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ عَلَى اللَّيْقِ^(٤) وَالْوِفَاقِ. فَرُبَّمَا كَانَتْ زِينَةُ تَلِيْقٍ فِي وَقْتٍ ، وَلَا تَلِيْقٍ فِي وَقْتٍ ، وَزِينَةُ تَلِيْقٍ بِالشَّبَابِ ، وَزِينَةُ تَلِيْقٍ بِالشَّيْخِ وَالْأَكْبَرِ».

قَالَ: «وَكَذَلِكَ فِي شَأْنِ الْكِسْوَةِ ، فِي هَذَا كُلِّهِ ابْتِغَاءُ الْحَقْوِقِ ، فَإِنَّمَا يَعْمَلُ اللَّائِقُ وَالْوِفَاقُ ، لِيَكُونَ عِنْدَ أَمْرَاتِهِ فِي زِينَةِ تَسْرِهَا ، وَيَعْفُهَا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ». قَالَ: «وَأَمَّا الطَّبِيبُ ، وَالسَّوَّاكُ ، وَالْخِلَالُ ، وَالرَّمْيُ بِالْدَرَنِ^(٥) ، وَفُضُولُ الشَّعْرِ ، وَالتَّطَهُّرُ ، وَقَلَمُ الْأَطْفَارِ ، فَهُوَ بَيْنَ مُوَافِقٍ لِلْجَمِيعِ». وَالْخِضَابُ لِلشَّيْخِ ، وَالخَاتَمُ لِلْجَمِيعِ مِنَ الشَّبَابِ وَالشَّيْخِ زِينَةٌ ، وَهُوَ حُلِيُّ الرِّجَالِ. ثُمَّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَخَّى أَوَاقَاتِ حَاجَتِهَا إِلَى الرِّجَالِ فَيَعْفُهَا ، وَيُعْفِيهَا عَنِ التَّطَلُّعِ إِلَى غَيْرِهِ... وَإِنْ رَأَى الرَّجُلُ مِنْ نَفْسِهِ عَجْزاً عَنْ إِقَامَةِ حَقِّهَا فِي مَضْجِعِهَا ، أَخَذَ مِنَ الْأَدْوِيَةِ الَّتِي تَزِيدُ فِي بَاهِهِ ، وَتُقَوِّي شَهْوَتَهُ حَتَّى يُعْفُهَا^(٦).

(١) أَطْلَعْنَا الْقَوْلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: لِأَهَمِّيَّتِهِ وَلأنَّهُ إِحْدَى الْمَشْكَلَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى الْمَزِيدِ مِنَ الْعِنَايَةِ.

(٢) أَسْتَنْظَفَ: أَخَذَ الْحَقَّ كُلَّهُ.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةُ ٢٢٨.

(٤) اللَّيْقُ: اللَّيَاقَةُ وَالْحَذَقُ.

(٥) الدَّرَنُ: الْوَسَخُ.

(٦) دَرَجَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى تَعَاطِي الْمَخْدَرَاتِ كَالْحَشِيشِ وَالْأَفْيُونِ وَسَوَاهَا ، وَاسْتَنَامُوا لَهَا اسْتِنَامَةً لَا إِفَاقَةَ مِنْهَا ، وَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ جَانُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَعَائِلَاتِهِمْ جَنَایَةً لَيْسَتْ وَرَاءَهَا جَنَایَةٌ وَمِنَ الْمَوْسُفِ أَنَّهُمْ يَتَرَخَّصُونَ فِي هَذَا إِشْبَاعاً لَشَهَوَاتِهِمْ وَخُضُوعاً لِأَهْوَائِهِمْ وَقَدْ ذَهَبَ الْعُلَمَاءُ إِلَى أَنَّ الْحَشِيشَ مُحْرَمٌ وَأَنَّ مَتَاعَاتِيهِ يَسْتَحِقُّ حُدَّ شَارِبِ الْخَمْرِ وَأَنَّ مُسْتَحْلَهُ كَافِرٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الْإِسْلَامِ ، وَأَنَّ زَوْجَتَهُ تَبَيَّنَ مِنْهُ ، هَذَا فَضْلاً عَنْ إِضْعَافِهِ الْبَدَنَ فَيَفْقِدُ نَشَاطَهُ وَقُوَّتَهُ.

حديث أم زرع (١)

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فَتَعَاهَدْنَ» (٢) وَتَعَاهَدَنَ أَنْ لَا يَكْتُمَنَّ مِنْ أَخْبَارِ أَزْوَاجِهِنَّ شَيْئًا: قَالَتِ الْأُولَى: زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٌ غَثٌ (٣) عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ (٤) لَا سَهْلَ (٥) فِيرْتَقِي (٦) وَلَا سَمِينَ فَيُنْتَقِلُ (٧). وَقَالَتِ الثَّانِيَةُ: زَوْجِي لَا أَبْتُ (٨) حَبْرَهُ. إِنِّي أَخَافُ أَنْ لَا أَذْرَهُ (٩) إِنْ أَذْكُرُهُ أَذْكُرُ عُجْرَهُ (١٠) وَبُجْرَهُ (١١). قَالَتِ الثَّلَاثَةُ: زَوْجِي الْعَشَنُّ (١٢): إِنْ أَنْطِقَ أُطْلُقَ (١٣)، وَإِنْ أَسْكُتْ أَعْلُق. قَالَتِ الرَّابِعَةُ: زَوْجِي كَلِيلُ تِهَامَةٍ (١٤)، لَا حَرَّ وَلَا قُرَّ، وَلَا

(١) ذكر النسائي أن سبب هذا الحديث قالت عائشة: «فخرت بمال أبي في الجاهلية، وكان ألف ألف أوقية. فقال النبي ﷺ: «اسكتي يا عائشة، فإني كنت لك كأي زرع لام زرع...» وقيل: سبب الحديث «أن عائشة وفاطمة جرى بينهما كلام فدخل رسول الله ﷺ، فقال: «ما أنت بمنتهية يا حميراء عن ابنتي. إن مثلي ومثلك كأي زرع وأم زرع». فقالت: يا رسول الله حدثنا عنهما. فقال: «كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة، وكان الرجال خلوفاً، فقلن: تعالين نتذاكر أزواجنا بما فيهم ولا نكذب...» وقيل: إن هذه القرية كانت باليمن... وقيل: إنهن كن بمكة... وقيل: إنهن كن في الجاهلية.

(٢)

أي ألزمن أنفسهن عهداً وتعاهدن على الصدق.

(٣)

هزيل يستكره.

(٤)

أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي إليه كالجبل.

(٥)

أي لا هو سهل ولا سمين، شبهت شيئين بشيئين: شبهت زوجها باللحم الغث، وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر، ثم فسرت ما أجملت: لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان هزياً، لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب، ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لأجل تحصيله.

(٦)

وصف للجبل: أي لا سهل فيرتقى إليه.

(٧)

وصف للحم: أي أنه لهزال لا يرغب أحد فيه فينتقل إليه أي أن زوجها شديد البخل سيء الخلق ميؤوس منه.

(٨)

أي لا أظهر حديثه الذي لا خير فيه.

(٩)

أي أخاف أن لا أترك من خبره شيئاً، فلطوله وكثرته أكتفي بالإشارة إلى معانيه خشية أن يطول الخطب من طولها.

(١٠)

العُجْر: تعقد العروق والعصب في الجسد...

(١١)

والبُجْر مثلاً إلا أنها تكون مختصة بالتي تكون في البطن قال الخطابي: أرادت عيوبه الظاهرة، وأسراره الكامنة ولعله كان مستور الظاهر رديء الباطن، وهي عنت أن زوجها كثير المعاييب متعقد النفس عن المكارم.

(١٢)

المذموم الطول - أرادت أن له منظراً بلا مخبر. وقيل: هو السيء الخلق.

(١٣)

أي إن ذكرت عيوبه وبلغه ذلك طلقني، وإن أسكت عنها فأنا عنه معلقة لا ذات زوج ولا مطلقة مع أنها متعلقة به وتحبه مع سوء خلقه.

(١٤)

تهامة: بلاد حارة في معظم الزمان وليس فيها رياح باردة، فيطيب الليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حرارتها... فوصفت زوجها بجميل العشرة واعتدال الحال، وسلامة الباطن، فكأنها قالت: لا أذى عنده ولا مكروه... وأنا آمنة منه فلا أخاف من شره... فليس سيء الخلق فأسام من عشرته. فأنا لذيدة العيش عنده كلذة أهل تهامة بليهم المعتدل.

مخافةً ولا سامةً. قَالَتْ الخامسةُ: زوجي إِنْ دَخَلَ فَهْدٌ^(١)، وَإِنْ خَرَجَ أَسَدٌ^(٢)، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَهْدٌ^(٣). قَالَتْ السادسةُ: زوجي إِنْ أَكَلَ لَفٌّ^(٤)، وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفٌ^(٥)، وَإِنْ اضْطَجَعَ التَّفُّ^(٦) وَلَا يُولِجُ الكَفَّ لِيَعْلَمَ البَثُّ^(٧). قَالَتْ السابعةُ: زوجي غَيَابَاءٌ، أَوْ عَيَابَاءٌ^(٨)، طَبَاقَاءُ كُلُّ دَاءٍ لَهُ دَاءٌ^(٩) شَجَكٌ^(١٠) أَوْ فَلَكٌ^(١١) أَوْ جَمَعَ كُلَّالِكِ^(١٢).

قَالَتْ الثامنةُ: زوجي المِسُّ مَسٌّ^(١٣) أَرْزَبٌ، والرَّيْعُ رَيْعٌ زَرْبٍ^(١٤). قَالَتْ التاسعةُ: زوجي رَفِيعُ الْعِمَادِ^(١٥) طَوِيلُ النَّجَادِ^(١٦)، عَظِيمُ الرَّمَادِ^(١٧) قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ^(١٨). قَالَتْ العاشرةُ: زوجي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ؟ مَالِكٌ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ^(١٩) قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ^(٢٠) وَإِذَا سَمِعْتَ صَوْتَ الْمَزْهَرِ^(٢١).....

- (١) شبهته بالفهد لأنه يوصف بالحياء وقلة الشر وكثرة النوم والثوب فهي وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له.
- (٢) أسد: أي يصير بين الناس مثل الأسد، فهي تريد أنه في البيت كالفهد في كثرة النوم والثوب وفي خارجه كالأسد على الأعداء.
- (٣) بمعنى أنه شديد الكرم كثير التواضع لا ينفق ما ذهب من ماله فهو كثير التسامح.
- (٤) المراد باللف الإكثار منه. فعنده نهم وشره.
- (٥) الاشتفاف في الشرب عدم الإبقاء على شيء من المشروب.
- (٦) أي بكسائه وحده، وانقبض عن أهله إعراضاً فهي حزينة لذلك.
- (٧) البث هو الحزن: أي لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من حزن فيزيله، ويحتمل أن تكون أرادت أنه ينام نوم العاجز الفشل: أرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي تهتم به، وهو المباشرة الجنسية.
- (٨) شك من راوي الحديث والعياباء الذي لا يضرب، ولا يلقح من الإبل، وبالمعجمة ليس بشيء، والطباقاء الأحقق... أو هو الثقيل الصدر: فهي تصفه بأنه عاجز عن النساء ثقيل الصدر.
- (٩) أي كل داء تفرق في الناس فهو فيه.
- (١٠) شَجَكٌ: أي جرحك في رأسك، وجراحات الرأس تسمى شجاجاً.
- (١١) فَلَكٌ: أي جرح جسدك.
- (١٢) أي أنه ضروب للنساء، فإذا ضرب إما أن يكسر عظماً، أو يشج رأساً أو يجمعهما.
- (١٣) أي ناعم الجلد مثل الأرنب.
- (١٤) الزرنب: نبت طيب الريح.
- (١٥) وصفته بعلو بيته وطوله، فإن بيوت الأشراف كذلك يعلونها ويضربونها في المواضع المرتفعة.
- (١٦) النجاد: حمالة السيف، وهي تريد أنه أيضاً شجاع.
- (١٧) كناية عن الكرم.
- (١٨) أي وضع بيته وسط الناس ليسهل لقاءه، وهو لا يحتجب عن الناس.
- (١٩) جمع مبرك: وهو موضع نزول الإبل.
- (٢٠) الموضع الذي تطلق لترعى فيه، أي لا تخرج إلى المرعى إلا قليلاً استعداداً لنحرهن للضيوف.
- (٢١) آلة من آلات الطرب والغناء وهو العود.

حَدِيثُ أُمِّ زُرْعٍ

أَيَقِنُ أَنَّهُنَّ هَوَالِكُ^(١). قالت الحادية عَشْرَةَ: زوجي أبو زرع، فما أبو زرع^(٢)؟ أناسٌ^(٣) مِنْ حُلِيِّ أُذُنِي^(٤)، وملا من شَحْمِ عَضْدِي^(٥) وَبِجَحَنِي فَبَجَحَتْ^(٦) إِلَيَّ نَفْسِي، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غَنِيمَةٍ بِشَقٍّ^(٧) فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهِيلٍ^(٨) وَأَطِيطٍ^(٩) وَدَانِسٍ^(١٠) وَمُنَقٍّ^(١١) فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا أَقْبَحُ^(١٢)، وَأَرْقُدُ فَأَتَصَبَّخُ^(١٣) وَأَشْرَبُ فَأَتَقَمَّحُ^(١٤) أُمُّ أَبِي زُرْعٍ. فما أم أبي زرع؟ عَكُومُهَا^(١٥) رِدَاحٌ^(١٦) وَبَيْتُهَا فَسَاحٌ^(١٧) ابْنُ أَبِي زُرْعٍ. فما ابْنُ أَبِي زُرْعٍ؟

مَضْجَعُهُ كَمَسَلٍ^(١٨) شَطْبَةٍ، وَيَشْبَعُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرَةِ^(١٩). بَنَتْ أَبِي زُرْعٍ فَمَا بَنَتْ أَبِي زُرْعٍ؟

(١) فإذا رأت الإبل ذلك وسمعت ضرب العود أيقنت أنها هوالك، وأنها ستذبح للضيوف، وقولها ما لك وما ما لك استفهامية تقال للتعظيم والتعجب.

(٢) أي أن شأنه عظيم. (٣) أناس: أي حرك وأثقل.

(٤) المراد أنه ملا أذنيها من أقراط من ذهب ولؤلؤ.

(٥) لم ترد العضد وحده، وإنما أرادت الجسم كله، وخصت العضد لأنه أقرب ما يلي بصر الإنسان من جسده أي كثرت نعمه عليها حتى سمن جسمها.

(٦) المراد أنه فرحها ففرحت، وقيل: عظمني فعظمت إلي نفسي.

(٧) بشق: أي بشطف وجهه ومنه قول الله تعالى: ﴿لَوْ تَكَوَّنُوا بِأَلْفِيهِ إِلَّا بِشَقٍّ آلَافِيٍّ﴾ أي بعد جهد ومشقة.

(٨) صهيل: أي خيل.

(٩) أطيط: أي إبل، وأصل الأطيط صوت أعواد المحامل، ويطلق الأطيط على كل شيء نشأ عن ضغط.

(١٠) المراد أن عندهم طعاماً منتقى من الزرع الذي يداس في يديه ليميز الحب من السنبُل.

(١١) المنق: الآلة التي تميز الحب وتنقيه مثل المنخل والغربال.

(١٢) أي لكثرة إكرامها لها وتدلُّها عليه لا يرد لها قولاً، ولا يقبح عليها ما تأتي به.

(١٣) أي أنام الصبحة وهي نوم أول النهار، فلا أوقظ، إشارة إلى أن لها من يكفيها مؤنة بيتها ومهنة أهلها.

(١٤) هو الشرب على مهل حتى تمتلئ، وترتوي، وهي تريد أنواع الأشربة من لبن وغير ذلك.

(١٥) هي نمط تجعل المرأة فيها ذخيرتها ومتاعها - حقية.

(١٦) يقال للكتيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير، ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداح. أي أنها ثقيلة من ملئها.

(١٧) فساح: واسع.

والمعنى أنها وصفت أم زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت، والمرأة التي تكون على هذا الحال يكون ابنها صغيراً لم يطعن في السن غالباً فزوجها صغير.

(١٨) أرادت بمسل الشطبة سيفاً سل من غمده، فمضجعه الذي ينام فيه في الصخر كقدر سل شطبة واحدة: وهي العود المحدود كالمسلة.

(١٩) الجفرة: هي الأنثى من ولد المعز إذا كان سنه أربعة أشهر، وفصل عن أمه، وأخذ في الرعي. فهي وصفت ابن زوجها بأنه خفيف الوطأة عليها، فإذا دخل بيتها وقت القيلولة مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما يسيل السيف من غمده، وأنه لا يحتاج طعاماً من عندها، فلو طعم لاكتفى باليسير الذي يسد الرمق من المأكول والمشروب فهو ظريف لطيف.

طَوَّعَ أَبُيْهَا وَطَوَّعَ أُمُّهَا^(١)، وَمَلَأَ كِسَانَهَا^(٢) وَغَيَّظَ جَارَتَهَا^(٣)، جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ. فَمَا جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ؟ لَا تُبْتُ^(٤) حَدِيثًا تَبِيْثًا^(٥)، وَلَا تُنْقُتُ^(٦) مِيرَاتِنَا تَنْقِيًا^(٧) وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَقْشِيًا^(٨). قَالَتْ: خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ، وَالْأَوطَابُ^(٩) تَمَخَّضُ^(١٠) فَلَقِيَّ^(١١) امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ، يُلْقِيَانِ مِنْ تَحْتِ خَضِرَاهَا بَرَمَانَتَيْنِ^(١٢) فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا فَتَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا سَرِيًّا^(١٣) رَكِبَ شَرِيًّا^(١٤) وَأَخَذَ خَطِيئًا^(١٥) وَأَرَاخَ^(١٦) عَلَيَّ نِعْمًا ثَرِيًّا^(١٧) وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجًا^(١٨)، وَقَالَ كُلِّي أُمَ زَرْعٍ وَمِيرِي^(١٩) أَهْلَكَ. قَالَتْ: فَارْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْغَرَ آتِيَةٍ^(٢٠) أَبِي زَرْعٍ. قَالَتْ عَائِشَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ لِكَ أَبِي زَرْعٍ لَامَ زَرْعٍ»^(٢١). رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَالنَّسَائِيُّ.

الْخُطْبَةُ قَبْلَ الزَّوَاجِ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ الْعَاقِدُ أَوْ غَيْرُهُ بَيْنَ يَدَيِ الْعَقْدِ حُطْبَةً. وَأَقْلَاهَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ.

- (١) أي أنها بارة بهما.
- (٢) أي أنها تغيط جارتها لما ترى من نعم وخير، والمراد بجارتها ضررتها أو المراد في الحقيقة شأن أغلب الجارات.
- (٣) لا تبث: أي لا تظهر.
- (٤) أي لا تفشي سرًا.
- (٥) أي لا تسرع فيه بالخيانة ولا تذهبه بالسرقة. أو تحسن صنع الطعام.
- (٦) الميرة: هي الزاد، وأصله ما يحصله البدوي من الحضر ويحملة إلى منزله.
- (٧) أي مهتمة بالبيت بتنظيمه وتظيفه.
- (٨) جمع وطب وهو وعاء اللبن.
- (٩) إخراج الزبد من اللبن، والمراد أنه خرج من عندها مبكرًا.
- (١٠) سبب رؤية أبي زَرْعٍ للمرأة وهي على هذه الحالة أنها تعبت من مخض اللبن فاستلقت تستريح فرأها أبو زَرْعٍ على هذه الحالة، وسبب رغبته في إنكاحها أنهم كانوا يحبون نكاح المرأة المنجبة.
- (١١) المراد بالرمانة ثديها، ولهذا دليل على أن المرأة كانت صغيرة السن وأن ولديها كانا يلعبان وهما في حضنها أو جنبها.
- (١٢) أي من سراة الناس أي شريفًا.
- (١٣) فرسًا عظيمًا خيرًا، والشري هو الذي يمضي في السير بلا فتور.
- (١٤) هو الرمح.
- (١٥) أي أتى بها إلى المراح وهو موضع مبيت الماشية، وقيل: معناه غزا فغنم فأتى بالنعم الكثيرة.
- (١٦) أي كثيرة.
- (١٧) المعنى أعطاني من كل شيء يذبح زوجاً أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى وأرادت كذلك كثرة ما أعطاه.
- (١٨) ميري أهلك: أي صليهم واسعي إليهم بالميرة وهي الطعام.
- (١٩) أي التي كان يطبخ فيها عند أبي زَرْعٍ على الدوام والاستمرار من غير نقص ولا قطع.
- (٢٠) وفي رواية بزيادة في آخره: إلا أنه طلقها وأني لا أطلقك. وزاد النسائي في رواية: قالت عائشة: يا رسول الله بل أنت خير من أبي زَرْعٍ.

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشْهَدُ فِيهِ كَالْيَدِ الْجَذَمَاءُ»^(١).
رواه أبو داود، والتِّرْمِذِيُّ وقال: حديث حسن غريب.

٢- وعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ». رواه أبو داود وابن ماجه. أي أَنَّ كُلَّ أَمْرٍ مُعْتَنَى بِهِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُلْقَى صَاحِبُهُ بِالْأَلِّ مِنْ الْاهْتِمَامِ بِهِ - لَا يُبْدَأُ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ مُقْطُوعٌ مِنَ الْبَرَكَاتِ. وليس المراد خصوص الحمد، بل المقصود ذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لِيَتَّفَقَ مع الروايات الأخرى. والأفضل أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةَ الْحَاجَةِ: فعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَوَامِعَ الْخَيْرِ وَخَوَاتِيمُهُ، أَوْ قَالَ فَوَاتِحَ الْخَيْرِ، فَعَلَّمَنَا خُطْبَةَ الصَّلَاةِ وَخُطْبَةَ الْحَاجَةِ، خُطْبَةَ الصَّلَاةِ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ. السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ. أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

وْخُطْبَةُ الْحَاجَةِ: إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ... ثُمَّ تَصِلُ خُطْبَتَكَ بِثَلَاثِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ:

١ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٢).

٢ - ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٣).

٣ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٤).

رواه أصحاب السنن وهذا لفظ ابن ماجه. ولو لم يأت بالخطبة صح النكاح: فعن رجلٍ من بني سليم قال: خَطَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَرْأَةَ الَّتِي عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ لِيَتَزَوَّجَهَا ﷺ. فقال له: «زَوَّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ» وَلَمْ يَخْطُبْ.

حِكْمَةُ ذَلِكَ: قَالَ فِي حُجَّةِ اللَّهِ الْبَالِغَةِ: «كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَخْطُبُونَ قَبْلَ الْعَقْدِ بِمَا يَرَوْنَهُ مِنْ ذِكْرِ مَفَاخِرِ قَوْمِهِمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ. يَتَوَسَّلُونَ بِذَلِكَ إِلَى ذِكْرِ الْمَقْصُودِ وَالتَّوْبَةِ بِهِ، وَكَانَ جَرَيَانُ الرِّسْمِ بِذَلِكَ مُصْلِحًا؛ فَإِنَّ الْخُطْبَةَ مَبْنَاهَا عَلَى التَّشْهِيرِ، وَجَعَلَ الشَّيْءَ بِمُسْمَعٍ وَمَرَأَى مِنْ

(٣) سورة النساء، الآية: ١.

(١) اليد التي أصابها الجذام.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٧٠ - ٧١.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

الجمهور. والتشهير بما يُرَاد وجوده في النِّكَاح لِيَتَمَيَّزَ من السَّفَاح... وأيضاً فالخُطْبَةُ لا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا في الأمور المهمة... والاهتمام بالنِّكَاح وجعله أمراً عظيماً يَنْهَهُم من أعظم المقاصد؛ فأَبْقَى النبي ﷺ أصلها، وَغَيَّرَ وصفها. وَذَلِكَ أَنَّهُ صَمَّ مع هذه المصالح مصلحةً أُخْرَى وهي: أَنَّهُ ينبغي أَنْ يُصَمَّ في كُلِّ ارتفاقٍ ذِكْرُ مُنَاسِبٍ لَهُ، وَثَبُوتُهُ في كُلِّ عَمَلٍ بِشُعَائِرِ اللَّهِ، لِيَكُونَ الدينُ الحقُّ ناشراً أعلامه وراياته. ظاهراً شِعَارَهُ وَأَمَارَاتِهِ، فَسَنَ فيها أنواعاً من الذكرِ كَالْحَمْدِ وَالِاسْتِعَانَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّوَكُّلِ وَالتَّشَهُدِ وَآيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ. وَأَشَارَ إلى هذه المصلحة بقوله: «وَكُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ». وقوله: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ». قَالَ ﷺ: «فَصَلِّ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، الصُّرْتُ وَالذُّفُّ فِي النِّكَاحِ».

الدُّعَاءُ بَعْدَ الْعَقْدِ

يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالمَثُورِ.

١ - فعن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ الْإِنْسَانُ أَيَّ إِذَا تَزَوَّجَ، قَالَ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ».

٢ - وعن عائشةَ قَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَنَّنِي أُمِّي فَأَدْخَلَنِي الدَّارَ، فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْبَيْتِ، فَقُلْنَ: عَلَى الْخَيْرِ، وَالْبَرَكَهَ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ.

٣ - وعن الحسنِ قَالَ: «تَزَوَّجَ عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - امْرَأَةً مِنْ بَنِي جَشَمٍ. فَقَالُوا: بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ فَقَالَ: قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ، وَبَارَكَ عَلَيْكُمْ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ.

إِعْلَانُ الزَّوَاجِ

يُسْتَحْسَنُ شَرْعاً إِعْلَانُ الزَّوَاجِ، لِيُخْرَجَ بِذَلِكَ عَنِ نِكَاحِ السِّرِّ الْمُنْهَى عَنْهُ، وَإِظْهَاراً لِلْفَرَحِ بِمَا أَحَلَّ اللَّهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ... وَإِنَّ ذَلِكَ عَمَلٌ حَقِيقٌ بِأَنْ يُشْتَهَرَ، لِيَعْلَمَهُ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَالْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ، وَلِيَكُونَ دِعَايَةً تُشَجِّعُ الَّذِينَ يُؤْثِرُونَ الْغُرُوبَةَ عَلَى الزَّوَاجِ، فَتَزَوَّجَ سُوقُ الزَّوَاجِ. وَالْإِعْلَانُ يَكُونُ بِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، وَدَرَجَ عَلَيْهِ عَرُوفُ كُلِّ جَمَاعَةٍ، بِشَرْطِ أَلَّا يَصْحَبَهُ مُحْظُورٌ نَهَى عَنْهُ كَشْرَبِ الْخَمْرِ، أَوْ اخْتِلَاطِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

١ - عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ الدُّفُوفَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنُهُ. وَلَيْسَ مِنْ شَيْءٍ فِي أَنْ جَعَلَهُ فِي الْمَسَاجِدِ أَبْلَغَ فِي إِعْلَانِهِ وَالْإِدَاعَةِ بِهِ، إِذْ أَنَّ الْمَسَاجِدَ هِيَ الْجَمَاعُ الْعَامَّةُ لِلنَّاسِ، وَلَا سِيَّمًا فِي الْعُصُورِ الْأُولَى الَّتِي كَانَتْ الْمَسَاجِدُ فِيهَا بِمَثَابَةِ الْمُنْتَدِيَّاتِ الْعَامَّةِ.

٢- وروى الترمذي، وحسنه، والحاكم وصححه عن يحيى بن سليم قال: «قلت لمحمد بن حاطب: تزوجت امرأتين ما كان في واحدة منهما صوت - يعني ذقاً - فقال محمد رضي الله عنه. قال رسول الله ﷺ: «فصل ما بين الحلال والحرام الصوت بالدّف»...»

الغناء عند الزواج

ومما أباحه الإسلام وحَبَّب فيه، الغناء عند الزواج، تزويحاً للنفوس، وتثبيطاً لها باللّهو البريء. ويجب أن يخلو من المجون، والخلاعة، والميوعة، وفحش القول وهجره.

١- فعن عامر بن سغيد رضي الله عنه قال: «دخلت على قزطة بن كعب، وأبي مسعود الأنصاري في عرس، وإذا جوار ينعين، فقلت: أنتما صاحباً رسول الله، ومن أهل بدر - يفعل هذا عندهم!! فقالا: «إن شئت فسمعه معنا، وإن شئت فاذهب...» قد رخص لنا في اللّهو عند العرس». رواه النسائي والحاكم وصححه.

٢- وزفت السيدة عائشة رضي الله عنها، الفارعة بنت أسعد وسارت معها في زفافها إلى بيت زوجها - ثبيب بن جابر الأنصاري -؛ فقال النبي ﷺ: «يا عائشة ما كان معكم لهو؟ فإن الأنصار ينعجبهم اللّهو». رواه البخاري وأحمد وغيرهما. وفي بعض روايات هذا الحديث أنه قال: «فهل بعتنم معها جارية تضرب بالدّف، وتغني؟». قالت عائشة، تقول ماذا يا رسول الله؟ قال: تقول:

أَتَيْنَاكُمْ	أَتَيْنَاكُمْ
وَلَوْلَا الذَّهَبُ الْأَخْمَرُ	فَحَيُّونَا نُحْيِيكُمْ
وَلَوْلَا الْجِنَظَةُ السَّمَرَاءُ	مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُمْ
	مَا سَمِثَتْ عَذَارِيكُمْ

وعن الربيع بنت معوذ قالت: جاء النبي ﷺ حين بُني^(١) بي فجلس على فراشي، فجعلت جويزيات لنا يضربن بالدّف، ويتذبن من قتل من آبائي يوم بدر^(٢) إذا قالت إحداهن:

وفينا نبي يعلم ما في غد

فقال: «دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين»^(٣). رواه البخاري وأبو داود والترمذي.

(١) تزوجت.

(٢) يذكرون صفات الشجاعة والبأس وما تحلوا به من الكرم والمروءة، وكان أبوها معوذ وعمها عوف، ومعاذ قتلوا في بدر.

(٣) نهاها عن ذلك لأنه لا يعلم الغيب إلا الله، وجاء في حديث آخر أنه ﷺ قال: «لا يعلم ما في غد إلا سبحانه» رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم.

وَصَايَا الزَّوْجَةِ

اسْتِخْبَابُ وَصِيَّةِ الزَّوْجَةِ: قال أنس: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَفُّوا امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا، يَأْمُرُونَهَا بِخِدْمَةِ الزَّوْجِ وَرِعَايَةِ حَقِّهِ.

وَصِيَّةُ الْأَبِ ابْنَتَهُ عِنْدَ الزَّوَاجِ: وَأَوْصَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «إِيَّاكَ وَالْعَيْزَةَ؛ فَإِنَّهَا مِفْتَاحُ الطَّلَاقِ». «وإِيَّاكَ وَكَثْرَةَ الْعَثَبِ، فَإِنَّهُ يُورِثُ الْبَغْضَاءَ». «وَعَلَيْكَ بِالْكُحْلِ فَإِنَّهُ أَزِينُ الزَّيْنَةِ». «وَأَطِيبِ الطَّيْبَ، الْمَاءَ».

وَصِيَّةُ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ: وقال أبو الدرداء لامرأته: «إِذَا رَأَيْتَنِي غَضِبْتُ فَرَضِينِي. وَإِذَا رَأَيْتُكَ غَضِبْتِي رَضِينِيكَ. وَالْأَلَمُ نَضْطَجِبُ». وقال أحدُ الأزواجِ لزوجته:

«خُذِي الْعَفْوَ مِنِّي تَسْتَدِيمِي مَوَدَّتِي وَلَا تَنْطِقِي فِي سَوَرَتِي حِينَ أَغْضَبُ
وَلَا تَنْقُرِينِي نَفْرَكِ الدُّفِّ مَرَّةً فَإِنَّكَ لَا تَذَرِينَ كَيْفَ الْمُعْيَبُ
وَلَا تُكْثِرِي الشُّكُوفَى فَتُذْهِبِ بِالْقَوَى وَيَأْبَاكَ قَلْبِي، وَالْقُلُوبُ تُقْلَبُ
فَإِنِّي رَأَيْتُ الْحُبَّ فِي الْقَلْبِ وَالْأَذَى إِذَا اجْتَمَعَا لَمْ يَلْبَثِ الْحُبُّ يَذْهَبُ

وَصِيَّةُ الْأُمِّ ابْنَتَهَا عِنْدَ الزَّوَاجِ: خَطَبَ عَمْرُو بْنُ حَجَرٍ مَلِكُ كِنْدَةَ، أُمُّ إِبَاسِ بِنْتُ عَوْفِ بْنِ مُحَلَمِ الشَّيْبَانِيِّ، وَلَمَّا حَانَ زِفَافُهَا إِلَيْهِ خَلَّتْ بِهَا أُمُّهَا أَمَامَةَ بِنْتُ الْخَارِثِ، فَأَوْصَتْهَا وَصِيَّةً، تَبَيَّنَ فِيهَا أَسَسُ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ السَّعِيدَةِ، وَمَا يَجِبُ عَلَيْهَا لَزْوَجِهَا فَقَالَتْ: أَيُّ بَيْتَةٍ: إِنَّ الْوَصِيَّةَ لَوْ تُرِكَتْ لِفَضْلِ آدَبٍ لَتَرَكْتُ ذَلِكَ لَكَ، وَلَكِنَّهَا تَذَكُّرَةٌ لِلْعَاقِلِ، وَمَعُونَةٌ لِلْعَاقِلِ. وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً اسْتَعْنَتْ عَنِ الزَّوْجِ لِعَنَى أَبَوَيْهَا، وَشِدَّةَ حَاجَتِهِمَا إِلَيْهَا - كُنْتُ أَغْنَى النَّاسِ عَنْهُ، وَلَكِنْ النِّسَاءُ لِلرِّجَالِ خُلُقْنَ، وَلَهُنَّ خُلُقُ الرِّجَالِ. أَيُّ بَيْتَةٍ: إِنَّكَ فَارَقْتَ الْجَوَّ الَّذِي مِنْهُ خَرَجْتَ، وَخَلَفْتَ الْعُشَّ الَّذِي فِيهِ دَرَجْتَ إِلَى وَكَرٍ لَمْ تَعْرِفِيهِ، وَفَرِقْتَ لَمْ تَأْلَفِيهِ، فَأَصْبَحَ بِمِلْكِهِ عَلَيْكَ رَقِيبًا وَمَلِيكًا، فَكُونِي لَهُ أُمَةً يَكُنْ لَكَ عَبْدًا وَشِيكًا.

وَأَخْفَظِي لَهُ خِصَالًا عَشْرًا، يَكُنْ لَكَ دُخْرًا. أَمَّا الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ: فَالْخُشُوعُ لَهُ بِالْقَنَاعَةِ، وَحُسْنُ السَّمْعِ لَهُ وَالطَّاعَةِ. وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ: فَالتَّقَدُّ لِمَوَاضِعِ عَيْنِهِ وَأَنْفِهِ، فَلَا تَقْعُ عَيْنُهُ مِنْكَ عَلَى قَبِيحٍ، وَلَا يَشُمُّ مِنْكَ إِلَّا أَطْيَبَ رِيحٍ. وَأَمَّا الْخَامِسَةُ وَالسَّادِسَةُ: فَالتَّقَدُّ لِيَوْقَتِ مَنَامِهِ وَطَعَامِهِ، فَإِنَّ تَوَاتُرَ الْجُوعِ مَلْهَبَةٌ، وَتَنْغِيصُ النَّوْمِ مَغْضِبَةٌ. وَأَمَّا السَّابِعَةُ وَالثَّامِنَةُ: فَالْاخْتِرَاسُ بِمَالِهِ وَالْإِرْعَاءُ^(١) عَلَى حَشْمِهِ^(٢) وَعِيَالِهِ، وَمَلَكَ^(٣) الْأَمْرِ فِي الْمَالِ حُسْنُ التَّقْدِيرِ، وَفِي الْعِيَالِ

(١) الإِرْعَاءُ: الرِّعَايَةُ.

(٢) حَشْمُهُ: خِدْمَتُهُ.

(٣) مَلَكَ: عَمَادَ.

حَسُنُ التَّدْبِيرِ. وَأَمَّا التَّاسِعَةُ وَالْعَاشِرَةُ: فَلَا تَغْصِينَ لَهُ أَمْرًا، وَلَا تُفْشِينَ لَهُ سِرًّا، فَإِنَّكَ إِنْ خَالَفْتَ أَمْرَهُ أَوْ غَزَبْتَ صَدْرَهُ، وَإِنْ أَفْشَيْتَ سِرَّهُ لَمْ تَأْمَنِ عَذْرَهُ. ثُمَّ إِيَّاكَ وَالْفَرْحَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ مُهْمًا، وَالْكَأَبَ بَيْنَ يَدَيْهِ إِنْ كَانَ فَرْحًا.

الْوَلِيمَةُ

١- تَغْرِيفُهَا: الْوَلِيمَةُ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الْوَلَمِ، وَهُوَ الْجَمْعُ، لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَجْتَمِعَانِ، وَهِيَ الطَّعَامُ فِي الْغُرْسِ خَاصَّةً. وَفِي الْقَامُوسِ: الْوَلِيمَةُ طَعَامُ الْغُرْسِ، أَوْ كُلُّ طَعَامٍ صُنِعَ لِدَعْوَةِ وَغَيْرِهَا. وَأَوَّلَمَ - صَنَعَهَا.

٢- حُكْمُهَا: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

١- يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: «أَوَّلَمَ، وَلَوْ بِشَاةٍ».

٢- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَا أَوَّلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ، مَا أَوَّلَمَ عَلَى زَيْنَبَ: أَوَّلَمَ بِشَاةٍ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

٣- وَعَنْ بَرِيدَةَ قَالَ: لَمَّا خَطَبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَا بُدَّ لِلْغُرْسِ مِنَ الْوَلِيمَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ بِسَنَدٍ لَا بَأْسَ بِهِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ.

٤- قَالَ أَنَسٌ: «مَا أَوَّلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ، مَا أَوَّلَمَ عَلَى زَيْنَبَ، وَجَعَلَ يَتَعَنَّى فَأَدْعُو لَهُ النَّاسَ، فَأَطْعَمَهُمْ خُبْرًا، وَلَحْمًا، حَتَّى شَبِعُوا».

٥- وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ ﷺ: «أَوَّلَمَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمُدَيْنٍ مِنْ شَعِيرٍ». وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ لَيْسَ مَرْجِعُهُ تَفْضِيلَ بَعْضِ نِسَائِهِ عَلَى بَعْضٍ، وَإِنَّمَا سَبَبُهُ اخْتِلَافُ حَالَتِي الْغُسْرِ وَالْيُسْرِ.

٣- وَفَتْهَا: وَفَتْ الْوَلِيمَةَ عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ عَقِبَهُ، أَوْ عِنْدَ الدَّخُولِ أَوْ عَقِبَهُ، وَهَذَا أَمْرٌ يَتَوَسَّعُ فِيهِ حَسَبَ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ. وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَنَّهُ ﷺ دَعَا الْقَوْمَ بَعْدَ الدَّخُولِ بِزَيْنَبَ.

٤ - إِجَابَةُ الدَّاعِي: إِجَابَةُ الدَّاعِي إِلَى وَلِيمَةِ الْغُرْسِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ دُعِيَ إِلَيْهَا، لِمَا فِيهَا مِنْ إِظْهَارِ الْإِهْتِمَامِ بِهِ، وَإِدْخَالِ السُّرُورِ عَلَيْهِ، وَتَطْيِيبِ نَفْسِهِ.

١ - عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا».

٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَمَنْ تَرَكَ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

٣ - وَعَنْهُ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى كِرَاعٍ لِأَجْنَبٍ، وَلَوْ أَهْدِيَتْ إِلَيَّ ذِرَاعٌ لَقَبِلْتُ». رَوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْبُخَارِيُّ. فَإِذَا كَانَتِ الدَّعْوَةُ عَامَّةً غَيْرَ مَعِيَّةٍ لِشَخْصٍ أَوْ جَمَاعَةٍ لَمْ تَجِبِ الْإِجَابَةُ، وَلَمْ تُسْتَحَبْ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الدَّاعِي: أَيُّهَا النَّاسُ أَجِيبُوا إِلَى الْوَلِيمَةِ دُونَ تَعْيِينِ، أَوْ اذْعُ مَنْ لَقِيتَ. كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَالَ أَنَسٌ: تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ، فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا ^(١)، فَجَعَلْتُهُ فِي ثَوْرٍ ^(٢)، فَقَالَتْ: يَا أَخِي اذْهَبْ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَهَبْتُ بِهِ، فَقَالَ: «صُغُهُ». ثُمَّ قَالَ: «اذْعُ فُلَانًا، وَفُلَانًا، وَمَنْ لَقِيتَ»، فَدَعَوْتُ مَنْ سَمِئْتُ، وَمَنْ لَقِيتُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَقِيلَ: إِنَّ إِجَابَةَ الدَّاعِي فَرَضٌ كِفَايَةٌ: وَقِيلَ: إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ... وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْعِصْيَانَ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ الْوَاجِبِ... هَذَا بِالنِّسْبَةِ لَوَلِيمَةِ الْغُرَسِ. أَمَّا الْإِجَابَةُ إِلَى وَلِيمَةِ النِّكَاحِ - فَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ وَاجِبَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَذَهَبَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى وَجُوبِ الْإِجَابَةِ مُطْلَقًا، وَزَعَمَ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؛ لِأَنَّ فِي الْأَحَادِيثِ مَا يُشْعِرُ بِالْإِجَابَةِ إِلَى كُلِّ دَعْوَةٍ سِوَاهُ أَكَانَتْ دَعْوَةُ زَوَاجٍ، أَمْ غَيْرُهُ.

٥ - شُرُوطُ وَجُوبِ إِجَابَةِ الدَّعْوَةِ: قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ: إِنَّ شُرُوطَ وَجُوبِهَا مَا يَأْتِي:

١ - أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُكَلَّفًا حُرًّا رَشِيدًا.

٢ - وَأَلَّا يَخُصَّ الْأَغْنِيَاءَ دُونَ الْفُقَرَاءِ.

٣ - وَأَلَّا يَظْهَرَ قَصْدُ التَّوَدُّدِ لِشَخْصٍ لِرَغْبَةٍ فِيهِ، أَوْ لِرَهْبَةٍ مِنْهُ.

٤ - وَأَنْ يَكُونَ الدَّاعِي مُسْلِمًا عَلَى الْأَصَحِّ.

٥ - وَأَنْ يَخْتَصَّ بِالْيَوْمِ الْأَوَّلِ عَلَى الْمَشْهُورِ.

٦ - وَأَلَّا يُسَبِّقَ، فَمَنْ سَبَقَ تَعَيَّنَتِ الْإِجَابَةُ لَهُ، دُونَ الثَّانِي.

٧ - وَأَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ مَا يَتَأَذَّى بِحُضُورِهِ مِنْ مُنْكَرٍ وَغَيْرِهِ.

٨ - وَأَلَّا يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ.

قَالَ الْبَغَوِيُّ: وَمَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، أَوْ كَانَ الطَّرِيقُ بَعِيدًا تَلَحُّقُهُ الْمَشَقَّةُ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَخَلَّفَ.

٦ - كَرَاهَةُ دَعْوَةِ الْأَغْنِيَاءِ دُونَ الْفُقَرَاءِ: يُكْرَهُ أَنْ يُدْعَى إِلَى الْوَلِيمَةِ الْأَغْنِيَاءَ دُونَ الْفُقَرَاءِ.

(١) الحيس: تمر يُخلط بسمن واقط: أي كشك.

(٢) الثور: إناء.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «شَرُّ طَعَامِ الْوَلِيمَةِ، يَمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ». رواه مسلم. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ: يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ، وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ.

زَوَاجُ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ

القاعدة العامة في زواج غير المسلمين: «إقرار ما يوافق الشرع منها إذا أسلموا». إن أنكحة الكفار لم يتعرض لها رسول الله ﷺ، كيف وقعت، وهل صادفت الشروط المعتبرة في الإسلام فتصح، أم لم تُصادفها فتبطل؟ وإنما اغتبر حالها وقت إسلام الزوج، فإن كان ممن يجوز له المقام مع امرأته أقرهما، ولو كان في الجاهلية وقد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك. وإن لم يكن ممن يجوز له الاستفراغ لم يُقر عليه، كما لو أسلم وتحتة ذات رجم مخرم، أو أختان، أو أكثر، فهذا هو الأصل الذي أصلته سنة رسول الله ﷺ وما خالفه فلا يلتفت إليه^(١).

الرجل يسلم وتحتة أختان، يُخَيَّرُ فِي إِسَاكِ إِحْدَاهُمَا وَتَرَكَ الْأُخْرَى: عن الضحاك بن فيروز عن أبيه قال: «أسلمت، وعندي امرأتان أختان، فأمرني النبي ﷺ أن أطلق إحداهما». رواه أحمد وأصحاب السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذي وصححه ابن جبان.

الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع يختار أربعاً منهن: عن ابن عمر قال: «أسلم غيلان الثقفي، وتحتة عشر نسوة في الجاهلية، فأسلمن معه، فأمره النبي ﷺ أن يختار منهن أربعاً». أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والشافعي، وابن جبان والحاكم وصححاه.

إسلام أحد الزوجين دون الآخر: إذا تم العقد بين الزوجين قبل الإسلام، ثم أسلم الزوجان فإن كان العقد قد انعقد على من يصح العقد عليها في الإسلام، فحكمه واضح فيما سبق. فإن أسلم أحد الزوجين دون الآخر: فإن كان الإسلام من المرأة أنفسخ النكاح، وتجب عليها العدة، فإن أسلم هو وهي في عديتها كان أحق بها، لما ثبت أن عاتكة ابنة الوليد بن المغيرة أسلمت قبل زوجها صفوان بن أمية، بنحو شهر، ثم أسلم هو، فأقره رسول الله ﷺ على نكاحه. قال ابن شهاب: ولم يُلغنا أن امرأة هاجرت إلى رسول الله ﷺ وزوجها كافر، مُقيم بدار الكفر، إلا قرئت هجرتها بيننا وبين زوجها، إلا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تقضي عديتها، وإنه لم يُلغنا أن امرأة فرق بينها وبين زوجها إذا قدم وهي في عديتها.

(١) هذا خلاصة ما قاله ابن القيم.

وكذلك الحكم إذا أسلم بعد انقضاء العدة ولو طال المدة فهما على نكاحهما الأول إذا اختارا ذلك ما لم تتزوج. وقد رد النبي ﷺ ابنته زَيْنَبَ عَلَى زَوْجِهَا أَبِي الْعَاصِ بِنِكَاحِهَا الْأَوَّلِ بَعْدَ سَنَتَيْنِ وَلَمْ يُخْدِثْ شَيْئاً^(١). رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال: حديث حسن ليس بإسناده بأس، وصححه الحاكم، وهو من رواية ابن عباس. قال ابن القيم: «ولم يكن رسول الله ﷺ يفرق بين من أسلم وبين امرأته إذا لم تسلم معه، بل متى أسلم الآخر. فالنكاح بحالهما ما لم تتزوج... هذه هي سُنَّتُهُ المعلومَةُ. قال الشافعي: أسلم أبو سفيان بن حرب بمصر الظهران، وهي وادي خزاعة. وبخزاعة مسلمون قبل الفتح في دار الإسلام، ورجع إلى مكة وهنذا بنت عتبة مقيمة على غير الإسلام، فأخذت بلحيته وقالت: اقتلوا الشيخ الضال، ثم أسلمت هنذا بعد إسلام أبي سفيان بأيام كثيرة، وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار إسلام، وأبو سفيان بها مسلم وهنذا كافرة، ثم أسلمت بعد انقضاء العدة وأسقطاً على النكاح إلا أن عدتها لم تنقُضَ حَتَّى أَسْلَمَتْ.

وكان كذلك حكيم بن حزام وأسلامه، وأسلمت امرأة صفوان بن أمية، وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة، وصارت دارها دار الإسلام، وظهر حكم رسول الله ﷺ بمكة وهرب عكرمة إلى اليمن، وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن، وهي دار حرب، ثم رجع صفوان إلى مكة، وهي دار الإسلام، وشهد حينئذ، وهو كافر، ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الأول وذلك أنه لم تنقُضَ عدتها. وقد حفظ أهل العلم بالمغازي، أن امرأة من الأنصار كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة، فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح. انتهى.

قال صاحب الروضة الندية بعدما نقل هذا الكلام: أقول: إن إسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق، إذ لو كان كذلك لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها إلا برضاها مع تجديد العقد، فالحاصل أن المرأة المسلمة إن حاضت بعد الإسلام ثم طهرت كان لها أن تتزوج بمن شاءت، فإذا تزوجت لم يبق للأول عليها سبيل إذا أسلم. وإن لم تتزوج كانت تحت عقد زوجها الأول، ولا يُعْتَبَرُ تجديد عقد ولا تراص. هذا ما تقتضيه الأدلة وإن خالف أقوال الناس، وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين، فإنه إذا عاد المرتد إلى الإسلام كان حكمه حكم إسلام من كان باقياً على الكفر.

(١) في بعض الروايات: لم يحدث صداقاً، وفي بعضها: لم يحدث نكاحاً أي عقداً جديداً.

الطَّلَاقُ

تَعْرِيفُهُ: الطَّلَاقُ: مَاخُودٌ مِنَ الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ الْإِزْسَالُ وَالتَّرْكَ. تَقُولُ: أَطْلَقْتُ الْأَسِيرَ، إِذَا حَلَلْتَ قَيْدَهُ وَأَزَلْتَهُ. وَفِي الشَّرْعِ: حُلُّ رَابِطَةِ الزَّوْجِ، وَإِنْهَاءُ الْعِلَاقَةِ الزَّوْجِيَّةِ.

كِرَاهَتُهُ: إِنَّ اسْتِقْرَارَ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ غَايَةٌ مِنَ الْغَايَاتِ الَّتِي يَخْرُصُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ. وَعَقْدُ الزَّوْجِ إِنَّمَا يُعْقَدُ لِلدَّوَامِ وَالتَّابِيدِ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ الْحَيَاةُ؛ لِيَتَسَنَّى لِلزَّوْجَيْنِ أَنْ يَجْعَلَا مِنَ الْبَيْتِ مَهْدًا يَأْوِيَانِ إِلَيْهِ، وَيَتَنَعَّمَانِ فِي ظِلَالِهِ الْوَارِقَةِ؛ وَلِيَتِمَكَّنَا مِنْ تَنْشِئَةِ أَوْلَادِهِمَا تَنْشِئَةً صَالِحَةً. وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَتِ الصَّلَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ أَقْدَسِ الصَّلَاتِ وَأَوْثَقِهَا. وَلَيْسَ أَدَلُّ عَلَى قُدْسِيَّتِهَا مِنْ أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ سَمَّى الْعَهْدَ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ بِالْمِيثَاقِ الْغَلِيظِ، فَقَالَ: ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾^(١). وَإِذَا كَانَتِ الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ هَكَذَا مُوثَقَةً مُوَكَّدَةً؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي الْإِخْلَالُ بِهَا، وَلَا التَّهْوِينُ مِنْ شَأْنِهَا. وَكُلُّ أَمْرٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُوهِنَ مِنْ هَذِهِ الصَّلَةِ، وَيُضْعِفَ مِنْ شَأْنِهَا، فَهُوَ يَفِضُّ إِلَى الْإِسْلَامِ، لِفَوَائِدِ الْمَنَافِعِ وَذَهَابِ مَصَالِحِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ.

فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَبْغَضُ الْحَلَائِلِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الطَّلَاقُ»^(٢). وَأَيُّ إِنْسَانٍ أَرَادَ أَنْ يُفْسِدَ مَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ عِلَاقَةٍ، فَهُوَ فِي نَظَرِ الْإِسْلَامِ خَارِجٌ عَنْهُ، وَلَيْسَ لَهُ شَرَفُ الْإِنْتِسَابِ إِلَيْهِ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ خَبَّبَ»^(٣) امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا^(٤). وَقَدْ يَخْدُثُ أَنَّ بَعْضَ النَّسْوَةِ يُحَاوِلُ أَنْ يَسْتَأْثِرَ بِالزَّوْجِ وَيَحُلَّ مَحَلَّ زَوْجَتِهِ؛ وَالْإِسْلَامُ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ أَشَدَّ النَّهْيِ. فَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِيَسْتَفْرِغَ صَخْفَتُهَا»^(٥) وَلِتَنْكِحَ؛ فَإِنَّمَا لَهَا مَا قَدَّرَ لَهَا. وَالزَّوْجَةُ الَّتِي تَطْلُبُ الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ وَلَا مَقْتَضٍ، حَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ. فَعَنِ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ؛ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَائِحَةُ الْجَنَّةِ»^(٦).

حُكْمُهُ^(٧): اخْتَلَفَتْ آرَاءُ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِ الطَّلَاقِ، وَالْأَصَحُّ مِنْ هَذِهِ الْآرَاءِ، رَأْيُ الَّذِينَ دَهَبُوا إِلَى حَظَرِهِ إِلَّا لِحَاجَةٍ، وَهُمْ الْأَخْتَفُ وَالْحَتَابِلَةُ. وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ كُلَّ ذَوَاقٍ، مِطْلَاقٍ». وَلَأنَّ فِي الطَّلَاقِ كُفْرًا لِنِعْمَةِ اللَّهِ، فَإِنَّ الزَّوْجَ نِعْمَةٌ مِنْ نِعَمِهِ، وَكُفْرَانُ النِّعْمَةِ حَرَامٌ. فَلَا يَجُزُّ إِلَّا لِمُضْرُورَةٍ. وَمِنْ هَذِهِ الضَّرُورَةِ الَّتِي تَبِيحُهَا أَنْ يَزْتَابَ الرَّجُلُ فِي سُلُوكِهِ

(١) سورة النساء، الآية: ٢١.

(٢) رواه أبو داود والحاكم وصححه.

(٣) خبب: أفسد.

(٤) رواه أبو داود والنسائي.

(٥) أي لتخلي عصمة أختها من الزواج ولتحظى بزواجها. ولها أن تتزوج زوجاً آخر.

(٦) رواه أصحاب السنن وحسنه الترمذي.

(٧) أي الوصف الشرعي له.

زوجته، أو أن يستقر في قلبه عدم اشتيائها، فإن الله مقلب القلوب، فإن لم تكن هناك حاجة ماسة إلى الطلاق يكون حينئذ محض كفران نعمة الله، وسوء أدب من الزوج، فيكون مكروهاً محظوراً.

وللحنابلة تفصيل حسن، نُجَمِّله فيما يلي: فعندهم قد يكون الطلاق واجباً، وقد يكون محرماً، وقد يكون مباحاً، وقد يكون مندوباً إليه. فأما الطلاق الواجب: فهو طلاق الحَكَمَيْنِ في الشقاق بين الزوجين، إذا رأيا أن الطلاق هو الوسيلة لقطع الشقاق. وكذلك طلاق المولي بعد التريض، مدة أربعة أشهر لقول الله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١). وأما الطلاق المُحَرَّمُ: فهو الطلاق من غير حاجة إليه، وإنما كان حراماً، لأنه ضرر بنفس الزوج، وضرر بزوجه، وإعدام للمصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة إليه. فكان حراماً، مثل إتلاف المال، ولقول الرسول ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار».

وفي رواية أخرى أن هذا النوع من الطلاق مكروه لقول النبي ﷺ: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق». وفي لفظ: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق»^(٢)، وإنما يكون مبغوضاً من غير حاجة إليه - وقد سماه النبي ﷺ حلالاً - ولأنه مزيل للنكاح المشتمل على المصالح المندوب إليها، فيكون مكروهاً. وأما الطلاق المباح: فإنما يكون عند الحاجة إليه، لسوء خلق المرأة، وسوء عشرتها، والتضرر بها، من غير حصول الغرض منها.

وأما المندوب إليه: فهو الطلاق الذي يكون عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها، مثل الصلاة ونحوها، ولا يمكنه إجبارها عليها - أو تكون غير عفيفة. قال الإمام أحمد رضي الله عنه: لا ينبغي له إمساكها، وذلك لأن فيه نقصاً لدينه، ولا يأمن إفسادها لفرائشه، وإحاقها به ولداً ليس هو منه، ولا بأس بالتضييق عليها في هذه الحال، لتفتدي منه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْضُوهُمْ وَتَدْهَبُوا بَعْضُ مَا ءَاتَيْتُمُوهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾^(٣). قال ابن قدامة: ويحتمل أن الطلاق في هذين الموضعين واجب. قال: ومن المندوب إليه، الطلاق في حال الشقاق. وفي الحال التي تخرج المرأة إلى المخالعة لثربل عنها الضرر.

حكمته: قال ابن سينا في كتاب الشفاء: ينبغي أن يكون إلى الفرقة سبيل ما، وألاً يسد

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦ - ٢٢٧. (٢) رواه أبو داود.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٩، أي لا تمسكوهن لتضيقوا عليهن.

ذَلِكَ مِنْ كُلِّ وَجِهٍ، لِأَنَّ حَسَمَ أَشْيَابِ التَّوَصُّلِ إِلَى الْفُرْقَةِ بِالْكُلِّيَّةِ يَفْتَضِي وَجْهًا مِنَ الضَّرَرِ وَالْخَلَلِ. مِنْهَا، أَنَّ مِنَ الطَّبَائِعِ مَا لَا يَأْلَفُ بَعْضُ الطَّبَائِعِ، فَكُلَّمَا اجْتَهَدَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا زَادَ الشَّرُّ، وَالثَّبُوتُ^(١) وَتَنَغَّصَتِ الْمَعَاشِشُ. وَمِنْهَا أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُمْنَى (أَيُّ يُصَابُ) بِزَوْجٍ غَيْرِ كُفٍّ. وَلَا حَسَنَ الْمَذَاهِبِ فِي الْعِشْرَةِ، أَوْ بَغِيضِ تَعَاثُفِ الطَّبِيعَةِ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ دَاعِيَةً إِلَى الرَّغْبَةِ فِي غَيْرِهِ، إِذِ الشَّهْوَةُ طَبِيعَةٌ، رُبَّمَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى وَجْهِهِ مِنَ الْفَسَادِ؛ وَرُبَّمَا كَانَ الْمُتَزَاوِجَانِ لَا يَتَعَاوَنَانِ عَلَى النَّسْلِ، فَإِذَا بُدِّلَا بِزَوْجَيْنِ آخَرَيْنِ تَعَاوَنَا فِيهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِلَى الْمَفَارِقَةِ سَبِيلٌ، وَلَكِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُشَدَّدًا فِيهِ».

الطَّلَاقُ عِنْدَ الْيَهُودِ^(٢): الَّذِي دُونَ فِي الشَّرِيعَةِ عِنْدَ الْيَهُودِ وَجَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ؟ أَنَّ الطَّلَاقَ يُبَاحُ بِغَيْرِ عُدْرِ، كَرَغْبَةِ الرَّجُلِ بِالتَّرُوجِ بِأَجْمَلٍ مِنْ أَمْرَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَا يُحْسِنُ بَدُونِ عُدْرِ، وَالْأَعْدَارُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ:

- ١ - غُيُوبُ الْخِلْقَةِ، وَمِنْهَا: الْعَمَشُ، وَالْحَوْلُ، وَالْبَخَرُ، وَالْحَدَبُ، وَالْعَرَجُ، وَالْعُقْمُ.
 - ٢ - وَغُيُوبُ الْأَخْلَاقِ، وَذَكَرُوا مِنْهَا: الْوَقَاحَةُ، وَالثَّرَثَرَةُ، وَالْوَسَاخَةُ، وَالشَّكَاسَةُ، وَالْعِنَادُ، وَالْإِسْرَافُ، وَالثَّهْمَةُ، وَالْبَطْنَةُ، وَالتَّائِثُ فِي الْمَطَاعِمِ، وَالْفَحْخَفَةُ. وَالزَّئِي أَقْوَى الْأَعْدَارِ عِنْدَهُمْ، فَيَكْفِي فِيهِ الْإِسَاعَةُ، وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ، إِلَّا أَنَّ الْمَسِيحَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُقَرِّ مِنْهَا إِلَّا عِلَّةَ الزَّئِي، وَأَمَّا الْمَرَأَةُ فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ الطَّلَاقَ مَهْمَا تَكُنْ عِيُوبُ زَوْجِهَا، وَلَوْ ثَبَتَ عَلَيْهِ الزَّئِي ثُبُوتًا.
- الطَّلَاقُ فِي الْمَذَاهِبِ الْمَسِيحِيَّةِ:** تَزَجُّعُ جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ الْمَسِيحِيَّةِ الَّتِي تَعْتِنُهَا أُمَمُ الْغَرْبِ الْمَسِيحِيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

- ١ - الْمَذَهَبُ الْكَاثُولِيكِيُّ.
- ٢ - الْمَذَهَبُ الْأَرْتُوذُكْسِيُّ.
- ٣ - الْمَذَهَبُ الْبِرُوتُوسْتَشِي.

فَالْمَذَهَبُ الْكَاثُولِيكِيُّ يُحَرِّمُ الطَّلَاقَ تَحْرِيمًا بَاتًا، وَلَا يُبِيحُ فَضْمَ الزَّوْجِ لِأَيِّ سَبَبٍ مَهْمَا عَظُمَ شَأْنُهُ، وَحَتَّى الْخِيَانَةُ الزَّوْجِيَّةُ نَفْسُهَا لَا تُعَدُّ فِي نَظَرِهِ مُبَرِّرًا لِلطَّلَاقِ، وَكُلُّ مَا يُبِيحُهُ فِي حَالَةِ الْخِيَانَةِ الزَّوْجِيَّةِ، هُوَ التَّفَرُّقَةُ الْجَسْمِيَّةُ، بَيْنَ شَخْصِيَّيِ الزَّوْجَيْنِ، مَعَ اِغْتِبَارِ الزَّوْجِيَّةِ قَائِمَةً

(١) النبوة: أي الخلاف.

(٢) من كتاب: نداء للجنس اللطيف ص ٩٧.

بينهما من الثَّاجِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فلا يجوزُ لواحدٍ منهما في أثناءِ هذه الفُرْقَةِ أَنْ يَغْدِرَ زَواجَهُ على شخصٍ آخرَ، لأنَّ ذَلِكَ يُغْتَبَرُ تَعَدُّدًا لِلزَّوَاجِ، والدِّيَانَةُ المَسِيحِيَّةُ لَا تُبِيحُ التَّعَدُّدَ بِحَالٍ. وَتَعْتَمِدُ الكاثوليكيَّةُ في مذهبها هذا على ما جاء في إنجيل مَرْقُصَ على لسانِ المَسِيحِ إِذْ يَقُولُ: «... ٨» وَيَكُونُ الاِثْنَانِ جَسَدًا وَاحِدًا، إِذَنْ لَيْسَا بَعْدَ اثْنَيْنِ، بَلْ جَسَدٌ وَاحِدٌ، ٩ فالَّذِي جَمَعَهُ اللَّهُ لَا يُفَرِّقُهُ إِنْسَانٌ»^(١) والمذهبانِ المَسِيحِيَّانِ الآخَرانِ، الأرثوذكسي والبروتوسنتي، يبيحان الطَّلَاقَ في بعضِ حالاتٍ محدودةٍ، من أهمِّها الخيانةُ الزوجيةُ، ولكُتُهما يُحَرِّمانِ على الرجلِ والمرأةِ كِلَيْهِمَا أَنْ يَتَزَوَّجَا بَعْدَ ذَلِكَ، وتَعْتَمِدُ المذاهبُ المَسِيحِيَّةُ التي تَبِيحُ الطَّلَاقَ في حالةِ الخيانةِ الزوجيةِ على ما وردَ في إنجيلِ مَتَّى، على لسانِ المَسِيحِ، إِذْ يَقُولُ: «مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ إِلَّا لَعَلَّةَ الزَّنى يَجْعَلُهَا تَزْنِي»^(٢).

وتَعْتَمِدُ المذاهبُ المَسِيحِيَّةُ في تحريمِها الزَّوَاجَ على المطلقِ والمطلقةِ على ما وردَ في إنجيلِ مَرْقُصَ إِذْ يَقُولُ: «مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَتَزَوَّجَ بِأُخْرَى يَزْنِي عَلَيْهَا، وَإِنْ طَلَّقَتْ امْرَأَةٌ زَوْجَهَا وَتَزَوَّجَتْ بِأُخْرٍ تَزْنِي»^(٣).

الطَّلَاقُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: قَالَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ الرَّجُلُ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ يُطَلِّقَهَا، وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِذَا رَاجَعَهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، وَإِنْ طَلَّقَهَا مِائَةَ مَرَّةٍ، أَوْ أَكْثَرَ، حَتَّى قَالَ رَجُلٌ لَامْرَأَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أَطْلُقُكَ فَتَبِينِي مِنِّي، وَلَا أَوِيكَ أَبَدًا، قَالَتْ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟... قَالَ: أَطْلُقُكَ، فَكَلَّمَا هَمَّتْ عِدَّتُكَ أَنْ تَنْقُضِي رَاجِعْتُكَ، فَذَهَبَتْ الْمَرْأَةُ حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَخْبَرَتْهَا، فَسَكَتَتْ حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْهُ، فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾»^(٤)... قَالَتْ عَائِشَةُ: فَاسْتَأْنَفَ النَّاسُ الطَّلَاقَ مُسْتَقْبَلًا، مَنْ كَانَ طَلَّقَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ.

الطَّلَاقُ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ وَحْدَهُ^(٥)

جَعَلَ الإِسْلَامُ الطَّلَاقَ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ وَحْدَهُ، لِأَنَّهُ أَخْرَصَ عَلَى بَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ الَّتِي أَنْفَقَ فِي سَبِيلِهَا مِنَ الْمَالِ، مَا يَحْتَاجُ إِلَى إِتْفَاقٍ مِثْلِهِ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، إِذَا طَلَّقَ وَأَرَادَ عَقْدَ زَواجٍ آخَرَ. وَعَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ المَطلَّقةَ مُؤَخَّرَ المَهْرِ، وَمُنْعَةَ الطَّلَاقِ، وَأَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا فِي مَدَّةِ الْعِدَّةِ. وَلِأَنَّهُ

(٢) إنجيل متى، الإصحاح الخامس ٢٢ - ٣٢.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(١) مرقص إصحاح ١٠ الآيات ٨ و ٩.

(٣) إنجيل مرقص، الإصحاح العاشر ١١.

من كتاب: نداء للجنس اللطيف ص ٩٨.

بذلك، ومقتضى عقله ومزاجه يكون أصبر على ما يكره من المرأة، فلا يسارع إلى الطلاق لكل غضبية يغضبها، أو سعية منها يشق عليه احتمالها، والمرأة أسرع منه غضباً، وأقل احتمالاً، وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه، فهي أجدر بالمبادرة إلى حل عقدة الزوجية، لأدنى الأسباب، أو لما لا يعد سبباً صحيحاً إن أعطي لها هذا الحق. والدليل على صحة هذا التعليل الأخير، أن الإفرنج لما جعلوا طلب الطلاق حقاً للرجال والنساء على السواء كثر الطلاق عندهم، فصار أضعاف ما عند المسلمين.

مَنْ يَقَعُ مِنْهُ الطَّلَاقُ

اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الرُّوجَ، الْعَاقِلَ، الْبَالِغَ، الْمُخْتَارَ هُوَ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُطْلَقَ، وَأَنَّ طَلَاقَهُ يَقَعُ. فَإِذَا كَانَ مَجْنُونًا، أَوْ صَبِيًّا، أَوْ مُكْرَهًا، فَإِنَّ طَلَاقَهُ يُعْتَبَرُ لَعْوًا لَوْ صَدَرَ مِنْهُ. لَأَنَّ الطَّلَاقَ تَصَرُّفٌ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي لَهَا آثَارُهَا وَنَتَائِجُهَا فِي حَيَاةِ الزَّوْجَيْنِ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُطْلَقُ كَامِلَ الْأَهْلِيَّةِ، حَتَّى تَصِحَّ تَصَرُّفَاتُهُ. وَإِنَّمَا تَكْمُلُ الْأَهْلِيَّةُ بِالْعَقْلِ، وَالْبُلُوغِ، وَالِاخْتِيَارِ، وَفِي هَذَا يَرُوي أَصْحَابُ السُّنَنِ، عَنْ عَلِيٍّ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ^(١)، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَقْلُ». وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ، إِلَّا طَلَاقَ الْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خَالٍ مَوْفُوعًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِيمَنْ يُكْرَهُهُ اللُّصُوصُ فَيُطْلَقُ - فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَلِلْعُلَمَاءِ آرَاءٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ نُجْمِلُهَا فِيمَا يَلِي:

- ١ - طَلَاقُ الْمُكْرَه.
- ٢ - طَلَاقُ الشَّكَرَانِ.
- ٣ - طَلَاقُ الْهَارِلِ.
- ٤ - طَلَاقُ الْغَضَبَانِ.
- ٥ - طَلَاقُ الْغَائِلِ وَالسَّاهِي.
- ٦ - طَلَاقُ الْمَدْهُوشِ.

(١) يحتلم: يبلغ.

١- طلاق المُكْرَه: المُكْرَه لا إرادة له ولا اختيار، والإرادة والاختيار هي أساس التكليف، فإذا انتفيا انتفى التكليف وأعتبر المُكْرَه غير مسؤول عن تصرفاته، لأنه مسلوب الإرادة، وهو في الواقع يُنفذ إرادة المُكْرَه. فمن أكره على النطق بكلمة الكفر لا يكفر بذلك. لقول الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١). ومن أكره على الإسلام لا يُضبط مُسليماً، ومن أكره على الطلاق لا يقع طلاقه. روي أن رسول الله ﷺ قال: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». أخرجه ابن ماجة، وابن حبان، والدارقطني، والطبراني، والحاكم وحسنه النووي. وإلى هذا ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، ودأود من فقهاء الأمصار، وبه قال عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس. وقال أبو حنيفة وأصحابه: طلاق المُكْرَه واقع، ولا حجة لهم فيما ذهبوا إليه، فضلاً عن مخالفتهم لجمهور الصحابة.

٢- طلاق السُّكْرَان: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن طلاق السُّكْرَان يقع، لأنه المُتَسَبِّب بإدخال الفساد على عقله بإرادته. وقال قوم: إنه لغو لا عبرة له، لأنه هو والمجنون سواء، إذ أن كلاً منهما فاقد العقل الذي هو مناط التكليف، ولأن الله سبحانه يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(٢). فجعل سبحانه قول السُّكْرَان غير معتد به، لأنه لا يعلم ما يقول. وثبت عن عثمان أنه كان لا يرى طلاق السُّكْرَان. وذهب بغض أهل العلم أنه لا يخالف عثمان في ذلك أحد من الصحابة. وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري، وخميد بن عبد الرحمن، وربيعه، والليث بن سعد، وعبد الله بن الحسين، وإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، والشافعي في أحد قوليه واختاره المزني من الشافعية وهو إحدى الروايات عن أحمد وهي التي استقر عليها مذهبه وهو مذهب أهل الظاهر كلهم، واختاره من الحنفية أبو جعفر الطحاوي وأبو حسن الكرخي، قال الشوكاني: إن السُّكْرَان الذي لا يعقل لا حكم لطلاقه لعدم المناط الذي تدور عليه الأحكام، وقد عيّن الشارع عقوبته فليس لنا أن نجاوزها برأينا، ونقول يقع طلاقه عقوبة له، فيجتمع له بين غرمين. وقد جرى العمل أخيراً في المحاكم بهذا المذهب، فقد جاء في المرسوم بقانون برقم ٢٥/ لسنة ١٩٢٩ في المادة الأولى منه: (لا يقع طلاق السُّكْرَان والمُكْرَه).

٣- طلاق الغُضْبَان: والغُضْبَان الذي لا يتصور ما يقول ولا يدري ما يصدر عنه، لا يقع

(٢) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(١) سورة النحل، الآية: ١٠٦.

طلاقه لأنه مسلوب الإرادة. روى أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والحاكم، وصححه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق». وفُسر الإغلاق بالغضب، وفُسر بالإكراه، وفُسر بالجنون. وقال ابن تيمية كما في زاد المعاد: حقيقة الإغلاق أن يُغلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام أو لا يعلم به كأنه انغلق عليه قصده وإرادته. قال: ويدخل في ذلك طلاق المكره، والمجنون، ومن زال عقله بسكر أو غضب، وكل ما لا قصد له، ولا معرفة له بما قال، والغضب على ثلاثة أقسام:

- ١- ما يزيل العقل فلا يشعر صاحبه بما قال، وهذا لا يقع طلاقه بلا نزاع.
- ٢- ما يكون في مبادئه بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده، فهذا يقع طلاقه.

٣- أن يستحكم ويشد به فلا يزيل عقله بالكلفة، ولكنه يحول بينه وبين نيته بحيث يندم على ما قرط منه إذا زاد فهذا محل نظر. وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي متجه.

٤- طلاق الهازل^(١) والمخطيء: يرى جمهور الفقهاء أن طلاق الهازل يقع، كما أن نكاحه يصح، لما رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والترمذي وحسنه، والحاكم وصححه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث جدن جد، وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة». وهذا الحديث وإن كان في إسناده عبد الله بن حبيب، وهو مختلف فيه، فإنه قد تقوى بأحاديث أخرى. وذهب بعض أهل العلم إلى عدم وقوع طلاق الهازل. منهم: الباقر، والصادق، والتاثير. وهو قول في مذهب أحمد ومالك، إذ أن هؤلاء يشترطون لوقوع الطلاق الرضا بالنطق اللساني، والعلم بمعناه، وإرادة مقتضاه، فإذا انتفت النية، والقصد اغتبر اليمين لغوا، لقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٢). وإنما العزم ما عزم العازم على فعله، ويقتضي ذلك إرادة جازمة بفعل المغزوم عليه، أو تركه. ويقول الرسول ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات».

والطلاق عمل مفتقر إلى النية، والهازل لا عزم له ولا نية. وروى البخاري عن ابن عباس: «إنما الطلاق عن وطر»^(٣). أما طلاق المخطيء، وهو من أراد التكلّم بغير الطلاق

(١) الهازل: هو الذي يتكلم من غير قصد للحقيقة، بل على وجه اللعب وتقيضه الجاد، مأخوذ من الجد.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٧.

(٣) قال الحافظ: أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كالنشوز. وقال ابن القيم: أي عن

غرض من الطلق في وقوعه. رسالة الطلاق، ص ٥٧.

فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَيْهِ، فَقَدْ رَأَى فَقَهَاءَ الْأَحْنَافِ: أَنَّهُ يُعْمَلُ بِهِ قَضَاءٌ، وَأَمَّا دِيَانَةٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقُهُ وَزَوْجَتُهُ حَلَالٌ لَهُ.

٥- طَلَاقُ الْغَافِلِ وَالسَّاهِي: وَمِثْلُ الْمُخْطِئِ وَالْهَازِلِ، الْغَافِلُ وَالسَّاهِي، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُخْطِئِ وَالْهَازِلِ، أَنَّ طَلَاقَ الْهَازِلِ يَقَعُ قَضَاءً وَدِيَانَةً، أَعِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، وَطَلَاقُ الْمُخْطِئِ يَقَعُ قَضَاءً فَقَطْ، وَذَلِكَ أَنَّ الطَّلَاقَ لَيْسَ مَحَلًّا لِلْهَزْلِ وَلَا لِلْعِبِّ.

٦- طَلَاقُ الْمَذْهُوشِ: الْمَذْهُوشُ الَّذِي لَا يَذَرِي مَا يَقُولُ، بِسَبَبِ صَدْمَةٍ أَسَابَتْهُ فَأَذْهَبَتْ عَقْلَهُ وَأَطَاعَتْ بِتَفْكِيرِهِ، لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ، كَمَا لَا يَقَعُ طَلَاقُ الْمَجْنُونِ، وَالْمَعْتَوِ، وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ، وَمَنْ اخْتَلَّ عَقْلُهُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ، أَوْ مَصِيبَةٍ فَاجَأَتْهُ.

مَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ

لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَحَلًّا لَهُ، وَإِنَّمَا تَكُونُ مَحَلًّا لَهُ فِي الصُّوَرِ الْآتِيَةِ:

١- إِذَا كَانَتْ الزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا حَقِيقَةً.

٢- إِذَا كَانَتْ مُعْتَدَّةً مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ، أَوْ مُعْتَدَّةً مِنْ طَلَاقٍ بَائِنٍ بَيْنُونَةً صَغْرَى، لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ تُعْتَبَرُ قَائِمَةً حُكْمًا حَتَّى تَنْتَهِيَ الْعِدَّةُ...

٣- إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي الْعِدَّةِ الْحَاصِلَةِ بِالْفُرْقَةِ الَّتِي تُعْتَبَرُ طَلَاقًا... كَأَنَّ تَكُونَ الْفُرْقَةُ بِسَبَبِ إِبَاءِ الزَّوْجِ الْإِسْلَامَ إِذَا أَسْلَمَتْ زَوْجَتُهُ... أَوْ كَانَتْ بِسَبَبِ الْإِيلَاءِ فَإِنَّ الْفُرْقَةَ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ تُعْتَبَرُ طَلَاقًا عِنْدَ الْأَحْنَافِ.

٤- إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُعْتَدَّةً مِنْ فُرْقَةٍ... اغْتَبِرَتْ فَسَخًا لَمْ يَنْقُضِ الْعَقْدَ مِنْ أَسَاسِهِ وَلَمْ يُزَلِّ الْجِلَّ... كَالْفُرْقَةِ بِرِدَّةِ الزَّوْجَةِ، لِأَنَّ الْفَسْخَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنَّمَا كَانَ لَطَارِيءَ طَرَأَ يَمْنَعُ بَقَاءَ الْعَقْدِ بَعْدَ أَنْ وَقَعَ صَحِيحًا...

مَنْ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ

قُلْنَا: إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَحَلًّا لَهُ... فَإِذَا لَمْ تَكُنْ مَحَلًّا لَهُ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ... فَالْمُعْتَدَّةُ مِنْ فُسْخِ الزَّوْاجِ بِسَبَبِ عَدَمِ الْكِفَاءَةِ أَوْ لِنَقْصِ الْمَهْرِ عَنِ مَهْرِ الْمَثَلِ، أَوْ لِحَبَارِ الْبُلُوغِ، أَوْ لظَهْوَرِ فُسَادِ الْعَقْدِ بِسَبَبِ فَقْدِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ صَحَّتِهِ، لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ، لِأَنَّ الْعَقْدَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ قَدْ نَقِضَ مِنْ أَصْلِهِ فَلَمْ يَبْقَ لَهُ وَجُودٌ فِي الْعِدَّةِ، فَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ - وَهِيَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ - فَقَوْلُهُ لَغَوٌ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيُّ أَثَرٍ... وَكَذَلِكَ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَطْلُوقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَقَبْلَ الْخُلُوءِ بِهَا خُلُوءًا صَحِيحَةً، لِأَنَّ الْعِلَاقَةَ

الزوجية بينهما قد انتهت، وأصبحت أجنبية بمجرد صدور الطلاق، فلا تكون محلاً للطلاق بعد ذلك... لأنها ليست زوجته ولا معتدته. فلو قال لزوجته غير المدخول بها حقيقة أو حكماً: أنت طالق... أنت طالق... أنت طالق، وقعت بالأولى فقط طلاقاً بائناً، لأن الزوجية قائمة... أما الثانية، والثالثة، فهما لغو لا يقع بهما شيء، لأنهما صادفتها وهي ليست زوجته ولا معتدته، حيث لا عدة لغير المدخول بها^(١). وكذلك لا يقع الطلاق على أجنبية لم تربطها بالمطلق زوجية سابقة. فلو قال لامرأة لم يسبق له الزواج بها: «أنت طالق يكون كلامه لغواً لا أثر له، وكذلك الحكم فيمن طُلق وانتَهت عدتها، لأنها بانتِها العدة تُصبح أجنبية عنه. ومثل ذلك المعتدة من طلاق ثلاث، لأنها بعد الطلاق الثلاث تكون قد بانت منه بثبوتة كبرى، فلا يكون للطلاق معنى...

الطلاق قبل الزواج

لا يقع الطلاق إذا علَّقه على التزوج بأجنبية، كأن يقول إن تزوجت فلانة فهي طالق، لما رواه الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك». قال الترمذي: حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. وروي ذلك عن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، وابن عباس، وجابر بن يزيد، وغير واحد من فقهاء التابعين وبه يقول الشافعي. وقال أبو حنيفة، في الطلاق المعلق: إنه يقع إذا حصل الشرط، سواء عمم المطلق جميع النساء، أم خصص. وقال مالك وأصحابه: إن عمم جميع النساء لم يلزمه، وإن خصص لزمه. ومثال التعميم أن يقول: إن تزوجت أي امرأة فهي طالق. ومثال التخصيص: أن يقول: إن تزوجت فلانة - وذكر امرأة بعينها - فهي طالق.

مَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ

يقع الطلاق بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية، سواء أكان ذلك باللفظ، أم بالكتابة إلى الزوجة، أم بالإشارة من الآخرس، أو بإرسال رسول.

(١) وهذا مذهب أبي حنيفة، والشافعي: وقال مالك!... إذا قال لغير المدخول بها: أنت طالق، أنت طالق أنت طالق، ثلاثاً. فهي نسق! «أي متابعة وراء بعضها» فإنه يكون ثلاثة تشبيهاً لتكرار اللفظ بلفظه بالعدد كأنه قال!... «أنت طالق ثلاثاً» وقال في بداية المجتهد، فمن شبه تكرار اللفظ بلفظه بالعدد أعني بقوله: «طلقتك ثلاثاً» قال: «يقع الطلاق ثلاثاً» ومن رأى أنه باللفظة الواحدة قد بانت منه. قال: «لا يقع» وهذا بخلاف المدخول بها.

١ - الطَّلَاقُ بِاللَّفْظِ

وَاللَّفْظُ قَدْ يَكُونُ صَرِيحاً، وَقَدْ يَكُونُ كِنَايَةً، فَالصَّرِيحُ هُوَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْ مَعْنَى الْكَلَامِ عِنْدَ التَّلَفُّظِ بِهِ، مِثْلُ: أَنْتِ طَالِقٌ وَمُطَلَّقَةٌ، وَكُلُّ مَا اسْتَقْبَحَ مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَلْفَاظُ الطَّلَاقِ الصَّرِيحَةُ ثَلَاثَةٌ: الطَّلَاقُ، وَالْفِرَاقُ، وَالسَّرَاحُ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِهَذِهِ الثَّلَاثِ... لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا وَرَدَ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ... وَهِيَ عِبَادَةٌ، وَمِنْ شُرُوطِهَا اللَّفْظُ فَوُجِبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى اللَّفْظِ الشَّرْعِيِّ الْوَارِدِ فِيهَا^(١).

وَالْكِنَايَةُ: مَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ: مِثْلُ: أَنْتِ بَائِنٌ، فَهُوَ يَحْتَمِلُ الْبَيِّنُونَ^(٢) عَنِ الزَّوْاجِ، كَمَا يَحْتَمِلُ الْبَيِّنُونَ عَنِ الشَّرِّ. وَمِثْلُ: أَمْرُكَ بِيَدِكَ، فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ تَمْلِيكَهَا عِصْمَتَهَا... كَمَا تَحْتَمِلُ تَمْلِيكَهَا حُرِّيَّةَ التَّصَرُّفِ. وَمِثْلُ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ، فَهِيَ تَحْتَمِلُ حُرْمَةَ الْمُتَعَةِ بِهَا، وَتَحْتَمِلُ حُرْمَةَ إِيْذَانِهَا.

وَالصَّرِيحُ: يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ احْتِتَاجٍ إِلَى نِيَّةٍ تُبَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْهُ، لظُهُورِ دَلَالَتِهِ وَوُضُوحِ مَعْنَاهُ. وَيُسْتَرْطَفُ فِي وَقْعِ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ: أَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ مُضَافاً إِلَى الزَّوْجَةِ كَأَنْ يَقُولَ: زَوْجَتِي طَالِقٌ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ. أَمَّا الْكِنَايَةُ فَلَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، فَلَوْ قَالَ النَّاطِقُ بِلَفْظِ الصَّرِيحِ: لَمْ أُرِدِ الطَّلَاقَ وَلَمْ أَقْصِدْهُ، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ مَعْنَى آخَرَ، لَا يُصَدَّقُ قَضَاءً، وَيَقَعُ طَلَاقُهُ وَلَوْ قَالَ النَّاطِقُ بِالْكِنَايَةِ: لَمْ أَنْوِ الطَّلَاقَ، بَلْ نَوَيْتُ مَعْنَى آخَرَ: يُصَدَّقُ قَضَاءً، وَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ، لِاحْتِمَالِ اللَّفْظِ مَعْنَى الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ، وَالَّذِي يُعَيِّنُ الْمُرَادَ هُوَ النِّيَّةُ، وَالْقَصْدُ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عِنْدَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ.

«أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُذْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَنَا مِنْهَا، قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ لَهَا: «عُذْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ». وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فِي حَدِيثٍ تَخْلَفُ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ لَمَّا قِيلَ لَهُ: «رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَا مُرَّكَ أَنْ تَعْتَزَلَ امْرَأَتُكَ، فَقَالَ: أَطْلَقُهَا أَمْ مَاذَا أَفْعَلُ؟ قَالَ: بَلْ اعْتَزَلْهَا. فَلَا تَقْرَبْنَهَا، فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ: الْحَقِّي بِأَهْلِكَ». فَأَفَادَ الْحَدِيثَانِ، أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تَكُونُ طَلَاقاً مَعَ الْقَصْدِ، وَلَا تَكُونُ طَلَاقاً مَعَ عَدَمِهِ. وَقَدْ جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ: حَيْثُ جَاءَ فِي الْقَانُونِ رَقْمَ ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ فِي الْمَادَّةِ الرَّابِعَةِ مِنْهُ: «كِنَايَاتُ الطَّلَاقِ: وَهِيَ مَا تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ أَوْ غَيْرَهُ لَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ». أَمَّا مَذْهَبُ الْأَحْتَفِافِ: فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ

(١) بداية المجتهد ج ٢ ص ٧٠.

(٢) إذ أن البينة معناها البعد والمفارقة.

يقعُ بها الطَّلَاقُ بِالنِّتْيَةِ، وأتُّه يَقَعُ بها أَيْضاً الطَّلَاقُ بِذَلَالَةِ الْحَالِ. ولم يأخذِ القانونُ، بمذهبِ الأحنافِ في الاكتفاءِ بِذَلَالَةِ الْحَالِ، بل اشترطَ أن يتَّوَيَّ المطلقُ بِالْكِنَايَةِ الطَّلَاقَ.

هَلْ تَحْرِيمُ الْمَرْأَةِ يَقَعُ طَلَاقاً

إذا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فإِذَا أَنْ يَرِيدَ بِالتَّحْرِيمِ تَحْرِيمَ الْعَيْنِ، أَوْ يُرِيدُ الطَّلَاقَ بِلَفْظِ التَّحْرِيمِ غَيْرَ قَاصِدٍ لِمَعْنَى اللَّفْظِ، بل قَصَدَ التَّسْرِيحَ. ففي الْحَالَةِ الْأُولَى، لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، لَمَّا أَخْرَجَهُ التَّزْمِيزُ عَنِ عَائِشَةٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالاً...» وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كِفَارَةً. وفي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَهِيَ يَمِينٌ يُكْفَرُهَا». ثُمَّ قَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» (١) وَأَخْرَجَ التَّسَائِي عَنْهُ: «أَنَّهُ أَنَا رَجُلٌ فَقَالَ: إِنِّي جَعَلْتُ امْرَأَتِي عَلَيَّ حَرَاماً. فَقَالَ: «كَذَبْتَ، لَيْسَتْ عَلَيْكَ بِحَرَامٍ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْلَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. قَدْ قَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ...» (٢) «عَلَيْكَ أَغْلَطُ الْكِفَارَةَ: عَثَقَ رَقَبَةً». وفي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ: يَقَعُ الطَّلَاقُ، لِأَنَّ لَفْظَ التَّحْرِيمِ كِنَايَةٌ كَسَائِرِ الْكِنَايَاتِ.

الْحَلْفُ بِإِيمَانِ الْمُسْلِمِينَ

مَنْ حَلَفَ بِإِيمَانِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ حَنَثَ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ كِفَارَةُ يَمِينٍ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَلَا يَلْزَمُهُ طَلَاقٌ وَلَا غَيْرُهُ. وَلَمْ يَرِذْ عَنْ مَالِكٍ فِيهِ شَيْءٌ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِيهِ لِلْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فَقِيلَ: يَلْزَمُهُ الْاسْتِغْفَارُ فَقَطْ، وَالْمَشْهُورُ الْمُفْتَى بِهِ عَنْهُمْ: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ كُلُّ مَا اعْتَبِدَ الْحَلْفُ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَقَدْ جَرَى الْمَرْفُوعُ فِي مِضَرٍّ أَنْ يَكُونَ الْحَلْفُ الْمُعْتَادُ بِاللَّهِ وَبِالطَّلَاقِ، وَعَلَيْهِ فَيَلْزَمُ مَنْ حَلَفَ بِإِيمَانِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ حَنَثَ كِفَارَةُ يَمِينٍ وَبَتْ مَنْ يَمْلِكُ عِصْمَتَهَا وَلَا يَلْزَمُهُ مَشْيٌ إِلَى مَكَّةَ وَلَا صِيَامٌ، كَمَا كَانَ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِيِّ لَعْدَمِ مَنْ يَخْلِفُ بِذَلِكَ الْآنَ، وَقَالَ الْأَبْهَرِيُّ: يَلْزَمُهُ الْاسْتِغْفَارُ فَقَطْ، وَقِيلَ: يَلْزَمُهُ كِفَارَةُ يَمِينٍ كَمَا يَرَى الشَّافِعِيَّةُ. وَهَذَا الْخِلَافُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ إِذَا لَمْ يَتَّوَيَّ طَلَاقاً، فَإِنْ نَوَى طَلَاقاً وَحَنَثَ لَزِمَهُ الْيَمِينُ عَنْهُمْ. وَنَحْنُ نَرَى تَرْجِيحَ رَأْيِ الْأَبْهَرِيِّ وَأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ.

٢- الطَّلَاقُ بِالْكِتَابَةِ

وَالْكِتَابَةُ يَقَعُ بها الطَّلَاقُ، وَلَوْ كَانَ الْكَاتِبُ قَادِراً عَلَى التُّطْقِ، فَكَمَا أَنَّ لِلزَّوْجِ أَنْ يُطْلَقَ

(١) جعل الشيء الذي حرمه حلالاً بعد تحريمه. (٢) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

(٣) سورة التحريم، الآية: ١ و ٢. هذه الآية مصرحة بأن التحريم يمين.

زَوَجَتَهُ بِاللَّفْظِ، فَلَهُ أَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهَا الطَّلَاقَ. وَاشْتَرَطَ الْفُقَهَاءُ: أَنْ تَكُونَ الْكِتَابَةُ مُسْتَبِينَةً مُرْسُومَةً. وَمَعْنَى كَوْنِهَا مُسْتَبِينَةً: أَيْ بَيِّنَةً وَاضِحَةً بَحِثْ تَقْرَأْ فِي صَحِيفَةٍ وَنَحْوِهَا. وَمَعْنَى كَوْنِهَا مُرْسُومَةً: أَيْ مَكْتُوبَةً بِعُنْوَانِ الزَّوْجَةِ بِأَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهَا: يَا فُلَانَةَ، أَنْتِ طَالِقٌ، فَإِذَا لَمْ يُوجِبِ الْكِتَابَةُ إِلَيْهَا بِأَنْ تَكْتُبَ عَلَى وَرْقَةٍ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ زَوْجَتِي طَالِقٌ، فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَتَبَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ الطَّلَاقَ، وَإِنَّمَا كَتَبَهَا لِتَحْسِينِ خَطِّهِ مَثَلًا.

٣- إِيْشَارَةُ الْآخِرِسِ

الإِشَارَةُ بِالنَّسْبَةِ لِلْآخِرِسِ أَذَاهُ تَفْهِيمٌ، وَلِذَا تَقُومُ مَقَامَ اللَّفْظِ فِي إِيقَاعِ الطَّلَاقِ إِذَا أَشَارَ إِشَارَةً تَدُلُّ عَلَى قَصْدِهِ فِي إِنْهَاءِ الْعِلَاقَةِ الزَّوْجِيَّةِ. وَاشْتَرَطَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَلَّا يَكُونَ عَارِفًا بِالْكِتَابَةِ وَلَا قَادِرًا عَلَيْهَا. فَإِذَا كَانَ عَارِفًا بِالْكِتَابَةِ وَقَادِرًا عَلَيْهَا، فَلَا تَكْفِي الْإِشَارَةُ، لِأَنَّ الْكِتَابَةَ أَذَلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ، فَلَا يُغْدَلُ عَنْهَا إِلَى الْإِشَارَةِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ الْعَظِيمَةِ عَنْهَا.

٤- إِزْسَالِ رَسُولٍ

وَيَصِحُّ الطَّلَاقُ بِإِرْسَالِ رَسُولٍ لِيُبَلِّغَ الزَّوْجَةَ الْغَائِبَةَ بِأَنَّهَا مُطَلَّقَةٌ، وَالرَّسُولُ يَقُومُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ مَقَامَ الْمُطَلَّقِ، وَيُمْضِي طَلَاقَهُ.

الإِشْهَادُ عَلَى الطَّلَاقِ

ذَهَبَ جَمَاهُورُ الْفُقَهَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ إِلَى أَنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ بَدُونَ إِشْهَادٍ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ مِنْ حُقُوقِ الرَّجُلِ ^(١) وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ كَنِي يُبَاشِرُ حَقَّهُ، وَلَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنِ الصَّحَابَةِ، مَا يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْإِشْهَادِ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ فَهَاءُ الشَّيْعَةِ الْإِمَامِيَّةِ فَقَالُوا: إِنَّ الْإِشْهَادَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الطَّلَاقِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ سُبحَانَهُ فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ ^(٢). فَذَكَرَ الطَّبْرِيسِيُّ: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ أَمُرٌ بِالإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ، وَأَنَّهُ مَرْمُوزٌ عَنِ ائِمَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَأَنَّهُ لِلْجُوبِ وَشَرْطٌ فِي صِحَّةِ الطَّلَاقِ ^(٣).

(١) الطَّلَاقُ مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِ، وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ بِيَدِهِ وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لغيرِهِ حَقًّا فِيهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾. وَقَالَ: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنَبْذَلَنَّ لَكُمْ مِمَّا كُنْتُمْ فِي يَدَيْكُمْ مَتْرُوفًا أَوْ سَرِّيَهُمْ أَوْ يَكْفُلَهُمْ﴾. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ: أَمَرُ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: سَيِّدِي زَوْجَتِي أَمَتُهُ، وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا. قَالَ: فَصَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُنْبَرِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ: مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَزْوَجُ عِبْدَةَ أَمَتِهِ ثُمَّ يَرِيدُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا: إِنَّمَا الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ حِكْمَةُ ذَلِكَ.

(٢) تَفْسِيرُ الْأَلُوسِيِّ، سُورَةُ الطَّلَاقِ، وَيَرَاجِعُ أَصْلَ الشَّيْعَةِ.

(٣) سُورَةُ الطَّلَاقِ، الْآيَةُ: ٢.

مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ وَعَدِمَ وَقُوعَهُ بِدُونِ بَيِّنَةٍ: وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ الْإِشْهَادِ وَأَشْتَرَطَهُ لَصَحَّتِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ: أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَمِنَ التَّابِعِينَ: الْإِمَامُ مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ، وَالْإِمَامُ جَعْفَرُ الصَّادِقُ، وَبَنُوهُمَا أُمَّةُ آلِ الْبَيْتِ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ عَطَاءٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَابْنُ سِيرِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ «فَفِي جَوَاهِرِ الْكَلَامِ» عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ سَأَلَهُ عَنْ طَلَاقٍ: «أَشْهَدْتَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ؟... قَالَ: لَا، قَالَ: اذْهَبْ فَلَيْسَ طَلَاؤُكَ بِطَلَاقٍ». وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ: عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ يَقَعُ بِهَا، وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهَا وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا فَقَالَ: «طَلَّقْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَرَاجَعْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ أَشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا وَعَلَى رَجْعَتِهَا، وَلَا تُعَدُّ». وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ، أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الصَّحِيحِ، لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَنْ يَجِبُ اتِّبَاعُ سُنَّتِهِ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلِأَنَّ مَقْصُودَ الصَّحَابِيِّ بَيَانُ الشَّرْعِ لَا اللَّغْوِ وَالْعَادَةِ كَمَا بَسِطَ فِي مَوْضِعِهِ. وَأَخْرَجَ الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ فِي الدَّرِّ الْمَثْنُورِ^(١) فِي تَفْسِيرِ آيَةِ: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ مَا مَسْكُوتُهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَأَرْقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلِ مِّنكُمْ...﴾^(٢) الْآيَةَ.

وَعَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ، عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ وَلَمْ يَشْهَدْ. قَالَ: بِسَمَاعٍ صَنَعَ، طَلَّقَ لِذَعْوَةٍ، وَرَاجَعَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، فَلْيُشْهَدْ عَلَى طَلَاقِهِ وَعَلَى مَرَاغِعَتِهِ، وَلْيَسْتَغْفِرِ اللَّهَ. فَإِنْ كَارَ ذَلِكَ مِنْ عِمْرَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالتَّهْوِيلُ فِيهِ وَأَمْرُهُ بِالِاسْتِغْفَارِ لِغَيْرِهِ إِثْمٌ مَعْصِيَةٌ، مَا هُوَ إِلَّا لَوْجُوبُ الْإِشْهَادِ عِنْدَهُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَفِي كِتَابِ «الْوَسَائِلِ» عَنْ الْإِمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، عَلَيْهِ رِضْوَانُ اللَّهِ، قَالَ: الطَّلَاقُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَالَّذِي سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يُخْلِيَ الرَّجُلُ عَنِ الْمَرْأَةِ، إِذَا حَاضَتْ وَطَهَرَتْ مِنْ مَحِيضِهَا، أَشْهَدَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ عَلَى تَطْلِيْقِهِ، وَهِيَ طَاهِرَةٌ مِنْ غَيْرِ جِمَاعٍ، وَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا مَا لَمْ تَقْضِ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ، وَكُلُّ طَلَاقٍ مَا خَلَا هَذَا بَاطِلٌ، لَيْسَ بِطَلَاقٍ. وَقَالَ جَعْفَرُ الصَّادِقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ طَلَّقَ بِغَيْرِ شُھُودٍ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ». قَالَ السَّيِّدُ الْمُزْتَضِيُّ فِي كِتَابِ «الْإِنْتِصَارِ»: حُجَّةُ الْإِمَامِيَّةِ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ شَهَادَةَ عَدْلَيْنِ شَرْطٌ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ، وَمَتَى فَقِدَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلِ مِّنكُمْ...﴾^(٣). فَأَمَرَ تَعَالَى بِالِإِشْهَادِ، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ فِي

(١) انظر الدر المنثور ج ٨ ص ١٩٥ طبعة دار الفكر بيروت.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٢. (٣) سورة الطلاق، الآية: ٢.

عَرَفَ الشَّرْعَ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، وَحَمَلَ مَا ظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ عَلَى الْاسْتِحْتِابِ خُرُوجَ عَنْ عَرَفِ الشَّرْعِ بِلَا دَلِيلٍ. وَأَخْرَجَ الشَّيْطَانِي فِي «الدَّرِّ الْمَثْنُورِ» عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَعَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «النِّكَاحُ بِالشُّهُودِ، وَالطَّلَاقُ بِالشُّهُودِ، وَالْمُرَاجَعَةُ بِالشُّهُودِ»^(١). وَرَوَى الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: أَنَّ عَطَاءً كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٢). قَالَ: لَا يَجُوزُ فِي نِكَاحٍ وَلَا طَلَاقٍ وَلَا إِزْجَاعٍ إِلَّا شَاهِدًا عَدْلٍ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، إِلَّا مِنْ عُدْرٍ. فَقَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ، صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ الْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ عِنْدَهُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِمُسَاوَاتِهِ لَهُ بِالنِّكَاحِ، وَمَعْلُومٌ مَا اشْتَرَطَ فِيهِ مِنَ الْبَيِّنَةِ. إِذَا تَبَيَّنَ لَكَ، أَنَّ وَجُوبَ الْإِشْهَادِ عَلَى الطَّلَاقِ، هُوَ مَذْهَبُ هَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ الْمَذْكُورِينَ تَعْلَمُ أَنَّ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى نَذْبِهِ الْمَأْثُورَةِ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْفَقْهِ، مُرَادٌ بِهَا الْإِجْمَاعُ الْمَذْهَبِيُّ لَا الْإِجْمَاعُ الْأَصُولِيُّ الَّذِي حُدِّدَ - كَمَا فِي «الْمُسْتَصْفَى» - اتِّفَاقُ أَمَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ، لَاتْتِقَاضِهِ، بِخِلَافِ مَنْ ذُكِرَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ. وَتَبَيَّنَ مِمَّا نَقَلْنَاهُ قَبْلَ عَنْ الشَّيْطَانِي وَابْنِ كَثِيرٍ: أَنَّ وَجُوبَ الْإِشْهَادِ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ عُلَمَاءُ آلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، كَمَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ الْمُرْتَضَى فِي كِتَابِ «الْإِنْتِقَارِ». بَلْ هُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ وَابْنِ سِيرِينَ، وَابْنِ جُرَيْجٍ، كَمَا أَسْلَفْنَا.

التَّجْزِيزُ وَالتَّغْلِيْقُ

صِيغَةُ الطَّلَاقِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنْجَزَةً، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُعَلَّقَةً، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً إِلَى مُسْتَقْبَلٍ.

١ - فَالْمُنْجَزَةُ: هِيَ الصِّيغَةُ الَّتِي لَيْسَتْ مُعَلَّقَةً عَلَى شَرْطٍ، وَلَا مُضَافَةً إِلَى زَمَنِ مُسْتَقْبَلٍ، بَلْ قَصَدَ بِهَا مَنْ أَضَدَّهَا وَقُوعَ الطَّلَاقِ فِي الْحَالِ، كَأَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ... وَحُكْمُ هَذَا الطَّلَاقِ، أَنَّهُ يَقَعُ فِي الْحَالِ مَتَى صَدَرَ مِنْ أَهْلِهِ، وَصَادَفَ مَحَلًّا لَهُ.

٢ - وَأَمَّا الْمُعَلَّقَةُ: وَهُوَ مَا جَعَلَ الزَّوْجُ فِيهِ حُصُولَ الطَّلَاقِ مُعَلَّقًا عَلَى شَرْطٍ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: إِنْ ذَهَبْتَ إِلَى مَكَانٍ كَذَا، فَأَنْتِ طَالِقٌ.

وَيُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّغْلِيْقِ، وَقُوعُ الطَّلَاقِ بِهِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

١ - أَنْ يَكُونَ عَلَى أَمْرٍ مَعْدُومٍ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ بَعْدَ، فَإِنْ كَانَ عَلَى أَمْرٍ مَوْجُودٍ فِعْلًا، حِينَ صُدِرَ الصِّيغَةُ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ طَلَعَ النَّهَارُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ النَّهَارَ قَدْ طَلَعَ فِعْلًا -

(١) الدر المنثور ج ٨ ص ١٩٤ طبعة دار الفكر - بيروت.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٢.

كَانَ ذَلِكَ تَنْجِيزاً وَإِنْ جَاءَ فِي صُورَةِ التَّغْلِيْقِ . فَإِنْ كَانَ تَغْلِيْقاً عَلَى أَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ كَانَ لُغْوَاً ، مِثْلُ
إِنْ دَخَلَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ فَأَنْتَ طَالِقٌ .

٢- أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ حِينَ صُدِّقَ الْعَقْدُ مَحَلّاً لِلطَّلَاقِ بِأَنْ تَكُونَ فِي عِضْمَتِهِ .

٣- أَنْ تَكُونَ كَذَلِكَ حِينَ حُصُولِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ .

والتَّغْلِيْقُ قِسْمَانِ :

القِسْمُ الْأَوَّلُ : يُقْصَدُ بِهِ مَا يُقْصَدُ مِنَ الْقِسْمِ لِلْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ أَوْ تَأْكِيدِ الْخَبَرِ ،
وَيُسَمَّى التَّغْلِيْقُ الْقَسْمِيَّ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَزَوْجَتِهِ : إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، مُرِيداً بِذَلِكَ مَنَعَهَا مِنْ
الْخُرُوجِ إِذَا خَرَجَتْ ، لِإِقْقَاعِ الطَّلَاقِ .

القِسْمُ الثَّانِي : وَيَكُونُ الْقَصْدُ مِنْهُ إِقْقَاعُ الطَّلَاقِ عِنْدَ حُصُولِ الشَّرْطِ . وَيُسَمَّى التَّغْلِيْقُ
الشَّرْطِيَّ ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَزَوْجَتِهِ : «إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مُؤَخَّرِ صَدَاقِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ» . وَهَذَا التَّغْلِيْقُ
بِنَوْعِيهِ وَاقِعٌ عِنْدَ جَمْعِهِ الْعُلَمَاءِ . وَيُرَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ . وَفَصَّلَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ الْقَيْمِ ،
فَقَالَا : إِنَّ الطَّلَاقَ الْمُعْلَقَ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ غَيْرُ وَاقِعٍ . وَتَجَبُّ فِيهِ كِفَارَةُ الْيَمِينِ إِذَا حَصَلَ
الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ . وَهِيَ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ ، أَوْ كَسْوَتُهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . وَقَالَا
فِي الطَّلَاقِ الشَّرْطِيِّ : إِنَّهُ وَاقِعٌ عِنْدَ حُصُولِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ : وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي يَتَكَلَّمُ
بِهَا النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ :

الأَوَّلُ : صِبْغَةُ التَّجْزِيزِ وَالْإِرْسَالِ ، كَقَوْلِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ فَهَذَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ ، وَلَيْسَ بِخَلْفٍ ،
وَلَا كِفَارَةٌ فِيهِ اتِّفَاقاً .

الثَّانِي : صِبْغَةُ تَغْلِيْقٍ ، كَقَوْلِهِ : الطَّلَاقُ يُلْزِمُنِي لِأَفْعَلْتُ كَذَا ، فَهَذَا يَمِينٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ اللُّغَةِ ،
وَاتِّفَاقِ طَوَائِفِ الْعُلَمَاءِ ، وَاتِّفَاقِ الْعَامَّةِ .

الثَّالِثُ : صِبْغَةُ تَغْلِيْقٍ كَقَوْلِهِ : إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَاِمْرَأَتِي طَالِقٌ ، فَهَذَا إِنْ قَصِدَ بِهِ الْيَمِينُ ، وَهُوَ
يَكْرَهُ وَقَوْعُ الطَّلَاقِ كَمَا يَكْرَهُ الْإِنْتِقَالُ عَنْ دِينِهِ فَهُوَ يَمِينٌ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْأَوَّلِ ، الَّذِي هُوَ صِبْغَةُ
الْقِسْمِ بِاتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ .

وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ وَقَوْعَ الْجَزَاءِ عِنْدَ الشَّرْطِ لَمْ يَكُنْ خَالِفاً ، كَقَوْلِهِ : إِنْ أَعْطَيْتَنِي أَلْفاً فَأَنْتِ
طَالِقٌ ، وَإِذَا زَنَيْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَقَصْدُ إِقْقَاعِ الطَّلَاقِ عِنْدَ وَقَوْعِ الْفَاحِشَةِ ، لَا مَجْرَدَ الْحَلْفِ
عَلَيْهَا ، فَهَذَا لَيْسَ بِيَمِينٍ ، وَلَا كِفَارَةٌ فِي هَذَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ فِيمَا عَلِمْنَاهُ ، بَلْ يَقَعُ بِهِ

الطَّلَاقُ، إِذَا وَجَدَ الشَّرْطُ. وَأَمَّا مَنْ يُقْصَدُ بِهِ الْحَضُّ، أَوْ الْمَنْعُ، أَوْ التَّضْدِيقُ، أَوْ التَّكْذِيبُ، بِالتَّزَامِهِ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ مَا يَكْرَهُ وَقَوْعُهُ، سَوَاءٌ كَانَ بِصِغَةِ الْقَسَمِ، أَوْ الْجَزَاءِ، فَهُوَ يَمِينٌ عِنْدَ جَمِيعِ الْخَلْقِ مِنَ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ. وَإِنْ كَانَ يَمِينًا فَلَيْسَ لِلْيَمِينِ إِلَّا حُكْمَانِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنْعَقِدَةً فَتُكْفَرُ، وَإِمَّا أَنْ لَا تَكُونَ مُنْعَقِدَةً كَالْحَلْفِ بِالمَخْلُوقَاتِ فَلَا تُكْفَرُ، وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ يَمِينًا مُنْعَقِدَةً مُخْتَرَمَةً غَيْرَ مُكْفَرَةٍ، فَهَذَا حَكْمٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَا سُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، وَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

مَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ: وَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ فِي الطَّلَاقِ الْمُعْلَقِ هُوَ مَا تَضَمَّنَتْهُ الْمَادَّةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْقَانُونِ رَقْم ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ وَنُصُّهَا: «لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ غَيْرَ الْمَنْجَزِ إِذَا قُصِدَ بِهِ الْحَمْلُ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ لَا غَيْرَ». وَجَاءَ فِي الْمَذْكُورَةِ الْإِيضَاحِيَّةُ لِهَذِهِ الْمَادَّةِ: «إِنَّ الْمُشْرَعَ أَخَذَ فِي الْغَاءِ الْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ بِرَأْيِ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْحَنْبَلِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَإِنَّهُ أَخَذَ فِي الْغَاءِ الْمُعْلَقِ الَّذِي فِي مَعْنَى الْيَمِينِ بِرَأْيِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَشَرِيحِ الْقَاضِي، وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ، وَأَصْحَابِهِ».

٣- وَأَمَّا الصِّغَةُ الْمُضَافَةُ إِلَى مُسْتَقْبَلٍ: فَهِيَ مَا اقْتَرَنْتَ بِزَمَنِ، بِقُصْدِ وَقْعِ الطَّلَاقِ فِيهِ، مَتَى جَاءَ. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا، أَوْ إِلَى رَأْسِ السَّنَةِ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ يَقَعُ فِي الْغَدِ أَوْ عِنْدَ رَأْسِ السَّنَةِ إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ فِي مِلْكِهِ عِنْدَ حُلُولِ الْوَقْتِ الَّذِي أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَيْهِ. وَإِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى سَنَةٍ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: تَطْلُقُ فِي الْحَالِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَاحْمَدُ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ حَتَّى تَنْسَلِخَ السَّنَةُ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: مَنْ قَالَ: إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ ذَكَرَ وَقْتًا مَا فَلَا تَكُونُ طَالِقًا بِذَلِكَ، لَا الْآنَ، وَلَا إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ. بُرْهَانُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ قِرَآنٌ وَلَا سُنَّةٌ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِذَلِكَ، وَقَدْ عَلَّمَنَا اللَّهُ الطَّلَاقَ عَلَى الْمَدْخُولِ بِهَا، وَفِي غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا، وَلَيْسَ هَذَا فِيمَا عَلَّمَنَا. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(١)، وَأَيْضًا فَإِنْ كَانَ كُلُّ طَلَاقٍ لَا يَقَعُ حِينَ إِيقَاعِهِ، فَمِنْ الْمُحَالِ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حِينٍ لَمْ يُوقَعْ فِيهِ.

الطَّلَاقُ السُّنِّيُّ وَالْبِدْعِيُّ

يَنْقَسِمُ الطَّلَاقُ إِلَى طَلَاقٍ سُنِّيٍّ، وَطَلَاقٍ بَدْعِيٍّ.

طَلَاقُ السُّنَّةِ: فَطَلَاقُ السُّنَّةِ: هُوَ الْوَاقِعُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَدَبَ إِلَيْهِ الشَّرْعُ، وَهُوَ أَنْ يُطْلَقَ الزَّوْجُ الْمَدْخُولُ بِهَا طَلْقَةً وَاحِدَةً، فِي طَهْرٍ لَمْ يَمْسَسْهَا فِيهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ

فَمَسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَنْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ... ^(١) . أَيُّ أَنَّ الطَّلَاقَ الْمَشْرُوعَ يَكُونُ مَرَّةً يَغْقِبُهَا رَجْعَةً، ثُمَّ مَرَّةً ثَانِيَةً يَغْقِبُهَا رَجْعَةً كَذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ الْمُطْلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ لَهُ الْخِيَارُ، يَنْ أُنْ يُمَسِّكُهَا بِمَعْرُوفٍ، أَوْ يُفَارِقُهَا بِإِحْسَانٍ. وَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ^(٢)﴾ . أَيُّ إِذَا أَرَدْتُمْ تَطْلِيقَ النِّسَاءِ - فَطَلِّقُوهُنَّ مُسْتَقْبِلَاتِ الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا تَسْتَقْبِلُ الْمُطْلَقَةُ الْعِدَّةَ إِذَا طَلَّقَهَا بَعْدَ أَنْ تَطْهَرُ مِنْ حَيْضٍ، أَوْ نِفَاسٍ، وَقَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا. وَحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَلَّقَتْ وَهِيَ حَائِضٌ لَمْ تَكُنْ فِي هَذَا الْوَقْتِ مُسْتَقْبِلَةَ الْعِدَّةِ، فَتَطُولُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، لِأَنَّ بَقِيَّةَ الْحَيْضِ لَا يُحْسَبُ مِنْهَا وَفِيهِ إِضْرَارٌ بِهَا. وَإِنْ طَلَّقَتْ فِي طَهْرِ مَسْهَا فِيهِ، فَإِنَّهَا لَا تَعْرِفُ هَلْ حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمِلْ، فَلَا تَدْرِي بِمِ تَعْتَدُ بِالْإِقْرَاءِ أَمْ بِوَضْعِ الْحَمْلِ؟ وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَلَيْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، طَلَّقَ امْرَأَةً لَهُ، وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مُرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطْلَقَهَا إِذَا طَهَرَتْ، أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ مَاجَهٍ وَأَبُو دَاوُدَ. وَظَاهِرُ هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الطَّهْرِ الَّذِي يَغْقُبُ الْحَيْضَةَ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الطَّلَاقُ يَكُونُ طَلَاقَ سَنَةٍ، لَا بَدْعِيَّةً. وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَاسْتَدَلُّوا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَبِأَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا كَانَ لِاجْلِ الْحَيْضِ، فَإِذَا طَهَرَتْ زَالَ مُوجِبُ التَّحْرِيمِ، فَجَازَ الطَّلَاقُ فِي ذَلِكَ الطَّهْرِ كَمَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْإِطْهَارِ. وَلَكِنَّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى الَّتِي فِيهَا: «ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهَرُ ثُمَّ تَحِيضُ فَتَطْهَرُ» مُتَضَمِّنَةٌ لَزِيَادَةِ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، قَالَ صَاحِبُ الرُّوضَةِ النَّدِيَّةِ: وَهِيَ أَيْضاً فِي الصَّحِيحَيْنِ. فَكَانَتْ أَرْجَحَ مِنْ وَجْهَيْنِ. وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ. وَالشَّافِعِيُّ فِي الْوَجْهِ الْآخَرِ، وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ.

الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ: أَمَّا الطَّلَاقُ الْبِدْعِيُّ، فَهُوَ الطَّلَاقُ الْخَالَيفُ لِلْمَشْرُوعِ: كَأَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا مُتَفَرِّقَاتٍ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، كَأَنْ يَقُولَ: أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ، أَنْتِ طَالِقٌ. أَوْ يُطْلَقَهَا فِي حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ، أَوْ فِي طَهْرِ جَامِعَةٍ فِيهِ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيَّ حَرَامٌ، وَأَنَّ فَاعِلَهُ آثِمٌ. وَذَهَبَ جَمْعُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَقَعُ، وَاسْتَدَلُّوا بِالْأَدِلَّةِ الثَّالِيَةِ:

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ١.

١- أَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيَّ، مُنْذَرَجٌ تَحْتَ الْآيَاتِ الْعَامَّةِ.

٢- تَضْرِيحُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، وَأَمَرَ الرَّسُولَ ﷺ بِمَزَاجِعَتِهَا، بِأَنَّهَا حُسِبَتْ تِلْكَ الطَّلَاقُ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ^(١) إِلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْبِدْعِيَّ لَا يَقَعُ ^(٢) وَمَتَّعُوا اندراجَهُ تَحْتَ الْعُمُومَاتِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الطَّلَاقِ الَّذِي أَذِنَ اللَّهُ بِهِ، بَلْ هُوَ مِنَ الطَّلَاقِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِخِلَافِهِ، فَقَالَ: ﴿طَلِّقُوهنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ ^(٣). وَقَالَ ﷺ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مُرُهُ فَلْيُزَاجِعْهَا» وَصَحَّ أَنَّهُ غَضِبَ عِنْدَمَا بَلَغَهُ ذَلِكَ، وَهُوَ لَا يَغْضَبُ مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ. وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهَا حُسِبَتْ، فَلَمْ يُبَيِّنْ مِنَ الْحَاسِبِ لَهَا، بَلْ أَخْرَجَ عَنْهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي: «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَرَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، وَلَمْ يُرْهَا شَيْئًا. وَإِسْنَادُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ صَحِيحٌ، وَلَمْ يَأْتِ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بِطَائِلٍ. وَهِيَ مُصَرَّحَةٌ بِأَنَّ الَّذِي لَمْ يُرْهَا شَيْئًا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَا يِعَارِضُهَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. لِأَنَّ الْحُجَّةَ فِي رَوَايَتِهِ لَا فِي رَأْيِهِ. وَأَمَّا الرَّوَايَةُ بِلَفْظِ: «مُرُهُ فَلْيُزَاجِعْهَا» وَيَعْتَدُ بِتَطْلِيلِقَةٍ. فَهَذِهِ لَوْ صَحَّتْ لَكَانَتْ - حُجَّةً ظَاهِرَةً - وَلَكِنَّهَا لَمْ تَصِحَّ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ.

وقد زُوي في ذلك روايات في أسانيدِها مجاهيلٌ وكذابون لا تُثَبِّتُ الْحُجَّةَ بِشَيْءٍ مِنْهَا. وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْإِتِّفَاقَ كَانَتْ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُخَالَفَ لِطَّلَاقِ الشُّنَّةِ يُقَالُ لَهُ: طَّلَاقٌ بِدْعَةٌ. وَقَدْ ثَبَّتَ عَنْهُ ﷺ: «أَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». وَلَا خِلَافَ أَيْضًا، أَنَّ هَذَا الطَّلَاقَ مُخَالَفٌ لِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَيُثَبِّتُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ - وَمَا خَالَفَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَهُوَ رَدٌّ - لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ عَمَلٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْبِدْعَةَ يَلْزَمُ حُكْمُهَا، وَأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي لَيْسَ مِنْ أَمْرِ ﷺ، يَقَعُ مِنْ فَاعِلِهِ وَمَقِيدِهِ بِهِ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ:

مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ طَّلَاقَ الْبِدْعَةِ لَا يَقَعُ؟

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا:

١- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.

٢- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

(١) مِنْهُمْ ابْنُ عَلِيٍّ، مِنَ السَّلَفِ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ وَابْنُ حَزْمٍ وَابْنُ الْقَيْمِ.

(٢) هَذَا مُلْخَصٌ مِمَّا قَالَهُ صَاحِبُ الرَّوْضَةِ النَّدِيَّةِ ج ٧ ص ٤٩.

(٣) سُورَةُ الطَّلَاقِ، الْآيَةُ: ١

٣- طاوُسُ: من أصحابِ ابنِ عَبَّاسٍ.

وبه قال خَلَّاسُ بْنُ عُمَرَ، وأبو قِلَابَةَ من التَّابِعِينَ، وهو اختيارُ الإمامِ ابنِ عَقِيلٍ من أئمةِ الحنابلةِ وأئمةِ آلِ البيتِ، والظاهريةِ وأحدِ الوجهين في مذهبِ الإمامِ أحمدَ، واختاره ابنُ تَيْمِيَّةَ.

طلاق الحامل: يجوز طلاق الحامل في أي وقت شاء، لِمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَالتَّسَائِي، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَةً لَهَا وَهِيَ حَائِضٌ تَطْلِقُهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا إِذَا طَهَّرْتَ، أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ». وَإِلَى هَذَا ذهب العلماء، إِلَّا أَنَّ الْأَحْنَافَ اخْتَلَفُوا فِيهَا. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ: يَجْعَلُ بَيْنَ وَقْعِ التَّطْلِيقَتَيْنِ شَهْرًا حَتَّى يُسْتَوْفَى الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ.

وقال محمدٌ وَزُفَرٌ: لَا يُوقَعُ عَلَيْهَا وَهِيَ حَامِلٌ أَكْثَرُ مِنْ تَطْلِيقَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَتْرُكُهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، ثُمَّ يُوقَعُ سَائِرُ التَّطْلِيقَاتِ ^(١).

طلاق الإيسة، والصغيرة، ومنقطعة الحيض: طلاق هؤلاء إما يَكُونُ لِلْسُّنَةِ إِذَا كَانَ طَلَاقًا وَاحِدًا، وَلَا يَشْتَرُطُ لَهُ شَرْطُ آخَرٍ غَيْرَ ذَلِكَ.

عَدَدُ الطَّلَاقَاتِ

إِذَا دَخَلَ الزَّوْجُ بِزَوْجَتِهِ مَلَكَ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَطْلُقَهَا ثَلَاثًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، أَوْ بِالْفَاظِ مُتَابِعَةٍ فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ. وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا أَوْقَعَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ، فَقَدْ سَدَّ بَابَ التَّلَافِي وَالتَّدَارِكِ عِنْدَ النَّدَمِ، وَعَارَضَ الشَّارِعَ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الطَّلَاقَ مُتَعَدِّدًا لِمَعْنَى التَّدَارِكِ عِنْدَ النَّدَمِ، وَفَضَلَ عَنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمَطْلُوقَ ثَلَاثًا قَدْ أَضَرَّ بِالْمَرْأَةِ مِنْ حَيْثُ أَبْطَلَ مَحَلِّيَّتَهَا بِطَلَاقِهِ هَذَا.

وَقَدْ رَوَى التَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا. فَقَامَ غَضَبَانِ فَقَالَ: «أَيُلْعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ». حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أَقْتُلُهُ»...

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي إِعَاثَةِ اللَّهْفَانِ: «فَجَعَلَهُ لَاعِبًا بِكِتَابِ اللَّهِ» لِكَوْنِهِ خَالَفَ وَجْهَ الطَّلَاقِ وَأَرَادَ بِهِ غَيْرَ مَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ أَنْ يُطْلَقَ طَلَاقًا يَمْلِكُ فِيهِ رَدَّ الْمَرْأَةِ إِذَا شَاءَ، فَطَلَّقَ

طلاقاً يُريدُ به ألا يَمْلِكَ فيه رَدُّها. وأيضاً فإنَّ إيقاعَ الثلاثِ دَفْعَةً مخالفٌ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(١)، والمَرَّتَانِ والمرَّاتُ في لُغَةِ الْقُرْآنِ والثُّنَيْنِ، بل وَلُغَةِ الْعَرَبِ، بل وَلُغَةِ سَائِرِ الْأُمَمِ، لِمَا كَانَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ. فإذا جَمَعَ المَرَّتَيْنِ والمرَّاتِ في مَرَّةٍ واحدةٍ فَقَدْ تَعَدَّى حَدُودَ اللَّهِ تَعَالَى، وما دَلَّ عليه كتابُهُ. فكيف إذا أرادَ باللفظِ الذي رَتَّبَ عليه الشَّارِعُ حُكْماً ضِدَّ ما قَصَدَهُ الشَّارِعُ؟ ١. هـ.

وإذا كانوا قد اتَّفَقُوا على الحُرْمَةِ، فإنَّهم اختلفوا فيما إذا طَلَّقَهَا ثلاثاً بلفظٍ واحدٍ. هل يقع أم لا؟ وإذا كان يقع فهل يقع واحدة أم ثلاثاً؟ فذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع^(٢). ويرى بعضهم عَدَمَ وقوعه. والَّذِينَ رَأَوْا وَقُوعَهُ، اختلفوا: فقال بعضهم: إنه يقع ثلاثاً. وقال بَعْضُهُمْ: يقع واحدةً فَقَط. وفَرَّقَ بعضهم فقال: إن كانت المَطْلُوقَةُ مدخولاً بها تقعُ الثلاثُ، وإن لم تكن مدخولاً بها فواحدة! اُسْتَدِلَّ القائلونَ بِأنَّه يقعُ ثلاثاً بِالْأدِلَّةِ الْآتِيَةِ:

- ١ - قولُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(٣).
- ٢ - وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً...﴾^(٤) الْآيَةُ.
- ٣ - وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(٥).

فظواهرُ هذه الآياتِ تُبَيِّنُ صِحَّةَ إيقاعِ الواحدةِ والثُّنَيْنِ والثلاثِ، لأنها لم تُفَرِّقْ بين إيقاعِهِ واحدةً أو ثنيتين، أو ثلاثاً.

- ٤ - وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكُكُمْ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُكُمْ بِإِحْسَنٍ...﴾^(٦). فظواهرُ هذه الآيةِ جوازُ إطلاقِ الثلاثِ، أو الثُّنَيْنِ، دَفْعَةً أَوْ مُفَرَّقَةً، ووقوعه.

٥- حديثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قال: «لَمَّا لَاعَنَ أَخُو بَنِي عَجْلَانَ امْرَأَتَهُ، قال: يا رسولَ اللَّهِ ظَلَمْتُهَا إِنْ أَمْسَكْتُهَا: هي الطلاقُ. هي الطلاقُ، هي الطلاقُ» رواه أحمد.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) وإذا قال للمدخول بها: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق. فهي واحدة إن نوى التكرار أو لم ينو شيئاً، وهي ثلاث إن نوى الثلاث وأن كل واحدة غير الأخرى، ولهذا عند من يرى أنه واقع. وتقدم الخلاف في ذلك.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

٦- وَعَنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً، وَهِيَ حَائِضٌ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُتْبِعَهَا بِتَطْلِيقَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ عِنْدَ الْقُرَآنَيْنِ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ عُمَرَ: مَا هَكَذَا أَمَرَكَ اللَّهُ تَعَالَى! إِنَّكَ قَدْ أَخْطَأْتَ السُّنَّةَ وَالسُّنَّةُ أَنْ تَسْتَقْبِلَ الطَّهْرَ فَتُطْلِقَ لِكُلِّ قُرْءٍ». وَقَالَ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَاغَعْتُهَا. ثُمَّ قَالَ: «إِذَا هِيَ طَهَّرَتْ فَطَلِّقْ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْ أَمْسِكْ». فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرَأَيْتَ لَوْ طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا أَكَانَ يَحِلُّ لِي أَنْ أَرَاغَعَهَا؟ قَالَ: «لَا... كَأَنَّ نَبِيْنُ مِنْكَ، وَتَكُونُ مَغْصِيَةً»، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ.

٧- وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: «طَلَّقَ جَدِّي امْرَأَةً لَهُ أَلْفَ تَطْلِيقَةٍ، فَاذْطَلَّقَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا أَتَقَى اللَّهَ جَدُّكَ، أَمَّا ثَلَاثَ فَلَهُ. وَأَمَّا تِسْعُمَائَةٍ وَسَبْعٌ وَتِسْعُونَ فَعُدَّوَانِ وَظَلَمَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَذْبَةً وَإِنْ شَاءَ عَقْرَ لَهُ». وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنَّ أَبَاكَ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ فَيَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا، بَانَثَ مِنْهُ بِثَلَاثٍ عَلَى غَيْرِ السُّنَّةِ، وَتِسْعُمَائَةٍ وَسَبْعٌ وَتِسْعُونَ، إِنْهُمْ فِي عُقُقِهِ».

٨- وَفِي حَدِيثِ رُكَائَةٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَحْلَفَهُ أَنَّهُ مَا إِرَادَ إِلَّا وَاحِدَةً. وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الثَّلَاثَ لَوَقَّعَ. وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ التَّابِعِينَ وَكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَثَمَةُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ: أَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّهُ يَقَعُ وَاحِدَةً فَقَدْ اسْتَدَلُّوا بِالْأَدِلَّةِ الْآتِيَةِ:

أولاً: مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَنَّ أَبَا الصَّهْبَاءِ قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الثَّلَاثَ كَانَتْ تُجْعَلُ وَاحِدَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ». وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَسَتْنَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ قَدْ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ^(١)، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ؟ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ أَيْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُوقِعُونَ طَلَقَةً بَدَلَ إِيقَاعِ النَّاسِ الْآنَ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ.

ثانياً: عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: طَلَّقَ رُكَائَةُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ. فَحَزَنَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا... فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ طَلَّقْتَهَا؟» قَالَ: ثَلَاثًا. فَقَالَ: «فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَإِنَّمَا بِلَكَ وَاحِدَةٌ، فَأَرَاغَعَهَا إِنْ شِئْتَ»؛ فَرَاغَعَهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ ج ٣ ص ٢٢ فتاوى: وَلَيْسَ فِي الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ «الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ،

والإجماع، والقياس، ما يُوجب لزوم الثلاثة له، ونكاحه ثابتٌ بيقين، وامرأته مُحَرَّمَةٌ على الغيرِ بيقين، وفي إلزامه بالثلاث إباحتها للغيرِ مع تحريمها عليه، وذريعة إلى نكاح التحليل الذي حَرَّمَهُ اللهُ ورسولُهُ، ونكاح التحليل لم يكن ظاهراً على عهد النبي ﷺ، وخلفائِهِ، ولم يُنْقَلْ قَطُّ أَنَّ امرأة أُعيدَتْ بعد الطَّلَاقِ الثالثة على عهدِهِم إلى زوجها بنكاح تحليل. بل لَعَنَ النبي ﷺ المُحْلَلَّ والمُحْلَلَّ له - إلى أن قال: وبالجمله فما شرعه النبي ﷺ لَأُمَّتِهِ شَرْعاً لازماً، لا يمكن تغييره، فإنه لا يمكن وجود نسخٍ بَعْدَ رسولِ اللهِ ا.هـ.

قد صَحَّ عنه ﷺ، أن الثلاث كانت واحدة في عهده، وعهد أبي بكرٍ، رضي الله عنه، وصُدْرًا من خلافةِ عُمَرَ، رضي الله عنه، وغايَةُ ما يُقدَّرُ مَعَ بُعْدِهِ أَنَّ الصحابة كانوا على ذلك، ولم يَتَلَفَعُوا، وهذا وإن كان كالمستحيل، فإنه يدلُّ على أنهم كانوا يُقْتَوْنَ في حياتِهِ وحياة الصديق بذلك، وقد أفتى هو ﷺ فهذه فتواه، وعَمَلُ أصحابِهِ كأنَّهُ أخذ باليد، ولا معارضُ لذلك. ورأى عُمَرُ رضي الله تعالى عنه، أن يَحْمِلَ النَّاسَ على إنفاذِ الثلاثِ عقوبةً وزجراً لهم - لئلاَّ يُزِيلُوا جملتها - وهذا أَجْتِهَادٌ منه رضي الله عنه. غايته أن يكون سائغاً لمصلحة رآها. ولا يجوزُ تركُ ما أفتى به رسولُ اللهِ ﷺ، وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته. فإذا ظَهَرَتِ الحقائق، فَلْيَقُلْ امْرُؤُ مَا شَاءَ. وبالله التوفيق ا.هـ.

وقال الشوكاني: وقد حَكَى ذلك صاحبُ البَحرِ عن أبي موسى، ورواية عن عليٍّ عليه السلام، وابنِ عَبَّاسٍ، وطاوس، وعطاء، وجابر، وابنِ زَيْدٍ، والهادي، والقاسم، والباقر، وأحمد بن عيسى، وعبد الله بن موسى بن عبد الله، ورواية عن زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ. وإليه ذهب جماعة من المتأخرين. منهم: ابنُ تَيْمِيَّةَ، وابنُ الْقَيْمِ، وجماعة من المُحَقِّقِينَ، وقد نقله ابنُ مَغِيْثٍ في كتابِ الوثائقِ عن مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ، ونُقِلَ الْقَتَوِيُّ بذلك عن جماعة من مَشَايِخِ قُرْطَبَةَ كَمُحَمَّدِ بْنِ بَقِيٍّ ومُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وغيرهما ونقله ابنُ المُنْذِرِ عن أصحابِ ابنِ عيسى، كعطاء، وطاوس، وعُمَرُ، وابنِ دِينَارٍ، وحكاه ابنُ مَغِيْثٍ أيضاً في ذلك الكتاب عن عليٍّ رضي الله عنه، وابنِ مسعود وعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ والزُّبَيْرِ ا.هـ.

وهذا هو المذهب الذي جرى عليه العملُ أخيراً في المحاكم. فقد جاء في المَادَّةِ ٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ما يلي: «الطَّلَاقُ الْمُفْتَرَنُ بِعَدَدٍ - لفظاً، أو إشارة - لا يقع واحدة»^(١). أما حُجَّةُ القائلينَ بِعَدَمِ وقوعِ الطَّلَاقِ مُطْلَقاً. أَنَّهُ طَلَاقٌ بَدْعِيٌّ، والطَّلَاقُ البَدْعِيُّ لا

(١) وجاء في المذكرة التفسيرية للمشروع: أن الداعي لاختيار القول بالوقوع واحدة الحرص على سعادة الأسرة، والأخذ بالناس عن مسألة المحلل التي صارت وصمة في جبين الشريعة المطهرة مع أن الدين =

يَقَعُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ، وَيُعْتَبَرُ لَفْوَاً. وَهَذَا الْمَذْهَبُ يُخَكِّي عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عِلِيَّةَ، وَهَشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ، وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَاقِرِ، وَالصَّادِقِ، وَالتَّائَصِرِ، وَسَائِرُ مَنْ يَقُولُ بَأَنَّ الطَّلَاقَ الْبِذْعِي لَا يَقَعُ، لِأَنَّ الثَّلَاثَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ أَوْ الْفَاطِ مُمْتَابِعَةٍ مِنْ جُمْلَتِهِ. وَأَمَّا الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ الْمُطْلَقَةِ الْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا، فَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيهِ.

طَلَاقُ الْبَتَّةِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي طَلَاقِ الْبَتَّةِ، فَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّهُ جَعَلَ الْبَتَّةَ وَاحِدَةً. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ جَعَلَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: فِيهِ نِيَّةُ الرَّجُلِ إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثًا، وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا وَاحِدَةً. وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: فِي الْبَتَّةِ إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، وَإِنْ نَوَى ثِنْتَيْنِ فَثِنْتَانِ، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ.

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَالْبَائِنُ

الطَّلَاقُ إمَّا رَجْعِيٌّ وَإِمَّا بَائِنٌ، وَالْبَائِنُ إمَّا أَنْ يَكُونَ بَائِنًا بَيْنُونَةً صُغْرَى، أَوْ بَيْنُونَةً كُبْرَى. وَلِكُلِّ أَحْكَامٍ تَخُصُّهُ نَذَرُهَا فِيْمَا يَلِي:

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ: هُوَ الطَّلَاقُ الَّذِي يُوقِعُهُ الزَّوْجُ عَلَى زَوْجَتِهِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا حَقِيقَةً، إِيقَاعاً مَجْرُوداً عَنْ أَنْ يَكُونَ فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ، وَلَمْ يَكُنْ مَسْبُوقاً بِطَلْقَةِ أَصْلًا، أَوْ كَانَ مَسْبُوقاً بِطَلْقَةِ وَاحِدَةٍ. وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الطَّلَاقُ صَرِيحاً أَوْ كِنَايَةً. فَإِذَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ دَخَلَ بِزَوْجَتِهِ دَخُولاً حَقِيقِيّاً، أَوْ طَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ، أَوْ كَانَ الطَّلَاقُ مُكْمَلاً لِلثَّلَاثِ، كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا.

جاء في الْمَادَّةِ ٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩: «كُلُّ طَلَاقٍ يَقَعُ رَجْعِيّاً إِلَّا الْمَكْمَلُ لِلثَّلَاثِ، وَالطَّلَاقُ قَبْلَ الدَّخُولِ. وَالطَّلَاقُ عَلَى مَالٍ، وَمَا نُصَّ عَلَى كَوْنِهِ بَائِنًا فِي هَذَا الْقَانُونِ، وَالْقَانُونُ رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ م. وَالطَّلَاقُ الَّذِي نُصَّ عَلَى أَنْ يَكُونَ بَائِنًا فِي هَذَيْنِ الْقَانُونَيْنِ هُوَ مَا كَانَ بِسَبَبِ الْغَيْبِ فِي الزَّوْجِ، أَوْ لَغَيْبَتِهِ، أَوْ حَبْسِهِ أَوْ لِلضَّرَرِّ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾^(١)، أَيُّ أَنَّ الطَّلَاقَ الَّذِي شَرَعَهُ

= براء منها. فقد لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له، وكذلك الأخذ بهم من طرق الحيل التي يتلصصونها للتخلص من الطلاق الثلاث وما هي بمنطبقة على أصول الدين.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

الله يكون مَرَّةً بعد مَرَّةً، وأنه يجوزُ للزوج أن يُنْسِكَ زوجته بعد الطَّلَاقِ الأولى بالمعروف، كما يجوزُ له ذلك بعد الطَّلَاقِ الثانية، والإمساكُ بالمعروف معناه مُرَاجَعَتُهَا، وَرَدُّهَا إِلَى النِّكَاحِ، ومعاشرتها بالحسنى، ولا يكونُ له هذا الحقُّ إلا إذا كان الطَّلَاقُ رجعيًّا ويقولُ الله سُبْحَانَهُ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَعْلَمْنَ أَحَقُّ بِرِدْوَانٍ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾^(١). وفي الحديث أن الرسول ﷺ قال لِعَمَرَ: «مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا»، متفقٌ عليه. أما استثناء الحالات الثلاث مِنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فثابتٌ بالقرآن الكريم كما هو مُبَيَّنُّ فيما يلي:

فالطَّلَاقُ المَكْمُلُ للثلاث يَبِيْنُ المرأةَ ويحرُمُها على الزوج، لا يحلُّ له مُرَاجَعَتُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زوجاً آخر، نِكَاحاً لا يَقْصُدُ به التَّحْلِيلُ^(٢)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٣). أي فَإِنْ طَلَّقَهَا الطَّلَاقُ الثَّالِثُ بعد طَلَقَتَيْنِ فلا تَحِلُّ لَهُ من بَعْدِ الطَّلَاقِ المَكْمُلِ للثلاث حَتَّى تَتَزَوَّجَ غَيْرَهُ زَوْجاً صَاحِباً. والطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ يَبِيْنُهَا كَذَلِكَ. لأنَّ المَطْلُوقَةَ في هَذِهِ الحَالَةِ لا عِدَّةَ عَلَيْهَا، والمَرَاجَعَةُ إِنَّمَا تَكُونُ فِي العِدَّةِ، وَحَيْثُ انْتَفَتِ العِدَّةُ انْتَفَتِ المَرَاجَعَةُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ فَمَعُوهُنَّ وَسِرَّوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾^(٤). والمَطْلُوقَةُ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَبَعْدَ الْخُلُوعِ، بَائِنَةٌ وَوَجُوبُ العِدَّةِ عَلَيْهَا نَوْعٌ مِنَ الْإِحْتِيَاطِ لَا لِأَجْلِ المَرَاجَعَةِ. وَالطَّلَاقُ عَلَى مَا لَمْ يَأْتِ أَنْ تَفْتَدِيَ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا وَتَخْلُصَ مِنَ الزَّوْجِ بَائِنٌ، لِأَنَّهَا أُعْطِيَ الْمَالِ نَظِيرَ عَوَضٍ، وَهُوَ خَلَاصُ عِضْمَتِهَا، وَلَا يَكُونُ الْخَلَاصُ إِلَّا إِذَا كَانَ الطَّلَاقُ بَائِناً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٥).

حُكْمُ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ: الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ لَا يَمْنَعُ الاسْتِمْتَاعَ بِالزَّوْجَةِ لِأَنَّهُ لَا يَزْفَعُ عَقْدَ الزَّوْاجِ، وَلَا يُزِيلُ الْمَلِكَ، وَلَا يُوَثِّرُ فِي الْحُلِّ. فَهُوَ وَإِنْ انْعَقَدَ سَبَباً لِلْفُرْقَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَثَرُهُ مَا دَامَتِ الْمَطْلُوقَةُ فِي الْعِدَّةِ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ دُونَ مَرَاجَعَةٍ. فَإِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ وَلَمْ يَرَاغِبْهَا، بَائِنٌ مِنْهُ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يَمْنَعُ مِنَ الاسْتِمْتَاعِ بِالزَّوْجَةِ، وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا وَرَثَهُ الْآخَرُ مَا دَامَتِ الْعِدَّةُ لَمْ تُنْقَضْ وَنَفَقَتُهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ، وَيَلْحَقُهَا طَلَاقُهُ وَظَهَارُهُ وَإِيلَاؤُهُ. وَلَا يَحِلُّ بِالطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ الْمُؤَجَّلُ مِنَ الْمَهْرِ لِأَحَدٍ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨، ومعنى أحق بردهن: أي أحق برجعتهن.

(٢) انظر فصل التحليل في الجزء السادس. (٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٤٩. (٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

الأَجَلَيْنِ: الموتُ أو الطَّلَاق. وَإِنَّمَا يَجِلُّ مُؤَخَّرُ الصَّدَاقِ بَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ. وَالرَّجْعَةُ حَقٌّ لِلزَّوْجِ مُدَّةَ الْعِدَّةِ. وَهُوَ حَقٌّ أَثْبَتَهُ الشَّارِعُ لَهُ، وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ إِسْقَاطُهُ. فَلَوْ قَالَ: لَا رَجْعَةَ لِي كَانَ لَهُ حَقُّ الرَّجُوعِ عَنْهُ، وَحَقٌّ مُرَاجَعَتِهَا. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيُعَوِّلُكُمْ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾^(١). وَإِذَا كَانَتِ الرَّجْعَةُ حَقًّا فَلَا يُشْتَرِطُ رِضَا الزَّوْجَةِ وَلَا عِلْمُهَا، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى وَلِيٍّ، فَجُعِلَ الْحَقُّ لِلْأَزْوَاجِ لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَيُعَوِّلُكُمْ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾^(٢) كَمَا لَا يُشْتَرِطُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهَا. وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُسْتَحْتَبًّا، خَشِيَةَ انْكَارِ الزَّوْجَةِ فِيمَا بَعْدَ، أَنَّهُ رَاجِعَهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٣). وَتَصِيحُ الْمُرَاجَعَةِ بِالْقَوْلِ. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: رَاجِعْتُكَ وَبِالْفِعْلِ، مِثْلُ الْجَمَاعِ، وَدَوَاعِيهِ، مِثْلُ الْقُبْلَةِ، وَالْمُبَاشَرَةِ بِشَهْوَةٍ. يَرَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْمُرَاجَعَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْقَوْلِ الصَّرِيحِ الْقَادِرِ عَلَيْهِ، وَلَا تَصِحُّ بِالْوَطْءِ وَدَوَاعِيهِ مِنَ الْقُبْلَةِ، وَالْمُبَاشَرَةِ بِشَهْوَةٍ. وَحُجَّةُ الشَّافِعِيِّ، أَنَّ الطَّلَاقَ يُزِيلُ النِّكَاحَ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنْ وَطَّئَهَا لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُرَاجِعًا لَهَا حَتَّى يَلْفِظَ بِالرَّجْعَةِ وَيُشْهَدَ، وَيُعْلِمَهَا بِذَلِكَ، قَبْلَ تَمَامِ عِدَّتِهَا. فَإِنْ رَاجَعَ وَلَمْ يُشْهَدَ. فَلَيْسَ مُرَاجِعًا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ الْأَجَلُ فَمَسْكُوهِنَّ يَمَعُورٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ يَمَعُورٍ وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(٤). فَفَرَّقَ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ الْمُرَاجَعَةِ وَالطَّلَاقِ، وَالْإِشْهَادِ، فَلَا يَجُوزُ إِفْرَادُ بَعْضِ ذَلِكَ عَنْ بَعْضٍ. وَكَأَنَّ مَنْ طَلَّقَ وَلَمْ يُشْهَدَ بِذَوِي عَدْلٍ، أَوْ رَاجَعَ وَلَمْ يُشْهَدَ بِذَوِي عَدْلٍ؛ مُتَعَدِّيًا لِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» انْتَهَى. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالتَّطَبَّرَانِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَطْلُقُ أَمْرَاتِهِ ثُمَّ يَقَعُ بِهَا، وَلَمْ يُشْهَدَ عَلَى طَلَاقِهَا، وَلَا عَلَى رَجْعَتِهَا. فَقَالَ: طَلَّقْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، وَرَاجَعْتَ لِغَيْرِ سُنَّةٍ، أَشْهَدُ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا، وَلَا تَعُدَّ».

حُجَّةُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الطَّلَاقَ يُزِيلُ النِّكَاحَ: قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَالظَّاهِرُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُونَ، لِأَنَّ الْعِدَّةَ مُدَّةُ خِيَارٍ، وَالِاخْتِيَارُ يَصِحُّ بِالْقَوْلِ وَبِالْفِعْلِ، وَأَيْضًا ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُعَوِّلُكُمْ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾^(٥). وَقَوْلُهُ ﷺ: «مُرَةٌ فَلْيُرَاجَعْهَا» أَنَّهَا تَجُوزُ الْمُرَاجَعَةُ بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْصُصْ قَوْلًا مِنْ فِعْلٍ، وَمَنْ أَدَّعَى الْاِخْتِصَاصَ فَقَلْبُهُ الدَّلِيلُ^(٦).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨، والمعنى: أن أزواجهن أحق بإرجاعهن إلى عصمتهن في وقت التبرص وانتظار انقضاء العدة «والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء».

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٦) نيل الأوطار ص ٢١٤ ج ٦.

مَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُطَّلَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا بَأْسَ أَنْ تَنْزِلَ الْمُطَّلَقَةُ الرَّجْعِيَّةُ لِرُوحِهَا وَتَتَطَيَّبَ لَهُ وَتَتَشَوَّفَ وَتَلْبَسَ الْخُلْيَ وَتُبْدِيَ الْبَنَانَ وَالْكُخْلَ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ بِدُخُولِهِ بِقَوْلٍ أَوْ حَرَكَةٍ مِنْ تَنْخُجٍ أَوْ خَفَقِ نَعْلِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هِيَ مُحَرَّمَةٌ عَلَى مُطَّلَقِهَا تَحْرِيمًا مَبْنُوتًا. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَخْلُو مَعَهَا وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى شَعْرِهَا، وَلَا بَأْسَ إِنْ يَأْكُلَ مَعَهَا إِذَا كَانَ مَعَهَا غَيْرُهَا. وَحَكَى ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ إِبَاحَةِ الْأَكْلِ مَعَهَا.

الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ يُنْقِصُ عَدَّةَ الطَّلَاقِ: وَالطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ يُنْقِصُ عَدَّةَ الطَّلَاقِ الَّتِي يَمْلِكُهَا الرَّجُلُ عَلَى زَوْجَتِهِ. فَإِنْ كَانَتْ الطَّلَقَةُ الْأُولَى أَخْتَسِبَتْ وَبَقِيَتْ لَهُ طَلَقَتَانِ، وَإِنْ كَانَتْ الثَّانِيَةُ أَخْتَسِبَتْ وَبَقِيَتْ لَهُ طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ وَمَرَّاجَعَتُهَا لَا تَمَحُو هَذَا الْأَثَرُ، بَلْ لَوْ تَرَكْتَ حَتَّى أَنْقَضْتَ عِدَّتَهَا مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ وَتَزَوَّجْتَ زَوْجًا آخَرَ ثُمَّ عَادَتْ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَّةِ الطَّلَاقِ، وَلَا يَهْدِمُ الزَّوْجُ الثَّانِي مَا وَقَعَ مِنَ الطَّلَاقِ ^(١)، لَمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُئِلَ عَمَّنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَقَتَيْنِ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَفَارَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا الْأَوَّلَ... فَقَالَ: هِيَ عِنْدَهُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الطَّلَاقِ، وَهَذَا مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدٍ وَمُعَاذٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

الطَّلَاقُ الْبَائِنُ: تَقَدَّمَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ هُوَ الطَّلَاقُ الْمَكْمُلُ لِلثَّلَاثِ وَالطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَالطَّلَاقُ عَلَى مَالٍ؛ قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَأَمَّا الطَّلَاقُ الْبَائِنُ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْبَيِّنُونَ إِنَّمَا تَوَجَّدُ لِلطَّلَاقِ مِنْ قَبْلِ عَدَمِ الدُّخُولِ - وَمِنْ قَبْلِ عَدَّةِ التَّطْلِيقَاتِ - وَمِنْ قَبْلِ الْعَوَاضِ فِي الْخُلْعِ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْخُلْعِ. أَمَّا طَّلَاقٌ أَوْ فُسْخٌ؛ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْعَدَّةَ الَّتِي يُوجِبُ الْبَيِّنُونَ فِي طَّلَاقِ الْحُرِّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ، إِذَا وَقَعْنَ مُفْتَرَقَاتٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ ^(٢) الْآيَةُ. وَاخْتَلَفُوا إِذَا وَقَعَتِ الثَّلَاثُ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْفِعْلِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ^(٣). هـ. وَيُرَى ابْنُ حَزْمٍ: أَنَّ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ: هُوَ الطَّلَاقُ الْمَكْمُلُ لِلثَّلَاثِ، أَوْ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ لَا غَيْرُ، قَالَ: وَمَا وَجَدْنَا قَطُّ، فِي دِينِ الْإِسْلَامِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا عَنْ رَسُولِهِ ﷺ طَّلَاقًا بَائِنًا لَا رَجْعَةَ فِيهِ إِلَّا الثَّلَاثَ مَجْمُوعَةً، أَوْ مُفَرَّقَةً، أَوِ الَّتِي لَمْ يَطَّأَهَا، وَلَا مَزِيدَ، وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ فَآرَاءُ لَا حُجَّةَ فِيهَا. هـ. ^(٤) وَأَضَافَتْ قَوَانِينُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ، أَنَّ مِمَّا يُلْحَقُ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ: الطَّلَاقُ بِسَبَبِ غَيْبِ الزَّوْجِ، أَوْ بِسَبَبِ غَيْبِهِ، أَوْ حَبْسِهِ أَوْ لِلضَّرَرِّ.

(١) تراجع مسألة الهدم فيما يأتي ص ٨٨.

(٣) ص ٦٠ ج ٢ بداية المجتهد.

(٤) المحلى ج ١٠ ص ٢١٦، ص ٢٤٠.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

أقسامه: وهو ينقسم إلى بائِنِ بَيْنُونَةٍ صُغْرَى: وهو ما كان بما دونَ الثلاثِ، وبائِنِ بَيْنُونَةٍ كُبْرَى: وهو المُكْمَلُ للثلاثِ.

حُكْمُ البائِنِ بَيْنُونَةٍ صُغْرَى: الطَّلَاقُ البائِنُ بَيْنُونَةٍ صُغْرَى يُزِيلُ قَيْدَ الزَّوْجِيَّةِ، بِمَجْرُودِ، صدوره، وإذا كان مزيلًا للرابطة الزوجية فإنَّ المَطلَّقةَ تَصِيرُ أَجْنَبِيَّةً عَنْ زَوْجِهَا. فلا يَحِلُّ لَهُ الاستِمْتَاعُ بها، ولا يَرِثُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ إذا مات قَبْلَ انْتِهَاءِ الْعِدَّةِ أو بَعْدَهَا، وَيَحِلُّ بِالطَّلَاقِ البائِنِ مَوْعِدُ مُؤَخَّرِ الصَّدَاقِ الْمُؤَجَّلِ إلى أبعَدِ الأجلين الموت أو الطلاق. وللزوج أن يُعيدَ المَطلَّقةَ طَلاقًا بائنًا بَيْنُونَةٍ صُغْرَى إلى عِصْمَتِهِ بِعَقْدٍ وَمَهْرٍ جَدِيدَيْنِ، دونَ أن تتزوجَ زوجًا آخَرَ، وإذا أعادها عَادَتْ إليه بما بَقِيَ له من الطَّلَاقِ، فإن كان طَلَّقَهَا واحدةً من قَبْلِ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ عَلَيْهَا طَلَقَتَيْنِ بعد العَوْدَةِ إلى عِصْمَتِهِ، وإن كان طَلَّقَهَا طَلَقَتَيْنِ لا يَمْلِكُ عَلَيْهَا إِلَّا طَلَقَةً واحدةً.

حُكْمُ الطَّلَاقِ البائِنِ بَيْنُونَةٍ كُبْرَى: الطَّلَاقُ البائِنُ بَيْنُونَةٍ كُبْرَى يُزِيلُ قَيْدَ الزَّوْجِيَّةِ مِثْلُ البائِنِ بَيْنُونَةٍ صُغْرَى، وَيَأْخُذُ جَمِيعَ أَخْكَامِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُعِيدَ مَنْ أَبَانَهَا بَيْنُونَةٍ كُبْرَى إلى عِصْمَتِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا آخَرَ نِكَاحًا صَحِيحًا. وَيَدْخُلُ بِهَا دُونَ إِرَادَةِ التَّحْلِيلِ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (١). أَيُ فَإِنْ طَلَّقَهَا الطَّلَاقَ الثَّالِثَ، فلا تَحِلُّ لِرَوْجِهَا الْأَوَّلِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَتَزَوَّجَ آخَرَ. لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لامْرَأَةٍ رَفَاعَةَ: «لَا. حَتَّى تَذَوَّقِي» (٢) عُسَيْلَتَهُ وَيَذَوَّقِي عُسَيْلَتَكَ» (٣).

مَسْأَلَةُ الْهَدْمِ: مِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُبَانَةَ بَيْنُونَةٍ كُبْرَى إِذَا تَزَوَّجَتْ، ثُمَّ طَلَّقَتْ وَعَادَتْ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ بعد انقضاءِ عِدَّتِهَا تَعُودُ إِلَيْهِ بِحِلٍّ جَدِيدٍ، وَيَمْلِكُ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ، لِأَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِي أَنْهَى الْحِلَّ الْأَوَّلَ. فَإِذَا عَادَتْ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ أَنْشَأَ هَذَا الْعَقْدُ حِلًّا جَدِيدًا. أَمَّا الْمُبَانَةُ بَيْنُونَةٍ صُغْرَى إِذَا تَزَوَّجَتْ بِآخَرَ بَعْدَ انقضاءِ عِدَّتِهَا ثُمَّ طَلَّقَتْ مِنْهُ، وَرَجَعَتْ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، تَكُونُ مِثْلَ الْمُبَانَةِ بَيْنُونَةٍ كُبْرَى فَتَعُودُ إِلَيْهِ بِحِلٍّ جَدِيدٍ وَيَمْلِكُ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ. عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَأَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ (٤): تَعُودُ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ، فَتَكُونُ مِثْلَ مَا إِذَا طَلَّقَهَا طَلاقًا رَجْعِيًّا أو عَقَدَ عَلَيْهَا عَقْدًا جَدِيدًا بعد أن بَانَ مِنْهُ بَيْنُونَةٍ صُغْرَى. وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِمَسْأَلَةِ الْهَدْمِ: أَيُ هَلَّ الزَّوْجُ الثَّانِي يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ مِنَ الطَّلَاقِ. كَمَا يَهْدِمُ الثَّلَاثَ أَوْ لَا يَهْدِمُ؟.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٢) أي لا تعودى إلى زوجك الأول حتى يصيبك فتذوقى عسيلته أو يذوق عسيلتك.

(٣) رواه البخاري ومسلم. (٤) ورايه مرجوح في المذهب.

طَلَاقِ الْمَرِيضِ مَرَضِ الْمَوْتِ

لم يثبت في الكتاب ولا في السنة الصريحة حكم طلاق المريض مرض الموت، إلا أنه قد ثبت عن الصحابة أن سيدنا عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته «تماضر» طلاقاً مكملًا للثلاث في مرضه الذي مات فيه، فحكم له سيدنا عثمان بغيرائها منه، وقال: «ما اتهمتُهُ، أي أنه لم يتهمه بالفرار من حقها في الميراث» ولكن أردت السنة. ولهذا ورد أن ابن عوف نفسه قال: «ما طلقْتُها ضِرَّاراً وَلَا فِرَّاراً». يعني أنه لا يُنكِرُ ميراثها منه. وكذلك حدث أن سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه طلق امرأته «أم البينين» بنت عيينة بن حصن الفزاري وهو مُحَاصِرٌ في داره، فلما قُتِلَ جَاءَتْ إِلَى سَيِّدِنَا عَلِيٍّ وَأَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ. ففَضَّلَ لها بِمِيراثِها منه. وقال: «تَرَكَهَا حَتَّى إِذَا أَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ فَارَقَهَا!». وعلى ذلك اختلف الفقهاء في طلاق المريض مرض الموت فقالت الأحناف: إذا طلق المريض امرأته طلاقاً بائناً فمات من هذا المرض ورثته... وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها. وكذلك الحكم فيما إذا بارز رجلاً أو قُتِلَ في قِصَاصٍ أو رَجِمَ، إن مات في ذلك الوجه أو قُتِلَ. وإن طلقها ثلاثاً بأمرها أو قال لها: أختاري، فاختارت نفسها. أو اختلعت منه ثم مات وهي في العدة لم ترثه. هـ. والفرق بين الصورتين: أن الطلاق في الصورة الأولى صَدَرَ مِنَ الْمَرِيضِ وهو يشعُرُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا طَلَّقَهَا لِيَمْنَعَهَا مِنْ حَقِّهَا فِي الْمِيرَاثِ فَيُعَامِلُ بِنَقِيضِ قَضِيده، ويثبت لها حقها الذي أراد أن يمنعها منه. ولهذا يُطَلَّقُ على هذا الطلاق طَلَاقُ الْفَارِ.

وأما الطلاق في الصورة الثانية فلا يتصور فيه الفَرَارُ، لأنها هي التي أَمَرَتْ بِالطَّلَاقِ أو اختارته ورَضِيَتْهُ، وكذلك الحكم فيمن كان محصوراً أو في صف القتال. فطلق امرأته طلاقاً بائناً... وقال أحمد وابن أبي ليلى: لها الميراث بعد انقضاء عدتها ما لم تتزوج بغيره. وقال مالك والليث: لها الميراث، سواء أكانت في العدة أم لم تكن، وسواء تزوجت أم لم تتزوج. وقال الشافعي: لا ترث. قال في بداية المجتهد: وسبب الخلاف، اختلافهم في وجوب العمل بسد الذرائع، وذلك أنه لما كان المريض يُتَهَمُ في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته ليَقْطَعَ حَظَّهَا مِنَ الْمِيرَاثِ. فَمَنْ قَالَ بِسَدِّ الذَّرَائِعِ أَوْجَبَ ميراثها، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ بِسَدِّ الذَّرَائِعِ وَلَحَظَّ وجوب الطلاق لم يُوجِبْ لها ميراثاً.

وذلك أن هذه الطائفة تقول: «إن كان الطلاق قد وقع فيجب أن يقع بجميع أحكامه. لأنهم قالوا: إنه لا يرثها إن ماتت، وإن كان لم يقع فالزوجية باقية بجميع أحكامها. لا بد لخصوصهم من أحد الجوابين، لأنه يفسر أن يقال إن في الشرع نوعاً من الطلاق، توجد له

بغض أحكام الطلاق وبغض أحكام الزوجية. وأعسر من ذلك القول بالفرق بين أن يصح أو لا يصح؛ لأن هذا يكون طلاقاً موقوفاً بالحكم، إلى أن يصح أو لا يصح، ولها كله مما يغسر القول به في الشزع. ولكن إنما أنس القائلون به: أنه فتوى عثمان وعلي حتى زعمت المالكية أنه إجماع الصحابة. ولا معنى لقولهم، فإن الخلاف فيه عن أبي الزبير مشهور. وأما من رأى أنها تترث في العدة، فلأن العدة عنده من بعض أحكام الزوجية، وكأنه شبهها بالمطلقة الرجعية، وروي هذا القول عن عمر وعن عائشة. وأما من أشتراط في تزويجها ما لم تتزوج، فإنه لحظ في ذلك إجماع المسلمين على أن المرأة الواحدة لا تترث من زوجين، ولكون التهمة هي العلة عند الذين أوجبوا الميراث. قال: وأختلفوا إذا طلبت هي الطلاق أو ملكها الزوج أمرها فطلقت نفسها، فقال أبو حنيفة لا تترث أصلاً... وفرق الأوزاعي بين التملك والطلاق، فقال: ليس لها الميراث في التملك، ولها في الطلاق. وسوى مالك في ذلك كله حتى قال: إن ماتت لا يرثها، وترثه هو إن مات، وهذا مخالف للأصول جد^(١) ١. هـ.

قال ابن حزم: «طلاق المريض كطلاق الصحيح، ولا فرق مات من ذلك المريض أو لم يمُت. فإن كان طلاق المريض ثلاثاً، أو آخر ثلاث، أو قبل أن يطأها، فمات أو ماتت قبل تمام العدة، أو بعدها، أو كان طلاقاً رجعياً فلم يرتجعها حتى مات أو ماتت بعد تمام العدة. فلا ترثه في شيء من ذلك كله. ولا يرثها أصلاً، وكذلك طلاق الصحيح للمريضة، وطلاق المريض للمريضة، ولا فرق، وكذلك طلاق الموقوف للقتل، والحامل المثقلة، وهذا مكان اختلف الناس فيه^(٢)».

التفويض والتوكيل في الطلاق

الطلاق حق من حقوق الزوج، فله أن يطلق زوجته بنفسه، وله أن يفوضها في تطلق نفسها، وله أن يوكل غيره في التطلق. وكل من التفويض والتوكيل لا يسقط حقه ولا يمنعه من استعماله متى شاء، وخالف في ذلك الظاهرية، فقالوا: إنه لا يجوز أن يفوض لزوجته تطلق نفسها، أو يوكل غيره في تطلقها. قال ابن حزم: ومن جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقاً، طلقت نفسها أو لم تطلق، لأن الله تعالى جعل الطلاق للرجال لا للنساء.

صنع التفويض: وصنع التفويض هي:

١- اختاري نفسك.

(٢) المحلى. ص ٢٢٣ ج ١٠.

(١) بداية المجتهد، ج ٢ ص ٨٦ - ٨٧.

٢- أَمْرُكَ بِيَدِكَ .

٣- طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ .

وقد اختلف الفقهاء في كل صيغة من هذه الصيغ وذهبوا مذاهب متعددة نجملها فيما يلي :

١ - اختاري نفسك: ذهب الفقهاء إلى وقوع الطلاق بهذه الصيغة، لأنَّ الشرع جعلها من صيغ الطلاق، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرَبِّنْتَهَا فَنَعَالَيْكُمْ أُمَمٌ مِّمَّنْكُمْ وَأَسْرَحَكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا . وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(١) . ولما نزل هذه الآية دخل الرسول ﷺ على عائشة فقال لها: «إني ذاكِرُكَ لَكَ أَمْرًا مِنَ اللَّهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، فَلَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبِيكَ» قالت: وما هذا يا رسول الله؟ فتلا عليها الآية. قالت: فيك يا رسول الله استأمر أبيي؟ . . . بل أريد الله ورسوله، والدار الآخرة، وأسألك ألا تخبر امرأة من نسائك بالذي قلت. قال: «لَا تَسْأَلَنِي امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ إِلَّا أَخْبَرْتُهَا . إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْعَثْنِي . . . الخ . ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَمَا فَعَلْتَ عَائِشَةُ، فَكُلُّهُنَّ اخْتَرَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ .

روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْتَرْنَاهُ . فلم يعد ذلك شيئا» . وفي لفظ لمسلم: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ نِسَاءٍ فَلَمْ يَكُنْ طَلَقًا» . وفي هذا دلالة على أَنَّهُنَّ لو اخْتَرْنَ أَنْفُسَهُنَّ، كان ذلك طلاقًا . وَأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ يُسْتَعْمَلُ فِي الطَّلَاقِ^(٢) . ولم يختلف في ذلك، أحد من الفقهاء . بينما اختلفوا فيما يقع إذا اختارت المرأة نفسها، فقال بعضهم: إنه يقع طلقة واحدة رجعية . وهو مروي عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، وابن أبي ليلى، وسفيان، والشافعي، وأحمد، وإسحاق .

وقال بعضهم: إذا اختارت نفسها يقع واحدة بائنة، وهو مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبه قال الأحناف . وقال مالك بن أنس: إن اختارت نفسها فهي ثلاث . وإن اختارت زوجها يكون واحدة . ويشترط الأحناف في وقوع الطلاق بهذه الصيغة ذكر النفس في كلامه أو في كلامها، فلو قال لها: اختاري، فقالت اخترت، فهو باطل لا يقع بها شيء .

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٢٨، ٢٩ .

(٢) أهل الظاهر يرون أن معنى ذلك أَنَّهُنَّ لو اخترن أنفسهن طلقهن رسول الله ﷺ، لا أَنَّهُنَّ كن يطلقن بنفس اختيار الطلاق .

٢- **أَمْرُكَ بِبَيْدِكَ^(١)** : إذا قال الرجل لزوجته أَمْرُكَ بِبَيْدِكَ، فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا، فهي طَلَقَةٌ واحدة عند عُمَرَ، وعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وهو مذهب سُفْيَانَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ. روى أَنَّهُ جَاءَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَجُلٌ فَقَالَ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ امْرَأَتِي بَعْضٌ مَا يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ. فَقَالَتْ: لَوْ أَنَّ الَّذِي بِبَيْدِكَ مِنْ أَمْرِي بِبَيْدِي. لَعَلِمْتُ كَيْفَ أَضْنَعُ قَالَ: فَإِنَّ الَّذِي بِبَيْدِي مِنْ أَمْرِكَ بِبَيْدِكَ قَالَتْ: فَأَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا. قَالَ: أَرَاهَا وَاحِدَةً وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهَا مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا وَسَلَّمَتِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ، ثُمَّ لَقِيَهُ فَقَصَّ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ. فَقَالَ: صَنَعَ اللَّهُ بِالرِّجَالِ وَقَعَلَ: يَغْمِدُونَ إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي أَيْدِيهِمْ فَيَجْعَلُونَهُ بِأَيْدِي النِّسَاءِ بِفِيهَا الثَّرَابُ. مَاذَا قُلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قُلْتُ أَرَاهَا وَاحِدَةً. وَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. قَالَ: وَأَنَا أَرَى ذَلِكَ، وَلَوْ رَأَيْتَ غَيْرَ ذَلِكَ عَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تُصِيبْ^(٢). وقال الأحناف: يقع طَلَقَةٌ واحدةً بَائِنَةً، لَأَنَّ تَمْلِيكَهَ أَمْرَهَا يَقْتَضِي زَوَالَ سُلْطَانِهِ عَنْهَا، وَإِذَا قَبِلْتَ ذَلِكَ بِالِاخْتِيَارِ وَجِبَ أَنْ يَزُولَ عَنْهَا، وَلَا يَخْصُلَ ذَلِكَ مَعَ بَقَاءِ الرَّجْعَةِ.

هل الْمُغْتَبَرُ نِيَّةُ الزَّوْجِ أَمْ نِيَّةُ الزَّوْجَةِ؟ ذهب الشافعي إلى أَنَّ الْمُغْتَبَرُ هُوَ نِيَّةُ الزَّوْجِ. فَإِنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً، وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ، وَلَهُ أَنْ يُتَاكَرَّهَا فِي الطَّلَاقِ نَفْسِهِ، وَفِي الْعِدَّةِ: فِي الْخِيَارِ أَوْ التَّمْلِيكِ. وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا إِنْ نَوَتْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ وَقَعَ مَا نَوَتْ، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ الثَّلَاثَةَ بِالتَّضَرُّيحِ، فَتَمْلِكُهَا بِالْكِتَابَةِ كَالزَّوْجِ. فَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ الزَّوْجُ لَمْ أَجْعَلْ لَهَا إِلَّا وَاحِدَةً، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ. وَالْقَضَاءُ مَا قُضِيَ، وَهَذَا مَذْهَبُ عُثْمَانَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَالَ عُمَرُ وَابْنُ مَسْعُودٍ: تَقَعُ طَلَقَةٌ وَاحِدَةً كَمَا سَبَقَ فِي قِصَّةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ.

هل جَعَلَ الْأَمْرَ بِالْيَدِ مُقْبَدًا بِالمَجْلِسِ؟ أَمْ هُوَ عَلَى التَّرَاجُحِ؟ قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمُغْنِيِّ: وَمَتَى جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِبَيْدِهَا فَهُوَ بِبَيْدِهَا أَبَدًا لَا يَتَقَيَّدُ بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ.

رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَالْحَكَمُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: هُوَ مَقْصُورٌ عَلَى الْمَجْلِسِ، وَلَا طَلَاقَ لَهَا بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ، لِأَنَّهُ تَخْيِيرٌ لَهَا فَكَانَ مَقْصُورًا عَلَى الْمَجْلِسِ كَقَوْلِهِ: أَخْتَارِي. وَرَجَّحَ الرَّأْيُ الْأَوَّلَ لِقَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِبَيْدِهَا. قَالَ: هُوَ لَهَا حَتَّى تَنْكِلَ. قَالَ: وَلَا نَعْرِفُ لَهُ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا. وَلِأَنَّهُ نَوْعُ تَوْكِيلٍ فِي الطَّلَاقِ. فَكَانَ عَلَى التَّرَاجُحِ كَمَا لَوْ جَعَلَهُ لِأَخِيْنِي.

(١) أي أمرك الذي بيدي، وهو الطلاق، جعلته بيدك.

(٢) بداية المجتهد، ص ٦٧ ج ٢.

رُجُوعُ الزَّوْجِ: قال: فَإِنْ رَجَعَ الزَّوْجُ فِيمَا جَعَلَ إِلَيْهَا أَوْ قَالَ: فَسَخْتُ مَا جَعَلْتُ إِلَيْكَ بَطْلًا وَبِذَلِكَ قَالَ: عَطَاءٌ، وَمَجَاهِدٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَالتَّخَعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَمَالِكٌ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ لِأَنَّهُ مَلَكَهَا ذَلِكَ، فَلَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعَ. قَالَ: وَإِنْ وَطَّئَهَا الزَّوْجُ، كَانَ رُجُوعًا، لِأَنَّهُ نَوْعُ تَوْكِيلٍ وَالتَّصَرُّفُ فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ يُبْطِلُ الْوَكَالَهَ. وَإِنْ رَدَّتِ الْمَرْأَةُ مَا جَعَلَ إِلَيْهَا بَطْلًا كَمَا تُبْطَلُ الْوَكَالَهَ بِفَسْخِ التَّوْكِيلِ^(١).

٣- طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ: قَالَتِ الْأَحْنَفُ: «مَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ طَلَّقِي نَفْسَكَ وَلَا نِيَّةَ لَهُ، أَوْ نَوَى طَلْقًا وَاحِدَةً فَقَالَتْ: طَلَّقْتُ نَفْسِي، فِيهِ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ. وَإِنْ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا، وَقَدْ أَرَادَ الزَّوْجُ ذَلِكَ، وَقَعْنَ عَلَيْهَا، وَإِنْ قَالَ لَهَا طَلَّقِي نَفْسَكَ، فَقَالَتْ أَبْنَتْ نَفْسِي طَلَّقْتُ، وَإِنْ قَالَتْ قَدْ أَخَذْتُ نَفْسِي لَمْ تُطَلَّقْ، وَإِنْ قَالَ لَهَا: طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ. فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ. وَإِذَا قَالَ لِرَجُلٍ: طَلَّقْ امْرَأَتِي، فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ. وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ طَلَّقَهَا إِنْ شِئْتَ، فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ خَاصَّةً.

التَّوْكِيلُ: إِذَا جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ بِيَدِ غَيْرِهِ صَحَّ. وَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ جَعَلَهُ بِيَدِهَا، فِي أَنَّهُ بِيَدِهِ فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ، وَوَافَقَ الشَّافِعِيُّ عَلَى هَذَا فِي حَقِّ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ تَوْكِيلٌ، وَسَوَاءٌ قَالَ: أَمْرُ امْرَأَتِي بِيَدِكَ، أَوْ قَالَ: جَعَلْتُ لَكَ الْخِيَارَ فِي طَلَاقِ امْرَأَتِي، أَوْ قَالَ طَلَّقِ امْرَأَتِي. وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ ذَلِكَ مَقْصُورٌ عَلَى الْمَجْلِسِ لِأَنَّهُ نَوْعُ تَخْيِيرٍ أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ أَخْتَارِي. قَالَ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ: وَلَنَا أَنَّهُ تَوْكِيلٌ مُطْلَقٌ. فَكَانَ عَلَى التَّرَاجِي، كَالْتَّوْكِيلِ فِي الْبَيْعِ، وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا مَا لَمْ يَفْسَخْ أَوْ يَطَّأَهَا، وَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَ وَاحِدَةً وَثَلَاثًا، كَالْمَرْأَةِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ الْأَمْرَ إِلَّا بِيَدِ مَنْ يَجُوزُ تَوْكِيلُهُ، وَهُوَ الْعَاقِلُ. فَأَمَّا الطُّفْلُ وَالْمَجْنُونُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَجْعَلَ الْأَمْرَ بِأَيْدِيهِمْ فَإِنْ فَعَلَ فَطَلَّقَ وَاحِدًا مِنْهُمْ لَمْ يَقَعْ طَلَّاقُهُ. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: يَصِحُّ^(٢).

التَّغْيِيمُ^(٣) وَالتَّقْيِيدُ فِي هَذِهِ الصِّيَغَةِ: هَذِهِ الصِّيَغَةُ قَدْ تَكُونُ مُطْلَقَةً، بِأَنْ يَجْعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا، أَوْ أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا دُونَ تَقْيِيدِ بَشِيءٍ يَزِيدُ عَلَى الصِّيَغَةِ. وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي مَجْلِسِ التَّفْوِضِ فَقَطْ إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً فِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً عَنْهُ كَانَ ذَلِكَ الْحَقُّ فِي مَجْلِسِ عَلَيْهَا بِهِ فَقَطْ، حَتَّى لَوْ انْتَهَى أَوْ تَغَيَّرَ مَجْلِسُ التَّفْوِضِ أَوْ مَجْلِسُ الْعِلْمِ، وَلَمْ تُطَلِّقْ نَفْسَهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا هَذَا الْحَقُّ بَعْدَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الصِّيَغَةَ مُطْلَقَةً، فَتَنْصَرِفُ إِلَى الْمَجْلِسِ، فَإِذَا فَاتَ فَلَا

(١) المغني، ص ٢٨٨، ج ٨

(٢) المغني، ص ٢٩٢.

(٣) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، ص ١٥٢.

تَمْلِكُهُ. وهذا الحُكْمُ في حالة ما إذا لم تَقُمْ قَرِينَةُ تَذُلْ عَلَى تَعْمِيمِ التَّفْوِيزِ، كَأَن يَكُونَ هَذَا التَّفْوِيزُ حِينَ عَقْدِ الزَّوْاجِ، لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ أَنَّ يَفْصِدَ الْمُفَوِّضُ تَمْلِيكَهَا تَطْلِيقَ نَفْسِهَا فِي نَفْسِ مَجْلِسِ زَوَاجِهَا، فَالصَّيْغَةُ تُفِيدُ التَّعْمِيمَ بِدَلَالَةِ الْحَالِ. وَقَدْ صَدَرَ مِنْ بَعْضِ الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَةِ الْمَصْرِِيَةِ الْجُزْئِيَّةِ حُكْمٌ بَيَّنَّ عَلَى أَنَّ التَّفْوِيزَ إِذَا كَانَ فِي حِينَ عَقْدِ الزَّوْاجِ وَبَصِيغَةً مُطْلَقَةً، لَا يَتَقَيَّدُ بِالْمَجْلِسِ، وَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تُطْلِقَ نَفْسَهَا مَتَى شَاءَتْ، وَإِلَّا خَلَا التَّفْوِيزُ مِنَ الْفَائِدَةِ، وَأَيَّدَ هَذَا الْحُكْمَ اسْتِثْنَائِيًّا. وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الصَّيْغَةُ عَامَةً. كَأَن يَقُولَ لَهَا: أَخْتَارِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتُ، أَوْ أَمْرَكَ بِبَيْدِكَ كُلَّمَا أَرَدْتِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَهَا أَنْ تُطْلِقَ نَفْسَهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ، لِأَنَّهُ مَلِكُهَا حَقٌّ تَطْلِيقَ نَفْسِهَا مِلْكًا عَامًّا، فَلَهَا أَنْ تَسْتَعْمَلَ هَذَا الْحَقَّ فَتُطْلِقَ فِي أَيِّ وَقْتٍ. وَقَدْ تَكُونُ هَذِهِ الصَّيْغَةُ مُؤَقَّتَةً بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، كَأَن يَجْعَلَ أَمْرَهَا بِبَيْدِهَا مُدَّةً سَنَةٍ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تُطْلِقَ نَفْسَهَا فِي الْوَقْتِ الْمَعْيَنِ فَقَطْ، وَأَمَّا بَعْدَ مُضِيِّهِ فَلَا حَقَّ لَهَا فِي التَّطْلِيقِ.

التَّفْوِيزُ حِينَ الْعَقْدِ وَبَعْدَهُ^(١) : وَيجوزُ التَّفْوِيزُ حِينَ عَقْدِ الزَّوْاجِ أَوْ بَعْدَهُ، إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ حِينَ عَقْدِ الزَّوْاجِ عِنْدَ الْأَحْنَافِ أَنْ يَكُونَ الْبَادِئُ بِهِ هُوَ الزَّوْجَةُ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ الْمَرْأَةُ لِلرَّجُلِ: زَوَّجْتُ نَفْسِي مِنْكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَمْرِي بِبَيْدِي أَطْلُقَ نَفْسِي كُلَّمَا أَرِيدُ. فَيَقُولُ لَهَا: قَبِلْتُ فَبِهَذَا الْقَبُولِ يَتِمُّ الزَّوْاجُ، وَيَصِحُّ التَّطْلِيقُ، وَيَكُونُ لَهَا الْحَقُّ فِي أَنْ تُطْلِقَ نَفْسَهَا كُلَّمَا أَرَادَتْ، لِأَنَّ قَبُولَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الزَّوْاجِ ثُمَّ إِلَى التَّفْوِيزِ. أَمَّا إِذَا كَانَ الْبَادِئُ بِالْإِيجَابِ الْمُقْتَرِنِ بِالتَّفْوِيزِ هُوَ الزَّوْجُ كَأَن يَقُولَ رَجُلٌ لَامْرَأَتِهِ: تَزَوَّجْتِكِ عَلَى أَنْ تَكُونِ عِضْمَتُكِ بِبَيْدِكَ تَطْلِيقِينَ نَفْسَكَ كُلَّمَا أَرَدْتِ. فَتَقُولُ: قَبِلْتُ فَبِهَذَا يَتِمُّ الزَّوْاجُ وَلَا يَصِحُّ التَّفْوِيزُ، وَلَا يَكُونُ لِلزَّوْجَةِ الْحَقُّ فِي أَنْ تُطْلِقَ نَفْسَهَا. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصَّوْرَتَيْنِ أَنَّهُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، قَبْلَ الزَّوْجِ التَّفْوِيزُ بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ، فَيَكُونُ قَدْ مَلَكَ التَّطْلِيقَ بَعْدَ أَنْ مَلَكَهُ بِتَمَامِ عَقْدِ الزَّوْاجِ. أَمَّا فِي الثَّانِيَةِ، فَإِنَّهُ مَلَكَ التَّطْلِيقَ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهُ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ قَبْلَ تَمَامِ عَقْدِ الزَّوْاجِ إِذْ لَمْ يَصُدَّرْ إِلَّا الْإِيجَابُ وَحْدَهُ.

الحالات التي يُطلق فيها القاضي

الْحَالَاتُ الَّتِي يُطْلَقُ فِيهَا الْقَاضِي: صَدَرَ بِهَا قَانُونُ سَنَةِ ١٩٢٠ وَسَنَةِ ١٩٢٩، وَهِيَ مُسْتَمَدَّةٌ مِنْ أَجْتِهَادِ الْفُقَهَاءِ، حَيْثُ لَمْ يَرِزْ بِهَا نَصٌّ صَحِيحٌ صَرِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ فِيهَا التَّيْسِيرُ عَلَى النَّاسِ تَجَنُّبًا لِلْخَرَجِ، وَتَمَشُّيًا مَعَ رُوحِ الْإِسْلَامِ السَّمْحَةِ.

جاء في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ النصُّ عَلَى التَّطْلِيقِ لَعَدَمِ الثَّقَقَةِ، وَالتَّطْلِيقِ لِلْعَيْبِ.

(١) أَحْكَامُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، ص ١٥٢.

وجاء في القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ النص على التّطليق للضرر، والتّطليق لغيبه الزوج بلا عذر، والتّطليق لحبسه. ونورد فيما يلي حكم كل، مع مواد القانون الخاصة به ما عدا حكم التّطليق للغيب، فقد تقدّم الكلام عليه في الجزء السادس.

التّطليق لعدم الثّقة: ذهب الإمام مالك والشافعي وأحمد إلى جواز التّفريق لعدم الثّقة^(١) بحكم القاضي إذا طلبته الزوجة^(٢)، وليس له مال ظاهر، وأستدلوا لمذهبهم لهذا بما يأتي:

١ - أَنَّ الزَّوْجَ مُكَلِّفٌ بِأَنْ يُنْصِفَ زَوْجَتَهُ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُسَرِّحَهَا وَيُطَلِّقَهَا بِإِحْسَانٍ: لقول الله سبحانه: ﴿فَإِمْسَاكِ مَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾^(٣). ولا شك أن عدم الثّقة ينافي الإمساك بمعروف.

٢ - أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تُنْكِحُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْدُوهُنَّ﴾^(٤) والرسول ﷺ يقول: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». وأيُّ إضرارٍ ينزلُ بالمرأة أكثر من ترك الإنفاق عليها، وإن على القاضي أن يُزيل هذا الضرر.

٣ - وإذا كان من المقرّر أن يُفَرَّقَ القاضي من أجل الغيب بالزوج فإن عدم الإنفاق يعدُّ أشدَّ إيذاءً للزوجة وظلماً لها من وجود غيب بالزوج، فكان التّفريق لعدم الإنفاق أولى. وذهب الأحناف إلى عدم جواز التّفريق لعدم الإنفاق سواء أكان السبب مجرد الامتناع أم الإغسار، والعجز عنها ودليلهم في هذا:

١ - أَنَّ اللَّهَ سبحانه قَالَ: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً ءَاتَاهَا سَيِّجَعُلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾^(٥). وقد سئل الإمام الزّهرّي عن رجل عاجز عن نفقة زوجته: أيفرق بينهما؟ قال: تستأني به، ولا يفرق بينهما، وتلا الآية السابقة.

٢ - أَنَّ الصّحابة كان منهم المومِر والمغسر، ولم يُعرف عن أحدٍ منهم أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فرّق بين رجل وامرأته، بسبب عدم الثّقة لفقيره وإغساره.

(١) أي المقصود بالنفقة النفقة الضرورية في الغذاء والكساء والسكن في أدنى صورها. والمقصود بعدم النفقة في الحاضر والمستقبل أما في الماضي فإنه لا يقتضي المطالبة بالتفريق ولا تجاب إليه المرأة إذا طلبته بل تكون النفقة ديناً في الذمة ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ فَلْيُسْرُهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.

(٢) فإن كان له مال ظاهر فإنه لا يفرق بينه وبين زوجته وينفذ حكم النفقة فيه.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩. (٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣١.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٧.

٣- وقد سأل نِسَاء النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيُّ ما ليس عنده: فاعْتَزَلَهُنَّ شَهْرًا، وكان ذَلِكَ عقوبةً لَهُنَّ، وإذا كانت المطالبة بما لا يَمْلِكُ الزَّوْجُ تَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ، فَأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ طَلَبُ التَّفْرِيقِ عند الإِمْسَارِ ظُلْمًا لا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ.

قالوا: وإذا كان الامتناع عن الإنفاق مع القُدْرَةِ عليه ظُلْمًا، فَإِنَّ الوَسِيلَةَ في رَفْعِ هَذَا الظُّلْمِ هي بَيْعُ مَالِهِ لِلإِنْفَاقِ منه، أو حَبْسُهُ حَتَّى يُنْفِقَ عَلَيْهَا، ولا يَتَعَيَّنُ التَّفْرِيقُ لِدَفْعِ هَذَا الظُّلْمِ ما دام هناك وسائل أخرى، وإذا كان كذلك القاضي لا يُفَرِّقُ بهذا السبب لَأَنَّ التَّفْرِيقَ ابْتِغَاءُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ مِنَ الزَّوْجِ صَاحِبِ الْحَقِّ، فَكَيْفَ يَلْجَأُ الْقَاضِي إِلَيْهِ مع أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ، وليس هو السَّبِيلُ الْوَحِيدُ لِرَفْعِ الظُّلْمِ. هَذَا إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْإِنْفَاقِ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَقَعْ مِنْهُ ظُلْمٌ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَكْفُلُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا.

وجاء في القانون لسنة ١٩٢٠ مادة ٤: «إِذَا أَمْتَنَعَ الزَّوْجُ عَنِ الْإِنْفَاقِ عَلَى زَوْجَتِهِ، فَإِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ نَقَذَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالثَّقَفَةِ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهُ مُعْسِرٌ أَوْ مُوسِرٌ، وَلَكِنْ أَصَرَ عَلَى عَدَمِ الْإِنْفَاقِ، طَلَّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي فِي الْحَالِ. وَإِنْ أَدْعَى الْعَجْزَ فَإِنْ لَمْ يُثْبِتْهُ طَلَّقَ عَلَيْهِ حَالًا، وَإِنْ أَثْبِتَهُ أَهْلُهُ مُدَّةً لَا تَزِيدُ عَلَى شَهْرٍ، فَإِنْ لَمْ يُنْفِقْ طَلَّقَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ».

مادة (٥): إِذَا كَانَ الزَّوْجُ غَائِبًا عَيْنَةً قَرِيبَةً، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ نَقَذَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالثَّقَفَةِ فِي مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ أَعْدَرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِالطَّرْقِ الْمَعْرُوفَةِ، وَضَرَبَ لَهُ أَجَلًا، فَإِنْ لَمْ يُرْسِلْ مَا تُنْفِقُ مِنْهُ زَوْجَتَهُ عَلَى نَفْسِهَا، أَوْ لَمْ يَخْضُرْ لِلإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، طَلَّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي بَعْدَ مُضِيِّ الْأَجْلِ. فَإِذَا كَانَ بَعِيدَ الْعَيْنَةِ لَا يَسْهُلُ الْوَصُولُ إِلَيْهِ، أَوْ كَانَ مَجْهُولَ الْمَحَلِّ، أَوْ كَانَ مَفْقُودًا، وَثَبِتَ أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ تُنْفِقُ مِنْهُ الزَّوْجَةُ، طَلَّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي. وَتَسْرِي أَحْكَامُ هَذِهِ الْمَادَةِ عَلَى الْمَسْجُونِ الَّذِي يُعْسِرُ بِالثَّقَفَةِ.

مادة (٦): تَطْلِيقُ الْقَاضِي لِعَدَمِ الْإِنْفَاقِ يَقَعُ رَجْعِيًّا، وَلِلزَّوْجِ أَنْ يُرَاجِعَ زَوْجَتَهُ إِذَا ثَبِتَ إِيسَارُهُ وَأَسْتَعَدَّ لِلإِنْفَاقِ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ فَإِذَا لَمْ يَثْبِتْ إِيسَارُهُ وَلَمْ يَسْتَعِدَّ لِلإِنْفَاقِ لَمْ تَصَحَّ الرَّجْعَةُ.

التَّطْلِيقُ لِلضَّرَرِ: ذَهَبَ الْإِمَامُ مَالِكٌ^(١): أَنَّ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي التَّفْرِيقَ إِذَا أَدْعَتْ إِضْرَارَ الزَّوْجِ بِهَا إِضْرَارًا لَا يُسْتَطَاعُ مَعَهُ دَوَامُ الْعِشْرَةِ بَيْنَ امْثَالِهِمَا، مِثْلُ ضَرْبِهَا، أَوْ

(١) ومثله مذهب أحمد، وخالف في ذلك أبو حنيفة والشافعي، فلم يذهبوا إلى التفريق بسبب الضرر، لإمكان إزالته بالتعزير وعدم إجبارها على طاعته.

سبها، أو إيذاؤها بأي نوع من أنواع الإيذاء الذي لا يُطاق، أو إكراهها على مُنكر من القول أو الفعل. فإذا ثبتت دعواها لدى القاضي ببيّنة الزوجية، أو اعتراف الزوج، وكان الإيذاء مما يُطاق معه دوام العشرة بين أمثالها وعجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها طلاقاً بائناً. وإذا عجزت عن البيّنة، أو لم يُقرّ الزوج رُفُضت دعواها. فإذا تكررَتْ منها الشكوى، وطلبت التفرّق، ولم يثبت للمحكمة صدق دعواها، عيّن القاضي حَكَمَيْنِ حَكَمَيْنِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ رَاشِدَيْنِ، لهما خِبرةٌ بحالهما، وقُدرةٌ على الإصلاح بينهما. ويَحْسُنُ أَنْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِهِمَا إِنْ أُمِكنَ. وإِلَّا فَمَنْ غَيْرِهِمْ، ويجبُ عليهما تَعَرُّفُ أسبابِ الشقاقِ بين الزوجين، والإصلاح بينهما بِقَدْرِ الإمكانِ، فَإِنْ عَجَزَا عَنِ الإصلاحِ وكانتِ الإساءةُ من الزوجين، أو من الزوج، أو لم تتبين الحقائق، قَرَّرَا التفرّقَ بينهما بِطَلَقَةٍ بائنة^(١) وإن كانت الإساءة من الزوجة فلا يُفرّق بينهما بالطلاق، وإنما يُفرّق بينهما بالخلع. وإن لم يَتَّفِقِ الحَكَمَانِ على رأيٍ أَمَرَهُمَا القَاضِي بِإِعَادَةِ التَّحْقِيقِ وَالبَحْثِ فَإِنْ لَمْ يَتَّفِقَا على رأيٍ اسْتَبَدَّ لهُمَا بِغَيْرِهِمَا. وعلى الحَكَمَيْنِ أَنْ يَزْعُمَا إلى القاضي ما يَسْتَقِرُّ عليه رأيُهُما. ويجبُ عليه أَنْ ينفذَ حُكْمَهُمَا. وأضَلُّ ذَلِكَ كُلَّهُ قولُ اللَّهِ سبحانه: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾^(٢)، والله يقول أيضاً: ﴿فَأَمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنٍ﴾^(٣) وقد فات الإمامُ بِمَعْرُوفٍ فَتَعَيَّنَ التَّسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». وجاءَ في قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩:

مادة (٦): «إذا أَدْعَتِ الزوجةُ إضرارَ الزوجِ بها بما لا يُسْتَطَاعُ مَعَهُ دوامُ العِشرةِ بين أمثالهما، يجوزُ لها أَنْ تُطَلِّبَ من القاضي التفرّقَ، وحينئذٍ يُطَلِّقُها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضررُ وعجزَ عن الإصلاحِ بينهما. فإذا رُفُضَ الطَّلَبُ ثُمَّ تَكَرَّرَتِ الشكوى، ولم يثبت الضررُ، بعث القاضي حَكَمَيْنِ وقضى على الوجه المُبيّن بالمواد: (٧، ٨، ٩، ١٠، ١١).

مادة (٧): يُشترطُ في الحَكَمَيْنِ أَنْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَيْنِ إِنْ أُمِكنَ، وإِلَّا فَمَنْ غَيْرِهِمْ، يَمُنُّ لَهُمْ خِبرةٌ بحالهما وقُدرةٌ على الإصلاحِ بينهما.

(١) ذهب أبو حنيفة وأحمد والشافعي - في أحد قوليه - إلى أنه ليس للحكّمين أن يطلقا إلا أن يجعل الزوج ذلك إليهما.

وقال مالك والشافعي: إن رأيا الإصلاح بعوض أو بغير عوض جاز، وإن رأيا الخلع جاز، وإن رأى الذي من قبل الزوج الطلاق طلق، ولا يحتاج إلى إذن الزوج في الطلاق، وهذا مبني على أنهما حكمان لا وكيلان.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٣) سورة النساء، الآية: ٣٥.

مادة (٨): على الحَكَمَيْنِ أَنْ يَتَعَرَّفَا أسبابَ الشُّقَاقِ بين الزوجين وَيَبْذُلَا جُهدَهُمَا في الإصلاحِ، فَإِنْ أُمِكنَ على طريقةٍ مُعَيَّنَةٍ قَرَرَاها.

مادة (٩): إِذَا عَجَزَ الحَكَمَانِ عَنِ الإِصْلَاحِ وَكَانَتِ الإِساءَةُ مِنَ الزَّوْجِ وَمِنْهُمَا، أَوْ جُهِلَ الحالُ قَرَرَا التَّفْرِيقَ بِطَلْفَةٍ بَائِنَةٍ.

مادة (١٠): إِذَا اخْتَلَفَ الحَكَمَانِ أَمْرُهُمَا القَاضِي بِمَعَاوَدَةِ البَحْثِ فَإِنْ أَسْتَمَرَ الخِلَافُ بَيْنَهُمَا حَكَمَ غَيْرُهُمَا.

مادة (١١): على الحَكَمَيْنِ أَنْ يَرْفَعَا إلى القَاضِي ما يُقَرَّرَانِهِ، وعلى القَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِمقتضاه.

التَّطْلِيقُ لِغَيْبَةِ الزَّوْجِ: التَّطْلِيقُ لِغَيْبَةِ الزَّوْجِ هُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَد^(١)، دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنِ الْمَرْأَةِ، فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطْلُبَ التَّفْرِيقَ إِذَا غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ تُنْفِقُ مِنْهُ بِشَرْطٍ:

١- أَنْ يَكُونَ غِيَابُ الزَّوْجِ عَنْ زَوْجَتِهِ لِغَيْرِ عَذْرِ مَقْبُولٍ.

٢- أَنْ تَتَضَرَّرَ بِغِيَابِهِ.

٣- أَنْ تَكُونَ الْغَيْبَةُ فِي بَلَدٍ غَيْرِ الَّذِي تُقِيمُ فِيهِ.

٤- أَنْ تَمُرَّ سَنَةٌ تَتَضَرَّرُ فِيهَا الزَّوْجَةُ.

فَإِنْ كَانَ غِيَابُهُ عَنْ زَوْجَتِهِ بِعَذْرِ مَقْبُولٍ، كَغِيَابِهِ لِطَلَبِ الْعِلْمِ، أَوْ مِمَّا رَسَتْ التَّجَارَةُ، أَوْ لِكَوْنِهِ مَوْلِياً خَارِجَ الْبَلَدِ أَوْ مُجَنِّداً فِي مَكَانٍ نَائٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُجِيزُ طَلَبَ التَّفْرِيقِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْغَيْبَةُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي تُقِيمُ فِيهِ. وَكَذَلِكَ لَهَا الْحَقُّ فِي أَنْ تَطْلُبَ التَّفْرِيقَ لِلضَّرَرِ الْوَاقِعِ عَلَيْهَا لِإِعْدِ زَوْجِهَا عَنْهَا لَا لِغِيَابِهِ. وَلَا بُدَّ مِنْ مُرُورِ سَنَةٍ يَتَحَقَّقُ فِيهَا الضَّرَرُ بِالزَّوْجَةِ وَتَشْعُرُ فِيهَا بِالْوَحْشَةِ، وَيُخْشَى فِيهَا عَلَى نَفْسِهَا مِنَ الْوُقُوعِ فِيهَا حَرَمَ اللَّهِ. وَالتَّقْدِيرُ بِسَنَةٍ قَوْلُ عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ^(٢). وَقِيلَ: ثَلَاثُ سِنِينَ. وَيُرَى أَحْمَدُ، أَنَّ أَدْنَى مُدَّةٍ يَجُوزُ أَنْ تَطْلُبَ التَّفْرِيقَ بَعْدَهَا سِتَّةُ أَشْهُرٍ، لِأَنَّهَا أَقْصَى مُدَّةٍ تَسْتَطِيعُ الْمَرْأَةُ فِيهَا الصَّبْرَ عَلَى غِيَابِ زَوْجِهَا كَمَا تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الْجُزْءِ السَّابِقِ، وَأَسْتَفْتَاءِ عُمَرَ، وَتَوَى حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) مَالِكٌ يَرَى أَنَّهُ طَلَاقٌ بَائِنٌ وَأَحْمَدُ يَرَى أَنَّهُ نَسْخٌ.

(٢) الْمُرَادُ بِالسَّنَةِ الْهَالِيَةِ.

التَّطْلِيقُ لِحَبْسِ الزَّوْجِ: وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ - عِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ - التَّطْلِيقُ لِحَبْسِ الزَّوْجِ، لِأَنَّ حَبْسَهُ يَوْفَعُ بِالزَّوْجَةِ الضَّرَرَ، لِيُعْدِيَ عَنْهَا. فَإِذَا صَدَرَ الْحُكْمُ بِالسُّجْنِ لِمُدَّةِ ثَلَاثِ سِنِينَ، أَوْ أَكْثَرَ، وَكَانَ الْحُكْمُ نَهَائِيًّا، وَنَقَذَ عَلَى الزَّوْجِ، وَمَضَتْ سَنَةٌ فَأَكْثَرَ مِنْ تَارِيخِ تَنْفِيزِهِ، فَلِلزَّوْجَةِ أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي الطَّلَاقَ لَوُقُوعِ الضَّرَرِ بِهَا بِسَبَبِ بُعْدِهِ عَنْهَا. فَإِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ طَلَّقَهَا الْقَاضِي طَلَقَةً بَائِنَةً. عِنْدَ مَالِكٍ، وَيُغْتَبَرُ ذَلِكَ قَسْخًا عِنْدَ أَحْمَدَ. قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَعَلَى هَذَا فَالْقَوْلُ فِي امْرَأَةِ الْأَسِيرِ وَالْمَحْبُوسِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّنْ تَعَذَّرَ انْتِفَاعُ امْرَأَتِهِ بِهِ كَالْقَوْلِ فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ بِالْإِجْمَاعِ.

وجاء في القانون مادة ١٢: «إِذَا غَابَ الزَّوْجُ سَنَةً فَأَكْثَرَ بِلَا عُذْرٍ مَقْبُولٍ، جَازَ لَزَوْجَتِهِ أَنْ تَطْلُبَ إِلَى الْقَاضِي تَطْلِيقَهَا بَائِنًا إِذَا تَضَرَّرَتْ مِنْ بُعْدِهِ عَنْهَا، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ تَسْتَطِيعُ الْإِنْفَاقَ مِنْهُ».

مادة (١٣): إِنْ أَمَكَنَّ وَصُولَ الرِّسَالِ إِلَى الْغَائِبِ ضَرَبَ لَهُ الْقَاضِي أَجَلًا وَأَعَذَّرَ إِلَيْهِ، بِأَنَّهُ يُطَلِّقُهَا عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَخْضَرْ لِلْإِقَامَةِ مَعَهَا أَوْ يَنْقُلُهَا إِلَيْهِ أَوْ يُطَلِّقُهَا. فَإِذَا انْقَضَى الْأَجْلُ، وَلَمْ يَفْعَلْ، وَلَمْ يُبَيِّدْ عُذْرًا مَقْبُولًا، فَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا بِتَطْلِيقَةٍ بَائِنَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ وَصُولَ الرِّسَالِ إِلَى الْغَائِبِ طَلَّقَهَا الْقَاضِي عَلَيْهِ بِلَا إِعْذَارٍ وَضَرَبَ أَجْلًا.

مادة (١٤): لِرَّزْوَجَةِ الْمَحْبُوسِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ نَهَائِيًّا بِعُقُوبَةٍ مُقَيَّدَةٍ لِلْحُرِّيَّةِ مُدَّةَ ثَلَاثِ سِنِينَ فَأَكْثَرَ، أَنْ تَطْلُبَ لِلْقَاضِي بَعْدَ مُضِيِّ سَنَةٍ مِنْ حَبْسِهِ التَّطْلِيقَ عَلَيْهِ بَائِنًا لِلضَّرَرِ وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ تَسْتَطِيعُ الْإِنْفَاقَ مِنْهُ. أَمَّا التَّفْرِيقُ لِلْعَيْبِ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ.

الْخُلْعُ

الْحَيَاةُ الزَّوْجِيَّةُ لَا تَقُومُ إِلَّا عَلَى السَّكَنِ، وَالْمَوَدَّةِ، وَالرَّحْمَةِ، وَحُسْنِ الْمَعَاشَرَةِ، وَأَدَاءِ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَقُوقٍ. وَقَدْ يَخْذُلُ أَنْ يَكْرَهَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ، أَوْ تَكْرَهُ هِيَ زَوْجَهَا. وَالْإِسْلَامُ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَوْصِي بِالصَّبْرِ وَالْإِحْتِمَالِ، وَيَنْصَحُ بِعِلَاجِ مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسْبَابِ الْكَرَاهِيَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَايِرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَتَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَبَرًا كَثِيرًا﴾^(١). وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «لَا يَفْرَكَ^(٢) مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً: إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا خُلُقًا آخَرَ». إِلَّا أَنَّ الْبُغْضَ قَدْ يَتَضَاعَفُ، وَيَشْتَدُّ الشَّقَاقُ، وَيَضْعُبُ الْعِلَاجُ، وَيَنْقُذُ الصَّبْرُ، وَيَذْهَبُ مَا أُسِّسَ عَلَيْهِ الْبَيْتُ مِنَ السَّكَنِ وَالْمَوَدَّةِ، وَالرَّحْمَةِ، وَأَدَاءِ

(٢) يَفْرَكَ: يَبْغِضُ وَالْفَرْكَ: الْبَغْضَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: ١٩.

الحقوق. وتُضْبِحُ الحياءُ الزوجيةَ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلإِضْلَاحِ، وَحِينَئِذٍ يُرَخِّصُ الإِسْلَامُ بِالْعِلَاجِ الْوَحِيدِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ. فَإِنْ كَانَتِ الْكِرَاهِيَةُ مِنْ جِهَةِ الرَّجُلِ، فَيُبْدِيهِ الطَّلَاقَ، وَهُوَ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِهِ، وَلَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي حُدُودِ مَا شَرَعَ اللَّهُ. وَإِنْ كَانَتِ الْكِرَاهِيَةُ مِنْ جِهَةِ الْمَرْأَةِ، فَقَدْ أَبَاحَ لَهَا الإِسْلَامُ أَنْ تَتَخَلَّصَ مِنَ الزَّوْجِيَّةِ بِطَرِيقِ الْخُلْعِ، بِأَنْ تُعْطِيَ الزَّوْجَ مَا كَانَتْ أَخَذَتْ مِنْهُ بِاسْمِ الزَّوْجِيَّةِ لِيُنْهِيَ عِلَاقَتَهُ بِهَا. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُفِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُفِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(١). وَفِي أَخْذِ الزَّوْجِ الْفَدْيَةَ عَدْلٌ وَإِنْصَافٌ، إِذْ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَعْطَاهَا الْمَهْرَ وَبَدَلَ تَكَالِيفِ الزَّوْاجِ، وَالزَّوَاقِفِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهَا، وَهِيَ الَّتِي قَابَلَتْ هَذَا كُلَّهُ بِالْجُحُودِ، وَطَلَبَتِ الْفِرَاقَ، فَكَانَ مِنَ النُّصْفَةِ أَنْ تُرَدَّ عَلَيْهِ مَا أَخَذَتْ. وَإِنْ كَانَتِ الْكِرَاهِيَةُ مِنْهُمَا مَعًا: فَإِنْ طَلَبَ الزَّوْجُ التَّفْرِيقَ فَيُبْدِيهِ وَعَلَيْهِ تَبَعَاتُهُ، وَإِنْ طَلَبَتِ الزَّوْجَةُ الْفَرْقَةَ، فَيُبْدِيهَا الْخُلْعُ وَعَلَيْهَا تَبَعَاتُهُ كَذَلِكَ قِيلَ إِنَّ الْخُلْعَ وَقَعَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ذَلِكَ أَنَّ عَامِرَ بْنَ الظَّرْبِ: زَوْجَ ابْنَتِهِ ابْنِ أَخِيهِ، عَامِرَ بْنَ الْحَارِثِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، تَفَرَّتْ مِنْهُ، فَشَكَا إِلَى أَبِيهَا، فَقَالَ: لَا أَجْمَعُ عَلَيْكَ فِرَاقَ أَهْلِكَ وَمَالِكَ وَقَدْ خَلَعْتَهَا مِنْكَ بِمَا أَعْطَيْتَهَا.

تَعْرِيفُهُ: وَالْخُلْعُ الَّذِي أَبَاحَهُ الإِسْلَامُ مَأْخُودٌ مِنْ خَلْعِ الثَّوْبِ إِذَا أَرَادَهُ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لِبَاسُ الرَّجُلِ، وَالرَّجُلُ لِبَاسُ لَهَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهَا﴾^(٢). وَيُسَمَّى الْفِدَاءَ، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَقْضِي نَفْسَهَا بِمَا تَبْذُلُهُ لَزَوْجِهَا. وَقَدْ عَرَّفَهُ الْفَقَهَاءُ بِأَنَّهُ «فِرَاقُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ بِبَدَلٍ يَخْصُلُ لَهُ». وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَالتَّنَائِي، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ ثَابِتَ بْنِ قَيْسٍ بِنِ شَمَّاسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا أَغْتَبَ عَلَيْهِ فِي خُلْعِي وَلَا دِينَ^(٣) وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتُرَدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلِ الْحَدِيقَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً».

أَلْفَافُ الْخُلْعِ: وَالْفَقَهَاءُ يَرْوُونَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْخُلْعِ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ أَوْ بِلَفْظِ مُشْتَقٍّ مِنْهُ. أَوْ بِلَفْظٍ يُؤَدِّي مَعْنَاهُ. مِثْلُ الْمُبَارَاةِ وَالْفَدْيَةِ. فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِ الْخُلْعِ وَلَا بِلَفْظٍ فِيهِ مَعْنَاهُ. كَأَنْ يَقُولَ لَهَا: أَنْتِ طَالِقٌ، فِي مَقَابِلِ مَبْلَغٍ كَذَا وَقَبِلْتُ، كَانَ طَلَاقًا عَلَى مَالٍ وَلَمْ يَكُنْ خُلْعًا. وَنَاقَشَ ابْنُ الْقَيِّمِ هَذَا الرَّأْيَ فَقَالَ: «وَمَنْ نَظَرَ إِلَى حَقَائِقِ الْعُقُودِ وَمَقَاصِدِهَا دُونَ أَلْفَافِهَا، يَعُدُّ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٣) أي أنها لا تريد مفارقتها لسوء خلقه، ولا لنقصان دينه، ولكن كانت تكرهه لدمامته، وهي تكره أن تحملها الكراهية على التقصير فيما يجب له من حق، والمقصود بالكفر كفران العشير.

الْخُلْعُ فسخاً بأيّ لفظٍ كان، حتّى يُلْفِظَ الطَّلَاقُ. وهذا أحدُ الوجهين لأصحابِ أحمد. وهو أخيارُ شَيْخِ الإسلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، وقِيلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. ثُمَّ قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «وَمِنْ أَعْتَبَرَ الْأَلْفَاظَ وَقَفَ مَعَهَا وَأَعْتَبَرَهَا فِي أَحْكَامِ الْعُقُودِ جَعَلَهُ «يُلْفِظُ الطَّلَاقَ طَلَاقاً». ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ مُرْجِحاً هَذَا الرَّأْيَ: وَقَرَأَةُ الْفِقْهِ وَأَصُولُهُ تَشْهَدُ أَنَّ الْمَرْعِيَّ فِي الْعُقُودِ حَقَائِقُهَا وَمَعَانِيهَا، لَا صُورُهَا وَالنَّاطِقُهَا. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ فِي الْخُلْعِ تَطْلِيقَةً، وَمَعَ هَذَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَعَدَّ بِحَيْضَةٍ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ فَسَخَ، وَلَوْ وَقَعَ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ. وَأَيْضاً فَإِنَّهُ سَبَحَانَهُ - عَلَّقَ عَلَيْهِ أَحْكَامَ الْفِذْيَةِ بِكَوْنِهِ فِذْيَةً وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفِذْيَةَ لَا تَخْتَصُّ بِلَفْظٍ، وَلَمْ يُعَيِّنِ اللَّهُ - سَبْحَانَهُ لَهَا لَفْظاً مُعَيَّناً. وَطَلَاقُ الْفِذَاءِ طَلَاقٌ مُقَيَّدٌ، وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ الْمُطْلَقِ. كَمَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَهَا فِي ثُبُوتِ الرُّجْعَةِ وَالْإِعْتِدَادِ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ بِالسَّنَةِ الثَّابِتَةِ^(١).

الْعَوْضُ فِي الْخُلْعِ: الْخُلْعُ - كَمَا سَبَقَ - إِزَالَةُ مِلْكِ النِّكَاحِ فِي مَقَابِلِ مَالٍ. فَالْعَوْضُ جُزْءٌ أَسَاسِيٌّ مِنْ مَفْهُومِ الْخُلْعِ. فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ الْعَوْضُ لَا يَتَحَقَّقِ الْخُلْعُ. فَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لَزَوْجَتِهِ: خَالَعْتُكَ وَسَكَتَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خُلْعاً، ثُمَّ إِنَّهُ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ، كَانَ طَلَاقاً رَجْعِيّاً. وَإِنْ لَمْ يَنْوِ شَيْئاً لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ، لِأَنَّهُ مِنَ الْفَاطِ الْكِنَايَةِ الَّتِي تَقْتَضِي إِلَى النَّيَّةِ.

كُلُّ مَا جَارَ أَنْ يَكُونَ مَهْراً جَارَ أَنْ يَكُونَ عَوْضاً فِي الْخُلْعِ: ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَوَازِ الْخُلْعِ، بَيْنَ أَنْ يُخَالَعَ عَلَى الصَّدَاقِ، أَوْ عَلَى بَغْضِهِ، أَوْ عَلَى مَالٍ آخَرَ، سَوَاءً كَانَ أَقْلٌ مِنَ الصَّدَاقِ، أَمْ أَكْثَرُ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَيْنِ، وَالذِّينِ وَالْمَنْفَعَةِ. وَضَابِطُهُ أَنَّ: كُلَّ مَا جَارَ أَنْ يَكُونَ صَادِقاً جَارَ أَنْ يَكُونَ عَوْضاً فِي الْخُلْعِ، لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٢). وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ عَلَى بُضْعٍ فَاشْتَبَهَ النِّكَاحَ. وَيُشْتَرَطُ فِي عَوْضِ الْخُلْعِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً مُتَمَوِّلاً مَعَ سَائِرِ شُرُوطِ الْأَعْوَاضِ، كَالْقَدْرَةِ عَلَى التَّنْصِلِ، وَاسْتِقْرَارِ الْمَلِكِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْخُلْعَ عَقْدٌ مُعَارَضَةٌ، فَاشْتَبَهَ الْبَيْعَ وَالصَّدَاقَ، وَهَذَا صَحِيحٌ فِي الْخُلْعِ الصَّحِيحِ: أَمَّا الْخُلْعُ الْفَاسِدُ فَلَا يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِهِ، فَلَوْ خَالَعَهَا عَلَى مَجْهُولٍ، كَثُوبٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، أَوْ عَلَى جَنْبَلٍ هَذِهِ الدَّائِيَّةِ، أَوْ خَالَعَهَا بِشَرِطٍ فَاسِدٍ. كَشَرِطِ الْأَيُّوفِ عَلَيْهَا وَهِيَ حَامِلٌ، أَوْ لَا سَكْنَى لَهَا، أَوْ خَالَعَهَا بِأَلْفٍ إِلَى أَجْلِ مَجْهُولٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ - بَانَتْ مِنْهُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ. أَمَّا حَصُولُ الْفُرْقَةِ: فَلِأَنَّ الْخُلْعَ - إِمَّا فَسَخٌ أَوْ طَلَاقٌ، فَإِنْ كَانَ فَسَخاً. فَالنِّكَاحُ لَا يُفْسَدُ بِفَسَادِ الْعَوْضِ، فَكَذَا فَسَخُهُ، إِذِ الْفُسُوحُ تَحْكِي الْعُقُودَ... وَإِنْ كَانَ طَلَاقاً، فَالطَّلَاقُ يَنْحُصِلُ بِلَا عَوْضٍ... وَمَا لَهُ حَصُولٌ بِلَا عَوْضٍ

فَيُخْسَنُ مَعَ فَسَادِ الْعَوَضِ، كَالنِّكَاحِ، بَلْ أَوْلَى، وَلِقْوَةِ الطَّلَاقِ وَسِرَايَتِهِ. أَمَّا الرُّجُوعُ إِلَى مَهْرِ الْمَثَلِ، فَلَأَنَّ قَضِيَّةَ فَسَادِ الْعَوَضِ أَرْتَدَادُ الْعَوَضِ الْآخَرِ، وَالْبُضْعُ لَا يَزْتَدُّ بَعْدَ حَصُولِ الْفُرْقَةِ، فَوَجِبَ رَدُّ بَدْلِهِ. وَيُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَا مَا يُشَبِّهُهُ، لِأَنَّ مَا لَمْ يَكُنْ رُكْنًا فِي شَيْءٍ لَا يَضُرُّ الْجَهْلُ بِهِ كَالصَّدَاقِ. وَمِنْ صُورِ ذَلِكَ مَا لَوْ خَالَعَهَا عَلَى مَا فِي كَفِّهَا، وَلَمْ يَعْلَمْ فَإِنَّهَا تَبَيَّنَ مِنْهُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ. فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهَا شَيْءٌ. فَنَفِيَ الْوَسِيطُ أَنَّهُ يَقَعُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، وَالَّذِي نَقَلَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ يَقَعُ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ. أَمَّا الْمَالِكِيَّةُ فَقَالُوا: يَجُوزُ الْخُلْعُ بِالْفَرَزِ كَجَنِينٍ يَبْطِنُ بِقَرَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَلَوْ نَفَى^(١) الْحَمْلُ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَبَائِنٌ. وَجَازَ بِغَيْرِ مَوْصُوفٍ، وَبِشَرَةِ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا، وَيُاسْقَاطُ حَضَانَتِهَا لَوْلَدِهِ. وَيَتَنَقَّلُ الْحَقُّ لَهُ. وَإِذَا خَالَعَهَا بِشَيْءٍ حَرَامٍ: كَخَمْرِ، أَوْ مَسْرُوقٍ عَلِمَ بِهِ - فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَبَائِنٌ، وَأَرِيقُ الْخَمْرِ، وَرَدُّ الْمَسْرُوقِ لِزَيِّهِ، وَلَا يَلْزَمُ الزَّوْجَةَ شَيْءٌ بَدَلَ ذَلِكَ، حَيْثُ كَانَ الزَّوْجُ عَالِمًا بِالْحُرْمَةِ - عَلِمَتْ هِيَ أَمْ لَا. أَمَّا لَوْ عَلِمَتْ هِيَ بِالْحُرْمَةِ دُونَهُ فَلَا يَلْزَمُهُ الْخُلْعُ.

الزِّيَادَةُ فِي الْخُلْعِ عَلَى مَا أَخَذَتِ الزَّوْجَةُ مِنَ الزَّوْجِ: ذَهَبَ جَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الزَّوْجُ مِنَ الزَّوْجَةِ زِيَادَةً عَلَى مَا أَخَذَتْ مِنْهُ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾^(٢). وَهَذَا عَامٌّ يَتَنَاوَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ. رَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: «وَكَاثُ أَخْتِي تَحْتَ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَارْتَفَعَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَتَرُدَّيْنِ حَدِيثَتَهُ؟» قَالَتْ: وَازِيدُ عَلَيْهَا، فَرَدَّتْ عَلَيْهِ حَدِيثَتَهُ وَزَادَتْهُ»^(٣). وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَتْ مِنْهُ. لَمَّا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: إِنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ أَصْدَقَهَا حَدِيثَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَرُدَّيْنِ عَلَيْهِ حَدِيثَتَهُ الَّتِي أَهْطَأَكِ». قَالَتْ: نَعَمْ وَزِيَادَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ: «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا، وَلَكِنْ حَدِيثَتَهُ». قَالَتْ: نَعَمْ. وَأَضَلَّ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْخِلَافُ فِي تَخْصِيصِ عُمُومِ الْكِتَابِ بِالْأَحَادِيثِ الْآحَادِيَّةِ. فَمَنْ رَأَى أَنَّ عُمُومَ الْكِتَابِ يُخَصِّصُ بِأَحَادِيثِ الْآحَادِ: قَالَ: لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ عُمُومَ الْكِتَابِ لَا يُخَصِّصُ بِأَحَادِيثِ الْآحَادِ، رَأَى جَوَازَ الزِّيَادَةِ.

وَفِي: «بَدَايَةِ الْمُخْتَهَدِ» قَالَ: «فَمَنْ شَبَّهَهُ بِسَائِرِ الْأَغْرَاضِ فِي الْمَعَامَلَاتِ، رَأَى أَنَّ الْقَدَرَ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الرِّضَا، وَمَنْ أَخَذَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ لَمْ يَجْزِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ رَأَى مِنْ بَابِ أَخْذِ الْعَالِ بِغَيْرِ حَقٍّ».

(١) نفى: هلك.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٣) يرى علماء الحديث أن هذا الحديث ضعيف.

الْخُلْعُ دُونَ مُقْتَضِيهِ: وَالْخُلْعُ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ سَبَبٌ يَقْتَضِيهِ. كَأَن يَكُونَ الرَّجُلُ مَعِيًّا فِي خُلْعِهِ، أَوْ سَيِّئًا فِي خُلْعِهِ، أَوْ لَا يُؤْذِي لِلزَّوْجَةِ حَقَّهَا، وَأَنْ تَخَافَ الْمَرْأَةُ أَلَّا تُقِيمَ حَدُودَ اللَّهِ، فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهَا مِنْ حُسْنِ الصُّحْبَةِ، وَجَمِيلِ الْمَعَاشَرَةِ. كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةُ سَبَبٍ يَقْتَضِيهِ فَهُوَ مَحْظُورٌ. لَمَّا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّنَائِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «الْمُخْتَلِعَاتُ هُنَّ الْمُتَنَافِقَاتُ». وَقَدْ رَأَى الْعُلَمَاءُ الْكَرَاهَةَ.

الْخُلْعُ بِتَرَاضِي الزَّوْجَيْنِ: وَالْخُلْعُ يَكُونُ بِتَرَاضِي الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ، فَإِذَا لَمْ يَنْتِ التَّرَاضِي مِنْهُمَا فَلِلْقَاضِي إلْزَامُ الزَّوْجِ بِالْخُلْعِ، لِأَنَّهُ ثَابِتًا وَزَوْجَتُهُ رَفْعًا أَمْرُهُمَا لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَالزَّمَهُ الرَّسُولُ بِأَنْ يَقْبَلَ الْحَدِيثَ، وَيُطْلَقَ. كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ.

الشَّقَاقُ مِنَ قِبَلِ الزَّوْجَةِ كَافٍ فِي الْخُلْعِ: قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَظَاهِرُ أَحَادِيثِ الْبَابِ أَنَّ مَجْرَدَ وَجُودِ الشَّقَاقِ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ كَافٍ فِي جَوَازِ الْخُلْعِ. وَأَخْتَارَ ابْنُ الْمُثَنِّيرِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَتَّى يَقَعَ الشَّقَاقُ مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَتَمَسَّكَ بِظَاهِرِ الْآيَةِ. وَبِذَلِكَ قَالَ طَاوُسٌ، وَالشَّعْبِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ... وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ الطَّبْرِيُّ، بِأَنَّ الْمُرَادَ، أَنَّهَا إِذَا لَمْ تَقُمْ بِحَقُوقِ الزَّوْجِ كَانَ ذَلِكَ مُقْتَضِيًّا لِبُغْضِ الزَّوْجِ لَهَا، فَتُسَبِّبُ الْمَخَالَفَةَ إِلَيْهَا لِذَلِكَ وَيُؤَيِّدُ عَدَمَ أَغْتِيَابِ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَفْسِرْ ثَابِتًا عَنْ كِرَاهِيَتِهِ لَهَا عِنْدَ إِعْلَانِهَا بِالْكَرَاهَةِ لَهُ.

حُرْمَةُ الْإِسَاءَةِ إِلَى الزَّوْجَةِ لِتَخْتَلِعَ: يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُؤْذِيَ زَوْجَتَهُ بِمَنْعِ بَعْضِ حَقُوقِهَا، حَتَّى تَضْجَرَ وَتَخْتَلِعَ نَفْسَهَا، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَالْخُلْعُ بَاطِلٌ، وَالبَدَلُ مُرَدُّ، وَلَوْ حُكِمَ بِهِ قَضَاءً. وَإِنَّمَا حُرِّمَ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ عَلَى الْمَرْأَةِ فِرَاقُ الزَّوْجِ وَالْعَرَامَةُ الْمَالِيَّةُ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ^(١) لِيَتَّهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ^(٢)﴾. وَلِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَتِنَا وَإِنَّمَا مِيسِرٌ^(٣)﴾. وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ نَفَاذَ الْخُلْعِ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَعَ حُرْمَةِ الْعَضْلِ. وَأَمَّا الْإِمَامُ مَالِكٌ فِيرَى أَنَّ الْخُلْعَ يَنْقُذُ عَلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ، وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَرُدَّ الْبَدَلَ الَّذِي أَخَذَهُ مِنْ زَوْجَتِهِ.

جَوَازُ الْخُلْعِ فِي الطُّهْرِ وَالْخَيْضِ: يَجُوزُ الْخُلْعُ فِي الطُّهْرِ وَالْخَيْضِ، وَلَا يَقْتَضِي وَقُوعَهُ بِوَقْتٍ. لِأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ أَطْلَقَهُ وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِزَمَنِ دُونَ زَمَنِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا

(٢) سورة النساء، الآية: ١٩.

(١) الفضل: التضييق والمنع.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٠.

فِيمَا أَفْدَتَ بِهِ^(١). ولأنَّ الرسولَ - عليه الصلاة والسلام - أَطْلَقَ الْحَكَمَ فِي الْخُلْعِ بِالنِّسْبَةِ لَامْرَأَةٍ ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ، وَلَا اسْتِفْصَالٍ عَنْ حَالِ الزَّوْجَةِ، وَلَيْسَ الْخَيْضُ بِأَمْرِهِ نَادِرُ الْوُجُودِ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّسَاءِ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: «تَزَكُّ الِاسْتِفْصَالُ فِي قَضَايَا الْأَحْوَالِ مَعَ قِيَامِ الْإِحْتِمَالِ يُتَزَلُّ مَنْزِلَةُ الْعُمُومِ فِي الْمَقَالِ. وَالتَّبْيُّ^{رَبِّهِ} لَمْ يَسْتَفْصِلْ هَلْ هِيَ حَائِضٌ أَمْ لَا؟ وَلِأَنَّ الْمُنْهِيَّ عَنْهُ الطَّلَاقُ فِي الْحَيْضِ، مِنْ أَجْلِ أَلَّا تَطُولَ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ. وَهِيَ - هُنَا - الَّتِي طَلَبْتُ الْفِرَاقَ، وَاخْتَلَعْتُ نَفْسَهَا وَرَضِيَتْ بِالتَّطْوِيلِ.

الْخُلْعُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَأَجْنَبِيٍّ: يَجُوزُ أَنْ يَتَّقِيَ أَحَدُ الْأَشْخَاصِ مَعَ الزَّوْجِ عَلَى أَنْ يَخْلَعَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ، وَيَتَعَهَّدُ هَذَا الشَّخْصُ الْأَجْنَبِيُّ بِدَفْعِ بَدَلِ الْخُلْعِ لِلزَّوْجِ، وَتَقَعُ الْفَرْقَةُ، وَيَلْتَزِمُ الْأَجْنَبِيُّ بِدَفْعِ الْبَدَلِ لِلزَّوْجِ. وَلَا يَتَوَقَّفُ الْخُلْعُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى رِضَا الزَّوْجَةِ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَمْلِكُ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ مِنْ نَفْسِهِ بِغَيْرِ رِضَا زَوْجَتِهِ، وَالْبَدَلُ يَجِبُ عَلَى مَنْ التَّزَمَ بِهِ. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ سَفَهٌ، فَإِنَّهُ يَبْدُلُ عَوْضًا فِي مَقَابِلَةٍ مَا لَا مَنَفَعَةَ لَهُ فِيهِ، فَإِنَّ الْمَلِكَ لَا يَحْصُلُ لَهُ. وَقِيلَ بِبَعْضِ عُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ، بِأَنْ يَقْضَى بِهِ تَحْقِيقُ مَصْلَحَةٍ أَوْ دَرءُ مَفْسِدَةٍ، فَإِنْ قَصِدَ بِهِ الْإِضْرَارَ بِالزَّوْجَةِ فَلَا يَصِحُّ. فَبِئْسَ «مَوَاهِبُ الْجَلِيلِ»: «يَتَّبَعِي أَنْ يُقَيَّدَ الْمَذْهَبُ بِمَا إِذَا كَانَ الْغَرَضُ مِنَ التَّزَامِ الْأَجْنَبِيِّ ذَلِكَ لِلزَّوْجِ، حَصُولَ مَصْلَحَةٍ، أَوْ دَرءُ مَفْسِدَةٍ تَرْجِعُ إِلَى ذَلِكَ الْأَجْنَبِيِّ، مِمَّا لَا يَقْضَى بِهِ إِضْرَارُ الْمَرَأَةِ». وَأَمَّا مَا يَقَعْلَهُ أَهْلُ الزَّمَانِ فِي بَلَدِنَا مِنَ التَّزَامِ أَجْنَبِيٍّ ذَلِكَ وَلَيْسَ قَصْدُهُ إِلَّا إِسْقَاطُ الثَّقَفَةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْعِدَّةِ لِلْمُطَلَّاقَةِ عَلَى مُطْلَقِهَا - فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَلِفَ فِي الْمَنْعِ ابْتِدَاءً. وَفِي انْتِفَاعِ الْمُطْلَقِ بِذَلِكَ بَعْدَ وَقْعِهِ نَظَرٌ.

الْخُلْعُ يَجْعَلُ أَمْرَ الْمَرَأَةِ بِيَدِهَا: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، وَمِنْهُمْ الْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ، إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَالَعَ امْرَأَتَهُ مَلَكَتْ نَفْسُهَا وَكَانَ أَمْرُهَا إِلَيْهَا، وَلَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا بِذَلِكَ الْمَالِ لَتَتَخَلَّصَ مِنَ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ يَمْلِكُ رَجْعَتَهَا لَمْ يَحْصُلْ لِلْمَرَأَةِ الْإِفْتِدَاءُ مِنَ الزَّوْجِ بِمَا بَذَلَتْ لَهُ. وَحَتَّى لَوْ رَدَّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا، وَقِيلَتْ - لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْتَجِعَهَا مِنَ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّهَا قَدْ بَانَتْ مِنْهُ بِنَفْسِ الْخُلْعِ. رَوَى عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَالزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ إِنْ شَاءَ أَنْ يُرَاجِعَهَا فَلْيُرَدْ عَلَيْهَا مَا أَخَذَهُ مِنْهَا فِي الْعِدَّةِ، وَلْيُشْهَدْ عَلَى رَجْعَتِهِ.

جَوَازُ تَزْوِجِهَا بِرِضَايَا: وَيَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِرِضَايَا فِي عِدَّتِهَا، وَيَقْعُدَ عَلَيْهَا عَقْدًا جَدِيدًا.

خُلْعُ الصَّغِيرَةِ الْمُمَيَّزَةِ^(١): دَقِبَ الْأَحْنَفُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ صَغِيرَةً مُمَيَّزَةً، وَخَالَعَتْ زَوْجَهَا، وَقَعَ عَلَيْهَا طَلَاقٌ رَجْعِيٌّ وَلَا يَلْزِمُهَا الْمَالُ. أَمَّا وَقُوعُ الطَّلَاقِ، فَلَأَنَّ عِبَارَةَ الزَّوْجِ: مَعْنَاهَا تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ عَلَى قَبُولِهَا، وَقَدْ صَحَّ التَّعْلِيْقُ لِصُدُورِهِ مِنْ أَهْلِهَا، وَوُجِدَ الْمَعْلُقُ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْقَبُولُ مِمَّنْ هِيَ أَهْلٌ لَهُ، لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ لِلْقَبُولِ تَكُونُ بِالْتَّمْيِيزِ - وَهِيَ هُنَا صَغِيرَةٌ مُمَيَّزَةٌ - وَمَتَى وَجِدَ الْمَعْلُقَ عَلَيْهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ الْمَعْلُقُ. وَأَمَّا عَدَمُ لَزُومِ الْمَالِ: فَلِأَنَّهَا صَغِيرَةٌ لَيْسَتْ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ، إِذْ يُشْتَرَطُ فِي الْأَهْلِيَّةِ لِلتَّبَرُّعِ: الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ، وَعَدَمُ الْحَجَرِ لِسَفَهٍ أَوْ مَرَضٍ. وَأَمَّا كَوْنُ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا: فَلِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَصِحَّ التَّزَامُ الْمَالِ، وَكَانَ طَلَاقًا مُجَرَّدًا لَا يَقَابِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ؛ فَيَقَعُ رَجْعِيًّا.

خُلْعُ الصَّغِيرَةِ غَيْرِ الْمُمَيَّزَةِ: وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ غَيْرُ الْمُمَيَّزَةِ فَلَا يَقَعُ خُلْعُهَا طَلَاقًا أَصْلًا؛ لِعَدَمِ وَجُودِ الْمَعْلُقِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْقَبُولُ مِمَّنْ هُوَ أَهْلُهُ.

خُلْعُ الْمَخْجُورِ عَلَيْهَا^(٢): قَالُوا: وَإِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ مَخْجُورًا عَلَيْهَا لِسَفَهٍ وَخَالَعَتْ زَوْجَهَا عَلَى مَالٍ وَقِيلَتْ، لَا يَلْزِمُهَا الْمَالُ، وَيَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ، مِثْلُ الصَّغِيرَةِ الْمُمَيَّزَةِ فِي أَنَّهَا لَيْسَتْ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ، وَلَكِنَّهَا أَهْلٌ لِلْقَبُولِ.

الْخُلْعُ بَيْنَ وَلِيِّ الصَّغِيرَةِ وَزَوْجِهَا: وَإِذَا جَرَى الْخُلْعُ بَيْنَ وَلِيِّ الصَّغِيرَةِ وَزَوْجِهَا، بَانَ قَالَ زَوْجُ الصَّغِيرَةِ لِأَبِيهَا: خَالَعْتُ ابْنَتَكَ عَلَى مَهْرِهَا، أَوْ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ مِنْ مَالِهَا، وَلَمْ يَضْمَنْ الْأَبُ الْبَدَلَ لَهُ. وَقَالَ: قِيلَتْ، طَلَّقْتُ، وَلَا يَلْزِمُهَا الْمَالُ وَلَا يَلْزِمُ أَبَاهَا. أَمَّا وَقُوعُ الطَّلَاقِ فَلَأَنَّ الطَّلَاقَ الْمَعْلُقَ يَقَعُ مَتَى وَجِدَ الْمَعْلُقَ عَلَيْهِ، وَهُوَ هُنَا قَبُولُ الْأَبِ، وَقَدْ وَجِدَ. أَمَّا عَدَمُ لَزُومِهَا الْمَالِ؛ فَلِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَهْلًا لِلتَّزَامِ التَّبَرُّعَاتِ. وَأَمَّا عَدَمُ لَزُومِ أَبِيهَا الْمَالِ، فَلِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْهُ بِالضَّمَانِ، وَلَا الْإِزَامَ بِدُونِ التَّزَامِ. وَلِهَذَا إِذَا ضَمِنَهُ لَزِمَهُ. وَقِيلَ: لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي هَذِهِ الْحَالِ لِأَنَّ الْمَعْلُقَ عَلَيْهِ قَبُولُ دَفْعِ الْبَدَلِ، وَهُوَ لَمْ يَتَحَقَّقْ. وَهَذَا الْقَوْلُ ظَاهِرٌ، وَلَكِنْ الْعَمَلُ بِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

خُلْعُ الْمَرِيضَةِ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ الْخُلْعِ مِنَ الْمَرِيضَةِ، مَرَضِ الْمَوْتِ، فَلَهَا أَنْ تُخَالِعَ زَوْجَهَا، كَمَا لِلصَّحِيحَةِ سَوَاءً بَسَاءً، إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْقَدْرِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تُبَدِّلَهُ لِلزَّوْجِ مَخَافَةَ أَنْ تَكُونَ رَاغِبَةً فِي مُحَابَاةِ الزَّوْجِ عَلَى حَسَابِ الْوَرَثَةِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ مِيرَاثِهِ مِنْهَا، فَإِنْ زَادَ عَلَى إِثَرِهِ مِنْهَا تَحَرَّمَ الزِّيَادَةُ

(١) أَحْكَامُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ.

(٢) ص ١٥٥ نَفْسُ الْمَرْجِعِ السَّابِقِ «الْأَحْوَالُ الشَّخْصِيَّة».

وَيَجِبُ رَدُّهَا، وَيَنْفُذُ الطَّلَاقُ وَلَا تَوَارَتْ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ صَحِيحًا. وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ: يُمَثَّلُ مَا عِنْدَ مَالِكٍ، فِي أَنَّهُ إِذَا خَالَعَتْ بِمِيرَاثِهِ مِنْهَا، فَمَا دُونَهُ صَحَّ وَلَا رَجُوعُ فِيهِ، وَإِنْ خَالَعَتْهُ بِزِيَادَةٍ بَطَلَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ بِقَدَرٍ مَهْرٍ مِثْلَهَا جَارَ. وَإِنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنَ الثُّلْثِ وَتُغْتَبَرُ تَبَرُّعًا. أَمَّا الْأَحْنَافُ: فَقَدْ صَحَّحُوا خُلْعَهَا بِشَرْطِ أَلَّا يَزِيدَ عَنِ الثُّلْثِ مِمَّا تَمْلِكُ، وَأَنَّهَا مَتْرُوعَةٌ، وَالتَّبَرُّعُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَصِيَّةٌ، وَالْوَصِيَّةُ لَا تَنْفُذُ إِلَّا مِنَ الثُّلْثِ لِلْأَجْنَبِيِّ، وَالزَّوْجُ صَارَ بِالْخُلْعِ أَجْنَبِيًّا. قَالُوا: وَإِذَا مَاتَتْ هَذِهِ الْمُخَالَعَةُ الْمَرِيضَةُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ. لَا يَسْتَحِقُّ زَوْجُهَا إِلَّا أَقْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ: بَدَلُ الْخُلْعِ. وَثُلُثُ تَرْكِهَا. وَمِيرَاثِهِ مِنْهَا. لِأَنَّهُ قَدْ تَوَاطَأَ الزَّوْجَةُ مَعَ زَوْجِهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهَا وَتَسْمَى لَهُ بَدَلُ خُلْعٍ بَاهِظًا، يَزِيدُ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ بِالْمِيرَاثِ، فَلَأَجْلِ الْاِحْتِيَاطِ لِحَقُوقِ وَرَثَتِهَا، وَرَدًّا لِقَصْدِ الْمَوَاطَأِ عَلَيْهِ، قُلْنَا: إِنَّهَا إِذَا مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ لَا تَأْخُذُ إِلَّا أَقْلَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ. فَإِنْ بَرِثَتْ مِنْ مَرَضِهَا وَلَمْ تَمُتْ مِنْهُ، فَلَهُ جَمِيعُ الْبَدَلِ الْمُسَمَّى؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ تَصَرُّفَهَا لَمْ يَكُنْ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ. أَمَّا إِذَا مَاتَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَلَهُ بَدَلُ الْخُلْعِ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، بِشَرْطِ أَلَّا يَزِيدَ عَنِ ثُلُثِ تَرْكِهَا، لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ.

وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ فِي الْمَحَاكِمِ بَعْدَ صُدُورِ قَانُونِ الْوَصِيَّةِ سَنَةِ ١٩٤٦: أَنَّ لِلزَّوْجِ الْأَقْلَ مِنْ بَدَلِ الْخُلْعِ، وَثُلُثَ التَّرِكَةِ الَّتِي خَلَفَتْهَا زَوْجَتُهُ، سِوَاءَ أَكَانَتْ وَفَّاتُهَا فِي الْعِدَّةِ أَمْ بَعْدَ انْتِهَائِهَا، إِذْ أَنَّ هَذَا الْقَانُونَ أَجَارَ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ، وَغَيْرَ الْوَارِثِ - وَنَصَّ عَلَى نَفَاذِهَا فِيمَا لَا يَزِيدُ عَنِ الثُّلْثِ بِدُونِ تَوْقُفٍ عَلَى إِجَازَةِ أَحَدٍ. وَعَلَى هَذَا، فَلَا يَكُونُ حَاجَةً إِلَى فَرَضِ مُحَابَاةِ زَوْجِهَا بِأَكْثَرِ مِنْ نَصِيبِهِ وَمَنْعِهَا مِنْ ذَلِكَ.

هَلِ الْخُلْعُ طَلَاقٌ أَمْ فَسْخٌ؟ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْخُلْعَ طَلَاقٌ بَاطِلٌ، لَمَّا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «خُذِ الْحَدِيثَةَ وَطَلِّقْهَا تَطْلِيقَةً». وَلِأَنَّ الْفُسُوخَ إِنَّمَا هِيَ الَّتِي تَقْتَضِي الْفُرْقَةَ الْغَالِبَةَ لِلزَّوْجِ فِي الْفِرَاقِ، مِمَّا لَيْسَ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِيَارِهِ، وَهَذَا رَاجِعٌ إِلَى الْاِخْتِيَارِ، فَلَيْسَ بِفُسْخٍ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ، وَدَاوُدُ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَغُثَمَانُ، وَابْنُ عُثْمَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَى أَنَّهُ فَسْخٌ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ الطَّلَاقَ، فَقَالَ: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(١). ثُمَّ ذَكَرَ الْاِفْتِدَاءَ. ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٢). فَلَوْ كَانَ الْاِفْتِدَاءُ طَلَاقًا لَكَانَ الطَّلَاقُ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ زَوَاجٍ، هُوَ الطَّلَاقُ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

الرابع. ويجوز هؤلا أن الفسوخ تقع بالتراضي، قياساً على فسوخ البيع كما في الإقالة^(١). قال ابن القيم: والذي يدل على أنه ليس بطلاق أنه سبحانه وتعالى رتب الطلاق بعد الدخول الذي لم يستوف عدده ثلاثة أحكام، كلها منتفية عن الخلع:

أحدها: أن الزوج أحق بالرجعة فيه.

الثاني: أنه محسوب من الثلاث، فلا تحل بعد استيفاء العددي، إلا بعد دخول زوج وإصابته.

الثالث: أن العدة فيه ثلاثة قروء.

وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة في الخلع، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن العدة فيه حيضة واحدة^(٢)، وثبت بالنص جوازها بعد طليقتين، ووقوع ثالثة بعدها. وهذا ظاهر جداً في كونه ليس بطلاق. وثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعتداد بالطلاق. فمن رأى أنه طلاق، احتسبه طلاقاً بائناً. ومن رأى أنه فسخ لم يحتسبه، فمن طلق امرأته طليقتين ثم خالعهما، ثم أراد أن يتزوجها فله ذلك، وإن لم تنكح زوجاً غيره، لأنه ليس له غير طليقتين والخلع لغو. ومن جعل الخلع طلاقاً قال: لم يجز له أن يزوجها حتى تنكح زوجاً غيره، لأنه بالخلع كملت الثلاث.

هل يلحق المختلعة طلاق؟ المختلعة لا يلحقها طلاق، سواء قلنا بأن الخلع طلاق أو فسخ، وكلاهما يصير المرأة أجنبية عن زوجها. وإذا صارت أجنبية عنه، فإنه لا يلحقها الطلاق. وقال أبو حنيفة: المختلعة يلحقها الطلاق، ولذلك لا يجوز عنده أن ينكح مع المبتوتة أختها.

عدة المختلعة: ثبت من السنة أن المختلعة تعتد بحيضة. ففي قصة ثابت أن النبي ﷺ قال له: «خذ الذي لها عليك وحل سبيلها». قال: نعم، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد بحيضة واحدة وتلحق بأهلها. رواه النسائي بإسناد رجاله ثقات. وإلى هذا ذهب عثمان، وابن عباس، وأصح الروايتين عن أحمد، وهو مذهب إسحاق بن راهويه، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وقال: من نظر هذا القول وجدّه مقتضى قواعد الشريعة. فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض،

(١) بداية المجتهد، ص ٦٥ ج ٢.

(٢) قال الخطابي: لهذا أقوى دليل لمن قال: إن الخلع فسخ وليس بطلاق، إذ لو كان طلاقاً لم يكتف بحيضة للعدة.

لِيُطَوَّلَ زَمَنُ الرَّجْعَةِ، وَيَتَرَوَى الزَّوْجُ وَيَتَمَكَّنُ مِنَ الرَّجْعَةِ فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهَا رَجْعَةً فَالْمَقْصُودُ بَرَاءُ رَجِمِهَا مِنَ الْحَمْلِ، وَذَلِكَ يَكْفِي فِيهِ حِيضَةٌ كَالْأَسْتِثَاءِ.

وقال ابنُ القَيِّمِ: لهذا مذهبُ أميرِ المؤمنين عُمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، والرُّبَيْعُ بِنْتُ مَعْوِذٍ، وَعَمُّهَا - رضي الله عنهم - وهو من كبارِ الصحابةِ، فهؤلاءِ الأربعةُ من الصحابةِ لا يُعْرَفُ لَهُمْ مَخَالِفٌ مِنْهُمْ، كما رواه اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عن نافعِ مولى ابنِ عمرَ: أَنَّهُ سَمِعَ الرُّبَيْعَ بِنْتَ مَعْوِذٍ بِنِ عَفْرَاءَ، وَهِيَ تُخْبِرُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَلَى عَهْدِ عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ. فَجَاءَ عُمُّهَا إِلَى عُمَانَ، فَقَالَ لَهُ: إِنْ ابْنَةُ مَعْوِذٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا الْيَوْمَ، أَفْتَشْقِلُ؟ فَقَالَ عُمَانُ: لَتَشْقِلَ، وَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا. وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا. إِلَّا أَنَّهَا لَا تُنْكَحُ حَتَّى تَحِيضَ حِيضَةً. خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ بِهَا حَبْلٌ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَعُمَانُ خَيْرُنَا وَأَعْلَمُنَا. وَنُقِلَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ النَّحَّاسِ فِي كِتَابِ - النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ - أَنَّ هَذَا إِجْمَاعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْمَخْتَلَعَةَ عِدَّتُهَا ثَلَاثُ حِيضٍ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَحِيضُ.

نُشُورُ الرَّجُلِ

إِذَا خَافَتِ الْمَرْأَةُ نُشُورَ زَوْجِهَا وَإِعْرَاضَهُ عَنْهَا إِذَا لِمَرَضِهَا أَوْ لِكِبَرِ سِنِّهَا، أَوْ لِدَمَامَةِ وَجْهِهَا، فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُضْلِحَا بَيْنَهُمَا، وَلَوْ كَانَ فِي الضَّلَاحِ تَنَازُلُ الزَّوْجَةِ عَنْ بَعْضِ حَقُوقِهَا تَرْضِيَةً لَزَوْجِهَا. لِقَوْلِ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُضْلِحَا بَيْنَهُمَا ضُلْعًا وَالضَّلْعُ حَيْرٌ﴾^(١). وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: - فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ، لَا يَسْتَكْبِرُ مِنْهَا، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا، وَيَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا، تَقُولُ: أُمْسِكْنِي، وَلَا تُطَلِّقْنِي، وَتَزَوَّجْ غَيْرِي، فَأَنْتَ فِي جِلٍّ مِنَ النُّفَقَةِ عَلَيَّ وَالْقِسْمَةِ لِي». رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ حِينَ أَسْنَتْ وَفَرَّقَتْ^(٢) أَنْ يُفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمِي لِعَائِشَةَ». فَقَبِلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: فِي ذَلِكَ أَنْزَلَ اللَّهُ جُلَّ ثَاوُهُ، وَفِي أَشْبَاهِهَا. أَرَاهُ قَالَ: «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَغْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا».

قَالَ فِي الْمُغْنِيِّ: وَمَتَى صَالَحَتْهُ عَلَى تَرْكِ شَيْءٍ مِنْ قِسْمَتِهَا أَوْ نَفَقَتِهَا، أَوْ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ جَازٌ... فَإِنْ رَجَعَتْ لَهَا ذَلِكَ. قَالَ أَحْمَدُ فِي الرَّجُلِ يَغِيْبُ عَنْ امْرَأَتِهِ فَيَقُولُ لَهَا: إِنْ رَضِيَتْ عَلَيَّ هَذَا، وَإِلَّا فَأَنْتِ أَعْلَمُ، فَيَقُولُ: قَدْ رَضِيْتُ، فَهُوَ جَائِزٌ، فَإِنْ شَاءَتْ رَجَعَتْ.

الشَّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ: إِذَا وَقَعَ الشَّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَأَسْتَحْكَمَ الْعَدَاءُ وَخِيفَ مِنَ الْفُرْقَةِ

(٢) فرقت: خافت.

(١) سورة النساء، الآية: ١٢٨.

وَتَعَرَّضَتْ الْحَيَاءُ الزَّوْجِيَّةُ لِلانْتِهَاءِ بِعَثِّ الْحَاكِمِ حَكَمَيْنِ لِيَنْظُرُوا فِي أَمْرِهِمَا، وَيَفْعَلَا مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ مِنْ إِبْقَاءِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ إِنهَائِهَا. يَقُولُ اللَّهُ سُبحَانَهُ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾^(١). وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْحَكَمَانِ عَاقِلَيْنِ بِالْغَيْبِ عَذْلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ. وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِهِمَا، فَإِنْ كَانَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِمَا جَازَ، وَالْأَمْرُ فِي الْآيَةِ لِلتَّذَبُّبِ، لِأَنَّهَا أَزْفَقُ مِنْ جَانِبٍ وَأَذْرَى بِمَا يَحْدُثُ، وَأَعْلَمُ بِالْحَالِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ. وَلِلْحَكَمَيْنِ أَنْ يَفْعَلَا مَا فِيهِ الْمَصْلَحَةُ مِنَ الْإِبْقَاءِ أَوْ الْإِنْهَاءِ دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى رِضَا الزَّوْجِيَيْنِ أَوْ تَوْكِيلِهِمَا. وَهَذَا رَأْيُ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالثَّوْعَمِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاسْحَاقَ، وَابْنِ الْمُثَنِّبِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْجُزْءِ^(٢).

الظَّهَارُ

تَعْرِيفُهُ: الظَّهَارُ مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهْرِ، وَهُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ لَزَوْجَتِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي» قَالَ فِي الْفَتْحِ: «وَإِنَّمَا خَصَّ الظَّهْرُ بِذَلِكَ دُونَ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ، لِأَنَّهُ مَحَلُّ الرُّكُوبِ غَالِبًا، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ الْمَرْكُوبُ ظَهْرًا فَشَبَّهَتْ الْمَرْأَةُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا مَرْكُوبُ الرَّجُلِ». وَالظَّهَارُ كَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَبْطَلَهُ الْإِسْلَامُ هَذَا الْحُكْمَ، وَجَعَلَ الظَّهَارَ مُحَرَّمًا لِلْمَرْأَةِ حَتَّى يُكْفَرَ زَوْجُهَا. فَلَوْ ظَاهَرَ الرَّجُلُ يُرِيدُ الطَّلَاقَ، كَانَ ظَهَارًا، وَلَوْ طَلَّقَ يُرِيدُ ظَهَارًا كَانَ طَلَاقًا، فَلَوْ قَالَ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي» وَعَنَى بِهِ الطَّلَاقَ لَمْ يَكُنْ طَلَاقًا، وَكَانَ ظَهَارًا لَا تَطْلُقُ بِهِ الْمَرْأَةُ. قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: «وَهَذَا لِأَنَّ الظَّهَارَ كَانَ طَلَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتُسَيِّخُ، فَلَمْ يَجْزْ أَنْ يُعَادَ إِلَى الْحُكْمِ الْمَنْسُوخِ، وَأَيْضًا أَنَّ أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ إِذَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَأَجْزَى عَلَيْهِ حُكْمُ الظَّهَارِ دُونَ الطَّلَاقِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي حُكْمِهِ، فَلَمْ يَجْزْ جَعْلُهُ كَنَايَةً فِي الْحُكْمِ الَّذِي أَبْطَلَهُ اللَّهُ بِشَرْعِهِ، وَقَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَحُكْمُ اللَّهِ أَوْجَبُ»^١ هـ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى حُرْمَتِهِ، فَلَا يَجُوزُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَظْهَرُونَ مِنْكُمْ مِّن نِّسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهُتُهُمْ إِلَّا اللَّاتِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ شَفُوفٌ﴾^(٣). وَأَصْلُ ذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي الشُّنَنِ أَنَّ أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ ظَاهَرَ مِنْ زَوْجَتِهِ خَوْلَةَ بِنْتِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ... وَهِيَ الَّتِي جَادَلَتْ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَشْتَكَتْ إِلَى اللَّهِ، وَسَمِعَ اللَّهُ شَكْوَاهَا مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ. فَقَالَتْ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ

(١) سورة النساء، الآية: ٣٥.

(٢) أما نشوز المرأة فقد سبق الكلام عليه في فصل «تأديب الرجل زوجته».

(٣) سورة المجادلة، الآية: ٢.

أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ تَزَوَّجَنِي، وَأَنَا شَابَّةٌ مَرْغُوبَةٌ فِيَّ، فَلَمَّا خَلَا سَيِّي وَتَثَرْتُ بَطْنِي، جَعَلَنِي كَأُمِّهِ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عِنْدِي فِي أَمْرِكَ شَيْءٌ» فَقَالَتْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْكُو إِلَيْكَ»: وَرَوِي أَنَّهَا قَالَتْ: «إِنَّ لِي صَبِيَّةً صِغَارًا، إِنْ ضَمَّهْمُ إِلَيْهِ ضَاعُوا، وَإِنْ ضَمَمْتُهُمْ إِلَيَّ جَاعُوا». فَتَزَلَّ الْقُرْآنُ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَسَّعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ، لَقَدْ جَاءَتْ نِزْلَةُ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ تَشْكُو إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا فِي كِسْرِ الْبَيْتِ يَخْفَى عَلَيَّ بَعْضُ كَلَامِهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَوَّاهَاتٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ (١). فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لِيَعْتِقَ رَقَبَةً» قَالَتْ: لَا يَجِدُ! قَالَ: «فِيضُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ، مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ. قَالَ: «فَلْيُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا». قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ مِنْ شَيْءٍ يَتَصَدَّقُ بِهِ. قَالَ: «سَاعِيْنَهُ بِعِزِّي مِنْ تَمْرِ» قَالَتْ: وَأَنَا أَعِينُهُ بِعِزِّي آخَرَ، قَالَ: «أَحْسَنْتِ، فَأُطْعِمِي عَنْهُ سِتِينَ مِسْكِينًا وَازْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمَلِكٍ».

وَفِي الشَّيْءِ أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ صَخْرٍ الْبَيْضِيَّ، ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ مُدَّةَ شَهْرٍ رَمَضَانَ، ثُمَّ وَقَعَهَا، لَيْلَةً قَبْلَ انْسِلَاحِهِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنْتَ بِذَلِكَ يَا سَلَمَةُ». قَالَ: قُلْتُ: أَنَا بِذَلِكَ (٢) يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ مَرَّتَيْنِ - وَأَنَا صَابِرٌ لِأَمْرِ اللَّهِ، فَاحْكُمْ فِيَّ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ. قَالَ: «حَرِّزْ رَقَبَةً». قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا مَا أَمْلِكُ رَقَبَةً غَيْرَهَا، وَضَرَبْتُ صَفْحَةَ رَقَبَتِي، قَالَ: «فَضْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ». قَالَ: فَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا فِي الصَّيَامِ؟... قَالَ: «فَاطْعِمِي وَسَقَا مِنْ تَمْرِ سِتِينَ مِسْكِينًا». قُلْتُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَقَدْ بَنَنَّا وَحَشِينَا (٣) مَا لَنَا طَعَامٌ. قَالَ: «فَانْطَلِقِي إِلَى صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ فَلْيُدْفَعِهَا إِلَيْكَ، فَاطْعِمِي سِتِينَ مِسْكِينًا وَسَقَا مِنْ تَمْرِ، وَكُلِّي أَنْتِ وَعِيَالُكَ بِقِيَّتِهَا». قَالَ: فَرُحْتُ إِلَى قَوْمِي، فَقُلْتُ: وَجَدْتُ عِنْدَكُمْ الصَّبِيَّ وَسُوءَ الرَّأْيِ، وَوَجَدْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ السَّعَةَ وَحُسْنَ الرَّأْيِ، وَهَذَا أَمْرٌ لِي بِصَدَقَتِكُمْ.

هَلِ الظَّهَارُ مُخْتَصٌّ بِالْأُمِّ؟ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ الظَّهَارَ يَخْتَصُّ بِالْأُمِّ، كَمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ، وَكَمَا جَاءَ فِي الشُّنَّةِ. فَلَوْ قَالَ لَزَوْجَتِي: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي كَانَ مُظَاهِرًا، وَلَوْ قَالَ لَهَا: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُخْتِي لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ ظَهَارًا. وَذَهَبَ الْبَعْضُ، مِنْهُمْ الْأَحْنَفُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَى الْأُمِّ جَمِيعُ النِّسَابِ (٤). فَالظَّهَارُ

(١) سورة المجادلة، الآية: ١.

(٢) أي أنت الملم بذلك والمرتكب له.

(٣) أي بنتا مقفرين لا طعام لنا.

(٤) قال الأئمة الثلاثة، ورواية عن أحمد: إذا قالت المرأة لزوجها، أنت علي كظهر أُمِّي. فإنه لا كفارة عليها.

وقال أحمد في الرواية الأخرى - وهي أظهرهما - يجب عليها الكفارة إذا وطئها، وهي التي اختارها الحنفي.

عِنْدَهُمْ هُوَ تَشْبِيهُ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ فِي التَّحْرِيمِ بِأَخَذِي الْمَحْرَمَاتِ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ التَّأْيِيدِ بِالنَّسَبِ أَوْ الْمُصَاهَرَةِ أَوْ الرِّضَاعِ، إِذِ الْعِلَّةُ هِيَ التَّحْرِيمُ الْمُؤَبَّدُ.

وَمَنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: إِنَّهَا أُخْتِي أَوْ أُمِّي عَلَى سَبِيلِ الْكَرَامَةِ وَالتَّوْقِيرِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُظَاهِرًا. مَنْ يَكُونُ مِنْهُ الظَّهَارُ؟ وَالظَّهَارُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الزَّوْجِ الْعَاقِلِ الْبَالِغِ الْمُسْلِمِ، لِزَوْجِيَّةٍ قَدْ انْعَقَدَ زَوَاجُهَا انْعِقَادًا صَحِيحًا نَافِذًا.

الظَّهَارُ الْمُؤَقَّتُ: الظَّهَارُ الْمُؤَقَّتُ هُوَ إِذَا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ إِلَى مُدَّةٍ. مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَهَا: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي إِلَى اللَّيْلِ»، ثُمَّ أَصَابَهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ تِلْكَ الْمُدَّةِ. وَحُكْمُهُ أَنَّهُ ظَهَارٌ كَالْمُطَلَّقِ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَأَخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا بَرَّ فَلَمْ يَحْنَثْ. فَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي إِلَى اللَّيْلِ» لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَنْهَا. وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَقْرَنْهَا. قَالَ: وَلِلشَّافِعِيِّ فِي الظَّهَارِ الْمُؤَقَّتِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِظْهَارٍ.

أَثَرُ الظَّهَارِ: إِذَا ظَاهَرَ الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ، وَصَحَّ الظَّهَارُ تَرْتَبَ عَلَيْهِ اثْنَانِ:

الْأَثَرُ الْأَوَّلُ: حُرْمَةُ إِيثَانِ الزَّوْجَةِ حَتَّى يُكَفِّرَ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ، لِقَوْلِ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَمَسَّهَا﴾^(١). وَكَمَا يَحْرُمُ الْمَسِيسُ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ كَذَلِكَ مُقَدِّمَاتُهُ، مِنْ التَّقْيِيلِ وَالْمَعَانَقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَهَذَا عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢) إِلَى أَنَّ الْمُجَرِّمَ هُوَ الْوَطْءُ فَقَطْ، لِأَنَّ الْمَسِيسَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجِمَاعِ.

وَالْأَثَرُ الثَّانِي: وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ بِالْعَوْدِ. وَمَا هُوَ الْعَوْدُ؟ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْعَوْدِ! ... مَا هُوَ؟

فَقَالَ قَتَادَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ: «إِنَّهُ إِرَادَةُ الْمَسِيسِ لِمَا حُرِّمَ بِالظَّهَارِ» لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ فَقَدْ عَادَ عَنْ عَزْمِ، إِلَى عَزْمِ الْفِعْلِ، سَوَاءً فَعَلَ أَمْ لَا. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: بَلْ هُوَ إِمْسَاكُهَا بَعْدَ الظَّهَارِ وَقَدْ يَسَعُ الطَّلَاقُ، وَلَمْ يُطْلَقْ إِذْ تَشْبِيهُهَا بِالْأُمِّ يَقْتَضِي إِبَانَتَهَا، وَإِمْسَاكُهَا تَقْيِضُهَا، فَإِذَا أَمْسَكَهَا فَقَدْ عَادَ فِيمَا قَالَ، لِأَنَّ الْعَوْدَ لِلْقَوْلِ مُخَالَفَتُهُ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: بَلْ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى الْوَطْءِ فَقَطْ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ. وَقَالَ دَاوُدُ، وَشُعْبَةُ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ: بَلْ إِعَادَةُ لَفْظِ الظَّهَارِ، فَالْكَفَّارَةُ لَا تَجِبُ عِنْدَهُمْ إِلَّا بِالظَّهَارِ الْمُعَادِ، لَا الْمُجْتَدِأ.

(١) سورة المجادلة، الآية: ٣.

(٢) هذا رأي الثوري، وأحد قولي الشافعي.

المسيئ قبل التكفير: إذا مس الرجل زوجته قبل التكفير فإن ذلك يخرم، كما تقدم بيانه، والكفارة لا تسقط ولا تتضاعف، بل تبقى كما هي كفارة واحدة. قال الصلت بن دينار: سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجامع قبل أن يكفر؟ فقالوا: كفارة واحدة.

ما هي الكفارة؟: والكفارة هي: عتق رقبته، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع، فإطعام ستين مسكيناً. لقول الله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ نُوعُظُونَ بِهِ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطْعَامَ سِتِينَ مِسْكِيناً^(١)﴾. وقد روعي في كفارة الظهار الشديد، محافظة على العلاقة الزوجية، ومنعاً من ظلم المرأة، فإن الرجل إذا رأى أن الكفارة يتقّل عليه الوفاء بها، أخترم العلاقة الزوجية، وأمتنع عن ظلم زوجته.

الْفَسْخُ

فسخ العقد: نقضه، وحل الرابطة التي تربط بين الزوجين، وقد يكون الفسخ بسبب خلل وقع في العقد، أو بسبب طارئ عليه يمنع بقاءه. مثال الفسخ بسبب الخلل الواقع في العقد:

١- إذا تم العقد وتبين أن الزوجة التي عقد عليها أخته من الرضاع، فسخ العقد.

٢- إذا عقد غير الأب والجدة للصغير أو الصغيرة، ثم بلغ الصغير أو الصغيرة، فمن حق كل منهما أن يختار البقاء على الزوجية أو إنهاؤها، ويسمى هذا خيار البوغ، فإذا اختار إنهاء الحياة الزوجية كان ذلك فسخاً للعقد.

مثال الفسخ الطارئ على العقد:

١- إذا أرتد أحد الزوجين عن الإسلام ولم يعد إليه، فسخ العقد بسبب الرد الطارئة.

٢- إذا أسلم الزوج وأبث زوجته أن تسلم، وكانت مشركة، فإن لعقد حينئذ يفسخ، بخلاف ما إذا كانت كتابية فإن العقد يبقى صحيحاً كما هو، إذ إنه يصح العقد على الكتابية ابتداءً. والفرقة الحاصلة بالفسخ غير الفرقة الحاصلة بالطلاق إذ إن الطلاق ينقسم إلى طلاق رجعي وطلاق بائن، والرجعي لا ينهي الحياة الزوجية في الحال، والبائن ينهيها في الحال. أما الفسخ، سواء أكان بسبب طارئ على العقد، أم بسبب خلل فيه، فإنه ينهي العلاقة الزوجية في الحال.

ومن جهة أخرى، فإنَّ الفُرْقَةَ بِالطَّلَاقِ تُنْقَضُ عَدَّةُ الطَّلَاقِ، فإذا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ طَلَقَةً رَجْعِيَّةً، ثُمَّ رَاجَعَهَا وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا، أَوْ عَقَّدَ عَلَيْهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ عَقْدًا جَدِيدًا، فَإِنَّهُ تُخْسَبُ عَلَيْهِ تِلْكَ الطَّلَاقُ، وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا طَلَقَتَيْنِ. وَأَمَّا الْفُرْقَةُ بِسَبَبِ الْفَسْخِ فَلَا يَنْقُضُ بِهَا عَدَّةُ الطَّلَاقِ، فَلَوْ فُسِّخَ الْعَقْدُ بِسَبَبِ خِيَارِ الْبُلُوغِ، ثُمَّ عَادَ الزَّوْجَانِ وَتَزَوَّجَا مَلِكٌ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طُلُقَاتٍ. وَقَدْ أَرَادَ فَقَهَاءُ الْأَحْنَافِ أَنْ يَضَعُوا ضَابِطًا عَامًّا لَتَمْيِيزِ الْفُرْقَةِ الَّتِي هِيَ طَلَاقٌ، مِنَ الْفُرْقَةِ الَّتِي هِيَ فُسْخٌ، فَقَالُوا: إِنَّ كُلَّ فُرْقَةٍ تُكُونُ مِنَ الزَّوْجِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الزَّوْجَةِ فَهِيَ طَلَاقٌ. وَكُلُّ فُرْقَةٍ تَكُونُ مِنَ الزَّوْجَةِ لَا بِسَبَبِ مِنَ الزَّوْجِ، أَوْ تَكُونُ مِنَ الزَّوْجِ وَيَتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الزَّوْجَةِ فَهِيَ فُسْخٌ.

الْفُسْخُ بِقَضَاءِ الْقَاضِي: مِنَ الْحَالَاتِ مَا يَكُونُ سَبَبُ الْفُسْخِ فِيهَا جَلِيًّا لَا يَخْتِاجُ إِلَى قَضَاءِ الْقَاضِي، كَمَا إِذَا تَبَيَّنَ لِلزَّوْجَيْنِ أَنَّهُمَا أَخَوَانِ مِنَ الرِّضَاعِ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ أَنْ يَفْسَخَا الْعَقْدَ مِنْ تَلَقَّاءِ أَنْفُسِهِمَا. وَمِنَ الْحَالَاتِ مَا يَكُونُ سَبَبُ الْفُسْخِ خَفِيًّا غَيْرَ جَلِيٍّ، فَيَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءِ الْقَاضِي، وَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ، كَالْفُسْخِ بِإِبَاءِ الزَّوْجَةِ الْمَشْرُوكَةِ الْإِسْلَامَ إِذَا أَسْلَمَ زَوْجُهَا، لِأَنَّهَا رُبَّمَا لَا تَمْتَنِعُ فَلَا يَفْسُخُ الْعَقْدُ.

اللَّعَانُ

تَعْرِيفُهُ: اللَّعَانُ مَاخُودٌ مِنَ اللَّعْنِ، لِأَنَّ الْمَلَاعِنَ يَقُولُ فِي الْخَامِيسَةِ: «أَنْ لَعَنَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ»، وَقِيلَ: هُوَ الْإِبْعَادُ. وَسُمِّيَ الْمُتَلَاعِنَانِ بِذَلِكَ، لِمَا يَغْتُبُ اللَّعَانُ مِنَ الْإِثْمِ وَالْإِبْعَادِ، وَلِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَاذِبٌ، فَيَكُونُ مَلْعُونًا. وَقِيلَ: لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَعَدُّ عَنْ صَاحِبِهِ بِتَأْيِيدِ التَّحْرِيمِ.

وَحَقِيقَتُهُ: أَنَّ يَخْلِفَ الرَّجُلُ إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ بِالزُّنَى أَرْبَعَ مَرَّاتٍ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ، وَالْخَامِيسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَأَنْ تَخْلِفَ الْمَرْأَةُ عِنْدَ تَكْذِيبِهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ، وَالْخَامِيسَةَ أَنَّ عَلَيْهَا غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ.

مَشْرُوعِيَّتُهُ: إِذَا رَمَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزُّنَى، وَلَمْ يَقْرِْ هِيَ بِذَلِكَ، وَلَعَمَّ يَرْجِعُ عَنْ رَمْيِهِ فَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ لَهُمَا اللَّعَانُ^(١). رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ هِلَالَ^(٢) بَنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَرِيكِ بَنِ سَحْمَاءَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْتَةُ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ»،

(١) كَانَ ذَلِكَ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ سَنَةِ ٩ هـ. وَقِيلَ: كَانَ فِي السَّنَةِ الَّتِي تُؤْفَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(٢) كَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ.

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ؟! فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْبَيْتَةُ، وَالْأُحْدُ فِي ظَهْرِكَ». فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، وَلَيُنْزِلَنَّ اللَّهُ مَا يُبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ . وَالْخَمْسَةَ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ . وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَذِبِينَ . وَالْخَمْسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(١). فَأَنْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهَا، فَجَاءَ هِلَالٌ فَشَهِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ»^(٢) أَنْ أَخَذَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟ فَشَهِدَتْ. فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفُوهُمَا^(٣)، وَقَالُوا: إِنَّهَا الْمُوجِبَةُ^(٤). قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فَتَلَكَّأَتْ وَنَكَصَتْ، حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ، فَمَضَتْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَبْصُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ»^(٥)، سَابِغِ الْأَيْتَيْنِ، خَدَّلْجِ السَّاقَيْنِ، فَهُوَ لِشَرِّكَ بْنِ سَخْمَاءَ. فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْلَا مَا مَضَى»^(٦) مِنْ كِتَابِ اللَّهِ كَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ.

قَالَ صَاحِبُ بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَأَمَّا مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى: فَلَمَّا كَانَ الْفِرَاشُ مُوجِبًا لِحَقُوقِ النَّسَبِ، كَانَ لِلنَّاسِ ضَرُورَةٌ إِلَى طَرِيقِ تَنْفُوذِهِ بِهِ إِذَا تَحَقَّقُوا فُسَادَهُ، وَتِلْكَ الطَّرِيقُ هِيَ اللَّعَانُ، فَاللَّعَانُ حُكْمٌ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ. إِذَا لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ عَامَّةً.

مَتَى يَكُونُ اللَّعَانُ...؟

وَيَكُونُ اللَّعَانُ فِي صَوْرَتَيْنِ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أَنْ يَزْمِيَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بِالزُّنَى، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَرْبَعَةُ شُهَدَاءٍ يَشْهَدُونَ عَلَيْهَا بِمَا زَمَاهَا بِهِ.

(١) سورة النور، الآية: ٦ - ٩.

(٢) لهذا دليل على أن الزوج إذا قذف امرأته، وعجز عن إقامة البينة وجب عليه حد القاذف، وإذا وقع اللعان سقط الحد عنه.

(٣) فيه استحباب تقديم الوعظ للزوجين قبل اللعان لما سيأتي.

(٤) أشاروا عليها بالوقوف عن إتمام اللعان فَتَلَكَّأَتْ وكادت تعترف ولكنها لم ترض بفضيحة قومها. وفي هذا دليل على أن مجرد التلکؤ لا يعمل به.

(٥) في هذا دليل على أن المرأة كانت حاملاً وقت اللعان، والأكحل الذي أجفانه سوداء كأن فيها كحلاً. وسابغ الأيتين. أي عظيمهما، وخدللج: ممتلىء.

(٦) لولا ما مضى من كتاب الله أي أن اللعان يرفع الحد عن المرأة ولولا ذلك لأقام الرسول ﷺ الحد.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَنْفِي حَمْلَهَا مِنْهُ.

وَأَيْنَا يَجُوزُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى إِذَا تَحَقَّقَ مِنْ زِنَاهَا، كَأَن رَأَاهَا تَرْنِي، أَوْ أَقَرَّتْ هِيَ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهَا. وَالْأُولَى فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يُطْلَقَهَا وَلَا يُلَاعِنَهَا. فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ مِنْ زِنَاهَا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَزِمِيهَا بِهِ. وَيَكُونُ نَفْيُ الْحَمْلِ فِي حَالِهِ مَا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ لَمْ يَطَّأَهَا أَصْلًا مِنْ جِبِنِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا، أَوْ ادَّعَى أَنَّهَا أَتَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ الْوَطْءِ، أَوْ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ مِنْ وَقْتِ الْوَطْءِ.

الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي يَقْضِي بِاللَّعَانِ: وَلَا بُدَّ مِنَ الْحَاكِمِ عِنْدَ اللَّعَانِ. وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُذَكِّرَ الْمَرْأَةَ وَيَعْظُمَهَا، بِمِثْلِ مَا جَاءَ.

التَّاسِعُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمُتْلَاعِنِينَ وَخَرَابِ بَيْتَيْهِمَا وَكَسْرُهُمَا بِالْفِرَاقِ.

الْعَاشِرُ: تَأْيِيدُ تِلْكَ الْفُرْقَةِ وَدَوَامُ التَّحْرِيمِ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا كَانَ شَأْنُ هَذَا اللَّعَانِ هَذَا الشَّأْنُ جُعِلَ يَمِينًا مَقْرُونًا بِالشَّهَادَةِ، وَشَهَادَةٌ مَقْرُونَةٌ بِالْيَمِينِ، وَجُعِلَ الْمُتْلَعِنُ - لِقَبُولِ قَوْلِهِ - كَالشَّاهِدِ فَإِنْ نَكَلَتِ الْمَرْأَةُ مَضَّتْ شَهَادَتُهُ وَحُدَّتْ وَأَفَادَتْ شَهَادَتَهُ.

وَيَمِينُهُ شَيْئَانِ: سَقُوطُ الْحَدِّ عَنْهُ وَوُجُوبُهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ التَّعَنَّتِ الْمَرْأَةُ وَغَارَضَتْ لِعَانَهُ بِلَعَانٍ آخَرَ مِنْهَا، أَفَادَ لِعَانَهُ سَقُوطَ الْحَدِّ دُونَ وَجُوبِهِ عَلَيْهَا، فَكَانَ شَهَادَةً وَيَمِينًا بِالنَّسَبَةِ إِلَيْهِ دُونَهَا، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَمِينًا مَحْضَةً، فَهِيَ لَا تُحَدُّ بِمُجَرَّدِ حَلْفِهِ، وَإِنْ كَانَ شَهَادَةً فَلَا تُحَدُّ بِمُجَرَّدِ شَهَادَتِهِ عَلَيْهَا وَحْدَهُ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ نُكُولُهَا قَوِيَّ جَانِبِ الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ فِي حَقِّهِ بِتَأْكِيدِهِ وَنُكُولِهَا، فَكَانَ دَلِيلًا ظَاهِرًا عَلَى صِدْقِهِ، فَاسْقَطَ الْحَدَّ وَأَوْجَبَهُ عَلَيْهَا وَهَذَا أَحْسَنُ مَا يَكُونُ مِنَ الْحَكَمِ. ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(١). وَقَدْ ظَهَرَ بِهَذَا أَنَّهُ يَمِينٌ فِيهَا مَعْنَى الشَّهَادَةِ، وَشَهَادَةٌ فِيهَا مَعْنَى الْيَمِينِ.

لِعَانُ الْأَعْمَى وَالْأَخْرَسِ: لَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ فِي جَوَازِ لِعَانِ الْأَعْمَى، وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَخْرَسِ، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يُلَاعَنُ الْأَخْرَسُ إِذَا أَفْهَمَ عَنْهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا يُلَاعَنُ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ.

مَنْ يَبْدَأُ بِالْمُلَاعَنَةِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الشَّيْءَ فِي اللَّعَانِ تَقْدِيمُ الرَّجُلِ فَيَشْهَدُ قَبْلَ الْمَرْأَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ هَذَا التَّقْدِيمِ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: هُوَ وَاجِبٌ، فَإِذَا لَاعَنَتِ الْمَرْأَةُ قَبْلَهُ،

فَإِنَّ لِعَانَهَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ. وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ اللَّعَانَ شُرْعٌ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنِ الرَّجُلِ، فَلَوْ بُدِيَءَ بِالْمَرْأَةِ لَكَانَ دَفْعًا لِأَمْرِ لَمْ يَنْبُثْ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ الْإِثْمُ بِالْمَرْأَةِ صَحَّ وَاعْتَدُّ بِهِ. وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ عَطَفَ فِي الْقَرَانِ بِالْوَاوِ، وَالْوَاوِ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، بَلْ هِيَ لِطُلُقِ الْجَمْعِ.

التَّكْوِيلُ ^(١) عَنِ اللَّعَانِ: التَّكْوِيلُ عَنِ اللَّعَانِ، إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مِنَ الزَّوْجَةِ، فَإِنْ نَكَلَ الزَّوْجُ فَعَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحْسَنَ أَرْبَعٍ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ^(٢). فَإِذَا لَمْ يُشْهَدْ فَهوَ مِثْلُ الْأَجْنَبِيِّ فِي الْقَذْفِ، وَلِئِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ». وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَيُحْبَسُ حَتَّى يُلَاعِنَ أَوْ يُكْذَّبَ نَفْسَهُ، فَإِنْ كَذَّبَ نَفْسَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ، فَإِذَا نَكَلَتِ الزَّوْجَةُ: أُقِيمَ عَلَيْهَا حَدُّ الزَّوْنِ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تُحَدُّ، وَحَبَسَتْ حَتَّى تُلَاعِنَ أَوْ تُقَرَّ بِالزَّوْنِ، وَإِنْ صَدَّقَتْهُ أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ. وَأَسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِرَضِيِّ اللَّهِ عَنْهُ بِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: زَنَى بَعْدَ إِخْصَانٍ أَوْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانٍ أَوْ قَتَلَ نَفْسَ بَغَيْرِ نَفْسٍ».

وَلَأَنَّ سَفْكَ الدِّمَاءِ بِالتَّكْوِيلِ حُكْمٌ تَرُدُّهُ الْأَصُولُ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ لَا يُوجِبُونَ غُزْمَ الْمَالِ بِالتَّكْوِيلِ، فَكَانَ بِالْأُخْرَى أَلَّا يَجِبَ بِذَلِكَ سَفْكَ الدِّمَاءِ. قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: «وَبِالْجَمْلَةِ فَقَاعِدَةُ الدِّمَاءِ مَبْتَاهَا فِي الشَّرْعِ عَلَى أَنَّهَا لَا تَرَأَى إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ، أَوْ بِالْإِغْتِرَافِ، وَمِنْ الْوَاجِبِ أَلَّا تُخَصَّصَ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ بِالْأَسْمِ الْمُشْتَرَكِ». فَأَبُو حَنِيفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَوَّلَى بِالصَّوَابِ أَنْ سَاءَ اللَّهُ وَقَدْ اغْتَرَفَ أَبُو الْمَعَالِي فِي كِتَابِهِ الْبُرْهَانَ بِقُوَّةِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ شَافِعِيٌّ.

التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ: إِذَا تَلَاعَنَ الزَّوْجَانِ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى سَبِيلِ التَّأْيِيدِ وَلَا يَرْفَعُ التَّحْرِيمُ بَيْنَهُمَا بِحَالٍ: فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُتَلَاعِنَانِ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا». وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا: «مَضَتْ الشُّنَّةُ أَلَّا يَجْتَمِعَ الْمُتَلَاعِنَانِ» رَوَاهُمَا الدَّارِقُطَنِيُّ. وَلَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّبَاغُضِ وَالتَّقَاطُعِ مَا أَوْجَبَ الْقَطِيعَةَ بَيْنَهُمَا بِصِفَةِ دَائِمَةٍ، لِأَنَّ أَسَاسَ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ، السَّكَنُ، وَالْمَوَدَّةُ، وَالرَّحْمَةُ، وَهَؤُلَاءِ قَدْ فَقَدُوا هَذَا الْأَسَاسَ وَكَانَتْ عُقُوبَتُهُمَا الْفُرْقَةُ الْمُؤَبَّدَةُ. وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيمَا إِذَا كَذَّبَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّمَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا، وَلِلْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا كَذَّبَ نَفْسَهُ جُلِدَ الْحَدُّ، وَجَازَ لَهُ أَنْ

(١) النكول: الامتناع.

(٢) سورة النور، الآية: ٦.

يَعْقِدُ عَلَيْهَا مِنْ جَدِيدٍ، وَاسْتَدَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِأَنَّهُ إِذَا كَذَبَ نَفْسَهُ، فَقَدْ بَطَلَ حُكْمُ اللَّعَانِ، فَكَمَا يُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ، كَذَلِكَ تَرُدُّ الزَّوْجَةُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّبَبَ الْمَوْجِبَ لِلتَّحْرِيمِ إِنَّمَا هُوَ الْجَهْلُ بِتَعْيِينِ صِدْقِ أَحَدِهِمَا، مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ أَحَدَهُمَا كَاذِبٌ وَإِذَا انْكَشَفَ أَرْتَفَعَ التَّحْرِيمُ.

مَتَى تَقَعُ الْفُرْقَةُ: تَقَعُ الْفُرْقَةُ إِذَا فَرَعَ الْمُتَلَاعِنَانِ مِنَ اللَّعَانِ، وَهَذَا عِنْدَ مَالِكٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَقَعُ بَعْدَ أَنْ يُكْمَلَ الزَّوْجُ لِعَانِهِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَاحْمَدُ وَالثَّوْرِيُّ: لَا تَقَعُ إِلَّا بِحُكْمِ الْحَاكِمِ.

هَلِ الْفُرْقَةُ طَلَاقٌ أَمْ فُسْخٌ؟ يَرَى جَمْعُهُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْفُرْقَةَ الْحَاصِلَةَ بِاللَّعَانِ فُسْخٌ. وَيُرَى أَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهَا طَلَاقٌ بَاطِلٌ، لِأَنَّ سَبَبَهَا مِنْ جَانِبِ الرَّجُلِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ تَكُونَ مِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ، وَكُلُّ فُرْقَةٍ كَانَتْ كَذَلِكَ تَكُونُ طَلَاقًا، لَا فُسْخًا، فَالْفُرْقَةُ هُنَا مِثْلُ فُرْقَةِ الْعَيْنِ، إِذْ كَانَتْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ. وَأَمَّا الَّذِينَ دَفَعُوا إِلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ فَدَلِيلُهُمْ تَأْيِيدُ التَّحْرِيمِ، فَاشْتَبَهَ ذَاتَ الْمَحْرَمِ، وَهَؤُلَاءِ يَزَوِّنَ أَنْ الْفُسْخَ بِاللَّعَانِ يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ مِنْ اسْتِحْقَاقِهَا النِّفَقَةَ فِي مُدَّةِ الْعِدَّةِ، وَكَذَلِكَ السُّكْنَى، لِأَنَّ النِّفَقَةَ وَالسُّكْنَى إِنَّمَا يُسْتَحَقَّانِ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ لَا فِي عِدَّةِ الْفُسْخِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قِصَّةِ الْمَلَاعِنَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «قَضَى الْأَقْوَاتَ لَهَا وَلَا سَكْنَى: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا يَتَصَرَّفَانِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ وَلَا مَتَوَفَى عَنْهَا». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ.

إِلْحَاقُ الْوَلَدِ بِأُمِّهِ: إِذَا نَفَى الرَّجُلُ ابْنَهُ، وَتَمَّ اللَّعَانُ بِتَفْيِهِ لَهُ، انْتَفَى نَسَبُهُ مِنْ أَبِيهِ وَسَقَطَتْ نَفَقَتُهُ عَنْهُ، وَانْتَفَى التَّوَارِثُ بَيْنَهُمَا، وَلَحِقَ بِأُمِّهِ، فَهِيَ تَرْتَهُ وَهُوَ يَرْتُهَا، لَمَّا رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَلَدِ الْمُتَلَاعِنَيْنِ أَنَّهُ يَرِثُ أُمَّهُ وَتَرْتُهُ أُمُّهُ، وَمَنْ رَمَاهَا بِهِ جُلِدَ ثَمَانِينَ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ. وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْحَدِيثَ الْأَدْلَةُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفِرَاشِ. وَلَا فِرَاشَ هُنَا: لِنَفْيِ الزَّوْجِ إِيَّاهُ. وَأَمَّا مَنْ رَمَاهَا بِهِ أَعْتَبِرَ قَازِفًا، وَجُلِدَ ثَمَانِينَ جَلْدَةً: لِأَنَّ الْمَلَاعِنَةَ دَاخِلَةٌ فِي الْمُخَصَّنَاتِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهَا مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ، فَيَجِبُ عَلَى مَنْ رَمَاهَا بِابْنِهَا خَدُّ الْقَذْفِ، وَمَنْ قَذَفَ وَلَدَهَا يَجِبُ حُدُّهُ، كَمَنْ قَذَفَ أُمَّهُ سَوَاءً بِسَوَاءٍ. وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَحْكَامِ الَّتِي تَلْزُمُهُ.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْأَحْكَامِ الَّتِي شَرَعَهَا اللَّهُ لِلْكَافَّةِ، فَإِنَّهُ يُعَامَلُ كَأَنَّهُ ابْنُهُ مِنْ بَابِ الْاِخْتِيَاطِ فَلَا يُعْطِيهِ زَكَاةٌ مَالِهِ، وَلَوْ قَتَلَهُ لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ، وَتَثْبُتُ الْمَحْرَمِيَّةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَوْلَادِهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ، وَلَا يُعَدُّ مَجْهُولَ النَّسَبِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدَّعِيَهُ غَيْرُهُ، وَإِذَا كَذَّبَ نَفْسَهُ ثَبَّتَ نَسَبَ الْوَلَدِ مِنْهُ، وَيُزَوَّلُ كُلُّ أَثَرٍ لِلْعَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَلَدِ.

العِدَّة

تَعْرِيفُهَا: الْعِدَّةُ: مَاخُودَةٌ مِنَ الْعَدَدِ وَالْإِحْصَاءِ: أَيُّ مَا تُخَصِّصُهُ الْمَرْأَةُ وَتَعُدُّهُ مِنَ الْأَيَّامِ وَالْأَقْرَاءِ. وَهِيَ اسْمٌ لِلْمُدَّةِ الَّتِي تَنْتَظِرُ فِيهَا الْمَرْأَةُ وَتَمْتَنِعُ عَنِ التَّزْوِيجِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا، أَوْ فِرَاقِهِ لَهَا (١). وَكَانَتِ الْعِدَّةُ مَعْرُوفَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانُوا لَا يَكَادُونَ يَتْرُكُونَهَا. فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَقْرَاهَا لِمَا فِيهَا مِنْ مَصَالِحٍ. وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِهَا، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (٢). وَقَوْلُهُ ﷺ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: «اغْتَدِي فِي بَيْتٍ أَمْ مَكْتُومٍ».

٢- حِكْمَةُ مَشْرُوعِيَّتِهَا:

- (أ) مَعْرِفَةُ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ حَتَّى لَا تَخْتَلِطَ الْأَنْسَابُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ.
- (ب) نَهْيَةُ قُرْصَةِ لِلزَّوْجَيْنِ لِإِعَادَةِ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ إِنْ رَأَيَا أَنَّ الْخَيْرَ فِي ذَلِكَ.
- (ج) التَّوْبَةُ بِفَخَامَةِ أَمْرِ النِّكَاحِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ أَمْرًا يَنْتَظِمُ إِلَّا بِجَمْعِ الرِّجَالِ، وَلَا يَنْفَكُ إِلَّا بِانْتِظَارٍ طَوِيلٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ لَعِبِ الصَّبِيَّانِ يَنْظُمُ ثُمَّ يَفْكَ فِي السَّاعَةِ.
- (د) أَنَّ مَصَالِحَ النِّكَاحِ لَا تَتِمُّ حَتَّى يُوْطِنَا أَنْفُسُهُمَا عَلَى إِدَامَةِ هَذَا الْعَقْدِ ظَاهِرًا، فَإِنْ حَدَثَ حَدِثٌ يُوْجِبُ فَكَ النِّظَامِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ تَحْقِيقِ صُورَةِ الْإِدَامَةِ فِي الْجُمْلَةِ بِأَنْ تَتَرَبَّصَ مُدَّةً تَجْدُ لِتَرَبُّصِهَا بِالْأَلَى، وَتُقَاسِي لَهَا عَنَاءً (٣).

أَنْوَاعُ الْعِدَّةِ: الْعِدَّةُ أَنْوَاعٌ:

- ١- عِدَّةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَحِيضُ، وَهِيَ ثَلَاثٌ جِيضٍ.
 - ٢- عِدَّةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي يَتَسَبَّحُ مِنَ الْحَيْضِ وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.
 - ٣- عِدَّةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، مَا لَمْ تَكُنْ حَامِلًا.
 - ٤- عِدَّةُ الْحَامِلِ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا.
- وَهَذَا إِجْمَالٌ فَفَصْلُهُ فِيمَا يَلِي: الزَّوْجَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَدْخُولًا بِهَا أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا.
- حِدَّةٌ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا: وَالزَّوْجَةُ غَيْرُ الْمَدْخُولِ بِهَا إِنْ طُلِّقَتْ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا لِقَوْلِ اللَّهِ

(١) احتساب العدة يبدأ من حين وجود سببها، وهو الطلاق أو الوفاة.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٣) من «حجة الله البالغة».

تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ^(١) فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ ^(٢)﴾. فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا، وَقَدْ مَاتَ زَوْجُهَا فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ كَمَا لَوْ كَانَ قَدْ دَخَلَ بِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ^(٣)﴾. وَأَتَمَّا وَجِبَتْ الْعِدَّةُ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَفَاءً لِلزَّوْجِ الْمُتَوَفَّى وَمُرَاعَاةً لِحَقِّهِ.

عِدَّةُ الْمَدْخُولِ بِهَا ^(٤): وَأَمَّا الْمَدْخُولُ بِهَا، فَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ. أَوْ مِنْ غَيْرِ ذَوَاتِ الْحَيْضِ.

عِدَّةُ الْحَائِضِ: فَإِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ^(٥)﴾. وَالْقُرُوءُ جَمْعُ قُرْءٍ وَالْقُرْءُ: الْحَيْضُ. وَرَجَّحَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيِّمِ، فَقَالَ: إِنَّ لَفْظَ الْقُرْءِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ إِلَّا لِلْحَيْضِ. وَلَمْ يَجِءْ عَنْهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ اسْتِعْمَالُهُ لِلطَّهَرِ، فَحَمَلُهُ فِي الْآيَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ مِنْ خُطَابِ الشَّارِعِ أَوَّلَى، بَلْ يَتَعَيَّنُ. فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ ﷺ لِلْمُسْتَحَاضَةِ: «دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ» وَهُوَ ﷺ الْمَعْبَرُ عَنِ اللَّهِ، وَبَلَّغَهُ قَوْمِهِ نَزَلَ الْقُرْآنُ. فَإِذَا أُورِدَ الْمُشْتَرَكُ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَحَدِ مَعْنَيَيْهِ، وَجِبَ حَمَلُهُ فِي سَائِرِ كَلَامِهِ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِرَادَةُ الْآخَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ الْبَيِّنَةُ. وَبَصِيرُ هُوَ لُغَةُ الْقُرْآنِ الَّتِي جُوطِبْنَا بِهَا، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَعْنَى آخَرُ فِي كَلَامٍ غَيْرِهِ، وَإِذَا ثَبَتَ اسْتِعْمَالُ الشَّارِعِ لِلْقُرْءِ فِي الْحَيْضِ عَلِمَ أَنَّ هَذَا لُغَتُهُ، فَيَتَعَيَّنُ حَمَلُهُ عَلَيْهَا فِي كَلَامِهِ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي سِيَاقِ الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ^(٦)﴾ فَأَجَلُ إِحْدَاهُنَّ أَنْ

(١) المس: الدخول.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٤٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤، وحكمة التحديد بهذه المدة لأنها التي تكمل فيها خلقه الولد وينفخ فيه الروح بعد مضي ١٢٠ يوماً، وهي زيادة على أربعة أشهر لنقصان الأهله فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط، وذكر العشر مؤنثاً لإرادة الليالي. والمراد مع أيامها عند الجمهور. فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة.

(٤) يرى الأحناف والحنابلة والخلفاء الراشدون أن المقصود بالدخول الدخول حقيقة أو حكماً: أي أن الخلوة الصحيحة تعتبر دخولاً تجب بها العدة، وعند الشافعي في المذهب الجديد أن الخلوة لا تجب بها العدة.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

تَضَعُ حَمْلَهَا، فَإِذَا وَضَعَتْ فَقَدْ قَضَتْ عِدَّتَهَا، ولفظُ جَرِيرٍ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ فِي عِدَّةِ النِّسَاءِ قَالُوا: لَقَدْ بَقِيَ مِنْ عِدَّةِ النِّسَاءِ عِدَّةٌ لَمْ يَذْكُرْنَ فِي الْقُرْآنِ. الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ الَّتِي قَدْ انْقَطَعَ عَنْهَا الْحَيْضُ وَذَوَاتِ الْحَمْلِ قَالَ: فَأُنْزِلَتْ الَّتِي فِي النِّسَاءِ الْقُصْرَى: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾^(١). وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾^(٢)، يَعْني الْآيَةَ الْعَجُوزَ الَّتِي لَا تَحِيضُ، أَوِ الْمَرْأَةَ الَّتِي قَعَدَتْ مِنَ الْحَيْضَةِ، فَلَيْسَتْ هَذِهِ مِنَ الْقُرْوَءِ فِي شَيْءٍ. وَفِي قَوْلِهِ: «إِنْ ارْتَبْتُمْ» فِي الْآيَةِ، يَعْنِي إِنْ شَكَكْتُمْ «فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ» وَعَنْ مُجَاهِدٍ: إِنْ ارْتَبْتُمْ وَلَمْ تَعْلَمُوا عِدَّةَ الَّتِي قَعَدَتْ عَنِ الْحَيْضِ، أَوِ الَّتِي لَمْ تُحِضْ فَعَدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ. فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ ارْتَبْتُمْ﴾^(٣) يَعْنِي إِنْ سَأَلْتُمْ عَنْ حُكْمِهِنَّ وَشَكَكْتُمْ فِيهِ فَقَدْ بَيَّنَّهُ اللَّهُ لَكُمْ.

حُكْمُ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ إِذَا لَمْ تَرَ الْحَيْضَ: إِذَا طُلِقَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ، ثُمَّ إِنَّهَا لَمْ تَرَ الْحَيْضَ فِي عَادَتِهَا، وَلَمْ تَذَرِ مَا سَبَبُهُ، فَإِنَّهَا تَعْتَدُ سَنَةً، تَتَرَبَّصُ مَدَّةَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ لَتَعْلَمَ بَرَاءَةَ رَحِمِهَا، لِأَنَّ هَذِهِ الْمَدَّةَ هِيَ غَالِبُ مَدَّةِ الْحَمْلِ، فَإِذَا لَمْ يَبَيِّنِ الْحَمْلُ فِيهَا، عَلِمَ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ ظَاهِرًا، ثُمَّ تَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عِدَّةَ الْآيَاتِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَهَذَا مَا قَضَى بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا قِضَاءُ عُمَرَ بَيْنَ الْمَاهِجِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُنْكَرُهُ مِنْهُمْ مُنْكَرُ عِلْمِنَاهُ.

سِنُّ الْيَأْسِ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي سِنِّ الْيَأْسِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا خَمْسُونَ، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهَا سِتُونَ، وَالْحَقُّ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النِّسَاءِ. قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «الْيَأْسُ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ النِّسَاءِ، وَلَيْسَ لَهُ حَدٌّ يَتَّفِقُ عَلَيْهِ النِّسَاءُ، وَالْمُرَادُ بِالْآيَةِ أَنَّ يَأْسَ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ نَفْسِهَا، لِأَنَّ الْيَأْسَ ضِدُّ الرِّجَاءِ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ قَدْ يَسَسَتْ مِنَ الْحَيْضِ وَلَمْ تَرْجُهُ، فَهِيَ آيَسَةٌ وَإِنْ كَانَ لَهَا أَرْبَعُونَ أَوْ نَحْوُهَا، وَغَيْرُهَا لَا يَتَيَأَسُّ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ لَهَا خَمْسُونَ»^(٤).

عِدَّةُ الْحَامِلِ: وَعِدَّةُ الْحَامِلِ تَنْتَهِي بِوَضْعِ الْحَمْلِ، سِوَاهُ أَكَانَتْ مُطْلَقَةً أَوْ مُتَوَفًى عَنْهَا زَوْجُهَا، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٥). قَالَ فِي زَادِ الْمَعَادِ: «وَدَلَّ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٦) عَلَى أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا بِتَوَاضُعٍ لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ حَتَّى تَضَعَهُمَا جَمِيعًا. وَدَلَّتْ عَلَى أَنَّ مَنْ عَلَيْهَا الْاِسْتِبْرَاءُ فَعَدَّتُهَا وَضَعُ الْحَمْلِ أَيْضًا». وَدَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْعِدَّةَ تَنْقُضِي عَلَى أَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ، حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، تَامًّا الْخِلْقَةَ أَوْ نَاقِصَهَا،

(١) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٤) زاد المعاد ص ٢٠٦ ج ٤.

(٥) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

يُفَخَّ فِيهِ الرُّوحُ أَوْ لَمْ يُفَخَّ. عَنْ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ وَهُوَ مِنْ شَهْدٍ بَدْرًا، فَتَوَفَّى عَنْهَا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ فَلَمْ تَنْشُبْ^(١) أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ^(٢) مِنْ نِفَاسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ، فَذَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَك - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ مُتَجَمِّلَةً؛ لَعَلَّكَ تَرْتَجِينَ^(٣) النِّكَاحَ؟ إِنَّكَ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَقْتَنَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزْوُجِ إِنْ بَدَأَ لِي.

وقال ابنُ شِهَابٍ: وَلَا أَرَى بِأَسَاسًا أَنْ تَتَزَوَّجَ حِينَ وَضَعْتَ، وَإِنْ كَانَتْ فِي دَمِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. وَالْعُلَمَاءُ يَجْعَلُونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٤) خَاصَّةً بِعَدِّ الْحَوَائِلِ^(٥) وَيَجْعَلُونَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٦) فِي عِدِّ الْحَوَائِلِ - فَلَيْسَتْ الْآيَةُ الثَّانِيَةُ مَعَارِضَةً لِلأُولَى.

عِدَّةُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا عِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، مَا لَمْ تُكُنْ حَامِلًا، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٧). وَإِنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ اعْتَدَّتْ بِعِدَّةِ الْوَفَاةِ؛ لِأَنَّهُ تَوَفَّى عَنْهَا وَهِيَ زَوْجَتُهُ.

عِدَّةُ الْمُسْتَحَاضَةِ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَعْتَدُّ بِالْحَيْضِ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لَهَا عَادَةٌ فَعَلَيْهَا أَنْ تُرَاعِيَ عَادَتَهَا فِي الْحَيْضِ وَالطَّهْرِ، فَإِذَا مَضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ انْتَهَتْ الْعِدَّةُ، وَإِنْ كَانَتْ آيَسَةً انْتَهَتْ عِدَّتُهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

وَجُوبُ الْعِدَّةِ فِي غَيْرِ الزَّوْاجِ الصَّحِيحِ: مَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشَبْهَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ، لِأَنَّ وَطْءَ الشَّبْهَةِ كَالوَطْءِ فِي النِّكَاحِ فِي النَّسَبِ، فَكَأَنَّ كَالوَطْءِ فِي النِّكَاحِ فِي إِجْبَابِ الْعِدَّةِ. وَكَذَلِكَ تَجِبُ الْعِدَّةُ فِي زَوَاجٍ فَاسِدٍ إِذَا تَحَقَّقَ الدُّخُولُ^(٨). وَمَنْ رَزَى بِامْرَأَةٍ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهَا

(١) تنشب: تلبث.

(٢) طهرت من دمها.

(٣) تطبلين.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٥) الحوائل: غير الحوامل.

(٦) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٨) قالت الظاهرية: لا تجب العدة في النكاح الفاسد، ولو بعد الدخول؛ لعدم وجود دليل على إيجابها من الكتاب والسنة.

العِدَّة: لَأَن العِدَّةَ لِحِفْظِ النُّسْبِ، والزَّنَى لَا يَلْحَقُهُ نَسَبٌ، وَهُوَ رَأْيُ الْأَحْنَفِ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ: عَلَيْهَا الْعِدَّةُ؛ وَهِيَ عِدَّتُهَا ثَلَاثُ حَيْضٍ أَوْ خَيْضَةٌ تَسْتَبْرِئُ بِهَا؟... رَوَيْتَانِ عَنْ أَحْمَدَ.

تَحْوُلُ الْعِدَّةِ مِنَ الْحَيْضِ إِلَى الْعِدَّةِ بِالشَّهْرِ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ، ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ، فَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا، فَإِنْ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، لِأَنَّهَا لَا تَزَالُ زَوْجَةً لَهُ، وَلِأَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ لَا يُزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ، وَلِذَلِكَ يَثْبُتُ التَّوَارُثُ بَيْنَهُمَا إِذَا تُوَفِّي أَحَدُهُمَا وَهِيَ الْعِدَّةُ. وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا فَإِنَّهَا تُكْمَلُ عِدَّةُ الطَّلَاقِ بِالْحَيْضِ وَلَا تَتَحَوَّلُ الْعِدَّةُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ، وَذَلِكَ لِانْقِطَاعِ الزَّوْجِيَّةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ الْبَائِنَ يُزِيلُ الزَّوْجِيَّةَ، فَتَكُونُ الْوَفَاةُ حَدَثًا وَهُوَ غَيْرُ زَوْجٍ، وَلِذَلِكَ لَا يَرِثُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ إِذَا تُوَفِّي أَحَدُهُمَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ إِلَّا إِذَا أَعْتَبِرَ قَارًا.

طَلَاقُ الْقَارِ: وَطَلَاقُ الْقَارِ أَنْ يُطَلِّقَ الْمَرِيضُ مَرَضَ الْمَوْتِ امْرَأَتَهُ طَلَاقًا بَائِنًا بِغَيْرِ رِضَاهَا؛ ثُمَّ يَمُوتُ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ؛ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي هَذِهِ الْحَالِ قَارًا مِنَ الْمِيرَاثِ، وَلِهَذَا قَالَ مَالِكٌ: «تَرِثُ وَلَوْ مَاتَ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَبَعْدَ نِكَاحِ زَوْجٍ آخَرَ، مُعَامَلَةً لَهُ بِنَقِيضِ قَضِيهِ». وَيُرَى أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ أَنَّ الْحُكْمَ فِي هَذِهِ الْحَالِ يَتَغَيَّرُ: فَتَكُونُ عِدَّتُهَا أَطْوَلُ الْأَجَلَيْنِ: عِدَّةُ الطَّلَاقِ أَوْ عِدَّةُ الْوَفَاةِ، فَإِنْ كَانَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ أَطْوَلًا، أَعْتَدَّتْ بِهَا، وَإِنْ كَانَتْ عِدَّةُ الْوَفَاةِ هِيَ الْأَطْوَلُ، كَانَتْ هِيَ الْعِدَّةُ. أَيْ إِذَا أَنْقَضَتِ الْحَيْضَاتُ الثَّلَاثَ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ أَعْتَدَّتْ بِهَا، وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْبَعَةُ أَشْهُرَ وَعَشْرًا أَكْثَرَ مِنْ مُدَّةِ الْحَيْضَاتِ الثَّلَاثِ أَعْتَدَّتْ بِهَا. وَذَلِكَ كَيْ لَا تُخْرَمَ الْمَرْأَةُ مِنْ حَقِّهَا فِي الْمِيرَاثِ الَّذِي أَرَادَ الزَّوْجُ الْفِرَارَ مِنْهُ بِالطَّلَاقِ.

وعند أبي يوسف أن المطلقة في هذه الحال تعتد عِدَّةَ الطَّلَاقِ وَإِنْ كَانَتْ مُدَّتُهَا أَقْلَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ. وَيُرَى الشَّافِعِيُّ فِي أَظْهَرِ قَوْلَيْهِ، أَنَّهَا لَا تَرِثُ كَالْمُطَلَّقةِ طَلَاقًا بَائِنًا فِي الصَّحَّةِ. وَحُجَّتُهُ أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ قَدْ انْتَهَتْ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَوْتِ فَقَدْ زَالَ السَّبَبُ فِي الْمِيرَاثِ. وَلَا عِبْرَةَ بِمَطْلَقَةِ الْفِرَارِ، لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ تَنَاطُ بِالْأَسْبَابِ الظَّاهِرَةِ لَا بِالنِّيَّاتِ الْخَفِيَّةِ. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ فَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ. وَكَذَلِكَ تَتَحَوَّلُ الْعِدَّةُ مِنَ الْحَيْضِ إِلَى الْأَشْهُرِ فِي حَقِّ مَنْ حَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ خَيْضَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَمِتُ مِنَ الْحَيْضِ فَإِنَّهَا حَيْضَةٌ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ، لِأَنَّ إِكْمَالَ الْعِدَّةِ بِالْحَيْضِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، لِانْقِطَاعِهِ، وَيُمْكِنُ إِكْمَالُهَا بِاسْتِنَافِهَا بِالشُّهُورِ، وَالشُّهُورُ بَدَلٌ عَنِ الْحَيْضِ.

تَحْوُلُ الْعِدَّةِ مِنَ الْأَشْهُرِ إِلَى الْحَيْضِ: إِذَا شَرَعَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْعِدَّةِ بِالشُّهُورِ لِيَصْغُرَ هَاؤُلَاءِ

لِيلُوعِهَا سِرُّ الْإِيَّاسِ ثُمَّ حَاضَتْ، لَزِمَهَا الْإِتْقَالُ إِلَى الْحَيْضِ، لِأَنَّ الشُّهُورَ بَدَلٌ عَنِ الْحَيْضِ فَلَا يَجُوزُ الْاعْتِدَادُ بِهَا مَعَ وَجُودِ أَصْلِهَا...

وَأِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالشُّهُورِ، ثُمَّ حَاضَتْ لَمْ يَلْزِمَهَا الْاسْتِغْنَاءُ لِلْعِدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ. لِأَنَّ هَذَا حَدَثٌ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ. وَإِنْ شَرَعَتْ فِي الْعِدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهَا حَمْلٌ مِنَ الزَّوْجِ، فَإِنَّ الْعِدَّةَ تَتَحَوَّلُ إِلَى وَضْعِ الْحَمْلِ، وَالْحَمْلُ دَلِيلٌ عَلَى بَرَاءَةِ الرَّحِمِ مِنْ جِهَةِ الْقَطْعِ.

انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ: إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ حَامِلًا فَإِنَّ عِدَّتَهَا تَنْقُضِي بِوَضْعِ الْحَمْلِ وَإِذَا كَانَتِ الْعِدَّةُ بِالْأَشْهُرِ، فَإِنَّهَا تُحْتَسَبُ مِنْ وَقْتِ (١) الْفُرْقَةِ أَوْ الْوَفَاةِ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَإِذَا كَانَتْ بِالْحَيْضِ فَإِنَّهَا تَنْقُضِي بِثَلَاثِ حَيْضَاتٍ، وَذَلِكَ يُعْرَفُ مِنْ جِهَةِ الْمَرْأَةِ نَفْسِهَا (٢).

لِزَوْمِ الْمُعْتَدَةِ بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ: يَجِبُ عَلَى الْمُعْتَدَةِ أَنْ تَلْزِمَ بَيْتَ الزَّوْجِيَّةِ حَتَّى تَنْقُضِي عِدَّتَهَا، وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ، وَلَا يَحِلُّ لِزَوْجِهَا أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْهُ وَلَوْ وَقَعَ الطَّلَاقُ أَوْ حَصَلَتِ الْفُرْقَةُ وَهِيَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَعُودَ إِلَيْهِ بِمُجَرَّدِ عِلْمِهَا. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يُتَيَّنَ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ (٣) وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ (٤)﴾. وَعَنِ الْفَرِيقَةِ بَيْتُ مَالِكٍ بْنِ سَيَّانٍ، وَهِيَ أُخْتُ أَبِي الْخَضَرِيِّ: «أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَيْتِي خُذْرَةَ فَإِنَّ زَوْجَهَا

(١) مذهب مالك والشافعي أن الطلاق إن وقع في أثناء الشهر اعتدت بقيته، ثم اعتدت شهرين، بالأهلة، ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوماً.

وقال أبو حنيفة: تحسب بقية الأول وتعتد من الرابع بقدر ما فاتها من الأول تماماً كان أم ناقصاً.

(٢) كانت بعض النساء تكذب وتدعي أن عدتها لم تنقض وأنها لم تر الحيضات الثلاث لتطول العدة ولتتمكن من أخذ النفقة مدة طويلة، وكان ذلك مثاراً لشكوى الرجال، فتدرك القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هذه الحال، فجاء في المادة ١٧ منه ما نصه: «لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق». وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة: «فقطعاً لهذه الادعاءات الباطلة، وبناء على ما قرره الأطباء من أن أكثر مدة الحمل سنة وضعت الفقرة الأولى من المادة ١٧ ومنعت المعتدة من دعوها نفقة العدة لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق، فتقرر بذلك مدة استحقاق النفقة، وليس معناه تحديد مدة العدة شرعاً، فإن مدة العدة ثلاث حيضات».

(٣) سورة الطلاق، الآية: ١.

(٤) قال ابن عباس: الفاحشة المبينة أن تبدو على أهل زوجها فإذا بدت على أهل حل إخراجها.

خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدٍ لَهُ أَبْنَاؤُا^(١)، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِطَرَفَةِ الْقُدُومِ^(٢) لِحَقِّهِمْ فَقَتَلُوهُ، فَسَأَلَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي فَلَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنِ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ؟ قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ». قَالَتْ: فَخَرَجْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ دَعَانِي أَوْ أَمَرَ بِي فَدَعَيْتُ لَهُ فَقَالَ: «كَيْفَ قُلْتُ؟» فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، فَقَالَ: «أَمَكْنِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ»، قَالَتْ: فَاعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَخْبَرْتَهُ، فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَنْهُمْ أَرْوَاهُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ يَمْنَعُهُنَّ الْحَقَّ.

وَيُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْبَدَوِيَّةُ إِذَا تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَإِنَّهَا تَزْتَجِلُ مَعَ أَهْلِهَا إِذَا كَانَ أَهْلُهَا مِنْ أَهْلِ الْأَزْتِحَالِ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَالْحَسَنُ وَعَطَاءٌ، وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ. فَقَدْ كَانَتْ عَائِشَةُ تُغْنِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِالْخُرُوجِ فِي عِدَّتِهَا وَخَرَجَتْ بِأَخِيهَا أُمِّ كُلْثُومٍ، حِينَ قِيلَ عَنْهَا طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ إِلَى مَكَّةَ فِي عُمْرَةٍ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَمْ يَقُلْ تَعْتَدُ فِي بَيْتِهَا، فَتَعْتَدُ حَيْثُ شَاءَتْ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا قَالَ: نَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عِدَّتَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا، وَسَكَتَتْ فِي وَصِيِّهَا، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾^(٣) ثُمَّ جَاءَ الْمِيرَاثُ فَنَسَخَ الشُّكْنَى تَعْتَدُ حَيْثُ شَاءَتْ.

أَخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي خُرُوجِ الْمَرْأَةِ فِي الْعِدَّةِ: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي خُرُوجِ الْمَرْأَةِ فِي الْعِدَّةِ. فَذَهَبَ الْأَحْنَفُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقةِ الرُّجْعِيَّةِ وَلَا لِلْبَائِنِ الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهَا لَيْلًا وَلَا نَهَارًا. وَأَمَّا الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَتَخْرُجُ نَهَارًا وَبَعْضُ اللَّيْلِ... وَلَكِنْ لَا تَبِيتُ إِلَّا فِي مَنْزِلِهَا. قَالُوا: وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُطَلَّقةَ نَفَقَتُهَا فِي مَالِ زَوْجِهَا، فَلَا يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ كَالزَّوْجَةِ، بِخِلَافِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فَإِنَّهَا لَا نَفَقَةَ لَهَا، فَلَا بُدَّ أَنْ تَخْرُجَ بِالنَّهَارِ لِإِصْلَاحِ حَالِهَا. قَالُوا: وَعَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدُ فِي الْمَنْزِلِ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهَا بِالسُّكْنَى حَالِ وَقُوعِ الْفَرْقَةِ. وَقَالُوا: فَإِنْ كَانَ نَصِيبُهَا فِي دَارِ الْمَيِّتِ لَا يَكْفِيهَا، أَوْ أَخْرَجَهَا الْوَرِثَةُ مِنْ نَصِيبِهِمْ أَتَقَلَّتْ... لِأَنَّ هَذَا

(١) مَرَبُوا.

(٢) مَوْضِعٌ عَلَى سِتَّةِ أَمْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ: ٢٤٠.

عُدْر... والسكُونُ في بيتها عِبَادَةٌ... والعبادةُ تَسْقُطُ بِالْعُدْرِ، وعندهم: إِنْ عَجَزَتْ عَنْ كِرَاءِ الْبَيْتِ الَّذِي هِيَ فِيهِ لكَثْرَتِهِ، فَلَهَا أَنْ تَنْتَقِلَ إِلَى بَيْتٍ أَقْلُ كِرَاءَ مِنْهُ... وهذا من كلامهم يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَجْرَةَ الْمَسْكِنِ عَلَيْهَا... وَإِنَّمَا تَسْقُطُ السُّكْنَى عَنْهَا لِعَجْزِهَا عَنْ أَجْرَتِهِ - ولهذا صَرَّحُوا بِأَنَّهَا تَسْكُنُ فِي نَصِيبِهَا مِنَ التَّرَكَةِ إِنْ كَفَاهَا... وهذا لِأَنَّهُ سَكْنَى عَنْهُمْ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا - حَامِلًا كَانَتْ أَوْ حَائِلًا^(١) - وَإِنَّمَا عَلَيْهَا أَنْ تَلْزِمَ مَسْكَنَهَا الَّذِي تُوفِّيَ زَوْجُهَا وَهِيَ فِيهِ، لَيْلًا وَنَهَارًا... فَإِنْ بَدَّلَ لَهَا الْوَرَثَةُ، وَالْأُكُلُ كَانَتْ الْأَجْرَةُ عَلَيْهَا. وَمَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ جَوَازُ الْخُرُوجِ نَهَارًا، سِوَاءَ كَانَتْ مُطْلَقَةً أَوْ مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَلِلْمُعْتَدَةِ الْخُرُوجُ فِي حَوَائِجِهَا نَهَارًا، سِوَاءَ كَانَتْ مُطْلَقَةً أَوْ مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، قَالَ جَابِرٌ: طُلُقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا فَخَرَجْتُ تَجِدُ^(٢) تَخْلُهَا فَلَقِيهَا رَجُلٌ فَتَهَاهَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «أَخْرِجِي فَبُجْدِي تَخْلُكِ لَعَلَّكَ أَنْ تَتَصَدَّقِي مِنْهُ أَوْ تَفْعَلِي خَيْرًا» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ. وَرَوَى مُجَاهِدٌ قَالَ: اسْتَشْهِدَ رَجُلٌ يَوْمَ أُحُدٍ فَجَاءَ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ، وَقُلْنَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَسْتَوْجِشُ بِاللَّيْلِ أَفْتَيْتُ عِنْدَ إِحْدَانَا؟ فَإِذَا أَصْبَحْنَا بَادَرْنَا إِلَى بَيُوتِنَا؟ فَقَالَ: «تَعْدِلْنَ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ حَتَّى إِذَا أَرَدْتُنَّ النَّوْمَ فَلْتَوْبِ كُلُّ وَاحِدَةٍ إِلَى بَيْتِهَا». وَلَيْسَ لَهَا الْمَبِيتُ فِي غَيْرِ بَيْتِهَا، وَلَا الْخُرُوجُ لَيْلًا إِلَّا لَظَرُورَةٍ، لِأَنَّ اللَّيْلَ مَطْنَةُ الْفَسَادِ، بِخِلَافِ النَّهَارِ، فَإِنْ فِيهِ قَضَاءُ الْحَوَائِجِ وَالْمَعَاشِ وَشِرَاءُ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

جِدَادُ الْمُعْتَدَةِ: يَجِبُ عَلَى الْمَرَأَةِ أَنْ تَحُدَّ عَلَى زَوْجِهَا الْمَتَوَفَّى مُدَّةَ الْعِدَّةِ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَطْلُوقَةِ طَلَاقًا بَائِنًا فَقَالَ الْأَحْنَفُ: يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ. وَذَمَّ بَ غَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ لَا جِدَادَ عَلَيْهَا. وَتَقَدَّمَ فِي الْمَجْلَدِ الْأَوَّلِ حَقِيقَةُ الْجِدَادِ^(٣).

نَفَقَةُ الْمُعْتَدَةِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَطْلُوقَةَ طَلَاقًا رَجْعِيًّا تَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ وَالسُّكْنَى. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَبْتُوتَةِ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَهَا النِّفَقَةُ وَالسُّكْنَى مِثْلُ الْمَطْلُوقَةِ الرَّجْعِيَّةِ، لِأَنَّهَا مُكَلَّفَةٌ بِقَضَاءِ مُدَّةِ الْعِدَّةِ فِي بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ فِيهِ مُحْتَبَسَةٌ لِحَقِّهِ عَلَيْهَا، فَتَجِبُ لَهَا النِّفَقَةُ، وَتُغْتَبَرُ هَذِهِ النِّفَقَةُ دَيْنًا صَحِيحًا مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ، وَلَا تَتَوَقَّفُ عَلَى التَّرَاضِيِّ وَلَا قَضَاءِ الْقَاضِي، وَلَا يَسْقُطُ هَذَا الدَّيْنُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا سَكْنَى، لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ

(١) وعند الحنابلة لا سكنى لها إذا كانت حائلاً، وإن كانت حاملاً ففي روايتين. وللشافعي قولان. وعند مالك أن لها السكنى.

تجد: تقطع.

ص ٦٢.

قَيْس: أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا الْبَتَّةَ، فَقَالَ لَهَا الرَّسُولُ ﷺ: «لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ». وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ: لَهَا الشُّكْنَى بِكُلِّ حَالٍ وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، لِأَنَّ عَائِشَةَ وَابْنَ الْمُسَيَّبِ أَنْكَرَا عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ حَدِيثَهَا، قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: الْمَبْتُوتَةُ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى تَحِلَّ، وَلَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا فَيُنْفَقَ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ حَفْلَهَا، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

الْحَضَانَةُ

مَعْنَاهَا: الْحَضَانَةُ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْحِضْنِ، وَهُوَ مَا دُونَ الْإِنِطِ إِلَى الْكَشْحِ، وَحِضْنُ الشَّيْءِ جَانِبَاهُ، وَحِضَنَ الطَّائِرُ يَحِضُّهُ إِذَا ضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ تَحْتَ جَنَاحِهِ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا ضَمَّتْ وَلَدَهَا. وَغَرَفَهَا الْفُقَهَاءُ: بِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْقِيَامِ بِحِفْظِ الصَّغِيرِ، أَوِ الصَّغِيرَةِ^(١)، أَوِ الْمَعْتُوهِ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ، وَلَا يَسْتَقِيلُ بِأَمْرِهِ، وَتَعَهُدِهِ بِمَا يُضِلُّهُ، وَوَقَاتِيَهُ مِمَّا يُؤْذِيهِ وَيَضُرُّهُ، وَتَرْبِيَتِهِ جَسْمِيًّا وَنَفْسِيًّا وَعَقْلِيًّا، كَيْ يَقْوَى عَلَى التَّهْوِصِ بِتَبَعَاتِ الْحَيَاةِ وَالْإِضْطِلَاحِ بِمَسْئُولِيَّاتِهَا. وَالْحَضَانَةُ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّغِيرِ أَوِ الصَّغِيرَةِ وَاجِبَةٌ، لِأَنَّ الْإِهْمَالَ فِيهَا يُعَرِّضُ الطِّفْلَ لِلْهَلَاكِ وَالضَّيَاعِ.

الْحَضَانَةُ حَقٌّ مُشْتَرَكٌ: الْحَضَانَةُ حَقٌّ لِلصَّغِيرِ لاحتياجه إلى مَنْ يرعاه، ويحفظه، ويقوم على شؤونه، وَيَتَوَلَّى تَرْبِيَتَهُ. وَلَأُمُّهُ الْحَقُّ فِي اخْتِيَانِهِ كَذَلِكَ، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ». وَإِذَا كَانَتْ الْحَضَانَةُ حَقًّا لِلصَّغِيرِ فَإِنَّ الْأُمَّ تُجَبَّرُ عَلَيْهَا إِذَا تَعَيَّنَتْ بِأَنَّ يَحْتَاجُ الطِّفْلُ إِلَيْهَا وَلَمْ يُوجَدْ غَيْرُهَا، كَيْ لَا يَضِيعَ حَقُّهُ فِي التَّرْبِيَةِ وَالتَّأْدِيبِ. فَإِنْ لَمْ تَتَّعِنْ الْحَضَانَةُ بِأَنَّ كَانَ لِلطِّفْلِ جَدَّةٌ وَرَضِيتَ بِإِمْسَاكِهِ وَامْتَنَعَتْ الْأُمُّ فَإِنَّ حَقَّهَا فِي الْحَضَانَةِ يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِهَا إِيَّاهُ، لِأَنَّ الْحَضَانَةَ حَقٌّ لَهَا. وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ الَّتِي أَصْدَرَهَا الْقَضَاءُ الشَّرْعِيُّ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا، فَقَدْ أَصْدَرَتْ مَحْكَمَةُ جُزْجَا فِي ١٣/٧/١٩٣٣ مَا يَلِي: «إِنَّ لِكُلِّ مِنَ الْحَاضِنَةِ وَالْمَحْضُونِ حَقًّا فِي الْحَضَانَةِ، إِلَّا أَنَّ حَقَّ الْمَحْضُونِ أَقْوَى مِنْ حَقِّ الْحَاضِنَةِ، وَإِنْ إِسْقَاطُ الْحَاضِنَةِ حَقَّهَا لَا يُسْقِطُ حَقَّ الصَّغِيرِ».

وَجَاءَ فِي حُكْمِ مَحْكَمَةِ الْقِيَاطِ فِي ٧ أَكْتُوبَرِ سَنَةِ ١٩٢٨: «إِنَّ تَبَرُّعَ غَيْرِ الْأُمِّ بِنَفَقَةِ الْمَحْضُونِ الرُّضِيعِ لَا يُسْقِطُ حَقَّهَا فِي حَضَانَةِ هَذَا الرُّضِيعِ، بَلْ يَتَقَيَّ فِي يَدِهَا وَلَا يُنَزَعُ مِنْهَا مَا

(١) وَلَا بَدَّ مِنَ الصَّغِيرِ أَوِ الْعَتَةِ فِي إِيْجَابِ الْحَضَانَةِ أَمَّا الْبَالِغُ الرَّشِيدُ فَلَا حَضَانَةَ عَلَيْهِ، وَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْإِقَامَةِ مَعَ مَنْ شَاءَ مِنْ أَبَوَيْهِ، فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا فَلَهُ الْإِنْفِرَادُ بِنَفْسِهِ، لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُمَا وَيَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ عَنْهُمَا وَلَا يَقْطَعُ بِهِ عَنْهُمَا، وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً لَمْ يَكُنْ لَهَا الْإِنْفِرَادُ وَلَأَبِيهَا مَنَعُهَا مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنْ يَفْسَدِهَا وَيَلْحَقَ الْعَارُ بِهَا وَبِأَهْلِهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَبٌ فَلَوْلِيهَا وَأَهْلُهَا مَنَعُهَا مِنْ ذَلِكَ.

دَامَ رَضِيْعًا. وَذَلِكَ حَتَّى لَا يَضَارَ الصَّغِيرُ بِحِزْمَانِهِ مِنْ أُمِّهِ الَّتِي هِيَ أَشْفَقُ النَّاسِ عَلَيْهِ وَأَكْثَرُهُمْ صَبْرًا عَلَى خِدْمَتِهِ^(١).

الْأُمُّ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ: أَسْمَى لَوْنٌ مِنَ الْوَانِ التَّرْبِيَةِ هُوَ تَرْبِيَةُ الطِّفْلِ فِي أَحْضَانِ وَالِدَيْهِ، إِذْ يَنَالُ مِنْ رَعَايَتِهِمَا وَحُسْنِ قِيَامِهِمَا عَلَيْهِ مَا يَنْبَغِي جِسْمَهُ وَيُنْمِي عَقْلَهُ، وَيُرَكِّي نَفْسَهُ، وَيُعِدُّهُ لِلْحَيَاةِ. فَإِذَا حَدَثَ أَنْ أَفْتَرَقَ الْوَالِدَانِ وَبَيْنَهُمَا طِفْلٌ، فَالْأُمُّ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْأَبِ، مَا لَمْ يَتِمَّ بِالْأُمِّ مَانِعٌ يَمْنَعُ تَقْدِيمَهَا^(٢)، أَوْ بِالْوَلَدِ وَصَفٌ يَقْتَضِي تَخْيِيرَهُ^(٣). وَسَبَبُ تَقْدِيمِ الْأُمِّ أَنَّ لَهَا وَلَايَةَ الْحَضَانَةِ وَالرَّضَاعِ، لِأَنَّهَا أَعْرَفُ بِالتَّرْبِيَةِ وَأَقْدَرُ عَلَيْهَا، وَلَهَا مِنَ الصَّبْرِ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ مَا لَيْسَ لِلرَّجُلِ، وَعِنْدَهَا مِنَ الْوَقْتِ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، لِهَذَا قُدِّمَتِ الْأُمُّ رَعَايَةً لِمَصْلَحَةِ الطِّفْلِ. فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ^(٤)، وَجِجْرِي لَهُ حِوَاءٌ^(٥) وَتُذِيي لَهُ سِقَاءٌ، وَزَعَمَ أَبُوهُ أَنَّهُ يَنْزَعُهُ مِنِّي، فَقَالَ: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكُحِي» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ. وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كَانَتْ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَوُلِدَتْ لَهُ عَاصِمٌ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ فَارَقَهَا، فَجَاءَ عُمَرُ قُبَاءً. فَوَجَدَ ابْنَهُ عَاصِمًا يَلْعَبُ بِقَنَاءِ الْمَسْجِدِ. فَأَخَذَ بَعْضُهُ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الدَّائِبَةِ، فَأَدْرَكَتْهُ جَدَّةُ الْغُلَامِ، فَنَارَعَتْهُ إِيَّاهُ حَتَّى أَتَى أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ فَقَالَ عُمَرُ: ابْنِي، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: ابْنِي. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: خَلْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ. فَمَا رَاجَعَهُ عُمَرُ الْكَلَامَ^(٦) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا الْحَدِيثُ مَشْهُورٌ مِنْ وَجْهِ مُنْقَطِعَةٍ وَمُتَّصِلَةٍ، تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْقَبُولِ. وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ: الْأُمُّ أَعْطَفُ وَالْطِفْلُ أَرْحَمُ وَأَحْنَى وَأَخْيَرُ وَأَرْأَفُ، وَهِيَ أَحَقُّ بِوَلَدِهَا مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ. وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ كَوْنِ الْأُمِّ أَعْطَفَ وَالطِفْلُ هُوَ الْعِلَّةُ فِي أَحَقِّيَّةِ الْأُمِّ بِوَلَدِهَا الصَّغِيرِ.

تَرْبِيَةُ أَصْحَابِ الْحَقُوقِ بِالْحَضَانَةِ: وَإِذَا كَانَتِ الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ ابْتِدَاءً، فَقَدْ لَاحَظَ الْفُقَهَاءُ أَنَّ قَرَابَةَ الْأُمِّ تُقَدَّمُ عَلَى قَرَابَةِ الْأَبِ، وَأَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ أَصْحَابِ الْحَقِّ فِي الْحَضَانَةِ يَكُونُ عَلَى هَذَا

(١) أَحْكَامُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ، لِلدَّكْتُورِ مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ مُوسَى.

(٢) بَانَ لَا تَتَوَفَّرُ فِيهَا الشُّرُوطُ الَّتِي يَجِبُ تَوَفُّرُهَا فِي الْحَاضِنَةِ.

(٣) وَهُوَ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْ خِدْمَةِ النِّسَاءِ.

(٤) الرِّوَاءُ: الْإِنَاءُ.

(٥) الْحِجْرُ: الْحَضَنُ. وَحِوَاءٌ: أَيُّ يَحْوِيهِ وَيَحِيطُ بِهِ، وَالسِّقَاءُ: وَعَاءُ الشَّرْبِ.

(٦) وَكَانَ مَذْهَبُ عُمَرَ مُخَالَفًا لِمَذْهَبِ أَبِي بَكْرٍ، وَلَكِنَّهُ سَلِمَ لِلْقَضَاءِ مِمَّنْ لَهُ الْحُكْمُ وَالْإِمْلَاءُ، ثُمَّ كَانَ بَعْدَ فِي خِلَافَتِهِ يَقْضِي بِهِ وَيَفْتِي. وَلَمْ يَخَالَفْ مَذْهَبَ أَبِي بَكْرٍ مَا دَامَ الصَّبِيُّ لَا يَمِيزُ، وَلَا مُخَالَفَ لِهَمَّا مِنَ الصَّحَابَةِ، أَفَادَهُ ابْنُ الْقَيْمِ.

النَّحْوِ. الْأُمُّ: فَإِذَا وُجِدَ مَانِعٌ يَمْنَعُ تَقْدِيمَهَا ^(١) انْتَقَلَتِ الْحَضَانَةُ إِلَى أُمِّ الْأُمِّ وَإِنْ عَلَتْ فَإِنْ وَجِدَ مَانِعٌ انْتَقَلَتْ إِلَى أُمِّ الْأَبِ، ثُمَّ إِلَى الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ. ثُمَّ إِلَى الْأُخْتِ لَأُمِّ، ثُمَّ إِلَى الْأُخْتِ لَأَبِ، ثُمَّ بِنْتُ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ، فَبِنْتُ الْأُخْتِ لَأُمِّ، ثُمَّ خَالَاتُ الشَّقِيقَةِ، فَخَالَاتُ لَأُمِّ، فَخَالَاتُ لَأَبِ، ثُمَّ بِنْتُ الْأُخْتِ لَأَبِ، ثُمَّ بِنْتُ الْأَخِ الشَّقِيقِ، فَبِنْتُ الْأَخِ لَأُمِّ، فَبِنْتُ الْأَخِ لَأَبِ، ثُمَّ الْعَمَّةُ الشَّقِيقَةُ فَالْعَمَّةُ لَأُمِّ، فَالْعَمَّةُ لَأَبِ، ثُمَّ خَالَاتُ الْأُمِّ، فَخَالَاتُ الْأَبِ، فَعَمَّةُ الْأُمِّ، فَعَمَّةُ الْأَبِ، بِتَقْدِيمِ الشَّقِيقَةِ فِي كُلِّ مِنْهُنَّ.

فَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ لِلصَّغِيرِ قَرِيبَاتٍ مِنْ هَذِهِ الْمَحَارِمِ، أَوْ وَجِدَتْ وَلَيْسَتْ أَهْلًا لِلْحَضَانَةِ، انْتَقَلَتْ الْحَضَانَةُ إِلَى الْعَصَبَاتِ مِنَ الْمَحَارِمِ، مِنَ الرِّجَالِ عَلَى حَسَبِ التَّرْتِيبِ فِي الْإِزْثِ. فَيَنْتَقِلُ حَقُّ الْحَضَانَةِ إِلَى الْأَبِ، أَبِي أَبِيهِ، وَإِنْ غَلَا، ثُمَّ إِلَى الْأَخِ الشَّقِيقِ، ثُمَّ إِلَى الْأَخِ لَأَبِ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لَأَبِ، ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقِ، فَالْعَمُّ لَأَبِ، ثُمَّ عَمُّ أَبِيهِ الشَّقِيقِ، ثُمَّ عَمُّ أَبِيهِ لَأَبِ. فَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ مِنْ عَصَبَتِهِ مِنَ الرِّجَالِ الْمَحَارِمِ أَحَدًا، أَوْ وَجِدَ وَلَيْسَ أَهْلًا لِلْحَضَانَةِ، انْتَقَلَ حَقُّ الْحَضَانَةِ إِلَى مَحَارِمِهِ مِنَ الرِّجَالِ غَيْرِ الْعَصَبَةِ. فَيَكُونُ لِلْجَدِّ لَأُمِّ، ثُمَّ لِلْأَخِ لَأُمِّ، ثُمَّ لِابْنِ الْأَخِ لَأُمِّ، ثُمَّ لِلْعَمِّ لَأُمِّ، ثُمَّ لِلْخَالَ الشَّقِيقِ، فَالْخَالَ لَأَبِ، فَالْخَالَ لَأُمِّ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ قَرِيبٌ غَيْرُ الْقَاضِي لَهُ حَاضِنَةٌ تَقُومُ بِتَرْبِيَّتِهِ. وَإِنَّمَا كَانَ تَرْتِيبُ الْحَضَانَةِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ، لِأَنَّ حَضَانَةَ الطِّفْلِ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَأَوَّلَى النَّاسِ بِهِ قَرَابَتُهُ، وَبَعْضُ الْقَرَابَةِ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ. فَيَقْدَّمُ الْأَوْلِيَاءُ لِكَوْنِ وَلَايَةِ النَّظَرِ فِي مَصَالِحِهِ إِلَيْهِمْ اتِّدَاءً، فَإِذَا لَمْ يَكُونُوا مَوْجُودِينَ، أَوْ كَانُوا وَوُجِدَ مَا يَمْنَعُهُمْ مِنْ الْحَضَانَةِ، انْتَقَلَتْ إِلَى الْأَقْرَبِ فَلِلْأَقْرَبِ. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ قَرِيبٍ، فَإِنَّ الْحَاكِمَ مَسْئُولٌ عَنْ تَعْيِينَ مَنْ يَصْلُحُ لِلْحَضَانَةِ.

شُرُوطُ الْحَضَانَةِ: يُشْتَرَطُ فِي الْحَاضِنَةِ الَّتِي تَتَوَلَّى تَرْبِيَةَ الصَّغِيرِ وَتَقُومُ عَلَى شُؤُونِهِ: الْكَفَاءَةُ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْإِصْطِلَاحِ بِهَذِهِ الْمُهْمَةِ، وَإِنَّمَا تَتَحَقَّقُ الْقُدْرَةُ وَالْكَفَاءَةُ بِتَوْفُرِ شُرُوطٍ مَعْيَنَةٍ، فَإِذَا لَمْ يَتَوْفَرْ شَرْطٌ مِنْهَا سَقَطَتْ الْحَضَانَةُ وَهَذِهِ الشُّرُوطُ هِيَ:

- ١ - الْعَقْلُ: فَلَا حَضَانَةَ لِمَعْتُوهِ، وَلَا مَجْنُونٍ، وَكِلَاهُمَا لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامَ بِتَدْيِيرِ نَفْسِهِ، فَلَا يَفُوزُ لَهُ أَمْرٌ تَدْيِيرِ غَيْرِهِ، لِأَنَّ فَاقِدَ الشَّيْءِ لَا يُعْطِيهِ.
- ٢ - الْبُلُوغُ: لِأَنَّ الصَّغِيرَ وَلَوْ كَانَ مُمَيَّرًا، فِي حَاجَةٍ إِلَى مَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَهُ وَيَحْضُنُهُ، فَلَا يَتَوَلَّى هُوَ أَمْرَ غَيْرِهِ.

٣- **الْفُدُورَةُ عَلَى التَّرْبِيَةِ:** فلا حَضَانَةُ لِكَفِيَّةٍ، أو ضَعِيفَةٍ الْبَصَرِ، ولا لِمَرِيضَةٍ مَرَضاً مُعْدِيّاً، أو مَرَضاً يُعْجِزُهَا عَنِ الْقِيَامِ بِشُؤْنِهِ، ولا لِمَتَقَدِّمَةٍ فِي السَّنِّ تَقْدُماً يَحُوجُّهَا إِلَى رِعَايَةٍ غَيْرِهَا لَهَا. ولا لِمُهْمِلَةٍ لَشُؤُونِ بَنَيْهَا كَثِيرَةِ الْمَغَادِرَةِ لَهُ، بحيثُ يُخْشَى مِنْ هَذَا الإِهْمَالِ ضِيَاعُ الطِّفْلِ وَالْحَاقُ الضَّرَرُ بِهِ، أو لِقَاطِنَةٍ مَعَ مَرِيضٍ مَرَضاً مُعْدِيّاً، أو مَعَ مَنْ يَبْغِضُ الطِّفْلَ، ولو كَانَ قَرِيباً لَهُ، حَيْثُ لَا تَتَوَقَّرُ لَهُ الرِّعَايَةُ الْكَافِيَةُ، ولا الْجَوُّ الصَّالِحُ.

٤- **الْأَمَانَةُ وَالْخُلُقُ:** لَأَنَّ الْفَاسِقَةَ غَيْرُ مَأْمُونَةٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَلَا يُوثِقُ بِهَا فِي آدَاءِ وَاجِبِ الْحَضَانَةِ، وَرُبَّمَا نَشَأَ عَلَى طَرِيقَيْهَا وَمُتَخَلِّقاً بِأَخْلَاقِهَا، وَقَدْ نَاقَشَ ابْنُ الْقَيِّمِ هَذَا الشَّرْطَ فَقَالَ: «مَعَ أَنَّ الصُّوَابَ أَنَّهُ لَا تُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ فِي الْحَاضِنِ قَطْعاً وَإِنْ شَرَطَهَا أَصْحَابُ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَغَيْرُهُمْ، وَاشْتَرَطَهَا فِي غَايَةِ الْبُعْدِ؛ وَلَوْ اشْتَرَطَ فِي الْحَاضِنِ الْعَدَالَةَ لَضَاعَ أَطْفَالُ الْعَالَمِ، وَلَعَظُمَتِ الْمَسْئَةُ عَلَى الْأُمَّةِ، وَاشْتَدَّتْ الْعَنَتُ وَلَمْ يَزَلْ مِنْ حِينَ قَامَ الْإِسْلَامُ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَطْفَالُ الْفُسَاقِ بَيْنَهُمْ، لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا مَعَ كَوْنِهِمْ هُمُ الْأَكْثَرِينَ، وَمَتَى وَقَعَ فِي الْإِسْلَامِ انْتِزَاعُ الطِّفْلِ مِنْ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا بِفُسْخِهِ، وَهَذَا فِي الْحَرْجِ وَالْعُسْرِ وَاسْتِمْرَارِ الْعَمَلِ الْمُتَّصِلِ فِي سَائِرِ الْأَمْصَارِ وَالْأَغْصَارِ عَلَى خِلَافِهِ بِمَنْزِلَةِ اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ فِي وِلَايَةِ النِّكَاحِ، فَإِنَّهُ دَائِمُ الْوُقُوعِ فِي الْأَمْصَارِ وَالْأَغْصَارِ، وَالْقُرَى وَالْبَوَادِي مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ يَلُونُ ذَلِكَ فُسَاقٌ، وَلَمْ يَزَلِ الْفُسْخُ فِي النَّاسِ». وَلَمْ يَمْنَحِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصُّحَابَةِ فَاسِقاً فِي تَرْبِيَةِ ابْنِهِ وَحَضَانَتِهِ لَهُ، وَلَا مِنْ تَرْوِيجِهِ مَوْلَيْتَهُ.

وَالْعَادَةُ شَاهِدَةٌ بِأَنَّ الرَّجُلَ لَوْ كَانَ مِنَ الْفُسَاقِ فَإِنَّهُ يَخْطِئُ لِابْنَتِهِ وَلَا يُضَيِّعُهَا، وَيَخْرِصُ عَلَى الْخَيْرِ لَهَا بِجُهْدِهِ، وَإِنْ قُدِّرَ خِلَافُ ذَلِكَ فَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُعْتَادِ. وَالشَّارِعُ يَكْتَفِي فِي ذَلِكَ عَلَى الْبَاعِثِ الطَّبِيعِيِّ. وَلَوْ كَانَ الْفَاسِقُ مَسْلُوبَ الْحَضَانَةِ وَوِلَايَةِ النِّكَاحِ لَكَانَ بَيَانُ هَذَا لِلْأُمَّةِ مِنْ أَهَمِّ الْأُمُورِ وَأَعْتِنَاءِ الْأُمَّةِ بِنَقْلِهِ وَتَوَارِثِ الْعَمَلِ بِهِ مُقَدِّماً عَلَى كَثِيرٍ مِمَّا نَقَلُوهُ وَتَوَارَثُوا الْعَمَلَ بِهِ. فَكَيْفَ يَجُوزُ عَلَيْهِمْ تَضْيِيعُهُ وَاتِّصَالُ الْعَمَلِ بِخِلَافِهِ، وَلَوْ كَانَ الْفُسْخُ يَنَافِي الْحَضَانَةَ، لَكَانَ مَنْ زَنَى، أَوْ شَرِبَ الْخَمْرَ، أَوْ أَتَى كَبِيرَةً فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ وَالثَّمَسِ لَهُمْ غَيْرُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥ - **الْإِسْلَامُ:** فَلَا تُثَبِّتُ الْحَضَانَةُ لِلْحَاضِنَةِ الْكَافِرَةِ لِلصَّغِيرِ الْمُسْلِمِ: لَأَنَّ الْحَضَانَةَ وَِلَايَةٌ، وَلَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ وَِلَايَةً لِلْكَافِرِ عَلَى الْمُؤْمِنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سُلْطَانًا﴾^(١) فَهِيَ كَوِلَايَةِ الزَّوْجِ وَالْمَالِ، وَلِأَنَّهُ يُخْشَى عَلَى دِينِهِ مِنَ الْحَاضِنَةِ لِحُزْمِهَا

على تنشئته على دينها، وتربيته على هذا الدين، ويضعب عليه بعد ذلك أن يتحول عنه، وهذا أعظم ضرر يلحق بالطفل، ففي الحديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ إِلَّا أَنْ أَبَوَيْهِ يَهُودَانِ أَوْ يَنْصَرَانِ أَوْ يَمَجْسَانِ». وذهب الأحناف وابن القاسم من المالكية وأبو ثور إلى أن الحضانة تثبت للحاضنة مع كفرها وإسلام الولد؟ لأن الحضانة لا تتجاوز رضاع الطفل وخدمته، وكلاهما يجوز من الكافرة. وروى أبو داود والنسائي: أن رافع بن سنان أسلم، وأبى امرأته أن تسلم، فأبى النبي ﷺ، فقالت: ابنتي - وهي فطيم - أو شبنهه، وقال رافع: ابنتي. فقال النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ اهْدِهَا» فمالت إلى أبيها فأخذها^(١)...

والأحناف وإن رأوا جواز حضانة الكافرة إلا أنهم اشترطوا: أن لا تكون مُرْتَدَّةً، لأن المُرْتَدَّةَ عندهم تستحق الحبس حتى تتوب وتعود إلى الإسلام أو تموت في الحبس، فلا تتاح لها الفرصة لحضانة الطفل، فإن تابت وعادت عاد لها حق الحضانة^(٢).

٦- أن لا تكون مُزَوَّجَةً: فإذا تزوجت سقط حقها في الحضانة. لما رواه عبد الله بن عمرو «أن امرأة قالت: يا رسول الله! إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وحجري له جواء، ونذبي له سقاء، وزعم أبوه أنه ينزعه مني، فقال: «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تُنْكِحِي» أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه. وهذا الحكم بالنسبة للمتزوجة بأجنبي فإن تزوجت بقريب مَحْرَمٍ من الصغير، مثل عمه، فإن حضانتها لا تسقط، لأن العم صاحب حق في الحضانة، وله من صلبه بالطفل وقرابته منه ما يحمله على الشفقة عليه ورعاية حقه فَيَتِمُّ بينهما التعاون على كفالته. بخلاف الأجنبي، فإنها إذا تزوجته فإنه لا يغطى عليه ولا يملكها من العناية به، فلا يجد الجور الرحيم ولا التنفس الطبيعي ولا الظروف التي تنمي ملكاته ومواهبه. ويرى الحسن وابن حزم أن الحضانة لا تسقط بالتزويج بحال...

٧- الحُرِّيَّةُ: إذ إن المملوك مشغول بحق سيده فلا يتفرغ لحضانة الطفل. قال ابن القيم: وأما اشتراط الحُرِّيَّةِ فلا يتنهض عليه دليل يزكن القلب إليه، وقد اشترط أصحاب الأئمة الثلاثة. وقال مالك رحمه الله في حره له ولد من أمة: «إِنَّ الْأُمَّ أَحَقُّ بِهِ إِلَّا أَنْ تَبَاعَ فتنقل فيكون الأب أحق به» وهذا هو الصحيح.

(١) ضعف العلماء هذا الحديث وقال ابن المنذر: يحتمل أن النبي ﷺ علم أنها تختار أباهما بدعوته فكان ذلك خاصاً في حقه.

(٢) وكذلك يعود حق الحضانة إذا سقط لسبب وزال هذا السبب الذي كان علة في سقوطه.

أُجْرَةُ الْحَضَانَةِ: أُجْرَةُ الْحَضَانَةِ مِثْلُ أُجْرَةِ الرِّضَاعِ، لَا تَسْتَحِقُّهَا الْأُمُّ مَا دَامَتْ زَوْجَةً، أَوْ مُعْتَدَّةً، لِأَنَّ لَهَا نَفَقَةَ الزَّوْجِيَّةِ، أَوْ نَفَقَةَ الْعِدَّةِ، إِذَا كَانَتْ زَوْجَةً أَوْ مُعْتَدَّةً. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١). أَمَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ كَمَا تَسْتَحِقُّ أُجْرَةَ الرِّضَاعِ. لقول الله سبحانه: ﴿فَالْيَفْقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بِإِنَّكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَرِّضْ لَهُ أُخْرَى﴾^(٢). وَغَيْرُ الْأُمِّ تَسْتَحِقُّ أُجْرَةَ الْحَضَانَةِ، مِنْ وَقْتِ حَضَانَتِهَا، مِثْلُ الظُّفْرِ الَّتِي تُسْتَأْجَرُ لِرِضَاعِ الصَّغِيرِ.

وكما تجب أُجْرَةُ الرِّضَاعِ وَأُجْرَةُ الْحَضَانَةِ عَلَى الْآبِ تَجِبُ عَلَيْهِ أُجْرَةُ الْمَسْكَنِ أَوْ إِعْدَادُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْأُمِّ مَسْكَنٌ مَمْلُوكٌ لَهَا تَخْضُنُ فِيهِ الصَّغِيرَ. وَكَذَلِكَ تَجِبُ عَلَيْهِ أُجْرَةُ خَادِمٍ، أَوْ إِحْضَاؤُهُ إِذَا احتاجَتْ إِلَى خَادِمٍ وَكَانَ الْآبُ مُوسِرًا. وَهَذَا بِخِلَافِ نَفَقَاتِ الطِّفْلِ الْخَاصَّةِ مِنْ طَعَامٍ وَكِسَاءٍ وَفِرَاشٍ وَعِلَاجٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ حَاجَاتِهِ الْأَوَّلِيَّةِ الَّتِي لَا يُسْتَعْتَقَى عَنْهَا، وَهَذِهِ الْأُجْرَةُ تَجِبُ مِنْ جِهَةِ قِيَامِ الْحَاضِنَةِ بِهَا وَتَكُونُ دَيْنًا فِي ذِمَّةِ الْآبِ لَا يَنْسَقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ.

التَّبَرُّعُ بِالْحَضَانَةِ: إِذَا كَانَ فِي أَقْرَبَاءِ الطِّفْلِ مِنْ هُوَ أَهْلٌ لِلْحَضَانَةِ وَتَبَرَّعَ بِحَضَانَتِهِ وَأَبَتْ أُمُّهُ أَنْ تَخْضُنَهُ إِلَّا بِأُجْرَةٍ: فَإِنْ كَانَ الْآبُ مُوسِرًا فَإِنَّهُ يُجْبِرُ عَلَى دَفْعِ أُجْرَةِ لِلْأُمِّ، وَلَا يُعْطَى الصَّغِيرُ لِلْمُتَبَرِّعَةِ، بَلْ يَبْقَى عِنْدَ أُمِّهِ، لِأَنَّ حَضَانَةَ الْأُمِّ أَصْلَحُ لَهُ، وَالْآبُ قَادِرٌ عَلَى إِعْطَائِ الْأُجْرَةِ. وَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ فِي حَالَةِ مَا إِذَا كَانَ الْآبُ مُغْسِرًا فَإِنَّهُ يُعْطَى لِلْمُتَبَرِّعَةِ لِعُسْرِهِ وَعَجْزِهِ عَنْ أَدَاءِ الْأُجْرَةِ مَعَ وُجُودِ الْمُتَبَرِّعَةِ مِمَّنْ هُوَ أَهْلٌ لِلْحَضَانَةِ مِنْ أَقْرَبَاءِ الطِّفْلِ. هَذَا إِذَا كَانَتِ النِّفَقَةُ وَاجِبَةً عَلَى الْآبِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لِلصَّغِيرِ مَالٌ يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَيْهِ فَإِنَّ الطِّفْلَ يُعْطَى لِلْمُتَبَرِّعَةِ صِيَانَةً لِمَالِهِ مِنْ جِهَةٍ، وَلَوْ جُودٌ مِمَّنْ يَخْضُنُهُ مِنْ أَقْرَابِهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى. وَإِذَا كَانَ الْآبُ مُغْسِرًا وَالصَّغِيرُ لَا مَالَ لَهُ، وَأَبَتْ أُمُّهُ أَنْ تَخْضُنَهُ إِلَّا بِأُجْرَةٍ، وَلَا يُوْجَدُ مِنْ مَحَارِمِهِ مُتَبَرِّعٌ بِحَضَانَتِهِ، فَإِنَّ الْأُمَّ تُجْبِرُ عَلَى حَضَانَتِهِ، وَتَكُونُ الْأُجْرَةُ دَيْنًا عَلَى الْآبِ لَا يَنْسَقُطُ إِلَّا بِالْأَدَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ.

انْتِهَاءُ الْحَضَانَةِ: تَنْتَهِي الْحَضَانَةُ إِذَا اسْتَعْتَقَتِ الصَّغِيرُ أَوْ الصَّغِيرَةُ عَنْ خِدْمَةِ النِّسَاءِ وَبَلَغَ سِنُّ التَّمْيِيزِ وَالِاسْتِقْلَالِ، وَقَدَّرَ الْوَاحِدُ مِنْهُمَا عَلَى أَنْ يَقُومَ وَحْدَهُ بِحَاجَاتِهِ الْأَوَّلِيَّةِ، بِأَنْ يَأْكُلَ وَحْدَهُ، وَيَلْبَسَ وَحْدَهُ، وَيَنْظِفَ نَفْسَهُ وَحْدَهُ، وَلَيْسَ لِذَلِكَ مُدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ تَنْتَهِي بِانْتِهَائِهَا. بَلِ الْعَبْرَةُ بِالتَّمْيِيزِ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣ وفي هذا دلالة على أن الوالدة لا تستحق الأجرة ما دامت زوجة أو معتدة.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٦.

والاستغناء، فإذا مَيَّزَ الصَّبِيُّ واستغنى عن خِذْمَةِ النِّسَاءِ وقَامَ بِحَاجَاتِهِ الْأُولَى وَخَذَهُ فَإِنْ حَضَانَتْهُ تَنْتَهِي. والمُقْتَضَى بِهِ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ وَغَيْرِهِ: أَنَّ مَدَّةَ الْحَضَانَةِ تَنْتَهِي، إِذَا أَتَمَّ الْغُلَامُ سَبْعَ سِنِينَ، وَتَنْتَهِي كَذَلِكَ إِذَا أَتَمَّتِ الْبِنْتُ سَبْعَ سِنِينَ، وَإِنَّمَا رَأَوْا الزِّيَادَةَ بِالنِّسْبَةِ لِلْبِنْتِ الصَّغِيرَةِ لَتَتِمَّكَنَ مِنْ اعْتِيَادِ عَادَاتِ النِّسَاءِ مِنْ حَاضِنَتِهَا. وَقَدْ جَاءَ تَحْدِيدُ سِنِّ الْحَضَانَةِ فِي الْقَانُونِ رَقْم ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ مَادَّة ٢٠ مَا نَصُّهُ: «وَلِلْقَاضِي أَنْ يَأْذَنَ بِحَضَانَةِ النِّسَاءِ لِلصَّغِيرِ بَعْدَ سَبْعِ سِنِينَ إِلَى تِسْعٍ، وَلِلصَّغِيرَةِ بَعْدَ تِسْعِ سِنِينَ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً إِذَا تَعَيَّنَ أَنَّ مَصْلَحَتَهَا تَقْتَضِي ذَلِكَ» فَتَقْدِيرُ مَصْلَحَةِ الصَّغِيرِ أَوْ الصَّغِيرَةِ مُوَكَّلٌ لِلْقَاضِي.

وَأَوْضَحَتِ الْمَذْكُورَةُ التفسيريةُ لِهَذَا الْقَانُونِ هَذِهِ الْمَادَّةَ بِمَا نَصُّهُ: «جَرَى الْعَمَلُ إِلَى الْآنَ، عَلَى أَنَّ حَقَّ الْحَضَانَةِ يَنْتَهِي عِنْدَ بُلُوغِ سِنِّ الصَّغِيرِ سَبْعَ سِنِينَ وَيُلَوِّغُ الصَّغِيرَةَ تِسْعًا. وَهِيَ سِنٌّ ذَلَّتِ التَّجَارِبُ عَلَى أَنَّهَا قَدْ لَا يَسْتَعْنِي فِيهَا الصَّغِيرُ وَالصَّغِيرَةُ عَنِ الْحَضَانَةِ، فَيَكُونَانِ فِي خَطَرٍ مِنْ ضَمَمِهِمَا إِلَى غَيْرِ النِّسَاءِ، خُصُوصًا إِذَا كَانَ وَالِدُهُمَا مُتَزَوِّجًا بِغَيْرِ أُمِّهِمَا. وَلِذَلِكَ كَثُرَتْ شَكَاوَى النِّسَاءِ مِنْ انْتِزَاعِ أَوْلَادِهِنَّ مِنْهُنَّ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَمَّا كَانَ الْمَعُولُ عَلَيْهِ فِي مَذْهَبِ الْحَنْفِيَةِ أَنَّ الصَّغِيرَ يُسَلَّمُ إِلَى أَبِيهِ عِنْدَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ خِذْمَةِ النِّسَاءِ، وَالصَّغِيرَةُ تُسَلَّمُ إِلَيْهِ عِنْدَ بُلُوغِ حَدِّ الشُّهُورَةِ. وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي تَقْدِيرِ السِّنِّ الَّتِي يَكُونُ عِنْدَهَا الْإِسْتِغْنَاءُ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّغِيرِ. فَقَدَّرَهَا بَعْضُهُمْ بِسَبْعِ سِنِينَ وَبَعْضُهُمْ قَدَّرَهَا بِتِسْعٍ، وَقَدَّرَ بَعْضُهُمْ بُلُوغَ حَدِّ الشُّهُورَةِ بِتِسْعِ سِنِينَ، وَبَعْضُهُمْ قَدَّرَهُ بِإِحْدَى عَشْرَةَ. رَأَتْ الْوِزَارَةُ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ دَاعِيَةٌ إِلَى أَنْ يَكُونَ لِلْقَاضِي حُرِّيَّةُ النِّظَرِ فِي تَقْدِيرِ مَصْلَحَةِ الصَّغِيرِ بَعْدَ سَبْعٍ، وَالصَّغِيرَةِ بَعْدَ تِسْعٍ. فَإِنْ رَأَى مَصْلَحَتَهُمَا فِي بَقَائِهِمَا تَحْتَ حَضَانَةِ النِّسَاءِ قَضَى بِذَلِكَ إِلَى تِسْعٍ فِي الصَّغِيرِ وَإِحْدَى عَشْرَةَ فِي الصَّغِيرَةِ. وَإِنْ رَأَى مَصْلَحَتَهُمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ قَضَى بِضَمَمِهِمَا إِلَى غَيْرِ النِّسَاءِ (المادة ٢٠) (١)»

فِي السُّودَانِ: وَقَدْ قَرَّرَ الْأَسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ يُونُسُ أَنَّ الْعَمَلَ فِي الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ بِالسُّودَانِ كَانَ جَارِيًا عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ تَنْتَهِي حَضَانَتُهُ بِبُلُوغِهِ سَبْعَ سِنِينَ، وَالْأُنْثَى بِبُلُوغِهَا تِسْعَ سِنِينَ، إِلَى أَنْ صَدَرَ فِي السُّودَانِ مَنشُورٌ شَرْعِيٌّ رَقْم ٣٤ فِي ١٢/١٢/١٩٣٢. وَجَاءَ فِي

(١) راجع مشروع قانون الأحوال الشخصية ففي الفقرة الأولى، من المادة ١٧٥ تقرر الحكم الذي جاء بالمادة ٢٠ التي نحن بصددِها، وفي الفقرة الثانية أن الحضانة تمتد من نفسها إذا كانت الحاضنة أمًا إلى ١١ سنة للصغير و١٣ للصغيرة ويجوز للقاضي مدها كذلك إذا كانت أم الأم، كما أن له أن يأذن ببقاء الصغيرين مع الأم أو أمها إلى سن الخامسة عشرة، ونحن نعتقد أن الخير في الوقوف عندما جاءت به المادة ٢٠ من قانون ٢٥ لسنة ٢٩ وهو القانون المعمول به حتى اليوم (هامش) أحكام الأحوال الشخصية ص ٤١٦ للدكتور محمد يوسف موسى.

المادة الأولى منه: «للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى الدخول». «إذا تَبَيَّنَ أن مصلحةَهما تقتضي ذلك، وللأب وسائر الأولياء تعهدُ المحضون عند الحضانة وتأديبه وتعليمه». ثم نصّ المنشور نفسه بعد ذلك في المادة الثانية منه على ما يأتي: «لا أجرّة للحضانة بعد سبع سنين للصغير، وبعد تسع للصغيرة». وفي المادة الثالثة: لو زوّج الأب المحضونة، قاصداً بتزويجها إسقاط الحضانة، فلا تسقط بالدخول حتى تطيق. وإذا رجعنا إلى النشرة العامة رقم ١٨/٦/١٩٤٢ الصادرة في الخرطوم في تاريخ ٥/١٢/١٩٤٢ نجدُها شرحت هذه المواد السابقة وخلصتها ما يأتي:

١- إن المنشور الشرعي رقم ٣٤ زاد من حضانة الغلام إلى البلوغ، والبنات إلى الدخول، وهذا على غير ما عرّف من مذهب أبي حنيفة، وهذه هي الحالة الخاصة التي خالف فيها المنشور مذهب أبي حنيفة. عملاً بمذهب مالك. ويظهر أنها حالة استثنائية يلزم للسّير فيها الآتي:

١- لا يمدّ القاضي مدة الحضانة إلا إذا طلبت الحضانة من المحكمة الإذن لها ببقاء المحضون بيدها، لأن مصلحةَها تقتضي ذلك مع بيان المصلحة، أو تمنع في تسليم المحضون للعاصب لهذا السبب نفسه. فإذا لم يوافق العاصب على بقاء المحضون بيد الحضانة تكلف الحضانة تقديم أدلتها، أو تتولّى المحكمة تحقيق وجه المصلحة للغلام أو البنات، فإذا لم تقدّم أدلة، أو قدّمت ولم تكن كافية للإثبات ولم يتضح للمحكمة أن المصلحة تقتضي بقاء المحضون بيد الحضانة، المحكمة تحلف العاصب اليمين بطلب الحضانة، فإن حلف على أن مصلحة المحضون لا تقتضي بقاءه بيد الحضانة حكمت بتسليمه إليه، وإن نكل رُفِضَتْ دَعَوَاهُ.

٢- أما إذا لم تُعارض الحضانة في ضمّ المحضون للعاصب أو لم تخضر أصلاً فإنه يجب على المحكمة تطبيق أحكام مذهب الإمام أبي حنيفة، ويسلم المحضون الذي جاوز سن الحضانة للعاصب متى كان أهلاً لذلك، ولا يطالب بإثبات أن مصلحة المحضون تقتضي ذلك.

٣- إذا كانت الحضانة غائبة عند طلب تسليم الصغير، فلها أن تُعارض في الحكم وتطلب بقاءه في يدها، وتتخذ المحكمة نفس الإجراءات التي أتت مع الحضانة الحاضرة.

٤- إذا أُنْتِ المَحْكَمَةُ ببقاء المحضون بين النساء لمصلحة تقتضي ذلك، ثم تغيّر وجه المصلحة، وعرض عليها النزاع مرة أخرى أجاز لها، بعد أن تتحقق من أنه لم يبق للمحضون مصلحة تقتضي بقاءه بيد الحاضن إن تقرر نزعه وتسليمه للعاصب^(١).

(١) الدكتور محمد يوسف موسى أحكام الأحوال الشخصية في الفقه ص ٥١٦ وما بعدها.

تَخْيِيرُ الصَّغِيرِ والصَّغِيرَةِ بعد انتهاء الحضنة: وإذا بَلَغَ الصَّغِيرُ سَبْعَ سِنِينَ، أو سِنَ التَّمْيِيزِ وانتهت حَضَانَتُهُ: فَإِنْ اتَّفَقَ الأبُ والحاضنةُ على إقامَتِهِ عندَ واحدٍ منهما أُمُصِي هَذَا الاتِّفَاقُ. وَإِنْ اخْتَلَفَا أو تَنَازَعَا... خَيْرٌ ^(١) الصَّغِيرُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ اخْتَارَهُ مِنْهُمَا فَهُوَ أَوْلَى بِهِ، لما رواه أبو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بَابْنِي وَقَدْ سَقَانِي مِنْ بَثْرٍ ^(٢) أَبِي عَيْتَةَ، وقد نفعتني. فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا أَبُوكَ وَهَلِهُ أُمُّكَ فَخُذْ بِبَيْدِ أَيْهَمَا شِئْتَ». فَأَخَذَ بِبَيْدِ أُمِّهِ. فانطلقت به» رواه أبو داود.

وقضى بذلك عَمْرٌ وَعَلِيٌّ وَشَرِيحٌ، وهو مذهبُ الشافعيِّ والحنابلة، فَإِنْ اخْتَارَهُمَا، أو لم يَخْتَرْ واحداً منهما، قُدِّمَ أَحَدُهُمَا بِالْقُرْعَةِ. وقال أبو حنيفة: الأبُّ أَحَقُّ بِهِ... ولا يَصِحُّ التَّخْيِيرُ، لَأَنَّهُ لَا قَوْلَ لَهُ وَلَا يَغْرِفُ حَظَّهُ، وَرَبِّمَا اخْتَارَ مَنْ يَلْعَبُ عِنْدَهُ وَيَتْرُكُ تَأْدِيبَهُ وَمُكْنَتَهُ مِنْ شَهَوَاتِهِ، فيؤدِّي إلى فَسَادِهِ وَلَأَنَّهُ دُونَ الْبُلُوغِ، فلم يُخَيَّرْ كَمَنْ دُونَ السَّابِقَةِ. وقال مالك: الأُمُّ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يَتَغَرَّ. وهذا بالنسبة للصغير، أمَّا الصغيرةُ فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ مِثْلَ الصَّغِيرِ عند الشافعيِّ. وقال أبو حنيفة: الأُمُّ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى تُزَوِّجَ أو تُبَلِّغَ. وقال مالك: الأُمُّ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى تُزَوِّجَ وَيَدْخُلَ بِهَا الزَّوْجُ. وعند الحنابلة: الأبُّ أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ إِذَا بَلَغَتْ تِسْعًا، والأُمُّ أَحَقُّ بِهَا إِلَى تِسْعِ سِنِينَ.

والشَّرْعُ ليس فيه نصٌّ عامٌّ في تَقْدِيمِ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ مُطْلَقًا، ولا تَخْيِيرِ الْوَلَدِ بَيْنِ الْأَبَوَيْنِ مُطْلَقًا... والعلماءُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ أَحَدُهُمَا مُطْلَقًا. بل لَا يُقَدِّمُ ذُو الْعُدْوَانِ وَالتَّقْرِيطِ عَلَى الْبَارِّ الْعَادِلِ الْمُحْسِنِ. والمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْحِفْظِ وَالصِّيَانَةِ. فَإِنْ كَانَ الْأَبُ مُهْمِلًا لَذَلِكَ، أو عاجزاً عنه، أو غَيْرَ مُرْضٍ وَالْأُمُّ بخلافه فهي أَحَقُّ بِالْحَضَانَةِ، كما أفاده ابْنُ الْقَيِّمِ. قال: «فَمَنْ قَدَّمَ تَخْيِيرًا، أو قُرْعَةً، أو بِنَفْسِهِ، فَإِنَّمَا تَقْدَمُهُ إِذَا حَصَلَتْ بِهِ مَصْلَحَةٌ الْوَلَدِ. ولو كَانَتْ الْأُمُّ أَضْوَنَ مِنَ الْأَبِ وَأَغْيَرَ مِنْهُ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ وَلَا تَفْتَاتُ إِلَى قُرْعَةٍ وَلَا اخْتِيَارِ الصَّبِيِّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، فَإِنَّهُ ضَعِيفُ الْعَقْلِ يُؤَثِّرُ الْبَطَالَةَ وَاللَّعِبَ، فإذا اخْتَارَ مَنْ يَسَاعِدُهُ عَلَى ذَلِكَ لم يُلْتَفَتْ إِلَى اخْتِيَارِهِ، وكان عنده مَنْ هو أَنْفَعُ لَهُ وَأَخْيَرُ، ولا تحتلُّ الشريعةُ غَيْرَ هَذَا. والنبي ﷺ قد قال: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْبَحَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَى تَرْكِهَا لِيَعْشَرَ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي

(١) أ- يشترط في تخبير الصغير. ١- أن يكون المتنازعون فيه من أهل الحضنة. ٢- ألا يكون الغلام معتوهاً. فإن كان معتوهاً كانت الأم أحق بكفالاته ولو بعد البلوغ، لأنه في هذه الحالة كالطفل والأم أشفق عليه وأقوم بمصالحه كما في حال الطفولة.

(٢) بثر بعيدة عن المدينة نحو ميل.

الْمَصَاحِبِ. وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾^(١).

وقال الحسن: «عَلِّمُوهُمْ، وَأَذْبُوهُمْ، وَفَقِّهُوهُمْ». فإذا كانتِ الأمُ تتركُهُ في المَكْتَبِ وتَعَلِّمُهُ القرآنَ، والصَّبِيَّ يُؤَيِّرُ اللَّعِبَ ومعاشرَةَ أَقْرَانِهِ، وأبوهُ يُمْكِنُهُ من ذلك، فإنَّها أَحَقُّ به بلا تَخْيِيرٍ ولا قُرْعَةٍ. وكذلك العَكْسُ. ومتى أَخْلَ أَحَدُ الأبوينِ بِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ في الصَّبِيِّ، وَعَظَّمَتْهُ، وَالْآخَرُ مَرَّاعٌ لَهُ، فهو أَحَقُّ وَأَوْلَى بِهِ. قال: وسمعتُ شَيْخَنَا^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: «تَنَازَعَ ابْنَانِ صَبِيًّا عِنْدَ بَعْضِ الْحُكَّامِ، فَخَيَّرَهُ بَيْنَهُمَا، فَاخْتَارَ أَبَاهُ، فَقَالَتْ لَهُ أُمُّهُ: أَسْأَلُهُ لَا يَ شَيْءٌ يَخْتَارُ أَبَاهُ، فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: أُمِّي تَبْعَثُنِي كُلَّ يَوْمٍ لِلْكِتَابِ، وَالْفَقِيهَ يَضْرِبُنِي، وَأَبِي يَتْرَكُنِي لِلْعِبِّ مَعَ الصَّبْيَانِ، فَقَضَى بِهِ لِلْأُمِّ. قَالَ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ».

قال: قال شَيْخُنَا: وإذا تَرَكَ أَحَدُ الأبوينِ تَعْلِيمَ الصَّبِيِّ وَأَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، فهو عَاصٍ ولا وِلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ، بَلْ كُلُّ مَنْ لَمْ يَقُمْ بِالْوَجِبِ في وِلَايَتِهِ فلا وِلَايَةَ لَهُ. بَلْ إِمَّا أَنْ يَرْفَعَ يَدَهُ عَنِ الْوِلَايَةِ وَيُقَامَ مَنْ يَفْعَلُ الْوَجِبَ وَإِمَّا أَنْ يَضُمَّ إِلَيْهِ مَنْ يَقُومُ مَعَهُ بِالْوَجِبِ. إِذِ الْمَقْصُودُ طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ، انْتَهَى.

الطِّفْلُ بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ: قال الشافعية: فإن كان ابناً فاختارَ الأمُّ كانَ عِنْدَهَا بِاللَّيْلِ وَيَأْخُذُهُ الأبُ بِالنَّهَارِ في مَكْتَبٍ أو صَنْعَةٍ، لأنَّ الْقَضْدَ حَظُّ الْوَلَدِ، وَحَظُّ الْوَلَدِ فِيما ذَكَرْنَاهُ. وَإِنْ اخْتَارَ الأبُ كَانَ عِنْدَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، ولا يَمْنَعُهُ من زيارَةِ أُمِّهِ، لأنَّ الْمَنْعَ من ذلك إِغْرَاءٌ بِالْعُقُوقِ وَقَطْعُ الرَّجْمِ؛ فَإِنْ مَرِضَ كانتِ الأمُّ أَحَقُّ بِتَمْرِضِهِ، لأنَّهُ بِالْمَرَضِ صَارَ كَالصَّغِيرِ في الْحَاجَةِ إلى مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِهِ، فكانتِ الأمُّ أَحَقُّ بِهِ، وإن كانت جاريةً فاختارَتْ أَحَدَهُمَا كانت عِنْدَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، ولا يُمْنَعُ الْآخَرُ من زيارَتِهَا من غَيْرِ إِطَالَةٍ وَتَبْسُطٍ، لأنَّ الْفُرْقَةَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ تَمْنَعُ مَنْ تَبْسُطُ أَحَدَهُمَا في دارِ الْآخَرِ، وإن مَرِضَتْ كانتِ الأمُّ أَحَقُّ بِتَمْرِضِهَا في بَيْتِهَا، وإن مَرِضَ أَحَدُ الْأَبوينِ وَالْوَلَدُ عِنْدَ الْآخَرِ لَمْ يُمْنَعُ من عِيَادَتِهِ وَحُضُورِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ، وإن اخْتَارَ أَحَدَهُمَا فَسَلَّمَ إِلَيْهِ ثُمَّ اخْتَارَ الْآخَرَ حَوْلَ إِلَيْهِ، وإن عادَهُ فَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ لَأَنِ الْاِخْتِيَارَ إلى شَهْوَتِهِ، وقد يَشْتَهِي الْمَقَامَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا في وَقْتٍ، وَعِنْدَ الْآخَرِ في وَقْتٍ، فَاتَّبَعَ ما يَشْتَهِيهِ كَمَا يُتَّبَعُ ما يَشْتَهِيهِ من مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ.

الانتقالُ بِالطِّفْلِ: قال ابن القَيِّمِ: فإذا كان سَفَرُ أَحَدِهِمَا لِحَاجَةٍ ثُمَّ يَعُودُ وَالْآخَرُ مُقِيمٌ فهو

(١) سورة التحريم، الآية: ٦.

(٢) أي ابن تيمية.

أحق، لأن السفر بالولد الطفل - ولا سيما إذا كان رضيعاً - إضرار به وتضييع له، هكذا أطلقوه ولم يستثنوا سفر الحج من غيره. وإن كان أحدهما منتقلاً عن بلد آخر للإقامة والبلد وطريقه مخوفان أو أحدهما، فالمقيم أحق، وإن كان هو وطريقه آمينين، ففيه قولان: وهما روايتان عن أحمد رحمه الله:

إحدهما: أن الحضانة للأب لِيَتَمَكَّنَ من تربيته الولد وتأديبه وتعليمه، وهو قول مالك والشافعي رحمهما الله، وقضى به شريح.

والثانية: أن الأم أحق.

وفيها قول ثالث: إن كان المتقل هو الأب فالأم أحق به وإن كان الأم فإن انتقلت إلى البلد الذي كان فيه أصل النكاح فهي أحق به، وإن انتقلت إلى غيره فالأب أحق. وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه: وحكوا عن أبي حنيفة رحمه الله، رواية أخرى: أن نقلها إن كان من بلد إلى قرية فالأب أحق، وإن كان من بلد إلى بلد فهي أحق، وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب إليه. فالصواب النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له، والأئنف في الإقامة أو الثقله. فأيهما كان أنفع له وأصون وأحفظ روعي. ولا تأثير لإقامة ولا لثقله. هذا كله ما لم يرد أحدهما بالثقله مضارة الآخر، وانتزاع الولد منه، فإن أراد ذلك لم يجب إليه. والله الموفق.

أحكام القضاء^(١): وللقضاء الشرعي أحكام يغسر إحصاؤها في القضايا الخاصة ومشاكلها، وللکثیر من هذه الأحكام دالات وقواعد صدرت عنها ومبادئ قررتها، ونكتفي هنا بأن نشير إلى هذه الأحكام.

الحكم الأول: وقد صدر من محكمة كزموز الجزائرية بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٣٢ وتأيد من محكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ وهو يقضي برفض دعوى أب طلب ضم ابنته الصغيرة إليه، لإقامة أمها وهي زوجته في بلد بعيد عن البلد الذي كان محل إقامتهما، وفيه عقد زواجهما، وهذا يسقط حقها شرعاً في الحضانة. وقد استندت المحكمة في حكمها إلى أن الثابت فيها أن الأم أحق بالحضانة قبل الفرقة وبغدها. وأن نشور الزوجة لا يسقط حقها في الحضانة، وعلى الأب إذا أراد ضم الصغير إليه أن يطلب دخول أمه في طاعته ما دامت الزوجة قائمة، فإن لم يفعل وطلب ضم الصغير وحده كان ظالماً ولا يجاب إلى طلبه، لأن

(١) من كتاب الأحوال الشخصية للدكتور محمد يوسف موسى.

ذَلِكَ يُقَوِّتُ عَلَى الْأُمِّ حُضَانِيَهُ وَحَقَّ رُؤْيَاهُ. وَهَكَذَا قَوَّرَ هَذَا الْحُكْمُ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ: «إِذَا انْتَقَلَتْ أُمُّ الصَّغِيرِ بَوْلِدَهَا وَلَوْ إِلَى مَكَانٍ بَعِيدٍ فَلَيْسَ لِلأَبِ حَقٌّ نَزْعِهِ مِنْهَا مَا دَامَتْ الزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةً؟ لِأَنَّ لَهُ عَلَيْهَا سُلْطَانُ الزَّوْجِيَّةِ وَإِدْخَالُهَا فِي طَاعَتِهِ، فَيَضُمُّهُ بِضَمِّهَا إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْمُعْتَدَةُ لِيُجُوبَ إِسْكَانُهَا بِمَسْكَنِ الْعِدَّةِ».

الحُكْمُ الثَّانِي: وَقَدْ صَدَرَ مِنْ مَحْكَمَةِ بَيْتِ الْجَزَائِيَّةِ فِي ٢٥ مَآيُو سَنَةِ ١٩٣١ وَتَأَيَّدَ اسْتِثْنَائِيًّا مِنْ مَحْكَمَةِ بَيْتِ سُورِنِيفِ الْكِلِّيَّةِ فِي ٢٠ يُولْيُو سَنَةِ ١٩٣١ وَقَدْ قَرَّرَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ: «يُرْفَضُ طَلِبُ الأَبِ ضَمُّ ابْنِهِ الصَّغِيرِ إِلَيْهِ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الحُضُورِ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى بَلَدِ أُمِّهِ وَحَاضِنَتِهِ، لِرُؤْيَاهُ وَالْعَوْدَةِ قَبْلَ اللَّيْلِ، مَا دَامَتِ الأُمُّ مَقِيمَةً فِي بَلَدِهِ هُوَ وَطَنُهَا، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَلَدِ الأَبِ الَّتِي ابْتَعَدَ هُوَ عَنْهَا تَفَاوُتٌ كَبِيرٌ يَمْنَعُهُ مِنَ الذَّهَابِ لِرُؤْيَةِ وَلَدِهِ وَالْعَوْدَةِ إِلَى بَلَدِهِ قَبْلَ اللَّيْلِ، سِوَاءِ أَكَانَ ابْتِعَادُهُ عَنْ ذَلِكَ الْبَلَدِ بِإِرَادَتِهِ أَمْ بِغَيْرِ إِرَادَتِهِ». لِأَنَّهُ لَا ذَنْبَ لِلْحَاضِنَةِ فِي هَذَا عَلَى كُلِّ حَالٍ... وَيُؤْخَذُ مِنْ وَقَائِعِ هَذِهِ الدَّعْوَى، أَنَّ الْمُدَّعِيَ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا فِي بَلَدِهَا بَنِي مَزَارٍ، ثُمَّ زُرْقَتْ مِنْهُ حَالِ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ يَنْتِ وَطُلِقَتْ مِنْهُ فِي الْبَلَدِ الْمَذْكُورِ وَانْتَهَتْ عِدَّتُهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ، ثُمَّ أَقَامَتْ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا دَعْوَى بِمَدِينَةِ بَيْتٍ وَأَخَذَتْ عَلَيْهِ مُحْكَمًا مِنْ مَحْكَمَتِهَا بِحُضَانَةِ الصَّغِيرَةِ بِتَارِيخِ ٢٩ أَكْطُوبَرِ سَنَةِ ١٩٣٠ حِينَ كَانَ الْمُدَّعَى مُقِيمًا بِبَنِي مَزَارٍ، وَانْتَهَى الْأَمْرُ بِإِقَامَتِهِ بِأَسْوَطِ بِحُكْمِ وَظِيفَتِهِ حَيْثُ رَفَعَ هَذِهِ الدَّعْوَى طَالِبًا ضَمُّ ابْنَتِهِ إِلَيْهِ وَهِيَ لَا تَزِيدُ سِنُهَا عَنْ سِتِينَ وَثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ^(١).

الحُكْمُ الثَّالِثُ: وَقَدْ صَدَرَ مِنْ مَحْكَمَةِ دَمَنْهَورِ فِي ٢٥ أَكْطُوبَرِ سَنَةِ ١٩٢٧ وَلَمْ يَسْتَأْنَفِ وَهُوَ يُقَرَّرُ فِي حَبِيبَاتِهِ أَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ شَرْعًا أَنَّ غَيْرَ الأُمِّ مِنَ الْحَاضِنَاتِ لَيْسَ لَهَا نَقْلُ الصَّغِيرِ مِنْ بَلَدٍ أُبْيَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَلَكِنْ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ حَمَلَ الْمَنْعَ عَلَى الْمَكَانَيْنِ الْمُتَّفَاوَتَيْنِ. بِحَيْثُ لَوْ خَرَجَ الأَبُ لِرُؤْيَةِ وَلَدِهِ لَا يُمَكِّنُهُ الرَّجُوعُ إِلَى مَنْزِلِهِ قَبْلَ اللَّيْلِ لَا الْمُتَقَارِبِينَ حَيْثُ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ الأُمِّ وَغَيْرِهَا فِي ذَلِكَ^(٢)؛ وَهَكَذَا نَرَى أَنَّهُ مِنَ الصَّرُورِيِّ الْوَقُوفُ عَلَى أَحْكَامِ الْقَضَاءِ الَّتِي تُعْتَبَرُ تَطْبِيقًا عَمَلِيًّا لِلنُّصُوصِ الْفَقْهِيَّةِ، فَفِيهَا تُعَالَجُ مَشَاكِلُ الْحَيَاةِ الْعَمَلِيَّةِ وَيَنْظُرُ الْقَاضِي لِهَذِهِ النُّصُوصِ عَلَى ضَوْءِ الْوَاقِعِ فِي الْحَيَاةِ نَفْسِهَا.

الحدود

تَعْرِيفُهَا: الْحُدُودُ جَمْعُ حَدٍّ وَالْحَدُّ فِي الْأَصْلِ: الشَّيْءُ الْحَاجِزُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ. وَيُقَالُ: مَا مَيَّزَ

(١) المحاماة س ٣ ص ١٦٥.

(٢) مجلة القضاء الشرعي س ٣ ص ٣٣٦ وراجع مثل هذا في حكم محكمة الجمالية بتاريخ ١٥ إبريل ١٩٣١، المحاماة س ٣ ص ١٦٣.

الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ. منه: حُدُودُ الدَّارِ، وحُدُودُ الْأَرْضِ. وهو في اللغة بمعنى الْمَنْعِ. وَسُمِّيَتْ عُقُوبَاتُ الْمَعَاصِي حُدُودًا؛ لِأَنَّهَا فِي الْغَالِبِ تَمْنَعُ الْعَاصِيَ مِنَ الْعَوْدِ إِلَى تِلْكَ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي حُدَّ لِأَجْلِهَا. وَيُطْلَقُ الْحُدُّ عَلَى نَفْسِ الْمَعْصِيَةِ. ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾^(١). والحدُّ في الشرع عقوبة مُقَرَّرَةٌ لِأَجْلِ حَقِّ اللَّهِ^(٢). فيُخْرَجُ التَّعْزِيرُ لِعَدَمِ تَقْدِيرِهِ إِذْ إِنَّ تَقْدِيرَهُ مُفَوَّضٌ لِرَأْيِ الْحَاكِمِ. ويُخْرَجُ الْقِصَاصُ لِأَنَّهُ حَقُّ الْأَدَمِيِّ.

جَرَائِمُ الْحُدُودِ: وقد قَرَّرَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عُقُوبَاتِ مُحَدَّدَةً لِجَرَائِمٍ مُعَيَّنَةٍ تُسَمَّى «جَرَائِمِ الْحُدُودِ» وَهَذِهِ الْجَرَائِمُ هِيَ: «الزَّنى، وَالْقَذْفُ، وَالسَّرْقَةُ، وَالشُّكْرُ، وَالْمُحَازَنَةُ وَالرَّذَةُ وَالْبَغْيُ». فعلى مَنْ ارْتَكَبَ جَرِيْمَةً مِنْ هَذِهِ الْجَرَائِمِ عَقُوبَةٌ مُحَدَّدَةٌ قَرَّرَهَا الشَّارِعُ. فعقوبةُ جَرِيْمَةِ الزَّنى، الْجَلْدُ لِلْبَكْرِ، وَالرَّجْمُ لِلنَّثِيِّ، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَلْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَنكِحُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّهِنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾^(٣). وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: «خُذُوا عَنِّي... خُذُوا عَنِّي... قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جُلْدٌ مِائَةٌ وَتَغْرِيبٌ عَامٌ، وَالنَّثِيُّ بِالنَّثِيِّ جُلْدٌ مِائَةٌ، وَالرَّجْمُ». وعقوبةُ جَرِيْمَةِ الْقَذْفِ ثَمَانُونَ جُلْدَةً. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٤).

وعقوبةُ جَرِيْمَةِ السَّرْقَةِ، قَطْعُ الْيَدِ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(٥). وعقوبةُ جَرِيْمَةِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ: الْقَتْلُ، أَوْ الصَّلْبُ، أَوْ التَّنْفِيْ، أَوْ تَقْطِيعُ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ مِنْ خِلَافٍ، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٦). وعقوبةُ جَرِيْمَةِ الشُّكْرِ، ثَمَانُونَ جُلْدَةً، أَوْ أَرْبَعُونَ عَلَى مَا سَيَأْتِي مُفَصَّلًا فِي مَوْضِعِهِ. وعقوبةُ الرَّذَةِ الْقَتْلُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِيْنَهُ فَاقْتُلُوهُ». وعقوبةُ جَرِيْمَةِ الْبَغْيِ: الْقَتْلُ. لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَنْ طَافِقَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْتُلُوا فَأَصْلَحُوا

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٢) معنى أن العقوبة مقررة لحق الله: أي أنها مقررة لصالح الجماعة وحماية النظام العام، لأن هذا هو الغاية من دين الله وإذا كانت حقاً لله فهي لا تقبل الإسقاط؛ لا من الأفراد ولا من الجماعة.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٥.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

(٦) سورة النور، الآية: ٤.

بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَتِلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِىءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ^(١). ولقول الرسول ﷺ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ بَغْدِي هُنَا وَهَنَاتٍ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَفْرُقَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ وَهُمْ جَمِيعٌ فَأَضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَأَنَّهُ مِنْ كَانَ».

هَذَالَهُ هَذِهِ الْعُقُوبَاتُ: وهذه العقوبات - بجانب كونها مُحَقِّقَةً للمصالح العامة وحافِظَةً للأمن العام - فهي عقوبات عادِلَةٌ غاية العَدْلِ. إذْ أَنَّ الزَّئِيَّ جَرِيْمَةً مِنْ أَفْحَشِ الْجَرَائِمِ وَأَبْشَعِهَا، وَعُذُوَانٌ عَلَى الْخَلْقِ وَالشَّرَفِ وَالْكَرَامَةِ، وَمَقْوُضٌ لِنِظَامِ الْأَسْرِ وَالْبَيُوتِ، وَمَرْجُحٌ لِلْكَثِيرِ مِنَ الشُّرُورِ وَالْمَفَاسِدِ الَّتِي تَقْضِي عَلَى مَقُومَاتِ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ، وَتَذْهَبُ بِكَيَانِ الْأُمَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ احْتَنَطَ الْإِسْلَامُ فِي إِبْثَاتِ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ، فَاشْتَرَطَ شُرُوطاً يَكَادُ يَكُونُ مِنَ الْمُسْتَحِيلِ تَوْفُّرُهَا. فَعُقُوبَةُ الزَّئِيَّ عَقُوبَةٌ قُصِدَ بِهَا الرُّجُزُ وَالرُّذُغُ وَالْإِرْهَابُ أَكْثَرَ مِمَّا قُصِدَ بِهَا التَّنْفِيذُ وَالْفِعْلُ. وَقَدْ ذُفَّ الْمُخَصَّنِينَ وَالْمُخَصَّنَاتِ مِنَ الْجَرَائِمِ الَّتِي تُجْلُ رَوَابِطُ الْأُسْرَةِ وَتَفْرُقُ بَيْنَ الرَّجُلِ وَزَوْجَتِهِ، وَتَهْدِمُ أَرْكَانَ الْبَيْتِ - وَالْبَيْتُ هُوَ الْخَلِيَّةُ الْأُولَى فِي بَنِيَّةِ الْمَجْتَمَعِ، فَصِلَاحُهَا يَصْلُحُ، وَبِفْسَادِهَا يَفْسِدُ. فَتَقْرِيرُ جُلْدٍ مُتَعَرِّفٍ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ ثَمَانِينَ جُلْدَةً بَعْدَ عَجْزِهِ عَنِ الْإِتْيَانِ بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ يُؤَيِّدُونَهُ فِيمَا يُقْذَفُ بِهِ، غَايَةٌ فِي الْحِكْمَةِ وَفِي رِعَايَةِ الْمَصْلَحَةِ - كَيْلَا تُخْدَشَ كِرَامَةُ إِنْسَانٍ أَوْ يُجْرَحَ فِي سَمْعَتِهِ.

وَالسَّرِقَةُ مَا هِيَ إِلَّا اعْتِدَاءٌ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ وَعَبَثٌ بِهَا، وَالْأَمْوَالُ أَحَبُّ الْأَشْيَاءِ إِلَى النَّفْسِ، فَتَقْرِيرُ عَقُوبَةٍ لِمَرْتَكِبِ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ حَتَّى يَكْفُ غَيْرُهُ عَنْ اقْتِرَافِ جَرِيْمَةِ السَّرِقَةِ، فَيَأْمَنُ كُلُّ فَرْدٍ عَلَى مَالِهِ، وَيَطْمَئِنُّ عَلَى أَحَبِّ الْأَشْيَاءِ لَدَيْهِ وَأَعَزِّهَا عَلَى نَفْسِهِ، مِمَّا يُعَدُّ مِنَ مَفَاخِرِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ. وَقَدْ ظَهَرَ أَثَرُ الْأَخْذِ بِهَذَا التَّشْرِيعِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي تُطَبِّقُهُ وَاضِحاً فِي اسْتِثْبَابِ الْأَمْنِ وَحِمَايَةِ الْأَمْوَالِ وَصِيَانَتِهَا مِنْ أَيْدِي الْعَاشِينَ وَالْخَارِجِينَ عَلَى الشَّرِيعَةِ وَالْقَانُونِ. وَقَدْ اضْطَرَّ الْإِتِّحَادُ السُّوفِيَّاتِيُّ أَخيراً إِلَى تَشْدِيدِ عَقُوبَةِ السَّرِقَةِ بَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ عَقُوبَةَ السَّجْنِ لَمْ تُخَفِّفْ مِنْ كَثْرَةِ اِزْتِكَابِ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ، فَقَرَّرَ إِعْدَامَ السَّارِقِ رَمِيّاً بِالرُّصَاصِ وَهِيَ أَقْسَى عَقُوبَةٍ مُمَكِّنَةٍ^(٢) وَالْمَحَارِبِيُّونَ السَّاعُونَ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ الْمُضْرِمُونَ لِئِيْزَانِ الْفِتَنِ، الْمُرْعِجُونَ لِلأَمْنِ، الْمُثِيرُونَ لِلْاضْطِرَابَاتِ، الْعَامِلُونَ عَلَى قَلْبِ النُّظُمِ الْقَائِمَةِ، لَا أَقْلٌ مِنْ أَنْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ

(١) سورة الحجرات، الآية: ٩.

(٢) جاء في جريدة الأهرام - ١٤/٨/١٩٦٣: «أن الإتحاد السوفياتي أعدم ثلاثة أشخاص رمياً بالرصاص لاتهامهم بالسرقة، ولا يكاد يمر يوم دون أن ينشر من مثل هذا الكثير».

وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ. وَالْخَمْرُ تَفْقُدُ الشَّارِبَ عَقْلَهُ وَرُشْدَهُ، وَإِذَا فَقَدَ الْإِنْسَانُ رُشْدَهُ وَعَقْلَهُ ارْتَكَبَ كُلَّ حِمَاقَةٍ وَفُحْشٍ، فَإِذَا جُلِدَ كَانَ جُلْدُهُ مَانِعاً لَهُ مِنَ الْمُعَاوَدَةِ مِنْ جَانِبٍ، وَرَادِعاً لغيرِهِ مِنْ اقْتِرَافِ مِثْلِ جَرِيرَتِهِ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ.

وَجُوبُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ: إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِيهَا نَفْعٌ لِلنَّاسِ، لِأَنَّهَا تَمْنَعُ الْجَرَائِمَ، وَتَزِدُّ الْعَصَاةَ، وَتَكْتَفٍ مَنْ تُحَدِّثُهُ نَفْسُهُ بِاتِّهَافِ الْحُرْمَاتِ، وَتُحَقِّقُ الْأَمْنَ لِكُلِّ فَرْدٍ، عَلَى نَفْسِهِ، وَعِرْضِهِ، وَمَالِهِ، وَسُمْعَتِهِ وَخُرُوبَتِهِ، وَكَرَامَتِهِ، وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «حَدٌّ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْأَرْضِ خَيْرٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ أَنْ يُمَطَّرُوا أَرْبَعِينَ صَبَاحاً»^(١). وَكُلُّ عَمَلٍ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعْطَلَ إِقَامَةُ الْحُدُودِ فَهُوَ تَعْطِيلٌ لِأَحْكَامِ اللَّهِ، وَمُحَارَبَةٌ لَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهِ إِقْرَارُ الْمُتَنَكَّرِ وَإِسَاءَةُ الشَّرِّ. رَوَى أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَهُوَ مُضَادٌّ لِلَّهِ فِي أَمْرِهِ». وَقَدْ يَحْدُثُ أَنْ يُغْفَلَ الْمَرْءُ عَنِ الْجَنَایَةِ الَّتِي يَرْتَكِبُهَا الْجَانِي وَيُنْظَرُ إِلَى الْعُقُوبَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَيْهِ، فَيَرِقُّ قَلْبُهُ لَهُ وَيَعْطِفَ عَلَيْهِ، فَيَقْرِئُ الْقُرْآنَ أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَتَنَافَى مَعَ الْإِيمَانِ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ يَقْتَضِي الطُّهُرَ وَالتَّنَزُّهَ عَنِ الْجَرَائِمِ وَالسُّمُوءِ بِالْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَى الْأَدَبِ الْعَالِيِّ وَالْخُلُقِ الْمَتِينِ. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢).

إِنَّ الرَّحْمَةَ بِالْمَجْتَمَعِ أَهَمُّ بِكَثِيرٍ مِنَ الرَّحْمَةِ بِالْفَرْدِ.

فَقَسَا لِيَزْدَجِرُوا، وَمَنْ يَكْ حَازِماً فَلْيَقْسُ أَحْيَاناً عَلَى مَنْ يَزُوحِمُ الشَّفَاعَةَ فِي الْحُدُودِ: يَحْزُمُ أَنْ يَشْفَعَ أَحَدٌ أَوْ يَعْمَلَ عَلَى أَنْ يُعْطَلَ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَقْوِيتاً لِمَصْلَحَةِ مُحَقِّقَةِ، وَإِعْرَافاً بِارْتِكَابِ الْجِنَايَاتِ، وَرِضاً بِإِفْلَافِ الْمُجْرِمِ مِنْ تَبِعَاتِ جُرْمِهِ. وَهَذَا بَعْدَ أَنْ يَصِلَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ، لِأَنَّ الشَّفَاعَةَ حِينَئِذٍ تَصْرِفُ الْحَاكِمَ عَنْ وَظِيفَتِهِ الْأُولَى، وَتَفْتَحُ الْبَابَ لَتَعْطِيلِ الْحُدُودِ^(٣). أَمَّا قَبْلَ الْوَصُولِ إِلَى الْحَاكِمِ، فَلَا بَأْسَ مِنَ الشُّسْرِ عَلَى الْجَانِي، وَالشَّفَاعَةِ عِنْدَهُ. أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «تَعَاَفُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ، فَمَا بَلَغَنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ». وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَأَهْلُ السُّنَنِ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ

(١) فِي الْحَدِيثِ جَرِيرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ مُنْكَرٌ.

(٢) سُورَةُ النُّورِ، آيَةُ: ٢.

(٣) ادَّعَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى السُّلْطَانِ إِقَامَةُ الْحُدُودِ إِذَا بَلَغَهُ.

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَقْطَعَ يَدَ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ: «هَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟» وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدَيْهَا، فَأَتَى أَهْلَهَا أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ فَكَلَّمُوهُ. فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فِيهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَسَامَةُ، لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا. فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ... وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». فَقَطَعَ يَدَ الْمَخْزُومِيَّةِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ.

سُقُوطُ الْحُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ: الْحَدُّ عُقُوبَةٌ مِنَ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي تُوقَعُ ضَرَرًا فِي جَسَدِ الْجَانِي وَسُقُوعِهِ، وَلَا يَحِلُّ اسْتِبَاحَةُ حُرْمَةٍ أَحَدٍ، أَوْ إِيْلَامُهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا يَنْبَغُ هَذَا الْحَقُّ إِلَّا بِالدَّلِيلِ الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الشُّكُّ. فَإِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الشُّكُّ كَانَ ذَلِكَ مَانِعًا مِنَ الْيَقِينِ الَّذِي تَبْنِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ. وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَتْ التَّهْمُ وَالشُّكُوكُ لَا عِبْرَةَ لَهَا وَلَا اعْتِدَادَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا مَظْنَّةُ الْخَطَا. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ. وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرَوْوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ؛ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ لَأَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مَوْقُوفًا، وَأَنَّ الْوَقْفَ أَصَحُّ، قَالَ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ.

الشُّبُهَاتُ - وَأَقْسَامُهَا^(١): تَحَدَّثَ الْأَحْنَفُ وَالشَّافِعِيُّ عَنِ الشُّبُهَاتِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا رَأْيٌ مُجْمَلُهُ فِيمَا يَأْتِي:

رَأْيُ الشَّافِعِيِّ: يَرَى الشَّافِعِيُّ أَنَّ الشُّبُهَةَ تَنْقَسِمُ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً:

١ - شُبُهَةٌ فِي الْمَحَلِّ: أَيِ مَحَلِّ الْفِعْلِ - مِثْلُ: وَطَّءَ الزَّوْجَ الزَّوْجَةَ الْحَائِضَ أَوْ الصَّائِمَةَ، أَوْ إِتْيَانَ الزَّوْجَةِ فِي دُبُرِهَا؛ فَالشُّبُهَةُ هُنَا قَائِمَةٌ فِي مَحَلِّ الْفِعْلِ الْمُحَرَّمِ.

إِذْ إِنَّ الْمَحَلَّ مَمْلُوكٌ لِلزَّوْجِ - وَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يُبَاشِرَ الزَّوْجَةَ - وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُبَاشِرَهَا وَهِيَ حَائِضٌ أَوْ صَائِمَةٌ أَوْ أَنْ يَأْتِيَهَا فِي الدُّبُرِ - إِلَّا أَنَّ مَلِكَ الزَّوْجِ لِلْمَحَلِّ وَحَقُّهُ عَلَيْهِ يُورِثُ شُبُهَةً... وَقِيَامُ هَذِهِ الشُّبُهَةِ يَقْتَضِي دَرَجَةَ الْحَدِّ، سِوَاءَ اعْتِقَادِ الْفَاعِلِ بِحِلِّ الْفِعْلِ أَوْ بِحُرْمَتِهِ؛ لِأَنَّ أَسَاسَ الشُّبُهَةِ لَيْسَ بِالْإِعْتِقَادِ وَالظَّنِّ؛ وَإِنَّمَا أَسَاسُهَا مَحَلُّ الْفِعْلِ وَتَسَلُّطُ الْفَاعِلِ شَرْعًا عَلَيْهِ.

(١) التشريع الجنائي الإسلامي.

٢- **شُبْهَةٌ فِي الْفَاعِلِ**: كَمَنْ يَطَأُ امْرَأَةً رُثَّتْ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهَا زَوْجَتُهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ زَوْجَتُهُ... وَأَسَاسُ الشُّبْهَةِ ظَنُّ الْفَاعِلِ وَاعْتِقَادُهُ بِحَيْثُ يَأْتِي الْفِعْلُ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي مُحَرَّمًا - فِقْيَامُ هَذَا الظَّنِّ عِنْدَ الْفَاعِلِ يُورِثُ شُبْهَةً يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا دَرَجَةُ الْحَدِّ - أَمَّا إِذَا أَتَى الْفَاعِلُ الْفِعْلُ وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ فَلَا شُبْهَةَ.

٣- **شُبْهَةٌ فِي الْجِهَةِ**: وَيُقْصَدُ فِي هَذَا الْاِشْتِبَاهُ فِي حِلِّ الْفِعْلِ وَحُرْمَتِهِ - وَأَسَاسُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى الْفِعْلِ - فَكُلُّ مَا اخْتَلَفُوا عَلَى حِلِّهِ أَوْ جَوَازِهِ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ شُبْهَةً يُذَرَّأُ بِهَا الْحَدُّ - فَمَثَلًا يُجِيزُ أَبُو حَنِيفَةَ الزَّوْاجَ بِلَا وَلِيٍّ وَيُجِيزُهُ مَالِكٌ بِلَا شُهُودٍ - وَلَا يُجِيزُ جَمَاهُورُ الْفُقَهَاءِ هَذَا الزَّوْاجَ - وَنَتِيجَةُ هَذَا الزَّوْاجِ أَنَّهُ لَا حَدٌّ عَلَى الْوَطْءِ فِي هَذَا الزَّوْاجِ الْمُخْتَلَفِ فِي صِحَّتِهِ - لِأَنَّ الْخِلَافَ يَقُومُ شُبْهَةً تُذَرَّأُ الْحَدُّ، وَلَوْ كَانَ الْفَاعِلُ يَعْتَقِدُ بِحُرْمَةِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْاِعْتِقَادَ فِي ذَاتِهِ لَيْسَ لَهُ أَثَرٌ مَا دَامَ الْفُقَهَاءُ مُخْتَلِفِينَ عَلَى الْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ.

رَأَيْ الْأَخْتِافِ: أَمَّا الْأَخْتِافُ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الشُّبْهَةَ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:

١- **شُبْهَةٌ فِي الْفِعْلِ**: وَهِيَ شُبْهَةٌ فِي حَقِّ مَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ دُونَ مَنْ لَمْ يَشْتَبِهْ عَلَيْهِ. وَتَثْبُتُ هَذِهِ الشُّبْهَةُ فِي حَقِّ مَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْحِلُّ وَالْحُرْمَةُ - وَلَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ دَلِيلٍ سَمْعِيِّ يُفِيدُ الْحِلَّ؛ بَلْ ظَنٌّ غَيْرُ الدَّلِيلِ دَلِيلًا - كَمَنْ يَطَأُ زَوْجَتَهُ الْمُطَلَّقَةَ ثَلَاثًا أَوْ بَانِئًا عَلَى مَالٍ فِي عِدَّتِهَا - وَتَغْلِيلُ ذَلِكَ، أَنَّ النِّكَاحَ إِذَا كَانَ قَدْ زَالَ فِي حَقِّ الْحِلِّ أَصْلًا لَوْجُودِ الْمُعْطَلِ لِحِلِّ الْمَحَلِّيَّةِ، وَهُوَ الطَّلَاقُ، فَإِنَّ النِّكَاحَ قَدْ بَقِيَ فِي حَقِّ الْفِرَاشِ - وَالْحُرْمَةُ عَلَى الْأَزْوَاجِ فَقَطْ - وَمِثْلُ هَذَا الْوَطْءِ حَرَامٌ؛ فَهُوَ زَنَى يُوجِبُ الْحَدَّ - إِلَّا إِذَا ادَّعَى الْوَاطِئُ الْاِشْتِبَاهَ وَظَنَّ الْحِلَّ - لِأَنَّهُ بَنَى ظَنَّهُ عَلَى نَوْعٍ دَلِيلٍ، وَهُوَ بَقَاءُ النِّكَاحِ فِي حَقِّ الْفِرَاشِ وَحُرْمَةُ الْأَزْوَاجِ؛ فَظَنَّ أَنَّهُ بَقِيَ فِي حَقِّ الْحِلِّ أَيْضًا - وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ دَلِيلًا عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لَكِنَّهُ لَمَّا ظَنَّهُ دَلِيلًا اغْتَبَرَ فِي حَقِّهِ دَرَجَةً لِمَا يَنْدَرِي بِالشُّبْهَاتِ، وَيُسْتَرْطُ - لِقِيَامِ الشُّبْهَةِ فِي الْفِعْلِ - أَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ أَصْلًا، وَأَنْ يَفْتَقِدَ الْجَانِي الْحِلَّ فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ أَوْ لَمْ يَكُنِ الْاِعْتِقَادُ بِالْحِلِّ ثَابِتًا؛ فَلَا شُبْهَةَ أَصْلًا. وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْجَانِي كَانَ يَعْلَمُ بِحُرْمَةِ الْفِعْلِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

٢- **الشُّبْهَةُ فِي الْمَحَلِّ**: وَيُسَمُّونَهَا الشُّبْهَةَ الْحُكْمِيَّةَ، وَشُبْهَةَ الْمَلِكِ: وَتَقُومُ هَذِهِ الشُّبْهَةُ عَلَى الْاِشْتِبَاهِ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ بِحِلِّ الْمَحَلِّ، فَيُسْتَرْطُ فِي هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنْ تَكُونَ نَاشِئَةً عَنْ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ - وَهِيَ تَتَحَقَّقُ بِقِيَامِ دَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يَنْفِي الْحُرْمَةَ - وَلَا عِبْرَةَ بِظَنِّ الْفَاعِلِ - فَيَسْتَوِي أَنْ يَفْتَقِدَ الْفَاعِلُ الْحِلَّ، أَوْ يَعْلَمَ الْحُرْمَةَ - لِأَنَّ الشُّبْهَةَ ثَابِتَةٌ بِقِيَامِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ - لَا بِالْعِلْمِ وَعَدَمِهِ.

مَنْ يُقِيمُ الْحُدُودَ؟ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ أَوْ مَنْ يُنْيِبُهُ عَنْهُ هُوَ الَّذِي يُقِيمُ الْحُدُودَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَفْرَادِ أَنْ يَقُولُوا هَذَا الْعَمَلُ مِنْ تَلَفَاءِ أَنْفُسِهِمْ. رَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ يَقُولُ: «الزَّكَاةُ، وَالْحُدُودُ، وَالْفَيْءُ، وَالْجُمُعَةُ، إِلَى السُّلْطَانِ». قَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا نَعْلَمُ لَهُ مَخَالِفًا مِنَ الصَّحَابَةِ^(١). وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ يُتَّمَتَّى إِلَى أَقْوَالِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ يَقِيمُ شَيْئًا مِنَ الْحُدُودِ دُونَ السُّلْطَانِ، إِلَّا أَنْ لِلرَّجُلِ أَنْ يَقِيمَ حَدَّ الزَّئِي عَلَى عَبْدِهِ أَوْ أَمَتِهِ».

وذهب جماعة من السلف، منهم الشافعي، إلى أنَّ السَّيِّدَ يُقِيمُ الحَدَّ على مملوكه، واستدلوا بما رَوِيَ عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه أنَّ خادمةً للنبي ﷺ أخذت، فأمرني النبي ﷺ أن أقيم عليها الحدَّ، فأتيتهما فوجدتهما لم تجفَّ من دَمِها فأتيتها فأخبرته، فقال: «إذا جفَّتْ مِنْ دَمِها فَأَقيم عَلَيْها الحدَّ، أَقيمُوا الحدودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ». رواه أحمد وأبو داود، ومسلم، والبيهقي، والحاكم. وقال أبو حنيفة يَرْفَعُهُ المَوْلَى للسلطان، وَلَا يُقِيمُهُ هو بِنَفْسِهِ.

مَشْرُوعِيَّةُ التَّسْتَرِّ فِي الْحُدُودِ: قَدْ يَكُونُ سَتْرُ الْعُصَاةِ عِلَاجًا نَاجِعًا لِلَّذِينَ تَوَرَّطُوا فِي الْجَرَائِمِ وَأَقْتَرَفُوا الْمَآثِمَ، وَقَدْ يَنْهَضُونَ بَعْدَ ارْتِكَابِهَا فَيَتَوَبُّونَ تَوْبَةً نَصُوحًا، وَيَسْتَأْنِفُونَ حَيَاةَ نَظِيفَةً. لِهَذَا شَرَعَ الْإِسْلَامُ التَّسْتَرَ عَلَى الْمُتَوَرِّطِينَ فِي الْآثَامِ، وَعَدَمَ التَّعْجِيلَ بِكَشْفِ أَمْرِهِمْ. عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهُ هَزَالٌ، وَقَدْ جَاءَ يَشْكُو رَجُلًا بِالزَّوْنِ - وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَو يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (٢). «يَا هَزَالٌ» لَوْ سَتَرْتَهُ بِرِدَائِكَ كَانَ خَيْرًا لَكَ». قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ بْنُ هَزَالٍ الْأَسْلَمِيُّ، فَقَالَ يَزِيدُ: «هَزَالٌ جَدِّي... هَذَا الْحَدِيثُ حَقٌّ».

وروى ابنُ مَاجَهَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُمَا أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ سَتَرَ اللهُ عَوْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَشَفَ عَوْرَةَ أَخِيهِ كَشَفَ اللهُ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَفْضَحَهُ فِي بَيْتِهِ». وإذا كان السُّتْرُ مَدْبُوبًا، ينبغي أن تكونَ الشهادةُ بِهِ خِلَافَ الْأَوَّلَى التي مَرَّجَعُهَا إِلَى كراهَةِ التَّنْزِيهِ، لِأَنَّهَا فِي رُتْبَةِ التَّذَبُّبِ فِي جَانِبِ الْفِعْلِ، وَكَرَاهَةُ التَّنْزِيهِ فِي جَانِبِ التَّرَكِّ، وَهَذَا

(۱) تعقبه ابن حزم. فقال: إنه خالفه اثنا عشر صحابياً.

(٢) سورة النور، الآية: ٤.

يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يَغْدِ الرُّنَى ولم يَتَهَكَّ بِهِ؛ أما إذا وَصَلَ الحال إلى إشاعتهِ والتَهَكُّ بِهِ، فيجب كَوْنُ الشهادة بِهِ أُولَى مِنْ تَرْكِهَا، لأنَّ مطلوبَ الشارعِ إخلاءَ الأرضِ من المعاصي والفواحش، وذلك يَتَحَقَّقُ بالتوبةِ من الفاعلين، وبالزَّجْرِ لَهُمْ، فإذا ظَهَرَ حالُ الشرِّ في الرُّنَى وَعَدَمُ الْمُبَالَاةِ بِهِ وإشاعتهِ، فإخلاءُ الأرضِ المطلوبُ حينئذٍ بالتوبةِ؛ احتمالُ يُقَابِلُهُ ظُهُورُ عَدَمِهَا، فَمِنْ أَتَصَفَ بِذَلِكَ فيجبُ تَحْقِيقُ السَّبَبِ الْآخِرِ لِلإخلاءِ وهو الحدودُ، بخلافِ مَنْ رَنَى مَرَّةً أو مِرَاراً، مُسْتَتِراً مُتَخَوفاً مُتَنَدِّماً عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَحَلُّ اسْتِحْبَابِ سِتْرِ الشَّاهِدِ^(١).

سَتَرُ الْمُسْلِمِ نَفْسَهُ: بل على الْمُسْلِمِ أَنْ يَسْتُرَ نَفْسَهُ وَلَا يَفْضَحَهَا بِالْحَدِيثِ عَمَّا يَصْدُرُ عَنْهُ، مِنْ إِثْمٍ أَوْ إِقْرَارٍ أَمَامَ الْحَاكِمِ لِيَتَقَدَّ فِيهِ الْعُقُوبَةُ. رَوَى الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ آتَى لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ... مَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَةِ فَلْيَسْتَسِرَّ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ، نُقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ».

الحدودُ كَفَّارَةٌ لِلْآثَامِ: يرى أكثرُ العلماءِ أَنَّ الحدودَ إذا أُقِيمَتْ كانتْ مُكْفِّرَةً لِمَا اقْتَرَفَ مِنْ آثَامٍ، وَأَنَّهُ لَا يَعْدُبُ فِي الْآخِرَةِ. لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ: «تَبَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تَشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئاً، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ^(٢)»، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ. وَإِقَامَةُ الْحَدِّ وَإِنْ كَانَتْ مُكْفِّرَةً لِلْآثَامِ، فَإِنَّهَا مَعَ ذَلِكَ زَاجِرَةٌ عَنْ اقْتِرَافِهَا، فِيهِ جَوَابُ وَزَوَاجِرُ مَعاً.

إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِي دَارِ الْحَرْبِ: ذَهَبَ فَرِيقٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْحُدُودَ تُقَامُ فِي دَارِ الْحَرْبِ كَمَا تُقَامُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ دُونَ تَفْرِيقِهِ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِإِقَامَتِهَا عَامٌّ لَمْ يَخُصَّ دَاراً دُونَ دَارٍ. وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا مَالِكٌ وَاللُّيْثُ بْنُ سَعْدٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ: إِذَا غَزَا أَمِيرُ أَرْضِ الْحَرْبِ، فَإِنَّهُ لَا يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْ جُنُودِهِ فِي عَسْكَرِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامَ مِصْرَ أَوْ الشَّامِ أَوْ الْعِرَاقِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَيُقِيمُ الْحُدُودَ فِي عَسْكَرِهِ. وَحُجَّةُ هَؤُلَاءِ أَنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَدْ تَحْمِلُ الْمَحْدُودَ عَلَى الْإِلْتِحَاقِ بِالْكَفْرِ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ نَهَى عَنْ إِقَامَتِهِ فِي الْغَزْوِ خَشْيَةً أَنْ يَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ. وَقَدْ نَصَّ

(١) انظر ص ١٦٤ ج ٣ حاشية الشلبي على الزيلعي من كتاب الحدود للبيهقي.

(٢) ولهذا فيما عدا الشرك «إن الله لا يغفر أن يشرك به».

أحمد وإسحاق بن زَاهَوِيٍّ وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ الْحُدُودَ لَا تُقَامُ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ وَكَانَ أَبُو مِخْجَنٍ الثَّقَفِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَسْتَطِيعُ صَبْرًا عَنْ شُرْبِ الْخَمْرِ، فَشَرِبَهَا فِي وَاقِعَةِ الْقَادِسِيَّةِ، فَحَبَسَهُ أَمِيرُ الْجَيْشِ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَمَرَ بِتَقْيِيدِهِ، فَلَمَّا التَقَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَبُو مِخْجَنٍ:

«كَفَى حُزْنًا أَنْ تَطْرُدَ الْخَيْلَ بِالْقَنَا وَأَتْرَكَ مَشْدُودًا عَلَيَّ وَثَاقِيَا»

ثُمَّ قَالَ لَامْرَأَةٍ سَعْدٍ: أَطْلِقِينِي، وَلَكَ عَلَيَّ إِنْ سَلَّمَنِي اللَّهُ أَنْ أَرْجِعَ حَتَّى أَضَعَ رَجْلِي فِي الْقَيْدِ، فَإِنْ قِيلَتْ فَقَدْ اسْتَرْخَيْتُمْ مِنِّي، فَحَلَّتْهُ، فَوُتِبَ عَلَى فَرَسٍ لَسَعْدٍ يُقَالُ لَهَا: «الْبَلْقَاءُ»، ثُمَّ أَخَذَ زُمَحًا وَخَرَجَ لِلْقِتَالِ، فَاتَى بِمَا بَهَرَ سَعْدًا وَجَيْشَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى ظَنُّوهُ مَلَكًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ جَاءَ لِتَضْرِبَتِهِمْ، فَلَمَّا هَزِمَ الْعَدُوُّ رَجَعَ وَوَضَعَ رَجْلَيْهِ فِي الْقَيْدِ، فَأَخْبَرَتْ سَعْدًا امْرَأَتُهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ، فَخَلَّى سَعْدٌ سَبِيلَهُ، وَأَقْسَمَ الْأَقِيمُ عَلَيْهِ الْحَدَّ مِنْ أَجْلِ بَلَايِهِ فِي الْقِتَالِ حَتَّى قَوِيَ جَيْشُ الْمُسْلِمِينَ بِهِ، فَتَابَ أَبُو مِخْجَنٍ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ شُرْبِ الْخَمْرِ. فَتَأَخَّرَ الْحَدُّ أَوْ إِسْقَاطُهُ كَانَ لِمَصْلُحَةٍ رَاجِحَةٍ، هِيَ خَيْرٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَهُ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ.

النُّهْيُ عَنِ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمَسَاجِدِ صِبَاةً لَهَا عَنِ الثَّلَاثِ: رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسْتَقَادَ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ تُنْشَدَ فِيهِ الْأَشْعَارُ، وَأَنْ تُقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ».

هل للقاضي أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ؟ يَرَى الظَّاهِرِيَّةُ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ فِي الدَّمَاءِ وَالْقِصَاصِ وَالْأَمْوَالِ وَالْفُرُوجِ وَالْحُدُودِ، سِوَاهُ ذَلِكَ قَبْلَ وَلَايَتِهِ أَوْ بَعْدَ وَلَايَتِهِ، وَأَقْوَى مَا حُكِمَ بِعِلْمِهِ، لِأَنَّهُ يَقِينُ الْحَقَّ، ثُمَّ بِالْإِقْرَارِ، ثُمَّ بِالْبَيِّنَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ (١). وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ...» فَصَحَّ أَنَّ الْقَاضِيَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِالْقِسْطِ، وَلَيْسَ مِنَ الْقِسْطِ أَنْ يَتْرَكَ الظَّالِمَ عَلَى ظُلْمِهِ لَا يُغَيِّرُهُ، وَصَحَّ أَنَّ فَرَضًا عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَغَيِّرَ كُلَّ مُنْكَرٍ عَلِمَهُ بِيَدِهِ، وَأَنْ يُعْطِيَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَإِلَّا فَهُوَ ظَالِمٌ. وَأَمَّا جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ، فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ لَمْ أَحْدُهُ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ عِنْدِي». وَلَأَنَّ الْقَاضِيَ كَعَيْنِهِ مِنَ الْأَفْرَادِ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَا شَهِدَهُ مَا لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ، وَلَوْ رَمَى الْقَاضِي زَانِيًا بِمَا شَهِدَهُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَمْلِكُ عَلَى مَا

يقول البَيِّنَةُ الكاملة لَكَانَ قَاضِيًا يَلْزِمُهُ حَدُّ الْقَذْفِ. وَإِذَا كَانَ قَدْ حُرِّمَ عَلَى الْقَاضِيِ التُّطْقُ بِمَا يَعْلَمُ، فَأُولَئِكَ أَنْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ، وَأَصْلُ هَذَا الرَّأْيِ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^(١).

الْخَمْرُ

التَّدْرِجُ فِي تَحْرِيمِهَا: وَقَدْ كَانَ النَّاسُ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ حَتَّى هَاجَرَ الرَّسُولُ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَكَثُرَ سُؤَالُ الْمُسْلِمِينَ عَنْهَا وَعَنْ لَعِبِ الْمَيْسِرِ، لَمَّا كَانُوا يَرَوْنَهُ مِنْ شُرُورِهِمَا وَمَفَاسِدِهِمَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾^(٢). أَيْ أَنَّ فِي تَعَاطِيهِمَا ذَنْبًا كَبِيرًا، لَمَّا فِيهِمَا مِنَ الْأَضْرَارِ وَالْمَفَاسِدِ الْمَادِّيَّةِ وَالْدِينِيَّةِ، وَأَنَّ فِيهِمَا كَذَلِكَ مَنَافِعٌ لِلنَّاسِ. وَهَذِهِ الْمَنَافِعُ مَادِّيَّةٌ، وَهِيَ الرُّبْحُ بِالْإِتِّجَارِ فِي الْخَمْرِ، وَكَسْبُ الْمَالِ دُونَ عَنَاءٍ فِي الْمَيْسِرِ. وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْإِثْمَ أَرْجَحُ مِنَ الْمَنَافِعِ فِيهِمَا، وَفِي هَذَا تَرْجِيحٌ لْجَانِبِ التَّحْرِيمِ، وَلَيْسَ تَحْرِيمًا قَاطِعًا؛ ثُمَّ نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ التَّحْرِيمِ أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ تَدْرِجًا مَعَ النَّاسِ الَّذِينَ أَلْفَوْهَا وَعَدُّوْهَا جُزْءًا مِنْ حَيَاتِهِمْ. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ...﴾^(٣).

وَكَانَ سَبَبُ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ رَجُلًا صَلَّى وَهُوَ سُكَرَانٌ فَقَرَأَ: قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ. أَعْبَدُوا مَا تَعْبُدُونَ ﴿إِلَى آخِرِ السُّورَةِ - بِدُونِ ذِكْرِ الثَّغْيِ، وَكَانَ ذَلِكَ تَمْهِيدًا لِتَحْرِيمِهَا نَهَائِيًّا. ثُمَّ نَزَلَ حُكْمُ اللَّهِ بِتَحْرِيمِهَا نَهَائِيًّا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ؟!...﴾^(٤). وَظَاهِرٌ مِنْ هَذَا أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ عَطَفَ عَلَى الْخَمْرِ، الْمَيْسِرِ وَالْأَنْصَابِ، وَالْأَزْلَمِ، وَحَكَّمَ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا بِأَنَّهَا:

١ - رِجْسٌ: أَيْ خَبِيثٌ مُسْتَقْدَرٌ عِنْدَ أُولَى الْأَبَابِ.

٢ - وَمِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَتَرْبِيئِهِ وَوَسْوَاسِيَتِهِ.

٣ - وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ مِنَ الْوَاجِبِ اجْتِنَابَهَا وَالْبَعْدَ عَنْهَا، لِيَكُونَ الْإِنْسَانُ مُعَدًّا وَمُهَيِّئًا لِلْفَوْزِ وَالْفَلَاحِ.

(١) سورة النور، الآية: ١٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٩٠ - ٩١.

٤- وَأَنَّ إِرَادَةَ الشَّيْطَانِ بِتَزْيِينِهِ تَنَاوُلَ الْخَمْرِ وَلَعِبِ الْمَيْسَرِ فِي إِيقَاعِ الْعِدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ بِسَبَبِ هَذَا التَّعَاطِي، وَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ دُنْيَوِيَّةٌ.

٥- وَأَنَّ إِرَادَتَهُ كَذَلِكَ فِي الصَّدِّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، وَالْإِلْهَاءِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ أُخْرَى دِينِيَّةٌ.

٦- وَأَنَّ ذَلِكَ كُلُّهُ يُوجِبُ الْإِنْتِهَاءَ عَنِ تَعَاطِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. وَهَذِهِ الْآيَةُ آخِرُ مَا نَزَلَ فِي حُكْمِ الْخَمْرِ، وَهِيَ قَاضِيَةٌ بِتَحْرِيمِهَا تَحْرِيمًا قَاطِعًا. وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنْ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكَبُرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾^(١).

فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: نَشَرُّهُمَا لِمَنَافِعِهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ فِيهِ إِثْمٌ. ثُمَّ نَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾^(٢). فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ نَشَرُّهُمَا وَنَجْلِسُ فِي بَيْوتِنَا، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا خَيْرَ فِي شَيْءٍ يَحُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

فَنَزَلَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعِدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾^(٣). فَنَهَاهُمْ فَانْتَهُوا. وَكَانَ هَذَا التَّحْرِيمُ بَعْدَ غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ. وَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ بَعْدَ غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ، وَكَانَتْ غَزْوَةُ الْأَحْزَابِ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ هِجْرِيَّةٍ. وَذَكَرَ ابْنُ اسْحَاقَ أَنَّ التَّحْرِيمَ كَانَ فِي غَزْوَةِ بَنِي النُّضَيْرِ وَكَانَتْ سَنَةَ أَرْبَعٍ هِجْرِيَّةٍ عَلَى الرَّاجِحِ. وَقَالَ الدُّمَيْطِيُّ فِي سِيرَتِهِ: كَانَ تَحْرِيمُهَا عَامَ الْحَدِيثِيَّةِ سَنَةَ سِتٍّ هِجْرِيَّةٍ.

تَشْدِيدُ الْإِسْلَامِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ: وَتَحْرِيمُ الْخَمْرِ يَتَّفِقُ مَعَ تَعَالِيمِ الْإِسْلَامِ الَّتِي تَسْتَهْدِفُ إِيجَادَ شَخْصِيَّةٍ قَوِيَّةٍ فِي جِسْمِهَا وَنَفْسِهَا وَعَقْلِهَا، وَمَا مِنْ شَيْءٍ فِي أَنَّ الْخَمْرَ تُضْعِفُ الشَّخْصِيَّةَ وَتُذْهِبُ بِمَقْوَمَاتِهَا، وَلَا سِيَّما الْعَقْلَ، يَقُولُ أَحَدُ الشُّعْرَاءِ:

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٩.

(٢) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٩٠ - ٩١ وَرُوي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾، أَنَّهُ لَمَّا عَلِمَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ هَذَا وَعِيدٌ شَدِيدٌ زَائِدٌ عَلَى مَعْنَى «انْتَهَوْا» قَالَ: انْتَهَيْنَا. وَأَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ مَنَادِيَهُ أَنْ يَنَادِيَ فِي سَكِّ الْمَدِينَةِ: أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَكَسَرَتِ الدُّنَانُ وَأَرَيْقَتْ الْخَمْرُ حَتَّى جَرَتْ فِي سَكِّ الْمَدِينَةِ.

شَرِبْتُ الْخَمْرَ حَتَّى ضَلَّ عَقْلِي كَذَلِكَ الْخَمْرُ تَفْعَلُ بِالْعُقُولِ

وَإِذَا ذَهَبَ الْعَقْلُ تَحَوَّلَ الْمَرْءُ إِلَى حَيَوَانٍ شَرِيرٍ، وَصَدَرَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ وَالْفَسَادِ مَا لَا حَدَّ لَهُ، فَالْقَتْلُ، وَالْعُدَاوَةُ، وَالْفُحْشُ وَإِفْشَاءُ الْأَسْرَارِ، وَخِيَانَةُ الْأَوْطَانِ مِنْ آثَارِهِ. وَهَذَا الشَّرُّ يَصِلُ إِلَى نَفْسِ الْإِنْسَانِ، وَإِلَى أَصْدِقَائِهِ وَجِيرَانِهِ، وَإِلَى كُلِّ مَنْ يَشَوْفُهُ حَظُّهُ التَّعَسُّ إِلَى الْإِقْتِرَابِ مِنْهُ. فَقَرَنَ عَلِيُّ كَرَمَ اللَّهِ وَجْهَهُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَمِّهِ حَمْرَةَ وَكَانَ لَهُ شَارِفَانِ «أَيَّ نَاقَتَيْنِ مُسَيَّتَيْنِ» أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ عَلَيْهِمَا الْإِدْخِرَ «وَهُوَ نَبَاتٌ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ» مَعَ صَائِغٍ يَهُودِيٍّ وَيَبِيْعُهُ لِلصَّوَاغِينِ، لِيَسْتَعِينَ بِثَمَنِهِ عَلَى وَلِيمَةِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عِنْدَ إِرَادَةِ الْبِنَاءِ بِهَا - وَكَانَ عَمُّهُ حَمْرَةَ يَشْرِبُ الْخَمْرَ مَعَ بَعْضِ الْأَنْصَارِ، وَمَعَهُ قَيْتَةٌ تُغْنِيهِ، فَأَنْشَدَتْ شِعْرًا حَثَّتُهُ بِهِ عَلَى نَحْرِ النَّاقَتَيْنِ، وَأَخَذَ أَطْيَاهِمَا لِيَأْكُلَ مِنْهَا، فَتَارَ حَمْرَةَ وَجَبَّ^(١) أَسْنِمَتَهُمَا وَأَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا. فَلَمَّا رَأَى عَلِيُّ ذَلِكَ تَأَلَّمَ وَلَمْ يَمْلِكْ عَيْنِيهِ، وَشَكَأَ حَمْرَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى حَمْرَةَ وَمَعَهُ عَلِيُّ وَزَيْدٌ بَنُ حَارِثَةَ فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ وَطَفِقَ يَلُومُهُ - وَكَانَ حَمْرَةُ ثَمَلًا قَدْ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، فَنَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ لَهُ وَلِمَنْ مَعَهُ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لَأَيٍّ، فَلَمَّا عَلِمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ ثَمَلٌ، نَكَصَ عَلَى عَقْبَيْهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجَ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ.

هَذِهِ هِيَ آثَارُ الْخَمْرِ حِينَمَا تَلْعَبُ بِرَأْسِ شَارِبِهَا وَتُفْقِدُهُ وَغَيْهِ، وَلِهَذَا أَطْلَقَ عَلَيْهَا الشَّرُّعُ أُمَّ الْخَبَائِثِ. فَقَرَنَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْخَمْرُ أُمُّ الْخَبَائِثِ». وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. قَالَ: «الْخَمْرُ أُمُّ الْفَوَاحِشِ وَأَكْبَرُ الْكِبَائِرِ - وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ تَرَكَ الصَّلَاةَ، وَوَقَعَ عَلَى أُمِّهِ وَخَالَتَيْهِ وَعَمَّتِيهِ». رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَكَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَلْفِظُ «مَنْ شَرِبَهَا وَقَعَ عَلَى أُمِّهِ». وَكَمَا جَعَلَهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ أَكَّدَ حُرْمَتَهَا، وَلَعَنَ مُتَعَاطِيَهَا وَكُلَّ مَنْ لَهُ بِهَا صِلَةٌ، وَاعْتَبَرَهُ خَارِجًا عَنِ الْإِيمَانِ. فَقَرَنَ أَنَسُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةً: غَاصِرَهَا، وَمُغْتَصِرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَسَاقِيَهَا، وَبَائِعَهَا، وَآكِلَ ثَمَنِهَا، وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا، وَالْمُشْتَرَى لَهُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالتِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرُقُ الشَّارِقُ حِينَ يَشْرُقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»^(٢). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَرِيقٍ وَابْنُ دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ

(١) جب: قطع.

(٢) أي أن مرتكب ذلك لا يكون حال ارتكابه متصفاً بالإيمان الإذعاني لحرمة ذلك - وكونه من أسباب سخط الله وعقوبته لأن هذا الإيمان يستلزم اجتناب المعاصي. وقيل: إن الإيمان يفارق مرتكب أمثال هذه الكبائر =

والتسائي. وجعل جزاء مَنْ يَتَنَاوَلُهَا فِي الدُّنْيَا أَنْ يُحْرَمَ مِنْهَا فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ اسْتَعَجَلَ شَيْئاً فَجُوزِيَ بِالْجَزَائِنِ مِنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَتُبْ لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ، وَإِنْ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

تَحْرِيمُ الْخَمْرِ فِي الْمَسِيحِيَّةِ: وكما أَنَّ الْخَمْرَ مُحَرَّمَةٌ فِي الْإِسْلَامِ فَهِيَ مُحَرَّمَةٌ فِي الْمَسِيحِيَّةِ كَذَلِكَ. وَقَدْ اسْتَفْتَتْ جَمَاعَةٌ مِنْ الْمُسْكِرَاتِ رُؤَسَاءَ الدِّيَانَةِ الْمَسِيحِيَّةِ بِالْوَجْهِ الْقَبْلِيِّ بِالْجُمْهُورِيَّةِ^(١) فَأَقْتَرُوا بِمَا خُلَاصَتُهُ: أَنَّ الْكُتُبَ الْإِلَهِيَّةَ جَمِيعَهَا قَضَتْ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَبَعَدَ عَنِ الْمُسْكِرَاتِ، كَذَلِكَ اسْتَدَلَّ رَئِيسُ كَنِيسَةِ السُّورِيِّينَ الْأُوَثُودُكْسِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُسْكِرَاتِ بِنصوصِ الْكِتَابِ الْمُقَدَّسِ. ثُمَّ قَالَ: وَخُلَاصَةُ الْقَوْلِ: إِنَّ الْمُسْكِرَاتِ إِجْمَالاً مُحَرَّمَةٌ فِي كُلِّ كِتَابٍ؛ سِوَا كَانَتْ مِنَ الْعَنْبِ أَمْ مِنْ سَائِرِ الْمَوَادِّ كَالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالتُّفَاحِ، وَغَيْرِهَا. وَمِنْ شَوَاهِدِ الْعَهْدِ الْجَدِيدِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ بُولُسَ فِي رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ أَفَسُوسَ (٥: ٨): «وَلَا تَسْكُرُوا بِالْخَمْرِ الَّذِي فِيهِ الْخَلَاعَةُ». وَنَهْيُهُ عَنْ مُخَالَطَةِ السُّكِيرَةِ (١ كو ٥: ١١) وَجَزْمُهُ بِأَنَّ السُّكِيرِينَ لَا يَرْتَوْنَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ (غلا: ٢١) (١ كو ٦: ٩: ١٠).

أَضْرَارُ الْخَمْرِ: وَقَدْ لَخِّصَتْ مَجَلَّةُ التَّمَدُّنِ الْإِسْلَامِيِّ «بِقَلَمِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْوَهَّابِ خَلِيلٍ» مَا فِي الْخَمْرِ مِنْ أَضْرَارٍ نَفْسِيَّةٍ وَبَدَنِيَّةٍ وَخُلُقِيَّةٍ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ آثَارٍ سَيِّئَةٍ فِي الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَالَتْ: وَإِذَا سَأَلْنَا جَمِيعَ الْعُلَمَاءِ سِوَا عُلَمَاءِ الدِّينِ، أَوِ الطَّبِّ، أَوِ الْأَخْلَاقِ، أَوِ الْاجْتِمَاعِ، أَوِ الْاِقْتِصَادِ وَأَخَذْنَا رَأْيَهُمْ فِي تَعَاطِي الْمُسْكِرَاتِ لَكَانَ جَوَابُ الْكُلِّ وَاحِداً: وَهُوَ مَنْعُ تَعَاطِيهَا مَنْعاً بَاطِئاً؛ لِأَنَّهَا مُضِرَّةٌ ضَرراً فادِحاً. فَعُلَمَاءُ الدِّينِ يَقُولُونَ: إِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ، وَمَا حُرِّمَتْ إِلَّا لِأَنَّهَا أُمُّ الْخَبَائِثِ.

وَعُلَمَاءُ الطَّبِّ، يَقُولُونَ: إِنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ الْأَخْطَارِ الَّتِي تُهْدَدُ نَوْعُ الْبَشَرِ؛ لَا بِمَا تُورِثُهُ مَبَاشَرَةً مِنَ الْأَضْرَارِ السَّامَةِ فَحَسْبُ؛ بَلْ بِعَوَاقِبِهَا الْوَحِيمَةِ أَيْضاً؛ إِذْ إِنَّهَا تُمَهِّدُ السَّبِيلَ لَخَطَرٍ لَا يَقِلُّ ضَرراً عَنْهَا، أَلَّا وَهُوَ السُّلُّ. وَالْخَمْرُ تُوهِنُ الْبَدَنَ وَتَجْعَلُهُ أَقْلَ مُقَاوِمَةً وَجِلْداً فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ مُطْلَقاً، وَهِيَ تُؤَثِّرُ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ، وَخَاصَّةً فِي الْكَبِدِ، وَهِيَ شَدِيدَةُ الْفَنَاقِ بِالْمَجْمُوعَةِ الْعَصَبِيَّةِ. لِذَلِكَ لَا يُسْتَعْرَبُ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَهَمِّ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لكَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرَاضِ الْعَصَبِيَّةِ وَمِنْ أَعْظَمِ دَوَاعِي الْجُنُونِ وَالشَّقَاوَةِ وَالْإِجْرَامِ، لَا لِمُسْتَعْمِلِهَا وَحْدَهُ، بَلْ وَفِي أَغْقَابِهِ

= مدة ملاسته لها، وقد يعود إليه بعدها. وقيل: النفي لكمال الإيمان. والرأي الأول أصح، كما حققه الإمام الغزالي في الإحياء في كتاب «التوبة».

منهم نياقة مطران كرسي أسبوط، ونيافة مطران كرسي البلينا، ونيافة مطران قنا. بتاريخ ١٦/٩/١٩٢٢ م.

من بَعْدِهِ. فهي إذن عِلَّةُ الشَّقَاءِ والعَوَزِ والبُؤْسِ، وهي جُزْئُومَةُ الإفلاسِ والمَسْكَنَةِ والذُّلِّ. وما نزلتْ بقومٍ إلَّا أودَّتْ بهم: مادةٌ ومَعْنَى... بَدَنًا وَرُوحًا... جِسْمًا وَعَقْلًا. وعلماءُ الأخلاقِ يقولون: لِكَيْ يَكُونَ الإنسانُ محافظًا على الرِّزَاةِ والعِفَّةِ والشَّرَفِ والثُّخُوةِ والمُرُوءَةِ، يَلْزَمُ عَدَمَ تَنَاولِهِ شَيْئًا يَضِيْعُ بِهِ هَذِهِ الصِّفَاتُ الحَمِيدَةُ.

وعلماءُ الاجتماعِ يقولون: لِكَيْ يَكُونَ المجتمعُ الإنسانيُّ على غايةٍ من النظامِ والترتيبِ يَلْزَمُ عَدَمُ تَغْيِيرِهِ بأعمالٍ تُخِلُّ بهذا النظامِ، وعندها تُضْبِحُ القَوَاضِي سَائِدَةً - والقَوَاضِي تَخْلُقُ التَّفَرُّقَ - والتَّفَرُّقُ يُفِيدُ الأَعْدَاءَ. وعلماءُ الاقتصادِ يقولون: إِنَّ كُلَّ دِزْهِمٍ نَضْرِفُهُ لِمَنْفَعَتِنَا فَهُوَ قُوَّةٌ لَنَا وللوطنِ، وكلُّ دِزْهِمٍ نَضْرِفُهُ لِمَضَرَّتِنَا، فَهُوَ خَسَارَةٌ عَلَيْنَا وعلى وَطَنِنَا فكَيْفَ بهذه الملايينِ مِنَ اللَّيْرَاتِ التي تذهبُ سُدًى على شُرْبِ المُسْكِرَاتِ على اختلافِ أنواعِها، وتؤَخِّرُنَا مَالِيًا وتذهبُ بمُرُوءَتِنَا ونُخُوتِنَا؟. فعلى هذا الأساسِ نرى أَنَّ العقلَ يَأْمُرُنَا بعدمِ تعاطي الخَمْرِ - وإذا أَرَادَتِ الحكومةُ أَخْذَ رَأْيِ العلماءِ الخَبِيرِينَ في هَذَا البِضْمَارِ فقد كَفَيْتَاهَا مُؤَوَّنَةُ التَّعَبِ في هَذِهِ السَّبِيلِ وَأَتَيْنَاهَا بِالْجَوَابِ بدونِ أَنْ تَتَكَبَّدَ مَشَقَّةٌ أو تُضَرِّفَ فِلْسًا واحدًا، إذ جَمِيعُ العلماءِ مُتَّفِقُونَ على ضَرَرِهَا، والحكومةُ مِنَ الشَّعْبِ - والشَّعْبُ يُرِيدُ مِنْ حُكُومَتِهِ رَفَعَ الضَّرَرِ والأَذَى، وهي مُسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا.

وبمنعِ المُسْكِرَاتِ يَغْدُو أَفْرَادُ الأُمَّةِ أَقْوِيَاءُ البُنْيَةِ صَحِيحِي الجِسْمِ، أَقْوِيَاءُ العَزِيمَةِ ذَوِي عَقْلٍ نَاضِجٍ - وهَذِهِ مِنْ أَهَمِّ الوَسَائِلِ المُؤَدِّيَةِ إِلَى رَفَعِ المَسْتَوَى الصِّحِّيِّ فِي البِلَادِ، وكَذَلِكَ هِيَ الدِّعَامَةُ الأُولَى لِرَفَعِ المَسْتَوَى الاجْتِمَاعِيِّ والأَخْلَاقِيِّ والاقتصادِيِّ، إذ تَخَفُّفُ العَنَاءِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الوِزَارَاتِ، وَخَاصَّةً وَزَارَةُ العَدْلِ - فَيُضْبِحُ زَوَادُ القُصُورِ العَذَلِيَّةِ والسُّجُونِ قَلِيلِينَ، وَبَعْدَهَا تُضْبِحُ السُّجُونُ خَالِيَةً تَتَحَوَّلُ إِلَى دَوْرٍ يُسْتَفَادُ مِنْهَا بِشَتَّى الإِصْلَاحَاتِ الاجْتِمَاعِيَةِ. هَذِهِ هِيَ الحَضَارَةُ والمَدَنِيَّةُ، وَهَذِهِ هِيَ التَّهَضُّةُ، وَهَذَا هُوَ الرُّفِيُّ وَالوَعْيُ، وَهَذَا هُوَ المِغْيَارُ والمِيزَانُ لِرُقْيَى الأُمَّمِ.

هَذِهِ هِيَ الاشتِرَاقِيَّةُ التَّعَاوُنِيَّةُ بَعِيَّتِهَا وَحَقِيقَتِهَا: أَيْ نَشْرَكَ وَتَتَعَاوَنُ عَلَى رَفَعِ الضَّرَرِ والأَذَى... وَبَابُ العَمَلِ الجَدِّي المُنْتِجِ وَاسِعٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِرِّي اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^(١). انتهى.

هَذِهِ الأَضْرَارُ الأَلْفَةُ تَبَيَّنَتْ ثُبُوتًا لَا مَجَالَ فِيهِ لَشَكٍّ أو اِرْتِيَابٍ، مِمَّا حَمَلَ كَثِيرًا مِنَ الدُّوَلِ

الرَّوَايَةِ عَلَى مُحَارَبَةِ تَعَاطِي الْخَمْرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُسْكِرَاتِ. وَكَانَ فِي مَقْدَمَةٍ مِنْ حَاوِلَ مَنْعِ تَعَاطِيهَا مِنَ الدَّوْلَةِ: أَمْرِيكََا، فَقَدْ نُشِرَ فِي كِتَابِ تَنْقِيحَاتِ لِلْسَيِّدِ أَبِي الْأَعْلَى الْمُؤَدُّودِيِّ مَا يَأْتِي: مَنَعَتْ حُكُومَةُ أَمْرِيكََا الْخَمْرَ، وَطَارَدَتْهَا فِي بِلَادِهَا، وَاسْتَعْمَلَتْ جَمِيعَ وَسَائِلِ الْمَدِينَةِ الْحَاضِرَةِ، كَالْمَجَلَّاتِ، وَالْمُحَاضَرَاتِ، وَالصُّوَرِ، وَالسِّيْنِمَا لِتَهْجِيْنِ شُرْبِهَا، وَبَيَانِ مَضَارِّهَا وَمَفَاسِدِهَا. وَيُقَدَّرُونَ مَا أَنْفَقَتِ الدَّوْلَةُ فِي الدَّعَايَةِ ضِدَّ الْخَمْرِ بِمَا يَزِيدُ عَلَى ٦٠ مِلْيُونِ دُولَارًا، وَأَنْ مَا نَشَرَتْهُ مِنَ الْكُتُبِ وَالنُّشُرَاتِ يَشْتَمِلُ عَلَى ١٠ بِلَايِنِ صَفْحَةٍ، وَمَا تَحْمَلْتُهُ فِي سَبِيلِ تَنْفِيذِ قَانُونِ التَّحْرِيمِ فِي مُدَّةٍ أَرْبَعَةٍ عَشَرَ عَامًا لَا يَقِلُّ عَنْ ٢٥٠ مِلْيُونِ جُنَيْهًا، وَقَدْ أُعْذِمَ فِيهَا ٣٠٠ نَفْسٍ، وَسُجِّنَ ٣٣٥، ٥٣٢ نَفْسًا، وَبَلَّغَتِ الْغَرَامَاتُ إِلَى ١٦ مِلْيُونِ جُنَيْهًا، وَصَادَرَتْ مِنْ كُلِّ الْأَمْلَاكِ مَا يَبْلُغُ ٤٠٠ مِلْيُونِ وَأَرْبَعَةَ مِلَايِنِ جُنَيْهًا وَلَكِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَزِدِ الْأُمَّةَ الْأَمْرِيكِيَّةَ إِلَّا غَرَامًا بِالْخَمْرِ وَعِنَادًا فِي تَعَاطِيهَا، حَتَّى اضْطُرَّتِ الْحُكُومَةُ سَنَةَ ١٩٣٣ إِلَى سَخْبِ هَذَا الْقَانُونِ وَإِبَاحَةِ الْخَمْرِ فِي مَمْلَكَتِهَا إِبَاحَةً مُطْلَقَةً. انْتَهَى.

إِنَّ أَمْرِيكََا عَجَزَتْ عَجْزًا تَامًا عَنْ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ بِالرُّغْمِ مِنَ الْجُهُودِ الضَّخْمَةِ الَّتِي بَذَلَتْهَا، وَلَكِنَّ الْإِسْلَامَ الَّذِي رَبَّى الْأُمَّةَ عَلَى أُسَاسٍ مِنَ الدِّينِ، وَغَرَسَ فِي نَفُوسِ أَفْرَادِهَا غِرَاسَ الْإِيمَانِ بِالْحَقِّ، وَأَحْيَا ضَمِيرَهَا بِالتَّعَالِيمِ الصَّالِحَةِ وَالْأَسْوَةِ الْحَسَنَةِ لَمْ يَصْنَعْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يَتَكَلَّفْ مِثْلَ هَذَا الْجُهْدِ، وَلَكِنَّهَا كَلِمَةً صَدَرَتْ مِنَ اللَّهِ اسْتَجَابَتْ لَهَا النَّفُوسُ اسْتِجَابَةً مُطْلَقَةً. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا كَانَ لَنَا خَمْرٌ غَيْرَ فَضِيخِكُمْ هَذَا الَّذِي تُسَمُّونَهُ الْفَضِيخَ، إِنِّي لَقَائِمٌ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا أَيُّوبَ وَرِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِنَا، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ بَلَّغَكُمْ الْخَبْرُ؟ فَقُلْنَا: لَا، فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ فَقَالَ: يَا أَنَسُ، أَرِقْ هَذِهِ الْقِلَالَ. قَالَ: فَمَا سَأَلُوا عَنْهَا، وَلَا رَاجِعُوهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ. وَهَكَذَا يَصْنَعُ الْإِيمَانُ بِأَهْلِهِ.

مَا هِيَ الْخَمْرُ؟ الْخَمْرُ هِيَ تِلْكَ السَّوَائِلُ الْمَعْرُوفَةُ الْمَعْدَّةُ بِطَرِيقِ تَخْمُرِ بَعْضِ الْجُذُوبِ أَوْ الْفَوَاكِهِ، وَتَحْوِيلِ النَّشَاءِ أَوْ السُّكْرِ الَّذِي تَخْتَوِيهِ إِلَى غَوْلٍ ^(١) بِوَسِطَةِ بَعْضِ كَائِنَاتٍ حَيَّةٍ لَهَا قُدْرَةٌ عَلَى إِفْرَازِ مَوَادٍ خَاصَّةٍ يُعَدُّ وُجُودُهَا ضَرُورِيًّا فِي عَمَلِيَّةِ التَّخْمُرِ. وَقَدْ سُمِّيَتْ خَمْرًا لِأَنَّهَا تَخْمُرُ الْعَقْلَ وَتَسْتُرُهُ: أَيِ تَغْطِيهِ وَتُفْسِدُ إدْرَاكَهُ. هَذَا هُوَ تَغْرِيفُ الطَّبِّ لِلْخَمْرِ. وَكُلُّ مَا مِنْ شَائِهِ أَنْ يُسَكَّرَ يُعْتَبَرُ خَمْرًا، وَلَا عِبْرَةَ بِالمَادَّةِ الَّتِي أُخِذَتْ مِنْهُ؛ فَمَا كَانَ مُسْكِرًا مِنْ أَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ

(١) الغَوْل: الكحول.

فهو خمر شرعاً، ويأخذ حكمه؛ يستوي في ذلك ما كان من العنب أو التمر أو العسل أو الحنطة أو الشعير أو ما كان من غير هذه الأشياء؛ إذ إن ذلك كله خمر محرّم؛ لضربه الخاص العام، ولصدّه عن ذكر الله وعن الصلاة، ولإيقاعه العداوة والبغضاء بين الناس. والشارع لا يفرّق بين المتمايلات، فلا يفرّق بين شراب مسكر، وشراب آخر مسكر فيبيح القليل من صنف ويحرّم القليل من صنف آخر؛ بل يسوي بينهما، وإذا كان قد حرّم القليل من أحدهما فإنه كذلك قد حرّم القليل من الآخر، وقد جاءت خصوص صريحة صحيحة، لا تحتلّل التأويل ولا التشكيك:

١- روى أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «كل مسكر خمر، وكل خمر حرام».

٢- وروى البخاري ومسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب على منبر رسول الله ﷺ فقال: «أما بعد، أيها الناس: إنّه نزل تحريم الخمر، وهي من خمسة أشياء: من العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل». هذا الذي قاله أمير المؤمنين وهو القول الفضل، لأنّه أعرف باللغة وأعلم بالشرع، ولم ينقل أن أحداً من الصحابة خالفه فيما ذهب إليه.

٣- وروى مسلم عن جابر: أن رجلاً من اليمن سأل رسول الله ﷺ عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة يقال له: «المزّ» فقال رسول الله ﷺ: «أمسكروا؟» قال: نعم، فقال ﷺ: «كل مسكر حرام... إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال». قالوا يا رسول الله: وما طينة الخبال؟ قال: «عرق أهل النار» أو قال: «عصارة أهل النار».

٤- وفي السنن عن الثعلباني بن بشير أن رسول الله ﷺ قال: «إن من العنب خمرأ، وإن من التمر خمرأ، وإن من العسل خمرأ، وإن من البر خمرأ، وإن من الشعير خمرأ».

٥- وعن عائشة رضي الله عنها. قالت: «كل مسكر حرام، وما أسكر الفرق^(١) منه فمئلء الكف منه حرام».

٦- وروى أحمد والبخاري ومسلم عن أبي موسى الأشعري. قال: قلت يا رسول الله أفينا في شرابين كنا نضعهما باليمن «البثع» وهو من العسل حين يشتد^(٢) «والمزّ» وهو من

(٢) يشتد: يغلي ويتخمر.

الفرق: مكيال يسع ستة عشر رطلاً.

الدُّرَّةَ وَالشَّعِيرَ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ. قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَدْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِيمِهِ. قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

٧- وَعَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاهُمْ عَنِ الْجِعَةِ «وَهِيَ نَبِيذُ الشَّعِيرِ»، «أَيِ الْبَيْزَةِ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ. هَذَا هُوَ رَأْيُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَفُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، وَمَذْهَبِ أَهْلِ الْفَتْوَى، وَمَذْهَبِ مُحَمَّدٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. وَلَمْ يُخَالَفْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ سِوَى فُقَهَاءِ الْعِرَاقِ، وَإِبْرَاهِيمَ التَّخْلِيِّ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَشَرِيكَ، وَابْنِ شَبْرَمَةَ، وَسَائِرِ فُقَهَاءِ الْكُوفِيِّينَ، وَأَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: بِتَحْرِيمِ الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ مِنَ الْخَمْرِ الَّتِي هِيَ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ، أَمَا مَا كَانَ مِنَ الْأَنْبِذَةِ مِنْ غَيْرِ الْعِنَبِ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ الْكَثِيرُ الْمَسْكُورُ مِنْهُ، أَمَا الْقَلِيلُ الَّذِي لَا يُسْكِرُ، فَإِنَّهُ حَلَالٌ، وَهَذَا الرَّأْيُ مُخَالَفٌ تَمَامَ الْمَخَالَفَةِ لِمَا سَبَقَ مِنَ الْأَدِلَّةِ.

وَمِنَ الْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَةِ أَنْ نَذْكُرَ حُجَجَ هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءِ مُلَخَّصِينَ مَا قَالَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ. قَالَ: قَالَ جُمْهُورُ فُقَهَاءِ الْحِجَازِ ^(١) وَجُمْهُورُ الْمُحَادِّثِينَ: قَلِيلُ الْأَنْبِذَةِ وَكَثِيرُهَا الْمُسْكِرَةُ حَرَامٌ. وَقَالَ الْعِرَاقِيُّونَ، وَإِبْرَاهِيمُ التَّخْلِيُّ مِنَ التَّابِعِينَ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَشَرِيكَ، وَابْنُ شَبْرَمَةَ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَسَائِرُ فُقَهَاءِ الْكُوفِيِّينَ، وَأَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْبَصْرِيِّينَ: إِنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ سَائِرِ الْأَنْبِذَةِ الْمُسْكِرَةِ هُوَ السُّكْرُ نَفْسُهُ، لَا الْعَيْنُ. وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ تَعَارُضُ الْأَثَارِ وَالْأَقْسِئَةِ فِي هَذَا الْبَابِ. فَلِلْحِجَازِيِّينَ فِي تَثْبِيْتِ مَذْهَبِهِمْ طَرِيقَتَانِ: الطَّرِيقَةُ الْأُولَى: الْأَثَارُ الْوَارِدَةُ فِي ذَلِكَ. وَالطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ: تَسْمِيَةُ الْأَنْبِذَةِ بِأَجْمَعِهَا خَمْرًا. فَمِنْ أَشْهُرِ الْأَثَارِ الَّتِي تَمَسَّكَ بِهَا أَهْلُ الْحِجَازِ مَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَنَعِ وَعَنِ نَبِيذِ الْعَسَلِ؟ فَقَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مُعِينٍ هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي تَحْرِيمِ الْمُسْكِرِ. وَمِنْهَا أَيْضًا مَا خَرَّجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». فَهَذَانِ حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ: أَمَّا الْأَوَّلُ فَاتَّفَقَ الْكُلُّ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الثَّانِي فَانْفَرَدَ بِتَصْحِيحِهِ مُسْلِمٌ. وَخَرَّجَ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ». وَهُوَ نَصٌّ فِي مَوْضِعِ

الْخَلَّافِ وَأَمَّا الاستدلال الثاني من أَنَّ الْأَنْبِيَّةَ كُلَّهَا تُسَمَّى خَمْرًا فَلَهُمْ فِي ذَلِكَ طَرِيقَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: مِنْ جِهَةِ إِبْثَاتِ الْأَسْمَاءِ بِطَرِيقِ الْاِشْتِقَاقِ.

وَالثَّانِي: مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ. فَأَمَّا الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْاِشْتِقَاقِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّ الْخَمْرَ إِنَّمَا سُمِّيَتْ خَمْرًا لِمَخَامَرَتِهَا الْعَقْلَ، فَوَجِبَ لَذَلِكَ أَنْ يَنْطَلِقَ اسْمُ الْخَمْرِ لُغَةً عَلَى كُلِّ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِنْ إِبْثَاتِ الْأَسْمَاءِ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ وَهِيَ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ عِنْدَ الْخُرَاسَانِيِّينَ. وَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يُسَلَّمْ لَنَا بِأَنَّ الْأَنْبِيَّةَ تُسَمَّى فِي اللُّغَةِ خَمْرًا فَإِنَّهَا تُسَمَّى خَمْرًا شَرْعًا. وَاحْتَجُّوا فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَقَدِّمِ وَبِمَا رَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ وَالْعِنْبَةِ». وَمَا رَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الْعِنَبِ خَمْرًا، وَإِنَّ مِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا، وَمِنَ الزَّبِيبِ خَمْرًا، وَمِنَ الْحِنْطَةِ خَمْرًا... وَأَنَا أَنَهَاكُمْ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ».

فَهَذِهِ هِيَ عُمْدَةُ الْحُجَاجِزِينَ فِي تَحْرِيمِ الْأَنْبِيَّةِ. وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَإِنَّهُمْ تَمَسَّكُوا لِمَذْهَبِهِمْ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَبِ لَتَنَجِدُونَ مِنْهُ سَكْرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾^(١). وَبِأَثَارِ رَوِّهَا فِي هَذَا الْبَابِ، وَبِالْقِيَاسِ الْمَغْنَوِيِّ. أَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِالْآيَةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: السُّكْرُ هُوَ الْمُسْكِرُ وَلَوْ كَانَ مُحَرَّمُ الْعَيْنِ، لِمَا سَمَّاهُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا. وَأَمَّا الْأَثَارُ الَّتِي اعْتَمَدُوهَا فِي هَذَا الْبَابِ فَمِنْ أَشْهَرِهَا عِنْدَهُمْ حَدِيثُ أَبِي عَوْنٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حُرِّمَتِ الْخَمْرُ لِعَيْنَيْهَا، وَالسُّكْرُ مِنْ غَيْرِهَا». قَالُوا: وَهَذَا نَصٌّ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، وَضَعْفُهُ أَهْلُ الْحِجَازِ، لِأَنَّ بَعْضَ رَوَاتِهِ رَوَى «وَالْمُسْكِرُ مِنْ غَيْرِهَا». وَمِنْهَا حَدِيثُ شَرِيكَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الشَّرَابِ فِي الْأَوْعِيَةِ، فَاشْرَبُوا فِيمَا بَدَا لَكُمْ وَلَا تَسْكُرُوا». خَرَجَهَا الطَّحَاوِيُّ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «شَهِدْتُ تَحْرِيمَ النَّبِيِّ كَمَا شَهِدْتُمْ، ثُمَّ شَهِدْتُ تَحْلِيلَهُ، فَحَفِظْتُ وَتَسَنَّنْتُ». وَرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ بَيْنَا شَرَابَيْنِ يُضْتَعَانِ مِنَ الْبَرِّ وَالشَّعِيرِ: أَحَدُهُمَا يُقَالُ لَهُ: الْمَرْزُ، وَالْآخَرُ يُقَالُ لَهُ: الْبِثْعُ. فَمَا تَشْرَبُ؟!... فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «اشْرَبَا وَلَا تَسْكُرَا». خَرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَثَارِ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي هَذَا الْبَابِ. وَأَمَّا احْتِجَاجُهُمْ مِنْ

جَهَةِ النَّظَرِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: قَدْ نَصَّ الْقُرْآنُ عَلَى أَنْ عِلَّةَ التَّحْرِيمِ فِي الْخَمْرِ إِنَّمَا هِيَ الصَّدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَوُقُوعَ الْعِدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعِدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾^(١).

ولهذه العِلَّةُ تُوَجَدُ فِي الْقَدْرِ الْمُسْكِرِ، لَا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْقَدْرُ هُوَ الْحَرَامُ، إِلَّا مَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ مِنْ تَحْرِيمِ قَلِيلِ الْخَمْرِ وَكَثِيرِهَا. قَالُوا: وَهَذَا النُّوعُ مِنَ الْقِيَاسِ يَلْحَقُ بِالنَّصِّ، وَهُوَ الْقِيَاسُ الَّذِي يُنْبِئُهُ الشَّرْعُ عَلَى الْعِلَّةِ فِيهِ. وَقَالَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ: حُجَّةُ الْحَاجِزِينَ مِنْ طَرِيقِ السَّمْعِ أَقْوَى وَحُجَّةُ الْعَرِاقِيِّينَ مِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ أَظْهَرُ. وَإِذَا كَانَ هَذَا كَمَا قَالُوا فَيَرْجِعُ الْخِلَافُ إِلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي تَغْلِيْبِ الْأَثَرِ عَلَى الْقِيَاسِ، أَوْ تَغْلِيْبِ الْقِيَاسِ عَلَى الْأَثَرِ إِذَا تَعَارَضَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهَا. لَكِنْ الْحَقُّ أَنَّ الْأَثَرَ إِذَا كَانَ نَصًّا ثَابِتًا، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُغْلَبَ عَلَى الْقِيَاسِ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ مُخْتَلِفًا لِلتَّوَلُّدِ، فَهَنَّا يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ. هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يُتَأَوَّلَ اللَّفْظُ؟! أَوْ يُغْلَبَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ عَلَى مُقْتَضَى الْقِيَاسِ؟!... وَذَلِكَ مُخْتَلَفٌ بِحَسَبِ قُوَّةِ لَفْظٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ الظَّاهِرَةِ وَقُوَّةِ قِيَاسٍ مِنَ الْقِيَاسَاتِ الَّتِي تُقَابِلُهَا. وَلَا يُدْرِكُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالذَّوْقِ الْعَقْلِيِّ، كَمَا يُدْرِكُ الْموزُونُ مِنَ الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ الْموزُونِ.

وَرُبَّمَا كَانَ الذَّوْقَانُ عَلَى التَّسَاوِي. . . وَلِذَلِكَ كَثُرَ الْاِخْتِلَافُ فِي هَذَا النُّوعِ، حَتَّى قَالَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ». قَالَ الْقَاضِي: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْقَدْرُ الْمُسْكِرُ لَا الْجِنْسُ الْمُسْكِرُ، فَإِنَّ ظَهْرَهُ فِي تَعْلِيلِ التَّحْرِيمِ بِالْجِنْسِ أَغْلَبُ عَلَى الظَّنِّ مِنْ تَغْلِيلِهِ بِالْقَدْرِ، لِمَكَانِ مُعَارَضَةِ ذَلِكَ الْقِيَاسِ لَهُ عَلَى مَا تَأَوَّلَهُ الْكُوفِيُّونَ، فَإِنَّهُ لَا يَبْغُدُ أَنْ يُحَرَّمَ الشَّارِعُ قَلِيلَ الْمُسْكِرِ وَكَثِيرَهُ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ وَتَغْلِيْظًا، مَعَ أَنَّ الضَّرَرَ إِنَّمَا يُوْجَدُ فِي الْكَثِيرِ. وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَالِ الشَّرْعِ بِالْإِجْمَاعِ أَنَّهُ اغْتَبِرَ فِي الْخَمْرِ الْجِنْسُ دُونَ الْقَدْرِ، فَوَجِبَ أَنْ كُلُّ مَا وَجَدَتْ فِيهِ عِلَّةُ الْخَمْرِ أَنْ يَلْحَقَ بِالْخَمْرِ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى مَنْ رَعَى وَجُودَ الْفَرْقِ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ. هَذَا... وَإِنْ لَمْ يَسْلُمُوا لَنَا بِصِحَّةِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» فَإِنَّهُمْ إِنْ سَلَّمُوا لَمْ يَجِدُوا عَنْهُ انْفِكَائًا فَإِنَّهُ نَصٌّ فِي مَوْضِعِ الْخِلَافِ. وَلَا يَصِحُّ أَنْ تُعَارَضَ النُّصُوصُ بِالْمَقَايِيسِ؛ وَأَيْضًا فَإِنَّ الشَّرْعَ قَدْ أَحْبَزَ أَنَّ فِي الْخَمْرِ مَضَرَّةً وَمَنْفَعَةً فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ﴾^(٢).

وكانَ القياسُ إذا قُصِدَ الجَمْعُ بَيَّنَّ انتفاءُ المَضَرَّةِ لوجودِ المَنفَعَةِ أَنَّ يَحْرَمَ كَثِيرُهَا ويَحِلُّ قَلِيلُهَا. فلَمَّا غَلَبَ الشرعُ حُكْمَ المَضَرَّةِ على المَنفَعَةِ في الخَمْرِ، وَمَعَ القَلِيلُ منها والكثيرُ، وجبَ أن يكونَ الأمرُ كَذَلِكَ في كُلِّ ما يوجَدُ فيه عِلَّةٌ تَحْرِمُ الخمرَ إِلَّا أن يَثْبُتَ في ذَلِكَ فارقٌ شرعيٌّ. وَأَتَّفَقُوا على أَنَّ الانتبَازَ حلالٌ، ما لم تَحْدُثْ فيه الشَّدَّةُ المُطْرِبَةُ الخَمْرِيَّةُ، لقولِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ: «فَاتَّبِعُوا»، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ. ولَمَّا ثَبَّتَ عَنْهُ عليه الصلاةُ والسلامُ أَنَّهُ كَانَ يَتَّبَعُ وَأَنَّهُ كَانَ يُرِيقُهُ في اليَوْمِ الثاني أو الثالثِ. واخْتَلَفُوا من ذَلِكَ في مسألتين:

إحداهُما: في الأواني التي يَتَّبَعُ فيها.

والثانية: في انتبَازِ شَيْئَيْنِ مِثْلُ: البُسْرِ والرُّطْبِ، والتَّمْرِ والزَّيْبِ. انتهى...

أَهَمُّ أَنْوَاعِ الخُمُورِ: تُوجَدُ الخُمُورُ في الأسواقِ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَقَدْ تُقَسَّمُ إلى أَقْسامٍ خَاصَّةٍ بِاعتبارِ ما تَحْوِيهِ من النِّسْبِ المِثْوِيَّةِ من الكُحُولِ. فهُنَالِكَ مِثْلًا: البَرَانْدِي، والوَسْكِ، والرُّومُ، والليكيكِرُ، وَغَيْرُهَا، تَبْلُغُ نِسْبَةُ الكُحُولِ فِيهَا من ٤٠٪ إلى ٦٠٪. وَتَبْلُغُ النِّسْبَةُ في الجِنِّ، والهولاندي، والجَنيفَا، من ٣٣٪ إلى ٤٠٪. وَتَحْتَوِي بَعْضُ الْأَصْنَافِ الأُخْرَى، مِثْلُ: البُورَتِ، والشَّرِي، والمَادِيرَا عل ١٥٪ - ٢٥٪. وَتَحْتَوِي الخُمُورَةُ الخَفِيفَةُ مِثْلُ: الكَلَازَتِ، والهوكِ، والشَمبَانِيَا، والبرجاندِي على ١٠ بالمئة - ١٥ بالمئة. وَأَنْوَاعُ البِيرَةِ الخَفِيفَةِ تَحْتَوِي على ٢ بالمائة - ٩ بالمئة مِثْلُ: الأَيْلِ، والبُورْتِرِ، والإسْتُوتِ، والمِيُونِجِ وَغَيْرُهَا. وَهَنَالِكَ أَصْنَافٌ أُخْرَى تَحْتَوِي على نَفْسِ النِّسْبِ الأَخِيرَةِ. مِثْلُ البُوظَةِ، وَالْقَصَبِ الْمُتَحَمَّرِ وَغَيْرُهَا.

شُرْبُ العَصِيرِ والنَّبِيذِ قَبْلَ التَّخْمِيرِ: يَجُوزُ شُرْبُ العَصِيرِ والنَّبِيذِ قَبْلَ غَلْيَانِهِ^(١). لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِي وَابْنِ مَاجَةَ. قَالَ: عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ، فَتَحَنَّنْتُ فِطْرَةَ بَنِيذٍ صَنَعْتُهُ فِي دِبَاءٍ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِهِ، فَإِذَا هُوَ يَنْشُ^(٢) فَقَالَ: «اضْرِبْ بِهَذَا الحَانِطَ، فَإِنَّ هَذَا شَرَابٌ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ». وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ عَنِ ابْنِ عَمَرَ فِي العَصِيرِ قَالَ: «اشْرَبْهُ مَا لَمْ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ، قِيلَ: وَفِي كَمْ يَأْخُذْهُ شَيْطَانُهُ؟!.. قَالَ: فِي ثَلَاثٍ». وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ كَانَ يَنْقَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ الزَّيْبَ فَيَشْرَبُهُ اليَوْمَ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ، إِلَى مَسَاءِ الثَّالِثَةِ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ فَيَسْقَى الخَادِمَ أَنْ يَهْرَاقَ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَمَعْنَى يُسْقَى الخَادِمَ يَبَادُرُ بِهِ الْفَسَادَ وَمِظَنَّةُ ذَلِكَ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّهَا كَانَتْ تَتَّبَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُدْوَةً، فَإِذَا

كَانَ الْعَشِيُّ قَتَعَشَى، شَرِبَ عَلَى عَشَائِهِ، وَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ صَبَّهَ أَوْ أَفَرَعَتْهُ ثُمَّ تَنَبَّذَ لَهُ بِاللَّيْلِ، فَإِذَا أَصْبَحَ تَغْدَى فَشَرِبَ عَلَى غَدَائِهِ، قَالَتْ: تُغَسِّلُ السَّقَاءَ غُدْوَةً وَعَشِيَّةً. وَهُوَ لَا يَنَافِي حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَتَقَدِّمُ أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ الْيَوْمَ وَالْغَدَ وَبَعْدَ الْغَدِ إِلَى مَسَاءِ الثَّلَاثَةِ، لِأَنَّ الثَّلَاثَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى زِيَادَةٍ غَيْرِ مُنَافِيَةٍ، وَالْكُلُّ فِي الصَّحِيحِ ^(١). هَذَا... وَمِنَ الْمَعْرُوفِ مِنْ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَشْرَبِ الْخَمْرَ قَطُّ، لَا قَبْلَ الْبُعْثَةِ وَلَا بَعْدَهَا. وَإِنَّمَا كَانَ شَرَابُهُ مِنْ هَذَا النَّبِيذِ الَّذِي لَمْ يَتَخَمَّرْ بَعْدُ، كَمَا هُوَ مَصْرُوحٌ بِهِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

الْخَمْرُ إِذَا تَخَلَّلَتْ: قَالَ فِي بَدَايَةِ الْمَجْتَهِدِ: وَأَجْمَعُوا «أَيَّ الْعُلَمَاءِ» عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ إِذَا تَخَلَّلَتْ مِنْ ذَاتِهَا جَازَ أَكْلُهَا «تَنَاوَلُهَا». وَاخْتَلَفُوا إِذَا قُصِدَ تَخْلِيلُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

١- التَّخْرِيمُ.

٢- وَالْكَرَاهِيَّةُ.

٣- وَالْإِبَاحَةُ ^(٢).

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ مَعَارِضَةُ الْقِيَاسِ لِلْأَثَرِ، وَاخْتِلَافُهُمْ فِي مَفْهُومِ الْأَثَرِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ ^(٣) أَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ابْنَتِهِ وَرَبُّوا خَمْرًا؟ فَقَالَ: «أَهْرِقْهَا». قَالَ: «أَقْلًا أَوْ كَثِيرًا؟» قَالَ: «لَا» ^(٤). فَمِنْ فَهْمٍ مِنَ الْمَنَعِ سَدُّ الذَّرِيعَةِ حَمَلٌ ذَلِكَ عَلَى الْكَرَاهِيَّةِ، وَمِنْ فَهْمٍ التَّهْيِ لَغَيْرِ عِلَّةٍ قَالَ بِالتَّخْرِيمِ. وَيَخْرُجُ عَلَى هَذَا الْأَ تَحْرِيمٌ أَيْضًا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى أَنَّ التَّهْيَ لَا يَعُودُ بِفَسَادِ الْمَنَهِيِّ عَنْهُ. وَالْقِيَاسُ الْمَعَارِضُ لِحَمَلِ الْخَلِّ عَلَى التَّحْرِيمِ، أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ ضَرُورَةِ الشَّرْعِ أَنَّ الْأَحْكَامَ الْمُخْتَلِفَةَ، إِنَّمَا هِيَ لِلذَّوَابِ الْمُخْتَلِفَةِ وَأَنَّ ذَاتَ الْخَمْرِ غَيْرُ ذَاتِ الْخَلِّ، وَالْخَلُّ بِالْإِجْمَاعِ حَلَالٌ. فَإِذَا انْتَقَلَتْ ذَاتُ الْخَمْرِ إِلَى ذَاتِ الْخَلِّ؛ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَلَالًا كَيْفَمَا انْتَقَلَ ^(٥).

(١) الروضة الندية، ص ٢٠٢ ج ١.

(٢) القائلون به: عمر بن الخطاب، والشافعي، وأحمد، وسفيان، وابن المبارك وعطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد العزيز، وأبو حنيفة.

(٣) وأخرجه أيضاً مسلم والترمذي.

(٤) قال الخطابي: في هذا بيان واضح أن معالجة الخمر حتى تصير خلأً غير جائز ولو كان إلى ذلك سبيل لكان مال اليتيم أولى الأموال به لما يجب من حفظه وتشميره، وقد كان نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال وفي إراقة إضاعته فعلم بذلك أن معالجته لا تطهره ولا تردّه إلى المالية بحال.

المُخَدَّرَات

هَذَا هُوَ حُكْمُ اللَّهِ فِي الْخَمْرِ، أَمَّا مَا يُزِيلُ الْعَقْلَ مِنْ غَيْرِ الْأَشْرِيَّةِ، مِثْلُ الْبَنْجِ، وَالْحَشِيشِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَخَدَّرَاتِ، فَإِنَّهُ حَرَامٌ، لِأَنَّهُ مُسْكِرٌ. فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». «وَقَدْ سُئِلَ مُفْتِي الدِّيارِ الْمِصْرِيَّةِ الشَّيْخُ عَبْدُ الْمَجِيدِ سَلِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ حُكْمِ الشَّرْعِ فِي الْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ، وَاشْتَمَلَ السُّؤَالُ عَلَى الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ:

١- تَعَاطِي الْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ.

٢- الْإِتْجَارُ بِالْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ، وَاتِّخَاذُهَا وَسِيلَةً لِلرِّبْحِ التِّجَارِيِّ.

٣- زِرَاعَةُ الْخَشَخَاشِ وَالْحَشِيشِ بِقَصْدِ الْبَيْعِ أَوْ اسْتِخْرَاجِ الْمَادَّةِ الْمُخَدَّرَةِ مِنْهَا، لِلتَّعَاطِي أَوْ لِلتَّجَارَةِ.

٤- الرِّبْحُ النَّاجِمُ مِنْ هَذَا السَّبِيلِ . . . أَهْوِ رِبْحٌ حَلَالٌ أَمْ حَرَامٌ؟! وَقَدْ أَجَابَ فَصَّلْتُهُ بِمَا يَأْتِي:

تَعَاطِي الْمَوَادِّ الْمُخَدَّرَةِ: إِنَّهُ لَا يَشْكُ شَاكٌ، وَلَا يَرْتَابُ مُرْتَابٌ فِي أَنَّ تَعَاطِي هَذِهِ الْمَوَادِّ حَرَامٌ، لِأَنَّهَا تُوْذِي إِلَى مَضَارٍّ جَسِيمَةٍ، وَمُفَاسِدَةٍ كَثِيرَةٍ، فَهِيَ تُفْسِدُ الْعَقْلَ، وَتَفْتِكُ بِالْبَدَنِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَضَارِّ وَالْمُفَاسِدِ. فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَأْذَنَ الشَّرِيعَةُ بِتَعَاطِيهَا مَعَ تَحْرِيمِهَا لِمَا هُوَ أَقْلُ مِنْهَا مَفْسَدَةٌ وَأَخْفُ ضَرَرًا. وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ: «إِنَّ مَنْ قَالَ بِحِلِّ الْحَشِيشِ زَنْدِيقٌ مُبْتَدِعٌ». وَهَذَا مِنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى ظُهُورِ حُرْمَتِهَا وَوُضُوحِهَا، وَلِأَنَّهُ لِمَا كَانَ الْكَثِيرُ مِنْ هَذِهِ الْمَوَادِّ يَخَامُرُ الْعَقْلَ وَيَغْطِيهِ، وَيُخَدِّثُ مِنَ الطَّرَبِ وَاللَّذَّةِ عِنْدَ مِتْنَاوِلِهَا مَا يَدْعُوهُمْ إِلَى تَعَاطِيهَا وَالْمَدَاوِمَةِ عَلَيْهَا، كَانَتْ دَاخِلَةً فِيمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابِهِ (السِّيَاسَةُ الشَّرْعِيَّةُ) مَا خَلَّصْتُهُ: «إِنَّ الْحَشِيشَةَ حَرَامٌ، يُحَدُّ مِتْنَاوِلُهَا كَمَا يُحَدُّ شَارِبُ الْخَمْرِ، وَهِيَ أَخْبَثُ مِنَ الْخَمْرِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهَا تُفْسِدُ الْعَقْلَ وَالْمِزَاجَ، حَتَّى يَصِيرَ فِي تَخَنُّثٍ وَدِيَانَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَسَادِ، وَأَنَّهَا تَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِيمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنَ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى. قَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: «الْبَيْتَعُ» وَهُوَ الْعَسَلُ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ «وَالْمِزْرُ» وَهُوَ مِنَ الدُّرَّةِ وَالشَّعِيرِ يُنْبَذُ حَتَّى يَشْتَدَّ. قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ

اللَّهُ ﷺ قد أَعْطَى جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». رواه البخاري ومسلم. وعن الثَّغَمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْحِنْطَةِ خَمْرًا، وَمِنَ الشَّعِيرِ خَمْرًا، وَمِنَ الزُّبَيْبِ خَمْرًا، وَمِنَ الثَّمَرِ خَمْرًا، وَمِنَ الْعَسَلِ خَمْرًا. وَأَنَا أَنْتَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ». رواه أبو داود وغيره.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». وفي رواية: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ». رواهما مسلم. وعن عائشة رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وَمَا أَسْكَرَ الْفَرْقَ» (١) مِنْهُ فَمِلْهُ الْكَفِّ مِنْهُ حَرَامٌ. قال الترمذي حديث حسن. وروى ابن السني عن النبي ﷺ من وجوه أنه قال: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ» وصَحَّحَهُ الْحَفَاطُ. وعن جابر رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الدُّرَّةِ يُقَالُ لَهُ الْيَمَزُ، قَالَ: أُمُسْكِرُ هُوَ؟ ... قَالَ: نَعَمْ. فقال: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِبْنَةِ الْخَبَالِ» ... قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا طِبْنَةُ الْخَبَالِ؟! ... قَالَ: «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ» أَوْ قَالَ: «عَصَاةُ أَهْلِ النَّارِ». رواه مسلم.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُخَمَّرٍ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (٢). رواه أبو داود. والأحاديث في هذا الباب كثيرة مُسْتَفِيضَةٌ. جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَا أُوتِيَ مِنْ جَوَامِعِ الْكَلِمِ كُلِّ مَا غَطَّى الْعَقْلَ وَأَسْكَرَ وَلَمْ يَفَرْقِ بَيْنَ نَوْعٍ وَنَوْعٍ، وَلَا تَأْثِيرَ لِكُوزِهِ مَأْكُولًا أَوْ مَشْرُوبًا. عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ قَدْ يَضْطَبِّحُ بِهَا: أَي تَجْعَلُ إِذَا مَاءً، وَهَذِهِ الْحَشِيشَةُ قَدْ تُذَابُ بِالْمَاءِ وَتُشْرَبُ، فَالْخَمْرُ يُشْرَبُ وَيُؤْكَلُ، وَالْحَشِيشَةُ تُؤْكَلُ وَتُشْرَبُ، وَكُلُّ ذَلِكَ حَرَامٌ، وَحَدُوثُهَا بَعْدَ عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَثْمَةُ لَا يَمْنَعُ مِنْ دُخُولِهَا فِي عُمُومِ كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُسْكِرِ. فَقَدْ حَدَّثَتْ أَشْرِيَّةٌ مُسْكِرَةً بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ. وَكُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْكَلِمِ الْجَوَامِعِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ. انْتَهَتْ خُلَاصَةُ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ.

وقد تَكَلَّمَ رَجَمَهُ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا غَيْرَ مَرَّةٍ فِي قَتَاوَاهُ. فَقَالَ مَا خُلَاصَتُهُ: «هَذِهِ الْحَشِيشَةُ الْمَلْعُونَةُ هِيَ وَأَكْلُوهَا، وَمُسْتَجْلُوهَا، الْمَوْجِبَةُ لَسَخِطِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسَخِطِ رَسُولِهِ، وَسَخِطِ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ؛ الْمَعْرُضَةُ صَاحِبَهَا لِعُقُوبَةِ اللَّهِ. تَشْتَمِلُ عَلَى ضَرَرٍ فِي دِينِ الْمَرْءِ وَعَقْلِهِ وَخُلُقِهِ وَطَبِيعِهِ. وَتُفْسِدُ الْأَمْزَجَةَ حَتَّى جَعَلَتْ خَلْقًا كَثِيرًا مَجَانِينَ، وَتُورِثُ مِنْ مَهَانَةِ أَكْلِهَا وَدَنَاءَةِ نَفْسِهِ

(١) تقدم معنى الفرق والمعنى: ما أسكر كثيره فقليله حرام.

(٢) المخمر: ما يغطي العقل.

وغير ذلك ما لا تُورث الخمر، ففيها المفسد ما ليس في الخمر؛ فهي بالتحريم أولى. وقد أجمع المسلمون على أن السكر منها حرام. ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال فإنه يُستتاب فإن تاب وإلا قتل مُزْتَدًا لا يُصلَّى عليه ولا يُدفن في مقابر المسلمين. وإن القليل منها حرام أيضاً بالنصوص الدالة على تحريم الخمر وتحريم كل مُسكرٍ» ١. هـ.

وقد تبعه تلميذه الإمام المُحقق ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال في (زاد المعاد) ما خلاصته: «إِنَّ الْخَمْرَ يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ مُسْكِرٍ: مَائِعاً كَانَ أَوْ جَامِداً، عَصِيراً أَوْ مَطْبُوخاً. فَيَدْخُلُ فِيهَا لَفْعَةُ الْفُسْقِ وَالْفَجْوَرِ - ويعني بها الحشيشة - لَأَنَّ هَذَا كُلُّهُ خَمْرٌ بِنَصِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّحِيحِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا مَقْطَعَنَ فِي سَنَدِهِ وَلَا إِجْمَالَ فِي مَتْنِهِ، إِذْ صَحَّ عَنْهُ قَوْلُهُ: «... كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ...». وصحَّ عن أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الَّذِينَ هُمْ أَعْلَمُ الْأُمَّةِ بِخَطَابِهِ وَمُرَادِهِ، بَأَنَّ الْخَمْرَ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ. على أنه لو لم يتناول لفظه ﷺ كُلُّ مُسْكِرٍ، لَكَانَ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ الصَّرِيحُ الَّذِي اسْتَوَى فِيهِ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ مِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ، حَاكِماً بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُسْكِرِ، فَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ نَوْعٍ وَنَوْعٍ، تَفْرِيقٌ بَيْنَ مَتَمَثِّلَيْنِ مِنْ جَمِيعِ الرُّجُوءِ» ١. هـ.

وقال صاحب سُبُلِ السَّلَامِ شرح بلوغ المَرَامِ: «إِنَّهُ يَخْرُمُ مَا أَسْكَرَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوباً كَالْحَشِيشَةِ». وَنُقِلَ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: «إِنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَشِيشَةَ لَا تُسْكِرُ وَإِنَّمَا هِيَ مُخَدِّرٌ، مَكَابِرٌ فَإِنَّهَا تُخَدِّثُ مَا تُخَدِّثُهُ الْخَمْرُ مِنَ الطَّرَبِ وَالنُّشُوءِ». وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ الْبَيْطَارِ - مِنَ الْأَطْبَاءِ - أَنَّ الْحَشِيشَةَ الَّتِي تُوجَدُ فِي مِضْرٍ مُسْكِرَةٍ جَدًّا، إِذَا تَنَاوَلَ الْإِنْسَانُ مِنْهَا قَدَرٌ دَرَزَهُمْ أَوْ دِرْهَمَيْنِ. وَقَبَائِحُ خِصَالِهَا كَثِيرَةٌ، وَعَدَّ مِنْهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِائَةَ وَعِشْرِينَ مِضْرَةً دِينِيَّةً وَدُنْيَوِيَّةً. وَقَبَائِحُ خِصَالِهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْأَفْيُونِ. وَفِيهِ زِيَادَةٌ مَضَارٌّ» ١. هـ. وما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما من العلماء هو الحق الذي يسوق إليه الدليل وتطمئن به النفس. فإذا قد تبين أن النصوص من الكتاب والسنة تتناول الحشيشة، فهي تتناول أيضاً الأفيون الذي بين العلماء أنه أكثر ضرراً... و يترتب عليه من المفساد ما يزيد على الحشيش كما سبق عن ابن البيطار. وتتناول أيضاً سائر المخدرات التي حدثت ولم تكن معروفة من قبل، إذ هي كالخمر من العيب مثلاً في أنها تخامر العقل وتغطي.

وفيها ما في الخمر من مفسد ومضار وتزيد عليها بمفاسد أخرى كما في الحشيش، بل أفظع وأعظم، كما هو مُشَاهَدٌ وَمَعْلُومٌ ضَرُورَةً. وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تُبَيِّحَ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الْمُخَدَّرَاتِ، وَمَنْ قَالَ بِحَلِّ شَيْءٍ مِنْهَا فَهُوَ مِنَ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ، أَوْ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ. وَقَدْ سَبَقَ أَنْ قُلْنَا: إِنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ: «إِنَّ مَنْ قَالَ بِحَلِّ الْحَشِيشَةِ زَنْدِيقٌ مُبْتَدِعٌ». وَإِذَا كَانَ مَنْ يَقُولُ بِحَلِّ الْحَشِيشَةِ زَنْدِيقاً مُبْتَدِعاً، فَالْقَائِلُ بِحَلِّ شَيْءٍ

من هذه المخدّرات الحادثة التي هي أكثرُ ضرراً وأكبرُ فساداً زنديقٌ مبتدعٌ أيضاً، بل أَوْلَى بأن يكونَ كذلك. وكيف تُبيحُ الشريعةُ الإسلامية شيئاً من هذه المخدّرات التي يُلَمَسُ ضررها البليغُ بالأمةِ أفراداً وجماعات، مادياً وصحياً، وأدبياً، كما جاء في السؤال. مع أن مَنبئ الشريعة الإسلامية على جلبِ المصالحِ الخالصةِ أو الراجعة، وعلى دَرْءِ المفاسدِ والمضارِّ كذلك.

وكيف يُحرّمُ اللهُ سُبحانه وتعالى العليمُ الحكيمُ الخمرَ من العنبِ مثلاً، كَثِيرَها وقليلَها، لما فيها من المفسدة، ولأن قليلَها دافعٌ إلى كثيرِها وذريعةٌ إليه، ويُبيحُ من المخدّرات ما فيه هذه المفسدة، ويزيدُ عليها بما هو أعظمُ منها وأكثرُ ضرراً للبدنِ والعقلِ والدينِ والخلقِ والمزاجِ؟ هذا لا يقوله إلا رجلٌ جاهلٌ بالدينِ الإسلامي، أو زنديقٌ مُبتدِعٌ كما سبقَ القولُ. فتعاطي هذه المُخَدَّرَاتِ على أيِّ وجهٍ من وجوه التعاطي من أكلٍ أو شُرْبٍ أو شَمٍّ أو اخْتِاقٍ حرامٌ، والأمرُ في ذلك ظاهرٌ جليٌّ.

٢- الاتِّجَارُ بالموادِ المُخَدَّرَةِ، واتِّخَاذُها وسيلةً للربحِ التجاري: إنّه قد وردَ عن رسولِ الله ﷺ أحاديثٌ كثيرةٌ في تحريمِ بَيْعِ الخمرِ، منها ما روى البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ عن جَابِرِ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الخمرِ، والمَيْتَةِ، والخنزيرِ، والأَصْنَامِ». ووردَ عنه أيضاً أحاديثٌ كثيرةٌ مؤدّاها أن ما حَرَّمَ اللهُ الانتفاعَ به يَحْرُمُ بَيْعُهُ وأكلُ ثَمَرِهِ. وقد عُلِمَ من الجوابِ عن السؤالِ الأوّلِ أن اسمَ الخمرِ يتناولُ هذه المُخَدَّرَاتِ شُرْعاً، فيكونُ النّهْيُ عن بيعِ الخمرِ مُتَنَوِّلاً لتحريمِ بيعِ هذه المخدّرات. كما أن ما وردَ من تحريمِ بيعِ كُلِّ ما حَرَّمَ اللهُ، يدلُّ أيضاً على تحريمِ بيعِ هذه المخدّرات. وحينئذٍ يتبيّنُ جليّاً حرمةُ الاتِّجَارِ في هذه المُخَدَّرَاتِ واتِّخَاذُها حِرْفَةً تُدْرَى الربحُ، فضلاً عما في ذلك من الإعانةِ على المعصية التي لا شُبْهَةَ في حُرْمَتِهَا، لدلالة القرآن على تحريمِها بقوله تعالى: ﴿...وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالنَّفْيِ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ...﴾^(١).

ولأجل ذلك كَانَ الحقُّ ما ذهب إليه جمهورُ الفقهاء من تحريمِ بيعِ عصيرِ العنبِ لِمَنْ يَتَّخِذُهُ خمرًا، ويُطْلَانُ هذا البيعُ لأنّه إعانةٌ على المعصية.

٣- زِرَاعَةُ الخَشَعِاشِ والحَشِيشِ بِقَصْدِ البَيْعِ واستخراجِ المادّةِ المُخَدَّرَةِ منهما للتعاطي أو للتجارة: إن زِرَاعَةَ الحَشِيشِ والأَقْيُونِ لاستخراجِ المادّةِ المُخَدَّرَةِ منهما لتعاطيها أو الاتِّجَارِ فيها حرامٌ بلا شكٍّ، لوجوه:

أولاً: ما وَرَدَ في الحديث الذي رواه أبو داؤد وغيره، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ: «إِنَّ مَنْ حَبَسَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَخَذَهُ خَمِراً فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ». فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى حُرْمَةِ زِرَاعَةِ الْحَشِيشِ وَالْأَفْيُونِ لِلْفَرْضِ الْمَذْكُورِ، بِدَلَالَةِ النَّصِّ.

ثانياً: إِنَّ ذَلِكَ إِعَانَةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَهِيَ تَعَاطِي هَذِهِ الْمُخَدَّرَاتِ أَوْ الْإِتْجَارِ فِيهَا، وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَبَقَ أَنَّ الْإِعَانَةَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةٌ.

ثالثاً: إِنَّ زِرَاعَتَهَا لِهَذَا الْفَرْضِ رِضاً مِنَ الزَّارِعِ بِتَعَاطِي النَّاسِ لَهَا وَاتِّجَارِهِمْ فِيهَا، وَالرِّضَا بِالْمَعْصِيَةِ مَعْصِيَةٌ. وَذَلِكَ لِأَنَّ انْتِكَارَ الْمُتَكَرِّ بِالْقَلْبِ، الَّذِي هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كِرَاهَةِ الْقَلْبِ وَبُغْضِهِ لِلْمُتَكَرِّ، فَرَضَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ حَالٍ، بَلْ وَرَدَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مَنْ لَمْ يَنْتَكِرِ الْمُتَكَرِّ بِقَلْبِهِ بِالْمَعْنَى الَّذِي أَسْلَفْنَا - لَيْسَ عَنْهُ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةٌ خَرَدَلٍ».

عَلَى أَنَّ زِرَاعَةَ الْحَشِيشِ وَالْأَفْيُونِ مَعْصِيَةٌ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، بَعْدَ نَهْيِ وَلِيِّ الْأَمْرِ عَنْهَا بِالْقَوَانِينِ الَّتِي وَضِعَتْ لَذَلِكَ، لَوْجُوبِ طَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ فِيمَا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْإِمَامُ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي بَابِ طَاعَةِ الْأَمْرَاءِ. وَكَذَا يُقَالُ هَذَا الْوَجْهَ الْأَخِيرُ فِي حُرْمَةِ تَعَاطِي الْمُخَدَّرَاتِ وَالْإِتْجَارِ فِيهَا.

٤- الرِّبْحُ النَّاجِمُ فِي هَذَا السَّبِيلِ: قَدْ عَلِمَ مِنَّا سَبَقَ أَنَّ بَيْعَ الْمُخَدَّرَاتِ حَرَامٌ فَيَكُونُ الثَّمَنُ حَرَاماً:

أولاً: لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(١). أَيُّ لَا يَأْخُذُ وَلَا يَتَنَاوَلُ بَعْضُكُمْ مَالَ بَعْضٍ بِالْبَاطِلِ، وَأَخْذُ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ عَلَى وَجْهَيْنِ:

١- أَخْذُهُ عَلَى وَجْهِ الظُّلْمِ، وَالسَّرِقَةِ، وَالْخِيَانَةِ، وَالغَضَبِ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ.

٢- أَخْذُهُ مِنْ جِهَةِ مَخْطُورَةٍ، كَأَخْذِهِ بِالْقِمَارِ، أَوْ بِطَرِيقِ الْعُقُودِ الْمُحَرَّمَةِ، كَمَا فِي الرَّبَا، وَبَيْعِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ، كَالْخَمْرِ الْمُتَنَاوَلَةِ لِلْمُخَدَّرَاتِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا بَيَّنَّا آنفاً. فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ حَرَامٌ وَإِنْ كَانَ بِطَبِيعَةِ نَفْسٍ مِنْ مَالِكِهِ.

ثانياً: لِلْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي تَحْرِيمِ ثَمَنِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ. كَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئاً حَرَّمَ ثَمَنَهُ». رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ جَاءَ فِي زَادِ الْمَعَادِ مَا نَصَّهُ: قَالَ جَمْهُورُ الْفُقَهَاءِ: إِنَّهُ إِذَا بَاعَ الْعَنْبَ لِمَنْ يَغْضُرُهُ خَمِراً حَرَّمَ أَكْلَ ثَمَنِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ لِمَنْ

يَأْكُلُهُ. وكذلك السِّلَاحُ إِذَا بَاعَ لِمَنْ يُقَاتِلُ بِهِ مُسْلِمًا حَرَمَ أَكْلُ ثَمَنِهِ. وَإِذَا بَاعَ لِمَنْ يَغْزُو بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَثَمَنُهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ. وكذلك ثِيَابُ الْحَرِيرِ، إِذَا بَاعَتْ لِمَنْ يَلْبَسُهَا مِنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ لِبْسُهَا، حَرَمَ أَكْلُ ثَمَنِهَا، بخلافِ يَبِيعُهَا مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ لِبْسُهَا» ا.هـ.

وَإِذَا كَانَتْ الْأَعْيَانُ الَّتِي يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا إِذَا بَاعَتْ لِمَنْ يَسْتَعْمِلُهَا فِي مَغْصِيَةِ اللَّهِ - عَلَى رَأْيِ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ، وَهُوَ الْحَقُّ - يَحْرُمُ ثَمَنُهَا لِدَلَالَةِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ وَغَيْرِهَا عَلَيْهِ كَانَ ثَمَنُ الْعَيْنِ الَّتِي لَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا - كَالْمُحَدَّرَاتِ - حَرَامًا مِنْ بَابِ أَوْلَى. وَإِذَا كَانَ ثَمَنُ هَذِهِ الْمُحَدَّرَاتِ حَرَامًا، كَانَ خَبِيثًا، وَكَانَ إِنْفَاقُهُ فِي الْقَرَبَاتِ - كَالصَّدَقَاتِ وَالْحَجِّ - غَيْرَ مَقْبُولٍ: أَيِ لَا يُنَابُ الْمُتَقَبُّ عَلَيْهِ. فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ». فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ ^(١) الْآيَةُ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ ^(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَهُ إِلَى السَّمَاءِ... يَارَبُّ... يَارَبُّ... وَمَطْعُمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذْيُ الْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟ وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رواه الإمام أحمد في المُسْنَدِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ، فَيَنْفِقُ مِنْهُ، فَيَبَارِكُ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَتَصَدَّقُ فَيَقْبَلَ مِنْهُ، وَلَا يَتْرُكُهُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَةً فِي النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْنَحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ، وَلَكِنْ يَمْنَحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ. إِنَّ الْخَبِيثَ لَا يَمْنَحُو الْخَبِيثَ». وَجَاءَ فِي كِتَابِ جَامِعِ الْغُلُومِ وَالْحِكَمِ، لِابْنِ رَجَبٍ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ وَأَثَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ. مِنْهَا مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَسَبَ مَالًا حَرَامًا فَتَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ، وَكَانَ إِضْرَهُ - يَعْنِي إِثْمَهُ وَعَقوبَتُهُ - عَلَيْهِ».

وَمِنْهَا فِي مَرَاثِلِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ مَأْتَمٍ فَوَصَلَ بِهِ رَحِمَهُ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، جَمِعَ ذَلِكَ جَمْعًا ثُمَّ قُدِفَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ». وَجَاءَ فِي شَرْحِ «مُلَّا عَلِي الْقَارِي» لِلْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ الْحَاجُّ بِالنَّفَقَةِ الْخَبِيثَةِ، فَوَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَزْزِ - أَيِ الرِّكَابِ - وَقَالَ لَيْتَكَ، نَادَاهُ مَلَكٌ مِنَ السَّمَاءِ: لَا لَيْتَكَ وَلَا سَعْدَيْكَ، وَحَبْلَكَ مَزْدُودٌ عَلَيْكَ». فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا، تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً، وَلَا حَبَّةً، وَلَا قُرْبَةً أُخْرَى مِنَ الْقَرَبِ مِنْ مَالٍ خَبِيثٍ حَرَامٍ.

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٥١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٢.

ومن أجل ذلك نصّ علماء الحنفية على أن الإثفاق على الحجّ من المال الحرام حرام. وخلاصة ما قلناه:

أولاً: تحريم تعاطي الحشيش والأفيون والكوكايين ونحوها من المخدر.

ثانياً: تحريم الاتجار فيها، واتخاذها جرقة تدّر الربح.

ثالثاً: حرمة زراعة الأفيون والحشيش، لاستخلاص المادة المخدرة لتعاطيها أو الاتجار فيها.

رابعاً: أن الربح الناتج من الاتجار في هذه المواد حرام خبيث، وأن إنفاقه في القربات غير مقبول، بل حرام. قد أطلت القول إطالة قد تؤدي إلى شيء من الملل. ولكني أترتها تبييناً للحق، وكشفاً للصواب. ليُزَوَّلَ ما قد عرّض من شبهة عند الجاهلين، وليُعلَمَ أن القول بحل هذه المخدرات من أباطيل المبطلين وأضاليل الضالين المضلين... وقد اغتمدت فيما قلت أو اخترت على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وعلى أقوال الفقهاء التي تتفق مع أصول الشريعة الغراء ومبادئها القويمية. انتهت والحمد لله رب العالمين وهو الهادي إلى سواء السبيل. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

حَدُّ شَارِبِ الْخَمْرِ

الْفُقَهَاءُ مُتَّفِقُونَ على وجوب حدّ شارِبِ الْخَمْرِ، وعلى أن حدّه الجلد. ولكنهم يختلفون في مقداره. فذهب الأحناف ومالك إلى أنه ثمانون جلدة. وذهب الشافعي إلى أنه أربعون. وعن الإمام أحمد روايتان. قال في المغني: وفيه روايتان: إحداهما: أنه ثمانون. وبهذا قال مالك، والثوري، وأبو حنيفة، ومن تبعهم، لإجماع الصحابة، فإنه روي أن عمر استشار الناس في حدّ الخمر؟ فقال عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: «اجْعَلْهُ - كَأَخْفِ الحدود - ثمانين». فَضَرَبَ عُمَرُ ثمانين، وكتب به إلى خَالِدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ بالشام. وروي أن عَلِيًّا قَالَ في الْمَشُورَةِ: «إِذَا سَكِرَ هَذِي^(١) وَإِذَا هَذِي: افترى^(٢)، فَحُدُّهُ حَدُّ الْمُفْتَرِي».

روى ذلك الْجَوْزْجَانِيُّ، والدَّارَقُطْنِيُّ وغيرهم. والرواية الثانية: أن الحدّ أربعون، وهو اختيار أبي بكر^(٣) ومذهب الشافعي، لأن عَلِيًّا جَلَدَ الْوَلِيدَ بْنَ عُقْبَةَ أربعين. ثم قال: «جَلَدَ

(١) هذي: تكلم بالهذيان: أي تكلم بما لا حقيقة له من الكلام.

(٢) افترى: كذب واختلق.

أحد علماء الحنابلة.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وَعَمَرُ ثمانين، وكلُّ سُنَّةٍ وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ رواه مُسْلِمٌ. وعن أَنَسٍ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَضَرَبَهُ بِالنَّعَالِ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ. ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ أَبُو بَكْرٍ. فَصَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ. ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ عُمَرُ فَاسْتَشَارَ النَّاسَ فِي الْحُدُودِ. فَقَالَ ابْنُ عَوْفٍ: «أَقْلُ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ»^(١). فَضَرَبَهُ عُمَرُ^(٢). وَفَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ حُجَّةً لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ بِفَعْلٍ غَيْرِهِ، وَلَا يَنْعَقِدُ الْإِجْمَاعُ عَلَى مَا خَالَفَ فَعَلَ النَّبِيُّ وَأَبِي بَكْرٍ وَعَلَيٌّ، فَتُحْمَلُ الزِّيَادَةُ مِنْ عُمَرُ عَلَى أَنَّهَا تَغْزِيرٌ يَجُوزُ فِعْلُهُ إِذَا رَأَاهُ الْإِمَامُ^(٣) وَيَرْجَحُ هَذَا أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَجْلِدُ الرَّجُلَ الْقَوِيَّ الْمُتَهَمَكَ فِي الشَّرَابِ ثَمَانِينَ وَيَجْلِدُ الرَّجُلَ الضَّعِيفَ الَّذِي وَقَعَتْ مِنْهُ الزَّلَّةُ أَرْبَعِينَ. وَأَمَّا الْأَمْرُ بِقَتْلِ الشَّارِبِ إِذَا تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ فَهُوَ مَنْسُوخٌ. فَعَنْ قُبَيْصِ بْنِ دُؤَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاجْلِدُوهُ، فَإِنْ عَادَ فَاقْتُلُوهُ» - فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ - فَأَتَيْتُ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ، فَجَلَدَهُ وَرَفَعَ الْقَتْلَ، وَكَانَتْ رُخْصَةً.

بِمَ يَثْبُتُ الْحَدُّ؟ وَيَثْبُتُ الْحَدُّ بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

١- الْإِقْرَارُ: أَيِ اعْتِرَافِ الشَّارِبِ بِأَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ.

٢- شَهَادَةُ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ. وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ثُبُوتِهِ بِالرَّائِحَةِ: فَذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْحَدُّ إِذَا شَهِدَ بِالرَّائِحَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الشُّرْبِ، كَدَلَالَةِ الصُّوْتِ وَالْخَطِّ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْحَدُّ بِالرَّائِحَةِ، لَوْجُودِ الشُّبْهَةِ، وَالرَّوَائِغِ تَنْشَابُهُ، وَالْحُدُودُ تُنْذَرُ بِالشُّبْهَاتِ. وَلاَحْتِمَالُ كَوْنِهِ مَخْلُوطًا أَوْ مُكْرَهًا عَلَى شُرْبِهِ، وَلَأنَّ غَيْرَ الْخَمْرِ يُشَارِكُهَا فِي رَائِحَتِهَا. وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الشَّخْصِ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وَالشَّارِعُ مُتَشَوِّفٌ إِلَى دَرَةِ الْحُدُودِ.

شُرُوطُ إِقَامَةِ الْحَدِّ: يُشْتَرَطُ فِي إِقَامَةِ حَدِّ الْخَمْرِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١- الْعَقْلُ، لِأَنَّهُ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ، فَلَا يُحَدُّ الْمَجْنُونُ بِشُرْبِ الْخَمْرِ، وَيَلْحَقُ بِهِ الْمَعْتَوَةُ.

٢- الْبُلُوغُ، فَإِذَا شَرِبَ الصَّبِيُّ، فَإِنَّهُ لَا يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ.

٣- الْإِخْتِيَارُ - فَإِنْ شَرِبَهَا مُكْرَهًا فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، سِوَاءِ أَكَانَ هَذَا الْإِكْرَاهُ بِالْتَهْدِيدِ بِالْقَتْلِ، أَوْ بِالضَّرْبِ الْمُتَّبَرِّحِ، أَوْ بِاتْلَافِ الْمَالِ كُلِّهِ، لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ يَرْفَعُ عَنْهُ الْإِثْمَ. . .

(١) يشير إلى حد القذف، فإنه أقل حد.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) وهذا هو الأولى، وأن الحد أربعون، والزيادة تجوز إذا كان ثمة مصلحة.

يقول الرسول ﷺ: «رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ». وإذا كان الإثم مَرْفُوعاً فلا حدَّ عليه، لأنَّ الحدَّ من أجل الإثم والمَعْصِيَةِ. وَيَدْخُلُ فِي دَائِرَةِ الْإِكْرَاهِ الْاضْطِرَّارُ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَعَطِشَ عَطَشاً شديداً يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْهُ التَّلَفُ، وَوَجَدَ خَمراً فَلَهُ أَنْ يَشْرَبَهَا، وكذلك من أصابه الجوع الشديد الذي يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْهُ الْهَلَاكُ، لَأَنَّ تَنَاوُلَ الْخَمْرِ حَيْثُ ضَرُورَةٌ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا الْحَيَاةُ، وَالضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ. يقولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١). وفي الْمُعْتَنِي: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُدَافَةَ أَسْرَهُ الرُّومَ؛ فَحَبَسَهُ طَائِعِيَّتَهُمْ فِي بَيْتٍ فِيهِ مَاءٌ مَمْزُوجٌ بِخَمَرٍ، وَلَحِمٌ خَنْزِيرِيٍّ لِيَأْكُلَ الْخَنْزِيرَ وَيَشْرَبَ الْخَمْرَ. وَتَرَكَهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ أَخْرَجُوهُ خَشِيَةً مِنْهُ. فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ كَانَ اللَّهُ أَحْلَهُ لِي؛ فَإِنِّي مُضْطَرٌّ، وَلَكِنْ لَمْ أَكُنْ لِأَسْمُكُمُ بَدِينِ الْإِسْلَامِ».

٤- الْعِلْمُ بَأَنَّ مَا يَتَنَاوَلُهُ مُسْكِرٌ، فَلَوْ تَنَاوَلَ خَمِراً مَعَ جَهْلِهِ بِأَنَّهَا خَمْرٌ؛ فَإِنَّهُ يُعَذَّرُ لجهله، وَلَا يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ. فَلَوْ لَقَّتْ نَظْرَهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ قَتَمَادِيٍّ فِي شُرْبِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَعْذُوراً حَيْثُ نَبَذَ؛ لارتفاع الجهالة عنه وإصراره على ارتكاب المعصية بغد مغفريته، فَيَسْتَوْجِبُ الْعِقَابَ وَيَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَإِذَا تَنَاوَلَ مِنَ الشَّرَابِ مَا مُخْتَلَفٌ فِي كَوْنِهِ خَمِراً بَيْنَ الْفُقَهَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، لَأَنَّ الْاِخْتِلَافَ شَبَهَةً، وَالْحُدُودُ تُذَرَّ بِالشُّبُهَاتِ. وَكَذَلِكَ لَا يَقَامُ الْحَدُّ مِنْ تَنَاوُلِ النِّهْيِ مِنْ مَاءِ الْعَيْبِ إِذَا غَلَا وَاشْتَدَّ وَقَذَفَ بِالزَّبَدِ: الَّذِي أَجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى تَحْرِيمِهِ إِذَا كَانَ جَاهِلاً بِالتَّحْرِيمِ؛ لكونه بدارِ الحربِ أو قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ؛ لَأَنَّ جَهْلَهُ يُعْتَبَرُ عُذْراً مِنَ الْأَعْذَارِ الْمُسْقِطَةِ لِلْحَدِّ، بِخِلَافِ مَنْ كَانَ مُقِيماً بدارِ الْإِسْلَامِ، وَلَيْسَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالدَّخُولِ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَلَا يُعَذَّرُ بِجهله؛ لَأَنَّ هَذَا مِمَّا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ.

عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْحُرِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ: وَالْحُرِّيَّةُ وَالْإِسْلَامُ لَيْسَا شَرْطاً فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ؛ فَالْعَبْدُ إِذَا شَرِبَ الْخَمْرَ فَإِنَّهُ يُعَاقَبُ؛ لِأَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِالتَّكْلِيفِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا وَنَهَى عَنْهَا. إِلَّا فِي بَعْضِ التَّكْلِيفِ الَّتِي يَشُقُّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِهَا لِانْشِغَالِهِ بِأَمْرِ سَيِّدِهِ، مِثْلُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ أَمَرَ بِاجْتِنَابِ الْخَمْرِ، وَهَذَا الْأَمْرُ مُوجَّهٌ إِلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَلَا يَشُقُّ عَلَيْهِ اجْتِنَابُهَا، وَيُلْحَقُهَا مِنْ ضَرَرِهَا مَا يُلْحَقُ الْحُرَّ، وَلَيْسَ ثَمَّةُ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الْعُقُوبَةِ، فَإِنَّ عُقُوبَةَ الْعَبْدِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ عُقُوبَةِ الْحُرِّ، فَيَكُونُ حَدُّهُ عَشْرِينَ جَلْدَةً أَوْ أَرْبَعِينَ: «حَسَبَ الْخِلَافِ فِي تَقْدِيرِ الْعُقُوبَةِ».

وكما لا تُشترط الحرية في إقامة الحد، فإنه لا يُشترط الإسلام كذلك؛ فالكتابيون من اليهود والنصارى الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة ويعيشون معهم مواطنين^(١) مثل الأقباط في مصر وكذلك الكتابيون الذين يقيمون مع المسلمين بعقد أمان إقامة مؤقتة^(٢) مثل الأجانب، هؤلاء يُقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الإسلام، لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا. ولأن الخمر محرمة في دينهم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولأنها السيئة وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة. والإسلام يريد صيانة المجتمع الذي تطله راية الإسلام، ويحتفظ به نظيفاً قوياً متماسكاً، لا يتطرق إليه الضعف من أي جانب، لا من ناحية المسلمين، ولا من ناحية غير المسلمين. ولهذا مذهب جمهور الفقهاء وهو الحق الذي لا ينبغي العدول عنه. ولكن الأحناف - رضي الله عنهم - رأوا أن الخمر وإن كانت غير مال عند المسلمين لتحريم الإسلام لها، إلا أنها مال له قيمة عند أهل الكتاب، وأن من أهرقها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبها، وإن شربها مباح عندهم. وإننا أميزنا بتركهم وما يدبنون. وعلى هذا فلا عقوبة على من يشربها من الكتابيين. وعلى فرض تخريمها في كتبهم، فإننا نتركهم، لأنهم لا يدبنون بهذا التحريم، ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون، لا بمقتضى الحق من حيث هو.

التداوي بالخمر: كان الناس في الجاهلية قبل الإسلام يتناولون الخمر للعلاج، فلما جاء الإسلام نهاهم عن التداوي بها وحرّمه. فقد روى الإمام أحمد، ومسلم وأبو داود، والترمذي عن طارق بن سويد الجعفي أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر فنهاه عنها، فقال: «إنما أصنعها للدواء» فقال: «إنه ليس بدواء، ولكنه داء». وروى أبو داود، عن أبي الدرداء، أن النبي ﷺ قال: «إن الله أنزل الداء والدواء، فجعل لكل داء دواء؛ فتداؤوا، ولا تتداؤوا بحرام». وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام اتقاء لبرودة الجو؛ فنهاهم الإسلام عن ذلك أيضاً. فقد روى أبو داود أن ذيلم الحميري سأل النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله إنا بارض باردة، نعالج فيها عملاً شديداً، وإننا نتخذ شراباً من هذا القمح تقوى به على أعمالنا وعلى بزد بلادنا؟»

قال رسول الله: «هل يسكر؟» قال: نعم. قال: «فاجتنبوه». قال: إن الناس غير تاركيه. قال: «فإن لم يتركوه فقاتلوهم». وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالخمر بشرط عدم وجود

(٢) يسمى هؤلاء بالمستأمنين بالتعبير الفقهي.

(١) يسمى هؤلاء بالذميين بالتعبير الفقهي.

دَوَاهٍ مِنَ الْحَلَالِ يَتَوَمُّ مَقَامَ الْحَرَامِ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ الْمَتَدَاوِي بِهِ اللَّذَّةَ وَالشُّوَّةَ، وَلَا يَتَجَاوَزَ مِقْدَارَ مَا يَحُدُّهُ الطَّبِيبُ، كَمَا أَجَازُوا تَنَاوُلَ الْخَمْرِ فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ. وَمَثَلُ الْفَقْهَاءِ لَذَلِكَ بِمَنْ غُصَّ بِلَقْمَةٍ فَكَادَ يَخْتَنِقُ وَلَمْ يَجِدْ مَا يُسَيِّفُهَا بِهِ سِوَى الْخَمْرِ. أَوْ مَنْ أَشْرَفَ عَلَى الْهَلَاكِ مِنَ الْبَرْدِ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَدْفَعُ بِهِ هَذَا الْهَلَاكَ غَيْرَ كُوبٍ أَوْ جُرْعَةٍ مِنْ خَمْرٍ. أَوْ مَنْ أَصَابَتْهُ أَزْمَةٌ قَلْبِيَّةٌ وَكَادَ يَمُوتُ. فَعَلِمَ أَوْ أَخْبَرَهُ الطَّبِيبُ بِأَنَّهُ لَا يَجِدُ مَا يَدْفَعُ بِهِ الْخَطَرَ سِوَى شُرْبِ مِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْخَمْرِ. فَهَذَا مِنْ بَابِ الصَّرُورَاتِ الَّتِي تُبَيِّحُ الْمَخْطُورَاتِ.

حُدُ الزَّنى

١- دَعَا الْإِسْلَامُ إِلَى الزَّوْاجِ وَحَبَّبَ فِيهِ، لِأَنَّهُ هُوَ أَسْلَمُ طَرِيقَةٍ لَتَضْرِيفِ الْغَرِيزَةِ الْجِنْسِيَّةِ، وَهُوَ الْوَسِيلَةُ الْمُثَلَّى لِإِخْرَاجِ سُلَالَةٍ يَقُومُ عَلَى تَرْبِيَّتِهَا الزَّوْجَانِ وَيَتَعَهَّدَانِهَا بِالرَّعَايَةِ، وَغَرْسِ عِرَاطِفِ الْحُبِّ وَالْوُدِّ، وَالطَّبِيَّةِ، وَالرُّخْمَةِ، وَالتَّزَاهَةِ، وَالشَّرَفِ، وَالْإِبَاءِ، وَعِزَّةِ النَّفْسِ. وَلَكِي تَسْتَطِيعَ هَذِهِ السُّلَالَةُ أَنْ تَتَهَضَّ بِتَبَعَاتِهَا، وَتُسَهِّمَ بِجُهِودِهَا فِي تَرْقِيَةِ الْحَيَاةِ وَإِعْلَانِهَا.

٢- وَكَمَا وَضَعَ الطَّرِيقَةُ الْمُثَلَّى لَتَضْرِيفِ الْغَرِيزَةِ، مَنَعَ مِنْ أَيِّ تَصَرُّفٍ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ الْمَشْرُوعِ، وَخَطَرَ إِثَارَةَ الْغَرِيزَةِ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ مِنَ الْوَسَائِلِ، حَتَّى لَا تَتَحَرَّفَ عَنِ الْمَنْهَجِ الْمَرْسُومِ. فَتَنْهَى عَنِ الْإِخْتِلَاطِ، وَالرَّقْصِ، وَالصُّوْرِ الْمُثِيرَةِ، وَالْغِنَاءِ الْفَاحِشِ، وَالنَّظَرِ الْمُرِيبِ، وَكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُبَيِّرَ الْغَرِيزَةَ أَوْ يَدْعُوَ إِلَى الْفُحْشِ حَتَّى لَا تَسْرُبَ عَوَامِلُ الضَّغْنِ فِي الْبَيْتِ، وَالْإِنْحِلَالِ فِي الْأُسْرَةِ.

٣- وَاغْتَبَرِ الزَّنى جَرِيمَةً قَانُونِيَّةً تَسْتَحِقُّ أَقْصَى الْعُقُوبَةِ لِأَنَّهُ وَخِيمُ الْعَاقِبَةِ، وَمُقْضٍ إِلَى الْكَثِيرِ مِنَ الشَّرُورِ وَالْجَرَائِمِ. فَالْعَلَاقَاتُ الْخَلِيعَةُ وَالْإِتِّصَالُ الْجِنْسِيُّ غَيْرُ الْمَشْرُوعِ، مِمَّا يَهْدُدُّ الْمَجْتَمَعَ بِالْفَنَاءِ وَالْإِنْقِرَاضِ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مِنَ الرِّذَائِلِ الْمُحَقَّرَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّنى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(١).

٤- لِأَنَّهُ سَبَبٌ مُبَاشَرٌ فِي انْتِشَارِ الْأَمْرَاضِ الْخَطِيرَةِ الَّتِي تَفْتِكُ بِالْأَبْدَانِ، وَتَسْقُلُ بِالْوَرَاثَةِ مِنَ الْآبَاءِ إِلَى الْأَبْنَاءِ، وَأَبْنَاءِ الْأَبْنَاءِ، كَالزُّهْرِيِّ، وَالسَّيْلَانِ، وَالْقَرْخَةِ.

٥- وَهُوَ أَحَدُ أَسْبَابِ جَرِيمَةِ الْقَتْلِ إِذْ أَنَّ الْغَيْرَةَ طَبِيعِيَّةٌ فِي الْإِنْسَانِ، وَقَلَمًا يَرَضَى الرَّجُلُ الْكَرِيمُ، أَوْ الْمَرْأَةُ الْعَفِيفَةُ بِالْإِنْجِرَافِ الْجِنْسِيِّ، بَلْ إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَجِدُ وَسِيلَةً يَفْعِلُ بِهَا الْعَارَ الَّذِي يُلْحَقُهُ وَيُلْحَقُ أَهْلَهُ إِلَّا الدَّمَ.

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣٢، والمعنى: لا تفعلوا ما يقرب إلى الزنى، كالنظرة الفاحشة، واللمس، والقبلة، فالآية تنهى عن مقدمات الزنى، وإذا كانت مقدماته محرمة فهو من باب أولى.

٦- والزنى يُفْسِدُ نِظَامَ الْبَيْتِ، وَيَهْزُ كَيَانَ الْأُسْرَةِ وَيَقْطَعُ الْعِلَاقَةَ الزَّوْجِيَّةَ، وَيَعْرِضُ الْأَوْلَادَ لِسُوءِ التَّرْبِيَةِ مِمَّا يَتَسَبَّبُ عَنْهُ: التَّشَرُّدُ، وَالْإِنْحِرَافُ، وَالْجَرِيمَةُ.

٧- وفي الزنى ضَيَاعُ النَّسَبِ، وَتَمْلِكُ الْأَمْوَالُ لغيرِ أَرْبَابِهَا عِنْدَ التَّوَارُثِ.

٨- وفيه تَغْرِيرٌ بِالزَّوْجِ: إِذْ أَنَّ الزَّنى قَدْ يَنْتُجُ عَنْهُ الْحَمْلُ، فَيَقُومُ الرَّجُلُ بِتَرْبِيَةِ غَيْرِ ابْنِهِ.

٩- إِنَّ الزَّنى عِلَاقَةٌ مُؤَقَّتَةٌ لَا تَبِعَةٌ وَرَاءَهَا، فَهِيَ عَمَلِيَّةٌ حَيَوَانِيَّةٌ بَخْتَةٌ يَنْأَى عَنْهَا الْإِنْسَانُ الشَّرِيفُ. وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عِلْمِيًّا ثُبُوتًا لَا مَجَالَ لِلشَّكِّ فِيهِ عِظَمُ ضَرَرِ الزَّنى، وَأَنَّهُ مِنْ أَكْبَرِ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لِلْفَسَادِ وَانْحِطَاطِ الْأَدَابِ، وَمُورِثِ لِقَتْلِ الْأَدْوَاءِ، وَمُرْجٍ لِلْعُزُوبَةِ وَاتِّخَاذِ الْخَدِيعَاتِ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَكْبَرَ بَاعِثٍ عَلَى التَّرَفِّ وَالسَّرَفِ وَالْعَهْرِ وَالْفُجُورِ. لِهَذَا كُلِّهِ وَغَيْرِهِ جَعَلَ الْإِسْلَامُ عِقَابَ الزَّنى أَقْسَى عِقَابِيَّةً. وَإِذَا كَانَتِ الْعُقُوبَةُ تَبْدُو قَاسِيَةً، فَإِنَّ أَثَارَ الْجَرِيمَةِ الْمَتَرَبِّتَةِ عَلَيْهَا أَشَدُّ ضَرَرًا عَلَى الْمَجْتَمَعِ. وَالْإِسْلَامُ يَوَازُنُ بَيْنَ الضَّرَرِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَذْنِبِ، وَالضَّرَرِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَجْتَمَعِ، وَيَقْضِي بِارْتِكَابِ أَخْفِ الضَّرَرَيْنِ، وَهَذِهِ هِيَ الْعَدَالَةُ. وَلَا شَكَّ أَنَّ ضَرَرَ عِقَابِ الزَّنى لَا تُوزَنُ بِالضَّرَرِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَجْتَمَعِ مِنْ إِفْسَاءِ الزَّنى، وَرَوَاجِ الْمُتَكَبِّرِ، وَإِسَاءَةِ الْفُحْشِ وَالْفُجُورِ. إِنَّ عِقَابَ الزَّنى إِذَا كَانَ يُضَارُّ بِهَا الْمُجْرِمُ نَفْسُهُ، فَإِنَّ فِي تَنْفِيزِهَا حِفْظَ النُّفُوسِ، وَصِيَانَةَ الْأَعْرَاضِ، وَحِمَايَةَ الْأَسْرِ، الَّتِي هِيَ اللَّيِّنَاتُ الْأُولَى فِي بِنَاءِ الْمَجْتَمَعِ، وَبِصَلَاحِهَا يَصْلُحُ وَبِفَسَادِهَا يَفْسُدُ.

إِنَّ الْأَمَمَ بِأَخْلَاقِهَا الْفَاضِلَةِ، وَبِأَدَابِهَا الْعَالِيَةِ، وَنِظَافَتِهَا مِنَ الرَّجْسِ وَالتَّلَوُّثِ، وَطَهَارَتِهَا مِنَ التَّدَلِّيِ وَالتَّسْفُلِ. عَلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ - مِنْ جَانِبٍ آخَرَ - كَمَا أَبَاحَ الزَّوْاجَ أَبَاحَ التَّعَدُّدَ حَتَّى يَكُونَ فِي الْحَلَالِ مَتَدُوْحَةٌ عَلَى الْحَرَامِ، وَلَكِي لَا يَبْقَى عُذْرٌ لِمُقْتَرَفِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ. وَقَدْ احْتِطَأَ فِي تَنْفِيزِ هَذِهِ الْعُقُوبَةِ بِقَدْرِ مَا أَخَافَ الزُّنَاةَ وَأَرْهَبَهُمْ، فَمِنْ الْإِحْتِيَاظِ:

١- أَنَّهُ ذَرَأَ الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ، فَلَا يُقَامُ حَدٌّ إِلَّا بَعْدَ التَّيَقُّنِ مِنْ وَقْعِ الْجَرِيمَةِ.

٢- وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي إِبْطَالِ هَذِهِ الْجَرِيمَةِ مِنْ أَرْبَعَةِ شُهُودٍ عُذُولٍ مِنَ الرِّجَالِ، فَلَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ، وَلَا شَهَادَةُ الْفَسَقَةِ.

٣- وَأَنَّ يَكُونَ الشُّهُودُ جَمِيعًا رَأَوْا عَمَلِيَّةَ الزَّنى نَفْسَهَا كَالْمِجْلِ فِي الْمُكْحَلَةِ، وَالرِّشَاءِ^(١) فِي الْبَرِّ، وَهَذَا مِمَّا يَضَعُبُ ثُبُوتَهُ.

٤ - ولو فُرِضَ أَنَّ ثَلَاثَةً مِنْهُمْ شَهِدُوا بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ، وَشَهِدَ الرَّابِعُ بِخِلَافِ شَهَادَتِهِمْ، أَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمْ عَنْ شَهَادَتِهِ أَيْمَنَ عَلَيْهِمْ حُدُّ الْقَذْفِ. فلهذا الاحتياط الذي وَضَعَهُ الإسلامُ في إثباتِ هذه الجريمة، مِمَّا يَدْفَعُ ثُبُوتَهَا قَطْعًا. فهذه العقوبة هي إلى الإرهابِ والتخويفِ أَقْرَبُ منها إلى التحقيق والتنفيد، وقد يقول القائل: إذا كَانَ الْحُدُّ مِمَّا يَنْدُرُ إِقَامَتُهُ لَتَعَدَّرَ ثُبُوتِ الأدلة، فلماذا إِذْنُ شَرَعَهُ الإسلامُ؟!.

والجواب - كما قلنا -: أَنَّ الإنسانَ إذا لَاحَظَ قَسْوَةَ الجريمة وضراوتَهَا فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لَهَا أَلْفَ حسابٍ وحسابٍ قَبْلَ أَنْ تُقْتَرَفَ. فهذا نَوْعٌ مِنَ الرَّجْرِ بالنسبةِ لهذه الجريمة التي تَجِدُ مِنَ الحوافِزِ والبواعِثِ ما يَدْفَعُ إِلَيْهَا، وَلَا سِيَّما وَأَنَّ الغريزةَ الجنسيةَ من أعنفِ الغرائِزِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ أَعْنَفَهَا عَلَى الإِطْلَاقِ، وَمِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ يُوَاجِهَ غُنْفَ الْغَرِيْزَةِ غُنْفُ الْعُقُوبَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَوَامِلِ الْحُدِّ مِنْ ثَوْرَتِهَا.

التَّدْرِجُ فِي تَحْرِيمِ الزَّنى: يَرَى كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ تَقْرِيرَ عُقُوبَةِ الزَّنى كَانَتْ مُتَدَرِّجَةً كَمَا حَدَّثَ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَكَمَا حَصَلَ فِي تَشْرِيعِ الصَّيَّامِ. فَكَانَتْ عُقُوبَةُ الزَّنى فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ الْإِذْيَاءَ بِالتَّوْبِخِ وَالتَّغْيِيفِ. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَداؤُهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ (١). ثُمَّ تَدَرَّجَ الْحُكْمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى الْحَبْسِ فِي الْبُيُوتِ. يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ (٢). ثُمَّ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ، وَجَعَلَ اللَّهُ السَّبِيلَ، فَجَعَلَ عُقُوبَةَ الزَّانِي الْبَكْرِ مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَرَجَمَ النِّثْبَ حَتَّى يَمُوتَ. وَكَانَ هَذَا التَّدْرِيجُ لِيَرْتَقِيَ بِالْجَمْعِ، وَيَأْخُذَ بِهِ فِي رَفْعِي وَهَوَادَةِ إِلَى الْعَفَافِ وَالطُّهْرِ، وَحَتَّى لَا يَشُقَّ عَلَى النَّاسِ هَذَا الْإِنْتِقَالُ، فَلَا يَكُونُ عَلَيْهِمْ فِي الدِّينِ حَرْجٌ، وَاسْتَدَلُّوا لِهَذَا بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالنِّثْبُ بِالنِّثْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَنَرَى أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ آتِيَّ النِّسَاءِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ تَتَحَدَّثَانِ عَنْ حُكْمِ السَّحَاقِ وَاللَّوَاطِ، وَحُكْمُهُمَا يَخْتَلِفُ عَنْ حُكْمِ الزَّنى الْمَقْرَّرِ فِي سُورَةِ النُّورِ.

فَالآيَةُ الْأُولَى فِي السَّحَاقِ: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ (٣).

(١) سورة النساء، الآية: ١٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٥.

وَالثَّانِيَةُ فِي السُّوَاطِ: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَإِنَّ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾^(٢).

١- أي والنساء اللاتي يأتين الفاحشة وهي: السحاق الذي تفعله المرأة مع المرأة فاستشهدوا عليهن أربعة من رجالكم؛ فإن شهدوا فاحسوهن في البيوت، بأن توضع المرأة وخذها بعيدة عمن كانت تساحقها، حتى تموت أو يجعل الله لهن سبيلاً إلى الخروج بالتوبة أو الزواج المغني عن المساحقة.

٢- والرجلان اللذان يأتیان الفاحشة - وهي اللواط - فأذوهما بعد ثبوت ذلك بالشهادة أيضاً، فإن تابا قبل إيدائهما بإقامة الحد عليهما، فإن نديما وأصلحا كل أعمالهما وطهرا نفسيهما فأعرضوا عنهما بالكف عن إقامة الحد عليهما.

الزنى الموجب للحد: إن كل اتصال جنسي قائم على أساس غير شرعي يُعتبر زنى تترتب عليه العقوبة المقررة من حيث إنه جريمة من الجرائم التي حُدَّتْ عقوباتها. ويتحقق الزنى الموجب للحد بتغيب الحشفة^(٢) - أو قذرها من مقطوعها - في فرج مُحَرَّم^(٣)، مُشْتَهَى بالطبع^(٤)، مِنْ غَيْرِ شُبْهَةِ نِكَاح^(٥)، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ انْزَالٌ. فإذا كَانَ الاستمتاع بالمرأة الأجنبية فيما دون الفرج، فإن ذلك لا يُوجب الحد المقرّر لعقوبة الزنى، وإن اقتضى التعزير. فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني عَالَجْتُ امرأة من أَقْصَى الْمَدِينَةِ فَأَصَبْتُ مِنْهَا، دُونَ أَنْ أَمْسُهَا، فَأَنَا هَذَا، فَأَقِمْ عَلَيَّ مَا شِئْتَ، فقال عمر: سَتَرَكَ اللَّهُ لَوْ سَتَرْتَ نَفْسَكَ، فَلَمْ يَزِدْ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً، فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ، فَأَتْبَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا، فدعاه، فتلّا عليه: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَلَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذَكَرَ لِلذَّكَرِينَ﴾^(٦). فقال له رجل من القوم: يا رسول الله أله خاصة، أم للناس عامة؟ فقال: «لِلنَّاسِ عَامَّةً». رواه مسلم وأبو داود والترمذي.

أقسام الزناة: الزاني إما أن يكون بكراً، أو مُخْصَناً - ولكل منهما حكم يخصه.

حد البكر: اتفق الفقهاء على أن البكر الحر إذا زنى فإنه يُجلد مائة جلدة، سواء في ذلك

(١) سورة النساء، الآية: ١٦.

(٢) الحشفة: رأس الذكر.

(٣) بخلاف فرج الزوجة فإنه حلال.

(٤) فتخرج فروج الحيوانات.

(٥) فالجماع الذي يحدث بسبب النكاح الذي فيه شبهة لا حد فيه.

(٦) سورة هود، الآية: ١١٤.

الرجال والنساء لقول الله سبحانه في سورة التور (١): ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ (٢) فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَشَهِدَ عَدَاهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣).

الجمع بين الجلد والتغريب: والفقهاء، وإن اتفقوا على وجوب الجلد (٤)، فإنهم قد اختلفوا في إضافة التغريب إليه:

١ - قال الشافعي وأحمد: يُجمع إلى الجلد التغريب مدة عام، لما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة، وزيد بن خالد أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله.. وقال الحَضَمُ الآخر - وهو أفعه منه: نعم، فأقضى بيننا بكتاب الله، واثذن لي، فقال رسول الله ﷺ: «قل» - قال: إن ابني كان عسيفاً (٥) على هذا فزني بامرأته، واني أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة - فسألت أهل العلم: فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأن على امرأة هذا الرجم. فقال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله - الوليدة والغنم رد عليك. وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام - واغد يا أنيس رجلاً، من أسلم» إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فازجمها». قال: فعدا عليها فاعترفت؛ فأمر بها رسول الله ﷺ فوجمت. وروى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يخصن بنفي عام وإقامة الحد عليه. وأخرج مسلم عن عبادة بن الصامت، أن الرسول ﷺ قال: «خذوا عني... خذوا عني... قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» (٦).

(١) سورة النور، الآية: ٢.

(٢) في هذا نهي عن تعطيل الحدود، وقيل: هو نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به.

(٣) قيل: يجب حضور ثلاثة فأكثر، وقيل أربعة بعد شهود الزني. وقال أبو حنيفة: الإمام والشهود إن ثبت الحد بالشهود.

(٤) الجلد مأخوذ من جلد الإنسان، وهو الضرب الذي يصل إلى جلده.

(٥) عسيفاً: أجيراً.

(٦) قال الخطابي: «اختلف العلماء في تنزيل هذا الكلام، ووجه ترتيبه على الآية» وهل هو ناسخ للآية أو مبين لها! فذهب بعضهم إلى النسخ، وهذا قول من يرى نسخ الكتاب بالسنة.

وقال آخرون: بل هو مبين للحكم الموعود بيانه في الآية، فكانه قال عقوبتهن الحبس إلى أن يجعل الله لهن سبيلاً، فوقع الأمر بحبسهن إلى غاية، فلما انتهت مدة الحبس، وحان وقت مجيء السبيل، قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني... خذوا عني» إلى آخره تفسيراً للسبيل وبيانه، ولم يكن ذلك ابتداء حكم منه، وإنما هو بيان أمر كان ذكر السبيل منطوياً عليه، فأبان المبهم منه، وفصل المجل من لفظه، فكان نسخ الكتاب بالكتاب لا بالسنة. وهذا أصوب القولين. والله أعلم.

وَقَدْ أَخَذَ بِالْتَّغْرِيبِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ - وَلَمْ يُنَكِّرْهُ أَحَدٌ فَالْصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَرَّبَ إِلَى فَذَكْ - وَالْفَارُوقُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الشَّامِ - وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى مِصْرَ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْبَصْرَةِ. وَالشَّافِعِيُّ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالتَّغْرِيبِ فَيَقْدُمُ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، وَاشْتَرَطَ فِي التَّغْرِيبِ أَنْ يَكُونَ إِلَى مَسَافَةٍ تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْإِيحَاشُ عَنْ أَهْلِهِ وَوَطْنِهِ، وَمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فِي حُكْمِ الْحَضَرِ، فَإِنْ رَأَى الْحَاكِمُ تَغْرِيبَهُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، فَقَلَ. وَإِذَا غُرِّبَتِ الْمَرْأَةُ، فَإِنَّهَا لَا تُغَرَّبُ إِلَّا بِمَحْزَمٍ أَوْ زَوْجٍ فَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا بِأَجْزَةٍ لَزِمَتْ، وَتَكُونُ مِنْ مَالِهَا.

٢ - وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: يَجِبُ تَغْرِيبُ الْبِكْرِ الْحُرِّ الزَّانِي، دُونَ الْمَرْأَةِ الْبِكْرِ الْحُرَّةِ الزَّانِيَةِ، فَإِنَّهَا لَا تُغَرَّبُ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ عَوْرَةٌ.

٣ - وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَضُمُّ إِلَى الْجَلْدِ التَّغْرِيبُ إِلَّا أَنْ يَرَى الْحَاكِمُ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً، فَيَغْرِيبُهَا عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى.

حَدُّ الْمُخْصَنِ: وَأَمَّا الْمُخْصَنُ النَّثِيبُ فَقَدْ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى وَجوبِ رَجْمِهِ ^(١) إِذَا زَنَى حَتَّى يَمُوتَ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً. وَاسْتَدْلُوا بِمَا يَأْتِي:

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ. فَرَدَّدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ. فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ. دَعَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَبْكَ جُنُونٌ؟»... قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ أُخْصِنْتُ؟» قَالَ: نَعَمْ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ فِي مَنْ رَجَمَهُ، فَارْجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى. فَلَمَّا أَرْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَارْجَمْنَاهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْصَانَ يَنْبُتُ بِالْإِقْرَارِ مَرَّةً، وَأَنَّ الْجَوَابَ يَنْعَمُ بِإِقْرَارٍ.

٢ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيهِمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا وَوَعَيْتَاهَا، وَرَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ طَالَ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَضِلُّونَ بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ تَعَالَى فَالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا كَانَ مُخْصَنًا، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ حَمْلٌ أَوْ اعْتِرَافٌ، وَإِنَّمَا اللَّهُ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمَرُ فِي

(١) الرجم: أصله الرمي بالحجارة، وهي الحجار الضخام وكل رجم في القرآن معناه القتل.

كتابُ اللَّهِ تعالى لَكَتَبْتُهَا». رواه الشَّيْخَانِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مَخْتَصِرًا وَمَطُولًا. وَفِي نَيْلِ الْأَوطَارِ: أَمَّا الرَّجْمُ فَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَحَكَى فِي الْبَخْرِ عَنْ الْخَوَارِجِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَكَذَلِكَ حَكَاهُ عَنْهُمْ أَيْضًا ابْنُ الْقَرَّيْبِيِّ. وَحَكَاهُ أَيْضًا عَنْ بَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ كَالنُّظَّامِ وَأَصْحَابِهِ وَلَا مُسْتَنَدَ لَهُمْ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالشَّيْئَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ الْمَجْمَعِ عَلَيْهَا هُوَ. وَأَيْضًا ثَابِتٌ بِنَصِّ الْقُرْآنِ. لِحَدِيثِ عُمَرَ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا، وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَعْنَا بَعْدَهُ. وَنَشِخُ التَّلَاوَةَ لَا يَسْتَلْزِمُ نَشِخَ الْحُكْمِ، كَمَا أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالتَّطَبُّرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ عَنْ خَالَتِهِ الْعَجْمَاءِ: أَنَّ فِيمَا أُنْزِلَ اللَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا رَزَيْنَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ بِمَا قَضَيْتُمِنَ اللَّذَّةِ» وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ بَلْفِظٍ: «كَانَتْ سُورَةُ الْأَحْزَابِ تُوَازِي سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَكَانَ فِيهَا آيَةُ «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ» إِنْ لَخِ الْحَدِيثُ.

شُرُوطُ الْإِحْصَانِ^(١)

يُشْتَرَطُ فِي الْمُحْصَنِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١ - التَّكْلِيفُ: أَيُّ أَنْ يَكُونَ الْوَاطِئُ عَاقِلًا بَالِغًا، فَلَوْ كَانَ مَجْنُونًا أَوْ صَغِيرًا فَإِنَّهُ لَا يُعْهَدُ، وَلَكِنْ يُعْزَرُ.

٢ - الْحُرِّيَّةُ: فَلَوْ كَانَ عَبْدًا أَوْ أَمَةً فَلَا رَجْمَ عَلَيْهِمَا لِقَوْلِ اللَّهِ شُبْحَانَهُ فِي حَدِّ الْإِمَاءِ: ﴿إِنْ أَنْتَ بِفَحْشَةٍ قَعَلْتَنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٢). وَالرَّجْمُ لَا يَنْجِزُ.

٣ - الْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ: أَيُّ أَنْ يَكُونَ الْوَاطِئُ قَدْ سَبَقَ لَهُ أَنْ تَزَوَّجَ زَوْجًا صَحِيحًا وَوَطْأً فِيهِ وَلَوْ لَمْ يُنْزَلْ. وَلَوْ كَانَ فِي خَيْضٍ أَوْ إِحْرَامٍ يَكْفِي، فَإِنْ كَانَ الْوَطْءُ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ فَإِنَّهُ لَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِحْصَانُ وَلَا يَلْزِمُ بَقَاءُ الزَّوْجِ لِبَقَاءِ صِفَةِ الْإِحْصَانِ، فَلَوْ تَزَوَّجَ مَرَّةً زَوْجًا

(١) الْإِحْصَانُ يَأْتِي فِي الْقُرْآنِ بِمَعْنَى الْحُرِّيَّةِ: ﴿فَمَلَيْتَنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (سُورَةُ النِّسَاءِ) أَيُّ الْحَرَائِرِ، وَيَأْتِي بِمَعْنَى الْعِفَّةِ. ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ (سُورَةُ النُّورِ) أَيُّ الْعَفِيفَاتِ وَيَأْتِي بِمَعْنَى التَّزْوِجِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (سُورَةُ النِّسَاءِ) أَيُّ الْمُتَزَوِّجَاتِ وَيَأْتِي بِمَعْنَى الْوَطْءِ: ﴿تُحْصِنِينَ عَيْرَ مُسْتَفِيعِينَ﴾.

وَالْأَصْلُ فِي اللُّغَةِ: الْمَنْعُ، وَمِنْهُ: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَاسِكِكُمْ﴾ وَأَخَذَ مِنْهُ الْحَصْنُ وَوَرَدَ فِي الشَّرْعِ بِمَعْنَى: الْإِسْلَامَ وَبِمَعْنَى: الْبُلُوغَ وَبِمَعْنَى: الْعَقْلَ.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ ٢٥.

صحيحاً، ودخلَ بزوجتيه، ثم انتهت العلاقة الزوجية. ثُمَّ زَنَى وَهُوَ غَيْرُ مَتْرُوجٍ فَإِنَّهُ يُرْجَمُ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا تَزَوَّجَتْ، ثُمَّ طُلِّقَتْ فَرَزَتْ بَعْدَ طَلَاقِهَا، فَإِنَّهَا مُحْصَنَةٌ وَتُرْجَمُ.

المُسْلِمُ وَالْكَافِرُ فِي الْحَدِّ سَوَاءٌ: وَكَمَا يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا ثَبِتَ مِنْهُ الزَّانِي فَائْتَهُ يَجِبُ عَلَى الذَّمِّيِّ وَالْمُزْتَدِّ، لِأَنَّ الذَّمِّيَّ قَدْ تَزَمَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي تَجْرِي عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ ثَبِتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ زَنِيًّا وَكَانَا مُحْصَنَيْنِ. وَأَمَّا الْمُزْتَدُّ فَإِنَّ جِرْيَانَ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ تَشْمَلُهُ، وَلَا يُخْرِجُهُ الْارْتِدَاءُ عَنْ تَنْفِيدِهَا عَلَيْهِ. عَنْ ابْنِ عُمرَ: «أَنَّ الْيَهُودَ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنْهُمْ قَدْ زَنِيَا. فَقَالَ: «مَا تَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمْ؟» فَقَالُوا: تُسَخِّمُ وَجُوهَهُمَا وَيُخْزِيَانِ. قَالَ: «كَذَبْتُمْ، إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، فَأَتُوا بِالْتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ». وَجَاوَرُوا بِقَارِئٍ لَهُمْ فَقَرَأَ حَتَّى إِذَا انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، فَقَبِلَ لَهُ: ازْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ تَلُوحُ. فَقَالَ - أَوْ قَالُوا - يَا مُحَمَّدُ: «إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَتَكَاثَمُهُ بَيْنَنَا» فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوَجِمَا. قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَحْنَأُ عَلَيْهَا يَقِيهَا الْحَجَارَةَ بِنَفْسِهِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَفِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ: «بِقَارِ لَهُمْ أَغْوَرَ يُقَالُ لَهُ ابْنُ صُورِيَا».

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: رَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ يَهُودٍ (١) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ. وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: «مُرٌّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَهُودِيٌّ مُحْصَنٌ مَجْلُودٌ فِدَعَاهُمْ فَقَالَ: «أَهْكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟» قَالُوا: نَعَمْ فَدَعَا رَجُلًا مِنْ أَعْلَمَائِهِمْ فَقَالَ: أَتَشُدُّكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، أَهْكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِكُمْ؟... قَالَ: لَا... وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي بِهَذَا لَمْ أُخْبِرَكَ بِحَدِّ الرَّجْمِ. وَلَكِنْ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا، وَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الشَّرِيفَ تَرَكَاهُ، وَإِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ. فَقُلْنَا: تَعَالَوْا لِنَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ نُقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالضَّعِيفِ، فَجَعَلْنَا التَّخْمِيمَ وَالْجَلْدَ مَكَانَ الرَّجْمِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ». فَأَمَرَ بِهِ فَوَجِمَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنَكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي الْكَفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾ (٢).

يقولون: اتُّوا مُحَمَّدًا، فَإِنْ أَمَرَكُمْ بِالتَّخْمِيمِ وَالْجَلْدِ فَخُذُوهُ، وَإِنْ أَمَرَكُمْ بِالرَّجْمِ فَاحْذَرُوا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (٣).

(١) فإن قيل كيف رجم اليهوديان، هل رجما بالبيئة أو الإقرار. قال النووي: الظاهر أنه بالإقرار.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٤.

﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(١). ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(٢). قال: هي في الكُفَّارِ كُلِّهَا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ^(٣).

رَأَى الْفُقَهَاءُ: حَكَمَى صَاحِبُ الْبَيْتِ: الإجماع على أَنَّهُ يُجْلَدُ الْحَرْبِيُّ. وَأَمَّا الرَّجْمُ فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُونُسَ وَالْقَاسِمِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُرْجَمُ الْمُحْصَنُ مِنَ الْكُفَّارِ إِذَا كَانَ بِالْغَا، عَاقِلًا، حُرًّا، وَكَانَ أَصَابَ نِكَاحًا صَحِيحًا فِي اعْتِقَادِهِ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدٌ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالثَّائِرِيُّ، وَالْإِمَامُ يَحْيَى: إِلَى أَنَّهُ يُجْلَدُ وَلَا يُرْجَمُ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطُ فِي الْإِحْصَانِ عِنْدَهُمْ. وَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْيَهُودِيِّينَ إِنَّمَا كَانَ بِحُكْمِ التَّوْرَةِ الَّتِي يَدِينُ بِهَا الْيَهُودُ. وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى: وَالذَّمُّ كَالْحَرْبِيِّ فِي الْخِلَافِ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ. وَأَمَّا الْحَرْبِيُّ الْمُسْتَأْمَنُ فَذَهَبَ الْعِثْرَةُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُونُسَ إِلَى أَنَّهُ يُحَدُّ وَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: إِلَى أَنَّهُ لَا يُحَدُّ. وَقَدْ بَالِغَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فَتَقَلَّ الاتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ شَرْطَ الْإِحْصَانِ الْمَوْجِبَ لِلرَّجْمِ هُوَ الْإِسْلَامُ. وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ لَا يَشْتَرِطَانِ ذَلِكَ. وَمِنْ جُمْلَةٍ مَنْ قَالَ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطُ: رِبِيعَةُ - شَيْخُ مَالِكٍ - وَبَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ^(٤).

الْجَمْعُ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ: ذَهَبَ ابْنُ حَزَمٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ وَمَنْ التَّابِعِينَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: إِلَى أَنَّ الْمُحْصَنَ يُجْلَدُ مِائَةَ جَلْدَةٍ، ثُمَّ يُرْجَمُ حَتَّى يَمُوتَ فَيُجْمَعُ لَهُ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ. وَاسْتَدْلُوا بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَفْئِي سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ. وَعَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَنَّهُ جَلَدَ شَرَاةَ يَوْمِ الْخَمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. فَقَالَ: أَجْلَدُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَرْجُمُهَا بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٧.

(٣) نص خاص يحكم الرجم في التوراة، جاء في سفر التثنية: «إِذَا وَجَدَ رَجُلٌ مَضْطَجِعًا مَعَ امْرَأَةٍ زَوْجَةٍ بَعْلٍ يَقْتُلُ الْاِثْنَانِ. الرَّجُلَ الْمَضْطَجِعَ مَعَ الْمَرْأَةِ، وَالْمَرْأَةَ فَيَنْزِعُ الشَّرَّ مِنْ إِسْرَائِيلَ. وَإِذَا كَانَتْ فَتَاةٌ عَذْرَاءَ مَخْطُوبَةً لِرَجُلٍ، فَوَجَدَهَا رَجُلٌ بِالْمَدِينَةِ، فَاضْطَجَعَ مَعَهَا، فَأَخْرَجُوهُمَا كِلَيْهِمَا مِنَ الْمَدِينَةِ وَارْجَمُوهُمَا بِالْحِجَارَةِ، حَتَّى يَمُوتَا، فَتَاةٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا لَمْ تَصْرُخَا فِي الْمَدِينَةِ، وَالرَّجُلُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَذَلَّ امْرَأَةَ صَاحِبِهِ؛ فَيَنْزِعُ الشَّرَّ مِنَ الْمَدِينَةِ».

هذا نص التوراة، ولم يأت في الإنجيل ما يعارضها وهي واجبة على النصارى بحكم أن ما في العهد القديم - وهو التوراة - حجة على النصارى إذا لم يكن في العهد الجديد - والإنجيل - ما يخالفها. من كتاب فلسفة العقوبة.

(٤) نيل الأوطار.

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا يَجْتَمِعُ الْجُلْدُ وَالرَّجْمُ عَلَيْهِمَا وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ الرَّجْمُ خَاصَّةً. وعن أحمد: روايتان: إحداهما: يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا. وهي أظهر الروایتين واختارها الخرقي. والأخرى: لا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ - واختارها ابن حنبل. واستدلوا بأن النبي ﷺ رَجِمَ مَاعِزاً وَالْعَامِذِيَّةَ وَالْيَهُودِيَّيْنِ وَلَمْ يَجْلَدْ واحداً مِنْهُمَا.

وقال لأتيسر الأسلمي: «فإن اغترفت قازجتها» ولم يأمر بالجلد وهذا آخر الأمرين، لأن أبا هريرة قد رواه - وهو متأخر في الإسلام - فيكون ناسخاً لما سبق من الحديثين - الجلد والرجم - ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهما ولم يجمعاً بين الجلد والرجم. ويرى الشيخ الدهلوي عدم التعارض، وأنه لا ناسخ ولا منسوخ؛ وإنما الأمر يفوض إلى الحاكم قال: الظاهر عندي أنه يجوز للإمام «الحاكم» أن يجمع بين الجلد والرجم، ويستحب له أن يقتصر على الرجم، لاقتصار النبي ﷺ عليه. والحكمة في ذلك، أن الرجم عقوبة تأتي على النفس؛ فاصل الزجر المطلوب حاصل به - والجلد زيادة عقوبة مخصص في تركها، فهذا هو وجه الاقتصار على الرجم عندي.

شُرُوطُ الْحَدِّ: يُشْتَرَطُ فِي إِقَامَةِ حَدِّ الزَّئِي مَا يَلِي:

١- العقل.

٢- البلوغ.

٣- الاختيار.

٤- العلم بالتحريم.

فلا حد على صغير ولا على مجنون، ولا مكره: لما رَوَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ^(١): عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ^(٢) وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَغْفَلَ». رواه أحمد وأصحاب السنن والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين وحسنه الترمذي. وأما العلم بالتحريم فلأن الحد يتبع إقرار الحرام، وهو غير مُقْتَرَفٍ لَهُ، وَارْجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مَاعِزاً، فَقَالَ لَهُ هَلْ تَدْرِي مَا الزَّئِي؟ وَرَوِي أَنْ جَارِيَةً سَوْدَاءَ رُفِعَتْ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقِيلَ: إِنَّهَا زَنْتٌ فَحَقَّقَهَا بِالذَّرَّةِ حَقَقَاتٍ وَقَالَ: «أَنِّي لَكَاعٍ... وَتَبِيتُ؟»

(٢) رفع القلم: كناية عن عدم التكليف.

(١) ويؤدب نادياً زاجراً.

(٣) يحتمل: يبلغ.

فَقَالَتْ: مَنْ عَوْشٍ ^(١) بَدْرَهْمَيْنِ فَقَالَ عُمَرُ: مَا تَرَوْنَ؟ ... وَعِنْدَهُ عَلِيٌّ وَعُثْمَانُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ. فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَرَى أَنْ تَرْجُمَهَا. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَرَى مِثْلَ مَا رَأَى أَخُوكَ. فَقَالَ عُثْمَانُ: أَرَاهَا تَسْتَسْهِلُ ^(٢) بِالَّذِي صَنَعْتَ، لَا تَرَى بِهِ بَأْسًا، وَإِنَّمَا حَدُّ اللَّهِ عَلَى مَنْ عَلِمَ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. فَقَالَ: صَدَقْتَ.

بِمَ يَثْبُتُ الْحَدُّ؟: يَثْبُتُ الْحَدُّ بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ: الْإِفْرَارِ، أَوْ الشُّهُودِ.

ثُبُوتُهُ بِالْإِفْرَارِ: أَمَّا الْإِفْرَارُ فَهَرَكَا يَقُولُونَ «سَيِّدُ الْأَدْلَةِ»، وَقَدْ أَخَذَ الرَّسُولُ ﷺ بِاعْتِرَافِ مَا عَزَرَ وَالْعَامِدِيَّةِ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْأُيُمَّةِ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي عَدَدِ مَرَاتِ الْإِفْرَارِ الَّتِي يُلْزَمُ بِهِ الْحَدُّ. فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَدَاوُدُ، وَالطَّبْرِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يَكْفِي فِي لَزُومِ الْحَدِّ اعْتِرَافُهُ بِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، لِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعَدُّ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا». فَأَعْتَرَفَتْ؛ فَرَجَمَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا. وَعِنْدَ الْأَحْنَافِ: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَقَارِيرِ أَرْبَعَةِ مَرَّةٍ بَعْدَ مَرَّةٍ فِي مَجَالَسٍ مُتَفَرِّقَةٍ. وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ مِثْلُ الْأَخْنَافِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَشْتَرِطُونَ الْمَجَالِسَ الْمُتَفَرِّقَةَ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ هُوَ الْأَزْجَحُ.

الرجوعُ عن الإقرارِ يُسْقِطُ الْحَدَّ: ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ، وَالْحَنَفِيَّةُ، وَأَحْمَدُ ^(٣) إِلَى أَنَّ الرَّجُوعَ عَنِ الْإِقْرَارِ يُسْقِطُ الْحَدَّ لِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ: أَنَّ مَا عَزَا لَهَا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ يَشْتَدُّ فَرَّ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ ^(٤) جَمَلٍ، فَضَرَبَهُ بِهِ، وَضَرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ. فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلَّا تَرَكَتُمُوهُ؟!». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. انْتَهَى. وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّنَائِي مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ نَحْوَهُ، وَزَادَ «إِنَّهُ لَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ صَرَخَ: يَا قَوْمَ رُدُّونِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنَّ قَوْمِي قَتَلُونِي وَغَرُّونِي مِنْ نَفْسِي، وَاخْبِرُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَاتِلِي، فَلَمْ تَنْزِعْ عَنْهُ حَتَّى قَتَلْتَاهُ، فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاخْبِرْنَاهُ قَالَ: فَهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ وَجِئْتُمُونِي بِهِ؟!».

مَنْ أَقَرَّ بِزَنَى امْرَأَةٍ فَجَحَدَتْ: إِذَا أَقَرَّ الرَّجُلُ بِزَنَى امْرَأَةٍ مَعِينَةٍ، فَجَحَدَتْ فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَحْدَهُ، وَلَا تُحَدُّ هِيَ، لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى

(١) اسم الرجل الذي زنى بها. والدرهمان: ما أخذ منه.

(٢) أي: أظنها ترى هذا الأمر سهلاً لا بأس به في نظرها.

(٣) وقال مالك: إن رجع إلى شبهة قبل رجوعه، وإن رجع إلى غير شبهة فقليل: يقبل، وهي الرواية المشهورة عنه، والثانية أنه لا يقبل رجوعه.

(٤) اللحي: عظم الحنك.

النبي ﷺ فقال: إِنَّهُ قَدْ زَنَى بامرأة سَمَاءًا؛ فأرسل النبي ﷺ إلى المرأة فَدَعَاها؛ فَسَأَلَهَا فَأُثِّمَتْ، فَحَدَّه وَتَرَكَهَا. وَهَذَا الْحَدُّ هُوَ حَدُّ الزَّانِي الَّذِي أَقْرَبُ بِهِ، لَا حَدَّ قَذْفِ الْمَرْأَةِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: يُحَدُّ لِلْقَذْفِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ إِنْكَارُهَا شُبْهَةً، وَاعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ بَأَنَّهُ إِنْكَارُهَا لَا يَبْطُلُ إِفْرَازُهُ. وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ، وَمُحَمَّدٌ، وَيُزَوِّي عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَحَدُّ لِلزَّانِي وَالْقَذْفِ، لِمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي نِيْلٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَقْرَأَهُ زَنَى بِامْرَأَةٍ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ فَجَلَدَهُ مِائَةً - وَكَانَ بِكْرًا - ثُمَّ سَأَلَهُ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ. فَقَالَتْ: كَذَبَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ فَجَلَدَهُ حَدُّ الْفِرْيَةِ ثَمَانِينَ ^(١).

ثُبُوتُهُ بِالشُّهُودِ: الْاِتِّهَامُ بِالزَّانِي سَيِّئُ الْأَثَرِ فِي سُقُوطِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، وَضِياعُ كِرَامَتَيْهِمَا، وَالحَقُّ الْعَارِ بِهِمَا وَبِاسْتِرْتِيهِمَا وَلِهَذَا شَدَّدَ الْإِسْلَامُ فِي إِبْطَالِ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ حَتَّى يَسُدَّ السَّبِيلَ عَلَى الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْأَبْرِيَاءَ - جَزَافًا أَوْ لِأَدْنَى حَزَازَةٍ - بِعَارِ الدَّهْرِ وَقَضِيحَةِ الْأَبْدِ؛ فَاشْتَرَطَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانِي الشُّرُوطَ الْآتِيَةَ:

أولاً: أَنْ يَكُونَ الشُّهُودُ أَرْبَعَةً، بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ عَلَى سَائِرِ الْحَقُوقِ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَسَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَنكِحُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ ^(٢). وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ ^(٣). فَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ لَمْ تُقْبَلْ.

وَهَلْ يُحَدَّثُونَ إِذَا شَهِدُوا؟ قَالَ الْأَحْنَفُ، وَمَالِكٌ، وَالرَّاجِحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ: نَعَمْ... لِأَنَّ عُمَرَ حَدَّ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَى الْمُغِيرَةِ. وَهَمَّ: أَبُو بَكْرَةَ وَنَافِعٌ وَشَيْبَلُ بْنُ مَعْبُدٍ. وَقِيلَ لَا يُحَدَّثُونَ حَدُّ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّ قَضَاهُمْ آدَاءَ الشَّهَادَةِ لَا قَذْفَ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَرْجُوحُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَفِيَّةِ وَمَذْهَبِ الظَّاهِرِيَّةِ.

ثانياً: الْبُلُوغُ - لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ ^(٤). فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْعَامَّةِ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرِّجَالِ، وَلَا مِمَّنْ تُرْضَى شَهَادَتُهُ - وَلَوْ كَانَتْ حَالُهُ تَمَكُّنُهُ مِنْ آدَاءِ الشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا، وَلِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الثَّائِمِ حَتَّى يَسْتَقِفَّظَ،

(١) قَالَ النَّسَائِيُّ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَقَالَ ابْنُ حِبَانَ بَطُلُ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: ١٥.

(٣) سُورَةُ النُّورِ، آيَةُ: ٤.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٢٨٢.

وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيقَ^(١). وَالصَّبِيُّ لَيْسَ أَهْلًا لِأَنْ يَتَوَلَّى حِفْظَ مَالِهِ، فَلَا يَتَوَلَّى الشَّهَادَةَ عَلَى غَيْرِهِ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ.

ثالثاً: الْعَقْلُ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ مَجْنُونٍ وَلَا مَعْتَوٍ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ - وَإِذَا كَانَتْ شَهَادَةُ الصَّبِيِّ لَا تُقْبَلُ لِنُقْصَانِ عَقْلِهِ فَأَوَّلَى أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ الْمَجْنُونِ وَالْمَعْتَوِ.

رابعاً: الْعَدَالَةُ. لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾^(١). وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَاءٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْحِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ﴾^(٢).

خامساً: الْإِسْلَامُ. سَوَاءٌ كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِ مُسْلِمٍ - وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْإِمَّةِ.

سادساً: الْمَعَانِيَّةُ: أَيُّ أَنْ تَكُونَ بِمَعَانِيَّةٍ فَرَجِهِ فِي فَرَجِهَا كَالْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ وَالرِّشَاءِ فِي الْبِئْرِ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ لِمَاعِزٍ: «لَعَلَّكَ قَبِلْتَ، أَوْ حَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ؟...» فَقَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَسَأَلَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ بِاللَّفْظِ الصَّرِيحِ لَا يُكْتَلَى. قَالَ: نَعَمْ... قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْمَرْزُودُ فِي الْمُكْحَلَةِ وَالرِّشَاءِ فِي الْبِئْرِ؟»... قَالَ: نَعَمْ... وَإِنَّمَا أُبَيِّحُ النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلْحَاجَةِ إِلَى الشَّهَادَةِ، كَمَا أُبَيِّحُ لِلطَّبِيبِ وَالْقَابِلَةِ وَنَحْوِهِمَا.

سابعاً: التَّصْرِيحُ: وَأَنْ يَكُونَ التَّصْرِيحُ بِالْإِجْلَاجِ لَا بِالْكُنَايَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

ثامناً: اتِّخَاذُ الْمَجْلِسِ: وَيُرَى جَمْعُهُورُ الْفُقَهَاءِ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ هَذِهِ الشَّهَادَةِ اتِّخَاذُ الْمَجْلِسِ بَأَنْ لَا يَخْتَلِفَ فِي الزَّمَانِ وَلَا فِي الْمَكَانِ - فَإِنْ جَاؤُوا مُتَفَرِّقِينَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ. وَيُرَى الشَّافِعِيَّةُ، وَالظَّاهِرِيَّةُ، وَالزُّيْدِيَّةُ، عَدَمَ اشْتِرَاطِ هَذَا الشَّرْطِ. فَإِنْ شَهِدُوا مُجْتَمِعِينَ أَوْ مُتَفَرِّقِينَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي مَجَالِسٍ مُتَفَرِّقَةٍ؛ فَإِنْ شَهِدَتْهُمْ تُقْبَلُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ الشُّهُودَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَجْلِسَ، وَلِأَنَّ كُلَّ شَهَادَةٍ مُقْبُولَةٍ تُقْبَلُ إِنْ اتَّفَقَتْ، وَلَوْ تَفَرَّقَتْ فِي مَجَالِسَ، كَسَائِرِ الشَّهَادَاتِ.

تاسعاً: الذُّكُورَةُ: وَيُشْتَرَطُ فِي شُهُودِ الزَّوْنِ أَنْ يَكُونُوا جَمِيعاً مِنَ الرِّجَالِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ. وَيُرَى ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقْبَلَ فِي الزَّوْنِ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ عَدْلٍ مَكَانَ كُلِّ رَجُلٍ. فَيَكُونُ الشُّهُودُ ثَلَاثَةً رِجَالٍ وَامْرَأَتَيْنِ - أَوْ رَجُلَيْنِ وَأَرْبَعَ نِسْوَةٍ - أَوْ رَجُلًا وَاحِدًا وَمِثْلَ نِسْوَةٍ - أَوْ ثَمَانٍ نِسْوَةٍ لَا رِجَالَ مَعَهُمْ.

عاشراً: عَدَمُ التَّقَادُمِ: لقولِ عَمَرَ رضي الله عنه: أَيَّمَا قَوْمٍ شَهِدُوا عَلَى حَدٍّ، لَمْ يُشْهَدُوا عِنْدَ حَضَرَتِهِ فَإِنَّمَا شَهِدُوا عَنْ ضِغْنٍ، وَلَا شَهَادَةً لَهُمْ. فإذا شَهِدَ الشَّهَدُ عَلَى حَدِّ الزَّئِي بَعْدَ أَنْ تَقَادَمَ فَإِنَّ شَهَادَتَهُمْ لَا تُقْبَلُ عِنْدَ الْأَخْتَابِ، وَيَحْتَجُونَ بِأَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا شَهِدَ الْحَادِثَ مُخَيَّرَ بَيْنَ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ حَسْبَةً، وَبَيْنَ التَّسْتُرِ عَلَى الْجَانِبِي، فَإِذَا سَكَتَ عَنِ الْحَادِثِ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْهِ الْعَهْدُ ذَلِكَ بِذَلِكَ عَلَى اخْتِيَارِ جِهَةِ السُّتْرِ، فَإِذَا شَهِدَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الضَّغِينَةَ هِيَ الَّتِي حَمَلَتْهُ عَلَى الشَّهَادَةِ. ومثلُ هَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ؛ لِلتَّهْمَةِ وَالضَّغِينَةِ كَمَا قَالَ عَمَرُ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّ أَحَدًا أَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلَ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا. وهذا ما لم يكن هناك عُذْرٌ يَمْنَعُ الشَّاهِدَ مِنْ تَأْخِيرِ الشَّهَادَةِ فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عُذْرٌ ظَاهِرٌ فِي تَأْخِيرِ الشَّهَادَةِ كِبَعْدِ الْمَسَافَةِ عَنْ مَحَلِّ الْقَاضِي. وَكَمَرَضِ الشَّاهِدِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاقِعِ، فَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ حِينَئِذٍ وَلَا تُبْطَلُ بِالتَّقَادُمِ. والأحنافُ الَّذِينَ قَالُوا بِهَذَا الشَّرْطِ لَمْ يُقَدِّرُوا لَهُ أَمَدًا؛ بَلْ قَوَّضُوا الْأَمْرَ لِلْقَاضِي يُقَدِّرُهُ تَبَعًا لظُرُوفِ كُلِّ حَالَةٍ لَتَعْدِيرِ التَّوْقِيتِ، نَظَرًا لِاخْتِلَافِ الْأَعْدَارِ.

وبعضُ الأحنافِ قَدَّرَ التَّقَادُمَ بِشَهْرِ، وَبَعْضُهُمْ قَدَّرَهُ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ. أما جمهورُ الفقهاءِ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، وَالشَّافِعِيَّةِ، وَالظَّاهِرِيَّةِ وَالشَّيْخَةِ الزَّيْدِيَّةِ، فَإِنَّ التَّقَادُمَ عِنْدَهُمْ لَا يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ الشَّهَادَةِ مَهْمَا كَانَتْ مُتَأَخِّرَةً. وَلِلْحَنَابِلَةِ رَأْيَانِ: رَأْيٌ مِثْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَرَأْيٌ مِثْلُ الْجُمْهُورِ.

هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَخْكُمَ بِعِلْمِهِ؟ يَرَى الظَّاهِرِيَّةُ أَنَّهُ فَرَضٌ عَلَى الْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ فِي الدَّمَاءِ، وَالْقِصَاصِ، وَالْأَمْوَالِ، وَالْفُرُوجِ، وَالْحُدُودِ، سَوَاءً عَلِمَ ذَلِكَ قَبْلَ وَلَايَتِهِ أَوْ بَعْدَ وَلَايَتِهِ وَأَقْوَى مَا حَكَّمَ بِعِلْمِهِ، لِأَنَّهُ يَقِينُ الْحَقَّ، ثُمَّ بِالْإِقْرَارِ، ثُمَّ بِالْبَيِّنَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾^(١). وَقَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ». فَصَحَّ أَنَّ الْقَاضِيَّ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِالْقِسْطِ، وَلَيْسَ مِنَ الْقِسْطِ أَنْ يَتْرَكَ الظَّالِمَ عَلَى ظُلْمِهِ لَا يُغَيِّرُهُ، وَصَحَّ أَنَّ فَرَضًا عَلَى الْقَاضِي أَنْ يُغَيِّرَ كُلَّ مُنْكَرٍ عَلِمَهُ يَدِهِ، وَأَنْ يَعْطِيَ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَلَا فَهْوَ ظَالِمٍ. وَأَمَّا جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِعِلْمِهِ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه «لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا عَلَى حَدٍّ لَمْ أَحُدْهُ حَتَّى تَقُومَ الْبَيِّنَةُ عِنْدِي». وَلَئِنْ الْقَاضِيَّ كَثَّرْتَهُ مِنَ الْأَفْرَادِ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَا شَهِدَهُ مَا لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ. وَلَوْ رَمَى الْقَاضِي زَانِيًا بِمَا شَهِدَهُ مِنْهُ، وَهُوَ لَا يَمْلِكُ عَلَى مَا يَقُولُ الْبَيِّنَةُ الْكَامِلَةُ لَكَانَ قَازِفًا يَلْزَمُهُ حَدُّ الْقَذْفِ، وَإِذَا كَانَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى الْقَاضِي التُّطُقُ بِمَا يَعْلَمُ،

فَأَوَّلَى أَنْ يَحْزَمَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ، وَأَصْلُ هَذَا الرَّأْيِ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^(١).

هَلْ يَثْبُتُ الْحَدُّ بِالْحَبْلِ؟ ذهب الجمهور إلى أَنَّ مُجَرَّدَ الْحَبْلِ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْحَدُّ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْاعْتِرَافِ أَوْ الْبَيِّنَةِ، وَاسْتَدْلُوا عَلَى هَذَا بِالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَرِّهِ الْحُدُودِ بِالشَّهَادَاتِ. وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ لَامْرَأَةٍ حُبْلَى: اسْتَكْرَهْتِ؟؟؟ قَالَتْ: لَا... قَالَ: فَلَعَلَّ رَجُلًا أَتَاكَ فِي نَوْمِكَ... قَالُوا: وَرَوَى الْأَثْبَاطُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَبِلَ قَوْلَ امْرَأَةٍ ادَّعَتْ أَنَّهَا ثَقِيلَةُ الثَّوْمِ، وَأَنَّ رَجُلًا طَرَقَهَا وَلَمْ تَذَرِ مِنْهُ بَعْدُ. وَأَمَّا مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ فَقَالُوا: إِذَا حَمَلَتِ الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُعْلَمْ لَهَا زَوْجٌ وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّهَا أَكْرَهَتْ فَإِنَّهَا تُحَدُّ قَالُوا: فَإِنْ ادَّعَتْ الْإِكْرَاهَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِأَمَارَةٍ تَدُلُّ عَلَى اسْتِكْرَاهِهَا، مِثْلُ أَنْ تَكُونَ بِكَرٍّ فَتَأْتِي وَهِيَ تُذَمِّي، أَوْ تَفْضَحَ نَفْسَهَا بِأَثَرِ الْاسْتِكْرَاهِ. وَكَذَلِكَ إِذَا ادَّعَتْ الزَّوْجِيَّةَ؛ فَإِنْ دَعَاَهَا لَا تُقْبَلُ إِلَّا أَنْ تُقِيمَ عَلَى ذَلِكَ الْبَيِّنَةَ. وَاسْتَدْلُوا لِمَذْهَبِهِمْ بِقَوْلِ عُمَرَ: الرَّجْمُ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مَنْ زَنَى مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا كَانَ مُحْصَنًا: إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُ، أَوْ الْحَمْلُ، أَوْ الْاعْتِرَافُ. وَقَالَ عَلِيٌّ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ الزَّانِيَّ زَيْنَانَ: زَنَى سِرًّا وَزَنَى عَلَانِيَةً. فَزَنَى السِّرُّ أَنْ يَشْهَدَ الشَّهَوْدُ. فَيَكُونُ الشَّهَوْدُ أَوَّلَ مَنْ يَزِمِي. وَزَنَى الْعَلَانِيَّةُ أَنْ يَظْهَرَ الْحَبْلُ، وَالْاعْتِرَافُ». قَالُوا: هَذَا قَوْلُ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ مُخَالَفٌ فِي عَصَرِهِمْ فَيَكُونُ إِجْمَاعًا.

سُقُوطُ الْحَدِّ بِظُهُورِ مَا يَقْطَعُ بِالزَّوْجَةِ: إِذَا ظَهَرَ بِالْمَرْأَةِ أَوْ بِالرَّجُلِ مَا يَقْطَعُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمَا زَنَى؛ كَأَن تَكُونَ الْمَرْأَةُ عَذْرَاءً لَمْ تُقْضَ بِكَارِزَتِهَا أَوْ رَتْقَاءَ مَسْدُودَةِ الْفَرْجِ، أَوْ يَكُونَ الرَّجُلُ مَجْبُوبًا أَوْ عَيْنًا سَقَطَ الْحَدُّ. وَقَدْ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلِيًّا لِقَتْلِ رَجُلٍ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى إِحْدَى النِّسَاءِ؛ فَذَهَبَ فَوَجَدَهُ يَغْتَسِلُ فِي مَاءٍ فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ فَأَخْرَجَهُ مِنَ الْمَاءِ لِيَقْتُلَهُ؛ فَرَأَاهُ مَجْبُوبًا؛ فَتَرَكَهُ وَرَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ.

الْوَلَدُ يَأْتِي لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ: إِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ وَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ مُذْ تَزَوَّجَتْ فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا. قَالَ مَالِكٌ: بَلَغَنِي أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ أَتَى بِامْرَأَةٍ قَدْ وَلَدَتْ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُرْجَمَ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَحَمَلُهُ وَفَصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾^(٢). وَقَالَ: ﴿وَالْوَلَدُ يُرْضَعُ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّي الرِّضَاعَةَ﴾^(٣). فَالْحَمْلُ يَكُونُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَا رَجْمَ عَلَيْهَا؛ فَبَعَثَ عُثْمَانُ فِي أَثَرِهَا فَوَجَدَهَا قَدْ رُجِمَتْ.

(١) سورة النور، الآية: ١٣.

(٢) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

وَقُتْ إِقَامَةُ الْحَدِّ: قَالَ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ^(١): وَأَمَّا الْوَقْتُ فَإِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقَامُ فِي الْحَرِّ الشَّدِيدِ وَلَا فِي الْبَرْدِ، وَلَا يُقَامُ عَلَى الْمَرِيضِ. وَقَالَ قَوْمٌ: يُقَامُ - وَيَهْ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ - وَاحْتِجَاً بِحَدِيثِي عُمَرَ أَنَّهُ أَقَامَ الْحَدَّ عَلَى قُدَامَةِ وَهُوَ مَرِيضٌ. قَالَ: وَسَبَبُ الْخِلَافِ مَعَارِضَةُ الظَّوَاهِرِ لِلْمَفْهُومِ مِنَ الْحَدِّ - وَهُوَ أَنَّهُ حَيْثُ لَا يَغْلُبُ عَلَى ظَنِّ الْمُقِيمِ لَهُ قَوَاتُ نَفْسِ الْمَحْدُودِ. فَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْأَمْرِ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ مُطْلَقاً مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ قَالَ يَحْدُ الْمَرِيضُ. وَمَنْ نَظَرَ إِلَى الْمَفْهُومِ مِنَ الْحَدِّ قَالَ لَا يَحْدُ الْمَرِيضُ حَتَّى يَبْرَأَ - وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ.

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَقَدْ حُكِيَ فِي الْبَحْرِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ يُنْهَلُ الْبُكَرُ حَتَّى تَزُولَ شِدَّةُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، وَالْمَرَضُ الْمَرْجُوعُ بَرْؤُهُ - فَإِنْ كَانَ مَيُؤُوساً، فَقَالَ الْهَادِي وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنَّهُ يُضْرَبُ بِعُكُولٍ^(٢) إِنْ اخْتَمَلَهُ. وَقَالَ النَّاصِرُ وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ: لَا يَحْدُ فِي مَرَضِهِ وَإِنْ كَانَ مَيُؤُوساً وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ، لِحَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْبَلٍ الْآتِي: وَأَمَّا الْمَرْجُومُ إِذَا كَانَ مَرِيضاً أَوْ نَحْوَهُ فَذَهَبَتِ الْعِتْرَةُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْحَنْفِيَّةُ، وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْهَلُ لِمَرَضٍ وَلَا لِغَيْرِهِ إِذِ الْقَضْدُ إِتْلَافُهُ.

وَقَالَ الْمِزْوَزِيُّ: يُؤَخَّرُ لِشِدَّةِ الْحَرِّ أَوْ الْبَرْدِ أَوْ الْمَرَضِ، سِوَاءً ثَبَّتَ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ. وَقَالَ الْأَسْفَرَايِينِيُّ: يُؤَخَّرُ لِلْمَرَضِ فَقَطْ، وَفِي الْحَرِّ وَالْبَرْدِ أَوْجُهُ - يُرْجَمُ فِي الْحَالِ أَوْ حَيْثُ يَثْبُتُ بِالْبَيِّنَةِ لَا الْإِقْرَارَ أَوْ الْعَكْسَ. وَالْحُبْلَى لَا تُرْجَمُ حَتَّى تَضَعُ وَتُرْضَعَ وَلَدَهَا إِنْ لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يُرْضِعُهُ. وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «إِنَّ أُمَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَنَتْ، فَأَمَرَنِي أَنْ أُجْلِدَهَا فَاتَيْنَاهَا فَإِذَا هِيَ حَدِيثُهُ عَهْدٍ بِنِقَاسٍ فَخَشِيتُ أَنْ أُجْلِدَهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَحْسَنْتَ... أَتْرَكْتُهَا حَتَّى تُمَاتِلَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ.

الْحَفَرُ لِلْمَرْجُومِ: اخْتَلَفَتِ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي الْحَفْرِ لِلْمَرْجُومِ فَبَعْضُهَا مُصَرِّحٌ فِيهِ بِالْحَفْرِ لَهُ - وَبَعْضُهَا لَمْ يَصْرَحْ بِهِ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا حَفَرَ. وَلا خِلَافَ مَا وَرَدَ مِنْ أَحَادِيثِ، اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ: فَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُحْفَرُ لِلْمَرْجُومِ. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: يُحْفَرُ لَهُ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ حِينَ أَمَرَ بِرَجْمِ شَرَاةِ الْهَمْدَانِيَّةِ أَخْرَجَهَا، فَحَفَرَ لَهَا حُفْرَةً، فَأَدْخَلَتْ فِيهَا، وَأَخَذَ النَّاسُ بِهَا يَزْمُونَهَا. وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَخَيَّرَ فِي ذَلِكَ. وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ يُحْفَرُ لِلْمَرْأَةِ خَاصَّةً. وَقَدْ ذَهَبَتِ الْعِتْرَةُ إِلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ الْحَفَرُ إِلَى سُرَّةِ الرَّجُلِ وَتَذْيِ الْمَرْأَةِ، وَيُسْتَحَبُّ جَمْعُ ثِيَابِهَا عَلَيْهَا وَشَدُّهَا بِحَيْثُ لَا تَتَكَشَّفُ عَوْرَتُهَا فِي تَقْلُبِهَا، وَتَكَرَّرَ اضْطِرَابُهَا إِذَا

لم يُخَفَّرَ لَهَا. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا تُرْجَمُ إِلَّا قَاعِدَةٌ وَأَمَّا الرَّجُلُ فَجَمُورُهُمْ عَلَى أَنَّهُ يُرْجَمُ قَائِماً. وَقَالَ مَالِكٌ: قَاعِداً - وَقَالَ غَيْرُهُ: يُخَيَّرُ الْإِمَامُ بَيْنَهُمَا.

حُضُورُ الْإِمَامِ وَالشُّهُودِ الرَّجْمِ: ^(١) قَالَ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ: «حَكَى صَاحِبُ الْبَحْرِ عَنِ الْعِثْرَةِ، وَالشَّافِعِيِّ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ حُضُورُ الرَّجْمِ، وَهُوَ الْحَقُّ، لِعَدَمِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى الْوَجُوبِ - وَلَمَّا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثٍ مَا عِزَّ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِرَجْمِ مَا عِزَّ وَلَمْ يَخْرُجْ مَعَهُمْ، وَالزَّنَى مِنْهُ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ كَمَا سَلَفَ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَخْضَرْ فِي رَجْمِ الْغَامِذِيَّةِ، كَمَا زَعَمَ الْبَعْضُ. قَالَ فِي التَّلْخِصِ: لَمْ يَفَعْ فِي طُرُقِ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّهُ حَضَرَ، بَلْ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَحْضَرْ. وَقَدْ جَزَمَ بِذَلِكَ الشَّافِعِيُّ. فَقَالَ: «وَأَمَّا الْغَامِذِيَّةُ فَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَغَيْرِهِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا تَبَيَّنَ عَدَمُ الْوَجُوبِ عَلَى الشُّهُودِ وَلَا عَلَى الْإِمَامِ. وَأَمَّا الْاسْتِحْبَابُ فَقَدْ حَكَى ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنَّ الْفُقَهَاءَ اسْتَحَبُّوا أَنْ يَبْدَأَ الْإِمَامُ بِالرَّجْمِ إِذَا ثَبَتَ الزَّنَى بِالْإِقْرَارِ، وَتَبَدَّى الشُّهُودُ بِهِ إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ.

شُهُودٌ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْحَدُّ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٢). اسْتَدَلَّ الْعُلَمَاءُ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْهَدَ إِقَامَةُ الْحَدِّ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَاخْتَلَفُوا فِي عَدَدِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ - فَقِيلَ: أَرْبَعَةٌ، وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ، وَقِيلَ: اِثْنَانِ، وَقِيلَ: سَبْعَةٌ فَأَكْثَرُ.

الضَّرْبُ فِي حَدِّ الْجَلْدِ: ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُضْرَبُ سَائِرُ الْأَعْضَاءِ مَا عدا الْفَرْجَ وَالْوَجْهَ وَمَا عدا الرَّأْسَ كَذَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقَالَ مَالِكٌ: يُجْرَدُ الرَّجُلُ فِي ضَرْبِ الْحُدُودِ كُلِّهَا، وَكَذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، مَا عدا الْقَذْفَ. وَيُضْرَبُ قَاعِداً لَا قَائِماً ^(٣). قَالَ الثَّوَوِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا: وَإِذَا ضُرِبَ بِالسُّوطِ يَكُونُ سَوْطاً مُّغْتَدِلاً فِي الْحَجْمِ، بَيْنَ الْقَضِيبِ وَالْعَصَا. فَإِنْ ضُرِبَ بِجَرِيدَةٍ، فَلْتَكُنْ خَفِيفَةً بَيْنَ الْيَاسَةِ وَالرُّطْبَةِ، وَيُضْرِبُهُ، ضَرْباً بَيْنَ ضَرْبَيْنِ، فَلَا يَرْفَعُ يَدَهُ فَوْقَ رَأْسِهِ - وَلَا يَكْتَفِي بِالْوَضْعِ، بَلْ يَرْفَعُ ذِرَاعَهُ رَفْعاً مُّغْتَدِلاً.

إِمْهَالُ الْبِكْرِ: تُمَهَّلُ الْبِكْرُ حَتَّى تَزُولَ شِدَّةُ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، وَكَذَلِكَ الْمَرْجُو الشِّفَاءَ، فَإِنْ كَانَ

(١) ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الشَّاهِدَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ مَنْ يَرْمِي الزَّانِيَ الْمُحْصَنَ إِذَا ثَبَتَ الْحَدُّ بِالشَّهَادَةِ - وَأَنَّ الْإِمَامَ يُجْبِرُهُ عَلَى ذَلِكَ، لَمَّا فِيهِ مِنَ الزَّجْرِ عَنِ التَّسَاهُلِ وَالتَّرْغِيبِ فِي التَّثْبِيتِ - فَإِذَا كَانَ الثَّبُوتُ بِالْإِقْرَارِ وَجِبَ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ أَنْ يَبْدَأَ الرَّجْمَ.

مِنْوُوسًا مِنْ شِفَائِهِ. فَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنَّهُ يُضْرَبُ بِعُثْكُولٍ^(١) إِنْ اِخْتَمَلَهُ. رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَّهُ اشْتَكَى^(٢) رَجُلٌ مِنْهُمْ حَتَّى أَضْنَى^(٣) فَعَادَ جِلْدُهُ عَلَى عَظْمٍ. دَخَلَتْ عَلَيْهِ جَارِيَةٌ لِبَعْضِهِمْ، فَهَشَّ لَهَا فَوَقَعَ عَلَيْهَا^(٤). فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ رَجَالُ قَوْمِهِ يَعُودُونَهُ أَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَقَالَ اسْتَفْتُوا لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَإِنِّي قَدْ وَقَعْتُ عَلَى جَارِيَةٍ دَخَلْتُ عَلَيْهَا. فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا بِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الضَّرِّ مِثْلَ الَّذِي هُوَ بِهِ، لَوْ حَمَلْنَاهُ إِلَيْكَ لَتَفْسَخْتَ عِظَامَهُ، مَا هُوَ إِلَّا جِلْدٌ عَلَى عَظْمٍ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْخُذُوا لَهُ مِائَةَ شِمْرَاجٍ فَيَضْرِبُونَهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً.

هَلْ لِلْمَجْلُودِ دِيَّةٌ إِذَا مَاتَ؟ إِذَا مَاتَ الْمَجْلُودُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ. قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فَجِلْدُهُ الْإِمَامُ أَوْ جَلَادُهُ الْحَدَّ الشَّرْعِيُّ فَمَاتَ فَلَا دِيَّةَ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةَ، لَا عَلَى الْإِمَامِ «الْحَاكِمِ» وَلَا عَلَى جَلَادِهِ، وَلَا فِي بَيْتِ الْمَالِ». كَانَ مَا تَقَدَّمَ هُوَ حُكْمُ جَرِيمَةِ الزَّنى، وَبَقِيَ أَنْ نَذْكُرَ بَعْضَ الْجَرَائِمِ وَأَحْكَامِهَا فِيمَا يَلِي:

١- عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ: إِنَّ جَرِيمَةَ اللَّوَاطِ مِنْ أَكْبَرِ الْجَرَائِمِ، وَهِيَ مِنَ الْفَوَاحِشِ الْمُفْسِدَةِ لِلخَلْقِ وَلِلْفِطْرَةِ وَلِلدِّينِ وَالْأَنْبِيَاءِ، بَلْ وَلِلْحَيَاةِ نَفْسِهَا، وَقَدْ عَاقَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِأَقْسَى عِقَابِهِ، فَخَسَفَ الْأَرْضَ بِقَوْمِ لُوطٍ، وَأَمْطَرَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ جَزَاءً فِعْلَتِهِمْ الْقَذَرَةَ. وَجَعَلَ ذَلِكَ قُرْآنًا يُتْلَى لِيَكُونَ ذِكْرًا. قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ. إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ الْنِسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ. وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَبْطَهُرُونَ. فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَايِبِينَ. وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَأَنْظَرُوا كَيْفَ كَانَتْ عِقَابُهُ الْمُجْرِمِينَ﴾^(٥).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ وَصَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ. وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمَنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَنْفَوْرُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ. قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا تُرِيدُ. قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ. قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَنْفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ

(١) اشتكى: مرض.

(٢) وقع عليها: زنى بها.

العثكول: العذق من أعذاق النخل.

الضنى: شدة الإجهاد من المرض.

سورة الأعراف، الآية: ٨٠-٨٤.

يَقْرِبُ . فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَيْهِمَا سَافِلَهًا وَأَمَظَرْنَا عَلَيْهِمَا حِكَاةً مِّن سَجِيلٍ مَّنْضُورٍ .
مُسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ^(١) . وقد أَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ بِقَتْلِ فَاعِيلِهِ وَلَعْنِهِ .
روى أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَفْعَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ ، فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ» .

وَلَفْظُ النَّسَائِيِّ : «لَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ . . . لَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ . .
لَعَنَ اللَّهُ مَنْ عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لُوطٍ» . قَالَ الشُّوْكَانِيُّ : «وَمَا أَحَقُّ مُرْتَكِبَ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ ، وَمُقَارِفَ
هَذِهِ الرَّذِيلَةِ الذَّمِيْمَةِ بِأَنْ يُعَاقَبَ عُقُوبَةً يَصِيرُ بِهَا عِبْرَةً لِلْمُعْتَبِرِينَ ، وَيُعَذَّبَ تَعَذُّبًا يَكْسِرُ شَهْوَةَ
الْفَسَقَةِ الْمُتَمَرِّدِينَ . فَحَقِيقٌ بِمَنْ أَتَى بِفَاحِشَةِ قَوْمٍ مَا سَبَقَهُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ، أَنْ يُضَلَّى
مِنَ الْعُقُوبَةِ بِمَا يَكُونُ فِي الشَّدَةِ وَالشَّنَاعَةِ مُشَابِهًا لِعُقُوبَتِهِمْ ، وَقَدْ خَسَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِمْ .
وَأَسْتَأْصَلَ بِذَلِكَ الْعَذَابِ بِكَرْهِهِمْ وَتَبِيْهِهِمْ» . وَإِنَّمَا شَدَّدَ الْإِسْلَامُ فِي عُقُوبَةِ هَذِهِ الْجَرِيْمَةِ لِأَثَارِهَا
السَّيِّئَةِ وَأَصْرَارِهَا فِي الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ . وَهَذِهِ الْأَضْرَارُ نَذَرُهَا مُلْخَصَةً مِنْ كِتَابِ «الْإِسْلَامِ
وَالطَّبِّ» فِيمَا يَلِي^(٢) :

الرُّغْبَةُ فِي الْمَرْأَةِ : مِنْ شَأْنِ اللَّوَاظَةِ أَنْ تَصْرِفَ الرَّجُلَ عَنِ الْمَرْأَةِ ، وَقَدْ يَبْلُغُ بِهِ الْأَمْرُ إِلَى
حَدِّ الْعَجْزِ عَنْ مُبَاشَرَتِهَا ، وَبِذَلِكَ تَتَعَطَّلُ أَمُّهُ وَظَافَةُ الزَّوْاجِ ، وَهِيَ إِيجَادُ النَّسْلِ .
وَلَوْ قُدِّرَ لِجَمَلِ هَذَا الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ، فَإِنَّ زَوْجَتَهُ تَكُونُ ضَحِيَّةً مِنَ الضَّحَايَا ، فَلَا تَظْفَرُ
بِالسَّكَنِ^(٣) ، وَلَا بِالْمَوَدَّةِ ، وَلَا بِالرَّحْمَةِ الَّتِي هِيَ دَسْتُورُ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ ، فَتَقْضِي حَيَاتَهَا مُعَذَّبَةً
مُعَلَّقَةً ، لَا هِيَ مُتَزَوِّجَةٌ وَلَا مُطْلَقَةٌ .

التَّأْيِيزُ فِي الْأَعْصَابِ : وَإِنَّ هَذِهِ الْعَادَةَ تَغْزُو النَّفْسَ ، وَتَوْثُرُ فِي الْأَعْصَابِ تَأْثِيرًا خَاصًّا ،
أَحَدُ نَتَائِجِهِ الْإِصَابَةُ بِالْإِنْعِكَاسِ النَّفْسِيِّ فِي خُلُقِ الْفَرْدِ ، فَيَشْعُرُ فِي صَمِيمِ فَوَادِهِ بِأَنَّهُ مَا خُلِقَ
لِيَكُونَ رَجُلًا ، وَيَنْقَلِبَ الشُّعُورُ إِلَى شُدُوذٍ ، بِهِ يَنْعَكِسُ شَعُورُ اللَّائِطِ انْعِكَاسًا غَرِيبًا ، فَيَشْعُرُ بِمِثْلِ
إِلَى بَنِي جَنْسِهِ ، وَتَتَجَهُّ أَفْكَارُهُ الْخَبِيثَةُ إِلَى أَعْضَائِهِمُ التَّنَاسُلِيَّةِ . وَمِنْ هَذَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَبَيَّنَ الْعِلَّةُ
الْحَقِيقِيَّةُ فِي إِسْرَافِ بَعْضِ الشُّبَّانِ السَّاقِطِينَ فِي التَّزْوِينِ وَتَقْلِيدِهِمُ النِّسَاءَ فِي وَضْعِ الْمَسَاحِقِ
الْمُخْتَلَفَةِ عَلَى وَجْهِهِمْ ، وَمَحَاوَلَتِهِمُ الظُّهُورَ بِمَظْهَرِ الْجَمَالِ بِتَحْمِيرِ أَضْدَاعِهِمْ ، وَتَرْجِيحِ
حَوَاجِبِهِمْ وَتَشْيِيهِمْ فِي مِثْيَبِهِمْ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا نُشَاهِدُهُ جَمِيعًا فِي كُلِّ مَكَانٍ ، وَتَقَعُ عَلَيْهِ

(١) سورة هود، الآية: ٧٧-٨٣.

(٢) كتاب «الإسلام والطب» للدكتور محمد وصفي.

(٣) السكن: السكينة.

أَبْصَارَنَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ. وَلَقَدْ أَثْبَتَتْ كِتَابُ الطَّبِّ كَثِيرًا مِنَ الْوَقَائِعِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الشَّدُوذِ أَضْرَبُ صَفْحًا عَنْ ذِكْرِهَا.

وَلَا يَقْتَصِرُ الْأَمْرُ عَلَى إصَابَةِ اللَّوْاطِ بِالْإِنْعِكَاسِ النَّفْسِيِّ، بَلْ هُنَاكَ مَا تُسَبِّبُهُ هَذِهِ الْفَاحِشَةُ مِنْ إِضْعَافِ الْقُوَى النَّفْسِيَّةِ الطَّبِيعِيَّةِ فِي الشَّخْصِ كَذَلِكَ، وَمَا تُحْدِثُهُ مِنْ جَفَلِهِ غُرُوضَةً لِلْإِصَابَةِ بِأَمْرَاضٍ عَصَبِيَّةٍ شَادَّةٍ وَعِلَلٍ نَفْسِيَّةٍ شَانَّةٍ، تُفْقِدُهُ لَذَّةَ الْحَيَاةِ، وَتُسْلِيئُهُ صِفَةَ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالرَّجُولَةِ، فَتُخَيِّبُ فِيهِ لَوْثَاتٍ وَرَائِيَّةَ خَاصَّةٍ، وَتُظْهِرُ عَلَيْهِ آفَاتٍ عَصَبِيَّةٍ كَامِنَةٌ تُبْذِرُهَا هَذِهِ الْفَاحِشَةُ، وَتَدْعُو إِلَى تَسْلُطِهَا عَلَيْهِ. وَمِثْلُ هَذِهِ الْآفَاتِ الْعَصَبِيَّةِ النَّفْسِيَّةِ: الْأَمْرَاضُ السَّارِيَّةُ، وَالْمَاسُوشِيَّةُ، وَالْفَيْتَشْرَمُ وَغَيْرُهَا.

التَّأْيِيرُ عَلَى الْمُخِّ: وَاللَّوْاطُ بِجَانِبِ ذَلِكَ يَسَبِّبُ اخْتِلَالَ كَبِيرًا فِي تَوَازُنِ عَقْلِ الْمَرْءِ، وَارْتِبَاكَآ عَامًّا فِي تَفْكِيرِهِ، وَرُكُودًا غَرِيبًا فِي تَصَوُّرَاتِهِ، وَبَلَاهَةً وَاضِحَةً فِي عَقْلِهِ، وَضَعْفًا شَدِيدًا فِي إِرَادَتِهِ. وَإِنَّ ذَلِكَ لَيَرْجِعُ إِلَى قَلَّةِ الْإِفْرَازَاتِ الدَّاخِلِيَّةِ الَّتِي تُفَرِّزُهَا الْغَدَّةُ الدَّرْقِيَّةُ، وَالْغَدَّةُ فَوْقَ الْكَلْبَى، وَغَيْرِهَا مِمَّا يَتَأَثَّرُ بِاللَّوْاطِ تَأَثُّرًا مُبَاشِرًا؛ فَيَضْطَرُّ عَمَلُهَا وَتُخْتَلُّ وُظَائِفُهَا. وَإِنَّكَ لَتَجِدُ هُنَاكَ عِلَاقَةً وَثِيقَةً بَيْنَ (النَّبُو سَتَانِيَا) وَاللَّوْاطِ، وَارْتِبَاطًا غَرِيبًا بَيْنَهُمَا. فَيَصَابُ اللَّوْاطُ بِالْبَلَّةِ وَالْعَبْطِ وَشُرُودِ الْفِكْرِ وَضِيَاعِ الْعَقْلِ وَالرَّشَادِ.

السُّوَيْدَاءُ: وَاللَّوْاطُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَبَبًا فِي ظَهْوَرِ مَرَضِ السُّوَيْدَاءِ أَوْ يَغْدُو عَامِلًا قَوِيًّا عَلَى إِظْهَارِهِ وَبَعِيْهِ. وَلَقَدْ وَجَدْنَا أَنَّ هَذِهِ الْفَاحِشَةَ وَسِيلَةً شَدِيدَةً لِتَأْيِيرِ عَلَى هَذَا الدَّاءِ مِنْ حَيْثُ مَضَاعَفَتِهَا لَهُ وَزِيَادَةُ تَعْقِيدِهَا لِأَعْرَاضِهِ وَرَجْعُ ذَلِكَ لِلشَّدُوذِ الْوُظِيفِيِّ لِهَذِهِ الْفَاحِشَةِ الْمُنْكَرَةِ وَسُوءِ تَأْيِيرِهَا عَلَى أَعْصَابِ الْجِسْمِ.

عَدَمُ كِفَايَةِ اللَّوْاطِ: وَاللَّوْاطُ عِلَّةٌ شَادَّةٌ وَطَرِيقَةٌ غَيْرُ كَافِيَةٍ لِإِشْبَاعِ الْعَاطِفَةِ الْجَنَسِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ الْأَصْلِ عَنِ الْمُلَامَسَةِ الطَّبِيعِيَّةِ؛ لَا تَقُومُ بِإِرْضَاءِ الْمَجْمُوعِ الْعَصَبِيِّ، شَدِيدَةِ الْوُطَاقَةِ عَلَى الْجِهَازِ الْعَضَلِيِّ، سَبَبَةً التَّأْيِيرِ عَلَى سَائِرِ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ. وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى فِسيُولُوجِيَا الْجِمَاعِ وَالْوُظِيفَةِ الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي تُؤَدِّيها الْأَعْضَاءُ التَّنَاسِلِيَّةُ وَقَتَ الْمُبَاشَرَةِ، ثُمَّ قَارَنَّا ذَلِكَ بِمَا يَحْدُثُ فِي اللَّوْاطِ، وَجَدْنَا الْفَرْقَ بَعِيدًا وَالتَّبَوُّنَ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ شَاسِعًا، نَاهِيكَ بِعَدَمِ صِلَاحِيَةِ الْمَوْضِعِ وَقَدِّ مَلَأَمَتِهِ لِلْوَضْعِ الشَّادِّ.

ارْتِخَاءُ عَضَلَاتِ الْمُسْتَقِيمِ وَتَمَرُّقُهُ: وَإِنَّكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى اللَّوْاطِ مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى وَجَدْتَهُ سَبَبًا فِي تَمَرُّقِ الْمُسْتَقِيمِ وَهَتِكِ أَنْسِجَتِهِ وَارْتِخَاءِ عَضَلَاتِهِ وَسُقُوطِ بَعْضِ أَجْزَائِهِ وَفَقْدِ السَّيْطَرَةِ عَلَى الْمَوَادِّ الْبَرَازِيَّةِ وَعَدَمِ اسْتِطَاعَةِ الْقَبْضِ عَلَيْهَا، وَلِذَلِكَ تَجِدُ الْفَاسِقِينَ دَائِمِي التَّلَوُّثِ بِهَذِهِ

المواد المتعقّنة بحيث تخرُج منهم بغير إرادة أو شعور.

علاقة اللواط بالأخلاقي: واللواط لَوْنَةُ أخلاقية ومرضى نفسي خطير فتجد جميع من يتصفون به سيئي الخلقي فاسيدي الطباع، لا يكادون يميزون بين الفضائل والردائل، ضعيفي الإرادة ليس لهم وجدان يؤنبهم ولا ضمير يزدعهم، لا يتحرّج أحدهم ولا يزدعه رادع نفسي عن السطو على الأطفال والصغار واستعمال العنف والشدة لإشباع عاطفته الفاسدة والتجروؤ على ارتكاب الجرائم التي نسمع عنها كثيراً ونطالع أخبارها في الجرائد السيارة وفي غيرها، ونجد تفاصيل حوادثها في المحاكم وفي كتب الطب.

اللوواط وعلاقته بالصحة العامة: واللواط فزق ما ذكرت يصيب مقترفيه بضيق الصدر ويزرئهم بحققان القلب، ويتركهم بحال من الضعف العام يعرضهم للإصابة بشتى الأمراض، ويجعلهم نهباً لمختلف العلل والأوصاب.

التأثير على أعضاء التناسل: ويضعف اللواط كذلك مراكز الإنزال الرئيسية في الجسم ويعمل على القضاء على الحيوية المتوية فيه، ويؤثر على تركيب مواد المني، ثم ينتهي الأمر بعد قليل من الزمن بعدم القدرة على إيجاد النسل، والإصابة بالعقم مما يحكم على اللايطين بالانقراض والزوال.

التيفود والدوسنتاريا: ونستطيع أن نقول: إن اللواط يسبب بجانب ذلك العدوى بالحمى التيفودية والدوسنتاريا وغيرهما من الأمراض الخبيثة التي تنتقل بطريق التلوث بالمواد البرازية المزودة بمختلف الجراثيم، المملوءة بشتى أسباب العلل والأمراض.

أمراض الزنى: ولا يخفى أن الأمراض التي تنتشر بالزنى يمكن أن تنتشر كذلك بطريق اللواط، وتصيب أصحابه فتفتك بهم فتكاً ذريعاً؛ فتبلي أجسامهم... وتخصد أرواحهم. مما تقدم تبين حكمة التشريع الإسلامي في تحريم اللواط، وتظهر دقة أحكامه في التكييل بمقترفيه، والأمر بالقضاء عليهم وتخليص العالم من شؤرهم.

رأي الفقهاء في حكم اللواط: ومع إجماع العلماء على حزمة هذه الجريمة، وعلى وجوب أخذ مقترفيها بالشدة؛ إلا أنهم اختلفوا في تقدير العقوبة المقررة لها إلى مذاهب ثلاثة:

١- مذمب القائلين بالقتل مطلقاً.

٢- ومذمب القائلين أن حده حد الزاني: فيجلد البكر ويؤجّم المخصن.

٣- ومذهب القائلين بالتعزير.

المذهب الأول: يرى أصحاب الرسول ﷺ؛ والنَّاصِرُ، والقَاسِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ: أَنَّ حَدَّ الْقَتْلِ لَوْ كَانَ بِكَرٍّ سِوَاءِ كَانَ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا بِهِ. وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

١- عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَفْعَلُ عَمَلَ قَوْمٍ لَوْطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ. قَالَ فِي التَّيْلِ: وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ. وَقَالَ الْحَافِظُ: رَجَالُهُ مَوْثُقُونَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا.

٢- وَعَنْ عَلِيِّ أَنَّهُ رَجَمَ مَنْ عَمِلَ هَذَا الْعَمَلِ، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ بِرَجْمِ مَنْ يَفْعَلُ هَذَا الْعَمَلِ مُخَصَّنًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مُخَصَّنٍ.

٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ جَمَعَ النَّاسَ فِي حَقِّ رَجُلٍ يُنْكِحُ كَمَا النِّسَاءُ. فَسَأَلَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَكَانَ مِنْ أَشَدِّهِمْ يَوْمَنِيذٍ قَوْلًا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «هَذَا ذَنْبٌ لَمْ تَغْصِ بِهِ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ، إِلَّا أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ صَنَعَ اللَّهُ بِهَا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ، تَرَى أَنَّ تَحْرِقَهُ بِالنَّارِ». فَكَتَبَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ يَأْمُرُهُ أَنْ يَحْرِقَهُ بِالنَّارِ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَفِي إِسْنَادِهِ إِرْسَالٌ، وَأَفَادَ الشُّوْكَانِيُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ تَنْهَضُ بِمَجْمُوعِهَا لِلْإِحْتِجَاجِ. وَهَؤُلَاءِ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ مُرْتَكِبِ هَذَا الْعَمَلِ. فَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ: أَنَّهُ يُقْتَلُ بِالسَّيْفِ، ثُمَّ يُحْرَقُ لِعِظَمِ الْمَعْصِيَةِ. وَذَهَبَ عُمَرُ وَغُثَمَانُ إِلَى أَنَّهُ يُلْقَى عَلَيْهِ حَائِطٌ. وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَنَّهُ يُلْقَى مِنْ أَعْلَى بِنَاءٍ فِي الْبَلَدِ. وَحَكَى الْبَغَوِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمَالِكٍ، وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، أَنَّهُ يُرْجَمُ. وَحَكَى ذَلِكَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ. وَرَوَى عَنِ الثَّخَفِيِّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَسْتَقِيمُ أَنْ يُرْجَمَ الزَّانِي مَرَّتَيْنِ لُرْجِمَ مَنْ يَفْعَلُ عَمَلَ قَوْمِ لَوْطٍ. وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ: حَرَقَ مَنْ يَفْعَلُ هَذَا الْعَمَلِ أَبُو بَكْرٍ وَعَلِيٌّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَهَشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

المذهب الثاني: وَذَهَبَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَالْحَسَنُ وَقَتَادَةُ، وَالثَّخَفِيُّ، وَالتَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبُو طَالِبٍ، وَالْإِمَامُ يَحْيَى، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ إِلَى أَنَّ حَدَّهُ حَدُّ الزَّانِي، فَيُجْلَدُ الْبَكْرُ وَيُعْرَبُ، وَيُرْجَمُ الْمُخَصَّنُ.

وَاسْتَدَلُّوا بِمَا يَأْتِي:

١ - أَنَّ هَذَا نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الزَّانِي، لِأَنَّهُ إِبْلَاجُ فَرْجٍ فِي فَرْجٍ؛ فَيَكُونُ اللَّائِطُ وَالْمَلُوطُ بِهِ دَاخِلَيْنِ تَحْتَ غُثُومِ الْأَدِلَّةِ الْوَارِدَةِ فِي الزَّانِي الْمُخَصَّنِ وَالْبَكْرِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَهُمَا زَانِيَانِ».

٢ - أَنَّهُ عَلَى فَرَضِ عَدَمِ شُمُولِ الْأَدْلَةِ الْوَارِدَةِ فِي عَقُوبَةِ الزَّئِنِيِّ لِهَمَا؛ فَهُمَا لَاحِقَانِ بِالزَّانِي بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ.

المذهب الثالث: وذهب أبو حنيفة، والمؤيد بالله، والمُرْتَضَى والشَّافِعِيُّ في قولٍ إلى تَغْيِيرِ مُرْتَكِبِ هَذِهِ الْفَاحِشَةِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ بِزَنْيٍ فَلَا يَأْخُذُ حُكْمُهُ. وَقَدْ رَجَّحَ الشُّوْكَانِيُّ مَذْهَبَ الْقَائِلِينَ بِالْقَتْلِ، وَضَعَفَ الْمَذْهَبَ الْأَخِيرَ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْأَدْلَةِ، وَنَاقَشَ الْمَذْهَبَ الثَّانِي فَقَالَ: «إِنَّ الْأَدْلَةَ الْوَارِدَةَ بِقَتْلِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ مُطْلَقًا مُخَصَّصَةٌ؛ لِعُمُومِ أَدْلَةِ الزَّئِنِيِّ الْفَارِقَةِ بَيْنَ الْبَكْرِ وَالْثِيْبِ عَلَى فَرَضِ شُمُولِهَا لِمُرْتَكِبِ جَرِيمَةِ قَوْمٍ لُوطٍ، وَتُبْطُلَةُ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ عَلَى فَرَضِ عَدَمِ الشُّمُولِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ فَاسِدًا لِلْإِعْتِبَارِ، كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ^(١).

الاسْتِمْنَاءُ: اسْتِمْنَاءُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ مِمَّا يَتَنَافَى مَعَ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْأَدَبِ وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِهِ: فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّهُ حَرَامٌ مُطْلَقًا. وَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّهُ حَرَامٌ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ، وَوَاجِبٌ فِي بَعْضِهَا الْآخَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِكَرَاهِيَتِهِ. أَمَّا الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى تَحْرِيمِهِ فَهُمْ الْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالزَّيْدِيَّةُ. وَحُجَّتُهُمْ فِي التَّحْرِيمِ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ بِحِفْظِ الْفُرُوجِ فِي كُلِّ الْحَالَاتِ، إِلَّا بِالنِّسْبَةِ لِلزَّوْجَةِ، وَمِلْكِ الْيَمِينِ. فَإِذَا تَجَاوَزَ الْمَرْءُ هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ وَاسْتَمْنَى؛ كَانَ مِنَ الْعَادِينَ الْمُتَجَاوِزِينَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُمْ إِلَى مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ . فَمَنْ أَتَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾^(٢). وَأَمَّا الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى التَّحْرِيمِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ، وَالْوُجُوبِ فِي بَعْضِهَا الْآخَرِ، فَهُمْ الْأَحْنَافُ فَقَدْ قَالُوا: إِنَّهُ يَجِبُ الْاسْتِمْنَاءُ إِذَا خِيفَ الْوُقُوعُ فِي الزَّئِنِيِّ بِدُونِهِ، جَزْئِيًّا عَلَى قَاعِدَةٍ: اِزْتِكَابِ أَخْفِ الضَّرَرَيْنِ.

وقالوا: إِنَّهُ يَخْزَمُ إِذَا كَانَ لِاسْتِجْلَابِ الشَّهْوَةِ وَإِثَارَتِهَا. وقالوا: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا غَلَبَتْ الشَّهْوَةُ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ أَوْ أَمَةٌ وَاسْتَمْنَى بِقَصْدِ تَسْكِينِهَا. وَأَمَّا الْحَنَابِلَةُ فَقَالُوا: أَنَّهُ حَرَامٌ، إِلَّا إِذَا اسْتَمْنَى خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الزَّئِنِيِّ، أَوْ خَوْفًا عَلَى صِحَّتِهِ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ أَوْ أَمَةٌ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الزَّوْاجِ، فَإِنَّهُ لَا خَرَجَ عَلَيْهِ. وَأَمَّا ابْنُ حَزْمٍ فَيَرَى أَنَّ الْاسْتِمْنَاءَ مَكْرُوهٌ وَلَا إِثْمَ فِيهِ لِأَنَّ مَسَّ الرَّجُلِ ذِكْرَهُ بِشِمَالِهِ مُبَاحٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ كُلِّهَا وَإِذَا كَانَ مُبَاحًا فَلَيْسَ هُنَاكَ زِيَادَةٌ عَلَى الْمُبَاحِ إِلَّا التَّعَمُّدُ لِنَزُولِ الْمَنِيِّ: فَلَيْسَ حَرَامًا أَصْلًا - لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾^(٣).

(١) لأنه لا قياس مع النص.

(٢) سورة المؤمنون، الآيات: ٥ - ٧.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١١٩.

وليس لهذا ما فَصَّلَ لَنَا تَحْرِيمَهُ، فهو حلالٌ لقوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(١). قال: وإِنَّمَا كَرِهَ الاستِمْنَاءَ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَلَا مِنَ الْفَضَائِلِ. وَرَوَى لَنَا أَنَّ النَّاسَ تَكَلَّمُوا فِي الْاسْتِمْنَاءِ فَكَرِهَتْهُ طَائِفَةٌ وَأَبَاحَتْهُ أُخْرَى. وَمِمَّنْ كَرِهَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَعَطَاءٌ. وَمِمَّنْ أَبَاحَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَبَعْضُ كِبَارِ التَّابِعِينَ. وَقَالَ الْحَسَنُ: كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْمَغَازِي. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: كَانَ مَنْ مَضَى يَأْمُرُونَ شَبَابَهُمْ بِالْاسْتِمْنَاءِ يَسْتَعِفُّونَ بِذَلِكَ، وَحُكْمُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ حُكْمِ الرَّجُلِ فِيهِ.

٣- السَّحَاقُ^(٢): السَّحَاقُ مُحَرَّمٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يَفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ» وَالسَّحَاقُ مُبَاشَرَةٌ دُونَ إِيْلَاجٍ، فَفِيهِ التَّعْزِيرُ دُونَ الْحَدِّ كَمَا لَوْ بَاشَرَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ دُونَ إِيْلَاجٍ فِي الْفَرْجِ.

٤- إِتْيَانُ الْبَهِيمَةِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ إِتْيَانِ الْبَهِيمَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي عِقَابِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ: فَرَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَتَى بِهَيْمَةً أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَ مُحْصَنًا رُجِمَ. وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ: أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الزَّانِي. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ لَهُ وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ، وَالتَّائَصِرُ، وَالْإِمَامُ يَخِيَّ إِلَى وَجوبِ التَّعْزِيرِ فَقَطُّ، إِذْ إِنَّهُ لَيْسَ بِرِزْيٍ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ آخَرَ: إِلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ لِمَا رَوَاهُ عُمَرُو بْنُ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ أَبِي عَمْرٍو.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَتَى بِهَيْمَةٍ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ أَصَحُّ. وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مَحْرَمٍ فَاقْتُلُوهُ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ». قَالَ الشُّرَكَانِيُّ: «وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ الْبَهِيمَةُ - وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ أَنَّهُ قِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟... قَالَ: مَا أَرَاهُ قَالَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا، وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ». وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْعِلَّةَ أَنْ يُقَالَ: هَذِهِ الَّتِي فَعَلَ بِهَا كَذَا وَكَذَا. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِ لَحْمِ الْبَهِيمَةِ الْمَفْعُولِ بِهَا. وَإِلَى أَنَّهَا تُذَبِّحُ؛ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ لَهُ. وَذَهَبَتِ الْقَاسِمِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ فِي قَوْلِهِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُهَا تَنْزِيهًا فَقَطْ. قَالَ فِي الْبَحْرِ إِنَّهَا تُذْبَحُ الْبَهِيمَةُ وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَأْكُولَةٍ؛ لَثَلَا تَأْتِي بَوْلُهَا مُشَوَّهًا، كَمَا رُوِيَ أَنَّ رَاعِيًا أَتَى بِبَهِيمَةٍ فَأَتَتْ بِمَوْلُودٍ مُشَوَّهٍ. انْتَهَى.

قال: «وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ذَبْحِ الْحَيَوَانِ إِلَّا لِأَكْلِهِ؛ فَهُوَ عَامٌّ مُخَصَّصٌ بِحَدِيثِ الْبَابِ». انْتَهَى. ^(١)

٥ - الْوَطْءُ بِالْإِكْرَاهِ: إِذَا أَكْرَهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الرَّجُلِ فَإِنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿مَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاحٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ^(٢). وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَقُولُ: «رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». وَقَدْ اسْتَكْرَهَتِ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَذَرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ. وَجَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى عُمَرَ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّهَا اسْتَسْقَتْ رَاعِيًا فَأَبَى أَنْ يَسْقِيَهَا إِلَّا أَنْ تُكْتَنَهُ مِنْ نَفْسِهَا - ففعلت - فقال لـ «عليّ»: «مَا تَرَى فِيهَا» - قَالَ: «إِنَّهَا مُضْطَرَّةٌ - فَأَعْطَاهَا شَيْئًا وَتَرَكَهَا. وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْإِكْرَاهُ بِالْإِلْجَاءِ - بِمَعْنَى أَنْ يَغْلِبَهَا عَلَى نَفْسِهَا - وَالْإِكْرَاهُ بِالْتِهْدِيدِ وَلَمْ يَخَالَفْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي وَجوبِ الصَّدَاقِ لَهَا. فَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، إِلَى وَجُوبِهِ.

روى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ قَضَى فِي امْرَأَةٍ أُصِيبَتْ مُسْتَكْرَهَةً بِصَدَاقِهَا عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا صَدَاقَ لَهَا. قَالَ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: وَسَبَبُ الْخِلَافِ: هَلِ الصَّدَاقُ عَوَضٌ عَنِ الْبُضْعِ أَوْ هُوَ نِخْلَةٌ فَمَنْ قَالَ: هُوَ عَوَضٌ عَنِ الْبُضْعِ أَوْجَبَهُ فِي الْبُضْعِ فِي الْحِلِّيَّةِ وَالْمُحَرِّمِيَّةِ، وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ نِخْلَةٌ خَصَّ اللَّهُ بِهِ الْأَزْوَاجَ لَمْ يَوْجِبْهُ. وَرَأَى أَبُو حَنِيفَةَ أَصَحَّ.

٦ - الْخَطَأُ فِي الْوَطْءِ: إِذَا زُفَّتْ إِلَى رَجُلٍ امْرَأَةٌ غَيْرَ زَوْجَتِهِ - وَقِيلَ لَهُ هَذِهِ زَوْجَتُكَ، فَوَطَّئَهَا يَعْتَقِدُهَا زَوْجَتَهُ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقٍ. وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا لَمْ يُقَلَّ لَهُ هَذِهِ زَوْجَتُكَ، أَوْ وَجَدَ عَلَى فِرَاشِهِ امْرَأَةً ظَنَّنَهَا امْرَأَتَهُ فَوَطَّئَهَا - أَوْ دَعَا زَوْجَتَهُ فَجَاءَ غَيْرَهَا، فَظَنَّهَا الْمَدْعُوءَةَ فَوَطَّئَهَا، لَا حَدَّ عَلَيْهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ. وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ خَطَأٍ فِي وَطْءٍ مُبَاحٍ - أَمَّا الْخَطَأُ فِي الْوَطْءِ الْمُحَرَّمِ، فَإِنَّهُ يَوْجِبُ الْحَدَّ، فَمَنْ دَعَا امْرَأَةً مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ فَأُجَابَتْهُ غَيْرَهَا فَوَطَّئَهَا يَظُنُّهَا الْمَدْعُوءَةَ فَعَلِيهِ الْحَدُّ، فَإِنْ دَعَا مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ؛ فَأُجَابَتْهُ زَوْجَتَهُ فَوَطَّئَهَا يَظُنُّهَا الْأَجْنَبِيَّةَ الَّتِي دَعَاها، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَثِمَ بِاعْتِبَارِ ظَنِّهِ.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٣.

(١) نيل الأوطار: ج ٧ ص ٩٠٠.

بِقَاءِ الْبَكَارَةِ: وَعَدَمُ زَوَالِ الْبَكَارَةِ يُعْتَبَرُ شُبْهَةً فِي حَقِّ الْمَشْهُودِ عَلَيْهَا بِالزَّئِنِ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَالشَّيْخَةِ الزُّيْدِيَّةِ فَإِذَا شُهِدَ عَلَى امْرَأَةٍ بِالزَّئِنِ وَشُهِدَتْ ثِقَاتٌ مِنَ النِّسَاءِ بِأَنَّهَا عَذْرَاءٌ فَلَا حَدَّ عَلَيْهَا لِلشُّبْهَةِ وَلَا حَدٌّ عَلَى الشُّهُودِ.

٧- الْوُطْءُ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ: وَلَا يَجِبُ الْحَدُّ فِي نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِي صِحَّتِهِ، مِثْلُ زَوَاجِ الْمُتَنَعَةِ، وَالشَّغَارِ، وَزَوَاجِ التَّحْلِيلِ، وَالزَّوْاجِ بِلَا وَلِيِّ أَوْ شُهُودٍ، وَزَوَاجِ الْأُخْتِ فِي عِدَّةٍ أَخْتِهَا الْبَائِنِ، وَزَوَاجِ الْخَامِسَةِ فِي عِدَّةِ الرَّابِعَةِ الْبَائِنِ، لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الزَّوْاجِ يُعْتَبَرُ شُبْهَةً فِي الْوُطْءِ وَالْحُدُودِ تُذَرَأُ بِالشُّبْهَاتِ خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ؛ إِذْ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْحَدَّ فِي كُلِّ وَطْءٍ قَامَ عَلَى نِكَاحٍ بَاطِلٍ أَوْ فَاسِدٍ.

٨- الْوُطْءُ فِي نِكَاحٍ بَاطِلٍ: وَكُلُّ زَوَاجٍ مُجْمَعٍ عَلَى بُطْلَانِهِ، كِنِكَاحِ خَامِسَةِ زِيَادَةٍ عَلَى الْأَرْبَعِ، أَوْ مُتَزَوِّجَةٍ، أَوْ مُعْتَدَّةٍ الْغَيْرِ، أَوْ نِكَاحِ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَ زَوْجًا آخَرَ، إِذَا وَطِئَ فِيهِ فَهُوَ زَيْنٌ مُوجِبٌ لِلْحَدِّ، وَلَا عِبْرَةَ بِوُجُودِ الْعَقْدِ وَلَا أَثَرُ لَهُ.

حَدُّ الْقَذْفِ

تَعْرِيفُهُ: أَضْلُ الْقَذْفِ الزَّمْنُ بِالْحِجَارَةِ وَغَيْرِهَا. وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لِأُمِّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنْ أَقْدِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْدِفِيهِ فِي آلِيهِ﴾^(١).

وَالْقَذْفُ بِالزَّئِنِ مَأْخُوذٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، وَالْمَقْصُودُ بِهِ هُنَا الْمَعْنَى الشَّرْعِيُّ، وَهُوَ الزَّمْنُ بِالزَّئِنِ.

٢- حُرْمَتُهُ: يَسْتَهْدَفُ الْإِسْلَامُ حِمَايَةَ أَعْرَاضِ النَّاسِ، وَالْمَحَافَظَةَ عَلَى سُمْعَتِهِمْ، وَصِيَانَةَ كَرَامَتِهِمْ، وَهُوَ لِهَذَا يَقْطَعُ أَلْسِنَةَ الشُّوْءِ وَيَسُدُّ الْبَابَ عَلَى الَّذِينَ يَلْتَمَسُونَ لِلْبَرَاءَةِ الْعَيْنَ: فَيَمْنَعُ ضِعَافَ النُّفُوسِ مِنْ أَنْ يَجْرَحُوا مَشَاعِرَ النَّاسِ وَيُلْغُوا فِي أَعْرَاضِهِمْ، وَيُحْظَرُ أَشَدَّ الْحَظَرِ إِشَاعَةُ الْفَاحِشَةِ فِي الَّذِينَ آمَنُوا حَتَّى تَنْتَهَرَ الْحَيَاءُ مِنْ سَرْيَانِ هَذَا الشَّرِّ فِيهَا. فَهُوَ يُحْرَمُ الْقَذْفُ تَحْرِيمًا قَاطِعًا، وَيَجْعَلُهُ كَبِيرَةً مِنْ كِبَائِرِ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ، وَيُوجِبُ عَلَى الْقَاضِئِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً. رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً. وَيَمْنَعُ قَبُولَ شَهَادَتِهِ، وَيَحْكُمُ عَلَيْهِ بِالْفِسْقِ وَاللُّغْنِ وَالطَّرْدِ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَاسْتِحْقَاقِ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؛ - اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ صِحَّةُ قَوْلِهِ بِالْأَدْلَةِ الَّتِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الشَّكُّ، وَهِيَ شَهَادَةُ أَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ بِأَنَّ الْمَقْذُوفَ تَوَرَّطَ فِي الْفَاحِشَةِ يَقُولُ اللَّهُ

سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ^(١) الْمُحْصَنَاتِ^(٢) ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(٣) .

ويقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ . يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَجْجِلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ . يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ^(٤) . ويقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^(٥) . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ

وَمُسْلِمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ^(٦)» ... قالوا: وما هن يا رسول الله؟ ... قال: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّخَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزُّحْفِ^(٧) وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ». وكان هذا التحريم الذي نزلت به الآيات بسبب حادث الإفك الذي وَقَعَ لَأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: لما نزل عُذْرِي، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ؛ فَلَمَّا نَزَلَ عَنِ الْمَنْبَرِ أَمَرَ بِالرَّجُلَيْنِ وَالْمَرْأَةِ فَضَرَبُوا حَذَهُم، وَهُمْ حَسَنٌ وَمُسَطَّحٌ، وَجِئْتُهُ. رواه أبو داود.

ما يُشْتَرَطُ فِي الْقَذْفِ: لِلْقَذْفِ شُرُوطٌ لَا بُدَّ مِنْ تَوْفُرِهَا حَتَّى يُضْبَحَ جَرِيمَةٌ تَسْتَحِقُّ عَقُوبَةَ الْجَلْدِ. وَهَذِهِ الشُّرُوطُ مِنْهَا مَا يَجِبُ تَوْفُرُهُ فِي الْقَافِظِ، وَمِنْهَا مَا يَجِبُ تَوْفُرُهُ فِي الشَّيْءِ الْمَقْذُوفِ بِهِ.

شُرُوطُ الْقَافِظِ: وَالشُّرُوطُ الَّتِي يَجِبُ تَوْفُرُهَا فِي الْقَافِظِ هِيَ:

١- الْعَقْلُ..

٢- الْبُلُوغُ.

٣- الْاِخْتِيَارُ.

(١) يرمون: يقدفون ويسبون.

(٢) المحصنات: أي الأنفس العفيفة ليدخل فيها الذكور والإناث خلافاً لبعض فرق الخوارج الذين يرون أن حد القذف خاص برمي النساء دون الرجال وتوقفاً عند ظاهر الآية.

(٤) سورة النور، الآية: ٢٣-٢٥.

(٣) سورة النور، الآية: ٤-٥.

(٦) الموبقات: المهلكات.

(٥) سورة النور، الآية: ١٩.

(٧) التولي يوم الزحف: الفرار من القتال.

لأنَّ ذلك أصلُ التكليف ولا تكليف بدون هذه الأشياء، فإذا قَذَفَ المجنونُ أو الصبيُّ أو المُكْرَه فلا حَدَّ على واحدٍ منهم؛ لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ». ويقولُ: «رُفِعَ عَنْ أَمْنِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ». فإذا كان الصَّبِيُّ مُرَاهِقاً بحيثُ يُؤْذِي قَذْفُهُ فَإِنَّهُ يُعَزَّرُ تَغْزِيراً مُنَاسِياً.

شُرُوطُ الْمَقْدُوفِ: وشُرُوطُ الْمَقْدُوفِ هي:

١- الْعَقْلُ: لأنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا شُرِعَ لِلزَّخْرِ عَنِ الْأَذِيَّةِ بِالضَّرَرِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَقْدُوفِ، وَلَا مَضَرَّةٌ عَلَى مَنْ فَقَدَ الْعَقْلَ فَلَا يَحْدُ قَازِفُهُ.

٢- الْبُلُوغُ: وكذلك يُشْتَرَطُ فِي الْمَقْدُوفِ الْبُلُوغُ؛ فَلَا يَحْدُ قَازِفُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ، فَإِذَا رَمَى صَبِيَّةً يُمْكِنُ وَطُوعُهَا قَبْلَ الْبُلُوغِ بِالزَّوْنِ؛ فَقَدْ قَالَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِقَذْفٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَنَى، إِذْ لَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَيُعَزَّرُ الْقَازِفُ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّ ذَلِكَ قَذْفٌ يَحْدُ فَاعْلُهُ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: «وَالْمَسْأَلَةُ مُحْتَمِلَةٌ الشُّكِّ، لَكِنْ مَالِكٌ غَلَبَ عِزْضُ الْمَقْدُوفِ وَغَيْرُهُ رَاعَى حِمَايَةَ ظَهْرِ الْقَازِفِ، وَحِمَايَةَ عِزْضِ الْمَقْدُوفِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْقَازِفَ كَشَفَ سِتْرَهُ بِطَرْفِ لِسَانِهِ، فَلَزِمَ الْحَدَّ». وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وَقَالَ أَحْمَدُ فِي الْجَارِيَةِ بَنَتْ تَسْعَ يُجْلَدُ قَازِفُهَا، وَكَذَلِكَ الصَّبِيُّ إِذَا بَلَغَ ضَرْبَ قَازِفُهُ». وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِذَا قُذِفَ غُلَامٌ يَطَأُ مِثْلَهُ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ، وَالْجَارِيَةُ إِذَا جَاوَزَتْ تِسْعَةَ مِثْلِ ذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا يَحْدُ مَنْ قَذَفَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَذِبٌ، وَيُعَزَّرُ عَلَى الْأَدْوَى.

٣- الْإِسْلَامُ: وَالْإِسْلَامُ شَرَطٌ فِي الْمَقْدُوفِ، فَلَوْ كَانَ الْمَقْدُوفُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُقَرَّ الْحَدُّ عَلَى قَازِفِهِ عِنْدَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَإِذَا كَانَ الْعَكْسُ فَقَذْفُ النَّصْرَانِيِّ أَوْ الْيَهُودِيِّ الْمُسْلِمَ الْحُرَّ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ: ثَمَانُونَ جَلْدَةً.

٤- الْحُرِّيَّةُ: فَلَا يَحْدُ الْعَبْدُ بِقَذْفِ الْحُرِّ لَهُ؛ سِوَاءَ أَكَانَ الْعَبْدُ مِلْكاً لِلْقَازِفِ أَمْ لِغَيْرِهِ: لِأَنَّ مَرْتَبَتَهُ تَخْتَلِفُ عَنْ مَرْتَبَةِ الْحُرِّ، وَإِنْ كَانَ قَذْفُ الْحُرِّ لِلْعَبْدِ مُحَرِّماً لَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزَّوْنِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ». قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ لارتفاعِ الْمِلْكِ، وَاسْتِوَاءِ الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ، وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ فَضْلٌ إِلَّا بِالتَّقْوَى، وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ تَكَافُؤاً النَّاسُ فِي الْحُدُودِ وَالْحُرْمَةِ وَاقْتَصَّ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ لِصَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ الْمَظْلُومُ عَنِ الظَّالِمِ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَتَكَافَوْا فِي الدُّنْيَا لِئَلَّا تَدْخُلَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَالِكِينَ فِي مُكَافَأَتِهِمْ لَهُمْ^(١) فَلَا

(١) أي لئلا تفسد العلاقة بين السادة والعبيد.

تُضْبِحُ لَهُمْ حُرْمَةً، وَلَا فَضْلَ فِي مَنَزَلَةٍ وَتَبْطُلُ فَائِدَةُ التَّسْخِيرِ. وَمَنْ قَذَفَ مَنْ يَحْسَبُهُ عَبْدًا فَإِذَا هُوَ حُرٌّ فَعَلِيهِ الْحَدُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْمُثَنِّبِ، وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ لَا حَدَّ عَلَيْهِ. وَأَمَّا ابْنُ حَزْمٍ فَإِنَّهُ رَأَى غَيْرَ مَا رَأَى جَمَاهُورُ الْفُقَهَاءِ، فَرَأَى أَنَّ قَاذِفَ الْعَبْدِ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ لَا حُرْمَةٌ لِلْعَبْدِ وَلَا لِلْأَمَةِ فَكَلَامٌ سَخِيفٌ، وَالْمُؤْمِنُ لَهُ حُرْمَةٌ عَظِيمَةٌ. وَرُبُّ عَبْدٍ جَلَفَ خَيْرٌ مِنْ خَلِيفَةِ قُرْشِيِّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَأَى ابْنُ حَزْمٍ هَذَا رَأْيَ وَجِيهٍ وَحَقٍّ، لَوْ لَمْ يَصْطَلِمِ بِالنَّصِّ الْمُتَقَدِّمِ.

٥- الْعِقْفُ: وَهِيَ الْعِقْفَةُ عَنِ الْفَاحِشَةِ الَّتِي رُمِيَ بِهَا سَوَاءٌ أَكَانَ عَقِيفًا عَنْ غَيْرِهَا أَمْ لَا، حَتَّى أَنْ مَنْ زَنَى فِي أَوَّلِ بُلُوغِهِ ثُمَّ تَابَ وَحَسُنَتْ حَالَتُهُ وَامْتَدَّ عُمُرُهُ فَقَذَفَهُ قَاذِفٌ، فَإِنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْقَذْفُ يَسْتَوْجِبُ التَّعْزِيرَ لِأَنَّهُ أَشَاعَ مَا يَجِبُ سِتْرُهُ وَإِخْفَاؤُهُ.

مَا يَجِبُ تَوْفُّرُهُ فِي الْمَقْدُوفِ بِهِ: أَمَّا مَا يَجِبُ تَوْفُّرُهُ فِي الْمَقْدُوفِ بِهِ، فَهُوَ التَّضْرِيحُ بِالزَّيْنِ أَوْ التَّعَرُّضُ الظَّاهِرُ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْقَوْلُ وَالكِتَابَةُ. وَمِثَالُ التَّضْرِيحِ أَنْ يَقُولَ مُوجِّهُ الْخُطَابِ إِلَى غَيْرِهِ: «يَا زَانِي» أَوْ يَقُولَ عِبَارَةً تَجْرِي مَجْرَى هَذَا التَّضْرِيحِ، كَقَوْلِهِ تَسْبِيحَهُ عَنْهُ. وَمِثَالُ التَّعَرُّضِ كَأَنْ يَقُولَ فِي مَقَامِ التَّنَازُعِ، «لَسْتُ بِزَانٍ وَلَا أُمِّي بِزَانِيَّةٌ». وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي التَّعَرُّضِ. فَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّ التَّعَرُّضَ الظَّاهِرَ مُلْحَقٌ بِالتَّضْرِيحِ، لِأَنَّ الْكِفَايَةَ قَدْ تَقَوَّمَ - بِعُزْفِ الْعَادَةِ وَالِاسْتِعْمَالِ - مَقَامَ النَّصِّ الصَّرِيحِ. وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ فِيهَا مُسْتَعْمَلًا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَقَدْ أَخَذَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا الرَّأْيِ.

رَوَى مَالِكٌ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اسْتَبَا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: «وَاللَّهِ مَا أَبِي بِزَانٍ وَلَا أُمِّي بِزَانِيَّةٍ». فَاسْتَشَارَ عُمَرُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ قَائِلٌ: مَدَحَ أَبَاهُ وَأُمُّهُ. وَقَالَ آخَرُونَ: قَدْ كَانَ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ مَذْحٌ غَيْرُ هَذَا، نَرَى أَنَّ تَجْلِيدَهُ الْحَدَّ، فَجْلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ ثَمَانِينَ». وَذَهَبَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ حَزْمٍ، وَالشَّيْبَانِيُّ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ: إِلَى أَنَّهُ لَا حَدَّ فِي التَّعَرُّضِ، لِأَنَّ التَّعَرُّضَ يَتَضَمَّنُ الْإِحْتِمَالَ، وَالْإِحْتِمَالَ شُبْهَةٌ، وَالْحُدُودُ تُذَرَأُ بِالشُّبْهَاتِ. إِلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ يَرَيَانِ تَعْزِيرَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

قَالَ صَاحِبُ الرُّؤُوسَةِ النَّدِيَّةِ كَاشِفًا وَجْهَ الصُّوَابِ فِي هَذَا: «التَّحْقِيقُ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ رَمِيِ الْمُحَصِّنَاتِ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ أَنْ يَأْتِيَ الْقَاذِفُ بِلَفْظٍ يَدُلُّ لُغَةً أَوْ شَرْعًا أَوْ عَرَفًا - عَلَى الرَّمِيِّ بِالزَّيْنِ، وَيُظْهِرُ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَمْ يَرِدْ إِلَّا ذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ بِتَأْوِيلٍ مَقْبُولٍ يَصِيحُ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، فَهَذَا يُوجِبُ حَدَّ الْقَذْفِ بِلَا شَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ؛ وَكَذَلِكَ لَوْ

جاء بلفظ لا يَحْتَمِلُ الزَّنى أو يَحْتَمِلُهُ احتمالاً مَرْجُوحاً، وأقرَّ أنه أرادَ الرَّميَ بِالزَّنى فإنه يجبُ عليه الحدُّ. وأما إذا عَرَّضَ بلفظٍ مُحْتَمَلٍ ولم تَدُلْ قرينةُ حالٍ ولا مقالٍ على أنه قَصَدَ الرميَ بِالزَّنى، فلا شيءَ عليه، لأنه لا يسوغُ إيلامُهُ بِمَجَرَّدِ الاحتمالِ.

بِمَ يَثْبُتُ حَدُّ الْقَذْفِ؟ الحدُّ يَثْبُتُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ:

١- إقرارُ القاذِفِ نَفْسِهِ.

٢- أو بِشهادةِ رجلينِ عَدْلَيْنِ.

عُقُوبَةُ الْقَاضِفِ الدُّنْيَوِيَّةُ: يجبُ على القَاضِفِ - إذا لم يُقِمِ البَيِّنَةَ على صِحَّةِ ما قال - عقوبةٌ ماديةٌ، وهي ثمانونَ جَلْدَةً، وعقوبةٌ - أدبيةٌ، وهي رَدُّ شهادتِهِ وَعَدَمُ قَبُولِهَا أَبَداً والحُكْمُ بِفَسْقِهِ لَأنَّهُ يُضْبِحُ غَيْرَ عَدْلٍ عِنْدَ اللَّهِ وعندِ النَّاسِ. وهاتانِ العقوبتانِ هما المقرَّرتانِ في قولِ اللَّهِ سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةٌ أَبَداً وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١). وهذا مُتَّفَقٌ عليه بينَ العُلَماءِ إذا لم يَثُ الْقَاضِفُ. بَقِيَ مسألتانِ اختلفَ فِيهِمَا العُلَماءُ:

المسألة الأولى: هل عُقُوبَةُ الْعَبْدِ مِثْلُ عُقُوبَةِ الْحُرِّ أم لا؟.

والمسألة الثانية: إذا تابَ القَاضِفُ، هل يُرَدُّ له اعتباره وتُقبَلُ شهادتُهُ أو لا؟ أما المسألة الأولى فَهِيَ أَنَّهُ إِذَا قَذَفَ الْعَبْدَ الْحُرَّ الْمُحْصَنَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، ولكن هل حَدُّهُ مِثْلُ حَدِّ الْحُرِّ، أو على النِّصْفِ منه؟! لم يَثْبُتْ حُكْمُ ذَلِكَ فِي السُّنَّةِ، ولهذا اختلفتْ أنظارُ الفقهاءِ، فذهبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إلى أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا ثَبَّتَ عَلَيْهِ جَرِيمَةُ الْقَذْفِ، فعقوبتُهُ أَرْبَعُونَ جَلْدَةً، لَأنَّهُ حَدُّ يَنْتَصِفُ بِالرَّقِّ، مِثْلُ حَدِّ الزَّنى، يقولُ اللَّهُ سبحانه: ﴿إِنْ آتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(٢). قَالَ مَالِكٌ: «قَالَ أَبُو الزُّنَادِ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: أَدْرَكَتْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، وَالْخَلَفَاءُ وَهَلُمَّ جُرًّا، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا جَلَّدَ عَبْدًا فِي فَرْيَةٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ». وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقُيْنَصَةَ بْنِ دُوَيْبٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَابْنِ حَزْمٍ، أَنَّهُ يُجَلَّدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، لَأنَّهُ حَدُّ وَجِبَ حَقًّا لِلأَدَمِيِّينَ، إِذْ إِنَّ الْجَنَائَةَ وَقَعَتْ عَلَى عِرْضِ الْمُقْدُوفِ، وَالْجَنَائَةُ لَا تَخْتَلِفُ بِالرَّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ.

(١) سورة النور، الآية: ٤-٥.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٥.

قال ابنُ المُثَنِّرِ: «والذي عليه الأمصارُ القولُ الأوَّلُ، وبِه أَقولُ». وقال في المُسَوِّى: «وعليه أهلُ العلم».

وقد ناقشَ صاحبُ الروضةِ النديَّةِ الرَّأيَ الأوَّلَ، وقالَ مُرْجِحاً الرَّأيَ الثاني: الآيةُ الكريمةُ عامَّةٌ يدخلُ تحتَها الحرُّ والعَبْدُ، والعَضاضَةُ بِقَذْفِ العَبْدِ للحرِّ أَشدُّ منها بِقَذْفِ الحرِّ للحرِّ، وليس في حَدِّ الْقَذْفِ ما يَدُلُّ على تنصيفِهِ للعَبْدِ، لا من الكتابِ ولا من السُّنَّةِ. ومُعْظَمُ ما وَقَعَ التعويلُ عليه هو قولُهُ تَعَالَى في حَدِّ الزَّنى: ﴿فَمَلَّتَيْنِ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾^(١). ولا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ في حَدِّ آخَرَ غَيْرِ حَدِّ الْقَذْفِ، فإلحاقُ أَحَدِ الحَدِّينِ بِالآخَرِ فيه إشْكالٌ، لا سِيَّما مع اختلافِ العِلَّةِ وَكَوْنِ أَحَدِهِمَ حَقًّا لِلَّهِ مَخْصَصًا، والآخَرَ مَشْهُوبًا بِحَقِّ آدَمِيٍّ. أمَّا المسألةُ الثانيةُ: فقد اتَّفَقَ الفقهاءُ على أَنَّ القاذِفَ لا تُقْبَلُ شهادَتُهُ ما دامَ لم يُثْبِتْ، لأنَّهُ ارتكَبَ ما يستوجبُ الفِسْقَ، والفِسْقُ يَذْهَبُ بِالْعَدَالَةِ، والعدالةُ شَرْطُ في قَبُولِ الشهادةِ، وأنَّهُ لم يُثْبِتْ من فِسْقِهِ هَذَا، والجَلْدُ، وإنَّ كَانَ مُكْفَرًا لِلإِثْمِ الذي ارتكَبَهُ وَمُخْلِصًا لَهُ من عِقَابِ الآخِرَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لا يُزِيلُ عَنْهُ وَصْفَ الفِسْقِ المُوجِبِ لِرَدِّ الشهادةِ. وَلَكِنْ إذا تابَ وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُ، فَهَلْ يُرَدُّ لَهُ اعتبارهُ وَتُقْبَلُ شهادَتُهُ أمْ لا؟ اختلفَ الفقهاءُ في ذلك إلى رأيين:

١- الرَّأيُ الأوَّلُ: يَرى قَبُولَ شهادةِ المحدودِ في قَذْفٍ إذا تابَ توبةً نَصُوحًا وهذا هو رأيُ مالِكٍ، والشَّافِعِيِّ، وأَحْمَدَ، واللَّيْثِ، وَعَطَاءٍ وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، والشَّعْبِيِّ، والقاسِمِ، وَسَالِمٍ، والزُّهْرِيِّ. وقال عُمَرُ لِبَعْضِ مَنْ حَدَّثَهُمْ في قَذْفٍ: إِنْ ثَبِتَ قَبِلْتُ شهادَتَكَ!

أما الرَّأيُ الثاني: فَإِنَّهُ يَرى عَدَمَ قَبُولِهَا، وَمِمَّنْ ذَهَبَ إلى هَذَا: الْأَخْثافُ، والأَوْزَاعِيُّ، والثَّوْرِيُّ، والحَسَنُ، وسَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ، وشُرَيْحٌ، وإِبْرَاهِيمُ التَّخَفِيُّ، وسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ. وأصلُ هَذَا الخِلافِ هو الاختلافُ في تَفْسِيرِ قولِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا...﴾^(٢). فَهَلِ الاستِثْناءُ في الآيةِ راجِعٌ إلى الأَمْرينِ معًا: أَيَّ عَدَمِ قَبُولِ الشهادةِ، والحُكْمِ بالفِسْقِ، أو راجِعٌ إلى الأمرِ الأخيرِ، وهو الحُكْمُ بالفِسْقِ؟. فَمَنْ قالَ إِنَّ الاستِثْناءَ راجِعٌ إلى الأَمْرينِ معًا قالَ بجوازِ قَبُولِ الشهادةِ بَعْدَ التَّوْبَةِ. وَمَنْ قالَ إِنَّ الاستِثْناءَ راجِعٌ إلى الحُكْمِ بالفِسْقِ، قالَ بِعَدَمِ قَبُولِهَا مَهْمَا كَانَتْ تَوْبَتُهُ.

كَيْفِيَّةُ التَّوْبَةِ: قالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَوْبَةُ الْقَاذِفِ لا تَكُونُ إِلَّا بِأَنْ يَكْذِبَ نَفْسَهُ في ذَلِكَ الْقَذْفِ الذي لا حَدَّ فيه. وقالَ للَّذينَ شَهِدُوا على الْمُغْيِرَةِ: مَنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ أَجْزَتْ شهادَتُهُ

(٢) سورة النور، الآية: ٤ - ٥.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٥.

فِيمَا يَسْتَقْبِلُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ أَجِزْ شَهَادَتَهُ. فَأَكْذَبَ الشُّبْلُ بْنُ مَعْبِدٍ، وَنَافِعُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ كِلْدَةَ أَنْفُسَهُمَا وَتَابَا. وَأَبَى أَبُو بَكْرَةَ أَنْ يَفْعَلَ، فَكَانَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّعْبِيِّ، وَمَخِيكِيُّ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: تَوْبَتُهُ أَنْ يُضْلِحَ وَيُخْسِنَ حَالَهُ، وَإِنْ لَمْ يَزَجْجِعْ عَنْ قَوْلِهِ بِتَكْذِيبٍ، وَخَسِبَهُ التَّدْمُ عَلَى قَذْفِهِ وَالِاسْتِغْفَارُ مِنْهُ وَتَرْكُ الْعَوْدَةِ إِلَيْهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ. وَابْنُ جَرِيرٍ.

هَلْ يَحْدُ بِقَذْفٍ أَصْلِهِ؟ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ: «إِذَا قَذَفَ ابْنَهُ فَإِنَّهُ يَحْدُ لظَاهِرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَإِنَّهُ لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ قَاذِفٍ وَقَاذِفٍ. وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ: لَا يَحْدُ، لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْقَاذِفِ أَنْ لَا يَكُونَ أَصْلًا كَالْأَبِ وَالْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُقْتَلِ الْأَصْلُ بِهِ فَعَدَمُ حُدِّهِ بِقَذْفِهِ أَوَّلَى، وَإِنْ قَالُوا بِتَغْزِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْقَذْفَ أَدَّى.

تَكَرَّرَ الْقَذْفُ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ: إِذَا قَذَفَ الْقَاذِفُ شَخْصًا وَاحِدًا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ؛ فَعَلِيهِ حُدٌّ وَاحِدٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ حُدَّ لَوَاحِدٍ مِنْهَا؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ حُدَّ لَوَاحِدٍ مِنْهَا ثُمَّ عَادَ إِلَى الْقَذْفِ؛ حُدَّ مَرَّةً ثَانِيَةً، فَإِنْ عَادَ حُدَّ مَرَّةً ثَالِثَةً وَهَكَذَا يَحْدُ لِكُلِّ قَذْفٍ.

قَذْفُ الْجَمَاعَةِ: إِذَا قَذَفَ الْقَاذِفُ جَمَاعَةً وَرِمَاهُمْ بِالزُّنَى، فَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَنْظَارُ الْفُقَهَاءِ فِي حُكْمِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ:

١- الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ الْقَاتِلِينَ بِأَنَّهُ يَحْدُ حُدًّا وَاحِدًا. وَهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ. وَمَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَالثَّوْرِيُّ.

٢- وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: مَذْهَبُ الْقَاتِلِينَ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ حُدًّا، وَهُمْ الشَّافِعِيُّ وَاللَّيْثُ.

٣- وَالْمَذْهَبُ الثَّلَاثُ: مَذْهَبُ الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ أَنْ يَجْمَعَهُمْ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: يَا زُنَاةُ؛ أَوْ يَقُولَ: لِكُلِّ وَاحِدٍ: يَا زَانِي؛ فَفِي الصُّورَةِ الْأُولَى يَحْدُ حُدًّا وَاحِدًا، وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَيْهِ حُدٌّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: فَعَمْدَةُ مَنْ لَمْ يُوجِبْ عَلَى قَاذِفِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا حُدًّا وَاحِدًا حَدِيثُ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ: أَنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكَ بْنِ سَمْحَاءَ فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَاغَنَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَحْدُ شَرِيكًا، وَذَلِكَ إِجْمَاعٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِرَجُلٍ. وَعَمْدَةُ مَنْ رَأَى أَنَّ الْحُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ حَقٌّ لِلْأَدَمِيِّينَ، وَأَنَّهُ لَوْ عَفَا بَعْضُهُمْ وَلَمْ يَعْفُ الْكُلُّ لَمْ يَسْقُطِ الْحُدُّ. وَأَمَّا مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ مَنْ قَذَفَهُمْ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ كَلِمَاتٍ، أَوْ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ مَجَالَسٍ؛ فَلَأَنَّهُ وَاجِبٌ أَنْ يَتَعَدَّ الْحُدُّ بِتَعَدُّ الْقَذْفِ، لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَعَدُّ الْمُقْذُوفِ وَتَعَدُّ الْقَذْفِ، كَانَ أَوْجِبَ أَنْ يَتَعَدَّ الْحُدُّ.

هل الحدُّ حقٌّ من حقوقِ الله أو من حقوقِ الآدميين؟ ذهب أبو حنيفة إلى أنَّ الحدَّ حقٌّ من حقوقِ الله، ويترتب على كونه حقاً من حقوقِ الله: أنَّه إذا بلغَ الحَاكِمُ، وجب عليه إقامته، وإن لم يطلب ذلك المقدوف، ولا يسقط بعفوهِ، ونَفَعَتِ غَاذِفَ التَّوْبَةِ فيما بينه وبين الله تعالى، وَيَتَنَصَّفُ فيه الحدُّ بِالرَّقِّ مِثْلُ الرُّنَى. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إلى أنَّه حقٌّ من حقوقِ الآدميين، وَيَتَرْتَبُ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يُقِيمُهُ إِلَّا بِمَطَالِبَةِ الْمَقْدُوفِ، وَيَسْقُطُ بِعَفْوِهِ وَيُورَثُ عَنْهُ وَيَسْقُطُ بِعَفْوِ وَارِثِهِ، وَلَا تَنْفَعُ الْقَاذِفُ التَّوْبَةُ حَتَّى يُحْلِلَهُ الْمَقْدُوفُ.

سَقُوطُ الْحَدِّ: وَيَسْقُطُ حَدُّ الْقَذْفِ بِمَجِيءِ الْقَاذِفِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ؛ لِأَنَّ الشَّهَدَاءَ يَنْفُونَ عَنْهُ صِفَةَ الْقَذْفِ الْمَوْجِبَةَ لِلْحَدِّ، وَيُثْبِتُونَ صِدْقَ الرُّنَى بِشَهَادَتِهِمْ. فَيَقَامُ حَدُّ الرُّنَى عَلَى الْمَقْدُوفِ؛ لِأَنَّهُ زَانٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا أَقَرَّ الْمَقْدُوفُ بِالظَّنِّ وَاعْتَرَفَ بِمَا رَمَاهُ بِهِ الْقَاذِفُ. وَإِذَا قَذَفَ الْمَرْأَةَ زَوْجَهَا فَإِنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهَا الْحَدُّ؛ إِذَا تَوَقَّرَتْ شُرُوطُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَذَفَهَا هُوَ وَلَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَإِنَّمَا يَتَلَاَعَتَانِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ اللَّعَانِ.

الرَّذَّةُ

تعريفها: الرَّذَّةُ: هِيَ الرُّجُوعُ فِي الطَّرِيقِ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ، وَهِيَ مِثْلُ الْارْتِدَادِ، إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْكَفْرِ. وَالْمَقْصُودُ بِهَا هُنَا: رَجُوعُ الْمُسْلِمِ، الْعَاقِلِ الْبَالِغِ، عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ بِاخْتِيَارِهِ دُونَ إِكْرَاهٍ مِنْ أَحَدٍ - سِوَا فِي ذَلِكَ الذَّكَورُ وَالْإِنَاثُ - فَلَا عِبْرَةَ بَارْتِدَادِ الْمَجْنُونِ وَلَا الصَّبِيِّ ^(١) لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُكَلَّفَيْنِ. يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ: «رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ. وَقَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. وَالْإِكْرَاهُ عَلَى التَّلْفِظِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ لَا يُخْرِجُ الْمُسْلِمَ عَنِ دِينِهِ مَا دَامَ الْقَلْبُ مُطْمَئِنّاً بِالْإِيمَانِ. وَقَدْ أُكْرِهَ عُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ عَلَى التَّلْفِظِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ فَنُتِقَ بِهَا، وَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي ذَلِكَ: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ^(٢). قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخَذَهُ الْمَشْرِكُونَ، وَأَخَذُوا أَبَاهُ وَأُمَّهُ سُمَيَّةَ، وَصَهْبِيَا وَبِلَالاً، وَخَبَاباً، فَعَذَّبُوهُمْ، وَرَبَطَتْ سُمَيَّةُ بَيْنَ بَعِيرَيْنِ، وَجِئَ قَبْلَهَا بِخَزِيَّةٍ - وَقِيلَ لَهَا: إِنَّكَ أَسْلَمْتِ مِنْ أَجْلِ الرَّجُلِ - فَقُتِلَتْ وَقُتِلَ زَوْجُهَا، وَهُمَا أَوَّلُ قَتِيلَيْنِ فِي الْإِسْلَامِ. وَأَمَّا عُمَارُ فَاعْطَاهُمَا مَا أَرَادُوا بِلِسَانِهِ مُكْرَمًا - فَشَكَا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «كَيْفَ تَجِدُ قَلْبَكَ؟» قَالَ: مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ. فَقَالَ الرَّسُولُ: «إِنْ عَاذُوا فَعَذَّ».

(١) وَإِنْ كَانَ إِسْلَامُ الصَّبِيِّ يَصِحُّ وَعِبَادَتُهُ تَقْبَلُ مِنْهُ. (٢) سُورَةُ النُّحْلِ، آيَةُ: ١٠٦.

هل أَنتَقَلَ الكَافِرُ مِن دِينٍ إِلَى دِينٍ كُفْرِي آخَرَ يُغْتَبَرُ رَدُّهُ؟ قلنا: إِنَّ المسلمَ إِذَا خَرَجَ عَنِ الإسلامِ كَانَ مُزْتَدًّا، - وَجَرَى عَلَيْهِ حُكْمُ اللَّهِ فِي المَرْتَدِّينَ - وَلَكِنْ هَلِ الرَّوْدَةُ قَاصِرَةٌ عَلَى المَسلِمينَ الخَارجِينَ عَنِ الإسلامِ، أَوْ أَنَّهَا تَتَنَاولُ غَيْرَ المَسلِمينَ إِذَا تَرَكُوا دِينَهُمْ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الأديانِ الكَافِرَةِ؟

الظَّاهِرُ أَنَّ الكَافِرَ إِذَا أَنتَقَلَ مِنْ دِينِهِ إِلَى دِينٍ آخَرَ مِنَ أديانِ الكُفْرِ فَإِنَّهُ يُقَرُّ عَلَى دِينِهِ الَّذِي أَنتَقَلَ إِلَيْهِ وَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ لِأَنَّهُ أَنتَقَلَ مِنْ دِينٍ باطلٍ إِلَى دِينٍ يُمَانِلُهُ فِي البُطْلَانِ، وَالْكُفْرُ كُلُّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَنتَقَلَ مِنَ الإسلامِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الأديانِ، فَإِنَّهُ أَنتَقَلَ مِنَ الهُدَى وَدِينِ الحَقِّ إِلَى الضلالِ والكُفْرِ. وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ ^(١): ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ ^(٢). وَفِي بَعْضِ طُرُقِ الحَدِيثِ: «مَنْ خَالَفَ دِينَ دِينِ الْإِسْلَامِ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ» أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا.

وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يُقْبَلُ مِنْهُ بَعْدَ أَنتِقَالِهِ إِلَّا الْإِسْلَامُ أَوِ الْقَتْلُ. وَهَذَا يُوَافِقُ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنِ أَحْمَدَ. وَالرَّوَايَةُ الأُخْرَى تَقُولُ: إِنَّهُ إِنْ أَنتَقَلَ إِلَى مِثْلِ دِينِهِ أَوْ إِلَى أَعْلَى مِنْهُ أَقَرَّ، وَإِنْ أَنتَقَلَ إِلَى أُنْقَصَ مِنْ دِينِهِ لَمْ يُقَرَّ، فَإِذَا أَنتَقَلَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النِّصْرَانِيَّةِ أَقَرَّ؛ لِأَنَّ الْيَهُودِيَّةَ مِثْلُ النِّصْرَانِيَّةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا دِينَيْنِ سَمَاوِيَّيْنِ فِي الْأَصْلِ، دَخَلَهُمَا التَّحْرِيفُ وَنَسَخَهُمَا الْإِسْلَامُ. وَكَذَلِكَ يُقَرُّ الْمَجُوسِيُّ إِذَا أَنتَقَلَ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ أَوْ النِّصْرَانِيَّةِ لِأَنَّهُ أَنتَقَلَ إِلَى مَا هُوَ أَعْلَى. وَإِذَا جَازَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الدِّينِ المِمَّاثِلِ؛ فَالْإِنْتِقَالُ إِلَى مَا هُوَ أَعْلَى أَحَقُّ وَأَوْلَى، وَإِذَا أَنتَقَلَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النِّصْرَانِيُّ إِلَى المَجُوسِيَّةِ لَمْ يُقَرَّ؛ لِأَنَّهُ أَنتَقَلَ إِلَى مَا هُوَ أُنْقَصَ.

لَا يَكْفُرُ بِالْوَزْرِ: الْإِسْلَامُ عَقِيدَةٌ وَشَرِيعَةٌ. وَالْعَقِيدَةُ تَنْتَظِمُ بِالْإِيمَانِ:

١- بِالْأَلْهِيَّاتِ.

٢- وَالتَّبَوَّاتِ.

٣- وَالبَغْتِ، وَالجَزَاءِ.

وَالشَّرِيعَةُ تَنْتَظِمُ:

١- الْعِبَادَاتِ مِنْ: صَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَحَجٍّ.

(١) هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ: ٨٥.

٢- والآداب والأخلاق من: صِدْق، وَوَفَاء، وَأَمَانَةٍ.

٣- والمعاملات المدنية من: بَيْعٍ وَشِرَاءٍ... الخ.

٤- والروابط الأسرية من: زَوَاجٍ وَطَلَاقٍ.

٥- والعقوبات الجنائية: قِصاص، وَحُدُودٍ.

٦- والعلاقات الدولية: من معاهدات، وَأَنْفَاقَاتٍ.

وهكذا نجد أن الإسلام، منهجٌ عامٌ. ينتظم شؤون الحياة جميعاً. وهذا هو المفهوم العام للإسلام كما قرره الكتاب والسنة وكما فهمه المسلمون على العهد الأول، وطبقوه في كل مجال من المجالات العامة والخاصة، وكان كل فرد يدين بالولاء لهذا الدين يُعْتَبَرُ غُضُوًّا في الجماعة المسلمة، ويُضَيحُ فرداً من أفراد الأمة الإسلامية تجري عليه أحكام الإسلام وتُطَبَّقُ عليه تعاليمه. إلا أن من الناس الذكي والعبي، والضعيف والقوي، والقادر والعاجز، والغافل والعاطل، والمجد والمقصر. فهم يختلفون اختلافاً بيناً في قواهم البدنية ومواهبهم النفسية والعقلية والروحية وتبعاً لهذا الاختلاف فمنهم من يقترب من الإسلام، ومنهم من يبتعد عنه حسب حال كل فرد وظروفه وبيئته. يقول الله سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُذِنُ اللَّهُ﴾^(١). إلا أن هذا الابتعاد عنه لا يخرج المقصر عن دائرته ما دام يدين بالولاء لهذا الدين، فإذا صدر من المسلم لفظ يدل على الكفر لم يقصد إلى معناه، أو فعل ظاهره مكفر لم يرذ به فاعله تغيير إسلامه؛ لم يُحْكَمْ عليه بالكفر. ومهما تورط المسلم في المآثم ولاقتراح من جرائم، فهو مسلم لا يجوز اتهامه بالرذة. روى البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ شَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا وَصَلَّى صَلَاتَنَا وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا؛ فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ». وقد حذر رسول الله ﷺ المسلمين من أن يقذف بعضهم بغضاً بالكفر، لعظم خطر هذه الجناية، فقال فيما رواه مسلم عن ابن عمر: «إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدَهُمَا».

مَتَى يَكُونُ الْمُسْلِمُ مُرْتَدًّا؟: إن المسلم لا يُعْتَبَرُ خارجاً على الإسلام، ولا يُحْكَمْ عليه بالرذة إلا إذا انشَرَحَ صدره بالكفر، وأطمأن قلبه به ودخل فيه بالفعل، لقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾^(٢). ويقول الرسول ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ

(١) سورة فاطر، الآية: ٣٢.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٠٦.

أَمْرِي مَا نَوَيْ، وَلَمَّا كَانَ مَا فِي الْقَلْبِ غَيْبًا مِنَ الْغُيُوبِ الَّتِي لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ؛ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ صَدُورِ مَا يَدُلُّ عَلَى كُفْرِهِ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً لَا تَخْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، حَتَّى تُسَبِّحَ إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَدَرَ عَنْهُ مَا يَخْتَمِلُ الْكُفْرَ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ وَجْهًا وَيَخْتَمِلُ الْإِيمَانَ مِنْ وَجْهِ؛ حُمِلَ أَمْرُهُ عَلَى الْإِيمَانِ». وَمِنَ الْأَمْثِلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْكُفْرِ:

١- إنكار ما عَلِمَ من الدين بالضرورةٍ مِثْلُ إنكارِ وحدانيةِ اللَّهِ وَخَلْقِهِ لِلْعَالَمِ وَإِنكارِ وجودِ الملائكةِ، وَإِنكارِ نبوةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَن الْقُرْآنَ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ وَإِنكارِ الْبَغْيِ وَالْجِزَاءِ، وَإِنكارِ فريضةِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ.

٢- أَسْتِبَاحَةُ مُحَرَّمٍ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِهِ، كَأَسْتِبَاحَةِ الْخَمْرِ، وَالزَّئْتِ، وَالزُّبَا، وَأَكْلِ الْخَنْزِيرِ، وَأَسْتِحْلَالِ دِمَاءِ الْمُعْصومِينَ وَأَمْوَالِهِمْ^(١).

٣- تَخْرِيمُ مَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى حِلِّهِ «تَحْرِيمُ الطَّيِّبَاتِ».

٤- سَبُّ النَّبِيِّ أَوْ الْاسْتِهْزَاءُ بِهِ، وَكَذَا سَبُّ أَيِّ نَبِيٍّ مِنْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ.

٥- سَبُّ الدِّينِ، وَالطُّغْنُ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَتَرْكُ الْحُكْمِ بِهِمَا، وَتَفْضِيلُ الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ عَلَيْهِمَا.

٦- أَدْعَاءُ فَرْدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ أَنَّ الْوَحْيَ يَنْزِلُ عَلَيْهِ.

٧- إِقْلَاءُ الْمُضْخَفِ فِي الْقَاذوراتِ، وَكَذَا كُتُبُ الْحَدِيثِ، أَسْتِهْزَاءٌ بِهَا وَأَسْتِخْفَافٌ بِمَا جَاءَ فِيهَا.

٨- الْأَسْتِخْفَافُ بِاسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، أَوْ أَمْرٍ مِنْ أَمْرِهِ، أَوْ نَهْيٍ مِنْ نَوَاهِيهِ، أَوْ وَغْدٍ مِنْ وُغْدِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَدِيثٌ عَهْدٌ بِالْإِسْلَامِ، وَلَا يَغْرِفُ أَحْكَامَهُ، وَلَا يَغْلَمُ حُدُودَهُ، فَإِنَّهُ إِنْ أَنْكَرَ شَيْئًا مِنْهَا جَهْلًا بِهِ لَمْ يَكْفُرْ. وَفِيهِ مَسَائِلُ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الْخَاصَّةُ، فَإِنْ مُنْكَرَهَا لَا يَكْفُرُ، بَلْ يَكُونُ مَغْذُورًا بِجَهْلِهِ بِهَا، لَعَدَمِ اسْتِفَاضَةِ عِلْمِهَا فِي الْعَامَّةِ، كَتَحْرِيمِ نِكَاحِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا، وَأَنَّ الْقَاتِلَ عَمْدًا لَا يَرِثُ، وَأَنَّ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْوَسْوَاسُ الَّتِي تُسَاوِرُ النَّفْسَ فَإِنَّهَا مِمَّا لَا يُؤَاخِذُ اللَّهُ بِهَا. فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ تَجَاوَزَ لِأَمْنِي عَمَّا حَدَّثْتُ

(١) إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِتَأْوِيلٍ - مِثْلُ تَأْوِيلِ الْخَوَارِجِ - فَإِنَّهُمْ اسْتَحْلَوْا دِمَاءَ الصَّحَابَةِ وَأَمْوَالَهُمْ وَمِثْلُ تَأْوِيلِ قَدْلَمَةَ بْنِ مَظْمُونٍ شَرْبِ الْخَمْرِ، وَمَعَ ذَلِكَ - فَجْمَعُوا الْفُقَهَاءَ عَلَى أَنَّهُمْ غَيْرُ كَافِرِينَ.

بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ بِهِ» رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ أَنَاثُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلُوهُ فَقَالُوا: إِنَّا نَجِدُ فِي أَنْفُسِنَا مَا يَتَعَاطَمُ أَحَدُنَا أَنْ يَتَكَلَّمْ بِهِ! قَالَ: وَقَدْ وَجَدْتُمُوهُ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: ذَلِكَ صَرِيحُ الْإِيمَانِ^(١). وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ: «هَذَا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ؟ فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلْيَقُلْ آمَنْتُ بِاللَّهِ».

عقوبة المرتد: الارتداد جريمة من الجرائم التي تُحِيطُ مَا كَانَ مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ قَبْلَ الرَّذَّةِ، وَتَسْتَوْجِبُ الْعَذَابَ الشَّدِيدَ فِي الْآخِرَةِ. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَنْ يَزِدْكَ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ قِيمَتٌ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٢) وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّ مَنْ يَزِجْ عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى الْكُفْرِ وَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ كَافِرًا، فَقَدْ بَطَلَ كُلُّ مَا عَمِلَهُ مِنْ خَيْرٍ، وَحُرِمَ ثَمَرَتُهُ فِي الدُّنْيَا، فَلَا يَكُونُ لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ حَقُوقٍ - وَحُرِمَ مِنْ نَعِيمِ الْآخِرَةِ - وَهُوَ خَالِدٌ فِي الْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَقَدْ قَرَّرَ الْإِسْلَامُ عَقُوبَةَ مُعْجَلَةٍ فِي الدُّنْيَا لِلْمُتَرَدِّ، فَضْلًا عَمَّا تَوَعَّدُهُ بِهِ مِنْ عَذَابٍ يَنْتَظَرُهُ فِي الْآخِرَةِ - وَهَذِهِ الْعَقُوبَةُ هِيَ الْقَتْلُ^(٣).

رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ». وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثَ: كُفْرٍ بَعْدَ إِيمَانٍ، وَزَنَى بَعْدَ إِخْصَانٍ، وَقَتْلُ نَفْسٍ بِغَيْرِ نَفْسٍ». وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا أُمُّ مَرْوَانَ ارْتَدَّتْ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ يُغَرَضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ؛ فَإِنْ تَابَتْ، وَإِلَّا قُتِلَتْ؛ فَأَبَتْ أَنْ تُسَلِّمَ، فَقُتِلَتْ؛ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٤). وَتَبَّتْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَاتِلَ الْمُرْتَدِّينَ مِنَ الْعَرَبِ حَتَّى رَجَعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي وَجوبِ قَتْلِ الْمُتَرَدِّ. وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْمَرْأَةِ إِذَا ارْتَدَّتْ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا ارْتَدَّتْ لَا تُقْتَلُ - وَلَكِنْ تُخْبَسُ، وَتُخْرَجُ كُلَّ يَوْمٍ فَتُسْتَأَبُّ، وَيُغَرَضُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ، وَهَكَذَا حَتَّى تَعُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ، أَوْ تَمُوتَ - لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ. وَخَالَفَ ذَلِكَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ فَقَالُوا: إِنَّ عَقُوبَةَ الْمَرْأَةِ الْمُرْتَدَّةِ كَعَقُوبَةِ الرَّجُلِ الْمُرْتَدِّ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ؛ لِأَنَّ آثَارَ الرَّذَّةِ وَأَضْرَارَهَا مِنَ الْمَرْأَةِ كَأَثَارِهَا وَأَضْرَارِهَا مِنَ الرَّجُلِ، وَلِحَدِيثِ مُعَاذٍ الَّذِي حَسَنُهُ الْحَافِظُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ

(١) أي استعظام الكلام به خوفاً من النطق به، فضلاً عن اعتقاده دليل على كمال الإيمان.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

(٣) لو قتله مسلم من المسلمين لا يعتبر مرتكباً جريمة القتل، ولكن يعزى لافتياته على الحاكم.

(٤) والإسناد ضعيف.

لَهُ لَمَّا أَرْسَلَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَأَذَعُهُ، فَإِنْ عَادَ، وَإِلَّا فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَأَذَعُهَا، فَإِنْ عَادَتْ، وَإِلَّا فَأَضْرِبْ عُنُقَهَا». وهذا نص في محل النزاع.

وأخرج البيهقي، والذَّازِقُطْنِي، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَتَابَ امْرَأَةً يُقَالُ لَهَا: «أُمُّ قِرْفَةٍ» كَفَرَتْ بَعْدَ إِسْلَامِهَا، فَلَمْ تَتُبْ؛ فَقَتَلَهَا. وَأَمَّا حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ فَذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي حَالِ الْحَرْبِ، لِأَجْلِ ضَعْفِهِنَّ وَعَدَمِ مُشَارَكَتِهِنَّ فِي الْقِتَالِ. وَلِهَذَا كَانَ سَبَبُ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِهِنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً، فَقَالَ: «مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ»؛ ثُمَّ نَهَى عَنْ قَتْلِهِنَّ. وَالْمَرْأَةُ تُشَارِكُ الرَّجُلَ فِي الْحُدُودِ كُلِّهَا دُونَ اسْتِنَاءٍ، فَكَمَا يُقَامُ عَلَيْهَا حَدُّ الرَّجْمِ إِذَا كَانَتْ مُحَصَّنَةً، فَكَذَلِكَ يُقَامُ عَلَيْهَا حَدُّ الرِّدَّةِ، وَلَا فَرْقٌ.

حِكْمَةُ قَتْلِ الْمُرْتَدِّ: الْإِسْلَامُ مَنَهْجٌ كَامِلٌ لِلْحَيَاةِ فَهُوَ: دِينٌ وَدَوْلَةٌ، وَعِبَادَةٌ، وَقِيَادَةٌ، وَمُضْخَفٌ وَسَيْفٌ، وَرُوحٌ وَمَادَّةٌ، وَدُنْيَا وَآخِرَةٌ؛ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعَقْلِ وَالْمَنْطِقِ، وَقَائِمٌ عَلَى الدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ، وَلَيْسَ فِي عَقِيدَتِهِ وَلَا شَرِيعَتِهِ مَا يُضَادِمُ فِطْرَةَ الْإِنْسَانِ أَوْ يَقِفُ حَائِلًا دُونَ الْوُصُولِ إِلَى كَمَالِهِ الْمَادِّيِّ وَالْأَدْبِيِّ. وَمَنْ دَخَلَ فِيهِ عَرَفَ حَقِيقَتَهُ، وَذَاقَ حِلَاوَتَهُ؛ فَإِذَا خَرَجَ مِنْهُ وَارْتَدَّ عَنْهُ بَعْدَ دُخُولِهِ فِيهِ وَإِدْرَاكِهِ لَهُ، كَانَ فِي الْوَاقِعِ خَارِجًا عَلَى الْحَقِّ وَالْمَنْطِقِ، وَمَتَنَكِّرًا لِلدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ، وَحَائِدًا عَنِ الْعَقْلِ السَّلِيمِ، وَالْفِطْرَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ. وَالْإِنْسَانُ جِئَنَ يَصِلُ إِلَى هَذَا الْمُسْتَوَى يَكُونُ قَدْ ارْتَدَّ إِلَى أَقْصَى ذَرَكَاتِ الْإِنْحِطَاطِ، وَوَصَلَ إِلَى الْغَايَةِ مِنَ الْإِنْحِدَارِ وَالْهَبُوطِ، وَمِثْلُ هَذَا الْإِنْسَانِ لَا يَتَّبِعِي الْمَحَافَظَةَ عَلَى حَيَاتِهِ، وَلَا الْجِرْصُ عَلَى بَقَائِهِ. لِأَنَّ حَيَاتَهُ لَيْسَتْ لَهَا غَايَةٌ كَرِيمَةٌ وَلَا مَقْصِدٌ نَبِيلٌ.

هَذَا مِنْ جَانِبٍ... وَمِنْ جَانِبٍ آخَرَ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ كَمَنَهْجٍ عَامٍّ لِلْحَيَاةِ، وَنِظَامٍ شَامِلٍ لِلْسُّلُوكِ الْإِنْسَانِيِّ، لَا غَنَى لَهُ مِنْ سِبَاحٍ يَخْمِيهِ، وَدِرْعٍ يَقِيهِ، فَإِنَّ أَيَّ نِظَامٍ لَا قِيَامَ لَهُ إِلَّا بِالْحِمَايَةِ وَالْوَقَايَةِ وَالْحِفَاطِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ مَا يَهْزُ أَرْكَانَهُ، وَيُزْعِزُ بُنْيَانَهُ. وَلَا شَيْءَ أَقْوَى مِنْ جَمَاعَةِ النِّظَامِ وَوَقَايَتِهِ مِنْ مَنَعَ الْخَارِجِينَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ عَلَيْهِ يَهْدُدُ كِيَانَهُ وَيَعْرِضُهُ لِلْسَّقُوطِ وَالتَّدَايِي. إِنَّ الْخُرُوجَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِرْتِدَادَ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ ثَوْرَةٌ عَلَيْهِ. وَالثَّوْرَةُ عَلَيْهِ لَيْسَ لَهَا مِنْ جِزَاءٍ إِلَّا الْجِزَاءُ الَّذِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الْقَوَانِينُ الْوَضِيعِيَّةُ، فَيَمُنْ خَرَجَ عَلَى نِظَامِ الدَّوْلَةِ وَأَوْضَاعِهَا الْمَقْرَرَّةِ. إِنَّ أَيَّ إِنْسَانٍ - سِوَاكَ كَانَ فِي الدَّوَلِ الشُّيُوعِيَّةِ، أَمْ الدَّوَلِ الرَّأْسَمَالِيَّةِ - إِذَا خَرَجَ عَنْ نِظَامِ الدَّوْلَةِ فَإِنَّهُ يُتَّهَمُ بِالْخِيَانَةِ الْعَظْمَى لِبِلَادِهِ، وَالْخِيَانَةِ الْعَظْمَى جَزَاؤُهَا الْإِعْدَامُ. فَالْإِسْلَامُ فِي تَقْرِيرِ عَقُوبَةِ الْإِعْدَامِ لِلْمُرْتَدِّينَ مَنْطِقِيٌّ مَعَ نَفْسِهِ وَمُتَلَاقٍ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ النُّظُمِ.

استتابَةُ الْمُرْتَدِّ: كَثِيرًا مَا تَكُونُ الرِّدَّةُ نَتِيجَةَ الشُّكُوكِ وَالشُّبُهَاتِ الَّتِي تُسَاوِرُ النَّفْسَ وَتُزَاجِمُ

الإيمان. ولا بُدَّ أَنْ تَهَيَّأَ فُرْصَةً لِلتَّخَلُّصِ مِنْ هَذِهِ الشَّبَهَاتِ وَالشُّكُوكِ، وَأَنْ تُقَدِّمَ الْأَدْلَةَ وَالْبَرَاهِينَ الَّتِي تَعِيدُ الْإِيمَانَ إِلَى الْقَلْبِ، وَالْيَقِينَ إِلَى النَّفْسِ، وَتُرِيحُ مَا عَلِقَ بِالوَجْدَانِ مِنْ رَيْبٍ وَشُكُوكٍ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يَسْتَتَابَ الْمُرْتَدُّ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ رُدُّهُ، وَيُنْهَلَ فِتْرَةُ زَمْنِيَّةٍ يُرَاجِعُ فِيهَا نَفْسَهُ، وَتُقْنَدُ فِيهَا وَسَاوِسُهُ، وَتُنَاقَشُ فِيهَا أَفْكَارُهُ، فَإِنْ عَدَلَ عَنْ مَوْقِفِهِ بَعْدَ كَشْفِ شُبُهَاتِهِ، وَرَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَقْرَأَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَاعْتَرَفَ بِمَا كَانَ يُنْكِرُهُ، وَبَرَىءَ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ، وَإِلَّا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَقَدْ قَدَّرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ هَذِهِ الْفِتْرَةَ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَتَرَكَ بَعْضُهُمْ تَقْدِيرَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا يُكْرَرُ لَهُ التَّوْجِيهَ وَيُعَادُ مَعَهُ النَّقَاشُ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَنْ يَعُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَحَيْثُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ^(١).

وَالَّذِينَ رَأَوْا تَقْدِيرَ ذَلِكَ بِالْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ اعْتَمَدُوا عَلَى مَا رَوَى: أَنَّ رَجُلًا قَدِيمًا إِلَى عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الشَّامِ، فَقَالَ: «هَلْ مِنْ مَغْرَبَةٍ^(٢) خَيْرٌ؟» قَالَ: نَعَمْ. رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ. فَقَالَ عُمَرُ: فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ فَضَرَبْنَا عَنْقَهُ قَالَ: هَلَّا حَبَسْتُمُوهُ فِي بَيْتٍ ثَلَاثًا وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيًّا، وَاسْتَبْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيُرَاجِعُ أَمْرَ اللَّهِ! اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَخْضُرْ، وَلَمْ أَمُرْ، وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي: اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ دَمِهِ. رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ. وَالَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى الْقَوْلِ الثَّانِي اسْتَدُوا إِلَى مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: أَنَّ مُعَاذًا قَدِيمَ الْيَمَنِ عَلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَقَدْ وَجَدَ عِنْدَهُ رَجُلًا مُوثِقًا. فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: رَجُلٌ كَانَ يَهُودِيًّا فَاسْلَمَ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى دِينِهِ «دِينِ الْيَهُودِ» فَتَهُودَ. فَقَالَ: لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ... ذَلِكَ قِضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَأَمَرَ بِهِ، فَقُتِلَ، وَكَانَ أَبُو مُوسَى قَدْ اسْتَتَابَهُ قَبْلَ قُدُومِ مُعَاذٍ عِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا. وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَاقِ: أَنَّهُمْ أَرَادُوهُ عَلَى الْإِسْلَامِ شَهْرَيْنِ. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْإِسْتَتَابَةِ. هَلْ يَكْتَفِي بِالْمَرْءِ؟ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثٍ، وَهَلِ الثَّلَاثُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يُسْتَتَابُ شَهْرًا، وَعَنِ النَّخَعِيِّ يَسْتَتَابُ أَبَدًا.

أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّ: إِذَا ارْتَدَّ الْمُسْلِمُ وَرَجَعَ عَنِ الْإِسْلَامِ تَغَيَّرَتِ الْحَالَةُ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا وَتَغَيَّرَتْ تَبَعًا لِذَلِكَ الْمَعَامَلَةُ الَّتِي كَانَ يُعَامَلُ بِهَا كَمُسْلِمٍ، وَبُتَّتْ بِالنِّسْبَةِ لَهُ أَحْكَامُ تَجْمِيلِهَا فِيمَا يَأْتِي:

(١) هَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ. وَقِيلَ يَجِبُ قَتْلُهُ فِي الْحَالِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَسَنِ وَطَاوُسٍ، وَأَهْلِ الظَّاهِرِ، لِحَدِيثِ مُعَاذٍ، وَلِأَنَّهُ مِثْلُ الْحَرْبِيِّ الَّذِي بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنْ كَانَ أَصْلُهُ مُسْلِمًا لَمْ يَسْتَتَبْ وَإِلَّا اسْتَتَبَ.

(٢) أَيُّ: عِنْدَكُمْ خَيْرٌ مِنْ بِلَادٍ بَعِيدَةٍ.

١- **المَلَاقَةُ الزَّوْجِيَّةُ**: إذا ارتدَّ الزَّوْجُ أو الزَّوْجَةُ انْقَطَعَتْ عِلَاقَةُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْآخَرِ، لِأَنَّ رَذَّةَ أَيِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُوجِبَةٌ لِلْفُرْقَةِ بَيْنَهُمَا. وهذه الفُرْقَةُ تُعْتَبَرُ فُسْخًا، فإذا تاب المرتدُّ مِنْهُمَا وعادَ إلى الإسلام - كَانَ لَا بُدَّ مِنْ عَقْدٍ وَمَهْرٍ جَدِيدَيْنِ، إذا أَرَادَا اسْتِنَافَ الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ ^(١). ولا يجوزُ لَهُ أَنْ يَقْعِدَ زَوْجًا عَلَى زَوْجَةٍ أُخْرَى مِنْ أَهْلِ الدِّينِ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقُّ الْقَتْلِ.

٢- **مِيرَاثُهُ**: والمُزْتَدُّ لَا يَرِثُ أَحَدًا مِنْ أَقَارِبِهِ إِذَا مَاتَ، لِأَنَّ المَرْتَدَّ لَا دِينَ لَهُ - وَإِذَا كَانَ لَا دِينَ لَهُ فَلَا يَرِثُ قَرِيبَهُ الْمُسْلِمَ - فَإِنْ قُتِلَ هُوَ أَوْ مَاتَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ، انْتَقَلَ مَالُهُ هُوَ إِلَى وَرَثَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَيِّتِ مِنْ وَقْتِ الرَّذَّةِ. وقد أَنَبَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِشَيْخٍ كَانَ نَصْرَانِيًّا فَاسْلَمَ، ثُمَّ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: لَعَلَّكَ إِنَّمَا ارْتَدَدْتَ لِأَنَّ تُصِيبَ مِيرَاثًا، ثُمَّ تَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَلَعَلَّكَ خَطَبْتَ امْرَأَةً فَأَبَوَا أَنْ يَزَوْجَوْكُمَا، فَأَرَدْتَ أَنْ تَتَزَوَّجَهَا ثُمَّ تَعُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى الْإِسْلَامِ. قَالَ: لَا. حَتَّى أَلْقَى الْمَسِيحَ. فَأَمَرَ بِهِ فَضَرِبَتْ عُنُقُهُ فَدَفِنَ مِيرَاثُهُ إِلَى وَلَدِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ بِمِثْلِهِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِهَذَا، مِنْهُمْ: اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ زَاهَوِيٍّ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ، وَإِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ.

٣- **فَقَدَ أَهْلِيَّتَهُ لِلْوِلَايَةِ عَلَى غَيْرِهِ**: وليس للمُزْتَدِّ وِلَايَةٌ عَلَى غَيْرِهِ، فَلَا يجوزُ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّى عَقْدَ تَزْوِيجِ بَنَاتِهِ وَلَا أَبْنَائِهِ الصَّغَارِ، وَتُعْتَبَرُ عَقُودُهُ بِالنِّسْبَةِ لَهُمْ بَاطِلَةً؛ لِسَلْبِ وِلَايَتِهِ لَهُمْ بِالرَّذَّةِ.

مَالُ الْمُزْتَدِّ: الرَّذَّةُ لَا تَقْضِي عَلَى أَهْلِيَّةِ الْمُزْتَدِّ لِلتَّمْلُكِ، وَلَا تَسْلُبُهُ حَقَّهُ فِي مَالِهِ، وَلَا تُزِيلُ يَدَهُ عَنْهُ، وَيَكُونُ مِثْلَهُ فِي مَالِهِ مِثْلُ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ، وَلَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَالِهِ كَمَا يَشَاءُ. وَتُصَيِّرُ تَصَرُّفَاتُهُ نَافِذَةً لاسْتِكْمَالِ أَهْلِيَّتِهِ، وَكَوْنُهُ مُسْتَحَقُّ الْقَتْلِ لَا يَسْلُبُهُ حَقَّهُ فِي التَّمْلُكِ وَالتَّصَرُّفِ، لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَجْعَلْ لِلْمَرْتَدِّ عَقُوبَةَ سِوَى عَقُوبَةِ الْقَتْلِ حَدًّا، وَيَكُونُ فِي ذَلِكَ كَمَنْ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْقَصَاصِ أَوْ بِالرَّجْمِ. فَإِنْ قُتِلَ قِصَاصًا أَوْ رَجِمًا لَا يَسْلُبُهُ حَقَّهُ فِي الْمِلْكِيَّةِ، وَلَا يُزِيلُ يَدَهُ عَنْ مَالِهِ.

لُحُوقُهُ بِدَارِ الْحَزْبِ: وكذلك يَبْقَى مَالُهُ مَمْلُوكًا لَهُ إِذَا لَحِقَ بِدَارِ الْحَزْبِ وَيُوضَعُ تَحْتَ يَدِ أَمِينٍ؛ لِأَنَّ لُحُوقَهُ بِدَارِ الْحَزْبِ لَا يَسْلُبُهُ حَقَّهُ فِي الْمِلْكِيَّةِ.

رَذَّةُ الرُّنْدِيقِ: قال أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ وَغَيْرُهُ: «الرُّنْدِيقُ» فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ أَصْلُهُ: «زَنْدَه كَرُو» أَي يَقُولُ بِدَوَامِ الدَّهْرِ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ ثَعْلَبٌ: لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ رُنْدِيقٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ:

(١) يرى الفقهاء الأحناف أن ردة الزوج تعتبر طلاقاً بانئاً ينقص من عدد الطلقات.

زَنْدِيقِي لِمَنْ يَكُونُ شَدِيدَ التَّحِيلِ، وَإِذَا أَرَادُوا مَا تُرِيدُ الْعَامَّةُ قَالُوا: مُلْحِدٌ وَدَهْرِيٌّ، أَيْ يَقُولُ بِدَوَامِ الدَّهْرِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الزُّنْدِيقُ مِنَ الثَّنَوِيَّةِ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: التَّحْقِيقُ مَا ذَكَرَهُ مَنْ صَنَّفَ فِي «الْمِلَلِ وَالنَّحَلِ»: أَنَّ أَصْلَ الزُّنْدَقَةِ أَتْبَاعُ دِيصَانَ، ثُمَّ مَانِي، وَمَزَدَكٌ^(١). وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: الزُّنْدِيقُ الَّذِي يَتَّحِلُ دِينًا. وَقَالَ فِي الْمَسْوِيِّ مُلَخَّصًا: إِنَّ الْمُخَالِفَ لِلدِّينِ الْحَقِّ إِنْ لَمْ يَغْتَرَفْ بِهِ وَلَمْ يُذْعِنْ لَهُ لَا ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا، فَهُوَ الْكَافِرُ، وَإِنْ اعْتَرَفَ بِلِسَانِهِ، وَقَلْبُهُ عَلَى الْكُفْرِ فَهُوَ الْمُنَافِقُ. وَإِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا لَكِنَّهُ يُقْسِرُ بَغْضَ مَا ثَبَّتَ مِنَ الدِّينِ ضَرُورَةً بِخِلَافِ مَا فَسَّرَهُ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَأَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ فَهُوَ الزُّنْدِيقُ، كَمَا إِذَا اعْتَرَفَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ، وَمَا فِيهِ مِنْ ذِكْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ حَقٌّ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِالْجَنَّةِ الْإِبْتِهَاجُ الَّذِي يَخْصُلُ بِسَبَبِ الْمَلَكَاتِ الْمَحْمُودَةِ، وَالْمُرَادُ بِالنَّارِ، هِيَ الدَّامَةُ الَّتِي تَخْصُلُ بِسَبَبِ الْمَلَكَاتِ الْمَذْمُومَةِ، وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ جَنَّةٌ وَلَا نَارٌ؛ فَهُوَ الزُّنْدِيقُ.

وقوله **عليه السلام**: «أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْهُمْ» هُوَ فِي الْمُنَافِقِينَ دُونَ الزُّنَادِقَةِ. ثُمَّ قَالَ: وَإِنَّ الشُّنْعَ كَمَا نَصَبَ الْقَتْلَ جَزَاءً لِلارْتِدَادِ لِيَكُونَ مَزْجَرَةً لِلْمُرْتَدِّينَ، وَذُبًّا عَنِ الْمِلَّةِ الَّتِي ارْتَضَاهَا؛ فَكَذَلِكَ نَصَبَ الْقَتْلَ جَزَاءً لِلزُّنْدَقَةِ؛ لِيَكُونَ مَزْجَرَةً لِلزُّنَادِقَةِ وَذُبًّا عَنِ تَأْوِيلِ فَاسِدٍ فِي الدِّينِ لَا يَصِحُّ الْقَوْلُ بِهِ. قَالَ ثُمَّ التَّأْوِيلُ تَأْوِيلَانِ: تَأْوِيلٌ لَا يُخَالِفُ قَاطِعًا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ، وَتَأْوِيلٌ يُضَادِمُ مَا ثَبَّتَ بِقَاطِعٍ؛ فَذَلِكَ الزُّنْدَقَةُ. فَكُلُّ مَنْ أَنْكَرَ الشَّفَاعَةَ، أَوْ أَنْكَرَ رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ أَنْكَرَ عَذَابَ الْقَبْرِ، وَسُؤَالَ الْمُتَنَكِّرِ وَالتَّكْبِيرِ، أَوْ أَنْكَرَ الصِّرَاطَ وَالْحِسَابَ، سَوَاءٌ قَالَ لَا أَتَى بِهِؤَلَاءِ الرُّوَاةِ، أَوْ قَالَ أَتَى بِهِمْ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ مُؤَوَّلٌ، ثُمَّ ذَكَرَ تَأْوِيلًا فَاسِدًا لَمْ يُسْمَعْ مِنْ قَبْلِهِ، فَهُوَ الزُّنْدِيقُ. وَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ عَنِ الشَّيْخَيْنِ «أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ» مَثَلًا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، مَعَ تَوَاتُرِ الْحَدِيثِ فِي إِشَارَتِهِمَا، أَوْ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَاتَمَ النَّبِيَّةِ وَلَكِنْ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى بَعْدَهُ أَحَدٌ بِالنَّبِيِّ. أَمَّا مَعْنَى التُّبُوَّةِ هُوَ - كَوْنُ إِنْسَانٍ مَبْعُوثًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْخَلْقِ مُفْتَرَضِ الطَّاعَةِ، مَغْضُومًا مِنَ الذُّنُوبِ، وَمِنَ الْبَقَاءِ عَلَى الْخَطِيئَةِ فِيمَا يَرَى، فَهُوَ

(١) وملخص مذهبهم أن النور والظلمة قديمان، وأنهما امتزجا فعدت العالم كله منهما، فمن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور، وأنه يجب أن يسعى في تخليص النور من الظلمة فليزِم إزهاق كل نفس. وكان بهرام جد كسرى تحيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقاتله ثم قتله وأظهر جماعة منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور، وقام الإسلام والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك وأظهر جماعة منهم الإسلام خشية القتل فهذا تأصل الزندقة وأطلق جماعة من الشافعية الزندقة على من يظهر الإسلام ويخفي الكفر مطلقاً.

موجود في الأئمة بعده^(١) فذلك هو الزنديق؛ وقد اتفق جمهور المتأخرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا المجرى، والله أعلم ١. هـ.

هل يقتل الساحر؟ يتفق العلماء على أن للسحر أثراً، وعلى كفر من يعتقد جلّه. ويختلفون في أن له حقيقة، أو أنه تخيل، كما يختلفون في السحر: هل هو كفر أو ليس بكفر؟ وتبع ذلك اختلافهم في الساحر. فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد: يقتل الساحر بتعلم السحر، وبفعله، لكفره دون استتابة. وقال الشافعية والظاهرية: إن كان الفعل أو الكلام الذي سحر به كفراً، فالساحر مرتد؛ ويجري عليه حكم الردة؛ إلا أن يتوب. وإن كان ليس كفراً فلا يقتل؛ لأنه ليس كافراً؛ وإنما هو عاصٍ فقط. والظاهر أن السحر معصية من كبائر الإثم، وأن الساحر لا يقتل بسحره، إلا إذا اعتقد حلّه، فيكون مرتداً، لا بسحره ولكن باستحلال ما حرم الله. روى أبو هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات: فبيل يارسول الله وما هن؟» قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، والتولي يوم الرخف، وقذف المخصنات المؤمنات.

قال ابن حزم بعد أن ناقش أدلة القائلين بكفره، ووجوب قتله: «وصح أن السحر ليس كفراً، وإذا لم يكن كفراً، فلا يحل قتل فاعله، لأن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، وزنى بعد إحصان، ونفس بنفس». فالساحر ليس كافراً كما بينا ولا قاتلاً، ولا زانياً مخصناً، ولا جاء في قتله نص صحيح، فيضاف إلى هذه الثلاث، كما جاء في المحارب. ثم قال: فصح تحريم دمه بيقين لا شك فيه - ورأي الشيعة أن الساحر مرتد وحكمه حكم المرتد.

الكاهن والعراف: يرى الإمام أبو حنيفة أن الكاهن والعراف يستحقان القتل؟ لقول عمر: «اقتلوا كل ساحر وكاهن». وفي رواية عنه: «أنهما إن تابا لم يقتلا». ويرى متقدمو الأحناف أن الكاهن أو العراف إن اعتقد أن الشياطين يفعلون له ما يشاء كفر، وإن اعتقد أنه تخيل لا حقيقة له، لم يكفر.

الْجِرَابَةُ

تعريفها: الجرابة - وتسمى أيضاً قطع الطريق - هي خروج طائفة مسلحة في دار الإسلام،

(١) كما يعتقد بعض القاديانية في غلام أحمد مدمي النبوة الكذاب.

(٢) الكاهن: هو الذي يتخذ من الجن من يأتيه بالأخبار. والعراف: هو الذي يتحدث بالحدس والظن، مدعياً أنه يعلم الغيب.

لإحداث الفوضى، وسفك الدماء، وسلب الأموال، وهتك الأعراض، وإهلاك الحزب والنسب^(١)، مُتَحَدِّيةً بِذَلِكَ الدِّينَ والأخلاق والنظام والقانون. ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الطائفة من المسلمين، أو الذميين، أو المعاهدين أو الحزبيين، ما دام ذلك في دار الإسلام، وما دام غدوائها على كُلِّ مَحْقُونِ الدَّمِ، قبل الجِرابَةِ من المسلمين والذميين. وَكَمَا تَتَحَقَّقُ الجِرابَةُ بخروج جَمَاعَةٍ من الجماعات، فإنها تتحقق كذلك بخروج فردٍ من الأفراد. فلو كان لفردٍ من الأفراد فَضْلٌ جَبْرُوتٍ وَبَطْشٌ، وَمَزِيدُ قُوَّةٍ وَقُدْرَةٌ يَغْلِبُ بِهَا الجَمَاعَةَ على النَّفْسِ والمال، والعرض، فهو مُحَارِبٌ وَقَاطِعٌ طَرِيقٍ. ويدخل في مفهوم الجِرابَةِ العصابات المختلفة، كعِصَابَةِ القَتْلِ وعِصَابَةِ خَطْفِ الأطفال، وعِصَابَةِ اللُّصُوصِ لِلسَّطْوِ على البيوت، والبنوك، وعِصَابَةِ خَطْفِ البناتِ والعذارى للفجور بهنَّ، وعِصَابَةُ اغتيالِ الحُكَّامِ ابتغاءَ الفِئْتَةِ واضطرابِ الأمن، وعِصَابَةُ إِتْلَافِ الزُّرُوعِ وَقَتْلِ المواشي والدواب.

وكَلِمَةُ الجِرابَةِ مأخوذةٌ من الحَرْبِ، لأنَّ هَذِهِ الطائفةَ الخارجةَ على النِّظامِ تُعْتَبَرُ مُحَارِبَةً للجماعة من جانبٍ ومُحَارِبَةً للتعاليم الإسلامية التي جاءتْ لَتَحَقِّقَ أَمَنَ الجماعةِ وسلامَتِها، بالحفاظِ على حقوقها من جانبٍ آخَرَ. فخرُوجُ هَذِهِ الجماعةِ على هَذَا النُّحْوِ يُعْتَبَرُ مُحَارِبَةً، ومن ذَلِكَ أُخِذَتْ كَلِمَةُ الجِرابَةِ، وكَمَا يُسَمَّى هَذَا الخُرُوجُ على الجماعةِ وعلى دينِها حِرَابَةً، فَإِنَّهُ يُسَمَّى أَيْضاً قَطْعَ طَرِيقٍ، لأنَّ النَّاسَ يَنْقَطِعُونَ بخروجِ هَذِهِ الجماعةِ عن الطَّرِيقِ، فلا يَمْرُونَ فِيهِ، خَشْيَةً أَنْ تُسْفِكَ دِمَاؤَهُمْ، أَوْ تُسَلِّبَ أَمْوَالَهُمْ، أَوْ تُهْتَكَ أَعْرَاضُهُمْ أَوْ يَتَعَرَّضُوا لِمَا لَا قُدْرَةَ لَهُمْ على مُوَاجَهَتِهِ، وَيُسَمِّيها بعضُ الفقهاءِ بـ «السَّرْقَةِ الكُبْرَى»^(٢).

الجِرابَةُ جَرِيْمَةٌ كُبْرَى: والحِرابَةُ - أَوْ قَطْعُ الطَّرِيقِ - تُعْتَبَرُ من كُبْرِيَّاتِ الجِرائِمِ، وَمِنْ ثَمَّ أَطْلُقَ القرآنُ الكريمُ على المتورِّطينَ في أَزْكَابِها أَقْصَى عِبَارَةٍ فَجَعَلَهُمْ مُحَارِبِينَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَسَاعِينَ فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ وَعَلَّظَ عِقَابَهُمْ تَغْلِيظًا لَمْ يَجْعَلْهَا لِجَرِيْمَةٍ أُخْرَى، يَقُولُ اللَّهُ سُبحانَهُ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَنَّهُ يَفْعَلَهُمْ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يَقْتُلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جَزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣). وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْلِنُ أَنَّ مَنْ يَزْكِبُ هَذِهِ الْجَنَائِةَ لَيْسَ لَهُ شَرَفٌ

(١) أي: قطع الشجر، وإتلاف الزرع، وقتل الدواب والأنعام.

(٢) سميت بهذه التسمية، لأن ضررها عام على المسلمين بانقطاع الطريق بخلاف السرقة العادية، فإنها تسمى السرقة الصغرى، لأن ضررها يخص المَسْرُوقَ منه وحده.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

الانتساب إلى الإسلام، فيقول: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»^(١). رواه البخاري، ومسلم من حديث ابن عمر. وإذا لم يكن له هذا الشرف وهو حي، فليس له هذا الشرف بعد الوفاة. فإنَّ النَّاسَ يَمُوتُونَ عَلَى مَا عَاشُوا عَلَيْهِ كَمَا يُنْعَثُونَ عَلَى مَا مَاتُوا عَلَيْهِ. وروى أبو هريرة أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ خَرَجَ عَلَى الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتَهُ جَاهِلِيَّةٌ»^(٢). أخرجه مسلم.

شُرُوطُ الْجَزَابَةِ: وَلَا بُدَّ مِنْ تَوَافُرِ شُرُوطٍ مَعِيْنَةٍ فِي الْمَحَارِبِينَ حَتَّى يَسْتَحِقُّوا الْعُقُوبَةَ الْمَقْرُورَةَ لِهَذِهِ الْجَرِيْمَةِ: وَجُمْلَةُ هَذِهِ الشُّرُوطِ هِيَ:

- ١- التَّكْلِيفُ.

٢- وجودُ السلاح.

٣- البُغْذُ عَنِ الْعُمَرَانِ.

٤- المجاهرة.

وَلَمْ يَتَّقِ الْعُلَمَاءُ عَلَى هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَإِنَّمَا لَهُمْ فِيهَا مَنَاقِشَاتٌ نُجِلُّهَا فِيْمَا يَلِي:

١- شَرْطُ التَّكْلِيفِ: يُشْتَرَطُ فِي الْمَحَارِبِينَ: الْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، لِأَنَّهُمَا شَرْطَا التَّكْلِيفِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ. فَالْصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ لَا يُغْتَبَرُ الْوَاحِدُ مِنْهُمَا مُحَارِباً، مَهْمَا اشْتَرَكَ فِي أَعْمَالِ الْمَحَارِبَةِ، لِعَدَمِ تَكْلِيفٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَرْعاً. وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي ذَلِكَ الْفُقَهَاءُ، وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فِيْمَا إِذَا اشْتَرَكَ فِي الْجَزَابَةِ صَبِيَّانَ أَوْ مَجَانِينَ. فَهَلْ يَسْقُطُ الْحَدُّ عَمَّنِ اشْتَرَكَوا فِيْمَا بِسُقُوطِهِ عَنْ هَؤُلَاءِ الصَّبِيَّانِ أَوْ الْمَجَانِينَ؟ قَالَتِ الْأَخْنَافُ: نَعَمْ يَسْقُطُ الْحَدُّ، لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ عَنِ الْبَغْضِ، فَإِنَّ هَذَا السَّقُوطَ يَسْرِي إِلَى الْكُلِّ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمْ جَمِيعاً مُتَضَامِتُونَ فِي الْمَسْئُولِيَّةِ، وَإِذَا سَقَطَ حَدُّ الْجَزَابَةِ نُظِرَ فِي الْأَعْمَالِ الَّتِي ارْتُكِبَتْ عَلَى أَنَّهَا جَرَائِمٌ عَادِيَّةٌ يُعَاقَبُ عَلَيْهَا بِالْعُقُوبَاتِ الْمَقْرُورَةِ لَهَا. فَإِنَّ كَانَتِ الْجَرِيْمَةُ قَتْلًا رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى وَلِيِّ الدَّمِّ، فَلَهُ أَنْ يَغْفُو، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ، وَهَكَذَا فِي بَقِيَّةِ الْجَرَائِمِ. وَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، وَالْمَذْهَبِ الظَّاهِرِيِّ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ إِذَا سَقَطَ حَدُّ

(١) مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ: أَيِ حَمَلَهُ لِقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ كُنِيَ بِحَمَلِهِ عَنِ الْمَقَاتَلَةِ، إِذِ الْقِتْلُ لَازِمٌ لِحَمَلِ السِّلَاحِ. لَيْسَ مِنَّا: لَيْسَ عَلَى طَرِيقِنَا وَهَدِينَا، فَإِنَّ طَرِيقَتَهُ نَصَرَ الْمُسْلِمَ وَالْقِتَالُ دُونَهُ، لَا تَرْوِيهِ وَإِخَافَتَهُ وَقِتَالَهُ.

(٢) خَرَجَ عَلَى الطَّاعَةِ: أَيِ طَاعَةِ الْحُكْمِ الَّذِي وَقَعَ الْاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ فِي قَطْرِ مِنْ الْأَقْطَارِ. فَارَقَ الْجَمَاعَةَ: الَّتِي اتَّفَقَتْ عَلَى طَاعَةِ إِمَامٍ، وَانْتَضَمَتْ بِهِ شَمْلُهُمْ، وَاجْتَمَعَتْ بِهِ كَلِمَتُهُمْ، وَحَاطَهُمْ مِنْ عَدُوِّهِمْ، مِثْلَ جَاهِلِيَّةٍ: مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْجَهْلِ، وَهُوَ تَشْبِيهُ لَمِيتَةٍ مِنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ لَمَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ بِجَمَاعٍ أَنْ الْكُلَّ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ حُكْمِ إِمَامٍ.

الْجِرَابَةُ عَنْ الصَّبْيَانِ وَالْمَجَانِينِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْ غَيْرِهِمْ مِمَّنِ اشْتَرَكُوا فِي الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدَّ هُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا الْحَقُّ لَا يُنْظَرُ فِيهِ إِلَى الْأَفْرَادِ. وَلَا تُشْتَرَطُ الذُّكُورَةُ وَلَا الْحُرِّيَّةُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْأُنُوثَةِ وَلَا لِلرِّقِّ تَأْثِيرٌ عَلَى جَرِيمَةِ الْجِرَابَةِ، فَقَدْ يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ^(١) وَالْعَبْدِ مِنَ الْقُوَّةِ مِثْلُ مَا لَغَيْرِهِمَا، مِنَ التَّدْبِيرِ وَحَمْلِ السِّلَاحِ وَالْمَشَارَكَةِ فِي التَّمَرُّدِ وَالْعَصْيَانِ، فَيَجْرِي عَلَيْهِمَا مَا يَجْرِي عَلَى غَيْرِهِمَا مِنْ أَحْكَامِ الْجِرَابَةِ.

٢- شَرَطُ حَمْلِ السِّلَاحِ: وَشُرْطُ فِي الْمَحَارِبِينَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ سِلَاحٌ، لِأَنَّ قُوَّتَهُمُ الَّتِي يَتَعَمَّدُونَ عَلَيْهَا فِي الْجِرَابَةِ: إِنَّمَا هِيَ قُوَّةُ السِّلَاحِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ سِلَاحٌ فَلَيْسُوا بِمَحَارِبِينَ، لِأَنَّهُمْ لَا يَمْنَعُونَ مَنْ يَقْصِدُهُمْ وَإِذَا تَسَلَّحُوا بِالْعِصِيِّ وَالْحِجَارَةِ، فَهَلْ يُعْتَبَرُونَ مُحَارِبِينَ؟ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ: فَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالْحَنَابِلَةُ، وَأَبُو يُوسُفَ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ حَزَمٍ: وَإِنَّهُمْ يُعْتَبَرُونَ مُحَارِبِينَ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِنُوعِ السِّلَاحِ، وَلَا بِكَثْرَتِهِ وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِقَطْعِ الطَّرِيقِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَيْسُوا بِمَحَارِبِينَ.

٣- شَرَطُ الصَّخْرَاءِ وَالْبُعْدِ عَنِ الْعِمْرَانِ: وَاشْتَرَطَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الصَّخْرَاءِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْبُنْيَانِ لَمْ يَكُونُوا مُحَارِبِينَ، وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ يَسْمَى حَدَّ قُطَاعِ الطَّرِيقِ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ إِنَّمَا هُوَ فِي الصَّخْرَاءِ. وَلِأَنَّ فِي الْمِصْرِ يَلْحَقُ الْعَوْتُ غَالِبًا فَتَذْهَبُ شَوْكَةُ الْمُعْتَدِينَ، وَيَكُونُونَ مُخْتَلِسِينَ، وَالْمُخْتَلِسُ لَيْسَ بِقَاطِعٍ، وَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَأَكْثَرِ فُقَهَاءِ الشَّيْخَةِ، وَقَوْلُ الْخَزَّيْنِيِّ مِنَ الْحَنَابِلَةِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي الْوَجِيزِ. وَذَهَبَ فَرِيقٌ آخَرٌ إِلَى أَنَّ حَكْمَهُمْ فِي الْمِصْرِ وَالصَّخْرَاءِ وَاحِدًا، لِأَنَّ الْآيَةَ بَعَمُومِهَا تَتَنَاوَلُ كُلَّ مُحَارِبٍ. وَلِأَنَّهُ فِي الْمِصْرِ أَغْظَمُ ضَرَرًا، فَكَانَ أَوَّلَى بَأْنِ يَدْخُلَ فِي هَذَا الْعِصَابَاتِ الَّتِي تَتَفَقُّ عَلَى الْعَمَلِ الْجَنَائِي مِنَ السُّلْبِ، وَالثَّهْبِ وَالْقَتْلِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَالْحَنَابِلَةِ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَاللُّيْثُ وَالْمَالِكِيُّ، وَالظَّاهِرِيُّ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ يَنْتَبِعُ اخْتِلَافَ الْأَمْصَارِ، فَمَنْ رَأَى شَرَطَ الصَّخْرَاءِ نَظَرَ إِلَى الْحَالِ الْغَالِبَةِ، أَوْ أَخَذَهُ مِنْ حَالِ زَمَانِهِ الَّذِي لَمْ يَقَعْ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي مِصْرِهِ. وَعَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذَا الشَّرْطَ. وَلِذَا يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ السُّلْطَانَ إِذَا ضَعُفَ وَوَجِدَتْ الْمُعَاوَلَةُ فِي الْمِصْرِ كَانَتْ مُحَارَبَةً. وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَهُوَ اخْتِلَاسٌ عِنْدَهُ.

٤- شَرَطُ الْمَجَاهَرَةِ: وَمِنْ شُرُوطِ الْجِرَابَةِ الْمَجَاهَرَةُ بِأَنْ يَأْخُذُوا الْمَالَ جَهْرًا، فَإِنْ أَخَذُوهُ

(١) يرى أبو حنيفة اشتراط الذكورة في الحاربة، وذلك لركة قلوب النساء، وضعف بنتهن، ولسن من أهل الحرب وهذه رواية ظاهر الرواية. وروى الطحاوي عنه: أن هذا ليس بشرط وأن النساء والرجال سواء في الحاربة.

مُخْتَفِينَ فَهُمْ سُرَاقٌ، وَإِنْ اخْتَطَفُوهُ وَهَرَبُوا، فَهُمْ مُنْتَهَبُونَ، لَا قَطْعَ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ إِنْ خَرَجَ الْوَاحِدُ وَالْآخَرَانِ عَلَى آخِرِ قَافِلَةٍ فَسَلَبُوا مِنْهَا شَيْئًا، لَأَنْهُمْ لَا يَرِجِعُونَ إِلَى مَنَعَةٍ وَقُوَّةٍ، وَإِنْ خَرَجُوا عَلَى عَدَدٍ يَسِيرُ فَقَهَرُوهُمْ، فَهُمْ قُطَاعُ طَرِيقٍ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْأَحْنَافِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْمَالِكِيَّةُ وَالظَّاهِرِيَّةُ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ: وَالَّذِي نَخْتَارُهُ أَنَّ الْجِرَابَةَ عَامَّةٌ فِي الْمِصْرِ وَالْقَفْرِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَفْحَشَ مِنْ بَعْضٍ، وَلَكِنْ اسْمُ الْجِرَابَةِ يَتَنَاوَلُهَا، وَمَعْنَى الْحِرَابَةِ مَوْجُودٌ فِيهَا، وَلَوْ خَرَجَ بَعْضًا فِي الْمِصْرِ يُقْتَلُ بِالسَّيْفِ وَيُؤْخَذُ فِيهِ بِأَشَدِّ مِنْ ذَلِكَ لَا بِأَيْسَرِهِ فَإِنَّهُ سَلَبَ غِيلَةً وَفَعَلَ الْغِيلَةَ أَقْبَحُ مِنْ فَعَلَ الْمُجَاهَرَةَ - وَلِذَلِكَ دَخَلَ الْعَفْوُ فِي قَتْلِ الْمُجَاهَرَةِ فَكَانَ قِصَاصًا، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي قَتْلِ الْغِيلَةِ، فَكَانَ جِرَابَةً، فَتَحَرَّرَ أَنْ قَطَعَ السَّبِيلَ مُوجِبًا لِلْقَتْلِ.

وقال: «لَقَدْ كُنْتُ أَيَّامَ تَوَلَّيْتُ الْقَضَاءَ قَدْ رُفِعَ إِلَيَّ أَمْرُ قَوْمٍ خَرَجُوا مُحَارِبِينَ فِي رِفْقَةٍ فَأَخَذُوا مِنْهُمْ امْرَأَةً - مُغَالَبَةً عَلَى نَفْسِهَا مِنْ زَوْجِهَا، وَمِنْ جُمْلَةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُ - فَأَخْتَلَوْا بِهَا، ثُمَّ جَدَّ فِيهِمُ الطَّلَبُ فَأَخَذُوا وَجِيءَ بِهِمْ، فَسَأَلْتُ مَنْ كَانَ ابْتِلَايَ اللَّهِ بِهِ مِنَ الْمُفْتِينَ. فَقَالُوا: لَيْسُوا مُحَارِبِينَ، لِأَنَّ الْجِرَابَةَ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَمْوَالِ لَا فِي الْفُرُوجِ. فَقُلْتُ لَهُمْ: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ الْجِرَابَةَ فِي الْفُرُوجِ أَفْحَشُ مِنْهَا فِي الْأَمْوَالِ، وَإِنَّ النَّاسَ لِيَرْضَوْنَ أَنْ تَذْهَبَ أَمْوَالُهُمْ وَتُخَرَّبَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، وَلَا يَرْضَوْنَ أَنْ يُخَرَّبَ الْمَرْءُ فِي زَوْجَتِهِ وَبَيْتِهِ؟... وَلَوْ كَانَ فَوْقَ مَا قَالَ اللَّهُ عَقُوبَةً لَكَانَتْ لِمَنْ يَسْلُبُ الْفُرُوجَ. وَحَسْبُكُمْ مِنْ بَلَاءٍ صُحْبَةِ الْجُهَالِ، وَخُصُوصًا فِي الْفِتْنَةِ وَالْقَضَاءِ.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: «وَالْمُغْتَالُ كَالْمُحَارِبِ، وَهُوَ أَنْ يَحْتَالَ فِي قَتْلِ أَنْسَانٍ عَلَى أَخْذِ مَالِهِ، وَإِنْ لَمْ يُشِيرِ السِّلَاحَ، وَلَكِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ بَيْتُهُ أَوْ صَحْبُهُ فِي سَفَرٍ، فَاطْعَمَهُ سُمًّا فَقَتَلَهُ، فَيَقْتُلُ حُدًّا لَا قَوْدًا وَقَرِيبَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ رَأْيُ ابْنِ حَزْمٍ حَيْثُ يَقُولُ: إِنَّ الْمُحَارِبَ هُوَ الْمُكَابِرُ، الْمُخِيفُ لِأَهْلِ الطَّرِيقِ، الْمُفْسِدُ فِي سَبِيلِ الْأَرْضِ، سَوَاءٌ بِسِلَاحٍ أَمْ بِلَا سِلَاحٍ أَصْلًا. سَوَاءٌ لَيْلًا أَمْ نَهَارًا، فِي مِصْرِ أَمْ فَلَاقَةٍ، أَمْ فِي قَصْرِ الْخَلِيفَةِ أَمْ فِي الْجَامِعِ سَوَاءً، وَسَوَاءٌ فَعَلَ ذَلِكَ بِجُنْدٍ أَمْ بِغَيْرِ جُنْدٍ، مَنْقُطِعِينَ فِي الصَّحَرَاءِ أَمْ أَهْلَ قَرْيَةٍ، سَكَنَاءَ فِي دُورِهِمْ أَمْ أَهْلَ حِصْنٍ كَذَلِكَ، أَمْ أَهْلَ مَدِينَةٍ عَظِيمَةٍ أَمْ غَيْرِ عَظِيمَةٍ. كَذَلِكَ وَاحِدٌ أَمْ أَكْثَرُ، كُلُّ مَنْ حَارَبَ الْمَاةَ وَأَخَافَ السَّبِيلَ بِقَتْلِ نَفْسٍ أَوْ أَخْذِ مَالٍ، أَوْ لَجْرَاحَةٍ، أَوْ لانتِهَالِكِ عَرْضٍ، فَهُوَ مُحَارِبٌ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ، كَثُرُوا أَوْ قَلُّوا». وَمِنْ ثَمَّ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ حَزْمٍ أَوْسَعُ الْمَذَاهِبِ بِالنِّسْبَةِ لِلْجِرَابَةِ، وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَالِكِيَّةُ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَخَافَ السَّبِيلَ عَلَى أَيِّ نَحْوٍ مِنَ الْأَنْحَاءِ وَبِأَيِّ صُورَةٍ مِنَ الصُّوَرِ، يُعْتَبَرُ مُحَارِبًا مُسْتَحِقًّا لِعُقُوبَةِ الْجِرَابَةِ.

عُقُوبَةُ الْجَزَاةِ: أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي جَرِيمَةِ الْجَزَاةِ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّمَا جَزَاؤُا الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُا فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾^(١). فهذه الآية نَزَلَتْ فِيمَنْ خَرَجَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقْطَعُ السَّبِيلَ وَيَسْعَى فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ. لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾^(٢). وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الشُّرْكِ إِذَا وَقَعُوا فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ، فَأَسْلَمُوا فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يَعْصِمُ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَإِنْ كَانُوا قَدْ ارْتَكَبُوا مِنَ الْمَعَاصِي قَبْلَ الْإِسْلَامِ مَا يَسْتَوْجِبُ الْعُقُوبَةَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾^(٣).

فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَمَعْنَى يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَيِ يَحَارِبُونَ الْمُسْلِمِينَ بِمَا يَحْدُثُونَهُ مِنْ اضْطِرَابٍ، وَقَوْضَى، وَخَوْفٍ، وَقَلْبِي، وَيَحَارِبُونَ الْإِسْلَامَ بِخُرُوجِهِمْ عَنْ تَعَالِيهِمْ وَعِضْيَانِهِمْ لَهَا، فإِضَافَةُ الْحَرْبِ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِيدَانٌ بِأَنَّ حَرْبَ الْمُسْلِمِينَ كَأَنَّهَا حَرْبٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحَدِّثُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٤). فَالْمَحَارَبَةُ هُنَا مَجَازِيَّةٌ: قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ. اسْتِعَارَةٌ وَمَجَازٌ، إِذِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَحَارِبُ وَلَا يُغَالَبُ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، وَلَمَّا وَجِبَ لَهُ مِنَ التَّنْزِيهِ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْإِنْدَادِ. وَالْمَعْنَى يَحَارِبُونَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ، فَعَبَّرَ بِنَفْسِهِ الْعَزِيزَةِ عَنْ أَوْلِيَائِهِ إِكْبَاراً لِأَذْيَتِهِمْ كَمَا عَبَّرَ بِنَفْسِهِ عَنِ الْفُقَرَاءِ وَالضُّعَفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٥) حَتَّى عَلَى الْاسْتِغْطَافِ عَلَيْهِمْ، وَمِثْلُهُ فِي صَحِيحِ السُّنَنِ: «اسْتَطَعْنَتْكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي». انْتَهَى.

سَبَبُ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ: قَالَ الْجُمْهُورُ فِي سَبَبِ نُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ: «إِنَّ الْغُرَنِينِ»^(٦) قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَأَسْلَمُوا، وَاسْتَوْخَمُوهَا^(٧) وَسَقَمَتْ أَجْسَامُهُمْ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخُرُوجِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَخَرَجُوا، وَأَمَرَ لَهُمْ بِلِقَاحِ^(٨) لَيْشَرَبُوا مِنَ الْبَانِهَا فَانْطَلَقُوا فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا الرَّاعِي وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَسَاقُوا الْإِبِلَ. قَبَعَتْ النَّبِيُّ ﷺ فِي آثَارِهِمْ، فَمَا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى جِيءَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمِّلَ^(٩) أَعْيُنَهُمْ وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ^(١٠) يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٣-٣٤.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

(٥) أصابهم المرض والوخم. لعدم موافقة هوائها لهم.

(٦) اللقاح: جمع لقحة وهي الناقة الحلوب.

(٧) سمل: تفقأ. وفعل بهم ذلك لأنهم كانوا فعلوا ذلك بالراعي فكان قصاصاً. وجزاء سبئة سبئة مثلها.

(٨) الحرّة: أرض خارج المدينة ذات حجارة سوداء.

(٩) سورة المائدة، الآية: ٣٤.

(١٠) سورة البقرة، الآية: ٩.

(١١) جماعة من إحدى القبائل العربية المعروفة.

حتى ماتوا. قال أبو قلابة: فهو لاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (١) الآية.

العقوبات التي قررتها الآية الكريمة: والعقوبة التي قررتها هذه الآية للذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً هي إحدى عقوبات أربع:

١- القتل.

٢- أو الصلْب.

٣- أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف.

٤- أو النفي من الأرض. وهذه العقوبات جاءت في الآية مغطوفة بحرف «أو» فقال بعض العلماء: «إن العطف بها يفيد التخيير، ومعنى هذا أن للحاكم أن يتخير عقوبة من هذه العقوبات: حسب ما يراه من المصلحة، يصرف النظر عن الجريمة التي ارتكبها المحاربون. وقال أكثر العلماء: إن «أو» هنا للتنوع لا للتخيير ومقتضاه أن تتنوع العقوبة حسب الجريمة وأن هذه العقوبات على ترتيب الجرائم لا على التخيير.

حجة القائلين بأن «أو» للتخيير: قال الفريق الأول: إن هذا ما تقتضيه اللغة، ويتمشى مع نظم الآية، ولم يثبت من السنة ما يصرف ما دلّ عليه من هذا المعنى. فكل من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض بالفساد، فإن عقوبته إما القتل، أو الصلْب، أو القطع، أو النفي من الأرض حسب ما يكون من المصلحة التي يراها الحاكم في تنفيذ إحدى هذه العقوبات، سواء قتلوا أم لم يقتلوا، وسواء أخذوا المال أم لم يأخذوا، وسواء ارتكبوا جريمة واحدة أم أكثر. وليس في الآية ما يدل على أن للحاكم أن يجمع أكثر من عقوبة واحدة أو يترك المحاربين دون عقاب. قال القرطبي: «قال أبو ثور: الإمام مخير على ظاهر الآية، وكذلك قال مالك، وهو مروي عن ابن عباس، وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز، ومجاهد، والضحاك والتخمي كلهم قال: الإمام مخير في الحكم على المحاربين يحكم عليهم بأي الأحكام التي أوجبها الله تعالى من: القتل، أو الصلْب، أو القطع، أو النفي بظاهر الآية».

قال ابن عباس: ما كان في القرآن «أو» فصاحبه بالخيار. وهذا قول أشعر بظاهر الآية. وقال ابن كثير: إن ظاهر - «أو» - للتخيير، كما في نظائر ذلك من القرآن كقوله تعالى في جزاء

الصَّيِّدُ: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَثْرَةً طَعَامٍ مَّسْكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾^(١). وكقوله في كَفَّارَةِ الْفِدْيَةِ: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾^(٢) وكقوله في كَفَّارَةِ الْيَمِينِ: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِّن أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾^(٣). هذه كلها على التَّخْيِيرِ، فكذلك فلتكن هذه الآية.

حُجَّةُ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ «أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ: أمَّا الفريق الثاني فقد استدللَّ بما رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ، وهو مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِاللُّغَةِ وَأَفْقَهِهِمْ فِي الْقِرَآنِ الْكَرِيمِ، فَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِذَا قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْأَمْوَالَ صُلُبُوا، وَإِذَا قَتَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا الْمَالَ قُتِلُوا وَلَمْ يُصَلَّبُوا، وَإِذَا أَخَذُوا الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلُوا قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَإِذَا أَخَافُوا السَّبِيلَ وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا نُّقُوا مِنَ الْأَرْضِ؟. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ وَيَشْهَدُ لِهَذَا التَّفْصِيلِ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ - إِنَّ صَحَّ سَنَدُهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَهْلٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَبِيبٍ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَسْأَلُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي أَوَّلِكَ الثَّقَرِ الْعَرَبِيِّينَ، وَهُمْ مِنْ بُجَيْلَةَ^(٤)، قَالَ أَنَسُ: فَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَقَتَلُوا الرَّاعِيَّ، وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ، وَأَخَافُوا السَّبِيلَ وَأَصَابُوا الْفَرْجَ الْحَرَامَ. قَالَ أَنَسُ: فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْقَضَاءِ فِيمَنْ حَارَبَ فَقَالَ: «مَنْ سَرَقَ مَالًا وَأَخَافَ السَّبِيلَ فَاقْطَعْ يَدَهُ بِسَرِقَتِهِ وَرِجْلَهُ بِإِخَافَتِهِ، وَمَنْ قَتَلَ أَقْتَلَهُ وَمَنْ قَتَلَ وَأَخَافَ السَّبِيلَ وَاسْتَحْلَ الْفَرْجَ الْحَرَامَ فَأُضْلِبَهُ».

وقالوا: إِنَّ الَّذِي يُرْجَحُ أَنَّ الْآيَةَ لِتَفْصِيلِ الْعُقُوبَاتِ، لَا لِلتَّخْيِيرِ هُوَ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِهَذَا الْإِفْسَادِ دَرَجَاتٍ مِنَ الْعِقَابِ لِأَنَّ إِفْسَادَهُمْ مُتَفَاوِتٌ، مِنْهُ الْقَتْلُ، وَمِنْهُ السَّلْبُ وَالثَّهْبُ، وَمِنْهُ هَتَكَ الْعِرْضِ، وَمِنْهُ إِهْلَاكُ الْحَرْثِ وَالتَّنْسِلِ. وَمِنْ قُطَاعِ الطَّرِيقِ مِنْ يَجْمَعُ بَيْنَ جَرِيمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ، فَلَيْسَ الْحَاكِمُ مُخَيَّرًا فِي عِقَابِ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ بِمَا شَاءَ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُعَاقِبَ كُلًّا مِنْهُمْ بِقَدْرِ جُزْمِهِ وَدَرَجَةِ إِفْسَادِهِ، وَهَذَا هُوَ الْعَدْلُ. ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾^(٥). وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَخْمَدُ فِي أَصَحِّ الرِّوَايَاتِ عَنْهُ وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ - عَلَى تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ - وَقَدْ نَاقَشَ الْكَاسَانِيُّ فِي الْبَدَائِعِ^(٦) رَأْيَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ «أَوْ» لِلتَّخْيِيرِ نِقَاشًا عِلْمِيًّا، فَقَالَ: «إِنَّ التَّخْيِيرَ الْوَارِدَ فِي الْأَحْكَامِ

(٤) قبيلة تسمى بهذا الاسم.

(٥) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

(٦) ج ٧ ص ٩.

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

المختلفة من حيث الصورة بحزف التَّخْيِيرِ، إِنَّمَا يَجْرِي ظَاهِرُهُ إِذَا كَانَ سَبَبُ الْوُجُوبِ وَاحِدًا، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَكَفَّارَةِ جَزَاءِ الصَّيْدِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُخْتَلِفًا فَيَخْرُجُ مَخْرَجَ بَيَانِ الْحُكْمِ لِكُلِّ فِي نَفْسِهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْنَا يَدَا الْفَرِيقَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾^(١). إِنْ ذَلِكَ لَيْسَ لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ الْمَذْكُورِينَ، بَلْ لِبَيَانِ الْحُكْمِ لِكُلِّ فِي نَفْسِهِ، لِاخْتِلَافِ سَبَبِ الْوُجُوبِ. وَتَأْوِيلُهُ: إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ مَنْ ظَلَمَ، أَوْ تَتَّخِذَ الْحُسْنَ فِيمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا.

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَى رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا ثَكْرًا . وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٢). وَقَطَعَ الطَّرِيقَ مُتَتَوِّعًا فِي نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ مُتَّحِدًا مِنْ حَدِيثِ الْأَصْلِ، فَقَدْ يَكُونُ بِأَخْذِ الْمَالِ وَحْدَهُ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْقَتْلِ لَا غَيْرَ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالتَّخْوِيفِ لَا غَيْرَ فَكَانَ سَبَبُ الْوُجُوبِ مُخْتَلِفًا فَلَا يَحْتَمِلُ عَلَى التَّخْيِيرِ، بَلْ عَلَى بَيَانِ الْحُكْمِ لِكُلِّ نَوْعٍ. أَوْ يَحْتَمِلُ هَذَا وَيَحْتَمِلُ مَا ذُكِرَ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً مَعَ الْإِحْتِمَالِ. وَإِذَا لَمْ يُمْكِنَ صَرْفُ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ إِلَى ظَاهِرِ التَّخْيِيرِ فِي مُطْلَقِ الْحَارِبِ، فَإِمَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّزْيِيبِ وَيُضْمَرُ فِي كُلِّ حُكْمٍ مَذْكُورٍ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ قَطْعِ الطَّرِيقِ، كَأَنَّهُ شُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا﴾^(٣) إِنْ قَتَلُوا، ﴿أَوْ يُصَلَّبُوا﴾^(٤) إِنْ أَخَذُوا الْمَالَ وَقَتَلُوا، ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾^(٥) إِنْ أَخَذُوا الْمَالَ لَا غَيْرَ ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٦) إِنْ أَخَافُوا؛ هَكَذَا ذَكَرَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَطَعَ أَبُو بُرْدَةَ الْأَسْلَمِيُّ بِأَصْحَابِهِ الطَّرِيقَ عَلَى أَنَاسٍ جَاؤُوا يُرِيدُونَ الْإِسْلَامَ فَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنْ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، وَمَنْ أَخَذَ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ، وَمَنْ قَتَلَ وَأَخَذَ الْمَالَ صُلِبَ، وَمَنْ جَاءَ مُسْلِمًا هَدَمَ الْإِسْلَامَ مَا كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الشَّرِكِ».

بَسْطُ رَأْيِي الْقَائِلِينَ بِتَنَوُّعِ الْعُقُوبَةِ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْجَرِيمَةُ: قُلْنَا إِنْ جَمْعُ الْفُقَهَاءِ يَرَى أَنَّ الْعُقُوبَةَ تَتَنَوُّعُ حَسَبَ نَوْعِ الْجَرِيمَةِ، وَإِنْ ذَلِكَ يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ:

١ - أَنْ تَكُونَ الْحِرَابَةُ مَقْصُورَةً عَلَى إِخَافَةِ الْمَارَّةِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ، وَلَمْ يَرْتَكِبِ الْمُحَارِبُونَ شَيْعًا وَرَاءَ ذَلِكَ، فَهَؤُلَاءِ يُنْفَوْنَ مِنَ الْأَرْضِ، وَالتَّقْيِيُّ مِنَ الْأَرْضِ مَعْنَاهُ إِخْرَاجُ الْمُحَارِبِينَ مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي أَفْسَدُوا فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ، إِلَّا إِذَا كَانُوا كَفَّارًا فَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُمْ إِلَى بِلَادِ

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

(١) سورة الكهف، الآية: ٨٦.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٨٧ - ٨٨.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

الكُفْرِ. وَحِكْمَةُ ذَلِكَ أَنَّ يَذُوقَ هَوْلًا وَبَالَ أَمْرِهِم بِالِابْتِعَادِ وَالتَّفْيِ، وَأَنَّ تَطْهَرَ الْمِنْطَقَةَ الَّتِي عَاثُوا فِيهَا فُسَادًا مِنْ شُرُورِهِمْ وَمَقَاسِدِهِمْ، وَأَنَّ يَنْسَى النَّاسُ مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ أَثَرِ سَيِّئِهِ وَذِكْرَى الْيَمَةِ. وَرَوِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ التَّفْيَ مَعْنَاهُ الْإِخْرَاجُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، لِيَسْجُنُوا فِيهِ حَتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُمْ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ جَرِيرٍ. وَيَرَى الْأَحْنَفُ أَنَّ التَّفْيَ هُوَ السَّجْنُ وَيَتَّقُونَ فِي السَّجْنِ حَتَّى يَظْهَرَ صَلَاحُهُمْ لِأَنَّ السَّجْنَ خُرُوجٌ مِنْ سَعَةِ الدُّنْيَا إِلَى ضَيْقِهَا فَصَارَ مَنْ سَجِنَ، كَأَنَّهُ تَفِيَ مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا مِنْ مَوْضِعٍ يَسْجِنُهُ، وَاخْتَجُوا بِقَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ السَّجُونِ فِي ذَلِكَ:

خَرَجْنَا مِنَ الدُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا فَلَسْنَا مِنَ الْأَمْوَاتِ فِيهَا وَلَا الْأَحْيَا
إِذَا جَاءَنَا السَّجْنُ يَوْمًا لِحَاجَةٍ عَجِبْنَا وَقُلْنَا: جَاءَ هَذَا مِنَ الدُّنْيَا!

٢- أَنْ تَكُونَ الْجَزَابَةُ بِأَخْذِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ قَتْلِ، وَعُقُوبَةُ ذَلِكَ قَطْعُ الْيَدِ الْيُمْنَى وَالرَّجْلِ الْيُسْرَى، لِأَنَّ هَذِهِ الْجِنَايَةَ زَادَتْ عَلَى السَّرِقَةِ بِالْجَزَابَةِ، وَمَا يُقَطَّعُ مِنْهُمَا يُخَسِّمُ فِي الْحَالِ، بِكَيْ الْعَصْرِ الْمَقْطُوعِ بِالنَّارِ أَوْ بِالزَّيْتِ الْمَغْلِيِّ أَوْ بِأَيَّةِ طَرِيقَةٍ أُخْرَى، حَتَّى لَا يُسْتَنْزَفَ دَمُهُ فَيَمُوتَ. وَإِنَّمَا كَانَ الْقَطْعُ مِنْ خِلَافٍ حَتَّى لَا تَقُوتَ جِنْسُ الْمَنْفَعَةِ فَتَبْقَى لَهُ يَدٌ يُسْرَى وَرِجْلٌ يُمْنَى يَنْتَفِعُ بِهِمَا، فَإِنْ عَادَ هَذَا الْمَقْطُوعُ إِلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ مَرَّةً أُخْرَى، قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى، وَرِجْلُهُ الْيُمْنَى، وَقَدْ اشْتَرَطَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ أَنْ يَكُونَ مَبْلُغُ الْمَالِ الْمَسْرُوقِ نِصَابًا، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جِزِيٍّ، لِأَنَّ السَّرِقَةَ جَرِيمَةً لَهَا عَقُوبَةٌ مَقْرَّرَةٌ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْجَرِيمَةُ تَبِعَهَا جَزَاؤُهَا، سَوَاءً أَكَانَ مُرْتَكِبُهَا قَرْدًا أَمْ جَمَاعَةً. فَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الْمَالُ نِصَابًا وَلَمْ يَكُنْ مِنْ جِزِيٍّ فَلَا قَطْعَ، فَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً، فَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ تَبْلُغَ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَابًا أَوْ لَا؟.

أَجَابَ عَنْ ذَلِكَ ابْنُ قُدَامَةَ فَقَالَ: «وَإِذَا أَخَذُوا مَا يَبْلُغُ نِصَابًا وَلَا تَبْلُغُ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَابًا قُطِعُوا، قِيَاسًا عَلَى قَوْلِنَا فِي السَّرِقَةِ. وَقِيَاسُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَطْعُ حَتَّى تَبْلُغَ حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نِصَابًا. وَيُشْتَرَطُ أَلَّا تَكُونَ لَهُمْ شُبْهَةٌ. وَلَمْ يُوَافِقْ مَالِكٌ وَلَا الظَّاهِرِيَّةُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ، فَلَمْ يَشْتَرِطُوا فِي الْمَالِ الْمَسْرُوقِ بُلُوغَ النِّصَابِ وَلَا كَوْنَهُ مُحَرَّرًا، لِأَنَّ الْجِنَايَةَ نَفْسُهَا جَرِيمَةٌ تَسْتَوْجِبُ الْعُقُوبَةَ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ النَّصَابِ وَالْجِزِيٍّ. فَجَرِيمَةُ الْجَزَابَةِ غَيْرُ جَرِيمَةِ السَّرِقَةِ، وَعُقُوبَةُ كُلِّ مِنْهُمَا مُخْتَلِفَةٌ، لِأَنَّ اللَّهَ قَدَّرَ لِلْسَّرِقَةِ نِصَابًا، وَلَمْ يَقْدِرْ فِي الْجَزَابَةِ شَيْئًا، بَلْ ذَكَرَ جَزَاءَ الْمُحَارِبِ فَاقْتَضَى ذَلِكَ تَوْفِيَةَ الْجَزَاءِ لَهُمْ عَلَى الْمُحَارَبَةِ. وَإِذَا كَانَ فِي الْجِنَايَةِ مَنْ هُوَ ذُو رَجِيمٍ مُحَرَّمٍ مِمَّنْ سُرِقَتْ أَمْوَالُهُمْ فَإِنَّهُ لَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَيُقَطَّعُ الْبَاقُونَ الَّذِينَ شَارَكُوهُ مِنَ الْجِنَايَةِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ وَاحِدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الْأَحْنَفُ: لَا يُقَطَّعُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لَوْ جُودِ الشُّبْهَةُ بِالنِّسْبَةِ لِلْقَرِيبِ، وَالْجُنَاةُ مُتَضَامِنُونَ فَإِذَا سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْقَرِيبِ سَقَطَ عَنْ

الجميع. وَرَجَّحَ ابْنُ قَدَامَةَ رَأْيَ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةَ فَقَالَ: «إِنَّهَا شُبْهَةٌ اخْتَصَّ بِهَا وَاحِدٌ، فَلَا يَسْقُطُ الْحَدُّ عَنِ الْبَاقِينَ». «وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ شُبْهَةَ الْإِسْقَاطِ لَا تَتَجَاوَزُ ذَا الرَّجْمِ، فَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَخَدَهُ، لِأَنَّ الشَّبْهَةَ لَا تَتَجَاوَزُهُ» انتهى.

٣ - أَنْ تَكُونَ الْحِرَابَةُ بِالْقَتْلِ دُونَ أَخْذِ الْمَالِ، وَهَذَا يَسْتَوْجِبُ الْقَتْلَ مَتَى قَدَّرَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِمْ، وَيُقْتَلُ جَمِيعُ الْحَارِبِينَ وَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ وَاحِدًا، كَمَا يُقْتَلُ الرَّدْءُ - وَهُوَ الطَّلِيعَةُ - لِأَنَّهُمْ شُرَكَاءُ فِي الْحَارَبَةِ وَالْإِفْسَادِ فِي الْأَرْضِ. وَلَا عِزَّةَ يَغْفُو وَلِيَّ الدِّمِ أَوْ رِضَاءَ بِالْدِّيَّةِ، لِأَنَّ عَفْوَ وَلِيِّ الدِّمِ أَوْ رِضَاءَ بِالْدِّيَّةِ فِي الْقِصَاصِ لَا فِي الْحِرَابَةِ.

٤ - أَنْ تَكُونَ الْحِرَابَةُ بِالْقَتْلِ وَأَخْذِ الْمَالِ. وَفِي هَذَا الْقَتْلُ وَالصَّلْبُ. أَيْ أَنَّ عَقوبَتَهُمْ أَنْ يُصَلَّبُوا أَحْيَاءَ لِيَمُوتُوا، فَيَرْبُطُ الشَّخْصُ عَلَى خَشَبَةٍ أَوْ عُمُودٍ أَوْ نَحْوِهِمَا مُنْتَصِبَ الْقَامَةِ، تَمْدُودَ الْبَدَنِ، ثُمَّ يُطْعَنُ حَتَّى يَمُوتَ. وَمِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُقْتَلُ أَوَّلًا ثُمَّ يُصَلَّبُ لِلْعِزَّةِ وَالْعِظَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَبْقَى عَلَى الْخَشَبَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ. وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهُ اجْتِهَادٌ مِنَ الْأَيْمَةِ. وَهُوَ فِي نِطَاقِ تَفْسِيرِ آيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَكُلُّ إِمَامٍ لَهُ وَجْهَةٌ نَظَرٍ صَحِيحَةٍ، فَمَنْ رَأَى تَخْيِيرَ الْحَاكِمِ فِي اخْتِيَارِ إِحْدَى الْعُقُوبَاتِ الْمَقْرُورَةِ فَوَجْهَتُهُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَطْفُ بِحَرْفٍ - «أَوْ» - وَأَنَّ الْأَمْرَ مَثْرُوكٌ لِلْحَاكِمِ يَخْتَارُ مِنْهَا مَا تَذَرُّهُ بِهِ الْمَفْسَدَةُ وَتَتَحَقَّقُ بِهِ الْمَصْلَحَةُ. وَأَنَّ مَنْ رَأَى أَنَّ لِكُلِّ جَرِيْمَةٍ عَقُوبَةً مُخَدَّدَةً فِي الْآيَةِ، فَوَجْهُهُ تَحْقِيقُ الْعَدَالَةِ مَعَ رِعَايَةِ مَا تَذَرِيءُ بِهِ الْمَفَاسِدَ وَتَقُومُ بِهِ الْمَصَالِحُ، فَالْكُلُّ مُجْمِعٌ عَلَى تَحْقِيقِ غَايَةِ الشَّرِيعَةِ مِنْ ذَرِّءِ الْمَفَاسِدِ وَتَحْقِيقِ الْمَصَالِحِ. وَهَذَا الْجَهْدُ يُسَهِّلُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْأُمُورِ فَهَمَّ النُّصُوصِ وَيُسِّرُ طَرِيقَ الْجَهْدِ. وَيُعَيِّنُ طَالِبَ الْعِلْمِ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِيقَةِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ أَعْمَالًا كَثِيرَةً تَحْدُثُ مِنَ الْحَارِبِينَ الْمَفْسِدِينَ غَيْرَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْفُقَهَاءُ، وَيُمْكِنُ اسْتِنْبَاطُ أَحْكَامٍ لَهَا مُنَاسِبَةٌ فِي ضَوْءِ مَا اسْتَنْبَطَهُ الْفُقَهَاءُ مِنَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مِنْ أَحْكَامٍ جُزْئِيَّةٍ.

رَدُّ اغْتِرَاضٍ وَدَفْعُ إِشْكَالٍ: قَالَ فِي الْمَنَارِ: «رَوَى عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، وَابْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ الْفَسَادَ هُنَا: الزُّنَى، وَالشَّرِيقَةُ، وَقَتْلُ النَّاسِ، وَاهْلَاكُ الْحَرْثِ وَالنَّسْلِ، وَكُلُّ هَذِهِ الْأَعْمَالِ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ قَوْلَ مُجَاهِدٍ: ب «أَنَّ هَذِهِ الذُّنُوبَ وَالْمَفَاسِدَ لَهَا عُقُوبَاتٌ فِي الشَّرْعِ غَيْرُ مَا فِي الْآيَةِ، فَلِلزُّنَى، وَالشَّرِيقَةِ، وَالْقَتْلِ، حُدُودٌ، وَاهْلَاكُ الْحَرْثِ وَالنَّسْلِ يُقَدَّرُ بِقَدْرِهِ وَيُضَمَّنَةُ الْفَاعِلُ وَيَعَزُّزُهُ الْحَاكِمُ بِمَا يُؤَدِّيهِ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ. وَفَاتَ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَرِضِينَ أَنَّ الْعِقَابَ الْمَنْصُوصَ فِي الْآيَةِ خَاصٌّ بِالْمَحَارِبِينَ مِنَ الْمَفْسِدِينَ الَّذِينَ يَكَاثِرُونَ أَوْلِي الْأَمْرِ، وَلَا يُذَعِّنُونَ لِحُكْمِ الشَّرْعِ، وَتِلْكَ الْحُدُودُ إِنَّمَا هِيَ لِلْسَّارِقِينَ، وَالزُّنَاةِ أَفْرَادًا،

الخاضعين لحُكْمِ الشَّرعِ فَعَلًا وَقَدْ ذُكِرَ حُكْمُهُمْ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُفْرَدِ كَقَوْلِهِ شُبْحَانَهُ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١) وَقَالَ: ﴿الزَّانِي وَالزَّانِيَةُ فَالْجِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾^(٢) وَهُمْ يَسْتَحْفُونَ بِأَعْيَالِهِمْ، وَلَا يَجْهَرُونَ بِالْفَسَادِ حَتَّى يَنْتَشِرَ بِسُوءِ الْقُدُورَةِ بِهِمْ وَلَا يُؤْلَفُونَ لَهُ الْعَصَائِبَ لِيَمْتَنِعُوا أَنْفُسَهُمْ مِنَ الشَّرعِ بِالْقُوَّةِ فَلِهَذَا لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ مُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمُفْسِدُونَ وَالْحُكْمُ هُنَا مَنُوطٌ بِالْوَضْفَيْنِ مَعًا. وَإِذَا أُطْلِقَ الْفَقْهَاءُ لَفْظَ الْمُحَارِبِينَ فَإِنَّمَا يَعْنُونَ بِهِ الْمُحَارِبِينَ الْمُفْسِدِينَ، لِأَنَّ الْوَضْفَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ انتهى.

وَأَجِبَ الْحَاكِمُ وَالْأُمَّةُ حِيَالَ الْحِرَابَةِ: وَالْحَاكِمُ وَالْأُمَّةُ مَعًا مَسْئُولُونَ عَنْ حِمَايَةِ النِّظَامِ وَإِقْرَارِ الْأَمْنِ وَصِيَانَةِ حُقُوقِ الْأَفْرَادِ وَالْمُحَافَظَةِ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ وَأَعْرَاضِهِمْ، فَإِذَا شَدَّتْ طَائِفَةٌ، فَأَخَافُوا السَّبِيلَ، وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ، وَعَرَّضُوا حَيَاةَ النَّاسِ لِلْفَوْضَى وَالْاضْطِرَابِ. وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ قِتَالُ هَؤُلَاءِ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْغُرَبَاءِ، وَكَمَا فَعَلَ خُلَفَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَوَجَبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَذَلِكَ أَنْ يَتَعَاوَنُوا مَعَ الْحَاكِمِ عَلَى اسْتِثْصَالِ شَأْنِهِمْ وَقَطْعِ دَائِرِهِمْ، حَتَّى يَنْعَمَ النَّاسُ بِالْأَمْنِ وَالطَّمَآنِينَةِ، وَيَحْشُرُوا بِلَدَةِ السَّلَامِ وَالِاسْتِقْرَارِ وَيَنْصَرِفَ كُلٌّ إِلَى عَمَلِهِ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ لِنَفْسِهِ، وَلِأَسْرَتِهِ، وَلِأُمَّتِهِ. فَإِنْ انْهَزَمَ هَؤُلَاءِ فِي مِيدَانِ الْقِتَالِ، وَتَفَرَّقُوا هُنَا وَهُنَا، وَانْكَسَرَتْ شَوْكَتُهُمْ، لَمْ يَنْبَغِ مُذَبِّهِمْ، وَلَمْ يُجْهَزْ عَلَى جَرِيحِهِمْ إِلَّا إِذَا كَانُوا قَدْ ارْتَكَبُوا جِنَايَةَ الْقَتْلِ، وَأَخَذُوا الْمَالَ: فَإِنَّهُمْ يَطَارِدُونَ حَتَّى يُظْفَرَ بِهِمْ وَيُقَامَ عَلَيْهِمْ حَدُّ الْحِرَابَةِ.

تَوْبَةُ الْمُحَارِبِينَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ: إِذَا تَابَ الْمُحَارِبُونَ الْمُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ، وَتَمَكَّنَ الْحَاكِمُ مِنَ الْقَبْضِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُمْ مَا سَلَفَ، وَيَرْفَعُ عَنْهُمْ الْعُقُوبَةَ الْخَاصَّةَ بِالْحِرَابَةِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾^(٣). وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِأَنَّ التَّوْبَةَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ وَالتَّمَكُّنَ مِنْهُمْ دَلِيلٌ عَلَى يَقْظَةِ الضَّمِيرِ وَالْعَزْمِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ حَيَاةِ نَظِيفَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْإِفْسَادِ وَالْمُحَارَبَةِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلِهَذَا شَمَلَهُمْ عَفْوُ اللَّهِ وَأَسْقَطَ عَنْهُمْ كُلَّ حَقٍّ مِنْ حَقُوقِهِ إِنْ كَانُوا قَدْ ارْتَكَبُوا مَا يَسْتَوْجِبُ الْعُقُوبَةَ، أَمَّا حُقُوقُ الْعِبَادِ فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ عَنْهُمْ، وَتَكُونُ الْعُقُوبَةُ حِينَئِذٍ لَيْسَتْ مِنْ قِبَلِ الْحِرَابَةِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ مِنْ بَابِ الْقِصَاصِ. وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْمَجْنِي عَلَيْهِمْ لَا إِلَى الْحَاكِمِ، فَإِنْ كَانُوا قَدْ قَتَلُوا سَقَطَ عَنْهُمْ تَحْتُمُ الْقَتْلِ، وَلَوْ لِيَ الدَّمِ الْعَفْوُ أَوْ الْقِصَاصُ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ قَتَلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ، سَقَطَ الصَّلْبُ وَتَحْتُمُ الْقَتْلُ وَبَقِيَ

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٢) سورة النور، الآية: ٢.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣٣ - ٣٤.

الْقِصَاصُ وَضَمَانُ الْمَالِ وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَخَذُوا الْمَالَ سَقَطَ الْقَطْعُ وَأُخِذَتِ الْأَمْوَالُ مِنْهُمْ إِنْ كَانَتْ بَأْيَدِيهِمْ، وَضَمِنُوا قِيمَةَ مَا اسْتَهْلَكُوا، لِأَنَّ ذَلِكَ غَضَبٌ فَلَا يَجُوزُ مِلْكُهُ لَهُمْ، وَيُضَرَفُ إِلَى أَرْبَابِهِ أَوْ يُجْعَلُهُ الْحَاكِمُ عِنْدَهُ حَتَّى يَغْلَمَ صَاحِبُهُ لِأَنَّ تَوْبَتَهُمْ لَا تَصِيحُ إِلَّا إِذَا أَعَادُوا الْأَمْوَالَ الْمَسْلُوبَةَ إِلَى أَرْبَابِهَا.

فَإِذَا رَأَى أَوَّلُو الْأَمْرِ إِسْقَاطَ حَقِّ مَالِيٍّ عَنِ الْمَفْسِدِينَ مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ، وَجَبَ أَنْ يَضْمَنُوهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. وَلَقَدْ لَخَّصَ ابْنُ رُشْدٍ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: «وَأَمَّا مَا تُسْقِطُهُ عَنْهُ التَّوْبَةُ فَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ:

١- أَحَدُهَا أَنَّ التَّوْبَةَ إِنَّمَا تُسْقِطُ حَدَّ الْجِرَازَةِ فَقَطْ، وَيُؤْخَذُ بِمَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ وَحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ.

٢- وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهَا تُسْقِطُ عَنْهُ حَدَّ الْجِرَازَةِ وَجَمِيعَ حُقُوقِ اللَّهِ مِنَ الزُّنَى، وَالشَّرَابِ، وَالْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ، وَلَا تُسْقِطُ حُقُوقَ النَّاسِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْدِّمَاءِ، إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ^(١).

٣- وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّ التَّوْبَةَ تَرْفَعُ جَمِيعَ حُقُوقِ اللَّهِ، وَيُؤْخَذُ فِي الدِّمَاءِ وَفِي الْأَمْوَالِ بِمَا وَجَدَ يَحْيَى.

٤- وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: أَنَّ التَّوْبَةَ تُسْقِطُ جَمِيعَ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ مِنْ مَالٍ، وَدَمٍ، إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْأَمْوَالِ قَائِمًا بِحَيْثُ.

شُرُوطُ التَّوْبَةِ

لِلتَّوْبَةِ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ، وَنَظَرُ الْفَقْهِ إِلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا تَابَ الْمُحَارِبُ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ وَتَرْتَبَتْ عَلَيْهَا أَثَارُهَا، وَأَشْتَرَطَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - «فِي الثَّانِي» - أَنْ يَسْتَأْمِنَ الْحَاكِمَ فَيُؤَمِّنَهُ، وَقِيلَ: لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ، وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَقْبَلَ كُلَّ تَائِبٍ، وَقِيلَ: يَكْتَفِي بِالْقَاءِ السَّلَاحِ وَالْبُعْدِ عَنْ مَوَاطِنِ الْجَرِيمَةِ وَتَأْمِينِ النَّاسِ بِدُونِ حَاجَةٍ إِلَى الرُّجُوعِ إِلَى الْإِمَامِ. ذَكَرَ ابْنُ جَرِيرٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: «قَالَ اللَّيْثُ: وَكَذَلِكَ حَدَّثَنِي مُوسَى الْمَدَنِيُّ - وَهُوَ الْأَمِيرُ عِنْدَنَا - أَنَّ عَلِيًّا الْأَسَدِيَّ حَارَبَ، وَأَخَافَ السَّبِيلَ وَأَصَابَ الدَّمَ وَالْمَالَ، فَطَلَبَهُ الْأَئِمَّةُ وَالْعَامَّةُ، فَأَمْتَنَعَ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَ تَائِبًا.

(١) هَذَا هُوَ أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ الَّذِي اخْتَرَاهُ وَنَبَهَنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيَّ أَنْفُسُهُمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾^(١).

فَوَقَفَ عَلَيْهِ فَقَالَ يَا عَبْدَ اللَّهِ: أَعِذْ قِرَاءَتَهَا فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ فَعَمِدَ سَيْفَهُ، ثُمَّ جَاءَ تَائِبًا حَتَّى قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنَ السَّحَرِ، فَأَغْتَسَلَ ثُمَّ أَتَى مَسْجِدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى الصُّبْحَ، ثُمَّ قَعَدَ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فِي أَغْمَارِ أَصْحَابِهِ فَلَمَّا أَسْفَرُوا عَرَفَهُ النَّاسُ، فَقَامُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: لَا سَبِيلَ لَكُمْ عَلَيَّ، جِئْتُ تَائِبًا مِنْ قَبْلِ أَنْ تُقْدِرُوا عَلَيَّ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَدَقَ، وَأَخَذَ بِيَدِهِ حَتَّى أَتَى مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ - وَهُوَ أَمِيرُ عَلَى الْمَدِينَةِ - فِي زَمَنٍ مُعَاوِيَةَ. فَقَالَ: هَذَا عَلَيَّ جَاءَ تَائِبًا وَلَا سَبِيلَ لَكُمْ عَلَيْهِ وَلَا قَتْلَ، فَتَرَكَ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهُ. قَالَ: وَخَرَجَ عَلَيَّ تَائِبًا مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِي الْبَحْرِ، فَلَقُوا الرُّومَ فَقَرَّنُوا سَفِينَةً إِلَى سَفِينَةٍ مِنْ سُفُنِهِمْ فَأَفْتَحَ عَلَى الرُّومِ فِي سَفِينَتِهِمْ فَهَرَبُوا مِنْهُ إِلَى شِقْقِهَا الْآخِرِ فَمَالَتْ بِهِ وَبِهِمْ، فَغَرِقُوا جَمِيعًا.

سُقُوطُ الْحُدُودِ بِالتَّوْبَةِ قَبْلَ رَفْعِ الْجُنَاحِ إِلَى الْحَاكِمِ: تَقَدَّمَ أَنَّ حَدَّ الْجِرَاحَةِ يَسْقُطُ عَنِ الْمُحَارِبِينَ إِذَا تَابُوا قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ لِقَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿لَا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٢).

وَلَيْسَ هَذَا الْحُكْمُ مَقْصُورًا عَلَى حَدِّ الْجِرَاحَةِ، بَلْ هُوَ حُكْمٌ عَامٌّ يَنْتَظِمُ جَمِيعَ الْحُدُودِ، فَمَنْ ارْتَكَبَ جَرِيمَةً تَسْتَوْجِبُ الْحَدَّ ثُمَّ تَابَ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ سَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ، لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ الْحَدُّ عَنْ هَؤُلَاءِ فَأَوْلَى أَنْ يَسْقُطَ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَهُمْ أَخْفَ جُرْمًا مِنْهُمْ، وَقَدْ رَجَحَ ذَلِكَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فَقَالَ: «وَمَنْ تَابَ مِنَ الزُّنَى، وَالسَّرِقَةِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْحَدَّ يَسْقُطُ عَنْهُ، كَمَا يَسْقُطُ عَنِ الْمُحَارِبِينَ إِجْمَاعًا إِذَا تَابُوا قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ». وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «فَأَمَّا الشُّرَابُ، وَالزُّنَاةُ، وَالسَّرَاقُ، إِذَا تَابُوا وَأَصْلَحُوا. وَعُرِفَ ذَلِكَ مِنْهُمْ ثُمَّ رُفِعُوا إِلَى الْإِمَامِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْدُوا، وَإِنْ رَفَعُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا: تَبْنَا لَمْ يُتْرَكُوا وَهُمْ فِي هَذِهِ الْحَالِ كَالْمُحَارِبِينَ إِذَا غُلِبُوا». وَفَصَّلَ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ ابْنُ قُدَّامَةَ فَقَالَ: «وَأَنْ تَابَ مَنْ عَلَيْهِ حَدٌّ مِنَ الْمُحَارِبِينَ وَأَصْلَحَ فِيهِ رَوَاتَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَسْقُطُ عَنْهُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيْنَاهَا مِنْكُمْ فَأَذَوْهُمْ فَإِن تَابُوا وَأَصْلَحُوا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمْ﴾^(٣). وَذَكَرَ حَدَّ السَّارِقِ ثُمَّ قَالَ: «كَانَ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٤). وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الَّتَائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ لَا حَدَّ

(٣) سورة النساء، الآية: ١٦.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٩.

(١) سورة الزمر، الآية: ٥٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣٤.

عليه، وقال في ماعزٍ لَمَّا أُخْبِرَ بِهِرَبِهِ: «هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ؟» وَلأنَّهُ خَالِصٌ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَيَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ كَحَدِّ الْمُحَارِبِ.

ثَانِيَتُهُمَا: لَا يَسْقُطُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ ^(١) وَهَذَا عَامٌّ فِي التَّائِبِينَ وَغَيْرِهِمْ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ^(٢) وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَمَ مَاعِزاً وَالْعَامِدِيَّةَ وَقَطَعَ الَّذِي أَقْرَءَ بِالسَّرِقَةِ وَقَدْ جَاءُوا تَائِبِينَ يَطْلُبُونَ التَّطْهِيرَ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ وَقَدْ سَمِعَى الرَّسُولُ ﷺ فَعَلَهُمْ تَوْبَةً، فَقَالَ فِي حَقِّ الْمَرَأَةِ: «لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ عَلَى سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسَعَتْهُمْ». وَجَاءَ عُمَرُو بْنُ سَمُرَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي سَرَقْتُ جَمَلًا لِابْنِي فَلَا يَنْفَعُنِي فَقَامَ الرَّسُولُ الْحَدَّ عَلَيْهِ». وَلأنَّ الْحَدَّ كِفَارَةٌ فَلَمْ يَسْقُطْ بِالتَّوْبَةِ كَكِفَارَةِ الْيَمِينِ وَالْقَتْلِ، وَلأنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ فَلَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْحَدُّ بِالتَّوْبَةِ كَالْمُحَارِبِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَإِنْ قُلْنَا بِسُقُوطِ الْحَدِّ بِالتَّوْبَةِ فَهَلْ يَسْقُطُ بِمَجْرَدِ التَّوْبَةِ أَوْ بِهَا مَعَ إِصْلَاحِ الْعَمَلِ؟ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: يَسْقُطُ بِمَرَدِّهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ أَصْحَابِنَا لِأَنَّهَا تَوْبَةٌ مَسْقُطَةٌ لِلْحَدِّ فَأَشْبَهَتْ تَوْبَةَ الْمُحَارِبِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.

وِثَانِيَتُهُمَا: يُعْتَبَرُ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضْنَا عَنْهُمْ﴾ ^(٣) وَقَالَ: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ^(٤). فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يُعْتَبَرُ مُضِيٌّ مَدَّةٌ يُعْلَمُ بِهَا صِدْقُ تَوْبَتِهِ وَصَلَاحُ نِيَّتِهِ. وَلَيْسَتْ مَقْدَرَةٌ بِمَدَّةٍ مَغْلُومَةٍ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: مُدَّةٌ سَنَةٍ وَهَذَا تَوْقِيتٌ بِغَيْرِ تَوْقِيتٍ فَلَا يَجُوزُ.

دِفَاعُ الْإِنْسَانِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ: إِذَا اعْتَدَى عَلَى الْإِنْسَانِ مُعْتَدٍ يُرِيدُ قَتْلَهُ، أَوْ أَخَذَ مَالَهُ أَوْ هَتَكَ عِزُّهُ حَرَمِهِ، فَمِنْ حَقِّهِ أَنْ يُقَاتَلَ هَذَا الْمُعْتَدِي دِفَاعاً عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَعِزِّهِ وَيَدْفَعُ بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلُ، فَيَبْدَأُ بِالْكَلَامِ أَوْ الصِّيَاحِ أَوْ الِاسْتِعَانَةِ بِالنَّاسِ أَنْ أَمَكَّنَ دَفْعُ الظَّالِمِ بِذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالضَّرْبِ فَلْيَضْرِبْهُ فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَلْيَقْتُلْهُ وَلَا قَصَاصَ عَلَى الْقَاتِلِ وَلَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ، وَلَا دِيَّةً لِلْمَقْتُولِ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ مُعْتَدٍ، وَالظَّالِمُ الْمُعْتَدِي حَلَالُ الدِّمِّ لَا يَجِبُ ضَمَانُهُ. فَإِنْ قُتِلَ الْمُعْتَدِي عَلَيْهِ وَهُوَ فِي حَالَةِ دِفَاعِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَعِزِّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ.

١ - يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنِ اتَّصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ ^(٥).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٩.

(١) سورة النور، الآية: ٢.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٦.

سورة الشورى، الآية: ٤١.

٢ - وعن أبي هريرة قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تُعْطِه مَالَك. قال: أرأيت إن قَاتَلَنِي؟ قال: قَاتِلْهُ. قال: أرأيت إن قَتَلَنِي؟ قال: فَأَنْتَ شَهِيدٌ. قال: فَإِنْ قَتَلْتُهُ؟ قال: هُوَ فِي النَّارِ».

٣ - وروى البخاري: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَتَلَ ذَوْنَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قَتَلَ ذَوْنَ عِزِّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

٤ - وروى أن امرأة خَرَجَتْ تَحْتَطِبُ فَنَبَعَهَا رَجُلٌ يُرَاوِدُهَا عَنْ نَفْسِهَا، فَرَمَتْهُ بِفَهْرٍ (١) فَقَتَلَتْهُ، فَرَفَعَ ذَلِكَ لِعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ فَقَالَ: «قَتِيلُ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَا يُودَى (٢) هَذَا أَبَدًا». وكما يجب أن يُدَافِعَ الإنسان عن نفسه وماله وعرضه يجب عليه كذلك الدِّفَاعُ عن غيره إذا تعرَّضَ للقتل أو أخذ المال، أو هتك العرض، - ولكن بشرط أن يأمن على نفسه من الهلاك. لأن الدِّفَاعَ عن الغير من باب تغيير المنكر والمحافظة على الحقوق. يقول رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيَعِزِّزْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِلْسَانِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»؛ ولهذا من باب تغيير المنكر.

حَدُّ السَّرِقَةِ

إن الإسلام قد اختَرَمَ المالَ، من حيث إنه عَصَبُ الحياة، واحترَمَ مِلْكِيَّةَ الأفرادِ (٣) وجعلَ حَقَّهُمْ فِيهِ حَقًّا مُقَدَّسًا لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْتَدِيَ عَلَيْهِ بِأَيِّ وَجْهِ مِنَ الوجوه، ولهذا حرَّمَ الإسلام: السَّرِقَةَ، والغَصْبَ، والاختِلَاسَ، والخيَانَةَ، والزَّهْمَ، والغشَّ، والتَّلَاعُبَ بِالْكَيْلِ وَالْوِزْنِ، والرَّشْوَةَ، واعتَبَرَ كُلَّ مَالٍ أُخِذَ بِغَيْرِ سَبَبٍ مُشْرُوعٍ أَكْلًا لِلْمَالِ بِالْبَاطِلِ. وشَدَّدَ فِي السَّرِقَةِ، فَقَضَى بِقَطْعِ يَدِ السَّارِقِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُبَاشِرَ السَّرِقَةَ، وَفِي ذَلِكَ حِكْمَةٌ بَيِّنَةٌ، إِذْ أَنَّ الْيَدَ الْخَائِنَةَ بِمَثَابَةِ عُضْوٍ مَرِيضٍ يَجِبُ بُتْرُهُ لِيَسْلَمَ الْجِسْمُ، وَالتَّضَحُّيَةُ بِالْبَعْضِ مِنْ أَجْلِ الْكُلِّ مِمَّا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الشَّرَائِعُ وَالْعُقُولُ. كما أَنَّ فِي قَطْعِ يَدِ السَّارِقِ عِزَّةً لِمَنْ تُحَدِّثُهُ نَفْسُهُ بِالسَّطْوِ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ، فَلَا يَجْزُو أَنْ يَمُدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، وَبِهَذَا تُحْفَظُ الْأَمْوَالُ وَتُصَانُ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٤).

حِكْمَةُ التَّشْدِيدِ فِي الْعُقُوبَةِ: وَالْحِكْمَةُ فِي تَشْدِيدِ الْعُقُوبَةِ فِي السَّرِقَةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ جَزَائِمِ

(١) الفهر: الحجر.

(٢) أي لا دية فيه.

(٣) احترام الإسلام للملكية لأن ذلك فطرة أولاً، وحافز على النشاط ثانياً، وعدالة ثالثاً.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

الاعتداء على الأموال هي ما جاء في شرح مُسْلِمٍ للثَوْرِيِّ: قال القاضي عِيَّاضُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَانَ اللَّهُ الْأَمْوَالَ بِإِيجَابِ الْقَطْعِ عَلَى السَّارِقِ، وَلَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ السَّرِقَةِ، كَالِاخْتِلَاسِ وَالِانْتِهَابِ، وَالْعَضْبِ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى السَّرِقَةِ، وَلِأَنَّهُ يُمْكِنُ اسْتِرْجَاعُ هَذَا النُّوعِ بِالِاسْتِدْعَاءِ إِلَى وَلَاةِ الْأُمُورِ، وَتَسْهُلُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ السَّرِقَةِ، فَإِنَّهَا تَنْذُرُ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهَا^(١) فَعَظُمَ أَمْرُهَا، وَاسْتَدَّتْ عُقُوبَتُهَا، لِيَكُونَ أَلْبَغُ فِي الزُّجْرِ عَنْهَا.

أنواع السرقة

والسرقة أنواع:

١- نَوْعٌ مِنْهَا يُوجِبُ التَّغْزِيرَ.

٢- وَنَوْعٌ مِنْهَا يُوجِبُ الْحَدَّ.

والسرقة التي توجب التَّغْزِيرَ: هي السرقة التي لم تتوفَّر فيها شروطُ إقامة الحدِّ، وقد قَضَى الرَّسُولُ ﷺ، بِمُضَاعَفَةِ الْعَزْمِ عَلَى مَنْ سَرَقَ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ: قَضَى بِذَلِكَ فِي سَارِقِ الثَّمَارِ الْمُعْلَقَةِ، وَسَارِقِ الشَّاةِ مِنَ الْمَرْتَعِ. ففِي الصُّورَةِ الْأُولَى اسْقَطَ الْقَطْعَ عَنْ سَارِقِ الثَّمَرِ وَالْكَثْرِ^(٢) وَحَكَّمَ أَنَّ مَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْهُ بِغَيْرِهِ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ مِنْهُ بِشَيْءٍ فَعَلَيْهِ غَرَامَةٌ مِثْلِيَّةٌ، وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ شَيْئاً فِي جَرِينِهِ^(٣) فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَتْ قِيَمَةُ الْمَسْرُوقِ النِّصَابَ الَّذِي يُقَطَّعُ فِيهِ. وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ: قَضَى فِي الشَّاةِ الَّتِي تُؤْخَذُ مِنْ مَرْتَعِهَا بِثَمَنِهَا مُضَاعَافاً، وَضَرْبَ نِكَالٍ^(٤) وَقَضَى فِيمَا يُؤْخَذُ مِنْ عَطِيَّةٍ بِالْقَطْعِ، إِذَا بَلَغَ النِّصَابَ الَّذِي يُقَطَّعُ فِيهِ سَارِقُهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ، وَالحَاكِمُ، وَصَحَّحَهُ.

والسرقة الَّتِي عُقُوبَتُهَا الْحَدُّ نَوْعَانِ: الْأَوَّلُ: سَرَقَةُ صُغْرَى: وَهِيَ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا قَطْعُ الْيَدِ. وَالثَّانِي: سَرَقَةُ كُبْرَى: وَهِيَ أَخْذُ الْمَالِ عَلَى سَبِيلِ الْمُغَالَبَةِ، وَيُسَمَّى الْجِرَابَةَ. وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَبْلَ هَذَا الْبَابِ، وَكَلَامُنَا الْآنَ مُنْخَصِرٌ فِي السَّرِقَةِ الصُّغْرَى.

تَعْرِيفُ السَّرِقَةِ: السَّرِقَةُ: هِيَ أَخْذُ الشَّيْءِ فِي خَفِيَّةٍ، يُقَالُ: اسْتَرَقَ السَّمْعَ، أَيِ سَمِعَ مُسْتَخْفِياً، وَيُقَالُ: هُوَ يُسَارِقُ النَّظَرَ إِلَيْهِ، إِذَا اهْتَبَلَ غَفْلَتَهُ لِيَنْظُرَ إِلَيْهِ. وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ يَقُولُ اللَّهُ سُبحَانَهُ: ﴿إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعُهُ شَهَابٌ مُبِينٌ﴾^(١) فَسَمَّى الْاسْتِمَاعَ فِي خَفَاءٍ اسْتِرْقَاقاً. وَفِي الْقَامُوسِ: السَّرِقَةُ، وَالِاسْتِرْقَاقُ، الْمَجِيءُ مُسْتَتِراً لِأَخْذِ مَالِ الْغَيْرِ مِنْ جِزِي. وَقَالَ ابْنُ

(١) سِيَّاتِي بَعْدَ مَزِيدٍ لِابْنِ الْقَيْمِ.

(٢) جَرِينَهُ: مَا يُسَمَّى عِنْدَ الْعَامَةِ بِالْجَرَنِ.

(٣) سُورَةُ الْحَجَرِ، آيَةُ: ١٨.

(٢) الْكَثْرُ: هُوَ جَمَارِ النَّخْلِ.

(٤) نِكَالٌ: أَيُّ ضَرْبٍ يَكُونُ فِيهِ عِبْرَةٌ لِغَيْرِهِ.

عَرَفَةً: «السارق عند العرب: هو مَنْ جاء مُسْتَتِراً إلى جِزْرِ فَأَخَذَ مِنْهُ ما لَيْسَ لَهُ». وَيُفْهَمُ مِنْما ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْقَامُوسِ وَابْنُ عَرَفَةَ، أَنَّ السَّرْقَةَ تَنْتَظِمُ أُمُوراً ثَلَاثَةً:

١- أَخْذُ مَالِ الْغَيْرِ.

٢- أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأَخْذُ عَلَى جِهَةِ الْإِخْتِفَاءِ وَالِاسْتِتَارِ.

٣- أَنْ يَكُونَ الْمَالُ مُخَرَّزاً.

فَلَوْ لَمْ يَكُنْ الْمَالُ مَمْلُوكاً لِلْغَيْرِ، أَوْ كَانَ الْأَخْذُ مُجَاهَرَةً، أَوْ كَانَ الْمَالُ غَيْرَ مُخَرَّزٍ، فَإِنَّ السَّرْقَةَ الْمُوجِبَةَ لِحَدِّ الْقَطْعِ لَا تَتَحَقَّقُ.

الْمُخْتَلِسُ وَالْمُنْتَهِبُ وَالْخَائِنُ غَيْرُ السَّارِقِ: وَلِهَذَا لَا يُعْتَبَرُ الْخَائِنُ، وَلَا الْمُنْتَهِبُ، وَلَا الْمُخْتَلِسُ، سَارِقاً وَلَا يَجِبُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْقَطْعُ، وَإِنْ وَجَبَ التَّعْزِيرُ: فَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ^(١) وَلَا مُنْتَهِبٍ^(٢)، وَلَا مُخْتَلِسٍ^(٣) قَطْعٌ». رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ، وَالْحَاكِمُ، وَابْنُ جَبَانَ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «إِنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَتَى بِإِنْسَانٍ قَدْ اخْتَلَسَ مَتَاعاً فَأَرَادَ قَطْعَ يَدِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ زَيْدٌ: لَيْسَ فِي الْخِلْسَةِ قَطْعٌ». رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ. قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: وَأَمَّا قَطْعُ يَدِ السَّارِقِ فِي ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَتَرْكُ قَطْعِ الْمُخْتَلِسِ وَالْمُنْتَهِبِ وَالْغَاصِبِ فَمِنْ تَمَامِ حِكْمَةِ الشَّارِعِ أَيْضاً، فَإِنَّ السَّارِقَ لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَنْقُبُ الدُّوْرَ وَيَهْتِكُ الْجِزْرَ، وَيَكْسِرُ الْقِفْلَ وَلَا يُمْكِنُ صَاحِبُ الْمَتَاعِ الْإِحْتِرَازُ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ فَلَوْ لَمْ يُشْرَعْ قَطْعُهُ لَسَرَقَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، وَعَظُمَ الصَّرَرُ وَاشْتَدَّتِ الْمِحْنَةُ بِالسَّرَاقِ: بِخِلَافِ الْمُنْتَهِبِ وَالْمُخْتَلِسِ فَإِنَّ الْمُنْتَهِبَ هُوَ الَّذِي يَأْخُذُ الْمَالَ جَهْرَةً بِمَرَأَى مِنَ النَّاسِ فَيُمْكِنُهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ وَيُخْلَصُوا حَقُّ الْمَظْلُومِ أَوْ يَشْهَدُوا لَهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، وَأَمَّا الْمُخْتَلِسُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ الْمَالَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ مَالِكِهِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَخْلُو مِنْ نَوْعٍ تَقْرِيطٍ يُمْكِنُ بِهِ الْمُخْتَلِسُ مِنْ اخْتِلَاسِهِ، وَإِلَّا قَمَعَ كَمَالُ التَّحْفِظِ وَالتَّيَقُّظِ لَا يُمْكِنُهُ الْإِخْلَاسُ فَلَيْسَ كَالسَّارِقِ؛ بَلْ هُوَ بِالْخَائِنِ أَشْبَهُ. وَأَيْضاً فَالْمُخْتَلِسُ إِنَّمَا يَأْخُذُ الْمَالَ مِنْ غَيْرِ جِزْرِ يَثْلِيهِ غَالِباً، فَإِنَّهُ الَّذِي يُغَايِلُكَ وَيَخْتَلِسُ مَتَاعَكَ فِي حَالِ تَخْلِيكَ وَغَفْلَتِكَ عَنْ جَفْظِهِ، وَهَذَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ غَالِباً فَهُوَ كَالْمُنْتَهِبِ، وَأَمَّا الْغَاصِبُ فَلَا مَرُ مِنْهُ ظَاهِرٌ وَهُوَ أَوْلَى

(١) الخائن: هو من يأخذ المال ويظهر النصع للمالك.

(٢) المنتهب: هو الذي يأخذ المال غصباً مع المجاهرة والاعتماد على القوة.

والمختلس: هو من يخطف المال جهراً ويهرب.

يَعْدَمُ الْقَطْعُ مِنَ الْمُتَّهَبِ، وَلَكِنْ يُسَوِّغُ كَفَّ عُذْوَانِ هَؤُلَاءِ بِالضَّرْبِ وَالتَّكَالِ وَالشَّجْنِ الطَّوِيلِ وَالْعُقُوبَةِ بِأَخْذِ الْمَالِ.

جَحْدُ الْعَارِيَةِ: وَمِمَّا هُوَ مَتَرَدِّدٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ سَرَقَةً أَوْ لَا يَكُونَ؛ جَحْدُ الْعَارِيَةِ، وَمِنْ ثَمَّ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِ ذَلِكَ فَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يُقَطَّعُ مَنْ جَحَدَهَا؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ وَالشُّنَّةَ أَوْجَبَا الْقَطْعَ عَلَى السَّارِقِ، وَالْجَاهِدُ لِلْعَارِيَةِ لَيْسَ بِسَارِقٍ. وَذَهَبَ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَزُفَرُّ، وَالْخَوَارِجُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ، إِلَى أَنَّهُ يُقَطَّعُ، لَمَّا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالتَّنَائِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ امْرَأَةً مَحْزُومِيَّةً تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجَحِّدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدَيْهَا فَاتَى أَهْلُهَا أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلِمُوهُ فَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَسَامَةُ لَا أَرَاكَ تَشْفَعُ فِي حَدِّ مَنْ حُدِّدَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ خَطِيبًا فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ ابْنَتُ مُحَمَّدٍ لَقَطَعْتُ يَدَهَا». فَقَطَّعَ يَدَ الْمَحْزُومِيَّةِ. وَقَدْ نَاصَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ هَذَا الرَّأْيَ، وَاعْتَبَرَ الْجَاهِدُ لِلْعَارِيَةِ بِمُقْتَضَى الشَّرْعِ. قَالَ فِي زَادِ الْمَعَادِ: فإِذَا خَالَهُ ﷺ جَاهِدَ الْعَارِيَةَ فِي اسْمِ السَّارِقِ كإِدْخَالِهِ سَائِرِ أَنْوَاعِ الْمُتَنَكَّرَاتِ فِي الْحَمْرِ، وَذَلِكَ تَعْرِيفٌ لِلأُمَّةِ بِمَرَادِ اللَّهِ مِنْ كَلَامِهِ.

وَفِي الرُّؤْيَا النَّدِيَّةِ: أَنَّ الْجَاهِدَ لِلْعَارِيَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ سَارِقًا لَعَنَهُ فَهُوَ سَارِقٌ شَرَعًا، وَالشَّرْعُ مُقَدَّمٌ عَلَى اللَّغَةِ. قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي أَعْلَامِ الْمُؤَقِّعِينَ: وَالْجَحْمَةُ وَالْمُضْلَحَةُ ظَاهِرَةٌ جَدًّا، فَإِنَّ الْعَارِيَةَ مِنْ مَصَالِحِ بَنِي آدَمَ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهَا وَلَا غِنَى لَهُمْ عَنْهَا، وَهِيَ وَاجِبَةٌ عِنْدَ حَاجَةِ الْمُسْتَعِيرِ وَضَرُورَتِهِ إِلَيْهَا إِمَّا بِأَجْرَةٍ أَوْ مَجَانًا، وَلَا يُمَكِّنُ الْغَيْرُ كُلَّ وَفَتْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْعَارِيَةِ، وَلَا يُنْكِنُ الْإِحْتِرَازُ بِمَنْعِ الْعَارِيَةِ شَرْعًا وَعَادَةً وَعُرْفًا، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ مَنْ تَوَصَّلَ إِلَى أَخْذِ مَتَاعٍ غَيْرِهِ بِالسَّرِقَةِ وَبَيْنَ مَنْ تَوَصَّلَ إِلَيْهِ بِالْعَارِيَةِ وَجَحَدَهَا، وَهَذَا بِخِلَافِ جَاهِدِ الْوَدِيعَةِ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْمَتَاعِ قَرُطٌ حَيْثُ اتَّصَنَّهُ.

النَّبَاشُ: وَمِمَّا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى مِنَ الْخِلَافِ: الْحِلَافُ فِي حُكْمِ النَّبَاشِ الَّذِي يَسْرِقُ أَكْفَانًا الْمَوْتَى: فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ عُقُوبَتَهُ قَطْعُ يَدَيْهِ، لِأَنَّهُ سَارِقٌ حَقِيقَةٌ، وَالْقَبْرِ جَرْزٌ. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، إِلَى أَنَّ عُقُوبَتَهُ التَّعْزِيرُ، لِأَنَّهُ نَبَاشٌ، وَلَيْسَ سَارِقًا، فَلَا يَأْخُذُ حُكْمُ السَّارِقِ، وَلِأَنَّهُ أَخَذَ مَالًا غَيْرَ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ، لِأَنَّ الْمَيْتَ لَا يَمْلِكُ، وَلِأَنَّهُ أَخَذَ مِنْ غَيْرِ جَرْزٍ.

الصِّفَاتُ الَّتِي يَجِبُ اعْتِبَارُهَا فِي السَّرِقَةِ: تَبَيَّنَ مِنَ التَّعْرِيفِ السَّابِقِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ صِفَاتٍ مَعَيَّنَةٍ فِي السَّارِقِ، وَالشَّيْءِ الْمَسْرُوقِ وَالْمَوْضِعِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ حَتَّى تَتَحَقَّقَ السَّرِقَةُ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا الْحَدُّ. وَفِيمَا يَلِي بَيَانُ كُلِّ:

الصفات التي يجب اعتبارها في السارق: أما الصفات التي يجب اعتبارها في السارق حتى يُسمى سارقاً ويستوجب حد السرقة فنذكرها فيما يلي:

١- التكليف: بأن يكون السارق بالغاً عاقلاً؛ فلا حد على مجنون، ولا صغير إذا سرق، لأنهما غير مكلفين ولكن يؤدّب الصغير إذا سرق. ولا يشترط فيه الإسلام، فإذا سرق الذمي أو المرتد، فإنه يُقطع^(١) كما أن المسلم يُقطع إذا سرق من الذمي.

٢- الاختيار: بأن يكون السارق مختاراً في سرقته، فلو أكره على السرقة فلا يعد سارقاً؛ لأن الإكراه يسلبه الاختيار، وسلب الاختيار يسقط التكليف.

٣- ألا يكون للسارق في الشيء المسروق شبهة، فإن كانت له فيه شبهة فإنه لا يُقطع، ولهذا لا يُقطع الأب ولا الأم بسرقة مال ابنيهما لقول الرسول ﷺ: «أنت ومالك لأبيك». وكذلك لا يُقطع الابن بسرقة ماله، أو مال أحدهما، لأن الابن يتسقط في مال أبيه وأمه عادة، والجد لا يُقطع لأنه أب سواء أكان من قبل الأب أو الأم، ولا يُقطع أحد من عمود النسب الأعلى والأسفل، - أعني الآباء والأجداد - والأبناء وأبناء الأبناء.

وأما ذور الأرحام، فقد قال أبو حنيفة والثوري، لا قطع على أحد من ذوي الرّحم المَحْرَمِ مثل العمّة والخالة، والأخت والعم، والخال، والأخ، لأن القطع يُفضي إلى قطيعة الرّحم التي أمر الله بها أن تُوصل، ولأن لهم الحق في دخول المنزل، وهو إذن من صاحبه يختل الجزأ به^(٢). وقال مالك والشافعي، وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم، يُقطع من سرق هؤلاء، لانتهاء الشبهة في المال. ولا قطع على أحد الزوجين إذا سرق أحدهما الآخر، لشبهة الاختلاط وشبهة المال، فالاختلاط بينهما يمنع أن يكون الجزأ كاملاً، ويوجب الشبهة في المال، وإذا لم يكن الجزأ كاملاً وكانت الشبهة في المال يسقط القطع، وهذا مذاهب أبي حنيفة والشافعي - رضي الله عنهما - في أحد قوليه وإحدى الروایتين عن أحمد رضي الله عنه. وقال مالك والثوري رضي الله عنهما - ورواية عن أحمد رضي الله عنه وأحد قوليه الشافعي رضي الله عنه: إذا كان كل واحد ينفرد ببيت فيه متاعه، فإنه يُقطع من سرق من مال صاحبه لوجود الجزأ من جهة ولا استقلال كل واحد منهما من جهة أخرى. ولا يُقطع الخادم الذي يخدم سيده

(١) أما المعاهد والمستامن: فإنهما لا يقطعان لو سرقا في أصح قولي الشافعية وعند أبي حنيفة وقال مالك وأحمد يقطعان.

(٢) فيكون مثله مثل الضيف الذي أذن له بالدخول فإنه لا يقطع إذا سرق.

بِنَفْسِهِ^(١)، فعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: جاء رجلٌ إلى عُمَرَ رضي الله عنه بغلام فقال له: اقطع يده فإنه سَرَقَ مِرَاةً لامرأتي. فقال عمرُ رضي الله عنه: «لَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَهُوَ خَادِمُكُمْ أَخَذَ مَتَاعَكُمْ». وهذا مذهبُ عُمَرَ، وابنِ مَسْعُودٍ، ولا مخالفَ لهما من الصحابة. ولا يُقَطَّعُ مَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا، لِمَا رَوَى، أَنَّ عَامِلًا لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ عَمَّا سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَقَالَ: «لَا تُقَطَّعُ فَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَلَهُ فِيهِ حَقٌّ». وَرَوَى الشَّعْبِيُّ: أَنَّ رَجُلًا سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، فَبَلَغَ عَلِيًّا فَقَالَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: «إِنَّ لَهُ فِيهِ سَهْمًا» وَلَمْ يَقَطَّعْهُ، فَقَوْلُ عُمَرَ وَقَوْلُ عَلِيٍّ فِيهِمَا بَيَانٌ سَبَبِ عَدَمِ الْقَطْعِ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُورِثُ شُبْهَةً تَمْنَعُ إِقَامَةَ الْحَدِّ. قَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ: كَمَا لَوْ سَرَقَ مِنْ مَالٍ لَهُ شِرْكَةٌ فِيهِ، وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْغَنِيمَةِ مَنْ لَهُ فِيهَا حَقٌّ^(٢) - أَوْ لَوْلِيهِ أَوْ لِسَيِّدِهِ - وَهَذَا مَذْهَبُ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ^(٣). وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْخُمْسِ^(٤) سَرَقَ مِنَ الْخُمْسِ فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَقَطَّعْهُ. وَقَالَ: «مَالُ اللَّهِ سَرَقَ بَعْضُهُ بَعْضًا». وَلَا يُقَطَّعُ مَنْ سَرَقَ مِنَ الْمَدِينِ الْمُحَاطِلِ فِي السَّدَادِ، أَوِ الْجَاحِدِ لِلدِّينِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْتِرْدَادٌ لِدِينِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَدِينُ مُقِرًّا بِالْدِّينِ وَقَادِرًا عَلَى السَّدَادِ، فَإِنَّ الدَّائِنَ يَقَطَّعُ إِذَا سَرَقَ مِنَ الْمَدِينِ لِأَنَّهُ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِي سَرَقَتِهِ، وَلَا قُطْعَ فِي سَرَقَةِ الْعَارِيَةِ مِنْ يَدِ الْمُسْتَعِيرِ لِأَنَّ يَدَ الْمُسْتَعِيرِ يَدُ أَمَانَةٍ؛ وَلَيْسَتْ يَدُ مِلْكٍ. وَمَنْ غَضِبَ مَالًا وَسَرَقَهُ وَأَحْرَزَهُ فَسَرَقَهُ مِنْهُ سَارِقٌ؛ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: لَا يُقَطَّعُ، لِأَنَّهُ جَرَزَ لَمْ يَرْضَهُ مَالِكُهُ، وَقَالَ مَالِكٌ: يُقَطَّعُ؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ مَا لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ مِنْ جَرَزٍ مِثْلِهِ. وَإِذَا وَقَعَتْ أَرْزَمَةٌ بِالنَّاسِ؛ وَسَرَقَ أَحَدُ الْأَفْرَادِ طَعَامًا فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ موجودًا قُطِعَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَى سَرَقَتِهِ، وَإِنْ كَانَ مَغْدُومًا لَمْ يَقَطَّعْ؛ لِأَنَّ لَهُ الْحَقَّ فِي أَخِيذِهِ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: «لَا قَطْعَ فِي عَامِ الْمَجَاعَةِ»، وَرَوَى مَالِكٌ فِي الْمُوطَأِ: «أَنَّ رَقِيقًا لِحَاطِبٍ سَرَقُوا نَاقَةً لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَانْتَحَرُوهَا، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَمَرَ عُمَرُ كَثِيرَ بْنَ الصَّلْتِ أَنْ يَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَرَأَيْكَ تُجِيعُهُمْ ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا أَعْرَمُكَ غُرْمًا يَشُقُّ عَلَيْكَ. ثُمَّ قَالَ لِلْمُزَيْنِيِّ: كَمْ تَمَنَّيْتَ نَاقَتِكَ؟ فَقَالَ الْمُزَيْنِيُّ: كُنْتُ وَاللَّهِ أَمْتَعْتُهَا مِنْ أَرْبَعِمِائَةٍ دِرْهَمٍ فَقَالَ عُمَرُ: أَعْطِهِ ثَمَانِمِائَةَ دِرْهَمٍ. وَيَزُوي ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، بَعْدَ أَنْ أَمَرَ كَثِيرَ بْنَ الصَّلْتِ بِقَطْعِ أَيْدِيِ الَّذِينَ سَرَقُوا، أَرْسَلَ وَرَاءَهُ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِمْ، فَجَاءَ بِهِمْ، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ: أَمَا

(١) اشترط لهذا الشرط مالك، وأما الشافعي فمرة اشترطه ومرة لم يشترطه.

(٢) فإذا لم يكن له فيها حق فإنه يقطع باتفاق العلماء.

(٣) وذهب مالك إلى القطع عملاً بظاهر الآية. وهو عام غير مخصص.

(٤) رقيق الخمس: أي الرقيق المأخوذ من الغنائم. سرق من الخمس أي خمس الغنائم.

لولا أنني أظنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه لقطعتمهم، ولكن والله إذا تركتهم لأغرمتك غرامة توجعك.

الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق: وأما الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق فهي:

أولاً: أن يكون مما يتمول ويملك ويحل بيعه وأخذ العوض عنه، فلا قطع على من سرق الخمر والخنزير حتى لو كان المالك لهما ذبيهاً لأن الله حرم ملكيتهما والانتفاع بهما بالنسبة للمسلم وللذمي على السواء^(١).

وكذلك لا قطع على سارق أدوات اللهو مثل: العود، والكمنج، والجزمار، لأنها آلات لا يجوز استعمالها عند كثير من أهل العلم، فهي ليست مما يتمول ويملك ويحل بيعه، وأما الذين يبيعون استعمالها فهم يتفقون مع من يحرمها في عدم قطع يد سارقها لوجود شبهة، والشبهات منسقة للحدود. وأختلف العلماء في سرقة الحر الصغير غير المميز: فقال أبو حنيفة والشافعي: لا قطع على من سرق لأنه ليس بمال ويعزر، وإن كان عليه حلي أو ثياب فلا يقطع أيضاً، لأن ما عليه من الحلي تبع له وليس مقصودة بالأخذ^(٢). وقال مالك: في سرقته القطع، لأنه من أعظم المال ولم يقطع السارق في المال لعينه، وإنما قطع لتعلق النفوس به، وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد. وسارق العبد الصغير غير المميز يقطع؛ لأنه مال متقوم، وأما المميز فإنه لا يحد سارقه؛ لأنه وإن كان مالا يباع ويشتري فإن له سلطاناً على نفسه فلا يعد مخزاً. وأما ما يجوز تملكه ولا يجوز بيعه؛ كالكلب المأذون في بيعه، ولحوم الضحايا، فقال أشهب من المالكية: يقطع سارق الكلب المأذون باتخاذ^(٣)، ولا يقطع في كلب غير مأذون باتخاذ. وقال أضرع من المالكية في لحوم الضحايا: إن سرق الأضحية قبل الذبح قطع، وإن سرقها بعد الذبح فلا قطع. وأما سرقة الماء، والثلج، والكلأ، والملح، والثراب فقد قال صاحب المغني: وإن سرق كلاً أو ملحاً، فقال أبو بكر: لا قطع فيه لأنه مما ورد الشرع باشتراك الناس فيه؛ فأشبه الماء. وقال أبو إسحاق بن شاملاً: فيه القطع، لأنه يتمول

(١) يرى أبو حنيفة أنه يباح للذمي الخمر والخنزير وأن على متلفهما ضمان القيمة، ولكنه يتفق مع الفقهاء في عدم قطع من سرقهما لعدم كمال المالية الذي هو شرط الحد.

(٢) قال أبو يوسف: يقطع إذا كان الحلي قدر النصاب لأنه إذا سرق الحلي وحده أو الثياب وحدها فإنه يقطع فيهما فكذا لو سرقها مع غيرها.

(٣) الكلب المأذون باتخاذ هو كلب الحراسة والزراعة وكنب الصيد.

عادة فاشبة الثبن والشعير. وأما الثلج فقال القاضي: هو كالماء لأنه ماء جامد فاشبة الجليد، والاشبة أنه كالملح لأنه يتحول عادة فهو كالملح المتعقد من الماء. وأما الثراب فإن كان ممّا تقلّ الرغبات فيه كالذي يعد للتطين والبناء فلا قطع فيه؛ لأنه لا يتملّ، وإن كان ممّا له قيمة كثيرة كالطين الأرمني الذي يعدّ للدواء أو المعدّ للغسيل به، أو الصنّغ كالمغرة احتمل وجهين:

١- أحدهما لا قطع فيه لأنه من جنس ما لا يتملّ فاشبة الماء.

٢- فيه القطع، لأنه يتملّ عادة، ويحمل إلى البلدان للتجارة فاشبة العود الهندي^(١).

وأما سرقة المال المباح الأصل كالأسماك والطيور^(٢) فإنه لا قطع على من سرقها ما لم تحرز فإذا أحرزت فقد اختلف فيها الفقهاء فمذهب المالكية، والشافعية يرى قطع سارقها لأنه سرق مالا متقوماً من حرز. وذهب الأخناف والحنابلة إلى عدم القطع لما روي عن الرسول أنه قال: «الصبي لمن أخذه». فهذا الحديث يورث شبهة يندري بها الحد. وقال عبد الله بن يسار: أتى عمر بن عبد العزيز برجل سرق دجاجة؛ فأراد أن يقطعها، فقال له سالم بن عبد الرحمن: «قال عثمان رضي الله عنه: لا قطع في الطير» وفي رواية أن عمر بن عبد العزيز استفتى السائب بن يزيد فقال: ما رأيت أحداً قطع في الطير، وما عليه في ذلك قطع؛ فتركه عمر وقال بعض الفقهاء: الطير المعتبر مباحاً هو الذي يكون صيداً سوى الدجاج والبط فيجب في سرقها القطع لأنه بمعنى الأهلي. وقال أبو حنيفة: لا يقطع في سرقة الطعام الرطب كاللبن واللحم والفواكه الرطبة ولا في سرقة الحشيش والحب ولا فيما يسرع إليه الفساد، وإن بلغت قيمة المسروق منه نصاب السرقة، لأن هذه الأشياء غير مرغوب فيها، ولا يشع ماليتها عادة فلا حاجة إلى الزجر بالنسبة لها، والجزز فيها ناقص، ولقوله عليه السلام: «لا قطع في ثمر ولا كثير». ولأن فيه شبهة الملكية، لوجود الشركة العامة؛ لقول الرسول عليه السلام: «الناس شركاء في ثلاثة: الماء، والكلاء، والثأر». ومما اختلف الفقهاء فيه سرقة المصحف، فقال أبو حنيفة لا يقطع من سرقه. لأنه ليس بمال، ولأن لكل واحد فيه حقاً. وقال مالك والشافعية، وأبو ثور، وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة وابن المنذر: يقطع سارق المصحف إذا بلغت قيمته النصاب الذي تقطع فيه اليد.

ثانياً: والشروط الثاني الذي يجب توافره في المال المسروق أن يبلغ الشيء المسروق

(١) ج ١٠ ص ٢٤٧ «المغني».

(٢) الأسماك بكل أنواعها ولو كانت مملحة والطيور بكل أنواعها، ويدخل فيه الدجاج والحمام والبط.

نصاباً، لأنه لا بُدَّ من شيء يُجعل ضابطاً لإقامة الحدِّ، ولا بُدَّ وأن يكون له قيمة يلحق النَّاسَ ضررٌ بفقدها، فإنَّ من عادتهم التسامح في الشيء الحقير من الأموال، ولهذا لم يكن السِّلَفُ يقطعون في الشيء التافه وقد اختلف الفقهاء في مقدار هذا النِّصاب؛ فذهب جمهور العلماء إلى أن القطع لا يكون إلا في سرقة رُبع دينارٍ من الذهب، أو ثلاثة دراهمٍ من الفضة، أو ما تساوي قيمته رُبع دينارٍ أو ثلاثة دراهمٍ. وفي التقدير بهذا حكمة ظاهرة فإن فيها كفاية المُقتصد في يوم، له ولمن يَمُونُهُ غالباً، وقوت الرجل وأهله مدة يومٍ له خطرُهُ عند غالب النَّاسِ لما روي عن عائشة رضي الله عنها: أنَّ الرسول ﷺ «كان يقطع يد السارق في رُبع دينارٍ فصاعداً»، وفي رواية مرفوعة: «لا تقطع يد السارق إلا في رُبع دينارٍ فصاعداً». رواه أحمد ومُسْلِمٌ وابنُ ماجة، وفي رواية أخرى للنسائي مرفوعة: «لا تقطع اليد فيما دون ثَمَنِ المِجَنِّ»^(١).

قيل لعائشة: ما ثَمَنُ المِجَنِّ؟ قالت: رُبع دينارٍ. ويؤيده حديث ابنِ عمرَ في الصحيحين أن النَّبي ﷺ: «قطع في مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دراهمٍ» وفي رواية: «قيمته ثَلَاثَةُ دراهمٍ». ومذهب الأحناف أن النِّصاب الموجب للقطع عشرة دراهمٍ فأكثر ولا قطع في أقل منها. وأستدلوا بما رواه البيهقي والطحاوي والنسائي عن ابنِ عباسٍ وعمرُو بنِ شُعَيْبٍ عن أبيه عن جدِّه في تقدير ثَمَنِ المِجَنِّ بعشرة دراهمٍ. وذهب الحسن البصري وداود الظاهري، إلى أنه يثبت القطع بالقليل والكثير عملاً بإطلاق الآية، ولما رواه البخاري ومُسْلِمٌ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لَعَنَ اللهُ السَّارِقَ، يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الجمل فتقطع يده» وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بأن الأعمش راوي هذا الحديث فسَّر البيضة ببيضة الحديد التي تلبس للحزب، وهي كالمِجَنِّ. وقد يكون ثَمَنُها أكثر من ثَمَنِه^(٢). والجمل كانوا يرون أنه ما يساوي دراهمٍ.

ورُبع الدينار كان يُصرف بثلاثة دراهمٍ وفي الروضة الندية قال الشافعي: «ورُبع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهمٍ» وذلك أن الصرف على عهدِ الرسول ﷺ اثني عشر درهماً بدينارٍ، وهو موافق لما في تقدير الديات من الذهب بالفضة بدينارٍ، ومن الفضة باثني عشر ألف درهم. وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن النِّصاب الموجب للقطع هو عشرة دراهمٍ أو دينارٍ، أو قيمة أحدهما من العروض. ولا قطع فيما هو أقل من ذلك لأنَّ ثَمَنَ المِجَنِّ كان يقوم على عهدِ الرسول بِعشرة دراهمٍ، كما رواه عمرُو بنُ شُعَيْبٍ عن أبيه عن جدِّه. وزوي عن ابنِ عباسٍ

(١) المِجَن: الترس يتقى به في الحرب.

(٢) وقيل: هو إخبار بالواقع: أي أنه يسرق هذا فيكون سبباً لقطع يده بتدرجه منه إلى ما هو أكبر منه.

وغيره لهذا التقدير. قالوا: وتقدير ثمن المجن تبعاً لهذا التقدير أخوطة. والحدود ترفع بالشبهات. والأخذ به كأنه شبهة في العمل بما دونها. والحق أن اعتبار ثمن المجن عشرة دراهم معارض بما هو أصح منه كما تقدم في الروايات الأخرى الصحيحة. وقال مالك وأحمد في أظهر الروايات عنه: نصاب السرقة ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من العروض والتقويم بالدراهم خاصة. والأثمان أصول لا يقوم بعضها ببعض. وقد اغترض على قطع اليد في ربع دينار مع أن ديتها خمسمائة دينار، فقال أحد الشعراء:

يَدُ بِخَمْسِ مِئِينَ عَشَجِدُ وَدَيْتُ مَا بِأَلِهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ؟
تَنَاقُضُ مَالَنَا إِلَّا الشُّكُوتُ لَهُ وَنَسْتَجِيرُ بِمَوْلَانَا مِنَ الْعَارِ

ولهذا المعترض قد خافه التوفيق فإن الإسلام قد قطعها في هذا القدر حفظاً للمال، وجعل ديتها خمسمائة حفظاً لها؛ فقد كانت ثمينه حين كانت أمانة فلما خانت هانت ولهذا قيل:

يَدُ بِخَمْسِ مِئِينَ عَشَجِدُ وَدَيْتُ لَكِنَّهَا قُطِعَتْ فِي رُبْعِ دِينَارٍ
حِمَايَةُ الدِّمِ أَغْلَاهَا، وَأَرْخَصُهَا خِيَانَةُ الْمَالِ فَانْظُرْ حِكْمَةَ الْبَارِي

متى يُقَدَّرُ المسروق: وتعتبر قيمة المسروق وتقديره يوم السرقة عند مالك والشافعية، والحنابلة، وقال أبو حنيفة: يُقَدَّرُ المسروق يوم الحكم عليه بالقطع.

سرقة الجماعة: إذا سرق الجماعة قدراً من المال بحيث لو قسم بينهم لكان نصيب كل واحد منهم ما يجب فيه القطع فإنهم يقطعون جميعاً باتفاق الفقهاء. أما إذا كان هذا القدر من المال يبلغ نصاباً، ولكنه لو قسم بين السارقين لا يتلغ نصيب كل واحد منهم ما يجب فيه القطع فإنهم اختلفوا في ذلك: فقال جمهور الفقهاء: يجب أن يقطعوا جميعاً: وقال أبو حنيفة: لا قطع حتى يكون ما يأخذه كل واحد منهم نصاباً. قال ابن رشد: فمن قطع الجميع رأى العقوبة إنما تتعلق بقدر مال المسروق، أي أن هذا القدر من المال المسروق هو الذي يوجب القطع لحفظ المال، ومن رأى أن القطع إنما علق بهذا القدر لا بما دونه لمكان حزمة اليد قال: لا تقطع أيدي كثيرة فيما أوجب الشارع فيه القطع.

ما يُعْتَبَرُ فِي الْمَوْضِعِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ: وأما الموضع المسروق منه فإنه يُعْتَبَرُ فِيهِ الْجُزْءُ.

والجزء: هو الموضع المعد لحفظ الشيء، مثل الدار والدكان والاضطبل والمراح، والجرين، ونحو ذلك. ولم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ولا من جهة اللغة وإنما يرجع فيه

إلى الغُرف، وأعتبر الشَّرع للحرز لأنه دليلٌ على عِثَايَةِ صاحبِ المالِ به وصيَّانَتِهِ له والمحافظةِ عليه من التَّعَرُّضِ لِلضَّيَاعِ؛ ودليلُ ذلك ما رواه عمرو بنُ شُعَيْبٍ عن أبيه عن جَدِّه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ وقد سأله رجلٌ عن الحَرِيسَةِ^(١) التي تُوجَدُ في مَرَاتِعِهَا، قال: فيها ثَمَنُهَا مَرَّتَيْنِ وَضَرْبُ نَكَالٍ، وما أُخِذَ من عَطِيَّتِهِ^(٢) ففيه القَطْعُ إذا بَلَغَ ما يُؤْخَذُ من ذلك ثَمَنُ المِجَنِّ^(٣) قال: يا رسولَ الله فالثُّوبُ وما أُخِذَ منها في أكمَامِهَا قال: «مَنْ أَخَذَ بِفِيهِ وَلَمْ يَتَّخِذْ حُبْنَةً»^(٤) فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَمَنْ اخْتَمَلَ فَعَلَيْهِ ثَمَنُهُ مَرَّتَيْنِ وَضَرْبُ نَكَالٍ، وَمَا أَخَذَ مِنْ أَجْزَائِهِ فِيهِ القَطْعُ إِذَا بَلَغَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنُ المِجَنِّ. رواه أَحْمَدُ والنَّسَائِيُّ والحَاكِمُ وصَحَّحَهُ وحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ. وروى عمرو بنُ شُعَيْبٍ عن أبيه عن جَدِّهِ عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قال: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ وَلَا حَرِيسَةِ الجَبَلِ، فَإِذَا أَوَاهُ المَرَاخِ أَوْ الجَرِينِ»^(٥)، فَالْقَطْعُ فِيمَا بَلَغَ ثَمَنُ المِجَنِّ. ففي هذين الحَدِيثَيْنِ أَعْتَبَارُ الحرزِ، قال ابنُ القيم: فإنه ﷺ أَسْقَطَ القَطْعَ عن سَارِقِ الثَّمارِ من الشَّجَرَةِ وأَوْجَبَهُ على سَارِقِهِ من الجَرِينِ. وعند أبي حَنِيفَةَ رَجِمَهُ اللهُ أَنْ هَذَا لِتُقْصَانِ مَالِيَّتِهِ لِإِسْرَاعِ الفسادِ إِلَيْهِ، وجَعَلَ هَذَا أَصْلًا فِي كُلِّ مَا نَقَصَتْ مَالِيَّتُهُ بِإِسْرَاعِ الفسادِ إِلَيْهِ، وقَوْلُ الجمهورِ أَصَحُّ، فإنه ﷺ جَعَلَ لَهُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ:

حَالَةٌ لَا شَيْءَ فِيهَا، وَهِيَ مَا إِذَا أَكَلَ مِنْهُ بِفِيهِ.

وحَالَةٌ يُغْرَمُ مِثْلِيَّتُهُ وَيُضْرَبُ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ، وَهِيَ إِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ شَجَرَةٍ وَأَخَذَهُ.

وحَالَةٌ يُقَطَّعُ فِيهَا، وَهُوَ مَا إِذَا سَرَقَهُ مِنْ بَيْتِهِ، سِوَاءَ كَانَ انْتَهَى جَفَافَهُ أَمْ لَمْ يَنْتَهُ، فَالْعَبْرَةُ بِالمَكَانِ وَالْحِرْزُ لَا بِبَيْتِهِ وَرُطُوبَتِهِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ ﷺ أَسْقَطَ القَطْعَ عن سَارِقِ الشَّاةِ مِنْ مَرْعَاهَا، وَأَوْجَبَهُ على سَارِقِهَا مِنْ عَطِيَّتِهَا فَإِنَّهُ حِرْزٌ، انْتَهَى.

وَالْيَاقُوتِيُّ أَعْتَبَرَ الحِرْزَ ذَهَبَ جُمُهورِ الفُقَهَاءِ وَلَمْ يَشْتَرُطُوا الحِرْزَ فِي القَطْعِ مِنْهُمْ: أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَزُفَرٌ، وَالظَّاهِرِيُّ، لِأَنَّ آيَةَ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾^(٦) عَامَّةٌ وَأَحَادِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ

(١) الحريسة: هي التي ترمى في الحقل وعليها حرس.

(٢) العطن الحظيرة.

(٣) أوجب القطع على من سرق الشاة من عطنها، وهو حرزها، وأسقطه ممن سرقها من مرعاها. وفي هذا دليل على اعتبار الحرز.

(٤) أي لم يأخذ شيئاً من المسروق في طرف ثوبه.

(٥) الجرين: موضع تحفيظ الثمار.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

لَا يَصْلُحُ لَتَخْصِيصِهَا لِلَاخْتِلَافِ الْوَاقِعِ فِيهَا. أَوْرَدَ ذَلِكَ ابْنُ عَبِيدٍ الْبَرِّ فَقَالَ: أَحَادِيثُ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ الْعَمَلُ بِهَا وَاجِبٌ إِذَا رَوَاهَا الثَّقَاتُ.

اِخْتِلَافُ الْجِزْرِ بِاِخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ: وَالْجِزْرُ مُخْتَلَفٌ بِاِخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ، وَمَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى الْغُرُفِ فَقَدْ يَكُونُ الشَّيْءُ جِزْرًا فِي وَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ. فَالذَّارُ حَزْرٌ لَمَّا فِيهَا مِنْ أَثَابٍ، وَالْجَرِينُ حَزْرٌ لِلشَّامِرِ، وَالْاضْطَبْلُ جِزْرٌ لِلدَّوَابِّ، وَالْمَرَاحُ لِلغَنَمِ، وَهَكَذَا.

الْإِنْسَانُ جِزْرٌ لِنَفْسِهِ: وَالْإِنْسَانُ جِزْرٌ لِشَيَابِهِ وَلِفِرَاشِهِ الَّذِي هُوَ نَائِمٌ عَلَيْهِ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ أَمْ فِي خَارِجِهِ. فَمَنْ جَلَسَ فِي الطَّرِيقِ وَمَعَهُ مَتَاعُهُ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُحْزَرًا بِهِ، سَوَاءٌ أَكَانَ مُسْتَقِظًا أَمْ نَائِمًا. فَمَنْ سَرَقَ مِنْ إِنْسَانٍ نَفْسَهُ أَوْ مَتَاعَهُ قُطِعَ بِمَجَرَّدِ الْأَخْذِ لَزْوَالِ يَدِ الْمَالِكِ عَنْهُ. وَأَشْتَرَطَ الْفُقَهَاءُ فِي الثَّائِمِ أَنْ يَكُونَ الْمَسْرُوقُ تَحْتَ جَنْبِهِ أَوْ تَحْتَ رَأْسِهِ وَأَسْتَدَلُّوا بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: كُنْتُ نَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى خِمِيصَةٍ لِي فَسَرِقْتُ، فَاخْذَنَا السَّارِقُ فَرَفَعَنَاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرَ بِقَطْعِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفِي خِمِيصَةٍ، ثَمَنُهَا ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا؟ أَنَا أَهْبَاهُ لَهُ قَالَ: «فَهَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي؟» أَيِ فَهَلَّا عَفَوْتُ عَنْهُ وَوَهَبْتُ لَهُ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي؟. وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَطْلَبَةَ بِالْمَسْرُوقِ شَرْطٌ فِي الْقَطْعِ ^(١)، فَلَوْ وَهَبَهُ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ إِيَّاهُ، أَوْ بَاعَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ إِلَى الْحَاكِمِ سَقَطَ عَنِ السَّارِقِ. كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَيْثُ قَالَ: «هَلَّا كَانَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟».

الطَّرَارُ: وَاخْتَلَفُوا فِي الطَّرَارِ ^(٢): فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَقْطَعُ مُطْلَقًا سَوَاءٌ أَوْضَعَ يَدَهُ دَاخِلَ الْكُمِّ وَأَخْرَجَ الْمَالَ أَوْ شَقَّ الْكُمَّ فَسَقَطَ الْمَالُ فَأَخَذَهُ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبِي نُزَيْرٍ، وَيَعْقُوبُ، وَالْحَسَنُ وَابْنُ الْمُثَنِّرِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَإِسْحَاقُ: إِنْ كَانَتْ الدَّرَاهِمُ مَضْرُورَةً فِي ظَاهِرِ كُمِّهِ فَطَرَهَا فَسَرَقَهَا لَمْ يَقْطَعْ، وَإِنْ كَانَتْ مَضْرُورَةً إِلَى دَاخِلِ الْكُمِّ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فَسَرَقَهَا قُطِعَ.

الْمَسْجِدُ جِزْرٌ: وَالْمَسْجِدُ جِزْرٌ لِمَا يُعْتَادُ وَضْعُهُ فِيهِ مِنَ الْبُسْطِ وَالْحُصْرِ وَالْقَنَادِيلِ وَالنَّجَفِ. وَقَدْ قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَارِقًا سَرَقَ تِرْسًا كَانَ فِي صَفَةِ النِّسَاءِ فِي الْمَسْجِدِ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ، وَكَذَلِكَ إِذَا سَرَقَ بَابَ الْمَسْجِدِ أَوْ مَا يُزَيَّنُ بِهِ مِمَّا لَهُ قِيَمَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ مُحْزَرٌ لَا شُبْهَةَ فِيهِ. وَخَالَفَ الشَّافِعِيُّ فِي قَنَادِيلِ الْمَسْجِدِ وَحُصْرِهَا؛ فَمَنْ

(١) سِيَأْتِي مَزِيدٌ بَيَانٌ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

(٢) الطَّرَارُ هُوَ الَّذِي يَشُقُّ كُمَ الرَّجُلِ وَيَأْخُذُ مَا فِيهِ، مَأْخُذٌ مِنَ الطَّرِّ وَهُوَ الشَّقُّ (وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالنِّشَالِ).

سَرَقَهَا لَا يُقْطَعُ، لِأَن ذَلِكْ جُعِلَ لِمَنْفَعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِلسَّارِقِ فِيهَا حَقٌّ، اللَّهُمَّ إِلَّا إِذَا كَانَ السَّارِقُ ذِمِّيًّا فَإِنَّهُ يُقْطَعُ، لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا.

السَّرِقَةُ مِنَ الدَّارِ: اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الدَّارَ لَا تَكُونُ جُزْأً إِلَّا إِذَا كَانَ بَائِهَا مُغْلَقًا. كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ سَرَقَ مِنْ دَارٍ غَيْرِ مُشْتَرَكَةٍ فِي الشُّكْنَى لَا يُقْطَعُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الدَّارِ. وَاخْتَلَفُوا فِي مَسَائِلَ مِنْ ذَلِكَ ذَكَرَهَا صَاحِبُ كِتَابِ الْإِفْصَاحِ عَنْ مَعَانِي الصَّحَاحِ فَقَالَ: وَاخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي نَقَبِ دَارٍ فَدَخَلَ أَحَدُهُمَا فَأَخَذَ الْمَتَاعَ وَنَاولَهُ الْآخَرَ وَهُوَ خَارِجُ الْحِرْزِ وَهَكَذَا إِذَا رَمَى بِهِ إِلَيْهِ فَأَخَذَهُ. فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: الْقَطْعُ عَلَى الدَّاخِلِ دُونَ الْخَارِجِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُقْطَعُ مِنْهُمَا أَحَدٌ. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي نَقَبٍ وَدَخَلُوا الْحِرْزَ وَأَخْرَجَ بَعْضُهُمْ نِصَابًا وَلَمْ يَخْرِجِ الْبَاقُونَ شَيْئًا وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ مُعَاوَنَةٌ فِي إِخْرَاجِهِ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ: يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يُقْطَعُ إِلَّا الَّذِينَ أَخْرَجُوا الْمَتَاعَ وَاخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا قَرَّبَ الدَّاخِلُ الْمَتَاعَ إِلَى النَّقَبِ وَتَرَكَهُ فَأَدْخَلَ الْخَارِجُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ مِنَ الْحِرْزِ. فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا قَطْعَ عَلَيْهِمَا. وَقَالَ مَالِكٌ: يُقْطَعُ الَّذِي أَخْرَجَهُ قَوْلًا وَاحِدًا وَفِي الدَّاخِلِ الَّذِي قَوَّبَهُ خِلَافَ بَيْنِ أَصْحَابِهِ عَلَى قَوْلَيْنِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْقَطْعُ عَلَى الَّذِي أَخْرَجَهُ خَاصَّةً وَقَالَ أَحْمَدُ: عَلَيْهِمَا الْقَطْعُ جَمِيعًا. وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي الْمَذْهَبِ قَالَ: وَإِنْ نَقَبَ رَجُلَانِ حِرَازًا فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا الْمَالَ وَوَضَعَهُ عَلَى بَعْضِ النَّقَبِ وَأَخَذَهُ الْآخَرُ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمَا الْقَطْعُ لِأَنَّا لَوْ لَمْ نُوجِبْ عَلَيْهِمَا الْقَطْعَ صَارَ هَذَا طَرِيقًا إِلَى إِسْقَاطِ الْقَطْعِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُقْطَعُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يُخْرِجِ الْمَالَ مِنَ الْحِرْزِ. وَإِنْ نَقَبَ أَحَدُهُمَا الْحِرْزَ وَدَخَلَ الْآخَرُ وَأَخْرَجَ الْمَالَ فِيهِ طَرِيقَانِ، مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: فِيهِ قَوْلَانِ كَالْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَجِبُ الْقَطْعُ قَوْلًا وَاحِدًا لِأَنَّ أَحَدَهُمَا نَقَبَ وَلَمْ يُخْرِجِ الْمَالَ وَالْآخَرُ أَخْرَجَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ.

بِمَ يَثْبُتُ الْحَدُّ؟ وَهَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى طَلَبِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ؟ لَا يُقَامُ الْحَدُّ إِلَّا إِذَا طَالَبَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ بِإِقَامَتِهِ ^(١) لِأَنَّ مَخَاصِمَتَهُ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ وَمَطَالِبَتُهُ بِالْمَسْرُوقِ شَرْطٌ وَيَثْبُتُ الْحَدُّ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ أَوْ بِالْإِقْرَارِ وَيَكْفِي فِيهِ مَرَّةٌ وَاحِدَةً عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْأَخْنَفِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ يَدَ سَارِقِ الْمَجْنُونِ وَسَارِقِ رَدَاءِ صَفْوَانَ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِتَكَرُّرِ الْإِقْرَارِ وَمَا وَقَعَ مِنَ التَّكَرُّارِ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّجَبُّبِ. وَيُرَى أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَكَرُّارِهِ مَرَّتَيْنِ.

(١) هَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ فِي أَظْهَرِ رَوَايَتَيْهِ وَأَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْفَتِرُ إِلَى الْمَطَالِبَةِ.

دَعَا السَّارِقَ الْمَلِكِيَّةَ: وَإِذَا ادَّعَى السَّارِقُ أَنَّ مَا أَخَذَهُ مِنَ الْحِزْرِ مِلْكُهُ بَعْدَ قِيَامِ الْبَيْتَةِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ سَرَقَ مِنَ الْحِزْرِ نَصَاباً فَقَالَ مَالِكٌ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَطْعُ بِكُلِّ حَالٍ وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ لَا يُقْطَعُ وَسَمَاءُ الشَّافِعِيِّ: «السَّارِقُ الظَّرِيفُ».

تَلَقَّى السَّارِقُ مَا يُشَقِّطُ الْحَدَّ: وَيَنْدُبُ لِلْقَاضِي أَنْ يُلْقِنَ السَّارِقَ مَا يُشَقِّطُ الْحَدَّ، رَوَاهُ أَبُو أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيُّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِلِصٍّ اعْتَرَفَ، وَلَمْ يَوْجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَخَالَكَ سَرَقْتَ^(١)؟» قَالَ: بَلَى، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِيُّ، وَرَجَالُ ثِقَاتٍ. وَقَالَ عَطَاءٌ: كَانَ مَنْ قَضَى^(٢) يُؤْتَى إِلَيْهِمُ بِالسَّارِقِ، فيقول: أَسْرَقْتَ؟ قُلْ: لَا. وَسَمِيُّ^(٣) أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَنْ أَبِي الدُّرْدَاءِ: أَنَّهُ أَتَى بِجَارِيَةٍ سَرَقَتْ فَقَالَ لَهَا: أَسْرَقْتَ؟ قُولِي: لَا. فَقَالَتْ: لَا. فَخَلَّى سَبِيلَهَا. وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَى بِرَجُلٍ سَرَقَ فَسَأَلَهُ: «أَسْرَقْتَ؟ قُلْ: لَا. فَقَالَ: لَا» فَتَرَكَهُ.

عُقُوبَةُ السَّرِقَةِ

إِذَا ثَبَّتَ جَرِيمَةُ السَّرِقَةِ وَجَبَ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى السَّارِقِ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ الَّتِي مَنَعَتْ مِنَ الْكَفِّ وَهُوَ الْكُفُّ^(٤) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٥) وَلَا يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْهَا مِنْ أَحَدٍ لَا مِنَ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَلَا مِنَ الْحَاكِمِ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُسْتَبَدَّلَ بِهَا عُقُوبَةُ أُخْرَى أَخَفُّ مِنْهَا أَوْ تَأْخِيرُ تَنْفِيزِهَا أَوْ تَغْيِيلُهَا؛ خِلَافاً لِلشَّيْعَةِ الَّذِينَ يَزَوْنَ أَنَّ الْقَطْعَ يَشَقِّطُ عَنِ السَّارِقِ بِعَفْوِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ فِي السَّرِقَةِ وَكَذَلِكَ يَزَوْنَ أَنَّ لِلْإِمَامِ مَعَ وَجوبِ إِقَامَةِ الْحَدِّ أَنْ يُشَقِّطَ الْعُقُوبَةَ عَنْ بَعْضِ النَّاسِ لِمَصْلَحَةٍ، وَلَهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ بَعْضِهِمْ لِمَصْلَحَةٍ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا أَهْلُ الشُّنَّةِ

(١) إِخَالَكَ: أَيِ أَظْنَكَ.

(٢) مَنْ قَضَى: أَيِ مَنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ.

(٣) أَيِ ذَكَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانَا يَفْعَلَانِ ذَلِكَ حِينَمَا تَوَلَّيْنَا الْقَضَاءَ.

(٤) كَانَ الْقَطْعُ مَعْمُولاً بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَقْرَهُ الْإِسْلَامُ مَعَ زِيَادَةِ شُرُوطِ أُخْرٍ: وَيُقَالُ إِنْ أَوَّلَ مَنْ قَطَعَ الْأَيْدِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَرِيشٌ؛ قَطَعُوا رَجُلًا يُقَالُ لَهُ دَوِيكٌ مَوْلَى لِبْنِي مَلِيحٍ بَنِ عَمْرِو بْنِ خَزَاعَةَ كَانَ قَدْ سَرَقَ كَنْزَ الْكَبِيَّةِ وَيُقَالُ: سَرَقَهُ قَوْمٌ فَوَضَعُوهُ عِنْدَهُ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَقَدْ قَطَعَ السَّارِقُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَوَّلَ مَنْ حَكَمَ بِقَطْعِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْوَلِيدُ بْنُ الْمَغِيرَةِ فَأَمَرَ اللَّهُ بِقَطْعِهِ فِي الْإِسْلَامِ، وَكَانَ أَوَّلَ سَارِقٍ قَطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ الْخِيَارِ بَنِ عَدِي نَوْفَلُ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ وَمِنْ النِّسَاءِ مَرَّةً بِنْتُ سَفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ وَقَطَعَ أَبُو بَكْرٍ الْيَمَنِيُّ الَّذِي سَرَقَ الْعَقْدَ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ وَكَانَ قَدْ سَرَقَ عَقْدًا لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عَمَيْسٍ زَوْجِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَطَعَ يَدَهُ الْيَسْرَى. وَقَطَعَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ سَمْرَةَ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمْرَةَ.

(٥) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، آيَةُ: ٣٨.

الذين يَزُورُونَ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ قوله: «تَجَافُوا الْمُقَوِّبَةَ بَيْنَكُمْ؛ فَإِذَا انْتَهَيْ بِهَا إِلَى الْإِمَامِ فَلَا عَفَا لِلَّهِ عَنْهُ إِنْ عَفَا» فَإِذَا سَرَقَ ثَانِيًا تَقَطَّعَ رِجْلُهُ، ثُمَّ إِنْ الْفَقَهَاءُ اخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا سَرَقَ ثَالِثًا بَعْدَ قَطْعِ يَدِهِ وَرِجْلِهِ. فقال أبو حَنِيفَةَ: يُعَزَّرُ وَيُحْبَسُ. وقال الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: تُقَطَّعُ يَدُهُ الْيَسْرَى، ثُمَّ إِذَا عَادَ إِلَى السَّرْقَةِ تَقَطَّعَ رِجْلُهُ الْيُمْنَى ثُمَّ إِذَا سَرَقَ يُعَزَّرُ وَيُحْبَسُ.

حَسَمَ يَدَ السَّارِقِ إِذَا قُطِعَتْ: وَتُحَسَمُ يَدُ السَّارِقِ بَعْدَ الْقَطْعِ، فَتُكْوَى بِالنَّارِ، أَوْ تُتَّخَذُ أَيُّ طَرِيقَةٍ مِنَ الطَّرِيقِ حَتَّى يَنْقَطِعَ الدَّمُ فَلَا يَتَعَرَّضُ الْمَقْطُوعُ لِلتَّلَفِ وَالْهَلَاكِ. فعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَبَى بِسَارِقٍ قَدْ سَرَقَ شِمْلَةً فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا قَدْ سَرَقَ. فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَخَالَهُ سَرَقَ»^(١)، فقال السَّارِقُ: بلى يَا رَسُولَ اللَّهِ. فقال: «أَذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ ثُمَّ أَحْمُسُوهُ»^(٢)، ثُمَّ أَتَتُونِي بِهِ، فَقُطِعَ فَأَتَيْ بِهِ. فقال: «تُبْ إِلَى اللَّهِ». قال: قَدْ تَبْتُ إِلَى اللَّهِ. فقال: «تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ». رواه الدَّارَقُطْنِيُّ، وَابْنُ أَبِي حَتَّابٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ.

تَغْلِيْقُ يَدِ السَّارِقِ فِي عُنُقِهِ: وَمِنْ التَّنْكِيلِ بِالسَّارِقِ وَالزُّجْرِ لغيرِهِ، أَمَرَ الشَّارِعُ بِتَغْلِيْقِ يَدِ السَّارِقِ الْمَقْطُوعَةِ فِي عُنُقِهِ. رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ: وَقَالَ: حَسَنٌ^(٣) غَرِيبٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَنِيزٍ قَالَ: سَأَلْتُ فَضَالَهَ عَنْ تَغْلِيْقِ يَدِ السَّارِقِ فِي عُنُقِهِ: أَمِنْ السُّبَّةِ هُوَ؟ فقال: أُنَبِّئُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِسَارِقٍ فَقُطِعَتْ يَدُهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَعُلِقَتْ فِي عُنُقِهِ.

اجْتِمَاعُ الضَّمَانِ وَالْحَدِّ: إِذَا كَانَ الْمَسْرُوقُ قَائِمًا رُدَّ إِلَى صَاحِبِهِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ»؛ وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ. فَإِذَا تُلِفَ الْمَسْرُوقُ فِي يَدِ السَّارِقِ ضَمِنَ بَدَلَهُ، وَقُطِعَ وَلَا يَمْنَعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، لِأَنَّ الضَّمَانَ حَقُّ الْآدَمِيِّ، وَالْقَطْعُ يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَمْنَعُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كَالَّذِي وَالْكَفَّارَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا تُلِفَ الْمَسْرُوقُ فَلَا يُعْرَمُ السَّارِقُ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ الْعُرْمُ مَعَ الْقَطْعِ بِحَالٍ لِأَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ الْقَطْعَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعُرْمَ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: إِنْ تُلِفَ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا عُرْمَ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

الجَنَائِثُ

الْجَنَائِثُ جَمْعُ جَنَائَةٍ، مَأْخُودَةٌ مِنْ جَنَى يَجْنِي بِمَعْنَى أَخَذَ، يُقَالُ: جَنَى الثَّمَرُ إِذَا أَخَذَهُ مِنَ الشَّجَرِ. وَيُقَالُ أَيْضًا: جَنَى عَلَى قَوْمِهِ جَنَائَةً، أَيْ أَذْنَبَ ذَنْبًا يُؤَاخَذُ بِهِ. وَالْمُرَادُ بِالْجَنَائَةِ فِي

(١) فِي هَذَا إِحْيَاءٌ لِلْسَّارِقِ بِعَدَمِ الْإِقْرَارِ وَبِالرَّجُوعِ عَنْهُ.

(٢) فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نَفَقَةَ الْحِسْمِ وَمُؤُونَتَهُ لَيْسَتْ عَلَى السَّارِقِ وَإِنَّمَا هِيَ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

(٣) فِي إِسْنَادِهِ الْحِجَاجُ بْنُ أَرْطَاةَ قَالَ النَّسَائِيُّ: هُوَ ضَعِيفٌ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ.

عُزِفَ الشَّرْعُ: كُلُّ فَعْلٍ مُحَرَّمٍ. والفعل المحرَّم كُلُّ فَعْلٍ حَظَرَهُ الشَّارِعُ وَمَنَعَ مِنْهُ، لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرٍ وَاقِعٍ عَلَى الدِّينِ، أَوْ النَّفْسِ، أَوْ الْعَقْلِ، أَوْ الْعِرْضِ أَوْ الْمَالِ. وَقَدْ أَصْطَلَحَ الْفُقَهَاءُ عَلَى تَقْسِيمِ هَذِهِ الْجَرَائِمِ إِلَى قَسْمَيْنِ:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: وَيُسَمَّى بِجَرَائِمِ الْحُدُودِ.

القِسْمُ الثَّانِي: وَيُسَمَّى بِجَرَائِمِ الْقِصَاصِ.

جَرَائِمُ الْحُدُودِ: هِيَ الْجَنَايَاتُ الَّتِي تَقَعُ عَلَى النَّفْسِ أَوْ عَلَى دُونِهَا مِنْ جُرْحٍ أَوْ قَطْعِ غُضْبٍ، وَهَذِهِ هِيَ أَصُولُ الْمَصَالِحِ الضَّرُورِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ الْمُحَافَظَةُ عَلَيْهَا صِيَانَةً لِلنَّاسِ وَحِفَافَةً عَلَى حَيَاتِهِمُ الْاجْتِمَاعِيَّةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى جَرَائِمِ الْحُدُودِ وَعُقُوبَاتِهَا. وَبَقِيَ أَنْ نَتَكَلَّمَ عَلَى جَرَائِمِ الْقِصَاصِ.

وَنَبْدَأُ بِتَمْهِيدٍ فِي وَجْهَةِ الْإِسْلَامِ فِي الْمُحَافَظَةِ عَلَى النَّفْسِ مُتَّبِعِينَ ذَلِكَ بِالْكَلَامِ عَنِ الْقِصَاصِ بَيْنَ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، ثُمَّ الْكَلَامِ عَنِ الْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ وَالْقِصَاصِ فِيمَا دُونَهَا. وَأَمَّا الْجَنَايَاتُ فِي الْقَانُونِ فَهِيَ أَخْطَرُ الْجَرَائِمِ، وَقَدْ حَدَّثَتْهَا الْمَادَّةُ ١٠ مِنْ قَانُونِ الْعُقُوبَاتِ بِأَنَّهَا الْجَرَائِمُ الْمَعَاقِبُ عَلَيْهَا بِالْإِعْدَامِ، أَوْ الْأَشْغَالُ الشَّاقَّةُ الْمُؤَبَّدَةُ، أَوْ الْأَشْغَالُ الشَّاقَّةُ الْمُؤَقَّتَةُ، أَوْ السُّجُنُ.

المُحَافَظَةُ عَلَى النَّفْسِ

كَرَامَةُ الْإِنْسَانِ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ كَرَّمَ الْإِنْسَانَ: خَلَقَهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَهُ مَلَائِكَتَهُ، وَسَخَّرَ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ، وَجَعَلَهُ خَلِيفَةً عَنْهُ، وَزَوَّدَهُ بِالْقُوَى وَالْمَوَاهِبِ لِيَسُودَ الْأَرْضَ، وَلِيَصِلَ إِلَى أَقْصَى مَا قُدِّرَ لَهُ مِنْ كَمَالٍ مَادِّيٍّ وَأَرْتَقَاءٍ رُوحِيٍّ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَقِّقَ الْإِنْسَانُ أَهْدَافَهُ، وَيَبْلُغَ غَايَتَهُ إِلَّا إِذَا تَوَفَّرَتْ لَهُ جَمِيعُ عُنَاوِينِ النُّمُو، وَأَخَذَ حَقُّهُ كَامِلَةً. وَفِي طَلِيعَةِ هَذِهِ الْحَقُوقِ الَّتِي ضَمِنَهَا الْإِسْلَامُ: حَقُّ الْحَيَاةِ، وَحَقُّ التَّمَلُّكِ، وَحَقُّ صِيَانَةِ الْعِرْضِ، وَحَقُّ الْحُرِّيَّةِ، وَحَقُّ الْمُسَاوَاةِ، وَحَقُّ التَّعْلِيمِ. وَهَذِهِ الْحَقُوقُ، وَاجِبَةٌ لِلْإِنْسَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْسَانٌ يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ لَوْنِهِ، أَوْ دِينِهِ، أَوْ جَنْسِهِ، أَوْ وَطَنِهِ، أَوْ مَرْكَزِهِ الْاجْتِمَاعِيِّ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَلَدِ وَالْبَحْرِ وَرَفَعْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(١). وَقَدْ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ:

«أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؛ اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ؛ دَمُهُ وَمَالُهُ، وَعِزُّهُ».

حَقُّ الْحَيَاةِ: وأول هذه الحقوق وأولها بالعناية حق الحياة، وهو حق مقدس لا يحل انتهاك حرمة ولا استباحة حياه. يقول الله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(١). والحق الذي تُزَعَّقُ بِهِ النفوس... هو ما فسره الرسول ﷺ في قوله عن ابن مسعود رضي الله عنه: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِذْنِ ثَلَاثٍ: الثَّيِّبِ^(٢)، الزَّانِي، وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ^(٣)، وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ الْمَفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ^(٤)»؛ رواه البخاري ومسلم. ويقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا لَكُمْ تَنْزِفُهُمْ وَإِنَّا لَكُمُ إِنَّا قَتَلَهُمْ كَانَ خِطَاً كَبِيراً﴾^(٥). ويقول سبحانه: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سِيلَتْ . بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾^(٦). والله سبحانه جعل عذاب مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ عَذَاباً لَمْ يَجْعَلْهُ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ. يقول الرسول ﷺ: «لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْماً إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ كِفْلٌ مِنْ دِمَافِهَا؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ»^(٧)؛ رواه البخاري ومسلم.

وَمِنْ حِرْصِ الْإِسْلَامِ عَلَى جَمَاةِ النَّفْسِ أَنَّهُ هَدَّدَ مَنْ يَسْتَحِلُّهَا بِأَشَدِّ عَقُوبَةٍ... فيقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَعَظِيبَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنَهُ وَآعَدَ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾^(٨). فبهذه الآية تَقَرَّرُ أَنَّ عَقُوبَةَ الْقَاتِلِ فِي الْآخِرَةِ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ، وَالْخُلُودُ الْمَقِيمُ فِي جَهَنَّمَ، وَالْعَظِيبُ وَاللَّعْنَةُ وَالْعَذَابُ الْعَظِيمُ. ولهذا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا تَوْبَةَ لِقَاتِلِ مُؤْمِنٍ عَمْداً». لأنها آخِرُ مَا نَزَلَ، وَلَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ، وَإِنْ كَانَ الْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ!... ورسول الله ﷺ يقول: «الزَّوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ». رواه ابن ماجه

(١) سورة الإسراء: الآية: ٣٣.

(٢) الثيب الزاني: المتزوج.

(٣) النفس بالنفس: أي قتل النفس التي قتلت نفساً عمداً بغير حق بقتل النفس.

(٤) التارك لدينه المفارق للجماعة: أي المرتد عن دين الإسلام.

(٥) سورة الإسراء: الآية: ٣١.

(٦) سورة التكوين، الآية: ٨ - ٩.

(٧) هو قابيل الذي قتل هابيل. والكفل: النصيب.

قال النووي: هذا الحديث من قواعد الإسلام، وهو أن كل من ابتدع شيئاً من الشر كان عليه وزر كل من اقتدى به في ذلك العمل - مثل عمله إلى يوم القيامة.

(٨) سورة النساء، الآية: ٩٣.

بِسُنْدٍ حَسَنٍ عَنِ الْبَرَاءِ. وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ بِسُنْدٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ، لَأَكْبَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ». وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَهَانَ عَلَى دَمِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، كُتِبَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: آيِسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ». ذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ هَذَا لِبِنَاءِ أَرَادَهُ اللَّهُ، وَسَلَبَ لِحَيَاةِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، وَأَعْتَدَاءَ عَلَى عَضْبَتِهِ الَّذِينَ يَعْتَرِضُونَ بِوُجُودِهِ، وَيَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَيُحَرِّمُونَ بِفَقْدِهِ الْعَوْنَ، وَيَسْتَوِي فِي التَّحْرِيمِ قَتْلُ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ وَقَاتِلُ نَفْسِهِ. فِي قَتْلِ الذَّمِّيِّ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ مَصْرُوحَةً بِوُجُوبِ النَّارِ لِمَنْ قَتَلَهُ. رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا^(١)، لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا يَوْجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا^(٢)». وَأَمَّا قَاتِلُ نَفْسِهِ فَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَحْذَرُ مِنْ ذَلِكَ فَيَقُولُ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٣). وَيَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٤). وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَدَّى^(٥) مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهَا خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَحَسَّنَ سُمًا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ^(٦) بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخْلَدًا فِيهَا أَبَدًا». وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الَّذِي يَخْتَقُ نَفْسَهُ يَخْتَقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعُنُ نَفْسَهُ يَطْعُنُ نَفْسَهُ فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَفْتَحِمُ^(٧) يَفْتَحِمُ فِي النَّارِ».

وَعَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ فِيمَنْ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ، فَجَرَحَ: فَأَخَذَ سَكِينًا فَحَرَّ بِهَا يَدَهُ فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ^(٨)» قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: بِأَدْرَنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ: حَرَّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ^(٩). وَبُتَّ فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَمَنْ أَبْلَغَ مَا يُتَصَوَّرُ فِي التَّشْنِيعِ عَلَى الْقَتْلِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا سَبَقَ أَنَّ الْإِسْلَامَ أَعْتَبَرَ الْقَاتِلَ لِفَرْدٍ

(١) المعاهد: من له عهد من المسلمين - إما بأمان من مسلم - أو هدنة من حاكم - أو عقد جزية.

(٢) وعدم وجدان رائحتها يستلزم عدم دخولها - قال الحافظ في الفتح: إن المراد بهذا النفي - وإن كان عاماً - التخصيص بزمان ما، لتعاوض الأدلة الفعلية والنقلية - أن من مات مسلماً، وكان من أهل الكباير فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار، وماله الجنة ولو عذب قبل ذلك. انتهى.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٥. (٤) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٥) التردى: السقوط. أي أسقط نفسه متعمداً مثلاً.

(٦) يتوجأ: يضرب بها نفسه. (٧) يفتحم: يرمي نفسه.

(٨) أي ما انقطع حتى مات. (٩) رواه البخاري.

من الأفراد كالقَاتِلِ للأفرادِ جميعاً، ولهذا أبلغ ما يَتَصَوَّرُ من التَّشْنِيعِ على ارتكاب هذه الجريمة التَّكْرَارَ. يقول سبحانه: ﴿... أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾^(١). ولعظمِ أمرِ الدماءِ وشِدَّةِ خطورتِها، كانت هي أَوَّلُ ما يُفَضَّلُ فيها بين النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٢) كما رواه مسلم. وقد شَرَعَ اللهُ سبحانه القصاصَ وإعدامَ القَاتِلِ انتقاماً منه، وَزَجَرَ لغيره، وَتَطْهيراً للمجتمع من الجرائم التي يَضْطَرُّ فيها النظامُ العامُّ، وَيَحْتَثُّ معها الأمنُ. فقال: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾^(٣). وهذه العقوبةُ مَقَرَّةٌ في جميع الشرائع الإلهية المتقدمة. ففي الشريعة الموسوية جاء بالفضل الحادي والعشرين من سفر الخروج: «أَنْ مَنْ ضَرَبَ إِنْسَانًا فَمَاتَ فَلْيُقْتَلْ قَتْلًا، وَإِذَا بَعَى رَجُلٌ عَلَى آخَرَ فَقَتَلَهُ أَغْتِيالًا فَمَنْ قَدَامَ مَذْبَحِي تَأْخُذْهُ لِيُقْتَلَ، وَمَنْ ضَرَبَ أَبَاهُ وَأُمَّهُ يُقْتَلْ قَتْلًا، وَإِنْ حَصَلَتْ أَذِيَّةٌ فَأَغِطْ نَفْسًا بِنَفْسٍ، وَعَيْنًا بِعَيْنٍ، وَسَنًّا بِسَنٍّ، وَيداً بِيدٍ، وَرِجْلًا بِرِجْلٍ، وَجُزْأً بِجُزْءٍ، وَرَضًا بِرَضٍ».

وفي الشريعة المسيحية يَرَى البَعْضُ أَنْ قَتَلَ القَاتِلِ لم يكن من مبادئه مستدلين على ذلك بما ورد بالإصحاح الخامس من إنجيل متى من قول عيسى عليه السلام: «لا تَقَاوِمُوا الشَّرَّ، بَلْ مَنْ لَطَمَكَ عَلَى خَدِّكَ الْأَيْمَنِ فَحَوِّلْ لَهُ خَدِّكَ الْآخَرَ أَيْضًا. وَمَنْ رَأَى أَنْ يَخَاصِمَكَ وَيَأْخُذْ ثَوْبَكَ فَاتْرِكْ لَهُ الرِّدَاءَ أَيْضًا، وَمَنْ سَخَّرَكَ مِيلًا وَاحِدًا فَأَذْهَبْ مَعَهُ اثْنَيْنِ». وَيَرَى البعض الآخر أن الشريعة المسيحية عَزَفَتْ عقوبة الإعدام مستدلاً على ذلك بما قاله عيسى عليه السلام: «مَا جِئْتُ لَأَنْقُضَ النَّامُوسَ، وَإِنَّمَا جِئْتُ لِأَتَمِّمَ»، وقد تَأَيَّدَ هذا النظرُ بما ورد في القرآن الكريم: ﴿وَمَصَدَقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ﴾^(٤) وإلى هذا تُشِيرُ الآيةُ الكريمة: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَاللِّسْنَ بِاللِّسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(٥). ولم تفرِّقِ الشريعة بين نفسٍ ونفسٍ، فالقصاصُ حقٌّ، سواء أكان المقتول كبيراً أم صغيراً، رجلاً أم امرأة، فلكلِّ حقِّ الحياة، ولا يَحِلُّ التَّعَرُّضُ لحياته بما يُفْسِدُهَا بأيِّ وجهٍ من الوجوه، وَحَتَّى فِي قَتْلِ الخَطِئِ لم يعفِ اللهُ تعالى القاتِلَ من المسؤولية، وأوجبَ فيه: العِتقَ، والدِّيَةَ فقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾^(٦). وهذه العقوبةُ الماليةُ إِنَّمَا أَوْجَبَهَا

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٢.

(٢) وهذا فيما بين العباد، وأما حديث: أول ما يحاسب به العبد الصلاة فهو فيما بين العبد وبين الله.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٥٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٩.

(٥) سورة النساء، الآية: ٩٢.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

الإسلام في القتل الخطأ اختراعاً للنفس حتى لا يتسرب إلى ذهن أحد هوائها، ليجتأط الناس في ما يتصل بالنفوس والدماء، ولتسد ذرائع الفساد، حتى لا يقتل أحد أحداً ويزعم أن القتل كان خطأ. ومن شدة عناية الإسلام بحماية النفس أنه حرم إسقاط الجنين بعد أن تدب الحياة فيه، إلا إذا كان هناك سبب حقيقي يوجب إسقاطه، كالخوف على أمه من الموت، ونحو ذلك، وأوجب في إسقاطه بغير حق غرة.

الْقِصَاصُ بَيْنَ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ

قام نظام القصاص في العرب على أساس أن القبيلة كلها تفتبر مسؤولة عن الجناية التي يفتريها فرد من أفرادها، إلا إذا خلعت وأعلنت ذلك في المجتمعات العامة. ولهذا كان ولي الدم يطالب بالقصاص من الجاني وغيره من قبيلته، وتتوسع في هذه المطالبة توسعاً ربما أوقد نار الحرب بين قبيلتي الجاني والمجني عليه. وقد تزداد المطالبة بالتوسع إذا كان المجني عليه شريفاً أو سيداً في قومه. على أن بعض القبائل كثيراً ما كانت تهمل هذه المطالبة، وتبسط حمايتها على القاتل ولا يعير أولياء المقتول أي اهتمام، فكانت تنشب الحروب التي تؤدي بأنفس الكثير من الأبرياء. فلما جاء الإسلام وضع حداً لهذا النظام الجائر، وأعلن أن الجاني وحده هو المسؤول عن جنايته، وهو الذي يؤخذ بجريزته فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ^(١) الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَإِنْ بَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّى إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ^(٢) وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ^(٣) حِوَةٌ يَأْتُوايَ الْأَلْبَابَ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ^(٤)﴾.

إذا اختاروا القصاص دون العفو: قال البيضاوي في تفسير هذه الآية: «كان في الجاهلية بين حينين من أحياء العرب دماء، وكان لأحدهما طول على الآخر، فأفسموا لقتلن الحر منكم بالعبد، والذكر بالأنثى، فلما جاء الإسلام تحاكموا إلى رسول الله ﷺ، فنزلت، وأمرهم أن يتباروا» انتهى. والآية تشير إلى ما يأتي:

١- أن الله سبحانه أبطل النظام الجاهلي، وفرض المماثلة والمساواة في القتل. فإذا اختاروا القصاص دون العفو، فأرادوا إنفاذه، فإن الحر يقتل إذا قتل حراً، والعبد يقتل إذا قتل عبداً مثله، والمرأة تقتل إذا قتلت امرأة.

(١) القتلى: جمع قتل.

(٢) فاتباع بالمعروف: مأخوذ من اقتصاص الأثر: أي تبعه، لأن المجني عليه يتبع الجناية، فيأخذ مثلاً.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٧٨-١٧٩.

قال الفرطبي: «ولهذه الآية جاءت مبيئة حكم النوع إذا قتل نوعه فبيئت حكم الحر إذا قتل حراً، والعبد إذا قتل عبداً، والأنثى إذا قتل أنثى، ولم تتعرض لأحد النوعين إذا قتل الآخر». فالآية مُحْكَمَةٌ، وفيها إجمال بيئته قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ أَنْفُسَ بِالنَّفْسِ...﴾^(١) إلى آخر الآية. وبيئته النبي ﷺ لما قتل اليهودي بامرأة؛ قاله مجاهد.

٢- فإذا عفا ولي الدّم عن الجاني فله أن يطالبه بالدية على أن تكون المطالبة بالمعروف، لا بخاطلها عَنَفٌ ولا غِلْظَةٌ، وعلى القاتل أداء الدية إلى العافي بلا مُمَاطَلَةٍ ولا بَخْسٍ.

٣- وهذا الحكم الذي شرّعه الله من جواز القصاص والعفو عنه إلى الدية تيسير من الله ورَحْمَةً حيث وَسَّع الأمر في ذلك، فلم يُحْتَمَ واحداً منهما.

٤- فَمَنْ أَعْتَدَى على الجاني فَقَتَلَهُ بعد العفو عنه، فله عذاب أليم، إمّا بقتله في الدنيا أو عذابه بالثأر في الآخرة. روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال: كان في بني إسرائيل القصاص، ولم تكن فيهم الدية، فقال الله لهذه الأمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾^(٢) الآية. ﴿فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾^(٣) قال: «فالعفو» أن يُقْبَلَ في العمد الدية، والاتباع بالمعروف» أن يتبع الطالب بمغزوف، ويؤدّي إليه المطلوب بإحسان. ﴿ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾^(٤) فيما كُتِبَ على مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ.

٥- وقد شرّع الله القصاص لأن فيه الحياة العظيمة، والبقاء للناس، فإن القاتل إذا علم أنه سيقتل ارتدّع، فأحيا نفسه من جهة، وأحيا من كان يريد قتله من جهة أخرى.

٦ - وقد أبقى الإسلام جغل الولاية في طلب القصاص لولي المقتول على ما كان عليه عند العرب، يقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾^(٥). والمقصود بالولي هو مَنْ لَهُ الْقِيَامُ بِالدّم، وهو الوارث للمقتول^(٦)، فهو الذي له حق المطالبة دون السّلطة الحاكمة، فلو لم يطالب هو بالقصاص فإنه لا يقتصر من الجاني. والسلطان: التسلط على القاتل، وإثما كان ذلك كذلك مخافة أن يصدّر العفو من غير رضا منه، وهو الذي أجتوى بنار الجريمة فتثور نفسه ويغمد إلى الأخذ بالثأر، ويتكرّر القتل والإجرام.

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٣٣.

(٦) هذا رأي الجمهور، وقال مالك: هم العصبة.

٧- قال صاحب المَنَارِ معلقاً على هذه الآية: فالآية الحكيمة قَرَّرَتْ أَنَّ الحياةَ هي المطلوبةُ بالذاتِ، وأن القِصاصَ وسيلةً من وسائلها، لأنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ قَتَلَ نَفْساً يُقْتَلُ بها يرتدُّ عن القتلِ، فيَحْفَظُ الحياةَ على مَنْ أَرَادَ وعلى نَفْسِهِ، والاكتفاءُ بِالدِّيةِ لا يَزِدُّ كُلَّ أَحَدٍ عن سَفْكِ دَمٍ خَصْمِهِ إِنْ أَسْتَطَاعَ. فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَبْذُلُ المَالَ لِأَجْلِ الإيقاعِ بِعدُوِّهِ. «وفي الآية من بَرَاةِ العبارةِ وبلاغةِ القولِ ما يَذْهَبُ باستِشعاعِ إزهاقِ الرُّوحِ في العقوبةِ. ويُوْطِنُ النَّفْسَ على قَبُولِ حُكْمِ المساواةِ، إذ لم يُسَمَّ العقوبةَ قتلًا أو إعدامًا، بل سَمَّاها مساواةً بين النَّاسِ تنطوي على حياةٍ سعيدةٍ لهم».

القصاصُ في النفسِ

لَيْسَ كُلُّ اغْتِدَاءٍ عَلَى النَّفْسِ بِمُوجِبٍ لِلْقِصاصِ، فقد يَكُونُ الاعتداءُ عَمْدًا، وَقَدْ يَكُونُ شِبْهَ عَمْدٍ، وقد يَكُونُ خَطَأً، وقد يَكُونُ غَيْرَ ذَلِكَ. ومن ثَمَّ وَجِبَ أَنْ نَبَيِّنَ أنواعَ القتلِ، ونبيِّنَ النوعَ الذي يَجِبُ القصاصُ بِمُقْتَضَاهُ.

أنواعُ القتلِ

القتلُ ثلاثة أنواع:

١- عَمْدٌ.

٢- شِبْهَ عَمْدٍ.

٣- خَطَأً.

١- القتلُ العَمْدُ: فالقتلُ العَمْدُ هو أن يَقْصِدَ المَكْلُفُ قَتْلَ إنسانٍ مَعْصُومِ الدَّمِ ^(١) بما يَغْلِبُ على الظَّنِّ أَنَّهُ يُقْتَلُ به. ويُفْهَمُ من هذا التَّعْرِيفِ أن جريمةَ القتلِ العَمْدِ لا تَتَحَقَّقُ إِلَّا إذا تَوَقَّعَتْ فيها الأركانُ الآتيةُ:

١- أَنْ يَكُونَ القَاتِلُ عَاقِلًا، بِالْعَاقِلِ، قَاصِدًا لِلْقَتْلِ. أما أَغْتَبَارُ العَقْلِ والبُلُوغِ؛ فلحديثُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «رُفِعَ القَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ المَجْنُونِ حَتَّى يَفْبِقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ». رواه أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ. وَأَمَّا أَغْتَبَارُ العَمْدِ؛ فَلِما رواه أَبُو مُرَيْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قُتِلَ رَجُلٌ في عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إلى النَّبِيِّ ﷺ فَدَفَعَهُ إلى وَلِيِّ المَقْتُولِ؛ فقال القَاتِلُ: يا رَسُولَ اللَّهِ،

(١) أي لا يستحق القتل شرعاً.

والله ما أزدت قتله؛ فقال النبي ﷺ للولي: «أما إنه إن كان صادقاً ثم قتلته دخلت النار» فخلأ الرجل، وكان مكتوفاً بنسعة^(١) فخرج يجزئ نسعته. قال: فكان يسمى: «ذا النسعة». رواه أبو داود، والنسائي، وابن ماجة، الترمذي وصححه. وروى أبو داود أن رسول الله ﷺ قال: «العمد قود؛ إلا أن يغفو ولي المقتول» وروى ابن ماجة أنه ﷺ قال: «من قتل عامداً فهو قود، ومن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً».

١- أن يكون المقتول آدمياً، ومعصوم الدم: أي أن دمه غير مباح.

٢- أن تكون الأداة التي استعملت في القتل مما يقتل بها غالباً.

فإذا لم تتوفر هذه الأركان. فإن القتل لا يعتبر قتلاً عمداً.

أداة القتل: ولا يشترط في الأداة التي يقتل بها سوى أنها مما تقتل غالباً، سواء أكانت محددة أم متلفة لتماملها في إزهاق الروح. وقد روى البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ رضى^(٢) رأس يهودي بين حجرين، وكان فعل ذلك بجارية من الجواري. وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة، والشعبي، والنخعي، الذين يقولون بأنه لا قصاص في القتل بالمتفيل. ومن هذا القبيل القتل بالإغراق بالنار، والإغراق بالماء، والإلقاء من شاهق، وإلقاء حائط عليه، وخنق الأنفاس، وحبس الإنسان، ومنع الطعام والشراب عنه حتى يموت جوعاً، وتقديمه لحيوان مفترس. ومنه ما إذا شهد الشهود على إنسان معصوم الدم بما يوجب قتله، ثم بعد قتله يرجعون عن الشهادة، ويقولون تعمّدنا قتله. فهذه كلها من الأدوات التي غالباً ما تقتل. ومن قديم طعاماً مسموماً لغيره، وهو يعلم أنه مسموم دون أكله؛ فمات به، اقتض منه، روى البخاري ومسلم: «أن يهودية سمّت النبي ﷺ في شاة، فأكل منها لقمة، ثم لفظها، وأكل معه بشر بن البراء، فعفا عنها النبي ﷺ ولم يعاقبها». أي أنه عفا عنها قبل أن تحدث الوفاة لواحد ممن أكل. «فلما مات بشر بن البراء قتلها به».

القتل شبه العمد: والقتل شبه العمد: هو أن يقصد المكلف قتل إنسان معصوم الدم بما لا يقتل عادة؛ كأن يضربه بعصاً خفيفة أو حجر صغير، أو لكزه بيده، أو سوط، ونحو ذلك. فإن الضرب بعصاً خفيفة أو حجر صغير «ضربة أو ضربتين» فمات من ذلك الضرب؛ فهو قتل

(٢) رضى: كسر.

(١) النسعة: سير من الجلد.

شِبْهِ عَمْدٍ^(١). فَإِنْ كَانَ الضَّرْبُ فِي مَقْتَلٍ أَوْ كَانَ الْمَضْرُوبُ صَغِيرًا أَوْ كَانَ مَرِيضًا يَمُوتُ مِنْ مِثْلِ هَذَا الضَّرْبِ غَالِبًا، أَوْ كَانَ قَوِيًّا، غَيْرَ أَنْ الضَّارِبَ وَالْيَ الضَّرْبَ حَتَّى مَاتَ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَمْدًا؛ وَسُمِّيَ بِشِبْهِ الْعَمْدِ، لِأَنَّ الْقَتْلَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَا؛ إِذْ أَنْ الضَّرْبَ مَقْصُودٌ، وَالْقَتْلَ غَيْرُ مَقْصُودٍ، وَلِهَذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ شِبْهُ الْعَمْدِ، فَهُوَ لَيْسَ عَمْدًا مَخْصُصًا، وَلَا خَطَاً مَخْصُصًا. وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ عَمْدًا مَخْصُصًا سَقَطَ الْقَوْدُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ صِيَانَةُ الدِّمَاءِ فَلَا تَسْتَبَاحُ؛ إِلَّا بِأَمْرِ بَيِّنٍ. وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ خَطَاً مَخْصُصًا؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ مَقْصُودٌ بِالْفِعْلِ دُونَ الْقَتْلِ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ، رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْعَمْدُ قَوْدُ الْيَدِ، وَالْخَطَا عَقْلٌ لَا قَوْدَ فِيهِ، وَمَنْ قُتِلَ فِي عَمِيَةٍ بِحَجَرٍ أَوْ عَصَا أَوْ سَوْطٍ؛ فَهُوَ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ فِي أَسْنَانِ الْإِبْلِ». وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلٌ شِبْهُ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ، كَعَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزَوَ الشَّيْطَانُ بَيْنَ النَّاسِ، فَتَكُونُ الدِّمَاءُ فِي غَيْرِ ضَمِيَّةٍ وَلَا حَنْلٍ سِلَاحٍ». وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ فَقَالَ: «أَلَا وَإِنْ قُتِلَ خَطَاً الْعَمْدُ بِالسَّوْطِ وَالْعَصَا وَالْحَجَرِ».

٣- الْقَتْلُ الْخَطَاً: وَالْقَتْلُ الْخَطَاً هُوَ: أَنْ يَفْعَلَ الْمَكْلُوفُ مَا يُبَاحُ لَهُ فِعْلُهُ، كَأَنْ يَرْمِيَ صَيِّدًا، أَوْ يَقْصِدَ غَرَضًا، فَيُصِيبَ إِنْسَانًا مَعْصُومَ الدِّمِّ فَيَقْتُلَهُ، وَكَأَنْ يَحْفِرَ بِنْرًا، فَيَبْتَرِدَى فِيهَا إِنْسَانٌ، أَوْ يَنْصِبَ شَبَكَةً - حَيْثُ لَا يَجُوزُ - فَيَغْلِقُ بِهَا رَجُلًا فَيَقْتُلُ، وَيُلْحَقُ بِالْخَطَا الْقَتْلُ الْعَمْدُ الصَّادِرُ مِنْ غَيْرِ مُكْلَفٍ؛ كَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ.

الأثار المترتبة على القتل

قلنا إن القتل: عَمْدٌ، وَشِبْهُ عَمْدٍ، وَخَطَاً. وَلِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ أَثَارٌ تَتَرْتَبُ عَلَيْهِ. وَفِيمَا يَلِي نَذَرُ أَثَرِ كُلِّ نَوْعٍ:

مُوجِبُ الْقَتْلِ الْخَطَاً: إِنَّ الْقَتْلَ الْخَطَاً يُوجِبُ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الدِّيَّةُ الْمُحَقَّقَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، مُؤَجَّلَةٌ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ، وَسَيَّاتِي ذَلِكَ حِينَ الْكَلَامِ عَلَى الدِّيَّةِ.

(١) هَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، وَجَمَاهِيرِ الْفُقَهَاءِ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ: مَالِكٌ وَاللِّيثُ، وَالْهَادَوِيَّةُ: فَذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْقَتْلَ إِذَا كَانَ بَاكَةً لَا يَقْصِدُ بِمَثَلِهَا الْقَتْلَ غَالِبًا، كَالْعَصَا وَالسَّوْطِ وَاللُّطْمَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ عَمْدًا وَفِيهِ الْقَصَاصُ؛ إِذْ الْأَصْلُ عِنْدَهُمْ عَدَمُ اعْتِبَارِ الْآلَةِ فِي إِزْهَاقِ الرُّوحِ؛ فَكُلُّ مَا أَزْهَقَ الرُّوحَ أَوْجِبَ الْقَصَاصَ.

وثانيهما: الكَفَّارَةُ، وهي عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُخْلَةِ بِالْعَمَلِ وَالْكَسْبِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ^(١). وَأَصْلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيتَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(٢). وَإِذَا قَتَلَ جَمَاعَةٌ رَجُلًا خَطَاً. فَقَالَ جَمَهُورُ الْعُلَمَاءِ: «عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْكَفَّارَةُ. وَقَالَ جَمَاعَةٌ: عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ».

الْحِكْمَةُ فِي الْكَفَّارَةِ: قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهَا فَقِيلَ: أَوْجِبَتْ تَمْجِيسًا وَطَهُورًا لِذَنْبِ الْقَاتِلِ. وَذُنْبُهُ تَرُكُ الْإِحْتِيَاظِ وَالتَّحْقِظِ حَتَّى هَلَكَ عَلَى يَدَيْهِ امْرُؤٌ مَخْفُوفُ الدَّمِ. وَقِيلَ: أَوْجِبَتْ بَدَلًا مِنْ تَعْطِيلِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِي نَفْسِ الْقَتِيلِ، فَإِنَّهُ كَانَ لَهُ فِي نَفْسِهِ حَقٌّ، وَهُوَ التَّنَعُّمُ بِالْحَيَاةِ، وَالتَّصَرُّفُ فِيهَا أَجَلَ لَهُ تَصَرُّفُ الْأَحْيَاءِ وَكَانَ لِلَّهِ شُبْحَانُهُ فِي حَقِّ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ عَبْدًا مِنْ عِبَادِهِ يَجِبُ لَهُ مِنْ اسْمِ الْعِبَادِيَّةِ - صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا، حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا - مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ عَنِ الْبَهَائِمِ وَالِدَوَابِّ، وَيُزَنِّجُ - مَعَ ذَلِكَ - أَنْ يَكُونَ مِنْ نَسْلِهِ مَنْ يَغْبُدُ اللَّهَ وَيُطِيعُهُ، فَلَمْ يَخْلُ قَاتِلُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فَوْتُ مِنْهُ الْأَسْمُ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَالْمَعْنَى الَّذِي وَصَفْنَا، فَلِذَلِكَ ضَمِنَ الْكَفَّارَةُ. وَأَيُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ كَانَ، فَفِيهِ بَيَانٌ أَنَّ النَّصَّ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْقَاتِلِ خَطَاً، فَالْقَاتِلُ عَمْدًا مِثْلُهُ، بَلْ أَوْلَى بِوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ مِنْهُ» ا.هـ. وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا.

مُوجِبُ الْقَتْلِ شِبْهَ الْعَمْدِ: وَالْقَتْلُ شِبْهَ الْعَمْدِ يُوجِبُ أَمْرَيْنِ:

١ - الْإِثْمُ، لِأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَ حَرَمَ اللَّهُ قَتْلَهَا إِلَّا بِالْحَقِّ.

٢ - الدِّيَةُ الْمَغْلُظَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ - عَلَى مَا سَيَأْتِي.

مُوجِبُ الْقَتْلِ الْعَمْدِ: أَمَّا الْقَتْلُ الْعَمْدُ، فَإِنَّهُ يُوجِبُ أُمُورًا أَرْبَعَةً:

١ - الْإِثْمُ.

٢ - الْجِزْمَانُ مِنَ الْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ.

(١) يرى الشافعية أن كفارة القتل يجوز فيها الإطعام إن عجز المكفر عن الصيام لكبر سن أو مرض أو لحقه مشقة شديدة؛ فيطعم ستين مسكيناً، يعطي كل واحد مداً من طعام. وخالفهم الفقهاء في ذلك لعدم ورود ما يدل عليه.

(٢) سورة النساء، الآية: ٩٢.

٣ - الْكَفَّارَةُ.

٤ - الْقَوْدُ أَوْ الْعَفْوُ.

فَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنْ مِيرَاثِ الْمَقْتُولِ شَيْئاً، لَا مِنْ مَالِهِ وَلَا مِنْ دَيْنِهِ إِذَا كَانَ مِنْ وَرَثَتِهِ، سِوَاءِ أَكَانَ الْقَتْلُ عَمْداً أَمْ كَانَ خَطأً. وَقَاعِدَةُ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ: «مَنْ اسْتَعْجَلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ عُوقِبَ بِحُزْمَانِهِ». وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ خَلَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا رَمَى بِحَجَرٍ فَأَصَابَ أُمَّهُ فَمَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ فَأَرَادَ نَصِيبَهُ مِنْ مِيرَاثِهَا فَقَالَ لَهُ إِخْوَتُهُ: لَا حَقَّ لَكَ، فَارْتَفَعُوا إِلَى عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَقُّكَ مِنْ مِيرَاثِهَا الْحِجْزُ» فَأَغْرَمَهُ الدَّيَّةَ. وَلَمْ يُعْطِهِ مِنْ مِيرَاثِهَا شَيْئاً. وَرَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ». وَالْحَدِيثُ مَعْلُومٌ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، وَلَهُ شَوَاهِدٌ تُقَوِّيه. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ، فَوَارِثُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئاً»^(١). وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَكَذَلِكَ الْأَحْنَفُ وَالتَّشَافُعِيَّةُ. وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْإِمَامُ مَالِكٌ إِلَى أَنَّ الْقَتْلَ إِنْ كَانَ خَطأً وَرِثَ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدَّيَّةِ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَغَيْرُهُمَا: لَا يُحْرَمُ الْقَاتِلُ مِنَ الْمِيرَاثِ. وَكَذَلِكَ تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ إِذَا قُتِلَ الْوَصِيُّ لَهُ الْمَوْصِي. قَالَ فِي الْبَدَائِعِ: الْقَتْلُ بِغَيْرِ حَقٍّ جِنَايَةٌ عَظِيمَةٌ تَسْتَدْعِي الرَّجْزَ بِأَبْلَغِ الْوُجُوهِ، وَحُزْمَانُ الْوَصِيَّةِ يَضْلُحُ زَاجِراً كَحُزْمَانِ الْمِيرَاثِ فَيُنْبِثُ. وَسِوَاءِ أَكَانَ الْقَتْلُ عَمْداً أَمْ خَطأً لِأَنَّ الْقَتْلَ الْخَطَأَ قَتْلٌ وَأَنَّهُ جَازَ الْمُواخَذَةُ عَلَيْهِ عَقلاً، وَسِوَاءِ أَوْصَى لَهُ بَعْدَ الْجِنَايَةِ أَوْ قَبْلَهَا.

٣ - الْكَفَّارَةُ فِي حَالَةٍ مَا إِذَا عَفَا وَلِيُّ الدَّمِّ أَوْ رَضِيَ بِالدَّيَّةِ: أَمَا إِذَا اقْتَصَّ مِنَ الْقَاتِلِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ. رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَصْبَعِ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ نَفَرٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَقَالُوا: إِنَّ صَاحِبَنَا لَنَا قَدْ أَوْجَبَ. قَالَ: «فَلْيُعْتِقْ رَقَبَةً يَفِدَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضْوَ مِنْهَا غُضْواً مِنْهُ مِنَ النَّارِ». رَوَاهُ أَيْضاً بِسَنَدٍ آخَرَ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَاحِبٍ لَنَا أَوْجَبَ قَالَ: «أَعْتِقُوا عَنْهُ يُعْتِقَ اللَّهُ بِكُلِّ غُضْوَ مِنْهُ غُضْواً مِنَ النَّارِ»، وَهَذَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ قَدْ أَوْجَبَ «يَعْنِي النَّارَ» بِالْقَتْلِ. قَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي نَيْلِ الْأَوْطَارِ: فِي حَدِيثٍ وَائِلَةَ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْكَفَّارَةِ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ وَهَذَا إِذَا عَفَا عَنِ الْقَاتِلِ، أَوْ رَضِيَ الْوَارِثُ بِالدَّيَّةِ. وَأَمَّا إِذَا اقْتَصَّ

(١) «أَيُّ أَنَّ بَعْضَ الْوَرِثَةِ إِذَا قُتِلَ الْمَوْرَثُ حُرِّمَ مِنْ مِيرَاثِهِ، وَوَرِثُهُ مِنْ لَمْ يَرْتَكِبْ هَذِهِ الْجَرِيمَةَ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا الْقَاتِلُ حُرِّمَ مِنَ الْمِيرَاثِ وَقَسِمَتْ تَرَكَّتُهُ عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ مِنْهُ بَعْدَ الْقَاتِلِ. مِثْلُ: الرَّجُلُ يَقْتُلُ ابْنَهُ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُ ابْنِهِ الْقَاتِلِ، وَلِلْقَاتِلِ ابْنٌ؛ فَإِنْ مِيرَاثُ الْمَقْتُولِ يَدْفَعُ إِلَى ابْنِ الْقَاتِلِ وَيَحْرُمُهُ الْقَاتِلُ».

منه فلا كَفَّارَةٌ عليه، بل القَتْلُ كَفَّارَتُهُ، لحديث عُبَادَةَ المذكور في الباب. ولَمَّا أخرجه أبو نُعَيْمٍ في «المعرفة» أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «الْقَتْلُ كَفَّارَةٌ». وهو من حديث خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ. وفي إسناده ابنُ لَهَيْعَةَ. قال الحافظ: لَكُنْه من حديث ابنِ وَهْبٍ عنه، فيكونُ حَسَنًا. ورواه الطَّبْرَانِيُّ في الكبير عن الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا عليه.

٤- الْقَوْدُ^(١) أو العَفْوُ: الْقَوْدُ أو العَفْوُ إمَّا على الدِّية، أو الصُّلْحِ على غيرِ الدِّية، ولو

بالزيادة عليها.

كما أن لوليِّ الجنائَةِ العَفْوَ مَجَانًا، وهو أَفْضَلُ ﴿وَأَنْ تَمْوُوا أَوْقَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(٢) وإذا عفا وليُّ الدِّمِّ عن القاتِلِ، فإنَّه لا يَتَقَيَّ حَقُّ للحاكمِ بَعْدُ في تَغْزِيرِهِ. وقال مَالِكٌ والليثُ: يُعَزَّرُ بالسَّجْنِ عامًا ومائة جَلْدَةٍ^(٣). وأصلُ وجوبِ الْقَوْدِ أو العَفْوِ قولُ اللَّهِ سبحانه: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَأَبْلِغْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٤). وَرَوَى البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ عَنْ أَبِي مُرَيْرَةَ رضي اللَّهُ عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إمَّا أَنْ يَفْتَدِيَهُ، وإمَّا أَنْ يَقْتُلَ»^(٥). فالأَمْرُ في العَفْوِ أو القِصَاصِ إلى أولياءِ الدِّمِّ، ومُمُّ الورثة، فإن شَاؤُوا طَلَبُوا الْقَوْدَ، وإن شَاؤُوا عَفَوْا حتى لو عفا أحدُ الورثة سَقَطَ الْقِصَاصُ، لأنَّه لا يَنْجَزُ.

رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَنِ صاحبُ أَبِي حَنِيْفَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي اللَّهُ عنه أَمَرَ بِرَجُلٍ قد قَتَلَ عَمْدًا، فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ، فَعَفَا عَنْهُ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ، فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ. فقال عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي اللَّهُ عنه: كَانَتْ النَّفْسُ لَهُمْ جَمِيعًا، فَلَمَّا عَفَا هَذَا أَحْيَى النَّفْسَ، فلا يَسْتَطِيعُ أَخْذُ حَقِّهِ - يعني الذي لم يَغْفُ - حتى يَأْخُذَ حَقَّ غَيْرِهِ. قال فما تَرَى؟ ... قال: أَرَى أَنْ تَجْعَلَ الدِّيةَ في مَالِهِ، وَتَرْفَعَ عَنْهُ حِصَّةَ الذي عفا عنه. قال عُمَرُ رضي اللَّهُ عنه: وأنا أَرَى ذَلِكَ. قال مُحَمَّدٌ: وأنا أَرَى ذَلِكَ. وهو قولُ أَبِي حَنِيْفَةَ. وإن كان في الْوَرثةِ صَغِيرٌ فَإِنَّهُ يَنْتَظَرُ بِلُغْوِهِ، ليكونَ له الْخِيَارُ،

(١) القود: سُمي قوداً لأن الجاني يُقاد إلى أولياء المقتول فيقتلونه به إن شَاؤُوا. وقيل معناه المماثلة.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٣) قال الفقهاء: إن الجاني إذا كان معروفاً بالشر، أو ظهر للحاكم أن المصلحة تقتضي عقابه فيه أن يعززه بما يراه محققاً للمصلحة. إما بالحبس أو السجن أو القتل.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٥) في هذا الحديث دليل على أن ولي المقتول بالخيار، إن شاء اقتص وإن شاء أخذ الدية، وإن لم يرض القاتل. وقيل: ليس له إلا القصاص، ولا يأخذ الدية إلا برضا القاتل، والأول أصح.

إِذْ أَنَّ الْقِصَاصَ حَقٌّ لِّجَمِيعِ الْوَرِثَةِ. وَلَا اخْتِيَارَ لِلصَّبِيِّ قَبْلَ بُلُوغِهِ. وَإِذَا عَفَا الْوَرِثَةُ جَمِيعاً أَوْ أَحَدُهُمْ عَلَى الدِّيَّةِ وَجِبَ عَلَى الْقَاتِلِ دِيَّةٌ مُعْلَظَةٌ، حَالَةً فِي مَالِهِ - كَمَا سَيَأْتِي ذَلِكَ مَفْصَلاً فِي بَابِ الدِّيَّاتِ.

شُرُوطُ وَجُوبِ الْقَصَاصِ

وَلَا يَجِبُ الْقَصَاصُ إِلَّا إِذَا تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١- أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مَغْضُومَ الدَّمِ.

فَلَوْ كَانَ حَرْبِيًّا، أَوْ زَانِيًّا مُخَصَّنًا، أَوْ مَرْتَدًّا، فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْقَاتِلِ، لَا بِقَصَاصٍ وَلَا بِدِيَّةٍ، لِأَنَّهُ هُوَ لَاءٍ جَمِيعاً مَهْذُورِ الدَّمِ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثَةٍ: الثُّبْتُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ».

٢، ٣- أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ بِالْغَا عَاقِلًا.

فَلَا قِصَاصَ عَلَى صَغِيرٍ، وَلَا مَجْنُونٍ، وَلَا مَعْتُوٍّ، لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ، وَلَيْسَ لَهُمْ قَضْدٌ صَحِيحٌ أَوْ إِرَادَةٌ حُرَّةٌ. فَإِذَا كَانَ الْمَجْنُونُ يَفْقَهُ أَحْيَانًا، فَقَتَلَ إِفَاقَتِهِ، أَقْتَصَّ مِنْهُ. وَكَذَلِكَ مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسُكْرِ وَهُوَ مُتَعَدٍّ فِي شُرْبِهِ. فَعَن مَالِكٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ: «أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ يَذْكُرُ أَنَّهُ أَتَى بِسُكْرَانٍ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةُ: أَنْ أَتَقْتُلَهُ بِهِ». فَإِنْ كَانَ شَرِبَ شَيْئًا ظَنَّهُ غَيْرَ مُسْكِرٍ، فزَالَ عَقْلُهُ فَقَتَلَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ. وَفِي الْحَدِيثِ يَقُولُ الرَّسُولُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَخْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْقَهُ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ». وَقَالَ مَالِكٌ: «الْأَمْرُ الْمَجْمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنْ لَا قَوْدَ بَيْنَ الصَّبِيَّانِ، وَأَنْ قَتَلَهُمْ خَطَأً مَا لَمْ تَجِبِ الْحُدُودُ. وَيَبْلُغُوا الْحُلُمَ، وَإِنْ قَتَلَ الصَّبِيُّ لَا يَكُونُ إِلَّا خَطَأً.

٤- أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مُخْتَارًا، فَإِنَّ الْإِكْرَاهَ يَنْسَلُبُهُ الْإِرَادَةَ، وَلَا مَسْئُولِيَّةَ عَلَى مَنْ فَقَدَ إِرَادَتَهُ، فَإِذَا أَكْرَهَ صَاحِبُ سُلْطَانٍ^(١) غَيْرَهُ عَلَى الْقَتْلِ، فَقَتَلَ أَدَمِيًّا بِغَيْرِ حَقٍّ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ الْآمِرُ دُونَ الْمَأْمُورِ، وَيُعَاقَبُ الْمَأْمُورُ.

وَبِهَذَا أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَدَاوُدُ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْنِ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الْأَخْطَافُ: وَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى

(١) عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ: أَنْ يَقُولَ الْقَادِرُ: اقْتُلْ وَلَا قَتَلْتُكَ. إِكْرَاهٌ.

إِتْلَافِ مَالٍ مُسْلِمٍ بِأَمْرِ يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ عَلَى غُضْبٍ مِنْ أَعْضَائِهِ، وَسِعَةً أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَلِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَضْمَنَ الْمُكْرَهَ. وَإِنْ أَكْرَهَهُ بِقَتْلِ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ، لَمْ يَسْغَهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَيْهِ، وَيَضْبِرُ حَتَّى يُقْتَلَ، فَإِنْ قَتَلَهُ كَانَ أَثِمًا، وَالْقِصَاصُ عَلَى الْمُكْرَهِ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا. قَالَ قَوْمٌ: يُقْتَلُ الْمَأْمُورُ دُونَ الْأَمْرِ. وَهُوَ الْقَوْلُ الْآخَرُ لِلشَّافِعِيِّ. وَقَالَ قَوْمٌ: مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالْحَنَابِلَةُ: يُقْتَلَانِ جَمِيعًا، إِنْ لَمْ يَغْفُ وَلِي الدِّمِّ، فَإِنْ عَفَا وَلِي الدِّمِّ وَجِبَتْ الدِّيَّةُ، لِأَنَّ الْقَاتِلَ قَصَدَ اسْتِيقَاءَ نَفْسِهِ بِقَتْلِ غَيْرِهِ، وَالْمُكْرَهَ تَسَبَّبَ فِي الْقَتْلِ بِمَا يُفْضِي إِلَيْهِ غَالِيًا. وَإِذَا أَمَرَ مَكْلُفٌ غَيْرَ مَكْلُفٍ بِأَنْ يُقْتَلَ غَيْرُهُ: مِثْلُ الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ. فَالْقِصَاصُ عَلَى الْأَمْرِ، لِأَنَّ الْمُبَاشِرَ لِلْقَتْلِ آتَى فِي يَدِهِ، فَلَا يَجِبُ الْقِصَاصُ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمَتَسَبِّبِ. وَإِذَا أَمَرَ الْحَاكِمُ بِالْقَتْلِ ظُلْمًا، فَلِذَا أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُورُ عَالِمًا بِأَنَّهُ ظَلَمَ، أَوْ لَا يَكُونَ لَهُ عِلْمٌ بِهِ. فَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ ظَلَمَ وَتَفَذَّ أَمْرَهُ، وَجِبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ الْوَلِيُّ، فَتَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ لِلْقَتْلِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ ظَلَمَ، فَلَا يُعْذَرُ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ مَأْمُورٌ مِنَ الْحَاكِمِ، لِأَنَّ قَاعِدَةَ الْإِسْلَامِ: أَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ».

وَأِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِعَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ الْقَتْلَ، فَقَتَلَهُ، فَالْقِصَاصُ إِنْ لَمْ يَغْفُ الْوَلِيُّ، أَوْ الدِّيَّةُ - عَلَى الْأَمْرِ بِالْقَتْلِ، دُونَ الْمُبَاشِرِ، لِأَنَّهُ مُعْذَرٌ لَوْ جُوبَ طَاعَةِ الْحَاكِمِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ. وَمَنْ دَفَعَ إِلَى غَيْرِ مَكْلُفٍ آتَى قَتْلًا، وَلَمْ يَأْمُرْ بِهِ، فَقَتْلٌ، لَمْ يَلْزَمْ الدَّفَاعُ شَيْءًا.

٥- أَلَّا يَكُونَ الْقَاتِلُ أَصْلًا لِلْمَقْتُولِ، فَلَا يَقْتَصُّ مِنَ الْوَالِدِ بِقَتْلِ وَلَدِهِ، وَوَلَدٌ وَلَدُهُ وَإِنْ سَفَلَ إِذَا قَتَلَهُ، بِأَيِّ وَجْهِ مِنْ أَوْجِهٍ الْعَمْدِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَتَلَ الْإِبْنُ أَحَدَ أَبَوَيْهِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ اتِّفَاقًا، لِأَنَّ الْوَالِدَ سَبَبٌ فِي حَيَاةِ وَلَدِهِ، فَلَا يَكُونُ وَلَدُهُ سَبَبًا فِي قَتْلِهِ وَسَلْبِهِ الْحَيَاةَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَتَلَ الْوَلَدُ أَحَدَ وَالِدَيْهِ فَإِنَّهُ يَقْتَصُّ مِنْهُ لِهَمَا. أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ». قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «هُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ، مُسْتَفِيزٌ عَنْهُمْ، وَهُوَ عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَمَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ». وَرَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُذَلِجٍ يُقَالُ لَهُ: «قَتَادَةُ» حَذَفَ ابْنًا لَهُ بِالسَّيْفِ فَأَصَابَ سَاقَهُ، فَتَرَى جَرْحَهُ فَمَاتَ، فَقَدِمَ سُرَاقَةُ بْنُ جَعْشِمٍ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «أَعَدُّدُ عَلَى «مَاءِ قُدَيْدٍ» عَشْرِينَ وَمِائَةً بَعِيرٍ حَتَّى أَقْدُمَ عَلَيْكَ. فَلَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِ عُمَرُ، أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ ثَلَاثِينَ حِقَّةً، وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعِينَ خِلْفَةً. ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ أَخُو الْمَقْتُولِ؟... فَقَالَ هَا أَنَذَا!... قَالَ: خُذْهَا، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ». وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ مَالِكٌ، فَرَأَى أَنَّهُ يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ، إِذَا أَضْجَعَهُ وَدَبَّحَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ عَمْدٌ حَقِيقَةٌ، لَا يَحْتَمَلُ

غيره، فإن الظاهر في استعمال الجارح في القتل هو العمد. والعمدية أمر خفي، لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال، وأما إذا كان على غير هذه الصفة، فيما يحتمل عدم إزهاق الروح، بل قصد التأديب من الأب. وإن كان في حق غيره، يحكم فيه بالعمد. وأما فرق بين الأب وغيره، إما للأب من الشفقة على ولده، وعليه قصد التأديب عند فعله ما يُغضب الأب، فيُحتمل على عدم قصد القتل، لقوة المحبة التي بين الأب والابن.

٦- أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل حال جنايته، بأن يساويه في الدين، والحرية، فلا قصاص على مسلم قتل كافراً. أو حر قتل عبداً، لأن لا تكافؤ بين القاتل والمقتول، بخلاف ما إذا قتل الكافر المسلم، أو قتل العبد الحر، فإنه يقتص منهم. والإسلام وإن كان ألغى الفوارق بين المسلمين في هذا الباب، فلم يفرق بين شريف وضيع، ولا بين جميل ودميم، ولا بين غني وفقير، ولا بين طويل وقصير، ولا بين قوي وضعيف، ولا بين سليم ومريض، ولا بين كامل الجسم وناقصه، ولا بين صغير وكبير ولا بين ذكر وأنثى^(١) إلا أنه اعتبر الفارق بين المسلم والكافر، والحر والعبد، فلم يجعلهما متكافئين في الدم. فلو قتل مسلم كافراً أو حر عبداً فلا قصاص على واحد منهما والأصل حديث علي كرم الله وجهه، أن رسول الله ﷺ قال: «ألا لا يقتل مؤمن بكافر». أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم، وصححه. وروى البخاري عن علي كرم الله وجهه أيضاً أن أبا جحيفة قال له: «هل عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن؟... قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إلا فهما يُعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في هذه الصحيفة؟... قال: المؤمنون تتكافأ دماؤهم^(٢)، وفكاك الأسير، وألا يقتل مسلم بكافر». وهذا مُجمَع عليه بالنسبة للكافر الحربي، فإن المسلم إذا قتل، فإنه لا يقتل به إجماعاً. وأما بالنسبة للذمي والمُعاهد، فقد اختلفت فيهما أنظار الفقهاء، فذهب الجمهور منهم إلى أن المسلم لا يقتل بهما لصحة الأحاديث في ذلك، ولم يأت ما يخالفها. وقالت الأحناف وابن أبي ليلى: لا يقتل المسلم إذا قتل الكافر الحربي - كما قال الجمهور. وخالفهم في الذمي والمُعاهد. فقالوا: «إن المسلم إذا قتل الذمي أو المعاهد بغير حق، فإنه يُقتل بهما، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ نَفْسٍ﴾

(١) ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الرجل إذا قتل امرأة فإنه يقتل بها. وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك، وحكى أبو الوليد الباجي والخطابي عن الحسن البصري: أنه لا يقتل الرجل بالأنثى، وهو قول شاذ مردود. ففي كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول: أن الذكر يقتل بالأنثى.

(٢) تتكافأ: تساوى في الدية والقصاص.

﴿يَا نَفْسِ﴾^(١). وأخرج البيهقي من حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بِلْمَانٍ^(٢) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ. وَقَالَ: «أَنَا أَكْزَمُ مَنْ وَفَى بِدَعْوَتِهِ». وقالوا أيضاً: إِنْ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ يَدَ الْمُسْلِمِ تُقَطَّعُ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَالِ الذَّمِيِّ. فإذا كانت حُرْمَةُ مَالِهِ كَحُرْمَةِ مَالِ الْمُسْلِمِ، فحُرْمَةُ ذِمَّتِهِ كَحُرْمَةِ ذِمَّتِهِ. رُفِعَ إِلَى أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي: مُسْلِمٌ قَتَلَ ذَمِيًّا كَافِرًا، فَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالْقَوْدِ، فَأَنَاهُ رَجُلٌ بَرَقَّةً فَأَلْقَاهَا إِلَيْهِ إِذَا فِيهَا:

يَا قَاتِلَ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ جُرَتْ، وَمَا الْعَادِلُ كَالْجَائِرِ
يَا مَنْ يَبْغِ دَاوَدَ وَأَطْرَافَهَا مِنْ عُلَمَاءِ النَّاسِ أَوْ شَاعِرِ
أَسْتَرْجِعُوا وَأَبْكُوا عَلَى دِينِكُمْ وَأَضْطَبِرُوا، فَلَا جُرْ لِلصَّابِرِ
جَارَ عَلَى الدِّينِ أَبُو يُوسُفَ يَقْتُلِهِ الْمُؤْمِنُ بِالْكَافِرِ

فَدَخَلَ أَبُو يُوسُفَ عَلَى الرَّشِيدِ أَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، وَأَقْرَأَهُ الرَّقْعَةَ. فقال الرَّشِيدُ: «تَذَارَكَ هَذَا الْأَمْرُ لِيَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً...». فخرَجَ أَبُو يُوسُفَ، وطَالَ أَصْحَابُ الدَّمِ بَيِّنَةً عَلَى صِحَّةِ الذَّمِّ وثبوتها، فلم يَأْتُوا بِهَا، فَاسْقَطَ الْقَوْدَ. وقال مَالِكٌ وَاللَّيْثُ: «لَا يُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِالذَّمِيِّ، إِلَّا أَنْ يَقْتُلَهُ غِيلَةً، وَقَتْلُ الْغِيلَةِ أَنْ يُضْجِعَهُ فَيَذْبَحَهُ، وَبِخَاصَّةٍ عَلَى مَالِهِ». هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْكَافِرِ، وَأَمَّا الْعَبْدُ، فَإِنْ الْحُرُّ لَا يُقْتَلُ بِهِ إِذَا قَتَلَهُ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَتَلَ الْعَبْدُ الْحُرَّ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِهِ. لِمَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنْ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ صَبْرًا^(٣) مُتَعَمِّدًا، فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَنَفَاهُ سَنَةً، وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَقْدُ بِهِ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَبِقَ رَقَبَةً». وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾^(٤). وَهَذَا التَّعْبِيرُ يُفِيدُ الْحَضَرَ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِغَيْرِ الْحُرِّ، وَإِذَا كَانَ لَا يُقْتَلُ بِهِ فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ قِيَمَتُهُ، بِالْعَةِ مَا بَلَغَتْ، وَإِنْ جَاوَزَتْ دِيَّةَ الْحُرِّ، هَذَا إِذَا قَتَلَ عَبْدٌ غَيْرَهُ. أَمَّا إِذَا كَانَ السَّيِّدُ هُوَ الَّذِي قَتَلَ عَبْدَهُ فَعَقوبَتُهُ مَا ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جَمْعُ الْفُقَهَاءِ، مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَالْهَادِيَّةُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: «يُقْتَلُ الْحُرُّ إِذَا قَتَلَ الْعَبْدَ، إِلَّا إِذَا كَانَ سَيِّدَهُ». وَذَلِكَ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ تَقُولُ: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٥). وَهَذَا عَامٌّ فِي كُلِّ الْحَالَاتِ، إِلَّا إِذَا خُصَّصَ، وَقَدْ خَصَّصَتْهُ الشُّنَّةُ بِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقَادُ مَخْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ، وَلَا وَلَدٌ مِنْ

(١) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

(٢) ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به الحجة، وحديثه هذا مرسل. قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هذا الحديث ليس بمسند، ولا يجعل مثله إماماً تسفك به الدماء.

(٣) صبراً: أي حبساً.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

سورة المائدة، الآية: ٤٥.

وَالِدِهِ. وَلَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانَ قَوِيًّا، إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ رَوَايَةِ عُمَرَ بْنِ عِيسَى، وَقَدْ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ النَّخَعِيُّ: يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ مُطْلَقًا، أَخْذًا بِعَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿...أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(١).

٧- أَلَا يُشَارِكُ الْقَاتِلَ غَيْرُهُ فِي الْقَتْلِ، مِمَّنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، فَإِنْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ كَانَ أَشْتَرَكَ فِي الْقَتْلِ، عَامِدٌ وَمَخْطِئٌ، أَوْ مَكْلَفٌ وَسَبْعٌ، أَوْ مَكْلَفٌ وَغَيْرُ مَكْلَفٍ: مِثْلُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ، فَإِنَّهُ لَا قِصَاصَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَعَلَيْهِمَا الدِّيَّةُ، لَوْجُودِ الشُّبْهَةِ الَّتِي تَنْدَرِي بِهَا الْحُدُودُ، فَإِنَّ الْقَتْلَ لَا يَتَجَزَّأُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَدُوثُهُ مِنْ فَعْلٍ الَّذِي لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ - كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ - وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ تُسْقِطُ الْقَوْدَ، وَإِذَا سَقَطَ وَجِبَ بَدَلُهُ، وَهُوَ الدِّيَّةُ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَقَالَا: عَلَى الْمَكْلَفِ الْقِصَاصُ، وَعَلَى غَيْرِ الْمَكْلَفِ نِصْفُ الدِّيَّةِ. وَمَالِكٌ يَجْعَلُهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالشَّافِعِيُّ يَجْعَلُونَهَا فِي مَالِهِ.

قَتْلُ الْغِيلَةِ: وَقَتْلُ الْغِيلَةِ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يَخْدَعَ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ، فَيَدْخُلَ بَيْتَهُ وَنَحْوَهُ، فَيَقْتُلَ أَوْ يَأْخُذَ الْمَالَ: قَالَ مَالِكٌ: «الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ يُقْتَلَ بِهِ، وَلَيْسَ لَوْلِي الدِّمُ أَنْ يَغْفُو عَنْهُ، وَذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ». وَقَالَ غَيْرُهُ مِنَ الْفُقَهَاءِ: لَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِ الْغِيلَةِ وَغَيْرِهِ، فَهِيَ سَوَاءٌ فِي الْقِصَاصِ وَالْعَفْوِ، وَأَمْرُهُمَا رَاجِعٌ إِلَى وَلِيِّ الدِّمِ. وَإِذَا قَتَلَتْهُ جَمَاعَةٌ كَانَ لَوْلِي الدِّمِ أَنْ يَقْتُلَ مِنْهُمْ مَنْ شَاءَ، وَيَطَالِبَ بِالْدِّيَّةِ مَنْ شَاءَ وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِهِ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَعَطَاءٌ وَقَتَادَةُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. فَقَدْ قَتَلَتْ امْرَأَةً هِيَ وَخَلِيلُهَا ابْنُ زَوْجِهَا فَكَتَبَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - وَكَانَ يَغْلَى عَامِلًا لَهُ - يَسْأَلُهُ رَأْيَهُ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؟ فَتَوَقَّفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْقَضِيَّةِ، وَكَانَ أَنْ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ نَفَرًا أَشْتَرَكَوا فِي سَرِقَةِ جَزُورٍ، فَأَخَذَ هَذَا عُضْوًا، وَهَذَا عُضْوًا، أَكُنْتَ قَاطِعَهُمْ؟... قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَذَلِكَ». وَكَانَ أَنْ كَتَبَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى يَغْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَامِلِهِ: أَنْ أَقْتُلَهُمَا، فَلَوْ أَشْتَرَكَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ كُلُّهُمْ لَقَتَلْتُهُمْ». وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ لَوْلِي الْمَقْتُولِ أَنْ يَقْتُلَ الْجَمِيعَ بِهِ، وَأَنْ يَقْتُلَ أَيُّهُمْ أَرَادَ، وَيَأْخُذَ مِنَ الْآخَرِينَ حَصَّتَهُمْ مِنَ الدِّيَّةِ. فَإِنْ كَانُوا اثْنَيْنِ وَأَقَادَ مِنْ وَاحِدٍ، فَلَهُ أَخْذُ نِصْفِ الدِّيَّةِ مِنَ الثَّانِي. وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً، فَأَقَادَ مِنْ اثْنَيْنِ، فَلَهُ مِنَ الْآخِرِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ.

الْجَمَاعَةُ تُقْتَلُ بِالْوَاحِدِ: إِذَا اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ عَلَى قَتْلِ وَاحِدٍ فَإِنَّهُمْ يُقْتَلُونَ بِهِ جَمِيعًا، سِوَاةٍ أَكَانَتْ الْجَمَاعَةُ كَثِيرَةً أَمْ قَلِيلَةً، وَلَوْ لَمْ يَبَاشِرِ الْقَتْلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، لَمَّا رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَتَلَ نَفَرًا^(١) بِرَجُلٍ وَاحِدٍ، قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ^(٢). وَقَالَ: «لَوْ تَمَالَا^(٣) عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ جَمِيعًا». وَاشْتَرَطَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَشْتَرَكِينَ فِي الْقَتْلِ بِحَيْثُ لَوْ أَنْفَرَدَ كَانَ قَاتِلًا، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ لِلْقَتْلِ فَلَا قِصَاصَ. وَقَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ يُقْتَلُ فِي الْعَمْدِ الرِّجَالُ الْأَخْرَاضُ بِالرَّجُلِ الْخُرِّ الْوَاحِدِ، وَالنِّسَاءُ بِالْمَرْأَةِ كَذَلِكَ. وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ كَذَلِكَ أَيْضًا. وَفِي الْمَسْئُومِ قَالَ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا: إِذَا اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ عَلَى قَتْلِ وَاحِدٍ، يُقْتَلُونَ بِهِ قِصَاصًا. وَقَدْ رَأَى هَؤُلَاءِ الْفُقَهَاءُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَصْلَحَةُ، لِأَنَّ الْقِصَاصَ شَرْعٌ لِحَيَاةِ الْأَنْفُسِ، فَلَوْ لَمْ تُقْتَلِ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ، لَكَانَ كُلُّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُقْتَلَ غَيْرُهُ اسْتَعَانَ بِشُرَكَاءَ لَهُ حَتَّى لَا يُقَادَ مِنْهُ. وَبِذَلِكَ تَبْطُلُ الْحِكْمَةُ مِنْ شَرْعِيَّةِ الْقِصَاصِ. وَذَهَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَالزُّهْرِيُّ، وَدَاوُدُ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا تُقْتَلُ بِالْوَاحِدِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿...أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٤).

إِذَا أَمْسَكَ رَجُلٌ رَجُلًا وَقَتَلَهُ آخَرَ: وَإِذَا أَمْسَكَ رَجُلٌ رَجُلًا فَقَتَلَهُ رَجُلٌ آخَرُ، وَكَانَ الْقَاتِلُ لَا يُمْكِنُهُ قَتْلُهُ إِلَّا بِالْإِمْسَاكِ، وَكَانَ الْمَقْتُولُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْهَرَبِ بَعْدَ الْإِمْسَاكِ، فَإِنَّهُمَا يُقْتَلَانِ، لِأَنَّهُمَا شَرِيكَانِ. وَهَذَا مَذْهَبُ اللَّيْثِ، وَمَالِكٍ، وَالشَّعْبِيِّ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الشَّافِعِيَّةُ وَالْأَحْنَفُ. قَالُوا: يُقْتَلُ الْقَاتِلُ، وَيُخْبَسُ الْمُمْسِكُ حَتَّى يَمُوتَ جَزَاءَ إِمْسَاكِهِ لِلْمَقْتُولِ. لَمَّا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ الْآخَرَ، يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُخْبَسُ الَّذِي أَمْسَكَ». وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حُجْرٍ: وَرَجَالُهُ يُقَاتُونَ. وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَضَى فِي رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا مُتَعَمِّدًا وَأَمْسَكَهُ آخَرُ. قَالَ: «يُقْتَلُ الْقَاتِلُ، وَيُخْبَسُ الْآخَرُ فِي السَّجْنِ حَتَّى يَمُوتَ».

ثُبُوتُ الْقِصَاصِ: يَثْبُتُ الْقِصَاصُ بِمَا بَاتِيَ:

أَوَّلًا: بِالْإِقْرَارِ، لِأَنَّ الْإِقْرَارَ كَمَا يَقُولُونَ: «سَيِّدُ الْأِدْلَةِ». وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، قَالَ: «إِنِّي لِقَاعِدٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ يَقُودُ آخَرَ بِنَسْعَةٍ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. هَذَا قَتَلَ أَخِي. فَقَالَ:

(١) نفرًا: قبل عددهم خمسة، وقيل سبعة.

(٢) قتل الغيلة: هو أن يخذله حتى يخرج به إلى موضع يخفى فيه ثم يقتله.

(٣) تمالؤا: اجتمعوا وتعاونوا، وتطلق الجماعة على اثنين فأكثر.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٤٥.

«إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْتَرَفْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ الْبَيْتَةَ؟...». فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقَلَّتْهُ؟...». فقال: «نَعَمْ قَلَّتْهُ...». إلى آخر الحديث؛ رواه مُسْلِمٌ وَالتَّسَائِيُّ.

ثانياً: يثبتُ بشهادة رجلين عَذْلَيْن. فعن رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قال: «أَصْبَحَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِخَيْبَرٍ مَقْتُولاً... فانطلق أولياؤه إلى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ. فقال: «لَكُمْ شَاهِدَانِ يَشْهَدَانِ عَلَيَّ قَتْلَ صَاحِبِكُمْ؟...». إلى آخر الحديث. رواه أَبُو دَاوُدَ. قال ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمُغْنِيِّ: «وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَلَا شَاهِدٍ وَبَعِيْنِ الطَّالِبِ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا - بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ - خِلَافاً. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِصَاصَ إِرَاقَةٌ دَمٍ عَقُوبَةٌ عَلَى جَنَائِيَةٍ، فَيُخْتَلَطُ لَهُ بِاشْتِرَاطِ الشَّاهِدَيْنِ الْعَذْلَيْنِ، كَالْحُدُودِ. وَسَوَاءٌ كَانَ الْقِصَاصُ يَجِبُ عَلَى مُسْلِمٍ، أَوْ كَافِرٍ، أَوْ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ، لِأَنَّ الْعَقُوبَةَ يُخْتَلَطُ لِدَرْنِهَا.

أَسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ^(١): يُشْتَرَطُ لِأَسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

١- أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَحِقُّ لَهُ عَاقِلاً، بِالْغَا. فَإِنْ كَانَ مَسْتَحِقَّهُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُوناً لَمْ يُثَبِّ عَنْهُمَا أَحَدٌ فِي أَسْتِيفَائِهِ: لَا أَبٌ. وَلَا وَصِيٌّ، وَلَا حَاكِمٌ. وَإِنَّمَا يُخْبَسُ الْجَانِي حَتَّى يَبْلُغَ الصَّغِيرُ وَيَفِيْقَ الْمَجْنُونُ، فَقَدْ حَبَسَ مُعَاوِيَةُ هَذَبَةَ بَنِ خَشْرَمٍ فِي قِصَاصِ حَتَّى بَلَغَ ابْنُ الْقَتِيلِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُنْكَزْ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

٢- أَنْ يَتَّفِقَ أَوْلِيَاءُ الدَّمِّ جَمِيعاً عَلَى أَسْتِيفَائِهِ، وَلَيْسَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ غَائِباً، أَوْ صَغِيراً، أَوْ مَجْنُوناً، وَجَبَ أَنْتَظَارُ الْغَائِبِ حَتَّى يَرْجِعَ، وَالصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ - قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ، لِأَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ فِي أَمْرِ لَمْ يَجْزِ الْإِفْتِيَاثُ عَلَيْهِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِبْطَالَ خِيَارِهِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لِلْكِبَارِ أَسْتِيفَاءُ حَقُوقِهِمْ فِي الْقَوْدِ وَلَا يُنْتَظَرُ لَهُمْ بُلُوغُ الصَّغَارِ فَإِنْ عَفَا أَحَدُ الْأَوْلِيَاءِ سَقَطَ الْقِصَاصُ لِأَنَّهُ لَا يَتَجَزَّأُ.

٣- أَنْ لَا يَتَعَدَّى الْجَانِي إِلَى غَيْرِهِ، فَإِذَا كَانَ الْقِصَاصُ قَدْ وَجَبَ عَلَى امْرَأَةٍ حَامِلٍ، لَا تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا وَتَسْقِيَهُ اللَّبَأَ. لِأَنَّ قَتْلَهَا يَتَعَدَّى إِلَى الْجَنِينِ، وَقَتْلُهَا قَبْلَ سَقْيِهِ اللَّبَأَ يَضُرُّ بِهِ، ثُمَّ بَعْدَ سَقْيِهِ اللَّبَأَ إِنْ وَجَدَ مَنْ يَرْضَعُهُ أُعْطِيَ لَهُ الْوَلَدُ، وَأَقْتَصَّ مِنْهَا، لِأَنَّ غَيْرَهَا يَقُومُ عَلَى حَضَانَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ مَنْ يَرْضَعُهُ وَيَقُومُ عَلَى حَضَانَتِهِ، تُرِكَتْ حَتَّى تَفْطِمَهُ مُدَّةَ حَوْلَيْنِ. رَوَى

(١) أي توقيع العقوبة على الجاني.

ابْنُ مَاجَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُتِلَتِ الْمَرْأَةُ عَمْدًا لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدُهَا. وَإِذَا زُنْتُ لَمْ تُزْجَمْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدُهَا». وَكَذَلِكَ لَا يُقْتَصُّ مِنَ الْحَامِلِ فِي الْجَنَائَةِ عَلَى الْأَعْضَاءِ حَتَّى تَضَعَ، وَإِنْ لَمْ تَسْقِهِ اللَّبَأَ^(١).

مَتَى يَكُونُ الْقِصَاصُ؟: يَكُونُ الْقِصَاصُ مَتَى خَضَرَ أَوْلِيَاءُ الدَّمِّ، وَكَانُوا بِالْغِنَى وَطَالِبُوا بِهِ، فَإِنَّهُ يَنْتَفِذُ قَوْرًا مَتَى قُبِتَ بَأْيُ وَجْهِ مِنْ وَجْهِ الْإِنْبَاتِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ امْرَأَةً حَامِلًا، فَإِنَّهَا تُؤَخَّرُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، كَمَا سَبَقَ.

بِمَ يَكُونُ الْقِصَاصُ؟: الْأَصْلُ فِي الْقِصَاصِ أَنْ يُقْتَلَ الْقَاتِلُ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي قَتَلَ بِهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ مُقْتَضَى الْمِمَاتِلَةِ وَالْمَسَاوَةِ، إِلَّا أَنْ يَطُولَ تَغْذِيْبُهُ بِذَلِكَ، فَيَكُونُ السِّيفُ لَهُ أَرْوَحَ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢). وَيَقُولُ: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٣) وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَرَضَ عَرَضَنَا لَهُ^(٤)، وَمَنْ حَرَقَ حَرْقَنَا، وَمَنْ عَرَقَ عَرَقَنَا». وَقَدْ رَضَخَ الرَّسُولُ ﷺ الْيَهُودِيَّ بِحَجَرٍ كَمَا رَضَخَ هُوَ رَأْسَ الْمَرْأَةِ بِحَجَرٍ. وَقَدْ قَيَّدَ الْعُلَمَاءُ هَذَا بِمَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ الَّذِي قَتَلَ بِهِ يَجُوزُ فِعْلُهُ، فَإِذَا كَانَ لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ - كَمَنْ قَتَلَ بِالسَّخْرِ - فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ، لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ. وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: إِذَا قَتَلَ بِإِيجَارِ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ يُؤْجَرُ بِالْخَلِّ. وَقِيلَ يَنْسَقُطُ أَعْتِبَارُ الْمُمَاتِلَةِ. وَرَأَى الْأَخَنَافُ وَالْهَادَوِيَّةُ: أَنَّ الْقِصَاصَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالسِّيفِ. لِمَا أَخْرَجَهُ الْبَرَاءُ وَابْنُ عَدِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسِّيفِ...». وَلِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْمُثَلَّةِ وَقَالَ: «إِذَا قُتِلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقَتْلَةَ، وَإِذَا ذُبَحْتُمْ فَأَخْسِنُوا الذَّبْحَةَ». وَأَجِيبَ عَلَى حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ بِأَنَّ طَرَفَهُ كُلَّهَا ضَعِيفَةٌ. وَأَمَّا النَّهْيُ عَنِ الْمُثَلَّةِ فَهُوَ مُخَصَّصٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٥). ﴿فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٦).

هَلْ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ فِي الْحَرَمِ؟: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُهُ فِيهِ. إِذَا كَانَ قَدْ قَتَلَ خَارِجَهُ ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ، أَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ؛ كَالرُّدَّةِ؛ ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحَرَمِ فَقَالَ مَالِكٌ: «يُقْتَلُ فِيهِ». وَقَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ، وَلَكِنْ يُضَيَّقُ عَلَيْهِ؛ فَلَا يُبَايَعُ لَهُ وَلَا يُشْتَرَى مِنْهُ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، فَيُقْتَلَ خَارِجَهُ.

(١) والحد مثل القصاص، إذا كان حداها الرجم. (٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

(٣) سورة النحل، الآية: ١٢٦. (٤) أي اتخذ المقتول غرضاً للسهم.

(٥) سورة النحل، الآية: ١٢٦. (٦) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

سُقُوطُ الْقِصَاصِ: وَيَسْقُطُ الْقِصَاصُ بَعْدَ وَجُوبِهِ بِأَحَدِ الْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:

١ - عَفُوُّ جَمِيعِ الْأَوْلِيَاءِ أَوْ أَحَدِهِمْ، بِشَرُوطٍ أَنْ يَكُونَ الْعَافِي عَاقِلًا مُمَيَّرًا، لِأَنَّهُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الْمَحْضَةِ الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا الصَّبِيُّ وَلَا الْمَجْنُونُ ^(١).

٢ - مَوْتُ الْجَانِي أَوْ فَوَاتُ الطَّرَفِ الَّذِي جَنَى بِهِ، فَإِذَا مَاتَ مَنْ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، أَوْ فَقَدَ الْغَضُو الَّذِي جَنَى بِهِ سَقَطَ الْقِصَاصُ، لِتَعَذُّرِ اسْتِيفَائِهِ. وَإِذَا سَقَطَ الْقِصَاصُ وَجَبَتْ الدِّيَّةُ فِي تَرْكِهِ لِلأَوْلِيَاءِ عِنْدَ الْحَتَابَةِ وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَحْنَفُ: لَا تَجِبُ الدِّيَّةُ، لِأَنَّ حَقَّوْقَهُمْ كَانَتْ فِي الرِّقَبَةِ، وَقَدْ فَاتَتْ، فَلَا سَبِيلَ لَهُمْ عَلَى وَرَثَتِهِ فِيمَا صَارَ مِنْ مِلْكِهِ إِلَيْهِمْ. وَحُجَّةُ الْأَوَّلِينَ: أَنَّ حَقَّوْقَهُمْ مُعَلَّقَةٌ فِي الرِّقَبَةِ، أَوْ فِي الذَّمَّةِ، وَهُمْ مُخَيَّرُونَ بَيْنَهُمَا، فَمَتَى فَاتَ أَحَدُهُمَا وَجِبَ الْآخَرُ.

٣ - إِذَا تَمَّ الصَّلَاحُ بَيْنَ الْجَانِي وَالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ أَوْلِيَائِهِ.

الْقِصَاصُ مِنْ حَقِّ الْحَاكِمِ: أَنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالْقِصَاصِ حَقٌّ لَوْلِيِّ الدِّمِّ كَمَا تَقَدَّمَ وَتَمَكُّيْنُ وَلِيِّ الدِّمِّ مِنَ الْاسْتِيفَاءِ حَقٌّ لِلْحَاكِمِ. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لَا خِلَافَ أَنَّ الْقِصَاصَ فِي الْقَتْلِ لَا يَقِيْمُهُ إِلَّا أَوَّلُو الْأَمْرِ، فَرَضَ عَلَيْهِمُ التَّهْوِضُ بِالْقِصَاصِ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ طَالَبَ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْقِصَاصِ، ثُمَّ لَا يَتَّهِيءُ لِلْمُؤْمِنِينَ جَمِيعًا أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى الْقِصَاصِ، فَأَقَامُوا السُّلْطَانَ مَقَامَ أَنْفُسِهِمْ فِي إِقَامَةِ الْقِصَاصِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحُدُودِ. وَعَلَهُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الصَّوَائِدُ - حَاشِيَتُهُ عَلَى الْجَلَالِينَ - قَالَ: «فَحَيْثُ ثَبَّتَ أَنَّ الْقَتْلَ عَمْدًا غَدُونًا، وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ أَنْ يُمَكِّنَ وَلِيَّ الْمَقْتُولِ مِنَ الْقَاتِلِ، فَيَفْعَلَ فِيهِ الْحَاكِمُ مَا يَخْتَارُهُ الْوَلِيُّ مِنْ: الْقَتْلِ، أَوْ الْعَفْوِ، أَوْ الدِّيَةِ، وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ التَّسَلُّطُ عَلَى الْقَاتِلِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْحَاكِمِ ^(٢)، لِأَنَّ فِيهِ فُسَادًا وَتَخْرِيًّا». فَإِذَا قَتَلَهُ قَبْلَ إِذْنِ الْحَاكِمِ غُرِّرَ. وَعَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَتَفَقَّدَ آلَةَ الْقَتْلِ الَّتِي يَقْتَضُ بِهَا مَخَافَةُ الرِّيَادَةِ فِي التَّعْذِيبِ، وَأَنْ يُوَكِّلَ التَّنْفِيزَ إِلَى مَنْ يُحْسِنُهُ. وَأُجْرَةُ التَّنْفِيزِ عَلَى تَيْبِ الْمَالِ.

الْاِفْتِيَاثُ عَلَى وَلِيِّ الدِّمِّ: قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: «وَإِذَا قَتَلَ الْقَاتِلُ غَيْرَ وَلِيِّ الدِّمِّ فَعَلَى قَاتِلِهِ الْقِصَاصُ، وَلِوَرِثَةِ الْأَوَّلِ الدِّيَّةُ». وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَقَالَ الْحَسَنُ، وَمَالِكٌ:

(١) إِذَا عَفَا الْأَوْلِيَاءُ فَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَتَدَخَلَ بِالْمَنْعِ عَنِ الْعَفْوِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِهِ إِذَا طَلَبُوا الْقِصَاصَ.

(٢) فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقَتْلِ وَارِثٌ فَلَا أَمْرَ فِيهِ إِلَى الْحَاكِمِ فَيَفْعَلُ مَا فِيهِ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنْ شَاءَ اقْتَصَصَ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَلَى مَالٍ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْفُوَ عَلَى غَيْرِ مَالٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَلِكٌ لِلْمُسْلِمِينَ.

يُقْتَلُ قَاتِلُهُ، وَيَبْطُلُ دَمُ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ فَاتٌ مَحْلُهُ. وَرُويَ عَنْ قَتَادَةَ، وَأَبِي هَاشِمٍ أَنَّهُ لَا قَوْدَ عَلَى الثَّانِي، لِأَنَّهُ مُبَاحُ الدَّمِ، فَلَا يَجِبُ قِصَاصٌ بِقَتْلِهِ. وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ فِي وَجُوبِ الْقِصَاصِ عَلَى الْقَاتِلِ، أَنَّهُ مَحْلٌ لَمْ يَتَحْتَمِ قَتْلُهُ، وَلَمْ يَنْتَحِ قَتْلُهُ لِغَيْرِ وَلِيِّ الدَّمِ، فَوَجِبَ بِقَتْلِهِ الْقِصَاصُ.

الْقِصَاصُ بَيْنَ الْإِبْقَاءِ وَالْإِلْغَاءِ: لَقَدْ نَارَ الْجَذَلَ فِعْلاً حَوْلَ عُقُوبَةِ الْإِعْدَامِ، وَتَعَرَّضَتْ لَهَا أَقْلَامُ الْكُتَّابِ، مِنَ الْفَلَسَفَةِ، وَرَجَالِ الْقَانُونِ أَمْثَالُ: «رُوشُو، وَبَنْتَام، وَبَكَارِيَا» وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَيْدَاهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ عَارَضَهَا وَنَادَى بِالْغَاثِهَا. وَأَسْتَدَّ الْقَائِلُونَ بِالْغَاثِهَا إِلَى الْحُجَجِ الْآتِيَةِ:

أولاً: أَنَّ الْعِقَابَ حَقٌّ تَمْلِكُهُ الدَّوْلَةُ بِاسْمِ الْمُجْتَمَعِ الَّذِي تُدَوِّدُ عَنْهُ، وَتَقْتَضِيهِ ضَرُورَةُ الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهِ وَحِمَايَتِهِ؛ وَالْمَجْتَمَعُ لَمْ يَهَبِ الْفَرْدَ الْحَيَاةَ حَتَّى يُمَكِّنَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِمُضَادَرَّتِهَا.

ثانياً: لِأَنَّ الظُّرُوفَ وَسُوءَ الْحَظِّ قَدْ يُحِيطَانِ بِبَرِيءٍ، فَيَقْضَى خَطَأً بِإِعْدَامِهِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ إِصْلَاحُ هَذَا الْخَطَأِ، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى إِرْجَاعِ حَيَاةِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ إِلَيْهِ.

ثالثاً: وَلِأَنَّ هَذِهِ الْعُقُوبَةَ قَاسِيَةً وَغَيْرَ عَادِلَةٍ.

رابعاً: وَلِأَنَّهَا أَخِيرٌ غَيْرٌ لَازِمَةٌ، فَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَقَاءَهَا يُقَلِّلُ مِنَ الْجَرَائِمِ الَّتِي تَسْتَوْجِبُ الْحُكْمَ بِهَا.

وَرَدَّ الْقَائِلُونَ بِبَقَاءِ عُقُوبَةِ الْإِعْدَامِ عَلَى هَذِهِ الْحُجَجِ فَقَالُوا عَنْ الْحُجَّةِ الْأُولَى: وَهِيَ أَنَّ الْمُجْتَمَعَ لَمْ يَهَبِ الْفَرْدَ الْحَيَاةَ حَتَّى يُضَادِرَ حَيَاتَهُ. بَأَنَّ الْمُجْتَمَعَ أَيْضاً لَمْ يَهَبِ النَّاسَ الْحُرِّيَّةَ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلِأَنَّهُ يَحْكُمُ بِمُضَادَرَّتِهَا فِي الْعُقُوبَاتِ الْأُخْرَى الْمُقَيَّدَةِ بِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ كُلِّ عُقُوبَةٍ مُقَيَّدَةٍ لِلْحُرِّيَّةِ. عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ وَفْقاً عَلَى التَّكْفِيرِ عَنْ خَطَأِ الْجَانِي، وَلَكِنَّهُ أَيْضاً لِلدِّفَاعِ عَنْ حَقِّ الْمُجْتَمَعِ فِي الْبَقَاءِ، بِبَثْرِ كُلِّ عُضْوٍ يَهْدُدُ كَيَانَهُ وَنُظْمَهُ، الْأَمْرَ الَّذِي يَتَحْتَمُّ مَعَهُ الْقَوْلُ بِأَنَّ عُقُوبَةَ الْإِعْدَامِ ضَرُورَةٌ تَقْتَضِيهَا عِصْمَةُ النَّفْسِ، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَى كَيَانِ الْمُجْتَمَعِ.

وَقَالُوا: عَنْ الْحُجَّةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ: «أَنَّ الْعُقُوبَةَ تُخَدِّثُ ضَرراً جَسِماً لَا سَبِيلَ لِإِصْلَاحِهِ وَلَا إِيقَافِهِ. إِذَا حَكَمَ الْقَضَاءُ بِهَا ظُلْماً» بِأَنَّ أَخِيَمَالَ الْخَطَأِ مَوْجُودٌ فِي الْعُقُوبَاتِ الْأُخْرَى، وَلَا سَبِيلَ إِلَى تَدَارِكِ مَا تَمَّ تَنْفِيذُهُ خَطَأً عَلَى أَنَّ حَالَاتِ الْإِعْدَامِ خَطَأٌ تَكَادُ تَكُونُ مُنْعَدِمَةً، إِذْ إِنَّ الْقَضَاءَ يَتَخَرَّجُونَ عَادَةً مِنَ الْحُكْمِ بِتِلْكَ الْعُقُوبَةِ، مَا لَمْ تَكُنْ أَدْلَةُ الْاِتِّهَامِ صَارِخَةً. وَرَدُّوا عَلَى الْقَوْلِ بِ«أَنَّهَا غَيْرُ عَادِلَةٍ» بِأَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ. وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهَا غَيْرُ لَازِمَةٍ، فَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ بِأَنَّ وَظِيفَةَ الْعُقُوبَةِ - فِي الرَّأْيِ الرَّاجِحِ فِي عِلْمِ الْعِقَابِ - وَظِيفَةٌ نَفْعِيَّةٌ: أَيْ مِنْ مُقْتَضَاهَا حِمَايَةُ الْمُجْتَمَعِ مِنْ شُرُوبِ الْجَرِيمَةِ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ تَكُونَ الْعُقُوبَةُ مُتَنَاسِبَةً مَعَ دَرَجَةِ جَسَامَةِ الْجَرِيمَةِ،

ذَلِكَ أَنَّ الْجُرِيْمَةَ تُحَقِّقُ هَوًى فِي نَفْسِ الْمُجْرِمِ، يُقَابِلُهُ خَوْفُهُ مِنَ الْعِقَابِ، وَكَلَّمَا كَانَ الْعِقَابُ مُتَنَاسِباً مَعَ الْجُرِيْمَةِ أَحْجَمَ الْجَانِي عَنِ الْإِقْدَامِ عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ سَيُوزَنُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: «بَيْنَ الْجُرِيْمَةِ الَّتِي سَيُقَدِّمُ عَلَى أَتْكَابِهَا، وَبَيْنَ الْعُقُوبَةِ الْمُقَرَّرَةِ لَهَا» فَيَذْفَعُهُ الْخَوْفُ مِنَ الْعِقَابِ إِلَى الْإِخْجَامِ عَنِ الْجُرِيْمَةِ مَتَى كَانَتِ الْعُقُوبَةُ رَادِعَةً وَفِي ظِلِّ هَٰذَيْنِ الرَّأْيَيْنِ أَقْرَبَتْ غَالِبِيَّةُ الْقَوَانِينِ عُقُوبَةَ الْإِعْدَامِ، وَمِنْهَا قَانُونُ الْعُقُوبَاتِ الْمِضْرِي، فِي حَالَاتٍ مُعَيَّنَةٍ وَاسْتَجَابَتْ بَعْضُ الدُّوَلِ لَأَرَاءِ مَنْ ثَارُوا عَلَيْهَا فَالْتَمَنَتْهَا مِنْ قَوَانِينِهَا.

الْقِصَاصُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ

وَكَمَا يَثْبُتُ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ، فَإِنَّهُ يَثْبُتُ كَذَلِكَ فِيمَا دُونَهَا. وَهُوَ نَوْعَانِ:

١- الْأَطْرَافُ.

٢- الْجُرُوحُ.

وَقَدْ أَخْبَرَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَنِ نِظَامِ التُّرَاثِ فِي الْقِصَاصِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. فَقَالَ: ﴿وَكَلْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالْيَسْنَ بِالْيَسَنِ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١). أَيُّ أَنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَى الْيَهُودِ فِي التُّورَةِ أَنَّ النَّفْسَ تُقْتَلُ بِالنَّفْسِ إِذَا قَتَلْتَهَا. وَالْعَيْنُ تُقْتَلُ بِالْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ عَيْنٍ صَغِيرَةٍ وَعَيْنٍ كَبِيرَةٍ، وَلَا بَيْنَ عَيْنٍ شَيْخٍ وَعَيْنٍ طِفْلِ، وَالْأَنْفُ يُجَدَعُ بِالْأَنْفِ، وَالْأُذُنُ تُقَطَّعُ بِالْأُذُنِ، وَالسِّنُّ تُقْلَعُ بِالسِّنِّ. وَلَوْ كَانَتْ سِنٌّ مِنْ يُقْتَصُّ مِنْهُ أَكْبَرُ مِنْ سِنٍّ الْآخَرِ. وَالْجُرُوحُ يُقْتَصُّ فِيهَا مَتَى امْكَنَ ذَلِكَ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِالْقِصَاصِ، بَانَ مَكْنٌ مِنْ نَفْسِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لِمَا أَتْكَبَهُ. وَهَذَا الْحُكْمُ، وَإِنْ كَانَ كُتِبَ عَلَى مَنْ قَبْلُنَا، فَهُوَ شَرْعٌ لَنَا، لِتَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ، فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الرَّبِيعَ بَنَتِ النَّضْرَ بْنَ أَنَسٍ كَسَرَتْ ثِيَابَهُ جَارِيَةً، فَفَرَضُوا عَلَيْهِمُ الْأَرْضَ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَجَاءَ أَخُوهَا أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَكْسِرُ ثِيَابَهُ الرَّبِيعَ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا تَكْسِرُ ثِيَابَهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَنَسُ كَتَابَ اللَّهُ الْقِصَاصَ». قَالَ: فَعَفَا الْقَوْمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِابْتِرَاءِهِ». وَهَذَا كُلُّهُ الْعَمْدُ، أَمَا الْخَطَأُ فَفِيهِ الدِّيَّةُ.

شُرُوطُ الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ: وَيُشْتَرَطُ فِي الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ الشُّرُوطُ الْآتِيَةُ:

١- العقل.

٢- البلوغ^(١).

٣- تعمّد الجناية.

٤- وأن يكون دم المجني عليه مكافئاً لدم الجاني.

ولئنما يؤثر في التكافؤ؛ العبودية، والكفر؛ فلا يقتص من حرّ جرح عبداً أو قطع طرفه. ولا يقتص من مسلم جرح ذمياً أو قطع طرفه كذلك؛ لعدم تكافؤ دميها؛ لقصاص دم العبد عن دم الحر، ودم الذمي عن دم المسلم. وإذا لم يجب القصاص فإنه يجب بدله وهو الدية. وإذا كان الجرح من العبد أو الذمي وقع على حرّ أو مسلم اقتص منهما. ويرى الأحناف أنه يجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر. وقالوا أيضاً: لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس.

القصاص في الأطراف

وضابط ما فيه القصاص من الأطراف، وما لا قصاص فيه: أن كل طرف له مفضل معلوم، كالمرق، والكوع؛ ففيه القصاص، وما لا مفضل له فلا قصاص فيه، لأنه يمكن المماثلة في الأول دون الثاني، فيقتص ممن قطع الإصبع من أصلها، أو قطع اليد من الكوع أو المرق، أو قطع الرجل من المفضل أو فقا العين، أو جدع الأنف، أو قطع الأذن، أو قلّع السن، أو جبّ الذكر، أو قطع الأنثيين.

شروط القصاص في الأطراف: ويشرط في القصاص في الأطراف ثلاثة شروط:

١- الأمن من الخيف بأن يكون القطع من مفضل، أو يكون له حد ينتهي إليه، كما تقدّم أمثلة ذلك، فلا قصاص في كسر عظم غير السن، ولا جائفة. ولا بغض الساعد، لأنه لا يؤمن الخيف في القصاص في هذه الأشياء.

٢- المماثلة في الاسم والموضع، فلا تقطع يمين بيسار، ولا يسار بيمين، ولا خنصر على لغة خنصر، ولا عكس، لعدم المساواة في الاسم، ولا يؤخذ أصلي بزائد - ولو تراضياً - لعدم المساواة في الموضع المتفعة. ويؤخذ الزائد بمثله موضعاً وخلقة.

(١) البلوغ يكون بالاحتلام أو السن، وأقصى السن ١٨ سنة وأقله ١٥ سنة، لحديث ابن عمر واختلف في الإنبات.

٣. أَسْتَوَاءُ طَرَفَيْ الْجَانِي وَالْمَجْنِي عَلَيْهِ فِي الصُّحَّةِ وَالْكَمَالِ، فَلَا يُؤْخَذُ عُضْوٌ صَحِيحٌ بَعْضُهُ أَشَلٌّ، وَلَا يَدٌ صَحِيحَةٌ بِيَدٍ نَاقِصَةِ الْأَصَابِعِ، وَيجوزُ الْعَكْسُ، فَتُؤْخَذُ الْيَدُ الشَّلَاءُ بِالْيَدِ الصَّحِيحَةِ.

الْقِصَاصُ مِنْ جِرَاحِ الْعَمْدِ

وَأَمَّا جِرَاحُ الْعَمْدِ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا الْقِصَاصُ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ مُمَكِّنًا، بِحَيْثُ يَكُونُ مُسَاوِيًا لِجِرَاحِ الْمَجْنِي عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصٍ؛ فَإِذَا كَانَتْ الْمُمَازِلَةُ وَالْمَسَاوَةُ لَا يَتَحَقَّقَانِ إِلَّا بِمُجَاوِزَةِ الْقَدْرِ، أَوْ بِمُخَاطَرَةٍ، أَوْ إِضْرَارٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ، وَتَجِبُ الدِّيَّةُ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ رَفَعَ الْقَوْدَ فِي الْمَأْمُومَةِ، وَالْمُنْقَلَةِ، وَالْجَانِفَةِ، وَهَذَا حُكْمٌ مَا كَانَ فِي مَعْنَى هَذِهِ مِنَ الْجِرَاحِ الَّتِي هِيَ مَتَالِفٌ: مِثْلُ كَسْرِ عَظْمِ الرُّقْبَةِ، وَالصُّلْبِ، وَالْفَخْذِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَالشَّجَاجُ: وَهِيَ الْجَرَاحَاتُ الَّتِي تَقَعُ بِالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ لَا قِصَاصَ فِيهَا، إِلَّا الْمَوْضِعَةُ إِذَا كَانَتْ عَمْدًا. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ الشَّجَاجِ فِي بَابِ الدِّيَاتِ. وَلَا قِصَاصَ فِي اللِّسَانِ، وَلَا فِي كَسْرِ عَظْمٍ، إِلَّا فِي السِّنِّ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِسْتِيفَاءَ مِنْ غَيْرِ ظُلْمٍ. وَمَنْ جَرَحَ رَجُلًا «جَانِفَةً» قَبْرِيًّا مِنْهَا، أَوْ قَطَعَ يَدَهُ مِنْ نِصْفِ السَّاعِدِ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصَّ مِنَ الْكُوعِ، وَيَأْخُذَ حَكُومَةً لِنِصْفِ السَّاعِدِ، وَلَوْ كَسَرَ عَظْمَ رَجُلٍ سِوَى السِّنِّ، كَضِلْعٍ، أَوْ قَطَعَ يَدًا شَلَاءً أَوْ قَدَمًا لَا أَصَابِعَ فِيهَا، أَوْ لِسَانًا أَخْرَسَ، أَوْ قَلَعَ عَيْنًا عَمِيَاءَ، أَوْ قَطَعَ إِصْبَعًا زَائِدَةً، فِي ذَلِكَ كُلِّهِ حَكُومَةُ عَذْلِ.

أَشْتَرَاكَ الْجَمَاعَةِ فِي الْقَطْعِ أَوْ الْجَرْحِ: ذَهَبَتْ الْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا أَشْتَرَكَ جَمَاعَةً فِي قَطْعِ عُضْوٍ، أَوْ جَرْحِ يَوْجِبُ الْقِصَاصَ، فَإِنَّهُ لَمْ تَتَمَيَّزْ أَعْمَالُهُمْ، فَعَلَيْهِمْ جَمِيعًا الْقِصَاصُ، لَمَا رُويَ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَنَّهُ شَهِدَ عِنْدَهُ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ بِسَرِقَةٍ، فَقَطَعَ يَدَهُ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ، فَقَالَا: هَذَا هُوَ السَّارِقُ وَأَخْطَأْنَا فِي الْأَوَّلِ، فَرَدَّ شَهَادَتَهُمَا عَلَى الثَّانِي وَغَرَّمَهُمَا دِيَّةَ الْأَوَّلِ، قَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ بِأَنَّكُمَا تَعْمَدْتُمَا لَقَطَعْتُكُمَا». وَإِنْ تَفَرَّقَتْ أَعْمَالُهُمْ، أَوْ قَطَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جَانِبٍ فَلَا قَوْدَ عَلَيْهِمْ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يَقْتَصُّ مِنْهُمْ مَتَى أَمَكَنَّ ذَلِكَ، فَتُقَطَّعُ أَعْضَاؤُهُمْ، وَيُقْتَصَّ مِنْهُمْ بِالْجَرَاحَةِ كَمَا إِذَا أَشْتَرَكَ جَمَاعَةً فِي قَتْلِ نَفْسٍ، فَإِنَّهُمْ يُقْتَلُونَ بِهَا. وَذَهَبَ الْأَخْنَافُ وَالظَّاهِرِيُّ: إِلَى أَنَّهُ لَا تُقَطَّعُ يَدَانِ فِي يَدٍ، فَإِذَا قَطَعَ رَجُلَانِ يَدَ رَجُلٍ، فَلَا قِصَاصَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَعَلَيْهِمَا نِصْفُ الدِّيَّةِ.

الْقِصَاصُ فِي اللَّطْمَةِ وَالضَّرْبَةِ وَالسَّبِّ: يَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقْتَصَّ مِنْ لَطْمِهِ، أَوْ لَكَزِهِ، أَوْ ضَرْبِهِ، أَوْ سَبِّهِ، لِقَوْلِ اللَّهِ سَبْحَانَهُ: ﴿... فَمَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى

عَلَيْكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ^(١). وقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا^(٢)﴾. وعلى هذا مَصَّتْ الشُّنَّةُ بِالقِصاصِ في ذلك. وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ اللَّطْمُ، أَوِ اللَّكْزُ، أَوِ الضَّرْبُ، أَوِ السَّبُّ، الصَّادِرُ مِنْ المَجْنِيِّ عَلَيْهِ مُساوياً لِلطَّمِ، أَوِ اللَّكْزِ، أَوِ الضَّرْبِ، أَوِ السَّبِّ الصَّادِرِ مِنَ الجاني، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ مُقْتَضَى العَدْلِ الذي مِنْ أَجْلِهِ شُرِعَ القِصاصُ. كما يُشْتَرَطُ فِي القِصاصِ فِي اللَّطْمَةِ أَلَّا تَقَعَ فِي العَيْنِ أَوْ فِي مَوْضِعٍ يُخْشَى مِنْهُ التَّلَفُ. وَيُشْتَرَطُ فِي القِصاصِ فِي السَّبِّ خَاصَّةً، أَلَّا يَكُونَ مُحَرَّمُ الجِنْسِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُكْفَرَ مِنْ كُفْرِهِ، أَوْ يُكَذَّبَ عَلَى مَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ، أَوْ يَلْعَنَ أَبَ مَنْ لَعَنَ أَبَاهُ، أَوْ يَسُبَّ أُمُّ مَنْ سَبَّ أُمَّهُ، لِأَنَّ تَكْفِيرَ المُسْلِمِ أَوِ الكَذِبَ عَلَيْهِ مِمَّا هُوَ مُحَرَّمٌ فِي الإسلامِ أَبْتِدَاءً وَلِأَنَّ أَبَاهُ لَمْ يَلْعَنَهُ حَتَّى يَلْعَنَهُ. وكذلك أُمُّهُ لَمْ تَشْتُمْهُ فَيَسُبَّهَا، وَلَهُ أَنْ يَلْعَنَ مِنْ لَعْنَتِهِ، وَيَقْبَحَ مَنْ قَبَحَهُ، وَيَقُولَ الكَلِمَةَ النابية وَيَزُدَّهَا عَلَى قَائِلِهَا قِصاصاً.

قال القُرطُبي: فَمَنْ ظَلَمَكَ فَخُذْ حَقَّكَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِكَ، وَمَنْ شَتَمَكَ فَرُدَّ عَلَيْهِ مِثْلَ قَوْلِهِ، وَمَنْ أَخَذَ عِرْضَكَ فَخُذْ عِرْضَهُ، لَا تَتَعَدَّى إِلَى أَبَوَيْهِ، وَلَا ابْنِهِ أَوْ قَرِيبِهِ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَأَنْ كَذَّبَ عَلَيْكَ، فَإِنَّ المَعْصِيَةَ لَا تَقَابِلُ بِالمَعْصِيَةِ. فلو قال لَكَ مَثَلًا: يَا كَافِرُ. جازَ لَكَ أَنْ تَقُولَ لَهُ: أَأَنْتَ الكَافِرُ. وَإِنْ قال لَكَ: يَا زَانٍ، فَقِصاصُكَ أَنْ تَقُولَ لَهُ: يَا كَذَّابُ، يَا شَاهِدُ زُورٍ. ولو قُلْتَ لَهُ: يَا زَانٍ كُنْتَ كاذِباً، وَأَيْمَنْتَ فِي الكَذِبِ. وَإِنْ مَطَّلَكَ وَهُوَ غَنِيٌّ - دُونَ عُدْرٍ - فَقُلْ: يَا ظَالِمٌ. يَا أَكِلَ أَمْوَالِ النَّاسِ. قال النُّبَيِّ عليه السلام: «لِي الْوَاجِدُ يَحِلُّ عِرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ»^(٣). «أَمَّا عِرْضُهُ فَمَا فسرناه، وَأَمَّا عُقُوبَتُهُ فَالسَّجُنُ يُحْبَسُ فِيهِ»^(٤). . . . انتهى.

والقِصاصُ فِي اللَّطْمَةِ، والضَّرْبِ، والسَّبِّ، ثابتٌ عَنِ الخُلَفَاءِ الراشدينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ. ذَكَرَ البُخَارِيُّ عَنِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَسُوَيْدِ بْنِ مِقْرَانَ أَنَّهُمْ أَقَادُوا مِنَ اللَّطْمَةِ وَشَبَّهَهَا. قال ابْنُ المُنْذِرِ: وَمَا أَصِيبَ بِهِ مِنْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا، أَوْ حَجَرٍ، فَكان دُونَ النَّفْسِ، فَهُوَ عَمْدٌ وَفِيهِ القَوْدُ، وَهَذَا قَوْلُ جَماعَةٍ مِنْ أَصْحابِ الحَدِيثِ. وَفِي البُخَارِيِّ: وَأَقَادَ عَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ ضَرْبَةٍ بِالدَّرَّةِ. وَأَقَادَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْوَاطٍ، وَأَقْتَصَّ شَرِيعَ مِنْ سَوْطٍ وَخُمُوشٍ. وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ فَهَاءِ الْأَمْصارِ، فَقَالُوا: يَبْغَدُ مَشْرُوعِيَّةِ القِصاصِ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا، لِأَنَّ المِساواةَ مُتَعَدِّرَةً فِي ذَلِكَ غَالِباً. وَإِذَا كانَ لا يَجِبُ فِيهَا القِصاصُ فَالواجِبُ فِيهَا التَّغْزِيرُ. وَقَدْ رَجَّحَ شَيْخُ الإسلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ الرَّايِ الْأَوَّلَ فَقَالَ: «وَأَمَّا قَوْلُ القَائِلِ: إِنْ المِماثِلَةَ فِي ذَلِكَ مُتَعَدِّرَةٌ، فَيَقَالُ لَهُ: لا بُدَّ لِهَذِهِ الجَنائَةِ مِنْ

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

(٢) سورة الشورى: ٤٠.

(٣) اللي: المطل. والواجد: القادر على قضاء الدين.

عقوبة: إما قصاص، وإما تغزير. فإذا جُوز أن يكون تغزيراً غَيْرَ مضبوط الجنس والقدر، فَلَأَن يُعاقَب بما هو أَقْرَبُ إلى الضُّبُطِ من ذلك أَوْلَى وأخْرَى. والعَدْلُ في القِصاصِ مُغْتَبَرٌ بِحَسَبِ الإِمْكَانِ. ومن المعلوم أن الضارب إذا ضَرَبَ مِثْلَ ضَرْبَتِهِ أو قَرِيباً منها، كان هذا أَقْرَبَ إلى العَدْلِ من يعزِّرَ بالضَّرْبِ بالسُّوطِ. فالذي يَمْنَعُ القِصاصَ في ذلك - خوفاً من الظُّلمِ - يُبَيِّحُ ما هو أعظم ظُلماً مما فرَّ منه، فَيَعْلَمُ أن ما جاءت به السُّنةُ أَعدَلُ وأَمثلُ انتهى.

القِصاصُ في إتلافِ المَالِ: إذا اتَّلفَ إنسانٌ مالَ غَيْرِهِ، كأنَّ يَقْطَعَ شَجَرَةً، أو يَفْسِدَ رَزْعَهُ، أو يَهْدِمَ دَارَهُ، أو يَحْرِقَ ثَوْبَهُ. فهل له أن يَقْتَصَّ منه فيفعلَ به مِثْلَ ما فَعَلَ؟... للعلماء في ذلك رأيان:

١- رأي يَرى أَنَّ القِصاصَ في ذلك غَيْرُ مشروعٍ، لأنَّه إفسادٌ من جَهَةِ، ولأنَّ العِقَارَ والثيابَ غَيْرُ مُتَمَائِلَةٍ من جَهَةِ أُخْرَى.

٢- رأي يَرى شَرْعِيَّةَ ذلك، لأنَّ القِصاصَ في الأنفُسِ والأطرافِ أعظمُ قَدراً من الأموالِ. وإذا كان القِصاصُ جائزاً فيها، فالأموالُ - وهي دونها - من بابِ أَوْلَى.

ولهذا جازَ لنا أن نَفْسِدَ أموالَ أهلِ الحربِ إذا أَفسَدُوا أموالنا، كَقَطْعِ الشجرِ المُثمِرِ. وإن قيل بالَمْنَعِ من ذلك لِغَيْرِ حاجةٍ. وَرَجَّحَ ابنُ القَيِّمِ هذا الرأيَ، فقال: «إتلافُ المَالِ، فإن كان مما له حُرْمَةٌ كَالثَوْبِ يَشْفُقُهُ، وَالْإِنَاءُ يَكْسِرُهُ، فالْمَشْهُورُ أَنَّهُ ليس له أن يَتْلَفَ عليه نَظِيرَ ما أَتْلَفَهُ بل له القيمةُ أو المِثْلُ. والقياسُ يَقْتَضِي أَنَّ له أن يفعلَ بِنَظِيرِ ما أَتْلَفَهُ عليه، كما فعله الجاني به، فَيَشُقُّ ثَوْبَهُ كما شُقَّ ثَوْبُهُ، وَيَكْسِرُ عَصَاهُ كما كَسَرَ عَصَاهُ، إذا كانا متساويين، وهذا هو العَدْلُ، وليس مع مَنَعِهِ نَصٌّ، ولا قِيَّاسٌ، ولا إجماعٌ، فإن هذا ليس بحرامٍ لِحَقِّ اللَّهِ، وليست حُرْمَةُ المَالِ أعظمُ من حُرْمَةِ النُفُوسِ والأطرافِ، فإذا مَكَّنَّه الشارِعُ أن يَتْلَفَ طَرَفَهُ بِطَرَفِهِ فتمكِّينُهُ من إتلافِ ماله في مِقابِلَةِ ماله هو أَوْلَى وأخْرَى. وإن حَكَمَ القِصاصَ من التَّشْفِي، ودَرَكَ الغَيْظَ، لا تَخْصُلُ إِلَّا بِذلك. ولأنَّه قد يكونُ له غَرَضٌ في أَذاه وإتلافِ ثِيَابِهِ، وَيُعْطَاهُ قِيمَتُهَا، ولا يَشُقُّ ذلكَ عليه، لِكثَرَةِ ماله، فَيَشْفِي نَفْسَهُ مِنْهُ بِذلك، وَيَتَقَيَّ المِجْنَى عليه بِعَبْنِهِ وَغَيْظِهِ، فكيف يَقعُ إعطاؤه القيمةَ من شفاءِ غَيْظِهِ، ودَرَكَ ثَأْرِهِ، وَبَزْدِ قَلْبِهِ وإِذاقَةِ الجاني من الأذى ما ذاقَهُ هو؟...

فحُكْمُهُ هَذِهِ الشَّرِيعَةُ الْكَامِلَةُ الْبَاهِرَةُ، وَقِيَّاسُهَا مَعاً يَأْتِي ذلك. وقولُهُ تعالى: ﴿...فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(١)، وقولُهُ تعالى: ﴿وَجَزَّوْا سِنِينَ سَنَتَهُ مُتَقَاتِلَةً﴾^(٢)،

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(١) يَقْتَضِي جَوَازَ ذَلِكَ.

وقد صرح الفقهاء بجواز إحراق رزغ الكفار، وقطع أشجارهم، إذا كانوا يفعلون ذلك بنا، ولهذا عيّن المسألة. وقد أقر الله سبحانه الصحابة على قطع نخيل اليهود، لما فيه من خزيهم، ولهذا يدل على أنه سبحانه يحب خزي الجاني الظالم، وبشرعه. وإذا جاز تخريق متاع الغال، لكونه تعدى على المسلمين في خيانتهم في شيء من الغنيمه؛ فلأن يخرق ماله إذا خرّق مال المسلم المعصوم، أولى وأحرى. وإذا شرعت العقوبة المالية في حق اللّه، الذي مسمّخته به أكثر من استيفائه؛ فلأن تشرع في حق العبد الشحيح أولى وأحرى. ولأن الله سبحانه، شرع القصاص رجزاً للنفس عن العدوان، وكان من الممكن أن يوجب الدية استذكراكاً لظلامه المجني عليه بالمال، ولكن ما شرعه أكمل وأصلح للعباد، وأشفى لعنيت المجني عليه، وأحفظ للنفس وللأطراف وإلا فَمَنْ كان في نفسه من الآخر - من قتله أو قطع طرفه - قَتَلَهُ أو قَطَعَ طرفه وأعطى دينه والحكمة والرحمة والمصلحة تأبى ذلك، وهذا بعينه موجود في العدوان على المال، فإن قيل: فإن هذا يتجبر بأن يُعطيه نظير ما أثلفه عليه، قيل: إذا رضي المجني عليه بذلك فهو كما لو رضي بدينه طرفه، فهذا هو مخض القياس، وبه قال الأحمدان: أحمد بن حنبل، وأحمد بن تيمية. قال في رواية موسى بن سعيد: «وصاحب الشيء يُخَيَّر: إن شاء شق الثوب، وإن شاء أخذ مثله» انتهى.

ضَمَانُ الْمِثْلِ: اتَّفَقَ العلماء على أَنَّ مَنْ أَسْهَلَكَ، أو أَفْسَدَ شيئاً من المَطْعُومِ، أو المَشْرُوبِ، أو الموزون، فإنه يَضْمَنُ مثله. قالت عائشة رضي الله عنها: «ما رأيتُ صانعَ طعامٍ مِثْلَ صَفِيَّةَ، صَنَعَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طعاماً، فَبَعَثَتْ به، فَأَخَذَنِي أَكُلُ»^(٢)، فَكَسَرْتُ الْإِنَاءَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. مَا كِفَارَةُ مَا صَنَعْتُ؟... فقال: «إِنَاءٌ مِثْلُ إِنَاءٍ، وَطَعَامٌ مِثْلُ طَعَامٍ»؛ رواه أَبُو دَاوُدَ. وَأَخْتَلَفُوا فيما إذا كان ما أسهَلَكَ، أو أَفْسَدَ، ممَّا لَا يَكَالُ وَلَا يوزَن. فَذَهَبَتْ الْأَحْنافُ وَالشَّافِعِيَّةُ: إلى أَنَّ عَلَى مَنْ أَسْهَلَكَ أو أَفْسَدَهُ، ضَمَانُ الْمِثْلِ، وَلَا يُعْدَلُ عنه إلى الْقِيَمَةِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمِثْلِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعْدَى عَلَيْكُمْ فَاَعْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٣)، ولهذا عامٌّ في الأشياءِ جميعها، ويؤيده حديث عائشة المتقدم. وَذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ إلى أَنَّهُ يَضْمَنُ الْقِيَمَةَ، لَا الْمِثْلَ^(٤).

(١) سورة النحل، الآية: ١٢٦.

(٢) أنكل، على وزن أفعل: وهو الرعدة، أي أنها ارتعدت من شدة الغيرة.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

(٤) قرطبي ج ٢ ص ٣٦٠.

الاعتداء بالجرح أو أخذ المال

إذا تعدى إنسان على آخر بالجرح، أو بأخذ المال فهل للمعتدى عليه أن يأخذ حقه بنفسه إذا ظفر به؟

للعلماء في هذه المسألة أكثر من رأي، وقد رجح القُرطبي الجواز فقال: «... والصحيح جواز ذلك، كيفما توصل إلى أخذ حقه، ما لم يعد سارقاً، وهو مذهب الشافعي، وحكاه الداودي عن مالك، وقال به ابن المنذر، وأخاره ابن العربي، وأن ذلك ليس خيانة، وإنما هو وصول إلى حق، وقال رسول الله ﷺ: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». وأخذ الحق من الظالم نضر له. وقال رسول الله ﷺ: «لن يند بنت عتبة امرأة أبي سفيان لما قالت له: إن أبا سفيان رجل شحيح، لا يعطيني من الثقة ما يكفيني ويكفي بني، إلا ما أخذت من ماله بغير علمه؛ فهل علي جُنَاح؟... فقال رسول الله ﷺ: «خذي ما يكفيك ويكفي ولدك بالمعروف»، فأباح لها الأخذ، والأخذ إلا القدر الذي يجب لها. ولهذا كله ثابت في الصحيح... وقوله تعالى: ﴿مَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(١) قاطع في موضع الخلاف. قال: وأختلفوا إذا ظفر بمال له من غير جنس ماله. فقيل: لا يأخذ إلا بحكم الحاكم. وللشافعي قولان: أصحهما: الأخذ قياساً على ما لو ظفر له من جنس ماله. والقول الثاني: لا يأخذ، لأنه خلاف الجنس. ومنهم من قال: يتحرى قيمة ما له عليه، ويأخذ مقدار ذلك، وهذا هو الصحيح لما بيناه بالدليل انتهى.

الافتصاص من الحاكم

إن الحاكم فرد من أفراد الأمة، لا يتميز عن غيره إلا كما يتميز الوصي أو الوكيل، ويجري عليه ما يجري على سائر الأفراد. فإذا تعدى على فرد من أفراد الأمة اقتص منه، لأنه لا فرق بينه وبين غيره في أحكام الله، فأحكام الله عامة، تتناول المسلمين جميعاً، فعن أبي نضرة عن أبي فراس، قال: خطبنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: «أيها الناس، إني والله ما أُرسل عملاً ليضربوا أبشاركم، ولا ليأخذوا أموالكم، ولكن أُرسلهم ليعلموكم دينكم وسنة نبيكم، فمن فعل به شيء سوى ذلك فليرفعه إلي، فوالذي نفس عمر بيده لأقصنه منه...». قال عمرو بن العاص رضي الله عنه: «لو أن رجلاً أذب بغض رعيتي، أنقصه منه؟» قال: «أي والذي نفسي بيده، إذن لأقصنه منه، وكيف لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله يقص

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٤.

من نفسه». رواه أبو داود، والنسائي. وروى النسائي وأبو داود من حديث أبي سعيد بن جبير فقال: «بينما رسول الله ﷺ يقسم شيناً بيننا، إذ أكب عليه رجل، فقطعته رسول الله ﷺ بعزجوني كان معه. فصاح الرجل فقال له رسول الله ﷺ: «تعال فاستقذ»، فقال الرجل: بل عفوْتُ يا رسول الله. وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرجل شكاً إليه أن عاملاً قطع يده: «لئن كنت صادقاً لأقيدنك منه». وقال الشافعي في رواية الربيع: وروى من حديث عمر رضي الله عنه أنه قال. «رايت رسول الله ﷺ يعطي القود من نفسه، وأبا بكر يعطي القود من نفسه، وأنا أعطي القود من نفسي».

هل يُقَادُ الزَّوْجُ إِذَا أَصَابَ امْرَأَتَهُ بِشَيْءٍ: قال ابنُ شهاب: مَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَصَابَ امْرَأَتَهُ بِجُرْحٍ، أَنَّ عَلَيْهِ عَقْلُ ذَلِكَ الْجُرْحِ، وَلَا يُقَادُ مِنْهُ. وَفَسَّرَ ذَلِكَ مَالِكٌ، فَقَالَ: «إِذَا عَمَدَ الرَّجُلُ إِلَى امْرَأَتِهِ فَقَفَا عَيْنَهَا، أَوْ كَسَرَ يَدَهَا، أَوْ قَطَعَ أَضْبُعَهَا، أَوْ أَشْبَاهَ ذَلِكَ، مَتَعَمِّدًا لِذَلِكَ، فَإِنَّهَا تُقَادُ مِنْهُ. وَأَمَّا الرَّجُلُ: يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ بِالْحَبْلِ أَوْ السَّوْطِ، فَيُصِيبُهَا مِنْ ضَرْبِهِ مَا لَمْ يُرِدْهُ وَلَمْ يَتَعَمَّده، فَإِنَّهُ يَعْقِلُ مَا أَصَابَ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا تُقَادُ مِنْهُ. قَالَ فِي الْمُسَوَّى: أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ.

لَا قِصَاصَ مِنَ الْجَرَاحَاتِ حَتَّى يَتِمَّ الْبُرْءُ: لَا يُقْتَصُّ مِنَ الْجَانِي فِي الْجَرَاحَاتِ، وَلَا تُطْلَبُ مِنْهُ دِيَّةٌ حَتَّى يَتِمَّ بُرْءُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْجَرَاحَةِ الَّتِي أَصِيبَ بِهَا، وَتُؤْمَنُ السَّرَايَةُ، فَإِذَا سَرَتْ الْجَنَائَةُ إِلَى أَجْزَاءٍ أُخْرَى مِنَ الْبَدَنِ ضَمَنْهَا الْجَانِي. وَلَا يُقَادُ فِي الْبَرْذِ الشَّدِيدِ، وَلَا الْحَرْزِ الشَّدِيدِ، وَيُؤَخَّرُ ذَلِكَ مَخَافَةَ أَنْ يَمُوتَ الْمُقَادُّ مِنْهُ. فَإِنْ أَقْتَصَّ مِنْهُ فِي حَرْ أَوْ بَرْذٍ، أَوْ بَالَةٍ كَالَّةٍ، أَوْ مَسْمُومَةٍ، لَزِمَتْ بَقِيَّةُ الدِّيَةِ إِنْ حَدَثَ التَّلَفُ. فَعَنْ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَجُلًا طَعِنَ بِقَرْزٍ فِي رُكْبَتِهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَقْدِنِي. فَقَالَ: «حَتَّى تَبْرَأَ»، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَقْدِنِي، فَأَقَادَهُ. ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَرَجْتُ. فَقَالَ: «قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي، فَأَبْعَدَكَ اللَّهُ، وَبَطَلَ عَزْجُكَ». ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْ جُرْحٍ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبُهُ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ. وَفَهُمُ الشَّافِعِيُّ مِنْ هَذَا إِنَّ الْإِنْتَظَارَ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ مَتَمَكِّنًا مِنَ الْاِقْتِصَاصِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ مِنَ الْأَثَمَةِ: إِلَى أَنَّ الْإِنْتَظَارَ وَاجِبٌ، وَإِذْنُهُ بِالْاِقْتِصَاصِ كَانَ قَبْلَ عِلْمِهِ بِمَا يُوْوَلُّ إِلَيْهِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ. وَإِذَا قَطَعَ الْجَانِي إصْبَعًا عَمْدًا، فَعَفَا الْمَجْرُوحُ عَنْهُ، ثُمَّ سَرَتْ الْجَنَائَةُ إِلَى الْكَفِّ أَوْ النَّفْسِ، فَالسَّرَايَةُ هَدْرٌ إِنْ كَانَ الْعَفْوُ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ، وَإِنْ كَانَ الْعَفْوُ عَلَى مَالِكٍ، فَلِلْمَجْرُوحِ دِيَّةٌ مَا سَرَتْ إِلَيْهِ، بَأَن يَنْسَقُطَ مِنْ دِيَّةٍ مَا سَرَتْ إِلَيْهِ الْجَنَائَةُ أَرْضٌ مَا عَفَا عَنْهُ، وَيَجِبُ الْبَاقِي.

مَوْتُ الْمُقْتَصِرِ مِنْهُ: إِذَا مَاتَ الْمُقْتَصِرُ مِنْهُ بِسَبَبِ الْجُرْحِ الَّذِي أَصَابَهُ مِنْ أَجْلِ الْقِصَاصِ فَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهِ أَنْظَارُ الْعُلَمَاءِ. فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْمُقْتَصِرِ، لَعْدِمِ التَّعْدِي، وَلَأنَّ السَّارِقَ إِذَا مَاتَ مِنْ قَطْعِ يَدِهِ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الَّذِي قَطَعَ يَدَهُ بِالْإِجْمَاعِ، هَذَا مِثْلُ ذَلِكَ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: «... إِذَا مَاتَ وَجِبَ عَلَى عَاقِلَةٍ الْمُقْتَصِرُ الدِّينَةُ، لِأَنَّهُ قَتَلَ خَطِيئًا».

الدِّينَةُ

تَعْرِيفُهَا: الدِّينَةُ هِيَ الْمَالُ الَّذِي يَجِبُ بِسَبَبِ الْجَنَائِيَةِ، وَتُؤَدَّى إِلَى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ، أَوْ وَلِيِّهِ. يُقَالُ: وَدِيتُ الْقَتِيلَ: أَيِ اعْطَيْتُ دِيَّتَهُ. وَهِيَ تَنْتَظِمُ مَا فِيهِ الْقِصَاصُ، وَمَا لَا قِصَاصَ فِيهِ. وَتُسَمَّى الدِّينَةُ بِـ «الْعَقْلِ» وَأَصْلُ ذَلِكَ: أَنَّ الْقَاتِلَ كَانَ إِذَا قَتَلَ قَتِيلًا، جَمَعَ الدِّينَةَ مِنَ الْإِبْلِ، فَعَقَلَهَا بِقَتْلِهِ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ، أَيْ شَدَّهَا بِعَقَالِهَا لِيَسْلَمَهَا إِلَيْهِمْ. يُقَالُ: عَقَلْتُ عَنْ فُلَانٍ إِذَا عَرِمْتَ عَنْهُ دِيَّةَ جَنَائِيَتِهِ. وَقَدْ كَانَ نِظَامُ الدِّينَةِ مَعْمُولًا بِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ، فَاِبْقَاءَهُ الْإِسْلَامُ. وَأَصْلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(١). وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: «كَانَتْ قِيَمَةُ الدِّينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِمِائَةِ دِينَارٍ، أَوْ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَدِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ يُؤْمَتِدُ: النُّصْفُ مِنَ دِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ: فَكَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ. حَتَّى اسْتَخْلَفَ عُمَرُ رَجِمَهُ اللَّهُ، فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: أَلَا إِنَّ الْإِبْلَ قَدْ غَلَّتْ. قَالَ: فَقَرَضَهَا عُمَرُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ^(٢) أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا. وَعَلَى أَهْلِ الْبَقَرِ مِائَتِي بَقْرَةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْحَلَلِ مِائَتِي حُلَّةٍ^(٣). قَالَ الشَّافِعِيُّ بِمَضَرٍ: لَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذَّهَبِ^(٤) وَلَا مِنْ أَهْلِ الْوَرَقِ^(٥) إِلَّا قِيَمَةُ الْإِبْلِ نَالِغَةً مَا بَلَغَتْ. وَالْمَرْجُحُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُثْ بِطَرِيقٍ لَا شَكَّ فِيهِ تَقْدِيرُ الرُّسُولِ ﷺ الدِّينَةَ بِغَيْرِ الْإِبْلِ، فَيَكُونُ عُمَرُ قَدْ زَادَ فِي أَجْنَاسِهَا، وَذَلِكَ لَعَلَّهُ جُدَّتْ وَأَسْتَوْجِبَتْ ذَلِكَ.

(١) سورة النساء، الآية: ٩٢.

(٢) أهل الذهب هم: أهل الشام، وأهل مصر. وأهل الورق هم: أهل العراق، كما في الموطأ ج ٢.

(٣) الحلة: إزار ورداء، أو قميص وسروال. ولا تكون حلة حتى تكون ثوبين.

(٤) (٥) أهل الذهب هم: أهل الشام، وأهل مصر. وأهل الورق هم: أهل العراق، كما في الموطأ ج ٢.

حَكَمْتُهَا: والمقصودُ منها: الرُّجْرُ، والرُّدْعُ، وَجِمَايَةُ الْأَنْفُسِ. ولهذا وجب أن تكون بحيث يُقاسي من أدائها المكلفون بها، وَيَجِدُونَ منها حَرَجاً والمأْ ومشقةً، ولا يجدون هذا الألمَ ويشعرون به، إلا إذا كان مالا كثيراً يَنْقُصُ من أموالهم، ويضيقون بأدائه ودفعه إلى المجني عليه أو ورثته، فهي جزاء يَجْمَعُ بين العقوبة والتعويض ^(١).

قَدَرُهَا: الدِّيةُ قَرَضَهَا رسولُ اللَّهِ ﷺ وقَدَرُهَا فجعل ديةَ الرجلِ الحرِّ المسلمِ، مائةً من الإبلِ على أهلِ الإبلِ ^(٢)، ومائتي بقرةٍ على أهلِ البقرِ، وألفي شاةٍ على أهلِ الشاءِ، وألف دينارٍ على أهلِ الذهبِ، واثني عشر ألفَ دَرْهمٍ على أهلِ الفضةِ، ومائتي حُلَّةٍ على أهلِ الحُللِ. فأَيُّها أَخَصَرَ من تَلَزُمِهِ الدِّيةُ لَزِمَ الوالي قَبُولُهَا، سواءً أكان وليُّ الجِنَايةِ من أهلِ ذلك النوعِ أو لم يكن، لأنَّه أتى بالأصلِ في الواجبِ عليه.

الْقَتْلُ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ: ومن الْمُتَّفَقِ عليه بين العلماءِ أنها تَجِبُ في الْقَتْلِ الْخَطَا وفي شِبهِ الْعَمْدِ، وفي الْعَمْدِ الَّذِي وَقَعَ مِمَّنْ فَقَدَ شَرْطاً من شروطِ التَّكْلِيفِ، ومِثْلُ الصَّغِيرِ ^(٣) والمجنونِ. وفي الْعَمْدِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ حُرْمَةُ الْمَقْتُولِ نَاقِصَةً عن حُرْمَةِ الْقَاتِلِ، مِثْلُ الْحُرِّ إِذَا قَتَلَ الْعَبْدَ. كَمَا تَجِبُ فِي النَّائِمِ الَّذِي انْقَلَبَ فِي نَوْمِهِ عَلَى آخَرٍ فَقَتَلَهُ، وَعَلَى مَنْ سَقَطَ عَلَى غَيْرِهِ فَقَتَلَهُ، كَمَا تَجِبُ عَلَى مَنْ حَفَرَ حُفْرَةً فَتَرَاىَ فِيهَا شَخْصٌ فَمَاتَ، وَعَلَى مَنْ قُتِلَ بِسَبَبِ الرَّحَامِ. وجاء في ذلك عن حَنْشِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عن عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى قَوْمٍ قَدْ بَنَوْا رُبِيَّةً لِلْأَسَدِ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ يَتَدَافَعُونَ إِذْ سَقَطَ رَجُلٌ فَتَعَلَّقَ بِآخَرٍ، ثُمَّ تَعَلَّقَ الرَّجُلُ بِآخَرٍ، حَتَّى صَارُوا فِيهَا أَرْبَعَةً، فَجَرَحَهُمُ الْأَسَدُ فَانْتَدَبَ لَهُ رَجُلٌ بِحَزَنَةٍ فَقَتَلَهُ وَمَاتُوا مِنْ جِرَاحِهِمْ كُلُّهُمْ، فَقَامَ أَوْلِيَاءُ الْأَوَّلِ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْآخَرِ، فَأَخْرَجُوا السِّلَاحَ لِيَقْتَتِلُوا، فَاتَاهُمْ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى تَفِيَّةٍ ^(٤) ذَلِكَ، فَقَالَ: تُرِيدُونَ أَنْ تَقْتَتِلُوا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيٌّ. إِنِّي أَقْضِي

(١) تاريخ الفقه ص ٨٢.

(٢) قال أبو حنيفة، وأحمد رضي الله عنهما في إحدى الروايتين عنه: «دية العمد أربع». «خمس وعشرون بنت مخاض. وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقا، وخمس وعشرون جذاع». وهي كذلك عندهما في شبه العمد. وقال الشافعي في الرواية الأخرى عنه: هي ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خلفه، في بطونها أولادها. «وأما دية الخطأ» فقد اتفقوا على أنها أخماس: عشرون جذعة، وعشرون حقة، وعشرون بنات لبون، وعشرون ابن مخاض، وعشرون بنت مخاض. وجعل مالك والشافعي رضي الله عنهما مكان ابن مخاض ابن لبون.

(٣) «الجناية إذا كانت من صغير أو مجنون تجب دينها على العاقلة عند أبي حنيفة ومالك». «وقال الشافعي رضي الله عنه: عمد الصغير في ماله».

(٤) تفتة: حدة وغضب.

بينكم قِصَاء، إِنْ رَضِيتُمْ بِهِ فَهُوَ الْقِصَاءُ، وَإِلَّا حَجَرَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ حَتَّى تَأْتُوا النَّبِيَّ ﷺ،
فَيَكُونُ هُوَ الَّذِي يَقْضِي بَيْنَكُمْ، فَمَنْ عَدَا ذَلِكَ فَلَا حَقَّ لَهُ، أَجْمَعُوا مِنْ قِبَائِلِ الَّذِينَ حَفَرُوا الْبِئْرَ:
رُبْعَ الدِّيةِ، وَثُلُثَ الدِّيةِ، وَنِصْفَ الدِّيةِ، وَالدِّيةَ كَامِلَةً.

فَلِلْأَوَّلِ: رُبْعُ الدِّيةِ، لِأَنَّهُ هَلَكَ مِنْ فَوْقِ ثَلَاثَةِ.

وَلِلثَّانِي: ثُلُثُ الدِّيةِ.

وَلِلثَّالِثِ: نِصْفُ الدِّيةِ.

وَلِلرَّابِعِ: الدِّيةَ كَامِلَةً.

فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَمْضُوا، وَأَتُوا النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَضُوا عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَأَجَازَهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَرَوَاهُ يَلْفِظُ آخَرَ نَحْوِ هَذَا، وَجَعَلَ الدِّيةَ عَلَى قِبَائِلِ الَّذِينَ
أَزْدَحَمُوا. وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبَاحٍ اللَّخْمِيِّ أَنَّ أَعْمَى كَانَ يَنْشُدُ فِي الْمَوْسِمِ فِي خِلَافَةِ عَمْرِ بْنِ
الْخَطَّابِ، وَهُوَ يَقُولُ:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَقِيتُ مُنْكَرًا هَلْ يَغْفُلُ الْأَعْمَى الصَّحِيحَ الْمُبْصِرَا
جُرًّا مَعًا كِلَاهُمَا تَكْسِرَا

وَذَلِكَ أَنَّ أَعْمَى كَانَ يَقُودُهُ بَصِيرٌ، فَوْقَا فِي بَيْتٍ، فَوْقَ الْأَعْمَى عَلَى الْبَصِيرِ فَمَاتَ الْبَصِيرُ
فَقَضَى عَمْرٌ يَغْفُلُ الْبَصِيرَ عَلَى الْأَعْمَى. رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ. وَفِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى أَهْلَ
أَبِيَاتٍ فَاسْتَسْقَاهُمْ فَلَمْ يَسْقُوهُ حَتَّى مَاتَ، فَأَغْرَمَهُمْ عَمْرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدِّيةَ»، حَكَاهُ أَحْمَدُ فِي
رَوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ، وَقَالَ: أَقُولُ بِهِ. وَمَنْ صَاحَ عَلَى آخِرِ فَجَاءَةٍ، فَمَاتَ مِنْ صَنِيعَتِهِ تَجِبُ دِيَّتُهُ،
وَلَوْ غَيَّرَ صُورَتَهُ وَخَوْفَ صَبِيًّا فَجَنَّ الصَّبِيَّ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ.

الدِّيةُ مُغْلَظَةٌ وَمُخَفَّفَةٌ: وَالدِّيةُ تَكُونُ مُغْلَظَةً وَمُخَفَّفَةً، فَالْمُخَفَّفَةُ تَجِبُ فِي قَتْلِ الْخَطَا،
وَالْمُغْلَظَةُ تَجِبُ فِي شِبْهِ الْعَمْدِ. وَأَمَّا دِيَّةُ قَتْلِ الْعَمْدِ إِذَا عَفَا وَلِيُّ الدَّمِ فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ وَالْحَنَابِلَةَ
يَرَوْنَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالِ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ. وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِي الْعَمْدِ، وَإِنَّمَا
الْوَاجِبُ فِيهِ مَا أَصْطَلَحَ الطَّرَفَانِ عَلَيْهِ، وَمَا أَصْطَلَحُوا عَلَيْهِ حَالٌ، غَيْرُ مُؤَجَّلٍ. وَالدِّيةُ الْمُغْلَظَةُ
مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ فِي بَطْنَيْنِ أَرْبَعِينَ مِنْهَا أَوْلَادُهَا. لِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، النَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ
عَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ ﷺ، قَالَ: «أَلَا إِنَّ قَتْلَ خَطَا الْعَمْدِ بِالسُّوْطِ،
وَالْعَصَا، وَالْحَجَرِ فِيهِ دِيَّةٌ مُغْلَظَةٌ: مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ مِنْ ثِيْبَةٍ^(١) إِلَى بَازِلٍ عَامِهَا، كُلُّهُنَّ

(١) الثَّيْبَةُ مِنَ الْإِبِلِ: مَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ مِنْ عَمْرِهِ، وَالبَازِلُ الَّذِي دَخَلَ فِي التَّاسِعَةِ وَاكْتَمَلَ قُوَّتُهُ، وَيُقَالُ
لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: بَازِلٌ عَامٌ. وَبَازِلٌ عَامَيْنِ، وَالخَلْفَةُ: الْحَامِلُ مِنَ التَّوْقِ.

خَلِيفَةً. وَالتَّغْلِيظُ لَا يُعْتَبَرُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ خَاصَّةً دُونَ غَيْرِهَا، لِأَنَّ الشَّارِعَ وَرَدَ بِذَلِكَ وَهَذَا سَبِيلُهُ التَّوْقِيفُ وَالسَّمَاعُ الَّذِي لَا مَذْخَلَ لِلرَّأْيِ فِيهِ، لِأَنَّهُ مِنْ بَأَثِ الْمَقْدَرَاتِ.

تَغْلِيظُ الدِّيةِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْبَلَدِ الْحَرَامِ وَفِي الْجَنَائِةِ عَلَى الْقَرِيبِ: وَرَوَى الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: أَنَّ الدِّيةَ تُغْلَظُ فِي النَّفْسِ وَالْجِرَاحِ بِالْجَنَائِةِ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ، وَفِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَفِي الْجَنَائِةِ عَلَى ذِي الرَّجْمِ الْمَحْرَمِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ عَظَّمَ هَذِهِ الْحُرْمَاتِ، فَتَعْظُمُ الدِّيةُ بِعَظَمِ الْجَنَائِةِ. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ يَزَادَ فِي الدِّيةِ مِثْلُ ثُلُثِهَا. وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّ الدِّيةَ لَا تُغْلَظُ لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ، لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّغْلِيظِ، إِذْ أَنَّ الدِّيَّاتِ يَتَوَقَّفُ فِيهَا عَلَى الشَّارِعِ، وَالتَّغْلِيظُ فِيمَا وَقَعَ خَطَأً بَعِيدٌ عَنْ أَصُولِ الشَّرْعِ. عَلَى مَنْ تَجِبُ: الدِّيةُ الْوَاجِبَةُ عَلَى الْقَاتِلِ نَوْعَانِ:

١- نَوْعٌ يَجِبُ عَلَى الْجَانِي فِي مَالِهِ^(١)، وَهُوَ الْقَتْلُ الْعَمْدُ، إِذَا سَقَطَ الْقِصَاصُ. يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَا تُحْمَلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا أَغْتِرَافًا، وَلَا صُلْحًا فِي عَمْدٍ». وَلَا مُخَالَفَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: «مَضَتْ السُّنَّةُ فِي الْعَمْدِ حِينَ يَغْفُو أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ أَنَّ الدِّيةَ تَكُونُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ خَاصَّةً؛ إِلَّا أَنَّ تُعِينَهُ الْعَاقِلَةُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهَا. وَإِنَّمَا لَا تَغْفِلُ الْعَاقِلَةُ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ:

١- لَا يُغْفَلُ الْعَمْدُ، وَلَا الْإِقْرَارُ، وَلَا الصُّلْحُ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ يُوجِبُ الْعُقُوبَةَ، فَلَا يَسْتَحِقُّ التَّخْفِيفَ عَنْهُ بِتَحْمِلِ الْعَاقِلَةِ عَنْهُ شَيْئًا مِنَ الدِّيةِ، وَلَا تَغْفِلُ الْإِقْرَارَ لِأَنَّ الدِّيةَ وَجِبَتْ بِالْإِقْرَارِ بِالْقَتْلِ لَا بِالْقَتْلِ نَفْسِهِ، وَالْإِقْرَارُ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ: أَيُّ أَنَّهُ حُجَّةٌ فِي حَقِّ الْمُقَرِّ؛ فَلَا يَتَّعَدَّى إِلَى الْعَاقِلَةِ. وَلَا تَغْفِلُ الْعَاقِلَةُ الْإِقْرَارَ بِالصُّلْحِ؛ لِأَنَّ بَدَلَ الصُّلْحِ لَمْ يَجِبْ بِالْقَتْلِ؛ بَلْ وَجِبَ بِعَقْدِ الصُّلْحِ، وَلِأَنَّ الْجَانِي يَتَّحْمَلُ مَسْئُولِيَّةَ جَنَائِيَّتِهِ، وَبَدَلَ الْمُتْلَفِ يَجِبُ عَلَى مُتْلِفِهِ.

٢- وَنَوْعٌ يَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ، وَتَتَّحْمَلُهُ عَنْهُ الْعَاقِلَةُ، إِذَا كَانَتْ لَهُ عَاقِلَةٌ بِطَرِيقِ التَّعَاوُنِ، وَهُوَ قَتْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ وَقَتْلُ الْخَطِئِ^(٢)، وَالْقَاتِلُ كَأَحَدِ أَفْرَادِ الْعَاقِلَةِ، لِأَنَّهُ هُوَ الْقَاتِلُ، فَلَا مَعْنَى لِإِخْرَاجِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ شَيْءٌ مِنَ الدِّيةِ لِأَنَّهُ مَعْذُورٌ. وَالْعَاقِلَةُ: مَاخُودٌ مِنَ الْعَقْلِ، لِأَنَّهَا تَغْفِلُ الدَّمَاءَ: أَيُّ تُمْسِكُهَا مِنْ أَنْ تُسْفِكَ، يُقَالُ عَقَلَ الْبَجِيرَ عَقْلًا: أَيُّ شَدَّهُ بِالْعَقَالِ؛ وَمِنَ الْعَقْلِ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ التَّوَرُّطِ فِي الْقَبَائِحِ. وَالْعَاقِلَةُ هِيَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي يَعْقِلُونَ

(١) سواء كان رجلاً أم امرأة.

(٢) وكذلك عمد الصغير والمجنون على عاقلتهما، وقال قتادة وأبو ثور وابن أبي ليلى وابن شبرمة: دية شبه العمد في مال الجاني. وهذا القول ضعيف.

العَقْلُ، وهو الدِّيةُ يقال عَقَلْتُ القَتِيلَ: أي أَعْطَيْتُ دِيَّتَهُ، وَعَقَلْتُ عن القَاتِلِ، أَذِنْتُ ما لَزِمَهُ من الدِّيةِ. والعاقِلَةُ هم عَصَبَةُ الرَّجُلِ: أي قَرَابَتُهُ الذَّكَورُ البالغُونَ - مَنْ قَبَلَ الْآبَ^(١) - الموسرون العقلاء، وَيَدْخُلُ فِيهِمْ: الْأَعْمَى، وَالزَّمِنُ، وَالْهَرَمُ، إِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْعَاقِلَةِ: أَتْنَى، وَلَا فَقِيرٌ، وَلَا صَغِيرٌ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا مُخَالَفٌ لِدِينِ الْجَانِي، لِأَنَّ مَبْتَنَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى النُّصْرَةِ، وَهَؤُلَاءِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِهَا. وَأَصْلُ وَجُوبِ الدِّيةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ: مَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هُزَيْلٍ اقْتَتَلَتَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدِيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَكَانَتِ الْعَاقِلَةُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَبِيلَةَ الْجَانِي، وَبَقِيَتْ كَذَلِكَ حَتَّى جَاءَ عَهْدُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا نَظَّمَ الْجِيُوشَ، وَدَوَّنَ الدَّوَابِينَ جَعَلَ الْعَاقِلَةَ هُمُ أَهْلُ الدِّيَّانِ، خِلَافًا لِمَا كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ أَجَابَ السَّرْحَسِيُّ عَنْ هَذَا الَّذِي صَنَعَهُ عُمَرُ. فَقَالَ: «إِنْ قِيلَ: كَيْفَ يُظَنُّ بِالصَّحَابَةِ الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِ مَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟...» قُلْنَا: هَذَا أَجْتِمَاعٌ عَلَى وَفَاقِ مَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَإِنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِهِ عَلَى الْعَشِيرَةِ بِاعْتِبَارِ النُّصْرَةِ، وَكَانَتْ قُوَّةُ الْمَرْءِ وَنُصْرَتُهُ يَوْمَئِذٍ بِعَشِيرَتِهِ. ثُمَّ لَمَّا دَوَّنَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الدَّوَابِينَ صَارَتْ الْقُوَّةُ وَالنُّصْرَةُ لِلدِّيَّانِ، فَقَدْ كَانَ الْمَرْءُ يُقَاتِلُ قَبِيلَتَهُ عَنْ دِيَّانِهِ، انْتَهَى. وَإِذَا كَانَ الْأَحْنَفُ قَدْ ارْتَضَوْا هَذَا فَإِنَّ الْمَالِكِيَّةَ وَالشَّافِعِيَّةَ قَدْ رَفَضُوهُ، لِأَنَّهُ لَا نَسَخَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَيْسَ مِنْ حَقِّ أَحَدٍ أَنْ يُغَيِّرَ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالدِّيةُ الَّتِي تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ مُؤَجَّلَةٌ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ^(٢) بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. وَأَمَّا الَّتِي تَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ، فَإِنَّهَا تَكُونُ حَالَةً عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِأَنَّ التَّأْجِيلَ لِلتَّخْفِيفِ عَنِ الْعَاقِلَةِ، فَلَا يَلْتَحِجُّ بِهِ الْعَمْدُ الْمَخْصُصُ. وَرَأَى الْأَحْنَفُ أَنَّهَا مُؤَجَّلَةٌ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، مِثْلُ دِيَةِ قَتْلِ الْخَطَا. وَإِجَابُ دِيَةِ قَتْلِ شِبْنِ الْعَمْدِ، وَالْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ أَسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ فِي الْإِسْلَامِ. وَهِيَ: أَنَّ الْإِنْسَانَ مَسْئُولٌ عَنْ نَفْسِهِ وَمُحَاسَبٌ عَلَى تَصَرُّفَاتِهِ. لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تُزِدْ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾^(٣). وَلِقَوْلِ الرَّسُولِ الْكَرِيمِ ﷺ: «لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجَرِيرَةِ أَبِيهِ، وَلَا بِجَرِيرَةِ أَخِيهِ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَإِنَّمَا جَعَلَ الْإِسْلَامُ اشْتِرَاكَ

(١) ويدخل فيهم الأب والابن عند مالك وأبي حنيفة وأظهر الروایتين عند أحمد...

(٢) كان النبي ﷺ يعطيها دفعة واحدة - تأليفاً للقلوب وإصلاحاً لذات البين، فلما تمهد الإسلام قدرتها الصحابة على هذا النظام. فإذا رأى الإمام المصلحة في التعجيل كان له ذلك.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٦٤.

العاقلة في تحمّل الدية في هذه الحالة، من أجل مُواساة الجاني، ومُعاونته في جَنائِيَّة صَدَرَتْ عنه من غَيْرِ قَصْدٍ منه، وكان ذلك إقراراً لنظام غَرَبِيٍّ، اقْتَضاه ما كان بين القبائل من التَّعاونِ والتَّأزُّرِ والتَّنَاصُرِ. وفي ذلك حِكْمَةٌ بَيِّنَةٌ، وهي أن القبيلة إذا عَلِمَتْ أنها سَتُشارِكُ في تَحْمِلِ الدِّيَةِ، فإنَّها تَعْمَلُ من جَانِبِها على كَفِّ المتتسبين إليها عن ارتكابِ الجرائمِ، وتُوجِّهُهُم إلى السُّلوكِ القويمِ الذي يُجَنِّبُهُم الوُقُوعَ في الخطيئة. ويرى جمهورُ الفقهاء أن العاقلة لا تُحْمِلُ من ديةِ الخطيئة إلا ما جاوزَ الثُّلثَ، وما دونَ الثُّلثِ في مالِ الجاني^(١). ويرى مَالِكٌ وأَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ لا يَجِبُ على واحدٍ من العَصَبَةِ قَدْرُ مُعَيَّنٍ من الدية، وَيَجْتَهِدُ الحاكمُ في تَحْمِيلِ كُلِّ واحدٍ مِنْهُم ما يَسْهُلُ عَلَيْهِ، وَيَبْدَأُ بِالْأَقْرَبِ بِالْأَقْرَبِ.

أما الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَيَرَى أَنَّهُ يَجِبُ على الغني ديناراً، وعلى الفقير نصفُ دينارٍ والدِّيةُ عنده مُرْتَبَةٌ على القَرَابَةِ بِحَسَبِ قُرْبِهِمْ، فالأقربُ من بني أبيه ثُمَّ من بني بَنِي أبيه قال: فإن لم يَكُنْ للقاتِلِ عَصَبَةٌ نَسَباً، ولا ولاءً، فالدية في بَيْتِ المَالِ يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ»... وكذلك إذا كان فقيراً وعاقلة فقيرة، لا تَسْتَطِيعُ تَحْمِلُ الدِّيَةِ، فإن بَيْتَ المَالِ هو الذي يَتَحَمَّلُهَا. وإذا قَتَلَ المسلمون رجلاً في المعركة - ظَنًّا أَنَّهُ كَافِرٌ - ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، فإن دِيَّتَهُ في بَيْتِ المَالِ. فقد رَوَى الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وغيره: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِدِيَةِ الْيَمَانِ - وَالِدِ حُذَيْفَةَ - وكان قد قَتَلَهُ المسلمون يَوْمَ أُحُدٍ، ولا يعرفونه... وكذلك من مَاتَ من الزَّحَامِ تَجِبَ دِيَّتُهُ في بَيْتِ المَالِ، لأنَّهُ مُسْلِمٌ مَاتَ بِفِعْلِ قَوْمٍ مُسْلِمِينَ، فتَجِبَ دِيَّتُهُ في بَيْتِ المَالِ. روى مُسَدَّدٌ: أَنَّ رجلاً رُجِمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَمَاتَ، فَوَدَّاهُ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، من بَيْتِ مالِ المسلمين. والمفهومُ من كلامِ الأحناف أن الدية في هذه الأزمان في مالِ الجاني، ففي كتاب «الدَّرُ الْمُخْتَارِ»: «إِن التَّنَاصُرَ أَصْلُ هَذَا الْبَابِ؛ فَمَتَى وَجَدَ رُجِدَتِ الْعَاقِلَةُ؛ وَإِلَّا؛ فَلَا...» وحيث لا قَبِيلَةَ، ولا تَنَاصُرَ؛ فالدية في بَيْتِ المَالِ فإن عُدِمَ بَيْتُ المَالِ أو لم يَكُنْ مُنْتَظِماً فالدية في مالِ الجاني. وقال ابنُ تَيْمِيَّةَ: «وَتَوْخَذَ الدِّيَةُ مِنَ الْجَانِي خَطَأً عِنْدَ تَعَذُّرِ الْعَاقِلَةِ فِي أَصَحِّ قَوْلِي الْعُلَمَاءِ».

دِيَّةُ الْأَغْضَاءِ

يُوجَدُ في الإنسانِ من الأعضاء ما منه غُضُوٌّ واحدٌ: كالأنفِ، واللِّسانِ، والدَّكْرِ، ويُوجَدُ

(١) وقال الشافعي رضي الله عنه: عقل الخطأ على العاقلة؛ قلت الجناية أو كثرت؛ لأن من غرم الأكثر غرم الأقل، كما أن عقل العمد في مال الجاني؛ قل أو كثر.

فيه ما منه عُضْوَانٌ: كَالْعَيْنَيْنِ، وَالْأَذْيَيْنِ، وَالشَّفَتَيْنِ، وَاللِّحْيَيْنِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ، وَالْخِصْيَتَيْنِ، وَتَذْيِي الْمَرَأَةِ، وَتَذْوَتِي الرَّجُلِ^(١) وَالْأَلْيَتَيْنِ، وَشَفْرِي الْمَرَأَةِ... وَيُوجَدُ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. فَإِذَا أَتَلَفَ إِنْسَانٌ مِنْ إِنْسَانٍ آخَرَ هَذَا الْعُضْوَ الْوَاحِدَ أَوْ هَذَيْنِ الْعُضْوَيْنِ، وَجِبَتْ الدِّيَةُ كَامِلَةً، وَإِذَا أَتَلَفَ أَحَدَ الْعُضْوَيْنِ وَجِبَ نِصْفُ الدِّيَةِ. فَتَجِبُ الدِّيَةُ كَامِلَةً فِي الْأَنْفِ، لِأَنَّ مَنَفْعَتَهُ فِي تَجْمِيعِ الرِّوَالِحِ فِي قَصْبَتِهِ، أَرْتِفَاعُهَا إِلَى الدِّمَاغِ، وَذَلِكَ يَقُوتُ بِقَطْعِ الْمَارِنِ. وَكَذَلِكَ تَجِبُ الدِّيَةُ فِي قَطْعِ اللِّسَانِ، لِفَوَاتِ النَّطْقِ، الَّذِي يَتَمَيَّزُ بِهِ الْآدَمِيُّ عَنِ الْحَيَوَانِ الْأَغْجَمِ، وَالنَّطْقُ مَنَفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ يَقُوتُ بِفَوَاتِهَا مَصَالِحُ الْإِنْسَانِ، مِنْ إِفْهَامِ غَيْرِهِ أَعْرَاضُهُ، وَالْإِبَانَةُ عَنْ مَقَاصِدِهِ، وَكَذَلِكَ تَجِبُ الدِّيَةُ بِقَطْعِ بَعْضِهِ، إِذَا عَجَزَ عَنِ الْكَلَامِ جُمْلَةً لِفَوَاتِ الْمَنَفَعَةِ نَفْسِهَا الَّتِي تَقُوتُ بِقَطْعِهِ كُلِّهِ. فَإِذَا عَجَزَ عَنِ النَّطْقِ بِبَعْضِ الْحُرُوفِ، وَقَدَّرَ عَلَى بَعْضِ مَنَاهَا، فَإِنَّ الدِّيَةَ تُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِ الْحُرُوفِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: أَنَّهُ قَسَمَ الدِّيَةَ عَلَى الْحُرُوفِ، فَمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنَ الْحُرُوفِ أَسَقَطَ بِحِسَابِهِ مِنَ الدِّيَةِ، وَمَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ أَلْزَمَهُ بِحِسَابِهِ مَنَاهَا. وَتَجِبُ الدِّيَةُ فِي قَطْعِ الذِّكْرِ، وَلَوْ كَانَ الْمَقْطُوعُ مِنْهُ الْحَشْفَةُ فَقَطْ لِأَنَّ فِيهِ مَنَفَعَةَ الْوَطْءِ، وَأَسْتَمْسَكَ الْبَوْلَ.

وَكَذَلِكَ تَجِبُ الدِّيَةُ إِذَا ضُرِبَ الصُّلْبُ فَعَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ، وَتَجِبُ الدِّيَةُ كَامِلَةً فِي الْعَيْنَيْنِ، وَفِي الْعَيْنِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُهَا، وَفِي الْجَفَيْنِ كَمَالُهَا، وَفِي جَفْنِي إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ نِصْفُهَا وَفِي وَاحِدَةٍ مَنَاهَا رُبْعُهَا، وَفِي الْأَذْيَتَيْنِ كَمَالُ الدِّيَةِ، وَفِي الْوَاحِدَةِ نِصْفُهَا، وَفِي الشَّفَتَيْنِ كَمَالُ الدِّيَةِ، وَفِي الْوَاحِدَةِ نِصْفُهَا، يَسْتَوِي فِيهِمَا الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى. وَفِي الْيَدَيْنِ كَمَالُ الدِّيَةِ، وَفِي الْيَدِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُهَا، وَفِي الرَّجْلَيْنِ كَمَالُ الدِّيَةِ، وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُهَا، وَفِي أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ الدِّيَةُ كَامِلَةً، وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأَصَابِعُ سِوَاهَا، لَا فَرْقَ بَيْنَ خَنْصَرٍ وَإِبْهَامٍ، وَفِي كُلِّ أُنْمَلَةٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ ثَلَاثُ عَشْرِ الدِّيَةِ، فِي كُلِّ أَصْبَعٍ ثَلَاثُ مَفَاصِلَ، وَالْإِنْهَامُ فِيهِ مِفْصَلَانِ، وَفِي كُلِّ مِفْصَلٍ مَنَاهَا نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ، وَفِي الْخِصْيَتَيْنِ كَمَالُ الدِّيَةِ، وَفِي إِحْدَاهَا نِصْفُهَا، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَلْيَتَيْنِ، وَشَفْرِي الْمَرَأَةِ وَتَذْيِيهَا وَتَذْوَتِي الرَّجُلِ فَيُحْتَسَبُ الدِّيَةُ كَامِلَةً، وَفِي إِحْدَاهَا نِصْفُهَا. وَفِي الْأَسْنَانِ كَمَالُ الدِّيَةِ، وَفِي كُلِّ سِنَّ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْأَسْنَانِ سِوَاهَا مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ وَثِيَّةٍ، وَإِذَا أُصِيبَتِ السِّنُّ فِيهَا دِيَّتُهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ طَرَحَتْ بَعْدَ أَنْ تَسْوَدَّ.

(١) مَثَى ثَنْدُوةٍ، وَهِيَ لِلرَّجُلِ كَالثَّنْدِيِّ لِلْمَرَأَةِ.

دِيَةُ مَنَافِعِ الْأَعْضَاءِ

وَتَجِبُ الدِّيَةُ كَامِلَةً إِذَا ضَرَبَ إِنْسَانٌ إِنْسَانًا فَذَهَبَ عَقْلُهُ، لِأَنَّهُ الْعَقْلُ هُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الْإِنْسَانَ عَنِ الْحَيَوَانِ، وَكَذَلِكَ إِذَا ذَهَبَتْ حَاسَةٌ مِنْ حَوَاسِهِ كـ «سَمْعِهِ، أَوْ بَصَرِهِ أَوْ شَمِّهِ، أَوْ ذَوْقِهِ، أَوْ كَلَامِهِ بِجَمِيعِ خُرُوفِهِ» لِأَنَّ فِي كُلِّ حَاسَةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَوَاسِ مَنَفْعَةً مَقْصُودَةً، بِهَا جَمَالُهُ وَكَمَالُ حَيَاتِهِ، وَقَدْ قَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَجُلٍ ضَرَبَ رَجُلًا، فَذَهَبَ سَمْعُهُ، وَبَصَرُهُ، وَنِكَاحُهُ، وَعَقْلُهُ، بِأَرْبَعِ دِيَّاتٍ وَالرَّجُلُ حَيٌّ. وَإِذَا ذَهَبَ بَصَرُ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ، أَوْ سَمْعُ إِحْدَى الْأَذْنَيْنِ، فَفِيهِ نِصْفُ الدِّيَةِ، سِوَاكَ كَانَتْ الْأُخْرَى صَحِيحَةً أَمْ غَيْرَ صَحِيحَةٍ. وَفِي حَلَمَتَيْنِ ثَدْيِي الْمَرْأَةِ دِيَّتُهَا، وَفِي إِحْدَاهُمَا نِصْفُهَا؛ وَفِي شُفْرَتَيْهَا دِيَّتُهَا، وَفِي أَحَدَهُمَا نِصْفُهَا. وَإِذَا فُقِثَتْ عَيْنِ الْأَعْوَرِ الصَّحِيحَةِ، يَجِبُ فِيهَا كَمَالُ الدِّيَةِ، قَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ عُمَرَ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، لِأَنَّ ذَهَابَ عَيْنِ الْأَعْوَرِ ذَهَابُ الْبَصَرِ كُلِّهِ، إِذْ أَنَّهُ يَخْصُلُ بِهَا مَا يَخْصُلُ بِالْعَيْنَيْنِ. وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ كَمَالُ الدِّيَةِ، وَهِيَ:

١- شَعْرُ الرَّأْسِ.

٢- شَعْرُ اللَّحْيَةِ.

٣- شَعْرُ الْحَاجِبَيْنِ.

٤- أَهْدَابُ الْعَيْنَيْنِ.

وَفِي الْحَاجِبِ نِصْفُ الدِّيَةِ، وَفِي الْهُذْبِ رُبُعُهَا. وَفِي الشَّارِبِ يُتْرَكُ فِيهِ الْأَمْرُ لِتَقْدِيرِ الْقَاضِي.

دِيَةُ الشَّجَاجِ

الشَّجَاجُ: هُوَ الْإِصَابَاتُ الَّتِي تَنَقَّعُ بِالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ. وَأَنْوَاعُهُ عَشْرَةٌ، وَهِيَ كُلُّهَا لَا قِصَاصَ فِيهَا، إِلَّا الْمَوْضُحَةُ إِذَا كَانَتْ عَمْدًا، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ مُرَاعَاةَ الْمِمَّاثِلَةِ فِيهَا. وَالشَّجَاجُ بَيَانُهُ كَمَا يَأْتِي:

١- الْخَارِصَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَشَقُّ الْجِلْدَ قَلِيلًا.

٢- الْبَاضِعَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَشَقُّ اللَّحْمَ بَعْدَ الْجِلْدِ.

٣- الدَّامِيَّةُ أَوْ الدَّامِغَةُ: وَهِيَ الَّتِي تُنَزِّلُ الدَّمَ.

٤- الْمُتَلَاخِمَةُ: وَهِيَ الَّتِي تَعْوِصُ فِي اللَّحْمِ.

٥- السَّمْحَاقُ: وَهِيَ الَّتِي يَبْقَى بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظْمِ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ.

٦- المَوْضَحَةُ: وهي التي تَكْشِفُ عَنِ الْعَظَمِ.

٧- الهَاشِمَةُ: وهي التي تَكْسِرُ الْعَظَمَ وَتَهْشُمُهُ.

٨- الْمُتَقَلَّةُ: وهي التي تُوضَحُ وَتَهْشِمُ الْعَظَمَ حَتَّى يَنْتَقِلَ مِنْهَا الْعِظَامُ.

٩- الْمَأْمُومَةُ، أَوِ الْآمَةُ: وهي التي تَصِلُ إِلَى جِلْدَةِ الرَّأْسِ.

١٠- الْجَائِفَةُ: وهي التي تَصِلُ الْجَوْفَ.

ويجب فيما دونَ المَوْضَحَةِ حُكُومَةُ عَذْلِ، وقيلَ أُجْرَةُ الطَّبِيبِ، وأما المَوْضَحَةُ، ففيها الْقِصَاصُ إِذَا كَانَتْ عَمْدًا كَمَا قُلْنَا، وَنِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ إِذَا كَانَتْ خَطَأً، سَوَاءٌ كَانَتْ كَبِيرَةً أَمْ صَغِيرَةً، وَهِيَ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِتَابِهِ لِعَمْرِو بْنِ حَزَمٍ. وَلَوْ كَانَتْ مَوَاضِحَ مُتَفَرِّقَةً، يَجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَالْمَوْضَحَةُ فِي غَيْرِ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ تُوجِبُ حُكُومَةً.

وفي الهَاشِمَةِ: عَشْرُ الدِّيَةِ، وَهِيَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَهُوَ مَرْيُوعٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وفي الْمُتَقَلَّةِ: عَشْرُ الدِّيَةِ، وَنِصْفُ الْعَشْرِ: أَيِ خَمْسَةِ عَشَرَ مِنَ الْإِبِلِ.

وفي الْآمَةِ: ثَلَاثُ الدِّيَةِ بِالْإِجْمَاعِ.

وفي الْجَائِفَةِ: ثَلَاثُ الدِّيَةِ بِالْإِجْمَاعِ: فَإِنْ نَقَذَتْ فَهُمَا جَائِفَتَانِ، ففِيهِمَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ.

دِيَّةُ الْمَرْأَةِ

وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ إِذَا قُتِلَتْ خَطَأً: نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ وَكَذَلِكَ دِيَّةُ أَطْرَافِهَا، وَجَرَاحَاتُهَا عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ وَجَرَاحَاتِهِ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ. فَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ: أَنَّهُمْ قَالُوا فِي دِيَّةِ الْمَرْأَةِ: إِنَّهَا عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ أَحَدٌ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا، وَلَأنَّ الْمَرْأَةَ فِي مِيرَاثِهَا وَشَهَادَتِهَا عَلَى النِّصْفِ مِنَ الرَّجُلِ. وَقِيلَ يَسْتَوِي الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي الْعَقْلِ إِلَى الثَّلَاثِ، ثُمَّ النِّصْفِ فِيمَا بَقِيَ. فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهِ». وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ عَنْ رَبِيعَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ: كَمْ فِي أَضْبَعِ الْمَرْأَةِ؟... قَالَ: عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ،

قُلْتُ: فَكَمْ فِي الْأَضْبُعَيْنِ؟... قَالَ: عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ! قُلْتُ: فَكَمْ فِي ثَلَاثَةِ؟... قَالَ: ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ... قُلْتُ: فَكَمْ فِي أَرْبَعٍ؟... قَالَ: عِشْرُونَ مِنَ الْإِبِلِ... قُلْتُ: حِينَ عَظُمَ جُرْحُهَا وَاسْتَدَّتْ مُصِيبَتُهَا نَقَصَ عَقْلُهَا؟... فَقَالَ سَعِيدٌ: «هِيَ السُّنَّةُ يَا ابْنَ أَخِي». وَقَدْ نَاقَشَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ هَذَا الرَّأْيَ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ السُّنَّةِ، هُوَ سَنَةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي قَالَ بِهَذَا الرَّأْيِ لَا سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «السُّنَّةُ إِذَا أُطْلِقَتْ يُرَادُ بِهَا سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرُويَ أَنَّ كِبَارَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - أَفْتَوْا بِخِلَافِهِ - وَلَوْ كَانَتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا خَالَفُوهُ... وَقَوْلُهُ: سَنَةٌ، مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ سَنَةُ زَيْدٍ^(١) لِأَنَّهُ لَمْ يُزَوَّ إِلَّا عَنْهُ مَوْفُوفًا؛ وَلِأَنَّ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى الْمُحَالِ، وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ أَلْمَهَا أَشَدَّ، وَمُصَابُهَا أَكْثَرَ أَنْ يَقِلَّ أَرْشُهَا وَحِكْمَةُ الشَّارِعِ تَنْشَأُ مِنْ ذَلِكَ. وَلَا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ تَكُونَ الْجَنَائِةُ لَا تُوجِبُ شَيْئًا شَرْعًا، وَاتَّبَحُّ أَنْ تَنْقُطَ مَا وَجِبَ بِغَيْرِهِ.

دِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ

وَدِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ^(٢) إِذَا قُتِلُوا خَطَأً نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ. فَدِيَّةُ الذَّكَرِ مِنْهُمْ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ مِنْ نِسَائِهِمْ نِصْفُ دِيَّةِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ. لَمَا رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِأَنْ عَقَلَ أَهْلُ الْكِتَابِ نِصْفَ عَقْلِ الْمُسْلِمِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَكَمَا تَكُونُ دِيَّةُ النَّفْسِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ تَكُونُ دِيَّةُ الْجِرَاحِ كَذَلِكَ عَلَى النَّصْفِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيُّ، وَهُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - إِلَى أَنْ دِيَّتَهُمْ مِثْلُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَخْرِيرٌ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً﴾^(٣). قَالَ الزُّهْرِيُّ: «دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ، وَالنَّضْرَانِيِّ، وَكُلِّ ذِمِّيٍّ مِثْلُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ». قَالَ: وَكَانَتْ كَذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - حَتَّى كَانَ مُعَاوِيَةُ، فَجَعَلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ نِصْفَهَا، وَأَعْطَى الْمَقْتُولَ نِصْفَهَا. ثُمَّ قَضَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِنِصْفِ الدِّيَّةِ، وَالْعَلَى الَّذِي جَعَلَهُ مُعَاوِيَةُ لِبَيْتِ الْمَالِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَلَمْ يُقَضَّ لِي أَنْ أَذْكَرَ بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ؛ فَأَخْبَرَهُ أَنَّ الدِّيَّةَ كَانَتْ تَامَّةً لِأَهْلِ الذِّمَّةِ. وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - إِلَى أَنَّ دِيَّتَهُمْ: ثُلُثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْوَتْنِيِّ، وَالْمَجُوسِيِّ الْمَعَاهِدِ أَوْ الْمُسْتَأْمِنِ: ثُلُثَا عَشْرِ دِيَّةِ

(٢) سواء كانوا ذميين أو معاهدين مستأمنين.

(١) سنة زيد بن ثابت.

(٣) سورة النساء، الآية: ٩٢.

المُسْلِمِ. وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ أَقْلُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ - وَالذَّمَّةُ بَرِيئَةٌ إِلَّا بِبَيِّنٍ أَوْ حُجَّةٍ. وَهُوَ بِحَسَابِ ثَمَانِمِائَةٍ دِرْهَمٍ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا. وَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَابْنِ مَسْعُودٍ: وَنَسَاؤُهُمْ عَلَى النَّصْفِ. وَهَلْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ مَعَ الدِّيَةِ فِي قَتْلِ الذَّمِّيِّ وَالْمُعَاهِدِ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَالنَّخَعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَخْتَارَهُ الطَّبْرِيُّ.

دِيَّةُ الْجَنِينِ

إِذَا مَاتَ الْجَنِينُ بِسَبَبِ الْجَنَائَةِ عَلَى أُمِّهِ عِنْدًا أَوْ خَطَأً، وَلَمْ تَمُتْ أُمُّهُ، وَجِبَ فِيهِ غُرَّةٌ^(١) سِوَاءِ أَنْفَصَلَ عَنْ أُمِّهِ وَخَرَجَ مَيِّتًا، أَمْ مَاتَ فِي بَطْنِهَا؛ وَسِوَاءِ أَكَانَ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى. فَأَمَّا إِذَا خَرَجَ حَيًّا، ثُمَّ مَاتَ فِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةً، فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا وَجِبَتْ مِائَةٌ بَعِيرٍ. وَإِنْ كَانَ أُنْثَى: خَمْسُونَ. وَتُعَرَّفُ الْحَيَاءُ بِالْعُطَاسِ، أَوِ التَّنْفُسِ، أَوِ الْبُكَاءِ، أَوِ الصَّيَاحِ، أَوِ الْحَرَكَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَأَشْتَرَطَ الشَّافِعِيُّ فِي حَالَةِ مَا إِذَا مَاتَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، أَنْ يُعْلَمَ بِأَنَّهُ قَدْ تَخَلَّقَ وَجَرَى فِيهِ الرُّوحُ، وَفُسِّرَهُ بِ«مَا ظَهَرَ فِيهِ صُورَةُ الْآدَمِيِّ: مِنْ يَدٍ، وَأُصْبَعٍ». وَأَمَّا مَالِكٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ هَذَا الشَّرْطَ، وَقَالَ: «كُلُّ مَا طَرَحَتْهُ الْمَرْأَةُ مِنْ مُضْغَةٍ، أَوْ عَلَقَةٍ، مِمَّا يُعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدٌ فِيهِ الْغُرَّةُ». وَيَرْجُحُ رَأْيِي الشَّافِعِيَّ، بِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذَّمَّةِ وَعَدَمُ وَجُوبِ الْغُرَّةِ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمَ تَخَلُّقُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ شَيْءٌ^(٢).

قَدَّرَ الْغُرَّةُ: وَالْغُرَّةُ خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ - كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَخْثَافُ، أَوْ مِائَةُ شَاةٍ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي بَرِيذَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِيَّ. وَقِيلَ: خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ. وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «قَضَى أَنْ دِيَّةُ الْجَنِينِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ». وَرَوَى مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِ«غُرَّةٍ: عَبْدٌ، أَوْ وَلِيدَةٌ». فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ: كَيْفَ أَعْرَمُ مَا لَا شَرِبَ، وَلَا أَكَلْتُ، وَلَا نَطَقْتُ، وَلَا أَسْتَهْلُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلُّ^(٣). فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنَّ هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ». هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِجَنِينِ الْمُسْلِمَةِ، أَمَّا جَنِينُ الذَّمِّيَّةِ، فَقَدْ قَالَ صَاحِبُ بَدَايَةِ الْمَجْتَهِدِ: قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: فِيهِ عَشْرُ دِيَّةٍ أُمُّهُ، لَكِنْ أَبَا حَنِيفَةَ عَلَى أَصْلِهِ، فِي أَنَّ دِيَّةَ الذَّمِّيِّ دِيَّةُ الْمُسْلِمِ. وَالشَّافِعِيُّ عَلَى

(١) الغرة من كل شيء: نفسه.

(٢) وقد أجمع العلماء على أن الأم إذا ماتت، وهو في جوفها، ولم تلقه ولم يخرج، فلا شيء فيه، واختلفوا فيما إذا ماتت من ضرب بطنها، ثم خرج الجنين ميتاً بعد موتها. فقال جمهور الفقهاء لا شيء فيه، وقال الليث بن سعد وداود فيه غرة، لأن المعتبر حياة أمه في وقت ضربها لا غير.

(٣) يهدر.

أَصْلِهِ، فِي أَنَّ دِيَّةَ الذَّمِّ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ. وَمَالِكٌ عَلَى أَصْلِهِ، فِي أَنَّ دِيَّةَ الذَّمِّ نِصْفُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ.

عَلَى مَنْ تَجِبُ؟ قَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالْبُصْرِيُّونَ: تَجِبُ فِي مَالِ الْجَانِي. وَذَهَبَتِ الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ، وَالْكُوفِيُّونَ: إِلَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِأَنَّهَا جَنَائَةٌ خَطِيئَةٌ (١) فَوَجَبَتْ عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَرَوَى عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً عَلَى عَاقِلَةِ الضَّارِبِ: وَبَدَأَ بِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا. وَأَمَّا مَالِكٌ وَالْحَسَنُ، فَقَدْ شَبَّهَاهَا بِدِيَّةِ الْعَمْدِ إِذَا كَانَ الضَّرْبُ عَمْدًا. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

لِمَنْ تَجِبُ؟ ذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ، وَالشَّافِعِيَّةُ، وَغَيْرُهُمْ: إِلَى أَنَّ دِيَّةَ الْجَنِينِ تَجِبُ لَوَرَثَتِهِ عَلَى مَوَارِيثِهِمُ الشَّرْعِيَّةِ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الدِّيَّةِ فِي كَوْنِهَا مَوْرُوثَةً، وَقِيلَ: هِيَ لِلْأَمِّ، لِأَنَّ الْجَنِينَ كَغَضَبٍ مِنْ أَعْضَائِهَا، فَتَكُونُ دِيَّتُهُ لَهَا خَاصَّةً.

وُجُوبُ الْكَفَّارَةِ: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْجَنِينَ إِذَا خَرَجَ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ، فَفِيهِ الْكَفَّارَةُ مَعَ الدِّيَّةِ. وَهَلْ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْغُرَّةِ إِذَا خَرَجَ مَيِّتًا أَوْ لَا تَجِبُ؟ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: تَجِبُ، لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ عِنْدَهُ تَجِبُ فِي الْخَطَا وَالْعَمْدِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا تَجِبُ، لِأَنَّهُ غَلَبَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْعَمْدِ. وَالْكَفَّارَةُ لَا تَجِبُ فِيهِ عِنْدَهُ. وَاسْتَحَبَّهَا مَالِكٌ، لِأَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْخَطَا وَالْعَمْدِ.

لَا دِيَّةَ إِلَّا بَعْدَ الْبُرْءِ

قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ الْأَمْرَ الْمُجْتَمِعَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْخَطَا، أَنَّهُ لَا يُعْقَلُ حَتَّى يَبْرَأَ الْمَجْرُوحُ وَيَصِيحَ. وَأَنَّهُ إِنْ كَسَرَ عَظْمًا مِنَ الْإِنْسَانِ: يَدًا أَوْ رِجْلًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْجَسَدِ خَطَاً، فَبَرَأَ، وَصَحَّ، وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ، فَلَيْسَ فِيهِ عَقْلٌ (٢) فَإِنْ نَقَصَ أَوْ كَانَ فِيهِ عَقْلٌ «نَقَصَ» فَفِيهِ مِنْ عَقْلِهِ بِحِسَابِ مَا نَقَصَ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعَظْمُ مِمَّا جَاءَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عَقْلٌ مُسَمًّى، فَلِحِسَابِ مَا قَرَضَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، عَقْلٌ. وَمَا كَانَ مِمَّا لَمْ يَأْتِ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، عَقْلٌ مُسَمًّى، وَلَمْ تَمُضْ فِيهِ سُنَّةٌ، وَلَا عَقْلٌ مُسَمًّى فَإِنَّهُ يُجْتَهَدُ فِيهِ.

(١) سقوط الجنين ليس عمداً محضاً، وإنما هو عمد في أمه، خطأ فيه.

(٢) وهو مذهب أبي حنيفة لأنه لم يحدث شيء للمجنني عليه سوى الألم، ولا قيمة لمجرد الألم، فهو نظير من شتم إنساناً شتماً يؤلم قلبه فإنه لا يضمن شيئاً. وإن كان لا يخلو الشاتم من مسؤولية الشتم فإنه يعاقب تعزيراً، أو يقتص منه، على خلاف في ذلك كما هو مبين في وضعه من هذا الكتاب، وقال أبو يوسف: على الجاني أرض الألم وهو حكومة عدل، وقال محمد: عليه أجر الطبيب وثمان الدواء.

وَجُودٌ قَتِيلٍ بَيْنَ قَوْمٍ مُتَشَاكِرينَ

إِذَا تَشَاجَرَ قَوْمٌ، فَوُجِدَ بَيْنَهُمْ قَتِيلٌ، لَا يَذَرِي مِنْ قَاتِلِهِ، وَيُعَمَّى أَمْرُهُ فَلَا يَسِيرُ - ففِيهِ الدِّيَّةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فيما رواه أَبُو دَاوُدَ: «وَمَنْ قَتَلَ فِي عَمِيَّةٍ^(١) فِي رِمَا، يَكُونُ بَيْنَهُمْ بِحَجَارَةٍ أَوْ بِالسَّيَاطِ، أَوْ ضَرَبَ بِعَصَا، فَهُوَ خَطَأٌ، وَعَقْلُهُ عَقْلُ الْخَطَأِ، وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ خَالَ دُونَهُ، فَعَلَيْهِ لَغْنَةُ اللَّهِ وَعُصْبَةُ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ»^(٢).

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ تَلَزُمُ الدِّيَّةُ: فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هِيَ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَبِيلَةِ الَّتِي وَجَدَ فِيهَا إِذَا لَمْ يَدْعُ أَوْلِيَاءُ الْقَتِيلِ عَلَى غَيْرِهِمْ. وَقَالَ مَالِكٌ: دِيَّتُهُ عَلَى الَّذِينَ نَازَعُوهُمْ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هِيَ قَسَامَةٌ، إِنْ أَدْعَوْهُ عَلَى رَجُلٍ بَعِيْنِهِ، أَوْ طَائِفَةٍ بَعِيْنِهَا وَإِلَّا فَلَا عَقْلٌ وَلَا قَوْدٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ: هِيَ عَلَى عَوَاقِلِ الْآخَرِينَ، إِلَّا أَنْ يَدْعُوا عَلَى رَجُلٍ بَعِيْنِهِ، فَيَكُونُ قَسَامَةً. وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَأَبُو يُونُسَ: دِيَّتُهُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ اللَّذَيْنِ اقْتَتَلَا مَعًا. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: دِيَّتُهُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا، إِلَّا أَنْ يَقُومَ بَيِّنَةٌ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيقَيْنِ، أَنْ فَلَانًا قَتَلَهُ، فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ وَالدِّيَّةُ.

الْقَتْلُ بَعْدَ أَخْذِ الدِّيَّةِ: وَإِذَا أَخَذَ وَلِيُّ الدَّمِ الدِّيَّةَ، فَلَا يَجِلُّ لَهُ بَعْدَ أَنْ يَقْتُلَ الْقَاتِلَ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا أَهْفَى^(٣) مَنْ قَتَلَ بَعْدَ أَخْذِ الدِّيَّةِ». وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ، عَنِ أَبِي شُرَيْحٍ الْخَزَاعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ أَوْ خَبِلَ^(٤) فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِخْدَى ثَلَاثٍ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ: بَيْنَ أَنْ يَقْتَصَّ، أَوْ يَغْفُو، أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ، فَإِنْ قَبِلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ النَّارُ خَالِدًا فِيهَا مُخَلَّدًا». فَإِذَا قَتَلَهُ، فَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: هُوَ كَمَنْ قَتَلَ ابْتِدَاءً، إِنْ شَاءَ الْوَلِيُّ قَتْلَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَعَذَابُهُ فِي الْآخِرَةِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَقْتُلُ وَلَا بُدَّ. وَلَا يُمْكِنُ الْحَاكِمُ الْوَلِيُّ مِنَ الْعَفْوِ. وَقِيلَ: أَمْرُهُ إِلَى الْإِمَامِ يَصْنَعُ فِيهِ مَا يَرَى.

اضْطِدَّامُ الْفَارَسِيِّنَ: ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: إِلَى أَنَّهُ إِذَا اضْطَدَّامَ فَارِسَانِ فَمَاتَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا دِيَّةُ الْآخَرِ، وَتَحْتَمِلُهَا الْعَاقِلَةُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ دِيَّةٍ صَاحِبِهِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَاتَ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ وَفِعْلِ صَاحِبِهِ.

صَمَانُ صَاحِبِ الدَّابَّةِ

إِذَا أَصَابَتِ الدَّابَّةُ بِيَدِهَا، أَوْ رِجْلِهَا، أَوْ فَمِهَا شَيْئًا، ضَمِنَ صَاحِبُهَا، عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَابْنِ

(١) عَمِيَّة: مِنَ الْعَمَى، رَمَا: مِنَ الرَّمَى.

(٢) الصَّرْفُ: التَّطَوُّعُ، وَالْعَدْلُ: الْفَرِيضَةُ.

(٣) أَي: لَا كَثْرَ مَالِهِ، وَلَا اسْتَغْنَى. فَهَذَا دَعَاءُ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ

(٤) الْخَبِلُ: الْعَرَجُ.

أَبِي لَيْلَى، وَابْنِ شَيْزَمَةَ. وَقَالَ مَالِكٌ، وَاللَيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَضْمَنُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جِهَةِ رَاكِبِهَا، أَوْ قَائِدِهَا أَوْ سَائِقِهَا، بِسَبَبٍ، مِنْ هَمْزٍ، أَوْ ضَرْبٍ، فَلَوْ كَانَ ثَمَّةَ سَبَبٍ، كَأَنْ حَمَلَهَا أَحَدُهُمْ عَلَى شَيْءٍ فَاتْلَفْتُهُ، لَزِمَهُ حُكْمُ الْمُتْلَفِ. فَإِنْ كَانَ جِنَائَةً مَضْمُونَةً بِالْقِصَاصِ، وَكَانَ الْحَمْلُ عَمْدًا، كَانَ فِيهِ الْقِصَاصُ، لِأَنَّ الدَّابَّةَ فِي هَذِهِ الْحَالِ كَالْآلَةِ. وَإِنْ كَانَ الْحَمْلُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، كَانَتْ فِيهِ الدِّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَإِنْ كَانَ الْمُتْلَفُ مَالًا كَانَتْ الْغَرَامَةُ فِي مَالِ الْجَانِي. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا رَمَحَتْ ^(١) دَابَّةُ إِنْسَانٍ - وَهُوَ رَاكِبُهَا - إِنْسَانًا آخَرَ، فَإِنْ كَانَ الرُّمْحُ يَرْجُلُهَا فَهُوَ هَذَا وَإِنْ كَانَ نَفَحَتْهُ بِيَدِهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ، لِأَنَّهُ يَمْلِكُ تَضَرُّيقَهَا مِنَ الْأَمَامِ، وَلَا يَمْلِكُ مِنْهَا مَا وَرَاقَهَا. وَقَالَ: وَإِذَا سَاقَ دَابَّةً، فَوَقَعَ السَّرْجُ أَوْ اللَّجَامُ، أَوْ أَيُّ شَيْءٍ مِمَّا يُحْمَلُ عَلَيْهَا، فَاصَابَ إِنْسَانًا، ضَمِنَ السَّائِقُ مَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ. وَلَوْ انْفَلَتَتْ دَابَّةٌ فَاصَابَتْ مَالًا، أَوْ أَدَمِيًّا، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِهَا، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَمِّدٍ. وَمَنْ رَكِبَ دَابَّةً فَضَرَبَهَا رَجُلٌ أَوْ نَحَسَهَا، فَتَفَحَّتْ إِنْسَانًا، أَوْ ضَرَبَتْهُ بِيَدِهَا، أَوْ نَفَرَتْ فَصَدَمَتْهُ فَقَتَلَتْهُ ضَمِنَ النَّاجِسُ دُونَ الرَّاكِبِ. وَإِنْ تَفَحَّتْ النَّاجِسُ كَانَ دُمُهُ هَذَا، لِأَنَّهُ هُوَ الْمَتَسَبِّبُ. فَإِنْ أَلْقَى الرَّاكِبُ فَقَتَلَتْهُ كَانَتْ دِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ النَّاجِسِ. وَإِذَا بَالَتْ الدَّابَّةُ أَوْ رَاثَتْ فِي الطَّرِيقِ وَهِيَ تَسِيرُ فَعُطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ لَمْ يَضْمَنْ، وَكَذَا إِذَا أَوْقَفَهَا لَذَلِكَ.

ضَمَانُ الْقَائِدِ وَالرَّاكِبِ وَالسَّائِقِ

إِذَا كَانَ لِلدَّابَّةِ قَائِدٌ، أَوْ رَاكِبٌ، أَوْ سَائِقٌ، فَاصَابَتْ شَيْئًا، وَأَوْقَعَتْ بِهِ ضَرَرًا، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ مَا أَصَابَتْهُ مِنْ ذَلِكَ. فَقَدْ قَضَى عَمْرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِالذِّبَّةِ عَلَى الَّذِي أُجْرِيَ فَرَسَهُ فَوُطِئَ آخَرَ. وَيَرَى أَهْلُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «جُرْحُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدَنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ». وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ الظَّاهِرِيُّ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلدَّابَّةِ رَاكِبٌ، وَلَا سَائِقٌ، وَلَا قَائِدٌ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى مَا أَتْلَفَتْهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ بِالْإِجْمَاعِ.

الدَّابَّةُ الْمَوْقُوفَةُ: وَأَمَّا الدَّابَّةُ الْمَوْقُوفَةُ إِذَا أَصَابَتْ شَيْئًا، فعند أبي حنيفة: يَضْمَنُ مَا أَصَابَتْهُ وَلَا يَغْفِيهِ مِنَ الضَّمَانِ أَنْ يَرِبَطَهَا بِمَوْضِعٍ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرْبِطَهَا فِيهِ. فعن الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَقَفَ دَابَّةً فِي سَبِيلِ مَنْ سُبُلِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، فَأَوْطَأَتْ بِيَدٍ أَوْ رَجُلٍ فَهُوَ ضَامِنٌ». رواه الدَّارَقُطْنِيُّ. وقال الشَّافِعِيُّ: إِنْ أَوْقَفَهَا بِحَيْثُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُوقَفَهَا لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ لَمْ يُوقَفَهَا بِحَيْثُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُوقَفَهَا ضَمِنَ.

ضَمَانُ مَا أَتْلَفْتَهُ الْمَوَاشِي مِنَ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ وَغَيْرِهَا

ذَهَبَ جمهورُ العلماء - منهم: مَالِكٌ، وَالثَّوَالِيقِيُّ، وَأَكْثَرُ فَقَهَاءِ الْحِجَازِ - إِلَى أَنَّ مَا أَفْسَدَتْ الْمَاشِيَةُ بِالنَّهَارِ مِنْ: نَفْسٍ، أَوْ مَالٍ لِلْغَيْرِ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِهَا، لِأَنَّ فِي عُرْفِ النَّاسِ، أَنَّ أَصْحَابَ الْحَوَائِطِ وَالْبَسَاتِينَ يَحْفَظُونَهَا بِالنَّهَارِ وَأَصْحَابَ الْمَوَاشِي يُسَرِّخُونَهَا بِالنَّهَارِ، وَيُرْثُونَهَا بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَرْحِ، فَمَنْ خَالَفَ هَذِهِ الْعَادَةَ، كَانَ خَارِجاً عَنْ رُسُومِ الْحِفْظِ إِلَى التَّضْيِيعِ. هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَالِكُهَا، وَإِنْ كَانَ مَعَهَا فَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا أَتْلَفْتَهُ، سَوَاءً كَانَ رَاكِبَهَا أَوْ سَائِقَهَا، أَوْ قَائِدَهَا، أَوْ كَانَتْ وَاقِفَةً عِنْدَهُ، وَسَوَاءً أَتْلَفَتْ يَدَهَا أَوْ رَجْلَهَا أَوْ فَمَهَا. وَاسْتَدَلُّوا لِمَذْهَبِهِمْ هَذَا، بِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ خَرَامِ بْنِ سَعِيدٍ ابْنِ الْحَيَّصَةِ: أَنَّ نَافَةَ الْبَرَاءِ بِنَ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطَ (١) رَجُلٍ فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ وَأَنَّ مَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا (٢). قَالَ أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مُرْسَلاً فَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ، أَرْسَلَهُ الْإِمَامَةُ، وَحَدَّثَ بِهِ الثَّقَاتُ، وَاسْتَعْمَلَهُ فَقَهَاءُ الْحِجَازِ، وَتَلَقَّوْهُ بِالْقَبُولِ، وَجَرَى فِي الْمَدِينَةِ الْعَمَلُ بِهِ، وَحَسْبُكَ بِاسْتِعْمَالِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْحِجَازِ لِهَذَا الْحَدِيثِ. وَيُرَى سَخَنُونَ - مِنَ الْمَالِكِيَّةِ - أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، إِنَّمَا جَازَ فِي أَمْثَالِ الْمَدِينَةِ الَّتِي هِيَ حَيْطَانٌ مُخَدِقَةٌ، وَأَمَّا الْبِلَادُ الَّتِي هِيَ زُرُوعٌ مُتَّصِلَةٌ، غَيْرُ مُخْطَرَةٍ، وَبَسَاتِينَ كَذَلِكَ، فَيَضْمَنُ أَزْبَابُ النَّعَمِ مَا أَفْسَدَتْ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ.

وَذَهَبَتِ الْأُخْتَانُ: إِلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَالِكُهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، لَيْلاً كَانَ أَوْ نَهَاراً، لِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: «جُرْخُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ». فَلَا أُخْتَانُ يَقِيسُونَ جَمِيعَ أَعْمَالِهَا عَلَى جُرْخِهَا. وَإِنْ كَانَ مَعَهَا مَالِكُهَا: فَإِنْ كَانَ يَسُوقُهَا فَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا أَتْلَفَتْ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِنْ كَانَ قَائِدَهَا أَوْ رَاكِبَهَا فَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَا أَتْلَفَتْ بِفَمِهَا أَوْ يَدِهَا، وَلَا يَجِبُ ضَمَانُ مَا أَتْلَفَتْ بِرَجْلِهَا. وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ، بِأَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ الْأُخْتَانُ عَامٌّ خَصَّصَهُ حَدِيثُ الْبَرَاءِ، هَذَا فِيمَا يَتَّصِلُ بِالزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ، أَمَّا غَيْرُهَا فَقَدْ قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ: «وَإِنْ أَتْلَفَتْ الْبَهِيمَةُ غَيْرَ الزُّرْعِ، لَمْ يَضْمَنْ مَالِكُهَا مَا أَتْلَفْتَهُ، لَيْلاً كَانَ أَوْ نَهَاراً، مَا لَمْ تَكُنْ يَدُهُ عَلَيْهَا». وَحُكِيَ عَنْ سُرَيْجٍ: أَنَّهُ قَضَى - فِي شَاةٍ وَقَعَتْ فِي غَزَلٍ حَائِطٍ لَيْلاً - بِالضَّمَانِ عَلَى صَاحِبِهَا. وَقَرَأَ سُرَيْجٌ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ نَفَسْتَ فِيهِ غَنَمَ الْقَوْمِ﴾ (٣). قَالَ: وَالنَّفْسُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاللَّيْلِ. وَعَنِ الثَّوْرِيِّ: «يَضْمَنُ وَإِنْ كَانَ نَهَاراً، لِأَنَّهُ مَفْرُطٌ بِأَرْسَالِهَا». وَلَنَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جُرْخُهَا جُبَارٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَيُّ هَذِهِ. وَأَمَّا

(١) الحائط: البستان.

(٢) ضامن: مضمون.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٧٨.

الآيَةُ فَإِنَّ النَّفْسَ هُوَ الرَّغْيَ لَيْلًا، وَكَانَ هَذَا فِي الْحَزْبِ الَّذِي تُفْسِدُهُ الْبَهَائِمُ طَبْعًا بِالرَّيِّ وَتَدْعُوهَا نَفْسُهَا إِلَى أَكْلِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ. انتهى.

ضَمَانُ مَا أَتْلَفَتْهُ الطُّيُورُ

يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ النَّحْلَ، وَالْحَمَامَ، وَالْإِبْرُزَ، وَالِدَجَاجَ، وَالطُّيُورَ، كَالْمَاشِيَةِ، وَأَنَّهُ إِذَا اقْتَنَاهَا وَأَرْسَلَهَا نَهَارًا فَلَقَطَتْ حَبًّا، لَمْ يَضْمَنْ، لِأَنَّ الْعَادَّةَ أَرْسَالُهَا. وَيَرَى الْبَعْضُ الْآخَرُ: أَنَّ فِيهَا الضَّمَانَ، فَمَنْ أَطْلَقَهَا فَاتَّلَفَتْ شَيْئًا، ضَمِنَهُ. وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ طَيْرٌ جَارِحٌ، كَالصَّغْرِ، وَالْبَارِي، فَأَفْسَدَ طُيُورَ النَّاسِ وَحَيَوَانَاتِهِمْ، ضَمِنَ. وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ الصَّحِيحُ.

ضَمَانُ مَا أَصَابَهُ الْكَلْبُ أَوْ الْهَرُّ

وَفِي الْمُغْنِي: «وَمَنْ اقْتَنَى كَلْبًا عَقُورًا، فَأَطْلَقَهُ، فَقَعَرَ إِنْسَانًا، أَوْ دَابَّةً، لَيْلًا أَوْ نَهَارًا - أَوْ خَرَقَ ثَوْبَ إِنْسَانٍ، فَعَلَى صَاحِبِهِ ضَمَانٌ مَا أَتْلَفَهُ، لِأَنَّهُ مُقَرَّبٌ بِاقْتِنَائِهِ، إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ إِنْسَانٌ دَارَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَلَا ضَمَانَ فِيهِ، لِأَنَّهُ مُتَعَدِّ بِالدُّخُولِ مُتَسَبِّبٌ بِعُدْوَانِهِ، إِلَى عَقْرِ الْكَلْبِ لَهُ؛ وَإِنْ دَخَلَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ فَلَعَلَّهِ ضَمَانَةٌ، لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ فِي إِتْلَافِهِ، وَإِنْ أَتْلَفَ الْكَلْبُ بِغَيْرِ الْعَقْرِ، مِثْلُ: أَنْ وَلَعَ فِي إِنَاءِ إِنْسَانٍ، أَوْ بَالٍ، لَمْ يَضْمَنْهُ مُقْتَنِيهِ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَخْتَصُّ بِهِ الْكَلْبُ الْعَقُورُ. قَالَ الْقَاضِي: وَإِنْ اقْتَنَى سِنُورًا، يَأْكُلُ أَفْرَاجَ النَّاسِ ضَمِنَ مَا أَتْلَفَهُ، كَمَا يَضْمَنْ مَا يُتْلَفُهُ الْكَلْبُ الْعَقُورُ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَادَةٌ بِذَلِكَ لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهُ جَنَائَتَهُ، كَالْكَلْبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَقُورًا. وَلَوْ أَنَّ الْكَلْبَ الْعَقُورَ أَوْ السِّنُورَ حَصَلَ عِنْدَ إِنْسَانٍ مِنْ غَيْرِ اقْتِنَائِهِ وَلَا اخْتِيَارِهِ، فَأَفْسَدَ لَمْ يَضْمَنْهُ، لِأَنَّهُ يَحْصُلُ الْإِتْلَافُ بِسَبَبِهِ.

مَا يُقْتَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَمَا لَا يُقْتَلُ: وَلَا يُقْتَلُ مِنَ الْحَيَوَانِ إِلَّا مَا أَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ بِقِتْلِهِ. وَهُوَ: «الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْحَيَّةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْوَزْعُ». وَيَلْحَقُ بِهَا مَا أَشَبَّهَا فِي الضَّرَرِ، مِثْلُ: الزَّنْبُورُ الْمُؤْذِي، وَالْتَّمَرُ، وَالْفَهْدُ، وَالْأَسَدُ، فَإِنَّهَا تُقْتَلُ وَلَوْ لَمْ يَصِلْ وَاحِدٌ مِنْهَا. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِتْلِ خَمْسَةِ فَوَاسِقَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: «الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ شَرِيكٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقِتْلِ الْأَوْزَاعِ وَسَمَاءَ «فُوَيْسِقَةَ» وَإِذَا قُتِلَتْ فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ فِي قَتْلِهَا، وَلَا قَتْلَ غَيْرِهَا مِنَ السَّبَاعِ وَالْحَشَرَاتِ، وَإِنْ تَأَهَّلَتْ بِالْإِجْمَاعِ، إِلَّا الْهَرَّ فَتَضْمَنْ قِيَمَتَهُ، إِلَّا إِذَا وَقَعَ مِنْهُ اعْتِدَاءٌ. وَلَا يُقْتَلُ الْهُدُودُ، وَلَا التَّمَلَّةُ، وَلَا النَّحْلَةُ، وَلَا الْخَطَافُ، وَلَا الصُّرُودُ، وَلَا الضُّفْدُغُ، إِذَا لَا ضَرَرَ فِيهَا. وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ إِنْسَانٍ يُقْتَلُ عُضْفُورًا، فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا إِلَّا سَأَلَهُ اللَّهُ

يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنْهَا»، قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «يَذْبَحُهَا وَيَأْكُلُهَا، وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهَا وَيَرْمِي بِهَا». وَإِذَا قَتَلَهَا فَعَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعَةٍ مِنَ الدَّوَابِّ: «النَّمْلَةُ، وَالنَّحْلَةُ، وَالْهُدْهُدُ، وَالصُّرْدُ».

مَا لَا ضَمَانَ فِيهِ

إِذَا كَانَتِ الْجِنَايَةُ بِسَبَبٍ مِنَ الظَّالِمِ الْمُعْتَدِي، فَهِيَ هَذَرٌ: أَي لَا قِصَاصَ فِيهَا، وَلَا دِيَّةَ لَهَا. وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ:

١ - سُقُوطِ أَسْنَانِ الْعَاضِ: إِذَا عَضَّ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ، فَانْتَزَعَ الْمَعْضُوضُ مَا غَضَّ مِنْهُ مِنْ فَمِ الْعَاضِ، فَسَقَطَتْ أَسْنَانُهُ، أَوْ انْفَكَّتْ لِحْيَتُهُ، فَإِنَّهُ لَا مَسْئُولِيَّةَ عَلَى الْجَانِي، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَدٍ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَتَزَعَّ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ فَسَقَطَتْ ثِيَّتَاهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «يَعِضُّ أَحَدُكُمْ يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ^(١) لَا دِيَّةَ لَكَ». وَقَالَ مَالِكٌ: يَضْمَنُ، وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ.

٢ - النَّظَرُ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ بَدُونِ إِذْنِهِ: وَمَنْ نَظَرَ فِي بَيْتِ إِنْسَانٍ، مِنْ ثُقُبٍ أَوْ شِقِّ بَابٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدِ النَّظَرَ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ. رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ نَظَرَةِ الْفَجَاءَةِ؟... فَقَالَ: «اضْرِبْ بَصْرَكَ». وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ: أَنَّهُ ﷺ، قَالَ لِعَلِيٍّ: «لَا تُتْبِعِ النَّظَرَةَ النَّظَرَةَ، فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى، وَلَيْسَتْ لَكَ الثَّانِيَّةُ». فَإِنْ تَعَمَّدَ النَّظَرَ بَدُونِ إِذْنٍ مِنْ صَاحِبِ الْبَيْتِ فَلِصَاحِبِ الْبَيْتِ أَنْ يَفْقَأَ عَيْنَهُ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. رَوَى أَحْمَدُ وَالتَّنَائِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَفَقَّوْا عَيْنَهُ فَلَا دِيَّةَ لَهُ، وَلَا قِصَاصَ» وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَخَذَفْتَهُ^(٢) بِحَصَاةٍ فَفَقَأَتْ عَيْنَهُ، مَا كَانَ عَلَيْكَ جُنَاحٌ». وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا أَطْلَعَ فِي جُحْرِ بَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَذْرُؤُ يَرْجُلُ بِهَا رَأْسَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ، لَطَعَنْتُ بِهَا عَيْنَكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِذْنُ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ». وَبِهَذَا أَخَذَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ. وَخَالَفَ فِيهِ الْأَحْنَافُ وَالْمَالِكِيَّةُ، فَقَالُوا: مَنْ نَظَرَ بَدُونِ إِذْنِ صَاحِبِ الْبَيْتِ، فَرَمَاهُ بِحَصَاةٍ، أَوْ طَعَنَهُ بِخَشَبَةٍ، فَأَصَابَ مِنْهُ، فَهُوَ ضَامِنٌ، لِأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا دَخَلَ الْبَيْتَ وَنَظَرَ فِيهِ وَبَاشَرَ امْرَأَةً صَاحِبِهِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْقَأَ عَيْنَهُ، أَوْ يُحْدِثَ بِهِ عَاهَةً، لِأَنَّ ارْتِكَابَ مِثْلِ

(١) الفحل: الذكر من الإبل.

(٢) الخذف: بالخاء: الرمي بالحصاة، وبالحاء: الرمي بالعصى، لا بالحصى.

هذا الذنب لا يُقَابِلُ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعُقُوبَةِ، ولهذا مُخَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا. وَقَدْ رَجَّحَ الرَّأْيُ الْأَوَّلُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ فَقَالَ: «... فَوَدَّتْ هَذِهِ الشُّنَنُ بِأَنَّهَا خِلَافُ الْأَصُولِ، فَإِنَّ اللَّهَ إِنَّمَا أَبَاحَ قُلْعَ الْعَيْنِ بِالْعَيْنِ، لَا بِجَنَائَةِ النَّظَرِ، وَلِهَذَا لَوْ جَنَى عَلَيْهِ بِلِسَانِهِ لَمْ يُقَطَّعْ، وَلَوْ اسْتَمَعَ عَلَيْهِ بِإِذْنِهِ لَمْ يَجْزُ أَنْ تُقَطَّعَ أُذُنُهُ، فيقال: بل هذه الشُّنَنُ من أعظم الأصول، فما خالفها فهو خلافُ الأصولِ وَقَوْلُكُمْ. «إِنَّمَا شَرَعَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ أَخَذَ الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ، فلهذا حَقٌّ فِي الْقِصَاصِ، وَأَمَّا الْعُضْوُ الْجَانِي الْمُتَعَدِّي الَّذِي لَا يُمْكِنُ دَفْعُ ضَرَرِهِ وَعُدْوَانِهِ إِلَّا بِرَمْيِهِ، فَإِنَّ الْآيَةَ لَا تَتَنَاوَلُهُ نَفْيًا، وَلَا إِثْبَاتًا، وَالشُّنَةُ جَاءَتْ بَيَانِ حُكْمِهِ بَيَانًا ابْتِدَائِيًّا لِمَا سَكَتَ عَنْهُ الْقُرْآنُ، لَا مُخَالَفًا لِمَا حَكَمَ بِهِ الْقُرْآنُ. وهذا اسمٌ آخَرُ غَيْرُ فَقْدِ الْعَيْنِ قِصَاصًا، وَغَيْرُ دَفْعِ الصَّائِلِ الَّذِي يُدْفَعُ بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلِ، إِذِ الْمَقْصُودُ دَفْعُ ضَرَرٍ جَنَائِيٍّ، فَإِذَا انْدَفَعَ بِالْعَصَا لَمْ يُدْفَعْ بِالسَّيْفِ، وَأَمَّا هَذَا الْمُتَعَدِّي بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَرَمِ، الَّذِي لَا يُمْكِنُ الْاحْتِرَازُ مِنْهُ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِفَاءِ وَالْحَنْتِلِ، فَهُوَ قِسْمٌ آخَرُ غَيْرُ الْجَانِي وَغَيْرُ الصَّائِلِ الَّذِي لَمْ يَتَحَقَّقْ عُدْوَانُهُ، وَلَا يَقَعُ هَذَا غَالِبًا إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِفَاءِ، وَعَدَمِ مُشَاهَدَةِ غَيْرِ النَّاطِرِ إِلَيْهِ، فَلَوْ كُتِلَفَ الْمَنْظُورُ إِلَيْهِ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى جَنَائِيَّتِهِ لَتَعَدَّرَ هَذَا عَلَيْهِ، وَلَوْ أُمِرَ بِدَفْعِهِ بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلِ ذَهَبَتْ جِنَايَةُ عُدْوَانِهِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَإِلَى حَرِيمِهِ هَذَرًا.

وَالشَّرِيعَةُ الْكَامِلَةُ تَأْتِي هَذَا وَهَذَا، فَكَانَ أَحْسَنَ مَا يُمْكِنُ وَأَصْلَحَهُ وَأَكْفَهُ لَنَا وَلِلْجَانِي، مَا جَاءَتْ بِهِ الشُّنَةُ الَّتِي لَا مُعَارِضَ لَهَا، وَلَا دَافِعَ لِصِحَّتِهَا مِنْ خَذَفٍ مَا هُنَاكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ بَصَرٌ عَادٍ لَمْ يُصَرَّ خَذَفُ الْحَصَاةِ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ بَصَرٌ عَادٍ لَا يُلَوِّمُ إِلَّا نَفْسَهُ، فَهُوَ الَّذِي عَرَّضَهُ صَاحِبُهُ لِلتَّلَفِ، فَأَدْنَاهُ إِلَى الْهَلَاكِ، وَالْخَاذِفُ لَيْسَ بِظَالِمٍ لَهُ. وَالنَّاطِرُ خَائِنٌ ظَالِمٌ، وَالشَّرِيعَةُ أَكْمَلُ وَأَجْلُ مِنْ أَنْ تُضَيِّعَ حَقَّ هَذَا الَّذِي هُتِكَتْ حَرَمَتُهُ وَتُحِيلُهُ فِي الْاِنتِصَارِ عَلَى التَّعْزِيرِ بَعْدَ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ، فَحُكْمُ اللَّهِ بِمَا شَرَعَهُ عَلَى رَسُولِهِ، وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حَكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ» ١. هـ.

٣ - الْقَتْلُ دِفَاعًا عَنِ النَّفْسِ أَوْ الْمَالِ أَوْ الْعِرْضِ: وَمَنْ قَتَلَ شَخْصًا، أَوْ حَيَوَانًا دِفَاعًا عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ عَنْ نَفْسِ غَيْرِهِ، أَوْ عَنْ مَالِهِ، أَوْ مَالِ غَيْرِهِ، أَوْ عَنْ عِرْضِهِ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنِ النَّفْسِ، وَالْمَالِ وَاجِبٌ، فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَلَهُ قَتْلُهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ. رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ... أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يَرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالِي؟... قَالَ: «فَلَا تُغْطِهِ مَالُكَ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟... قَالَ: «قَاتِلْهُ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟... قَالَ: «فَأَنْتَ شَهِيدٌ». قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُهُ؟... قَالَ: «هُوَ فِي النَّارِ». قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: «فَمَنْ أَرَادَ أَخَذَ مَالِ إِنْسَانٍ ظُلْمًا مِنْ

لِصٍّ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ تَسَرَّ لَهُ طَرْدُهُ مِنْهُ وَمَنْعُهُ، فَلَا يَجِلُّ لَهُ قَتْلُهُ، فَإِنْ قَتَلَهُ حِينَئِذٍ فَعَلِيهِ الْقَوْدُ، وَإِنْ تَوَقَّعَ أَقْلٌ تَوَقَّعَ أَنْ يُعَاجِلَهُ اللَّصُّ فَلْيَقْتُلْهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مُدَافِعٌ عَنْ نَفْسِهِ.

ادْعَاءُ الْقَتْلِ بِقَاعاً

إِذَا ادَّعَى الْقَاتِلُ أَنَّهُ قَتَلَ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ، دِفَاعاً عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ عِزِّهِ، أَوْ مَالِهِ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى دَعْوَاهُ قُبِلَ قَوْلُهُ وَسَقَطَ عَنْهُ الْقِصَاصُ وَالْدِّيَّةُ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ الْبَيِّنَةُ عَلَى دَعْوَاهُ، لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ، وَأَمَرَهُ إِلَى وَلِيِّ الدِّمِّ: إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَصَ مِنْهُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْبِرَاءَةُ حَتَّى تُثَبَّتَ الْإِدَانَةُ. وَقَدْ سُئِلَ الْإِمَامُ عَلِيُّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَمَّنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا فَقَتَلَهُمَا؟ فَقَالَ: «إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ^(١) فَلْيُغَطَّ بِرُمِيهِ». فَإِنْ لَمْ يَقُمْ الْقَاتِلُ الْبَيِّنَةَ، وَاعْتَرَفَ وَلِيُّ الدِّمِّ بِأَنَّ الْقَتْلَ كَانَ دِفَاعاً، انْتَفَتَ عَنْهُ الْمَسْئُورِيَّةُ، وَسَقَطَ عَنْهُ الْقِصَاصُ وَالْدِّيَّةُ. رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي سُنَنِهِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يَوْمًا يَتَعَدَّى، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ يَعْدُو، وَفِي يَدِهِ سَيْفٌ مُلَطَّخٌ بِالدِّمِّ، وَوَرَاءَهُ قَوْمٌ يَغْدُونَ خَلْفَهُ، فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ مَعَ عُمَرَ، فَجَاءَ الْآخَرُونَ. فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّ هَذَا قَتَلَ صَاحِبَنَا. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا يَقُولُونَ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنِّي ضَرَبْتُ فِخْذِي امْرَأَتِي، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ فَقَدْ قَتَلْتُهُ. فَقَالَ عُمَرُ: مَا يَقُولُ؟... قَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ ضَرَبَ بِالسَّيْفِ فَوَقَعَ فِي وَسْطِ الرَّجُلِ، وَفِخْذِي الْمَرْأَةِ. فَاخَذَ عُمَرُ سَيْفَهُ فَهَزَّهُ، ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيْهِ. وَقَالَ: إِنْ عَادُوا فَعُدُّ».

وَرَوَى عَنْ الزُّبَيْرِ: «أَنَّهُ كَانَ يَوْمًا قَدْ تَخَلَّفَ عَنِ الْجَيْشِ، وَمَعَهُ جَارِيَةٌ لَهُ، فَأَتَاهُ رَجُلَانِ فَقَالَا: أَغَطَّنَا شَيْئًا. فَأَلْقَى إِلَيْهِمَا طَعَامًا كَانَ مَعَهُ. فَقَالَا: خَلْ عَنِ الْجَارِيَةِ. فَضَرَبَهُمَا بِسَيْفِهِ فَقَطَعَهُمَا بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ». قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «فَإِنْ ادَّعَى الْقَاتِلُ أَنَّهُ صَالٍ عَلَيْهِ، وَأَنْكَرَ أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، فَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ مَعْرُوفًا بِالْبِرِّ، وَقَتَلَهُ فِي مَحَلٍّ لَا رِيْبَةَ فِيهِ، لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُ الْقَاتِلِ. وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْفُجُورِ وَالْقَاتِلُ مَعْرُوفًا بِالْبِرِّ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَاتِلِ مَعَ يَمِينِهِ. لَا سِيَّمًا إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا بِالْتَعَرُّضِ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ».

ضَمَانُ مَا أَتْلَفْتَهُ النَّارُ

مَنْ أَوْقَدَ نَارًا فِي دَارِهِ كَالْمُعْتَادِ، فَهَبَّتِ الرِّيحُ فَاطَارَتْ شَرَارَةً أَخْرَقَتْ نَفْسًا أَوْ مَالًا، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. ذَكَرَ وَكِيعٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ حَصِينٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى الْغَسَّانِيِّ، قَالَ: أَوْقَدَ رَجُلٌ نَارًا لِنَفْسِهِ، فَخَرَجَتْ شَرَارَةٌ مِنْ نَارٍ، حَتَّى أَخْرَقَتْ شَيْئًا لَجَارِهِ، قَالَ فَكَتَبَ فِيهِ إِلَى عَبْدِ

(١) وقيل: يكفي شاهدان «برمته» أي يسلم إلى أولياء المقتول ليقتلوه.

العزير بن حصين، فكتب إليه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «العجماء جبار» وأرى أن النار جبار.

إفساد رزغ الغير

ولَوْ سَقَى أَرْضَهُ سَقِيًّا زَائِدًا عَلَى الْمُعْتَادِ، فَأَفْسَدَ زَرْعَ غَيْرِهِ، ضَمِنَ، إِذَا انْصَبَّ الْمَاءُ مِنْ مَوْضِعٍ لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، لَمْ يَضْمَنْ، حَيْثُ لَمْ يَخْدُثْ مِنْهُ تَعَدُّ.

غَرَقُ السَّفِينَةِ

مَنْ كَانَ لَهُ سَفِينَةٌ يَغْبِزُ بِهَا النَّاسُ وَدَوَائِبُهُمْ، فَغَرَقَتْ بِدُونِ سَبَبٍ مُبَاشِرٍ مِنْهُ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا تَلَفَ بِهَا. فَإِنْ كَانَ غَرَقَهَا بِسَبَبٍ مِنْهُ ضَمِنَ.

ضمان الطبيب

لَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ فِي أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ دِرَايَةُ بِالطَّبِّ، فَعَالَجَ مَرِيضًا فَأَصَابَتْهُ مِنْ ذَلِكَ الْعِلَاجِ عَاقِبَةٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَسْئُولًا عَنْ جَنَائِيهِ، وَضَامِنًا بِقَدْرِ مَا أَخَذَتْ مِنْ ضَرَرٍ، لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ بِعَمَلِهِ هَذَا مُتَعَدِّيًا، وَيَكُونُ الضَّمَانُ فِي مَالِهِ. لِمَا رَوَاهُ عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ، وَلَمْ يُغْلَمْ مِنْهُ قَبْلَ ذَلِكَ الطَّبِّ، فَهُوَ ضَامِنٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ. وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: حَدَّثَنِي بَعْضُ الْوَفْدِ الَّذِينَ قَدِمُوا عَلَيَّ أَبِي. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا طَبِيبٍ تَطَبَّبَ عَلَى قَوْمٍ لَا يَعْرِفُ لَهُ تَطَبَّبَ قَبْلَ ذَلِكَ فَأَعْتَثَ^(١) فَهُوَ ضَامِنٌ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. أَمَّا إِذَا أَخْطَأَ الطَّبِيبُ، وَهُوَ عَالِمٌ بِالطَّبِّ، فَأَيُّ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ تَلَزَّمُ الدِّيَّةَ، وَتَكُونُ عَلَى عَاقِلَتِهِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ^(٢). وَقِيلَ: هِيَ فِي مَالِهِ. وَفِي تَقْرِيرِ الضَّمَانِ الْحِفَاطُ عَلَى الْأَرْوَاحِ، وَنَتِيبَةُ الْأَطْبَاءِ إِلَى وَاجِبِهِمْ، وَاتِّخَاذُ الْحَيْطَةِ اللَّازِمَةِ فِي أَعْمَالِهِمْ الْمُتَعَلِّقَةِ بِحَيَاةِ النَّاسِ. وَيُزَوَّى عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

الرَّجُلُ يُفْضِي زَوْجَتَهُ

وَإِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ فَأَفْضَاهَا، فَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً بَحِثُ يَوْطًا مِثْلُهَا، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنْ^(٣)، وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يَوْطًا مِثْلُهَا، فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ. وَالْإِفْضَاءُ مَاخُودٌ مِنَ الْفَضَاءِ، وَهُوَ الْمَكَانُ الْوَاسِعُ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى الْجَمَاعِ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى

(١) أضر بالمرضى.

(٢) وإذا مات لا يجب عليه القود، وتجب الدية، لأن العلاج كان بإذن المريض.

(٣) هذا مذهب أبي حنيفة وأحمد، وقال الشافعي، ورواية عن مالك: عليه الدية. والمشهور عن مالك: أن فيه حكومة.

بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ^(١). ويكونُ بمعنى اللُّمَسِ، ومنهُ قوله ﷺ: إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَدَهُ إِلَى ذَكَرِهِ، فَلْيَتَرَضَّأْ. والمرادُ به هنا: إزالةُ الحاجِزِ الذي بينَ الفَرَجِ والدُّبُرِ.

الحائِطُ يَقَعُ عَلَى شَخْصٍ فَيَقْتُلُهُ: إِذَا مَالَ حَائِطٌ إِلَى الطَّرِيقِ، أَوْ إِلَى مَلِكٍ غَيْرِهِ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَى شَخْصٍ فَقَتَلَهُ، فَإِنْ كَانَ قَدْ سَبَقَ أَنْ طُولِبَ صَاحِبُهُ بِتَقْضِيهِ وَلَمْ يَتَقَضَّهِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ، ضَمِنَ مَا تُؤْلِفُ بِسَبِيهِ، وَإِلَّا فَلَا يَضْمَنُ ^(٢). وروايةُ أَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ إِلَى مَا لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ الْإِتْلَافُ، ضَمِنَ مَا تُؤْلَفُ بِهِ، سِوَاءَ تَقَدَّمَ إِلَيْهِ فِي نَقْضِهِ، أَمْ لَمْ يَتَقَدَّمْ، أَوْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ، أَمْ لَمْ يُشْهَدَ عَلَيْهِ. وَأَشْهُرُ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ، وَأَظْهَرُ الْوُجُوهِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ.

ضَمَانُ حَافِرِ الْبَيْتِ

إِذَا حَفَرَ إِنْسَانٌ بَيْراً، فَوَقَعَ فِيهِ إِنْسَانٌ، فَإِنْ حَفَرَ فِي أَرْضٍ يَخْلِكُهَا، أَوْ فِي أَرْضٍ لَا يَخْلِكُهَا، وَاسْتَأْذَنَ الْمَالِكَ أَلَّا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَإِنْ حَفَرَ فِيمَا لَا يَخْلِكُ، وَبِلا إِذْنِ صَاحِبِ الْأَرْضِ، ضَمِنَ، وَلَا ضَمَانَ إِذَا كَانَ فِي مِلْكِهِ أَوْ إِذْنِ الْمَالِكِ، أَوْ كَانَ فِي مَوَاتٍ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْتُ جُبَارَةٌ أَيْ أَنَّ مَنْ تَرَدَّى فِيهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَهَلْكَ فَهَدَرَ لَا دِيَّةَ لَهُ. وَقَالَ مَالِكٌ: «إِنْ حَفَرَ فِي مَوْضِعٍ جَرَبَتِ الْعَادَةُ بِالْحَفْرِ فِي مِثْلِهِ، لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ تَعَدَّى فِي الْحَفْرِ ضَمِنَ». وَمَنْ أَمَرَ شَخْصاً مَكْلُفاً أَنْ يَنْزِلَ بَيْراً، أَوْ أَنْ يَصْعَدَ شَجَرَةً، فَفَعَلَ فَهَلْكَ بِنَزُولِهِ الْبَيْتَ، وَصُغُودِهِ الشَّجَرَةَ، لَمْ يَضْمَنْهُ الْإِمْرُ لِعَدَمِ إِكْرَاهِهِ لَهُ. وَمِثْلُ ذَلِكَ الْحَاكِمُ إِذَا اسْتَأْجَرَ شَخْصاً لَذَلِكَ فَهَلْكَ، فَلَا ضَمَانَ، لِعَدَمِ الْجُنَايَةِ وَالتَّعَدِّي مِنْهُ. وَلَوْ سَلَّمَ إِنْسَانٌ نَفْسَهُ، أَوْ وَلَدَهُ، إِلَى سَابِحٍ يُحْسِنُ السَّبَاحَةَ فَغَرِقَ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

الإِذْنُ فِي اخْتِذِ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ

ذهبَ جمهورُ العلماء: إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْلُبَ مَاشِيَةً غَيْرَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ اضْطَرَّ فِي مَخْمَصَةٍ، وَمَالِكُهَا غَيْرُ حَاضِرٍ، فَلَهُ أَنْ يَخْلُبَهَا، وَيَشْرَبَ لَبَنَهَا، وَيَضْمَنَ لِمَالِكِهَا. وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَطْعِمَةِ وَالتَّمَارِ الْمَعْلُوقَةِ فِي الشَّجَرِ، لِأَنَّ الْاضْطِرَّارَ لَا يُنْطِلُ حَقَّ الْغَيْرِ. رَوَى مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَخْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُؤْتَى مَشْرَبَةً ^(٣) فَتُكْسَرَ خِزَانَتُهُ، فَيَنْتَقِلَ مِنْهَا طَعَامُهُ، وَإِنَّمَا تَخْزُنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ

(١) سورة النساء، الآية: ٢١.

(٢) هذا مذهب الأحناف.

(٣) المشربة: كَالْغُرْفَةِ يَوْضَعُ فِيهَا الْمَتَاعُ، فَقَدْ شَبَّهَ الرَّسُولُ ﷺ ضُرُوعَ الْمَوَاشِي فِي حِفْظِ اللَّبَنِ بِالْغُرْفَةِ الَّتِي يَحْفَظُ فِيهَا الْإِنْسَانُ مَتَاعَهُ، وَفِي الْحَدِيثِ إِثْبَاتُ الْقِيَاسِ وَرَدُّ الشَّيْءِ إِلَى نَظِيرِهِ.

أَطْعَمَاتِهِمْ، فَلَا يَخْتَلِيَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ». وقال الشافعي: لا يضمن، لأن المسؤولية تسقط بالاضطرار، لوجود الإذن من الشارع، ولا يجتمع إذن وضمان.

القَسَامَةُ

القَسَامَةُ: تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْحُسْنِ وَالْجَمَالِ. والمقصود بها هنا: الأيمان، مأخوذة من أَقْسَمَ، يُقْسِمُ إِقْسَامًا وَقَسَامَةً. فهي مَصْدَرٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَسَمِ، كاشتقاق الجماعة من الجمع. وصورتها: أَنْ يُوجَدَ قَتِيلٌ لَا يُعْرِفُ قَاتِلَهُ، فتجري القَسَامَةُ على الجماعة التي يُمكن أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مَحْضُورًا فِيهِمْ، بشرط أن يكون عليهم لوث^(١) ظاهر، بأن يوجد القَتِيلُ بين قوم من الأعداء، ولا يُخَالِطُهُمْ غَيْرُهُمْ، أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء، وتفرقوا عن قَتِيلٍ، أو وُجِدَ فِي نَاحِيَةٍ، وَهَنَّاكَ رَجُلٌ مُخْتَضَبٌ بِدَمِهِ. فإذا كان القَتِيلُ فِي بَلَدَةٍ، أو فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِهَا، أو قَرِيبًا مِنْهَا، أُجْرِيَتِ الْقَسَامَةُ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدَةِ. وَإِنْ وَجِدَتْ جُثَّتُهُ بَيْنَ بَلَدَيْنِ، أُجْرِيَتِ الْقَسَامَةُ عَلَى أَقْرَبِيهَا مَسَافَةً مِنْ مَكَانِ جُثَّتِهِ. وَكَيْفِيَةُ الْقَسَامَةِ، هِيَ: أَنْ يَخْتَارَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ خَمْسِينَ رَجُلًا مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ لِيَحْلِفُوا بِاللَّهِ أَنَّهُمْ مَا قَتَلُوهُ وَلَا عَلِمُوا لَهُ قَاتِلًا. فَإِنْ حَلَفُوا سَقَطَتْ عَنْهُمْ الدِّيَّةُ، وَإِنْ أَبَوْا، وَجِبَتْ دِيَّتُهُ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدَةِ جَمِيعًا. وَإِنْ التَّبَسَّ الْأَمْرُ كَانَتْ دِيَّتُهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

النظام الغزبي الذي أقره الإسلام

وكانت القسامة معمولاً بها في الجاهلية، فأقرها الإسلام على ما كانت عليه. وحكمة إقرار الإسلام لها؛ أنها مظهر من مظاهر حماية النفس، وحتى لا يذهب دم القَتِيلِ هَذَرًا. أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَوَّلَ قَسَامَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: «كَانَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، اسْتَأْجَرَهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ قَحْذٍ أُخْرَى فَاَنْطَلَقَ مَعَهُ فِي إِبِلِهِ فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ قَدْ انْقَطَعَتْ عَزْوُهُ جَوَالِقِهِ، فَقَالَ: اغْنِنِي بِعِقَالٍ أَشَدَّ بِهِ عَزْوَةَ جَوَالِقِي؛ فَأَعْطَاهُ عِقَالًا فَشَدَّ بِهِ عَزْوَةَ جَوَالِقِهِ. فَلَمَّا نَزَلُوا عُقِلَتِ الْإِبِلُ إِلَّا بِعِيرٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَهُ: مَا بَالُ هَذَا الْبَعِيرِ لَمْ يُعْقَلْ مِنْ بَيْنِ الْإِبِلِ. قَالَ: لَيْسَ لَهُ عِقَالٌ. قَالَ: فَإِنَّ عِقَالَهُ؟... فَحَذَفَهُ بِعَصَا كَانَ فِيهِ أَجْلُهُ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ. فَقَالَ لَهُ: أَتَشْهَدُ الْمَوْسِمَ؟... قَالَ: مَا أَشْهَدُهُ، وَرَبِّمَا شَهِدْتُهُ. قَالَ: هَلْ أَنْتَ مُبْلَغٌ عَنِّي رَسُولًا، مَرَّةً مِنَ الذَّهْرِ؟... قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِذَا شَهِدْتَ، فَنَادِ: يَا قُرَيْشُ، فَإِذَا أَجَابُوكَ. فَنَادَى: يَا آلَ بَنِي

هاشم، فإن أجابوك، فسَل: عن أبي طالب، فأخبره أن فلاناً قتلني في عَقَال. ومات المُسْتَأْجِرُ. فلَمَّا قَدِمَ الذي استأجره أناه أبو طالب. فقال: ما فَعَلَ صاحِبُنَا؟... قال: مَرِضَ فَأَخَسَنَتِ الْقِيَامَ عَلَيْهِ وَوَلَّيْتُ دَفْنَهُ. قال: قد كَانَ أَهْلُ ذَاكَ مِنْكَ. فَمَكَتْ جِيناً، ثم إِنَّ الرَّجُلَ الذي أوصى إِلَيْهِ، أَنْ يُبَلِّغَ عَنْهُ، وَافَى الْمَوْسِمَ. فقال: يا قُرَيْشُ. قالوا: هُذِهِ قُرَيْشُ. قال: يا آلَ بني هاشم. قالوا: هُذِهِ بنو هاشم. قال: أَيْنَ أَبُو طَالِبٍ؟... قالوا: هُذَا أَبُو طَالِبٍ. قال: أَمَرَنِي فَلَانٌ أَنْ أُبَلِّغَكَ رِسَالَهُ؛ أَنْ فَلَاناً قَتَلَهُ فِي عَقَالٍ.

فأنابه أبو طالب؛ فقال: اخْتَرِ مِنَّا إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تُؤَدِّيَ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ؛ فَإِنَّكَ قَتَلْتَ صَاحِبَنَا؛ وَإِنْ شِئْتَ خَلَفَ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ أَنْكَ لَمْ تَقْتُلْهُ، فَإِنْ أَبَيْتَ قَتَلْنَاكَ بِهِ. فَأَتَى قَوْمَهُ فَأَخْبَرَهُمْ، فقالوا: نَخْلِفُ. فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مِنْهُمْ، كَانَتْ قَدْ وَلَدَتْ مِنْهُ. فَقَالَتْ: يَا أَبَا طَالِبٍ. أَحِبْ أَنْ يُجَبَّرَ ابْنِي هَذَا بِرَجُلٍ مِنَ الْخَمْسِينَ وَلَا تُضَيِّرْ يَمِينَهُ حَيْثُ تُضَيِّرُ الْإِيمَانَ. ففَعَلَ؛ فَأَنَاهُ رَجُلٌ مِنْهُمْ. فقال: يَا أَبَا طَالِبٍ؛ أَرَدْتُ خَمْسِينَ رَجُلًا أَنْ يَخْلِفُوا مَكَانَ مِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ، فَيُضَيَّبُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ بَعِيرَانِ، هَذَانِ الْبَعِيرَانِ فَاقْبَلْهُمَا مِنِّي وَلَا تُضَيِّرْ يَمِينِي، حَيْثُ تُضَيِّرُ الْإِيمَانَ؛ فَقَبِلْهُمَا، وَجَاءَ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ فَحَلَفُوا. قال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا حَالَ الْحَوْلُ، وَمِنَ الثَّمَانِيَّةِ وَالْأَرْبَعِينَ عَيْنٌ تَطْرُفُ».

الْاِخْتِلَافُ فِي الْحُكْمِ بِالْقَسَامَةِ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ الْحُكْمِ بِالْقَسَامَةِ. فَقَالَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ: بِوَجُوبِ الْحُكْمِ بِهَا. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهَا. قَالَ ابْنُ رُشْدٍ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: «وَأَمَّا وَجُوبُ الْحُكْمِ عَلَى الْجُمْلَةِ، فَقَالَ بِهِ جُمْهُورُ فُقَهَاءِ الْأَنْصَارِ: مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدُ، وَسُفْيَانُ، وَذَاوُدُ، وَأَصْحَابُهُمْ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ فُقَهَاءِ الْأَنْصَارِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ: سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبُو قِلَابَةَ، وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَابْنُ عِلِيَّةٍ: لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهَا. وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ مَا ثَبَتَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، مِنْ حَدِيثِ حُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّهُمْ مُخْتَلِفُونَ فِي أَلْفَاظِهِ. وَعُمْدَةُ الْفَرِيقِ الثَّانِي لَعَدَمِ جَوَازِ الْحُكْمِ بِهَا: أَنَّ الْقَسَامَةَ مُحَالِفَةٌ لِأَصُولِ الشَّرْعِ الْمُجْمَعِ عَلَى صِحَّتِهَا، فَمِنْهَا: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الشَّرْعِ أَنْ لَا يَخْلِفَ أَحَدٌ إِلَّا عَلَى مَا عَلِمَ قَطْعًا، أَوْ شَاهِدًا حِسًّا، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَفْسِمُ أَوْلِيَاءُ الدَّمِّ، وَهُمْ لَمْ يُشَاهِدُوا الْقَتِيلَ، بَلْ قَدْ يَكُونُونَ فِي بَلَدٍ، وَالْقَتْلُ فِي بَلَدٍ آخَرَ. وَلِذَلِكَ رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَبْرَزَ سَرِيرَهُ يَوْمًا لِلنَّاسِ، ثُمَّ أَدْنَى لَهُمْ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي الْقَسَامَةِ؟... فَأَضْبَ الْقَوْمُ، وَقَالُوا: نَقُولُ: إِنَّ الْقَسَامَةَ الْقَوْدُ بِهَا حَقٌّ، قَدْ أَقَادَ بِهَا الْخُلَفَاءُ. فَقَالَ: مَا تَقُولُ يَا أَبَا قِلَابَةَ؟... وَنَصَّبَنِي لِلنَّاسِ. فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، عِنْدَكَ أَشْرَافُ الْعَرَبِ، وَرُؤَسَاءُ الْأَجْنَادِ،

أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ رَجُلًا شَهِدُوا عَلَى رَجُلٍ، أَنَّهُ زَنَّا بِدَمَشَقٍ وَلَمْ يَرَوْهُ، أَكُنْتَ تَرْجُمُهُ؟... قال: لا... قُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ خَمْسِينَ رَجُلًا شَهِدُوا عِنْدَكَ عَلَى رَجُلٍ، أَنَّهُ سَرَقَ بِحِمَصٍ، وَلَمْ يَرَوْهُ، أَكُنْتَ تَقْطَعُهُ؟... قَالَ: لَا... وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ: قُلْتُ: فَمَا بِالْهُمِّ إِذَا شَهِدُوا أَنَّهُ قَتَلَهُ بِأَرْضِ كَذَا، وَهُمْ عِنْدَكَ، أَقَدَّتْ بِشَهَادَتِهِمْ، قَالَ: فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فِي الْقَسَامَةِ، أَنَّهُمْ إِنْ أَقَامُوا شَاهِدِي عَدْلٍ: أَنَّ فُلَانًا قَتَلَهُ، فَأَقْدِهِ وَلَا يُقْتَلْ بِشَهَادَةِ الْخَمْسِينَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا. قالوا: «وَمِنْهَا: أَنَّ مِنَ الْأَصُولِ، أَنَّ الْأَيْمَانَ لَيْسَ لَهَا تَأْثِيرٌ فِي إِسَاطَةِ الدَّمَاءِ». وَمِنْهَا: «أَنَّ مِنَ الْأَصُولِ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَالْبَيِّنُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». وَمِنْ حُجَّتِهِمْ: «أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَكَمَ بِالْقَسَامَةِ، وَإِنَّمَا كَانَتْ حُكْمًا جَاهِلِيًّا، فَتَلَطَّفَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُرِيَهُمْ كَيْفَ لَا يَلْزَمُ الْحُكْمُ بِهَا، عَلَى أَصُولِ الْإِسْلَامِ، وَلِذَلِكَ قَالَ لَهُمْ: «اتَّخِلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا - أَغْنِي لَوْلَاةِ الدَّمِ، وَهُمْ الْأَنْصَارُ - ١؟» قالوا: كَيْفَ نَحْلِفُ، وَلَمْ نُشَاهِدْ؟... قَالَ: فَيَحْلِفُ لَكُمْ الْيَهُودُ. قالوا: كَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ؟... قالوا: فَلَوْ كَانَتْ الشُّنَّةُ أَنْ يَحْلِفُوا وَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا لَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ الشُّنَّةُ». قَالَ: إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَثَارُ غَيْرَ نَصٍّ فِي الْقَضَاءِ بِالْقَسَامَةِ، وَالتَّأْوِيلِ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا، فَصَرَّفُهَا بِالتَّأْوِيلِ إِلَى الْأَصُولِ أُولَى. وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِهَا وَبِخَاصَّةٍ «مَالِكٍ»، فَرَأَى أَنَّ شُنَّةَ الْقَسَامَةِ، شُنَّةٌ مُنْفَرَدَةٌ بِنَفْسِهَا، مُحْصَصَةٌ لِلْأَصُولِ، كَسَائِرِ الشُّنَنِ الْمُحْصَصَةِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي ذَلِكَ حَوَاطَةُ الدَّمَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ لَمَّا كَانَ يَكْثُرُ، وَكَانَ يَقِلُّ قِيَامُ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ لِكَوْنِ الْقَاتِلِ إِنَّمَا يَتَحَرَّى بِالْقَتْلِ مَوَاضِعَ الْحَلَوَاتِ، جُعِلَتْ هَذِهِ الشُّنَّةُ حِفْظًا لِلدَّمَاءِ، لِكَرِّ هَذِهِ الْعِلَّةِ تَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي قِطَاعِ الطَّرِيقِ، وَالشَّرَاقِ، وَذَلِكَ أَنَّ السَّارِقَ تَعَسَّرَ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَاطِعُ الطَّرِيقِ. فَلِهَذَا أَجَازَ مَالِكٌ شَهَادَةَ الْمُسْلُومِينَ عَلَى السَّالِبِينَ، مَعَ مُخَالَفَةِ ذَلِكَ لِلْأَصُولِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلُومِينَ مُدَّعُونَ عَلَى سَلْبِهِمْ». انتهى.

التَّغْزِيرُ

١ - تَعْرِيفُهُ: يَأْتِي التَّغْزِيرُ بِمَعْنَى «التَّعْظِيمِ وَالتَّنْصِرَةِ» مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ﴾^(١). أَيْ تُعْظِمُوهُ وَتَنْصِرُوهُ. وَيَأْتِي بِمَعْنَى الْإِهَانَةِ: يُقَالُ عَزَرَ فُلَانٌ فُلَانًا؛ إِذَا أَهَانَهُ زَجْرًا وَتَأْدِيبًا لَهُ عَلَى ذَنْبٍ وَقَعَ مِنْهُ. وَالْمَقْصُودُ بِهِ فِي الشَّرْعِ: التَّأْدِيبُ عَلَى ذَنْبٍ لَا حَدَّ فِيهِ وَلَا كَفَّارَةَ. أَيْ أَنَّهُ عُقُوبَةٌ تَأْدِيبِيَّةٌ يَفْرِضُهَا الْحَاكِمُ^(٢) عَلَى جُنَايَةٍ^(٣) أَوْ مَعْصِيَةٍ لَمْ

(١) سورة الفتح، الآية: ٩.

(٢) الحاكم: هو الذي ينفذ أحكام الإسلام وقيم حدوده ويتقيد بتعاليمه.

(٣) الجنائية في العرف القانوني: هي الجريمة التي تكون عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة أو السجن.

يُعِينُ الشَّرْعُ لَهَا عُقُوبَةً أَوْ حَدَّ لَهَا عُقُوبَةً وَلَكِنْ لَمْ تَتَوَقَّزْ فِيهَا شُرُوطَ التَّنْفِيزِ مِثْلُ الْمُبَاشَرَةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ، وَسَرَقَةٍ مَا لَا قَطْعَ فِيهِ؛ وَجَنَائِيَّةٍ لَا قَصَاصَ فِيهَا؛ وَإِثْبَانِ الْمَرْأَةِ الْمَرْأَةِ. وَالْقَذْفُ بِغَيْرِ الزَّانَا. ذَلِكَ أَنَّ الْمَعَاصِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ:

- ١ - نَوْعٌ فِيهِ حَدٌّ، وَلَا كَفَّارَةٌ فِيهِ: وَهِيَ الْحُدُودُ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا.
 - ٢ - وَنَوْعٌ فِيهِ كَفَّارَةٌ، وَلَا حَدٌّ فِيهِ. مِثْلُ: الْجِمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَالْجِمَاعِ فِي الْإِحْرَامِ.
 - ٣ - وَنَوْعٌ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ وَلَا حَدٍّ، كَالْمَعَاصِي الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا؛ فَيَجِبُ فِيهَا التَّعْزِيرُ.
- ٢ - مَشْرُوعِيَّتُهُ: وَالْأَصْلُ فِي مَشْرُوعِيَّتِهِ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ بَهْرِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ فِي التَّهْمَةِ» صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَبْسُ احْتِيَاظِيًّا حَتَّى تَظْهَرَ الْحَقِيقَةُ. وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ هَانِيءِ بْنِ يَتَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَجْلِدُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ، إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى». وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُعَزَّرُ وَيُؤَدَّبُ، بِحَلْقِ الرَّأْسِ وَالتَّنْفِي وَالضَّرْبِ - كَمَا كَانَ يَحْرُقُ حَوَائِثَ الْحُمَارَيْنِ، وَالْقَرْيَةَ الَّتِي يُنَازِعُ فِيهَا الْحُمْرُ. وَحَرَقَ قَصْرَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ بِالْكُوفَةِ، لَمَّا احْتَجَبَ فِيهِ عَنِ الرَّعِيقَةِ. وَقَدْ اتَّخَذَ دِرَّةً يَضْرِبُ بِهَا مَنْ يَسْتَحِقُّ الضَّرْبَ، وَاتَّخَذَ دَارًا لِلْسَّجْنِ، وَضَرَبَ النَّائِحَةَ حَتَّى بَدَا شَعْرُهَا^(١). وَقَالَ الْأَيْمَنُ الثَّلَاثَةُ: إِنَّهُ وَاجِبٌ^(٢). وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

حِكْمَةُ مَشْرُوعِيَّتِهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُدُودِ: وَقَدْ شَرَعَهُ الْإِسْلَامُ لِتَأْدِيبِ الْعَصَاةِ وَالْخَارِجِينَ عَلَى الظُّلَامِ، فَالْحِكْمَةُ فِيهِ هِيَ الْحِكْمَةُ مِنْ شَرْعِيَّةِ الْحُدُودِ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي مَوَاضِعِهَا، إِلَّا أَنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنِ الْحُدُودِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

- ١ - أَنَّ الْحُدُودَ يَسَاوَى النَّاسُ فِيهَا جَمِيعًا؛ بَيْنَمَا التَّعْزِيرُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِهِمْ. فَإِذَا زَلَّ رَجُلٌ كَرِيمٌ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْ زَلَّتِهِ. وَإِذَا عُوقِبَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ يَنْتَبِهُ أَنْ تَكُونَ عُقُوبَتُهُ أَخَفَ مِنْ عُقُوبَةٍ مَنِ ارْتَكَبَ مِثْلَ زَلَّتِهِ، مِمَّنْ هُوَ دُونُهُ فِي الشَّرَفِ وَالْمَنْزِلَةِ. رَوَى أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ غَضَبَهُمْ، إِلَّا الْحُدُودَ». أَيْ إِذَا زَلَّ رَجُلٌ مِمَّنْ لَا يُعْرَفُ بِالشَّرِّ زَلَّةً، أَوْ ارْتَكَبَ صَغِيرَةً مِنَ الصَّغَائِرِ، أَوْ كَانَ طَائِعًا وَكَانَتْ هَذِهِ هِيَ أُولَى خَطَايَاهُ - فَلَا تُؤَاخِذْهُ. وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْمُواخَذَةِ، فَلْتَكُنْ مُؤَاخَذَةً خَفِيفَةً.

(١) ويُراجع في ذلك إغاثة اللهفان لابن قيم الجوزية.

(٢) أي أن التعزير فيما شرع فيه التعزير واجب.

٢- أَنْ الْحُدُودَ لَا تَجُوزُ فِيهَا الشَّفَاعَةُ بَعْدَ أَنْ تُرْفَعَ إِلَى الْحَاكِمِ، بَيْنَمَا التَّعَاذِيرُ يَجُوزُ فِيهَا الشَّفَاعَةُ.

٣- أَنْ مَنْ مَاتَ بِالتَّعْزِيرِ، فَإِنْ فِيهِ الضَّمَانُ، فَقَدْ أَزْهَبَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امْرَأَةً، فَأَخْصَصَتْ بَطْنَهَا، فَأَلْقَتْ جَنِينًا مَيِّتًا، فَحَمَلَ دِيَّةً جَنِينَهَا^(١). وقال أبو حنيفة وَمَالِكٌ لَا ضَمَانَ، وَلَا شَيْءَ، لَأَنَّ التَّعْزِيرَ وَالْحَدَّ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

٤- صِفَةُ التَّعْزِيرِ: وَالتَّعْزِيرُ يَكُونُ بِالْقَوْلِ: مِثْلُ التَّوْبِيخِ، وَالرَّجْرِ، وَالْوَعْظِ، وَيَكُونُ بِالْفِعْلِ، حَسَبَ مَا يَنْتَضِيهِ الْحَالُ، كَمَا يَكُونُ بِالضَّرْبِ، وَالْحَبْسِ، وَالْقَيْدِ، وَالنَّفْيِ، وَالْعَزْلِ، وَالرَّفْتِ. روى أبو داود، أَنَّهُ أَبِي النَّبِيِّ ﷺ، بِمُحَنِّثٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ بِالْحِجَاءِ. فقال ﷺ: «مَا بَالُ هَذَا؟»... فقالوا: يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ. فَأَمَرَ بِهِ فَنَفِيَ إِلَى الْبَقِيعِ. فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَفَثْلُهُ؟... فقال ﷺ: «إِنِّي نَهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ». وَلَا يَجُوزُ التَّعْزِيرُ بِحُلِيِّ اللَّحْيَةِ، وَلَا بِتَخْرِيبِ الدُّورِ، وَقَلْعِ الْبَسَاتِينِ، وَالزُّرُوعِ، وَالشُّمَارِ، وَالشُّجَرِ. كَمَا لَا يَجُوزُ بِجَذْعِ الْأَنْفِ، وَلَا بِقَطْعِ الْأَذْنِ أَوْ الشَّفَةِ أَوْ الْأَنَامِلِ، لَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُعْهَدْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصُّحَابَةِ.

٥- الزِّيَادَةُ فِي التَّعْزِيرِ عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ: تَقَدَّمَ حَدِيثُ هَانِيءِ بْنِ نِيَّارٍ، النَّهْثِيُّ فِي التَّعْزِيرِ عَنِ الزِّيَادَةِ عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ. وَقَدْ أَخَذَ بِهَذَا أَحْمَدُ، وَاللِّثِّي، وَإِسْحَاقُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. فَقَالُوا: لَا تَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَى عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ الَّتِي قَرَّرَهَا الشَّارِعُ. وَذَهَبَ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَآخَرُونَ، إِلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْعَشْرَةِ، وَلَكِنْ لَا يَبْلُغُ أَذْنَى الْحُدُودِ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَبْلُغُ بِالتَّعْزِيرِ فِي الْمَعْصِيَةِ قَدْرَ الْحَدِّ فِيهَا. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فَلَا يَبْلُغُ بِالتَّعْزِيرِ عَلَى النَّظَرِ وَالْمُبَاشَرَةِ حَدَّ الزُّنَى، وَلَا عَلَى السَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ جِرْزٍ حَدَّ الْقَطْعِ، وَلَا يَبْلُغُ بِالتَّعْزِيرِ فِي الْمَعْصِيَةِ قَدْرَ الْحَدِّ فِيهَا. وَلَا عَلَى السَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ جِرْزٍ حَدَّ الْقَطْعِ، وَلَا عَلَى السَّبِّ مِنْ غَيْرِ قَذْفٍ حَدَّ الْقَذْفِ. وَقِيلَ: يَجْتَهِدُ وَلِيُّ الْأَمْرِ، وَيُقَدِّرُ الْعُقُوبَةَ حَسَبَ الْمَصْلَحَةِ وَيَقْدِرُ الْحَرِيمَةَ.

٦- التَّعْزِيرُ بِالْقَتْلِ: وَالتَّعْزِيرُ بِالْقَتْلِ أَجَازَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَمَنْعَهُ بَعْضُ آخَرٍ!... وَقَدْ جَاءَ فِي ابْنِ عَابِدِينَ تَفْلَافًا عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: «إِنْ مِنْ أَصُولِ الْحَنْفِيَّةِ، أَنَّ مَا لَا قَتْلَ فِيهِ عِنْدَهُمْ مِثْلُ الْقَتْلِ بِالْمُتَّقِلِ، وَفَاجِئَةِ الرِّجَالِ، إِذَا تَكَرَّرَتْ، فَلِلْإِمَامِ أَنْ يَقْتُلَ فَاعِلَهُ، وَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْحَدِّ الْمَقْدَرِ إِذَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي ذَلِكَ».

(١) قيل: إن الدية تجب في بيت المال؛ وقيل هي على عاقلة ولي الأمر.

٧- التَّغْزِيرُ بِأَخْذِ الْمَالِ: وَيَجُوزُ التَّغْزِيرُ بِأَخْذِ الْمَالِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي يَوْسُفَ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ. قَالَ صَاحِبُ مُعَيِّنِ الْحُكَامِ: «وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْعُقُوبَةَ الْمَالِيَّةَ مَنْسُوخَةٌ، فَقَدْ غَلَطَ عَلَى مَذَاهِبِ الْأَيُّمَةِ، تَقْلًا وَاسْتِذْلَالًا، وَلَيْسَ يَسْهُلُ دَعْوَى نَسْخِهَا، وَالْمُدْعُونَ لِلنَّسْخِ لَيْسَ مَعَهُمْ سُنَّةٌ وَلَا إِجْمَاعٌ، يُصَحِّحُ دَعْوَاهُمْ. إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: مَذْهَبُ أَصْحَابِنَا لَا يَجُوزُ. وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ، عَزَّرَ بِحِزْمَانِ النَّصِيبِ الْمُسْتَحَقِّ مِنَ السَّلْبِ، وَأَخْبَرَ عَنْ تَغْزِيرِ مَانِعِ الزَّكَاةِ بِأَخْذِ شَطْرِ مَالِهِ. فَقَالَ ﷺ: فِيمَا يَزُوِيهِ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّنَائِي: «مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا، وَشَطْرَ مَالِهِ، عَزَمَةٌ مِنَ عَزَمَاتِ رَبَّنَا».

٨- التَّغْزِيرُ مِنْ حَقِّ الْحَاكِمِ: وَالتَّغْزِيرُ يَتَوَلَّاهُ الْحَاكِمُ؛ لِأَنَّ لَهُ الْوِلَايَةَ الْعَامَّةَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ. وَفِي سُبُلِ السَّلَامِ لِلصَّنْعَانِي: «وَلَيْسَ التَّغْزِيرُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ؛ إِلَّا لثَلَاثَةٍ:

١- الْأَوَّلُ: الْأَبُ، فَإِنَّ لَهُ تَغْزِيرَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ لِلتَّغْلِيمِ، وَالزُّجْرَ عَنْ سَيِّئِ الْأَخْلَاقِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأُمَّ فِي مَسْأَلَةِ زَمَنِ الصَّبَا، فِي كِفَالَتِهِ، لَهَا ذَلِكَ، وَلِلْأُمِّ بِالصَّلَاةِ، وَالضَّرْبِ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَغْزِيرُ الْبَالِغِ وَإِنْ كَانَ سَفِيهًا.

٢- وَالثَّانِي: السَّيِّدُ، يُعَزَّرُ رَقِيقُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَفِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى الْأَصَحِّ.

٣- وَالثَّالِثُ: الزَّوْجُ، لَهُ تَغْزِيرُ زَوْجَتِهِ فِي أَمْرِ النُّشُورِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْفَرَّانُ وَهَلْ لَهُ ضَرْبُهَا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا؟... الظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكْفِ فِيهَا الزُّجْرُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، وَالزَّوْجُ مِنْ جُمْلَةِ مَنْ يُكَلَّفُ بِالْإِنْكَارِ بِالْيَدِ، أَوِ اللِّسَانِ، أَوِ الْجَنَانِ، وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلَانِ. ١. هـ.

وكَذَلِكَ يَجُوزُ لِلْمُعَلِّمِ تَأْدِيبُ الصَّبِيَّانِ.

٩- الضَّمَانُ فِي التَّغْزِيرِ: وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْإِبِ إِذَا أَدَبَ وَلَدَهُ، وَلَا عَلَى الزَّوْجِ إِذَا أَدَبَ زَوْجَتَهُ. وَلَا عَلَى الْحَاكِمِ إِذَا أَدَبَ الْمَخْكُومَ بِشَرْطِ أَلَّا يُسْرِفَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَيَزِيدَ عَلَى مَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ. فَإِذَا أَسْرَفَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فِي التَّأْدِيبِ كَانَ مُتَعَدِّيًا، وَضَمِنَ بِسَبَبِ تَعَدِّيهِ مَا أَتْلَفَهُ.

بِعَوْنِهِ تَعَالَى انْتَهَى الْمُجَلَّدُ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ فُفْهِ السُّنَّةِ وَيَلِيهِ الْمُجَلَّدُ الثَّالِثُ مُبْتَدِئًا بِالسَّلَامِ فِي الْإِسْلَامِ.

فهرس المحتويات

١١٤ الجَهَازُ	٣ خطبة الكتاب
١١٥ النَّقْطَةُ	٥ الرِّوَاكُ
١٢٥ الْحَقُوقُ غَيْرُ الْمَادِيَةِ	٥ الْأَتِكْحَةُ الَّتِي هَدَمَهَا الْإِسْلَامُ
١٣٣ الْإِبْلَاءُ	٦ التَّرْغِيبُ فِي الرِّوَاكِ
١٣٤ حَقُّ الرِّوَاكِ عَلَى رَوْجَتِهِ	٩ حِكْمَةُ الرِّوَاكِ
١٤١ التَّبَرُّجُ	١١ حُكْمُ الرِّوَاكِ
١٤٩ تَرْئُفُ الرَّجُلِ لِرَوْجَتِهِ	١٣ الْإِعْرَاضُ عَنِ الرِّوَاكِ وَسَبِيهِ
١٥٠ حَدِيثُ أُمِّ زَرْعٍ	١٤ اخْتِيَارُ الرِّوَاكِ
١٥٣ الْخُطْبَةُ قَبْلَ الرِّوَاكِ	١٦ اخْتِيَارُ الرِّوَاكِ
١٥٥ الدُّعَاءُ بَعْدَ الْعَقْدِ	١٧ الْخُطْبَةُ
١٥٥ إِعْلَانُ الرِّوَاكِ	٢٣ عَقْدُ الرِّوَاكِ
١٥٦ الْغِنَاءُ عِنْدَ الرِّوَاكِ	٢٦ شُرُوطُ صِبْغَةِ الْعَقْدِ
١٥٧ وَصَايَا الرِّوَاكِ	٢٨ رَوَاكُ الْمُنْعَةِ
١٥٨ الْوَلِيْمَةُ	٣١ رَوَاكُ التَّحْلِيلِ
١٦٠ رَوَاكُ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ	٣٤ صِبْغَةُ الْعَقْدِ الْمُفْتَرَنَةُ بِالْشَّرْطِ
١٦٢ الطَّلَاقُ	٣٨ شُرُوطُ صِحَّةِ الرِّوَاكِ
١٦٥ الطَّلَاقُ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ وَحْدَهُ	٤١ شُرُوطُ نَفَازِ الْعَقْدِ
١٦٦ مَنْ يَقَعُ مِنْهُ الطَّلَاقُ	٤١ شُرُوطُ لُزُومِ عَقْدِ الرِّوَاكِ
١٦٩ مَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ	٤٨ الْمُحَرَّمَاتُ مِنَ النِّسَاءِ
١٦٩ مَنْ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ	٤٨ الْمُحَرَّمَاتُ مُؤَبَّدًا
١٧٠ الطَّلَاقُ قَبْلَ الرِّوَاكِ	٦١ الْمُحَرَّمَاتُ مُؤَقَّتًا
١٧٠ مَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ	٦٥ الزَّنى والرِّوَاكُ
١٧١ ١ - الطَّلَاقُ بِاللَّفْظِ	٧٠ رَوَاكُ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ
١٧٢ هَلْ تَحْرِيمُ الْمَرْأَةِ يَقَعُ طَلَاقًا	٧١ رَوَاكُ الصَّابِئَةِ
١٧٢ الْحَلْفُ بِأَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ	٨٦ الْوَلَايَةُ عَلَى الرِّوَاكِ
١٧٢ ٢ - الطَّلَاقُ بِالْكِتَابَةِ	٩٦ الْوَكَاةُ فِي الرِّوَاكِ
١٧٣ ٣ - إِشَارَةُ الْأَخْرَاسِ	٩٨ الْكِفَاءَةُ فِي الرِّوَاكِ
١٧٣ ٤ - إِزْسَالُ رَسُولٍ	١٠٥ الْحَقُوقُ الرِّوَاكِيَّةُ
١٧٣ الْإِشْهَادُ عَلَى الطَّلَاقِ	١٠٥ الْحَقُوقُ الْمُشْتَرَكَةُ بَيْنَ الرِّوَاكِينِ
١٧٥ التَّجْزِيزُ وَالتَّعْلِيلُ	١٠٦ الْحَقُوقُ الْوَاجِبَةُ لِلرِّوَاكِ عَلَى رَوْجَتِهَا
١٧٧ الطَّلَاقُ السَّنِّيُّ وَالْبِدْعِيُّ	١٠٦ الْمَهْرُ

٣٦١ الْقِصَاصُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ
 ٣٦٢ الْقِصَاصُ فِي الْأَطْرَافِ
 ٣٦٣ الْقِصَاصُ مِنْ جِرَاحِ الْعَنْدِ
 ٣٦٧ الْاِغْتِدَاءُ بِالْجَرْحِ أَوْ اخْذِ الْمَالِ
 ٣٦٧ الْاِقْتِصَاصُ مِنَ الْحَاكِمِ
 ٣٦٩ الدِّيَّةُ
 ٣٧٤ دِيَّةُ الْأَعْضَاءِ
 ٣٧٦ دِيَّةُ مَنَافِعِ الْأَعْضَاءِ
 ٣٧٦ دِيَّةُ الشَّجَاجِ
 ٣٧٧ دِيَّةُ الْمَرْأَةِ
 ٣٧٨ دِيَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ
 ٣٧٩ دِيَّةُ الْبَحَيْنِ
 ٣٨٠ لَا دِيَّةَ إِلَّا بَعْدَ الْبُرْءِ
 ٣٨١ وَجُودُ قَتِيلٍ بَيْنَ قَوْمٍ مُتَشَاكِرِينَ
 ٣٨١ ضَمَانُ صَاحِبِ الدَّابَّةِ
 ٣٨٢ ضَمَانُ الْقَائِدِ وَالرَّاكِبِ وَالسَّائِقِ
 ٣٨٢ ضَمَانُ مَا أَتْلَفْتَهُ الْمَوَاشِي مِنَ الرُّزُوعِ وَالنَّمَارِ
 ٣٨٣ وَغَيْرِهَا
 ٣٨٤ ضَمَانُ مَا أَتْلَفْتَهُ الطُّيُورُ
 ٣٨٤ ضَمَانُ مَا أَصَابَهُ الْكَلْبُ أَوْ الْهَرُّ
 ٣٨٥ مَا لَا ضَمَانَ فِيهِ
 ٣٨٧ ادْعَاءُ الْقَتْلِ دِفَاعًا
 ٣٨٧ ضَمَانُ مَا أَتْلَفْتَهُ النَّارُ
 ٣٨٨ لِإِسَادِ زَرْعِ الْغَيْرِ
 ٣٨٨ غَرَقُ السَّفِينَةِ
 ٣٨٨ ضَمَانُ الطَّبِيبِ
 ٣٨٨ الرَّجُلُ يُفْضِي زَوْجَتَهُ
 ٣٨٩ ضَمَانُ حَافِرِ الْبِشْرِ
 ٣٨٩ الْإِذْنُ فِي اخْذِ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ
 ٣٩٠ الْقِسَامَةُ
 ٣٩٠ النِّظَامُ الْعَرَبِيُّ الَّذِي أَقْرَهُ الْإِسْلَامُ
 ٣٩٢ التَّغْرِيرُ

١٨٠ عَدَدُ الطَّلَاقَاتِ
 ١٨٤ طَلَاقُ الْبَتَّةِ
 ١٨٤ الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ وَالْبَائِنُ
 ١٨٩ طَلَاقُ الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ
 ١٩٠ التَّقْوِيضُ وَالتَّوَكُّيلُ فِي الطَّلَاقِ
 ١٩٤ الْحَالَاتُ الَّتِي يُطْلَقُ فِيهَا الْقَاضِي
 ١٩٩ الْخُلْعُ
 ٢٠٨ نُشُورُ الرَّجُلِ
 ٢٠٩ الظَّهَارُ
 ٢١٢ الْفَسْخُ
 ٢١٣ اللَّعَانُ
 ٢١٨ الْعِدَّةُ
 ٢٢٦ الْحَضَانَةُ
 ٢٣٧ الْحُدُودُ
 ٢٤٦ الْحُمْرُ
 ٢٥٨ الْمُخَدَّرَاتُ
 ٢٦٤ حَدُّ شَارِبِ الْحُمْرِ
 ٢٦٨ حَدُّ الزَّنى
 ٢٧٤ شُرُوطُ الْإِحْصَانِ
 ٢٩٣ حَدُّ الْقَذْفِ
 ٣٠٠ الرَّدَّةُ
 ٣٠٩ الْحِرَابَةُ
 ٣٢١ شُرُوطُ التَّوْبَةِ
 ٣٢٤ حَدُّ السَّرْقَةِ
 ٣٢٥ أَنْوَاعُ السَّرْقَةِ
 ٣٣٧ عُقُوبَةُ السَّرْقَةِ
 ٣٣٨ الْجَنَابَاتُ
 ٣٣٩ الْمُحَافَظَةُ عَلَى النَّفْسِ
 ٣٤٣ الْقِصَاصُ بَيْنَ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ
 ٣٤٥ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ
 ٣٤٥ أَنْوَاعُ الْقَتْلِ
 ٣٤٧ الْأَثَارُ الْمُتَرْتِبَةُ عَلَى الْقَتْلِ
 ٣٥١ شُرُوطُ وَجُوبِ الْقِصَاصِ